

ثامن القراءات في المسرور والمفرب

تأليف
الدكتور محمد الخنار ولد اباه



دار الكتب العلمية
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah
أسسها من وحيات بيروت
سنة 1971 م - 1391 هـ

بِطَرِيقِ الْقُرْآنِ
فِي الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ

الطبعة الأولى: إيسيسكو
الطبعة الثانية: إيسيسكو 2004
الطبعة الثالثة: بيروت 2008

تَلْهِجُ الرِّجَالِ فِي الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ

تأليف

الدكتور محمد المختار ولد أباه



تقديم الطبعة الثانية

لقد اقترنت حركة التجديد الي تعرفها الجامعات والمعاهد العليا في العالم الإسلامي، بتطوير شامل في الدراسات الإسلامية العليا، جَمَعَ بين إدخال المناهج الحديثة في البحث والدرس إلى الكليات الإسلامية المتخصصة في الشريعة وأصول الفقه والدراسات العربية وإلى الأقسام والشُعَب المتخصصة في الدراسات الإسلامية والعربية، وبين إعادة الاهتمام بالدراسات القرآنية في أصولها الشرعية ومراجعها المعتمدة ومصادرها التاريخية المعروفة، والتي تشمل علم التفسير وما يتفرع من علوم مساعدة، وعلم القراءات، في المقام الأول. فكان من النتائج الطيبة لهذا التحول الإيجابي والتطوير الهادف في مسار التعليم الجامعي والعالي على صعيد العالم الإسلامي، أن نشطت حركة البحث العلمي القائم على المناهج المتطورة في مجال علوم القرآن في فروعها المختلفة، ومنها علم القراءات الذي عرف في هذا العصر، ازدهاراً رَبطَ الحاضر بالماضي، وبثُ روحاً جديدة في المباحث التي تدور حول هذا العلم الشرعي الذي كان طوال العقود الأخيرة، قد ضعف الاهتمام به لأسباب عديدة تعود في مجملها إلى التراجع الحضاري الذي أصاب الأمة الإسلامية على مدى قرون، وتقلّصت المساحة المخصصة له في المناهج الدراسية بالجامعات الإسلامية والمعاهد الدينية المتخصصة، بله في كليات الآداب وأقسام اللغة العربية بها، بصورة خاصة.

بيد أن الحالة التعليمية، على مستوى الدراسات الإسلامية، بمفهومها العام، قد تحسنت بدرجة مقبولة، في الجامعات والمعاهد العليا، سواء منها الجامعات المدنية، وهي الجامعات العصرية حسب الانسلاخ الشائع، أو الجامعات الإسلامية المتخصصة، سواء القديمة منها ذات التاريخ العلمي المعروف، أو الجامعات المؤسسة حديثاً.

وفي هذا المناخ التعليمي المشجّع على العودة إلى الأصول بتجديد العلوم الشرعية، وإعادة الاهتمام بها على نطاق واسع، زاد بشكل لافت للنظر، إقبال

الباحثين والدارسين وعموم الطلبة في مختلف البلدان العربية الإسلامية، على دراسة علوم القرآن دراسة جادة متقنة، من تفسير، وقراءات، وتجويد، وكان حظ علم القراءات من هذا الإقبال عظيماً، خصوصاً في البلدان التي عُرِفَت في التاريخ الإسلامي بانتشار هذا العلم بين أبنائها، واهتمام علمائها وفقهائها بدراسته والتفوق فيه، وبصورة خاصة، أقطار الغرب الإسلامي التي تعرف في هذه المرحلة نهضة علمية إسلامية واسعة تتجلى في تزايد الإقبال على دراسة علم القراءات، وكتابة البحوث والرسائل الجامعية حول موضوعاته ومسائله، والتعريف بالرجالات الأعلام من القراء العلماء الذين نبغوا في هذا الحقل من العلوم الشرعية في عهود سابقة، وتحقيق أمهات كتب هذا العلم ونشرها.

ولقد كانت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة واعية ومدركة ومحيطة بهذا التطور الإيجابي الذي تعرفه الدراسات الإسلامية المعاصرة، ومتابعة لاهتمامات الجامعات والمعاهد العليا بتدريس علم القراءات، وذلك حين أقدمت على إصدار هذا الكتاب حول "تاريخ القراءات في المشرق والمغرب" لمؤلفه العلامة الأستاذ الدكتور محمد المختار ولد أباه. وقد لقي هذا الكتاب صدى واسعاً في الأوساط العلمية الجامعية والدوائر الثقافية التي تهتم بهذا الصنف من الدراسات الإسلامية والعربية، وتلقاه العلماء والباحثون بالرضا والقبول، لما رأوا فيه من الأصالة والعمق والشمول، وإحاطة بجوانب المسائل وجمع للذيول، فكان أن نفدت الطبعة الأولى منه في وقت قياسي، لكثرة الطلب عليه، من أنحاء شتى، من الجامعات والمعاهد، ومراكز البحوث والدراسات، والمكتبات الجامعية ودور الكتب الوطنية، ومن المنظمات والجمعيات والمؤسسات الإسلامية ذات الاهتمام، ومن الشخصيات العلمية، من مختلف البلدان. وكان هذا الإقبال الكبير، على هذا الكتاب، مبعث ارتياح ورضا واطمئنان لدى المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، مما زادها ثقة في أن الغرس الطيب لا بد أن ينبت نباتاً زكياً طيباً مباركاً، وأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض، وتعم فوائده وتشع وتنتشر، لينتفع بها المنقطعون للعلوم الشرعية، العاملون على تجويدها في إطار من البحث الرشيد والدرس السديد.

واستجابة للطلب المتزايد على هذا الكتاب، الذي يصلنا على الدوام من جهات عديدة، فإن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، يسعدها أن تصدر هذه

الطبعة الثانية منه، التي تمتاز عن الطبعة الأولى، بتصحيحات وتنقيحات وزيادات وإضافات، أدخلها المؤلف الفاضل على الطبعة الأولى، رغبةً منه في تجويد هذا العمل والزيادة في ضبطه وإتقانه، على ضوء مراجعات قام بها، واستدراكات بدت له، وملاحظات وردت عليه من علماء لهم قدم راسخة في هذا العلم الشريف.

والله تبارك وتعالى أسأل أن ينفع بهذا الكتاب كل من قرأه، ودرسه، ونظر فيه بعين الرضا، وأن يجزي المؤلف الدكتور محمد المختار ولد إياه خير الجزاء على ما أسداه للمكتبة الإسلامية من جليل الخدمات، إنه سميع مجيب الدعوات. وهو سبحانه الهادي إلى سواء السبيل.

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري
المدير العام للمنظمة الإسلامية
للتربية والعلوم والثقافة

تقديم الطبعة الأولى

نال علم القراءات عنايةً كبيرةً من العلماء المشتغلين بعلوم القرآن الكريم، في مختلف عصور التاريخ الإسلامي، وعدّوه من أشرف العلوم الإسلامية، وأكثرها ارتباطاً وأشدّها وثوقاً بكتاب الله تعالى، لا تستقيم تلاوة آياته البينات، إلا إذا كانت منضبطةً بأحكام القراءة الصحيحة المروية بالتواتر عن رسول الله محمد بن عبد الله ﷺ، والمحفوطة في الصدور، والمدونة في الصحف، منذ عهد نزول الوحي، إلى يومنا هذا.

ولقد تصدّر علم القراءات قائمة العلوم الشرعية؛ فكثر التصنيف فيه، وزاد الاهتمام به، وتوسّعت رقعة انتشاره في مختلف الأقطار التي دخلها الإسلام، والتي أيعنت فيها شجرة الثقافة الإسلامية، ونما فيها العلم الديني. وكان الباعث على العناية بهذا العلم الشريف، الحاجة إلى الضبط الشرعي لتلاوة كتاب الله، وإخضاع هذه التلاوة للقراءات المتواترة عن النبي ﷺ بالأسانيد الموثقة التي أجمعت الأمة في كل العصور، على صحتها وسلامتها، وعلى قطعية نسبتها إلى رسول الله، عليه الصلاة والسلام.

ولقد احتفظت لنا المكتبة الإسلامية بتصانيف شتى في علم القراءات، معظمها لا يزال مخطوطاً، وما نُشر منها، لم تتوفّر لبعضه على وجه الإجمال، شروط الدقة والتثبت في التحقيق والدراسة والنشر العلمي المبرر من الخطأ. وإن كان العلماء المختصون والمحققون الثقات المدققون، يذهبون إلى أن ما نشر من كتب عن القراءات القرآنية حتى الآن، يشكّل رصيذاً علمياً مباركاً.

ولئن كان الاهتمام قد انصبّ خلال العهود الأخيرة، على نشر المصنّفات المتخصصة في القراءات، واتّجه إلى التحقيق العلمي لبعضها، مما زاد من عناية جمهور العلماء والباحثين في العلوم الإسلامية، بالقراءات على وجه العموم، فإن التاريخ لهذا الفرع من علوم القرآن، بقي دائماً محدوداً للغاية، ومحصوراً في

أضيق محيط. وظل هذا العلم محتاجاً إلى تاريخ جامع لمساره، وتدوين شامل لاتجاهاته وامتداداته، بحيث يتم تتبع دقيق للمراحل التي عرفها علم القراءات عبر الأحقاب التاريخية، سواء على مستوى التصنيف والتبويب، أو على مستوى الشرح والتعقيب، أو على مستوى الاهتمام والعناية والحفظ والرعاية.

من أجل ذلك، اهتمت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة اهتماماً خاصاً، بنشر هذا الكتاب الذي صنّفه العالم الفقيه والباحث الحذق الدكتور محمد المختار ولد أباه، والذي يحمل عنوان: "تاريخ القراءات في المشرق والمغرب"، حرصاً منها على ربط حاضر الثقافة الإسلامية بماضيها، وعلى إغناء المكتبة الإسلامية بكتاب هو في منهجه وأسلوبه، إلى التأليف الموسوعي، أقرب منه إلى التأليف الذي يضيق نطاقه عن استيعاب الموضوع الذي يتناوله من جميع أطرافه.

إن المؤلف الفاضل من طبقة العلماء المتمكّنين الذين يجمعون بين التبحر في العلوم الإسلامية والتعمّق في فروع شتى منها، وبين التخصص العلمي الدقيق في أكثر من حقل من حقول الثقافة العربية الإسلامية، مع مقدرة فائقة على التأليف وفق المنهج الأكاديمي الذي اكتسبه من طول احتكاكه بالثقافة الغربية، ومن سعة معرفته بالمناهج الأوروبية الحديثة في البحث والدرس والتأليف، وفي التعامل مع المصادر والمراجع، وفي الموازنة بين الآراء والمقارنة بين المدارس واستقصاء الاتجاهات التي تدخل في صلب موضوع البحث وتتبع مصادرهما والوقوف على مظانها.

ولذلك جاء هذا الكتاب وافياً وشاملاً وملبياً لحاجة ماسة، كان يستشعرها العلماء المختصون والباحثون المهتمون بشدّة الثقافة الإسلامية في هذا الفرع من فروع العلوم الإسلامية، خاصة ما يتعلق بالجوانب التاريخية المرتبطة بانتقال القراءات من المشرق إلى المغرب، بالمفهوم الجغرافي الواسع الذي يشمل الغرب الإسلامي كلّ، والتعريف بالقراء في هذا الجزء من العالم الإسلامي في مراحل تاريخية متعاقبة، وبما خلفوه من مصنفات ورسائل علمية أغنوا بها المكتبة القرآنية بزاد من المعرفة يشهد لهم بعلو كعبهم في هذا الحقل العلمي على وجه الخصوص.

لقد تتبّع المؤلف الفاضل المنحى الذي سار فيه علم القراءات في المشرق والمغرب، واستقصى في تعمق البحث في سلسلة الروايات، وأفاض في الترجمة

لرجالاتها، على نحوٍ قدّم به هذه الطائفة الكريمة من مشاهير القراء، تقديماً نهجاً فيه نهجاً سديداً، وأثار به الطريق أمام المهتمين بالقراءات بخاصة، وبتاريخ الثقافة العربية الإسلامية بعامة، إلى معرفة علمية دينية شرعية متخصصة.

ويشرح المؤلف في وضوح منهجي، الهدف من التقسيم بين المشرق والمغرب في تاريخه للقراءات، فيؤكد أن هذا التقسيم لا يمسّ جوهر موضوع القراءات، فلا توجد قراءة مشرقية، أو قراءة مغربية، فالقرآن الكريم نصّ واحدٌ محكمٌ لا اختلاف فيه، وطرق أدائه المتعددة تعود كلّها إلى مظاهر حروفه السبعة المرخّص فيها. ثم يخلص إلى القول إن التقسيم الوارد في هذا الكتاب، إنما يعني أساساً، إبراز نشاط الأمصار المغربية والمشرقية في علم القراءات، من حيث ضبط الروايات وتصحيحها، وتعليلها، وكيفية أدائها نطقاً ورسمًا.

وفي هذا السياق يذهب المؤلف إلى القول إن هذا النشاط متواصل، متماسك في تدوينه ونقله، لتوثق العلاقات بين الأئمة، وحرصهم على ضبط الأسانيد والقيام بالرحلات العلمية، بحيث يكون الإمام القارئ ينتمي إلى عدة حواضر في الأقاليم الإسلامية. ويوضح المؤلف أن دواعي هذا التقسيم إنما تستجيب فقط إلى المنهج التاريخي الذي يرمي إلى الربط بين الظواهر المعنية، وبين ملابساتها الزمنية، وظروفها المكانية.

وعلى هذا النحو المتسق والمنهج السديد، يمضي المؤلف في إيفاء موضوع هذا الكتاب حقّه وإفراءً، في أناة وتثبّت، وفي أصالة وعمق، وفي استفاضة وسعة، بحيث يمكن القول إجمالاً، إن هذا الكتاب جاء ليسدّ فراغاً كان يستشعره المشتغلون بتاريخ الثقافة العربية الإسلامية في الربط بين حلقات التطور في المشرق والمغرب، في نسقٍ منسجم متكامل مترابط. وتلك ميزةٌ من أهمّ مميزات هذا الكتاب.

والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إذ تشكر للمؤلف الكريم إيثاره لها بنشر هذا الكتاب ضمن إصداراتها، تسأل الله تعالى أن ينفع به ويفيد، وأن يجعله رافداً من روافد إغناء الثقافة الإسلامية. إنه سميع مجيب الدعوات.

الدكتور عبد العزيز بن عثمان التريجر
المدير العام للمنظمة الإسلامية
للتربية والعلوم والثقافة

تمهيد

1 . كيف حفظ القرآن في عهد الوحي والتنزيل

كان الرسول ﷺ يتلقى وحي التنزيل من جبريل عليه السلام عن رب العزة تبارك وتعالى ؛ فتارة يأتيه الملك على صفة رجل يكلمه، وتارة يسمع منه ما يشبه صلصلة الجرس ثم يفصم عنه فيعي ما أنزل على قلبه ؛ ويجتهد النبي عليه الصلاة والسلام في حفظه، فيخاطبه الحق جل وعلا قائلاً : ﴿ إِنَّا نَحْنُ ذَكْرٌ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (سورة الحجر، الآية 9) ؛ فيطمئن على التنزيل حينما يسمع من ربه جل وعلا : ﴿ لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُحَاجِلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتِهِ ﴾ (سورة القيامة، الآيات 16-19).

وتأكيداً لهذا الحفظ، يتردد جبريل الأمين على الرسول صلى الله عليه وسلم يستعرض معه الذكر، فيأتيه في كل شهر رمضان للتذكير والتثبيت، ثم راجعه معه مرتين في آخر مرة، قبل التحاقه ﷺ بالرفيق الأعلى.

وطيلة فترة نزول الوحي أي نيفاً وعشرين سنة، كان الصحابة حريصين على تحصيل ما يقرئهم النبي ﷺ في الصدور، ويقيدونه في كل ما أتبع لهم من عظام وسعف وصخور .

وعلى عهده كان منهم حفاظ وقراء معروفون، اشتهر منهم الخلفاء الأربعة وعبد الله بن مسعود، ومصعب بن عمير، وأبو الدرداء، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، وأبو موسى الأشعري، وغير هؤلاء ممن عرفوا بالقراء الذين استحروا فيهم القتل في معركة اليمامة⁽¹⁾، وليس من بين هؤلاء الحفاظ من استشهد في هذه الواقعة التي كانت سبباً لقرار الخليفة أبي بكر بجمع القرآن الكريم استجابة لرأي عمر

(1) نعم، لقد استشهد في هذه المعركة سالم بن معقل مولى أبي حذيفة، وهو من الذين أمر النبي ﷺ بأخذ القرآن عنهم (فتح الباري، ج 7، ص 160).

ابن الخطاب الذي ألح عليه في نقل الذكر الحكيم من صدور الحفاظ، وأماكن التقايد الظرفية، وتسجيله في صحائف مرتبة، مع العناية بصحة النقل وشمولية الجمع. وبعد الخليفة أبي بكر، حافظ أمير المؤمنين عمر على أمانة الصحائف القرآنية، وبقيت عند ابنته حفصة بعد وفاته، إلى أن استرجعها عثمان بن عفان في خلافته.

وبعد الجمع الأول للقرآن الكريم، بقي دور الحفاظ من الصحابة على ما هو عليه، يقرأون ويقرنون؛ وكان لبعضهم مصاحفهم الخاصة، مثل الإمام علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وأبي موسى الأشعري. غير أن تعدد المصاحف والقراءات، قد أثار خشية بعض الصحابة من تحول تنوع القراءات إلى اختلاف في النص القرآني، وهذا ما حدا بالصحابي حذيفة بن اليمان أن يناشد الخليفة عثمان بن عفان لتدارك الأمة من عواقب الاختلاف في القرآن.

وهكذا قام عثمان بأهم عملية في تاريخ القرآن، لأنها أنقذت الأمة من مخاطر الشقاق، وأكدت معجزة حفظ القرآن الكريم.

لقد اعتمد الخليفة عثمان في هذا الجمع على مبادئ منهجية، وهي انطلاقاً من صحائف جمع أبي بكر، لتجديد توثيق مصحفه، فقد استعادها من حفصة لجعلها الأصل الأساسي لعمله، وقرر تعيين زيد بن ثابت بمثابة مقرر المجموعة المكلفة بكتابة المصحف نظراً للدور الذي قام به في الجمع الأول في عهد أبي بكر. واختيار ثلاثة من فصحاء قريش مع زيد بن ثابت، للقيام بكتابة المصحف؛ هؤلاء هم عبد الله بن الزبير الأسدي وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي وسعيد بن العاص الأموي⁽¹⁾.

حرص الخليفة شخصياً على متابعة أعمال المجموعة، وتدخل في أعمالها كلما اقتضى الأمر ذلك. وبعد إعادة الاستماع إلى الحفاظ لتأكيد صحة النقل ومراجعة ما كتب، نسخ عثمان عدة مصاحف بعث بها إلى الأمصار، وأمرهم بإحراق كل ما سواها.

ولم يشارك كبار قراء الصحابة في عملية الكتابة، لأن المجموعة لم يتم اختيارها على مقاييس الإمامة في القراءة، فليس فيها من كبار القراء إلا زيد بن

(1) صحيح البخاري : شرح فتح الباري : ج 9، ص 11.

ثابت، لأن المجموعة انتقبت أساساً لمهارتها في الكتابة، وتمكنها من لسان قريش، ولهذا أمرهم الخليفة عثمان بترجيح حرف القرشيين عند الاختلاف في كتابة اللفظ القرآني⁽¹⁾. فالعمل المطلوب منهم كان عملاً فنياً وتنفيذياً، لنسخ ما ثبت في صحائف أبي بكر وتأكيد عند الحفاظ ووافق قواعد أقصح الحروف.

وبعد إنهاء العملية، كان لكبار القراء من الصحابة مواقف خاصة، فلقد رضي الإمام علي بن أبي طالب، بتوحيد المصحف، فورد عنه قوله إنه لو كان مكان عثمان لفعل مثل ما فعل⁽²⁾، ولم يؤثر أن في مصحفه ما يخالف ما أقر عثمان؛ ثم أن روايته أدرجت في القراءات المجمع عليها، فمن ذلك ما ثبت أن كل ما رواه عاصم عن أبي عبد الرحمن السلمي، فهو من قراءة الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وروي أن عبد الله بن مسعود أبدى نوعاً من التحفظ على الأمر بإحراق المصاحف غير العثمانية، فذكر أنه أراد أن يَفْلَه لياتي بما غل يوم القيامة؛ إذ قد عز عليه أن يتلف بيده تلك السور والآيات التي تلقاها من حبيبه محمد ﷺ، وكتبها هو وحفظها وحافظ عليها حتى قال فيه النبي ﷺ: «إن من أحب أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأ ابن أم عبد»⁽³⁾؛ ولعل من أسباب تحفظه كونه لم يحضر عملية نسخ المصاحف نظراً لغيابه في الكوفة أثناء الجمع القرآني. ولكن يعيد إليه الطمأنينة، أن قراءته أدخلت هي أيضاً في الروايات المجمع عليها، لأن كل ما رواه عاصم بن أبي النجود عن شيخه زب بن حبيش كان من مرويات ابن مسعود، فقبلت في مجملها ما عدا حروفاً يسيرة اعتبرها القراء من الشواذ لمخالفتها لرواية الجمهور، كما أنه قد نسب إليه التوسع في استبدال الألفاظ إذا لم يتغير المعنى، من أجل هذا قد يندرج في مصحفه بعض ألفاظ التفسير بالنص القرآني⁽⁴⁾.

أما أبي بن كعب الذي كان أول من كتب الوحي للنبي ﷺ في المدينة، وعرف بأنه من أئمة قراء الصحابة، وقد خصه الله بالذكر وأمر نبيه عليه الصلاة والسلام

(1) المصدر السابق: الجزء والصفحة المشار إليهما قبلاً.

(2) ابن أبي داود، كتاب المصاحف: ج 22.

(3) غاية النهاية: ج 1، ص 459.

(4) مثل ما نسب إليه في قراءة: «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما».

أن يقرئه بعض الآيات، فإنه لم يكن من بين المجموعة المكلفة بنسخ المصحف الموحد، وتختلف الرواية في سبب ذلك، فالأرجح أنه قد توفي في خلافة عمر بن الخطاب، ومن يعتقد أن وفاته في عام ثلاثين في الهجرة، فإنه يعلل عدم مشاركته الفعلية للأسباب المذكورة من قبل؛ مع أن قراءته قد بقيت محفوظة، فقد قرأ عليه بعض الصحابة مثل أبي هريرة وابن عباس، كما ذكر أن زر بن حبيش قد أخذ عنه على القول بتأخير وفاته إلى حدود الثلاثين للهجرة⁽¹⁾.

وبعد إنهاء كتابة المصحف الموحد، صار الرسم العثماني ركناً من شروط صحة النص، وجزءاً من أسس الرواية، لأن مضمونه محل إجماع، مع أنه تدوين العرضة الأخيرة التي شملت كل القرآن.

وارتبطت الرواية في الأمصار بالمصاحف التي بعثت إليهم، فأظهرت تباين هذه الروايات في مواضع محدودة، ووفقاً لصور الرسم في هذه المصاحف، واعتباراً للتوسيع الوارد في حديث الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن. كما اعتبر كل ما يخالف احتمالات الرسم العثماني من القراءات الشاذة.

2. نشأة مدارس القراءات

وبعد توزيع المصاحف وما أثارت من نشاط في الكتابة والأداء، نشأت مدارس في الإقراء ارتكزت كل منها على بعض القراء الصحابة معتمدة المصحف الذي أرسل إليها "إماماً" في تثبيت النص القرآني: لأن كل واحد من هذه المصاحف ينقل رواية معينة تؤكد ما مجموعة من قراء الصحابة والتابعين الذين استقروا في هذه الأمصار وأشرفوا على تأسيس مدارس القراءات.

وإذا كان لكل مدرسة خصائص معينة نتيجة لاختلاف الروايات المقروءة في الرسم العثماني، أو بسبب التأثير بطبيعة الأداء بحروف القبائل العربية القاطنة في كل قطر، فإن هذه الخصائص لم تنل من وحدة نص التنزيل، وإنما كانت رحمة وتوسيعاً على الأمة، مصداقاً لحديث الأحرف السبعة التي أنزل الله القرآن الكريم بها. وفي هذا الحديث أذن للناس أن يقرأوا منها ما تيسر، في حدود احترام صحة التلقي وضوابط الرسم المجمع عليه، وقواعد لغة التنزيل.

(1) أسد الغابة: ابن الأثير: ج 1، ص 5.

وسنعود في آخر هذه الخلفية إلى حديث الأحرف السبعة لنتبين ما يتضمنه من إرساء ثوابت أركان النص وأنواع متغيرات الأداء المقبولة، لكننا قبل ذلك سوف نستعرض بإيجاز لمحات عن مدارس القراءات في الأمصار.

(أ) مدرسة الحجاز :

على رأس مدرسة المدينة، نجد أبي بن كعب وزيد بن ثابت الأنصاريين وقرأ على كليهما ابن عباس، وأبو هريرة، ثم عبد الله بن عياش المخزومي الذي قرأ على أبي وسمع من عمر بن الخطاب، وابن عياش، هو الأستاذ الأول الذي تخرجت عليه مجموعة شيوخ القراءة في المدينة أمثال مولاة أبي جعفر ويزيد بن رومان، وشيبة بن نصاح ومسلم بن جندب، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وهؤلاء هم الذين أخذ عنهم الإمام نافع بن عبد الرحمن القراءة المدنية.

وليس من المستبعد أن نقول إن المدرسة المكية تفرعت من مدرسة المدينة، لترايطهما على مستوى قراءة الصحابة، لأن أول قارئ محترف في مكة هو عبد الله بن أبي السائب المخزومي الذي قرأ على أبي وروى عن عمر بن الخطاب وهو شيخ عبد الله بن كثير قارئ مكة ومجاهد بن جبر مولى السائب بن أبي السائب المخزومي، وعن مجاهد أخذ ابن محيصن وحמיד بن قيس الأعرج.

(ب) مدرسة الشام :

ثم تأسست في الشام المدرسة القرآنية على يد الصحابي الجليل عويمر بن زيد الأنصاري المشهور بأبي الدرداء، الذي كان قاضياً في دمشق، ومارس تدريس القرآن في حلقات منتظمة، فكان من تلامذته القراء، الإمام عبد الله بن عامر اليحصبي، الذي أخذ أيضاً عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي صاحب الخليفة عثمان بن عفان.

(ج) مدرسة البصرة :

لقد ظلت البصرة منذ نشأتها ميداناً متميزاً في الفكر والإبداع، ولم تشذ عن هذا الاتجاه حتى في الدراسات القرآنية المفروضة فيها أن تقوم على أسس الرواية فحسب، ولذلك فإن مدرسة البصرة القرآنية ارتكزت على البحث في تسهيل سبل القراءة حسب ما نراه من عملهم في ضبط المصاحف، وفي اختيار وجوه الأداء،

فنشأ عن ذلك أن إمام القراءة فيها، وهو أبو عمرو بن العلاء، لم يكتف بشيوخ بلده أمثال : يحيى بن يعمر العدواني أو نصر بن عاصم، فارتحل إلى الحجاز ليتثبت من روايته التي احتلت مكانتها بين القراءات السبع. ومن قراء البصرة الإمام الحسن بن أبي الحسن، غير أن قراءته اعتبرت من قبيل الشواذ، بالرغم من أنه اشتهر بفصاحته، وبأخذه عن حطان بن عبد الله الرقاشي صاحب أبي موسى الأشعري، كما لم تعتمد قراءة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مع ما تحلى به من مهارة وتوثيق، لكن اعتبرت قراءة حفيده يعقوب المعدود من القراء العشرة.

(د) مدرسة الكوفة :

لقد كان للكوفة حظ وافر في علم القراءات، حيث أخذ قراؤها الأوائل عن الإمام علي بن أبي طالب الذي اتخذها قاعدة أيام خلافته، كما أقام بها في وقت مبكر سيد القراء عبد الله بن مسعود، وعنهما أخذ أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي الذي اشتهر ببراعته في القراءة واحترفها، وعن ابن مسعود أخذ زر ابن حبيش الأسدي، والأسود بن يزيد وعلقمة بن قيس النخعيان.

ومن نتائج وفرة الرواية في الكوفة، أنها أخرجت ثلاثة من أئمة القراءة، وهم عاصم بن أبي النجود، وحمزة بن حبيب الزيات، وعلي بن حمزة الكسائي.

3. تطور مدارس القراءات

ولقد تطورت هذه المدارس بعد بروز قرائها الكبار، مثل القراء العشرة ورواتهم المشهورين، وأئمة طرقهم المختلفة، فتكوّن حول هذه المباحث تراث ضخم في علم القراءات، حيث إن ما كتب في القراءات يصل إلى آلاف المصنفات، فيكفي أن نطالع طبقات القراء لابن الجزري المتوفى سنة 833هـ، لنرى أنه أحصى نحواً من أربعة آلاف قارئ، كثير منهم له أكثر من مصنف في هذا العلم، وفيهم من ألف أكثر من مائة كتاب في القراءات. وبما أن هذا الفن يتناول صحة نص القرآن الكريم، فإن كل مسلم يتلقى بالتلقين العملي مبادئ هذا العلم. فالمفروض أن يكون أكثر العلوم الإسلامية انتشاراً. غير أن الحقيقة خلاف هذا.

فإن علم القراءات ما زال دُولة بين المختصين، ولم ينتقل إلى جمهور المسلمين مثل ما عرفوا الفقه، والنحو، والسيرة النبوية، ذلك أنه غائب عن المناهج

العادية في المدارس ؛ وأن الناس يكتفون بالتلقين العملي، دون معرفة أصول القراءة وروايتها وطرقها، وفي المدرسة والكتاب لا تجد القارئ المتبصر المسؤول عن تحفيظ القرآن يسعى إلى تعليم هذه الأسس النظرية.

ثم إن ذوي الاختصاص في هذا العلم، عادة ما يركزون جهودهم على إتقان رواية معينة، يستعملونها لاستظهار القرآن، ويخرجون من استعراض الروايات والطرق العامة مخافة التشويش على أذهان الطلبة والزج بهم في طرق متشعبة لا يستطيع الهدى فيها إلا المهرة.

وكانت نتيجة هذا الوضع أننا نرى العالم الإسلامي اقتصر على أربع روايات في القراءات ؛ وهي رواية ورش وقالون عن نافع، ورواية حفص عن عاصم والدوري عن أبي عمرو بن العلاء، مع أن طرق الروايات وصلت إلى قرابة الألف في كتاب النشر لابن الجزري، وإنها جاوزت الآلاف المؤلفة عند سبط الخياط⁽¹⁾ وأبي القاسم الهذلي. غير أن القراء أمام تعدد الروايات وكثرة الطرق وتشعبها، عمدوا إلى انتقاء روايات معينة وطرق محدودة توصل كلها بالقراءات المتواترة العشر. فاختار أبو عمرو الداني في تيسيره راويين لكل من الأئمة السبعة، ثم دون هذا الاختيار أبو محمد القاسم بن فيره الشاطبي في لاميته المشهورة. وعندما ألحق ابن مهران أبو بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني في كتاب الشامل، قراءات الثلاثة المعروفين، أدرج في أسانيده رواية ابن وردان عن أبي جعفر المدني، وعن يعقوب الحضرمي راويين وهما روح بن عبد المؤمن ومحمد بن المتوكل اللؤلؤي المشهور برويس، ثم ذكر عن خلف راويين وهما محمد بن عبد الله بن مرة النقاش وإدريس بن عبد الكريم الحداد. وقد اعتمد المحقق ابن الجزري هذه الطرق في كتاب التحبير وفي نظم الدرر، إلا أنه زاد فيها رواية ابن جمار عن أبي جعفر عن نافع.

ثم إن الاقتصاد على روايات محدودة، ومصنفات معينة، لم يحل دون تطلع عام للمعارف القرآنية، تمثل في حركة نشر نشيطة نشأ عنها طبع عدد كثير من كتب القراءة، وظهرت اهتمامات جديدة في نطاق تطور الجامعات الإسلامية، والمؤسسات التي تعنى بحفظ القرآن، وبدأ تراث القراءات يقترب شيئاً فشيئاً من الدارسين ؛ وكان للإعلام الإسلامي، دوره في هذا التقريب.

(1) وهو عبد الله بن علي سبط أبي منصور الخياط (غاية النهاية، 1/434).

4 . منهج هذا الكتاب

وتمشياً مع هذا الاتجاه التقريبي، رأينا أنه من الضروري أن نتناول مباحث القراءات من الجانب التاريخي في هذا الكتاب، ومحاولة عرضها بصورة تربط الوصل بين المثقفين عموماً وأصحاب الاختصاص من القراء. ولقد اخترت لهذا المصنف عنوان "تاريخ القراءات في المشرق والمغرب" على منوال ما سبق أن كتبته عن "تاريخ النحو العربي"⁽¹⁾ وأراني مضطراً لتبرير هذه التسمية، نظراً لوحدة القراءات في عمومها، وانتمائها إلى أصل واحد، وهو ما أثر من القراءة النبوية، كل هذا يجعل الحديث عن التقسيم بين المشرق والمغرب تقسيماً لا يمس جوهر موضوع القراءات، فلا توجد قراءة مشرقية، أو قراءة مغربية، فالقرآن الكريم نص واحد محكم لا اختلاف فيه، وطرق أدائه المتعددة تعود كلها إلى مظاهر حروفه السبعة المرخص فيها.

أما التقسيم الوارد في هذا الكتاب، فإنما يعني أساساً إبراز نشاط الأمصار المغربية والمشرقية في علم القراءات من حيث ضبط الروايات وتصحيحها، وتعليلها، وكيفية أدائها نطقاً ورسماً.

ولاشك أن هذا النشاط أيضاً، متواصل ومتعاشك في تدوينه ونقله، لتوثيق العلاقات بين الأئمة، وحرصهم على توثيق الأسانيد والقيام بالرحلات العلمية، بحيث يكون الإمام المقرئ ينتمي إلى عدة حواضر في الأقاليم الإسلامية، وهكذا نجد أبا الحسن الأنطاكي في الأندلس، والشاطبي في مصر، والكاتب البغدادي في المغرب. أما دواعي هذا التقسيم، فإنما تستجيب فقط للمنهج التاريخي الذي يرمي إلى الربط بين الظواهر المعنية، وبين ملابساتها الزمنية، وظروفها المكانية.

ثم لاحظت أن هذا العلم مرّ بأربع مراحل لكل منها ظروفها الزمنية وميزاتها الخاصة.

ومن المعقول أن يقع التساؤل أيضاً عن مبررات التقسيم الزمني في تاريخ القراءات، لأن المفروض أنها تتضمن معطيات ومعارف استكملت صيغتها النهائية عندما تم نزول الوحي القرآني الذي لا يعتريه نقص ولا زيادة ولا تغيير. الجواب على هذا التساؤل، يتمثل في كون تطور علم القراءات، لا يتناول إلا الآليات التي

(1) صدر ضمن منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، في عام 1996م، ويقع في 667 صفحة.

أنشئت للتأكد من الحفاظ على جوهر النص في مظاهر التلقي والكتابة والأداء، وهذه المظاهر بدأت في عهد النبي ﷺ، في مرحلة اصطلاحنا عليها مرحلة "الوحي والتنزيل"، ولشهرتها اكتفينا في عرضها بما ورد في مستهل هذه المقدمة.

ثم تلتها مرحلة "التأسيس والتأصيل" وقد بدأت مباشرة بعد استكمال نزول الوحي، وجمع المصحف على عهد الخليفة أبي بكر، ونسخ المصاحف العثمانية، وامتدت إلى منتصف القرن الثاني الهجري، ففيها تأسست المدارس القرآنية، وتأسست قواعد أئمتها، وتقررت ضوابط الرواية، وجُودت أوجه الأداء وحررت قواعد الرسم، وصيغ الشكل والضبط؛ كان ذلك كله في عهد أئمة الأمصار وشيوخهم ورواتهم الأوائل.

وكانت المرحلة الثالثة، وهي مرحلة "التدوين والتعليل"، ففيها اهتم علماء القراءة بجمع الروايات، وتصنيفها، والمقارنة بينها؛ وبيان مواضع الاختلاف فيها، وإيراد الحجج والأدلة لمختلف القراءات. بدأت هذه المرحلة في عهد عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي، وعند نحاة القراء في كتب المعاني، ثم أحكمها أبو عمر حفص الدوري الذي قيل إنه مؤسس علم القراءات، وانتهى طورها الأول في التدوين عند ابن مجاهد، وفي التعليل مع أبي علي الفارسي وابن جني وأبي جعفر النحاس.

وقد امتدت فروعها إلى نهاية القرن الرابع عند مكي القيسي وأبي العباس المهدي.

ومع بداية القرن الخامس، وقع تحول نوعي ومكاني في هذا العلم، وبدأت مرحلة "البيان والتحصيل"، فانتسعت دائرة البحث في القراءات، وامتدت رقعة نشاطها، فصارت حواضر الغرب الإسلامي في القيروان والأندلس مراكز علمية متميزة قامت بنهضة في هذا العلم على يد أعلام بارزة مثل مكي بن أبي طالب وأبي العباس المهدي، وأبي عمرو الداني، وأبي عبد الله بن شريح، ونشط تبادل الرحلات والمعارف بين المشرق والمغرب، وسجل قدوم أبي الحسن الأنطاكي إلى الأندلس ظاهرة تذكر بوفادة أبي علي القالي وماله من نتائج في توثيق التبادل المستمد من الرحلات العلمية التي قام بها أبو عمر الطلمنكي والداني وابن شريح لتلقي الروايات من قراء مصر والحجاز، ثم جمع نشاط أبي محمد مكي وأبي العباس المهدي بين مدارس القيروان والأندلس.

وبعد رحلات التلقي من المغرب إلى المشرق، وما خلّفت من نشاط علمي متميز، انتهت هذه المرحلة برد الجميل إلى المشرق، فوفد إليه من الأندلس علماء أسهموا بوضع المدونات التحصيلية لعلم القراءات، فصارت مؤلفات أبي عمرو الداني، في مختلف فنون القراءات من أهم المراجع المشرقية، حتى صار نظم التيسير على يد أبي القاسم الشاطبي، المقرر الأساسي في الدراسات القرآنية مثل ما كانت ألفية ابن مالك الكتاب المدرسي في علم النحو.

وحينما نصل إلى القرن السابع، تبدأ آخر مراحل تطور هذا العلم، وهي مرحلة "التثبيت والتكميل" ففيها ثبتت قراءات الأئمة السبع برواتها وطرقها المعروفة من عهد ابن مجاهد، إلى الشاطبي، واستكملتها مصنفات ابن الجزري بزيادة ثلاثة أئمة لم تزد رواياتهم على السبعة إلا قليلاً. ثم تناول هذا «التكميل» التوسع في طرق بعض الأئمة، فكان للإمام نافع الحظ الأوفر، لما اعتمده المغاربة وبحثوا بعمق وتدقيق في جميع جوانب رواياته التي ميزوا منها عشرًا سموها "العشر الصغير"، ونسجوا حولها كماً هائلاً من الدراسات المتخصصة.

5. ضوابط علم القراءات

هذا وقبل الدخول في المباحث التاريخية لتطور هذه المدارس، فيجدر بنا أن نقدم بين يدي موضوعاته، عرضاً تمهيدياً أساسياً حول علوم القراءة، يتضمن بيان ضوابط ثبوت النص القرآني: اعتباراً لصحته في صيغ مختلفة في بعض صورها، متحدة في أساسها، ومندرجة في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم على محمد ﷺ: وسوف نفرّد فصلاً خاصاً عن الأحرف السبعة، من حيث معانيها وأوجهها.

أما فيما يخص ضوابط النص، فإن القراء اتفقوا عليها إجمالاً وأوضحوا بيانها تفصيلاً: فاشتراطوا في ثبوت القراءة صحة الرواية، ووافق رسم أحد المصاحف العثمانية، وعدم مخالفة الوجه العربي، ونورد هنا لمحات عن هذه الأسس الثلاثة.

(أ) الرواية :

نبدأ أولاً بالرواية، لأن الرواية إذا ثبتت ثبوتاً قوياً، فإنها قاضية على غيرها. والرواية نوعان، رواية العوام ورواية الخواص.

أولاً : الرواية العامة ،

فالأولى هي التي يتلقاها المبتدئ في الكتاب ونحوه، وتؤخذ عن معلّم تتفاوت درجته في إتقان التجويد، ولكن غالباً ما تكون الرواية سليمة، إذ تعتمد على التلقين المتداول مع الاستعانة بالمصحف الذي كتب وفق القراءة المعنية ؛ ولا يعتبر هذا النوع من الرواية من قبيل خبر الأحاد، لأنها إذا قورنت بما يقرأ في سائر الكتابيب، نجد بينها التوافق الكامل ؛ فهي تؤدي متواترة تواتراً عاماً في حماية الحفظ الإلهي للذكر الحكيم.

غير أن النص القرآني المأخوذ عن طريقها في شبه السليقة، قد لا يسلم من ملاحن خفية تنشأ عن عدم تقويم الألسنة على قواعد التجويد، وتصحيح هذا النوع من الأخطاء لا يتم إلا بإشراف المهرة بغوامض القراءة، مثل مسائل الخلاف في الأداء ؛ إذ قد يحصل أن يخلط القارئ من العوام بين طرق مختلفة، كأن يقرأ في آية واحدة بالإمالة لقارئ معين، وبالتسهيل لقارئ آخر ؛ وربما يقع هذا الخلط في كلمة واحدة، فقد تسمع منهم من يقرأ كلمة "الآخرة" بنقل الهمزة وهي رواية ورش، وتفخيم الراء وهي رواية قالون ؛ وقد يقع نوع من هذا الخلط في وجوه أخرى من المد والتسهيل ؛ إذ أكثر هذه الأخطاء شيوعاً عدم التقيد بطريق صاحب الرواية حيث نرى بعض التالين لقراءة ورش عن نافع لا يقيمون أمداده، ولا يلتزمون بترقيق راءاته ولا بتقليظ لاماته، وربما لا يميلون في مواضع الإمالة اللازمة.

كما أن من غوامض الأداء الذي لا تحسنه العوام، مسائل الإخفاء والروم والإشمام ؛ ومسائل الوقف والابتداء وبالخصوص لمن ليست له دراسة كافية لقواعد الرسم.

ثانياً : الرواية الخاصة ،

أما الرواية الخاصة، فإنها تعتمد أمرين، أحدهما توثيق الرواية، وعادة ما يكون ذلك متمثلاً في إجازة متصلة السند بالنبي ﷺ مروراً بالقارئ المعني ؛ وأغلب الأسانيد مضبوطة، ورجالها معروفون، ثم إن هذه الأسانيد تعطي بيانات دقيقة عن القراءة المروية، فتميز بين من أتم القراءة، ومن استكفى بجزء من القرآن، أو من اقتصر على أخذ الحروف، دون أن يقرأ القرآن كله.

ومباحث الرواية في القرآن، تشمل مسألة صحة السند وما ينشأ عنها من ضرورة اعتبار التواتر في نقلها، وما يقابل ذلك من تعريف القراءات الشاذة ومواقعها في الدراسات القرآنية.

ومنها أيضاً قضية تعدد الطرق في هذه الروايات والبحث عن أحوال الرواة، وتقويم أسانيدهم وحروفهم. وفي ذلك ألف أئمة القراءة مصنفات تتناول بالتعديل والجرح بعض نقلة القراءات، ومن أهم من كتب في هذا الموضوع الإمام أبو عمرو الداني، وأبو عبد الله الذهبي، وقد جمع فيه ابن الجزري مصنفه المشهور الموسوم بـ "غاية النهاية"، اختصر فيه موسوعة له سماها بنهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات، وقد بين المحقق ابن الجزري في كتاب الغاية، علاقات القراء فيما بينهم وصور أخذ كل واحد منهم لقراءته، حتى أنه نبه على الذين تكلم الناس في توثيقهم أمثال محمد بن جعفر الجرجاني (توفي سنة 408هـ) صاحب الواضح في القراءات، وأبي القاسم الهذلي البسكري يوسف بن علي بن جبارة (توفي سنة 365هـ) صاحب الرحلة المشهورة ومؤلف كتاب الكامل في القراءات، ومع أنه أخذ عن ثلاثمائة وخمسة وستين شيخاً، فإن الذهبي يقول إن له أغاليط في الأسانيد، وأنه حشد أشياء لا تحل القراءة بها ولا يصح لها إسناد⁽¹⁾؛ ومنهم أيضاً أبو القاسم الشريشي⁽²⁾ الذي قيل إنه جمع أربعة آلاف رواية، وذكر ابن الجزري أن ابن الحاجب يقول عنه: «لو رأى ما رأى قال هذا سماعي، أولى من هذا الشيخ إجازة». وهذا ما يبين تحفظ الأئمة من المكثرين وحرصهم على التثبت من صحة الرواية، وهذا ما يدعو إلى طرح هذا السؤال:

هل يشترط التواتر في الرواية أم يكفي بصحة السند؟

• مسألة التواتر:

المعروف أن القرآن الكريم لا تثبت روايته بخبر الواحد، إذ كان الصحابة يجمعونه يحرصون على نقله من اثنين من الصحابة، فاشتهر عنهم قبول آية وجدوها عند خزيمة الأنصاري لثقتهم في شهادته، وقد تردد زيد ابن ثابت في كتابتها حتى يسمعها من غيره⁽³⁾.

(1) الذهبي: 489/2.

(2) فتح الباري: ج 9، ص 11.

(3) فتح الباري: ج 9، ص 11.

والمعروف أن ابن الجزري يكتفي بصحة السند، وفسر ذلك في كتاب النشر بقوله في صحة السند : «وقولنا وصح سندها فإننا نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم ؛ وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر وأن ما جاء مجيء الأحاد لا يثبت به قرآن وهذا مما لا يخفى ما فيه، فلئن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره ، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآناً سواء وافق الرسم أم خالفه، وإذا اشتربنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم. ولقد كنت قبل أنجنح إلى هذا القول ثم ظهر فسادُه وموافقة أئمة السلف والخلف».

«قال الإمام الكبير أبو شامة في "مرشده" : «وقد شاع على السنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة أي كل فرد فرد مما روى عن هؤلاء الأئمة السبعة. قالوا والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب ؛ ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير تكبر له، مع أنه شاع واشتهر واستفاض فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها»⁽¹⁾.

«وقال الشيخ أبو محمد إبراهيم بن عمر الجعبري أقول : الشرط واحد وهو صحة النقل ويلزم الآخران فهذا ضابط يعرف به ما هو من الأحرف السبعة وغيرها : فمن أحكم معرفة حال النقلة وأمعن في العربية وأتقن الرسم انحلت له هذه الشبهة».

«وقال الإمام أبو محمد مكي في مصنفه الذي ألحقه بكتاب "الكشف" له : فلئن سأل سائل، فقال فما الذي يقبل من القرآن الآن فيقرأ به وما الذي لا يقبل ولا يقرأ به وما الذي يقبل ولا يقرأ به ؟ فالجواب أن جميع ما روي في القرآن على ثلاثة أقسام : «قسم يقرأ به اليوم وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال : وهن أن ينقل عن الثقات عن النبي ﷺ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغاً، ويكون موافقاً

(1) النشر : ج ١، ص ١٣.

لخط المصحف. فإذا اجتمعت فيه هذه الضلال الثلاث، قرئ به وقطع على مغيبه وصحته وصدقه، لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقة خط المصحف وكفر من جرده».

«والقسم الثاني ما صح نقله عن الأحاد وصح وجهه في العربية وخالف لفظه خط المصحف فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين إحداهما أنه لم يؤخذ بإجماع إنما أخذ بأخبار الأحاد ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد، والعللة الثانية أنه مخالف لما قد أجمع عليه فلا يقطع على مغيبه وصحته وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به ولا يكفر من جرده ولبئس ما صنع إذ جرده».

«قال والقسم الثالث هو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف قال ولكل صنف من هذه الأقسام تمثيل تركنا ذكره اختصاراً»⁽¹⁾.

«قلت ومثال القسم الأول (مَالِكٌ وَمَلِكٌ، ويخدعون ويخادعون، وأوصى ووصى، ويطوع وتطوع) ونحو ذلك من القراءات المشهورة، ومثال القسم الثاني قراءة عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء : ﴿ وَالذَّكْرِ وَالْإِنْثَى ﴾ في ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكْرَ وَالْإِنْثَى ﴾ وقراءة ابن عباس : ﴿ وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةً غَضَبًا وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ كَافِرًا ﴾ ونحو ذلك مما ثبت برواية الثقات»⁽²⁾.

ويستنتج من كلام ابن الجزري في الرواية، أن تواتر القراءة يكفي وحده، ولا يحتاج إلى ضابطي الرسم واللغة. واعتباراً لأن ما اتفق عليه السبعة من المتواتر، فإنهم قرأوا : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا قَرِيشٌ ﴾ بالياء، وهي غير مرسومة في خط المصحف، كما ورد عن جلهم روايات يعتبرها النحاة غير مطردة، مثل اتفاق ستة منهم على قراءة : ﴿ إِنَّ هَذَا نَسِيرٌ ﴾ (سورة طه، الآية 63).

ومن حجج من لم يشترط التواتر، وجود حروف كثيرة انفرد بها كل من أئمة القراء، وهي، وإن كانت متواترة عن الإمام الذي رواها، فإنها تندرج فيما صح

(1) كتاب الإبانة عن معاني القراءات، لأبي محمد مكي بن أبي طالب، حققه د. محي الدين رمضان، دار العاقل للتراث، دمشق، ط. أولى، 1399-1979 : ص 51، وما بعدها.

(2) النشر : ج 1، ص 14.

سنده دون بلوغ درجة التواتر العام. ولقد أثبتنا في فصل خاص من هذا المؤلف مجموعة من مفردات كل من القراء السبعة.

لكن من الملاحظ أيضاً أن المحقق ابن الجزري لا يكتفي في صحة السند برواية العدل الضابط عن مثله إلى النبي ﷺ، بل نبه على ضرورة الشهرة، وتعزيد الرواية بالرسم ووافق قواعد اللغة العربية، ونبه في بعض الحالات على وجود هذه الضوابط الثلاثة، في بعض الحروف مع أنها لا تقبل إذا خالفت المشهور المستفيض، مثلما روي عن عائشة رضي الله عنها في قراءة: ﴿إِذْ تَلْقَوْنَ أَلْسِنَتَكُمْ﴾. فهي صحيحة السند موافقة للرسم العثماني والوجه العربي لكنها خالفت الروايات المشهورة.

هذا ولقد أنكر الصفاقسي في غيث النفع رأي ابن الجزري وقال: «إنه قول محدث لا يعول عليه ويؤدي إلى تسوية القرآن بغير القرآن، وقال إنه لا يقدح في ثبوت التواتر اختلاف القراءات، فقد تواتر القراءة عند قوم دون قوم، فكل من القراء لم يقرأ بقراءة غيره لأنها لم تبلغه على وجه التواتر، ولذا لم يعب أحد منهم على غيره قراءته لثبوت شرط صحتها عنده، وإن كان هو لم يقرأ بها لفقد الشرط عنده».

ويزيد الصفاقسي قائلاً: «فالشاذ ليس بمتواتر، وكل ما زاد الآن على القراءات العشر فهو غير متواتر»، واستدل بقول ابن الجزري إن من قال إن القراءات المتواترة لا حد لها إن أراد في زماننا فهو غير صحيح لأنه لم يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشرة، وإن أراد في الصدر الأول فمحمّل»⁽¹⁾.

ومردّ الخلاف في التواتر يعود إلى تصويره أصلاً، باعتبار عدد القائلين ووجوده في كل طرف من أطراف السند، ويندرج في هذا رأي أبي شامة الذي يشكك في حصول التواتر بين النبي ﷺ والأئمة السبعة، مع أن الذي استقر عليه رأي جمهور العلماء أن القراءات السبعة متواترة عند الأمة كلها وأن الثلاث المكملة متواترة عند القراء، وأغلبها وارد في ضمن السبع، وقد أوضحنا ذلك في معرض الحديث عنهما.

ومع زيادة الاهتمام بالقراءات والبحث عن أوجه الروايات، نشأت عن ذلك ظاهرتان :

(1) غيث النفع بهامش شرح ابن القاصح : ص 18. وطبع منفرداً بتحقيق محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. أولى، 1419-1999.

إحداهما الإكثار من الطرق حتى صار من العادي والمقبول أن يقرأ الإمام بألف طريق قد تكون موثقة كلها على مثال ما نراه في كتاب النشر لابن الجزري مع أنه اقتصر فيها على القراء العشرة المشهورين ؛ لكن هذه الطرق قد تجاوز العدد مئتما هو الحال في كتاب الكامل للهذلي الذي وصل بالقراءات إلى خمسين وبالروايات والطرق إلى أكثر من ألف.

الظاهرة الثانية تضخم أوجه الأداء حسب قواعد الرواة وأصولهم إلى أعداد يصعب التأكد أنها رويت كلها مشافهة عن الأئمة وأمثلتها كثيرة، إذ يكفي أن نطالع كتاب "غيث النفع" للشيخ النوري الصفاقسي لنراه يسرد لنا مثلاً أن أوجه أداء الأمداد والروم والإشمام في قوله تعالى : ﴿ فَانصُرُوا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ (سورة البقرة، الآية 286)، يبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة وثمانية وتسعين وجهاً إذا ما وصِلَت الآية الأولى من سورة آل عمران بآخرة من البقرة ؛ ثم أعطى تفاصيل هذه الأوجه وذكر أن منها لورش وحده خمسمائة وستين وجهاً، وللدوري منها ألف وجه ومائة وعشرين، وبيّن على هذا المنوال ما لكل راوٍ منها⁽¹⁾.

وهاتان الظاهرتان مما جعل أبا بكر بن العربي يستنكر هذا التشعب والمبالغة في استقصاء الأوجه الممكنة والمقيسة على أصول الرواة إلى أن وصل به الأمر إلى عدم الأخذ بأوجه مشهورة وموثقة عن الأئمة المعتمدين، فقال :

«والذي أختاره لنفسى إذا قرأت، أكثر الحروف المنسوبة إلى قالون إلا الهمزُ فإنني أتركه أصلاً إلا فيما يحيل المعنى أو يلبسه مع غيره، أو يسقط المعنى بإسقاطه، ولا أكسر باء (بيوت) ولا عين (عيون) فإن الخروج من كسر إلى ياء مضمومة لم أقدر عليه، ولا أكسر ميم (مت) وما كنت لأمدُ مد حمزة، ولا أقف على الساكن وقفه، ولا أقرأ بالإدغام الكبير لأبي عمرو ابن العلاء ولو رواه في تسعين ألف قراءة، فكيف في رواية بحرف من سبعة أحرف، ولا أمد ميم ابن كثير، ولا أضم هاء (عليهم) و(إليهم) وذلك أخف، وهذه كلها عندي لغات لا قراءات، لأنها لم يثبت منها عن النبي ﷺ شيء وإذا تأملتها رأيتها اختيارات مبنية على معان ولغات»⁽²⁾.

(1) غيث النفع : على هامش شرح ابن القاصح على الشاطبية : ص 172 .

(2) المعاصم من القواصم : ج 1، ص 203-204.

وفي هذا الرأي، فإن ابن العربي يضع نفسه في مستوى أئمة القراءة الأوائل، فيعبر عن عدم ارتضائه لبعض حروفهم، ويسمّيها لغات لا قراءات، غير ثابتة في الروايات، ثم يحدث لنفسه اختيارات اجتهادية قد تزيد من تشعب الآراء لو أخذ بها عنه غيره، لكنه مع ذلك لم يغير من صنيع أهل الفن في التمسك بالقراءات المروية، وعدم الخلط والتلفيق فيها مع تركيز جمهورهم على قراءة واحدة، ورواية واحدة، مثل من عنوا برواية حفص عن عاصم في المشرق، وورش عن نافع في المغرب، تاركين الطرق الأخرى لذوي الاختصاص في الصنعة.

• مسألة الإجازة،

ومما يلاحظ أيضاً في معرض الرواية القرآنية إحداث إجازات موثقة من طرف بعض الأئمة لتلامذته، وهذا النوع من التوثيق يستدعي التنبيه إلى أنه ظهر أولاً في صنيع المحدثين، وكان بعض الشيوخ يجيزونه للعموم، فيقول ابن الجزري في نهاية طيبة النشر :

وقد أجزتها لكل مقري كذا أجزت كل من في عصري

رواية بشرطها المعتبر وقاله محمد بن الجزري

وعلق على هذين البيتين ابنه أحمد في شرحه لأرجوزة والده قائلاً : «إنه أجاز كل من في عصره إجازة عامة مع علمه باختلاف العلماء في جواز الرواية بالإجازة العامة وأن المختار عندهم وعنده جوازه كما بينه في كتاب البداية مع معالم الرواية⁽¹⁾، كما بين المؤلف نفسه حادثة وقعت لابن الصائغ الذي قرأ صغيراً على الإمام ابن ناشرة المصري (توفي سنة 661هـ)، ولما وصل معه إلى سورة الفجر، منعه من الختم لأنه استصغره على الإجازة، فالتجأ ابن الصائغ إلى الكمال الضريب الذي تدخل عند ابن ناشرة قائلاً له : «إسمع نحن نجيز من دب ودرج فعسى أن ينبلّ منهم شخص ينفع الناس ونذكر به وما يدريك أن يكون هذا منهم»⁽²⁾.

ثم إن القراء في العهود الأولى حينما يقولون عن أحد القراء أنه أخذ عن إمام إجازة، فإنما يعنون أنه أذن له في الرواية عنه ولو لم يعطه إجازة موثقة مثل ما هو المعهود فيما بعد القرن السابع الهجري.

(1) شرح طيبة النشر لابن المؤلف 338، ط دار الكتب، بيروت.

(2) غاية النهاية : ج 1، ص 380.

ومن القضايا التي تثير الانتباه كذلك، أن بعض الإجازات المغربية عموماً، تتوارد حسب اختيار أسانيد معينة أثبتت في بعض الفهارس الخاصة، وبعضها يتم اختياره رغبة في علو السند، ولو كان على حساب بعض الطرق التي كانت أئمتها أكثر شهرة، ويُعطى مثلاً على ذلك بعض إجازات المقرئ الكبير عبد الرحمن بن القاضي، والتي اعتمدت سنده عن طريق محمد بن غازي مع تحاشي ابن بري والشاطبي وأبي عمرو الداني.

فالرواية عن ابن غازي عن أبي عبد الله الصغير عن أبي العباس الفلالي عن أبي عبد الله الفخار عن أبي العباس الزواوي عن أبي الحسن المعروف بابن الخباز عن أبي جعفر بن الزبير عن أبي الوليد العطار عن ابن حسنون عن ابن بقي عن أبي محمد بن العرجاء عن أبي معشر الطبري. والملاحظ أنه كان في الإمكان تحرير هذه الإجازة مروراً بابن بري وذلك عن ابن غازي عن شيخه الصغير عن أبي الحسن الوهري عن أبي وكيل ميمون عن أبي عبد الله محمد الزيتوني، ثم إلى الشاطبي عن طريق أبي وكيل ميمون عن محمد بن عمر اللخمي عن ابن حدادة عن ابن الزبير كمال الدين بن شجاع عن الشاطبي، ثم إلى أبي عمرو الداني عن ابن بقي عن أبي الحسين بن البياز أو عن طريق ابن الزبير عن ابن جوير عن ابن أبي جمرة عن أبيه عن الداني وقد نوه ابن الجزري بصحة السند الأخير وبعلمه⁽¹⁾.

(ب) الرسم في المصحف العثماني : (الهام) :

والضابط الثاني في تصحيح النص القرآني، هو موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية.

اشتهرت عند القراء من المصاحف العثمانية ستة⁽²⁾ عرفت بمصاحف أهل الأمصار : أي المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام. والمصحف الخاص بالخليفة عثمان، وقد كتب المصحف العثماني وفقاً لقواعد تجلت فيها المعجزة المتمثلة في رخصة القراءة بالسبعة الأحرف الواردة في الحديث الصحيح : بحيث إن هذا الرسم استوعبها أصلاً ولو كان قصد الناسخين كتابته على أساس قراءة

(1) المصدر السابق : ج 2، ص 69.

(2) ويقول أبو عمرو الداني في المقنع (ص 19) إنها أربعة وجه للكوفة نسخة وأخرى إلى البصرة والثالثة إلى الشام وأمسك عند نفسه واحدة. وذكر القول بأنها سبعة ولكن الأول أصح وعليه الأئمة.

واحدة، غير أن طبيعة الخط العربي في تلك المرحلة، وكونها مجردة من الشكل والنقط، أمكن من استيعاب كل ما تواتر نقله، فأصبح هذا من أركان قرآنية النص، ثم بين الضبط فيما بعد وجوه الأداء التي لا شك أنها من معاني الأحرف السبعة، سواء كانت لغات قبائل معينة، أو اختلافات في إعراب الكلمات وصورها، وسواء كانت السبعة للحصر أو للتعدد.

واعتبار الرسم العثماني من أسس تصحيح الرواية، حثَّم على القراء الحفاظ عليه كما هو، مخافة أن يفتح تطويره باب التبديل والتغيير؛ وقد روي أن الإمام علي بن أبي طالب، لما سمع قارئاً يقول ﴿وَطَلَحَ مَنُضُودٌ﴾، قال ما للجنة وللطح، إنما هي ﴿وطلع﴾ لكن لما استأذنه القارئ في إصلاحها في المصحف، رد عليه قائلاً إن المصحف لا يهاج ولا يحول⁽¹⁾. وذكر أن الإمام مالكاً سئل عن استكتب مصحفاً في عهده هل له أن يكتب على ما أحدثه الناس من الهجاء، فقال لا أرى ذلك ولكن يكتب على الكتابة الأولى. ويقول أبو عمرو الداني إنه لا مخالف لمالك في ذلك، غير أنه خص عدم التغيير في الأمهات من المصاحف، ولم ير به بأساً في الأكواح والتعليم⁽²⁾.

ومما شجع القراء على التمسك بهذا الرسم، كونه كان محل إجماع من الصحابة، وأن صورته الخطية استوعبت أكثر الروايات الصحيحة نظراً لكونه كتب دون شكل وتنقيط، ولأن بعض الأحرف المحذوفة سمحت بتعدد ألفاظ قراءته؛ فصورة "قل" يمكن أن تقرأ "قل" أو "قال"، و"عند" يمكن أن تقرأ "عند" أو "عباد"، وأمثال هذا كثيرة، مما جعل بعض العلماء يعتقد أن كتابة المصحف كانوا يقصدون رسم الألفاظ مراعاة لتنوع القراءة. غير أنه قد يكون من المفيد القيام بدراسة علمية، تلقي الضوء على مميزات الرسم العثماني وعلى بعض الظواهر الملاحظة في كتابة المصحف من زيادة وحذف، وقطع ووصل، وهذه الدراسة لا تناقض معجزة استيعاب الرسم المصحفي للقراءات، ولكنها تعطي تفسيراً تاريخياً يرتكز على وضع الكتابة العربية في العهد الراشدي.

(1) الجامع لأحكام القرآن . القرطبي، ج 17، ص 208.

(2) المقنع : لأبي عمرو الداني، ص 130، تحقيق محمد صادق قمحاري، مكتبة الكليات الأزهرية بمصر.

وإذا كانت الكتابة هي رسم الكلام المسموع لتمكين القارئ من إعادة التلظف به، فإن هذا الرسم يخضع لمقتضيات ثلاثة، أولها كتابة الحروف، ويعتريها نوع من التفاوت في الصعوبة والاختلاف في الخط، حسب وضعها في الكلمة، ثانيها كتابة الكلمات، والملاحظ في جميع اللغات أن الكلمة تتطور في تاريخها بصورة أسرع من تطور الكتابة، ولذلك يضطر الكتاب إلى تغيير هجاء الكلمات في فترات زمنية، حتى يلائموا بين المكتوب والمقروء ؛ وفي بعض الأغسن، يخترعون أبجدية خاصة تبين كيفية النطق عندما يتسع الفرق بين المكتوب والمفوظ، ثالثها : قواعد الهجاء العامة التي تختلف بين أنماط الخطوط، ولكل قلم منها أسسه التاريخية، التي ليس من السهل عليه التخلص من قواعدها التي تتحول مع الزمن إلى رواسب نظراً للمبدإ السابق الذي يميز بين تاريخ اللغة وتاريخ الكتابة ودراسة الرسم العثماني تستوجب هنا كلمة عن وضع الكتابة في العهد النبوي.

الخط العربي في عهد الصحابة :

لقد كانت الكتابة عند العرب قليلة في العهد النبوي. ففي الحديث الشريف : «إننا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب»⁽¹⁾. ويعني ليست بقاشية غير أنها ثابتة حتى في عهد الجاهلية، فقد ذكر أن قصي بن كلاب كتب إلى أخيه رزاح، ويقول ابن النديم إن في خزانة المأمون صحيفة بخط عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف⁽²⁾، واشتهر أن حرب ابن أمية تعلم الكتابة من بشر بن عبد الملك الكندي وهو أخو أكيدر دومة الجندل، وأن بشراً أخذها عن أهل الحيرة والأنبار الذين تعلموها من بعض رجال طيء. ومن الوثائق المكتوبة والمشهورة، قصائد المعلقات وصحيفة مقاطعة بني هاشم.

ولعل الكتابة كانت في مكة أكثر انتشاراً لما روي أنه في غزوة بدر، كانت أسرى قريش تفدي نفسها بتعليم الكتابة لأهل المدينة، ثم أثمرت جهود التعليم في العهد النبوي فكثر الكتاب، فكانوا من كتاب الوحي في فترة نزوله، وبرع منهم أولئك النفر الذين عهد إليهم بكتابة المصحف الشريف، ووضعوا ما اصطلاح عليه

(1) صحيح البخاري : كتاب الصوم، فتح الباري، ج 4، ص 126 .

(2) الفهرست، ص 13 .

بالرسم العثماني الذي أكد علماء القراء أنه من ضوابط ثبوت النص القرآني. وشرح ابن الجزري ذلك بقوله :

«إن موافقة الرسم قد تكون تحقيقاً وهي الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديرًا، وهو الموافقة احتمالاً، لأنه قد خولف صريح الرسم في مواضع إجماعاً نحو ﴿السَّمَوَاتِ وَالصَّلَاحَتِ، وَالْبَيْلِ، وَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ وَالرِّبَا﴾، و﴿لَنَنْظُرَ كَيْفَ نَعْمَلُونَ﴾ (سورة يونس، الآية 14). "ونجى" في الموضوعين حيث كتبت بنون واحدة، وبالف بعد الجيم في بعض المصاحف⁽¹⁾؛ وقد يوافق بعض القراءات الرسم تحقيقاً ويوافق بعضها تقديرًا نحو ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تحقيقاً كما كتب ﴿مَلِكُ النَّاسِ﴾ وقراءة الألف تحتمله تقديرًا كما كتب ﴿مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ فتكون الألف حذفت اختصاراً. وكذلك ﴿النَّشْأَ﴾ حيث كتبت بالألف، فوافقت قراءة المد تحقيقاً ووافقت قراءة القصر تقديرًا، إذ يحتمل أن تكون صورة الألف صورة الهمزة على غير القياس».

وفي كثير من الحالات يوافق الرسم القراءات المختلفة تحقيقاً بسبب تجريده من النقط والشكل. ثم أوضح ابن الجزري ما أوتي كتبه الرسم من فهم وتحقيق وأعطى أمثلة من دقائق الحكمة في هذا الرسم فقال : «فانظر كيف كتبوا (الصراط والمصيطرون) بالصاد المبدلة من السين وعدلوا عن السين التي هي الأصل لتكون قراءة السين، وإن خالفت الرسم من وجه قد أتت على الأصل فيعتدلان وتكون قراءة الإشمام محتملة، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لقات ذلك وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل»⁽²⁾.

واستنتج ابن الجزري من هذا أن مخالف صريح الرسم في حرف مبدل أو مدغم أو محذوف ونحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفيضة، وقال : «ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء "تسئلن" بالكهف، وقراءة "أكون من الصالحين" والطاء من "بضنين" من مخالفة الرسم

(1) لقد نبهني د. إحميتو أن في هذا النص بترأ، لعدم إمكان كتابة ألف بعد الجيم المكسورة، ولعل ما سقط من الكلام يتضمن مثلاً "يجيء"، التي قد تكتب بالف كما قال الشاطبي في العقيلة :

وجيء أننلس تزیده ألفاً معاً وبالمدني رسماً عنوا سيراً.

(2) النشر : ج ١، ص ١٢.

المردود. فإن الخلاف في ذلك يفتقر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد، وتمشيه صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول وذلك بخلاف زيادة كلمة أو نقصانها، وتقديمها وتأخيرها حتى ولو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني، فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة الرسم ومخالفته».

وأهمية الرسم العثماني تمثلت في العناية البالغة والجهد الكبير الذي بذله أئمة القراءة في الحفاظ عليه، وتعليمه للرواة عنهم، فمن الذين نقلوه عن الإمام نافع سليمان بن مسلم بن جمار (توفي بعد سنة 170هـ) وإسماعيل بن جعفر (توفي سنة 180هـ) وعيسى بن مينا المعروف بقالون (توفي سنة 220هـ)، وهؤلاء كلهم من المدنيين، وقد نقله عنه أيضاً الغازي بن قيس الأندلسي (توفي سنة 199هـ).

ولم يكتف الأئمة بنقله وإقرائه، ولكن كتبوا عنه مؤلفات متخصصة، وأول من أثر عنه ذلك عبد الله بن عامر الدمشقي الذي صنف في اختلاف المصاحف، وتناول مسائل المقطوع والموصول، وروى لحمره بعده مؤلف في الموضوع نفسه. كما ألف يحيى الذماري في هجاء المصاحف، وممن كتب أيضاً في اختلاف المصاحف عليّ الكسائي والفراء وخلف بن هشام، والقاسم بن سلام (توفي سنة 224هـ)؛ وقد وصلنا مؤلفه ضمن كتابه "في فضائل القرآن"، وبين فيه ما اختلف فيه مصاحف أهل الحجاز وأهل العراق وهي اثنا عشر حرفاً أوردتها اعتماداً على إسماعيل بن جعفر المدني، وهشام بن عمار الدمشقي؛ وهي مثبتة في كتب الرسم. وتوالت التأليف في رسم المصاحف، واختلافها مثل ما كتب أبو حاتم السجستاني (توفي سنة 255هـ) الذي اختصر ما كتب قبله وأبو بكر الأنباري (توفي سنة 327هـ) الذي ركز على الرد على من خالف مصحف عثمان، وبعده ابن أخته الأصبهاني والمهدوي ومكي والداني الذي سنستعرض له مصنفين في هذا الموضوع، وهما كتابا المقتنع والمحكم اللذان هما المرجعان الأساسيان في هذا الفن.

وقد أخذ عن الإمام الداني تلميذه سليمان بن نجاح الذي صنف كتاب التنزيل في هجاء المصاحف تابع فيه شيخه وأكمل أعماله، كما نظم الإمام أبو القاسم الشاطبي مجمل قواعد الرسم وأحكامه في قصيدته المعروفة بعقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد؛ ثم جاء بعد هؤلاء الخراز الشريشي ونظم مجمل ما سبقه في أرجوزته المسماة بمورد الظمان والتي نالت شهرة بالغة، وتناولها جمهور العلماء في

المغرب بالشرح والتوضيح، فأصبحت مثل درر ابن بري الكتاب المدرسي المقرر في هذا الموضوع، وقد أفردنا لها فصلاً خاصاً، كما لم نغفل جهود العلماء الشناقطة الذين أعادوا كتابة أحكام الرسم والضبط في أنظام سوف نقدم منها نماذج خاصة.

ولقد عنى القراء باعتبار مرسوم الخط لارتباطه بأوجه الأداء، كما أن الحفاظ على سواد المصحف كما هو، أتاح الفرصة للتعرف على طبيعة الخط أيام رسمه، وظهر أنه مجرد من النقط والشكل، وأنه يشمل صيغاً كثيرة لم تعد مطردة في الهجاء المستعمل في الكتابة العادية، وأمثلة معروفة، نذكر منها :

1. رسم التنوين : ولقد اطرء في الهجاء كتابته بالالف حال الفتح، ولكننا نجد في رسم المصحف استعمال الألف في حال النطق بنون التوكيد الخفيفة المشابه للتنوين في مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّغِيرِينَ ﴾ وكذلك في قوله عز وجل : ﴿ لنسفعاً بالنَّاصِيَةِ ﴾ ولكننا نلاحظ في أمثلة أخرى إثبات الألف في آخر الكلمة دون وجود التنوين، وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَّا أَطْعَمْنَا اللَّهَ وَأَطْعَمْنَا الرَّسُولَ ﴾ (سورة الأحزاب، الآية 66) كما نرى أن التنوين كتب بالنون في حرف واحد، وهو "كأَيْن" في سبعة مواضع.

ومن آثار الرسم على الوقف في هذه الحروف، ما بينه الإمام الشاطبي بقوله :

وكوفيهم والمازني ونافع عتوا باتباع الخط في وقف الابتلا

ولابن كثير يرتضى وابن عامر وما اختلفوا فيه حر أن يفصلا

2. رسم هاء المؤنثاء : في المواضع التي سنذكرها في معرض الحديث عن

مقدمة ابن الجوزي. ويقول ابن الأنباري إن التاء هي الأصل، وإنما كتب بالهاء في المصاحف لأنهم بنوا الخط على الوقف ويذكر غانم قدوري الحمد، أن كلمة "سنة" كتبت بالتاء في نقش حران (سنة 568هـ) وفي نقش القاهرة (سنة 31هـ).

3. زيادة هاء السكت : في بعض الكلمات مثل (يتسنه، وحسابيه، وسلطانيه)

ويظهر فيها اعتبار الوقف وتناسب رؤوس الآي في سورة الحاقة. ابتداء من قوله تعالى : ﴿ فيقول هاؤم اقرعوا كتابيه ﴾ (الآية 19).

4. حذف الياءات المعروفة عند القراء بالياءات الزوائد وهي التي استعرضها

الشاطبي في فصل خاص يقول فيه :

ودونك ياءات تسمى زوائد لأن كُنَّ عن خط المصاحف معزلا

5. حذف ألف المد في مواضع كثيرة. ويذكر بعض العلماء أن هذا الحذف قد يأتي اعتباراً لتعدد القراءات : مثل "ملك ومالك" أو للاختصار كما يكثر في جمع المذكر السالم، أو للاقتصار كما هو الحال في قوله تعالى في سورة الفجر، الآية 30 : ﴿ فادخلي في عبادي ﴾ فقد حذف ألف "عبادي" في هذا الموضع خاصة. ويعتقد بعض الباحثين أنها تعود في الغالب إلى حجم الكلمة، فكلما زاد غلب فيها حذف الألف، ولكن هناك استثناءات في حذفها في آخر الكلمة في "أيها" فكتبت "أيه" في سورة النور، والزخرف والرحمن ؛ واعتبر هذا الحذف في الوقف عند أبي عمرو بن العلاء وعلي بن حمزة الكسائي.

6. رسم مد الفتح في آخر الكلمة ياء في مثل البشري وموسى والهدى وأسرى، مراعاة لأصل الكلمة ؛ وللتفرقة بينها وبين ما أصله واو مثل الصفا، ودعا، وشفاء، إلا بعض كلمات واوية الأصل ورسمت بالياء منها "زكى ودحى والضحى".

7. رسم مد الفتح واواً وذلك في أحرف معدودة وهي : "الصلوة والزكوة، والربوا، ومشكوة والنجوة والحيوة والغدوة ومنوة" وعللها بعضهم أن الواو أثبت علامة للتخفيف، ويذكر الجعبري أنها لمراعاة الأصل، ويقول النووي في شرح صحيح مسلم إنها كتبت بالواو لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة، ولغتهم "الربو"، فعلموهم صورة الخط على لغتهم. ومنهم من يشير إلى أن (الصلة) تعرف في بعض اللغات السامية بـ (صلوت) ويقول غانم قدوري لعل كلمة (الغدوة) التي قرأها ابن عامر بالواو وضم الغين تشير إلى نطق قديم احتفظت الكتابة بصورته⁽¹⁾.

8. ومن هذه الظواهر الرسمية زيادة الألف بعد الواو المتطرفة في مثل "بنوا إسرائيل، وكاشفوا العذاب، وامروا، والربوا" ووقعت فيها استثناءات محصورة في مثل : "سعو" و"فأعو" و"تبوءو"، وفسرت هذه الزيادة بتقوية الهمزة أو للفرق بين واو الجمع وواو المفرد، أو للدلالة على انفصال الكلمة عما بعدها.

(ج) موافقة الوجه العربي :

والضابط الثالث هو موافقة القراءة لوجه عربي صحيح، ويقول ابن الجزري في تفسيره : «وقولنا في الضابط ولو بوجه، نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء

(1) رسم المصحف : دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد، جامعة بغداد، الطبعة الأولى، 1402-1982، ص 337، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، الجمهورية العراقية.

كان أفصح أو فصيحاً مجتمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح ؛ إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية ؛ فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يُعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المعقدي بهم من السلف على قبولها كإسكان ﴿بارئكم ويأمركم﴾ ونحوه ﴿سبأ ويأبني ومكر السوء، وننجي المؤمنين﴾ في الأنبياء والجمع بين الساكنين في تأت البزي وإدغام أبي عمرو و﴿اسطاعوا﴾ لحمزة وإسكان ﴿نعماً ويهدي﴾ وإشباع الياء في ﴿زُرْعَ، مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾، و﴿أفئدة من الناس﴾ وضم التاء في قوله تعالى : ﴿الملائكة اسجدوا﴾، ونصب ﴿مَنْ فَيَكُونُ﴾ وخفض ﴿والأرحام﴾ ونصب و﴿ليجزى قوماً﴾ والفصل بين المضافين في الأنعام وهمز ﴿ساقياً﴾ ووصل ﴿وان الياس﴾ وألف ﴿إنّ هذان لسحران﴾ وتخفيف ﴿ولا تتبعان﴾ وقراءة ﴿ليكة﴾ في الشعراء وص وغير ذلك⁽¹⁾.

وعندما تثبت صحة الرواية في القرآن الكريم، تكون قاضية على قواعد النحاة، لأن لغة القرآن هي التي تثبت الوجه العربي الصحيح وليس العكس، ولذلك فإن أئمة القراءة لم يلتفتوا لانتقاد النحاة لبعض أوجه الأداء المروية عن كبار القراء ؛ وقد كان في طليعة من دافع عن الروايات، الإمام أبو عمرو الداني الذي أوضح أن أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القراءات على الألف في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربية ولا فشولغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها⁽²⁾.

ومن الأمثلة التي طبق الداني فيها هذا المبدأ، دفاعه عن قراءات حمزة بن حبيب الزيات، ورده على أبي حاتم السجستاني في ذلك، وعلى المبرد في إنكاره كسر ياء "بمصرخي"⁽³⁾.

(1) النشر : ج 1، ص 10.

(2) النص في جامع البيان وابن أبي السداد والنشر في الجزء 1، ص 10.

(3) راجع مقدمة جامع البيان لأبي عمرو الداني.

وهكذا ندرك أن الرواية قاضية على القياس فيما يخص الوجه العربي، غير أنه لا بد من موافقته في صيغ أداء النص عند التلاوة، وهذا يتعلق بقواعد التجويد، التي تتناول وضع الحروف العربية من حيث مخارجها وصفاتها، وصيغ النطق بها، وقد اهتم بها اللغويون الأوائل مثل الخليل بن أحمد وسيبويه وابن جني، الذين عُنوا بضبط الحروف العربية، وبيان أصواتها مفردة ومركبة، وصنفوا مخارجها وصفاتها، وأصولها، وفروعها الفصيحة والمستقبحة وسلك طريقهم في ذلك علماء القراءة لتطبيق عملهم على التلاوة مع مراعاة المشافهة عن مهرة القراء.

(د) الحروف العربية :

يضع المحققون مبادئ التجويد في أول الواجبات على القراء، لأن من لم يأخذ به هو أثم، كما يقول ابن الجزري، وهو زينة القراءة وحلية التلاوة ثم يعرفونه بأنه إعطاء الحروف حقها في النطق بها ولذلك أوجبوا معرفة مخارجها وصفاتها. وفي ذلك يقول ابن الجزري أيضاً :

إذ واجب عليهم محتم قبل الشروع أولاً أن يعلموا

مخارج الحروف والصفات ليلفظوا بأفصح اللغات⁽¹⁾

فقراءة القرآن العظيم الذي أنزل بلسان عربي مبين تقتضي من القراء إتقان لحن العرب وأصواتها وبذل الجهد في أدائه وفقاً لما كان ينطق به العرب، اعتماداً على تقريرات علماء اللغة الآتية :

أولاً، صفات الحروف وأحيازها عند الخليل بن أحمد⁽²⁾،

وقد كان الخليل بن أحمد رائداً في هذا الميدان ؛ فعندما أراد تأليف كتاب العين استعرض أصوات الحروف، ومواقع انطلاقتها، واعتقد أن أقصاها مخرجاً في الحلق هو العين الذي سمي به معجمه وبعدها الحاء، وقال أنه لولا بحة فيها لصارت عيناً، ثم الهاء ولولا هتة فيها لأشبهت الحاء، وهذه الأحرف الثلاثة عنده من حيز واحد لكن بعضها أرفع من بعض ثم بعدهما في الحلق حيز الخاء والغين وهي كلها حلقية لأن مبدئها من الحلق ؛ ثم القاف والكاف وهما لهويتان لأن

(1) مقدمة ابن الجزري.

(2) راجع مقدمة التهذيب للأزهري، دراسة كتاب التجديد للفيومي.

مبدأهما من اللهاة، والكاف أرفع ؛ وجعل الجيم والشين والضاد في حيز واحد، وقال إنها شجرية لأن مبدأها من شجر الفم أي مفرجه ؛ والصاد والسين والزاي في حيز واحد وهي أسلية لأن مبدأها من أسلت اللسان أي مستدق طرفه ؛ والطاء والدال والتاء في حيز واحد وهي نطعية لأن مبدأها من نطع الفار الأعلى ؛ والظاء والذال والثاء في حيز واحد وهي لثوية لأن مبدأها من اللثة، والراء واللام والنون في حيز واحد، وهي ذلقية لأن مبدأها من ذلق اللسان وهو تحديد طرفيه ؛ ثم الفاء والباء والميم في حيز واحد، وهي شفوية لأن مبدأها من الشفة ؛ ثم الألف والواو والياء في حيز واحد، والهمزة المرفوعة عنها هوائية ولم يكن لها حيز تنسب إليه ؛ ثم تبعه القراء في زيادة مخرج الجوف للحروف اللينة.

ونلاحظ أن الخليل تحدث عن الأحياز التي يظهر أنها أعم من المخارج المصطلح عليها، ووضع ترتيباً إجمالياً، غير أنه فصلها لما تحدث عن صفات هذه الحروف.

ثانياً ، مخارج الحروف وصفاتها وفروعها عند سيبويه ،

وبعد الخليل جاء دور تلميذه سيبويه الذي استوعب تعاليم أستاذه، وشاركه في السماع عن العرب الموثوق بلغتهم، وأمعن النظر والسمع في تفاصيل أصول الحروف، وفروعها ومخارجها وصفاتها، فاستكمل مقالات الخليل، ثم كان أكثر تدقيقاً في المخرج حيث تحدث عن مواضع الاعتماد على مخرج الحرف مما يعني أن انطلاق الصوت يتطلب التقاء اثنين أو أكثر من أعضاء النطق، ثم ركز على بيان الصفات التي تميز الحروف ذات المخرج الموحد، مثل الطاء والتاء ؛ وأقر الاصطلاحات الخاصة بهذه الصفات، كما حاول تبسيط الضوابط التي تميزها.

ونوجز فيما يلي مجمل ما يقول في باب الادغام من "الكتاب" عن هذه الحروف. يقول سيبويه⁽¹⁾ : «هذا باب عدد الحروف العربية ومخارجها ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها واختلافها»، ثم يذكر أن عددها تسعة وعشرون حرفاً، بدأها بالهمزة ثم الألف وبعدها الهاء والعين والحاء، وذكر الياء بعد الجيم والشين، وانتهى بالواو. ثم بين أن هذه هي الأصول وأن لها فروعاً،

(1) الكتاب : ج 4، ص 431 وما بعدها.

منها ستة فصيحة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي النون الخفيفة، والهمزة التي بين - بين والألف التي تعال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم بلغة أهل الحجاز في قولهم الصلاة والزكاة والحياة».

أما الفروع التي ليست مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، فهي سبعة وهي : «الكاف التي بين الجيم والكاف : والجيم التي كالكاف أو كالشين، والضاد الضعيفة والصاد التي كالسين، والطاء التي كالشاء والباء التي كالفاء»، وقال إن هذه الحروف لا تتبين إلا بالمشافهة.

ثم ذكر أن لحروف العرب ستة عشر مخرجاً، وهي :

الأول : الهمزة والألف والهاء وهي من أقصى الحلق.

الثاني : العين والحاء وهما من أوسط الحلق.

الثالث : الغين والحاء ومخرجهما من أدنى الحلق من الفم.

الرابع : القاف وهي من أسفل اللسان.

الخامس : الكاف وهي مما يلي اللسان من الحنك الأعلى.

السادس : الجيم والشين والياء وهي وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى.

السابع : الطاء والذال والتاء وهي من طرف اللسان وأصول الثنايا.

الثامن : الظاء والذال والتاء وهي من طرفي اللسان وأطراف الثنايا.

التاسع : الصاد والزاي والسين وهي من طرف اللسان ومن فوق الثنايا.

العاشر : النون وهي من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الثنايا.

الحادي عشر : الراء ومن مخرج النون مخرج الراء غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام.

الثاني عشر : الضاد من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس.

الثالث عشر : اللام وهي من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الضاحك والناح الرباعية والثنية.

الرابع عشر : الفاء وهي من باطن الشفة السفلى وأصول الثنايا العليا.

الخامس عشر : الباء والميم والواو وهي من بين الشفتين.

السادس عشر : النون الخفيفة ومخرجها من الخياشيم.

وبعد الكلام عن مخارج الحروف، تناول سيبويه صفاتها بنعوت ومصطلحات دقيقة مازال يرددها اللغويون وعلماء الأصوات إلى اليوم ؛ فنذكر منها : الجهر والهمس، والشدة والرخاوة والإطباق والانفتاح، وصنفها كما يلي :

أ المجهورة والمهموسة .

يقول سيبويه إن المجهورة تسعة عشرة حرفاً، وهي الهمزة والألف، والعين والغين والقاف والجيم، والياء والضاد واللام، والنون والراء، والطاء والذال والزاي، والظاء والذال والباء والميم والواو.

ويفسر المجهور بأنه «حرف أشبع الاعتماد في موضعه فمنع النفس أن يجري معه حتى ينتهي الاعتماد عليه ويجري الصوت ؛ فهذه حال المجهورة في الحلق والغم، إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الغم والخياشيم، فتصير فيهما غنة، والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما لرأيت ذلك قد أدخل بهما».

وأما المهموسة فهي الحروف التي يجمعها : حثه شخص فسكت.

ويقول سيبويه «إن المهموسة حرف ضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه ولو أردت ذلك في المجهور لم تقدر عليه، فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمد أو بما فيها منها وإن شئت أخفيت».

وقد وصف الشين بالتفشي وباستطالة المخرج حتى اتصل بمخرج الطاء.

بأ الدروف للشحبة .

وهي التي يجمعها قولك : «أجدت قطبك» ويقول سيبويه : «إن الحرف الشديد هو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وذلك أنك لو قلت : ألحج، ثم مددت صوتك لم يجر ذلك».

ثم ذكر ثلاثة حروف ووصفها بالشدة، إلا أن الصوت يجري فيها لأسباب خاصة، وهذه الحروف هي : «النون والميم، والصوت يجري معهما لأنه غنة من الأنف، مع أن اللسان لازم موضع الحرف لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر مع الصوت، والحرف الثالث هو الراء وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة ولو لم يكرر لم يجر فيه الصوت وقد وصفها بالتفشي إذا كان معها غيرها، والحرف الرابع هو اللام وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كالحروف الشديدة، فإن شئت مددت به الصوت، وليس كالرخوة لأن اللسان لا يتجافى عن موضعه، والصوت لا يخرج من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك».

جـ الحروف الرخوة .

وهي : الهاء والحاء والغين والخاء والشين، والصاد والضاد والزاي والسين والظاء والطاء والذال والفاء، وذلك إذ قلت «الطس» و«انقض» وأشبه ذلك أجريت فيها في الصوت إن شئت.

ونذكر أن الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام.

دـ الحروف المطبقة والمفتحة .

وقال : «إن المطبقة هي الصاد والضاد والطاء والظاء، وما سواها من الحروف منفحة لأنك لا تطبق لشيء منهن لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى، وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في موضعهن انطبق لسانك من موضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان، ويكون الصوت محصوراً فيما بين اللسان والحنك. وهذه الأربعة لها موضعان من اللسان وقد بين ذلك بحصر الصوت، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً والصاد سيناً والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شيء من موضعها غيرها».

ومنها الحروف اللينة وهي الواو والياء : «لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما كقوك : «وأي» والواو إن شئت أجريت الصوت ومددت. ومنها الهاوي وهو الألف وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك

قبل الحنك، وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها، وأخفاهن وأوسعهن مخرجاً الألف ثم الياء ثم الواو».

ولقد اعتبر اللغويون والقراء ما قاله سيبويه في الحروف العربية مرجعاً معتمداً وموثوقاً، فاكثفوا بترديد عباراته ومحاولة توضيح غوامضها.

ثالثاً، تحريرات ابن جنى،

وكان من الذين اتبعوا طريقة سيبويه وشرحوا نظرياته، أبو الفتح بن جنى الذي ألف في هذا الفن كتاب سر الصناعة الذي قال عنه إنه :

«كتاب يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم، وأحوال كل حرف منها وكيف تكون مواقعه في كلام العرب»⁽¹⁾.

وذكر أنه سيتناول أحوال هذه الحروف في مخارجها ومدارجها وانقسام أصنافها، وأحكام مجهورها ومهموسها وشديدها ورخوها ومطبقتها ومنفتحها، ومضغوطها ومهتوتها ومنحرفها ومشربها ومستويها ومكررها ومستعليها ومنخفضها وقال :

«وأنكر ما كان من الحروف في حال سكونه له مخرج ما، فإذا حرك أقلقته الحركة وأزالتة عن محله في حال سكونه».

ثم قال : «اعلم أن الصوت عَرَضٌ يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً حتى يعرض له في الحلق والفم والشففتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً»⁽²⁾.

ثم ذكر أن للحروف أجراًساً تختلف باختلاف مقاطعها فتتباين أصداؤها. «ومن أراد أن يعرف صدئ الحرف فليأت به ساكناً بعد همز وصل ؛ ولكل حرف منها صدئ خاص به. ونظيره وتر العود، لأن الضارب إذا ضربه وهو مرسل سمع له صوتاً، فلين حصر آخر الوتر ببعض أصابع يسراه أدى صوتاً آخر، فلن أدناها قليلاً سمع صوتاً غير الاثنين، ثم كذلك، كلما أدنى أصابعه تشكلت له أصداء

(1) سر الصناعة : ج 1، ص 3.

(2) المصدر السابق، ص 6.

بأنها تعرف بالمشافهة، ثم إنه ردد ما قاله سيبويه في المخارج، والصفات مع زيادات في الشرح والتمثيل، وإيراد بعض المصطلحات نقلها عن الخليل مثل حروف الذلاقة⁽¹⁾.

رابعاً تطبيقات القراءة ،

ثم اعتمد القراء في كتبهم النتائج التي توصل إليها علماء اللغة، فيقول إمام القراء أبو عمرو الداني، في كتاب "التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد" «اعلموا أن قطب التجويد وملاك التحقيق معرفة مخارج الحروف وأجناسها التي بها ينفصل بعضها من بعض وإن اشتركت في المخرج، وأنا أذكر ذلك على مذهب سيبويه المعول عليه إن شاء الله تعالى»⁽²⁾.

ثم كانت الروايات تتوالى بأداء الحروف طبقاً للصفات المذكورة في مصنفات اللغويين والقراء. ولما اهتم جيل جديد من العلماء بالأصوات وجدوا في هذه الدراسات أسساً قوية وقوية، بنوا عليها كثيراً من بحوثهم العصرية في هذا العلم الذي تطور باكتشاف ظواهر تتعلق بدورذبذبات الأوتار الصوتية في النطق.

لكن هذه الاكتشافات أكدت دقة ملاحظات القدماء، وصحة تصنيفهم للحروف. ولقد كانت هذه الأعمال عموماً من مظاهر حفظ القرآن الكريم الذي تكفل الله به سبحانه فحفظ به لغته وأبان استمرار معجزته.

ولقد اتفق القراء واللغويون على تصور الحروف وصفاتها، ولم يختلفوا إلا في أمور يسيرة من كيفية أداء بعضها، مثلما هو الحال بالنسبة إلى حرفي الجيم والضاد، وسنخصص لهما فصلين من هذا الكتاب، نظراً لاختلاف الناس في النطق بهما.

ولقد أعطى القراء عناية خاصة لغوامض التجويد وما يتعرض للقارئ من صعوبات في أدائه، مثل النطق بالهمز، ولمقادير الأمداد وأحكام الوقف والابتداء، والادغام والظهار في نطاق تنوع القراءات.

(1) المصدر السابق : ص 46.

(2) كتاب التحديد : ص 219.

6. الأحرف السبعة

والحديث عن تنوع القراءات واختلاف أوجه الأداء فيها يتطلب منا بيان أسباب تقبله وجوازه، مع العلم بأن القرآن الكريم لا اختلاف في جوهرة لأنه الكتاب المحفوظ المنزل من الله على عبده ورسوله عليه الصلاة والسلام الذي قال :

«إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه»، وهذا الحديث متفق على صحته، مختلف في لفظه وفي تفسيره. فقد روى الإمام البخاري هذا اللفظ من حديث عمر بن الخطاب، ورواه الشيخان من حديث ابن عباس على النحو التالي : «أقرأني جبريل على حرف، فراجعته، فلم أزل أستزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف»⁽¹⁾.

وقد اختلف العلماء في تفسير هذا الحديث، مع أنهم اتفقوا على أن القصد من تعدد الأحرف هو التخفيف على الأمة ؛ وبلغت أقوالهم في تفسيره العشرات، وأفرد له الإمام أبو شامة مؤلفاً مستقلاً، وصنف ابن الجوزي كتاباً في رواياته وكان كل فريق من العلماء يفسر هذه الأحرف حسب اختصاصه.

فيقول الأصوليون : إنها : المطلق والمقيد، والعام، والخاص، والناسخ والمنسوخ، والنص والمؤول، والمجمل والمفسر، والاستثناء وأقسامه.

ويقول الفقهاء : إنها الحلال والحرام، والمحكم والمتشابه، والأمر والنهي، والدعاء، والخبر والاستخبار والزجر، والوعد والوعيد.

ويقول أهل البيان : إنها الحذف والصلة، والتقديم والتأخير، والاستعارة والتكرار، والحقيقة والمجاز، والمجمل والمقيد والظاهر والمضمّر ؛ ويقول النحويون : هي التذكير، والتأنيث ؛ والشرط والجزاء، وأوجه الإعراب.

ويقول اللغويون : إنها لغات القبائل ويذكرون سبعة منها، وهي لغات قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة وتميم، واليمن، ونسب هذا الرأي إلى ابن عباس، ونقل بعض المفسرين عن ابن عباس أن القرآن الكريم وردت فيه جميع لغات العرب،

(1) صحيح البخاري، فتح الباري ج 9، ص 23، وقد خصص له الدكتور حسن ضياء الدين عتر دراسة ضافية بعنوان الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، طدار البشائر الإسلامية.

مثل تفسير «اللهو» بالمرأة في قوله تعالى : ﴿ لو أردنا أن نتخذ لهموا لاتخذناه من لدنا ﴾ (سورة الأنبياء، الآية 17) وهي من لغة اليمن، و«ينعق» يعني يصيح بلغة طيء، و«يبأس» معناه «يعلم» بلغة هوازن، وفي لغة عمان «قوما بورا» معناها «هلكى»، و«المقيت» هو المقتدر بلغة مذحج، و«تسيمون» ترعون عند خثعم، و«الحفدة» هو العيال في لغة سعد العشيرة، و«تعولوا» تميلوا بلغة جرهم، و«الإملاق» الجوع في لغة لخم⁽¹⁾؛ والأمثلة من هذا النوع كثيرة تتجاوز الأربعين.

(أ) وأبي عبيد القاسم ابن سلام⁽²⁾ :

وآراء أئمة القراء في هذا الحديث تتردد بين اللغات وأوجه القراءات : فنرى أبا عبيد القاسم بن سلام ينطلق مما روي عن ابن عباس أنفاً، ومما نسب إليه أن القرآن نزل بلغة الكعبين : كعب قريش وكعب خزاعة، لأن الدار واحدة، كما استدل برواية أبي صالح مولى أم هانئ عن ابن عباس، أنه قال : «نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة العجز من هوازن»، وذكر أبو عبيد أن أبا عمرو بن العلاء يقول : إن أفصح العرب عليا هوازن، وسفلى تميم، وهم بنو دارم، ثم احتج بقول عثمان رضي الله عنهم للجماعة الذين عهد إليهم بكتابة المصحف ما اختلفتم فيه أنتم وزيد فاكتبوه بلسان قريش ؛ ويقول لما وجد حروف من اللحن : لو أن الكاتب من ثقيف، والمعلم من هذيل لم توجد هذه الحروف.

ثم ذكر أن الصحابة اختلفوا في القراءة أي في الوجوه والحروف، التي تفرق فيها الألفاظ ولم يختلفوا في التأويل، ولذلك قال عبد الله بن مسعود إنه سمع القراء ووجدهم متقاربين. فليقرأوا كما علموا كقول أحدهم : هلم، وتعال وأقبل.

وبهذا القول يرد أبو عبيد على الذين حملوا معنى الأحرف السبعة على حديث آخر، وهو : «أن القرآن نزل في سبع : حلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وخبر ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وضرب الأمثال»، وليس هذا - يقول أبو عبيد - من ذلك في شيء. فالحديث هنا معناه أن القرآن نزل في سبع خصال، والأحاديث الأخرى أنه نزل على سبعة أحرف، والأحرف لا معنى لها إلا اللغات. وهكذا يؤكد أبو عبيد أن

(1) الإتيان، ج 1، ص 164 و ج 2، ص 108 وما بعدها.

(2) المرجع السابق، ج 1، ص 169.

القرآن الكريم «نزل على سبع لغات متفرقة في جميعه من لغات العرب، فيكون الحرف منها بلغة قبيلة، والثاني بلغة قبيلة أخرى سوى الأولى، والثالث بلغة أخرى سواهما، وكذلك إلى السبعة، وبعض الأحياء أسعد بها وأكثر حظاً فيها من بعض».

(ب) وأبي حاتم السجستاني⁽¹⁾ :

ومن أوائل العلماء الذين نزعوا في تفسير الحديث إلى اختلاف اللغات وأوجه القراءات، أبو حاتم السجستاني القائل : الأحرف هي الأوجه التي تتفاوت بها لغة العرب، وقال إنه تدبرها فوجدها سبعة أنحاء لا تزيد ولا تنقص، وبجميعها نزل القرآن :

• فالوجه الأول : إبدال لفظ بلفظ آخر بمنزلته، فقد روي عن أبي هريرة لما سمع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من جعل قاضياً ذبح بغير سكين»، قال : ذلك أول ما سمعت "سكين"، ما كنت أعرف إلا المدى. وفي القرآن : ﴿فاسعوا إلى ذكر الله﴾ (سورة الجمعة، الآية 9)، وقد قرأ عمر بن الخطاب : «فامضوا إلى ذكر الله».

• والوجه الثاني : إبدال حرف بحرف بمنزلته، كقول بعضهم : أنطيت بدل أعطيت، وأرقت الماء وهرقته، والربا والرما، ولازم ولازب، وقرئ الصراط بالصاد وبالسین.

• الوجه الثالث : تقديم وتأخير، إما في الكلمة أو في الحروف ففي الكلمة مثل قولهم : عرضت الحوض على الناقة، وعرضت الناقة على الحوض. وفي القرآن الكريم : ﴿لا ينال عهدى الظالمين﴾ وقرئ الظالمون ﴿، وفيه ﴿فتلقى آدم من ربه كلمات﴾ وبعضهم قرأها ﴿فتلقى آدم من ربه كلمات﴾ أما في الحروف فمثل قولهم صقق وصقق، وفي القرآن الكريم ﴿وعذاب بنيس﴾ وقرئ ببيأس.

• الوجه الرابع : زيادة حرف أو نقصانه، كمن يستعمل الهمز مثل تميم، ومنهم من يقل استعماله له مثل هذيل وأهل الحجاز، ومنهم من يقول : يا صاح ويا صاحب، ومنهم من يقول : عم صباحاً أي أنعم صباحاً، وفي القرآن الكريم : ﴿فلا تك في مرة﴾، وقرئ أيضاً ﴿يا مال يبقض علينا ربك﴾ ويقول العرب : «تعرفينه، وماليه وداريه»، وفي القرآن الكريم : ﴿ما أغنى عني ماليه﴾ (سورة الحاقة، الآية 28).

(1) فضائل القرآن، ج 2، ص 164.

• الوجه الخامس : اختلاف حركات البناء. مثل نَعَم، ونَعِم، والبُخْل والبُخَلَ،
ويحسب بكسر السين وفتحها، وكسر حرف المضارعة، ومنه إشمام الضمة في مثل
قيل، وغيض.

• الوجه السادس : اختلاف الإعراب. مثل قول الهذلي - ما زيد حاضر، وقرأ
ابن مسعود «ما هذا بشر» ومن لغة بلحوث بن كعب، مررت برجلان وفي القرآن
الكريم ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا لِسِحْرَانِ﴾.

• الوجه السابع : رفع الصوت بالتفخيم والإظهار، أن الاقتصاد به
بالإضجاع والإدغام. فأبو حاتم جعل الأحرف تعني اختلاف أوجه القراءة تبعاً
لتنوع لغات العرب في الأداء اللفظي.

(ج) رأي ابن قتيبة⁽¹⁾ :

ثم تبع أبا حاتم في هذا المنحى ابن قتيبة إلا أنه غير الترتيب والتمثيل، لكنه
وافقه عموماً في كون المقصود بالأحرف اختلاف أوجه القراءة. وكلاهما حاول
حصرها في سبعة، وقد قدم ابن قتيبة لرأيه بالاعتراض على سابقه فقال : «غلط
في تأويل هذا الحديث قوم فقالوا : السبعة الأحرف وعد ووعيد وحلال وحرام،
وأمر ونهي، وخبر ما كان قبلكم، وخبر ما هو كائن بعد، وأمثال، واحتجاج ؛
وقال آخرون : هي سبع لغات في الكلمة. وإنما تأويله أنه على سبعة أوجه من
اللغات متفرقة في القرآن، يدل ذلك قول رسول الله ﷺ : «فاقرأوا كيف شئتم»
وبعد خلاف عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم في قراءة سورة الفرقان قال ﷺ : «إن
هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فاقرأوا منه ما تيسر» والحرف هو الوجه بدليل
قوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ
فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ﴾ (سورة الحج، الآية 11). فهذا عبد الله على وجه واحد
ومعنى متحد ومذهب واحد، وهو معنى الحرف.

ويقول ابن قتيبة : وقد تدبرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة
أوجه :

(1) لخصه ابن الجوزي في كتاب النشر، الجزء الأول، ص 27.

• الوجه الأول : الاختلاف في إعراب الكلمة أو حركة بنائها، لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها مثل قوله تعالى :

﴿مَوْلَاءُ بَنَاتِي مِنْ أَطْهَرِ لَكُمُ﴾ بنصب أظهر ورفعها.

﴿وَمَلِ نَجَازِي إِلَّا الْكَفُورُ﴾ و﴿مَلِ يَجَازِي﴾ و﴿وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ﴾ بالبخل بضم الباء وفتحها، و﴿فَنَظَرْتُ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَمَيْسَرَةٍ﴾ بضم السين وفتحها.

• الوجه الثاني : أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب نحو قوله تعالى :

﴿رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾، و﴿رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾.

﴿وَادْكُرْ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ بضم الهمزة مع التاء وفتحها مع الهاء.

• الوجه الثالث : أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها ولا يزيل صورتها نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نَنشُرُهَا﴾ و﴿نَنشُرُهَا﴾ و﴿حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ و﴿فُزِّعَ﴾.

• الوجه الرابع : أن يكون الاختلاف بما يزيل صورتها ومعناها نحو : «وطلع منضود» في موضع «وطلع منضود».

• الوجه الخامس : أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يغير معناها نحو قوله تعالى :

﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا زُقْيَةً﴾ و﴿صِيحَةً﴾ و﴿كَالْصُوفِ الْمَنْفُوشِ﴾ و﴿الْعَيْنِ﴾.

• الوجه السادس : أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو قوله تعالى : ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ و﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ﴾.

• الوجه السابع : أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان. نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا عَمِلْتَ أَيُّدِيهِمْ﴾ و﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيُّدِيهِمْ﴾ و﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ و﴿إِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾⁽¹⁾.

(1) النشر : ج ١، ص 27.

ونلاحظ في رأي ابن قتيبة أمرين :

أولاً : أنه اقتصر على وجوه القراءات، دون التعرض إلى أنواع الأداء في الوجوه السبعة، مع أنه في آخر كلامه عاد إلى فكرة التيسير، فكان من ذلك أن أقر أن يقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم : فالهذلي يقرأ : "عتي حين"، يريد «حتى حين»، لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها، والأسدي يقرأ تعلمون، وتعلم، وتسد وجهه، وألم إعهد إليكم، والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز، والآخر يقرأ «وإذا قيل لهم» و«غيض الماء» بإشمام الضم مع الكسر و«هذه بضاعتنا ردت إلينا»، بإشمام الكسر مع الضم. «ومالك لا تأمنا» «بإشمام الضم مع الإدغام». ثم قال : أراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعاً في اللغات ومتصرفاً في الحركات كتيسيره عليهم في الدين.

ثانياً : إنه لم يفرق بين القراءات المتواترة والقراءة الشاذة التي لم تعد تجوز القراءة بها بعد الإجماع على ما في دفتي المصحف. ومن هذه القراءات التي مثل بها في التقديم والتأخير المنسوبة إلى أبي بكر رضي الله عنه ؛ وكذلك، قراءة «زقية واحدة» و«الصوف المنفوش»، المنسوبة إلى ابن مسعود ؛ و«طلع منضود» المروية عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

وهذا التمثيل قد يوهم أن بعض قراء الصحابة يجيز إبدال كلمة في القرآن الكريم بكلمة مرادفة لها معنى، مثل قراءة «الفاجر». في مكان «الآثيم». وهو خطأ فاحش لم يقل به أحد، وإنما كان الإيهام ناتجاً عن سوء فهم ما رواه ابن الأنباري في قوله : إن ابن مسعود علم رجلاً : «إن شجرة الزقوم طعام الآثيم»، فقال الرجل «طعام اليتيم»، فأعاد عليه عبد الله الصواب، فأعاد الخطأ، فلما رأى عبد الله أن لسان الرجل لا يستقيم لسانه على الصواب قال له : أما تحسن أن تقول طعام الفاجر ؟ قال : «بلى»، قال : «فافعل»⁽¹⁾.

ومن تأمل هذا الأثر يمكنه أن يقطع بأن كلمة «الفاجر» هنا لا تعتبر قراءة معتمدة، لأن الشرط الأول في كل قراءة أن تكون مسندة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وإنما أتت الكلمة هنا في سياق التعليم، فهي تفسير لكلمة «الآثيم» ليفهم

(1) المصدر والصفحة نفسيهما.

معناها من لا يستقيم لسانه على الصواب. ومما يشهد لهذا المنحى أن الرواية نُسبت إلى أبي الدرداء الذي كان يقرئ رجلاً : «طعام الأثيم»، فلما لم يفهم قال له : «طعام الفاجر»، ولذلك فإن هذا النوع من روايات القراءات غير المرفوعة والتي وردت على سبيل التفسير والتبيين ليست من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، فهي على افتراض صحة نسبتها للصحابيين الجليلين، إنما جاءت على سبيل التمثيل والتفسير والتقريب، وليست من القرآن الكريم⁽¹⁾.

(د) رأي الإمام أبي الفضل الرازي⁽²⁾ :

وبعد ابن قتيبة، قدم أبو الفضل الرازي تهذيباً وترتيباً جديداً فأدخل أصول القراءة في الأحرف، الناشئة عن اختلاف لهجات العرب، فقال إن الأحرف السبعة هي :

1. اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية، وجمع، أو تذكير وتأنيت، نحو ﴿فأصلحوا بين أخويكم﴾.

2. اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع وأمر نحو : ﴿ومن تطوع خيراً﴾.

3. اختلاف وجوه الإعراب : نحو : ﴿ولا تسئل عن أصحاب الجحيم﴾ بصيغة المضارع أو الأمر.

4. اختلاف بالنقص والزيادة نحو : ﴿وسارعوا إلى مغفرة من ربكم﴾ بزيادة الواو وحذفه.

5. اختلاف في التقديم والتأخير : نحو : ﴿وَقَاتِلُواْ وَقَاتِلُواْ﴾ (سورة آل عمران، الآية 195).

6. اختلاف بالإبدال : نحو ﴿هناك تبلو كل نفس ما أسلفت﴾. أو ﴿تتلو﴾.

7. اختلاف في اللهجات : كالفتح والإمالة، والترقيق والإدغام، ويدخل في هذا النوع الكلمات التي اختلفت فيها لغة القبائل نحو : خطوات وبيوت، زيوراء، شئنان.

(1) تفسير القرطبي : ج 16، ص 149.

(2) كتاب النشر : ج 1، ص 22.

(هـ) وأبي ابن الجزري^(١) :

وبعد هؤلاء العلماء الأعلام، يطالعنا ابن الجزري ببحث مستفيض في هذا الموضوع، ويمتاز رأي ابن الجزري بمكانة خاصة، لما له من سعة اطلاع في علوم القراءات، وحرص على التمهيد والتدقيق، حتى اشتهر بالمحقق. وقد ذكر في معرض حديث الأحرف السبعة، أنه عني عناية فائقة في توثيقه، ودراسة أقوال العلماء حوله وتدبر معانيه. فخصص مؤلفاً مستقلاً لروايته الثابتة عن عشرين من أعلام الصحابة. واطلع على مصنف أبي شامة الذي وصفه بأنه كتاب حافل، وخلص إلى تأكيد تواتره، ثم استعرض آراء العلماء حوله، وناقشها بدقة، فاستبعد الأقوال التي تفسر هذه الأحرف بالأحكام، وتزعم أنها : الحلال، والحرام، والمحكم، والمتشابه، والأمثال، والإنشاء والأخبار، والتي تدعي أنها : الناسخ والمنسوخ، والخاص العام، والمجمل، والدعاء والخبر، والاستخبار والزجر : أو : الوعد والوعيد، والمطلق، والمقيد، والتفسير، والإعراب والتأويل، واحتج بأن الصحابة اختلفوا وترافعوا إلى الرسول ﷺ في قراءة الحروف، ولم يختلفوا في التفسير والأحكام.

ثم ذكر رأي أكثر العلماء أن الأحرف هي اللغات وقول أبي عبيد : إنها لغات قريش، وهذيل وثقيف، وهوازن وكنانة، وتميم واليمن، وعقب عليها بأن هذا الرأي مدخول، لأن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم اختلفا في سورة الفرقان وهما قرشيان ينتميان إلى قبيلة واحدة ولغة واحدة. ثم استعرض رأي أبي عمرو الداني القائل إن الأحرف المعنية قد تكون هي أوجه اللغات، أو تعني القراءات على سبيل الاتساع ؛ وفي هذا الاتجاه اقترب ابن الجزري من رأي ابن قتيبة، ولم يعب عليه سوى أمرين :

أولاً : تمثيله، «بطلع نضيد» وطلع نضيد، إذ لا تعلق لهذا المثال باختلاف القراءات، ثم قال : «ولو مثلاً»، عوض ذلك بقوله : «بضنين» بالضاد، و«بظنين» بالطاء، أو «وأشد منكم» «وأشد منهم» لاستقام، وطلع بدر حسنه في تمام.

ثانياً : أخذ ابن الجزري على ابن قتيبة إهمال أكثر أصول القراءات كالإدغام والإظهار، والإخفاء، والإمالة، والتفخيم، وبين بين، والمد والقصر، وبعض أحكام الهمز، كذا الروم والإشمام، وكلها من اختلاف القراءات وتغاير اللفاظ مما اختلف

(١) النشر : ج ١، ص 24 وما بعدها.

فيه أئمة القراء وبين ابن الجزري أوجه التقارب بينه وبين آراء أبي الفضل الرازي، وهي أيضا قريبة من مقالة ابن قتيبة. وفي محاولة ابن الجزري لتفسير هذا الحديث الذي قال إنه استشكله، وأمعن النظر والتفكير فيه مدة نيف وثلاثين سنة حتى فتح الله عليه بما يمكن أن يكون صوابا إن شاء الله. وقبل عرض ملخص آرائه، نذكر أنه حرص على وضع ضوابط منهجية حصرها في عشر مسائل وهي :

1. المسألة الأولى : ما هو سبب ورود الحديث ؟ وأوضح أنه التخفيف على أمة الرسول ﷺ وهي أمة أمية لا تطيق القراءة على حرف واحد.

2. المسألة الثانية : ما معنى الأحرف ؟ وقال إن أهل اللغة يقولون : إن حرف كل شيء طرفه، ووجهه، وحافته وحده وناحيته، والقطعة منه، ثم ذكر تفسير الحافظ أبي عمرو الداني.

3. المسألة الثالثة : ما المقصود بالأحرف هنا ؟ وفي هذا السؤال ورد استعراضه لآراء من قبله وبين رأيه هو الذي سنذكره فيما بعد.

4. المسألة الرابعة : ما وجه كونها سبعة لا أقل ولا أكثر ؟ فاعترض على كون أصول القبائل تعود إلى سبعة، وعلى أن اللغات الفصحى سبع ؛ وذكر رأي من يعتقد أنها للتعدد لا للحصر، وهو رأي ابن عيينة والطبري، ويقول ابن الجزري إنه جيد لولا أن الحديث صريح في تحديد العدد.

ثم بين ابن الجزري رأيه كما يلي فقال : «ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة حتى فتح الله علي بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله وذلك أنني تتبعت القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه لا يخرج عنها.

• الوجه الأول : اختلاف في الحركات بلا تغيير في المعنى أو في الصورة : نحو البَخْل والبُخْل - يحسِب ويحسَب.

• الوجه الثاني : اختلاف في الحركات يؤدي إلى تغيير في المعنى دون الصورة مثل : «فتلقى آدم من ربه كلمات»، «وذكُرَ بعد أمة أو أمه».

• الوجه الثالث : اختلاف في الحروف بتغيير المعنى لا الصورة : نحو تبلوا، وتتلوا، وننجيك ببدنك، وننجيك.

• الوجه الرابع : اختلاف في الحروف بتغير الصورة لا المعنى : نحو بسطة وبسطة، والسرط والصرط.

• الوجه الخامس : تغير المعنى والصورة : مثل أشد منكم، وأشد منهم، ويأتل ويتأل، وفامضوا إلى ذكر الله ! وفاسعوا.

• الوجه السادس : التقديم والتأخير : نحو فيقتلون ويقتلون، وجاءت سكرة الموت بالحق، وجاءت سكرة الحق بالموت.

• الوجه السابع : الزيادة والنقصان، نحو وأوصى، ووصى، والذكر، والأنثى.

وأما أصول القراءة فيرى أنها ليست من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى، ولئن فرض فيكون من الأول.

5. المسألة الخامسة : على أي شيء يتوجه اختلاف الأحرف السبعة ؟ وأكد ابن الجزري أن هذا الاختلاف يتجه على أنحاء ووجوه، مع سلامته من التضاد والتناقض. وقد يأتي لبيان حكم مجمع عليه كقراءة سعد ابن أبي وقاص «وله أخ أو أخت من أم» ومنها ما يرجح حكماً اختلف فيه مثل تحرير رقبة مؤمنة في كفارة اليمين، ومنها ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين مثل «حتى يطهرن» و«حتى يطهرن» ومنها ما يكون مفسراً أو موضحاً للحكم أو معنى اللفظ مثل «فامضوا إلى ذكر الله» و«الصوف المنفوش».

6. المسألة السادسة : على كم معنى تشتمل هذه الأحرف السبعة ؟ وقال : «إن معانيها من حيث وقوعها وتكرارها شاذاً وصحيحاً لا تكاد تنضبط ولكنها ترجع إلى معنيين :

أولاً : ما اختلف لفظه واتفق معناه : مثل اهدنا وأرشدنا، والعهن والصوف وزقية وصيحة، كما مثل في الحديث هلمّ وتعال وأقبل.

ثانياً : ما اختلف لفظه ومعناه : نحو قل وقال : «واخذوا واتخذوا»، ونحوه ؛ وبقي ما اتفق لفظه ومعناه مما تتنوع صفة النطق به كالمدة ونحوها مما يعبر عنه بأصول القراءات وهنا خطأ ابن الحاجب في قوله : إن السبعة متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمدة والإمالة وتحقيق الهمز ونحوه.

7. المسألة السابعة : هل هذه السبعة متفرقة في القرآن ؟ لا شك عند ابن الجزري أن هذه الأحرف متفرقة في القرآن، وقال : بل وفي كل رواية وقراءة، فمن قرأ ولو ببعض القرآن بقراءة معينة اشتملت على الأوجه المذكورة (في الاختلاف) فإنه قد قرأ بالأوجه السبعة دون أن يكون قرأ بكل الأحرف السبعة، وذكر قول الداني : إنها ليست متفرقة في القرآن كلها، ولا موجودة في ختمة واحدة، بل بعضها، فإذا قرأ القارئ بقراءة أو رواية فإنما قرأ ببعضها لا كلها، وقال إنه صحيح على ما أصله أن الأحرف هي اللغات المختلفة، ولا شك أن من قرأ برواية فلن يمكنه أن يحرك الحرف ويسكنه في حالة واحدة.

8. المسألة الثامنة : هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة ؟ ويقول ابن الجزري : إنها مسألة كبيرة اختلف فيها العلماء :

فذهب جماعات منهم إلى أنها مشتملة عليها، لأنه لا يجوز على الأمة أن تهمل في نقل شيء مما نزل به القرآن، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف وترك ما سواها.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين على أن المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ متضمنة لها لم تترك حرفاً منها.

وأيد ابن الجزري هذا الرأي الأخير واحتج على ذلك بحديث زر بن حبیش عن ابن عباس الذي سأل زراً «أي القراءتين تقرأ ؟ قلت : "الأخيرة". ثم ذكر أن الصحابة رضوان الله عنهم جردوا المصاحف من النقط والشكل ليتحمل ما لم يكن في العرضة الأخيرة مما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوين شبيهة بدلالة اللفظ على المعنيين المعقولين المفهومين، إذ لم يكونوا ليسقطوا شيئاً من القرآن الثابت عنه ﷺ ولا يمنعوا من القراءة به.

ورد ابن الجزري على حجة أهل القول الأول برأي الإمام محمد بن جرير الطبري، إن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة، وإنما كان ذلك جائزاً لهم ومرخصاً فيه، وقد جعل لهم الاختيار في أي حرف قرأوا به، فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف وتتقاتل إذا لم يجمعوا على حرف واحد اجتمعوا

على ذلك، وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، وليس فيما فعلوا ترك واجب ولا فعل محظور.

9. المسألة التاسعة : هل القراءات التي يقرأ بها اليوم في الأمصار جميع الأحرف السبعة أو بعضها ؟

يقول ابن الجزري : إن الجواب على هذه المسألة ينبنى على ما تقدم في السؤال الثامن، فمن يرى أنه لا يجوز للأمة ترك شيء من الأحرف السبعة يدعي أنها مستمرة النقل بالتواتر إلى اليوم، وإلا تكون الأمة جميعاً عصاة مخطئين في ترك ما تركوا منه، وكيف وهم معصومون من ذلك ؟ ويدفع ابن الجزري هذا الرأي بحجة أن القراءات المشهورة اليوم بالنسبة لما كان مشهوراً في الأعصار الأول قل من كثر، ونَزَرَ من بحر. ثم بسط القول في جميع القراءات ورواياتها وطرقها واختلاف القراء فيها وعددها، فذكر أن الحافظ الداني له في كتاب جامع البيان أكثر من خمسمائة رواية وطريق، وأن أبا القاسم عيسى بن عبد العزيز الأسكندري ألف كتاباً سماه الجامع الأكبر والبحر الأزهر يحتوي على سبعة آلاف رواية وطريق، وكل هذه الروايات لا ينكرها أحد، إلا ما كان من ابن شنبوذ الذي خرج عن المصحف العثماني، أو من ابن مِقْسَم العطار الذي أجاز القراءة بما وافق المصحف من غير أثر.

ثم أورد في هذا الفصل قول أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي في رد شبهة الأغبياء الذين اعتقدوا أن الأحرف السبعة هي القراءات السبع المختارة في كتاب ابن مجاهد : «إن الناس إنما ثمنوا القراءات وعشروها وزادوا على عدد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد لأجل هذه الشبهة ؛ ثم قال أبو الفضل : وإنني لم أقتف أثرهم تثميناً في التصنيف أو تعشيراً أو تفريداً إلا لإزالة ما ذكرته من الشبهة، وليعلم أن ليس المراعي في الأحرف السبعة المنزلة عدداً من الرجال دون آخرين، ولا الأزمنة ولا الأمكنة، وإنه لو اجتمع عدد لا يحصى من الأمة، فاختر كل واحد منهم حروفاً بخلاف صاحبه، وجرّد طريقاً في القراءة على حدة في أي مكان كان، وفي أي أوان أراد بعد الأئمة الماضين في ذلك بعد أن كان ذلك المختار بما اختاره من الحروف بشرط الاختيار لما كان بذلك خارجاً عن الأحرف السبعة المنزلة بل فيها متسع إلى يوم القيامة».

وبعد رأي الرازي أوضح ابن الجزري شروط اختيار الطريق بما نقل عن الإمام موفق الدين أحمد بن يوسف الكواشي الموصلي القائل في أول تفسيره التبصرة : « وكل ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف الإمام فهو من السبعة المنصوص عليها ولو رواه سبعون ألفاً، مجتمعين أو متفرقين، فعلى هذا الأصل بنى قبول القراءات عن سبعة كانوا، أو عن سبعة آلاف، ومتى فقد واحد من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحكم بأنها شاذة».

وهذه الشروط الثلاثة هي التي نظمها ابن الجزري في طيبة النشر، بقوله :
فَكُلُّ مَا وافق وجهه نَحْوُ وكان للرسم احتمالاً يَحْوِي
وصح إسناداً هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان
ولقد سمى هذه الشروط أركاناً وضوابط وعبر عنها بقوله : كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، بل هي من الأحرف السبعة، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة أم عن غيرهم، ومتى اختل ركن من هذه الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة أو عمن هو أكبر منهم، وهو رأي الأئمة، مثل أبي عمرو الداني ومكي، والمهدي وأبي شامة.

10. المسألة العاشرة : ما حقيقة اختلاف هذه السبعة الأحرف وفائدته ؟

فيؤكد أن الاختلاف ليس باختلاف تضاد أو تناقض، لأنه محال، فقد قال تعالى : ﴿ أفلا يتدبرون القرآن، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ (سورة النساء، الآية 82).

ثم يعود إلى طبيعة هذا الاختلاف في القراءات ليبرهن أنه تنوع وليس بتناقض أو تضاد، قائلاً : إنه لا يخلو من ثلاثة أحوال.

• أحدها : اختلاف اللفظ، والمعنى واحد، مثل : الصراط، ويحسب، مما يطلق عليه أنه لغات فقط.

• ثانيها : اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد، مثل ملك - ومالك. وننشرها وننشزها. بالراء والزاي، والمراد بهما العظام، والله أنشرها أي أحيها، وأنشزها أي رفع بعضها إلى بعض فالتأمت.

ه ثالثها : اختلافهما مع امتناع اجتماعهما في شيء واحد : مثل : ﴿ وظنوا أنهم قد كذبوا ﴾ (سورة يوسف، الآية 110) بالتخفيف والتشديد، فبالتشديد يظن الرسل أن قومهم كذبوهم، وبالتخفيف يظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم، والظن في القراءة الثانية شك، ثم أعطى أمثلة أخرى تبين عدم التنافي في كل القراءات المختلفة.

أما فيما يتعلق بفائدة الاختلاف فيكرر أن سببه التهوين والتسهيل على الأمة، وبيان أسرار البلاغة، وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار وجمال الإيجاز، وتسهيل حفظه وتيسير نقله، وإعظام أجور الأمة في تتبع معانيه، واستخراج كمين أسرارهِ والبحث عن ألفاظه وصيغهِ وإتقان تجويده، وظهور سر الله تعالى في تولي حفظهِ وصيانتِهِ.

وهكذا نرى أن المحقق ابن الجزري قد استوفى موضوع الأحرف حقهِ وتناوله من جميع أنحائه، بعدما أمعن التفكير فيه عشرات السنين، واطلع على آراء من سبقه من العلماء، فاتسم بحثه بالشمولية في العرض، والتكامل في الجمع، والدقة في المنهج، ومع ما يشتمل عليه آراؤه من قيمة علمية، فإنه لا يمتنع من إبداء ملاحظتين، وهما كونه :

أولاً : في معرض الكلام عن حصر الأحرف في سبعة أوجه، تحدث عن اختلاف القراءات الصحيحة والشاذة والمنكرة والباطلة، ثم مثل ببعض الروايات التي تخالف الرسم العثماني، وفقدت بذلك أحد أركان الصحة. مثل ﴿ فامضوا إلى ذكر الله ﴾، وهذا قد يوهم أنها من الأحرف السبعة، وأنه لا مانع من القراءة بها. وكذلك مثاله الثاني في التقديم والتأخير : وقد عاب هو نفسه على ابن قتيبة تمثيله "بالتطلع المنضود".

ثانياً : لقد اعتقد أن الصحابة رضوان الله عليهم جردوا المصاحف من النقاط والشكل قصداً ليحتمل الخط أوجه اختلاف الأحرف السبعة، زيادة على ما في العرصة الأخيرة التي شملها الرسم كلها. ولا يرد أن ماسوى العرصة الأخيرة قد نسخ، وأن ما نسخ قد رفع من الأحرف السبعة المنزلة : وعندما مثل لتحمل الرسم لمختلف القراءات في جوابهِ عن المسألة اقتصر على تحمل الخط للفظين فقط، كما أنه هنا لم يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الخط العربي ومواصفاته العامة، أو أن كتابة المصاحف العثمانية.

(و) تلخيص لآراء العلماء في هذا الحديث :

قد يكون من أسرار حديث الأحرف السبعة أنه روي على «سبعة أحرف» فانتسعت معانيه لتتحمل كثيراً من الأقوال والآراء التي لم تستنفذ إلى الآن مضامينه ومرامييه، حتى إن الإمام السيوطي الذي أورد فيه أكثر من ثلاثين قولاً، أقر بنوع من العجز عن القطع في تفسيره النهائي، فعبر عن هذا العجز بقوله : إن المختار عنده أنه من المتشابه الذي لا يدري تأويله، ولعله تأثر في هذا الرأي بما نسب لمحمد بن سعدان النحوي الذي يقول : «إن هذا الحديث مشكل لا يعرف له معنى وليس يدل على حكم ما»^(١)، غير أن هذا يخالف آراء مجموعة الأئمة التي استعرضنا، والتي بينت أن هذا الحديث يدل على معان كثيرة جداً، ولا شك أن أغلب التفسيرات المذكورة لها قسط وافر من الصحة والصواب.

وفي الختام نقدم ترتيباً ملخصاً ومختصراً لآراء أئمة القراءة مع الاقتصار في التمثيل على القراءات المتواترة، مع مراعاة المقصد في الحديث المتفق على أنه التخفيف على الأمة حسب طلب نبي الرحمة عليه الصلاة والسلام، وذكر عجزهم عن القراءة على حرف واحد وورد بعض الروايات في الحديث عن ثلاثة أحرف، والاتفاق على سبعة أحرف يدعو إلى المحاولة للتقريب بين الروايتين باعتماد ثلاث طرق لهذا التيسير المطلوب، وتتضمن اثنتان منها ثلاثة أوجه، والثالثة تتضمن وجهاً واحداً، وذلك، فتكون بذلك الوجوه سبعة على عدد الأحرف.

• الطريقة الأولى : ويكون التيسير لكل قبيلة من العرب أن تتلو القرآن الكريم وفقاً للغتها الخاصة بها، فتفتقر لها التغيرات التالية، وهي ثلاثة :

• الأول : اختلاف حركات بناء الكلمات وإعرابها، مثل، يحسب ويحسب، وسَدًا وسَدًا، وسُخْرِيَا وسُخْرِيَا، وما هذا بشراً، وما هذا بشر، وكذلك خفض «الارحام» في قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾.

• الثاني : أداء القراءة بلهجة القبيلة كالإدغام والإظهار، وبالإمالة وبالفتح، وبتحقيق الهمز أو بتسهيله والمد والقصر، والترقيق والتفخيم.

(١) انظر الزركشي في البرهان : ج ١، ص 213 وكتاب الأحرف السبعة للدكتور حسن ضياء الدين عتر، ص 127.

• الثالث : إبدال حرف بحرف غيره : مثل وميكانيل، وميكال، والقيوم، والقيام، وإبراهيم، وإبراهام، وما هو على الغيب بضنين، أو بظنين، وضناء وضياء.

- الطريقة الثانية : الإذن بالتلاوة بكل قراءة ثبت سندها، ولو اختلفت معانيها، وتشمل ثلاثة أوجه :

• الأول : الزيادة والنقصان : مثل «أَوْ لَمْ يَرَوْا»، «فَإِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ»، «فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ». ونحوها، «وَلَمْ يَتَسَنَّه»، «وَلَمْ يَتَسَّنْ».

• الثاني : التقديم والتأخير : «فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ»، و«يَقْتُلُونَ، وَيُقْتَلُونَ».

• الثالث : إبدال كلمة بكلمة غيرها : مثل ننشرها، وننشزها، «فَتَبِينُوا فِتَبْتُوا يَسِيرَكُمْ، يَنْشُرَكُمْ».

- الطريقة الثالثة : وقد تعني الترخيص في تلاوة الآي دون مراعاة موالاتها، بشرط أن لا تختتم آية رحمة بلفظ العذاب أو العكس كما ورد في أحد متون الحديث.

وأخيراً، نلاحظ بعد استعراض مجمل روايات هذا الحديث، وأقوال العلماء في شرحه، ومحاولة إعادة ترتيب أوجهه، أنه لولا هذا الحديث المتواتر، لتعرضت الأمة لمشكلتين في غاية الصعوبة والإحراج. فإما أن يكون عليها أن تقرأ القرآن الكريم كله على حرف واحد في أصول قراءته وفرش حروفه، وهذا مستحيل بسبب تنوع لهجات لسان العرب الذي أنزل به القرآن، واختلاف ملكات القراء في النطق وصور الأداء، وإما أن يسلموا بوجود اختلاف في الكتاب المحفوظ، وهذا يتنافى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَان مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَوُجِدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ (سورة النساء، الآية 82).

وهكذا بين رسول الله ﷺ جواز التعدد في أوجه القراءة، وضع فيه عن الأمة إصر حرج لا طاقة لها بتحمله، فهذا الحديث من معجزات حفظ القرآن، ومن مظاهر رحمة الله تعالى التي أنزلها على لسان نبي الرحمة.

الباب الأول

عصر الأئمة والرواة

الفصل الأول

القراء السبعة

اختيارهم وأصولهم ومفرداتهم

1. كيف تم اختيار البذور السبعة ؟

بعد الحديث عن حديث الأحرف السبعة، والتذكير ببعض أقوال العلماء فيه، نتناول في هذا الباب سبعة آخرين، وهم القراء الأئمة الذين اختارهم ابن مجاهد الذي كان أول من سبَّح القراءات واعتبر غيرها شاذاً، ومِمَّنْ تابعه في هذا الاختيار إمام القراءات في الأندلس أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444) في كتابه "التيسير"، وأفرد لكل واحد من السبعة راويين⁽¹⁾.

ومكانة هذين العالمين جعلت الأمة تجمع على قبول اختيارهما الذي ركزه وباركه أبو القاسم بن فيره الشاطبي في رائعته المعروفة بـ"حُرُز الأمانى"، والتي يقول فيها :

جزى الله بالخيرات عنا أئمة	لنا نقلوا القرآن عذبا وسلسلا
فمنهم بدور سبعة قد توسطت	سماء العلا والعدل زهرا وكملا
لها شهب عنها استنارت فنورت	سواد الدجى حتى تفرق وانجلي
وسوف تراهم واحدا بعد واحد	مع اثنين من أصحابه متمثلا
تخيرهم نقادهم كل بارع	وليس على قرآنه متأكلا

وهكذا اعتبرت الأمة قراءة هؤلاء السبعة مجعلا على تواترها. غير أن هذا التواتر لم يحل دون اعتراض بعض العلماء على تسبيح ابن مجاهد وحصر الرواة عند أبي عمرو الداني، وهذا الاعتراض ليس انتقادا للأئمة السبعة أو الرواة الثلاثة عشر، وإنما يتركز على ثلاث ملاحظات وهي :

(1) انظر الهامش ص 127.

• أولاً : حصر عدد الأئمة في سبعة.

• ثانياً : قصر التواتر على قراءاتهم.

• ثالثاً : حصر الرواة في اثنين لكل مقرر.

لقد انتقد هذا الحصر، لعدة أسباب، منها :

(أ) احتمال الخلط بين القراءات السبع والأحرف السبعة :

قد يتوهم العوام أن قراءات البدور السبعة هي الأحرف السبعة المذكورة في الحديث الآنف الذكر فيقول مكي بن أبي طالب : «إن من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كنافع وعاصم هي الأحرف السبعة فقد غلط غلطا عظيما، ويلزم من هذا أن من خرج عن قراءتهم، بما ثبت من الأئمة غيرهم، ووافق خط المصحف أن لا يكون قرأنا، وهذا غلط عظيم». ويقول أبو شامة : «ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي الأحرف السبعة التي في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم مطلقاً، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل»، وهو ما لم يرده ابن مجاهد، وأخطأ من نسبته إليه، وقد بالغ صاحبه أبو طاهر بن أبي هاشم في الرد على من عزاه هذا القول». ويذكر أبو الفضل الرازي أن الناس ثمنوا القراءات وعشروها وزادوا على السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد لأجل هذه الشبهة.

والأئمة الذين كتبوا في القراءات قبل ابن مجاهد، لم يتفقوا على سبعة معينين، وهذا التسبيع لا يستند على دليل أثري، فيقول إسماعيل بن إبراهيم القرابي في «كتاب الشافي» : «إن التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين فصنف كتابا وسماه «السبع» فانتشر ذلك في العامة، وتوهموا أنه لا تجوز الزيادة على ما ذكر في ذلك الكتاب لاشتهار مصنفه». فإن أبا عبيد القاسم بن سلام وصل بأئمة القراءة إلى خمسة وعشرين، وكان بعده أحمد بن حنبل الكوفي (ت 241) فذكر خمسة : واحداً من كل عصر، مراعاة لعدد المصاحف التي أرسل بها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار. واعتمد القاضي إسماعيل البغدادي (ت 282) عشرين إماماً. وزاد محمد بن جرير الطبري (ت 310) على العشرين⁽¹⁾.

(1) يراجع في هذا المبحث ما جمعه السبوطي في كتاب الإتيان، ج 1، ص 75، وقد تضمن مجمل النقول المذكورة هنا.

ومن معاصري ابن مجاهد محمد بن أحمد الداجوني (ت 324) الذي أدخل أبا جعفر القعقاع ضمن السبعة. ذلك لأن السبعة المختارين، وإن كانوا محل إجماع وتوثيق، فإن في أئمة القراء من هو مثلهم أو أجل من بعضهم قدرا، فقد ذكر أبو حاتم عشرين إماماً من القراء، ولم يذكر منهم ابن عامر ولا حمزة ولا الكسائي. ويقول مكي بن أبي طالب : «إن الناس بالبصرة كانوا على قراءة أبي عمرو ويعقوب الحضرمي، وإن ابن مجاهد أثبت الكسائي وحذف يعقوب»⁽¹⁾.

وهذا ما حمل القراء بعد ابن مجاهد أن يزيدوا ثلاثة اتفقوا على قراءتهم، وأثبتهم المحقق ابن الجزري في «النشر»، وفي «طيبة النشر»، ثم أفرد لهم كتاب «تجبير التيسير»، ونظمه في «قصيدة الدرة» على بحر الشاطبية ورويها، ومستعملاً لمنهجها في الرموز، وهؤلاء الثلاثة هم أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، وهو من شيوخ الإمام نافع، وخلف بن هشام البزار، وهو من رواية حمزة بن حبيب الزيات، ويعقوب بن إسحاق بن عبد الله ابن إسحاق الحضرمي، وهو من أتباع أبي عمرو بن العلاء.

ثم زاد بعض القراء عليهم أربعة آخرين وهم : الحسن بن أبي الحسن البصري، وسليمان بن مهران الأعمش، ومحمد بن عبد الرحمن بن محيصة المكي، ويحيى بن المبارك اليزيدي، وهو من رواية أبي عمرو بن العلاء، وعنه أخذ الدوري والسوسي⁽²⁾.

ب) تواتر السبعة والعشرة :

واتفق جمهور القراء والأصوليين على صحة قراءة الثلاثة، وقد سبق أن رأينا العلاقات المتداخلة بينهم وبين السبعة ؛ وقد أفتى عبد الوهاب السبكي أن القراءات الثلاث المروية لأبي جعفر ويعقوب وخلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وأن كل حرف انفرد به واحد من العشرة متواتر معلوم من الدين بالضرورة، وأنه منزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يكابر في ذلك إلا جاهل⁽³⁾.

(1) المصدر السابق، ج 1، ص 76 وما بعدها.

(2) راجع إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للإمام البنا الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. أولى، 1419-1998.

(3) النشر لأبن الجزري، ج 1، ص 44 وما بعدها، دار الكتاب العربي، بيروت دون ذكر لتاريخ الطبع.

أما ما عدا العشرة فالأظهر عند الأصوليين شذوذه، وعند القراء عدم تواتره كله، غير أنهم في الأخير اعتمدوا ضوابط معينة لصحة أي قراءة، سواء أكانت سبعية أم لا، وإنما وصلوا إلى ذلك احتياطاً، لا لدفع قراءة صحت عن الأئمة السبعة، ولكن للتأكد من الرواية عنهم وتوثيقها.

وممن صاغ هذه الضوابط أحمد بن يوسف الكواشي الموصلي في كتابه «التبصرة» حيث يقول: «كل ما صح سنده، واستقام وجهه من العربية، ووافق خط المصحف فهو من الأحرف السبعة، ولو رواه سبعون ألفاً مجتمعين أو متفرقين، فعلى هذا الأصل بُني قبول القراءات عن سبعة كانوا أو عن سبعة آلاف، ومتى فُقد واحد من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة، فاحكم بأنها شاذة» وهذا ما سبق أن أكدته مكي في الإبانة⁽¹⁾.

وهذه الضوابط هي التي حررها المحقق ابن الجزري في «طبية النشر».

ج) الإقتصار على بعض الرواة :

أما سبب اقتصار أبي عمرو الداني على راويين لكل قارئ فقد بينه في مقدمة «كتاب التيسير» قائلاً: «إنه أراد ما يقرب تناوله، ويسهل حفظه، ويخف درسه مما يتضمن الروايات والطرق المنتشرة والمشتهرة عند التالين، وصح وثبت عند المتصدرين»⁽²⁾، معتمداً على الإيجاز والاختصار، وترك التطويل والتكرار.

فمن عرف سعة علم أبي عمرو الداني في القراءات وبصره بطبقات القراء التي ألف فيها كتاباً في أربعة أسفار، و«جامعه» الذي اشتمل على أكثر من خمسمائة رواية وطريق، علم أن اختياره لهؤلاء الرواة ليس اعتباطياً، وليس دليلاً على حصر القراءة الصحيحة فيها، وإنما عمد إلى «التيسير والتسهيل والتقريب».

فانتقى أئمة انتهت إليهم رئاسة الإقراء في أمصارهم، وحملوا بأمانة ومهارة قراءات القراء السبعة. ونوجز فيما يلي أسانيد هؤلاء الأئمة ورواتهم، معتمدين أساساً في ذلك «كتاب التيسير» للداني مع ذكر السند بينه وبينهم، وبالخصوص الأشياء الذين ذكر أنه قرأ عليهم القرآن كله.

(1) ظ الإنتقان، ج 1، ص 258 وما بعدها، كتاب الإبانة عن معاني القراءات، لأبي محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق د. محي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، دمشق، 1399-1979، ص 51.

(2) التيسير في القراءات السبع، دار الكتاب العربي، بيروت، 1406-1985، ط. ثالثة، ص 2.

1. أسانيدهم ورواتهم ،

(أ) نافع بن عبد الرحمن المدني ،

الأول من هؤلاء البدور هو نافع بن عبد الرحمن أبو رؤيم الليثي (ت 169) أخذ القراءة عن سبعين من التابعين اشتهر منهم خمسة وهم أبو جعفر يزيد بن القعقاع (ت 127) وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت 117) وشيبه بن نصاب مولى أم سلمة (ت 130) ومسلم بن جندب الهذلي (ت 100) ويزيد بن رومان وهؤلاء قرأوا على أبي هريرة (ت 59) وعبد الله بن عباس (ت 68) وعبد الله بن عياش المخزومي (ت 78) الذين أخذوا عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ .

ورواة الإمام نافع كثير، فمنهم أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن وردان وسليمان بن جمار وإسحق المسيبي، وعراك بن خالد الدمشقي وعبد الله بن وهب المصري والغاز بن قيس الأنلسي واشتهر منهم أربعة عرفهم أبو عمرو الداني في كتاب التعريف، واختار له في التيسير روايتي ورش وقالون. وكان ورش واسمه عثمان بن سعيد (ت 197) إمام القراءات بمصر في عصره، وأخذت عنه عدة طرق منها طريق أبي سعيد يوسف بن عمر الأزرق (ت 240) الذي خلفه في القراءة، وعبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم العنقي (ت 231) ومحمد بن عبد الرحيم الاصبهاني الذي أخذ عن تلميذي ورش : مؤاس بن سهل ويونس بن عبد الأعلى وأما قالون فهو عيسى بن مينا المدني (ت 220) الذي لازم الإمام نافعاً نحواً من خمسين سنة وعرف بجودة قراءته. وعرفت له ثلاث طرق وهي طريق أبي نشيط محمد بن هارون المروزي (ت 258) وأحمد بن يزيد الحلواني (ت بعد 250) إسماعيل بن إسحاق القاضي (ت 282).

(ب) عبد الله بن كثير المكي ،

والثاني هو عبد الله بن كثير الداري، هكذا نُسب لأنه كان عطاراً، ويذكر ابن الجزري أن أبا عمرو الداني قال أنه ابن كثير بن المطلب، مقتضياً بذلك ما قاله الإمام البخاري، والبخاري تكلم عن عبد الله بن كثير المحدث القرشي، فنقلت إلى القارئ ؛ وكان تابعياً لأنه ولد سنة 45 وأدرك ابن الزبير وأبا أيوب الأنصاري وأنس بن مالك، وقيل إنه قرأ على عبد الله بن أبي السائب المخزومي، كما عرض على مجاهد بن جبر ودرباس مولى ابن عباس، وهما من تلامذة ابن عباس أما رواياه المشهوران فهما أحمد بن محمد بن أبي بزة البزي (ت 250) وقد قرأ البزي على عبد الله بن زياد بن

يسار المكي وعكرمة بن سليمان، وقرأ ابن زياد وعكرمة على شبل بن عباد واسماعيل القسط تلميذ ابن كثير وقد اشتهرت عن البزي طريقان هما طريق أبي ربيعة محمد بن اسحق الربيعي (ت 294)، وأبي علي الحسين بن الحباب البغدادي (ت 301).

أما الراوي الثاني فهو محمد بن عبد الرحمن المعروف بقنبل (ت 296) وقد قرأ على والده ولابن مجاهد وابن شنبوذ عدة طرق عنه.

ج) أبو عمرو بن العلاء البصري،

والبدر الثالث هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار المازني التميمي البصري (ت 154) كان رأساً في العربية والقراءات، أخذ عن قراء الحجاز في المدينة ومكة، وعن عاصم وأبي العالية الرياحي، وقرأ أبو العالية على عمر بن الخطاب وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ومن أشهر تلامذته يحيى بن المبارك اليزيدي، وعن يحيى أخذ حفص ابن عمر الدوري (ت 246) شيخ القراءة في عصره واشتهرت عنه طريق أبي الزعراء عبد الرحمن عبدوس (ت بعد 280)، وأحمد بن فرح المفسر (ت 301).

والراوي الثاني عن يحيى اليزيدي عن أبي عمرو هو أبو شعيب صالح بن زياد السوسي المتوفى بالرقعة سنة 261 وعرفت عنه طريقا محمد ابن جرير الطبري (ت 310) المفسر وأبي عيسى موسى بن جمهور البغدادي (ت 300).

د) عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي،

والبدر الرابع هو عبد الله بن عامر اليحصبي الدمشقي وهو تابعي جليل كان يؤم المسلمين في الجامع الأموي في عهد عمر بن عبد العزيز، تلقى القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب (ت 91) وعن عويمر بن عامر المعروف بابي الدرداء (ت 32) وقرأ المغيرة على الخليفة عثمان بن عفان، ومن رواة اليحصبي هشام بن عمار الدمشقي بواسطة أيوب بن تميم وعراك بن خالد المري وهما تلميذا يحيى بن الحرث الذماري (ت 145) وأخذ يحيى عن ابن عامر، ورويت عن هشام طريقة أحمد بن يزيد الحلواني (ت بعد 250) ومحمد بن أحمد أبو بكر الداجوني (ت 324).

أما الراوي الثاني عن ابن عامر فهو عبد الله بن بشر المعروف بابن زكوان القرشي الفهري قرأ على أيوب بن تميم وخلفه في الاقراء، وعرفت له طريقتان عن هارون بن موسى الأخفش الكبير (ت 292) ومحمد بن موسى بن أبي عمارة الصوري (ت 307).

هـ) عاصم بن أبي النجود الكوفي ،

والبدر الخامس هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود (ت 127) أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي (ت 74) عن الإمام علي ابن أبي طالب وعن زر بن حبيش (ت 82) عن عبد الله ابن مسعود، وجلس للاقراء بالكوفة بعد السلمي.

ورواياه المشهوران هما أبو بكر شعبة بن عياش النهشلي (ت 193) وله طريقان عن يحيى بن آدم (ت 203) ويحيى بن محمد بن قيس العليمي الأنصاري الكوفي (ت 243).

والراوي الثاني هو حفص بن سليمان الأسدي (ت قرب سنة 180) ربيب عاصم، وله طريقتان عن عبيد بن الصباح ابن أبي شريح (ت 219). وعمرو بن الصباح بن صبيح (ت 221). وقيل أنهما أخوان.

و) حمزة بن حبيب الزيات الكوفي ،

والبدر السادس هو حمزة الزيات الذي كان إمام الناس في القراءة بعد عاصم، وأخذ القراءات عن أبي حمزة حمران بن أعين (ت 156) وأبي محمد طلحة بن مصرف الياضي (ت 112)، وأبي عبد الله جعفر الصادق وتسند قراءته إلى الإمام علي بن أبي طالب وابن مسعود ومن أجل تلامذته سليم بن عيسى (ت 189)، وعن سليم أخذ القراءة راوياه المشهوران وهما خلف بن هشام (ت 229) ولخلف الراوي طريقان بواسطة ابن مقسم والمطوعي.

وروايه الثاني هو خالد بن خالد الشيباني (ت 220) وكان من أضبط أصحاب سليم بن عيسى ومن حملة طريقته تلميذه محمد ابن شاذان الجوهري (ت 286)، وسليمان بن عبد الرحمن الطلحي (ت 252).

ز) علي بن حمزة الكسائي الكوفي ،

والبدر السابع هو علي بن حمزة الكسائي (ت 189) النحوي الكبير والمقرئ المشهور وقد قرأ على الإمام حمزة الزيات السابق، كما أخذ عن اسماعيل بن جعفر عن شيبه بن نصاح.

ورأياه هما أبو عمر حفص الدوري الأنف الذكر، وطريقاه في قراءة
الكسائي عن أبي الفضل جعفر بن محمد بن أسد النصيبي الضرير (تـ 307) وأبي
عثمان الضرير سعيد بن عبد الرحيم (تـ بعد 310).

والراوي الثاني هو أبو الحارث الليث بن خالد المروزي (تـ 240) وهو من
أجل أصحابه، وله طريقان عن محمد بن يحيى البغدادي المعروف بالكسائي
الصغير (تـ 280) وسلمة بن عاصم البغدادي (تـ بعد 270).

الفصل الثاني

لمحة عن قراءات البدور السبعة

1 . الاختلاف والتنوع في القراءات

وفقاً لحديث الأحرف السبعة الذي سبق شرحه، فمن الضروري أولاً أن نؤكد أن الاختلاف في القراءات ليس اختلافاً في القرآن نفسه، فالقرآن هو الكتاب الذي وصفه الحق سبحانه بقوله : ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ، تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ (سورة فصلت، الآية 42)، ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ (سورة النساء، الآية 82).

فالاختلاف المستحيل وجوده في القرآن أو في القراءات هو :

1 . اختلاف التناقض : بأن نجد فيه ما يناقض العقائد، مثل إثبات الشرك، وتكذيب الرسل.

2 . اختلاف التضاد : وهو أن نجد فيه ما يصاد الأوامر الشرعية، كالنهي عن الصلاة والعدل، أو الإحسان، وكالأمر بالفحشاء والمنكر.

3 . اختلاف التعارض : وهو أن نرى أخباراً يكذب بعضها بعضاً، كأن يقال : إن موسى لم يقل لهارون : ﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَنْ لَا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ؟ ﴾ (سورة طه، الآيتان 92-93).

أما التنوع فهو موجود في القرآن الكريم، مثل تعدد صيغ التعبير والأداء، والقراءات عبارة عن ضبط صور أدائه من قبل القراء : وقد خفف الله عليهم، فأذن لهم في تعددها على سبعة أحرف، وأجمع العلماء أن يظل هذا التعدد محصوراً فيما صح سنده، واحتمله رسم المصحف العثماني، ووافق وجهاً عربياً.

فاختلاف القراءات المقبولة في القرآن الكريم، هو الذي يندرج في حدود هذه الضوابط الثلاثة، أما عوامل الاختلاف، فإنما تعود إلى تنوع الأحرف السبعة، التي عرضنا رأي العلماء فيها من قبل.

وإذا كان القرآن الكريم نزل على سبعة أحرف، كلها شاف كاف، وإذا كان متضمناً لجل لغات العرب، فإن أكثره ورد بحرف أهل الحجاز. فالرسول ﷺ الذي نزل جبريل الأمين بالقرآن على قلبه، قرشي واسترضع في بني سعد، وأصحابه السابقون من المهاجرين والأنصار حجازيون، والأربعة الذي أمر عليه الصلاة والسلام بأخذ القراءة منهم هم من القبائل الحجازية.

وهذا يوضح أن قراءة أهل الحجاز في رتبة متميزة، وبالأخص ما كان منها بلغة قریش، ولهذا الأسباب نرى أن الخليفة عثمان بن عفان عهد بنسخ المصحف الإمام إلى أربعة من الحجاز، ثلاثة من قریش، وواحد من الأنصار، وأمرهم أن يشبثوا الأداء القرشي إذا ما اختلف الأنصاري القاري زيد بن ثابت مع الثلاثة الآخرين، وهم عبد الله بن الزبير، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وسعيد بن العاص⁽¹⁾، غير أن تميز قراءة الحجاز لا تعني عدم صحة قراءة العرب من غيرهم، لأنهم كانوا يتلون الكتاب أمام النبي ﷺ فيقرهم على أدائهم، كما أن قراء الأنصار أخذوا الروايات متصلة بأسانيدھا الموثقة وفق قواعد معينة.

في هذا العرض سنحاول إعطاء ملخص عن قواعدهم في أصول القراءة.

2. ما هي مذاھبهم في أصول القراءات ؟

يتباين الأداء عند القراء في مجموعة من القواعد، اصطلاح علماء التجويد على تسميتها "بالأصول"، وضابطها تنوع صيغ الأداء مع وحدة اللفظ والمعنى، كما تتباين أوجه قراءاتهم في كلمات محصورة أطلقوا عليها «فرش الحروف» وضابطها تنوع صور الأداء مع وحدة التعبير والمعنى.

ويعود اختلاف الأداء في مجموعة الأصول، إلى طبيعة التلفظ عند قبائل العرب، الذين أذن لهم، تخفيفاً ورحمة من الله، أن يقرأوا ما تيسر من القرآن

(1) وقيل إن الخليفة عثمان جمع لكتابة المصحف اثني عشر رجلاً من المهاجرين والأنصار، منهم أبي بن كعب وزيد بن ثابت، ط المصاحف لابن أبي داود : ص 26.

بحروفهم الخاصة، وذلك في حدود مراعاة فصاحة اللغة وسلامتها من الهنات المستقبحة: فاجيز مثلاً لمن يسهل الهمز في لغته أن يسهلها في القراءة. ولمن يحققها في كلامه أن يقرأ بالتحقيق: ولكن لا يجوز لمن يبدلون الكاف سينا أو شينا أن يقرأوا بذلك في القرآن، فقراءة: «قد جعل ربش تحتش سرياً» شاذة، وممنوعة.

ثم إن من شرط قبول القراءة بهذه الأحرف أن تستند إلى رواية عن الرسول ﷺ، الذي سمع أصحابه من جميع قبائل العرب يقرأون القرآن، وحمله عنه حذاق القراءة، فعلموا الناس قواعد التجويد والأداء. ومن جملتها مسائل الأصول المضبوطة، والتي تباين النطق فيها عند قراء الأمصار؛ وهي:

(أ) الأداء في هيم الجمع وهاء الضمير في الوصل أو القصر أو الإسكان:

إن من القراء من يقرأ «أنعمت عليهم» بإسكان الميم، ومنهم من يقرأها بالوصل مطلقاً⁽¹⁾، فيقول «أنعمت عليهم»، ومنهم من يصلها قبل الهمز فقط نحو «سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم»، وجمهورهم يضمها قبل السكون مثل «الذين قال لهم الناس: «وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ»، و«كتب عليهم القتال»، ومنهم من يضم الهاء في الوصل. فالوصل مطلقاً لابن كثير المكي وقالون في إحدى روايته، ووصلها قبل الهمزة لورش المصري، والإسكان مطلقاً لغيرهما، والكسر بعد الهاء المسبوقة بالكسر أو الياء لأبي عمرو بن العلاء.

ولقد نرى من خصائص ابن كثير المكي وصل ضمير الواحد الغائب، ولو كان مسبوقة بالسكون، فيقول: «اجتباها»، و«هداه» بينما يقرأ باقي السبعة بالقصر، ولا يصلون هذه الهاء إلا إذا توسطت حركتين، نحو «فَأَثَرُنْ بِهِ نَقْعًا» «ولَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»، ولقد اختلف الأداء عندهم في كلمات معروفة لأسباب تعود إلى تعدد الروايات. ومراعاة القواعد اللغوية، منها مثلاً قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ ففيها القصر عن نافع المدني وحزمة وعاصم وهشام في إحدى روايته، وقد أنت فيها روايتان بالسكون والصلة عن أبي عمرو البصري، وعن ابن عامر الشامي في رواية هشام الأخرى، وروي الوصل له عن ابن زكوان، وعن الكسائي. أما ابن كثير المكي فمذهبه الوصل في هذا الباب كله.

(1) إن لم يقع بعدها ساكن، هذا في الوصل لأن الوقف عليها بالإسكان للجميع.

ب) المد والقصر :

المد وصف لازم للألف، وللواو بعد الضم، وللياء بعد الكسر؛ وقد يكون هذا المد طبيعياً مثل ما ينطق به عادة. غير أن المد يزداد لعوامل، بينها القراء، مع الاختلاف في مواضع ورود هذه الزيادة وفي مقدارها.

فاتفقوا على زيادة المد قبل السكون، وقبل الهمزة في كلمة واحدة، وسموه المد المتصل، واختلفوا في المد المنفصل، وهو عندما يكون حرف المد في آخر الكلمة، والهمز في أول الكلمة التي تليها، ففي قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ (سورة المرسلات، الآية 30) نجد مدّاً متصلاً في كلمة «تشاءون» وآخر منفصلاً في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ ﴾ واختلفوا أيضاً في اعتبار الهمزة التي قد يتغير النطق بها بسبب التسهيل أو النقل أو الإبدال.

ومما اختلفوا فيه مقدار هذا المد، فمنهم من يجعله مُشَبَّحاً، ويطيله إلى ست حركات، ومنهم من يجعله متوسطاً. ثم إن المد المتوسط أيضاً قد يرد بعد الهمزة عند بعض القراء : وفيما يلي تلخيص لأراء قراء الأمصار في هذا الباب.

1. فقد كان نافع المدني يشبع المد قبل الهمز، ولقالون روايتان في المنفصل، وإذا ما اعتبرنا مقدار الإشباع عنده على نحو ما روى عن قالون، فيكون مقدار أربع حركات أو أَلْفَيْنِ.

2. أما ورش المصري فله اجتهادات في المد، فلا خلاف في مده للمنفصل في طريق الأزرق عنه، وإشباعه يصل إلى ست حركات، ويقول بالمد المتوسط في حالتين :

أ) بعد الهمزة، مثل «آمن الرسول»، لكنه يقصر إذا وردت الهمزة بعد ساكن صحيح، مثل : «القرآن ومسؤولا» ونحوها، كما يقرأ بالقصر في كلمة «إسرائيل».

ب) عندما تكون الواو ساكنة أو الياء بين فتح و همز، نحو مثل «السوء»، «وشيء» ولم يمد في هذا الباب كلمة «الموءودة» لأن الهمزة ليست ثابتة في كل تصاريح الكلمة، وقد يقف بالتوسط في مثل «لاريب» و«سوف» وما شابههما.

3. وقرأ ابن كثير المكي «وإله موسى» عن ابن عمرو بالقصر في المد المنفصل، وكذلك في بعض طرق حفص عن عاصم، بينما روي مده عن جمهور القراء.

(ج) مذاهبهم في النطق بالهمز⁽¹⁾ :

اتفق علماء التجويد، أن الأداء يقع بدون تعسف أو تكلف، فيقول المحقق ابن

الجزري في مقدمته، في وصف التجويد :

من صفة لها ومستحقها	وهو إعطاء الحروف حقها
واللفظ في نظيره كمثله	ورد كل واحد لأصله
باللفظ في النطق بلا تعسف	مكملاً من غير ما تكلف

ثم لاحظ القراء أن مخرج الهمزة من أقصى الحلق، مما يقتضي التكلف في

النطق به، وبين ابن بري، ذلك بقوله :

فسهلوه تارة وحذفوا	فألهمز في النطق به تكلف
ونقلوه للسكون رفضاً	وأبدلوه حرف مدّ محضاً

فيتحصل من هذا أقوال : إن لقراء الأمصار مذاهب في الهمز، وهي :

أولاً : التحقيق : أي إخراج الهمز من مخرجه، ولو أدى ذلك إلى تكلف، حتى

قليل إن بعضهم يفوه به، وكأنه يتهوع.

ثانياً : التسهيل : وهو عبارة عن تخفيف التلفظ، ويكون غالباً «بين - بين»،

فالهمز المفتوح ينطق به بين الهمز المحقق والألف الممدود، والهمز المضموم بين

المحقق والواو، والهمز المكسور بين المحقق والياء.

ثالثاً : الحذف : وهو يرد غالباً عن اجتماع همزتين. مثل «جاء أمرنا» فقد

تحذف في النطق إحداهما.

رابعاً : الإبدال : ومن أمثلته إبدال الهمز الساكن إذا كان فاء فعل وقبله همزة

قطع، مثل آمن إيماناً، وأوثروا ونحوه.

خامساً : النقل : وهو أن تنقل حركة الهمزة إلى الساكن الصحيح الواقع قبله، مثل

قولهم «ولرُضٍ» بدلاً من «والأرض»، فتنتقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف الهمزة في

النطق والهمز يكون مفرداً، وقد يأتي مرتين في كلمة واحدة. وقد يتوالي في كلمتين.

وفيما يلي ملخص لمذاهبهم فيه :

(1) سيأتي هذا الباب بتفصيل أكثر في الفصل الخامس بابن مجاهد.

الهمز المفرد ،

1. مذهب ورش : نذكر أولاً أن ورشا المصري قرأ بإبدال الهمز المفرد الساكن إذا كان فاء الفعل نحو مومن، ويومن، ﴿ كَهْضَفٍ مَّا كُول ﴾، كما أبدل الهمز في بئر وبئس، والنسي مع الإدغام.

ومذهبه في النقل، إذا كان الهمز محركاً في أول الكلمة مسبوقةً بساكن صحيح نحو «قَدْ أَفْلَحَ». فإنه ينقل حركة الهمز إلى الدال من قد، ويحذف الهمزة. فيقول «قَدْ أَفْلَحَ» ومثله «خَلُّوا إِلَيَّ شِيَاظِينَهُمْ» وائل عليهم نبأً ابني آدم» «وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ أَلَمْ نَشْرَحْ».

2. مذهب السوسسي : أما أبو شعيب السوسي فروايته عن أبي عمرو بن العلاء البصري هي إبدال كل همز ساكن، لكنه لهذه القاعدة استثناءات، وهي :

- الأول : أن يكون سكون جزم، مثل قوله تعالى : ﴿ إِنْ نَشَأْ نُنزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً ﴾ (سورة الشعراء، الآية 4) فيقرأها بالتحقيق.

- الثاني : أن يكون شبه الجزم، كقوله تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾.

- الثالث : هو تحقيق لهمز «تؤوي» وما اشتق منها.

- الرابع : رثياً في قوله : ﴿ أَحْسَنَ أَثَاثًا وَرَثًا ﴾.

- الخامس : ﴿ تَارُ مُؤَصَّدَةً ﴾ فيقرأها بالتحقيق.

ومن تعليل هذه الاستثناءات مراعاة الخفة في «تؤوي» لأن تحقيقها أسهل في الأداء من المد، وعدم الالتباس في كلمة «رثياً»، لأنها قد تشبه في الإدغام بـ «رثا» التي للامتلاء، أما «مؤصدة» : فذكر أن أبا عمرو يرى أن أصلها من أأصد، أي أطبق، فقرأها بالتحقيق مخافة أن يعتقد أنها من باب «أرصد».

وبما أن الروايات وردت عن أبي عمرو البصري أيضاً بتسهيل الهمز الساكن مطلقاً، وبالتحقيق مقيداً مثل ما رأينا، فإن ذلك يدل على تأثره بالروايات المدنية في التسهيل، وباعتماد قواعد اللغة في التحقيق.

3. مذهبهم في الهمزتين في كلمة واحدة : وإذا كانت همزتان في كلمة واحدة في مثل همز الاستفهام مع همز القطع، فقد اختلف القراء في أدائها :

فقاعدة الإمام نافع المدني تسهيل الثانية، وذلك في حالاتها الثلاثة. أي سواء كانتا مفتوحتين مثل ﴿أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ فتقرأ الثانية مسهلة بين الهمز المحقق والالف، أو كانت الأولى مفتوحة والثانية مكسورة نحو ﴿أَنَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾. فتسهل الثانية بين الهمز والياء، أو كانت الثانية مضمومة، نحو ﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ مِنْ بَيْنِنَا﴾، فتسهل الثانية بين الهمز والواو. وفي رواية قالون مد الهمزة الأولى بالالف يسمى ألف الإدخال.

أما ورش المصري، فإنه يبدل الهمزة الثانية في المفتوحتين ألفا فيقرأ «أَنْذَرْتَهُمْ» أو يسهلها بين بين ووافق ابن كثير المكي وأبو عمرو البصري نافعاً في هذه القاعدة.

ومما اختلف فيه القراء، أداء همز الاستفهام المتكرر في آية واحدة، نحو ﴿أَنْذَأْ كُنَّا تَرَاباً إِنْ أَنَا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، فكان الإمام نافع يجعل الثاني خبراً، فيسقط همزه، إلا في موضعين، في سورة النمل، فقرأ قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذَا كُنَّا تُرَاباً وَءَابَاؤُنَا أَنَا لَمُخْرَجُونَ﴾ (سورة النمل، الآية 67)، وفي سورة العنكبوت، فقرأ: ﴿وَلَوْ طَا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّمَا كُنَّا نَسْتَأْذِنُ مَا سَبَقْتُمْ بِهِ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ. أَنْتُمْ لَتَأْتُونَ الرَّجَالَ﴾ (سورة العنكبوت، الآيتان 28-29) فعكس أي جعل الأولى خبراً، وأسقط همزها، ووافق الكسائي نافعاً في القاعدة إلا أنه أثبت الهمزتين في العنكبوت، وعكس ابن عامر القاعدة، فأخبر بالأول واستفهم بالثاني، ما عدا سورة النمل والنازعات فاستفهم بالأول.

أما ابن كثير وابن العلاء وعاصم، فقد أثبتوا الهمز في الاستفهامين سوى ما نقل عن ابن كثير وحفص في العنكبوت، أنهما أخبرا في الأول واستفهما في الثاني.

4. مَذْهَبُهُمْ فِي الهمزتين فِي كَلِمَتَيْنِ : وإذا التقت همزتان في كلمتين، فإن فيهما للقراء مذاهب في الأداء.

فنافع وابن كثير وأبو عمرو بن العلاء، يسقطون أولاهما، وابن عامر والكوفيون يحققونهما. لكن مذهب رواية نافع وابن كثير اختلفوا فيهما. فقالون والبزي يسقطان الأولى من المفتوحتين : فيقرأن : «جا أمرنا». أما ورش وقنبل فإنهما يسهلان.

هـ) الهمزة والفتحة :

الإمالة حركة بين الفتحة والكسر، وأسبابها متعددة منها ما هو مطرد، مثل الكسرة بعد الألف، وبالأخص في ذوات الراء، وقد يعال أيضاً للكسرة قبل الألف.

والسبب الثاني : إمالة الألف المنقلبة عن الياء نحو "الهوى" و "الهدى" أو المشبهة به مثل النجوى، السكرى، والبشرى. السبب الثالث : إمالة بعض الأفعال التي يكسر فاؤها مع ضمائر الرفع، نحو «جاء» وأخواتها. والسبب الرابع : الإمالة للتناسب، نحو «رأى» التي تمال الهمزة فيها لتناسب ترقيق الراء. والسبب الخامس : فهو في الإمالة للياء مثل ما روى في إمالة «حيران» عن بعض القراء.

وأما الأسباب غير المطردة فمنها إمالة هاء التأنيث في الوقف الماثورة عن الكسائي، وإمالة بعض حروف فواتح السور للفرق بينها وبين حروف الهجاء، ومنها أيضاً الإمالة لكثرة الاستعمال، مثل ما روى عن أبي عمرو بن العلاء في إمالة «الناس».

ومذاهب القراء في الإمالة والفتح ثلاثة أقسام :

1. الذين يقرءون بالفتح : وهؤلاء هم قراء الحجاز عموماً. وهو مذهب ابن كثير المكي، وكذلك رواية قالون عن نافع، ولم ترو عن قالون الإمالة إلا في أربعة أحرف، وهي «هار» في قوله تعالى : ﴿على شفا جرف هار﴾، واختلف عنه في إمالة التوراة وهاء «كهيعص» وبانها.

2. الذين يقرأون بالإمالة عموماً : ومنهم حمزة والكسائي. ولقد أمالا ذوات الياء في الأفعال والأسماء، وفيما رسم بالياء، وفي رؤوس الآي في سور طه، والنجم، والأعلى والمعارج، وعبس، والنازعات، والقيامة، والشمس، والليل، والضحى، والعلق، وقد وافقهما ورش في أغلب هذه الحروف.

3. وانفرد الكسائي بإمالة أحرف معروفة منها "أحيا" ولو لم يسبقها الواو، ورؤياي، وخطايا، وتقاة، ومرضاة، وعصاني، وأوصاني، ومحياهم.

و (الادغام والقلب والإظهار والإخفاء) (١) :

فالادغام لغة الإدخال، واصطلاحاً ضم حرف إلى ما بعده مع تشديد الأخير، نحو ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾ فادغمت الذال في الظاء وحذفت لفظاً، وبقيت في الخط، مثل ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾.

(١) لقد ورد هذا البحث مفصلاً عند الحديث عن ابن مهران.

والقلب إبدال النون الساكنة أو التنوين ميماً إما قبل الميم، وقد تحذف النون خطأ، مثل ﴿عمر يتساءلون﴾ وقد تبقى في مواضع معروفة، منها : قوله تعالى في سورة الأعراف : ﴿عن ما نهوا عنه﴾، وفي سورة النور قوله سبحانه : ﴿وبصرفه عن من يشاء﴾ أو قبل الباء مثل : آباء و"من بعد".

والإظهار قطع الساكن عن المتحرك الذي يليه، وذلك حكمها قبل حروف الحلق، مثل : ﴿من عمل صالحاً﴾ (سورة النحل، الآية 97).

والإخفاء واسطة بين الإظهار والإدغام، وهو اختلاس سكون النون أو التنوين قبل الحروف التي لا تستوجب الإظهار أو الإدغام وهي حروف «يرملون» وبقي الإخفاء في خمسة عشر حرفاً وهي التاء نحو «من تحتها» والثاء نحو «من ثمره»، والجيم نحو «فانجيناكم»، والدال «وما من دابة»، والذال نحو «من ذكر» والزاي نحو «فانزلنا» والسين نحو «عظيم سماعون» والشين نحو «من شاء» والصاد نحو «إن ينصركم» والضاد نحو «منضود» والطاء نحو «قوم طاغين» والظاء نحو «ينظرون» والفاء نحو «انفروا» والقاف «لئن قلت» والكاف نحو «من كان».

والإدغام نوعان : كبير وصغير، فالكبير هو ما اشتهر به أبو عمرو بن العلاء في رواية السوسي عنه، فكان لا يشترط سكون الحرف الأول من المتماثلين؛ فإذا كان في كلمة واحدة أدغم الكاف في مثله نحو : «ما سللكم في سقر»، وإذا كانا من كلمتين، أدغم الأول نحو : «فيه هدى» و«طبع على قلوبهم» ولكنه اشترط أن لا يكون الأول ضميراً نحو «كنت تراباً» وأن لا يكون منوناً أو مشدداً، نحو «سميع عليم» و«تم ميقات ربه» ثم إنه أدغم المتقاربين كذلك، نحو «يرزقكم» في كلمة واحدة، وفي كلمتين نحو : «زحزح عن النار»، و«خلق كل شيء» و«أخرج شطاها»، و«إذا النفوس زوجت» وأمثلة هذا الإدغام معروفة ومحصورة.

أما الإدغام الصغير فهو إدغام الحرف الساكن في المماثل أو المقارب في المخرج، وللقرء فيه مذاهب.

1. مذهب نافع :

يقول ابن مجاهد : «كان نافع لا يكاد يدغم إلا ما كان إظهاره خروجاً من كلام العرب إلا حروفاً يسيرة»⁽¹⁾ يعطي أمثلة عنها كإدغام الذال في التاء في

(1)

قوله تعالى : ﴿ اتَّخَذْتُمْ ﴾ (سورة البقرة، الآية 51) ﴿ وَأَخَذْتُمْ ﴾ (سورة آل عمران، الآية 81) ﴿ لَتَّخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾. وأدغم اللام الساكنة في الراء مثل ﴿ قَدْ رَبَّ ﴾ (سورة المومنون، الآية 93) ﴿ بِلِرَّان ﴾ (سورة المطففين، الآية 14) وأدغم الذال في الذال، في نحو ﴿ إِذْ ذَمَّ ﴾.

أما ما لا يجوز إظهاره فمثل : ﴿ قَالَتْ طَائِفَةٌ ﴾، ﴿ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَا اللَّهَ ﴾ (سورة الأعراف، الآية 189) ﴿ وَأُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا ﴾ ولقد وافقه ابن كثير في هذه القاعدة عموماً.

2. مذهب عاصم :

أما عاصم : فكان لا يدغم إلا فيما لا يجوز إظهاره، واختلف راوياه في بعض الحروف عنه، فروى عنه أبو بكر بن عياش الإدغام في مثل ﴿ بِلِرَّان ﴾، و﴿ مِنْ رَاقٍ ﴾، و﴿ اتَّخَذْتُمْ ﴾، وروى عنه حفص الإظهار، مع وقفة خفيفة على اللام والنون.

3. مذهب ابن عاصم :

وكان ابن عاصم لا يتبع قياساً واحداً في تاء التانيث المتصلة بالفعل ولا في الذال والذال المسكنين، كما يأتي تفصيله.

4. مذهبهم في «إذ» و«قد» وتاء التانيث :

وفيما يلي قواعدهم في بعض الحروف مثل «إذ» و«قد» و«تاء التانيث الساكنة» ونلخصها فيما يلي :

أولاً، قاعدة «إذ»، وحروفها الستة :

إذا أنت «إذ» قبل أحد حروف الصغير، وهي الصاد والسين والزاي، أو حروف هجاء "جدت"، فإن القراء اختلفوا في إدغامها وإظهارها، وقد نظم الشاطبي هذه القاعدة بقوله :

نعم إذ تمشت زينب صال دلها سمي جمال واصلا من توصلا

وهو يشير في أوائل كلم البيت إلى هذه الحروف الستة.

ولقد أظهر ذالها قبل هذه الحروف : نافع المدني، وابن كثير المكي، ووافقهم عاصم الكوفي، وأدغمها في الحروف الستة أبو عمرو البصري وهشام بن عمار

عن ابن عامر، وأظهرها الكسائي وخلاد مع الجيم وأدغمها في الخمسة الباقية. وأدغمها خلف في التاء وأظهر عند الخمسة الباقية وأدغم ابن ذكوان في الدال وأظهر عند الباقي.

ثانياً، قاعدة «قد»، وحروفها الثمانية،

وهذه الحروف هي التي رمز لها الشاطبي في أوائل البيت التالي :

وقد سحبت ذبلاً ضفاً ظل زرنب جلته صباه شائقاً ومعللاً

وللقراء فيها مذاهب، مثل «إذ» فقد أظهرها عند الثمانية قالون وابن كثير وعاصم، وأدغمها في الثمانية أبو عمرو وحمزة والكسائي، وأدغم ورش في الضاد والطاء، وأظهرها عند الستة الباقية، واختلف رواية ابن عامر فيها.

ثالثاً، قاعدة تاء التانيث وحروفها الستة،

وأشار الشاطبي إلى هذه الحروف في أوائل البيت الذي يقول فيه :

وأبدت سناً ثغر ضفت زرق ظلمه جمعن وروداً بارداً عطر الطلا

وقد أظهرها عند هذه الحروف قالون وابن كثير وعاصم وأدغمها في الجميع أبو عمرو وحمزة والكسائي، وأدغمها ورش في الطاء وحده، وأظهرها في الخمسة الباقية. وأدغم ابن عامر في التاء والطاء والصاد غير أن هشاماً أظهر في ﴿لهدمت صوامع﴾ مع إدغامه في ﴿حصرت صدورهم﴾.

ز) الياءات في أواخر الكلم :

وقد قسمها القراء قسمين : قسماً سموه «بياءات الإضافة»، لأنها مضافة إلى المتكلم. وقسماً اصطلاحوا عليه «الياءات الزوائد»، لأنها غير مرسومة في المصحف.

القسم الأول، ياءات الإضافة،

جعل القراء «ياءات الإضافة» ستة أنواع وهي :

- النوع الأول : الياءات التي تأتي بعدها همزة قطع مفتوحة : مثل ﴿ادعوني أستجب لكم﴾، وقد وردت في القرآن منه تسع وتسعون كلمة. والقاعدة العامة عند الأئمة نافع وابن كثير وابن العلاء أن يفتحوا الياء في هذه الحالة، ما عدا كلمات

معدودات قرأوا فيها بالتسكين منها : ﴿ اتبعني أمدك صراطاً سوياً ﴾ ، ﴿ وأرني أنظر إليك ﴾ ، و ﴿ أدعوني أستجب لكم ﴾ ، ﴿ وقال فرعون ذروني أقتل موسى ﴾ .

أما الكوفيون وابن عامر ، فإن قاعدتهم العامة هي إسكان هذا النوع .
- النوع الثاني : الياءات التي بعدها همزة قطع مكسورة .

وفي القرآن الكريم منه اثنتان وخمسون كلمة . والقاعدة العامة فيها :

الفتح لنافع وابن العلاء ، ما خلا كلمات قد استثنيت من هذه القاعدة ، منها عند ابن العلاء ﴿ هؤلاء بناتي إن كنتم فاعلين ﴾ ، و ﴿ ستجدني إن شاء الله من الصابرين ﴾ ، ووافق قالون في ﴿ بيني وبين إخوتي إن ربي لطيف ﴾ .

والإسكان لابن كثير ، مع أنه قرأ بالفتح في قوله تعالى : ﴿ فليرزهم دعائي إلا فرارا ﴾ ، ﴿ وهاباني إبراهيم وإسحاق ﴾ وروي الفتح عن حفص في قوله تعالى : ﴿ ما أنا بياسط يدي إليك ﴾ ، وروي الفتح عن ابن عامر في ﴿ لأغلبن أنا ورسلي إن الله قوي عزيز ﴾ ، ﴿ وما توفيقي إلا بالله ﴾ .

- النوع الثالث : الياءات التي قبل همزة قطع مضمومة ، وقد وردت منه عشرة في القرآن الكريم ، والقاعدة العامة في هذا النوع .

الفتح لنافع وحده ، ووافق الستة في حرفين ، وهما ﴿ آتوني أفرغ عليه قطراً ﴾ ، ﴿ وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم ﴾ .

الإسكان لغير نافع .

- النوع الرابع : الياءات قبل «أل» التي للتعريف ، وفي القرآن الكريم منها أربع عشرة ، والقاعدة العامة في هذا النوع :

الفتح للجمهور ، ماعدا حمزة ، وقد رويت استثناءات مثل : ﴿ لا ينال عهدي الظالمين ﴾ ، لحفص ، ولابن عامر : ﴿ سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون ﴾ ، ﴿ وباعبادي الذين آمنوا ﴾ ، عند ابن العلاء والكسائي . والإسكان لحمزة عموماً .

- النوع الخامس : الياءات التي قبل همز الوصل المنفرد عن : «أل» وفي القرآن الكريم منه سبعة أحرف . والقاعدة العامة فيها : الفتح عند نافع وابن كثير وابن العلاء . وقرأ نافع بالإسكان في قوله تعالى : ﴿ إني اصطفيتك ﴾ ، و ﴿ يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلاً ﴾ . والإسكان للباقيين من السبعة .

- النوع السادس : الياءات التي ليس قبلها همز قطع أو وصل، واختلفت آراؤهم في ثلاثين حرفا منها، لكن الأغلب عندهم الفتح، وقد روي انفراد الإمام نافع بسكون ياء ﴿ محياي ﴾ في الأنعام، وفتح ياء ﴿ ماتي ﴾ في نفس الآية، وقرأ ابن عامر بالفتح في ياءات منها قوله تعالى جل وعلا : ﴿ إن أرضي واسعة ﴾.

القسم الثاني : الياءات الزوائد ،

هذه الياءات تأتي في آخر الكلمة، وضبطها أنها محذوفة في الرسم العثماني، وهي تنقسم إلى نوعين، منها ما حذف من آخر المنادى، مثل : ﴿ يا قوم لقد أبلغتكم رسالات ربي ﴾ و﴿ يا أبت استأجرة ﴾، ولم يثبت منه في المصاحف إلا موضعين ﴿ يا عبادي الذين آمنوا ﴾ في العنكبوت، ﴿ يا عبادي الذين أسرفوا ﴾ في الزمر، واختلف في ﴿ يا عبادي لا خوف عليكم ﴾ في الزخرف. واتفق جمهور القراء هنا في الحذف في الوصل والوقف.

أما النوع الثاني، فيكون في الأسماء والأفعال، مثل ﴿ يوم يدعو الداع ﴾، و﴿ والليل إذا يسر ﴾، وللقراء فيه مذاهب وقواعد مختلفة : فإن نافعا وأبا عمرو وحمزة والكسائي يحذفونها في الوقف، ويثبتون بعضها في الوصل، وأما ابن كثير، فإنه يثبتها وصلا ووقفا، ووافقه يعقوب الحضرمي في هذه القاعدة، وأما ابن عامر وعاصم فقاعدتهم العامة الحذف في الحالتين.

ولكل من هؤلاء استثناءات من هذه القواعد، مدونة في كتب القراءات لا يتسع المقال لاستقصائها، في هذا الفصل لأن القصد هنا إعطاء نظرة عامة عن قواعد القراء الرئيسية في الأصول، ومدى تأثيرهم بصيغ الأداء في أمصارهم، وبيان أن ذلك كله يدخل في التفسير التطبيقي لحديث الأحرف السبعة.

الفصل الثالث

مفردات القراء في فرش الحروف

لقد سبق أن رأينا أن اختلاف القراء في الأصول يعود إلى تباين صيغ الأداء مع وحدة اللفظ والمعنى، فالكلمة الممالة مثلاً لا تتغير صورتها الخطية ولا مدلولها اللغوي، وإنما تختلف صيغة النطق بها. أما الاختلاف في فرش الحروف فلين مرده تباين صور الأداء مع وحدة المعنى والتعبير. ويظهر هذا التباين في حركات البناء، مثل القدس بضميتين، أو بسكون الدال، وقد يكون في تعاقب بعض الحروف التي لا يميز بينها إلا النقط، نحو: «تثيتوا» و«تبيتوا» كما يبدو في بعض الزيادات اللفظية، غير أن كل هذه الحالات لا تغير سياق المعنى، ولا تخالف سواد الرسم العثماني الذي استوعبها وضعه الخطي.

ونقدم في الصفحات التالية نماذج تمثل بعض ما انفرد به كل من القراء السبعة عن سائرهم في فرش الحروف، إلا أننا خصصنا فقرة لما اتفق عليه حمزة والكسائي، اعتباراً لأن الثاني من رواة الأول، إلا أننا قبل ذلك نوضح العلاقة بين القارئ والراوي.

1. العلاقة بين القارئ والراوي

نبدأ بكلمة عما خالف فيه الرواة أئمتهم، ولنوضح أيضاً أننا نعتمد في نسبة هذه الحروف إلى القراء ما نقل عن رواتهم المختارين من قبلي أبي عمرو الداني في التيسير، والشاطبي في حرز الأمان، وكان من صنيعهما عزو القراءة إلى الإمام إذا اتفقا الراويان عليها. وأما إذا اختلفا فإنهما يذكران رواية كل واحد منهما باسمه، مثال ذلك، القول بأن نافعاً قرأ «محيي» في الأنعام بسكون الياء، لأن قالونا وورشا اتفقا عليها رواية عنه، لكن ورشا قد قرأها بالفتح اختياراً منه في بعض الطرق عنه، وذهب مكي إلى أن نافعاً أخذ بالوجهين.

وقد خصص ابن الباذش في كتاب الإقناع باباً لما خالف فيه الرواة أنتمهم⁽¹⁾، ذكر فيه أن الأزرق روى أن ورشاً خالف نافعاً، فروى عنه ﴿ولو أراكهم﴾ في (الأنفال، 42) بالفتح، واختار هو من عند نفسه الترتيق، وقال إن اليزيدي خالف أبا عمرو بن العلاء في عدة أحرف، منها إشباع الحركة في ﴿بارئكم﴾ في (البقرة، 54)، وحذف الهاء في الوصل في ﴿لمريسنه﴾ في (البقرة، 250) و﴿فبهذا امر اقتده﴾ في (الأنعام، 90)، ونصب ﴿قالوا معذرة﴾ في (الأعراف، 90) و﴿خافضة ناصبة﴾ في (الواقعة، 3) وقال : إن ابن ذكوان خالف ابن عامر في ثلاثة أحرف، وهي ﴿ولقد أضل منكم جبلاً كثيراً﴾ في (يس، 62)، فقرأها ابن عامر بضم الجيم وسكون الباء، وقرأها ابن ذكوان بالكسر : ﴿فتحنا عليهم أبواب كل شيء﴾ في (الأنعام، 44)، شدها ابن عامر وخففها ابن ذكوان، وفتح الهاء والتاء في قوله تعالى ﴿هيت لك﴾ في (يوسف، 23) : كما كان لهشام ابن عمار اختيارات خاصة في قراءة ابن عامر، مثل ﴿من الرهب﴾ في (القصص، 32) بفتح الراء والهاء، وفي (الزمر، 38) ﴿كاشفات﴾ و﴿مسكات﴾ بالتنوين، و﴿ضرة﴾ و﴿رحمته﴾ بالنصب، وهذا ما قرأ به أبو عمرو بن العلاء.

وأورد أن حفصاً خالف قراءة عاصم في حرف واحد، وهو ضمه للضاد في قوله تعالى : ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْف﴾ (الروم، 54) لأنه تواترت عنده روايات الضم عن ابن عمر أن الرسول ﷺ أقرأه إياها بالضم، فصار لحفص فيها وجهان : الرواية عن عاصم، واختياره هو.

أما شعبة فيروى أنه ترك من قراءة عاصم عشرة أحرف ثبت عنها أنها قراءة الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وهي :

1. فتح : ﴿أرجلكم﴾ في (المائدة، 6).

2. ومنها : ﴿من الذين استحق عليهم الأوليان﴾ «بفتح التاء والحاء والمثنى المرفوع، وقرأ عاصم : ﴿استحق عليهم الأولين﴾ بضم التاء وكسر الحاء، وجمع ﴿الأولين﴾.

(1) الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش، 540 هـ تحقيق د. عبد المجيد طامش، ط أولى، 1403، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ج 1، ص 365.

3. ومنها كذلك في المائدة 112 ﴿ هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ بالتاء ونصب ربك، وقرأ عاصم ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾.

4. وفي الأنعام 33 قرأ علي بن أبي طالب: ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ ﴾ بإسكان الكاف وتخفيف الذال، وفتح عاصم الكاف وشدد الذال.

5. وقرأ الإمام علي ﴿ الَّذِينَ فَارَقُوا دِينَهُمْ ﴾ بآلف قبل الراء، وقرأ في الروم 32 مثله، وترك عاصم الألف وشدد الراء.

6. وفي (الإسراء، 90) قرأ الإمام علي ﴿ حَتَّى تَفْجَرُ ﴾ بضم التاء وفتح الفاء وتشديد الجيم المكسورة، وقرأها عاصم حتى تفجر بالتخفيف.

7. وفي (الأنبياء، 95) قرأ الإمام علي ﴿ وَحَرَامٌ عَلَى قَرْبَةٍ ﴾ وقرأها عاصم ﴿ حَرِمْ ﴾.

8. وفي (الكهف، 102) قرأ الإمام علي ﴿ أَفَحَسِبُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ بإسكان السين وضم الباء وقرأها عاصم «أَفَحَسِبَ».

9. وفي (التحريم، 3) قرأ ﴿ عَرَفَ بَعْضُهُ ﴾ بالتخفيف، وشدده عاصم.

10. ومنها كسر السين في «تحسين» ونحوه.

ولم يرو ابن الباناش في هذا الباب أن رواية حمزة خالفوه في الحروف. غير أنه ذكر عن رواية سليم بن عيسى، أن جعفر بن محمد قال لحمزة: «ما قرأ علي أحد أقرأ منك، ولست أخالفك إلا في عشر أحرف. منها:

﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ بالنصب، و﴿ حَتَّى تَفْجَرُ ﴾ مشددا و﴿ حَرَامٌ عَلَى قَرْبَةٍ ﴾ بالألف، ﴿ وَسَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ ﴾ مقطوعاً في (الصفات، 130) ﴿ وَمَكْرُ السَّيِّئِ ﴾ بالخفض في (فاطر، 43)، ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِي ﴾ بفتح الياء في (إبراهيم، 28). و﴿ وَتَتَنَاجَوْنَ ﴾ بآلف في (المجادلة، 8)، وإظهار اللام عند التاء والثاء والسين مثل ﴿ بَلْ نَأْتِيهِمْ ﴾ و﴿ هَلْ تَنْقُصُونَ مِنَّا ﴾ و﴿ هَلْ تُؤْبَخُ ﴾ و﴿ بَلْ سَوَّلَتْ ﴾ وفتح واو «الولد» في القرآن كله. وذكر أن هذه الأحرف كلها قرأ بها علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ونكر ابن الباناش أن أبا عمر الدوري روى الفتح عن الكسائي في النصاري، وسكاري، و«أساري»، واليتامي، وكسالي، ولكنه اختار الكسر فيهن؛ وهو يعني الترفيق والإمالة.

وفيما عدا هذه الحروف المنصوص عليها، فإننا نعتبر الراوي ناقلاً لقراءة الإمام عموماً، وقد يستثنى من ذلك اثنان من الرواة تعزى لهما قراءة خاصة، وهما خلف بن هشام وهو من رواة حمزة، إلا أنه اتخذ لنفسه مقراً مستقلاً فعدّ من القراء العشرة، ولكنه لم يخالف حمزة إلا قليلاً، والراوي الثاني هو أبو محمد اليزيدي وهو من تلامذة أبي عمرو بن العلاء، وهو الواسطة بينه وبين أبي عمر الدوري وصالح بن شعيب السوسي، ثم اعتبر فيما بعد من القراء الأربعة عشر.

ونبدأ الحديث عن مفردات الأئمة بحسب ترتيب ابن مجاهد، مع تبين الانفراد في حركات البناء والإعراب، مع الإشارة إلى وجه القراءة إن لم يكن واضحاً، ثم نستعرض صيغ الأفعال، والتباين في الجمع والإفراد والإبدال والحذف والزيادة.

2. مفردات الإمام نافع

أ) حركات البناء في الأسماء :

لقد ضمّ السين في قوله تعالى : ﴿ فَنظَرْنَا إِلَى مِصْرَ ﴾ (البقرة، 280) وسكّن الذال من «الأذن» في المائدة 45. وفتح الدال في ﴿ من الملائكة مُرَذِّقِينَ ﴾ (الأنفال، 9)، وضم الواو من «وَدَا» في (نوح، 23) ؛ وكل هذه الحركات شائعة في اللغة.

ب) حركات الإعراب في الأسماء والأفعال :

ففي سورة البقرة قرأ قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ 212 برفع الفعل بعد «حتى»، ووجه الرفع أن الفعل هنا يدل على الحال و«حتى» لا تعمل في الحال.

وفي سورة النساء 11، قرأ بالرفع ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾، بتقدير أن «كان» هنا تامة. ونصب «يوم» في قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صُدُقُهُمْ ﴾ (المائدة، 119) ويقول مكي إن حجة النصب جعل الإشارة بـ «هذا» لغير اليوم مما تقدم ذكره من الخير، وهو عند الكوفيين فتح بناء. وقرأ بالنصب أيضاً ﴿ وَلَتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (الأنعام، 55) باعتبار الخطاب موجهاً إلى الرسول ﷺ. وقرأ بالرفع ﴿ قَدْ مَيَّ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (الأعراف، 23). وفي سورة الأنفال 11 قرأ : ﴿ إِذْ يُغَشِّكُمُ النُّعَاسُ ﴾، بنصب النعاس مفعولاً ليغشيكم.

وفي سورة الأنبياء 47 ولقمان 16 قرأ بالرفع، ﴿مُثَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ﴾
تقديرًا لتمام «كان» فيهما. وفي سورة الشورى، 1 قرأ بالرفع ﴿أَوْ يَرْسَلُ رَسُولًا
فِيْهِمْ﴾ على سبيل القطع والاستئناف.

وفي سورة البروج، 22 رفع «محفوظ» في قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ
فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ بتقدير أنها صفة للقرآن الكريم. وفي سورة الفاشية، 11 قرأ ﴿لَا
تَسْمَعُ فِيهِ لَاغِيَةً﴾. برفع «لاغية» وبناء «تسمع» للمفعول.

(ج) صيغ الأفعال :

لقد انفرد الإمام نافع بكسر السين من ﴿عَسَيْتُمْ﴾، وقد وردت في البقرة وسورة
محمد ﷺ، وقرأ ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ﴾ في (آل عمران، 176) بضم الياء و﴿لَا تَعْلَمُوا فِي السَّبْتِ﴾
بالتشديد (النساء، 154)، وشدد أيضا ﴿وَحَرِّقُوا لَهُ بَنِينَ﴾ (الأنعام، 100)، وفي
سورة الأعراف، 141 وقرأ بالتخفيف ﴿يَقْتُلُونَ أَبْنَاءَ كُفْرٍ﴾ وقرأ بالتشديد وضم
الياء ﴿وَإِخْوَانَهُمْ يُؤْمِنُونَ فِي الْغَيْ﴾ (الأعراف، 202). وفي سورة الحج، 31، قرأ
بالتشديد قوله تعالى: ﴿فَتَخَفَتُهُ الطَّيْرُ﴾ لكنه خفف في سورة المؤمنين، 67 ﴿سَامِرًا
نَهَجَرُونَ﴾ وكما قرأ بالتخفيف كذلك ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ (الشعراء، 224)
و﴿لَوَّاءُ رُؤُوسِهِمْ﴾ (المنافقون، 5)، وفتح الراء في ﴿بَرَقَ الْبَصَرُ﴾ (القيامة، 7) وبالناء
في المدثر، 55 ﴿وَمَا تَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ : وأوجه هذه الصيغ واضحة ومعروفة.

(د) مفرداته في أحرف المعاني :

ومن مفرداته في الأحرف، قراءته في آل عمران، 94 ﴿إِنِّي أَخْلُقُ﴾ بكسر
الهمزة وكذلك في الأنعام، 54 ﴿فَإِنَّ غَنُورَ رَحِيمٍ﴾، وقرأ ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ بالتخفيف
في سورة النور، 7 و9 وقد كسر النون في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا تَبَشِّرُونَ﴾ (الحجر،
45)، و﴿تَشَاقُونَ﴾ في (النحل، 27). بتقدير حذف إحدى النونين. وفي معرض
الحذف والإبدال، فإنه اتفق مع ابن عامر في حذف الواو في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ
اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضَرَارًا﴾ (التوبة، 107)، وفي قوله تعالى: ﴿فَلَا يَخَافُ عِقَابَهَا﴾
بإلقاء بدلا من الواو في سورة الشمس.

(هـ) الجمع والافراد :

لم ينفرد الإمام نافع عن باقي السبعة في الإفراد والجمع إلا في أحرف
يسيرة. منها: ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَاتِهِ﴾ (البقرة، 81) و﴿غِيَابَاتُ الْجَبِّ﴾ (يوسف، 10).

3. مفردات ابن كثير

(أ) حركات البناء :

إن من مفردات ابن كثير في هذا الباب أن سكن دال «القدس» في كل القرآن، وحذف الهمز من «القرآن» فقرأ «القران» وروى عنه قنبل ﴿هو الذي جعل الشمس ضياءً﴾ بهمزتين (يونس، 5) وفتح الجيم من «جبريل» وقرأ «كائن» في (آل عمران، 46) على وزن فاعل. وفي سورة الأنعام، 125 وقرأ ﴿يجعل صدراً خيضاً﴾ وفي الفرقان، 13 : ﴿مكثاً ضيقاً﴾ بفتح الضاد والتخفيف، وكسر الخاء مع المد في قوله تعالى : ﴿إِنْ قَتَلْتُمْ مَكَانَ خَطَا﴾ (الاسراء، 31) وفي ﴿غَيْرِ أَسْن﴾ بالقصر (سورة محمد ﷺ، 15). وفي سورة يوسف، 23 قرأ ﴿هَيْتُ لَكَ﴾ بفتح الهاء وضم التاء، وفي سورة مريم، 73 ضم الميم في قوله تعالى : ﴿مَرُّ أَحْسَنُ مَقَامًا وَرَثًا﴾ وفي سورة النور، فتح الهمزة من قوله سبحانه وتعالى : ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾، وفي (سورة القمر، 6) سكن الكاف من ﴿شَيْءٌ نَكْرٌ﴾ وكسر الشين من ﴿شَوَاطِئَ مِنْ نَارٍ﴾ (الرحمن، 5) وروى عنه فتح الهمزة في قوله تعالى : ﴿أَنْ رَأَى اسْتَغْنَى﴾ (العلق، 7) وقرأ بإسكان الهاء في ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ (المسد، 1).

(ب) حركات الإيجاب :

لقد قل انفراد ابن كثير عن سائر القراء السبعة فيما يخص حركات الإعراب، إلا أنه قرأ ﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ (البقرة، 37) ينصب آدم ورفع كلمات، وفيها 245 ﴿قَرَضًا حَسَنًا فَيُضَعِّفُهُ﴾ بالتشديد والرفع. وورد في (النور، 29) عن راويه البزي ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ﴾ بينما رواه قنبل ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ﴾ فالأول على وجه الإضافة، والثاني على البدل. وقرأ في (النمل، 80) ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّرُخَ﴾ برفع الصم على أنها فاعل «يسمع»، وقرأ في (الفرقان، 25) ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ بضم النون ونصب «الملائكة» وقد تكرر إيراد لنون الوقاية بدون إدغام مع نون التوكيد أو لام الكلمة، فقرأ ﴿مَكْنَنِي رَبِّي﴾ في (الكهف، 95) أو ﴿لِبَاتِنِي﴾ في (النمل، 21) مع أنه شدد نون ﴿اللَّذَانِ﴾ (النساء، 16) وهذان (طه، 63) و﴿اللَّذِينَ﴾ في (فصلت، 29) ﴿فَبِمَا تَبَشِّرُونَ﴾ (الحجر، 59). وسكن الياء من ﴿يَا بَنِي﴾ في (سورة لقمان، 13).

ج) صيغ الأفعال :

ففي سورة البقرة، 223 والروم، 39 قرأ ﴿وما أُنْتِمْر﴾ بهمزة واحدة وخفف قوله تعالى : ﴿كأنما يصعد في السماء﴾ (الأنعام، 125)، كما قرأ بالتخفيف : ﴿سُكِّرَتْ أَبْصَارُهَا﴾ (الحجر، 15) و﴿قَدَرْنَا﴾ (في سورة الواقعة، 60). وفي (سورة الطور، 21)، كسر اللام من ﴿وما أُنْتِمْر من عملهم من شيء﴾.

د) الأفراد والجمع :

لقد قرأ بالأفراد في سورة يوسف، 7 قوله : ﴿آيَةً لِلسَّائِلِينَ﴾، وفي سورة المؤمنون، 8 والمعارج، 32 ﴿لَأَمَانَتْهُمْ﴾ وكذلك ﴿عَبَدْنَا﴾ في سورة ص، 45.

هـ) الزيادة والحذف والإبدال :

ففي سورة التوبة، 100 قرأ ﴿تَجْرِي من تحتها الأنهار﴾ بينما قرأ باقي السبعة ﴿تحتها﴾ بدون "من" لكنه حذف «الواو» من قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنبياء، 30)، ومن ﴿قال موسى ربي أعزب من جاء بالهدى﴾ (القصص، 37)، ووافق أبا عمرو والكسائي على قراءة ﴿وما هو على الغيب بظنين﴾ (التكوير، 23) بالطاء المشالة.

ومما انفرد به راويه البزي تشديد إحدى وثلاثين تاء محفوظة عند القراء، منها : ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ (البقرة، 267) و﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ (النساء، 97) و﴿وَقُلْ هَلْ تَرْتَضُونَ بَنِي إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾ (التوبة، 52) و﴿تَكَاد تَمِيزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ (الملك، 8). ووجه هذا التشديد إنما هو اعتبار لتاء ثانية حذفت وقدر إدغامها.

ومما اختص به ابن كثير أيضاً، افتتاح السور بالتكبير من سورة الضحى إلى نهاية المصحف الشريف.

4. نماذج من مفردات أبي عمرو بن العلاء

أ) حركات البناء :

لم يرو عن أبي عمرو بن العلاء في هذا الباب إلا أحرف يسيرة، مثل قراءته في سورة الكهف، 43 ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ﴾ فقرأها بضم الثاء وسكون الميم، وقد قيل :

إنه بمعنى المال، وقرأ ﴿مما علمت رشداً﴾ بفتح الراء والشين. وقد سكن السين والباء، من «الرسول والسبل» حيثما وقعتا.

ب) حركات الإعراب :

أما مفرداته في الإعراب، فمنها قراءته، (في البقرة، 218) ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ الْعَنُوفُ﴾ بالرفع وكأنه جعل «ذا» بمعنى «الذي» أي الذي ينفق هو العفو، وفي (آل عمران، 154) وقرأ ﴿قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ برفع كله على الابتداء، وجعل الخبر «لله» والجملة خبر «إن». وقرأ بالنصب ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَمْؤَلَاءُ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ﴾ (المائدة، 53)، واعتبره معطوفاً على ﴿أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ في الآية التي قبلها، ومراعاة منه لقواعد النحويين، قرأ ﴿إِنْ هَذِينَ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه، 62) وبما أن الألف محذوفة في الرسم فقد زيدت الياء على سبيل الضبط في المصاحف المكتوبة بقراءته، وفي سورة لقمان، 27 قرأ بالنصب ﴿وَالْبَحْرِ مِمَّا دُونَ النَّبِيِّ﴾ تقديرًا للعطف على «ما» باعتبارها اسماً لـ «أَنْ» في نفس الآية. وفي (سورة سبأ، 16) قرأ ﴿وَيَذَلُّنَاكُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِي أُكُلٍ خَمْطٍ﴾. بإضافة أَكُلٍ إلى خَمْطٍ : وفي (سورة الزمر، 38) قوله : ﴿هَلْ مِنْ مَكْشَفَاتٍ مَرْصُورَةٍ أَوْ أَرَادَنِ بِرَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ أَنَّ تُكَفِّرَ﴾ قرأ بتثوين مكشفات، وممسكات، ونصب «مرصورة» و«رحمته» ووجه الإعراب فيها واضح. وقرأ بالنصب ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُونُ مِنَ الصَّاحِلِينَ﴾ (المنافقون، 10).

والملاحظ أنه هنا لم يلتزم بحرفية سواد رسم المصحف فزاد كتاب قراءته واوا فوق الخط، مثل الياء التي ضبط بها «إن هذان» وقد يجوز اعتبار الياء في «سحرين» والواو في «أكون» من باب الضبط لا من أصل الرسم.

ج) صيغ الأفعال :

لقد قرأ بالياء : في سورة الاسراء، 2 ﴿أَلَا يَتَخَذُوا مِنْ دُونِي كَيْدًا﴾ وفي (القصص، 60) ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى أَفْلا يَعْلَمُونَ﴾ وفي (سورة الفتح، 24) ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ بِغَيْرِهَا﴾ : وفي (سورة الأعلى، 16) ﴿بَلْ يَمْشُونَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، وفي (سورة الفجر، 18) قرأ بالياء كذلك. ﴿بَلْ لَا يَكْرُمُونَ الْبَيْتِيمُ وَلَا يُحِضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ، وَيَكْلُونَ الْتَرَاثَ أَكْلًا لَمًّا، وَيُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ : ووجه الانتقال من المخاطب إلى الغائب معروف في اللغة وفي القراءات.

وقرأ بالتاء في (الأنفال، 67) ﴿وما كان لنبي أن تكون له أسرى حتى يثخن في الأرض﴾ وقرأ بالنون ﴿يوم ننفخ في الصور﴾ (طه، 102) بإسناد الفعل إلى الله تعالى. كما أسنده إليه كذلك في قراءته ﴿وكان من قرية أهلكتها وإلى المصير﴾ (الحج، 45) وبني الفعل للمجهول في قوله تعالى : ﴿جنات عدن يدخلونها﴾ (فاطر، 33)، و﴿كذلك يجزى كد كفور﴾ (فاطر، 36)، وفي (سورة محمد، 25) قرأ ﴿وأولي لهم﴾ بالماضي المبني للمجهول، وفي (سورة الحديد، 8) ﴿وقد أخذ ميثاقكم إن كنتم مومنين﴾، لكنه بني على الفاعل ﴿واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله﴾ (البقرة، 281).

وقرأ بالتجريد من المزيد، قوله تعالى : ﴿واذ وعدنا موسى أربعين ليلة﴾ (البقرة، 51) اعتباراً منه أن «واعد» لا تكون إلا بين اثنين، والوعد هنا من الله وحده، وفي (سورة الاعراف، 40) ﴿ولا تفتح لهم أبواب السماء﴾ من فتح بالتخفيف وقرأ ﴿فاجمعوا كيدكم﴾ (طه، 64) على أنه من أصل جمع، وفي (سورة الحديد، 22) قرأ ﴿ولا تفرحوا بما آتاكم﴾ همزة واحدة، وقرأ بتحقيق الهمز في ﴿يأتكم﴾ في (الحجرات، 14)، وقرأ بالتشديد ﴿يضعف لها العذاب﴾ في (الاحزاب، 30) و﴿يخربون بيوتهم﴾ في (الحشر، 2) و﴿ولا تمسكوا بعصم الكوافر﴾ في (المتحنة، 10).

د) الجمع، الحذف والزيادة والإبدال :

لقد قرأ ﴿نغفر لكم خطاياكم﴾ في (الاعراف، 161) و﴿مما خطاياهم﴾ في (سورة نوح، 26) وفي (سورة الأنفال، 70) قرأ ﴿قل لمن في أيديكم من الأسارى﴾ على وزن فعالي بضم أوله، وقرأ بالجمع ﴿وأخر من شكله أزواج﴾ (ص، 58).

وفي (سورة يونس، 81) ﴿ما جئتم به آسحر﴾ بزيادة همز لتوكيد الاستفهام كما أنه حذف لام الجر في الآيات التالية : ﴿قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون الله قل أفلا تتقون، قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون سيقولون الله﴾ (المؤمنون، 87-88-89) وفي (المرسلات، 11) قرأ ﴿وإذا الرسل وُفِّت﴾ بإبدال الهمز واواً.

5. مفردات ابن عامر الشامي

(أ) حركات البناء :

قرأ ابن عامر في (آل عمران، 124) ﴿ من الملائكة منزلين ﴾ بالتشديد، وفي (سورة المائدة، 97) ﴿ جعل الله الكعبة البيت الحرام قيما للناس ﴾ وقرأ الباقون من السبعة : ﴿ قياما ﴾، وكان ابن عامر يرى أنها مصدر لقام، على وزن سَمِعَ وكان قياساً أن يكون كالحول إلا أنه أعل لا عتلال فعله⁽¹⁾. وفي (سورة الكهف، 81) ﴿ أقرب رُحماً ﴾ بضم الراء والحاء. وفي (سورة المؤمنون، 72) ﴿ أمر تسليماً خراجاً فخرج ربك ﴾ بغير ألف. وفي (سبأ، 29) قرأ ﴿ منسأته ﴾ بهمزة ساكنة في رواية ابن نكوان وتفرد بإسكان السين في ﴿ ويجعله كسفا ﴾ (الروم، 48)، وحذف الياء من ﴿ لإيلاف قريش ﴾ فقرأها ﴿ لإلاف ﴾. ومن مفرداته ضمه للهاء في «أية» المرسومة بدون ألف في (سورة النور، 31)، وفي (الزخرف، 49)، وفي (سورة الرحمن، 31).

(ب) حركات الإعراب :

انفرد ابن عامر بقراءة ﴿ ولكل وجهة هو مولاها ﴾ (البقرة، 148) بالالف، وفي (البقرة، 245) : ﴿ حسنا فيضعفه ﴾ بالنصب والتشديد، ولقد تكررت في القرآن الكريم ﴿ كن فيكون ﴾. ولقد اتفق القراء على الرفع في ﴿ فيكون ﴾ في (آل عمران، 59)، ﴿ ثم قال له كن فيكون ﴾. وفي (الأنعام، 73) ﴿ ويوم يقول كن فيكون ﴾، لكن ابن عامر انفرد بالنصب في ﴿ وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون ﴾ (البقرة، 117)، ومثله في (آل عمران، 47)، وفي (سورة مريم، 35)، وفي (غافر، 68). ويقول مكي في الكشف إن النصب هنا مشكل وضعيف. وقد وافقه الكسائي بالنصب في (سورة النحل، 40) على أن ﴿ فيكون ﴾ عطف على ﴿ أن تقول ﴾.

وفي (سورة الأنعام، 27) قرأ : ﴿ ولا تكذب بآيات ربنا ونكون ﴾ بنصب نكون على أنه جواب التمني : وفي نفس (السورة، 33) قرأ ﴿ ولدار الآخرة ﴾ بالإضافة، والوجه فيه واضح : لكنه قرأ أيضاً في هذه (السورة، 137) ﴿ زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركارهم ﴾ بنصب أولادهم وجر شركائهم، ويعلق عليها مكي بقوله :

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محي الدين رمضان، ط. الأولى، 1394/1974، مجمع اللغة العربية بدمشق، ج 1، ص 419.

(2) المصدر السابق، ج 1، ص 261.

«وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه، لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف لاتساعهم في الظروف، وهو في المفعول به في الشعر بعيد، فأجازته في القرآن أبعد» (الكشف⁽¹⁾).

وفي آية أخرى في (الأنعام، 145)، يقرأ ابن عامر ﴿وإن تكن ميتة فمر فيه شركاء﴾ برفع ﴿ميتة﴾ باعتبار ﴿تكن﴾ من باب ﴿كان﴾ التامة. وفي (سورة يوسف، 4) قرأ ﴿يا أبت﴾ بفتح التاء، وكذلك عنده في القرآن كله؛ ولعله يراه من قبيل «يا طلحة» المشهورة عند سيبويه. وقرأ بالرفع ﴿والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمر﴾ (الأعراف، 54) و(النحل، 12)، وذلك على الابتداء والعطف، وفي (سورة الكهف، 26) ﴿ولا تشرك في حكمه أحدا﴾ بالجزم والتاء وقرأ في (الفرقان، 17) ﴿وبومر نحشهم وما يعبدون من دون الله فنقول هاتم أضللتهم عبادي﴾. وفي (سورة الأنبياء، 45) ﴿ولا تسمع الصم الدعاء إذا ما ينذرون﴾ بنصب «الصم» مفعولا لتسمع». وفي (سورة الشعراء، 197) قرأ ﴿أولم تكن لهم آية﴾ بالرفع وبالتاء كما نصب كذلك في (سورة الرحمن، 12) ﴿والحب ذا العصف والريحان﴾ حملا على العطف على ﴿والأرض وضعها﴾ لكنه رفع ﴿ذو الجلال﴾ في نفس (السورة، 78) باعتبارها وصفا ﴿لا سر ربك﴾.

ج) صيغ الأفعال :

لقد قرأ ﴿أفحكم الجاهلية بغون﴾ (المائدة، 50) بالتاء إسنادا للمخاطب، وفي (سورة الأنعام، 105) قرأ ﴿وليقلوا درست﴾ بسكون التاء، وفي سورة الأعراف، 141 قرأ ﴿واذ أنجاكم﴾ ردا على قوله ﴿قد أغير الله أضيغكم إليها﴾، وفي سورة الأنفال، 50 قرأ ﴿ولو ترى إذ تتوفى الذين كفروا الملائكة﴾ بالتاء وهو شبيه بقوله : ﴿فنادت الملائكة﴾، وفي (سورة طه، 31) أسند الفعل إلى المخبر عن نفسه، فقرأ ﴿أشدُّ به أزري وأشرمه في أمرى﴾، وضم الهمزة في ﴿أشرمه﴾، وجزم الفعلين على أن الأول جواب الطلب، والثاني معطوف عليه. وفي سورة الحديد، 15 قرأ بالتاء ﴿تؤخذ منكم فدية﴾ اعتبارا لتأنيث الفدية، وقرأ الباقيون بالياء.

(1) الكشف، ج 1، ص 454. ودافع عنه الشاطبي قائلا إن «شركاؤهم» في مصحف الشاميين كتبت بالياء، وأورد حجج النحويين في فصل المضاف والمضاف إليه.

ومما انفرد به أيضاً قراءته ﴿ ما ننسخ من آية ﴾ (البقرة، 106) بضم النون وكسر السين، فجعله رباعياً من أنسخ الكتاب أي وجدته منسوخاً مثل أمحدت الرجل وجدته محموداً. وفي (آل عمران، 169) قرأ ﴿ ولا تحسبن الذين قُتِلُوا في سبيل الله ﴾ بتشديد ﴿ قتلوا ﴾ وقرأ بالتشديد كذلك ﴿ وأما يُنسينك الشيطان ﴾ (الأنعام، 68)، وفي (الإسراء، 13) قرأ ﴿ كتاباً يلقاه ﴾ بتشديد القاف، وشدد أيضاً التاء في ﴿ حتى إذا فتحت ياجوج ﴾ (الأنبياء، 96)، وفي (سورة الأحزاب، 4) قرأ ﴿ اللاني تظَّاهرون ﴾ بالالف وتشديد الظاء، وفي (سورة سبأ، 23) ﴿ حتى إذا فرغ عن قلوبهم ﴾، بفتح الفاء وتشديد الزاي.

(د) الأفراد والجمع والزيادة والحذف والإبدال :

لقد انفرد ابن عامر بقراءة ﴿ تغفر لكم خطيئكم ﴾ (الأعراف، 161) بتوحيد الخطيئة، وفي (الأحزاب، 67)، قرأ ﴿ أظعنا ساداتنا ﴾ واتفق مع الإمام نافع في قراءة ﴿ بما كسبت أيديكم ﴾ (الشورى، 30)، وفي ﴿ فلا يخاف عقابها ﴾ والشمس ﴿. وانفرد بقراءة ﴿ هو الذي ينشركم في البر والبحر ﴾، (يونس، 22) بدلا من ﴿ يسيركم ﴾ بمعنى هو الذي يبيثكم في البر والبحر. وفي (سورة غافر، 21) قرأ : ﴿ مر أشد منكم ﴾ بالكاف بدلا من الهاء، وفي (الأعراف، 43) قرأ ﴿ ما كنا لنهتدي ﴾ بلا واو : ولكنه قرأ بالواو في (الأعراف 74-75) ﴿ منسدين وقال الملا الذين استكبروا ﴾ واتفق مع نافع في حذف الواو من قوله تعالى : ﴿ الذين اتخذوا مسجدا ضارا ﴾ (التوبة، 107).

6 . مفردات الإمام عاصم

سوف ندرج فيما انفرد به الإمام عاصم، ما نسب لأحد راوييه حفص بن سليمان وشعبة بن عياش.

(أ) ففي حركات البناء :

روى عنه شعبة «جزءاً» بضم الزاي حيث وردت و﴿ وإن جنحوا للسلم ﴾ (الأنفال، 61) بكسر السين وروى عنه حفص ﴿ سنين دأباً ﴾ (يوسف، 47) بفتح الهمزة، و﴿ بخيلك ورجلك ﴾ (الإسراء، 64) بفتح الراء وكسر الجيم، واتفق على فتح الميم في قوله ﴿ وكان له ثمر ﴾ (الكهف، 34)، وفي نفس (السورة، 59) اختلفا

فروى شعبة، ﴿ وجعلنا لمهلكهم موعداً ﴾ بفتح الميم واللام، وقرأ حفص بفتح الميم وكسر اللام، وكذلك في (سورة النمل، 49) ﴿ ما شهدنا مهلك أهله ﴾، وفي (سورة الكهف، 63) أيضاً. روى حفص ﴿ وما أنسانيه إلا الشيطان ﴾ بضم الهاء، كما قرأ في (سورة الفتح، 10) ﴿ بما عاهد عليه الله ﴾ بضم الهاء من "عليه". وفي (سورة الكهف، 96)، انفرد شعبة برواية ﴿ حتى إذا ساءى بين الصّديقين ﴾ بضم الصاد وسكون الدال، كما انفرد في (سورة المؤمنون، 29)، بقراءة ﴿ وقد رب أنزلني منزلاً مباركاً ﴾ بفتح الميم وكسر الزاي ؛ وانفرد حفص في (الشعراء، 187) برواية ﴿ فأسقط علينا كسفاً من السماء ﴾ بفتح السين، وكذلك في (سورة سبأ، 9) وفي (سورة النمل، 22)، قرأ عاصم ﴿ فمكث غير بعيد ﴾ بفتح الكاف، وفتح الجيم في قوله تعالى : ﴿ أوجدوة من النار ﴾ (القصص، 29).

وروى عنه حفص في نفس السورة 32 ﴿ واضمرك إليك جناحك من الرهب ﴾ بسكون الهاء وفتح الراء ؛ وضم الميم في قوله تعالى : ﴿ لا مقام لكم ﴾ (الأحزاب، 13) ؛ وقرأ عاصم ﴿ وخاتم النبيين ﴾ (الأحزاب، 40) بفتح التاء، وفي (الزخرف، 53)، انفرد حفص برواية ﴿ أسورة ﴾ بدون ألف، وبحذف الألف من ﴿ فكهين ﴾ في المطففين، 31. وروى عنه شعبة ﴿ توبة نصوحا ﴾ (التحريم، 8) بضم النون، وضم حفص الراء في قوله تعالى : ﴿ والرّجز فامجر ﴾ (المدثر، 5). وضم الفاء مع التسهيل في ﴿ ولم يكن له كفوا أحد ﴾ (الإخلاص، 4).

ب) حركات الإعراب :

لقد قرأ الإمام عاصم في (سورة البقرة، 245) ﴿ حسنا فيضاعته ﴾ بالنصب، وفيها أيضاً 282 ﴿ إلا أن تكون تجارةً حاضرةً ﴾ بنصبهما، بتقدير إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة ؛ وروى عنه حفص النصب في قوله تعالى : ﴿ قالوا معذرة ﴾ (الأعراف، 164)، على أنها مصدر، جاء جواباً عن قوله تعالى : ﴿ لم تعظون قوما ﴾ الآية. وقرأ أيضاً بالفتح ﴿ يا بني اركب معنا ﴾ (هود، 43)، وكذلك في (يوسف) و(الصافات) و(القمان).

وفي (سورة الصافات، 6) روى عنه شعبة ﴿ بزينة الكواكب ﴾ بتنوين زينة وندب الكواكب ؛ وروى له حفص النصب في قوله تعالى : ﴿ فأطلع إلى إله موسى ﴾ (ذافر، 37) على الجواب لـ : «لعل» وقرأ كذلك ﴿ قَتَفَعَهُ الذّمْرَى ﴾ (عبس، 4)

بالنصب بتقدير أنها جواب الفاء لـ «لعل». وقرأ أيضا بالنصب ﴿ وإمرأته حملة الحطب ﴾. (المسد، 4) على وجه الذم وفي (سبأ، 12) روى له شعبة ﴿ ولسليمان الريح ﴾، بالرفع على الابتداء.

ج) صيغ الأفعال :

ولقد روى عنه شعبة ﴿ ولتكمّلوا العدة ﴾ (البقرة، 185) بالتشديد، وفي (آل عمران، 57 و 157)، روى عنه حفص ﴿ فيوفيه أجورهم ﴾ و﴿ خير مما يجمعون ﴾ بالياء في كلا الآيتين، وروى عنه شعبة التخفيف في قوله تعالى : ﴿ والذين يمسكون بالكتاب ﴾ (الأعراف، 170)، كما روى التخفيف في قوله سبحانه : ﴿ إلا امرأته قدرنا ﴾ (الحجر، 60) وكذلك في (النمل، 57) «قدرناها». وفي (سورة التوبة، 30) قرأ عاصم ﴿ يضاهنون قول الذين كفروا ﴾ بالهمز بعد الهاء، وروى عنه شعبة في (النحل، 11) ﴿ نبت لكم به الزرع والزيتون ﴾ بالنون إسنادا للفعل إلى الله بصيغة المتكلم، وقرأ عاصم في (سورة النحل، 20) كذلك ﴿ والذين يدعون من دون الله ﴾ بالياء ؛ وفي (سورة مريم، 25) روى عنه حفص ﴿ تُسَاقط عليك رطبا جنيا ﴾ بضم التاء وفتح السين المخفف، وفي (سورة طه، 69) روى حفص ﴿ تَلَقَّفْ مَا صَنَعُوا ﴾ بالتخفيف والجزم، وفي سورة الأنبياء، 7 و 112) روى ﴿ وما أرسلناك قبلك إلا رجالا نوحي إليهم ﴾ بالنون، و﴿ قال رب أحكم بالحق ﴾ بصيغة الماضي، وروى عنه حفص أيضا : ﴿ لولا أن من الله علينا لَحَسَفَ بنا ﴾ (القصص، 82) بالبناء إلى الفاعل. وفي (سورة الأحزاب، 4) قرأ عاصم ﴿ وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم ﴾ بضم التاء وتخفيف الظاء، ومثله في (المجادلة، 2) بالياء ؛ كما روى له شعبة ﴿ فعرزنا بثلاث ﴾ (يس، 14) بالتخفيف وفي (المتحنة، 3) قرأ عاصم ﴿ يوم القيامة يَفْضَلُ بينكم ﴾ بالياء وتخفيف الصاد المكسورة، وفي (القيامة، 36)، روى حفص ﴿ أَمْرِيكَ نَفْطَةً مِنْ مَنِي يَمْنَى ﴾ بالياء.

7. حمزة والكسائي

لكل من هذين الإمامين حروف انفرد بها في فرش الحروف عن سائر القراء السبعة، غير أنها قليلة بالنسبة لغيرهم، ولعل من أسباب ذلك أن الكسائي يعتبر من رواة حمزة، لقد أخذ عنه قراءته قبل أن يستقل بمقره خاص به، ونظرا للترابط بين

قراءتيهما فإننا سوف نتناول أولاً ما اتفقا عليه، وانفردا به عن السبعة، ثم نستعرض لكل واحد منهما مفرداته الخاصة به.

(أ) حركات البناء :

ففي (سورة البقرة، 83)، اتفقا على فتح الحاء والسين قوله : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ وفتحاً الجيم من ﴿ جَبْرِئِيلَ ﴾ مع همز قبل الياء : وفي (سورة النساء، 11) قرءا ﴿ فَلَامِهِ ﴾ بكسر الهمزة، ومثله في ﴿ إِمْرَ الْكَتَابِ ﴾ (سورة الزخرف، 4) إذا لم يبتدأ بها. وفي (سورة النساء، 19)، قرءا ﴿ لَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ مَكْرَهَا ﴾ بضم الكاف. ومثله في (التوبة، 53)، ووافقهما عاصم في (الأحقاف). ويقول مكي «والكُره» بالضم ما كرهته بقلبك، وبالفتح الإيجار، وهما لغتان مثل الضُعْف والضُعْف، وفتحاً الباء والحاء في قوله تعالى : ﴿ وَيَمْرُؤُنَ النَّاسِ بِالْبَخْلِ ﴾ (النساء، 37) ومثله في (سورة الحديد، 24). وقرءا في (سورة الأنعام، 86) ﴿ وَاللَّيْسَ ﴾ بلامين وسكون الياء، وكذلك في (سورة ص، 48)، ولهما في (الأعراف، 57) ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَرْسِلُ الرِّيحَ تَنْثُرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ﴾ بالنون المفتوحة وسكون الشين، وفيها 146 ﴿ وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ ﴾ بفتح الراء والشين. وفي (سورة هود، 69) قرءا ﴿ قَالَ سَلْمُ ﴾ بحذف الألف وكسر السين وكذلك في (الذاريات)، وكسرا الواو في قوله تعالى : ﴿ هُنَاكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ ﴾ (الكهف، 44).

وفي (سورة مريم، 58) كسرا الباء في ﴿ وَيَكْبَأُ ﴾ وفي نفس السورة، 77، قرءا ﴿ لِأَوْتَيْنِ مَالًا وَلَوْلَا ﴾ بضم الواو "و" سكون اللام، وكذلك في (الآيات 88 و90 و92)، ولهما في (سورة طه، 87)، ﴿ مَا أَخْلَقْنَا مَوْعِدَكَ بَمَلَكِنَا ﴾ بضم الميم. وكسرا السين في قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَسْكَا ﴾ (الحج، 34)، وفي (سورة المؤمنون، 106)، قرءا ﴿ غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقَاوَتُنَا ﴾ بالألف، ولهما في (سورة القصص، 8) ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَحِشًا ﴾ بضم الحاء وسكون الزاي، وفي (سورة ص، 15) قرءا ﴿ مَا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ ﴾ بضم الفاء، وفي (الجاثية، 23) ﴿ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِ غَشْوَةٍ ﴾ بحذف الألف وفتح الغين. وفي (سورة الملك، 3) قرءا ﴿ مَا فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ ﴾ بحذف الألف وتشديد الواو المضموم، وكسرا الواو في «الوتر» (والفجر، 3).

(ب) حركات الإعراب :

ومما انفردا به عن السبعة قراءتهما في (سورة يونس، 44) ﴿ وَلَكِنَّ النَّاسَ ﴾ بتخفيف نون «لكن» ورفع الناس. وقرءا ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ (إبراهيم، 19)

بصيغة اسم الفاعل وكذلك ﴿والله خالق كل دابة﴾ في (سورة النور، 45)، وفي (سورة الإسراء، 23)، قرءا بتشديد النون وكسرهما ﴿إما يبلغان عندك الكبر﴾ بألف التثنية قبل نون التوكيد الشديدة المكسورة. وفي هذه (السورة أيضاً، 33) ﴿فلا تسرف في القتل﴾ بالتاء والجرم، وفي (الكهف، 25) أضافاً "سنين" إلى "ثلاثمائة"، وفي (سورة القصص، 6)، قرءا ﴿وبرى فرعون وهامان وجنودهما﴾ بالياء في «برى» وضم نوني فرعون وهامان ودال جنودهما، واختاروا الخفض في قوله تعالى: ﴿بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمُ عَذَابٌ غَيبٌ﴾ (سبأ، 3) بكسر الميم مع صيغة المبالغة. و﴿هل من خلق غير الله﴾ (فاطر، 3). باعتبار «غير» بدلاً من خالق، وفي (الرحمن، 12)، ﴿والحب ذو العصف والريحان﴾ بكسر النون بتقدير عطفها على العصف، وفي (الواقعة، 22) ﴿وحور عين﴾ بالخفض كذلك على العطف على ما قبلها، وفي (سورة الإنسان، 21) قرءا ﴿عليهم ثياب سندس خضر واسنبرق﴾ بخفضهما على سبيل الاتباع. وفي (سورة الجاثية 4 و5) ﴿آيات لقوم يوقنون، وآيات لقوم يهلكون﴾ بكسر التاء نصباً، حملاً على العطف على «آيات» التي وردت اسماً، «إن» في (الآية رقم 3)، وتقديره لحذف «في» قبل ﴿اختلاف الليل والنهار﴾ وقبل ﴿تصريف الرياح﴾.

(د) صيغ الأفعال :

ففي الإسناد إلى المتكلم، قرءا بالجمع ﴿وقد خلقناك من قبل ولم نردك شيئاً﴾ (مريم، 9)، وفي (سورة الفرقان، 8) ﴿أو تكون له جنة نازل منها﴾ بالنون، ولهما في (سورة سبأ، 17)، ﴿وهل نجازي إلا الكفور﴾ بالنون ونصب الكفور ومعهما حفص، وفي (سورة الصافات، 12) ﴿بل عجب وتسخرون﴾ بضم التاء.

وإسناداً إلى المخاطب قرءا ﴿عامر فيه يغاث الناس وفيه تعصرون﴾ (يوسف، 49) بالتاء، وفي (سورة النحل، 48) ﴿أو لم تروا إلى ما خلق الله من شيء﴾ ومثله ﴿أو لم تروا كيف يبدئ الله الخلق﴾ في (العنكبوت، 19) وفي (الإسراء، 43) ﴿سبحانه وتعالى عما تقولون علواً كبيراً﴾ بالتاء، وفي (طه، 96) ﴿بصرت بما لم تبصروا به﴾، وفي (سورة المؤمنون، 115) ﴿أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون﴾ بفتح التاء.

أما في الإسناد إلى الغائب، ففي (سورة الرعد، 4) قرءا ﴿ويفضل بعضها على بعض في الأكل﴾ وفي (يوسف، 63) ﴿فأرسل معنا أخانا يكتل﴾ بالياء، وفي (الكهف، 71) ﴿أخرقناها ليغرق أهلها﴾ بالياء والبناء للفاعل؛ وقد أوردنا الإسناد للغائب على وجه التذكير فقرءا في (الأنعام، 23) ﴿ثم لم يكن فتنتهم إلا أن قالوا والله ربنا﴾

وفي (الأعراف، 40) ﴿ولا يفتح لهم أبواب السماء﴾ وفي (التوبة، 54) ﴿وما منهم أن يقبل منهم نفقاتهم﴾، وفي (الكهف، 43) ﴿ولم يكن له فئة ينصرونه من دون الله﴾ وفي (سورة النور، 24) ﴿يوم يشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم﴾ : وفي (سورة سبأ، 9) ﴿إن يشأ يخفض بهم الأرض أو يسقط عليهم كسفا من السماء﴾ : وفي (الرحمن، 31) ﴿سيفرغ لكم آية الثقلان﴾ بفتح الياء وضم الراء، وقرأ بالياء للمجهول في (الزمر، 42) ﴿فيمسك التي قضى عليها الموت﴾ بضم القاف وكسر الضاد.

ومما قرأ بدون زيادة في الفعل ﴿ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقتلوه﴾ فيه فإن قتلوهم ﴿(البقرة، 191). وفي (العنكبوت، 42) ﴿لننجينه وأمله﴾ وفي (النجم، 12) ﴿أفتترونها على ما يرى﴾.

ولكنهما قرأا بالتشديد والإدغام والجزم والياء ﴿فمن يطوع﴾ (البقرة، 184) وكذلك ﴿من قبل أن تماسوه﴾ 236 بالالف وتشديد السين. لكنها قرأا ﴿لمستمر النساء﴾ (النساء، 43) بالتخفيف وحذف الألف. وبالتشديد ﴿ليميز الله الخبيث من الطيب﴾ (الأنفال، 37) كما أنهما كسرا الكاف في قوله تعالى : ﴿فأتوا على قوم يعكفون على أضنامهم﴾ (الأعراف، 138).

ج) الجمع والإفراد، والإبدال والحذف :

لقد قرأا بالإفراد في قوله تعالى : ﴿وتصرف الرياح والسحاب المسخر﴾ (البقرة، 164) ومثله ﴿تذروا الرياح﴾ (الكهف، 45)، و(الجاثية، 5)، وفي (البقرة، 285)، أفردا في قوله سبحانه : ﴿ملا آمن بالله وملأته وكتابه﴾، وأفردا أيضا في (سورة المؤمنون، 9) ﴿والذين هم على صلاتهم يحافظون﴾، لكنهما قرأا بالجمع في (الأنعام، 99) في قوله تعالى : ﴿انظروا إلى ثمره﴾ بضمعين، وفي (الزمر، 36) ﴿أليس الله بكاف عباده﴾، وفي (الزخرف، 56) ﴿فجعلناهم سلفا﴾، وفي (الفرقان، 61) من ﴿تبارك الذي جعل في السماء بروجا وجعل فيها سرجا﴾. وقرأ في (الحج، 2) «سكرى» بحذف الألف وفتح السين، وفي (سورة الشورى، 37) قرأا ﴿والذين يجتنبون كبير الإثم﴾ بالإفراد بدلا من كبائر وفي (سورة الفتح، 15) ﴿كلم الله﴾ في صيغة الجمع.

أما في الإبدال، فإنهما قرأا في (البقرة، 219) ﴿فيهما إثم كثير﴾ بالثاء المثلثة، وفي (سورة النساء، 94) ﴿إذا ضربتم في سبيل الله فتثبتوا﴾ بالمثلثة بعد

التاء، وكذلك في (الحجرات، 6)، وفي (العنكبوت، 58) ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنثوينهم من الجنة عُرُقاً﴾ وذلك بالمثلثة بعد النون، وفي (سورة يونس، 30) ﴿هنالك تتلو كل نفس ما أسلفت﴾ بتائين، بدلا من «تبلو» بالباء.

ولقد حذفوا الهاء في الوصل من ﴿لم يمتسكه﴾ (البقرة، 259) و﴿فبهذا هم اقتد﴾ (الأنعام، 90)

8. حمزة بن حبيب الزيات

أما الحروف التي انفرد بها حمزة فمنها :

(أ) حركة البناء :

لقد قرأ الإمام حمزة «هَزَأَ» بسكون الزاي حيث وقع وتسهيلها في الوقف على قاعدته المعروفة - وكسر الواو في ﴿مالك من ولا يهتم من شيء﴾ (الأنفال، 72) ووافقه الكسائي في الكهف، 44 وفي (سورة الإخلاص) قرأ «كفؤاً»، بسكون الفاء ولقد كسر الياء في قوله تعالى : ﴿وما أنتر بمصرخي﴾ (إبراهيم، 22) وقد ضعفها النحويون وقرأ في سورة (فاطر، 43) ﴿ومكر السيء﴾ بسكون الهمز في الوصل.

(ب) حركة الإعراب :

وفي حركات الإعراب اشتهرت قراءته في (سورة النساء، 1) ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾، بخفض الأرحام. على أنها معطوفة على الضمير من «به» وقد اختلف فيها النحويون منهم من ضعفها، ومنهم من احتج لها بقول الشاعر :

واليوم أصبحت تهجوناً وتشمتنا فإذهب وما بك والأيام من عجب

وبما أن الرواية القرآنية صحيحة، فلا داعي إلى الاحتجاج لها بالشعر، إذ لا حجة أقوى من رواية القرآن الكريم.

وفي (سورة التوبة، 61) قرأ ﴿أذن خير لكم يومن بالله ويومن للمؤمنين ورحمة﴾، ويخفض رحمة عطفاً على «خير». وفي (سورة يونس، 61) ﴿ولا أصغر من ذلك ولا أكبر﴾ بالرفع على القطع والابتداء، وفي (سورة لقمان، 3) ﴿هدى ورحمة للمحسنين﴾ على الابتداء أيضاً في (سورة الجاثية، 32) قرأ بالنصب، ﴿والساعة لا رب فيها﴾ على أنها عطف على ﴿وعذ الله﴾.

ج) صيغ الأفعال :

لقد قرأ في (سورة البقرة، 36) ﴿فَازِلْهُمَا﴾ بالالف بدلا من ﴿فَازِلْهُمَا﴾ وقرأ بالبناء للمفعول ﴿أَلَا يَخَافُ﴾ (البقرة، 229)، وكسر الصاد ﴿فَصْرَمَنَ إِلَيْكَ﴾ 260 وفي (آل عمران، 21) قرأ بالالف ﴿وَيَقَاتِلُونَ الَّذِينَ يَمُرُونَ بِالْقِطْعِ﴾ بدلا من "يقتلون"، وفي (سورة التوبة، 21) ﴿يَبْشُرْهُمْ رَبُّهُمْ﴾ بالتخفيف، وكذلك ما في سورة مريم من هذه المادة، ولم يشدد من هذه المادة إلا ﴿فَبِمَا تَبَشِّرُونَ﴾ وفي (المائدة، 47) ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ﴾ بكسر اللام وفتح الميم؛ وفي (سورة الأعراف، 180) ﴿وَذُرُوا الَّذِينَ يَلْحَدُونَ﴾ بفتح الياء والحاء، وفي (سورة التوبة، 126) قرأ ﴿أَوَلَا تَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾ بقاء المخاطب، وفي (سورة النحل، 28) ﴿الَّذِينَ يَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ بالياء، وفي (سورة الكهف، 52) قرأ ﴿وَيَوْمَ نَقُولُ نَادُوا﴾ بالنون وفيها 97 قرأ ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوا﴾ بحذف التاء المدغمة في الطاء التي شددت؛ وهي قراءة ضعفها العلماء. وفي (سورة مريم، 25) ﴿تَسَاقَطَ عَلَيْكَ طَٰبًا جَنِيًّا﴾ بتخفيف السين وفتح التاء والقاف وفي (سورة طه، 13) ﴿وَإِنَّا اخْتَرْنَاكَ فَاسْتَمَعَ لِمَا نُوْحِيَ﴾ بتشديد نون «أنا» مع صيغة التعظيم بالجمع، وفي (سورة السجدة، 2) ﴿لَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمَ﴾ بإسناد الفعل المضارع إلى المتكلم. وفي (سورة النمل، 81) ﴿وَمَا أَنْتَ تَهْدِي الْعَمَىٰ عَنْ ضَلَالَتِهِمْ﴾ بدلا من «بها» العمى» وفي (المصافات 94) ﴿فَاقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزْفُونَ﴾ ببناء الفعل من الرباعي.

وفي (سورة الحديد، 13) قرأ ﴿أَنْظُرُوا نَفْتَبِسْ مِنْ نُورٍ﴾ بهمز القطع في أوله.

د) الجمع والافراد وحروف المعاني :

ومن الجموع التي انفرد بصيغتها، قراءته في (البقرة، 85) ﴿وَإِنْ يَأْتُواكُمْ أَسْرَىٰ تَفْدُوهُمْ﴾ بضم الهمزة في أسرى، وفي (سورة النساء، 163) قرأ بالجمع ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا﴾ بضم الزاء. ويقول مكي: إنه جمع «زبر» وفي (سورة المائدة، 107)، قرأ ﴿مَنْ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيْنِ﴾ بصيغة الجمع، و(سورة النبا، 23) قرأ بدون ألف ﴿لَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾.

وقرأ بالافراد في قوله تعالى: ﴿فِي الْغُرْفَةِ آمَنُونَ﴾ (سبا، 37) ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾ (الحجر، 22)، وقرأ في (البقرة، 282) ﴿إِنْ تَضَلَّ أَحَدُهُمَا﴾ بكسر الهمزة وفي (السجدة، 24) قرأ ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ بكسر اللام وتخفيف الميم.

10 . من مفردات الكسائي

وما رأينا من قلة مفردات فرش الحروف عند حمزة يصدق أيضا على الكسائي لاتفاقهما في كثير من هذا الباب، فقد كان الكسائي من رواة حمزة أولا، ثم اتخذ لنفسه قراءة خاصة فانفرد ببعض الحروف عن سائر السبعة ونذكر من ذلك.

(أ) حركات البناء :

لقد قرأ «المحصنات» بكسر الصاد في (النساء، 25)، وفي (سورة الأنعام، 136) قرأ ﴿ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مِنْ نَشَاءِ بَزَعْمِهِ ﴾ بضم الزاي ؛ وفي (سورة الأعراف، 44) قرأ ﴿ قَالُوا نَعْم ﴾ بكسر العين، وفي (سورة الأنبياء، 58) ﴿ فَجَعَلَهُمْ جَذَاذًا ﴾ بكسر الجيم، وفي (سورة الذاريات، 44) ﴿ فَأَخَذْتَهُمُ الصَّعْقَةَ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴾ بحذف الألف في الصعقة، وفي (سورة الملك، 11) قرأ ﴿ فَسُحِّتْ لَأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ بضم السين والحاء. وفي (سورة النبأ، 35)، قرأ ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾ بتخفيف الذال في المصدر، وفي (سورة المطفين، 26) ﴿ خَاتَمَهُمْ مِسْكَ ﴾ بالألف بعد الخاء وفتح التاء، وفي (سورة القدر، 5) قرأ ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ بكسر اللام.

(ب) حركات الإعراب :

اعتاد الكسائي أن يقرأ ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ بكسر الراء على وجه الاتباع اللفظي، وفي (سورة هود، 46) قرأ ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٌ ﴾ على أن عمل فعل ؛ وغير مفعول، وفيها أيضا قرأ ﴿ أَلَا بَعْدَ لُثُودٍ ﴾ بالتثوين، وفي (سورة إبراهيم، 46) قرأ ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَمٌ لَتَرَوُنَّ الْجَبَالَ ﴾ بفتح اللام الأول، وضم الأخير.

(ج) صيغ الأفعال :

لقد تعود قراءة «أريت» بالتسهيل وحذف الألف - وقرأ في (سورة يونس، 61) ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ بكسر الزاي، وفي (سورة الإسراء، 7) قرأ ﴿ لِنِسْوَةٍ فِي جَوْهَرٍ ﴾ بالنون وفتح الهمزة، وفي (سورة طه، 81) قرأ بضم الحاء ﴿ فَبِحَدِّ عَلَيَّكُمْ غَضَبِي ﴾، ﴿ وَمَنْ يَحْلُلْ ﴾ بضم اللام وفي (سورة النمل، 25) قرأ ﴿ أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقْتُمْ ﴾ على أن «يا» لنداء قوم بلقيس، و«اسجدوا» للأمر.

وفي (سورة الرحمن، 56) روى عنه أبو عمر الدوري ﴿ لَمْ يَطْمُثْهُنَّ إِنْسٍ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌ ﴾ بضم الميم، وذلك في الآية الأولى.

وفي (سورة التحريم، 3) قرأ بالتخفيف قوله تعالى : ﴿ عرف بعضه وأعرض عن بعض ﴾ وقرأ بالياء ﴿ يعرج الملائكة والروح إليه ﴾ (المعارج، 4).

وكما قرأ بالتخفيف أيضاً في (سورة الأعلى، 3) ﴿ والذي قدر فهدى ﴾.

وقرأ بالبناء للمجهول في (الفجر، 25-26) ﴿ لا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ وَلَا يُوثِقُ وِثْقَهُ أَحَدٌ ﴾.

د) حروف المعاني :

من ذلك أن فتح الهمز في قوله تعالى : ﴿ أن الدين عند الله الإسلام ﴾ (آل عمران، 19) و﴿ ذق أنك أنت العزيز الكريم ﴾ (الدخان، 49).

هذه بعض أمثلة مفردات القراء السبعة، وسنرى إن شاء الله في الفصل التالي، نماذج من خصائص قراءات الثلاثة المكملة للسبعة، والأربعة الملحقه بهم من كتاب "إتحاف فضلاء البشر للبناء الدمياطي".

الفصل الرابع

السبعة الآخرون : الثلاثة والأربعة

1 . القراءات العشر المتواترة والأربعة الملحقة بها

بعد السبعة الذين أجمعت الأمة على تواتر قراءتهم نقف قليلا عند سبعة آخرين من أئمة هذا الفن : وثلاثة منهم ألحقوا منذ عهد بعيد بالسبعة الأوائل، واعتبرت قراءتهم متواترة عند العلماء فأتموا العشرة المشهورة. ولعل أول من قام بهذا التعشير ابن مهران أبو بكر أحمد بن الحسين في كتابي الغاية والمبسوط ثم توالى كتب العشر عند البغداديين أمثال أبي نصر أحمد مسرور (ت 442) وأبي الفتح عبد الواحد ابن شيطا البغدادى (ت 445) في كتابيهما المفيد والتذكار ومن بعدهما أبو طاهر ابن سوار (ت 496) وأبو منصور الخياط (ت 541) ومحمد بن عبد الملك ابن خيرون البغدادى (ت 539) وأبي الكرم المبارك الشهرورزى (ت 550) صاحب كتاب المصباح.

والثلاثة المتممة للعشرة هم أبو جعفر المدني ويعقوب الحضرمي وخلف البزار.

ثم تناول العلماء أربعة آخرين، دونت حروفهم في كتاب إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لشهاب الدين أحمد بن محمد البنا الدمياطي (ت 1117) وفي لطائف الإشارات لفنون القراءات لشهاب الدين القسطلاني. ولقد اتفق العلماء أن كل قراءة لم ترد في العشر فهي من الشواذ وهذا ينطبق على القراءات التي انفرد بها المجموعة الأربعة المذكورة في الإتحاف، وهم ابن محيصن المكي والحسن البصري، وأبو محمد اليزيدي وسليمان بن مهران الأعمش. وقبل الحديث عن خصائص قراءاتهم فعلينا أن نجيب عن الأسئلة التالية :

1. ماهو مفهوم الشذوذ في القراءات ؟

2. هل الأحرف الشاذة تعتبر من القرآن أم لا ؟

3. هل يجوز تدوينها والإقراء بها ؟

ففيما يخص السؤال الأول فالمعروف أن معنى الشذوذ هو الانفراد، وما خالف رأي الجمهور ؛ ويمكن أن نقسم الشاذ في القراءات إلى قسمين وهما :

1. الشذوذ العام ويشمل كل قراءة لم ترو عن الأئمة العشرة ولو توفرت فيها الشروط المعروفة من صحة السند، ووفاق الرسم العثماني والوجه العربي، ووجه شذوذها مخالفة القراءات العشر وعدم التواتر.

2. الشذوذ الخاص : وهو ينطبق على كل قراءة اختلف فيها أحد الشروط المذكورة حسب تعبير ابن الجزري القائل :

وحيثما يخل ركن أثبت شذوذَه لو أنه في السبعة

فمن أمثلة القراءات الموصوفة بالشذوذ العام قراءة الحسن البصري ﴿ تَبِيَّةُ اللَّهِ خَيْرَ لَكُمْ ﴾ لأن سند الحسن في القراءة صحيح والرسم واللغة لا ينفيان هذه القراءة، ومن أمثلة الشذوذ الخاص قراءة ابن عامر ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لَكثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾، وقراءة أبي عمرو «فأصدق وأكون من الصالحين» لعدم وجود الواو في الرسم العثماني.

وفي الجواب عن السؤال الثاني يوضح العلماء أن مراتب الشذوذ تتفاوت في القراءات فكل ما لم يصح سنده فهو متروك إجماعاً ولا يعتبر قرآناً أصلاً، وهذا النوع لا يوجد في القراءات المدونة التي حفظت رواياتها وضبطت طرقها وصح سندها. لكن العلماء اختلفوا في الرواية، فمنهم من اكتفى بصحة السند استثناساً بما فعل الصحابة عند جمعهم للقرآن الكريم، . قبلوا رواية الشاهدين، ومنهم من اشترط التواتر لتأكيد المحافظة على النص القرسي . كما أنه من الشاذ المتروك كل ما خالف الرسم العثماني مخالفة صريحة لأحد المداحف المعتمدة المجمع عليها من قبل جمهور الصحابة رضوان الله عليهم ومن بل ذلك لم يعتبروا من القرآن ما روى عن طريق الأحاد من بعد الصحابة مثل «الصوف المنفوش» بدلا من «العهن» ومثل «أصوب قيلا» بدلا من «أقوم قيلا».

أما ما صح سنده ووافق اللغة والرسم فيعتبر قرآنا عند بعض العلماء ولو لم يكن متواترا وهذا ما أوضحه ابن جني في المحتسب وذهب إليه ابن الجزري في بعض أقواله.

وفيما يخص تدوين هذه القراءات والإقراء بها، فإن جمهور العلماء كرهوا أولا صنيع هارون بن موسى الأعمور الذي تتبع الشواذ وبحث عن أسانيدها حتى قيل إن الأصمعي قال عنه : «إنه كان ثقة مأمونا ولكن اشتهى أن يضربه لمكان تأليفه في الحروف»⁽¹⁾ غير أن العلماء لم يتحرجوا في نهاية الأمر من ذكر الشواذ التي استعرضها المفسرون، وكتب معاني القرآن، وخصص لها ابن جني محتسبه، وسبب هذا الموقف هو أن القرآن الكريم محفوظ من الخلط والتبديل والتغيير، وإيراد هذه الروايات الشاذة لن ينال من حفظه الذي هو من عند الله، غير أن هذا لا يعني جواز إقرائها على أنها من القرآن إن لم تجتمع فيها الأركان المعروفة، كما أنها قد تحدث تشويشاً في أذهان غير أولى البصائر، فالأسلم إذا الاختصار في القراءة على القراءات المتواترة عن الأئمة والأمة.

2. الثلاثة المتممة للعشرة

ولقد اعتنى المحقق محمد بن الجزري بهؤلاء الثلاثة أي أبي جعفر المدني ويعقوب البصري وخلف بن هشام البغدادي في مصنفين من أشهر كتبه، وهما النشر في القراءات العشر وتحبير التيسير، فالأول جمع فيه القراء العشرة، ورواتها وطرقها بتفصيل وإسهاب، أما الثاني فجعله تكملة لكتاب التيسير للداني، ونسجه على منواله، ثم أنه فكر بعد ذلك في نظم التحبير في قصيدة سماها "الدرة" على منوال الشاطبية التي نظم بها القاسم بن فيره تيسير الداني واستهل ابن الجزري الدرّة بقوله :

قل الحمد لله الذي وحده علا	وَمَجْدُهُ واسأل عونه وتوسلا
وصل على خير، الأنام محمد	وسلم وءال والصحاب ومن تلا
وبعد فخذ نظمي حروف ثلاثة	تتم بها العشر القراءات وانقلا
كما هو في تحبير تيسير سبعها	فأسأل ربي أن يمن فتكملا

(1) جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، ت 643، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط. أولى، 1987/1408 : ص 236.

ولقد من الله على ابن الجزري بإتمامها وإكمالها في قصة طريفة يرويها في خاتمة قصيدته وهي قوله :

وَتَمَّ نِظَامُ الدَّرَةِ أَحْسَبَ يَعْدُهَا وَعَامَ أَضَا حَجِّي فَأَحْسِنَ تَقْوُلَا
غُرْبِيَّةَ أَوْطَانٍ بَنَجْدَ نَظَمَتِهَا وَعَظُمَ اسْتِغْثَالُ الْبِئَالِ وَافٍ وَكَيْفَ لَا
صُنِدَتْ عَنْ الْبَيْتِ الْحَرَامِ وَزَوْرِي الْـ مَقَامَ الشَّرِيفِ الْمُصْطَفَى أَشْرَفَ الْمَلَا
وَطَوَّقَنِي الْأَعْرَابُ بِاللَّيْلِ غَفْلَةً فَمَا تَرَكَوْا شَيْئًا وَكِدْتُ لَأَقْتُلَا
فَأَدْرَكَنِي اللَّطْفُ الْخَفِيُّ وَرَدَنِي عَنِّيْزَةً، حَتَّى جَاءَنِي مِنْ تَكْفُلَا
بِحِمْلِي وَإِصَالِي لَطِيبَةً آمِنَا فَيَا رَبِّ بَلِّغْنِي مُرَادِي وَسَهْلَا
وَمَنْ يَجْمَعُ الشُّمْلَ وَاعْفِرْ ذُنُوبَنَا وَصَلْ عَلَى خَيْرِ الْأَنَامِ وَمَنْ تَلَا

لقد اتبع ابن الجزري منهج حرز الأمان في اختيار البحر والروي والاصطلاح والرموز والعرض، غير أن أهم صنيعة هو ربطه لكل من الثلاثة برباط وثيق مع أحد السبعة، فاختار لكل منهم إماماً اعتبره أصلاً في القراءة، لما يجمعهما من وحدة الرواية، والمصحف الإمام المعتمد في المصر والبيئة اللغوية، واختار لكل واحد منهما راويين اقتداءً بمنهج الداني في التيسير.

وقد بين منهجه بقوله :

أَبُو جَعْفَرٍ عَنْهُ ابْنُ وَرْدَانَ نَاقِلٌ كَذَاكَ ابْنُ جَمَازٍ سَلِيمَانُ ذُو الْعَلَا
وَيَعْقُوبُ قُلُّ عَنْهُ رُوَيْسٌ وَرُوحُهُم وَإِسْحَاقُ مَعَ إِدْرِيسَ عَنْ خَلْفِ تَلَا
لِثَانِ أَبُو عَمْرٍو وَالْأَوَّلُ نَافِعٌ وَثَالِثُهُمْ مَعَ أَصْلِهِ قَدْ تَأَصَّلَا
وَرَمَزَهُمْ ثُمَّ الرِّوَاةُ كَأَصْلِهِمْ فَايْنَ خَالَفُوا أَذْكَرُهُ إِلَّا فَاَهْمَلَا

وهكذا جعل في التعبير نافعاً أصلاً لأبي جعفر المدني واختار له من الرواة عيسى بن وردان وابن جماز ورمز لهم الألف والياء والجيم وجعل أبا عمرو بن العلاء أصلاً ليعقوب الحضرمي، واختار له رويساً اللؤلؤي وروح بن عبد المؤمن الهذلي البصري ورمز لهم بالحاء والطاء والياء وجعل حمزة أصلاً لخلف بن هشام الأسدي البغدادي واختار له إسحاق بن إبراهيم الوراق وإدريس بن عبد الكريم الحداد البغدادي ورمز لهم بالفاء والضاد والقاف.

وسوف نوجز القول عن كل واحد منهم، مع تقديم نماذج من قراءته.

1. أبو جعفر يزيـد بن القـعقاع :

أبو جعفر يزيـد بن القـعقاع المدني، مولى عبد الله بن عياش المخزومي، كان مولاه ابن عياش هذا أقرأ الناس في زمانه، لقد ولد على عهد النبي ﷺ ونشأ في مكة، وانتقل إلى المدينة، فأخذ القرآن عن أبي بن كعب وسمع من قراء الصحابة وتصدر للقراءة في المدينة فأقرأ أنمتها المشهورين أمثال شيبه بن نباح، وعبد الرحمن بن هرمز ويـزيد رومان، ولأزمه مولاه أبو جعفر القعقاع، وأخذ قراءته.

واشتهر أبو جعفر بقراءة المدينة، وعلم القرآن بالمسجد النبوي نحواً من ستين سنة. ومن أجل أن قرأ عليه الإمام نافع الذي جعله ابن الجزري أصلاً له، ولو عكس الأمر لجاز، كما أخذ عنه رواته المعتمدون ومنهم عيسى بن وردان الحذاء، وسليمان بن مسلم بن جمار. وبما أن أبا جعفر كان من شيوخ الإمام نافع، فالعلاقة بين قراءتهما أمر طبيعي، إلا أن بينهما فروقاً قليلة في الأصول مردها أن نافعاً أخذ عن عدة شيوخ، وأنه كان يختار ما اتفق عليه اثنان أو أكثر ممن قرأ عليهم.

أما الأصول التي تعزى إلى أبي جعفر، فمنها ضمُّه لميم الجمع، وصلته بالواو وقصر المد المنفصل وتوسط المتصل، والأخذ بالفتح عموماً فلم تؤثر عنه الإمالة في أي حرف، وأخذ بعدم الهمز الذي يأخذ به أهل المدينة قبل سماعهم من مسلم بن جندب الهذلي.

وقد كان أبو جعفر يسهل الهمزتين مع ألف الإدخال وإذا كان الهمز مفرداً فإنه يأخذ بالإبدال في كل الحروف، ما عدا «أنبيهم» ومشتقاتها، وقرأ بالإبدال في «رثياً» مع الإدغام، ومثله «الرؤيا» وفي كل همزة مفتوحة بعد الضم والكسر، مثل «استهزي» و«رثاء» و«فئة» و«مائة»، كذا إذا كانت الهمزة فاء الكلمة نحو «نوده»، وحذفها إذا ضُمَّت قبل واو كسر ما قبلها مثل «مستهزون» و«الصابون» و«ليواطوا» في «ليواطوا» وحذفها كذلك في «خاطين» و«مستهزين»، وسهّلها في «إسرائيل» و«هانتهم» وروى عنه النقل في «الآن» و«ملئ الأرض ذهباً».

ووافقت قراءته رواية قالون في اللامات والراءات وفي أغلب ياءات الإضافة والزوائد، كما وافقه في إسكان هاء الضمير من «وهو» و«لهو» وانفرد بتسكين «أن يمل هو فليمل».

أما في فرش الحروف، فإن لأبي جعفر اختيارات انفراد بها عن سائر القراء منها ضم التاء في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴾ وهو ضم إتباع يعتبره النحويون شاذاً. وخفض تاء الملائكة في قوله سبحانه : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ ﴾ (البقرة، 210) بالعطف على الغمام، وقرأ بالرفع، ﴿ فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ ﴾ (البقرة، 197) ومن مفرداته أيضاً قراءته ﴿ لَا تَضَارُّ وَالِدَةٌ بَوْلَهَا ﴾ بسكون الراء. وفي (سورة يس، 53) قرأ بالرفع ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ وفي (الحشر، 7) ﴿ كَيْ لَا تَكُونَ دُولَةً ﴾ وفي (سورة القمر، 3) تفرد بخفض الراء من «مستقر» في ﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ ﴾. ومن مفرداته في حركات البناء فتح الشين من ﴿ شَقِ الْأَنْفُسِ ﴾ في النحل.

أما صيغ الأفعال فقد سكن الهاء مع بقاء تشديد الدال في ﴿ أَمِنْ لَا يَهْدِي ﴾ (يونس، 35) وهي رواية لقالون وهي صيغة يصعب التلفظ بها وفي (سورة طه، 39) ﴿ وَلَتَصْنَعُ عَلَى عَيْنِي ﴾ بسكون اللام والعين وفي (الحج، 5) ﴿ اهْتَرَزَتْ وَرَأَتْ ﴾ بهمزة مفتوحة، وفي (سورة فاطر، 8) ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ ﴾ بضم التاء وكسر الهاء، وفي (سورة يس، 19) ﴿ طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ إِنْ ذَكَرْتُمْ ﴾ بالتخفيف وفي (الجاثية، 14) ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ بضم الياء وفتح الزاء.

هذه هي باختصار بعض ملامح قراءته التي تمثل أداء قراءة المدينة التي رواها عنه الإمام نافع ونظراؤه وتواترت عند جمهور القراء.

2. يعقوب الحضرمي :

أما الثاني من الثلاثة فهو يعقوب بن إسحق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي (ت 205) قارئ البصرة وإمامها من أهل بيت اشتهر بالتبحر في العربية والقراءات وفيه يقول أبو عبد الله بن أحمد اللالكائي.

أبوه من القراء كان وجده	ويعقوب في القراء كالكوكب الدرري
تقرؤه محض الصواب ووجهه	فمن مثله في وقته وإلى الحشر ⁽¹⁾

(1) الذهبي : معرفة القراء الكبار، ج 1، ص 158.

ويقول عنه تلميذه أبو حاتم السجستاني : إنه أعلم من قد رأى بالحروف، ويذكر ابن غلبون أن إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب⁽¹⁾، وعنه إن المازني قرأت على النبي ﷺ في المنام سورة طه فقرأت «مكنا سوي»، فقال له ﷺ اقرأ «سوي» قراءة يعقوب⁽²⁾ ويقول عنه أبو القاسم الهذلي إنه لا يوجد في زمانه مثله علما بالعربية ووجوه القراءة وأنه كان تقيا ورعا زاهدا⁽³⁾.

أخذ الإمام يعقوب عن عدة شيوخ من أئمة القراءة، منهم سلام بن سليمان الطويل (ت 171) وشهاب بن شرنقة المجاشعي البصري كما أنه أخذ عن حمزة والكسائي لكنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقراءة أبي عمرو بن العلاء ويقول ابن المنادي أنه قرأ عليه مباشرة، وهو أمر غير مستبعد لأنه قد ناهز الأربعين عند وفاة أبي عمرو وبسبب هذه الصلة، جعل ابن الجزري قراءة أبي عمرو أصلاً لقراءة يعقوب.

ومن أشهر تلاميذ يعقوب الحضرمي أبو حاتم السجستاني الذي كان من غلمانه، حسب عبارة ابن المنادي، ومنهم أيضاً المقرئ الكبير أبو عمر الدوري المعروف بروايته عن اليزيدي والكسائي، أما راوياه المعتمدان فهما محمد بن المتوكل اللؤلؤي ويقول الداني إنه أحق أصحابه، وراويه الثاني هو روح بن عبد المؤمن الهذلي (ت 235).

ولقد عرف يعقوب الحضرمي باختيارات كتب عنها القراء من أشهرها (مفردة يعقوب) للداني، وإن الذين زادوا على السبعة جعلوه ثامنهم، مثل ابن غلبون وأبي معشر الطبري كما أن بعض المؤرخين يعتقد أنه أولى من الكسائي بأن يكون من البدور السبعة المشهورين وإذا كانت قراءته تعتبر تبعا لأبي عمرو بن العلاء، فإن صلته بشيوخ غيره، وإمامته في العربية، أهله لاختيارات خاصة به، من أشهرها في الأصول :

وقفه بهاء السكت في «هو» و«هي» و«أتمهن» و«ما يبذل القول لدي» و﴿لما خلقت بيدي﴾ وأثبت ياءات الزوائد وصلأ ووقفاً وفي أكثر قراءته أثبت ياءات الإضافة.

(1) نفس المصدر في ترجمته.

(2) ابن الجزري، الغاية : ج 1، ص 388. وقد كان يعقوب يقرأ «مكنا سوي» بضم السين.

(3) الذهبي : المصدر السابق.

أما في فرش الحروف فقد قرأ في حركات البناء (الأعراف، 148) ﴿وَآتَخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حَلْبِهِمْ﴾ بفتح الحاء وسكون اللام، وفي (التوبة، 57) أو ﴿أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مَدْخَلًا﴾ بفتح الميم وسكون الدال، وفي (يوسف، 33) ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنِ﴾ بفتح السين، وفي (سورة طه، 131) فتح الهاء من ﴿زُفْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾؛ وفي (النور، 11) قرأ ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ﴾ بضم الكاف، وفي (سورة ص، 41) قرأ «بِنُصْبٍ» بفتح النون والصاد.

وفي الحركات الإعرابية قرأ في (النساء، 90) ﴿حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، باعتبارها حالا؛ وفي (المائدة، 69) ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ بفتح القاء نصبا أو بناء، وفي (المائدة، 74) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَتَزْرَعُ﴾ قرأ بضم الراء على أنها منادى حذفت أداته، وفي (سورة التوبة، 40) قرأ بالنصب ﴿وَكَلِمَةَ اللَّهِ فِي الْعُلْيَا﴾ على أنها عطف، وفي (سورة يونس، 71) قرأ بالرفع ﴿وَشِرْكَائِكُمْ﴾ وفي (النور، 9) وقرأ ﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ وفي (الجاثية، 28) ﴿كَلِّ أُمَّةٍ﴾ بالنصب غير أنه اختار الضم في قوله سبحانه: ﴿وَلَا أُدْنِي مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثُرُ﴾ (المجادلة، 7).

وله مفردات أيضاً في التذكير فقرأ ﴿لَنْ تَنَالَ اللَّهُ لَحُومَهَا وَلَا دِمَاؤَهَا وَلَكِنْ تَنَالُهُ التَّقْوَى﴾ (الحج، 37) ومن الصيغ الاسمية التي اختص بها قراءته ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقْيَةً﴾ على وزن مطيبة ومن الصيغ الفعلية ما رواه عنه رويس في (المجادلة، 9) ﴿فَلَا تَنْتَجُوا بِالْإِثْمِ﴾.

وهكذا يتضح أن انفراداته موثقة كلها مطابقة لوجوه اللغة ولا تشير أي مشكلة في موافقة الرسم العثماني فيما عدا تنوينه «حصرت»، التي رسمت بقاء مبسوطه، مصداقاً لما قيل عنه «إن تغرده محض الصواب ووجهه».

3. خلف بن هشام :

أما خلف بن هشام البزار فإنه ثالث الثلاثة الذين اختارهم المحقق ابن الجزري استكمالاً للسبعة المعروفة، لكنه اتخذ منه موقفين فيهما نوع من التباين يلمح إلى التردد والتساؤل في أمره، هل هو قارئ مستقل بنفسه، وهذا ما رجحه في كتاب الدرر، أم هو راوله اختيارات أخذها من الأئمة الآخرين، ولعله كان يميل إلى هذا الرأي الأخير في نظم طبية النشر حين عقب على ذكره أولاً بقوله :

والعاشر البزار وهو خلفُ إسحقُ مع إدريسَ عنه يعرف

لكنه اعتذر عن الرمز له بحرف خاص فقال :

والواو فاصل ولا رمز يرد لخلف لأنه لم ينفرد

ونذكر في النشر قول أبي بكر بن أشته أن خلفاً كان يأخذ بمذهب حمزة إلا أنه خالفه في مائة وعشرين حرفاً في اختياره، وأنه تتبع اختياره فلم يره يخرج عن الكوفيين، بل ولا عن قراءة حمزة والكسائي وشعبة إلا في قوله تعالى : ﴿ وحرام على قرية ﴾ في الأنبياء قرأها كحفص⁽¹⁾، وخالف أيضاً في «كوكب دري» في سورة النور، وروى عنه أبو العز القلانسي السكت بين السورتين، ولهذا فإن ابن الجزري أوضح أنه لم ينفرد بالقراءة واعتبر قراءة حمزة أصلاً لاختياراته لأنه أخذ القراءة عرضاً على سليم بن عيسى صاحب حمزة وعن عبد الرحمن بن حماد وهو من رواة حمزة كذلك، وسمع الحروف من الكسائي وهو ممن قرأ على حمزة كذلك لكنه سمع أيضاً من إسحق المسيبي وإسماعيل بن جعفر المدني ومن يحيى بن أبي (ت 203) صاحب شعبة.

وأخذ خلف اللغة عن أبي زيد الأنصاري والمفضل الضبي وهو من أصحاب عاصم، وبما أنه أخذ عن قراء المدينة والبصرة فإنه لم يتابع حمزة في كل حروفه، فقد كانت أمداده متوسطة، ويترك الغنة عند الواو والياء بعد النون الساكنة والتنوين، مع أنه فيما عدا هذا يعتمد أصول حمزة، غير أن استقلاله في الاختيار يظهر أكثره في فرش الحروف، فقرأ مثل الجمهور ﴿ وإن ياتوكم أسارى ﴾ (البقرة، 85) ﴿ وليس البر ﴾ 177 بالرفع و﴿ إثر كبير ﴾ 219، وحمزة قرأ ﴿ كثير ﴾ و﴿ وصية لأزواجهم ﴾ بالرفع 240.

وفي سورة النساء قرأ ضم الهمزة ﴿ فلأنه ﴾ ومثله في القصص. ونصب غير أولى الضرر (النساء، 95). وفي (سورة المائدة، 13) قرأ ﴿ قاسية ﴾ بالفتح وسكن اللام من قوله تعالى : ﴿ وليحكم أهل الإنجيل ﴾ (المائدة، 47). وفي (الأنعام، 159) قرأ ﴿ إن الذين فرقوا ﴾ بالتشديد، وفي (سورة هود، 71) ﴿ ومن وراء إسحق يعقوب ﴾ بالرفع. وفي مريم ضم أوائل «عتياً» و«بكياً» و«صلياً» و«جثياً».

والذي يبدو من تتبع ما قرأ به خلف أنه لم يخرج عن السبعة باختيار منفرد، وإنما تابع إمامه حمزة في الأصول واختار في فرش الحروف قراءة الجمهور.

(1) النشر، ج 1، ص 191.

3. الأربعة الباقية :

بعد الثلاثة الذين تواترت قراءتهم نتناول الأربعة الآخرين وهم :

(أ) الحسن البصري ،

نبدأ بالحسن بن أبي الحسن يسار البصري (ت 110) الذي كان إمام عصره ومصره علماً وعملاً، قرأ على حطان بن عبد الله الرقاشي (ت بعد السبعين) عن أبي موسى الأشعري وعلى أبي العالية الرياحي (رفيع بن مهران ت 96) الذي قيل إنه ليس بعد الصحابة أعلم منه بالقرآن، وقد أخذَ عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ورويت قراءته عن طريق أبي نعيم شجاع بن أبي نصر البلخي البغدادي (ت 190) عن طريق عيسى ابن عمر النحوي وعن أبي عمر الدوري الذي قرأ على شجاع. وروى عن الشافعي قوله : «لو أشاء أقول إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلته لفصاحته»⁽¹⁾ وهذا التنويه من إمام مثل محمد بن إدريس الشافعي يستدعي التدبر والتفكير ذلك أن الفصاحة هنا لا تعني حسن التلفظ والأداء، لأن الشافعي لم يسمع من الحسن البصري المتوفى قبل مولد الشافعي بعشرات السنين، وإنها قد تعني صحة قراءته من الوجهة اللغوية، غير أنه سبق أن رأينا القراء المهرة استبعدوا قراءة الحسن من السبعة، والعشر المتواترة، إلى أن وضعها الدمياطي في الأربع عشرة، فهي إذن قراءة تعتبر عموماً من الشواذ، وبالخصوص في بعض الحروف التي لم يتابع عليها.

وإن قراءة الحسن تطرح مشكلاً آخر، وهو أن ابن جني في المحتسب كان يعزو القراءة إلى «الحسن» بدون تقييد أو تمييز، فصار محققوا الكتاب يعزون كثيراً من هذه القراءات إلى الحسن بن محمد بن عبد الله المكي المذكور أنه من شيوخ البزي.

ومن الحروف التي انفرد الحسن بها ولم يتابعه الجمهور عليها قراءته ﴿ الحمد لله ﴾ بكسر الدال بإتباع الدال للام كما كان يقرأ بالكسر أيضاً ﴿ ص والقرآن ذي الذم ﴾، ومثلها «قاف» و«نون»، لئلا يلتقي الساكنان في غير الوقف وذكر عنه كسر الياء في ﴿ هي عصاي ﴾ و﴿ عليّ مِين ﴾ وهي شبيهة بقراءة حمزة في «بمصرخي».

(1) ابن الجزري، الغاية، ج 1، ص 235.

ومن مفرداته كذلك سكون ﴿صَلَاتِي وَنَسْكِ﴾ و﴿يُولَهُمْ دُبْرًا﴾ و﴿وَلَا يَرْمُقُ
وَجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذُلٌّ﴾، و﴿وَحَمَلَهُ وَقَضَلَهُ﴾ و﴿سَلَتْ أَوْدِيَةً بِقُدْرَاهَا﴾، وفي الجمع قرأ
﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ بسكون الراء.

وفتح الغين من ﴿بَغْتَةً﴾ و﴿الْحَاءِ مِنْ﴾ ﴿حَوًّا﴾ و﴿التَّاءِ مِنْ﴾ ﴿تَسْعَ وَتَسْعُونَ
نَجْعَةً﴾ والهمز من ﴿الْأَنْجِيلَ﴾ وقرأ ﴿الْجَانَّ﴾ بهمزة مفتوحة.

ومما اختص به في إبدال الحروف ما عزي له من قراءة، ﴿قَبِصَتْ قَبْصَةً﴾
بالصاد ﴿وَأَعْشَيْنَاهُمْ﴾ مكان ﴿أَغْشَيْنَاهُمْ﴾ ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمَرٍ كَذِبٍ﴾
بالذال المهملة و﴿وَأَذْكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ بالذال المعجمة و﴿الشَّيَاطِينُ﴾ بدلاً من
﴿الشَّيَاطِينِ﴾ ونسب إليه ﴿عَذَابِي أَصِيبُ بِهِ مِنْ أَسَاءٍ﴾ بالسين المهملة والهمزة
المفتوحة ﴿وَأَنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَنْشَى﴾ مكان ﴿إِلَّا إِنَّا﴾ وقرأ ﴿فَأَصْلَحُوا﴾
بين إخوانكم ﴿فِي مَحَلِّ أَخَوَيْكُمْ﴾.

إنها أمثلة من الحروف التي انفرد بها، ولم يتابعه الجمهور عليها لأن
البصريين أجمعوا على قراءة أبي عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي من بعده ولذلك
فإن قراءة الحسن الذي هو من كبار التابعين اعتبرت من الروايات الانفرادية التي
سبقت عهد الأئمة الذين حرصوا على التعمق وتصحيح القراءة وتمحيصها واعتماد
المعواتر منها.

(ب) سليمان بن مهران الأعمش :

ومراعاة للتسلسل التاريخي نثني بعد الحسن البصري بأحد أئمة الكوفة
الأعلام، سيد القراء والمحدثين سليمان بن مهران الأعمش (ت 148) وهو أيضا من
علية التابعين، لقد أدرك أنسا بن مالك وقيل إنه روى عنه حديث «طلب العلم فريضة
على كل مسلم»، وحدث عنه بواسطة، كما أدرك عبد الله بن أبي أوفى. وقرأ القرآن
على زر بن حبیش وتلميذه عاصم بن أبي النجود ويحيى بن وثاب (ت 103) وسمع
بالبصرة من أبي العالية الرياحي، وطلحة بن مصرف وذكر أن هذا الأخير بلغه عن
أهل الكوفة قولهم «طلحة هو أقرأ الناس». فغدا إلى الأعمش وقرأ عليه تواضعا
فكلاهما قرأ على الآخر⁽¹⁾.

(1) ابن الجزري، الغاية، ج 1، ص 343.

اشتهر الأعمش بظرفه ونوادره ولكنه مع ذلك اعترف له بالصدارة في القراءة والحديث فيقول عنه تلميذه هشيم «ما رأيت أقرأ لكتاب الله منه»⁽¹⁾ ويقول علي بن المديني أنه من الذين انتهى إليهم علم الكوفة، وعده الجاحظ من بين أربعة تبوؤا العلم في الدنيا مع قتادة والزهري والكلبي. ومن أشهر من أخذ عنه القراءة الإمام حمزة بن حبيب الزيات واعتمد صاحب الإتحاف من رواته الحسن بن سعيد المطوعي (ت بعد 290) وأبا الفرج الشنبوذي (ت 388). ومن البديهي أنهما لم يأخذا عنه لتأخرهما في الزمن ولكونهما من الأئمة الذين رَووا قراءات متعددة فالمطوعي أخذ عن إدريس بن عبد الكريم الحداد وعن الأصبهاني صاحب رواية ورش وعن أحمد بن حرب تلميذ الدوري، أما الشنبوذي فهو أيضاً قد أخذ عن مجموعة من الشيوخ، واشتهر بملازمته محمد بن شنبوذ حتى نسب إليه، ولذلك لم نر من يقول إنه مختص برواية الأعمش وحده، ويجدر التنبيه على الفرق بين الشنبوذي وبين غلام ابن شنبوذ وهو محمد بن أحمد أبو الطيب البغدادي المتوفى بعد 350 هـ.

ومن أمثلة ما انفرد به الأعمش قراءته ﴿يَهْطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ بضم الباء، وضم الراء والميم في قوله ﴿إِلَا رُمُا﴾ وقرأ ﴿وَعَبْدُ الطَّاغُوتِ﴾ وقرأ ﴿تَعَامَا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ بضم النون وقرأ بالرفع ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخٌ﴾ ونصب الفعل من قوله سبحانه ﴿وَلَا تَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْثِرُ﴾ وحذف النون من قوله جل وعلا ﴿وَمَا مَرَّ بِضَارِي بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ كما روى عنه حذف العين في ﴿حَرَّ عَسَقٍ﴾ وروى عنه ﴿حتى إذا تَدَارَكُوا فِيهَا﴾، و﴿قَشَرَدَ بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ بالذال المعجمة، وقرأ ﴿الْقَنْطِينِ﴾ بدون ألف بعد القاف وقرأ بالإفراد، ﴿خَلَقْنَا الْمَضْغَةَ عَظْماً﴾ و﴿لَا تَرَى إِلَّا مَسْكَنَهُمْ﴾ وروى عنه ﴿سَلَامٌ عَلَى إِدْرَاسِينَ﴾ و﴿إِنْ نَاشِئَةُ اللَّيْلِ مِىْ أَشَدَّ وَطْناً وَأَصُوبَ قَيْلاً﴾.

ولا يخفى كل ما في هذه القراءات من أوجه الشذوذ المعروفة عند القراء.

(ج) اليزيدي،

والثالث من هذه المجموعة هو أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (ت 202) وهو من أئمة القراء الذين نقلوا قراءة البصرة إلى بغداد، فسي

(1) المصدر نفسه، ص 315.

صحبة يزيد بن منصور الحميري خال المهدي، وكانت له مناظرات مع الكسائي يتعصب فيها للبصريين، ويخترع فيها الشواهد النحوية لحججه⁽¹⁾، ومع ذلك فإن علماء عصره اتفقوا على توثيقه والاعتماد عليه في القراءات، ولا شك أن تساهل العلماء في بعض الروايات لا يتطرق إلى القرآن الكريم الذي لا تؤخذ روايته إلا باحتياط شديد.

كان اليزيدي ممن لازموا أبا عمرو بن العلاء الذي كان صديقاً لوالده المبارك، وقد أقسم المبارك هذا على ولده يحيى أن يختم القرآن واقفاً على أبي عمرو بن العلاء، وبر اليزيدي بقسم أبيه، فصار من أضبط حملة قراءة أبي عمرو، وعنه أخذ راوياه المشهوران أبو عمر الدوري، وأبو شعيب السوسي، ويقول ابن مجاهد، إنما عولنا على اليزيدي وإن كان سائر أصحاب أبي عمرو أجل منه لأنه انتصب للرواية عنه وتجرد لها ولم يشتغل بغيرها وهو أضبطهم⁽²⁾.

ومع ذلك فيروي ابن الجزي أنه أخذ حروفاً عن حمزة وأن له اختياراً خالف فيه أبا عمرو، وذكر من ذلك أحرفاً يسيرة منها : «عدم اختلاس» «بارئكم ويأمركم» ونحوها ؛ وحذف الهاء وصلها من «يتسنه» و﴿ فيهذا امر اقتده ﴾، وإشباع صلة الهاء في «يؤده» «ونوله ونصله ونوته» ونصب «معذرة» في الأعراف، وتنوين «عزيز» في التوبة، ويُنفخ بضم الياء في طه، ونصب ﴿ خافضة رافعة ﴾ في الواقعة، و﴿ وسما أناكمر ﴾ في الحديد بعد الهمزة بخلاف قراءة أبي عمرو أي «بما أناكم».

ومن هذا يتبين أن اليزيدي كان راوياً أكثر مما هو قارئ، ولذلك فإن راوييه المعتمدين لم يقتصر على قراءته والمعنيان ليسا هما الدوري والسوسي اللذان نقلتا عنه قراءة شيخه أبي عمرو وإنما المعنيان هما سليمان بن أيوب بن الحكم البغدادي (ت 235) وأحمد بن فرح المفسر (ت 303) أما سليمان فإنه عرض على ابنه وقرأ على أبيه عبد الله، لكن الذين أخذوا عن سليمان أمثال أحمد بن حرب المعدل وإسحق بن مخلد الدقاق أخذوا عن شيوخ غير سليمان مثل الدوري وابن أيوب الخياط أما أحمد بن فرح فالمعروف أنه أخذ عن الدوري جميع قراءاته.

(1) أمالي الزجاجي، ص 40.

(2) نقلاً عن ابن الجزي في كتاب الغاية، ج 2، ص 377.

والرابع والأخير من الأربعة هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن (ت 123) كان مقرئاً في مكة مع ابن كثير وحميد بن قيس ؛ عرض على مجاهد بن جبر ودرباس مولى ابن عباس وسعيد بن جبير، وسمع منه شبل بن عباد وأبو عمرو بن العلاء ؛ وأثنى مجاهد على معرفته بالعربية، فقال إنه كان «يبني ويرصص فيها» ويقول أبو عبيد بن سلام إنه كان أقوى في العربية من ابن كثير وحميد بن قيس، غير أن ابن مجاهد ذكر أن له اختيارات على مذهب العربية خرجت به عن إجماع أهل بلده فرغب الناس عن قراءته ؛ ويقول ابن الجزري أنه قرأ له في المبهج والروضة ؛ ولولا ما في قراءته من مخالفة المصحف لأحفظها بالقراءات المشهورة ؛ ومن الأسباب التي حدثت من شهرته، أن راوييه المعتمدين، أحدهما البزي وهو الذي اختص برواية ابن كثير، والثاني وهو ابن شنبوذ الذي كان مثار جدل في عهده في قصته المشهورة مع ابن مجاهد⁽¹⁾.

وفي الحروف التي انفرد بها ما ورد في كتاب الإتحاف لابن البناء، إذ ذكر أنه كان يبدل الهاء ياء في «هذه» في كل القرآن فيقرأ «هذي» إلا في قوله تعالى : ﴿ أَنِّي يُحْيِي هَذِهِ اللَّهَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ (البقرة) وقوله سبحانه : ﴿ وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ ﴾ (هود) ومن مفرداته المطردة قراءته «ياقوم» بضم الميم في سبعة وأربعين موضعاً في القرآن.

وحذف «ثم» من الآية الثانية في سورة الأنعام فقرأ ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ لِيَقْضِيَ أَجْلاً وَأَجْلاً مُّسَمًّى ﴾ وفي هذا مخالفة بينة للرسم العثماني ؛ وله مفردات أخرى لا تعارض سواد الرسم، منها : قراءة «الصعقة» بدلا من «الصاعقة» حيث جاءت باستثناء الخلاف في آية الذاريات، واعتاد مد الهمز في مثل «أيدناه» ؛ وأبدل من اللام نونا في قوله جل وعلا : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ ﴾. فقرأ «الذي وهبني».

وكان يضم راء «الرجز» ويكسر لام الأمر فيقرأ ﴿ وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ ﴾ ويقرأ بالتخفيف ﴿ يَذْبَحُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَلَا قِطْعَانَ أَيْدِيهِمْ وَلَا صَلْبِيَهُمْ ﴾ وقرأ ﴿ إِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ﴾ من الوفاء وقرأ ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رَازِقَهُمْ وَمَا تَوَعَدُونَ ﴾.

(1) ابن الجزري، الفاية، ج 2، ص 54.

وفي خاتمة هذه النظرة السريعة في هذه القراءات الأربع الموسومة بالشذوذ نلاحظ أمرين اثنين : أحدهما قلة الحروف التي تخالف الشروط الأساسية لصحة القراءة، لأنها كلها مسندة إلى ثقات الأئمة، وأوجهها العربية صحيحة ويندر فيها ما يخالف رسم المصاحف المجمع عليها. ثانيها أن إعراض الناس عنها يعود إلى استكفائهم بالقراءات التي استوعبتها ضمناً فأجمع عليها قراء مصرها، وهكذا استغنى الناس بابن كثير عن ابن محيصن، وبأبي عمرو بن العلاء عن الحسن البصري واليزيدي بالبصرة، واستغنوا بعاصم بن أبي النجود عن الأعمش في الكوفة، كما نلاحظ أخيراً أن مجموع القراءات تنوعت صيغ أداؤها، وتعددت حملتها ورواتها، لكنها جميعاً تندرج في إطار القراءات السبع التي حققها علماء الأمصار، وضبط الرواة حروفها وطرقها، وهذا ما سنراه مفصلاً في عهد التدوين⁽¹⁾.

الباب الثاني
عصر التدوين

الفصل الأول

ابن مجاهد وكتاب السبعة

1 . القراءات في بغداد قبل ابن مجاهد

في عهد الخليفة الرشيد انتقل إلى بغداد علي بن حمزة الكسائي من الكوفة وأبو محمد اليزيدي 202 من البصرة، وكلاهما حمل معه علم مصره وقراءاته، واشتهرت المناظرات بينهما. وصار لكل منهما اتجاهاته ورواته، فأخذ عن الكسائي أبو عبيد القاسم بن سلام 224 الذي كان من رواد تدوين القراءات، وألف فيها مصنفاته الكثيرة في القراءات وفضائل القرآن. كما أخذ عنه أبو الحارث الليث بن خالد البغدادي (ت 240) وكان من أخص تلاميذ أبي الحارث محمد بن يحيى الكسائي الصغير (ت 280) المعدود من شيوخ ابن مجاهد، وأخذ عن الكسائي واليزيدي أبو حمدون الذهلي، وعنه فضلان الدقاق شيخ ابن المنادي. وعنهما معا أخذ أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري البغدادي الذي ملأ الدنيا علما وصيتا، فنعت بمقرئ الإسلام، وإمام القراء، حتى أن بعض المصنفين اعتبروا أنه هو واضع علم القراءات، لأنه أخذ رواية البصرة بواسطة اليزيدي عن أبي عمرو بن العلاء، الذي أخذ عن ابن كثير المكي، ورواية الكوفة عن الكسائي الذي قرأ على حمزة وعلى إسماعيل بن جعفر تلميذ نافع، وعلى شعبة عن عاصم، كما أخذ الدوري أيضا قراءة الشام عن هشام بن عمار، فأجمع العلماء أنه أقرأ أهل زمانه.

وقد تخرج على أبي عمر الدوري جماعة من أجل قراء بغداد أمثال أحمد بن فرح المفسر، (ت 303) وأبي حفص الكاغدي (ت 305) شيخ أبي نصر الشاذلي، وممن قرأ عليه من البغداديين أبو علي الحسن بن الحسين الصواف (310) وهو من شيوخ بكار بن أحمد، والمطوعي وعبد الرحمن بن عبدوس شيخ ابن مجاهد؛ ومنهم أيضاً سليمان بن يحيى الضبي، (ت 291) شيخ أبي بكر النقاش. وأبو بكر بن بشار العلاف (ت 318) الذي قيل إنه آخر من أخذ عن الإمام الدوري.

وانتشرت قراءة عاصم برواية حفص في بغداد على يد تلميذه أبي جعفر أحمد بن الفضيل الخزاز (ت 286) وأحمد بن سهل الأشناني (ت 307) صاحب عمرو بن الصباح حامل رواية حفص، وكذلك أبو جعفر أحمد بن موسى الصفار المعدل صاحب عبيد بن الصباح وأبي شعيب القواس.

أما قراءة حمزة فقد مثلها إدريس بن عبد الكريم الحداد (ت 292)، والمفسر الشهير محمد بن جرير الطبري ت 310 الذي قرأ على سليمان الطلحي صاحب خلاد.

وهكذا تأسست المدرسة البغدادية في القراءات التي جمعت جهود القراء في الأمصار الإسلامية فاستطاع ابن مجاهد أن يقوم بتدوينها في كتاب السبعة.

2. شيوخ ابن مجاهد وأسانيده إلى القراء السبعة

كان أبو بكر أحمد موسى بن مجاهد التميمي البغدادي، شيخ القراء في عصره ومدون القراءات السبع، وهو أول من وصلنا عنه مصنف معنهي يسجل القراءات بأسانيدھا وطرقھا ووجوھا.

وهو الذي يقول عنه ثعلب: «ما بقي في عصرنا هذا أعلم بكتاب الله من أبي بكر بن مجاهد»⁽¹⁾ ويقول عنه أبو عمرو الداني إنه «فاق في عصره سائر نظرائه من أهل صناعته مع اتساع علمه وبراعة فهمه وصدق لهجته ونسكه»⁽²⁾، تصدر للإقراء مدة أربعين سنة وكان فيها قبلة الطلاب وكعبة الوفود.

أ) شيوخه المشهورون :

لقد روى أبو بكر بن مجاهد القراءات عن أكثر من أربعين شيخاً، سرد أسانيدهم في مقدمة كتاب السبعة، و تلقى منهم روايات أئمة عصره، ونخص بالذكر منهم عشرة تكرر الاسناد عنهم، ووصلوه بأغلب الطرق المروية عنه وهؤلاء هم :

أولاً : عبد الرحمن بن عبدوس أبو الزعراء البغدادي (ت سنة بضع وثمانين ومائة) وهو من أجل أصحاب أبي عمر الدوري، وقد اعتمده ابن مجاهد في روايته

(1) مقدمة كتاب السبعة لابن مجاهد، ت 324، تحقيق د. شوقي ضيف، ط. الثالثة، 1400 هـ، دار المعارف بمصر، ص 17.

(2) نقلاً عن الذهبي في كتاب معرفة القراء الكبار، ج 1، ص 270.

عن نافع وذكر أنه قرأ عليه نحواً من عشرين ختمة، ولم يذكر في كتاب السبعة في سنده لنافع عنه إلا من رواية الدوري عن اسماعيل بن جعفر المدني عن الإمام نافع، ثم ذكر له سندن آخرين، عن الدوري عن الإمام الكسائي وعنه عن سليم بن عيسى عن الإمام حمزة بن حبيب الزيات.

ثانياً: إدريس بن عبد الكريم الحداد أبو الحسن البغدادي (ت 292) يقول الدارقطني أنه فوق الثقة بدرجة، روى عنه شيوخ القراءة مثل ابن شنبوذ، وابن مقسم، وابن بويان، والمطوعي والنقاش. وذكر له ابن مجاهد ثلاثة أسانيد في كتابه السبعة، كلها عن طريق خلف بن هشام، أحدها عن خلف عن إسحق المسيبي عن الإمام نافع، والثاني عن خلف عن عبيد بن عقيل عن شبل بن عباد عن الإمام ابن كثير، والثالث عن خلف عن سليم عن الإمام حمزة.

ثالثاً: أحمد بن زهير أبو بكر بن أبي خيثمة البغدادي (ت 279)، وذكر له ابن مجاهد خمسة أسانيد لأنه اشترك مع إدريس بن عبد الكريم في روايته عن خلف عن المسيبي عن الإمام نافع، وروى عنه عن عبيد بن عقيل عن شبل بن عباد، غير أنه خصه بثلاثة أسانيد أخرى، وهي عن محمد بن عمر القصبي عن عبد الوارث والثاني عنه عن خلف عن عبد الوهاب بن عطاء كلاهما عنه والثالث عنه عن أبيه أبي خيثمة عن يونس المودب عن هارون بن موسى والثلاثة عن الإمام أبي عمرو بن العلاء.

رابعاً: أحمد بن يوسف أبو عبد الله التغلبي البغدادي أسند له ابن مجاهد ثلاث روايات عن أبي عبيد القاسم بن سلام عن الإمام الكسائي، والثانية عن شجاع أبي نصر البلخي عن الإمام أبي عمرو بن العلاء، والثالثة عن ابن زكوان عن أيوب بن تميم عن يحيى الذماري عن الإمام ابن عامر، ويقول ابن الجزري إن التغلبي هذا روى القراءة عن ابن زكوان وإن الداني اطلع على كتابه عنه وأنها تخالف كثيراً من رواية أهل دمشق، ولم يذكر صاحب الغاية تاريخ وفاته.

خامساً: إسماعيل بن إسحق أبو إسحق القاضي البغدادي (ت 282)، وهو من أجل علماء المالكية في بغداد، ويذكر أنه هو الذي قال بإمكان التبديل في التوراة لأن الناس هم الذين استحفظوا، واستحال التبديل في القرآن الكريم لأن الحق سبحانه وتعالى تولى حفظه بنفسه. وأورد ابن مجاهد عن إسماعيل القاضي سنداً

واحداً لكنه في غاية العلو والاتقان، وهو عن قالون عن الإمام نافع المدني رحمة الله عليه.

سادساً : الحسن بن أبي مهران الجمال الرازي (ت 289) يقول ابن الجزري إن إليه المنتهى في الضبط والتحرير، وذكر له ابن مجاهد أسانيد، أحدها عن أحمد بن قالون عن أبيه عن الإمام نافع، والآخرا عن أحمد بن يزيد الحلواني عن قالون أيضاً، وعن هشام بن عمار عن الإمام ابن عامر، والسند الرابع عن محمد بن عيسى الأصبهاني عن نصير بن يوسف عن الإمام الكسائي والخامس عن أبي هاشم المروزي عن محمد بن الحكم عن أبي معاذ الفضل بن خالد عن خارجة بن مصعب السرخسي عن الإمام أبي عمرو بن العلاء.

سابعاً : الحسن بن علي أبو علي الأشناني البغدادي (ت 278) سمع من أحمد بن صالح المصري كتابه عن نافع، ويقول عنه ابن المنادي إن به أدنى لين، ولكن ابن مجاهد اعتمده فأسند له ثلاث روايات عن ورش وقالون وابن أبي أويس عن الإمام نافع، وكلها عن طريق المقرئ الشهير أحمد بن صالح المصري، والجدير بالذكر أن ابن مجاهد أخذ روايات أخرى عن قالون، في سند الحسن بن أبي مهران، وعن ورش في سند عن محمد بن عبد الله، عن يونس بن عبد الأعلى، ويقول ابن الجزري أن المعنى بمحمد بن عبد الله هو ابن جرير الطبري وأن ابن مجاهد دلّسه⁽¹⁾.

ثامناً : عبد الله بن سليمان أبي داود السجستاني (ت 316) وهو صاحب كتاب المصاحف، ووالده هو صاحب السنن؛ يذكر ابن الجزري في الغاية أنه قرأ على عمر بن شبة، ويونس بن حبيب الأصبهاني، وروى عنه ابن مجاهد؛ وذكر له سنيين أحدهما عن يونس بن حبيب عن قتيبة بن مهران عن ابن جمار عن الإمام نافع، والثاني عن عمر بن شبة عن جبلة بن مالك عن المفضل الضبي عن الإمام عاصم. ويضيف ابن الجزري، أن عبد الله بن سليمان هذا قد يشتبه بقراء آخرين كلهم اسمه عبد الله بن سليمان؛ فمنهم عبد الله بن سليمان بن أحمد القرشي الأسدي البصري، وقد روى عن يونس بن حبيب عن الإمام ابن العلاء، وقرأ عليه محمد بن عبد الله الرازي، والثاني عبد الله بن سليمان بن محمد بن عثمان الرقي الذي قرأ على عمر

بن شبة، وروى عنه القراءة أبو بكر النقاش وأبو العباس المطوعي، وقد وهم فيه الداني فظنه ابن أبي داود⁽¹⁾.

تاسعاً : محمد بن الجهم السُمري البغدادي الكاتب (ت 277)، ذكر له ابن مجاهد خمسة أسانيد أحدها عن سليمان بن داود عن اسماعيل بن جعفر عن الإمام نافع، والثاني والثالث عن أبي عبد الله بن أمية وأبي توبة ميمون بن حفص وكلاهما عن شعبة عن الإمام عاصم، والرابع عن عائذ بن أبي عائذ عن الإمام حمزة والخامس عن خلف بن هشام البزار عن سليم بن عيسى عن الإمام حمزة.

عاشراً : محمد بن خالد المكي المعروف بقنبل (ت 290) كان شيخ القراءة في مكة، واعتمد من رواة ابن كثير، واعتبر ابن مجاهد شيخ طريقه، وذكر له سنداً واحداً عن أحمد بن عمر بن محمد بن عون النبالي عن أبي الاخيرط وهب بن واضح عن اسماعيل بن القسط عن شبيل بن عباد ومعروف بن مشكان اللذين قرءا على الإمام عبد الله بن كثير المكي.

ب) أسانيد ورواته :

أخذ ابن مجاهد قراءة الإمام نافع عن ستة عشر شيخاً فعنهم من سبق ذكره في شيوخه العشرة، ومنهم الحسن بن علي بن زياد الذي قرأ على داود بن هارون، وأخذ رواية الأصمعي عن نافع عن طريق أبي سعيد عبد الرحمن الحارثي، وأخذ رواية الزبير بن عامر ويعقوب بن جعفر عن محمد بن يحيى الكسائي الصغير عن أبي الحارث الليث عن أبي عمارة حمزة بن القاسم الأحول، كما تعدد تلقيه لرواية إسماعيل بن جعفر عن أبي توبة ميمون بن حفص. ومن شيوخه في قراءة نافع كذلك عبد الله بن أحمد بن حنبل وأبو شبيل الوافدي وأسند إليهما رواية خارجة بن مصعب السرخسي عن نافع بواسطة عباس بن الفضل الموصلي.

أما قراءة ابن كثير فقد رواها زيادة على من ذكرنا من شيوخه المذكورين عن مضر بن محمد الأسدي عن أحمد بن أبي بزة البزي عن عكرمة بن سليمان عن إسماعيل بن القسط وشبيل بن عباد.

(1) ابن الجزري، الغاية، ج.

وتلقى قراءة أبي عمرو بن العلاء عن اثني عشر إماماً منهم مؤدبه عبد الله بن كثير البصري، وأبو حاتم الرازي عن أبي زيد الأنصاري وأخذ رواية أبي شعيب السوسي عن أبي القاسم علي بن موسى ورواية الحسين بن علي الأزرق الجمال الرازي عن موسى بن إسحق الأنصاري البغدادي عن هارون بن حاتم البزاز.

كما أخذ رواية عبيد بن عقيل الهلالي لقراءة أبي عمرو عن أبي طالب بن سودة عن إبراهيم بن سعيد الزهراني وله في رواية خارجة بن مصعب عن أبي عمرو سند ثان عن أبي جعفر حمويه القزويني عن محمد بن عيسى زنجة، عن محمد بن هارون النيسابوري عن أبي معاذ الفضل بن خالد عن خارجة.

أما رواية هشام بن عمار عن الإمام ابن عامر فقد رواها عن الحسن بن أبي مهران كما ذكرنا، وعن أحمد بن محمد بن بكر أبي العباس البكراوي.

أما أسانيده في قراءة الإمام عاصم فقد تكررت هي أيضاً إذ روى له عن ثلاثة عشر شيخاً، وله خمسة أسانيد في رواية شعبة، وخمسة في رواية حفص وروايتان عن المفضل الضبي فمن الذي روى عنهم رواية شعبة إبراهيم ابن أحمد الوكيعي عن أبيه عن يحيى بن آدم، وموسى بن إسحق ومحمد بن عيسى بن حيان زيادة على رواية محمد بن الجهم المذكورة في شيوخه، وأخذ رواية حفص عن الإمام عاصم عن طريق الكسائي الصغير وأحمد بن علي الخزاز وأبو محمد الرقي، ووهب بن عبد الله المروزي عن الأنماطي عن عمرو بن الصباح صاحب حفص.

وتلقى قراءة الإمام حمزة عن شيوخه السابقين وعن موسى بن إسحق عن أبي هشام عن سليم بن عيسى، وعن يحيى بن أحمد بن هارون المزوق المعروف بحيون عن الحلواني عن خلاد بن خالد عن سليم كما نرى في أسانيده لقراءة الإمام الكسائي زيادة على ما قد ذكر قبل سناً عن أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة بن عاصم عن أبي الحارث عن الكسائي.

ومن أشهر تلاميذ ابن مجاهد أحمد بن نصر الشاذلي والحسن بن سعيد المطوعي ومحمد بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذي ومحمد بن الحسن النقاش ومحمد بن علي بن الجلبند وابن الأخرم الذي حكى أنه رأى في حلقته نحواً من ثلاثمائة مصدر، ولم يستطع الوصول إليه إلا بواسطة تدخل زوجته.

3 . مصنفه في القراء السبعة

كتاب السبعة أول مصنف اشتهر عند القراء وأجمعت الأمة على اتباع منهجه في التسبيع وكان من حسن الطالع أن قام الدكتور شوقي ضيف بنشره وتحقيقه تحقيقاً علمياً دقيقاً، وطبع عدة مرات، مع مقدمة للطبعة الأولى تضمنت تطور الكتابة في هذا العلم، مع ترجمة حافلة للمؤلف وتحليل لمضامين الكتاب ومنهجه، مما يبرز أهمية هذا المصنف في تاريخ القراءات.

لقد كان هذا الكتاب منطلق مؤلفات المسبّعين^(١)، وصاحبه هو أول من اقتصر على السبعة المشهورين وهم البدور الذين تحدثنا عنهم من قبل.

وقد أوضح ابن مجاهد في مقدمة كتابه تفاضل حملة القرآن، وجعلهم أربعة أصناف :

« فمنهم المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات، العارف باللفات، ومعاني الكلمات، البصير بعيب القراءات، المنتقد للأثار. فذلك الإمام الذي يفرض إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين.

ومنهم من يعرب ولا يلحن فذلك كالأعرابي الذي يقرأ بلغته، ولا يقدر على تحويل لسانه فهو مطبوع على كلامه ..

« ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلم لا يعرف الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ، فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده، فيضيع الإعراب لشدة تشابهه، وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة، لأنه لا يعتمد على علم بالعربية ولا بصير بالمعاني يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه وسماعه، فذلك لا يقلد في القراءة ولا يحتج بنقله ..

(١) لقد كان من الذين تابعوا ابن مجاهد في التسبيع :

• أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم (ت 349) مؤلف كتاب البيان.

• أبو غانم المظفر عامر بن أحمد بن حمدان المصري (ت 333).

• محمد بن عبد الله بن أشته الأصبهاني (ت 360).

• محمد بن سفيان الهواري (ت 915).

«ومنهم من يعرب قراءته ويبصر المعاني ويعرف اللغات ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون بذلك مبتدعاً، وفي كراهة ذلك وحظره أحاديث»⁽¹⁾.

وهو في هذا التصنيف يشرح المقاييس التي يجب اعتمادها في تقليد أئمة القراءة فحامل القرآن الذي لا يلحن لأنه مطبوع على سليقة اللغة، ويستأنس به في صحة أداء الحرف اللغوي، لكنه لا يعتبر إماماً لأنه قد لا يكون عالماً بوجوه الإعراب، ومعاني الكلمات وانتقادات الآثار. وأضعف منه الحافظ الذي لا يعرب، والمعرض لنسيان ما حفظ. أما الصنف الأخير الذي أورده، فلعلة يشير به إلى ما وقع بينه مع ابن شنبوذ⁽²⁾ وابن مقسم⁽³⁾ اللذين أنكر حروفهما إنكاراً شديداً، لأن الأول لم يتقيد بالروايات الموثقة في الخط العثماني، ولأن الثاني أجاز لنفسه القراءة بما تجيزه القواعد العربية ولو لم تصح روايته. وهكذا نرى أن ابن مجاهد كان أول من وضع الشروط الضرورية لقبول القراءة، والمؤهلات اللازمة لمن يجوز الاقتداء به في الحروف.

أما الطبقة الأولى في الذكر، فهي التي تمثل أولئك الذين اختارهم من بين علماء الطبقة الأولى، وهم السبعة الذين أجمع أهل الأمصار على اتخاذهم أئمة القراءة عندهم؛ هؤلاء هم الذين استعرض حروفهم في كتابه مبيناً أساسيتهم، ورواتهم، مقارنة بين قراءاتهم مبيناً ما صح عنده منها. معتمداً أساساً على توثيق السند، واعتبار ما يجوز في اللغة العربية. كما يبرر بعض التباين بين القراءات بما هو وارد في مصاحف الأمصار.

وحرصه على صحة السند يظهر من تشكيكه في بعض الروايات التي اعتبرها وهما وغلطا. فضعف رواية أبي عبيد عن الكسائي أن عاصما قرأ «لُدُنِي» بضم اللام وتسكين الدال، ورواية هبيرة عن حفص عن عاصم في ضم سين «سُخْرِيَا» إذ

(1) ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص 45.

(2) ابن الجزري، الغاية ج 2، ص 9.

(3) ظ: ابن الجزري، نفس المصدر، ج 2، ص 124.

المشهور عن عاصم هو كسرهما⁽¹⁾، كما طعن في رواية هرون بن موسى الأخفش
الدمشقي عن ابن ذكوان عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر في قراءة : «أنبئهم»
مهموزة ومكسورة الهاء وعلق عليها قائلًا، وهو خطأ في العربية.

ومن تشكيكه في بعض الروايات ما ذكر عند قوله تعالى : ﴿ قال فرعون
«أمنتربه﴾ (الأعراف، 123) إذ يقول : قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر «أأمنتهم»
بهمزة ومدة على الاستفهام وكذلك في طه والشعراء في تقدير همزة بعدها ألفان.
وقرأ ابن كثير في رواية البزي مثل قراءة أبي عمرو، وقال البزي عن أبي الإخريط
عن ابن كثير «قال فرعون وأمنتهم به» بواو بعد النون بغير همز. وقال لي قنبل عن
القواس مثل رواية البزي عن أبي الإخريط غير أنه كان يهمز بعد الواو «قال
فرعون وأمنتهم به» وأحسبه وهم⁽²⁾.

واعتناؤه بسلامة القرآن واستبعاد كل ما لا يجوز لغة جعله في بعض الأحيان
لا ينكر غلط القارئ نفسه، من ذلك ذكره في قوله تعالى : ﴿ من فيكون﴾ (البقرة،
117) أن ابن عامر وحده قرأ بنصب النون وعلق قائلًا : «وقال أبو بكر وهو
غلط»⁽³⁾. وهذا النوع من التعليق يندر عنده، لأنه لا يتابع ابن جرير الطبري في
انتقاده لقراءة ابن عامر، ولم يضعف قراءته : ﴿ قتل أولادهم شركانهم﴾ (الأنعام،
137) كما لم يتعرض لانفراد حمزة بقراءة ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به
والأرحام﴾ (النساء، 2) بخفض الميم.

ونلاحظ اعتباره لرسم المصاحف، في توجيهه لقراءة قوله تعالى : ﴿ وقال
موسى ربي أعلم بمن جاء بالهدى﴾ (القصص، 37) فروى أن ابن كثير وحده قرأ ﴿ قال
موسى﴾ بغير واو، وكذلك هي في مصاحف أهل مكة. وفي سورة الحديد يقول : قرأ
نافع وابن عامر ﴿ فإن الله الغني الحميد﴾ ليس فيها «هو» وكذلك هي في مصاحف
أهل المدينة والشام⁽⁴⁾.

(1) وردت كلمة «سخرياً» في القرآن الكريم ثلاث مرات ورويت لحفص عن عاصم بكسر السين في سورة
المؤمنون، الآية 110، وفي سورة ص، الآية 63 : ويضم السين في سورة الزخرف، الآية 32.

(2) لقد بين د. شوقي ضيف مجموعة من أمثلة هذا النقاش.

(3) السبعة : ص 167.

(4) السبعة : ص 627.

4 . منهجه في التبويب

كان ابن مجاهد أول من رسم المنهج المتبع في تناول هذا العلم، فبدأ بالتعريف بأئمة القراءة وأعطى أسانيدهم المتصلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ثم أورد طرق رواياته عنهم. وشرح أسباب اختيارهم بصفتهن ممثلات لقراء الأمصار.

ثم بدأ بذكر حروفهم في الفاتحة مبيناً حججهم في قراءتي «ملك» بإثبات الألف وهي قراءة عاصم والكسائي، والحجة فيها أنها وردت بالمد في آل عمران، وأنها أبلغ من «مَلِك» لأنها تجمع معنى الإسم والفعل. والحجة في قراءة الباقيين بالقصر، ورودها في سورة الحشر، وسورة الناس، وأن «مَلِك» تتضمن معنى «مَالِك» بخلاف العكس. ثم استطراد الخلاف في النطق بصاد «الصراط»، وضبط هاء «عليهم» وميمها وإعراب «غير المغضوب»، وبين أحكامها ووجوهها.

وبعد حروف الفاتحة خصص فصلاً طويلاً للإدغام، وأوضح مذاهب علماء القراءة فيه، دون أن يفرق بين الكبير المعروف عند أبي عمرو بن العلاء أو الصغير عند سائر القراء. وانتقل بعد ذلك إلى ما يعرف بفرش الحروف. وهذا المنهج هو الذي اتبعه ابن مهران في كتابي الغاية والمبسوط في القراءات العشر، ويذكر أن علياً بن عمر الدارقطني هو أول من فصل أبواب الأصول قبل فرش الحروف، ثم قام أبو عمرو الداني بتثبيته فصار تقليداً شائعاً فيما بعد. والأصول التي تناولها ابن مجاهد هي : صلة ميم الجمع، وحكم هاء الكناية، والإدغام، والهمز، والمد والقصر، والإمالة والفتح، وبياءات الإضافة، وأحكام النون الساكنة والتنوين، ونقدم هنا أمثلة من مباحثه تتناول أحكام هاء الكناية، والهمز وبياءات الإضافة وبعض فرش الحروف.

5 . نماذج من بحوثه

(أ) هاء الكناية :

وفي مستهل سورة البقرة تناول بعض وجوه القراءات في وصل هاء الكناية وقصرها. فبدأ بقراءة نافع وذكر قصره في نحو ﴿فِيهِ هَدًى﴾، و﴿نَدْعُوهُ أَنَّهُ هُوَ الْبَرُّ﴾ و﴿اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ﴾. و﴿عَنهُ﴾ و﴿مَنْهُ﴾ واستثنى من ذلك رواية المسيبي

عنه في صلة ﴿ وأشركه في أمري ﴾، وابن سعدان في ﴿ كتب عليه أنه ﴾ ورواية الكسائي عن إسماعيل بن جعفر عنه إنه كان يصل ﴿ عليه ﴾ في كل القرآن، وكل هذه الروايات الثلاث لم يعتمدوها راوياء المشهوران ورش وقالون ثم نكر أن نافعاً يصل هذه الهاء إذا كان قبلها متحرك نحو ﴿ وكتبه ﴾ و﴿ فهو يخلفه ﴾. غير أنه يحذف هذه الصلة في حالة الوقف.

ثم نكر أن أبا عمر وعاصمًا يوافقان نافعاً في هذا، ماعدا رواية حفص عن عاصم في صلة ﴿ فيه مهات ﴾ وضم هاء ﴿ وما أنسانيه إلا الشيطان ﴾ و﴿ بما عاهد عليه الله ﴾.

ونكر أن ابن كثير يصل هذه الهاء في كل القرآن، ثم إن ابن مجاهد في هذه السورة لم يتعرض لأحكام هذه الهاء إذا اتصلت بالفعل المجزوم مثل ﴿ يودة ﴾ و﴿ نوله ﴾ لكنه بينها في سورة آل عمران عند قوله تعالى : ﴿ ومن أهل الكتاب من إن تامنه بقنطار يودة إليك ﴾ فقال إنهم اختلفوا في وقفها وإشمامها الكسر والضم وصلتها بياء أو واو. وإن ذلك في ستة عشر موضعاً، أربعة في آل عمران، ﴿ يودة ﴾ مكررة و﴿ نوته ﴾ مكررة واثنان في سورة النساء، ﴿ نوله ﴾ و﴿ نضله ﴾ (115) وفي سورة النور : ﴿ ويخشى الله ويتقه ﴾ (52) وفي سورة النمل ﴿ فآلفه إليهم ﴾ (28) وفي سورة الزمر ﴿ يرزقه لكرم ﴾ (7) و﴿ حم عسق ﴾ : ﴿ نوته منها ﴾ (20) وفي الزلزلة ﴿ يرة ﴾ مكررة، وفي سورة البلد ﴿ لمريرة أحد ﴾ وفي طه ﴿ ومن يآته مؤمنا ﴾ (75) وفي سورتي الأعراف والشعراء ﴿ أرجه وأخاه ﴾ (36 و 111).

فروى أن ابن كثير قرأ بالصلة في هذا كله، وأن الكسائي وافقه إلا في حرف «أرجه» فإن ابن كثير قرأ بالهمز والضم ووصله الكسائي بالياء بدون همز.

ثم ذكر اختلاف الروايات عن نافع : فروى عنه صلة الهاء للكسائي عن إسماعيل بن جعفر وكذلك طريق أبي عمر الدوري عن إسماعيل، وابن سعدان عن المسيبي عنه. وذكر رواية ورش في الصلة باستثناء ﴿ يرزقه لكرم ﴾ وأتى برواية ابن فرح عن ابن المسيبي عن أبيه أنه كان يشم الهاء إضجاعاً في ﴿ يودة ﴾ و﴿ نوله ﴾ و﴿ نضله ﴾ ويقرأ ﴿ أرجه، فآلفه، ونوته ﴾ مبطوحة، وروى عن إسماعيل القاضي عن قالون نحوه.

ثم قال إن أشبه هذه الروايات المختلفة عن نافع، هي رواية الحلواني عن قالون، أنه كان يحرك الهاء في ذلك حركة من غير إشباع ولا بلوغ ياء ولا واو، وتشهد لترجحها عنده رواية أحمد بن صالح عن ورش وقالون.

(ب) أحكام الهمز :

أولاً، أحكام الهمز المفرد :

وعند قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ فصلُّ مذاهب القراء في الهمز المفرد، فروى التحقيق عن السبعة ما عدا أبا عمرو، إلا أنه ذكر ترك الهمز لحمزة في حالة الوقف. وفي رواية أخرى أنه لا يهمز في الصلاة. وأشار إلى رواية ورش في تركه في مثل ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ و﴿ يُوْخِرُكُمْ ﴾ و﴿ لَا يُوَاخِذُكُمْ ﴾ و﴿ يُوَدِّه ﴾ وما أشبه هذه الحروف. وكأنه جعل هذه الرواية فرعاً من مذهب نافع لأنه صدر بقوله بالهمز، ولم يعزها لرواته.

وذكر أيضاً رواية محمد بن حبيب الشموني عن الأعشى عن شعبة عن عاصم أنه لم يكن يهمز مثل ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ ؛ لكنه عارضها بروايته هو عن محمد بن عيسى بن حيان عن أبي هاشم. قال سمعت أبا يوسف الأعشى يقرأ على أبي بكر (يعني شعبة) فهمز يؤمنون.

وأما أبو عمرو بن العلاء فقال إنه إذا أدرج القراءة في الصلاة لم يهمز مثل ﴿ يُؤْمِنُونَ وَيُؤْمِنُ ﴾ ؛ وأيد ذلك أيضاً برواية السوسي عنه أنه استثنى حروفاً من السواكن ذكر منها عدم ترك الهمزة إذا كانت علامة للجزم مثل ﴿ نَسْأَمُ ﴾ (البقرة، 106) و﴿ تَسْؤُكُمْ ﴾ (المائدة، 101) و﴿ وَهِيَ لَنَا ﴾ (الكهف، 10) و﴿ اقْرَأْ كِتَابَكَ ﴾ (الإسراء، 14) و﴿ وَهِيَ لَكُمْ ﴾ (الكهف، 16) و﴿ مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأْ يُجْعَلْهُ ﴾ (الأنعام، 39) و﴿ نَبْنَهُمْ ﴾ (الحجر، 51) وما أشبه ذلك.

وعند قوله تعالى : ﴿ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (البقرة، 20) ذكر السكت المعروف لحمزة قبل الهمزة في ﴿ شَيْءٍ ﴾ وعلى اللام من ﴿ الْأَرْضِ ﴾ و﴿ الْأَسْمَاءِ ﴾، و﴿ الْآخِرَةِ ﴾. وذكر رواية ورش عن نافع في نقل الحركة في مثل هذه الحروف، وإسقاط الهمزة.

والملاحظ أن ابن مجاهد في تلخيصه لمذاهب السبعة في هذا الباب نبه على الفرق بين القراءة في الصلاة والتلاوة عند أبي عمرو ابن العلاء، ولم تنعقد هذا

النوع من التفرقة. كما يفهم من عرضه تقوية الأخذ بالهمز عند نافع وفقاً لرواية قالون.

ثانياً، أحكام الهمزتين في كلمة واحدة،

وعند قوله تعالى ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ بين حكم الهمزتين في كلمة فقال: «قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ بهمزة مطولة ثم همزة مخففة وكذلك ما أشبه ذلك في كل القرآن مثل: ﴿وَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ (المائدة، 116) و﴿أَعْلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾ (النمل، 60) و﴿وَأَنْتُمْ﴾ (الأنعام، 19) و﴿فَصَلَّتْ﴾ (9) وما كان مثله. وكذلك كانت قراءة الكسائي إذا خفف، غير أن مد أبي عمرو في ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ أطول من مد ابن كثير، لأن من قوله أنه يدخل بين الهمزتين ألفا وابن كثير لا يفعل ذلك».

«واختلف عن أبي عمرو في ﴿قَدْ أَوْبَيْتَكُمْ﴾ (آل عمران، 15) و﴿أَعْلَيْكَ﴾ (القمر، 25) و﴿أَنْزَلَ﴾ (8) بالف بين الهمزتين، ويلين الثانية. وروى اليزيدي أنه كان لا يفعل ذلك. وروى عباس بن الفضل، عنه: «أَعْلَيْكَ» و«أَنْزَلَ» و«قَدْ أَوْبَيْتَكُمْ» المد في ذلك كله ويلين الثانية. وكذلك روى ابن سعدان وابن اليزيدي، عن أبيه، عن أبي عمرو».

«واختلفوا عن نافع في إدخال الألف بين الهمزتين، فروى أبو قرّة، عن نافع: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ يستفهمه مداً. وقال خلف وابن سعدان، عن إسحق، عن نافع: إن استفهامه كله كان بالمد. وروى ورش، عن نافع أنه كان لا يدخل بين الهمزتين ألفاً في الاستفهام».

«وأما عاصم وحمزة والكسائي إذا حقق، وابن عامر فبالهمزتين: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾. ومثل ذلك كل شيء في القرآن من الهمزتين في الكلمة الواحدة».

ونذكر أن عبد الله بن أحمد بن زكوان، عن ابن عامر كان يقرأ بهمزتين في الاستفهام. وهذا كأنه يدل على: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَعْدَاً وَأَعْمَاً﴾ (الرعد، 5). قال «وقد نكر لي هذا اللفظ بعينه أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر مولى بني سليم عن هشام ابن عمار عن ابن عامر: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَعْلَهُ﴾ (النمل، 60) و﴿أَنْتُمْ﴾ (فصلت، 9) وما أشبه ذلك بهمزتين مثل حمزة. وهذا في الهمزتين في الكلمة الواحدة»⁽¹⁾.

فأما المختلفتان اللتان في كلمة مثل : ﴿أُنْذَا﴾ و﴿أَهْلَه﴾ و﴿أُنْثَا﴾
و﴿أُنْثَكُم﴾ فقال الأصمعي عن نافع، وخلف عن المسيبي، وابن سعدان عن
إسحاق : كل استفهام بالمد، وقال محمد بن إسحاق، عن أبيه، عن نافع : كل ذلك
غير ممدود وكذلك ﴿أَوْثَيْتُكُمْ﴾ (آل عمران، 15) الألف غير ممدودة. وقال
ورش : الهمزة الثانية من ﴿أَعْدَا﴾ ياء، ومن ﴿أَوْثَيْتُكُمْ﴾ واو.

وكذلك قال أحمد بن صالح، عن قالون وقال إسماعيل القاضي عن قالون،
مثل قول محمد بن إسحق، وقال في ﴿أَعْدَا﴾ الألف مفتوح أعلاها مكسور أسفلها
حيث وقعت. وقال ﴿أَوْثَيْتُكُمْ﴾ ما علام الألف مفتوح ووسطها مضموم بنبرة
واحدة. وقال عباس بن الفضل، عن خارجة، عن نافع : ﴿أُنْذَا﴾ بهمزة مطولة.

وكل القرآن كذلك، إذا كان فيها ﴿أُنْذَا﴾ فهي مطولة. واختلفوا عنه
في ﴿أُتِمَّ﴾ (التوبة، 12). فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع : ﴿أُتِمَّ﴾ بهمز
الألف وبعدها ياء ساكنة، غير أن نافعاً يختلف عنه في ذلك، فروى المسيبي
وأبو بكر بن أبي أويس : ﴿أُتِمَّ﴾ ممدودة الهمزة وبعدها ياء كالساكنة، وقال
أحمد ابن صالح، عن أبي بكر بن أبي أويس : أحفظ عن نافع : ﴿أُتِمَّ﴾ بهمزتين.
وقال أبو عمارة عن يعقوب بن جعفر وإسحق المسيبي وأبي بكر ابن أبي
أويس، عن أهل المدينة : ﴿أُتِمَّ﴾ همزوا الألف بفتحة شبه الاستفهام، أخبرني
بذلك إسماعيل بن أحمد، عن أبي عمر الدوري، عن أبي عمارة، عن يعقوب. وقال
القاضي إسماعيل، عن قالون بهمزة واحدة.

ولقد استكمل البحث في حكم الهمزتين في كلمة واحدة في سورة الأعراف
عند قوله تعالى : ﴿قال فرعون ءامنتر به﴾ (الآية 123) ولقد أشرنا إليه في تضعيفه
لبعض روايات قنبل عن ابن كثير.

ثالثاً، اجتماع استفهامين :

ثم إنه استعرض مذاهب القراء في الاستفهامين وذلك في كلامه عن قوله
سبحانه : ﴿ولو طأ إذ قال لقومه ءأتاتون الفاحشة.... إنكم﴾ سورة الأعراف، 80-81.

فقال : «اختلفوا في الاستفهامين يجتمعان، فاستفهم بهما بعضهم، واكتفى
بعضهم بالأول من الثاني، فممن استفهم بهما جميعاً عبد الله بن كثير وأبو عمرو

وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة، فكانوا يقرؤون : ﴿ وَلَوْ طَ إِذْ قَالَ لَقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ
الْفَاحِشَةَ ... أَمْ تَكْمُرُ لَهَا تَتَّوْنَ ﴾ و﴿ أَمِذَا كُنَّا تُرَابًا أَمْ أُنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ (الرعد، 5) وما
كان مثله في كل القرآن. غير أنهم اختلفوا في الهمز، فهمز عاصم همزتين، وكذلك
حمزة. ولم يهمز ابن كثير وأبو عمرو إلا واحدة.

وممن اكتفى بالاستفهام الأول من الثاني نافع والكسائي، فكانا يقرآن :
﴿ أَمِذَا كُنَّا تُرَابًا إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾. و﴿ أَمِذَا مَثْنَا وَكُنَّا تُرَابًا... إِنَّا لَمَبْهُوُونَ ﴾
(الصافات، 16) و(الواقعة، 47) وما كان مثله في القرآن كله. إلا أن الكسائي همز
همزتين، ونافع لم يهمز إلا واحدة. وخالف الكسائي نافعاً في قصة لوط، فكان نافع
يمضي على ما أصل، وكان الكسائي يقرأ بالاستفهامين جميعاً في قصة لوط في
القرآن كله. واختلفا في قوله في العنكبوت : ﴿ أَمْ تَكْمُرُ لَهَا تَتَّوْنَ الْفَاحِشَةَ. أَمْ تَكْمُرُ لَهَا تَتَّوْنَ
الرَّجَالَ ﴾ (28-29)، وفي النمل، 67 ﴿ أَتُذَا كُنَّا تُرَابًا وَأَبَاؤُنَا أَتُنَا لَمَخْرَجُونَ ﴾ فكان
الكسائي يستفهم بهما جميعاً، وكان نافع يستفهم بالثاني ولا يستفهم بالأول.

رابعاً، الهمزتان في كلمتين ،

وإذا كانت الهمزتان في كلمتين فيقول عنهما : فاما الهمزتان في كلمتين
فيختلفون فيهما، فكان نافع إذا التقتا في كلمتين مرفوعتين مثل : ﴿ أُولَئِكَ أُولَئِكَ ﴾
(الأحقاف، 32) حول الأولى إلى الواو وهمز الثانية (وإذا التقتا في كلمتين
مكسورتين مثل : ﴿ مَوْلَاهُ إِنْ كُنْتُمْ ﴾ حول الأولى إلى الياء وهمز الثانية). ورأيت
بعض من يروي عن خلف وابن المسيبي عن أبيه عن نافع بكسر الياء التي خلف
الهمزة الأولى، فيقول : ﴿ مَوْلَاهُ إِنْ كُنْتُمْ ﴾ (البقرة، 31) ويضم الواو في ﴿ أُولَئِكَ
أُولَئِكَ ﴾ وكذلك زعم أحمد بن يزيد عن قالون عن نافع.

ورأيت بعضهم يلينها فيلفظ بها كالمختلصة من غير ضمة تتبين على الواو
ولا كسرة على الياء، وهذا أجود الوجهين، لأن الهمزتين إنما يكتفى بإحدهما عن
الأخرى طلباً للتخفيف. فإذا خلفت المكسورة بياء مكسورة كانت أثقل من الهمزة،
ولم يكونوا ليفروا من ثقل إلى ما هو أثقل منه. وكذلك الضمة على الواو أثقل من
اجتماع همزتين، وإن امتحنت ذلك وجدته كذلك.

وإذا التقتا منصوبتين مثل : ﴿ جَاءَ أَحَدُهُمَا ﴾ (المومنون، 99) ترك الأولى
ومد الثانية وخلف الأولى بالالف. وقال أحمد بن يزيد : قرأت على قالون أول مرة

فأخذ علي : ﴿ شاء أنشره ﴾ (عبس، 22) و﴿ جاء أحدمر ﴾ (الأنعام، 61) بمد ألف ﴿ أنشره ﴾ وألف ﴿ أحدمر ﴾ مدّاً يسيراً. قال : ثم رجعت إليه ثانية، فأخذ علي : (شا أنشره) مثل أبي عمرو. وقال أحمد بن صالح، عن قالون، عن نافع : إنه كان يهزمها إذا التقتا من كلمتين مختلفتين أو متفتحتين، وإذا التقتا مختلفتين - في غير قول قالون في هذه الرواية - همز الأولى وترك الثانية مثل : ﴿ السفهاء ألا ﴾ (البقرة، 13) و﴿ من في السماء أن يخسف ﴾ (الملك، 16).

وقال ورش، عن نافع : إنه كان يهزم الأولى من المتفتحتين أو المختلفتين في القرآن كله ويمدها ويترك الثانية مثل ﴿ هؤلاء إن ﴾ (البقرة، 31)، و﴿ على البغاء إن أرذن ﴾ (النور، 33) ومثل ﴿ أولياء أولئك ﴾ (الأحقاف، 32) وزن أولياء ولئلك.

ونلاحظ أنه رجح مذهب الاختلاس في حركة الواو والياء اللتين أتتا خلفاً عن الهمزة المسهلة في مثل ﴿ هؤلاء إن كُنْتُمْ ﴾ و﴿ وأولياؤولئك ﴾ في مذهب نافع. وفي قراءة ابن كثير نبه على قول القواس أن المطلوب هو عدم الجمع بين الهمزتين سواء أكانت الأولى أو الثانية هي المتروكة، وعن قراءة أبي عمرو أوضح أن اكتفاءه بإحدى الهمزتين إنما هو تشبيه لها بالإدغام لأن الهمزة لا تدغم، وضعف رواية أبي عبيد القائلة إنه يخلف الهمزة التي تركها بحركة مناسبة.

(ج) ياءات الإضافة :

وفي سورة البقرة عند قوله تعالى : ﴿ إني أعلم ﴾ 30 و﴿ عهدي الظالمين ﴾ 124 ﴿ ربي الذي ﴾ 258، لخص ابن مجاهد مذهب أبي عمرو بن العلاء في ياء الإضافة قبل الهمزة، في أربع قواعد :

1. فتحها إذا قصرت الكلمة المتصلة بها قبل همز مفتوح أو مكسور.
2. تسكينها ومدها إذا طالت الكلمة.
3. تسكينها مطلقاً قبل الهمز المضموم.
4. فتحها مطلقاً قبل همز الوصل.

فقال : «فكان أبو عمرو يفتح ياء الإضافة المكسور ما قبلها عند الألف المفتوحة والمكسورة إذا كانت متصلة باسم أو بفعل ما لم يطل الحرف. فالتخفيف (أي الفتح) مثل ﴿ إني أرى ﴾ (الأنفال، 48) ﴿ إن أجري إلا على الله ﴾ (هود، 29-51)،

والتثقيب (أي المد) ﴿ وَلَا تَفْتَنِّي آلَا ﴾ (التوبة، 49)، و﴿ مِنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (آل عمران، 52 والصف، 14) و﴿ ذُرُونِي أَقْتُلْ ﴾ (غافر، 26) و﴿ فَانظُرْنِي إِلَى ﴾ (الحجر، 36)، و﴿ فَادْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ ﴾ (البقرة، 152) و﴿ سَبِيلِي أَدْعُوا ﴾ (يوسف، 108)، و﴿ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي ﴾ (يوسف، 100) و﴿ أَرْنِي أَنْظُرْ ﴾ (الأعراف، 143) و﴿ يَصْدُقْنِي إِنِّي أَخَافُ ﴾ (القصص، 34) وما كان مثله، وقد بينت في آخر كل سورة ما حرك فيها ليقرب مأخذه على من لم تكن قراءته عادته..

«ولا يحرك الياء التي ذكرت لك عند الألف المضمومة كقوله : ﴿ عَذَابِيْ أَصِيبُ ﴾ (الأعراف، 156) و﴿ فَإِنِّي أَعِذُّهُ ﴾ (المائدة، 115) و﴿ إِنِّي أُرِيدُ ﴾ (المائدة، 29) وما كان مثله. فإن استقبلت ياء الإضافة ألف وصل حركها طالت الكلمة التي الياء متصلة بها أم لم تطل مثل ﴿ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ ﴾ (الفرقان، 27) وما كان مثله..»

ثم ذكر أن مذهب ابن كثير في هذا الباب لا يجري على قياس مطرد، فجعل يبينه في آخر كل سورة. مثل ما يفعل في بيان ما تطول كلمته فيمد عند أبي عمرو، وما تقصر كلمته فيحكم له بالفتح.

ويذكر ابن مجاهد أن نافعاً «يحرك ياء الإضافة المكسور ما قبلها عند الألف المكسورة والمفتوحة والمضمومة وألف الوصل إلا في حروف قد ذكرها. فمما لم يحرك ياءه عند ألف الوصل ثلاثة أحرف في الأعراف ﴿ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ ﴾ (144) وفي طه، (31) ﴿ أَخِي أَشَدُّ بِهِ ﴾ وفي (الفرقان) ﴿ بَلِيَّتْنِي اتَّخَذْتُ ﴾ وروى أبو خلود عن نافع ﴿ بَلِيَّتْنِي اتَّخَذْتُ ﴾ محركة منصوبة.

«ومما ترك تحريك يائه عند الألف المقطوعة المتصلة بالفعل المجزوم قوله تعالى : ﴿ فَادْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ ﴾ (البقرة، 152) و﴿ رَبِّ فَانظُرْنِي إِلَى ﴾ (الحجر، 36 وص 79) وفي مريم ﴿ فَاتَّبِعْنِي أَمُودُكَ ﴾ 43 وفي النمل 19 والأحقاف 15 ﴿ أَوْزَعْنِي أَنْ ﴾، وفي المؤمن (غافر، 26) ﴿ ذُرُونِي أَقْتُلْ ﴾ و﴿ وادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ (غافر، 60)، و﴿ لَا تَفْتَنِّي آلَا ﴾ (التوبة، 49) و﴿ تَرْحِمْنِي أَمَنْ ﴾ (هود، 47) و﴿ أَرْنِي أَنْظُرْ ﴾ (الأعراف، 143) و﴿ رَدَا يَصْدُقْنِي إِنِّي ﴾ (القصص، 34) و﴿ آتُونِي أَفْرَغْ ﴾ (الكهف، 96). وقد اختلف عنه في بعض هذه الحروف وقال أنه سوف يذكرها في مواضعها إن شاء الله..»

ومما نبيه عليه الخلاف عن نافع عند قوله تعالى : ﴿ أَوْزَعْنِي أَنْ ﴾ فعقب سورة النمل التي سماها أيضا سورة سليمان قال : « روى أحمد بن صالح المصري عن ورش وقالون ﴿ أَوْزَعْنِي أَنْ ﴾ فتحا، وأخبرني ابن عبد الرحيم (الأصبهاني) عن ورش عن نافع ﴿ أَوْزَعْنِي ﴾ ساكنة موقوفة وأعاد الرواية في سورة الأحقاف إلا أنه أوضح أن محمد بن عبد الرحيم روى سكون الياء عن مواس عن ورش.

لقد تناول أهم قضايا الأصول عندما تكون الآية تعطي مثالا من قواعدها. وهذا مما أوحى للذين جاءوا من بعده أن يفردوا هذه الأصول في مقدمات خاصة قبل الحديث عن فرش الحروف.

فرش الحروف

ونلاحظ أنه في سورة البقرة، استكمل في كل آية مذاهبهم في الحروف. فبين أن الإمام نافعا، انفرد بالجمع في ﴿ أَحَاطَتْ بِهِ خَطِيبَاتِهِ ﴾ ورفع المضارع في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ وضم السين من ﴿ مَيْسِرَةً ﴾ وكسرها من ﴿ عَسَيْتُمْ ﴾. وبالمد في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ وباللهز في مادة ﴿ النَّبِيُّ ﴾ إلا في موضعين في سورة الأحزاب في قوله تعالى : ﴿ إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ﴾ و﴿ لَا تَدْخُلُوا بَيْتَ النَّبِيِّ إِلَّا ﴾ وهما غير مهموزين في رواية المسيبي وقالون، كما انفرد بترك الهمز في ﴿ الصَّابُونَ ﴾ و﴿ الصَّابُونَ ﴾.

وأورد أن ابن كثير انفرد بنصب ﴿ آدَمَ ﴾ ورفع ﴿ كَلِمَاتِ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ فَتَلْقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتِ ﴾ كما انفرد بسكون الدال في القدس.

وبين أن أبا عمرو قرأ وحده ﴿ قُلْ الْعَفْوَ ﴾ (219) برفع الواو. وأن حمزة انفرد بقراءة ﴿ فَازْلِهَا ﴾ بدلا من فازلها، وبكسر الصاد في قوله تعالى : ﴿ فَصْرِحْ إِلَيْكَ ﴾.

وعند قوله تعالى : ﴿ وَاتَوَ الْبَيْتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ﴾ 189. ذكر رواية قالون والمسيبي بكسر الباء، ورواية ورش بالضم، ومثله ابن جماز وإسماعيل ابن جعفر. وروى أبو بكر بن أبي أويس وحده الكسر في ﴿ الْبَيْتِ ﴾ و﴿ الْغِيُوبِ ﴾ و﴿ الْعِيُونَ ﴾

﴿جيوبهن﴾ و﴿شيوخا﴾. وقرأ ابن كثير وابن عامر والكسائي بالكسر ما عدا الغيوب. وروى يحيى بن آدم عن شعبة عن عاصم الكسري فيها سوى الجيوب وحدها. ثم خطأ رواية هبيرة عن حفص عن عاصم في كسر الشين من ﴿شيوخا﴾. وكان حمزة يكسر هذه الحروف كلها مع إشمام الضم في ﴿جيوبهن﴾⁽¹⁾.

وعند قوله تعالى: ﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد﴾ 173، فقرأ نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي: ﴿فَمَنْ اضْطَرَّ﴾ و﴿أَنْ أَقْتُلُوا﴾ ﴿أَوْ أُخْرِجُوا﴾ (النساء، 66) ﴿ولقد استهزئ﴾ (الأنعام، 10 والرعد، 32 والأنبياء، 41) ﴿وقالت اخرج﴾ (يوسف، 31) و﴿قَدْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ (الإسراء، 110) وما كان مثله بضم ذلك كله. غير أن ابن عامر خالفهم في التنوين في أحرف فقرأ ﴿فتيلاً انظر﴾ (النساء، 49-50) ﴿مبين اقتلوا﴾ (يوسف، 8-9) ﴿مسحوراً انظر﴾ (الفرقان، 8-9) و﴿محظوراً انظر﴾ (الإسراء، 20-21) بكسر التنوين من رواية ابن نكوان. وكان يضم ﴿كشجرة خبيثة اجتثت﴾ (إبراهيم، 26) وكذلك ﴿برحمة ادخلوا الجنة﴾ (الأعراف، 49) بكسر النون للساكن الذي لقيها.

وكان عاصم وحمزة يكسران ذلك كله للالتقاء الساكنين. وقرأ أبو عمرو بضم الواو من قوله تعالى: ﴿أَوْ أُخْرِجُوا﴾ واللام والواو من قوله تعالى: ﴿قَدْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ والواو من قوله سبحانه: ﴿أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً﴾ واللام من ﴿قَدْ انظروا﴾ (يونس، 10) واختلف عنه في التاء من قوله ﴿وقالت اخرج﴾، والنون من ﴿فمن اضطر﴾، فروى نصر بن علي عن أبيه عن هارون عن أبي عمرو الضم، وروى اليزيدي الكسر، ويكسر ما عدا ذلك⁽²⁾.

هذه لمحة مختصرة عن هذا الكتاب الفريد الذي كان رائداً ونموذجاً لكل ما كتب بعده، وبعد ما بين الدكتور شوقي ضيف قيمة هذا الكتاب من الناحية التاريخية والعلمية، ختم مقدمته يقول: «ولعل في هذا كله ما يوضح من بعض الوجوه جهد ابن مجاهد الخصب، لا في استيعاب قراءات السبعة ورواياتها العلمية الوثيقة فحسب، بل أيضاً في تمحيصها، ونقدها ودرسها دراسة دقيقة، وكان قد

(1) المصدر السابق، ص 179.

(2) المصدر السابق، ص 175.

فكر في أن يرفقها بعللها اللغوية والنحوية، وما كاد يصنع ذلك في سورة الفاتحة حتى وجد الكتاب سيطول طولاً مسرفاً، فاكتفى بإيراد القراءات، ولم يقرنها بالعلل إلا في الندرة. غير أنه إذا كان قد فاتته ذلك فقد تكفل به أحد تلاميذه وهو أبو علي الفارسي، أعظم النحاة في عصره إذ ألف كتاب الحجة في نحو ثمانية مجلدات لتعليل قراءات السبعة، وكان قد فكر في أن يؤلف كتاباً ثانياً في علل كتاب الشواذ في القراءات لأستاذه لكن المنية عاجلته دون أمنيته فتكفل بذلك تلميذه العالم اللغوي والنحوي النحرير ابن جني فألف فيه كتابه المحتسب⁽¹⁾.

(1) مقدمة كتاب السبعة للدكتور شوقي ضيف، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مجلدان، القاهرة، 1386، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

الفصل الثاني

ابن مهران والقراء العشرة

1 . القراءات في خراسان قبل ابن مهران

لقد فتح إقليم خراسان على عهد عمر بن الخطاب، وكان من أمراء الفتح فيها حذيفة بن اليمان الذي رأينا اهتمامه بالقراءات وجمع القرآن، كما أن سعيد بن العاص وهو ممن شارك في جمع القرآن على عهد الخليفة عثمان بن عفان كان من أمراء فتح هذا الإقليم ؛ واعتاد الصحابة أن يقيموا المساجد في هذه الحواضر ويبدؤون بتعليم القرآن، وكان ممن زارها من الصحابة أبو موسى الأشعري، وهو أيضاً من حفاظ الصحابة المعدودين.

وفي أواخر القرن الثاني الهجري بزغت في هذا الإقليم نهضة قرآنية واسعة، كان من عواملها تكثيف التواصل بين أصبهبان ومرو، والري، مع الحواضر العراقية فاشتهر من قرائها مجموعة كثيرة من الأئمة الرواد، من أوائلها الحافظ الجليل قتيبة بن مهران (تبعده 200) الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء في خراسان كلها، وفي ما وراء نهر جيحون ؛ وقد أخذ قراءة نافع عن ابن جماز وإسماعيل بن جعفر، إلا أنه صاحب الكسائي نحواً من خمسين سنة، فكان راويته في أصبهبان ؛ ويقول ابن الجزري أن روايته ظلت سائدة مستعملة إلى أواخر القرن السابع، وأنه لا يعلم حالها في عهده، لكن الجواب جاء من عند ياقوت الحموي الذي شاهد تخريب الإقليم كله على يد التتر في أول القرن السابع.

وفي النصف الأول من القرن الثاني طارت شهرة محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين التميمي (ت 240) الذي أخذ القراءة عن خلف بن هشام وخلاد بن خالد، ويونس بن عبد الأعلى ونصير بن يوسف ؛ وأخذ عنه محمد بن عبد الرحيم الأصبهباني صاحب رواية ورش المشهورة. كما أخذ عنه أيضاً الإمام الفضل بن شاذان وابنه العباس اللذان كانا من علية المقرئين في عراق العجم. وممن اشتهر

في هذا الإقليم أحمد بن يزيد الحلواني (250) تلميذ قالون، الذي أقرأ بالري، وأخذ عنه كبار القراء، أمثال أبي علي الرازي الحسن بن العباس بن أبي مهران ؛ وكثر القراء في أصبهان والري ومرو واتسعت دائرتهم وبرز أعلام كبار منهم علي بن محمد الخياري النيسابوري إمام القراء الذي تخرج به أكثر من عشرة آلاف رجل، وهو من أقران أحمد بن الحسين ابن مهران.

2. ابن مهران (ت 381)

وبعد أبي بكر بن مجاهد في العراق، يطالعنا أبو بكر آخر في خراسان، وهو أحمد بن الحسين ابن مهران الأصبهاني.

وهو أول من دون القراءات العشر في كتاب الغاية المذكور في أسانيد ابن الجزري في النشر، وله أيضاً في التفسير كتابه الشامل وشرحه المبسوط الذي طبع أخيراً بتحقيق الأستاذ سبيع حمزة حاكمي، ولقد احتفظ ابن مهران بسبعة ابن مجاهد، ثم زاد عليهم أبا جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي البصري، وخلف بن هشام ولعله في هذه الزيادة يرمي إلى هدفين :

أولاً عدم الاختصار على السبعة رداً لشبهة توهم من يخال أن القراءات السبع هي الأحرف السبعة.

ثانيهما الاعتراف بمكانة أبي جعفر الذي كان من أجل شيوخ نافع، ويعقوب الحضرمي الذي كان يرى بعض القراء أنه كان جديراً بأن يعد من السبعة، كما أراد أيضاً أن يبين دور خلف الذي جمع بين رواية حمزة والكسائي.

1) شيوخه وأسانيده :

ويقول ابن الجزري في غاية النهاية إن ابن مهران كان ثقة ضابطاً محققاً، اشتهر بكونه مجاب الدعوة. ولقد أخذ عن علي شيوخ الأمصار في عصره، أمثال ابن الأخرم الدمشقي، وابن بويان، وأبي بكر النقاش، ومحمد بن الحسن بن مقسم صاحب القول الذي روى عنه أن كل قراءة وافقت المصحف ووجها من العربية يجوز الأخذ بها، ولقد استتيب في ذلك لأنه لم يشترط السند في صحة القراءة.

ومن شيوخه أبو القاسم زيد بن علي العجلي الذي أسند إليه قراءة أبي جعفر المدني، وأخذها عن الداجوني عن أحمد بن عثمان الرازي عن الفضل بن شاذان

الرازي عن أحمد بن يزيد الحلواني عن قالون برواية عيسى بن وردان الحذاء عن أبي جعفر. وعن زيد بن علي أيضاً عن أحمد بن فرح عن الدوري أخذ قراءة نافع، برواية إسماعيل بن جعفر، وقراءة أبي عمرو بن العلاء والدوري أخذ عن اليزيدي؛ وبغفس السند أخذ قراءة حمزة بواسطة سليم بن عيسى، أما قراءة حمزة فقد رواها زيد بن علي عن جعفر بن عنبسة عن عبد الحميد بن صالح عن شعبة.

أما قراءة ابن كثير فقد اعتمد فيها على أبي علي الصفار الذي أخذ روايات قنبل والبيزي وابن فليح عن محمد بن موسى وأبي بكر الهاشمي وإسحق بن أحمد الخزاعي.

وعن أبي بكر محمد بن الحسن ابن مقسم أخذ روايات شجاع البلخي وعامر المعروف لقراءة أبي عمرو، وأسند إليه رواية حمزة من طريق إدريس الحذاء، عن خلف عن سليم بن عيسى كما روى عنه قراءة يعقوب عن طريق محمد بن هارون النجار برواية محمد بن المتوكل اللؤلؤي المشهور برويس.

وعن محمد بن النضر المعروف بابن الأخرم ومحمد بن أحمد البخاري أخذ قراءة ابن عامر بروايتي هشام بن عمار وعبد الله بن ذكوان.

ومن أشياخه الأعلام أبو بكر محمد بن الحسن النقاش الذي كان عمدته في رواية حفص عن عاصم عن طريق ابني ابن الصباح وأبي شعيب القواس وهارون النجار، وفي رواية شعبة عن عاصم من طريق الأعشى التميمي كما أسند إليه رواية السوسي عن أبي عمرو بن العلاء ورواية قالون عن نافع، بطريقي أبي نشيط ومصعب الزبيري.

ومنهم أيضاً هبة الله بن جعفر الذي شارك زيد بن علي في رواية الدوري عن إسماعيل بن جعفر، وكما أخذ عنه رواية روح بن عبد المومن عن يعقوب الحضرمي.

ونذكر ابن مهران عدة شيوخ آخرين منهم أبو جعفر عبد الله الهاشمي وروى عنه عن طريق رجاء بن عيسى في أسانيد قراءة حمزة؛ ومنهم أبو عيسى بكار بن أحمد وأحمد بن كامل الذين اعتمدهم في قراءة الكسائي. كما نوه بأبي علي إسماعيل النهاوندي وأخذ رواية الأصهبانيين عن قتيبة بن مهران عن الكسائي.

ب) تلامذته :

يذكر الذهبي ممن روى عن ابن مهران الامام الحماصي الذي شارك ابن مهران في جل شيوخه، وأبا سعد المقرئ وأبا جعفر بن مسرور وأبا سعد الكنجرودي وهذا أخذ عن أبي بكر محمد بن محمد الطرازي البغدادي نزيل نيسابور، والطرازي أخذ عن ابن مجاهد وروى عنه أيضاً أبو جعفر بن مسرور ومن الذين أخذوا عنه القراءات : أبو الوفاء مهدي بن طرارة شيخ الهذلي، نزيل كرمان، وأبو القاسم علي بن أحمد البستي وسعد بن محمد الحيري ؛ وزاد ابن الجزري من تلامذته منصور بن أحمد العراقي شيخ خرسان صاحب كتاب الإشارة والموجز في القراءات، وهو الذي نسب إليه الهذلي في الكامل الخلاف في المد المتصل، ويقول ابن الجزري أنه وقف على كلام العراقي فلم يحك سوى اختلاف المراتب ولم يتحدث عن القصر البتة⁽¹⁾، ومن تلامذة ابن مهران أيضاً طاهر بن علي أبي عصمة الصدفى شيخ أبي نصر المروزي الصيرفي، وأبو بكر محمد بن أحمد الكرابيسي الأصبهاني وعلي بن محمد الفارسي مؤلف كتاب علل الغاية.

ج) مؤلفاته ومنهجه في التصنيف :

تذكر المراجع لابن مهران أكثر من عشرين مصنفات في القراءات، من أشهرها كتاب الغاية الذي طبع أخيراً في الرياض بتحقيق محمد غياث الجنباز، وكتاب المبسوط المطبوع في جدة بتحقيق سبيع حمزة حاكمي.

وقد كتب عن القراء السبعة كتاباً ذكر أنه مخطوط في البنغال، وله مؤلفات في وقوف القرآن، وعدد سوره وقراءة أبي عمرو، وعبد الله بن عامر وجلّها وارد في كتاب إرشاد الأريب لياقوت الحموي.

ويبدو أن ابن مهران كان أول من دون قراءة العشرة في كتابي الغاية والمبسوط، فزاد الثلاثة المتممة للسبعة وبرر اختياره بقوله عن أبي جعفر المدني : «إن أبا جعفر كان إمام الناس في القراءة بالمدينة، وروى عن الأصمعي عن أبي الزناد قال لم يكن أحد أقرأ للسنة من أبي جعفر. وعن قتيبة بن مهران قال سألت سليمان بن مسلم بن جمار فقلت أقرأت على أبي جعفر وشيئة ونافع ؟ قال نعم، قال

(1) ابن الجزري : كتاب الغاية، ج 2، ص 312.

أنتقرأ على قراءة أبي جعفر أو نافع ؟ قال أقرئ الناس بقراءة نافع وإذا كنت وحدي فاحب الي أن أقرأ بقراءة أبي جعفر»⁽¹⁾.

وعن يعقوب الحضرمي يقول : «قال روح بن عبد المؤمن حدثني يعقوب قال : قرأت القرآن على شهاب بن شُرْنَفَة المجاشعي، فقال لي أدركت أقواما لو سمعوا بقراءتك لأتوك حتى يسمعوا منك، وروي عن أبي عثمان المازني أنه قال : قيل ليعقوب على من قرأت يا أبا محمد ؟ قال قرأت على الذي أقرأه الذي قرأ على الذي قرأ على الذي قرأ على النبي ﷺ»⁽²⁾.

وعن خلف بن هشام يروي أن سلمة بن عاصم يقول : «ما اعتمدت إلا ما حدثني به خلف بن هشام لأنه درى كيف أخذ وكيف أدى»⁽³⁾.

ففي الكتابين يذكر أولا أسانيده مثل ما فعل ابن مجاهد. فبدأ بقراءة أبي جعفر المدني ثم نافع، وبعد الكسائي أتى بإسنادي يعقوب الحضرمي وخلف بن هشام، أورد في كتاب الغاية سنده عن أبي حاتم السجستاني البصري، وذكر أنه قرأ القرآن كله من أوله إلى آخره على أبي بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني الشيخ الفاضل، وقال له إنه قرأ على عبد الله بن المؤدب بأصبهان ختمات كثيرة باختيار أبي حاتم وقال له إن في أصبهان من لم يقرأ باختيار أبي حاتم لم يعد قارئاً⁽⁴⁾. وقد قرأ عبد الله على الحسين بن تميم صاحب أبي حاتم، ومع تنويه ابن مهران بقراءة أبي حاتم فإنه لم يثبت قراءته في العشر، ولم يذكر سنده عنه في كتاب المبسوط. وقد قرأ الروايات التي روى بها عن القراء، ومع تعددها فإنه يصرح بتفضيل اختيار الأصبهانيين لما ذكره من التنويه برواية قتيبة بن مهران وعبد الله بن المؤدب.

ثم بعد ذكر الأسانيد استعرض اختلاف القراء في سورة الفاتحة، وفي مستهل سورة البقرة ذكر أن فيها أهم المسائل التي اختلفوا فيها في الأصول مثل الإدغام والهمز والمد والإمالة والفتح، وهذا المنهج قريب من منهج ابن مجاهد، إلا أن ابن مجاهد لم يذكر كل هذه الأصول في سورة البقرة مثل ما رأينا سابقاً. أما في حكم

(1) ابن مهران، المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران، ت 381، تحقيق حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط. أولى، 1401/1980، ص 76.

(2) المصدر نفسه، ص 79.

(3) المصدر نفسه، ص 83.

(4) الغاية في القراءات السبع، ص 28.

بإاءات الإضافة والزوائد فقد اختلف منهجه فيها في الكتابين، فقد أقردها فصلاً خاصاً في نهاية كتاب الغاية بينما نراه في كتاب المبسوط يضع أحكامها بعد كل سورة مثل ما فعل ابن مجاهد : وهو وإن كان مقلداً لابن مجاهد في منهجه ومؤيداً له في نقله فإنه تعقبه في بعض الآراء ونسبه للغلط من ذلك قوله :

«قرأ أبو عمرو وابن كثير في رواية البزي ﴿وجئتكم من سبأ بنبريقيين﴾ (سبأ، 22) مفتوحة الهمزة، وقرأ ابن كثير في رواية القواس من «سبأ» بدون همز مثل «سنا» وذكر محمد بن إسحق البخاري عنهما، وأبو بكر النقاش وابن مجاهد عن قنبل «من سبأ» بهمزة ساكنة وهو غلط. وقال أبو بكر الهاشمي من ذكر ذلك عن أصحابنا فقد غلط ولم يضبط»⁽¹⁾ كما نسبه إلى الغلط في قوله بانفراد حمزة بإدغام «اركب معنا». وانفراد أبي عمرو بإدغام ﴿ألم نخلقكم﴾.

ويختلف أسلوب ابن مهران في كتابيه اختلافاً بيناً من حيث طريقة العرض. فنراه في كتاب الغاية يتناول المواضيع بغاية الاختصار. أما في المبسوط فلين عرضة أوفى وأوضح، والنصوص التالية تعطي أمثلة من تنوع أسلوبه.

الإدغام في كتاب الغاية، وفيه يقول :

«أبو عمرو يدغم كل حرفين من جنس واحد، أو قريبي المخرج ساكناً كان أو متحركاً، إلا أن يكون مضاعفاً أو منقوصاً، أو منوناً، أو تاء خطاب، أو مفتوحاً قبله ساكن غير مثلين، إلا قوله ﴿قال رب﴾ و﴿كاد ترغي﴾ و﴿الصلاة طرقي﴾ و﴿بعد توكيدها﴾ يدغم هذه الأربعة فقط. وافقه حمزة في المتحرك في قوله ﴿بيت طائفة﴾ و﴿والماتقات صفا﴾ وما بعدها و﴿والذاريات ذروا﴾ و﴿زاد خلاد﴾ و﴿فالمغنيات ذكراً﴾ و﴿فالمغيرات صبحا﴾ ووافقه هشام وسجادة⁽²⁾ في الساكن إلا في الراء عند اللام، وحمزة والكسائي إلا في الراء عند اللام والذال عند الجيم، وزاد خلف ورجاء والعجلي عند حروف الصفير السين والصاد والزاي، وخلف يدغم ما أدغم حمزة إلا التاء في الثاء فيه، والحروف المتحركة».

(1) ابن مهران، المبسوط، ص 278.

(2) سجادة هو أبو إسحق إبراهيم بن حماد (تبعه 260).

«ويدغم الكسائي لام «هل وبَلْ» في الطاء والظاء والضاد والطاء والياء والتاء والسين والزاي والنون. وزاد أبو الحارث اللام في الذال من ﴿مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾، ووافقه هشام إلا في الضاد والنون وحمزة في التاء والياء والسين، وزاد أبو عمر إدغام اللام في الطاء وأبو عمرو في ﴿هَلْ تَرَى﴾ موضعين. وأدغموا الباء في الفاء غير خلف لنفسه، وحمزة، ولم يدغم الفاء في الباء إلا الكسائي، ولا الظاء في التاء إلا العباس ونصير؛ وابن كثير وحفص والبرجمي يظهرون الذال من أخذت واتخذت....».

«والأعشى يدغم «أَخَذْتُ» ويظهر «اتَّخَذْتُ»، والباقون يدغمون إلا من كلمتين، وسهل⁽¹⁾ يدغم في كل القرآن إلا قوله «عَذَّتْ» ولا يدغم «فَنَبَذْتُهَا» إلا يزيد وإسماعيل، ويدغم يزيد وابن ذكوان «لَبِثْتُ» ولا يدغمان «أُورِثْتُمُوهَا» ويدغم ورش، والأعشى، وابن ذكوان، ويعقوب، وسهل الدال في الظاء، والضاد والذال والتاء في الظاء، وزاد الأعشى التاء في التاء، وسهل التاء في السين والزاي، وسهل وابن ذكوان التاء في التاء، والصاد والدال في التاء. و﴿صَ ذِكْرُ﴾.

«وأدغموا ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾ و﴿أَلَمْ تَخْلُقْ كُمْ﴾، إلا النقاش وابن كثير وقالون وحفص، وقال غيره مدغم، «مَنْ حَيٌّ»، مظهر مدني والبزي وأبو بكر ونصير ويعقوب وسهل وخلف.

﴿ارْكَبْ مَعْنَا﴾ غير مدغم، عاصم وابن ذكوان، وحمزة والحلواني، عن قالون وخلف ويعقوب وسهل. ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ مظهر ابن مقسم برواية خلف وللصنفار برواية خلاد. ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ مظهر حفص ﴿بَلْ رَانَ﴾ مظهر حفص والحلواني عن قالون والبرجمي ﴿قَدْ رَبَّ﴾ بالإظهار. ﴿إِنْ وَلِيَّيَ اللَّهُ﴾، غير مدغم البرجمي ورويس والضرير بياء مشددة، وشجاع في الإدغام الكبير⁽²⁾.

ويمثل هذا المثال ما يمتاز به أسلوب ابن مهران من اقتضاب واختصار.

لكنه في كتاب "المبسوط" كان بسطه أكثر توضيحاً وبياناً إذ يقول في نفس

الباب :

(1) لعل المعنى هو أبو حاتم السجستاني، ويقال غلام سعادة من أصحاب اليزيدي.

(2) الفاية، ص 82.

«كان أبو عمرو، رحمه الله يدغم كل حرفين يلتقيان من جنس واحد أو مخرج واحد أو قريبي المخرج، سواء كان الحرف المدغم ساكناً أو متحركاً إلا أن يكون مضاعفاً، أو منقوصاً، أو مفتوحاً قبله ساكن غير مثلين، وشرح ذلك بطول، وقد أفردت له به كتاباً ذكرت فيه ما جاء عنه من الإدغام حرفاً حرفاً بالدلائل والحجج والآثار، إلا أن المشهور عنه المذكور الذي لا يختلف فيه إدغام الحروف الساكنة وأما المتحركة فربما أدغم وربما أظهر».

«وروي عن أبي شعيب السوسي أنه قال : كان اليزيدي قراءته التي كان يقرأ الناس بها فيها إدغام الساكن، وهي المعروفة التي يقرؤون بها وينسبون لها إليه مثل ﴿ حَبَّتْ زَدَانُهُمْ ﴾ (الإسراء، 97) ﴿ وَجِبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ (الحج، 36) وأشبه ذلك».

«وكانت له قراءة أخرى ينسبها إلى أبي عمرو وفيها حججها، فالمشهور عنه إدغام الحروف الساكنة التي لا يظهرها في حال».

«واعلموا أن الحرف الساكن إذا لقيه حرف مثله، لا يجوز إظهاره نحو قوله ﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ ﴾ و﴿ قَدْ دَخَلُوا ﴾ و﴿ اضْرِبْ بَعْصَاكَ ﴾ و﴿ وَاذْكُرْ رَبَّكَ ﴾ و﴿ وَقَدْ لَدَّيْنِ ﴾ و﴿ وَقَدْ لَهَا ﴾ و﴿ وَمَنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ﴾ وكل ما أشبه ذلك من المثليين يلتقيان والأول منهما ساكن لا يجوز إظهاره ولا يكون فيه إلا الإدغام، وكذلك إذا كان مخرجهما واحداً والأول ساكن لم يجز إظهاره أيضاً نحو قوله : ﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ ﴾ و﴿ إِذْ ظَلَمُوا ﴾ و﴿ لَسَمْتَ طَائِفَةً ﴾ و﴿ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ ﴾ و﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ ﴾ و﴿ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا ﴾ و﴿ وَلَقَدْ تَرَكْنَا ﴾ وأشبه ذلك، وعلى هذا إجماع القراء وكلام العرب، ولا تنتظر إلى قول من أظهر منه شيئاً في القرآن في رواية شاذة بعيدة غير صحيحة وإنما الاعتماد على ما أجمعوا عليه ولم يختلفوا فيه والله أعلم».

«فأما الذي يختار إدغامه ولا يرى إظهاره وهو جائز فالحروف الساكنة المتقاربة في المسلك نحو الدال من قد فكان يدغمها في الجيم نحو ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ كَرَمٌ ﴾ وفي الدال نحو ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا ﴾، وفي الزاي نحو ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا ﴾. وفي السين نحو ﴿ وَلَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ ﴾، وفي الشين نحو ﴿ قَدْ شَغَفَهَا ﴾ وفي الصاد نحو ﴿ وَلَقَدْ صَرَقْنَا ﴾ وفي الضاد نحو ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا ﴾ وفي الظاء نحو ﴿ وَلَقَدْ ظَلَمَكَ ﴾.

«وتدغم الدال في التاء أيضاً من قوله : ﴿ يُرْدِ ثَوَابَ ﴾، وتدغم الدال من "إذ" في التاء نحو ﴿ إِذْ تَقُولُ ﴾ و﴿ إِذْ تَبَرَّأَ ﴾ وفي الجيم نحو ﴿ إِذْ جَعَلَ ﴾ وفي الدال

نحو ﴿ إِذْ دَخَلُوا ﴾ وفي الزاي نحو ﴿ إِذْ زَاغَتْ ﴾ وفي السين نحو ﴿ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ﴾ وفي الصاد نحو ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا ﴾.

«ويدغم تاء التانيث في السين نحو ﴿ أَتَيْتَ سَبْعَ ﴾ وفي التاء نحو ﴿ كَذَبْتَ ثَمُودَ ﴾ وفي الجيم نحو ﴿ وَجِبْتَ جَنُوبَهَا ﴾ و﴿ نَضَجْتَ جُلُودَهُمُ ﴾ وفي الصاد نحو ﴿ حَصَرْتَ صُدُورَهُمُ ﴾ و﴿ لَهْدَمْتَ صَوَامِعَ ﴾ وفي الزاي نحو ﴿ خَبَتِ زُدْنَامُهُ ﴾ وفي الظاء نحو ﴿ كَانَتْ ظَالِمَةً ﴾ و﴿ حَمَلَتْ ظُهُورَهُمَا ﴾.

«ويدغم التاء في التاء نحو قوله «لَيْتَ» و«لَيْتُمُ» و«أُورِثْتُمُها»، ويدغم الراء في اللام نحو ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ و﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ ﴿ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ وما أشبهه. كذلك قرأته في جميع الروايات عن أبي عمرو إلا في رواية إبراهيم غلام السجادة عن اليزيدي فأبني قرأت بإظهار الراء عند اللام، فهذا المذكور المشهور الذي لم يختلف فيه عن أبي عمرو رحمه الله، والله أعلم».

«وأما الحروف المتحركة فقد قرأنا بإدغامها في رواية اليزيدي وشجاع جميعا إلا أنه على ما وصفت عنه، ولم يوافق عليه أحد من هؤلاء الأئمة أعني على إدغام الحروف المتحركة إلا حمزة رحمه الله فإنه وافقه على إدغام قوله ﴿ بَيَّتْ طَائِفَةٌ ﴾ (النساء، 81) ﴿ وَالصَّافَاتِ صَفًّا ﴾ فلزاجرات زَجْرًا، قَالَتَا لَيْتَ ذِكْرًا ﴾ (الصفات، 1 و2 و3) و﴿ الذَّارِيَاتِ ذُرُوءًا ﴾ (الذاريات، 1) ﴿ فَالْمَغِيرَاتِ صُبحًا ﴾ (العاديات، 3) ووافق حمزة والكسائي وخلف في إدغام الحروف الساكنة التي ذكرناها فأدغموا كل ما أدغم إلا : الراء في اللام، والذال في الجيم فإنهم أظهروها ولم يدغموها. هذه رواية خلاد وأبي عمر عن سليم عن حمزة، وجميع الروايات عن الكسائي».

وأما العجلي وخلف وأبو أيوب الضبي عن أصحابه فإنهم قالوا : لا يدغم حمزة الذال في السين والصاد والزاي نحو ﴿ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ﴾ ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَا ﴾ ﴿ وَإِذْ زَيْنَ ﴾.

«وقال ابن سعدان عن سليم بين الإظهار والإدغام في هذه الحروف».

«وكذلك خلف لا يدغمها كما يرويها عن سليم عن حمزة، ويخالفه أيضا في قوله «لَيْتَ» و«لَيْتُمُ» حيث كان وفي «أُورِثْتُمُها» فلا يدغم التاء في التاء فيها ولا يدغم أيضا التاء في التاء نحو ﴿ كَذَبْتَ ثَمُودَ ﴾ و﴿ رَحِبَتْ ثَمْرٌ ﴾ وما أشبهه. ويدغم ما سوى ذلك مثل حمزة».

«وكان الكسائي يدغم أيضاً اللام من «هل» و«بل» في الطاء، والظاء، والضاد، والتاء والشاء، والسين، والزاي، والنون مثل ﴿بل طبع الله﴾ و﴿بل ظننتم﴾ و﴿بل ضلوا﴾ و﴿هل تعلم﴾ و﴿هل ثوب﴾ و﴿بل سوت﴾ و﴿بل زين﴾ و﴿بل نحن﴾ و﴿هل نحن﴾.

وزاد أبو الحارث في روايته عنه إدغام اللام في الذال من قوله ﴿يفعل ذلك﴾ حيث كان، وواقفه حمزة في التاء والشاء والسين نحو ﴿هل ترى﴾ و﴿هل تحس﴾ و﴿بل تؤثرن﴾ و﴿هل ثوب﴾ و﴿بل سوت﴾ فادغم اللام فيها ولم يدغم فيما سواها إلا في رواية أبي عمر عن سليم فإنه زاد إدغام اللام في الطاء نحو ﴿بل طبع﴾.

«وقال خلف عن سليم عن حمزة إنه ربما قرأ عليه بعض أصحابه ﴿بل طبع الله﴾ بإدغام اللام فيجيز ذلك. وهذا يؤيد صحة رواية أبي عمر، والله أعلم، وخالفه خلف فلم يدغم شيئاً في اختياره».

«وأدغم أبو عمرو من ذلك، اللام من «هل» في التاء من قوله ﴿هل ترى﴾ في سورة الملك (آية 3) والحاقة (آية 8) فقط، وكان أبو عمرو وحمزة والكسائي يدغمون الباء في الفاء نحو قوله ﴿أويغلب فسوف﴾ (النساء، 74) ﴿وان تعجب فعجب﴾ (الرعد، 5) وقال ﴿اذهب فمن تبعك﴾ (الإسراء، 63) وما أشبهه».

«وأدغم الكسائي وحده الفاء في الباء من قوله ﴿إن نشأ نخسف بهم الأرض﴾ (سبأ، 9) في كل الروايات عنه، والظاء في التاء من قوله ﴿أو عظت﴾ (الشعراء، 136) في رواية نصير وحده، وقال بين الإظهار والإدغام، يعني أنه يبقى لإطباق الظاء أثراً. كذلك قرأنا في روايته، والله أعلم».

«وأما أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم ويعقوب فإنهم لا يدغمون من هذه الحروف إلا شيئاً يسيراً. وكان ابن كثير، وعاصم برواية حفص، يظهران الذال من قوله «أخذت» و«اتخذت» في جميع القرآن. وعاصم برواية الأعشى عن أبي بكر عنه يدغم في «أخذت» ويظهر من «اتخذت». وقرأت في رواية عبد الحميد بن صالح البرجمي عن أبي بكر بإظهار الذال في الحرفين جميعاً مثل رواية حفص عنه».

«وأبو جعفر ونافع وابن عامر، وأبو بكر عن عاصم في سائر الروايات عنه، ويعقوب يدغمون الذال في التاء إذا كانتا في كلمة واحدة مثل «أخذت» و«اتخذت»، ويظهرون إذا كانتا في كلمتين نحو ﴿إذ تبرأ﴾ (البقرة، 166) و﴿إذ تقول﴾ (آل

عمران، 124، والأحزاب، 27) وأشبه ذلك ولا يدغم ﴿عُذْتُ﴾ (غافر، 27، الدخان، 20) و﴿فَبِذَتْهَا﴾ (طه، 97) ومما في كلمة واحدة إلا أبو جعفر ونافع برواية إسماعيل».

«ويدغم أيضاً أبو جعفر وابن عامر التاء في التاء من قوله ﴿لِبِشْرٍ﴾ و﴿لِبْشٍ﴾ حيث كان. ولا يدغمان من قوله ﴿أُورِثْتُمَا﴾ (الأعراف، 43، والزخرف). ويدغم أيضاً نافع برواية ورش، وابن عامر، والأعشى عن أبي بكر عن عاصم، ويعقوب الدال في الظاء نحو ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ (ص، 24) وفي الصاد نحو ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ (البقرة، 108 وغيرها من السور) وفي الذال نحو ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ (الأعراف، 179)».

«ولا يدغم في ﴿كَمِيعَصٍ ذَمْرٌ﴾ (مريم، 1، و2) إلا ابن عامر».

«ويدغمون أيضاً التاء في الظاء نحو ﴿حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾ (الأنعام، 146) و﴿كَانَتْ ظَلَمَةً﴾ (الأنبياء، 11) وأشبه ذلك».

«وزاد ابن عامر، والأعشى عن أبي بكر، إدغام التاء في التاء نحو ﴿رَحِبْتُ ثَمْرُ﴾ (التوبة، 25) و﴿كَذَّبْتُ ثَمُودَ﴾ (الشعراء، 141، والقمر، 23، والحاقة، 4، والشمس، 11)».

وزاد ابن عامر إدغام الدال في التاء ﴿مَنْ يَرْدُ ثَوَابَ﴾ (آل عمران، 145) والتاء في الصاد نحو ﴿حَصْرَتِ صُدُورُهُمْ﴾ (النساء، 90) و﴿لَهْمَتْ صَوَامِعُ﴾ (الحج، 40).

«وَأدغم يعقوب وحده برواية رويس في سورة سبأ، 46 ﴿ثَمَرْتَفَكْرُونَ﴾ التاء في التاء وأيضاً في سورة النجم، 55 ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى﴾».

«وَأجمعوا على إدغام التاء في الذال من قوله ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾ (الأعراف، 176) إلا النقاش فإنه كان يذكر الإظهار فيه لابن كثير، وعاصم برواية حفص، ونافع برواية قالون».

«وكذلك كان يذكر البخاري المقرئ لابن كثير وحده، إلا أنه كان يقول بين الإظهار والإدغام على ما يخرج من اللفظ. وقال الآخرون: لا نعرفه إلا مدغماً. وهو الصحيح والله أعلم به».

«وقوله: ﴿وَيَحْيَى مِنْ حَبِيٍّ عَنْ بَيْنَةٍ﴾ (الأنفال، 42) قرأ أبو جعفر ونافع، وأبو بكر عن عاصم، وابن كثير في رواية البزي، ونصير عن الكسائي، ويعقوب

وخلف بإظهار اليائنين». «وقرأ أبو عمرو، وابن كثير في رواية القواس وابن فليح، وابن عامر، وحمزة والكسائي، وحفص عن عاصم بياء واحدة مشددة على الإدغام».

«قوله ﴿ اَرْكَبْ مَعْنَا ﴾ (هود، 42) حدَّثني أبو علي الصفار المقرئ قال : اختلف في هذا الحرف رجلان عند ابن مجاهد فسألاه فقال : لا يظهر إلا حمزة، وهذا غلط منه، وإنما وهم فيه لأنه لم يكن قرأ لعاصم وابن عامر ونافع إلا برواية إسماعيل، وأراه لم يكن رآه مروياً منصوصاً بالإظهار إلا لحمزة فقدّر أنه لسائر القراء بالإدغام وليس كذلك. وقد قرأه بالإظهار عاصم وابن عامر وحمزة وخلف، ونافع برواية قالون، ويعقوب إظهاراً خفياً غير مشيع».

«وقرأت في رواية أبي نشيط عن قالون بالإدغام مثل سائر القراء. واختلف عن حمزة أيضاً، فروى أبو عمر عن سليم ﴿ يَعْذِبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ (البقرة، 284) و﴿ اَرْكَبْ مَعْنَا ﴾ (هود، 42) بالإدغام فيهما. وقرأت على أبي بكر بن مقسم برواية خلف وعلى أبي علي الصفار برواية خلاد بالإظهار فيهما جميعاً».

«وقرأت على ابن المهدي برواية أبي أيوب الضبي عن أصحابه، وعلى بكر برواية أبي عمر وخلاد فقالا : يدغم ﴿ يَعْذِبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ (البقرة، 284) ولا يدغم ﴿ اَرْكَبْ مَعْنَا ﴾ وهو قول ابن مجاهد أيضاً. وكذلك قرأت على أبي الحسن النقاش المقرئ لحمزة وخلف جميعاً واللّه أعلم».

«قوله تعالى : ﴿ اَمْ نَخْلُقُكُمْ ﴾ (المرسلات، 20) قال ابن مجاهد في مسائل رفعت إليه وأجاب فيها : لا يدغمه إلا أبو عمرو وهذا منه أيضاً غلط كبير. وسمعت أبا علي الصفار يقول : قال أبو بكر الهاشمي المقرئ : لا يجوز إظهاره وقال ابن شنبوذ : أجمع القراء على إدغامه. وكذلك قرأت على المشايخ في جميع القراءات أعني بالإدغام إلا على أبي بكر النقاش، فإنه كان يأخذ لنافع وابن كثير وعاصم بالإظهار، ولم يوافق عليه أحد إلا البخاري المقرئ فإنه ذكر فيه بالإظهار. وعن نافع برواية ورش قرأناه بين الإظهار والإدغام وهو الحق والصواب لمن أراد ترك الإدغام. أما إظهار بين فقبيح، وأجمعوا على أنه غير جائز واللّه أعلم».

«قوله ﴿ مِنْ رَاقٍ ﴾ (القيامة، 37) و﴿ بِلْ رَانَ ﴾ (المطففين، 14) رواه حفص عن عاصم بإظهار النون واللام عند الراء ولكنه يقف عليهما وقفة خفيفة، وهو مع ذلك يصل. وروى الحلواني عن قالون عن نافع ﴿ بِلْ رَانَ ﴾ بإظهار اللام».

«قوله : ﴿إِنْ وَلِيَّ اللَّهُ﴾ (الأعراف، 196) قرأناه ليعقوب بالإظهار مختلفا عنه في رواية رويس. وأبو علي الضرير عن روح وغيره. والبرجمي عن أبي بكر عن عاصم بالإظهار. وللآخرين بالإدغام. ولأبي عمرو في رواية اليزيدي بياءين الأولى مكسورة مشددة، والثانية مفتوحة مخففة. وفي رواية شجاع بياء واحدة مشددة في الإدغام الكبير وفي الصغير مثل اليزيدي».

«قوله : ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة، 2) يدغم أبو جعفر وابن كثير، برواية الهاشمي، وخلف النون والتنوين عند اللام والراء بغير غنة. وروى ذلك عن أبي عمرو مختلفا عنه، والصحيح عنه إظهار الغنة. وله فيه وعنه عليه شواهد ودلائل يطول ذكرها، وقد ذكرناها في شرح إدغام الكبير بعلله».

«ويدغم حمزة والكسائي والبخاري لورش عند اللام والراء والياء. وزاد خلف وابن سعدان عن سليم عن حمزة عند الواو أيضا وأما الآخرون فإنهم يدغمون ويظهرون الغنة. وأجمعوا على إدغامهما عند الميم بغير غنة ويخفيهما أبو جعفر عند الخاء والغين مثل قوله : ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ (فاطر، 3) وأشباه ذلك. وكذلك أبو نشيط عن قالون والمسيبي عن نافع والله أعلم⁽¹⁾».

(1) المبسوط في القراءات العشر، ص 102-103.

الفصل الثالث

ابن غلبون

1 . تمهيد : مشاهير القراء في مصر بين ورش وابن غلبون

من أبرز الذين أخذوا عن ورش : يوسف بن عمرو بن يسار أبو يعقوب الأزرق (توفي حدود 240هـ)، الذي اعتمدت طريقه عنه، فاعتبر من أخص أصحابه، فقد لازمه، وأخذ عنه القراءة والحروف وخلفه في إمامة القراءة بمصر، واشتهر عنه بتخليط اللامات، وترقيق الراءات حسب قواعدها المعروفة ؛ ولكنه لم ينفرد بها خلافاً لما ذكره الذهبي، وتعقبه ابن الجزري⁽¹⁾، فذكر أنها وردت أيضاً من رواية يونس بن عبد الأعلى، وقد أدرك الأزرق سقلاّب ومعلّى بن دحية وعرض عليهما روايته عرضاً. وقد انتشرت طريق الأزرق عن ورش حتى قال أبو الفضل الخزاعي «إنه أدرك أهل مصر والمغرب على رواية أبي يعقوب عن ورش لا يعرفون غيرها».

ومن أشهر من أخذ عن الأزرق إسماعيل بن عبد الله النحاس ومحمد بن سعيد الأنماطي وأبو بكر بن مالك بن سيف وهو آخرهم موتاً ومواس بن سهل.

والمقرئ الثاني المشهور من تلامذة ورش هو عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم (توفي سنة 231هـ) وقد أسهمت شهرته ومكانة والده، ابن القاسم العتقي، في توثيق الصلة بين رواية ورش ومذهب الإمام مالك، الذي كان والده من أجل حَمَلَتِهِ في مصر ثم في الغرب الإسلامي. لقد أخذ عبد الصمد قراءة الإمام نافع عن ورش وعُدَّ من أصحاب الطرق العشر، المعروفة عند المغاربة بـ "العشر الصغير" وروى أيضاً حروف حمزة عن داود بن أبي طيبة عن علي بن كيسة عن سليم صاحب حمزة. وممن روى القراءة عن عبد الصمد العتقي محمد بن وضاح وبكر بن سهل

(1) الذهبي، معرفة القراء الكبار، ج 1، ص 181. والنشر، ج 2، ص 111. والغاية، ج 2، ص 402.

الدمياطى وإسماعيل بن عبد الله النحاس ومحمد بن سعيد الأنطاقي وهو من شيوخ ابن خيرون إمام القراءات في القيروان.

المقرئ الثالث من المصريين، هو أحمد بن صالح، الذي أخذ عن تلامذة نافع، وأصحاب الإمام مالك مثل ابن أبي أويس، وابن وهب الذي قيل إنه كتب عنه خمسين ألف حديث. ومن تلامذة ورش كذلك الفقيه المالكي الشهير سليمان بن داود المصري وهو من شيوخ الإمام الأصبهاني، ومنهم أيضاً يونس بن عبد الأعلى الصدفى المصري، وهو ممن أخذ عن ورش وعن معلى بن دحية، وهو من شيوخ مواس بن سهل وأخذ عنه الأصبهاني والتجيبى.

وبعد هؤلاء الأعلام، يبرز في مصر أبو بكر عبد الله بن مالك التجيبى المعروف بابن سيف (توفي سنة 307هـ) كان إماماً ثقة، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي يعقوب الأزرق، ويقول ابن الجزري في غاية النهاية «إنه لم يكن يحسن غير رواية الأزرق»، وقد روى عنه محمد بن خيرون وأبو عدي ابن الإمام؛ وفي عهد أبي عدي كانت مصر قبلة القراء، فكانوا يقدون عليها من العراق مثل أبي الفتح بن بدهن ومن الشام مثل أسرة ابن غلبون، الذين اشتهر منهم أبو الطيب عبد المنعم، وابنه أبو الحسن طاهر صاحب التذكرة.

2. أبو الحسن ابن غلبون وشيوخه وأسانيده

إننا ندرك مكانة طاهر بن غلبون حينما نعرف أنه تربى في أحضان والده المقرئ الكبير عبد المنعم بن غلبون، الحلبي نزيل مصر؛ وكان أبو الطيب هذا حافظاً ضابطاً، ثقة بعيد الصيت، وله عدة مصنفات في هذا العلم منها الإرشاد في معرفة مذاهب القراء السبعة وشرح أصولهم وكتاب المرشد في القراءات السبع، وكتاب إكمال الفائدة، وكتاب الاستكمال لبيان ما ياتي في كتاب الله عز وجل، في مذهب القراء السبعة. في التفخيم والإمالة، وما كان بين اللفظين، مجملاً كاملاً. وقرأ على عبد العزيز بن علي أبي عدي بن الإمام متصدر مصر وشيخها في وقته، وهو ممن أخذ عن ابن سيف والنحاس وقد علا كعبه في علم القراءات حتى صار إماماً لمشايخ القراء أمثال أحمد بن بابشاذ، وأحمد بن سعيد المشهور بابن نفيس، وأبي عمر الطلمنكي، والشيخ مكي بن أبي طالب.

عَرَف أبو الطيب عبد المنعم أيضاً متفتناً في علوم الأدب ومجيداً للشعر، وقد
أورد له ابن خلكان هذين البيتين، وهما :

عليك بإقلال الزيارة إنها
إذا كثرت كانت إلى الهجر مسلكا
ألم تر أن الغيث يسأم دائباً
ويطلب بالأيدي إذا هو أمسكا

لقد كان طاهر بن غلبون أحد حذاق المحققين البارعين في فن القراءة،
وما زالت طريقته معتمدة إلى اليوم عند جمهور القراء، مثل رواية حفص عن عاصم
السائدة في الشرق، والتي أخذها الشاطبي عن ابن هذيل عن سليمان بن نجاح عن
الداني، عن طاهر بن غلبون، وقد ذكر الداني إسنادها في التيسير.

وقرأ طاهر في البصرة على محمد بن يوسف بن نهار الصرتكي، وعلى أبي
الفتح أحمد بن عبد العزيز البغدادي المعروف بابن بدهن نزيل مصر، وقد أخذ ابن
بدهن عن ابن مجاهد والأشثاني وابن الأخرم.

ويظهر دور أبي الحسن ابن غلبون في كونه من الأئمة الذين تعتبر أقوالهم في
أوجه الخلاف، فنجد مثلاً الإمام الشاطبي يخصص بالذكر في موضعين أحدهما في
قصر المد بعد الهمز، فيقول الشاطبي :

وعاداً الأولى وابن غلبون طاهر بقصر جميع الباب قال وقولا

وفي هذا البيت، يذكر شراح الشاطبية مسألتين إحداهما قول ابن غلبون
برواية القصر، وهي عن البغداديين، وثانيهما (تقويله) لمن خالف مذهبه في هذا،
أي نسبته للوهم، وفي هذا لم يوافقوا عليه لصحة رواية المد المتوسط والتمكين.

والموضع الثاني في حكم الهمز المفرد. وهو قوله :

وبارئك بالهمز حال سكونه وقال ابن غلبون بياء تبدلا

ونشير هنا إلى أن الشيخ الضباع في شرح الشاطبية ضعف مذهب ابن غلبون
في هذين الوجهين، أي قصر البدل، وإبدال الهمز ياء في «بارئك».

غير أن العزو له من قبل الشاطبي يعني أنه اعتبره من أصحاب المذاهب، إذ قل أن
يذكر أئمة الطرق في أوجه الخلاف ما عدا ما نراه عن المهدي مثلاً في الاستعانة، وأبي
الحسن ابن غلبون في هذا الخلاف. وعند قول الشاطبي في حكم الهمزتين في كلمة واحدة :

وقل ألفاً عن أهل مصر تبدلت لورش وفي بغداد يروى مسهلاً

يقول شراح الحرز إنها رواية البغداديين التي أخذها الداني عن ابن غلبون. وهذا يدل على أنه يمثل في مصر اتجاهين أحدهما رواية الشاميين فيما أخذه عن والده، والثاني عن البغداديين، وقد سبق أنه تتلمذ على الحرثي، وابن بدهن تلميذ ابن مجاهد : وها هو مجمل أسانيده :

1. قراءة نافع :

لقد أخذ ابن غلبون قراءة نافع عن أبي الحسن علي بن محمد بن إسحق المعدل الحلبي. وهذا من تلاميذ ابن مجاهد وقد أسند إليه عدة روايات تتصل بإسماعيل بن جعفر الأنصاري (توفي سنة 180هـ) وإسحق المسيبي (توفي سنة 206هـ) وقالون (توفي سنة 220هـ) وأخذ ابن غلبون عن شيخه ووالده أبي الطيب عبد المنعم رواية قالون، قراها عبد المنعم على أبي سهل صالح بن إدريس، عن أبي الحسن علي بن نؤاب القزاز (توفي سنة 340هـ) وروى القزاز عن ابن الأشعث (توفي سنة 300هـ) عن أبي نشيط محمد بن هارون (توفي سنة 258هـ) كما روى القزاز أيضاً عن أبي عبد الله النحوي عن أحمد بن يزيد الحلواني (توفي سنة 250هـ) وروى أبو نشيط والحلواني عن قالون.

أما رواية ورش فقد أخذها ابن غلبون عن عبد العزيز بن الفرج عن ابن سيف عن الأزرق عن ورش.

2. قراءة ابن كثير :

وأخذ ابن غلبون قراءة ابن كثير عن أبيه عن إبراهيم بن عبد الرزاق (توفي سنة 339هـ) عن أبي ربيعة محمد بن إسحق (توفي سنة 294هـ) عن قنبل، كما رواها أيضاً إبراهيم بن عبد الرزاق عن إسحق بن أحمد الخزازي (توفي سنة 308هـ) عن البزي (توفي سنة 250هـ).

3. أبو عمرو بن العلاء :

وله عن أبي عمرو بن العلاء عدة طرق، منها طريق شيخه المعدل الحلبي عن ابن مجاهد عن ابن عبدوس (توفي سنة 280هـ) عن أبي عمر حفص بن عبد العزيز الدوري (توفي سنة 246هـ) ومنها طريق والده عن أبي بكر أحمد بن الحسين الرقي، عن أبي عمرو بن موسى بن جرير الرقي (توفي سنة 316هـ) عن أبي شعيب السوسي

(توفي سنة 261هـ) كما لم يغفل طريق ابن شنبوذ عن موسى بن جمهور عن أبي الفتح أوقية الموصلية (توفي سنة 250هـ).

4. قراءة ابن عامر :

ولم يأخذ ابن غلبون قراءة الإمام ابن عامر إلا عن والده عبد المنعم ولوالده فيها عدة طرق، مثل طريق المعدل عن ابن مجاهد. وطريق صالح بن إدريس عن ابن الأخرم عن الأخفش الصغير (توفي سنة 242هـ)، وطريق أحمد بن محمد بن بلال عن أحمد بن المنادي (توفي سنة 336هـ) عن ابن مهران عن الحلواني عن هشام بن عمار (توفي سنة 244هـ).

5. قراءة عاصم :

وفي التيسير أسند له الداني رواية حفص عن عاصم عن طريق علي بن محمد بن صالح الهاشمي الضرير (توفي سنة 368هـ) عن أبي العباس أحمد بن سهل الأشناني (توفي سنة 307هـ) عن عبيد بن الصباح (توفي سنة 219هـ) عن حفص ابن سليمان (توفي سنة 180هـ) وزاد أبو الحسن في التذكرة أنه قرأ القرآن بها كله على والده أبي الطيب (توفي سنة 289هـ) وقرأ على نظيف بن عبد الله الكسروي. وقرأ نظيف على عبد الصمد العيوني (توفي سنة 394هـ) وقرأ عبد الصمد على أبي حفص عمرو بن الصباح بن صبيح وقرأ أبو حفص على حفص بن سليمان.

وفي رواية شعبة فمن طريق والده عن أبي سهل صالح بن إدريس (توفي سنة 345هـ) عن أحمد بن محمد الديباجي عن إدريس بن عبد الكريم (توفي سنة 292هـ) عن خلف بن هشام (توفي سنة 229هـ) عن يحيى بن آدم بن سليمان (توفي سنة 203هـ) عن شعبة (توفي سنة 194هـ) عن عاصم، وزاد معهما رواية المفضل الضبي، كما عني بطريق الأعشى التميمي تلميذ شعبة، وخصص له فصلاً في الهمز⁽¹⁾.

6. قراءة حمزة :

وأخذ ابن غلبون قراءة حمزة عن الحرثي (توفي سنة 370هـ) عن أحمد بن عثمان بن بويان (توفي سنة 344هـ) عن إدريس بن عبد الكريم الحداد (توفي سنة

(1) انظر مقدمة أيمن رشدي سويد لتحقيق التذكرة.

292هـ) عن خلف بن هشام (توفي سنة 229هـ) عن سليم بن عيسى (توفي سنة 188هـ) عن حمزة بن حبيب الزيات.

وأخذ طريق خلاد، عن والده أبي الطيب عن صالح بن إدريس عن القاسم بن نصر المازني (توفي سنة 290هـ) عن محمد بن الهيثم (توفي سنة 249هـ) عن خلاد بن خالد الكوفي (توفي سنة 220هـ) عن سليم.

7. قراءة الكسائي :

وأخذ ابن غلبون قراءة الكسائي من أسانيد متعددة، منها دائماً طريق المعدل عن ابن مجاهد، والمعروف أنها توصله إلى محمد بن يحيى الكسائي الصغير (توفي سنة 280هـ) ثم إلى أبي الحارث الليث بن خالد (توفي سنة 240هـ)، وذكر أيضاً طريق الدوري عن أبي عبد الله أحمد بن محمد البغدادي عن ابن مجاهد عن ابن عبدوس؛ كما له إلى الكسائي روايات أخرى عن نصير بن يوسف الرازي (توفي سنة 240هـ) وقتيبة بن مهران (توفي بعد 200هـ) وقد اهتم بهاتين الروایتين وأفرد لهما فصلين في باب الإمامة.

8. قراءة يعقوب الحضرمي :

والقارئ الثامن الذي أضافه ابن غلبون إلى سبعة ابن مجاهد هو أبو محمد يعقوب ابن إسحق الحضرمي، وهو بذلك يرضى بعض المؤرخين ممن قال إنه كان أحق من الكسائي بالإمامة في القراءة. واشتهر ليعقوب راويان هما روح بن عبد المؤمن (تسنة 234هـ) وقد أخذ ابن غلبون روايته عن علي بن خشنام المالكي الدلال (تسنة 367هـ وقيل 377هـ)، وقرأ الدلال على المعدل، وقرأ المعدل على أبي بكر محمد بن وهب الثقفي تلميذ روح ابن عبد المؤمن.

والراوي الثاني عن يعقوب هو محمد بن المتوكل المشهور برويس، فقد أخذ ابن غلبون روايته عن علي الدلال، عن علي بن أبي جعفر المعروف بابن بنت القلانسي (تسنة 356هـ) عن علي بن عثمان الجوهري عن محمد بن نافع التمار توفي بعد 310هـ وهو من أجل أصحاب رويس.

3 . مؤلفات ابن غلبون : كتاب التذكرة

لم يؤثر عن أبي الحسن بن غلبون من المصنفات إلا قليل، فقد كتب عن الوقف لحمزة وهشام، وعن إدغام أبي عمرو بن العلاء، لكن أهم كتاب تركه هو التذكرة في القراءات الثمان، وذلك لأنه زاد قراءة يعقوب الحضرمي على سبعة ابن مجاهد، وقد نشر كتاب التذكرة بتحقيق جيد من طرف الأستاذ أيمن رشدي سويد، الذي قدم له بدراسة وافية تناول فيها حياة المؤلف، وأسرته، ومكانته ومنهجه في التأليف مبيناً :

أولاً : موضوع الكتاب إذ يقول المؤلف : فإنني ذاكراً في هذا الكتاب ما نأدى إلي من قراءة أئمة الأمصار المشهورين، بالإيجاز : تذكرة للعالم، وتقريباً على المتعلم، إذ كان سلفنا -رحمة الله عليهم- قد كفونا بما بسطوه في كتبهم من فنون القراءات، وذكر مناقب الأئمة، فلذلك أثرت أنا في هذا الكتاب تقريب تراجم وجمع الأصول، وتهذيب الفروع، وذكر المختلف فيه، والإمساك عن المتفق عليه، إلا في مواضع تدعو الحاجة إلى نكرها : ليسهل حفظه، ويقرب متناوله، إن شاء الله»⁽¹⁾.

ثانياً : مصطلحه في العزو للقراء، حيث يقول : «فإذا اتفقت الروايات عن إمام من هؤلاء الأئمة على حرف ذكرته وحده، قلت : قرأ فلان. وإذا اختلفت الروايات عنه في حرف ذكرت تلك الرواية وحدها هناك... وإذا اتفق نافع وابن كثير قلت : قرأ الحرميان، وإذا اتفق ابن كثير وابن عامر قلت : قرأ الابنان، وإذا اتفق حمزة وعاصم والكسائي قلت : قرأ الكوفيون، وإذا اتفق أبو عمرو والكسائي قلت : قرأ النحويان، وإذا اتفق أبو عمرو ويعقوب قلت : قرأ البصريان»⁽²⁾.

ثالثاً : عرض الأسانيد، وقد سبق تلخيصها.

رابعاً : عرض أصول القراء ويتضمن ذكر الخلاف بين القراءات في الحروف التي يكثر دورها في القرآن الكريم - وهو ما يعرف عند القراء بالأصول - مبوباً حسب ورودها في أول موضع في القرآن غالباً : فيبدأ بباب الاستعاذة، ثم البسملة، ثم

(1) التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، 399 هـ، دراسة وتحقيق د. أيمن رشدي سويد، ط. أولى 1412-1991، نشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، المملكة العربية السعودية، ج 1، ص 3.

(2) التذكرة، ج 1، ص 198.

يذكر الخلاف في فاتحة الكتاب فرشاً وأصولاً، ثم ينقل لذكر خلاف الأصول في سورة البقرة : فيتكلم عن المد في الحروف المقطعة، ثم يفرد باباً لذكر الإدغام الكبير لأبي عمرو ومن تابعه، يتلو به باب هاء الكناية، فباب اختلافهم في الميم، ثم يذكر بعده اختلاف القراء في المد والقصر، وبعد ذلك يشرع في بيان أحكام الهمز موزعاً على أبواب عدة، ثم ينقل إلى الكلام عن الإدغام الصغير مبوباً مرتباً، ويتبعه بالكلام عن الفتحة والإمالة وبين اللفظين، ثم يفرد باباً لبيان مذهب ورش في الراء المفتوحة، وبعدها يذكر إمالات الأعشى وقتيبة ونصير، كلاً على حدة، ثم يفرد باباً بالإمالة ما قبل هاء التأنيث في حال الوقف عليها، ويتبعه بباب الوقف على أواخر الكلم، ثم يبين مذهب ورش في تفخيم اللام، ويختم أبواب الأصول بباب يذكر فيه مذهب حمزة في الوقف على لام المعرفة.

خامساً : عرض فرش الحروف في السور، مختتماً كلامه بالتكبير المروي عن البزي مع بيان كيفية وصل السور.

والملاحظ أنه اعتمد التصميم الذي اختطه ابن مجاهد في السبعة وابن مهران. أما في أسلوب معالجته للمواضيع، فإن الأستاذ المحقق يوضح خصائصه الإيجابية فيما يلي :

سادساً : عنايته بالرواية : وعناية ابن غلبون بالرواية تبدو واضحة في عدة مواضع من كتابه، أذكر منها : قوله رحمه الله في باب اختلافهم في الهمزتين من كلمتين، على أن للقراء الذين يسقطون إحدى الهمزتين من نحو قوله تعالى : ﴿ جاء أحدكم ﴾ و ﴿ هؤلاء إن ﴾ و ﴿ أولياء أولئك ﴾ وجهين : المد بمقدار التوسط. كما كان قبل سقوط الهمزة - وعدم المد، وشرح ذلك بإفاضة ثم قال : «وكلا الوجهين حسن غير أنني بالمد قرأت وبه أخذ»⁽¹⁾.

وفي باب بيان مذهب حمزة وهشام في الوقف على الهمزة يذكر أن بعض القراء يقف لحمزة على نحو قوله تعالى : ﴿ الأرض ﴾ بنقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة قبلها مع إسقاط الهمزة من اللفظ فيقفون : ﴿ الأرض ﴾ وإذا وقفوا على نحو قوله تعالى : ﴿ بأيكم ﴾ و ﴿ فبأي ﴾ سهلوا الهمزة، وجعلوها «بين بين»، ثم

(1) التذكرة، ج 1، ص 122.

قال بعد ذلك : وهذا الذي ذهبوا إليه حسن، غير أنني بالهمز قرأت فيهما لحمزة في حال الوقف وبه أخذ⁽¹⁾.

وفي سورة الأنعام يذكر الخلاف في كسر الهمزة وفتحها من قوله تعالى : ﴿ وما يشعر كرم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾ ليحيى بن آدم عن أبي بكر بن عباس، ثم يقول : «وأنا أخذ بالوجهين جميعاً في رواية يحيى، كما قرأت».

وفي سورة الفلق يذكر رواية عن أبي عمرو البصري بإمالة الألف من قوله تعالى : ﴿ حاسد ﴾، ثم يقول : «وبالفتح قرأت لأبي عمرو، وبه أخذ».

(أ) عنايته ببيان اختلاف الوقف والابتداء ،

قال رحمه الله في سورة الأعراف : «وقرأ الحرمين وابن عامر : ﴿ ونزهرهم ﴾ بالنون، وقرأ الباقون بالياء، وجزم الراء حمزة والكسائي، ورفعها الباقون : فمن جزم الراء لم يجزله أن يبتدأ بقوله : ﴿ ونزهرهم ﴾ لأنه معطوف على موضع القاء وما بعدها من قوله : ﴿ فلا هادي له ﴾، فهو متعلق به. ومن رفع ﴿ ونزهرهم ﴾ جاز له أن يبتدأ به لأنه مستأنف، بتقدير عطف جملة تامة على جملة تامة، والابتداء مع النون أحسن منه مع الياء. ومن أجل ما في الياء من مشاكلة التعلق باسم الله المتقدم ذكره».

وقال رحمه الله في سورة يونس عليه السلام : «وقرأ حفص ﴿ متاع الحياة ﴾ بنصب العين ورفعها فمن رفعها فله تقديران : أحدهما أن يرفع ﴿ بغيكم ﴾ بالابتداء، وخبره ﴿ على أنفسكم ﴾، فعلى هذا يجوز أن يبتدأ بقوله : ﴿ متاع الحياة الدنيا ﴾ ؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره ذلك متاع الحياة الدنيا. فهو منقطع من الابتداء الأول. والآخر أن يجعل قوله : ﴿ متاع الحياة ﴾ خبر قوله ﴿ بغيكم ﴾ فعلى هذا لا يجوز الابتداء به ؛ لأنه متصل بقوله ﴿ بغيكم ﴾.

ومن نصب متاع الحياة لم يجز أن يبتدئ به ؛ لأنه متصل بما قبله على أحد تقديرين : أحدهما أن يكون مفعولاً لقوله ﴿ بغيكم ﴾ أي تبغون متاع الحياة الدنيا. والآخر : أن يكون مصدراً عمل فيه الفعل الذي دل عليه قوله : ﴿ إنما بغيكم على أنفسكم ﴾، تقديره تمتعون متاع الحياة الدنيا.

(1) المصدر السابق، ج 1، ص 158.

ب) مناقشته للقراء :

للأخفش لمخالفته جمهور النحاة في إبدال همزة ﴿ مستهزون ﴾ واواً، وإبدالها ياء في مثل ﴿ سنل ﴾ ولابن مجاهد في قوله «كأين» مركبة من «أي» دخلت عليها الكاف وللقائلين بالوقف على اللام من قوله تعالى : ﴿ فمال مؤلاء القوم ﴾. والمعني هنا علم جمهور القراء سوى أبي عمرو بن العلاء والكسائي وفقاً لقول الشاطبي :

ومال لدى الفرقان والكهف والنسا وسال على ما حج والخلف رتلا

ج) توجيهه لبعض القراءات مثل :

توجيه الرفع والنصب في «غشوة». وتوجيه الوقف على «أيّا» وعلى «ما» في قوله تعالى : ﴿ أَيُّ مَا تَدْعُونَ ﴾.

وقد لاحظ عليه المحقق بعض المآخذ في الترتيب وفي الإطالة في الأمثلة وعدم اطراد ضبط أسماء الشيوخ⁽¹⁾.

4 . نموذج من أسلوبه : وقف حمزة وهشام

ولإعطاء نموذج من منهجه وأسلوبه نورد من كتاب التذكرة باب بيان مذهب حمزة وهشام في الوقف لصعوبة هذا الباب وكثرة الاضطراب فيه ويقول ابن غلبون :

اعلم أن حمزة كان يترك الهمزة المتوسطة والمتطرفة، إذا وقف على الكلمة، التي هما فيها، وتابعه هشام على ترك المتطرفة منهما فقط في حال الوقف، وسأضرب لكل واحد منهما مثلاً يستدل به عليها إن شاء الله .

أولاً : الهمزة المتوسطة الساكنة :

أما الهمزة المتوسطة فإنها تقع على ضربين : ساكنة ومتحركة : فأما إذا كانت ساكنة فإن الحرف الذي يليها من قبلها يكون على ضربين، ساكناً ومتحركاً.

(1) مقدمة المحقق، ص 89.

فأما إذا كان ساكناً فإنه يذهب من اللفظ ؛ لسكونه وسكونها، ثم يليها الحرف المتحرك الذي كان قبله، فإن كان مفتوحاً أبدلها في حال الوقف ألفاً، كقوله تعالى : ﴿ إلى الهدى إيتنا ﴾ (الأنعام، 71) و﴿ لقاء آيت ﴾ (يونس، 15)، وإن كان مكسوراً أبدلها في حال الوقف ياء، كقوله ﴿ الذي أوتمن ﴾ (البقرة، 283)، فإن كان مضموماً أبدلها في حال الوقف واواً، كقوله ﴿ إلا أن قالوا اثنتا ﴾ (العنكبوت، 29) وما أشبه هذا حيث وقع.

«فأما إذا كان الحرف الذي يقع قبل الهمزة الساكنة متحركاً، فإنه يكون مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً».

(أ) الهمزة الساكنة بعد الفتح ،

«فأما إذا كان مفتوحاً فإنه يبدلها في حال الوقف ألفاً، كقوله : ﴿ ياكل ﴾ (الفرقان، 7 وغيرها) و﴿ ياخذ ﴾ (الكهف، 79 وغيرها) و﴿ الشان ﴾ (يونس، 61 وغيرها) و﴿ راسه ﴾ (البقرة، 196) و﴿ الباس ﴾ (البقرة، 177 وغيرها) و﴿ الضان ﴾ (الأنعام، 143) و﴿ الكاس ﴾ (الصافات، 45 وغيرها) و﴿ كذاب ﴾ (آل عمران، 11 وغيرها)، ﴿ وامر أملك ﴾ (طه، 132) و﴿ ثرائتوا صفاً ﴾ (طه، 64) و﴿ فاووا إلى الكهف ﴾ (الكهف، 16) و﴿ قال اثنتوني أفرغ عليه قطراً ﴾ (الكهف، 96) وما أشبه هذا حيث وقع».

(ب) الهمزة الساكنة بعد الكسر ،

«وإذا كان مكسوراً أبدلها في حال الوقف ياءً ساكنة، كقوله ﴿ الذئب ﴾ (يوسف، 13، 14، 17) و﴿ البير ﴾ (الحج، 45) و﴿ بيس ﴾ (هود، 99 وغيرها)، و﴿ للأرض إيتنا ﴾ (فصلت، 11)، وما أشبه هذا حيث وقع».

(ج) الهمزة الساكنة بعد الضم ،

«وإذا كان مضموماً أبدلها في حال الوقف واواً ساكنة، كقوله : ﴿ يومنون ﴾ (البقرة، 3 وغيرها) و﴿ المومنون ﴾ (البقرة، 285 وغيرها) و﴿ يوفكون ﴾ (المائدة، 75 وغيرها) و﴿ تسوكرم ﴾ (المائدة، 101) و﴿ سولك ﴾ (طه، 36)، ﴿ وقال الملك اثنتوني ﴾ (يوسف، 54) و﴿ موصدة ﴾ (البلد، 20 وغيرها)، وما أشبه هذا حيث وقع».

(د) استثناءات في تَوَوِي ورثيا وأنبئهم :

«فأما قوله تعالى : ﴿ تَوَوِي إِلَيْكَ ﴾ (الأحزاب، 51)، ﴿ وفصيلته/التي تَوَوِيه ﴾ (المعارج، 13) ففيهما وجهان :

«أحدهما : أن يقف فيهما بواو واحدة مشددة، اتباعاً للمصحف، لأنهما كتباً فيه بواو واحدة، وذلك أنه قلب من الهمزة واو ساكنة ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، ثم أدغمها في الواو التي بعدها ؛ للمماثلة».

«والوجه الآخر : أن يقف عليهما بواوين، الأولى منهما ساكنة، وذلك أنه قلب من الهمزة أيضاً واو ساكنة، ثم لم يدغمها في الواو التي بعدها ؛ لأنها غير لازمة، بدليل أنها إنما تعرض في الوقف فقط، ومن شأنهم ألا يعتدوا بغير اللام».

والوجه الأول أجود ؛ لخفته على النطق بالادغام، ومتابعته مذهب حمزة، كما روى سليم عنه أنه كان يتبع في وقفه على الهمزة خط المصحف.

وأما قوله تعالى : ﴿ ورعياً ﴾ (مريم، 74) ففي الوقف له عليه وجهان : أحدهما : أن يقف بياء واحدة مشددة ؛ اتباعاً للمصحف، لأنه كتب فيه بياء واحدة، وذلك أنه أبدل من الهمزة ياء ساكنة ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم أدغمها في الياء التي بعدها للمماثلة، وهذا أجود الوجهين ؛ لخفته واتباعه مذهب حمزة.

والوجه الآخر : أن يقف ببياءين : الأولى ساكنة، والثانية مفتوحة خفيفة، وذلك أنه قلب من الهمزة ياء ساكنة أيضاً، ثم لم يدغمها في الياء التي بعدها ؛ لأنها غير لازمة، إذ كانت إنما تعرض في الوقف فقط، وعلى هذا الوجه قال بعض العرب : (روياً) و(تووي) بغير همز، فخفف الهمزة في الكلمتين وأبدل منهما واو ساكنة، ثم لم يدغمها في الياء التي بعدها.

وأما قوله تعالى : ﴿ أنبئهم ﴾ في سورة البقرة، 33، ﴿ ونبئهم ﴾ في الحجر، 51، وسورة القمر، 28، فإنه يبدل من الهمزة في هذه الثلاثة ياء ساكنة، لسكونها وانكسار ما قبلها، بلا اختلاف عنه.

فأما الهاء : فإنه قد اختلف عنه في حركتها : فذكر أنه يتركها على ضمها ؛ من أجل أن الياء التي قبلها عارضة في الوقف فقط، فلذلك لم يعتد بها في تغيير ضمة الهاء. وذكر أنه كان يكسر الهاء ؛ من أجل حصول الياء الساكنة قبلها، كما

يكسر الهاء في قوله تعالى : ﴿ فيهم ﴾ (النساء، 102 وغيرها) ونحوه. وإلى هذا الوجه كان يذهب ابن مجاهد وأبي -رحمة الله عليهما- وكلا الوجهين حسن، فاعلم.

ثانياً : الهمزة المتوسطة المتحركة :

فأما الهمزة المتوسطة إذا كانت متحركة، فإنها تتحرك بالفتح والكسر والضم، وما قبلها يكون على ضربين : ساكناً ومتحركاً، فأما إذا كان ساكناً فإنه يكون على ضربين : حرف مدّ ولين، وغير حرف مدّ ولين.

أ) الهمزة المتوسطة المتحركة بعد ساكن :

فأما إذا كان غير حرف مدّ ولين، فإنه ينقل إليه في حال الوقف حركة الهمزة، أي حركة كانت، فيحرك بها ويسقط الهمزة، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ النساء ﴾ (العنكبوت، 20 وغيرها) و﴿ الإفدة ﴾ (النحل، 78 وغيرها) و﴿ المشمة ﴾ (الواقعة، 9 وغيرها) و﴿ كهيه ﴾ (آل عمران، 49 وغيرها) و﴿ موئلا ﴾ (الكهف، 58) و﴿ المؤودة ﴾ (التكوير، 8) و﴿ جزا ﴾ (البقرة، 260 وغيرها) و﴿ شيا ﴾ (مريم، 27 وغيرها) و﴿ مزوا ﴾ (البقرة، 260 وغيرها) و﴿ كفوا ﴾ (الإخلاص، 4) : لأن الهمزة في هذه الكلم الأربع وما شابهها عنده في حكم المتوسطة، من أجل وقوع الألف - التي هي عوض من التنوين - بعدها، فهو ينقل في هذه وما شاكلها في جميع القرآن.

وقد اختلف عنه في ستة أحرف منها، وهي قوله : ﴿ شيا ﴾ و﴿ كهيه ﴾ و﴿ مزوا ﴾ و﴿ كفوا ﴾ و﴿ موئلا ﴾ و﴿ المؤودة ﴾.

فروى عنه أنه يقف عليها بالنقل كما تقدم، وهو الأجود والأقرب. وروى عنه أنه يقف عليها بالبدل : فروى عنه أنه يقف على قوله : ﴿ شيا ﴾ و﴿ كهيه ﴾ بياء مشددة، وذلك أنه أبدل من الهمزة ياءً مفتوحة، ثم أدغم الياء التي قبلها فيها. وروى عنه أنه يقف على قوله : ﴿ مزوا ﴾ و﴿ كفوا ﴾ بواو مفتوحة خفيفة، اتباعاً للمصحف، لأنهما كتبا فيه بالواو. وأنه يقف على قوله ﴿ موئلا ﴾ (مؤلاً) بواو مشددة، وذلك أنه أبدل من الهمزة واواً متحركة ثم أدغم الواو التي قبلها فيها. وروى عنه أنه يقف عليها ﴿ موئلا ﴾ بواو ساكنة بعدها ياء خفيفة مكسورة : اتباعاً لخط المصحف، لأنها هكذا كتبت فيه. وأنه يقف على قوله : ﴿ المؤودة ﴾ : ﴿ المؤدة ﴾ بإسقاط الهمزة والواو الثانية حتى تصير في وزن (الموزة) اتباعاً للمصحف : لأنها كتبت فيه بواو واحدة.

قال أبو الحسن : طاهر، رضي الله عنه : وهذا الوجه فيه بعد، من أجل الاجفاف الذي يلحق الكلمة فيه بكثرة الحذف منها.

وأما إذا كان الساكن الذي يقع قبل هذه الهمزة حرف مدّ ولين، فإنه يكون أحد ثلاثة أحرف : ألفاً، أو واو ساكنة مضمومة ما قبلها، أو ياء ساكنة مكسوراً ما قبلها.

فأما الألف فلا تكون إلا زائدة فإذا وقف على الهمزة التي بعدها جعلها بين بين، أعني بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها.

فإن كانت مفتوحة جعلها بين الهمزة والألف، كقوله : ﴿ فَمِنْ جَاءَهُ ﴾ (البقرة، 275)، ﴿ وَمَا كُنْتُمْ أَتْلُوهُ ﴾ (الأنفال، 34)، ﴿ وَجَاءَهُمْ ﴾ (غافر، 25 وغيرها) و﴿ نَادَى ﴾ (مريم، 3 وغيرها) و﴿ مَا ﴾ و﴿ بِنَاء ﴾ (البقرة، 22) وما أشبه ذلك.

وإن كانت مكسورة جعلها بين الهمزة والياء الساكنة، كقوله : ﴿ قَاتِلْهُمْ ﴾ (آل عمران، 18 وغيرها) و﴿ لَأَتِمَّ ﴾ (المائدة، 54)، و﴿ الصَّمِيمِينَ ﴾ (الأحزاب، 35) و﴿ أُولَئِكَ ﴾ (البقرة، 40 وغيرها) وما أشبه ذلك.

وإن كانت مضمومة جعلها بين الهمزة والواو الساكنة، كقوله : ﴿ وَجَاءُوا عَلَى ﴾ (يوسف، 18) و﴿ مَا يَشَاءُونَ ﴾ (النحل، 31 وغيرها) و﴿ إِنْ أُولَئَاؤُهَا ﴾ (الأنفال، 34) وما أشبه هذا حيث وقع.

وأما الواو والياء فإنهما يقعان على ضربين : أصليتين وزائدتين.

فأما إذا كانتا أصليتين، وذلك أن يكونا عيناً من الفعل، فإنه ينقل إليهما - إذا وقف - حركة الهمزة، أي حركة كانت، فيحركهما بها ويسقط الهمزة. فأما الواو فكقوله : ﴿ السَّوْءَى أَنْ كَذَبُوا ﴾ (الروم، 10) وما أشبهه. وأما الياء فكقوله : ﴿ سَيَبْتَ وَجْهَ الَّذِينَ ﴾ (الملك، 27) وما أشبهه، هذا حيث وقع.

وأما إذا كانت الواو والياء اللتان تقعان قبل الهمزة زائدتين، وذلك أن يكونا زائدتين على عين الفعل، فإنه يبدل من الهمزة التي بعدهما في حال الوقف، بأي حركة تحركت، حرفاً من جنسهما، ثم يدغمهما فيه : فيقف على ما فيه الواو بواو مشددة - إن وجد - ولا أعلم ذلك جاء في القرآن. ويقف على ما فيه الياء بياء مشددة، كقوله : ﴿ خَطِيئَةٍ ﴾ (النساء، 112) و﴿ خَطِيئَتِكُمْ ﴾ (الأعراف، 161) و﴿ هُنِيئاً مَرِيئاً ﴾ (النساء، 4) وما أشبه هذا حيث وقع.

ب) الهمزة المتوسطة المتحركة بعد متحرك ،

وأما الهمزة المتوسطة المتحركة إذا كان ما قبلها متحركاً، فإنه يتحرك بالفتح والكسر والضم، وكذلك هي أيضاً تتحرك بهذه الحركات الثلاثة، وربما اتفقت حركتها وحركة ما قبلها وربما اختلفا، وكان حمزة ينظر إلى هذه الهمزة.

فإن تحركت بالفتح وانكسر ما قبلها أبدل منها في الوقف ياءً مفتوحة، كقوله ﴿ فنة ﴾ (البقرة، 249 وغيرها) و ﴿ مائة ﴾ (البقرة، 259 وغيرها) و ﴿ فنتين ﴾ (آل عمران، 13 وغيرها) و ﴿ مائتين ﴾ (الأنفال، 65، 66) و ﴿ شانيك ﴾ (الكوثر، 3) و ﴿ فينكمر ﴾ (الأنفال، 19) وما أشبه هذا.

وإن تحركت بالفتح وانضم ما قبلها أبدل منها في الوقف واواً مفتوحة، كقوله : ﴿ وسوخر كمر ﴾ (إبراهيم، 10 وغيرها) و ﴿ يؤيد ﴾ (آل عمران، 13) و ﴿ موجلا ﴾ (آل عمران، 145)، ﴿ ولولوا ﴾ (الإنسان، 19) وما أشبه هذا حيث وقع. ثم بعد ذلك ينظر إلى حركتها : لأنها أولى بها، ولا ينظر إلى حركة ما قبلها.

فإن كانت مفتوحة جعلها في الوقف بين الهمزة والالف، كقوله : ﴿ منسأته ﴾ (سبا، 14) و ﴿ مأباً ﴾ (النبأ، 22 وغيرها) و ﴿ شننان ﴾ (المائدة، 2، 8) و ﴿ سأل ﴾ (المعارج، 1) و ﴿ مئارب ﴾ (طه، 18) و ﴿ فقرأه ﴾ (الشعراء، 199) وما أشبه هذا.

وإن كانت مكسورة جعلها في الوقف بين الهمزة والياء الساكنة، بأي حركة تحرك ما قبلها، كقوله : ﴿ الصبئين ﴾ (البقرة، 62 وغيرها) و ﴿ من الخاطئين ﴾ (يوسف، 29) و ﴿ إلى يارنكمر ﴾ (البقرة، 54) و ﴿ كما سئل موسى ﴾ (البقرة، 108)، و ﴿ بنيس المصير ﴾ (الأعراف، 165)، ﴿ وجبرئيل ﴾ (البقرة، 98 وغيرها) وما أشبه هذا.

وإن كانت مضمومة جعلها في الوقف بين الهمزة والواو الساكنة، بأي حركة تحرك ما قبلها، كقوله ﴿ تقرأه ﴾ (الإسراء، 93) و ﴿ يقرعون ﴾ (يونس، 94 وغيرها) و ﴿ يكلؤ كمر ﴾ (الأنبياء، 42) و ﴿ كما تبرعوا منا ﴾ (البقرة، 167) و ﴿ مستهزعون ﴾ (البقرة، 14) و ﴿ الخطئون ﴾ (الحاقة، 37) و ﴿ فمائلون ﴾ (الصفافات، 66 وغيرها) و ﴿ مستكؤون ﴾ (يس، 56) و ﴿ برعوس كمر ﴾ (المائدة، 6) و ﴿ سنقرئك ﴾ (الأعلى، 6)، وما أشبه هذا حيث وقع.

وهذا أيضاً مذهب النحويين أجمعين إلا الأخفش، فإنه خالفهم في موضعين فقط :

أحدهما : إذا كانت الهمزة مضمومة وما قبلها مكسوراً، كقوله : ﴿ مستهزؤون ﴾ (البقرة) فإنه ذهب إلى أنه يقلب الهمزة فيه ياءً محضة : من أجل الكسرة التي قبلها، قال : لأنه ليس في كلام العرب واو مضمومة قبلها كسرة.

والموضع الآخر : إذا كانت الهمزة مكسورة وما قبلها مضموماً، كقوله : ﴿ سند ﴾ (البقرة، 108) فإنه ذهب إلى أنه يقلب الهمزة فيه واواً محضة : من أجل الضمة التي قبلها، قال : لأنه ليس في كلام العرب ياء مكسورة قبلها ضمة.

قال أبو الحسن : والوجه الأول أجود : لأن حركتها أقرب إليها وأولى بها من حركة ما قبلها، فلذلك جعلت الهمزة في التخفيف بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها كما تقدم، والأخفش إنما ترك هذا الوجه - على زعمه - لأنه ليس في كلام العرب مثله، فيجب عليه أيضاً أن يترك ما قاله : لأنه ليس في كلام العرب مثله أيضاً، وقد استقصيت الرد عليه في هذا، في كتاب : "الوقف لحمزة وهشام"، فأغنى عن رده هاهنا.

ج) استثناءات ،

واعلم أن حمزة لا يترك الهمزة المتحركة المتوسطة إذا وقف، في موضعين : أحدهما : إذا كان قبلها الألف واللام للتعريف، نحو (الأرض) و (الأسماء) و (الإنسن) و (الأخرى) وما أشبه هذا، فهو يهمزها في الوقف كما يهمز الهمزة المبتدأة إذا وقف، نحو : ﴿ قد أفلح ﴾ و ﴿ هل أتاك ﴾ ويدل على أن هذه الهمزة عنده في حكم المبتدأة، أنه يسكت على اللام التي قبلها في وصله قليلاً، ليعلم بتلك السكتة انفصالها مما بعدها.

والموضع الآخر : إذا كانت قبل الهمزة حرف أو حرفان من الزوائد يجوز تقدير سقوطهما من غير أن يلتبس معنى الكلمة التي سقطا منها بمعنى غيرها، وذلك نحو قوله : ﴿ بأييكم ﴾ (القلم، 6) و ﴿ فإنكم ﴾ (الصافات، 161) وغيرها) و ﴿ فبأي حديث ﴾ (الأعراف، 185) وغيرها) و ﴿ بأيها الناس ﴾ (البقرة، 21) وغيرها)، وما أشبه هذا حيث وقع، فإنه يقف عليه بالهمز : لأن الهمزة عنده فيه في حكم المبتدأة لما عرفتكم.

فأما قوله تعالى : ﴿ هَآتَمِر ﴾ (آل عمران، 119 وغيرها) فلن الهاء فيه تحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون للتنبيه فعلى هذا يقف بإثبات الهمزة ؛ لأنها في حكم المبتدأة كما تقدم.

والوجه الآخر : أن تكون الهاء فيه بدلاً من همزة الاستفهام، التقدير : (هأنتم) كما أنشد سيويه :

وأتى صواحبا فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا ؟

يريد (إذا الذي) فعلى هذا يقف بغير همز، فيجعل الهمزة بين الهمزة والألف.

وقد ذهب قوم من القراء إلى الوقف على الهمزة في هذين الموضعين لحمزة بالتخفيف، فنقلوا حركتها إلى لام المعرفة، نحو : (الأرض) فحركوا اللام بها وأسقطوها، وجعلوها بين بين في نحو ﴿ بأبيكم ﴾ و﴿ فبأي ﴾ وما أشبه ذلك من أجل اتصالها بالكلمة التي الهمزة فيها.

قال أبو الحسن : وهذا الذي ذهبوا إليه حسن، غير أنني بالهمز قرأت فيهما لحمزة في حال الوقف، وبه آخذ.

ثالثاً : الهمزة المتطرفة :

وأما الهمزة المتطرفة فإنها تقع على ضربين ؛ ساكنة ومتحركة : فأما إذا كانت ساكنة فإن ما قبلها لا يكون إلا متحركاً ؛ مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً.

(أ) الهمزة المتطرفة الساكنة ،

فأما إذا كان مفتوحاً فلن حمزة وهشاماً يبدلان منها في الوقف ألفاً، كقوله ﴿ اقرا ﴾ (العلق، 1 وغيرها) و﴿ إن يشا ﴾ (النساء، 133 وغيرها)، وإن كان مكسوراً أبداً منها في الوقف ياءً ساكنةً، كقوله ﴿ نبي ﴾ (الحجر، 49)، ﴿ وهبي ﴾ (الكهف، 10)، ﴿ وهبي ﴾ (الكهف، 16) وإن كان ما قبلها مضموماً أبداً ما واواً ساكنة . إن وجد . ولا أعلم ذلك جاء في القرآن.

(ب) الهمزة المتطرفة المتحركة بعد ساكن ،

وأما إذا كانت الهمزة المتطرفة متحركة فلن ما قبلها يقع على ضربين ؛ ساكناً ومتحركاً، فأما إذا كان ساكناً فإنه يكون على ضربين ؛ أصلياً وزائداً.

فأما الأصلي فإن هشاماً وحمزة ينقلان إليه حركة الهمزة في الوقف فيحركانه بها، أي حركة كانت، ويسقطان الهمزة، كقوله ﴿شي﴾ (البقرة، 20) وغيرها ﴿السو﴾ (التوبة، 98 وغيرها) ﴿المسي﴾ (غافر، 58) ﴿لِسُوءَا﴾ (جوشمكر) (الإسراء، 7) ﴿يضي﴾ (النور، 35) ﴿الخب﴾ (النمل، 25) ﴿دف﴾ (النحل، 5) ﴿بين المر﴾ (البقرة، 102 وغيرها) وما أشبه هذا حيث وقع.

وأما الزائد فهو ثلاثة أحرف : الألف والياء والواو السواكن.

فأما الألف فإن هشاماً وحمزة يبدلان من الهمزة التي تقع بعدها - في حال الوقف - ألفاً، بأي حركة تحركت في الوصل، ويمدان من أجل اجتماع الألفين، وذلك كقولك : ﴿يشآ﴾ (يوسف، 100 وغيرها) ﴿الضآ﴾ (البقرة، 177 وغيرها) ﴿الكبريآ﴾ (يونس، 78 وغيرها) ﴿تلفآ﴾ (الأعراف، 47 وغيرها) ﴿أوليآ﴾ (آل عمران، 28 وغيرها) ﴿جآ﴾ (النساء، 43 وغيرها) ﴿مؤلا﴾ (البقرة، 31 وغيرها) ﴿من ورآ﴾ (الأحزاب، 53 وغيرها) ﴿من المآ﴾ (الأعراف، 50 وغيرها) وما أشبه هذا حيث وقع. وإنما أبدلها منها ألفاً هـ هنا : لأنها لما وقعت طرفاً موقوفاً عليها سكنت على الأصل الذي يجب في كل موقوف عليه، ومذهبهما تركها فيه، فلذلك أبدلها (ألفاً) على كل حال : لسكونها وانفتاح ما قبل الألف التي قبلها، لأن الألف ليست بحاجز حصين، فلذلك صارت الفتحة التي قبلها كأنها قد وليت الهمزة التي قد سكنت، فلذلك أبدلها عليها.

وقد ذهب قوم من القراء إلى أنهم يجعلون هذه الهمزة في حال الوقف بين بين، لهشام وحمزة، فيجعلونها بين الهمزة والألف إذا كانت مفتوحة، (ويجعلونها بين الهمزة والياء إذا كانت مكسورة)، ويجعلونها بين الهمزة والواو الساكنة إذا كانت مضمومة، والأول أجود : لما عرفتكم.

وأما الواو والياء فإن هشاماً وحمزة يبدلان من الهمزة التي بعدهما في الوقف - بأي حركة تحركت - حرفاً من جنسهما ويدغمانه فيه : فيقفان على ما فيه الياء بياء مشددة، كقوله : ﴿إنما النسي﴾ (التوبة، 37) ﴿بري﴾ (الأنعام، 19 وغيرها) وما أشبه ذلك، ويقفان على ما فيه الواو بواو مشددة، كقوله : ﴿ثلاثة قُرُوء﴾ (البقرة، 228)، وما أشبه هذا حيث وقع.

ج) الهمزة المتطرفة المتحركة بعد متحرك ،

وأما الهمزة المتطرفة المتحركة إذا تحرك ما قبلها، فإنها تقع على ثمانية أضرب : تكون مفتوحة وما قبلها مفتوحاً، كقوله : ﴿ لا ملجأ ﴾ (التوبة، 118) و﴿ بدأ ﴾ (العنكبوت، 20 وغيرها). وتكون مفتوحة وما قبلها مكسوراً، كقوله ﴿ ولقد استهزئ ﴾ (الأنعام، 10 وغيرها)، ﴿ وإذا قرئ ﴾ (الأعراف، 204 وغيرها). وتكون مكسورة وما قبلها مفتوحاً، كقوله : ﴿ من سبأ ﴾ (النمل، 22) و﴿ عن النبأ ﴾ (النبأ، 2). وتكون مضمومة وما قبلها مفتوحاً، كقوله : ﴿ تفتؤا ﴾ (يوسف، 85) و﴿ ينبؤا ﴾ (القيامة، 13) و﴿ يعبؤا ﴾ (الفرقان، 77) و﴿ الملا ﴾ (الأعراف، 60 وغيرها). وتكون مضمومة وما قبلها مكسوراً، كقوله عز وجل ﴿ البارئ ﴾ (الحشر، 24) و﴿ يبدئ ﴾ (العنكبوت، 19 وغيرها) و﴿ يستهزئ ﴾ (البقرة، 15) و﴿ ينشئ ﴾ (العنكبوت، 20). وتكون مكسورة وما قبلها مضموماً، كقوله ﴿ من ذهب ولؤلؤا ﴾ (الحج، 23 وغيرها). وتكون مكسورة وما قبلها مكسوراً، كقوله ﴿ لكل امرئ ﴾ (النور، 11 وغيرها) و﴿ من شطي الواد ﴾ (القصص، 30). وتكون مضمومة وما قبلها مضموماً، كقوله ﴿ إن امرؤ ﴾ (النساء، 176) و﴿ يخرج منهما اللؤلؤ ﴾ (الرحمن، 22)، وما أشبه هذا. فهشام وحزمة يبدلان من هذه الهمزات. في الوقف. الحروف التي منها حركة ما قبلها ؛ فيبدلان المفتوح ما قبلها ألفاً، بأي حركة تحركت هي في الوصل، ويبدلان المكسور ما قبلها ياءً ساكنة، بأي حركة تحركت هي في الوصل، ويبدلان المضموم ما قبلها واواً ساكنة، بأي حركة تحركت هي في الوصل.

والعلة في ذلك أنها لما كانت طرفاً وقد وقفاً عليها سكنت على الأصل الذي يجب في كل موقوف عليه، ومذهبهما تليينها في الوقف، فلذلك أبدلا منها الحرف الذي منه حركة ما قبلها ؛ لأنها ساكنة فدبرها ما قبلها كما يدبر سائر الهمزات الساكن.

وقد ذهب قوم من القراء إلى أنهم يجعلون لهذه الهمزات - في هذا الفصل - حكم حركاتها : فيقفون لهشام وحزمة على الهمزة المفتوحة بين الهمزة والألف، بأي حركة تحرك ما قبلها، إلا إذا انفتحت وانكسر ما قبلها، نحو ﴿ وإذا قرئ ﴾ (الأعراف، 204 وغيرها) فإنهم يبدلون ياءً متحركة بلا اختلاف، لأن هذا من البذل المطرد الذي لا خلاف فيه، ويقفون لهما على الهمزة المكسورة بين الهمزة والياء

الساكنة، وعلى المضمومة بين الهمزة والواو الساكنة في جميع القرآن، إلا قوله تعالى : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ ﴾ (الأعراف، 60 وغيرها) فإنهم وقفوا على الأول من سورة قد أفلح بين الهمزة والواو الساكنة، وفي غيره بين الهمزة والألف، قالوا : وإنما فعلنا هذا اتباعاً لخط المصحف : لأن هذه الهمزات هكذا كتبت فيه بهذه الحروف، وكتب فيه : ﴿ فَقَالَ الْمَلَأُ ﴾ في أول قد أفلح بالواو، وكتب غيره بالألف، فلذلك وقفنا عليه بين الهمزة والواو الساكنة، ووقفنا فيما عداها بين الهمزة والألف.

قال أبو الحسن : والقول الأول أجود : لما عرفتك، ولأن خط المصاحف قد اختلف في كتابة هذه الهمزات، فلذلك لم يجب الاعتماد عليه فيها، مع ما روي عن أم المؤمنين وأمير المؤمنين عثمان -رضي الله عنهما- أنهما قالوا : «إن في المصحف لحناً تقيمه العرب بالسنتها». يريدان في خطه، وأن العرب سترده إلى الصواب إذ قرأته، فدل على أن المعتمد عليه إنما هو التلاوة، وكلامنا إنما هو فيها، ألا ترى أنه كتب في المصحف أشياء : التلاوة بخلافها، وذلك نحو قوله : ﴿ وَلَا وَضَعُوا خُلُكُمُ ﴾ (التوبة، 47) كتب فيه بآلف قبل الهمزة، والتلاوة فيه بغير ألف، وكتب فيه : ﴿ تَفْتَتُوا تَدَكُّرُ ﴾ (يوسف، 85) بواو بعدها ألف، و﴿ مِنْ نَبَائِي الْمُرْسَلِينَ ﴾ (الأنعام، 34) بآلف بعدها ياء، والتلاوة بخلاف ذلك، فدل على صحة ما قلنا، وقد شرحت هذا شرحاً كافياً في "كتاب الوقف لحمزة"، فأعني عن إعادته ها هنا.

فأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا بَرَعُوا مِنْكُمْ ﴾ (المتحنة، 4) فإن هشاماً يثبت الهمزة الأولى منه في وقفه كما يصل : لأنها متوسطة، ويجعل الهمزة الثانية ألفاً فيمد لذلك، وكذا يفعل حمزة في هذه الهمزة الثانية إذا وقف، فأما الهمزة الأولى فعنه فيها وجهان :

أحدهما : أنه يجعلها بين الهمزة والألف، ويمد من أجل ذلك مدأ مشبعاً في تقدير مد ألفين وهمزة بين بين.

وروي عنه أنه يقلبها واواً مفتوحة فيقول : ﴿ بَرَوَا ﴾ اتباعاً لخط المصحف : لأنها كتبت فيه بواو بعدها ألف، وكلا الوجهين جيد، غير أن الأول أقيس.

الفصل الرابع .

أبو معشر الطبري

يحتل الإمام أبو معشر عبد الكريم عبد الصمد الطبري مكانة خاصة في تاريخ القراءات في المشرق، لعدة عوامل : منها أنه كان شيخ الإقراء بمكة المكرمة بعد محمد بن الحسين الكارزيني، فقصده الناس لعلو سنده وسعة معارفه في علوم القرآن، ولعل هذا هو السبب في كون إجازات المغاربة المدونة من عهد ابن غازي المكناسي اختارت طريقه في السند، مروراً بعبد الله بن عمر بن العرجاء، واعتماداً على أنه هو قد أخذ عن أحمد بن سعيد بن نفيس المصري، ولقد اختير هذا السند مع أن أبا معشر الطبري نفسه لم يذكر في كتاب "التلخيص" أن ابن نفيس من شيوخه، لأنه أسند روايته عن نافع إلى أبي القاسم الشريف الزبيدي الذي قرأ عليه رواية قالون عن طريق ابنه أحمد وأحمد بن يزيد الحلواني ؛ كما أسند رواية ورش إلى أبي علي الحسين الأصبهاني الصيدلاني وإلى إسماعيل بن عمرو الحداد⁽¹⁾. ومع ذلك فلن أهل الإجازات فضلوا سنده على الروايات التي تمر بعد ابن الزبير وتتصل به إلى أئمة الأندلس مثل أبي عمرو الداني ومكي وابن شريح، كل ذلك تقديرًا لأبي معشر الطبري.

ولاشك أن أبا معشر يستحق التقدير، فالمؤرخون يقولون إنه كان فقيهاً فاضلاً حسن الإقراء، محققاً وأستاذاً كاملاً، ثقة صالحاً. ولعله أول من اعتنى بكثرة الروايات والطرق حتى أن من مؤلفاته كتاب "سوق العروس" الذي قيل إنه اشتمل على أكثر من ألف وخمسمائة رواية وطريق.

وقد ذكر أنه أخذ الكثير عن أبي علي الأهوازي حتى قال ابن الجزري إنه أخذ عنه الرَّمَّ والطم⁽²⁾ ؛ وقد تلمح هذه العبارة إلى نوع من التشكيك في روايات

(1) انظر إجازة الإمام ابن غازي في فهرسته.

(2) ابن الجزري، الغاية، ج 1، ص 222.

الأهوازي، لكننا نلاحظ أيضاً، أن أبا معشر لم يدرج الأهوازي في أسانيد المذكرة في التلخيص ؛ وعدم الاطلاع على كتاب "سوق العروس" يجعل من الصعب الحديث عن هذه الطرق.

وهذه الاعتبارات اقتضت منا أن نضعه في باب علماء التدوين، ولو كان متأخراً عن الرواد الأوائل الذين وطئوا دعائم هذا التدوين.

منهج المؤلف في كتاب التلخيص

لقد اختار أبو معشر تجميع القراء بزيادة يعقوب الحضرمي، وقد يكون في ذلك فضل أن لا يسبَّح خشية ما يعتقد بعض العوام أن القراءات السبع هي الأحرف السبعة المذكرة في الحديث المشهور ؛ كما أراد أيضاً أن ينصف يعقوب الحضرمي إمام أهل البصرة الذي يقول بعض المؤرخين أنه كان أحق من الكسائي في اختياره من أئمة القراءات.

ولقد اتبع أبو معشر في طريق التجميع إبراهيم عبد الرزاق الأنطاكي ومحمد ابن الحسن بن علي الأنطاكي وأبا الحسن بن غلبون في التذكرة. وقد نال كتاب "التلخيص" شهرة واعتناء، نرى أن الشيخ محمد بن إبراهيم الحضرمي ممن اقتلى منهجه في كتاب المفيد في القراءات، كما أن ابن الجزري اعتبره من أصوله في كتاب النشر وانتقى بعض طرقه مثل ما فعل القسطلاني في كتاب "لطائف الإشارات لفنون القراءات".

ومنهج أبي معشر في التلخيص يتميز بعدة خصائص منها ترتيبه للقراء ووضعها لأبي عمرو بن العلاء بعد الكوفيين وقبل يعقوب الحضرمي الذي ثمن به القراء، وساعده هذا الترتيب على ضبط اصطلاحه، بحرمي لنافع وابن كثير، وشامي لابن عامر وحده، وكوف للثلاثة، والشيخين لحمزة والكسائي، وبصري لابن العلاء ويعقوب.

كما أن اختياراته لطرق الرواة كانت غير شائعة عند الجميع، إذ اختار لقالون طريقة ابنه أحمد والحلواني، ولورش طريقة يونس بن عبد الأعلى مع الأصبهاني، وللبيهقي أبا محمد الخزاعي مع أبي ربيعة، ولشعبة طريقة حماد بن أبي زياد مع يحيى بن آدم ؛ وفي قراءة حمزة اختار أبو معشر رواية أبي المستنير الجوهري بدلاً من

خلاد : وفي رواية الكسائي اعتمد نصير بن يوسف بدلاً من الليث : وفي هذه الاختيارات يتضح اعتباره للأوجه التي قرأ هو بها، وسمع أسانيداً من شيوخه.

وعلى غرار الكتب التي صنفت في عهد أبي معشر مثل "تيسير الداني" و"مفتاح القرطبي"، فإن التلخيص سلك سبيل الاختصار إلى حدود الاقتضاب، وقد علل ذلك في مقدمته مبيناً ذلك بقوله :

«لقد لخصت هذا الكتاب من الغرائب والعلل، وقد جعلته أصلاً للمتصدر، إذ لم يكن له بدّ من حفظه، وكذلك يكون أقرب إلى فهم المتحفظ له، ثم من حفظه فليُنظر في سائر الكتب ليسط علمه، ويعلم المشهور من غيره»⁽¹⁾.

وهو هنا يركز على أنه أعد هذا التلخيص ليحفظ، ولذلك خلصه من الغرائب أي ذكر القراءات الشاذة، ومن العلل في توجيه مختلف الروايات، كما أنه زاد في اصطلاحات أسامي القراء لفظ "حجازي" لنافع وابن كثير وابن العلاء لأن أبا عمرو ولد بمكة، ولفظ "علوي" لحرمي وشامي، نسبة إلى عالية الحجاز، ولفظ "سمائي" لكوفي وشامي، نسبة إلى السماوة، وذكر أنه يحذف العاطف بين المنسوبين إلى الأمصار، دون الأسامي والمصر والاسم تخفيفاً.

فيقول مثلاً : «أرجه» بالهمز فيهما : "مكي، شامي، بصري"، بدون ذكر واو العطف. ويقول في هذا الحرف أيضاً : بإشباع ضمتها : مكي وهشام.

ومن خصائصه أيضاً أنه يذكر في أوائل السور مكيتها ومدنيها، واختلاف عددها اعتماداً على المشهور في ذلك، ما فيها من الباءات ومواضع الإدغام الكبير.

وبعد المقدمة بسط القول في أسانيد، واختار راويين لكل قارئ وطريقتين لكل راوٍ، وقد بينا ما اختلف فيه مع الجمهور في اختيار الرواة والطرق، ثم تكلم عن أنواع القراءات من ترتيل وحدر، وزاد ما اصطلاح عليه بالزمزمة وقال إنها ضرب من الحدر وأنها للقراءة في النفس خاصة، ثم ذكر أن الترتيل هو الأولى، وأن الضروب تحمد إذا صاحبها التجويد والتبيين والتحسين.

(1) التلخيص في القراءات الثمان، للإمام أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري، ت 478 هـ، دراسة وتحقيق : محمد حسن عقيد موسى، ط. أولى، 1412-1992، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، المملكة العربية السعودية، ص 88.

وفي قسم الأصول لم يفرد باباً للإدغام الكبير بعد التعوذ والبسمة لأنه يذكره مفصلاً في فرش الحروف مثل أحكام الياءات، لكنه تناول مسائل إدغام الحروف المتقاربة ثم تحدث عن الهمز، وأدرج فيه أنواع المد، والسكت، والهمزتين، ثم ذكر مواضع الإمالة وأسبابها، وختمها بإمالة ما قبل هاء التانيث في الوقف، وختم هذا القسم بتغليظ اللام في اسم الجلالة.

وفي القسم الثاني تناول فرش الحروف مبتدئاً بفاتحة الكتاب إلى نهاية السور مختتماً بحكم التكبير عند ابن كثير، ونعطي فيما يلي أمثلة من هذا القسم من "الأعراف" إلى "هود":

(أ) الأعراف :

مكية : وهي مائتان وست في الكوفي والحجازي، وخمس في الباقي :

الخلافة في خمس : ﴿ المص ﴾ (1) : كوفي. ﴿ تعودون ﴾ (29) : مثله. ﴿ له الدين ﴾ (29) : بصري شامي. ﴿ ضعفاً من النار ﴾ (38) و ﴿ الحسنى على بني إسرائيل ﴾ (137) : حجازي.

﴿ يتذكرون ﴾ (3) بياء وتاء : شامي. من بقي بتاء واحدة ﴿ تخرجون ﴾ (25) وفي الروم (19) والزخرف (11) بفتح التاء وضم الراء : شيخان، وافقهما ابن ذكوان ويعقوب هنا، زاد ابن ذكوان في الزخرف. وأجمع القراء على فتح ﴿ إذا أنشأ تخرجون ﴾ وهو الثاني في الروم (25). ﴿ ولياس ﴾ (26) نصب : مدني، شامي وعلوي. ﴿ خلاصة ﴾ (32) رفع : مدني. ﴿ لا يعلمون ﴾ (38) بالياء : أبو بكر. ﴿ لا يفتح ﴾ (40) بالياء والتخفيف : شيخان، بالتاء والتخفيف : أبو عمرو، بالتاء والتشديد : من بقي. ﴿ ما كنا لنهتدي ﴾ (43) بلا واو : شامي. ﴿ نعر ﴾ (44) حيث كان بكسر العين المواضع الأربعة هي : الأعراف : 44-114، الشعراء : 42، الصافات : 18 الكسائي ﴿ على أن ﴾ (44) خفيفة، ﴿ لعنة ﴾ رفع : مدني، بصري وعاصم وقنبل بخلاف عن ابن الصلت عنه. ﴿ يغشي ﴾ (54) مشدد، وفي الرعد (3) : شيخان وأبو بكر ويعقوب. ﴿ والشمس ﴾ (54) وما بعده رفع : شامي. ﴿ بشراً ﴾ (57) حيث وقع بالياء وضمها : عاصم، بالنون وفتحها : شيخان. بالنون وضمها : من بقي بضم الشين : حجازي. بسكونها : من بقي. ﴿ من إله غيره ﴾ (59) جر حيث وقع : علي. وافقه حمزة في جر :

﴿ هل من خالق غير الله ﴾. ﴿ أبلغكم ﴾ (62) مخفف حيث وقع : أبو عمرو. ﴿ وقال
الملا ﴾ في قصة صالح (75) بواو قبل القاف : شامي. ﴿ إنكم لتأتون ﴾ (80) خبر :
مدني وحفص. ﴿ أوأمن ﴾ (98) ساكنة الواو : علوي.

﴿ حقيق علي ﴾ (105) بفتح الياء وتشديدها : مدني. ﴿ أرجه ﴾ (111) وفي
الشعراء (36) بجزم الهاء فيهما : حمزة وعاصم. بإشباع كسرتها : علي وورش،
وعن المطوعي لابن موسى. باختلاس كسرتها : قالون وابن نكوان. باختلاس
ضمتها : بصري. بإشباع ضمتها : مكي وهشام. بالهمز فيهما : مكي، شامي،
بصري. ﴿ سحار ﴾ (112) الحاء قبل الألف، وفي يونس (79) : شيخان. ﴿ إن لنا ﴾
(113) خبر : حرمي وحفص. ﴿ تلف ﴾ (117) ساكنة اللام حيث جاء : حفص.
﴿ وأمنت ﴾ (123) ثلاثتاهن بهمزتين محقتين : شيخان وأبو بكر، والداجوني
لهشام وروح. بلفظ الخبر فيهن : حفص ورويس، وعن الأصبهاني عن ورش.
وافقه قنبل في طه، من بقي : بهمزة ومدة. وقرأ قنبل بزيادة واو هنا (123) وفي
الملك : ﴿ النشور - وأمنت ﴾ : (15-16) بقلب همزة الاستفهام واواً لانضمام ما
قبلها : الراء من ﴿ النشور ﴾، والنون من هجاء ﴿ فرعون ﴾. ﴿ سنقتل ﴾ (127)
خفيف : حرمي. ﴿ يعرشون ﴾ (137) بضم الراء، وفي النحل (68) : شامي
وأبو بكر ﴿ يعكفون ﴾ (138) بكسر الكاف : شيخان.

﴿ أنجكم ﴾ (141) بالالف : شامي. ﴿ ويقتلون ﴾ (141) خفيف : مدني.
﴿ دكاه ﴾ (143) ممدود : شيخان، معهما عاصم في الكهف (98). ﴿ برسلني ﴾
(144) واحدة : حرمي وروح. ﴿ الرش ﴾ (146) بفتحيتين : شيخان. ﴿ حلهم ﴾
(148) بكسر الحاء : شيخان. من بقي (عدا يعقوب) بضمها : بفتح الحاء وسكون
اللام وتخفيف الياء : يعقوب ﴿ ترحمنا ... وتغفر لنا ﴾ (149) بالتاء فيهما. ﴿ ربنا ﴾،
نصب : شيخان. ﴿ ابن أم ﴾ (150) نصب، وفي طه (94) : حجازي وحفص.
﴿ وأصرهم ﴾ (157) بالالف : شامي. ﴿ تغفر ﴾ (161) بالتاء وضمها وفتح الفاء :
مدني، شامي ويعقوب. من بقي : ﴿ تغفر ﴾ بالنون وفتحها وكسر الفاء.
﴿ خطيتكم ﴾ (161) بضم التاء على الجمع : مدني ويعقوب، بضم التاء
على التوحيد : شامي. بكسر التاء على الجمع : من بقي، وهم : مكي، كوفي.
﴿ خطيتكم ﴾ وفي نوح (25) كالمجمع عليه في البقرة (58) : أبو عمرو.
﴿ معذرة ﴾ (164) نصب : حفص. ﴿ يس ﴾ (165) بكسر الباء بلا همز : مدني. بكسر

الباء مهموز : شامي. بوزن (فَيْعَل) : عن المطوعي لحما. من بقي : بوزن (فَعِيل). ﴿ يمسكون ﴾ (170) خفيف : أبو بكر. ﴿ ذريتهم ﴾ (172) على التوحيد : مكى، كوفي. ﴿ أن يقولوا ﴾ (172) ﴿ أو يقولوا ﴾ (173)، بالياء فيهما : أبو عمرو. ﴿ يلحدون ﴾ (180) بفتح الياء والحاء حيث جاء : حمزة. وافقه عليّ في النحل (103). ﴿ ونذرهم ﴾ (186) بالنون : علوي، وبالياء : عراقي، بجزم الراء : شيخان. فصارا على أصل، وبصري وعاصم على أصل وعلوي على أصل. ﴿ شرما ﴾ (190) بكسر الشين، والتنوين : مدني وأبو بكر. ﴿ لا يتبعوكم ﴾ (193) خفيف : مدني. ﴿ طيف ﴾ (201) بغير ألف : مكى، بصري وعليّ. ﴿ يمدونهم ﴾ (202) بضم الياء وكسر الميم : مدني.

الإسكان : سكن حمزة : ﴿ حرمرى الفوحش ﴾ (33). شامي وحمزة : ﴿ ابني الذين ﴾ (146). أثبت ﴿ كيدون ﴾ (195) : بصري وهشام وابن الصلت لقنبل. وهشام في الحاليين كيعقوب. وقنبل ويعقوب : ﴿ فلا تُنظرون ﴾ في الحاليين.

ب) الانفال :

وهي سبعون وخمس في الكوفي، وسبع في الشامي، وست في الباقي.

الخلاف في ثلاثة مواضع : ﴿ مفعولا ﴾ (42) : غير كوفي. ﴿ وبالمؤمنين ﴾ (62) : غير بصري. ﴿ يغلبون ﴾ (36) : بصري، شامي.

﴿ مردفين ﴾ (9) بفتح الدال : مدني ويعقوب. ﴿ يغشكم ﴾ (11) بالالف. ﴿ النعاس ﴾ رفع : مكى وأبو عمرو. من بقي ﴿ يغشكم ﴾ بضم الياء وكسر الشين ونصب ﴿ النعاس ﴾ خففها مدني، وشددها من بقي. ﴿ ولكن ﴾ (17) خفيف، ﴿ الله ﴾ رفع فيهما : شامي وشيخان. زاد الرستمي، بخلاف عنه، تخفيف : ﴿ ولكن الله سَلَّمَ ﴾ (43). ﴿ مومن ﴾ (18) مشدد : حرمي وأبو عمرو. من بقي خففها، وأضافه حفص. ﴿ وأن الله ﴾ (19) بفتح الهمزة : مدني، شامي وحفص. ﴿ تعملون بصير ﴾ (39) بالطاء : رويس. ﴿ بالعدوة ﴾ (42) بكسر العين فيهما : مكى، بصري. ﴿ حبي ﴾ (42) بياءين : مدني وأبو بكر ويعقوب والبزري ونصير وابن الصلت لقنبل. ﴿ إذ توفي ﴾ (50) بطاءين : شامي. ﴿ ولا يحسبن ﴾ (59) بالياء : شامي وحمزة وحفص. ﴿ أنهم ﴾ بفتح الألف : شامي. ﴿ ترهبون ﴾ (60) مشدد : رويس. ﴿ للسلر ﴾ (61) بكسر السين : أبو بكر. ﴿ وإن تكن ﴾ (65) بالطاء : علوي.

﴿فإن يكن﴾ (66) بالياء : كوفي. ﴿ضعفا﴾ (66) وفي الروم (54) بفتح الضاد : عاصم وحمزة. ﴿أن تكون﴾ (67) بالناء : بصري. ﴿من الأسرى﴾ (70) بالالف : أبو عمرو. ﴿من وليتهم﴾ (72) بكسر الواو : حمزة.

الياءات : الفتح : فتح حرمي وأبو عمرو : ﴿إني أرى﴾ (48) و﴿إني أخاف﴾ (48).

الإدغام : ﴿الأنفال لله﴾ (1) ﴿الشوكة تكون﴾ (7) ﴿ورزقكم﴾ (26) ﴿العذاب بما﴾ (35) ﴿منامك قليلاً﴾ (43) ﴿واذ زين لهم﴾ (48) ﴿وقال لا غالب﴾ (48) ﴿لكم اليوم من الناس﴾ (48) ﴿الفتتان تكسر﴾ (48) ﴿إنه هو﴾ (61) ﴿حسبك الله هو﴾ (62). فلذلك أحد عشر حرفاً.

(ج) التوبة :

مدنية : وهي مائة وعشرون وتسع في الكوفي، وثلاثون في الباقي.

الخلاف في ثلاث : ﴿بريء من المشركين﴾ (3) : بصري. ﴿وعاد وشمود﴾ (70) : حجازي. ﴿يعذبكم عذاباً أليماً﴾ (39) : شامي.

﴿لا إيمان لهم﴾ (12) بكسر الالف : شامي. ﴿يعمروا مسجد الله﴾ (17) بغير ألف : مكّي، بصري. ﴿وعشيرتك﴾ (24) بالالف : أبو بكر. ﴿عزير﴾ (30) منون : عاصم وعلي ويعقوب. ﴿يضلّون﴾ (30) بكسر الهاء، مهموز : عاصم. ﴿يضل به﴾ (37) ضم ثم كسر : يعقوب. ﴿أن يقتل﴾ (54) بالياء : شيخان. ﴿مدخلاً﴾ (57) بفتح الميم خفيف : يعقوب. ﴿يلمّزك﴾ (85) بضم الميم، جميعاً حيث وقع : يعقوب، من بقي فتح ثم كسر. ﴿ورحمة﴾ (61) جرّ حمزة. ﴿كلمة الله﴾ (40) نصب يعقوب. ﴿إن نعت﴾ (66) و﴿نعذب﴾ بالنون فيهما. ﴿طائفة﴾ الثاني (66) بالنصب : عاصم. ﴿المعذرون﴾ (90) خفيف : يعقوب. ﴿دائرة السوء﴾ (98) وفي الفتح (6) بالضم : مكّي وأبو عمرو، ويلزمهما المد. ﴿قرية﴾ (99) بضم الراء : ورش. ﴿والأنصار﴾ (100) رفع : يعقوب. ﴿من تحتها﴾ عند المائة بزيادة ﴿من﴾ : مكّي. ﴿إن صلوتك﴾ (103) وفي هود ﴿أصلوتك﴾ (87) واحدة : شيخان وحفص. ﴿مرجون﴾ (106) و﴿ترجي﴾ في الأحزاب (51) بغير همز : مدني وشيخان وحفص. ﴿الذين اتخذوا مسجداً﴾ (107) بغير واو :

مدني، شامي. ﴿أسر﴾ (109) ضم، ﴿بنيته﴾ رفع في الحرفين : مدني وشامي. ﴿جرف﴾ (109) خفيف : شامي غير الداجوني لهشام، وحمزة وأبو بكر. ﴿إلا أن﴾ (110) بدلاً من : ﴿إلا أن﴾ يعقوب. ﴿تقطع﴾ (110) بفتح التاء : شامي وحمزة وحفص ويعقوب. ﴿فيقتلون﴾ (111) ضم ثم فتح، ﴿ويقتلون﴾ فتح ثم ضم : شيخان. ﴿يزنغ﴾ (117) بالياء : حمزة وحفص. ﴿أولا ترون﴾ (126) بالتاء : حمزة ويعقوب.

الفتح : فتح علوي وأبو عمرو وحفص : ﴿معي أبداً﴾ (83). وحفص : ﴿معي عدواً﴾ (83).

د يونس :

مكية : وهي مائة وعشر آيات في الشامي، وتسع في الباقي.

الخلاف في ثلاث : ﴿مخلصين له الدين﴾ (22)، ﴿وشفاء لما في الصدور﴾ (57) : شامي. ﴿من الشكرين﴾ (22) : غير شامي.

﴿آر﴾ و﴿آمر﴾ بفتح الراء فيهن : مكي وحفص ويعقوب. بين بين : مدني، من بقي بكسر الراء فيهن. ﴿لَسَحِرٌ﴾ (2) بالالف : مكي، كوفي. ﴿ينصل﴾ (5) بالياء : مكي، بصري وحفص. ﴿لغضى﴾ (11) بفتح القاف والضاد. ﴿أجلهم﴾ نصب : شامي ويعقوب. ﴿ولأدر كمره﴾ (16) قصر : قنبل، بخلاف عن البزي. ﴿عما تشركون﴾ (18)، وفي النحل موضعين، (1، 3) والثاني من الروم (40) بالتاء شيخان. ﴿يمكرون﴾ (21) بالياء : روح ﴿ينشركم﴾ (22) بالنون والشين : شامي. ﴿مَتَّعٌ﴾ (23) نصب : حفص. ﴿قطعا﴾ (27) ساكنة الطاء : مكي وعلي ويعقوب. ﴿تتلوا﴾ (30) بتاءين : شيخان. ﴿كلت﴾ فيها (33، 96) وفي المؤمن (6) بالالف : مدني، شامي. ﴿يهدى﴾ (35) ساكنة الهاء، خفيفة الدال : شيخان. ساكنة الهاء، شديدة الدال : قالون. بكسر الهاء وتشديد الدال يعقوب وحفص. بفتح الهاء وتشديد الدال. مكي، شامي وورش. وجاء عن أبي عمرو أنه لا يكمل فتحة الهاء، والفتح أظهر عنه. بكسر الياء والهاء وتشديد الدال : أبو بكر.

﴿ولكن﴾ (44) خفيف، ﴿الناس﴾ رفع : شيخان. ﴿تجمعون﴾ (58) بالتاء : شامي ورويس. زاد رويس : ﴿فلتفرحوا﴾ (58) بتاء. ﴿وما يعزب﴾ (61) وفي سبأ بكسر الزاي : علي. ﴿أصغر﴾ (61) و﴿أكبر﴾ مرفوعان : حمزة ويعقوب،

ولا خلاف في رفعهما في سبأ (3). وقرأت من طريق الحذاء والخزاعي عن
 النخاس عن رويس ﴿فأجمعوا﴾ (71) موصلاً. ﴿وشرمك كمر﴾ (71) رفع :
 يعقوب. ﴿ويكون لكما﴾ (78) بالياء : حماد. ﴿به ألسحر﴾ (81) ممدود : أبو
 عمرو ﴿ولا تبهان﴾ (89) خفيفة النون : ابن ذكوان والداجوني لهشام، بخلاف عن
 الأخفش. وقد خُيرت عن الداجوني لهشام. وأجمع من ذكرت على تشديد التاء
 الثانية. ﴿عامنت إنه﴾ (90) بكسر الهمز : شيخان. ﴿ننجيك﴾ (92) و﴿ننجي
 رسلنا﴾ (103) و﴿ننج المؤمنين﴾ (103) وفي مريم (72) والزمر (61) خفاف :
 يعقوب. وافقه علي وحفص في : ﴿ننج المؤمنين﴾ (103)، وعلي في مريم (72).
 ﴿ونجعل﴾ (100) بالنون : أبو بكر.

الإثبات : أثبت يعقوب : ﴿ولا تنظرون﴾ في الحاليين.

(هـ) هود :

مكية : وهي مائة وعشرون وست : سماوي، وثلاث في الكوفي، وأيتان في
 المدني والشامي، وآية في الباقي.

الخلاف في سبع : ﴿بريء مما تشركون﴾ (54) : كوفي. ﴿يُجَدِّلُنَا فِي قَوْمِ
 لوط﴾ (74) : غير بصري. ﴿من سجل﴾ (82) : مكي وإسماعيل. ﴿منضود﴾ (82)
 و﴿إنا عملون﴾ (121) : غير مكي وإسماعيل. ﴿إن كنتم مؤمنين﴾ (86) :
 حجازي. ﴿مختلفين﴾ (118) : غير حجازي.

﴿أني لكم﴾ (25) بفتح الهمزة : مكي، بصري وعلي. ﴿بادئ﴾ (27)
 مهموز : أبو عمرو والرسامي. ﴿فَعَمَّيْتُ﴾ (28) برفع العين وتشديد الميم : شيخان
 وحفص. ﴿من كل زوجين﴾ (40) وفي المؤمنين (27) منون : حفص. ﴿مجرها﴾
 (41) بفتح الميم وإمالة الراء : شيخان وحفص. ﴿بيني﴾ (42) بفتح الياء :
 عاصم، زاد حفص حيث جاء. ﴿عَمِلَ﴾ (46) بكسر الميم وفتح اللام، ﴿غير﴾
 نصب : علي ويعقوب. ﴿فلا تسئلن﴾ (46) شدد النون علوي، وفتحته مكي، وكسره
 من بقي. ومن شدد النون فتح اللام. ﴿يومئذ﴾ (66) وفي المعارج (11) بفتح الميم :
 مدني وعلي. ﴿ألا إن ثمودا﴾ (68) غير منون، وفي الفرقان (38) والعنكبوت (38)
 والنجم (51) : حمزة وحفص ويعقوب. وافقهم أبو بكر في النجم (51) بخلاف عن

حماد. ﴿لشمود﴾ (68) جر، منون : علي. ﴿قال سلم﴾ (69) وفي الذاريات (25) بغير ألف : شيخان. ﴿يعقوب﴾ (71) نصب : شامي وحمزة وحفص. ﴿فاسر﴾ (81) حيث وقع، موصول : حرمي. ﴿إلا امرأتك﴾ (81) رفع : مكى وأبو عمرو. ﴿سعدوا﴾ (108) بضم السين : شيخان وحفص. ﴿وان ملاً﴾ (111) خفيف : حرمي وأبو بكر. ﴿لما﴾ (111) مشدد، وفي يس (32) والزخرف (35) والطارق (4) : شامي وعاصم وحمزة. فارقه ابن نكوان في الزخرف (35). ﴿يرجع الأمر﴾ (123) بضم الياء وفتح الجيم : مدني وحفص. ﴿عما تعلمون﴾ (123) وآخر النمل (93) بالتاء : مدني، شامي ويعقوب وحفص. ومدني وأبو عمرو، والبزي من طريق المطوعي.

الباب الثالث

مدرسة القيروان وتأثيرها في الأندلس

القراءات في إفريقية قبل ابن خيرون :

في الفترة التي كانت فيها حركة جمع القرآن متواصلة في المدينة على عهد الخليفة عثمان بن عفان، فتحت إفريقية على يد عبد الله بن سعد بن أبي سرح سنة 27هـ في حملة اشترك فيها آلاف الصحابة بينهم مجموعة من القراء، كان منهم عبد الله بن عباس وابن عمر وابن الزبير : فدخل أهل إفريقية في الإسلام ومعهم كتاب الله العزيز. ثم كانت بعد ذلك الحملة الأولى التي قام بها عقبة بن نافع الفهري منتصف القرن الأول، وشارك فيها عدد من قراء الصحابة الذين أسسوا رباطات الجهاد ؛ وكانت تلاوتهم لكتاب الله تسمع كدوي النحل، ثم تلتها مسيرة ثانية لعقبة الفاتح وفيها اصطحب معه خمسة وعشرين من الصحابة، عرف منهم أبو منصور الفارسي القارئ والد يزيد بن أبي منصور التابعي الجليل ولقد توفي أبو منصور في إفريقية وخلف بنين أوصاهم أن لا يملئوا صدورهم بالشعر وأن لا يتركوا القرآن لأنه دليل إلى الله عز وجل⁽¹⁾ ؛ وامتد نشاط عقبة في هذه الفترة إلى المغرب الأقصى حيث بعث إليها المقرئ عبد الله بن شاكر الأزدي، كما اعتنى باستنساخ المصاحف وأثر عنه مصحف شهير عرف بالمصحف العقباني.

وبعد عقبة بن نافع جاء دور حسان بن النعمان سنة 78هـ الذي روى أنه عهد إلى ثلاثة عشر من قراء التابعين بتعليم القرآن، وبعده بنحو عشر سنوات تابع موسى بن نصير مهمة الحكم وتعليم القرآن، وهو الذي حث العرب على تدريس القرآن واللغة العربية للسكان المسلمين من غير العرب. كما اهتم ببناء المساجد والرباطات، ومن المعروف ما قام به هذا القائد العظيم في فتح الأندلس ونشر الإسلام.

كل هذه المهمات التي رأيناها سابقاً كانت تدخل في مسؤوليات الفاتحين الحكام ؛ غير أننا نلاحظ في نهاية القرن الأول الهجري أن الخليفة الصالح عمر بن عبد العزيز حرص على أن يبعث على نهج ما كان يفعله الخلفاء الراشدون، بعثة متخصصة لتعليم القرآن وكانت تضم ثلاثة عشر من أعلام القراء، وعلى رأسهم

(1) قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، وهي أطروحة نال بها درجة دكتوراه الدولة في دار الحديث الحسنية في الرباط، الدكتور عبد الهادي احميتو، وتقع في 6 مجلدات من 2061 صفحة، لم تطبع، ج 1، ص 6.

مولاه إسماعيل ابن عبد الله بن المهاجر الذي قرأ على إمام أهل الشام عبد الله بن عامر اليحصبي⁽¹⁾ ومن معه إسماعيل بن عبيد الأنصاري مؤسس مسجد القيروان، وعلى عهد هذه البعثة تطور تعليم القراءات، وظهر فيها ما يعرف "بالدراسة" وهي القراءة الجماعية التي كانت سائدة أيام أبي الدرداء في دمشق، وصارت موضع خلاف بين العلماء.

وفي القرن الثاني الهجري بدأت القراءات تتنوع في القيروان، ونشط تبادل الرحلات العلمية بين إفريقية والمشرق، وظهرت أسماء علماء من إفريقية أسهموا في هذا التنوع، فمنهم مثلاً البهلول بن راشد الذي قرأ على مسافر بن سنان القيرواني، وهو من شيوخ سحنون بن سعيد، وكذلك عبد الله بن أبي حسان الذي رحل إلى العراق والتقى بالكسائي ولعله ممن أسهم في دخول قراءة حمزة إلى القيروان، ومنهم أيضاً معاوية بن صمادح (ت 225هـ) الذي كان مقيماً في رباط «المنستير» ويروى أنه كانت له ختمة للقرآن كل يوم، ومعاوية هذا من شيوخ محمد بن وضاح القرطبي؛ كما نجد جماعة من البصرة والكوفة رحلوا إلى القيروان أمثال يحيى بن سلام (ت 200هـ)، الذي روى القراءة عن الحسن البصري ومنهم أبو اليسر إبراهيم بن محمد الشيباني (ت 288هـ) مؤلف سراج الهدى في علوم القرآن، وأبو سليمان النحوي وهو من تلامذة محمد بن يحيى الكسائي الصغير المعروف من مشاهير القراء في الشام.

هذه هي أشهر المراحل التي قطعها علم القراءات في إفريقية قبل أن تتأسس مدرسة القيروان على يد أئمتها الأعلام مثل محمد بن خيرون وابن سفيان ومكي القيسي وغيرهم من أقطاب هذا الفن، وسوف نستعرض بعض خصائص مذاهبهم وتأثيرهم القوي على المدرسة الأندلسية.

(1) المصدر نفسه، ج 1، ص 7 وما بعدها.

الفصل الأول

رائدا مدرسة القيروان ابن خيرون وابن سفيان

1. أبو عبد الله بن خيرون

لقد بدأت هذه المدرسة بأبي عبد الله محمد بن عمر بن خيرون الأندلسي الذي قدم على القيروان بعد رحلة علمية، أخذ أثناءها عن أبي بكر بن سيف وإسماعيل بن عبد الله النحاس، ثم استقر بالقيروان وبنى فيها جامعاً خاصاً سنة 252 ورسخ فيها قراءة الإمام نافع، حتى صارت هي القراءة الرسمية عندما أصدر القاضي أبو العباس عبد الله بن طالب أمراً إلى محمد بن برغوث القروي المقرئ (ت 272) أن لا يقرئ بما سواها⁽¹⁾.

ويظهر أن ابن خيرون هو الذي أصل التحقيق في الأداء عن ورش وهو ما وصفه الإمام الداني بالأخذ الشديد، المروي عن الأزرق وداود بن أبي طيبة ويونس بن عبد الأعلى.

وقد ألف ابن خيرون كتاب أصول الأداء، وعنه نقل الداني بعض آرائه فذكر قوله في ﴿المر الله﴾ و﴿المر أحسب الناس﴾ أن اللام ممدودة والميم مقصورة، كما روى عنه للمصريين تغليظ اللام المفتوحة مع الضاد إذا سكنت لا غير نحو ﴿فضلا من ربك﴾ و﴿أضلن﴾. كما نقل عنه بواسطة فارس بن أحمد الحمصي فتح الرء في قوله تعالى: ﴿وَزَرَّ أُخْرَى﴾.

وممن أخذ عن ابن خيرون مباشرة ابنه أبو جعفر محمد بن محمد بن عمر بن خيرون، وقد روى عن والده كتابيه «الابتداء والتمام» و«الألفات واللامات» وقد توفي سنة 300 في فتنة العبيديين. ومن أبرز أصحاب ابن خيرون أبو الفضل

(1) ترتيب المدارك، ج 4، ص 313.

القروي عبد الحكم بن إبراهيم نزيل بجاية، وهو شيخ أبي محمد القضاعي المعروف بمقرون 378 الذي كان يتردد بين الجزائر والأندلس، وفي أسانيده اثنتا عشرة طريقاً عن ورش، وثلاثمائة عن الأزرق بواسطة ابن خيرون عن النحاس وابن سيف ومحمد بن سعيد الأنماطي، ومنها ما هو عن ابن خيرون عن النحاس عن عبد الصمد العتقي أو عن عبيد عن محمد عن داود بن أبي طيبة وأحمد بن صالح عن ورش.

ومن الآخذين عن ابن خيرون أيضاً أبو بكر يحيى بن خلفون المؤدب الهواري، وهو من شيوخ القابسي في القراءة. وعنه أخذ أيضاً أبو إبراهيم إسماعيل بن أحمد القروي المعروف بالمهدي، وهو معدود من شيوخ محمد بن سفيان، مع أن الداني قال إنه ليس بالماهر وأنه كان يأخذ أخذاً شديداً، وهو يعني الإفراط في التحقيق والأمداد، تبعاً لابن خيرون⁽¹⁾.

2. ابن سفيان

(1) شيوخه وتلاميذه :

ويعتبر محمد بن سفيان هو المؤسس الحقيقي للمدرسة القيروانية، إذ قد استوعب مذهب ابن خيرون، في سماعه مع الداني على أبي الحسن القابسي، وفي رواياته عن أبي إبراهيم عن ابن خلفون عن ابن خيرون وعن أبي إبراهيم إسماعيل بن أحمد المهدي، ولكن ابن سفيان لم يقتصر على أصحاب ابن خيرون بل إنه رحل إلى مصر وأخذ عن شيوخها أمثال يعقوب بن سعيد الهواري وكردم بن عبد الله القسطليلي وكلاهما قرأ على يونس بن عبد الأعلى : وسمع ابن سفيان أيضاً من أبي الطيب بن غلبون وأشركه مع المهدي في أسانيده.

وقد أخذت عنه مجموعة من القراء، منهم من لازموه وملكوا طريقه، وتصدروا مدرسته، وهؤلاء هم شيوخ أقطاب المدرسة القيروانية، وعندهم أخذ الحصري وابن بليمة.

(1) ذكر ابن الجوزي في غاية النهاية أن أبا مسعود الأسود المدني كان يمد مداً طويلاً وكانت له سكنات تشبه الإخفاء مثل «أولئك» فإنه كان يقول : «أولاً» ثم يسكت ثم يقول «ك» غاية النهاية (ج 1، ص 495).

فمنهم عتيق بن أحمد أبو بكر القصري، شيخ الحصري الذي يقول عنه :
أئمة مصر كنت أقرأ مدة عليهم ولكني اقتصر على القصري
فأجلسني في جامع القيروان عن شهادته لي بالتقدم في عصري
ومنهم عبد العزيز بن محمد البكري المعروف بابن أخي عبد الحميد وقد
أشار إليه الحصري بقوله :

وعبد العزيز المقرئ بن محمد أثير ابن سفيان وتلميذه البكري
ومنهم الحسن بن علي الجلولي أبو علي القيرواني، ويقول الدكتور احميتو أن
الأصح في نسبه أنه حسن بن حسن بن حمدون، وهو الذي يعنيه الحصري بقوله :
ولم يكفني حتى قرأت على أبي علي بن حمدون جلوليننا الحبر

وأغلب هؤلاء الشيوخ اشتهروا بكونهم قرأوا على ابن سفيان وأقرأوا
الحصري وابن بليمة، مثل أحمد الحجري وأبي العالية البندوني وعبد الحق الجلاب
أبو محمد وعثمان بن بلال الزاهد، وعبد الملك بن داود القسطلاني. أما الذين
سمعوا منه ورووا كتبه فتذكر المصادر منهم مجموعة منها عبد الله بن إسماعيل،
أبو محمد اللخمي الذي قيل إنه آخر من روى كتاب الهادي..... سنة 415 هـ
وعلي بن العجمي أبو الحسن الفرضي وهو الذي أسند إليه ابن الجزري في النشر
روايته لكتاب الهادي. وهو من شيوخ ابن بليمة وابن الفحام.

كما يعتبر في عداد الآخذين عن ابن سفيان عبد الله بن سهل أبو محمد
الأنصاري الأندلسي الذي عرفت رحلته إلى المشرق وأخذه عن الطلمنكي ومكي،
وأبي عمرو الداني.

ومن أشهر حملة معارف ابن سفيان المقرئ الكبير أحمد بن عمار المهدي
الذي سيأتي الكلام عليه في فصل خاص من هذا الباب.

(ب) مصنفاته :

يذكر الباحثون لابن سفيان مجموعة من الكتب في القراءات منها كتاب
الإرشاد في مذاهب القراء، وكتاب التذكرة في القراءات، واختلاف قراء الأمصار
في عدد الآتي وكتاب مذهب ورش في الرءاءات واللامات. ورسالة في الرد على أبي

الحسن الأنطاكي في تمكين مد البدل، غير أن أهم ما كتب ابن سفيان هو كتاب الهادي في القراءات السبع⁽¹⁾ وقد قام الدكتور عبد الهادي احميتو في موسوعته بعرض مضمون كتاب الهادي، فذكر أن ابن سفيان قال فيه : «وإنما قصدنا في هذا الكتاب إلى ما عليه جمهور الكافة ولم نقصد إلى إكثار الروايات والاعتلال، ولكن جعلناه مذكراً للعالم وهادياً للمتعلم. ووعد أنه سيتبعه بكتاب آخر يجمع الروايات ويشرح وجوه القراءات»⁽²⁾.

بدأ ابن سفيان فيه كما هي العادة بتسمية القراء السبعة ونكر أسانيدهم، وطرق روايته عنهم عن أبي الطيب بن غلبون عن أبي سهل صالح بن إدريس الوراق، وعن أبي إبراهيم المهدي عن أبي علي الحمرائي. ثم ذكر الخلاف في الاستعاذة والبسملة، وتوقف عند مسألة الفصل في «الأربعة الزهر»⁽³⁾، ثم انتقل إلى اختلافهم في الفاتحة وذكر فيه صلة الكاف في ﴿ملك يوم الدين﴾ والخلاف في لفظ الصراط. وفي هاء الضمير وميم الجمع وفي سورة البقرة ذكر الخلاف في صلة هاء الكناية، وتناول مسائل الأصول المعروفة والخلاف في فرش الحروف على منوال ما رأينا عند سابقيه.

(ج) منهجه وآراؤه⁽⁴⁾ :

إن أهم المميزات التي رسخها ابن سفيان في المدرسة القيروانية هي :

1. الأخذ الشديد ، وهو ما يعرف بالتحقيق المذكور عن ابن خيرون، المروي عن الأزرق ويقابله القصد والاعتدال، المذكور عن عبد الصمد العتقي.
2. اعتماده على القياس فيما لا نص فيه ، وذلك بإلحاق النظم بنظيره مثل قوله في باب الإمالة وأما ﴿كلتا الجنتين﴾ فإن أبا الطيب زعم أن فتحه إجماع،

(1) توجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة أيا صوفيا بتركيا، مسجلة تحت رقم 59 اطلع الدكتور احميتو على صور منها.

(2) المصدر نفسه، نقلاً عن رسالة د. احميتو.

(3) عبارة «الأربعة الزهر» وردت عند الشاطبي في قوله :

«وبعضهم في الأربع الزهر بسملاً»

والمراد بها البسملة بين سورتي المدثر والقيامة، وبين الانفطار والتطفيف وبين الفجر والبلد، وبين العصر والهمزة.

(4) لقد اعتمدنا في هذا العرض على ما أورده الدكتور احميتو في موسوعته، المجلد الثاني، ص 567 وما بعدها.

والذي يوجبه القياس على مذهب حمزة والكسائي في «كلاهما» إمالته والذي يوجبه قياس أبي عمرو على مذهب البصريين أن يكون بين اللفظين ولم أجد أحداً من القراء ولا رأيته مسطوراً. وفي البسمة قال إن الرواية عن السبعة في «الأربع الزهر» معدومة، وعقب على ذلك قائلاً: «والذي أستحب لمن فصل بالبسمة أن يفصل بها في الأربع الزهر. ومن فصل بالسكت فليفصل به. وهو بهذا لا يخالف الجمهور في الأخذ بالرواية عند وجودها، وفقاً لأبي عمرو الداني الذي يقول:

فلا طريق لقياس أو نظر فيما أتى به أداء وأثر⁽¹⁾

3. إيراده بعض الروايات النادرة، مثل إشباع الحركة في الكسرة قبل الياء نحو «ملك يوم الدين» باستثناء «ما هؤلاء ينطقون» وحركة الضمة قبل الواو نحو «فادع واستقم». وقد عزا هذا الإشباع لأحمد بن صالح.

4. إشباع مد الواو والياء، في مثل «شيء» و«سوء» باستثناء «سوءات» و«موتلاً» و«الموودة»، وذلك في روايتهم عن ورش.

5. تفخيم اللامات، وذكر أنه جمعه باستقصاء، فقال إن ورشاً كان يفخم اللام المفتوحة بعد الطاء والصاد ما لم تكونا مكسورتين مثل «الصلاة والطلاق»، وذكر الخلاف عنه عند تشديد اللام نحو «فصلى» و«مصلى» واختار هو تريقها في رؤوس الآي، وتفخيمها في مثل «يصلبوا» كما ذكر الخلاف في مثل «فصلاً» و«يصالها» ولم يرجح أحد القولين.

أما إذا كانت اللام مضمومة بعد هذين الحرفين، فإنها تفخم إذا كانتا ساكنتين مثل «فصل» و«تطلع»، وإن كانتا متحركتين فترقق. وذكر أن ورشاً فخم اللام من «صلصال» لوقوعها بين صادين، وكما فخمها بعد الضاد والطاء الساكنتين مثل «أضلن» و«أظلم». وفخمها إذا كانت مفتوحة أو مضمومة بين خاء وطاء، أو خاء وصاد أو تاء وطاء أو غين أو طاء. مثل: «خلطوا» و«أخلصوا» و«فاختلط» و«ليتلف» و«اغلظ عليهم» والمخلصين، وهذا باختلاف عنه. ومما اختص به أيضاً روايته في تفخيم لام «ثلاثة» حيث وقع وقال إنه قرأ بها على إسماعيل المهدي.

(1) الأروزة المنبهة على أسماء القراء والرواة، للناظر أبي عمرو الداني، ت. 444هـ، حققه وعلق عليه: محمد بن مجاهد الجزائري، الطبعة الأولى، 1420-1999، دار المغني للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

6. ترقيق الرءاءات ، وهنا ذكر ابن سفيان أن القراء اضطربوا في قراءة ورش في الرءاءات وأنه أخرج لها أصولا يبين مذهبه فيها، وفيما يلي تلخيص هذه الأصول مع ذكر مستثنيات وهي تقع في أربع قواعد :

القاعدة الأولى ، في حكم الرءاء المضمومة .

فإنها :

- (أ) تفخم بعد الضمة والفتحة نحو : ﴿بِمَالٍ يَبْصُرُونَ﴾ و ﴿تَسْرُ النَّظِيرِينَ﴾ .
 (ب) ترقق بعد الكسرة : المتصلة نحو ﴿يُبْصِرُونَ﴾ و ﴿يُصِرُونَ عَلَى الْحَنَثِ الْعَظِيمِ﴾ .
 (ج) ترقق إذا سكن ما قبلها ، وانكسر ما قبل الساكن . نحو : ﴿وَلَذِكْرِ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ .
 وخالف أصله في قوله تعالى : ﴿إِلَّا كِبْرًا مِمَّا يَبْلُغِيهِ﴾ و «عشرون» ففخمتها .

ثم قال إنه روى هذا التفخيم عن أبي إبراهيم إسماعيل المهدي وعزاه إلى المصريين من أصحاب ورش ، وعلل هذا الاستثناء بقوله إن الفرق بين «كبر» و «ذكر» أن الكاف أقرب مخرجا إلى الذال من الباء ، فلما سكنت الكاف في «ذكر» قربت الرءاء من الكسرة لقرب المخرجين ، وبعدت الرءاء في «كبر» لبعد المخرجين ففخمت الرءاء لذلك ، وهذا اعتلال الرواية والذي يوجبه القياس أن تكون مرققه .

القاعدة الثانية ، في حكم الرءاء المكسورة .

المعروف أن القراء يرققون الرءاء المكسورة في الوصل وتفخم في الوقف وبعد الفتحة والضمة والسكون . ولكن ابن سفيان يذكر خلافاً في الوقف في موضعين ، وهما قوله تعالى : ﴿بِئْتَارِيوْهُ إِلَيْكَ﴾ و ﴿أَذَى مِّنْ مَّطَرٍ﴾ فروى التفخيم فيهما في الوقف عن أبي إبراهيم عن ابن خيرون ، وقال إنهم يعللون بقوة الطاء لأنها مطبقة ومستعلية ، ولكنه رأى بعض المصريين يقف عليهما بالروم والترقيق وهو المختار عنده .

وإذا كانت الكسرة عارضة ، فيقول ابن سفيان ، إن الحذاق بمصر ممن يُجَوِّدُ قراءة ورش يقفون على الباب كله بالتفخيم إذا انضم ما قبل الرءاء أو انفتح ، فإن انكسر ما قبلها فلا خلاف في الوقف بالترقيق . ولكن يقول إن أصحابهم يعني قراء القيروان ، يستثنون حرفين يقفون عليهما بالتفخيم ويرققونهما في الوصل ، وهما : ﴿فَلْيَكْفُرْ أَتَانَا﴾ و ﴿وَانْحَرَانْ شَانِكَ﴾ .

القاعدة الثالثة . في حكم الراء المفتوحة .

ونذكر أن لورش فيها ستة أوجه :

(أ) يفخمها إذا انضم أو انفتح ما قبلها، أو سكن إن لم يكن ياء، ولكنه رققها في قوله تعالى : ﴿ بشرر كائنصر ﴾ .

(ب) ويرققها إن كان قبلها ياء ساكنة، وكانت غير منونة مثل «خيرات» وخالف أصله في ﴿ عشيرتكم ﴾ ففخمها في سورة التوبة، واختلف عنه في ﴿ حيران ﴾ .

(ج) فإن كانت منونة، مثل ﴿ قديراً ﴾ و ﴿ بصيراً ﴾ فلا خلاف بينهم في الوقف بين اللفظين، واختلفوا في الوصل، فبعضهم يفخم، والآخر يوصلون كما وقفوا .

(د) ويرققها إذا انكسر ما قبلها مثل : ﴿ لينذر كرم و يؤخر كرم ﴾، إلا إذا كان بعدها حرف استعلاء، فإنه يفخمها، لكنه نكر أن ورشا خالف أصله في ﴿ إمر ذات العباد ﴾ و ﴿ حصرت صدورهم ﴾ ففخم الراء في الوصل واختلف عنه في الوقف .

(هـ) فإن حال ساكن بين الكسرة والراء، وكان الساكن غير مطبق ولم يك بعدها حرف من حروف الاستعلاء فإنه يرققها إذا لم تك منونة مثل ﴿ غير إخراج ﴾ و ﴿ لا إكراه ﴾ و ﴿ المحراب ﴾ .

وإذا كان الحرف المكسور من حروف الحلق أو ما قرب منها مثل الكاف فإنه يفخم الراء إذا كان الحرف الساكن أقرب إلى خارج الفم من الراء . وذلك مثل : «مصر» و «إعراضا» و «إسرائيل» و «إبراهيم» و «حذركم» وخالف ذلك في «الإشراق» و «إسرافنا» فقرأه بين اللفظين حيث وقع . وذكر أنه يفخم «وزر أخرى» لأن الواو من الشفتين وتتصل بمخرج الألف فصارت عنده بمنزلة حروف الحلق . ونكر الخلاف في «إجرامي» .

(و) فإن كانت الراء منونة في مثل «ذكرنا» و «سترا» فهي مفخمة في الوقف والوصل إلا حرفاً واحداً يرقق في الحاليين وهو «نسباً وصهراً» وذلك لأن الهاء خفية ليست بحاجة حصين بين الكسرة والراء .

للقلعة الرابعة ، الراء الساكنة ولها أربع حالات ،

(أ) يفخمها إذا تقدمها فتح أو ضم مثل «كرسيه» و «مرفقا» لكن ابن سفيان استثنى من هذه القاعدة أن تأتي بعد الراء ياء أو همزة مكسورة فإنه حينئذ يرققها

مثل «قرية» و«مريم». و«المرء وقلبه» و«المرء وزوجه» وهذه أيضا من المسائل التي اقتصت بها المدرسة القيروانية⁽¹⁾.

ب) ويرققها إذا انكسر ما قبلها كسرة لازمة مثل : «فرعون» و«مرية».

ج) وذكر الخلاف إذا كان بعد الراء حرف من حروف الاستعلاء مثل : «فرقة» و«قرطاس» و«إرصادا» و«بالمرصاد» فبعضهم يرقق الراء وهذا خاص بأصحابه، وبعضهم يفخم ذلك كله ما لم يقع الراء بين كسرتين فيرققون نحو «كل فرق».

وهذا ملخص الأصول التي أوردها ابن سفيان عن ورش، والتي تميز فيها بعض الاختيارات التي تمثل بعض خصائص المدرسة القيروانية، وقد ذكر ابن الباذش في الإقناع أمثلة أخرى من اختياراته الخاصة في رواية ورش، مثل تفخيمه لـ «عشرون» و«كبر»⁽²⁾، ومد حرف الهجاء من «عين» في فواتح سورة مريم والشورى⁽³⁾ وأخذه بالوقف بالقصر على نحو «لا ريب» و«من خوف»، وأخذه بترك المد فيما يعرض فيه التقاء الساكنين في الوقف نحو «الرحمن» و«تبصرون» و«خبير»⁽⁴⁾.

ولقد شارك ابن سفيان في هذه الاختيارات الشيخ مكي بن أبي طالب القيسي الذي سنفرده له فصلا خاصا، كما تأثر به بصفة مباشرة أبو العباس المهدوي، وابن بليمة وابن الفحام والحصري، ولقد عد بعض الباحثين أبا علي الهذلي من هذه المدرسة لكن دائرة مباحث في كتاب الكامل اتسعت اتساعا يكاد يخرج عن نطاق هذه المدرسة.

(1) وقد نبه الشاطبي على حكم الراء هنا بقوله :

وما بعده كسر أو اليا فمالهم بترقيقه نص وثيق فيمثلا
وما لقياس في القراءة مدخل فدوئك ما فيه الرضا متكفلا

(2) كتاب الإقناع في القراءات السبع، لأحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري المعروف بابن الباذش، ت 540هـ، حققه وقدم له د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، مجلدان، ط. أولى، 1403هـ، ج 1، ص 333.

(3) المصدر السابق، ص 479.

(4) المصدر السابق، ص 480.

الفصل الثاني

مشايخ مدرسة القيروان وصلاتهم بالمدرسة الأندلسية : مكي والمهدوي

1 . الشيخ مكي القيسي

1. شيوخه ورحلاته العلمية :

نشأ أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي في القيروان، وقضى أول حياته التعليمية وتفقّه على كبار شيوخها، فدرس فقه الإمام مالك على اثنين من أئمة المشهورين وهما أبو محمد عبد الله بن أبي زيد صاحب الرسالة (ت 386) وأبو الحسن علي بن محمد القابسي (ت 403). وأخذ عن محمد بن جعفر التميمي المعروف بابن القزّاز (ت 412) صاحب الجامع في اللغة. ثم كان لمكي رحلات علمية، بدأها في وقت مبكر من حياته، فكان يتردد بين مصر والقيروان ومكة والقدس التي ألف فيها كتاب مشكل إعراب القرآن، ولقد استغرقت هذه الرحلات من شباب أبي محمد مكي أكثر من عشرين سنة. اقتنى فيها ثروة علمية متنوعة، إذ اتسعت آفاق معارفه، وتعددت اهتماماته ومشاربه، فعُدّ من القراء والمفسرين والفقهاء والمحدثين، إذ أتاحت هذه الرحلات فرص الالتقاء والأخذ عن كثير من شيوخ المشرق في مختلف مجالات العلوم الإسلامية، أما شيوخه المبرزون في القراءة فمنهم ثلاثة كان لهم أكبر التأثير في اتجاهه العلمي، وهؤلاء هم :

1. أبو بكر محمد بن علي الأندفوي المقرئ والمفسر (ت 388) فقد روى عنه مكي كتب أبي جعفر النحاس واعتمد عليه في بعض مسائل الخلاف في التبصرة، ودافع عنه في خلافه مع أصحاب الأنطاكي حول مدّ البذل، وأسند إليه رواية ورش عن طريق أبي غانم المظفر عن ابن هلال عن إسماعيل بن عبد الله النحاس عن الأزرق.

2. أبو الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي المقرئ (ت 389) وهو الذي أسند مكي عن طريقه رواياته عن الأئمة السبعة في كتاب التبصرة، كما روى عنه كتابه الإرشاد في القراءات السبع.

3. أبو عدي عبد العزيز بن علي المصري المعروف بابن الإمام (ت 381)، الذي كان عمدته في رواية ورش عن نافع، فأخذها عنه عن أبي بكر بن سيف، عن الأزرق.

وبعد رحلات أبي محمد مكي المشرقية عاد إلى وطنه بالقيروان، ب زاد وافر من العلم، وذلك سنة 392، لكنه لم يلبث فيها إلا زهاء سنة، فقرر الانتقال إلى الأندلس التي ما فتئت تستقطب كبار العلماء الوافدين، وتؤمن لهم ظروف العطاء العلمي ووسائل الإقراء والاستقرار. وفيها ألقى أبو محمد عصا التسيار، وترقى سلم التصدير بين كراسي التعليم ومنابر الجوامع، فكون مع أبي عمرو الداني، وابن شريح الثالث الذي تأسست عليه مدارس القراءات في الغرب الإسلامي، فكان الحافظ أبو عمرو رائد الاتجاه الأثري الذي أثر الاعتصام بسبل الرواية القرآنية، وبذل جهده الكبير في توثيقها وتمحيصها، وكان أبو محمد مكي شيخ المدرسة التي استندت على مقاييس لغة القرآن وترجيح الأفضح منها، ثم استكمل ابن شريح عملهما بالتزام مقومات النص من رواية ورسم ولغة، وإذا كان أغلب نشاط مكي العلمي في الأندلس، فإننا مع ذلك نعتبره من حملة لواء المدرسة القيروانية.

2. آثاره ومؤلفاته :

لقد ترك الشيخ مكي مؤلفات كثيرة أوصلها بعض الباحثين إلى أكثر من مائة، واشتهر عندهم منها نحو الثمانين، وتناول فيها مواضيع من علوم اللغة، والفقه وأصول الدين، وأفرد منها عشرات المصنفات لعلوم القرآن، من تفسير وقراءات.

(أ) كتاب الهداية،

ومن أهم مؤلفاته في التفسير كتاب الهداية إلى بلوغ النهاية. وقيل إنه يقع في سبعين جزءاً، ويمكننا تقدير حجمه الحقيقي حيثما نعرف أن كتاب الكشف المنشور يقع في عشرين جزءاً، ويذكر المقرئ في نفع الطيب أن ابن حزم قال إنه من أجل ما صنف في التفسير⁽¹⁾. وإذا صح هذا القول فإنها شهادة عالم ناقد لا

(1) نفع الطيب، مجلد 4، ص 23.

يجامل ولا يحابي، وإن لم نقل من باب شهادة الأعداء فإنها على الأقل شهادة خصم لمكي، لأن الخلاف احتدم بينهما في مسألة اشتغال المصحف على الأحرف السبعة، وفي المفاضلة بين الصحابة، مما حمل بعضهم على القول إن ابن حزم كان متحاملًا على مكي في كتاباته عنه.

وكتاب الهداية يعتبر من الموسوعات التفسيرية، ويقول عنه مكي نفسه، إنه «كشف فيه علم ما بلغ إليه من علم كتاب الله مما وقف على فهمه، ووصل إليه من ألفاظ العلماء، ومذكرات الفقهاء ومجالس القراء وروايات الثقات من أهل النقل والرواية، ومباحثة أهل النظر والدراية، وإنه انتخبه من ألف جزء أو أكثر من مؤلفات علوم القرآن وذكر منها كتاب الاستغناء المشتغل على ثلاثمائة جزء، وهو من تأليف شيخه الأذفوي، كما ذكر منها أيضا تفسير أبي جعفر الطبري، وكتب أبي جعفر النحاس في الإعراب والمعاني والناسخ والمنسوخ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج. وتفسير ابن سلام وابن عباس».

ويذكر أن هذه الموسوعة الآن بقيد التحقيق.

ب) مصنفات مكي في مسائل خاصة من التفسير والقراءات :

وإذا كان كتاب الهداية من مصنفاته الشاملة في التفسير، فإنه مع ذلك تناول في بعض مصنفاته مواضيع خاصة من علوم القرآن، فله كتاب الإيجاز والإيضاح وكلاهما في ناسخ القرآن ومنسوخه، وكتاب مشكل إعراب القرآن، ثم كتب عدة رسائل في تفسير بعض الآيات مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ . و﴿ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ في هود. ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ وهي آيات لها دلالة ومعنى في أصول الدين، والتي كانت من اهتمامات الشيخ مكي، ومن رسائله في هذا الباب، تفسيره لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادَتِكَ ﴾ و﴿ شهادة بينكم ﴾ و﴿ ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ﴾.

وقد كان صنيعه في القراءات على هذا النحو، إذ كتب فيها كتابين شاملين وهما "التبصرة" في مجال الرواية، و"الكشف" في مباحث الدراية. ثم أفرد مجموعة من مصنفات لمواضيع متفرقة في القراءات، منها مسائل الاختلاف بين القراء. فكتاب التذكرة في اختلاف القراء : وكتاب التنبيه على قراءة نافع والاختلاف عنه : ويظهر أنه اتخذ قالون محورا لها فكتب عن الاختلاف بين قالون

وورش. وما خالف فيه سائر القراء مثل: الاختلاف بين قالون وأبي عمرو، والاختلاف بين قالون وابن كثير، والاختلاف بين قالون وابن عامر، والاختلاف بين قالون وعاصم، والاختلاف بين قالون وحمزة، والاختلاف بين قالون والكسائي.

وخص بعض المواضيع برسائل مستقلة مثل الإمالة والياءات المشددة، وياءات الإضافة والزوائد في قراءة ورش، والإدغام الكبير، والتمايم والوقف، والوقف على «كلا» و«بلى» والاختلاف في الوقف على ﴿يَدْعُو لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾؛ والوقف على ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحَسَنَى﴾؛ وجوبه على ﴿لَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ﴾ والفرق بين الوقف عند حمزة وهشام.

وفي خلافه مع القراء، كتب عما أغفله ابن مسرة في القراءات الشاذة ورسالة التمكين في مد البدل، رداً على بعض أصحاب الأنطاكى، كما انتصر لشيخه الأذفوى في التغليظ في الإمالة.

وله في الرسم كتاب هجاء المصاحف، واختصار الألفات، والاختلاف في رسم «هؤلاء»؛ وله كتب في التجويد مثل كتاب الرعاية لتجويد وتحقيق لفظ التلاوة، قال فيه إنه لم يسبق إليه، مع أن رائية الخاقاني تناولت هذا الموضوع من قبله.

ومن مؤلفاته المشهورة كتاب «الإبانة عن معاني القراءات» وهو مصنف صغير الحجم، كبير الفائدة، تناول فيه معنى الأحرف السبعة وضوابط صحة القراءات⁽¹⁾.

وإن ثبت هذه المصنفات يعطى صورة واضحة عن ثقافة هذا الإمام الذي أراد أن يكون جامعاً لمادة القراءات، متبحراً في معارفها ومحيطاً بها من جميع الجوانب، فتركزت دراساته على أوجه الخلاف بين القراء وقد رأينا أنه جعل رواية قالون محور اهتمامه، وهذا يؤكد عنايته بقراءة الإمام نافع التي خصص لها كتابين مستقلين، ولا غرابة في ذلك حينما نعلم أنه قضى العقود الأخيرة من حياته في الأندلس: مهد قراءة نافع ومذهب الإمام مالك، ثم لا ننسى أن مكيا القيرواني من تلامذة القابسي وأبي محمد بن أبي زيد صاحب الرسالة، وعنهما أخذ الفقه المالكي.

كما نرى في هذه المؤلفات سعة آفاق الإمام مكى من العلم، زيادة على اختصاصه في القراءات، فإن له اليد الطولى في علوم اللغة التي وظفها لأعمال

(1) بتحقيق الدكتور محي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، 1399-1979، وعدد المصاحفات 110.

وتعليل القراءات وحججها. فقد ألف كتاب الوصول إلى أصول السراج، واختصر الحجة لأبي علي الفارسي، وهذا مما يؤهله للكشف عن وجوه القراءات السبع.

ج) التبصرة،

وقبل تصنيف كتاب الكشف ألف كتاب التبصرة عام 391 واتبع نهج ابن مجاهد في كتاب السبعة، إلا أنه اقتصر في الرواية على اثنين لكل قارئ، على غرار ما سنراه في كتاب التيسير للداني، ثم قدم تراجم مختصرة للقراء السبعة، بادئا بابن كثير المكي ومثنيا بنافع، ولم يراع الشيخ مكي هذا الترتيب في ذكر أسانيدهم إلى النبي ﷺ، بل بدأ بالإمام عاصم، وأتبعه نافعاً، وجعل آخرهم ابن عامر لأن طرق أسانيدهم قد تكلّم فيها. ونورد فيما يلي مقتطفات من تقويمه لقراءتهم.

يقول مكي عن القراءات السبع⁽¹⁾:

1. عاصم: قراءته مختارة عند من رأيت من شيوخ السبعة، مقدمة على غيرها لفصاحة عاصم ولصحّة سندها، وثقة ناقلها، وكان أضبط الناس في عصره لقراءة زيد بن ثابت، وذكر أن أبا عبد الرحمان السلمي قد قرأ على علي بن أبي طالب وأن علياً قرأ على زيد بن ثابت وقرأ زيد على النبي ﷺ، وروى أن علياً قرأ على النبي ﷺ.
2. نافع: وقراءته هي السنة لكونه في المدينة معدن العلم ومنزل الوحي، ولأنه إمام لحرم رسول الله ﷺ وثناء مالك عليه، وتعديله إياه واشتهار فضله، ولقول مالك وابن وهب: قراءة نافع هي السنة. يعني بذلك سنة أهل المدينة، والقراءات الثابتة من السنة التي لا مدفع فيها لأحد. وتوفي بالمدينة سنة تسع وستين ومائة، وأقرأ الناس في مسجد النبي ﷺ وكان من الطبقة الثالثة، وكان يقرئ الناس كل ما رواه إلا أن يسأله إنسان في قراءته فيأخذ عليه فلذلك كثر الاختلاف عنه⁽²⁾.
3. ابن كثير: قراءته قراءة أهل الحجاز مستقيمة السند صحيحة الطريقة.
4. أبو عمرو: قراءته مختارة مقدمة عند كثير من أهل الأمصار لثقته، وتقدمه في العلم باللغة والإعراب مع ديانته وورعه.
5. حمزة: إمامته وثيقة ومشهورة، وسنده مستقيم.

(1) التبصرة في القراءات السبع، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، حقق نصه وعلق حواشيه د. محي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط. أولى، 1405-1985، ص 43-50.

(2) التبصرة، ص 46.

6. الكسائي : فإنه قرأ على حمزة في سنده المستقيم، فهو مقدم في قراءته لبراعته في اللغة وتقدمه في علم العربية، ولصحة نقله لاسيما عن حمزة.

7. وأما ابن عامر : فهو أكبر القراء سنا، روي لنا أنه قرأ على عثمان، وعلى أبي الدرداء، وقيل على المغيرة ابن أبي شهاب المخزومي، وقرأ المغيرة على عثمان وكلا الطريقين قد تكلم فيه، ولذلك أخرناه ولم أر أحدا من الشيوخ يترك قراءته، ولم يحملها إلا على محمل الصحيح والسلامة⁽¹⁾...

فلاحظ أنه قدم قراءة عاصم لفصاحته، واتصال سنده بزيد بن ثابت، ومن الغريب أن يذكر أن الإمام علي بن أبي طالب قرأ على زيد، وأنتى على قراءة الإمام نافع لثناء الإمام مالك عليه وكونه إمام الحرم المدني ثم أخر ابن عامر للسبب المتقدم، واكتفى بالقول بأن قراءة الآخرين مستقيمة السند صحيحة الطرق.

وبعد هذه التراجم، سرد أسانيده إلى هؤلاء الأئمة، وفي هذه المرة بدأ بالإمام نافع، ولعل هذا دليل عنده لقوة أسانيده إليه إذ قد أخذ رواية ورش عنه عن ثلاثة طرق الأولى. عن أبي بكر الأدفوي عن أبي غانم المظفر عن أحمد بن هلال عن إسماعيل بن عبد الله النحاس عن الأزرق عن ورش. والثانية عن أبي عدي عن أبي بكر بن سيف عن الأزرق عن ورش. والثالثة عن شيخه أبي الطيب بن عبد المنعم بن غلبون عن إبراهيم بن محمد بن مروان عن ابن سيف، وعن عتيق بن ماشاء الله عن ابن هلال بالسندين المتقدمين⁽²⁾.

ثم نكر سنده إلى قالون عن أبي الطيب من ثلاثة متصلة بإسماعيل القاضي وأبي نشيط والحلواني وأسانيده إلى الستة الباقية كلها عن أبي الطيب. ومن أكثر شيوخ أبي الطيب المذكور فيها أبو سهل صالح بن إدريس الوراق⁽³⁾.

د) كتاب الكشف،

وأما كتابه الكشف فإنه يدخل في نطاق جهود القراء في تفسير أوجه الاختلاف في القراءات وحججها من الناحية اللغوية، ولقد بدأت إشارات في هذا

(1) التبصرة، ص 50.

(2) التبصرة، ص 34.

(3) التبصرة، ص 35.

الاتجاه في كتاب معاني القرآن، عند الفراء وأبي عبيدة، والأخفش والزجاج، ثم جمع أبو علي الفارسي هذه المباحث في كتاب الحجة، الذي يعتبر موسوعة في هذا المجال، مع أنه اقتصار فيه على الاختلاف بين القراءات السبع المدونة في كتاب ابن مجاهد، ثم تابعه ابن جني في المحتسب لبيان حجج بعض القراءات الشاذة، ثم جاء ابن خالويه بكتاب الحجة⁽¹⁾.

وكل هذه الأعمال كانت صادرة أساساً عن علماء اللغة والنحو، حتى جاء دور أبي جعفر النحاس الذي كان نحويًا ومقرئًا ماهراً، ولكن جهوده لم تستوف هذه المادة، إلى أن ظهر كتاب مكي، في «الكشف عن وجوه القراءات السبع وحججها وعللها»، وزاد ابن خبير في عنوان هذا الكتاب، و«مقاييس النحو فيها». وهذه الزيادة لها دلالة خاصة في اتجاه أبي محمد مكي في هذا الكتاب. لأن مكيًا جمع بين ميزتين اثنتين.

أولاً: لقد أظهر أنه ذو نقل ورواية في كتاب التبصرة، وأنه ذو فهم ودراية في كتاب الكشف، مبيناً المقصد الأساسي لكل منهما.

ثانياً: أنه كان على اطلاع دقيق بجهود من سبقوه، فقد أخذ القراءة في سنده لقراءة الكسائي عن أبي الطيب بن غلبون عن ابن خالويه عن ابن مجاهد وبذلك عرف طريق ابن خالويه. وألف منتخب كتاب الحجة لأبي علي الفارسي.

وكتب مكي كتاب الكشف بعد التبصرة التي تقرر الروايات ثم قال في آخرها: «والآن إن شاء الله أخذ في كتاب الكشف عن وجوه ما ذكرته في هذا الكتاب. (أي التبصرة)⁽²⁾ من القراءات والأصول، وأنبه على النادر والمستطرف من العربية وأذكر الاختيار من القراءات للصدر الأول إن وجدت له قارئاً، وأبدأ بما صرح عن النبي ﷺ من لفظ هذه الحروف المختلف فيها، مع ما تقدم من معنى السبعة، وكشف الاختلاف وتخريج وجهه في كثير من فنون العلوم وفوائد قد فرقت في الكتب».

ولقد انتهج في أسلوبه طريقة السؤال والجواب، وتخريج أوجه القراءات استشهاداً بآراء النحاة مع إعطاء أمثلة في المأثور من اللغة لبيان احتجاجة.

(1) نشره الدكتور عبد المال سالم مكرم في طبعتين قدم في أولهما عرض منهج ابن خالويه، وفي الثانية دافع عن نسبته له.

(2) التبصرة، ص 394.

فمن ذلك قوله في مدّ «شيء» إن سيبيويه روى عن العرب قولهم : «هذا ثوب بكر وجيب بكر» بالإدغام، ثم قال لو لم تكن الياء معدودة لما حسن هذا الإدغام (1).

ومن احتجاجاته لتشديد التاءات المعروفة في رواية البزي مثل : ﴿ولا تيمموا﴾ و﴿لا تكلمن نفس إلا بإذنه﴾ قال مكي إنه لا يقاس عليها وهي محفوظة وعددها واحد وثلاثون، ثم علل هذا التشديد بقوله. إنه حاول الأصل، لأن الأصل في جميعها تاء، إن، فلم يحسن له أن يظهرها فيخالف الخط في جميعها إذ ليس في الخط إلا تاء واحدة، فلما حاول الأصل وامتنع عليه الإظهار أدغم إحدى التائين في الأخرى، وحسن له ذلك وجاز اتصال المدغم بما قبله، فلين ابتداء بالتاء لم يزد شيئا (2).

واحترام مكي للقراءة المأثورة عن السبعة، لم يمنعه من إبداء رأيه في بعضها بالمقارنة بقياس النحويين، فعن قراءة حمزة في قوله تعالى : ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ قال : ﴿تساءلون﴾ قرأه الكوفيون مخففا، على حذف إحدى التائين، اللتين هما أصله، تخفيفا، لأنه اجتمع مثلان، والسين قريبة منهما، فكان ثلاثة أمثال، فلو أعله بالإدغام لم ينقص عدد الأمثال، إذ يصير اللفظ بتاء وسينين، فلم يكن، عند إرادة التخفيف، بد من الحذف، وقد ذكرنا الاختلاف في المحذوف منهما عند قوله : ﴿تظالمون عليهما﴾، وشدد الباقون، على إدغام التاء الثانية في السين، وهو الأصل، وهو الاختيار، وقوي الإدغام، لأن التاء والسين من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا، ولأنهما مهموسان، ولأن التاء تنتقل إلى قوة مع الإدغام، لأنك تبدل منها حرفا فيه صغير، وذلك قوة في الحرف. وهو مثل ﴿تظالمون﴾ في الحجة والعلة (3).

و«قوله» : ﴿والأرحام﴾ قرأه حمزة بالخفض على العطف على الهاء في «به»، وهو قبيح عند البصريين، قليل في الاستعمال، بعيد في القياس، لأن المضمّر في «به» عوض من التنوين، ولأن المضمّر المخفوض لا ينفصل عن الحرف، ولا يقع بعد حرف العطف، ولأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان، يحسن في أحدهما ما يحسن في

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، ت 437، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، ط. أولى، 1394-1974، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ج 1، ص 55.

(2) الكشف، ج 1، ص 314.

(3) الكشف، ج 1، ص 375.

الآخر، ويقبح في أحدهما ما يقبح في الآخر. فكما لا يجوز : وانتقوا الله الذي تسألون بالأرحام، فكذلك لا يحسن : تسألون به والأرحام، فإن أعدت الخافض حسن».

«وقرأ الباقون ﴿والأرحام﴾ بالنصب على العطف على اسم الله جل ذكره، على معنى : وانتقوا الأرحام أن تقطعوها، ويجوز أن يكون معطوفاً على موضع الجار والمجرور، لأن ذلك في موضع نصب، كما تقول : مررت بزيد وعمرا، لأن معنى «مررت بزيد» لابست زيدا، فهو في موضع نصب، فحمل ﴿والأرحام﴾ على المعنى، فنصب، وهو الاختيار، لأنه الأصل، وهو المستعمل، وعليه تقوم الحجة، وهو القياس، وعليه كل القراء»⁽¹⁾.

وعن قراءة حمزة أيضاً في سورة إبراهيم بكسر الياء في «بمصرخي» يقول مكي : «قرأه حمزة وحده بكسر الياء، كأنه قدر الزيادة على الياءين كما زيدت الياء في الهاء في «به»، وذلك هو الأصل. ولكنه مرفوض غير مستعمل لثقل الياءين، والكسرة قبلهما.. والكسرة بينهما، فلما قدر الياء مزيدة على الياء التي للإضافة، حذفها استخفافاً، لاجتماع ياءين وكسرتين، إحداهما على ياء الإضافة، فلما حذف الياء المزيدة بقيت الكسرة، تدل عليها، كما تحذف الياء في «عليه، وبه»، وتبقى الكسرة تدل عليها، وكما تحذف الياء في «يا غلام»، لأن الكسرة تدل عليها، فهذه القراءة جارية على ما كان يجب في الأصل، لكنه أمر لا يستعمل إلا في الشعر، وقد عد هذه القراءة بعض الناس لحنًا، وليست بلحن، إنما هي مستعملة، وقد قال قطرب : إنها لغة في بني يربوع يزيدون على ياء الإضافة ياء، وأنشد هو وغيره شاهداً على ذلك :

مَاضٍ إِذَا مَا هُمْ بِالْمُضِيِّ قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَسَا تَا فِي

وقرأ الباقون بفتح الياء، وهو الأمر المشهور المستعمل الفاشي في اللغة، وهو الاختيار لأن الجماعة عليه، ولأنه المعمول به في الكلام. وعلة ذلك أن ياء الجمع أدغمت في ياء الإضافة وهي مفتوحة، فبقيت على فتحها، ويجوز أن تكون قد أدغمت في ياء إضافة، وهي ساكنة، ففتحت لالتقاء الساكنين. وكان الفتح أولى بها، لأنه أصلها، فردت إلى أصلها عند الحاجة إلى حركتها. وأيضاً فإن الفتح في الياء أخف من الكسر، والضم عليها⁽²⁾.

(1) الكشف، ج 1، ص 375-376.

(2) الكشف، ج 2، ص 26-27.

وعن قراءة ابن عامر في الأنعام عند قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ يقول مكى : «قرأ ابن عامر «زَيْن» بضم الزاي، على ما لم يسم فاعله و«قَتَلَ» بالرفع، على أنه مفعول لم يسم فاعله، «أولادهم» بالنصب أعمل فيه القتل، «شركائهم» بالخفض على إضافة القتل إليهم، لأنهم الفاعلون، فأضاف الفعل إلى فاعله، على ما يجب في الأصل لكنه فرق بين المضاف والمضاف إليه، فقدم المفعول، وتركه منصوباً على حاله، إذ كان متأخراً في المعنى، وآخر المضاف، وتركه مخفوضاً، على حاله، إذ كان متقدماً بعد القتل، وهذه القراءة فيها ضعف، للتفريق بين المضاف والمضاف إليه لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف، لاتساعهم في الظروف، وهو في المفعول به في الشعر بعيد. فإجازته في القرآن أبعد».

وقرأ الباقون بفتح الزاي على ما يسمى فاعله، ونصبوا «قتل» ب «زَيْن»، وخفضوا «الأولاد» لإضافة «قتل» إليهم، أضافوه إلى المفعول، ورفعوا «الشركاء» بفعلهم التزيين، فهو الأصل، والمصدر يضاف إلى المفعول به، أو إلى الفاعل، وأصله أن يضاف إلى الفاعل، لأنه هو أحدثه، ولأنه لا يستغنى عنه، ويستغنى عن المفعول، وإنما جاز أن يضاف إلى المفعول كما جاز أن يقوم المفعول مقام الفاعل، ولا يحسن أن يرتفع «الشركاء» بالقتل، لأنه يبقى «زَيْن» بغير فاعل، و«الشركاء» ليسوا قاتلين، إنما هم مزينون. إنما القاتلون المشركون، زين لهم شركائهم الذين يعبدونهم قتلهم أولادهم، فالمعنى : قتلهم أولادهم، ثم حذف المضاف إليه، وهو الفاعل، وأقيم «الأولاد» وهم مفعول بهم، مقام الفاعل، كما قال تعالى : ﴿ لَا يَسْأُرُ الْإِنْسَانُ مِنْ دَعَاءِ الْخَيْرِ ﴾. أي : من دعائه الخير، فالهاء فاعلة «الدعاء»، فحذفت وأقيم «الخير» مقامها، فخفض بإضافة، فهذه القراءة هي الاختيار، لصحة الإعراب فيها ولأن عليها الجماعة⁽¹⁾.

وعن رواية قنبل عن ابن كثير في قراءة «ضياء» بهمزتين يقول مكى : قرأه قنبل بهمزتين، بينهما ألف، حيث وقع، وقرأ الباقون بياء قبل الألف.

وحجة من قرأ بهمزتين أن «ضِيَاءً» جمع ضوء كسوط وسياط فالياء منقلبة من واو، لانكسار ما قبلها، ويجوز أن تكون مصدراً لـ «ضاء»، لكنه في الوجهين

(1) الكشف، ج 1، ص 453-454.

قلبت عين الفعل، وهو الياء المنقلبة إلى موضع لام الفعل، وهو الهمزة، وردت الهمزة في موضع الياء، فلما تطرقت الياء بعد ألف زائدة قلبت همزة، كما فعل في «دعاء وسقاء» فصارت همزة قبل الألف، وهي الأصلية التي هي لام الفعل من «ضوء» وهمزة بعد الألف، وهي المنقلبة عن الياء، المنقلبة عن واو، ولو قلت: إن الهمزة انقلبت عن واو، لأن الياء لما تأخرت وزالت عنها الكسرة، التي قبلها، رجعت إلى أصلها وهو الواو، فقلبت همزة كـ «دعاء» لجاز ذلك»⁽¹⁾.

ويقول إن قراءة أبي عمرو بن العلاء «إن هذان لساحران» بالياء هي اللغة المشهورة المستعملة لكنه خالف الخط فضعف له ذلك⁽²⁾ وفي هذا الكلام نوع من التساهل مع أبي عمرو، لأن مكيا في مواضع أخرى يقول إن مخالفة الخط مخالفة للإجماع، وهنا اكتفى بتضعيف القراءة.

نماذج من صياحته في كتاب الكشف :

مسائل من وقف حمزة :

ومن أمثلة ما أورده في كتاب الكشف، نذكر مسائل من الوقف قال إنه يتدرب بها الطالب، وهي قريبة من المسائل التي سنها عند ابن الباذش ونذكر أنها من مسائل ابن شريح : قال أبو محمد : «هذه المسائل جارية على الأصول المتقدمة غير خارجة عنها، لكننا ذكرناها ليعلم الطالب كيف يرد المسائل إلى الأصول المتقدمة، وليتدرب بمعرفتها».

«إن قيل : كيف يقف حمزة وهشام على «ولولو» المخفوض ؟»

«فالجواب أن الهمزة فيه متطرفة مكسورة، قبلها ضمة، فالأصل أن تجعل بين الهمزة المرومة الحركة والياء الساكنة، وذلك ممتنع فيها، لأن الخط بالواو، فيجب أن يرجع فيها إلى السكون ثم يبدل منها واو، لانضمام ما قبلها، ويخفف الأولى الساكنة لحمزة فيقول : «ولولو» بواوين ساكنتين. وإن كان القارئ ممن يرى قول الأخفش في المكسورة، التي قبلها ضمة، فله أن يجعلها بين الهمزة والواو، للضمة التي قبلها، فذلك قول، فيقف على المتطرفة في هذا بين الهمزة المرومة الحركة

(1) الكشف : ج 1، ص 512-513.

(2) الكشف : ج 2، ص 100.

وبين الواو الساكنة، فيصح له موافقة الخط، والقياس على الأصول المتقدمة في أصل تخفيف الهمزة المتحركة التي قبلها متحرك. وقول سيبويه فيها أقيس وأولى، ولكنه يخالف الخط، فيجب أن يرجع إلى السكون ثم البذل.

«فإن قيل : فكيف الوقف على «لؤلؤ» المرفوع ؟»

«فالجواب أن تقف عليه لحمزة وهشام بهمزة بين الهمزة المرومة الحركة والواو، على الأصل المتقدم، لأنها مضمومة قبلها ضمة، فإن لم تُرَم الحركة وَقِفَ لهما بالإسكان، ثم تبدل من الهمزة واوا لانضمام ما قبلها، فيصير لحمزة بواوين ساكنتين، بينهما لام كالأولى المخفوضة».

«فإن قيل : كيف تقف لحمزة وهشام على : ﴿لِسُوا وَجُومَكُم﴾ (الإسراء، 7) ؟»

«فالجواب أنها همزة مفتوحة في قراءتهما، قبلها حرف مد ولين أصلي، ومن شأنهما أن لا يروما الحركة في الوقف على المنصوب رواية، وإلا فهو جائز، فإذا وقفت عليه لحمزة وهشام أقيت حركة الهمزة على الساكن قبلها، ثم يجب إسكانه للوقف، فتقف على واو ساكنة، وتمد لأن حذف الهمزة عارض، ولأن الواو التي كانت المدة فيها باقية ساكنة، لم تتغير ببذل ولا غيره. ويجوز أن تبدل من الهمزة واوا، وتدغم فيها الواو التي قبلها على الشبه بالزوائد، فنقول «ليسوا» فتقف على واو مشددة ساكنة ولا تمد، لأن الواو التي كانت ممدودة قد خالطتها حركة عند إدغامها فيما بعدها، ولا يقع المد في متحرك، ولأنه منصوب، والأول أحسن لقبح إدغام حرف مد ولين فيما بعده لاجتماع الواوات».

«فإن قيل : كيف يقف حمزة على : ﴿السُّوَى﴾ (الروم، 10) ؟»

«فالجواب فيه كالجواب فيما قبله، يلقي حركة الهمزة على الواو، ويحذف الهمزة، لأن الواو أصلية، فيقول : ﴿السُّوَى﴾. ولا يمد هذا لتحرك الواو في اللفظ، لأن المد لا يقع في حرف متحرك، كانت حركته عارضة أو لازمة، ولك أن تبدل من الهمزة واوا تدغم فيها الواو، التي قبلها على التشبيه بالزائد، فنقول : ﴿السُّوَى﴾. ولا تمد أيضا لتحرك الواو التي كان المد فيها، والأول أحسن. فأما مد الألف فلا يلزمه، وإن كانت ممدودة في الوصل، لأن المد فيها إنما كان لأجل الهمزة التي بعدها، وهي همزة «أن»، فلما وقفت على الكلمة الأولى زال المد، لزوال الهمزة

وانفصالها عن حروف المد واللين، على ما قدمنا في أبواب المد. فأما ورش فإنه يمد الألف للهمزة التي قبلها في الوقف».

«فإن قيل : فكيف الوقف لحمزة وهشام على قوله تعالى : ﴿وَلَا الْمَسِيءَ قَلِيلًا﴾ (غافر، 58) ؟»

«فالجواب أن تلقى حركة الهمزة على الياء، لأنها أصلية، إذ هي بدل من حرف أصلي، وهو الواو، ثم تسكن الياء للوقف، وإن شئت رمت الحركة أو أשמمت، وتمد الياء على ما كانت في الأصل، لأنها لم تتغير عن لفظ السكون، وحذف الهمزة عارض، لكن إذا رمت الحركة كان المد أقل، لما فيها من الحركة وإن شئت أبدلت من الهمزة ياء، وأدغمت فيها الياء الأولى فتقول : «المسيء»، ولك الروم والإشمام أيضاً. والأول أحسن. وإنما يمتنع الروم والإشمام إذا أبدلت من الهمزة حرفاً من غير إدغام فيه، فحينئذ لا تروم ولا تشم، لأن الحرف المبدل من الهمزة لم تكن عليه حركة قط. وهو غير الهمزة قياساً على الوقف على «رحمة، ونعمة».

«فإن قيل : كيف يقف حمزة على «ملجأ» المنصوب، و«ملجأ» المخفوض، و«ملجأ» المفتوح غير منون ؟»

«فالجواب أنك تقف له على المنصوب المنون بهمزة، بين الهمزة والألف، وبعد ذلك ألف عوض من التنوين : «ملجأ»، وتقف على المخفوض بالسكون، وتبدل من الهمزة ألفاً فتقول : «ملجأ»، لأنك لو وقفت عليه بين الهمزة والياء، على أصل تخفيف المكسورة خالفت الخط، إذ لا ياء في الخط. وتقف على «ملجأ» المفتوحة غير منون مثل المخفوض بالإسكان، ثم تبدل ألفاً من الهمزة فتقول «ملجأ» يقاس على هذا ما شابهه⁽¹⁾.

3. آراؤه في القياس والتواتر والأحرف السبعة :

ينبغي قبل الحديث في رأيه في القياس أن نشير إلى أن الشيخ مكي لا يشذ عن جمهور القراء في اعتبار الرواية ومرسوم الخط، ووجه اللغة العربية، فقد كان رائد ابن الجزري الذي نظم هذه الأركان الثلاثة، ففي كتاب الإبانة يقول الشيخ مكي : «إن جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام قسم يقرأ به اليوم وهو ما اجتمع

(1) الكشف، ج 1، ص 118-121.

فيه ثلاث خلال أن ينقل عن الثقات إلى النبي ﷺ. ويكون وجه العربية التي نزل بها القرآن سائغاً، ويكون موافقاً لخط المصحف، فإذا اجتمعت فيه هذه خلال الثلاث قرئ به وقطع على مغيبه وصحته وصدقه لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف وكفر من جده. والقسم الثاني ما صنع نقله في الأحاد وصنع وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يقبل ولا يقرأ لعلتين إحداهما أنه لم يوجد بإجماع، وإنما أخذ بأخبار آحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد، والعلة الثانية أنه مخالف لما أجمع عليه، فلا يقطع على مغيبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به ولا يكفر من جده وبئس ما صنع إن جده».

والقسم الثالث : هو ما نقله غير ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف⁽¹⁾.

والملاحظ في ذكره لهذه خلال أنه اعتبر صحة السند أول شرط من شروط ثبوت النص القرآني في القسم الأول، وفي القسم الثاني لم ينكر ما نقل بخبر الأحاد، ولكن قال إنه لا يقرأ به لمخالفة الإجماع على الخط العثماني، ولعله يشير في هذا إلى ما روي في قراءة ابن مسعود وغيره من هذا النوع، وفي القسم الثالث بين أن وفاق خط المصحف وحده لا يثبت به قرآن فهو عنده شرط ضروري للإجماع عليه ولكنه غير كاف لأن الأداء بما رسم قد يختلف عن مضمونه المقصود، فلا بد معه من الرواية والوجه العربي السائغ.

فما هو إذن دور القياس المنسوب إليه ؟ والجواب هو ما ذكر أبو محمد مكي نفسه في آخر كتاب التبصرة حيث يقول : «فجميع ما ذكرنا في هذا الكتاب، ينقسم إلى ثلاثة أقسام، قسم قرأت به ونقلته، وهو منصوص في الكتب موجود، وقسم قرأت به لفظاً وسماعاً، وهو غير موجود في الكتب. وقسم لم أقرأ به ولا وجدته في الكتب ولكني قسسته على ما قرأت به، إذ لا يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرواية في النقل والنص وهو الأقل»⁽²⁾.

(1) الإبانة، ص 39-40.

(2) التبصرة، ص 394.

ويتضح مذهب مكّي في القياس، عند كلامه على الوقف على الممال، الذي يقول إن فيه من النواذر والبحث عن رد الفروع إلى الأصول ما لا يحصى. وسنكتفي في عرض أمثلة من هذا النوع :

المثال الأول : الوقف على «قرى، ومفتري، وغزى ومصلى ومسمى» ونحوه⁽¹⁾.

فذكر أن مذهب الشيخ أبي الطيب الوقف عليها بالإمالة، وبدون اعتبار موضع نصب، مثل «قرى ظاهرة» أو موضع خفض مثل «في قرى محصنة» أو موضع رفع نحو «هذا سحر مفتري»، لكنه ذكر أن الذي يليق بمذهب أبي عمرو بن العلاء الوقف في حالة النصب بالفتح، وفي حالة الخفض بالإمالة. وذلك لأنه بصري ومذهبهم الوقف في موضع النصب على الألف التي هي عوض عن التنوين، وفي موضع الخفض على الألف الأصلية.

«ولكن هذا لا يصح في قراءة حمزة والكسائي لأنهما كوفيان ومذهب الكوفيين من النحويين الوقف على الألف الأصلية، في جميع الوجوه. وزاد قائلا وإنما يتأول هذا التأويل عند عدم الرواية، فإما أن رويناه رواية وصحت كان العمل عليها دون القياس ؛ وهذا الذي ذكرناه من مذهب البصريين هو وجه القياس لكن الذي قرأت به على الشيخ هو جار على مذهب الكوفيين، وقد قال به بعض البصريين أيضاً.

وقد بين مكّي تعليقه في الكشف فقال :

«فإن قيل : كيف الحكم في الوقف على ما دخل التنوين فيه على ألف أصلها

الياء نحو : «قرى، ومفتري، ومصلى، وغزى» وشبهه ؟

«فالجواب أن مذهب أبي الطيب، رحمه الله، فيه أن يقف بالإمالة عليه، وعلته في ذلك أن ما كان منه في موضع رفع أو خفض، فلا تعويض من التنوين فيه. فالوقف على الألف الأصلية بالإمالة لتدل الإمالة على أصلها، وذلك نحو : «سحر مفتري» هذا في موضع رفع، ونحو : «عن مولى» هذا في موضع خفض، والتنوين لا يعوض منه شيء في الرفع والخفض. فالوقف على الألف الأصلية التي هي عوض من الياء بالإمالة لأن الإمالة لازمة فيه. وأما ما كان في موضع نصب فالوقف عليه أيضاً عند الشيخ أبي الطيب بالإمالة. وعلته في ذلك، أنك لما وقفت عوضت من

(1) راجع ابن أجدوم، ص ٩.

التنوين ألفاً، وقبلها ألف أصلية عوض من الياء الأصلية، فحذفت الثانية لالتقاء الساكنين، وبقيت الأولى، وهي الأصلية، وكان بقاء الأصل أولى من بقاء الزائد، فأميلت في الوقف، لأنك تقف على ألف، أصلها الياء. وقد قال قوم : إن الموقوف عليه في هذا الألف، التي هي عوض من التنوين، لأن الألف الأصلية قد كان أذهبها التنوين، فلا رجوع لها مع وجود التنوين، أو وجود ما هو عوض من التنوين، وأيضاً فإن الحذف للساكنين إنما يحذف فيه الأول أبداً. وأيضاً فإن التنوين دخل بمعنى دليل الانصراف، ولا يحذف ما يدل على المعنى. فالوقف على الألف التي هي عوض من التنوين في حال النصب، فلا إمالة فيه على هذا القول، وذلك نحو : «غزى، ومصلّى، وقرى» كله في موضع نصب، والذي قرأنا به هو الإمالة في الوقف في هذا كله على حكم الوقف على الألف الأصلية، وحذف ألف التنوين⁽¹⁾.

المثال الثاني : الوقف على كلتا : من قوله تعالى : ﴿ كلتا الجنتين ﴾ فيقول فيه : «ومن هذا الباب الوقف على ﴿ كلتا الجنتين ﴾، قد أغفل القراء الكلام عليه، فيجب أن نرده إلي الأصول فنقول : إن «كلتا» في مذهب الكوفيين ألفها ألف تثنية، فواجب على قراءة حمزة والكسائي الوقف بالفتح، وقد جاء النص عن الكسائي أن ألف «كلتا» ألف تثنية، فليس لنا أن نخرج عن أصولهم، ألا ترى أن حمزة إنما قرأ «والأرحام» بالخفض، و«آيات» بالنصب في الجاثية، وأمال معه الكسائي «الربا»، وأمال هو ذوات الواو الأربعة المذكورة لجوازه في مذهب الكوفيين، فقرأه على ما يجوز عند أصحابه مع نقله ذلك له عن أئمته، وفي ذلك دليل على جريانهم على مذاهبهم في العربية».

ويجب أن يقف لأبي عمرو بين اللفظين، لأنه بصري، إمام البصريين، ومذهب البصريين بأسرهم في «كلتا» أن ألفها ألف تانيث وأنها فعلى بمنزلة «ذكرى» و«سيمي» لكن التاء عندهم مبدلة من الواو، وأصلها عندهم : كلوى، ولا يجوز أن تقاس إمالتها على إمالة «أو كلاهما» لأن بين الألف والكسرة في «كلتا» حرفين، وليس كذلك «كلاهما»⁽²⁾.

المثال الثالث الوقف على طغى : من قوله تعالى : ﴿ لما طغيا الماء ﴾ فالوقف على «طغاً» لحمزة والكسائي بالإمالة، وإن كان يقال : طغوت وطغوا وأطغوا، لأن

(1) الكشف، ج 1، ص 200-201.

(2) الكشف، ج 1، ص 202.

في إمالتها في هذا الموضوع دليلاً على أنهما قرآه على لغة من قال : «طغيت»، فيجري لهما هذا الذي عدم النص فيه مجرى ما قد وجد فيه، ويحمل على تلك اللغة، قيعال لهما⁽¹⁾.

4. «فاعه عن مدّ البذل في : «آمن و آتى» و «آدم»⁽²⁾ :

لقد ثبتت رواية هذا المد عن ورش عن طريق جمهور المصريين غير أن بعض تلاميذ أبي الحسن الأنطاكي، أنكر هذا المد، وقد وقع اختلاف كبير في هذا الحرف بين الأنطاكي وأبي عبد الله بن سفيان القيرواني، ولقد كتب فيها مكي مصنفين يرد في أحدهما على جميع الاعتراضات على هذا المد.

ومن هذين المصنفين رسالته في تمكين هذا المد، واقتصر فيه على نقض الاعتراض بأن هذا التمكين ينقل هذا الحرف من حيز المد إلى حيز الاستفهام فخطاب المعترض قائلاً : «فيقال لمن اعترض بالاستفهام في مد «آمن» و «آتى» وشبهه : يجب على قولك أيها المعترض أن لا يكون لك الاستفهام إلا ممدوداً، جعلت المد أصلاً للاستفهام حين قلت : «آمن» أخرجه بالمد من حيز الخبر إلى حيز الاستفهام. ونحن نريك الاستفهام في كتاب الله عز وجل غير ممدود عندنا، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ أفترى على الله كذباً ﴾ ﴿ أستغربت أمر كنت ﴾ و ﴿ أستغفرت لهم ﴾ ﴿ أتخذتم عند الله عهداً ﴾ ﴿ أنذا كنا ﴾. وشبهه كثير غير ممدود ولفظه لفظ الاستفهام، فهذا يبطل أصلك الذي أصلت وجعلت الاستفهام من شرطه المد».

«ونريك أيها المعترض الخبر في القرآن ممدوداً قدر ألفين، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ ولا آمين البيت الحرام ﴾، وهذا خبر وهو ممدود قدر ألفين عندنا وعندك، و ﴿ أنذرهم. وأقررتهم ﴾، و ﴿ أنت قلت للناس ﴾ وشبهه مما لفظه لفظ الاستفهام ممدود قدر ألف على روايتنا وروايته، فقد حصل الخبر مداً من الاستفهام فهذا نقض لاعتراضك بأن المد من علامات الاستفهام»⁽³⁾.

(1) الكشف : ج 1، ص 202.

(2) لقد نشرت آراؤه هنا في مقالة في 41 صفحة، بعنوان تمكين المد في «آتى» و «آمن» و «آدم» بعناية الدكتور أحمد فرحات في مجلة الشريعة الإسلامية لجامعة الكويت، عدد 2، السنة الأولى 1405-1984.

(3) راجع عرض الدكتور حميتو، ج 2، ص 616.

وجدير بالتذكير أن مكيا لا ينكر رواية القصر عموماً، وإنما يرجح تمكينه للمد من رواية المصريين، ويؤكد على ضرورة التزام القارئ بروايته دون أن يطعن برواية غيره، وفي ذلك يقول : «إننا لسنا ننكر على من ترك مده برواية نقلها إذ قد وقع في بعض الكتب ترك مده عن ورش، ولكننا نفضل مده لأن عليه الجماعة من الأمصار، وعليه نص أكثر الكتب من كتب المتقدمين ؛ وإنما ننكر على من روى رواية ما، ثم أخذ يعيب ويعترض على كل من خالف روايته، فليس هذا حق العلم ولا وجه الإنصاف».

ويخاطب المعترض على هذا المد قائلًا «عليك بما رويت وما نقلت فالزمه وذُبْ عنه واحبس لسانك عن الطعن على ما لم ترو، فليس كل العلم وصل إليك، ولا كل الروايات ضابطها حفظك ولا أذاك عن نبي ولا صاحب أن القرآن نزل بروايتك ونص على قرائتك»⁽¹⁾.

وتلخص هذه الفقرات منهجه في الحجاج، ومذهبه في الترجيح واجتهاده في تصحيح الرواية المشهورة واختياره لما عليه الجماعة.

(ب) مسألة التواتر في القرآن ،

لقد رأينا أنه لم يذكر اشتراط التواتر في رواية القرآن، وإنما اكتفى باشتراط ثبوت نقله عن الثقات إلى النبي ﷺ، وقد تبعه في هذا الرأي أبو شامة والمحقق ابن الجزري الذي كان رجوع عن اشتراطه، قائلًا إن التواتر إذا وقع فإنه لا يحتاج إلى الركنتين الأخيرين وهما موافقة رسم المصحف والوجه العربي.

وهي المسألة التي أثارت كثيرًا من الخلاف والجدل، ومن أبسط ما كتب عنها ما دار بين ابن عرفة وأبي سعيد بن لب⁽²⁾، ونشير هنا إلى أن جمهور الأصوليين يشترطون التواتر، وأن القراء يميزون بين تواتر القراءة عموماً، وصحة روايات أوجه الأداء خصوصاً.

(ج) مسألة اشتمال المصحف العثماني على جميع الأحرف السبعة ،

وفي هذه القضية يقول الشيخ مكى : «إن هذه القراءات كلها التي يقرأ بها الناس اليوم وصحت روايتها عن الأئمة، إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل

(1) المصدر نفسه، ص 618.

(2) راجع المعيار للونشريسي، ج 12، ص 68-69، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب.

بها القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف . مصحف عثمان . الذي أجمع الصحابة فمن بعدهم عليه، واطرح ما سواه مما يخالف خطه، وصارت القراءة عند جميع العلماء بما يخالفه بدعة وخطأ وإن صحت ورويت وكان المصحف قد كتب على لغة قريش على حرف واحد ليزول الاختلاف بين المسلمين في القرآن وكتبوه بلا نقط وضبط فاحتمل التأويل لذلك. «فالمصحف كتب على حرف واحد وخطه محتمل لأكثر من حرف إذ لم يكن مضبوطاً ولا منقوفاً، فذلك الاحتمال الذي احتمل الخط هو من الأحرف الستة الباقية»⁽¹⁾ وقد رأينا أن هذا الرأي قريب مما عليه جمهور القراء.

وقد ناقضه في هذا الرأي أبو محمد بن حزم بحدته المعروفة، مبرزاً للإشكالات المترتبة عن رأي الشيخ مكي، مثل ضرورة الحفاظ على جميع القراءات التي كانت على عهد النبي ﷺ فإنها باقية كما كانت لا يحل حظر شيء منها أو إسقاطه لأنها من الأحرف السبعة المحفوظة. ثم تساءل ابن حزم عن أصل وجوب مراعاة خط المصحف الذي ليس من تعليم النبي ﷺ لأنه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ولو كان هذا الاشتراط لازماً لما صحت عدة قراءات خالفته مثل قراءة أبي عمرو بن العلاء إن هذين لساحران وهو مخالف لخط المصحف⁽²⁾.

غير أن الذي لم يذكره ابن حزم أن رسم : ﴿ إن هذين لساحران ﴾ لم يرد فيه ألف ولا ياء وإنما رسم في السواد هكذا «إن هذين» وزيد الألف في الضبط عند جمهور القراء لكن الذين ضبطوا على قراءة أبي عمرو زادوا الياء في محل الألف مثل ما فعلوا في قوله تعالى : ﴿ فأصدق وأكن ﴾ واعتبروا زيادة الياء والألف في الضبط مثل زيادة الألفات.

5. تلاميذه وتأثيره :

لقد مكث الشيخ مكي في قرطبة عاصمة الأندلس أكثر من أربعين سنة علماً بارزاً، وإماماً متميزاً، فالتفت حوله حلقات الطلبة، ودارت به جموع التلاميذ فكثرت الأخذ عنه والإجازة منه، وقد أحصى بعض الباحثين مائتين من أعلام أتباعه والمنتسبين إليه، ونقتصر في هذا الفصل الموجز على بعض المشاهير من بينهم فكان منهم أحمد بن محمد بن خالد الكلاعي (ت 432) الذي أكثر عن الأخذ عنه وهو

(1) الإبانة، 23 وما بعدها.

(2) الكشف، ج 1، ص 100.

راوي رحلته العلمية، ومنهم كذلك أبو محمد عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن شعيب (ت 472 أو 492) وقد اعتمد على مكي في القراءات، وهو مؤلف كتاب الاعتماد الذي ذكره المنتوري في شرحه للدرر، وممن قرأ عن ابن شعيب أبو محمد ابن عبد الرحمن بن محمد بن عتاب الجذامي، وقد أجاز له مكي أيضاً ويذكر أنه آخر من حدث عنه. ويذكر الذهبي مرقناً آخر يعرف بابن شعيب أخذ عن مكي، وهو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللخمي المتصدر بجامعة المرية. ومنهم محمد بن أحمد بن مطرف الكنانى المقرئ المعروف بالطرفي (ت 454) ويقال إنه أخذ عن مكي معظم ما عنده وهو صاحب كتاب البديع في القراءات السبع.

ومن أعلام العلماء والقراء الذين أخذوا عن الشيخ مكي أبو الوليد الباجي ومحمد بن عيسى المغامي. كما اشترك مكي مع الداني في إقراء عبد الملك بن موسى ابن أبي حمزة، ويحيى بن إبراهيم المعروف بابن البياز.

وممن حمل علم مكي ابنه محمد الذي روى عنه جميع كتبه وحفيده أبو عبد الله جعفر بن محمد وهو من رواة التبصرة عن أبيه عن جده مكي.

غير أن أهم من أجاز له الشيخ مكي في الأندلس هو الإمام الكبير محمد بن شريح صاحب الكافي، والذي سنتحدث عنه في فصل خاص به.

2. أحمد بن عمار المهدوي

(أ) شيوخه :

ومن أشهر الذين أخذوا مباشرة عن ابن سفيان أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت 440) وهو من حملة مذهب المدرسة القيروانية إلى شرق الأندلس التي دخلها سنة 430، وقضى فيها أواخر عمره مرقناً ومؤلفاً ومناظراً.

أخذ المهدوي معارفه الأولى في القيروان، فدرس على جده لأمه : مهدي بن إبراهيم وسمع من أبي الحسن القابسي (ت 403) ومن ابن سفيان ثم كانت له رحلة أو رحلات إلى المشرق إذ يعد من شيوخه محمد ابن السماك (ت 383) وأبو بكر بن عيسى البلوي الرحالة المعروف بابن المعيراثي (ت 428)، وأبو الحسن أحمد بن محمد القنطري نزيل مكة (ت 438) وهو الذي يقول الداني إنه ليس بالحافظ ولا بالماهر⁽¹⁾.

(1) معرفة القراء الكبار، ج 1، ص 317.

وبعدما أكمل معارفه في القيروان وفي المشرق نزل المهدي في دانية في كنف الأمير مجاهد العامري الذي اشتهر بالاحتفاء بالعلماء، فوجد عنده بغيته من رعاية وتكريم فأكرم وفادته، وقدر رتبته العلمية ولما اطلع على كتابه "التفصيل الجامع لعلوم التنزيل" أجزل له العطاء فاستقرت أحواله، والتفت الطلبة في حلقاته ومجالسه، فسمعوا رواياته ونقلوا مؤلفاته. لكن مقامه لم يخل من شواثب ومحن ظهرت لما حاول المهدي في أول أمره أن يتحدى أبا عمرو الداني الذي سبقه في المكانة والمكان. فجاءت قضية «الأسئلة المحرفة»⁽¹⁾. وما نجم عنها من رد عنيف كتبه الداني في "رسالة التنبيه"، التي وسم فيها أبا العباس بالجهل والتزوير، كما أنه قد اتهم بانتحال كتاب التفصيل الذي قدمه إلى الأمير مجاهد؛ ثم ألقى أبو عمرو الداني على المهدي مسألة الستينية⁽²⁾ المعروفة التي أقحمه بها. ولما هدأت العاصفة، استعسك كل من الشيخين بمنزلته، فندم المهدي على ما بدا منه تجاه الداني، وعرف الداني أن المهدي ليس جاهلاً أو منتحلاً ومزوراً؛ فكانا شريكين في الإقراء والتأليف، ومن أخذ عنهما معاً أبو عبد الله محمد بن عيسى المغامي، وأبو الحسين يحيى بن إبراهيم اللواتي المعروف بابن البياز.

(ب) مصنفاته :

يبدو أن المهدي لم يؤلف من الكتب إلا قليلاً، ولعل مصنفاته لا تتعدى عشرة، وهذا نزر بالنسبة لنظراء وعلماء عصره، إذ نرى أن أبا عمرو الداني كتب أكثر من مائة كتاب في علوم القرآن، ومن كتب المهدي الموثقة، «كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل» وهو الذي أثار ضجة في الأندلس عندما اتهم بانتحال مؤلف للحوفي بعنوان «الموعب» اطلع عليه المهدي بلا خطبة ولا عنوان، وسمع بموت مؤلفه وعرف جهل الناس به فادعاه لنفسه، وهي تهمة خاطئة ومخطئة، فالمهدي غني عن الانتحال، متمكن في مادته أمين في سلوكه، وقد برهن على ذلك لما طلب منه اختصاره، فكتب التحصيل في مختصر التفصيل.

(1) وهي مجموعة من المسائل المحرفة ألقاها المهدي على الداني تعجيزاً له، فعرف الداني أنها محرفة وأجاب عنها بكتاب سماه الأجوبة المحققة عن الأسئلة المحرفة.

(2) وهي مسألة واحدة تعرف بالستينية لأنها تتضمن ستين سؤالاً حول الهمزة المضمومة المكسورة ما قبلها، ثم عززها برسالة التنبيه على الخطأ والجهل والتنويه.

وتوجد قطع متناثرة وأجزاء متفرقة من هذين الكتابين إلا أنهما إلى الآن لم يجمعا في مبلغ علمي ولم ينشرا.

وقد نسب للمهدوي كتابا التيسير الصغير والكبير في القراءات، لكن الباحثين يرجحون تصحيف كلمة «التفسير» واستبدال «التيسير» بها نظراً لصحة نسبة كتابي التفسير، وعدم وجود ذكر التيسير في المصادر الموثوقة، ما عدا ما ورد في كتاب حاجي خليفة الذي نقل عن كنز الجعبري تلك العبارة التي يعتقد أنها خطأ وتصحيف.

ومن الكتب المعروفة للمهدوي كتاب الكفاية في شرح مقارئ الهداية وهو أيضاً مصنف لم يكتب له النشر بعد؛ ويرى الباحثون المختصون أن كتاب هجاء مصاحف الأمصار الذي نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية. وكتاب بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات المنشور بكلية الآداب ببغداد ليس إلا جزءاً من كتاب الكفاية⁽¹⁾ ومما نسب إليه كتاب في عدد الآي، وهو الذي أشار إليه الشاطبي في «ناظمة الزهر» بقوله :

ولكنني لم أسر إلا مظاهراً بجمع ابن عمار وجمع أبي عمرو

ولا يعرف هل هذا "الجمع" ورد في مصنف مستقل أم هو جزء من كتاب التفصيل، أو كتاب البرهان في علوم القرآن الذي يذكر الداني أن ابن عمار أملاه بمكة، هذا وتذكر بعض المصادر للمهدوي كتاباً بعنوان «ري العاطش وأنس الواحش» ويبدو أنه في السيرة أو الآداب.

وتذكر المصادر لابن عمار قطعة شعرية في طاءات القرآن، وهي على منوال المنظومة التي قالها أبو عمرو الداني في نفس الموضوع، وهي :

ظننت عزيمة ظلمنا من حظها	فضلت أوقظها لكائماً غيظها
وظعننت أنظر في الظلام وظله	ظمان أنتظر الظهور لو عظها
ظهري وظفري ثم عظمي في لظي	لأظاهرن لحظها ولحفظها
لفظي شواظ أو كشمس ظهيرة	ظفر لدى غلظ القلوب وغطها

(1) مقدمة شرح الهداية للدكتور حازم سعيد حيدر.

ومن أهم ما نشر من كتب المهدي في القراءات هو شرح الهداية الذي طبع أخيراً بتحقيق الاستاذ الدكتور حازم سعيد حيدر.

شرح الهداية :

وقد قدم له المحقق بدراسة ضافية تناولت حياة المؤلف وآثاره ومنهجه، وأورد فيها الدكتور حازم تحليلاً منهجياً قوياً لمصنفات بتوجيهات القراءة التي بلغت سبعين مؤلفاً، كان من أقدمها كتاب وجوه القراءات لهارون بن سلام وابن قتيبة والسراج وابن خالويه في كتاب الحجة⁽¹⁾ وأبو علي الفارسي ومكي ثم بين المحقق مصادر المهدي العامة، وفصل أصول الاحتجاج عنده، وفي مقدمتها صحة الرواية، ومن أمثلة اعتماده لها قوله إن أبا عمرو بن العلاء خص إدغام اللام في «هل» في التاء اتباعاً للرواية، كما أورد قوله إن سكت حفص على «عوجا» في الكهف ليس له وجه من الاحتجاج يعتمد إلا الرواية.

ومن أصول احتجاجة كذلك مراعاة السياق، وبه وجه قراءة ابن كثير والكوفيين ﴿نغفر لكم﴾ (البقرة، 58) إن من قرأ بالنون وكسر الفاء فإنه أسند الفعل إلى الله عز وجل وحجته أن بعده ﴿وسنزيد المحسنين﴾ فهو مسند إلى الله.

ومن هذه الأصول كذلك اعتباره لما جاء على الأصل، فيقول إن من قرأ ﴿السرط﴾ بالسین فهي الأصل وما جاء على الأصل لا يحتاج إلى احتجاج. علي «مرضات» لاتباع خط المصحف. أما احتجاجة باللغة نحواً وحرفاً وشعراً كتوجيهه لقراءة ﴿يَطْهَرْنَ﴾ و ﴿يَطْهَرْنَ﴾ بالفرق بين أقوال المهدي للمعاني، والرواية في الحديث والتفسير.

وبعدما ذكر المحقق قيمة هذا الكتاب في موضوعه بين أن عليه بعض المآخذ أحصى منها عشرة منها : الأوهام في بعض الآيات كذكره لفظة ﴿البناء﴾ بالتعريف وهي لم تأت في القرآن معرفة. وإيهامه أن بعض القراء قرأ ﴿الريح﴾ بالانفراد في جميع المواضع المختلف فيها، ومنها ضعف بعض وجوه الاحتجاج، وتعبيره لما يلحق أن بعض القراء يعتمدون الأقيسة في الحروف كما أخذ عليه عدم نسبة كثير من الأقوال إلى أصحابها⁽²⁾.

(1) شرح الهداية للإمام أبي العباس أحمد بن عمار المهدي، ت 440، تحقيق ودراسة الدكتور حازم سعيد حيدر، ط. أولى : 1416-1995، مكتبة الرشيد، الرياض، ص 28.

(2) المصدر نفسه، ص 168 وما بعدها.

(ج) منهجه :

وكان المهدي مخلصاً للمدرسة القيروانية، متبعا لطريقها وناصرها لمواقفها التي رأيناها عند شيخه ابن سفيان، ونظيره الشيخ مكي القيسي، فقد اقتدى بالأول في اختياراته، وبالثاني في منهجه وكتابه.

اختياراته في نطاق المدرسة القيروانية،

قوله بترقيق الراء الساكنة قبل الياء في «قرية» و«مريم» معللا لها بأن الياءات هنا في تقدير الكسرة ولا حاجز بينها وبين الراء⁽¹⁾.

وكذلك تفخيم الراء في ﴿كَبِيرًا مَرُّ بَالِغِهِ﴾ و«عشرون» وذاكراً قول شيخه ابن سفيان في «كبير» أن الكاف أقرب مخرجاً إلى الذال منها إلى الباء ففخمت الراء في «كبير» لبعد المخرجين، ورققت في «ذكر» لقرب المخرجين وأخذة بالوجهين في ﴿حَصَرَتْ صُدُورَهُمْ﴾ فقال برواية تفخيمها في الوصل وترقيقها في الوقف⁽²⁾. ومن ذلك دفاعه عن مذهب ابن سفيان في الراءات المفتوحة بعد كسرة مفصولة عنها بساكن غير مستعمل، ولم ير المهدي أن ورشاً خالف أصله في الأسماء الأعجمية، فقال إن هذا التعليل ليس بشيء لأنه لم يفخم من هذا الأصل الأسماء الأعجمية وحدها بل وفخم غيرها مثل «كَبِيرَةٌ» و«حذركم» وهي ليست أعجمية مثل إبراهيم فثبت بذلك عنده أنها من الأصول التي عقدها ابن سفيان.

أما اللامات فقد وافق المدرسة القيروانية في أصولها، فقال بتفخيم اللام بعد الضاد في مثل «فضل الله» وفي «فصل» و«تطلع» وفي المشددة بعد الصاد والظاء نحو «يصلبوا» و«مصلى» وقبل الطاء نحو «سلطان» و«اختلط» واختار الترقيق في «فصالا» و«يصالها» وعند الوقف في «أن يوصل» و«بطل» وأخذ بالوجهين في «صلصال»

ومن مظاهر التزامه بالمنهج القيرواني ما نلاحظه في التشابه بين كتاب «الهداية» للمهدي وكتاب «التبصرة» لمكي. ثم ما يقع من التداخل والتطابق بين «شرح الهداية» للمهدي وكتاب «الكشف» لمكي. ولإعطاء نموذج من آراء المهدي

(1) شرح الهداية، ج 1، ص 141 وما بعدها.

(2) المصدر نفسه، ج 1، ص 146 وما بعدها.

في الأصول، نأتي بفصل من مقدمات "شرح الهداية" تعبر بوضوح عن آرائهما الموحدة، في قضية ثبوت النص القرآني، وحجة نقل الرواية بدون تواتر، والإجماع على مرسوم الخط، وعلى مسألة اشتغال المصحف على بعض الحروف السبعة فيقول المهدي (1).

«اعلم أن الله عز وجل جعل القرآن آية معجزة مبيناً لسائر الكتب المتقدمة، وكلام العرب المستعمل في خطبهم وأشعارهم وأمثالهم وأخبارهم، ومباينته لذلك من وجوه يطول تعدادها، ويصعب في مثل هذا الاختصار إيرادها، فمن ذلك ما قصدنا إليه في كتابنا هذا مما يسره الله تعالى للتالين من اتساع لغاته، ووجوه قراءته اختصاصاً منه له بالمنزلة الرفيعة، وأنا ذاكر له طرفاً من بيان معنى الاختلاف في حروفه إن شاء الله».

«روى أبي بن كعب وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال : «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، فاختلف أهل العلم في تأويل هذا الحديث، فقال بعضهم : معنى ذلك حلال وحرام، وأمر ونهي، وخبر ما كان وخبر ما يكون، وضرب أمثال. وقال بعضهم : ذلك نحو قولك : هلم وتعال وأقبل وإلي ونحوي وقصدي وقربي وأصح ما عليه الحذاق من أهل النظر في معنى ذلك إن شاء الله : أن ما نحن عليه في وقتنا هذا من هذه القراءات هو بعض الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، وتفسير ذلك : أن الحروف السبعة التي أخبر النبي عليه السلام أن القرآن أنزل عليها تجري على ضربين» :

«أحدهما : زيادة كلمة ونقص أخرى، وإبدال كلمة مكان أخرى، وتقديم كلمة على أخرى، وذلك نحو ما روي عن بعضهم : ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج﴾ وروي عن بعضهم : «حم سين قاف»، وروي عن بعضهم : ﴿إذا جاء فتح الله والنصر﴾، ﴿وجاءت سكرة الحق بالموث﴾، فهذا الضرب وما أشبهه متروك لا تجوز القراءة به، ومن قرأ بشيء منه غير معاند ولا مجادل عليه وجب على الإمام أن يأخذه بالألب بالضرب والسجن، على ما يظهر له من الاجتهاد، فإن قرأ به وجادل عليه ودعا إليه الناس وجب عليه القتل، لقول النبي عليه السلام : «المراء في القرآن كفر»، وإجماع الأمة على اتباع المصحف المرسوم».

(1) شرح الهداية، مجلد ١، ص 4.

«والضرب الثاني : ما اختلف فيه القراء من إظهار وإدغام وروم وإشمام وقصر ومد، وتخفيف وشد وإبدال حركة بأخرى، وياء بقاء وواو بقاء، وما أشبه ذلك من الاختلاف المتقارب، فهذا الضرب هو المستعمل في زماننا هذا، وهو الذي عليه خط مصاحف الأمصار، سوى ما وقع فيه من اختلاف في حروف يسيرة. فثبت بهذا أن هذه القراءات التي نقرأها هي بعض من الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، استعملت لموافقتها المصحف الذي اجتمعت عليه الأمة، وترك ما سواها من الحروف السبعة لمخالفته لمرسوم خط المصحف، إذ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن. وإذ قد أباح النبي عليه السلام لنا القراءة ببعضها دون بعض لقوله عز وجل : ﴿ فاقْرءوا ما تيسر من القرآن ﴾ (المزمل، 20) فصارت هذه القراءات المستعملة في وقتنا هذا هي التي تيسرت لنا بسبب ما رآه سلف الأمة من جمع الناس على هذا المصحف، لقطع ما وقع بين الناس من الاختلاف، وتكفير بعضهم لبعض. فهذا أصح ما قال العلماء في معنى هذا الحديث، وما أشبهه من الأحاديث المأثورة عن النبي عليه السلام. وقد ذهب الطبري وغيره من العلماء إلى أن جميع هذه القراءات المستعملة ترجع إلى حرف واحد، وهو حرف زيد بن ثابت»⁽¹⁾.

والمقارنة بين كتاب الكشف لمكي وشرح الهداية للمهدي تظهر كثيراً من أوجه الشبه في مناهج التوجيه والتعليل، إلا أن المهدي كان أميل إلى ترجيح الرواية الثابتة على القواعد القياسية، وهذا ما يمتاز به عن المدرسة القبروانية عموماً. فلقد كان مكي مثلاً لا يتحرج في تضعيف الروايات بالقياس في بعض الأحيان، أما المهدي فإنه يرجحهما به ولكنه لا يضعفهما بمخالفته.

ويتضح منهجه في ذلك عندما يقول في دفاعه عن قراءة أبي عمرو بإسكان الهمزة في ﴿إلى بارئكم﴾ استثقلاً لتوالي الحركات، إن قول سيبويه ليس مما يعارض به من روي الإسكان لثبوتها ولا استعمال العرب له لكن إذا كان ما قال سيبويه قد روي عن أبي عمرو كما روى عنه الإسكان كان الأخذ بما قال سيبويه وهو الاختلاس أولى وأحسن⁽²⁾.

(1) شرح الهداية، ج 1، ص 7.

(2) شرح الهداية، ج 1، ص 166.

ويقول في معرض تحقيق الهمزتين في «أئمة» إن سيبويه والخليل عابا هذا التحقيق وجعلاه من الشذوذ، ويلحق المهدي على هذا قائلًا: «والقراء أحذق بنقل هذا من النحويين، وأعلم بالآثار ولا يلتفت إلى من قال إن تحقيق الهمزتين في لغة العرب شاذ قليل لأن لغة العرب أوسع من أن يحيط بها قائل هذا القول وقد اجتمع على تحقيق الهمزتين أكثر القراء وهم أهل الكوفة، وأهل الشام وجماعة من أهل البصرة وبيعضهم تقوم الحجة» فهو يرجح التحقيق مع أنه يعترف بما فيه من الثقل⁽¹⁾.

وقد أثار موقف المهدي هذا ردًا من طرف ابن أبي السداد، قائلًا إن القراءات السبع قد تشتمل على الفصح وغيره⁽²⁾، وفي هذا الرد نرى نوعاً من تبادل الآراء فيمثل المهدي القيرواني طريقة المدرسة الأثرية، ويأخذ ابن أبي السداد الأندلسي دور المدافع عن أنصار المنهج القياسي المشهور عند القيروانيين.

ومن أمثلة انتصار المهدي للرواية الثابتة دفاعه عن قراءة الإمام نافع ﴿قَبِرَ تَبْشَرُونَ﴾ (الحجر، 54) مع العلم أن مكياً قال إن جماعة طعنوا فيها لبعد مخرجها في العربية ولأن حذف النون مع الياء لا يحسن إلا في الشعر⁽³⁾.

أما المهدي فيقول: بأن نافعاً حذف النون الأخيرة لاتصالها بياء الإضافة، ومثله قول الشاعر:

تراه كالنخام يعل مسكا يسوء الفاليات إذا فليني

يريد إذا فلينني، وقال آخر:

أبالموت الذي لأبد أني ملاق لا أباك تخوفيني

وعن قراءة حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بالخفض يقول المهدي: إن القراءة جائزة على بعدها⁽⁴⁾، وفي كسره لياء ﴿بمصرخي﴾ قال إن بعض الناس غلط حمزة فيها، إنها ظاهرة الوجه معروفة في اللفظة⁽⁵⁾. ومن

(1) شرح الهداية، ج 2، ص 327.

(2) الدر النثير والعذب النثير، لعبد الواحد بن محمد بن أبي السداد المالقي، ت 705هـ، تحقيق أحمد عبد الله أحمد المقرئ، 4 أجزاء، دار الثقة للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 1411-1990، عند تعرضه للهمزتين المتلاصقتين.

(3) الكشف، ج 2، ص 31.

(4) شرح الهداية، ج 2، ص 244.

(5) شرح الهداية، ج 1، ص 160.

المعروف أن الفراء انتقدها وقال إنها من وهم القراء، ويقول الأخفش إنه لم يسمع بها وضعفها المبرد والزجاج، بخلاف أبي عمرو بن العلاء وقيل إنه لغة بني يربوع، ومن قراءة ابن عامر : ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شرّكاًؤهم ﴾ قال إن فيها بُعداً لأن التفريق بين المضاف والمضاف إليه قليل في الاستعمال وجاء مثله في الشعر وأنشد قول الشاعر :

فزجتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده⁽¹⁾

وهذه الأمثلة تبين ما بين منهج مكي والمهدي من تقارب وتلاق.

والملاحظ عموماً أن الإمام المهدي لم يحظ بما يستحقه من مكانة بين القراء بالرغم من ثناء المؤرخين عليه، ولعل السبب يعود في ذلك إلى عدة عوامل :
أولاً : منها محاولته للتنافس مع أبي عمرو الداني الذي لا يشق غباره في ميدانه.

ثانياً : أن أكثر كتبه لم تعرف طريقها إلى النشر، وبالأخص كتاب التحصيل الذي يعتبر من أجود كتب التفاسير، حتى أن كتاب الهداية الذي كان مرجعاً مهماً للدارسين لم ينشر بعد ولم يعرف إلا عن طريق شرحه.

ثالثاً : إن أهم المسائل التي قدمها المهدي في كتبه المعروفة مثل شرح الهداية، فإنها تكاد تكون تكراراً واختصاراً لما كتبه الشيخ مكي بن أبي طالب القيسي، ومع ذلك فإن أبا العباس المهدي قد بذل جهداً محموداً في علوم القراءات والتفسير وقضى ما على نفسه من حق الأنعم وفقاً لبئتين أنشدهما في مقدمة كتاب التحصيل وهما :

قضاء لما في النفس من حق أنعم أقول لها مهلاً ملكتِ فأُسْجِع
فغاية جهدي منتهى كنه قوتي ومبلغ نفس عذرها مثل منجع

(1) شرح الهداية، ج 2، ص 292.

الفصل الثالث

من أقطاب المدرسة القيروانية

1. أبو الحسن الحصري

(أ) حياته :

بعد هؤلاء يأتي دور أبي الحسن علي بن عبد الغني الفهري الحصري (ت 488) وهو من ألمع ممثلي المدرسة القيروانية. فقد كان أديباً بارعاً، ومقرناً ماهراً ووظف مواهبه الشعرية في نظم مسائل القراءات القرآنية فاشتهرت رائيته في مقراً نافع التي بدأها بقوله :

إذا قلت أبياتاً حساناً من الشعر	فلا قلتها في وصفٍ وصلٍ ولا هجر
ولا مدحٍ سلطانٍ ولا ذمٍ مسلم	ولا وصفٍ خلٍ بالوفاء أو الغدر
ولكنني في ذم نفسي أقولها	كما فرطت فيما تقدم من عمر
ولا بد من نظمي قوافي تحتوي	فوائد تغني المقرئين عن المقرري

وهذه الأبيات التي استهل بها رائيته، تبين أنه قد قالها في أواخر أيامه حينما كان في كنف الولاة البرغواطيين في سبتة، وقد ذكر في مقدمتها النثرية. أن أميرى هذه المدينة «سقوط» وابنه الحاجب هما اللذان فجرًا النهر من بحره واستخرجوا الدرر من نحره، قال الحصري قصيدته بعدما قضى حياة مضطربة، كان فيها مشهوراً بصفته شاعراً يصف الوصل والهجر ويمدح السلاطين، ويذم المسلمين، ففي الأبيات إذن توبة تكفي عما اعتاده وعرف به من أشعار غزلية، مثل قصيدته الدالية المشهورة التي مطلعها :

يا ليل الصب متى غده ؟ أقيام الساعة موعده ؟

وهي التي تبارى الشعراء في معارضتها من عهد الشاعر إلى قول أحمد شوقي :

مضناك جفاه مرقده ورثاه ورحم عوده

كما عرف الشاعر بمداخحه في أمراء الأندلس، وقد حظي منها المعتمد بن عباد بديوان خاص. وجرت على ألسنة الناس فيه عند وفاة والده المعتضد قوله :

مات عباد ولكن بقي الفـرع الكريم
فكان المـيت حي غير أن الضاد ميم

ثم اشتهرت مناقضاته لابن الطراوة، وتبرمه من الذين يكيّدون له، ونسبوا إليه مقالة شنيعة، فقال في ذلك :

أصيب قصيد فيه كفر فنيطَبي وكَم شاعر قيلت على فيه أشعار
ومن كل كف قد رميت بصخرة وفي راحتي لو أمكن الرمي أحجار

وعندما نضرب الذكر صفحا عن شاعر المعاناة، لنتناول منه المقرئ الحاذق، فسوف نجد حصريا آخر، فنراه قمينا بمستوى أقطاب المدرسة القبروانية، مثل الشيخ مكي القيسي والمهدوي، ويكفيه أن ابن بليمة كان ممن أخذ عنه.

لقد سلك الحصري سبيل الإمامين المتقدمين، فنشأ مثلهم في القبروان وقرأ على شيوخها، ورحل إلى مصر، فأتقن صنعة القراءة على أعلامها، ثم اضطر إلى الانتقال من القبروان في منتصف القرن الخامس أيام الفتنة الهلالية ولحق بالأندلس على غرار من سبقوه فتردد بين حواضرها معلماً ومناظراً ومتكسباً، حتى وصل إلى سبتة فوجد فيها الراحة والرعاية، ثم غادرها في أواخر أيامه إلى طنجة حيث قضى نحبه عام 488.

لغز كلمة «سوءات» :

ولكن الحصري القارئ لم يخلع ثوب الحصري الشاعر ولم يتخل عن اللمز في اللغز ومن أمثلة ذلك قطعته المشهورة في لغز «سوءات» والتي يخاطب فيها قراء الغرب يسألهم عن أسباب عدم الواو فيها ومد الهمزة، ولقد أثارت حفيظة القراء في عصره، ومن بعده لما فيها من تعريض وهُجْر. فتوالت عليها الأجوبة حتى بعد وفاته بآمد بعيدة، ويقول الحصري في لغزه.

سألتكم يا مقرئي الغرب كله وما لسؤال الحبر عن علمه بُدُ
بحرفين مدوا ذا وما المد أصله وذا لم يمدوه ومن أصله المد
وقد جمعا في كلمة مستبينة على مثلكم تخفى ومن مثلكم تبدو

وكان ممن أجابه أبو القاسم الشاطبي الذي ولد بعد وفاة الحصري بنصف قرن فقال :

عجبت لأهل القيروان وما حدوا لدى قصر «سوءات» وفي همزها مدوا
لورش ومَدُّ اللين للهمز أصله سوى مشرع الثُّنْيا إذا عَذَّب الوردُ
وما بعد همز حرف مد يمهده سوى ما سكون قبله ما له مد
وفي همز «سوءات» يمد وقبله سكون بلا مد، فمن أين ذا المد

كما أجابه أبو الحسن بن بري صاحب الدرر اللوامع بقوله :

نعم لم يمدوا الواو في جمع سوءة وفي ألف من بعد همزته مدوا
لأن هذيلًا تفتح العين مطلقا فليس إذا في الواو إن فتحت مد
ومن قال في المعتل تسكين عينه فما إن له عن مَدِّها وسطاً بُد

وممن أجابه أيضاً أبو إسحاق الجعبري بقوله، معرضاً به في البيت الأخير،
قائلاً إن في جوابه «رُشْدًا» أي أنه لم يتضمن ما لمع به الحصري من الإفحاش.
ويقول الجعبري :

لَنِعْمَ سَوَالُ الْقَيْرَوَانِيِّ مَلْغِزَا بكلمة «سوءات» بها الواو ما مدوا
لورش وبعد الهمزة الألف انجلى يَمَدُّ ولا قصر فكيف أتى المد
نعم ! فتح عين جمع الاسماء أصلوا لِيَمْتَازَ عن وصف لإسكانه جدوا
وقد سَكَّنُوا المعتل خشية قلبه وخوف ظهور المد ما عينه شدوا
والاجْوَافُ وافى عن هذيل محركا وإذ قصدوا التحريك إعلاله ردوا
فصار سكون العين في الجمع عارضا لذا قَدَّرُوا فيه التَّحْرُكُ واعتدوا
فمن مد راعى اللفظ طردا لأصله وذو القصر مُسْتَثْنٍ وبالأصل يعتد
وقد سَوَّغاً مد الذوائب بعدها لأن التي من بعد ذينك ممتد
وهذا جواب الجعبري أعظم من سَوَالٍ عن الحصري في ضمنه رُشد

(ب) شيوخ الحصري :

لقد سرد الحصري شيوخه في أول قصيدته الرائية فيقول :

وأذكر أنشياخي الذين قرأتها عليهم فأبدا بالإمام أبي بكر
قرأت عليه السبع تسعين ختمة بدأت ابن عشر ثم أتممت في عشر
ولم يكفني حتى قرأت على أبي علي بن حمدون جلولينا الحبر
وعبد العزيز المقرئ ابن محمد أنثر ابن سفيان وتلميذه البكري
أئمة مصر كنت أقرأ مدة ولكني اقتصرت على القصري
فأجلستني في جامع القيروان عن شهادته لي بالتقدم في عصري
وكم لي من شيخ جليل وإنما ذكرت دراريا تضيئ لمن يسري

وهؤلاء الثلاثة هم أبو بكر عتيق بن أحمد بن إسحق التميمي القصري
المتوفى سنة 447 والثاني أبو علي الحسن بن علي الجلولي نسبة إلى جلولاء،
والثالث عبد العزيز بن محمد أبو محمد البكري المعروف بابن أخي عبد الحميد،
وكلهم من أصحاب ابن سفيان، والأولان منهما من أشياخ بن بليمة. أما الذين لم
يذكرهم في الحصرية، فإنه أعطى أسماء بعضهم في إجازته لأبي الأصبح بن عقاب
إذ يقول :

أجزت لعيسى السبع في ختمة قرا علي بها فليرو ذلك وليُقر⁽¹⁾

(ج) رائيته و منهجه :

لم يؤثر عن الحصري في القراءات غير رائيته في قراءة نافع أو منظومة في
الرسم. وقد رأينا لغزه في مد سوءات واختصاره على النظم جعل بعض الباحثين
يصنفه ضمن الاتجاه الفني المغربي، مع اعتبار أنه قضى آخر حياته بين سبتة
وطنجة. ولقد اخترنا أن ندرجه في أقطاب مدرسة القيروان لاعتماده أقوالها في
قصيدته.

أما رائيته الرائعة فقد لخص فيها قراءة نافع، بروايتي ورش وقالون،
وقد نظمها في أسلوب يتسم بالوضوح والسلاسة ؛ ولقد ظلت رديحا من الزمن

(1) الذيل والتكملة، السفر 5، القسم الثاني، ص.

هي عمدة القارئین لسهولة حفظها وحسن بيانها، وتبارى العلماء في شرحها أمثال ابن الباذش صاحب الإقناع، وأبى الحسن العبدري الإشبيلي المعروف بابن عزيمة (543)، وهو بعنوان منح الفريدة الحمصية بشرح القصيدة الحصرية؛ ويوجد مخطوطاً في خزانة ابن يوسف في مراكش رقم 289؛ كما شرحها أيضاً أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الخراز صاحب مورد الظلمات. واستمرت الحصرية معتمدة في التدريس والنقل إلى أن نسختها أرجوزة ابن بري، التي لا تقل عنها براعة في الجودة والسهولة، كما امتازت عليها البرية باختيار طريق الداني بينما كان الحصري حامل لواء الاتجاه القيرواني، مما هو بارز في آرائه في مذهب ورش من مد البذل الذي يقول فيه:

وفي مد عين ثم شيء وسوءة خلاف جرى بين الأئمة في مصر
فقال أناس مدّه متوسط وقال أناس مفطر وبه أقصري

ومن ترقيق الراءات في «المرء» و«مريم» و«قرية» وتفخيم راء «عشرون» وهذه من الحروف التي رأيناها من خصائص المدرسة القيروانية وفيها يقول الحصري:

وفي الراء علمٌ بعد ذلك غامض تدق معانيه عن الكهل والغرُ
وإن سكنت والياء بعد كمريم فرقق وخطئ من يفخم بالقهر
ولا تقر راء «المرء» إلا رقيقة لدى سورة الأنفال أو قصة السحر

وفي تفخيمها يقول:

وعشرون أيضاً فخموه لعلّة فسلني أجب واخطب عروسا بلا مهر
ويذكر الحصري في مقدمة رائيته أسباب نظمها وأحوال مدعي القراءة في عصره:

رأيت الوري في درس علم تزهدوا فسقلت: لعلّ النظم أحظى من النثر
ولم أروهم يدرون ورشاً قراءةً فكيف لهم أن يقرأوا لأبي عمرو
فألزمت نفسي أن أقول قصيدة أبث بها علمي وأجري إلى الأجر
فيا ربّ عذر للبخل بعماله وما لبخيل بالمسائل من عذر

فجئت بها فهرية حصرية
على مائتي بيت تنيف وتسعة
وما أعطيت بين القصائد حقها
تتوب عن الكتب الضخام لقارئ
وفيهما من الذكر المطهر جملة
وأحسن كلام العرب إن كنت مقرئاً
لقد يدعي علم القراءة معشر
فلن قيل ما إعراب هذا ووزنه
ثلاث لغات في «الصراط» ولم يكن
أعلم في شعري قراءة نافع
ويقول في نكر التعوذ والبسمة :
جرى الخلف في وصف التعوذ بينهم
ولم أقر بين السورتين مبسماً
وحجتهم فيهن عندي ضعيفة
وإن تفتتح والحزب أول سورة
وإن كنت في غير الفريضة قارئاً
مدى الدهر إلا في ابتداء براءة

على كل خاقانية⁽¹⁾ قبلها تزري
وقد نظمت نظم الجمان على النحر
ولو كتبت بالمسك فضلاً عن الحبر
وتسهل حفظاً للمقيمين والسفر
فلا تقرها إلا وأنت على طهر
وإلا فتخطي حين تقرأ أو تقرئ
وباعهم في النحو أقصر من شبر
رأيت طويل الباع يقصر عن قتر
ليحسنها من لم يقسه على صقر
رواية ورش ثم قالون في الأثر

ونص الكتاب اختيار في غالب الأمر
سوى أنني بسملت في «الأربع الغر»
ولكن يقيون الرواية بالنصر
فعوذ وبسمل أنت من ذاك في يسر
فبسمل لقالون لدى السور الزهر
لتنزيلها بالسيف من مرسل النذر

(1) الخاقانية : هي أرجوزة في القراءة والقراء لأبي مزاحم موسى بن عبيد الله الخاقاني البغدادي (ت 325) ويقول عنه ابن الجوزي أنه أول من صنف في التجويد، وقد شرح الداني الخاقانية شرحاً لعله مازال مخطوطاً، وقد نشرها الدكتور احميثو في موسوعته (ج 2، ص 464)، وشرحها مع نونية السخاوي الدكتور عبد العزيز القارئ، أستاذ مشارك في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط. أولى، 1402، وهي على بحر الحصرية وروياها ويقول ناظمها في أولها.

أقول مقالاً معجماً لأولي الحجر ولا فخر إن الفخر يدعو إلى الكبر إلى أن يقول :

أي قارئ القرآن أحسن أداءه
فما كل من يتلو الكتاب يقيمه
وإننا لنأخذ القراءة سنة
فلسبمة القراء حق على الوري
ونلاحظ أن الخاقاني سمى السبعة المختارة في كتاب ابن مجاهد وهو معاصر له.

ويقول في ذكر فاتحة الكتاب وذكر ميم الجمع وهاء الكناية :

إذا لقيت ميم الجماعة همزة وأسكن لقالون، وإن تلق ساكنا وفيما عدا هذا هما يسكنانها وعندى لقالون رواية ضمها ولم أر من يقرأ بإشباع أحمد⁽²⁾ وفي «ملك يوم الدين» ثم أنص ما صبل الهاء مع ضم واو إذا أتت ومع كسرهما صلبها بياء إذا أتت ولا تصلنهما عند إتيان ساكن وأشتم ورم ما لم تقف بعد ضمة وإن تتصل هاء بفعل جزمته لدى آل عمران، وفي سورة النساء وفي سورة الأعراف والشعراء قد ووافقه ورش على «يرضه لكم» ويقول في ذكر المد والقصر :

إذا الألف المفتوح ما قبلها أتت ومن بعد إحداهن همزة فمدها ومُد لحرف ساكن جاء بعدها وإن يتطرف عند وقفك ساكن فجمعك بين الساكنين يجوز إن

أو الواو عن ضم، أو الياء عن كسر مَكْنَة دون الخروج عن القدر وكن من تلاقي الساكنين على جذر فقف دون مد ذاك رأبي بلا فخر وقفت، وهذا من كلامهم الحر

(1) المر هنا يعني به الوصل.

(2) هذا الحرف منسوب لأحمد بن صالح المصري.

(3) يشير إلى الواو والياء اللذين جعلهما أمين للضم والكسر.

و«أَوْحِيَّ» فَاَمَدُّ لَيْسَ مَدُّكَ بِالنُّكْرِ (١) وإن تتقدم همزة نحو «آمنوا» ولو سُهِّلَتْ، إلا مواضع أهمت «يؤاخذكم» «ألن» مستفهما به وإن كان قبل الهمزة الحرف ساكنا كقولك «قرأنا» وما كان مثله وفي مَدُّ «عَيْنٍ» ثم «شيء» و«سواء» فقال أناسٌ مَدُّهُ مُتَوَسِّطٌ وخالف في «المورودة» الأصل عندهم تفرد بالأصلين ورش كليهما وإن تنفصل من أحرف المد همزة نكر نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها :

وليس بحرف المد من كلمتي نكر وإن تتحرك همزة بعد ساكن فدعها وحركه بتحريكها وزد وإن لام تعريف أنت قبلها جرت لو رشك والوجهان في هاء سكتة وحكمك في «ءالان» نقل وفي «ردا» ولكن قرا قالون «الأولى» بهمزة

نكر الروم والإشمام :

يُرَى رَوْمَنَا وَالْعَمِي تَسْمَعُ صَوْتَهُ لورث وقد يقرأ لقالون مثله وأشمم ورَّم فيما تحرك لأزما ومن ضم ميم الجمع أسكن واقفا

(١) وهذا المد بالتمكين من خصائص القيروانيين.

ويقول عن الراءات :

وإذا حكمها مفتوحة غير أحرف
إذا لقيت مستعليا أو تكررت
وفي «حصرت» خلف لدى الوصل بينهم
وحكمك في «حيران» تفخيمها وفي
وإن حرف إطباق تقدم ساكنا
وإن كان من «زد سوف تذنّب ثم» والـ
أو الكاف فالتفخيم عندي حكمها
وَفَخْمٌ أيضاً «وزر أخرى» لعلّة
ورقق «إسرافا» و«إسرافنا» معا
وإن وقع التنوين في الراء فخمت
ولكن «صهرا» رققوه لهائه
ومهما تقع بالكسر أو تك أولا
وإن لم تكن ياء ولا الكسر قبلها
وإن سكنت والياء بعد كمريم
ومن ذكر التفخيم في مثل «شرعة»
وإن لقيت مستعليا نحو «فرقة»
ولا تقر راء «المرء» إلا رقيقة
وما لم أصفه بعد فهو مفخم
وما أنت بالترقيق وأصله فق
ووقفك بالإشمام والروم عندنا
وهذه نماذج من هذه القصيدة توضح منهج قائلها في الأسلوب، وبراعته في
النظم واختياراته في الأداء.

أدل عليها أو أنص ولا أكري
ففسخ كذاك الأمر فيها بلا عسر
وفي «إرم» التفخيم في نص و«الفجر»
«عشيرتكم» في قصة الغزو والنفر
ومن قبله كسر ففسخ مدى الدهر
ذي قبله من أحرف الحلق في كسر
فكن يقظا أنكى نكاء من الجَمْرِ
و«ذكرك» أن الآي في نسق تجري
وفي راء «إجرامي» خلاف فخذ وفري
«بذكرا» فزد علما لعلك أن تشري
ولولا اختصار القول عللت ما أدري
فلا خلف فيها عند زيد ولا عمرو
ففسخ سوى ما قبل قولك «كالقصر»
فرقق، وخطئ من يَفَخَم بالقهر
فجاهده، إن الشر يدفع بالشر
ففسخ ورقق راء «فرق» بلا زجر
لدى سورة الأنفال أو قصة السحر
تأمل فقد سهلت من أصلها الوعر
عليه به، لا حكم للطاء في «القطر»
كوصلك، هذا قول من ليس بالغمز
وهذه نماذج من هذه القصيدة توضح منهج قائلها في الأسلوب، وبراعته في
النظم واختياراته في الأداء.

2. والمقرئ الثاني من أقطاب المدرسة القيروانية : ابن الفحام

هو عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف أبو القاسم بن الفحام الصقلي نشأ في صقلية وانتقل إلى القيروان وانتهت إليه رئاسة الإقراء فيها.

ويجدر بنا أن نشير إلى إمام آخر من أئمة القراء اشتهر بابن الفحام، وهو محمد بن أحمد بن خلف الرقي، قرأ على الأهوازي وأثنى عليه الداني وقد توفي سنة 399هـ.

(أ) شيوخه :

وقد أخذ ابن الفحام القراءات عن الأئمة المصريين، فقرأ على ابن الخياط المالكي، وأحمد بن نقيس المصري الطرابلسي، وعبد الباقي بن فارس الحلبي ثم المصري ونصر بن عبد العزيز صاحب كتاب الجامع في القراءات العشر، هؤلاء الأربعة هم شيوخه المذكورون في كتابه "التجريد"، كما له روايات عن تاج الأئمة أحمد بن علي المصري وابن بابشاذ طاهر بن أحمد أبي الحسن المصري.

(ب) مصنفاته ومنهج من خلال كتاب التجريد :

وقد كتب ابن الفحام عدة مؤلفات منها "شرح مقدمة ابن بابشاذ في النحو" وله في القراءات كتاب "المفردات في القراءات السبع"، وله كتاب "مفردة يعقوب" وقد أسند إليه ابن الجزري في النشر، وتوجد من هذين المصنفين نسخ في استانبول بتركيا، غير أن أهم ما كتبه ابن الفحام في القراءات هو كتاب "التجريد لبغية المزيد في القراءات السبع"، ولعله مازال مخطوطاً، ويقول ابن الجزري إن كتاب التجريد من أشكال كتب القراءات ومعرفة، وإنه هو أوضحه في كتب التقييد في الخلف بين الشاطبية والتجريد، وفي هذا القول نوع من التعارض مع ما يقوله المؤلف الذي يذكر في مقدمته «جمعت فيه الكثير باللفظ اليسير، وتوسلت بالأسهل عن الأصعب والله أسأل أن يجنبني التكلف فيما قصدت لقوله تعالى : ﴿ قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين ﴾ ولم يشر الدكتور احميتو لما ذكره ابن الجزري من صعوبة وأشكال، ولكنه قدم عنه عرضاً أوضح فيه منهجه حيث أعطى أسانيده في القراءات، ثم اتبع المنهج التقليدي في استعراض الأصول وفرش الحروف، وبالرغم من تعدد مصادره فإنه مع ذلك يعتمد قواعد المدرسة القيروانية في اختياراتها العامة، وهذا

ما يظهر من عرضه لمسائل الخلاف عن ورش⁽¹⁾، حيث أوضح اختيار مد البدل في مثل «ءادم» و«ءازر» واستثنى لفظي «الموءودة» و«سوء آتيهما» وترك المد في فواتح السور على حرفين، ومما رواه عن ورش نقل الحركة لهاء السكت في «كِتَابِيَّةُ إِنِّي» وذلك عن شيخه عبد الباقي في طريق أصحاب ابن هلال.

ومما يؤكد انتماءه للمدرسة القيروانية ترقيقه للراء في «حيران» و«مريم» و«قرية» و«المرء» وتفخيمه لها في : «كبر» و«عشرون» و«حذركم» وغيره و«وزر أخرى» وتقليظه للام في مثل «مظلوماً» و«فضل الله» و«يصلون».

(ج) تلامذته :

لقد أخذ عن ابن الفحام مجموعة من كبار شيوخ القراءات في عهده مثل يحيى بن سعدون بن تمام الأزدي القرطبي، وهو من شيوخ ابن عساكر وابن السمعاني ومحمد بن الفرّج الموصلي، ومنهم أيضاً أبو الحسن محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن عزيمة وهو من شيوخ أبي بكر بن خير اللمتوني صاحب الفهرس المشهور، ومن تلامذة ابن الفحام كذلك المقرئ سليمان بن عبد العزيز الأندلسي الذي يقول عنه «ما رأيت أحداً أعلم بالقراءات منه في المشرق ولا في المغرب»، ومن قرأ عليه أيضاً أبو العباس أحمد بن عبد الله اللخمي المشهور بابن الحطينة وعبد الرحمن بن خلف الله بن عطية الاسكندري، وقد أسند إليهما ابن الجزري قراءته لكتاب التجريد عن طريق أبي حيان الغرناطي وابن الصائغ.

كما يذكر الذهبي أن له سنداً عالياً عن طريق أبي القاسم المالكي عن أبي القاسم الصفراوي عن عبد الرحمن بن عطية عن ابن الفحام، وأن ابن الفحام أخذ عن ابن نفيس عن أبي عدي عن ابن سيف عن الأزرق عن ورش.

3. الإمام الثالث من هذه المدرسة : ابن بليمة

ومن أبرز أقطاب المدرسة القيروانية الإمام أبو علي الحسن بن خلف المعروف بابن بليمة نزيل الاسكندرية والمتوفى سنة 514هـ، وهو إمام متصدر درس بالقيروان ورحل إلى مصر ونقل إليها علمه ومذهبه كما فعل مكي والمهدوي

(1) راجع موسوعة الدكتور احميتو، مجلد 2، ص 715 وما بعدها.

في الأندلس والحصري في المغرب وقد مكث في الإسكندرية نحواً من خمسين سنة
كان فيها مقصد الطالبين وسند المتصدرين.

(أ) شيوخه وتلاميذه :

يقول ابن الجزري إنه درس في القيروان على إمام جامعها أبي بكر القصري
والحسن بن علي الجلولي، وقد سبق ذكرهما في مشيخة الحصري، كما أخذ عن أبي
العالية البندوني وعبد الحق الجلال وعبد الملك بن داود القسطلاني وأحمد
الحجري، وهؤلاء كلهم من تلامذة ابن سفيان، وبعضهم لا يعرف إلا بأنه قرأ على
ابن سفيان وقرأ عليه ابن بليعة.

ومن شيوخ ابن بليعة أبو معشر الطبري الذي أخذ عنه في مكة ومحمد بن
أحمد القزويني وأحمد بن نفيس وقد أخذ عنهما في مصر. وعن عبد الباقي بن
فارس الحلبي ثم المصري وهو يشترك في هذين الإمامين مع أبي القاسم بن الفحام،
وسوف نرى أن تنوع مشيخته لم يغير من اتجاهه الواضح المتمثل في اختيارات ابن
سفيان التي استعرضناها أثناء الحديث عن الشيخ مكي والإمام المهدي ؛ ولعل ابن
بليعة كان أكثر تأثراً بمواقف شيخ شيوخه ورائد المدرسة القيروانية.

ومن أشهر من قرأ عليه أبو العباس أحمد بن الحطيئة وعبد الرحمن بن خلف
بن عطية ويحيى بن سعدون القرطبي وقد رأينا أنهم أيضاً من تلامذة ابن الفحام.

(ب) مصنفاته :

لم يذكر له ابن الجزري غير كتاب تلخيص العبارات بلطيف الإشارات، وقد
ذكر أنه اعتنى به وقرأه وذكر ما اختلف فيه مع الشاطبية في كتابه الفوائد المجمع،
وذلك على غرار ما قام به في مسائل الخلاف بين الشاطبية وتجريد ابن الفحام.
وكتاب التلخيص قد نشر أخيراً بعناية الأستاذ سبيع حمزة حاكمي، وقد بدأه
المؤلف بقوله :

«هذا كتاب اختصرته ليقرب فهمه على مريده، وأوجزت القول فيه ليسهل
حفظه على مستفيدة، وحذفت منه الأسماء والأسانيد، وذكرت فيه من العلل ما يفيد،
إذ كان من سلف من شيوخنا، رحمة الله تعالى عليهم كفوونا بما سطورده، ووضعوا
عنا بما ألفوه مؤونة التطويل، فلخصت العبارات بلطيف الإشارات، وذكرت ما
اشتهر وانتشر من الروايات، وبينت الفصول وهذبت الفروع.

وفي باب سماء «باب الترجمة» يفسر منهجه في العزو، فالحرميان عنده هما ابن كثير ونافع، والشيخان : ابن كثير وأبو عمرو، والابنان : ابن كثير وابن عامر والنحويان أبو عمرو والكسائي، والكوفيان حمزة وعاصم، والاخوان حمزة والكسائي والأبوان أبو عمرو وأبو بكر، والكوفيون : حمزة وعاصم والكسائي، ثم أقر اختيار الداني في الراويين عن كل قارئ.

وفي جزء الأصول من تلخيصه أكد جُلَّ اختيارات المدرسة القيروانية التي بسطنا القول عنها سابقاً واخترنا أن نعطي نموذجاً من عرضه لاختلاف القراء في فرش الحروف من سورة الحجرات إلى ختم القرآن الكريم.

سورة الحجرات ،

قرأ نافع ﴿لحم أخيه ميتاً﴾ (12) بتشديد الياء، وقرأ الباقون بإسكانها.

قرأ أبو عمرو ﴿ولا يثلتكمر﴾ (14) بهمزة ساكنة ؛ وهو يبدلها ألفاً إذا قرأ بترك الهمز ؛ وقرأ الباقون بغير همز. قرأ ابن كثير ﴿والله بصير بما يعملون﴾ (18) بالياء، وقرأ الباقون بالتاء.

سورة ق ،

قرأ نافع وأبو بكر ﴿يوم يقول لجنهم﴾ (30) بالياء ؛ وقرأ الباقون بالنون. قرأ ابن كثير ﴿ما يوعدون﴾ (32) ؛ وقرأ الباقون بالتاء. قرأ الحرميان وحمزة ﴿وإدبار﴾ (40) بكسر الهمزة وفتحها الباقون.

سورة الذاريات ،

قرأ حمزة ﴿والذاريات ذرواً﴾ (1) بإدغام التاء في الذال ؛ وأظهرها الباقون. قرأ أبو بكر والأخوان ﴿لحقٌ مثلاً﴾ (23) برفع اللام ؛ ونصبها الباقون. قرأ الكسائي ﴿فأخذتهم الصعقة﴾ (44) بغير ألف ؛ وقرأ الباقون بآلف.

قرأ النحويان وحمزة ﴿وقوم نوح﴾ (46) بجر الميم ؛ ونصبها الباقون.

سورة الطور ،

قرأ أبو عمرو ﴿وأنبئناهم﴾ (21) بهمزة مفتوحة في الوصل والابتداء مع إسكان التاء والعين، وإثبات نون وآلف بعدها ؛ وقرأ الباقون بآلف موصولة،

وتشديد التاء مع فتحها وفتح العين وإثبات تاء بعدها من غير ألف في الحاليين فإن
ابتدؤوا طرحوا الواو وأتوا بهمزة مكسورة في أول الفعل.

قرأ أبو عمرو ﴿ذريتهم﴾ (21) بألف مع كسر التاء ؛ وقرأ ابن عامر بألف مع
ضم التاء ؛ وقرأ الباقون بضم التاء وحذف الألف. قرأ الكوفيون وابن كثير
﴿ألحقنا بهم ذريتهم﴾ (21) بنصب التاء من غير ألف وقرأ الباقون بكسر التاء
وإثبات الألف. قرأ ابن كثير ﴿وما ألتنهم﴾ (21) بكسر اللام ؛ وفتحها الباقون.

قرأ نافع والكسائي ﴿ندعوه أنه هو﴾ (28) بفتح الهمزة ؛ وكسرها الباقون.

قرأ هشام وقنبل ﴿المسيطرون﴾ (37) بالسين، وقرأ حمزة بين الزاي
والصاد ؛ وقرأ الباقون بالصاد خالصة. قرأ عاصم وابن عامر ﴿يصعقون﴾ (45)
بضم الياء ؛ وفتحها الباقون. ولا خلاف في كسر ﴿وإدبار النجوم﴾ (49).

سورة النجم ،

قرأ الأخوان بإمالة أو آخر آياتها، وقرأ أبو عمرو ما كان منها فيه راء بعدها ياء
بالإمالة ؛ وما عدا ذلك بين اللفظين ؛ وقرأها ورش كلها بين اللفظين ؛ وفتحها الباقون.

قرأ الأخوان ﴿أفتمروا﴾ (12) بفتح التاء وإسكان الميم من غير ألف ؛ وقرأ
الباقون بضم التاء وفتح الميم وإثبات الألف. قرأ هشام ﴿ما كذب الفؤاد﴾ (11)
مشدداً وقرأ الباقون مخففاً. قرأ ابن كثير ﴿ومناعة الثلاثة﴾ (20) بالمد والهمز ؛
وقرأ الباقون بغير مد ولا همز. قرأ ابن كثير ﴿ضغى﴾ (22) بهمزة ساكنة ؛ وقرأ
الباقون بياء ساكنة، من غير همز.

قرأ ورش وأبو عمرو ﴿عاداً الأولى﴾ (50) بضم اللام وتشديدها من غير
همز. وقرأ قالون مثلهما إلا أنه أتى بعد اللام بهمزة ساكنة بدلاً من الواو ؛ وقرأ
الباقون بإسكان اللام وإثبات همزة مضمومة بعدها. وبعد الهمزة أو ساكنة،
وكسروا التنوين لسكونه وسكون اللام بعده وهذا كله في الوصل ؛ فإذا وقفوا على
قوله تعالى ﴿عاداً﴾ أتوا بألف بدلاً من التنوين.

سورة القمر ،

قرأ ابن كثير ﴿إلى شيء نكر﴾ (6) بإسكان الكاف، وضمها الباقون. قرأ أبو
عمرو والأخوان ﴿خشعاً أبصارهم﴾ (7) بألف مع التخفيف وقرأ الباقون بضم الخاء

والتشديد من غير ألف. قرأ ابن عامر وحمزة ﴿ ستعلمون ﴾ (26) بالتاء وقرأ
الباقون بالياء.

سورة الرحمن :

قرأ ابن عامر ﴿ والحب ذا العصف والريحان ﴾ (12) بالنصب، وقرأ الأخوان
بجر ﴿ الريحان ﴾ فيها ورفع ما بقي، وقرأ الباقون برفع الثلاثة. قرأ نافع
وأبو عمرو ﴿ يخرج ﴾ (22) بضم الياء وفتح الراء، وقرأ الباقون بفتح الياء
وضم الراء. قرأ حمزة ﴿ المنشئات ﴾ (24) بكسر الشين، وفتحها الباقون إلا أبا
بكر فإنني قرأت له بالوجهين. قرأ الأخوان ﴿ سيفرغ ﴾ (31) بالياء وقرأ الباقون
بالنون، ولا خلاف في ضم الراء. قرأ ابن كثير ﴿ شواظ ﴾ (35) بكسر الشين، وضمها
الباقون. قرأ الشيخان ﴿ ونحاس ﴾ (35) بجر السين ؛ وقرأ الباقون برفعها.

قرأ أبو عمر الدوري ﴿ يطمئنن ﴾ بضم الميم في الأول وكسرها في الثاني
وقرأ أبو الحارث بكسرها في الأول وضمها في الثاني وقرأ الباقون بكسرها في
الموضعين. قرأ ابن عامر ﴿ ذو الجلال والإكرام ﴾ (78) بالواو، وقرأ الباقون بالياء.

سورة الواقعة :

قرأ الكوفيون ﴿ ينزفون ﴾ (19) بضم الياء وكسر الزاي، وقرأ الباقون بضم
الياء وفتح الزاي. قرأ الأخوان ﴿ وحوور عين ﴾ (22) بجرهما ؛ ورفعهما الباقون.
قرأ حمزة وأبو بكر ﴿ عرَّاباً ﴾ (37) بإسكان الراء، وضمها الباقون.

قرأ نافع والكوفيان ﴿ شرب الهمير ﴾ (55) بضم الشين وفتحها الباقون.

قرأ ابن كثير ﴿ نحن قَدَرْنَا ﴾ (60) بتخفيف الدال ؛ وشددها الباقون.

قرأ الأخوان ﴿ بموقع النجوم ﴾ (75) بإسكان الواو من غير ألف ؛ وقرأ
الباقون بفتح الواو وبعدها ألف.

سورة الحديد :

قرأ أبو عمرو ﴿ وقد أخذ ﴾ (8) بضم الهمزة ﴿ ميشتكم ﴾ (8) بالرفع.

قرأ ابن عامر ﴿ وكل وعد الله الحسنى ﴾ (10) برفع اللام ؛ ونصبها
الباقون.

قرأ حمزة ﴿لَّذِينَ ءَامَنُوا أَنظُرُوا﴾ (13) بهمزة مفتوحة في الوصل مع كسر الظاء ؛ وقرأ الباقون بوصل الألف وضم الظاء في الوصل. فإذا ابتدؤوا أتوا بهمزة مضمومة. قرأ ابن عامر ﴿فاليوم لا تؤخِّد﴾ (15) بالتاء ؛ وقرأ الباقون بالياء.

قرأ نافع وحفص ﴿وما نزل من الحق﴾ (16) بتخفيف الزاي، وشدهما الباقون. قرأ ابن كثير وأبو بكر ﴿إن المصدقين والمصدقات﴾ (18) بالتخفيف فيهما ؛ وقرأ الباقون بالتشديد. قرأ أبو عمرو ﴿أُتِمِرُّ﴾ (23) بالقصر ؛ ومده الباقون. قرأ نافع وابن عامر ﴿فإن الله الغني الحميد﴾ (24) بحذف ﴿هو﴾، وقرأ الباقون بزيادة ﴿هو﴾.

سورة المجادلة،

قرأ حمزة ﴿وينتجون بالإثر﴾ (8) بحذف الألف وتقديم النون ؛ وأثبتها الباقون. قرأ عاصم ﴿في المجلس﴾ (11) بالالف على الجمع. وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد. قرأ نافع وعاصم وابن عامر ﴿وإذا قيل انشروا فانشروا﴾ (11) بضم الشين، فإذا ابتدؤوا أتوا بهمزة مضمومة وقرأهما الباقون بكسر الشين، وإذا ابتدؤوا أتوا بهمزة مكسورة. قرأ نافع وابن عامر ﴿ورسلي﴾ (21) بفتح الياء ؛ وأسكنها الباقون.

قرأ أبو عمرو ﴿يُخْرَتُونَ﴾ (2) بفتح الخاء والتشديد، وقرأ الباقون بإسكان الخاء والتخفيف. قرأ هشام ﴿كمي لا تكون﴾ (7) بالتاء ﴿دولة﴾ (7) بالرفع ؛ وقرأ الباقون بالياء ﴿دولة﴾ بالنصب. قرأ الشيخان ﴿جدار﴾ (14) بكسر الجيم وإثبات الألف على التوحيد وقرأ الباقون بضم الجيم وحذف الألف على الجمع.

سورة الممتحنة،

قرأ الحرميان وأبو عمرو ﴿يُفْصَلْ﴾ (3) بضم الياء وإسكان الفاء وفتح الصاد مع التخفيف. وقرأ ابن عامر بضم الياء وفتح الصاد وتشديد الصاد ؛ وقرأ عاصم بفتح الياء وإسكان الفاء وكسر الصاد مع التخفيف ؛ وقرأ الأخوان بضم الياء وفتح الفاء وكسر الصاد مع التشديد.

قرأ أبو عمرو ﴿ولا تمسكوا﴾ (10) بفتح الميم مع التشديد ؛ وقرأ الباقون بإسكان الميم مع التخفيف.

سورة الصف ،

قرأ ابن كثير والأخوان وحفص ﴿مُتَرَّ﴾ (8) بغير تنوين ﴿نُورَ﴾ (8) بالجر
وقرأ الباقر ﴿مُتَرَّ﴾ بالتنوين ﴿نُورَ﴾ بالنصب. قرأ ابن عامر ﴿تَنْجِيكُمْ﴾
(10) بفتح النون والتشديد، وقرأ الباقر بإسكان النون والتخفيف.

قرأ الحرميان وأبو عمرو ﴿مُتَرَّ﴾ بفتح الراء والتنوين،
والباقر بغير تنوين ؛ ولا خلاف في جر اسم الله تعالى ؛ إلا أن من نون جره بلام
الجر ، ومن لم ينون جره بالإضافة.

قرأ نافع ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (14) بفتح الياء وسكنها الباقر.

سورة المنافقين ،

قرأ قنبل والنحويان ﴿خُشْبٌ﴾ (4) بإسكان الشين، وضمها الباقر. قرأ
نافع ﴿لَوْ أَرَوْهُمْ سَهْرَ﴾ (5) بالتخفيف، وشددها الباقر. قرأ أبو عمرو ﴿وَأَكُونُ مِنَ
الصَّالِحِينَ﴾ (10) بواو بعد الكاف ونصب النون قرأ الباقر بجزم النون من غير واو.
وقرأ أبو بكر ﴿خَيْرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ (11) بالياء، وقرأ الباقر بالتاء.

سورة التغابن ،

قرأ نافع وابن عامر ﴿تَكْفُرُ عَنْهُ... وَتَدْخُلُهُ﴾ (9) وفي الطلاق ﴿تَدْخُلُهُ
جَنَّتِ﴾ (11) بالنون في الثلاثة ؛ وقرأ ابن الباقر بالياء.

سورة الطلاق ،

قرأ حفص ﴿بَلَغَ أَمْرَ﴾ (3) بغير تنوين ﴿أَمْرَ﴾ (3) بالجر ؛ وقرأ الباقر
بالتنوين ﴿أَمْرَ﴾ بالنصب.

سورة التحريم ،

قرأ الكسائي ﴿عَرَفَ بَعْضَهُ﴾ (3) بالتخفيف ؛ وقرأ الباقر بالتشديد. قرأ أبو
بكر ﴿تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ (8) بضم النون ؛ وفتحها الباقر. قرأ حفص وأبو عمرو
﴿وَكُتِبَ﴾ (12) بضم الكاف والتاء من غير ألف، على الجمع ؛ وقرأ الباقر بآلف
على التوحيد.

سورة الملك ،

قرأ الأخوان ﴿ تنوّت ﴾ (3) بالتشديد وحذف الألف ؛ وقرأ الباقون بالتخفيف وإثبات الألف. قرأ الكسائي ﴿ فسُحِقَا ﴾ (11) بضم الحاء ؛ وأسكنها الباقون.

قرأ قنبل ﴿ وإليه النشورُ وإمنتِر ﴾ (15-16) بواو مفتوحة بعدها مدة من غير همز في حال الوصل ؛ وإذا ابتداءً أتى بهمزة مفتوحة بعدها مدة. وقرأ الكوفيون وابن ذكوان بهمزتين مفتوحتين من غير مد في الوصل والابتداء وقرأ الباقون بهمزة واحدة مفتوحة بعدها مدة في الحالين. قرأ الكسائي ﴿ فسيعلمون ﴾ (30) بالياء ؛ وقرأ الباقون بالتاء.

سورة ن ،

قرأ أبو بكر وحمزة ﴿ ءآن كان ذا مال ﴾ (14) بهمزتين مفتوحتين. وقرأ ابن عامر بهمزة واحدة مفتوحة بعدها مدة ؛ وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة من غير مد. قرأ نافع ﴿ ليزلّونك ﴾ (51) بفتح الياء، وضمها الباقون.

سورة الحاقة ،

قرأ النحويان ﴿ ومن قبْلَه ﴾ (9) بكسر القاف وفتح الياء ؛ وقرأ الباقون بفتح القاف وإسكان الياء. قرأ الأخوان ﴿ لا يخفى منكمر ﴾ (18) بالياء، وإمالة الفاء ؛ وقرأ الباقون بالتاء والفتح. قرأ الابنات ﴿ قليلاً ما يؤمنون ﴾ (41) ﴿ قليلاً ما يذكرون ﴾ (42) بالياء في الموضعين ؛ وقرأهما الباقون بالتاء. وكلهم وقف على قوله تعالى : ﴿ هاؤم ﴾ (19) على الميم ؛ ولا ينبغي أن يستعمل الوقف عليه. قرأ حمزة ﴿ ماله ﴾ (28) و﴿ سلطنيه ﴾ (29) بحذف الهاء في الوصل وقرأ الباقون بإثباتها.

سورة سأل سائل ،

قرأ الكسائي ﴿ يعرج ﴾ (4) بالياء ؛ وقرأ الباقون بالتاء. قرأ حفص ﴿ نزاعة ﴾ (16) بالنصب ؛ وقرأ الباقون بالرفع.

قرأ حفص ﴿ بشهادتهم ﴾ (33) بالّف على الجمع ؛ وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد. قرأ ابن عامر وحفص ﴿ إلى نُصبٍ ﴾ (43) بضم النون والصاد وقرأ الباقون بفتح النون وإسكان الصاد.

سورة نوح :

قرأ نافع وابن عامر وعاصم ﴿ مَالَهُ وُلْدَهُ ﴾ (21) بفتح اللام والواو من «وُلْدَهُ» وقرأ الباقون بضم الواو وإسكان اللام. قرأ نافع ﴿ وُدًّا ﴾ (23) بضم الواو، وفتحها الباقون. قرأ أبو عمرو ﴿ خطيهم ﴾ (25) بغير همز، وقرأ الباقون بكسر الطاء وحذف الألف مع الهمزة.

سورة الجن :

اختلفوا في ثلاثة عشر موضعاً وهي قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَأَنَّهُ تَعَالَى ... وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ ... وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ ... وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا ... وَأَنَا لَمُسَنَا ... وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ وَأَنَا لَا نَدْرِي ... وَأَنَا مَنَا الصَّالِحُونَ ... وَأَنَا ظَنُّنَا ... وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا ... وَأَنَا مَنَا الْمُسْلِمُونَ ... وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ ﴾ (من 3-14) فقرأ من الحرمين والأبوان بكسر الهمزة ؛ وقرأ الباقون بفتحها ؛ وقرأ نافع وأبو بكر ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ بكسر الهمزة، وفتحها الباقون. قرأ الكوفيون ﴿ يَسْلُكُهُ ﴾ (17) بالياء ؛ وقرأ الباقون بالنون. قرأ هشام ﴿ لُبْدًا ﴾ (19) بضم اللام ؛ وكسرهما الباقون.

قرأ الكوفيان ﴿ قَدْ إِنَّمَا أَدْعَوْنِي ﴾ (20) بغير ألف على الأمر ؛ وقرأ الباقون بألف على الإخبار.

سورة المزمل :

قرأ ابن عامر وأبو عمرو ﴿ وَطَاء ﴾ (6) بكسر الواو وفتح الطاء مع المد وقرأ الباقون بفتح الواو وإسكان الطاء. قرأ الأخوان وابن عامر وأبو بكر ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ ﴾ (9) بجر الباء ؛ ورفعها الباقون.

قرأ هشام ﴿ مِنْ ثُلْثِي اللَّيْلِ ﴾ (20) بإسكان اللام، وضمها الباقون. قرأ الكوفيون وابن كثير ﴿ نَصْنَعُهُ وَثُلْثَهُ ﴾ (20) بالنصب فيهما ؛ وجرهما الباقون.

سورة المدثر :

قرأ حفص ﴿ وَالرُّجْزِ ﴾ (5) بضم الراء ؛ وكسرهما الباقون. قرأ نافع وحفص وحمزة ﴿ وَالْيَدِ إِذْ ﴾ (33) بإسكان الذال وحذف الألف التي بعد الدال. ﴿ أَدْبَرَ ﴾ (33) بهمزة مفتوحة مع إسكان الدال ؛ إلا أن ورشاً وحده ينقل الحركة. وقرأ الباقون بفتح الذال وبعدها ألف ؛ ﴿ دَبَّرَ ﴾ بفتح الدال من غير همز.

قرأ نافع وابن عامر ﴿مستنفرة﴾ (50) بفتح الفاء ؛ وكسرهما الباقون.
قرأ نافع ﴿تذكرون﴾ (56) بالتاء، وقرأ الباقون بالياء.

سورة القيامة ،

قرأ قنبل ﴿لا أقسم بيوم القيمة﴾ (1) بغير ألف ؛ وقرأ الباقون ﴿لا أقسم﴾
بألف قبل الهمزة. ولا خلاف في إثبات الألف في الثاني.

قرأ نافع ﴿برق البصر﴾ (7) بفتح الراء ؛ وكسرهما الباقون. قرأ نافع
والكوفيون ﴿بل تحبون العاجلة وتذرون الآخرة﴾ (20-21) بالتاء، وقرأهما الباقون
بالياء. قرأ حفص ﴿من مني يمني﴾ (37) بالياء ؛ وقرأ الباقون بالتاء.

سورة الإنسان ،

قرأ نافع وهشام وأبو بكر والكسائي ﴿سكسلا﴾ (4) بالتنوين ووصلها
الباقون بغير تنوين. وكلهم وقف عليها بالألف إلا قنبلًا وحمزة فإنهما وقفا عليها
بغير ألف.

قرأ نافع وأبو بكر والكسائي ﴿قواريراً قواريراً﴾ (15-16) بالتنوين فيهما في
الوصل، ووقفوا بألف ؛ وقرأ ابن كثير الأول بالتنوين ووقف عليه بألف ووصل
الثاني بغير تنوين ووقف عليه بغير ألف ؛ ووصلها الباقون بغير تنوين ؛ ووقف
حفص وأبو عمرو وابن ذكوان على الأول وعلى الثاني بغير ألف ووقف عليهما
هشام بالألف ؛ ووقف عليهما حمزة بغير ألف. ولا ينبغي أن يعتمد الوقف عليهما.
قرأ نافع وحمزة ﴿عليهم﴾ (21) بإسكان الياء، ونصبها الباقون.

قرأ نافع وحفص ﴿خضر واستبرق﴾ (21) بالرفع فيهما ؛ وقرأ الأخوان
بالجر فيهما ؛ قرأ ابن كثير وأبو بكر بجر الأول ورفع الثاني، وقرأ أبو عمرو وابن
عامر برفع الأول وجر الثاني. قرأ الابنان وأبو عمرو ﴿يشاؤون﴾ (30) بالياء ؛
وقرأ الباقون بالتاء ولا خلاف في سورة التكوين.

سورة المرسلات ،

قرأ الحرميان وابن عامر وأبو بكر ﴿أو نذرأ﴾ (6) بضم الذال ؛ وأسكنها
الباقون.

قرأ أبو عمرو ﴿وَقَتَّتْ﴾ (11) براو ؛ وقرأ الباقون ﴿أَقْتَّتْ﴾ بهمزة مضمومة. قرأ نافع والكسائي ﴿فَقْدَرَتْ﴾ (23) بالتشديد ؛ والباقون بالتخفيف ؛ قسراً حفص والأخوان ﴿جَمَلْتُ﴾ (33) بخفض الجيم وحذف الألف وقرأ الباقون بالفتح بعد اللام.

سورة النبأ

وقرأ الأخوان وحفص ﴿وَعَسَافًا﴾ (25) بالتشديد ؛ وقرأ الباقون بالتخفيف. قرأ حمزة ﴿لبثين﴾ (23) بغير ألف ؛ وقرأ الباقون بالفتح. قرأ الكسائي ﴿ولا كذاباً﴾ (35) بالتخفيف ؛ وقرأ الباقون بالتشديد. ولا خلاف في ﴿كذاباً﴾ (28) الأول أنه بالتشديد. قرأ ابن عامر وعاصم ﴿رب السموات﴾ (37) بجر الباء، و﴿الرحمن﴾ (37) بجر النون ؛ وقرأ الأخوان بجر الأول ورفع الثاني ؛ وقرأ الباقون برفعهما.

سورة التازعات

قرأ الأخوان وأبو بكر ﴿نخرة﴾ (11) بالفتح ؛ وقرأ الباقون بحذفها. قرأ الحرميان ﴿تركتي﴾ (18) بالتشديد ؛ وقرأ الباقون بالتخفيف.

سورة عبس

قرأ عاصم ﴿فتتنعه﴾ (4) ينصب العين ورفعها الباقون. قرأ الحرميان ﴿تصدى﴾ (6) بالتشديد ؛ والباقون بالتخفيف. قرأ الكوفيون ﴿أنا صببنا﴾ (25) بفتح الهمزة في الوصل والابتداء وقرأ الباقون بكسرها في الحاليين.

سورة التكويد

قرأ الشيخان ﴿سجرت﴾ (6) بالتخفيف ؛ وقرأ الباقون بالتشديد ؛ قرأ نافع وعاصم وابن عامر ﴿نُشِرت﴾ (10) بالتخفيف ؛ وقرأ الباقون بالتشديد. قرأ نافع وابن ذكوان وحفص ﴿سُعُرت﴾ (12) بالتشديد وقرأ الباقون بالتخفيف. قرأ ابن كثير والنحويان ﴿بظنين﴾ (24) بالطاء مشالة، وقرأ الباقون بالضاد غير مشالة.

سورة الانفطار

قرأ الكوفيون ﴿فَعَدَلَك﴾ (7) بالتخفيف ؛ وقرأ الباقون بالتشديد. قرأ الشيخان ﴿يومراً﴾ (19) برفع الميم، ونصبها الباقون.

سورة التطفيف :

قرأ الكسائي ﴿ خَتَمَهُ ﴾ (26) بفتح الخاء، وبعدها ألف ؛ وقرأ الباقون بكسر الخاء وحذف الألف ؛ وإثبات الألف بعد التاء ؛ ولا خلاف في رفع الميم .
قرأ حفص ﴿ فكلمين ﴾ (31) بغير ألف ؛ وقرأ الباقون بإثبات الألف .

سورة الانشقاق :

قرأ الكوفيان وأبو عمرو ﴿ يَصَلَّى ﴾ (12) بفتح الياء وإسكان الصاد مع التخفيف ؛ وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الصاد مع التشديد . قرأ ابن كثير والأخوان ﴿ لتركبن ﴾ (19) بفتح الباء ؛ والباقون بضمها .

سورة البروج :

قرأ الأخوان ﴿ الْمَجِيدِ ﴾ (15) بالجر، وقرأ الباقون بالرفع . قرأ نافع ﴿ لَوْحٍ مَحْنُوظٍ ﴾ (22) برفع الظاء، وجرها الباقون .

سورة الأعلى جل وعز :

قرأ الكسائي ﴿ قدر ﴾ (3) بالتخفيف . قرأ الباقون بالتشديد وقرأ أبو عمرو ﴿ بل يؤثرون ﴾ (16) بالياء ؛ وقرأ الباقون بالتاء .

سورة الفاشية :

قرأ الأبوان ﴿ تصلى ﴾ (4) بضم التاء وقرأ الباقون بفتحها . قرأ هشام ﴿ عانية ﴾ (5) بإمالة الهمزة وفتحها الباقون .

قرأ الشيخان ﴿ لَا يَسْمَعُ فِيهَا ﴾ (11) بضم الياء ﴿ لَغِيَّةٌ ﴾ (11) بالرفع وقرأ نافع مثلهما إلا أنه بالتاء . وقرأ الباقون بالياء مفتوحة . ﴿ لَغِيَّةٌ ﴾ بالنصب . قرأ هشام ﴿ بمسيطر ﴾ (22) بالسين ؛ وقرأ حمزة بين الصاد والزاي، وقرأ الباقون بالصاد .

سورة والفجر :

قرأ الأخوان ﴿ والوتر ﴾ (3) بكسر الواو ؛ وقرأ الباقون بفتحها . قرأ ابن عامر ﴿ فقدر عليه ﴾ (16) بالتشديد ؛ وقرأ الباقون بالتخفيف . قرأ أبو عمرو ﴿ يكرمون... و... يحضون... ويأكلون... ويحبون ﴾ (17-20) بالياء في الأربعة ؛ وقرأ من الباقون بالتاء . وأثبت الكوفيون الألف في ﴿ تحضون ﴾ (18)

وحذفها الباقون. قرأ الكسائي ﴿ لا يعذب... ولا يؤتق ﴾ (25-26) بفتح الذال والشاء، وكسرهما الباقون.

سورة البلد ،

قرأ ابن كثير والنخويان ﴿ فك ﴾ (13) بفتح الكاف ﴿ رغبة ﴾ (13) بالنصب ﴿ أو أطعم ﴾ (14) بفتح الهمزة والميم من غير ألف ؛ وقرأ الباقون ﴿ فك ﴾ برفع الكاف ﴿ رغبة ﴾ بالجر ﴿ أطعم ﴾ بكسر الهمزة وألف بعد العين ورفع الميم.

قرأ حفص وأبو عمرو وحمة ﴿ مؤصدة ﴾ (20) بهمزة ساكنة وكذا في سورة الهمزة (8) ؛ وقراهما الباقون بغير همز.

من سورة والشمس إلى سورة الناس ،

قرأ نافع وابن عامر ﴿ فلا يخاف عُنْبها ﴾ (15) بالفاء، وقرأ الباقون بالواو. وكلهم قرأ ﴿ أن رآه ﴾ (7) بهمزة بعدها ألف إلا قنبلاً فإنه روى عنه مثل الجماعة وروى عنه بهمزة ليس بعدها ألف، وبالوجهين قرأت وبه أخذ.

قرأ الكسائي ﴿ مطلع الفجر ﴾ (5) بكسر اللام، ونصبها الباقون ولا خلاف في العين أنها مكسورة : "حتى" بمعنى "إلى". قرأ نافع وابن ذكوان ﴿ البرينة ﴾ (6) و﴿ البرينة ﴾ بالهمز والمد ؛ وقرأ الباقون بغير همز ولا مد. قرأ هشام ﴿ يرة ﴾ (7)، ﴿ يرة ﴾ بإسكان الهاء فيهما في الوصل ووصلها الباقون بإشباع ضمة الهاء.

قرأ حمزة ﴿ وما أدريك ما هية ﴾ (10) بحذف الهاء في الوصل، وإثباتها في الوقف. وأثبتها الباقون في الحالين. قرأ ابن عامر والكسائي ﴿ لُتْرُون ﴾ (6) بضم التاء، وفتحها الباقون. قرأ ابن عامر والأخوان ﴿ الذي جمع ﴾ (2) بالتشديد ؛ وقرأ الباقون بالتخفيف. قرأ الأخوان وأبو بكر ﴿ في عُمْد ﴾ (9) بضم العين والميم ؛ وفتحها الباقون. قرأ ابن عامر ﴿ لثلاف ﴾ (1) بهمزة ليس بعدها ياء ؛ وقرأ الباقون بهمزة بعدها ياء.

قرأ ابن كثير ﴿ أبي لهب ﴾ (1) بإسكان الهاء وفتحها الباقون. قرأ عاصم ﴿ حمالة ﴾ (3) بنصب التاء على الذم، وقرأ الباقون بالرفع على النعت.

الباب الرابع

المدرسة الأندلسية

القراءات في الأندلس قبل أبي عمرو الداني :

أول قارئ أندلسي يذكره المؤرخون هو أبو محمد الغازي بن قيس (ت 199) الذي كان مؤدباً بقرطبة، ورحل إلى الحجاز فحج وأخذ عن الإمام نافع قراءته عرضاً وسماعاً، وصحح عليه مصحفه ثلاث عشرة مرة؛ وقد تحدث أبو عمرو الداني عن رسم مصحفه، وتعقبه في بعض الحروف منها ما ذكره الشاطبي في الرائية إذ يقول :

هَيْئٌ يَهْيئُ مع السَّيِّئِ بها أَلَفٌ في يائه رسم الغازي وقد نُكِّرا

وقد كان الغازي ضابطاً لفقه الإمام مالك، وحفظ الموطأ حفظاً متقناً، وكان لغويّاً ماهراً وعنه أخذ أصبغ بن خليل وعبد الملك بن حبيب وابنه عبد الله؛ ويذكر أن ابنه محمد كان من علماء العربية.

وبعده اشتهر من القراء الأندلسيين محمد بن وضاح الذي روى القراءة عن عبد الصمد بن عبد الرحمن العتقي، وسمع منه الاختلاف بين نافع وحمزة ومن تأليفه : الاختلاف بين حمزة ونافع، وروى عنه عدد القرآن على المدني الأول، ومن عهده اعتمد أهل الأندلس رواية ورش، وكانوا قبله على رواية الغازي بن قيس.

ثم كانت وفادة أبي الحسن الأنطاكي : علي بن محمد بن إسماعيل (ت 377) التي كان لها بالغ الأثر في تطور علم القراءات في الأندلس ذلك أن الأنطاكي لازم المقرئ الكبير إبراهيم بن عبد الرزاق ثلاثين سنة، وسمع من ابن الأخرم وأحمد بن صالح البغدادي وهو من أصحاب أبي جعفر النحاس، ثم قدم على الأندلس سنة 352 بطلب من الحكم المستنصر بالله فكان فيها متصدراً، رأساً في القراءة لا يتقدمه أحد، وعنه أخذ محمد بن يوسف النجاد وهو من شيوخ الداني. وأبو مروان اليحصبي : (ت 405) عبيد الله بن سلمة بن حزم وهو الذي علم الداني كل القرآن. لكن أبا مروان روى أيضاً عن عبد الله بن عطية الدمشقي المفسر والمظفر بن أحمد بن حمدان أبي غانم المصري ومحمد بن الحسن الأنطاكي، وعبد المنعم بن غلبون.

ثم جاء أحمد بن محمد بن لبّ الطلمنكي (ت 429) أبو عمر صاحب كتاب الروضة، الذي قرأ في المشرق على علي بن محمد الأنطاكي وعبد المنعم بن غلبون،

وقيل إنه أول من أدخل القراءات إلى الأندلس وهو مستشكل بسبب ما رأيناه هنا من قبله لكنه أول من صنف في القراءات في الأندلس، وفي عهد الطلمنكي شهدت بلاد الأندلس انطلاقة جديدة في مجمل العلوم الإسلامية وفي القراءات خاصة، كان من أقطابها أبو محمد مكي القيسي وأبو العباس المهدي والحافظ أبو عمرو الداني الذي يعتبر أبرز إمام في القراءات بالأندلس.

الفصل الأول

مدرسة أبي عمرو الداني

1 . حياته العلمية

هو عثمان بن سعيد القرطبي اشتهر أولاً بابن الصيرفي، وأخيراً بالداني لأنه سكن دانية. وهو الإمام العلم الذي تبهر في علوم القراءات حتى صار المرجع الموثوق في صحتها. وارتبط اسمه بالقراءات مثل ما ارتبط اسم سيبيويه بالنحو والبخاري بالحديث.

ويقول ابن الجوزي عنه إنه شيخ المقرئين وأستاذ الأساتذة وينقل عن شيخه الحافظ عبد الله بن محمد بن خليل أن بعض الشيوخ قال إنه لم يكن في عصره ولا بعد عصره بمعدّد أحدٍ يضاهيه في حفظه وتحقيقه، وكان يقول : «ما رأيت شيئاً إلا كتبته، ولا كتبته إلا حفظته، ولا حفظته فنسيت»^(١).

ولد أبو عمرو الداني سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وابتدأ بطلب العلم سنة ست وثمانين، ورحل إلى المشرق سنة سبع وتسعين فمكث أشهراً في القيروان وسنة في مصر، وأدى فريضة الحج سنة تسع وتسعين، وأخذ عن علماء المشرق في هذه الفترة، ثم رجع إلى الأندلس يتردد بين حواضرها حتى استقر بدانية سنة سبع عشرة إلى أن توفي سنة 444هـ.

وهكذا مكث الإمام الداني خمسا وأربعين سنة في الأندلس متصدراً إمامة الاقراء، ناشراً علمه في صدور طلبته النابهين، وفي كتبه المتقنة التي تناولت جميع فروع الفن، من قراءات وتجويد ورسم وتراجم للقراء وسنوجز في هذا الفصل نماذج منها بعد استعراض شيوخه.

(١) الغاية، ج ١، ص 405.

2 . شيوخه

يذكر أبو عمرو الداني في أرجوزته المنبهة أنه أخذ عن سبعين شيخاً، فيقول :
سبعون شيخاً كلهم سنيٌّ موقر مجلّ مرضي

وبين أنه أخذ عن هؤلاء الشيوخ في الأندلس، والقيروان والمشرق، وقد قام الدكتور احميتو بإحصاء تسعين من الذين أخذ عنهم الداني، مذكراً أن بعض الروايات في المنبهة تقول : «تسعون شيخاً»، فأحصى منهم مجموعة من أشياخه في الأندلس من أهمهم أبو مروان عبيد الله بن سلمة ومحمد بن يوسف القرطبي المعروف بالنجاد (ت 429) وهو خال الداني وقد روى لهما في جامع البيان من قراءة نافع وروى لابن سلمة في قراءة ابن عامر، ولم يذكرهما في الأرجوزة المنبهة، واعتباراً لأسانيده في التيسير والجامع، فإننا نرى أنه اعتمد في رواياته على اثني عشر شيخاً، نقدمهم حسب عدد الروايات عنهم وهؤلاء هم :

1. أبو الفتح فارس بن أحمد الحمصي الضرير :

ويقول عنه في المنبهة :

ممن أخذت عنهم ففسارس وهو الضرير الحاذق الممارس
أضبط من لقيت للخروفر وللصحيح السائر المعروف

وقد روى في جامع البيان للقراء السبعة بما يصل إلى نحو خمسين سنداً، وأغلبها يقول فيه إنه قرأ عليه القرآن كله. ويقول في الطبقات إنه لم يلق مثله في حفظه وضبطه، وإنه كان حسن التأدية فهما بعلم صناعته مع اتساع روايته ونسكه وفضله وصدق لهجته. وذكر أنه انفرد برواية محمد بن غالب الأنماطي.

2. أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي (ت 413) :

وهو الذي يقول عنه في المنبهة :

وابن أبي غسان عنه أروى عبد العزيز الفارسي النحوي

وقد ذكر عنه نحواً من أربعين سنداً في جامع البيان جلها في قراءتي أبي عمرو بن العلاء وعاصم. كما أسند إليه رواية الأصبهاني في كتاب التعريف، وقد

لقيه في الأندلس لأنه كان يتردد عليها، وذكره الداني تارة بلفظ الفارسي، ومرة بابن جعفر، وطوراً باسمه حتى يتوهم من لا يعرفه أنه لا يعني شخصاً واحداً.

3. أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب (تـ 399) :

ويقول عنه في المنبهة :

وابن علي كان ذا إسناد عليه في الرواية اعتمادي

وقد لقيه في مصر وأسند إليه في روايات قاربت الأربعين في جامع البيان، وهو من آخر من أخذ عن ابن مجاهد، وأخذ عنه الداني، رواية كتاب السبعة وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري، وهو أكبر شيوخ الداني، وقال إنه كتب عنه الكثير.

4. خلف بن إبراهيم بن جعفر الخاقاني المصري (تـ 402) :

ويقول عنه :

وخلف بن جعفر الخاقاني وكان ذا ضبط وذا إتقان

وقد اعتمده في رواية ورش من طريق الأزرق كما أسند له قراءة أبي عمرو ابن العلاء من رواية أبي شعيب السوسي.

5. أبو الحسن طاهر بن غلبون (تـ 399) :

ويذكره في المنبهة بقوله :

وقد لقيت طاهراً أبا الحسن ذا الحذق والفهم وفخر ذا الزمن

وقد أسند إليه في البيان عن نافع وابن عامر وعاصم وحمزة ؛ وقد سبق الحديث عن ابن غلبون في باب التدوين.

هؤلاء الخمسة هم أشياخ أبي عمرو الداني البارزون الذين اعتمدتهم في القراءات لكنه أورد غيرهم في أسانيده في الجامع مثل أبي محمد عبد الله المصاحفي المعروف بابن الشارب الذي أخذ رواية المدنيين من أصحاب نافع، كما أخذها أيضاً عن أحمد بن عمر القاضي الجيزي، وقد ذكره في المنبهة بقوله :

وأحمد الجيزي قد رويت عنه كثيراً كله وعيت

ومن شيوخه الذين روى عنهم ولم ينكر أسماءهم في المنبهة، أبو محمد عبد الرحمن بن عمر المعدل وقد أسند له في قراءة الكسائي؛ ومحمد بن عبد الواحد البغدادي وقد أخذ عنه طريق الصوري عن ابن ذكوان، ومنهم محمد بن أبي عمرو الباغندي الذي أسند إليه رواية الوليد بن عتبة في قراءة ابن عامر.

وفي المنبهة أيضاً ذكر من شيوخه عبد الوهاب بن أحمد بن منير المصري وهو الذي روى عنه أبو معشر الطبري في تلخيصه رواية نصير بن يوسف الرازي عن الكسائي، ومن الذين نظمهم في المنبهة حمزة بن علي البغدادي وأحمد بن مت البخاري وإبراهيم القاري، وقد يكون المعني هو إبراهيم بن شاذل القرطبي المذكور في كتاب المحكم، كما ذكر في الأرجوزة من أهل القيروان سلمون بن داود وأبا الحسن علي بن محمد وأبا الحسن علي بن خلف القابسي المالكي الشهير، وتحدث عن شيخ سماه ابن زياد ولم نقف على ترجمته.

3. تلامذته

لقد كان أبو عمرو الداني كعبة الطلاب في عهده، وإمام الأئمة في عصره ونظراً لسعة معارفه في علوم القراءات فقد كان مصدراً لمختلف فنونها، ومن أشهر من حمل علمه أبو داود سليمان بن نجاح صاحب كتاب التنزيل في الرسم، وهو شيخ علي بن هذيل الذي كان من شيوخ القاسم بن فيرو الشاطبي. واشتهر من تلاميذه ابن البياز وأحمد عبد الملك ابن أبي جمرة الذي هو آخر من روى عنه كتاب التيسير. ومن تلامذته الأعلام أيضاً خلف بن إبراهيم الطليطي، وعبد الله بن سهل الأنصاري والعاص بن خلف أبو بكر الإشبيلي صاحب كتاب التذكرة والتهذيب ومحمد بن عيسى بن الفرغ المغامي، ومحمد بن إبراهيم بن إلياس المعروف بابن شعيب.

4. مؤلفاته

يذكر المؤرخون أن أبا عمرو الداني قد صنف نحواً من مائة وعشرين تأليفاً أكثرها في علوم القرآن؛ غير أن الذي يحفظه في المراجع المتداولة لا يزيد على زهاء ستة وثلاثين كتاباً، أغلبها في القراءات، عرفت منها ستة عشر وطبعت منها ثلاثة وهي كتاب "التيسير في القراءات السبع" و"التعريف في اختلاف الرواة عن نافع" و"مفردات القراء السبعة".

ومنها كتاب الإشارة بلطيف العبارة في القراءات المأثورة بالروايات المشهورة وكتاب "التهذيب في انفراد القراء السبعة" وكلاهما توجد منه نسخة في معهد الجامعة العربية للمخطوطات، كما توجد من التهذيب نسخة في الخزنة العامة بالرباط، وقد نظمها ابن القاضي، مشيراً إليها بقوله :

ومفردات الداني قد نظمت واللّه حسبي وبه استعنت

ومن تأليفه في أصول القراءات وتاريخ القراء، الأرجوزة المنبهة، وقد حققت أخيراً في دار الحديث الحسنية بالرباط، من طرف الدكتور وجاج الحسن بن أحمد ؛ وله جامع البيان في القراءات السبع، وتوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية بالقاهرة، وفي حوزتي نسخة مصورة منها وقد حقق جزء منه وسوف نستعرضها في هذا الفصل، ويذكر الأستاذ جايد زيدان مخلف محقق كتاب المكتفى أنه اطلع على نسختين من كتاب "البيان في عد آي القرآن" في دار الكتب المصرية⁽¹⁾.

وله كتاب الاقتصاد في القراءات السبع، ويعتقد أن كتاب التيسير اختصار له، وله ثلاثة كتب أخرى حول قراءة الإمام نافع وهي التلخيص لقراءة نافع والتلخيص لقراء ورش وقد يكونان كتاباً واحداً بعنوانين وهو الذي عناه الشوشاوي بقوله :

وقف على همزة إلا اللائي فإنها في وقفهم بالياء

سهل أو بدل بالتنصيص للحافظ الداني في التلخيص

وله أيضاً التمهيد لاختلاف قراءة نافع، وهو أيضاً قريب من عنوان التعريف، إلا أن القراء قد يتناولون موضوعاً بعدة كتب تختلف في حجمها وأسلوبها.

وقد عني أبو عمرو الداني أيضاً بالقراءات الشاذة وكتب عنها كما كتب عن مفردة يعقوب الحضرمي.

أما مؤلفاته في التجويد فإنها تربو على العشرة وقد طبعت منها أربعة وهي كتاب "الادغام الكبير" وكتاب "التحديد في الاتقان والتسديد في صنعة التجويد"، وكتاب "المكتفى في الوقف والابتداء، وكتاب "الظاءات". ومنها أيضاً كتاب "الوقف

(1) طبع في الكويت، بتحقيق الدكتور غانم قدوري الحمد، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ط. أولى، 1414م/1994م، 378 صفحة.

التام والوقف الكافي"، وهو مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق، وكتاب آخر في هذا الموضوع، وهو كتاب الاهتدا في الوقف والابتدا.

وقد شرح القصيدة الخاقانية، وله رسائل في الهمز والفتح والإمالة، واختلاف القراء في الياء، ونقف فيما يلي عند بعض هذه الكتب :

(أ) كتاب جامع البيان في القراءات السبع :

وهو مصنف يدل عنوانه على مضمونه دلالة مطابقة، فهو كما يقول الداني عنه «محيط بأصول القراء وفروعهم، مبين لمذاهبهم واختلافهم، جامع للمعول عليه من رواياتهم، والمأخوذ به من طرقهم، وملخص للظاهر الجلي وموضح للغامض الخفي، محتو على الاختصار والتعليل، خال من التكرار والتطويل قائم بنفسه مغن عن غيره، يذكر المقرئ الثاقب، ويفهم المبتدئ الطالب ويخف على الناسخ ويكون عوناً للدارس»⁽¹⁾.

وقد ابتدأه المؤلف بمقدمات تقليدية تحدث فيها عن فضائل حملة القرآن ومعاني الأحرف السبعة، وتراجع القراء الأئمة، وأسانيدهم ورواتهم.

ثم بعد ذلك بسط القول في روايته عنهم مفصلاً طرقها، ومبيناً أسانيدها.

ولا أعنقد أن أحداً سبقه في استقصاء هذه الروايات والطرق التي قال عنها : «فهذه الروايات التي عددها أربعون رواية من الطرق التي جملتها مائة وستون طريقاً هي التي أهل دهرنا عليها عاكفون، وبها أئمتنا آخذون، وإياها يصنفون، وعلى ما جاءت به يعولون».

وبين منهجه في العزو قائلًا : « فإذا اتفق الرواة من طرقهم عن الامام على أصل وفرع سميت الامام دونهم، وإذا اختلفوا عنه سميت من له الرواية منهم وأهملت غيره ؛ وإذا اتفقت الأئمة كلهم على شيء أضربت عن اتفاقهم (أي لم أحتج إلى عزو) إلا في أماكن من الأصول أو من الحروف فإنني أذكر ذلك فيها لنكتة أدل عليها أو لأثر أنبه عليه أغفله المتقدمون أو لغامض خفي أكشف عن خاص سره خفي منه، أو لوهم وغلط وقع في ذلك فأرفع الإشكال في معرفة حقيقته وأفصح عن صحة طريقته».

(1) مقدمة الكتاب، اللوحة 4.

«ولا أعدد في شيء مما أرسمه في كتابي هذا مما قرأته أخذاً أو أخذته عاماً وسمعتة قراءة ورويته عرضاً أو سألت عليه إماماً أو أجيز لي أو كتب به إلي أو بلغني عن شيخ متقدم مقرئ بإسناد عرفته أو طريق ميزته، أو بحثت عنه عند عدم وجود النص والرواية فالحقته بنظيره وأجريت له حكم شبيهه»⁽¹⁾.

وسنورد نصاً قصيراً من هذا الكتاب الموسوعي لنتبين جانباً من منهجه في العرض والتعليل.. يتناول اختلاف القراء حول حركة الهاء في «هو» و«هي».

يقول الداني : حرف : قرأ نافع في رواية قالون من طريقه وفي رواية ابن سعدان وخلف عن المسيبي وفي رواية ابن جبير عن أصحابه، وفي رواية أبي عبيد بن فرج عن أبي عمر عن إسماعيل، وأبو عمرو بإسكان الهاء من «هو» و«هي» إذا اتصل بها واو وفاء ولام نحو : ﴿ وَفَوْعَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ و﴿ قَهْوَيُخْلِفُهُ ﴾ و﴿ لَهْوُ الْقِصَصِ الْحَقِّ ﴾ وكذا ﴿ وَفِي تَجْرِي بِهِمْ ﴾ و﴿ قَهْي كَالْحَجَارَةِ ﴾ و﴿ لَهْيَ الْحَيَوَانِ ﴾ وما أشبهه حيث وقع.

«وزاد نافع في رواية المذكورين عن ابن جبير وأبي عبيد والكسائي في غير رواية أبي موسى إسكان الهاء مع «ثم» وذلك في قوله تعالى في القصص ﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ولم يأت بذلك منصوصاً إلا الحلواني عن قالون وإدريس بن عبد الكريم عن خلف عن المسيبي فيما حكاه ابن مجاهد عنه».

«وزاد نافع في رواية ابن فرج عن أبي عمر عن إسماعيل من قراءتي، وفي رواية أبي مروان العثماني عن قالون، والكسائي في رواية قتيبة عنه إسكان الهاء في قوله تعالى في البقرة : ﴿ أَنْ يَمْلُ هُوَ ﴾. وحدثني عبد الله بن محمد قال حدثنا عبيد الله بن أبي مسلم قال حدثنا أبو عون عن الحلواني عن قالون : ﴿ أَنْ يَمْلُ هُوَ ﴾ و﴿ ثُمَّ هُوَ ﴾ مخففتان. وحدثني عبد الله بن محمد قال حدثنا عبيد الله بن أحمد من قراءته على ابن بويان عن أبي حسان عن أبي نشيط عن قالون : ﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ بالتخفيف⁽¹⁾ وكذلك قرأت قالون من جميع الطرق. وروى ابن شنبوذ عن أبي نشيط ذلك بضم الهاء، وكذلك روى لي أبو الفتح عن عبد الباقي عن أبي عمر عن إسماعيل، ورأيت أصحاب خلف يروون ذلك عنه من ابن فرج بإسكان الهاء وهو الصواب».

(1) المصدر السابق، اللوحة 6.

(2) التخفيف يعني هنا الإسكان.

ثم علل الداني إسكان الهاء بعد «يمل» و«ثم» بقوله :

«إن إسكان هاء ﴿أن يمل هو﴾ إنما هو محمول على إسكان هاء ﴿ثم هو﴾ من حيث شاركت كلمة «يمل» كلمة «ثم» في الانفصال والتضعيف كما أن إسكان ﴿ثم هو﴾ محمول على إسكان «وهو» ، «فَهُوَ» من حيث شاركت «ثم» الواو والفاء في العطف، وساغ حمل المنفصل على المتصل في التخفيف وغيره. وكذا إسكان هاء «لهو» محمول أيضاً عليهما من حيث شاركتهما اللام في الاتصال وامتناع الانفصال. فـ«يمل» محمولة على «ثم» و«ثم» محمولة على الواو والفاء، واللام محمولة عليهما. وقد يجوز أن تكون اللام هي أصل إسكان الهاء لاتصالها بها واختلاطها بها، ثم تحمل الواو والفاء عليها لأجل الاشتراك في الاتصال، ثم تحمل «ثم» عليهما لاشتراكهما معا في العطف ثم تحمل «يمل» عليهما لما ذكرناه. وإذا كان ذلك كما قلناه فمحال أن يسكن هاء «أن يمل هو» ويضم هاء «ثم هو» وإسكان هذه أصل لإسكان تلك يوجد فيها بوجوده، ويعدم فيها بعدمه، هذا لا شك فيه ولا امتراء في صحته».

«وقرأ الباقر ونافع في رواية ورش وابن المسيبي عن أبيه، وابن عبدوس عن أبي عمر عن إسماعيل بضم الهاء في المذكر وكسرها في المؤنث مع الحروف المذكورة في جميع القرآن».

«ولم يأت بالضم عن الكسائي في قوله : «ثم هو» إلا أبو موسى وحده، وحكى الأخفش عن ابن ذكوان بإسناد ابن عامر في كتابيه جميعاً أنه يشم الواو في المذكر والياء في المؤنث شيئاً من التشديد وذلك غير معمول به، وجميع أهل الأداء من الشاميين وغيرهم على خلافه»⁽¹⁾.

لقد اخترنا هذا النص من هذا الكتاب لإعطاء نموذج من أسلوب الداني في العرض وليبيان حرصه على الشمول والاختصار، وكما أنه يتضمن بعض الأفكار في القياس والتعليل التي قد تعتبر مخالفة لمنهج الداني العام في اطراح القياس والاعتماد على صحة الرواية.

وقد كنا نتوقع أن يعرض روايات سكون الهاء في هذه الحروف دون البحث عن تعليل قياسي يحمل كلمة «يمل» على «ثم» و«ثم» على الواو، أو قوله إنه من المستحيل أن تضم الهاء بعد كلمة وتسكن بعد نظيرتها.

(1) الجامع، اللوحة ص 169.

ذلك أن اتباع الرواية يغني عن كل هذه الأقيسة، فنرى مثلاً الكسائي يقرأ «إحدى كلمتي «يطمئن» بضم الميم والأخرى بكسر ها، لأنه كما يقول الداني :

فلا طريق لقياس ونظر فيما أتى به أداء، أو أثر

ولكن ينبغي أن نفهم مغزى هذا القياس هنا، هو ما عبر عنه الداني بإلحاق النظر بنظيره. فإذا حدث أحد الأئمة بأن من الأصول إسكان كل هاء من «هو» بعد الواو والفاء، فإنه هو يعلل الإسكان عند وجود روايته، بما يصح أن يكون محملاً بين الواو والفاء واللام وبين «ثم» و«يمل».

وسنعود إلى الحديث عن منهج الداني العام في آخر الفصل، ونكتفي هنا بالقول بأن جامع البيان صار مرجعاً أساسياً في علم القراءات، وثروة مفيدة للباحثين، إلا أنه مع الأسف لم يك في متناول العموم، فهو مازال يحتاج إلى تحقيق دقيق، لأن النسخة المخطوطة والتي اطلعت على صورة منها فيها أخطاء كثيرة وقد بلغني أنه قد حقق جزء منه بعناية. ولم تتح الفرصة إلى الآن للاطلاع عليها.

ب) كتاب التيسير :

لقد سبق أن رأينا أن ابن مجاهد ألف كتاب السبعة، وبين أسباب اختيارهم وتحدث عن أسانيده إليهم وذكر روايتهم وأصولهم واختلافهم في فرش الحروف، لكن القراء بعده لم يتبعوه كلهم⁽¹⁾ في مسألة التسبيع، فمنهم من «ثمن» ومنهم من «عشر» إلى أن صنف أبو عمرو الداني كتابي الجامع وكتاب التيسير في القراءات السبع وإذا كان كتاب الجامع غير سهل التناول لأسباب بينهاها، فإن كتاب التيسير جاء سهلاً ميسراً، كما قال مؤلفه إنه وضعه للتقريب على الطالبين والتيسير على المبتدئين، فركز منهج ابن مجاهد، ثم اختصره بالاختصار على راويين لكل قارئ، ثم كان بعد أبي عمرو الداني الإمام أبو القاسم الشاطبي الذي نظم كتاب التيسير في قصيدته المشهورة والمعروفة بحرز الأمانى، وسوف نخصها بفصل مستقل.

ولم يك الإمام الشاطبي وحده هو الذي اهتم بكتاب التيسير، فقد كان هذا الكتاب محل اهتمام كبير من جميع القراء بعد الداني، وقد تناقش الناس في روايته وحفظه، فقد نظمه مالك بن المرحل في قصيدة تزيد على ألف بيت، يقول الذهبي أنه

(1) لقد سبق أن ذكرنا من الأئمة المسيعين ابن مهران وأبا الطيب بن غلبون ومكي وابن سفيان.

وقف عليها ؛ كما شرحه أبو محمد عبد الواحد المالقي في كتاب الدر النثير، الذي نشر أخيراً، وسنتحدث عنه في هذا الباب.

ولقد كان عرض كتاب التيسير محكماً ومختصراً، لأنه كان معداً للحفظ، مثل ما سنراه في كتاب المفتاح لعبد الوهاب القرطبي والعنوان لأبي طاهر. ولن نطيل الكلام عن منهجه وأسلوبه لأننا سنقدم نموذجاً منه في قرش الحروف، لأنه في الأصول اتبع طريق ابن مجاهد فيها، وقد قدمنا منهجه في عرضها، لكننا نبدأ بإيراد أسانيد الداني عن القراء السبعة ورواتهم الذين اعتمدتهم واقتصر عليهم في هذا الكتاب.

أسانيد في كتاب التيسير،

1. لقد أسند قراءة نافع في رواية قالون عن محمد بن هارون المروزي المعروف بأبي نشيط (ت 258) إلى أبي الفتح فارس بن أحمد الحمصي (ت 401) عن أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن (ت بعد 380) عن إبراهيم بن عمر عن أحمد بن عثمان أبي الحسين بن بويان (ت 344) عن أحمد بن محمد بن الأشعث أبي حسان البغدادي (ت 300) عن أبي نشيط وأسند رواية ورش عن خلف بن إبراهيم الخاقاني (ت 402) عن أحمد بن أسامة التجيبي (ت 356) عن إسماعيل بن عبد الله النحاس (ت 280) عن أبي يعقوب يوسف الأزرق (ت 240).

2. وأسند رواية قنبل عن ابن كثير إلى أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي البغدادي عن ابن مجاهد عن قنبل (ت 291) كما أخذها أيضاً عن فارس أحمد عن عبد الله بن الحسين البغدادي عن ابن مجاهد، وأخذ رواية البزي (ت 250) عن عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش عن أبي ربيعة محمد بن إسحق الربيعي (ت 294) عن البزي.

3. وأسند قراءة أبي عمرو من رواية الدوري إلى عبد العزيز بن جعفر عن أبي طاهر عبد الواحد بن عمر (ت 349) عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس عن أبي عمر الدوري (ت 246) أما رواية أبي شعيب السوسي فقد أخذها عن خلف بن إبراهيم الخاقاني عن أبي محمد الحسن بن رشيق المعدل عن أحمد بن شعيب النسائي المحدث (ت 303) عن أبي شعيب السوسي.

4. وأسند قراءة ابن عامر من رواية بن ذكوان إلى أبي مسلم محمد بن أحمد البغدادي عن ابن مجاهد عن أحمد بن يوسف التغلبي عن ابن ذكوان كما أسندها

أيضاً إلى عبد العزيز بن جعفر عن النقاش عن هارون بن موسى بن شريك الأخفش (ت 292) عن ابن ذكوان، وأما رواية هشام فقد أخذها عن أبي مسلم عن ابن مجاهد عن الحسن بن أبي مهران الجمال (ت 289) عن أحمد بن يزيد الحلواني (ت حوالي 250) عن هشام بن عمار (ت 245).

5. وأسند قراءة عاصم من رواية أبي بكر شعبة (ت 195) عن فارس بن أحمد عن أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد البغدادي عن يوسف بن يعقوب الواسطي (ت 313) عن شعيب بن أيوب الصريفي (ت 261) عن يحيى بن آدم (ت 203) عن شعبة.

وأما رواية حفص فقد أخذها عن طاهر بن غلبون عن أبي الحسن علي بن محمد بن صالح الهاشمي الضرير عن أحمد بن سهل الاشثاني (ت 307) عن أبي محمد عبيد بن الصباح (ت 219) عن حفص.

6. وأسند قراءة حمزة من رواية خلف عن محمد بن أحمد البغدادي عن ابن مجاهد عن إدريس بن عبد الكريم الحداد (ت 292) عن خلف. وله سند آخر عن أبي الحسن طاهر بن غلبون عن الحرثي (ت 370) عن ابن بويان عن الحداد. وأما رواية خلاد فقرأها على أبي الفتح فارس بن أحمد عن عبد الله بن الحسين عن ابن شنبوذ عن محمد بن شاذان الجوهري (ت 286) عن خلاد.

7. وأسند قراءة الكسائي من رواية الدوري عن أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن عن محمد بن علي ابن الجكندي الموصلّي (ت بعد 340) عن جعفر بن محمد عن الدوري عن الكسائي وأما رواية أبي الحارث فقد قرأها على أبي الفتح عن عبد الباقي عن زيد بن علي (ت 358) عن أحمد بن الحسين المعروف بالبطي (ت 330) عن محمد بن يحيى الكسائي الصغير (ت بعد 270) عن أبي الحارث⁽¹⁾.

ونقدم هنا نموذجاً من عرضه لفرش الحروف، مع التنبيه أنه في بدا السورة يقول: «قرأ» ثم يسمي القارئ ويذكر الحرف المختلف فيه، ويبين قول كل قارئ، وبعد الفقرة الأولى من السورة يهمل قول «قرأ» ويبدأ باسم القارئ. كما أنه في الحركات تارة يعبر بالرفع والنصب والخفض، وتارة بالضم والفتح والجردون التمييز المطرد بين حركات البناء والإعراب.

(1) كتاب التيسير، ص 16 وما بعدها.

نموذج من فرش الحروف في كتاب التيسير⁽¹⁾ :

1. سورة النساء :

قرأ الكوفيون ﴿تساءلون﴾ بتخفيف السين والباقون بتشديدها. حمزة ﴿والأرحام﴾ بخفض الميم والباقون بنصبها. نافع وابن عامر ﴿قيماً﴾ بغير ألف والباقون بالألف. أبو بكر وابن عامر ﴿وسيصلون﴾ بضم الياء والباقون بفتحها.

نافع ﴿وان كانت واحدة﴾ بالرفع والباقون بالنصب. حمزة والكسائي ﴿فلامه﴾ في الحرفين وفي القصص (س 28 آ 59) ﴿في أمها﴾ وفي الزخرف (س 43 آ 4) ﴿في أمر الكتب﴾ بكسر الهمزة في الأربعة في حال الوصل والباقون بضمها في الحاليين فإذا أضيف ﴿الأمر﴾ إلى جميع ووليت همزته كسرة وجملته أربعة مواضع : في النحل (س 16 آ 78) ﴿من بطون أمهتك﴾ وكذا في النور (س 24 آ 61) والزمير (س 39 آ 6) والنجم (س 53 آ 32) فحمزة يكسر الهمزة والميم في الوصل والكسائي يكسر الهمزة في الوصل ويفتح الميم. والباقون يضمون الهمزة ويفتحون الميم في الحاليين والابتداء للجميع بهذه المواضع بضم الهمزة في الواحد وبضمها وفتح الميم في الجمع.

ابن كثير وابن عامر وأبو بكر ﴿يوصي بها﴾ في الموضعين (آ 11 و 12) يفتح الصاد وتابعهم حفص على الثاني فقط والباقون بكسر الصاد فيهما. نافع وابن عامر ﴿ندخله﴾ في الحرفين (آ 13 و 14) بالنون والباقون بالياء.

ابن كثير ﴿وَأَذَان﴾ (15) وفي طه (س 20 آ 63) ﴿هذان﴾ وفي الحج (س 22 آ 19) ﴿هذان﴾ وفي القصص (س 28 آ 27) ﴿هتين﴾ وفي فصلت ﴿أرنا الذين﴾ (س 41 آ 29) بتشديد النون وتمكين مد الألف والياء قبلها في الخمسة والباقون بالتخفيف من غير تمكين الألف ولا مد الياء.

حمزة والكسائي ﴿كرها﴾ هنا وفي التوبة (س 9 آ 53) بضم الكاف والباقون بفتحها. ابن كثير وأبو بكر ﴿بفحشة مبينة﴾ هنا وفي الأحزاب (س 33 آ 30) والطلاق (س 56 آ 1) بفتح الياء والباقون بكسرهما فيهن.

(1) كتاب التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو الداني، ت 444هـ، تحقيق أوتويرتزل، الطبعة الثالثة، 1406هـ/1985م، دار الكتاب العربي، لبنان، ص 93 وما بعدها.

الكسائي ﴿المحصنت﴾ و﴿محصنت﴾ حيث وقع بكسر الصاد ما خلا الحرف الأول من هذه السورة ﴿والمحصنت من النساء﴾ والباقون بفتح الصاد. حفص وحمزة والكسائي ﴿وأحل لكم﴾ بضم الهمزة وكسر الحاء والباقون بفتحهما.

أبو بكر وحمزة والكسائي ﴿فإذا حصن﴾ بفتح الهمزة والصاد والباقون بضم الهمزة وكسر الصاد. الكوفيون ﴿نجرة﴾ بالنصب والباقون بالرفع.

نافع ﴿مدخلا﴾ هنا وفي الحج (س 22 آ 59) بفتح الميم والباقون بضمها.

ابن كثير والكسائي ﴿وسئلوا الله من فضله﴾ و﴿وسئلهم﴾ و﴿فسئل الذين﴾ وشبهه إذا كان أمراً موجهاً به وقبل السين واو أو فاء بغير همز، وحمزة على أصله والباقون بالهمز. الكوفيون ﴿والذين عقدت﴾ بغير ألف والباقون بالألف. حمزة والكسائي ﴿بالخل﴾ هنا وفي الحديد (س 54 آ 24) بفتح الباء والخاء والباقون بضم الباء وإسكان الخاء. الحرميان ﴿وإن تك حَسَنَةً﴾ بالرفع والباقون بالنصب.

نافع وابن عامر ﴿لو تسوى﴾ بفتح التاء وتشديد السين وحمزة والكسائي بفتح التاء وتخفيف السين والباقون بضم التاء وتخفيف السين. حمزة والكسائي ﴿أولمستم﴾ هنا وفي المائدة (س 5 آ 6) بغير ألف والباقون بالألف. ابن عامر ﴿إلا قليلاً منهم﴾ بالنصب ويقف بالألف والباقون بالرفع ويقفون بغير ألف. ابن كثير وحفص ﴿كأن لم يكن﴾ بالتاء والباقون بالياء.

ابن كثير وحمزة والكسائي ﴿ولا يظلمون فتيلاً﴾ وهو الثاني بالياء والباقون بالتاء ولا خلاف في الأول (آ 49) أنه بالياء. أبو عمرو وحمزة ﴿بيت طائفة منهم﴾ بإدغام التاء في الطاء والباقون بفتح التاء من غير إدغام. حمزة والكسائي ﴿ومن أصدق﴾ و﴿يصدقون﴾ و﴿تصدية﴾ و﴿يصدر﴾ و﴿قصد﴾ وشبهه إذا كانت الصاد ساكنة وبعدها دال بإشمام الصاد الزاي والباقون بالصاد خالصة.

حمزة والكسائي ﴿فتثبتوا﴾ في الموضعين هنا وفي الحجرات (س 49 آ 6) بالتاء والتاء من التثبت والباقون بالياء والنون، نافع وابن عامر وحمزة والكسائي ﴿إليكم السلم لست مؤمناً﴾ وهو الأخير بغير ألف والباقون بالألف. نافع وابن عامر والكسائي ﴿غير أولى الضرر﴾ بنصب الراء والباقون برفعها. حمزة وأبو عمرو ﴿فسوف تؤتية أجراً﴾ بالياء والباقون بالنون. ابن كثير وأبو عمرو وأبو

بكر ﴿يدخلون الجنة﴾ هنا وفي مريم (س 19 آ 60) وغافر (س 40 آ 40) بضم الياء وفتح الخاء والباقون بفتح الياء وضم الخاء. الكوفيون ﴿أن يصلح﴾ بضم الياء وإسكان الصاد وكسر اللام والباقون بفتح الياء والصاد واللام مع تشديد الصاد وإثبات ألف بعدها.

ابن عامر وحمزة ﴿وان تلوا﴾ بضم اللام وإسكان الواو والباقون بإسكان اللام وبعدها واوان الأولى مضمومة والثانية ساكنة. الكوفيون ونافع ﴿الذي نزل﴾ و﴿الذي أنزل﴾ بفتح النون والهمزة والزاي والباقون بضم النون وكسر الزاي. عاصم ﴿وقد نزل﴾ بفتح النون والزاي والباقون بضم النون وكسر الزاي. الكوفيون ﴿في الدرك﴾ بإسكان الراء والباقون بفتحها. حفص ﴿سوف يؤتيهم أجورهم﴾ بالياء والباقون بالنون. ورش ﴿لا تعدوا﴾ بفتح العين وتشديد الدال وقالون بإخفاء حركة العين وتشديد الدال والنص عنه بالإسكان والباقون بإسكان العين وتخفيف الدال. حمزة ﴿سيؤتيهم أجراً﴾ بالياء والباقون بالنون.

حمزة ﴿زورا﴾ هنا وفي سبحن (س 17 آ 55) وفي الأنبياء (س 21 آ 105) ﴿في الزور﴾ في الثلاثة بضم الزاي والباقون بفتحها.

2. سورة المائدة،

قرأ أبو بكر وابن عامر ﴿شنتان قوم﴾ في الموضعين (هنا وفي آ 8) بإسكان النون والباقون بفتحها، ابن كثير وأبو عمرو ﴿إن صدوكم﴾ بكسر الهمزة والباقون بفتحها.

نافع وابن عامر والكسائي وحفص ﴿وأرجلكم﴾ بنصب اللام والباقون بجرها.

حمزة والكسائي ﴿قلوبهم قسية﴾ بتشديد الياء من غير ألف والباقون بتخفيفها وبالألف. ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ﴿للسحت﴾ في الثلاثة المواضع (هنا وفي آ 62 و63) بضم الحاء والباقون بإسكانها.

الكسائي ﴿والعين بالعين﴾ وما بعده بالرفع ورفع ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو ﴿والجروح﴾ فقط والباقون كل ذلك بالنصب. نافع ﴿والأذن بالأذن﴾ ﴿في أذنيه﴾ (س 31 آ 7) بإسكان الذال حيث وقع والباقون بضمها. حمزة

﴿ وليحكم أهل ﴾ بكسر اللام ونصب الميم والباقون بإسكان اللام وجزم الميم وورش على أصله يحركها بحركة همزة ﴿ أهل ﴾. ابن عامر ﴿ تبغون ﴾ بالتاء والباقون بالياء. الحرميان وابن عامر ﴿ يقول الذين ﴾ بغير واو قبل الياء والباقون بالواو وأبو عمرو ينصب اللام والباقون يرفعونها. نافع وابن عامر ﴿ من يرتد ﴾ بدالين الثانية ساكنة والباقون بواحدة مفتوحة مشددة. أبو عمرو والكسائي ﴿ والكفار أولياء ﴾ بخفض الراء والباقون بنصبها.

حمزة ﴿ وعبد ﴾ بضم الباء ﴿ الطافوت ﴾ بخفض التاء والباقون بفتح الياء ونصب التاء. نافع وابن عامر وأبو بكر ﴿ فما بلغت رسالته ﴾ بالجمع وكسر التاء والباقون بالتوحيد ونصب التاء.

أبو عمرو وحمزة والكسائي ﴿ ألا تكون ﴾ برفع النون والباقون بنصبها.

ابن ذكوان ﴿ بما عقدتم ﴾ بالف مخففا وأبو بكر وحمزة والكسائي مخففا من غير ألف والباقون مشددا من غير ألف.

الكوفيون ﴿ فجزاء ﴾ بالتثنية. ﴿ مثل ما ﴾ برفع اللام والباقون بغير تنوين وخفض اللام. نافع وابن عامر، ﴿ أو كفرة طهار ﴾ بالإضافة والباقون بالتثنية ورفع الميم ولم يختلفوا في جمع ﴿ مسكين ﴾ هنا. ابن عامر ﴿ قيما للناس ﴾ بغير ألف والباقون بالألف.

حفص ﴿ من الذين استحق ﴾ بفتح التاء والحاء وإذا ابتداء كسر الألف والباقون بضم التاء وكسر الحاء وإذا ابتداءوا ضموا الألف. أبو بكر وحمزة ﴿ عليهم الأولين ﴾ بالجمع والباقون ﴿ الأولين ﴾ على التثنية. أبو بكر وحمزة ﴿ الغيوب ﴾ بكسر الغين حيث وقع والباقون بضمها.

حمزة والكسائي ﴿ إلا سحر ﴾ هنا وفي هود (س 71 آ 1) والصف (س 61 آ 6) بالألف في الثلاثة والباقون بغير ألف. الكسائي ﴿ هل تستطيع ريك ﴾ بالتاء وادغام اللام فيها ونصب الباء والباقون بالياء ورفع الباء. نافع وابن عامر وعاصم ﴿ إني منزلها ﴾ مشددا والباقون مخففا. نافع ﴿ هذا يوم ﴾ بنصب الميم والباقون برفعها.

ج) كتاب التعريف⁽¹⁾ :

وهو كتاب تناول فيه طرق أربعة من رواة الإمام نافع، وزاد فيه على راوييه المشهورين اثنين آخرين وهما إسماعيل بن جعفر الأنصاري المدني وإسحق بن عبد الرحمن بن المسيب المسيبي المخزومي ؛ ثم أورد عشر طرق تعرف "بالعشر الصغير"، وهذه الطرق التي نظمها ابن غازي في تفصيل عقد الدرر.

وقد صادفت اهتماماً بالغاً من طرف القراء المغاربة.

ويقول الداني إنه اختار الرواة الأربعة، وهم إسماعيل بن جعفر الأنصاري وإسحق بن محمد المسيبي وعيسى بن مينا قالون المدني وعثمان بن سعيد ورش المصري لأن هؤلاء الأربعة أخذوا القراء عن نافع تلاوة وأدوها إلى الناس حكاية. ثم قال إنه اختار لكل منهم راويين إلا ورشا وقالونا فقد اختار لكل واحد منهما ثلاث طرق.

فالتطريق الأولى، عن إسماعيل اختار طريق أبي الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس، وقد حدثه بها محمد بن أحمد بن علي البغدادي عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدوري عن إسماعيل، وقرأ بها القرآن على أبي الفتح فارس بن أحمد عن عبد الله بن الحسين البغدادي عن ابن مجاهد.

والتطريق الثانية، هي طريق ابن فرج عن إسماعيل قرأ بها الداني على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن عن زيد بن علي الكوفي عن أحمد بن فرج عن الدوري.

والتطريق الثالثة، عن محمد بن إسحق المسيبي عن أبيه، وقد حدثه بها محمد بن أحمد الكاتب عن ابن مجاهد عن محمد بن الفرج عن ابن إسحق، وقرأ بها القرآن كله على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن عن أحمد بن محمد المروزي عن محمد بن يونس عن إسماعيل بن يحيى عن ابن إسحق.

والتطريق الرابعة، عن محمد بن سعدان عن إسحق المسيبي وقد حدثه بها عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن أبي طاهر بن أبي هاشم عن محمد بن عيسى بن رزين عن عبيد بن محمد المروزي عن محمد بن سعدان عن إسحق المسيبي، وقرأ بها

(1) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، لأبي عمرو الداني، تحقيق : د. التهامي الراجي، صدر عن اللجنة المشتركة لنشر إحياء التراث الإسلامي بين المغرب والإمارات العربية المتحدة، طبعة أولى، 1403هـ/1982م، مطبعة فضالة، المغرب. الكتاب نفسه حققه د. محمد السحابي، مطبعة وراثة الفضيلة بالرباط، طبعة أولى، 1995م.

القرآن كله على أبي الفتح وهو قرأ على عبد الله بن الحسين وهو على ابن مجاهد وأبي الحسين علي بن مستور وهما على ابن واصل وهذا على محمد بن سعدان.

والطريق الخامسة، عن أبي نشيط محمد بن هارون المروزي عن قالون وقد حدثه به أبو محمد عبد الله بن محمد المصاحفي عن عبيد الله بن أحمد المقرئ قال إن أحمد بن جعفر بن بويان قال أقرأه أحمد بن محمد بن الأشعث قال أقرأني أبو نشيط عن قالون. وقرأ بها القرآن كله على أبي الفتح، وهو قرأ على عبد الباقي بن الحسن وهذا على إبراهيم بن عمر وهو على أبي الحسين أحمد بن عثمان وهو على أبي حسان أحمد بن محمد بن الأشعث وهو على أبي نشيط.

والطريق السادسة، فهي عن أحمد بن يزيد الحلواني عن قالون وقد حدثه بها أبو مسلم عن ابن مجاهد عن الحسن بن أبي مهران الجمال عن الحلواني عن قالون، وقرأ بها القرآن كله على أبي الفتح وهو على عبد الله بن الحسين وهذا على ابن شنيوز، وقرأ ابن شنيوز على الجمال، وقرأ الجمال على الحلواني وله فيها سند آخر عن أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن عن محمد بن عبد الرحمن بن عبيد عن أبي بكر أحمد بن حماد الثقفي عن الحلواني، ورواها بسند ثالث عن أبي عون عن الحلواني، وقال الداني إنه قرأ بها ختمة كاملة على أبي الفتح.

والطريق السابعة، عن القاضي إسماعيل عن قالون وقد حدثه بها طاهر بن غلبون عن أبيه عن محمد بن جعفر عن القاضي إسماعيل، وحدثه بها أيضاً محمد بن أحمد الكاتب عن ابن مجاهد عن القاضي إسماعيل، وقرأ بها القرآن عن أبي الفتح وهو على عبد الله بن الحسين، وقرأ ابن الحسين على ابن مجاهد، وابن مجاهد على القاضي إسماعيل.

والطريق الثامنة، عن الأزرق عن ورش وقد حدثه بها طاهر بن غلبون قراءة منه عليه عن إبراهيم بن محمد بن مروان عن ابن سيف عن الأزرق، وقرأ بها القرآن كله على أبي الفتح وهذا على أحمد بن أسامة، وقد قرأ على إسماعيل بن عبد الله النحاس وقرأ النحاس على الأزرق.

والطريق التاسعة، عن عبد الصمد العنقي عن ورش وقد حدثه به أحمد بن عمر بن محفوظ الجيزي عن أحمد بن جامع عن بكر بن سهل عن عبد الصمد عن ورش، وقرأ بها القرآن كله على أبي الفتح وعلى غيره، وقال أبو الفتح إنه قرأ ثلاث ختمات على أبي حفص عمر بن محمد الحضرمي، وهو قرأ على عبد المجيد بن مسكين وقرأ ابن مسكين على محمد بن سعيد الأنماطي وقرأ الأنماطي على عبد الصمد.

والطريق العاشرة ، هي طريق أبي بكر محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني عن أصحاب ورش. وقد أخبره عبد العزيز الفارسي أن أبا طاهر بن أبي هاشم حدثهم بها عن محمد بن أحمد بن محمد الدقاق عن الأصبهاني وقرأ بها الداني القرآن على أبي الفتح وهذا على عبد الله بن الحسين الذي قرأ على إبراهيم بن عبد العزيز الفارسي وهو قرأ على الأصبهاني، وأخبرهم أنه قرأ على مواس بن سهل وقرأ مواس على يونس بن عبد الأعلى وعلى داود بن أبي طيبة، وهما قراء على ورش⁽¹⁾.

وهذه الطرق العشر هي التي اعتمدت في المدرسة المغربية.

وقد نظم أسانيد كتاب التعريف الشيخ محمد بن محمد الرحمانى في أرجوزة بديعة أوردها الدكتور عبد الهادي احميتو في موسوعته⁽²⁾، وبدأ الرحمانى نظمه بقوله :

وقلت بعد الحمد	لذي الجلال الفرد
أتيت في تعريفى	بسند "التعريف"
إذ قال فيه الداني	إمام هذا الشأن
حدثني للأزرق	سليل غلبون التقي
عن ابن مروان وذا	عن ابن سيف أخذا
وذا عن الأزرق عن	ورش فكن ممن فطن

لكنها غير كاملة لم يذكر فيها كل الأسانيد، كما أن فيها أبياتاً لم يستكملها الباحث من أجل خروم في الأصل. غير أن هذه الأسانيد شرحها الدكتور التهامي الراجي في تحقيقه للكتاب⁽³⁾.

ونورد من كتاب التعريف ما يتعلق بالبسملة وضمميم الجمع.

1. باب ذكر قولهم في التسمية ،

كان ورش من طريق أبي يعقوب عنه لا يفصل بين كل سورتين ببسم الله الرحمن الرحيم في جميع القرآن إلا في أول فاتحة الكتاب فإنه لا خلاف بين القراء في التسمية في أولها.

(1) التعريف، تحقيق السحابي، ص 31 وما بعدها.

(2) قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، للدكتور عبد الهادي بن عبد الله احميتو، مجلد 6، ص 1819.

(3) التعريف، تحقيق الراجي، ص 165 وما بعدها.

وقرأت على ابن خاقان في مذهبه بالتسمية بين أربع سور، بين المدثر والقيامة وبين الانفطار والمصطفين وبين الفجر والبلد وبين العصر والهمزة⁽¹⁾، وحكي لي ذلك عن قراءته.

وقرأ الباقر ورش من رواية عبد الصمد والأصبهاني بالتسمية في جميع القرآن إلا بين الأنفال وبراءة فإنه لا خلاف في ترك التسمية بينهما وكلهم يستفتح بالتعوذ.

والمختار من لفظه «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» وبذلك قرأت وبه أخذ.

2. باب في ذكر قولهم في ضم الميم وفي إسكانها :

كان إسماعيل والمسيبي وقالون يخيرون بين ضم ميم الجمع وبين إسكانها في جميع القرآن.

وخيرت أنا عند قراءتي لهم فاخترت الضم، ولا أمنع من الإسكان. لأن ابن مجاهد كان يأخذ به في مذهبه وبه قرأت في رواية أبي الزعراء عن أبي عمر عن إسماعيل وفي رواية ابن سعدان عن المسيبي من طريق ابن مجاهد. وبذلك قرأت على أبي الحسن بن غلبون في رواية أبي نشيط عن قالون. وعلى أبي الفتح في رواية القاضي عنه.

وقرأت في رواية أبي عون عن الحلواني عن قالون بضم الميم عند الهمزة وعند الميم وعند آخر الفواصل إذا لم يحل بينها وبينهن حائل؛ وسكنها فيما عدا هذه الثلاثة المواضع: فعند الهمزة نحو قوله تعالى: ﴿عليهم أنذرتهم أمر لهم...﴾ وشبهه وعند الميم نحو قوله: ﴿ولا هم منا﴾ و﴿من ورائهم محيط﴾ وشبهه. وعند الفواصل، نحو قوله: ﴿إن كنتم تعلمون﴾ و﴿بريكم فاسمعون﴾ وشبهه.

وقرأ ورش بضم الميم عند لقائها الهمزة لا غير نحو قوله: ﴿أنذرتهم أمر لهم...﴾ و﴿أنتم أعلم أم الله...﴾ و﴿عليكم أنفسكم﴾ وشبهه.

ولا خلاف بينهم في ضم الميم مع الساكن في حال الوصل كقوله تعالى: ﴿عليكم القتال...﴾ و﴿عليهم الذلة﴾ و﴿أنتم الاعلون﴾ وشبهه⁽²⁾.

(1) وهذه السور هي التي أشار إليها الشاطبي بقوله: وبعضهم في الأربع الزهر بسملا.

(2) المصدر السابق في بابيه، ص 200-205.

(د) الأرجوزة المنبهاة :

وعنوانها الكامل "الأرجوزة المنبهاة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقود الديانات بالتجويد والدلالات".

وقد بدأت بعد مقدمة الحمد والشكر، بنصيحة في أرجوزة نظمت في مسائل الحذق والتجويد وذكر القراء والرواة، وتناولت مسائل العقائد وفقاً لما رواه عن الأئمة المتبصرين، وتضمنت خمسا وستين موضوعاً عبر عنها "بالتراجم" فقال :

وعدة التراجم الموضوعه خمس وستون أنت موضوعه

واستهل هذه المواضيع بذكر شيوخه، ثم عاد إلى الحديث عن أصول القراءات وقال :

فلنصرف النظم إلى الأصول	ولنبتدي بالقول في التنزيل
لكي تكون هذه الأرجوزة	قد جمعت جواهرها مكنوزه
ينتفع القاري بها والمقري	وكل من درى ومن لم يدري
إلى أن يقول :	

ليس لها في حسنها نظير	وكل نظم عندها حسيير
أبياتها تزهو كالبستان	وهي في عددها ألفان
بعدهما ست من المنينا	كاملة تضمنت فنونا

ونذكر أنه نظمها سنة 411. ثم تحدث عن تاريخ الوحي وعن حديث الأحرف السبعة وجمع المصحف، وقال إن الصحابة أجمعوا على واحد من هذه الأحرف موافقا في ذلك قول مكي القيسي وابن جرير الطبري. وفيه يقول :

فاجتمع الكل على القراءة

بواحد من الحروف السبعة إذ فيه مقنع لهم ومُتعة

وبعد ذلك انتقل إلى صفات قراءة النبي ﷺ وذكر من جمع القرآن في عهده من الصحابة وأئمة قرائهم في الأمصار مثل أبي بن كعب وزيد بن ثابت في المدينة وخص زيدا بقوله :

فالناس مجمعون في الأقطار على قراءة زيد الأنصاري

وقد نوه بدوره في جمع القرآن على عهد أبي بكر وإسهامه في كتابة المصاحف العثمانية. وبعد سرد قصة جمع المصاحف عقد باباً ترجم فيه للقراء السبعة وبين أسانيد قراءتهم إلى النبي ﷺ، فذكر أبا هريرة في سند الإمام نافع وعبد الله بن السائب في سند ابن كثير فقال عنه :

قرأ على ابن السائب المكي وهو من صحابة النبي

ثم ذكر ابن عباس في سند أبي عمرو بن العلاء، وأبا الدرداء، في قراءة ابن عامر، والإمام علياً وابن مسعود في قراءة الكوفيين.

وقد صنف الداني في أرجوزته هاته علماء القراءة ستة أصناف، وهم :

1. الأئمة، وهم القراء السبعة وشيوخهم، ثم قال عن السبعة :

فهؤلاء السبعة الأئمة	هم الذين نصحوا للأمة
وميزوا الخطأ والتصحيحا	واطرحوا الواهي والضعيفا
ونبذوا القياس والآراء	وسلكوا المحجة البيضاء

2. الرواة عن السبعة، وقال عنهم :

وقد روى عن هؤلاء السبعة جماعة من رؤساء الصنعة

وذكر منهم رواة الأربعة المعروفين، وذكر عن ابن كثير البزي وابن فليح والقواس وشيوخهم، وعن أبي عمرو العلاء رواية اليزيدي وجعل الدوري والسوسي من حملة طرقه مثل أحمد بن جبير وسليمان بن خالد وأبي حمدون ومحمد سعدان وأحمد بن واصل وعمار المعروف بأوقية، ومحمد بن شجاع البلخي واعتبره أيضاً راوياً ثانياً لأبي عمرو إذ يقول فيه :

وعن أبي عمرو روى شجاع أبو نعيم وله أتباع

وفي رواية ابن عامر ذكر هشاما وابن ذكوان وعبد الحميد بن بكار والوليد بن عتبة وعن شيوخهم الذين أخذوا عن ابن عامر مثل يحيى الذماري وأيوب بن تميم وعراك بن خالد المري.

وذكر عن عاصم حفصا وشعبة وأتباع شعبة أمثال أبي يوسف الأعشى والكسائي الصغير وابن أبي حماد ويحيى بن آدم وأبي علي الجعفي وابن أبي أمية البصري وعبد

الحميد بن صالح الكوفي ويحيى بن محمد العليمي، وذكر أصحاب حفص مثل القواس وهبيرة التمار والعنكي وابني الصباح عبيد وعمرو؛ ورجح أنهما أخوان فقال:

ثم عبيد وأخوه عمرو كلاهما مقدم وحبر

وعن حمزة ذكر سليمان وراوييه المشهورين، خلفاً وخلاًداً وزاد عليهما الدوري والخلواني وأبا هشام الرقاعي ومحمد بن سعدان. وعن الكسائي ذكر قتيبة بن مهران وأحمد الصباح الكوفي وأبا عبيد بن سلام وأبا المنذر نصير بن يوسف.

والملاحظ في سرده للرواة أنه لم يذكر طرق رواة نافع، مثل ما صنع في رجال الأئمة الآخرين، كما لم يستوف الطرق التي فصلها في كتاب الجامع.

3. القراء الذين سماهم بأهل الأداء،

وعلى رأس هؤلاء ذكر أبا بكر بن مجاهد فقال عنه:

فابن مجاهد بهذا العلم مضطلع مشهر بالفهم

وذكر منهم محمد بن شنبوذ وابن مقسم، ولم يشر لما تعرضا له من انتقاد، ثم ذكر في هذا الصنف محمداً المعدل وابن المنادي والداجوني ومحمداً النقاش وإبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكي وأبا علي الصواف وموسى بن عبيد الله أبا مزاحم ناظم الخاقانية وابن الجلندي والشنوذي والشذائي وابن أشته.

4. القراء الذين سماهم بالمصنفين للحروف،

وذكر منهم هارون بن موسى العنكي، ولم يذكر انتقاد الأصمعي له وبعده سلاماً الطويل ويعقوب الحضرمي وأبا عبيد بن سلام، وأبا حاتم السجستاني ولم يرض الداني عن بعض تعليقاته فقال عنه بعد ابن سلام.

ثم تلاه سهل البصري	وهو أبو حاتم النحوي
صنف في الحروف والمقاري	ولم يقيد ذاك بالآثار
لكنه بالغ في التعليل	من غير إسهاب ولا تطويل
وطعنه فيه علي الزيات	لأجل أحرف من القِرَاتِ
قرأها تضعف في القياس	معصية عند إله الناس
إذ كلها مسطر مروي	قرا بها الأسلاف والنبي
فلا طريق لقياس ونظر	فيما أتى به أداء، وأثر

ثم ذكر كتب أبي الربيع الزهراني وجامع خلف بن هشام البزار . وكتاب ابن جبير وقال في حق كتاب السبعة لابن مجاهد .

أجلها مصنفات الحبر ابن مجاهد إمام العصر

كما أثنى على كتب ابن شنيوذ بقوله :

وكتب المعروف بابن الصلت محمد بن شنيوذ الثبت

5. وصنف آخر من القراء سماهم الداني في المنبهة بأهل الاختيار ،

فمنهم سلام بن سليمان الطويل كما عد منهم اثنين ممن قرءا عليه وهما يعقوب الحضرمي وأيوب بن المتوكل الأنصاري كما ذكر منهم ابن باذام الهمداني والحسين بن علي الجعفي والأزرق بن يوسف الكوفي وابن يزيد عبد الله القصير وخصه بقوله :

أقرأ باختياره مجردا ولم يكن لغيره مجودا

ثم عد جماعة من المقرئين من أشهرهم خلف بن هشام البزار الذي يقول عنه :

وابن هشام خلف البزار مقرئ مصوره له اختيار

أقرأ باختياره وكانا لا يمنع الأخذ به إنسانا

وفي بعض الأحيان يعلق على الاختيار إما بالصحة والثبوت وإما بعدم الشهرة فيقول عن اختيار ابن جبير :

وابن جبير وهو الكوفي له اختيار ثابت قوي

ويقول عن أبي سعدان :

ونجل سعدان له اختيار سطره ليس له اشتهار

وعن الطبري قال :

والطبري صاحب التفسير له اختيار ليس بالشهير

6. وصنف سادسُ سماهم بالشواذ وقال فيهم ،

كم من إمام فاضل معظم وماهر في علمه مقدم

مشتهر بالصدق والأمانة والعلم بالقرآن والديانة

لكنه شذ عن الجماعه فلم ير الناس لذا اتباعه

ونذكر منهم أبا وجزة يزيد السعدي العدني وابن محيصن المكي، ونصر بن عاصم الليثي، وعاصم الجحدري وأبا حيوة شريح الحمصي، والمحدث إبراهيم بن أبي عبلة الدمشقي، وحذر من حروفهم وقال إنها لا تجوز الصلاة بها. وأمر باطراح كل ما أتى عنهم ولو كان مسطوراً في الكتاب أو قوياً في الإعراب، وقال :

واقرا بما قد قرأ الأكابرُ من الصحيح المنتقى والسائر
وهو الذي الآن بأيدي الامه من مذهب القراءة الأئمة

وبعد هذا تحدث عن صفات من يقتدى به ومن لا يجوز به الاقتداء، ثم خصص جزءاً كثيراً من الأرجوزة لمسائل العقيدة وفقاً لآراء الأشعرية وقال فيه :

وزعم الامام الاشعري وصحبه وكلهم مرضى
بأن الايمان هو التصديق وذاك قد يعضده التحقيق

وحذر من أقوال أهل الاعتزال وأهل الأهواء من الجهمية، كما حمل على الظاهرية. وخلص إلى الجزء الثاني من الأرجوزة في القراءات فخلص فيها أحكام الأصول المعروفة، وختم نظمه بمخارج الحروف وصفاتها وعدد أي القرآن وكلماته وحروفه.

د) كتاب التحديد في التجويد :

وقد نشر له أخيراً كتاب التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد بتحقيق الدكتور أحمد عبد التواب الفيومي، وقد بدأه أبو عمرو بعد الحمد لله والصلاة والسلام سيدنا محمد خاتم الأنبياء وسيد الأصفياء بقوله :

«قد حداني ما رأيت من إهمال قراء عصرنا ومقرئي دهرنا تجويد التلاوة وتحقيق القراءة، وتركهم استعمال ما ندب الله تعالى وحث نبيه ﷺ وأمته عليه من تلاوة التنزيل بالترسل والترتيل، أن أعملت نفسي في رسم كتاب خفيف المحل قريب المأخذ في وصف علم الإتقان والتجويد وكيفية الترتيل والتحقيق على السبيل التي أداها المشيخة من الخلف عن الأئمة السلف^(١)».

(١) التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد، لأبي عمرو الداني، تحقيق د. أحمد عبد التواب الفيومي، طبعة أولى، ١٩٩٣م، مكتبة وهبة، القاهرة، ص ١٦٥.

وتابع في مستهل الكتاب ببيان معنى التجويد وحقيقة الترتيل والتحقيق. فقال إن تجويد القراءة هو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها، وقال : «إنه ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة من تدبره بفكه»⁽¹⁾. وهذه هي العبارات التي نظمها ابن الجزري في مقدمته ثم وصف قراءة النبي ﷺ وعلماء الصحابة وأئمة القراءة، واستعرض مذاهبهم في التحقيق وبين الطريق المختار فيها، موضحاً كيفية النطق بالمحرك والمسكن، والمختلس والمروم والمشم، والمهموز والمسهل والمحقق، والمشدّد والمخفف، والممدود والمقصور والمبين والمدغم والمخفى، والمفتوح والممال.

ثم تحدث عن مخارج الحروف، وجعلها ستة عشر إذ لم يحسب الخيشوم للغة كما فعل ابن الجزري، وقال إنه يذكرها «على مذهب سيبويه خاصة إذ هو الصحيح المعول عليه إن شاء الله»⁽²⁾.

ثم تكلم عن صفاتها المعروفة، وفسر معانيها، فقال «إن الحروف الشديدة ثمانية يجمعها قولك «أجدك قطبت» وإن معنى الشديد حرف اشتد لزومه لموضعه حتى منع الصوت أن يجري معه نحو راج والحج، فليس يجري في الجيم صوت»⁽³⁾.

ثم قال وأما الرخو فثلاثة عشر حرفاً يجمعها قولك «خس حظ شص هز ضغث فذ» وقال معنى الرخو أنك إذا قلت «الطش والعض أجريت الصوت إن شئت» وقال إن المستطيل حرف واحد وهو الضاد استطالت في الفم لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام ولذلك أدغمت اللام فيها وفي الشين نحو «ولا الضالين» و«الشاكرين». ثم تحدث عن حروف القلقة، فقال إنها حروف مشربة ضغطت من مواضعها فإذا وقف عليها خرج معها من الفم صويت، ونبا اللسان عن موضعه، وهي خمسة يجمعها قولك «جد بطق» ثم تحدث عن النون الساكنة والتنوين في أحوال أربعة وهي الإظهار عند حروف الحلق. والإدغام في خمسة أحرف يجمعها قولك «لم يرو» إن كانتا في كلمتين. وإدغامهما في الراء واللام بدون غنة، واختلفت عن حمزة في الغنة في الياء والواو، والحالة الثالثة قلبهما ميماً قبل الياء، والحالة الرابعة

(1) التحديد : ص 169.

(2) التحديد : ص 219.

(3) التحديد : ص 226.

الإخفاء عند باقي الحروف، ثم نبه بعد ذلك على المواضع التي يجب فيها الاجتهاد في تبين الحروف تفادياً للحن الخفي الذي قد يرتكبه كل من لم يراع حقوق التجويد.

هـ) كتاب الإدغام الكبير :

ومن مؤلفات أبي عمرو الداني كتاب الإدغام الكبير في القرآن الذي نشر بتحقيق د. زهير غازي زاهد، وهو مصنف صغير الحجم كبير الفائدة، بديع في منهجه وعرضه. استهله بذكر أسانيد رواية الإدغام عن أبي عمرو بن العلاء، ومن هذه الروايات ما أسنده محمد بن أحمد بن علي بن الحسين البغدادي عن ابن مجاهد عن ابن عبدوس عن الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو بن العلاء. وذكر روايته عن ابن غلبون عن أبي محمد عبد الله بن المبارك عن جعفر بن سليمان عن السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو، ثم أضاف عدة روايات أخرى في القراءة والحروف.

والملاحظ أنه لم يصرح أن الإدغام الكبير يختص برواية السوسي عن اليزيدي. بل إنه صرح في أحد أسانيده عن عبد العزيز بن جعفر الفارسي عن عبد الواحد بن عمر، عن محمد بن قريش الأعرابي البغدادي عن القاسم بن عبد الوارث البغدادي أن أبا عمر الدوري حدثهم بحروف الإدغام عن أبي عمرو. والمعروف أن كثيراً من شراح الشاطبية فصلوا في الإدغام وجعلوا عموم الإدغام الكبير يختص برواية السوسي إذ يقول الشيخ خلف الحسيني في قصيدة بلوغ الأمنية :

والادغام بالسوسي خص وأظهرن مع السكت أو أدغم ليا تأسلا

ثم بين الداني أن هذا الإدغام لم ينفرد به أبو عمرو وإن كان من أقطابه، ولم يقل به اجتهداً من تلقاء نفسه، وإنما هو من الروايات الصحيحة المسندة إلى النبي ﷺ وإلى صحابته الأكرمين، وإلى أئمة القراءة الأوائل. فروي عن ابن عباس عن أبي بن كعب عنه ﷺ قراءة ﴿لَتَخَذَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ (الكهف، 77). وابن عباس كان يقرأ ﴿كَمِ لَيْتَ﴾ (البقرة، 259) بإدغام اللام في التاء وإن هذا النوع من الإدغام روي عن أبي الدرداء والحسن البصري والأعمش وابن محيصن وعيسى بن عمر الهمداني، ثم أورد أمثلة من حروفهم⁽¹⁾.

(1) الإدغام الكبير : ص 36 وما بعدها.

لكن الذي يمتاز به أبو عمرو الداني في كتاب الإدغام الكبير أنه بين أولاً علل الإدغام وأوضح علاقته بالحروف حسب مخرجها، ثم جاء في القسم الأخير من كتابه بمواضع الإدغام في كل سورة، مثل ما تعود المصنفون أن يفعلوا في فرش الحروف، وفي نهاية الكتاب قال : « إن جميع ما أدغمه أبو عمرو بن العلاء من المثليين والمتقاربين المتحركين على مذهب ابن مجاهد وأصحابه ألف حرف ومتان وثلاثة وسبعون حرفاً⁽¹⁾، وأنه نبه على ما اختلف فيه في الأبواب والسور، وجملته اثنان وثلاثون حرفاً، ومما نكر فيه الخلاف قوله تعالى ﴿ فلما جاوزة هو ﴾ في البقرة، 249، وفي آل عمران، 185 ﴿ فمن زحزح عن النار ﴾ وفي النساء، 102 ﴿ ولتات طائفة ﴾ وهكذا.

وقال إن الإدغام تقريب وتخفيف، وهو وصلك حرفاً ساكناً بحرف آخر متحرك وأنه مشتق من الدغم أي الإدخال، وقيل من التغطية، وإنه في حروف الفم واللسان لكثرتها في الكلام، وقرب تناولها، وأنه يضعف في حروف الحلق وحروف الشفتين لقلتها وبعد تناولها؛ قال إنه على ضربين : إدغام المتماثلين نحو قوله تعالى : ﴿ لذهب بسمعهم ﴾ (البقرة، 20) وإدغام المتقاربين نحو قوله تعالى : ﴿ ونقدس لك قال إني أعلم ﴾ (البقرة، 284).

والأمثلة التي أعطاها الداني هنا من باب الإدغام الكبير لأن الحرفين متحركان بينما تحدث في تعريفه بأنه وصل حرف ساكن بحرف متحرك، وهذا التعريف لا ينطبق إلا على الإدغام الصغير.

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان الحروف التي تمتنع من الإدغام لزيادة صوتها وقال إنها ثمانية وهي الشين بسبب التقشي وكذلك الفاء، والضاد بسبب الاستطالة والراء من أجل تكريرها، والصاد والسين والزاي بسبب صغيرهن.

وبعد ذلك استعرض مذهب أبي عمرو بن العلاء في الإدغام ولخصه في القواعد الأربعة التالية :

1. لا يدغم المتماثلين في كلمة واحدة مثل «فإنك بأعيننا» و«ما اقتتلوا» و«بأفواههم»، وما كان مثل هذا، باستثناء موضعين وهما : «فإذا قضيت مناسككم» و«ما سللكم».

(1) الإدغام الكبير في القرآن، لأبي عمرو الداني، تحقيق د. زهير غازي زاهد، طبعة أولى، 1414هـ/1993م، عالم الكتب، لبنان، ص 107.

2. لا يدغم المثلثين من كلمتين إذا كان الحرف مشددا نحو : ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ﴾ أو منونا نحو ﴿غُفُورٌ رَحِيمٌ﴾ أو حرف خطاب نحو «كُذِّبْتَ تَرْكُنْ» أو معتلا مثل : ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾.

3. لا يدغم في المتقاربين في كلمة واحدة، فيما سوى القاف في الكاف إذا تحرك ما قبل القاف وكان جمعا لمذكر لا غير، نحو ﴿خَلَقَكُمْ﴾ و﴿يَرْزُقَكُمْ﴾ واختلف عن اليزيدي في قوله تعالى : ﴿مِثَاقَكُمْ﴾ حيث وقع، و﴿بُورِقَكُمْ﴾ في الكهف، 19 وفي لقمان ﴿مَا خَلَقَكُمْ﴾ (28).

4. أما المتقاربان في كلمتين فإنه يدغمها إلا في الحالات المذكورة في دغم المثلثين.

وهذه القواعد معروفة ومسطورة في كتب القراءات، أوردها ابن مجاهد مجملة في كتاب السبعة وتابعه ابن مهران الذي خطأه في إدغام «نخلقكم» ولعل ابن مهران هو أول من أفرد للإدغام بابا مستقلا استعرضناه في بابيه من كتابي الغاية والمبسوط.

(ز) كتاب الوقف والابتداء⁽¹⁾ :

وقال إن هذا الكتاب اقتضبه من أقوال المفسرين ومن كتب القراء والنحويين، وذكر أنه اجتهد في جمع متفرقه وتمييز صحيحه وإيضاح مشكله، وحذف حشوه واختصار ألفاظه وتقريب معانيه، وقد جعله قسمين أولهما حول أنواع الوقف والثاني بسط مواضع الوقف في كل سورة.

وبعد ذكر اختلاف الناس في أنواع الوقف، يقول إن اختياره أن الوقف على أربعة أقسام : الوقف التام المختار، والوقف الكافي الجائز، والوقف الصالح المفهوم، والوقف القبيح المتروك.

الوقف التام ،

فأما التام : فهو الذي يحسن القطع عنده والابتداء بما بعده لأنه لا يتعلق به شيء مما بعده وأكثره في الفواصل ورؤوس الآي. مثل قوله تعالى : ﴿وَأُولَئِكَ هُم

(1) قد نشر أخيراً بتحقيق الأستاذ جابر زيدان مخلف.

المنلحون ﴿ يعني الوقف عندها والابتداء بعدها بقوله تعالى : ﴿ إن الذين كفروا ﴾ الآية، وقد يوجد الوقف التام قبل انتهاء الفاصلة، مثل ما في سورة النمل : ﴿ وجعلوا أعزة أهلها أذلة ﴾ لانقضاء كلام ملكة سبأ، وحسن الابتداء بقوله تعالى : ﴿ وكذلك يفعلون ﴾. ومثله : ﴿ وانكسر لشعرون عليهم مصحين ﴾ ﴿ ولليل ﴾. وذكر أن معرفة الوقف التام مطلوبة لما رواه أبو بكرة في حديث الأحرف السبعة، أنها كلها شاف كاف ما لم تخطم آية عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب⁽¹⁾.

الوقف الكافي :

والوقف الكافي : يحسن القطع عنده "يجوز" الابتداء بما بعده لأن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ مثل قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ فيجوز الابتداء بما بعدها⁽²⁾.

الوقف الحسن :

والقسم الرابع هو الوقف الحسن : هو الذي يحسن الوقف عليه ولكن لا يحسن الابتداء بما بعده، مثل الوقف في الفاتحة على : ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ فالوقف عليها صالح ومفهوم، إلا أن الابتداء بما بعدها مرجوح لأنه مجرور، والابتداء به غير مالوف، غير أن القراء ارتضوا هذا الابتداء لحديث أم سلمة الوارد في وقف النبي صلى الله عليه وسلم على آيات أم الكتاب⁽³⁾.

الوقف القبيح :

وأما الوقف القبيح : فهو الذي لا يعرف المراد منه، مثل الوقف على «بسم» و«مالك»، و«رب». ثم الابتداء بقوله : ﴿ الله ﴾، و﴿ يوم الدين ﴾ و﴿ العالمين ﴾، ومن وقف لضرورة انقطاع النفس عنده فعليه أن يرجع لما قبله حتى يصله بما بعده. ومن أقبح أنواعه الوقف عند قوله : ﴿ لقد سمع الله قول الذين قالوا ﴾ ثم الابتداء بقوله : ﴿ إن الله فقير ﴾ ومثله ما بعد، و﴿ قالت اليهود ﴾ و﴿ ولقد كفر الذين قالوا ﴾. ومن هذا الخوع الوقف عند قوله تعالى : ﴿ إن الله لا يستحيي ﴾ و﴿ إن الله لا يهدي ﴾، ومما

(1) المكتفى في الوقف والابتداء : ص 107.

(2) نفس المصدر : ص 109.

(3) نفس المصدر : ص 110.

يقبح الوقف عليه مثل : ﴿ فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأُسْوِيهِ ﴾ ونحوه، مثل : ﴿ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدْ ائْتَدُوا وَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾ و﴿ إِنْ يَنْتَهُوا يَغْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا ﴾ و﴿ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي ﴾⁽¹⁾.

وكل هذه المواضع تشبه الوقف الذي يضرب به المثل في عدم الجواز، وهو الوقف على قوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴾ لأن صلة كل من هذه الآيات تبين دلالتها، والوقف عليها يؤهم ضدها.

هذا ولم يكتف أبو عمرو الداني في كتاب المكتفى بتفسير مواضع الوقف وتعليقها بل فعل مثل صنيعه في الإدغام الكبير، فاستعرض جميع السور وأورد جميع أماكن الوقوف التامة والكافية. وكان في استعراضه هذا يفرق بين الوقف الكافي وما هو أكفى. ويعلل بدلالة الآية، ويحتج بآراء النحاة مثل سيبويه والأخفش، ويأتي أيضا بآراء أئمة القراء وبعض الأحيان يتعقب رأيهم مثل قوله في سورة البقرة، في الوقف على قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا ﴾ فقال : «قال نافع ومحمد بن عيسى الأصبهاني والدينوري أنه وقف تام وليس كذلك لأن الوصية متعلقة بقوله «كتب» والمعنى ﴿ فرض عليكم الوصية ﴾ وقد يجوز أن يقطع من ذلك، ويرفع بالابتداء، والخبر محذوف والتقدير ﴿ وعليكم الوصية ﴾ ويكون المرفوع بـ «كتب» مضمرا تدل عليه الوصية والتقدير كتب عليكم الإيصاء ويصح ما قالوا والأول الاختيار⁽²⁾.

الوقف على بلى،

وقد أفرد الحديث عن الوقف على "بلى" و"كلا" فقال :

«إن «بلى» تأتي لرد الجحد، وجملة ما في القرآن منها اثنان وعشرون موضعا والوقف عليها كلها كاف ما لم يتصل بها قسَمٌ، فلا يوقف عليها ولا تفصل منه، وجملة ذلك أربعة أحرف : في الأنعام ﴿ بلى وربنا ﴾ وفي سبأ ﴿ بلى وربى ﴾ وفي الأحقاف ﴿ قالوا بلى وربنا ﴾ وفي التغابن ﴿ قد بلى وربى ﴾ فهذه المواضع لا يوقف على بلى دون ما بعدها. وما سواها فالوقف عليها جائز»⁽³⁾.

(1) المكتفى : ص 111.

(2) المكتفى : ص 132.

(3) نفس المصدر : ص 405.

وتناول أبو عمرو الداني الوقف على «كلا» فقال، إن من العلماء من يرى الوقف عليها في جميع القرآن فيجعلها بمعنى «حقا» و«ألا» التي للتنبيه؛ ومنهم من يجعلها قسمين يقف على بعضها أي التي بمعنى «لا ليس الأمر»؛ ويبتدئ ببعضها الذي بمعنى «حقا وألا» وهذا هو مذهب القراء.

وجملة «كلا» في القرآن ثلاثة وثلاثون موضعا. ويوقف منها على المواضع التالية وهي : الحرفان اللذان في «مريم» : ﴿ ليكنوا لهما عزا كلا ﴾ و﴿ أمر اتخذ عند الرحمن عهدا كلا ﴾. والحرف الذي في «المؤمنون» : ﴿ لعلي أعمل صالحا فيما تركت كلا ﴾. الحرفان اللذان في «الشعراء» : ﴿ إني أخاف أن يقتلون قال كلا ﴾ ﴿ إنا لمدركون قال كلا ﴾. والحرف الذي في «سبا» : ﴿ قد أروني الذين ألحقتم به شركاء كلا ﴾. والحرفان اللذان في «سأل سائل» : ﴿ ومن في الأرض جميعا ثم ينجيه كلا ﴾، ﴿ أن يدخل جنة نعيم كلا ﴾. والحرفان اللذان في «المدثر» : ﴿ ثم يطمع أن أزيد كلا ﴾ و﴿ صحفا منشرة كلا ﴾. والحرف الذي في «عبس» : ﴿ فأنته تلهي كلا ﴾. والحرف الذي في (المطففين) : ﴿ أساطير الأولين كلا ﴾. والحرفان اللذان في (الفجر) : ﴿ ربي أهانني كلا ﴾ و﴿ وتحبون المال حبا جما كلا ﴾. وجملة ما بقي ثمانية عشر موضعا يبتدأ بها⁽¹⁾.

ج) كتاب الظاءات :

ومن رسائل الداني المطبوعة مختصر جمع فيه أصول الكلمات التي يرد فيها الظاء : قال إنه حصر فيه هذه الأصول ليعرف أن ما عداها هو من حروف الضاد، وقد نشرت هذه الرسالة بتحقيق الدكتور على حسين البواب، مع تقديم بين فيه الدواعي التي جعلت كثيرا من العلماء يؤلفون المصنفات للتمييز بين الضاد والظاء إذ يقول فيه المحقق :

«وأكثر الناطقين بالعربية يخرجون الضاد من طرف اللسان والثنايا العليا شديداً مجهوراً مطبقاً، وهو بذلك المقابل المطبق للدال، ويختلف مخرجاً عن وصف القدماء له، كما يختلف في صفة الشدة، وكثير من أبناء العرب ينطقون الضاد ظاء

(1) المكتفي : ص 403.

أو قريباً من الظاء، وهو وإن وافق الظاء العربية في صفات الرخاوة والجهر والإطباق فإنه يخالفها في المخرج».

«وليس هذا الخلط بجديد ولكنه معروف عند علماء العربية منذ أقدم عصور التأليف وقد وضع ابن يعيش المراد بالضاد «الضعيفة» وهي التي تحدث عنها سيبويه وغيره فقال : «والضاد الضعيفة في لغة قوم اعتاصت عليهم فربما أخرجوها ظاء وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وربما راموا إخراجها من مخرجها فلم يتأت لهم فخرجت بين الضاد والطاء».

«وقال صاحب بن عباد منبها على الخلط بين الصورتين وقد اعتاصت معرفتهما على عامة الكتاب لتقارب أجناسهما في المسامع، وإشكال أصل تأسيس كل منهما، والتباس حقيقة كتابتهما»⁽¹⁾.

وقد ختم أبو عمرو رسالته بأربعة أبيات نظم فيها أصول الظاءات في قوله :

ظَفِرَتْ شَوَاظُ بَحْظِهَا مِنْ ظَلَمْنَا	فَكْظَمْتُ غَيْظَ عَظِيمٍ مَا ظَنَنْتُ بِنَا
وَضَعَنْتُ أَنْظَرُ فِي الظُّهَيْرَةِ ظُلَّة	وَضَلَلْتُ أَنْظُرَ الظُّلَالِ لِحَفْظِنَا
وَضَمَنْتُ فِي الظَّلْمَا فَبِي عَظْمِي لَخِي	ظَهَرَ الظُّهَارِ لِأَجْلِ غِلْظَةٍ وَعَظِنَا
أَنْظَرْتُ لِفِظِي كَيْ تَبْقِظَ فِظَّة	وَحَظَرْتُ ظَهَرَ ظَهِيرِهَا مِنْ ظَفْنِنَا ⁽²⁾

وقد سبق أن رأينا لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي أبياتا شبيهة لها في موضوعها وبحرها ولعله عارض بها أبا عمرو لما كان بينهما من خصومة وتنافس.

ط) كتاب المقنع :

بدأ أبو عمرو الداني كتاب المقنع بمقدمة قصيرة، بين فيها مقصده لذكر ما صح لديه من مروياته من مرسوم خطوط مصاحف أهل الأمصار : والمدينة، ومكة، والكوفة، والبصرة والشام وسائر العراق، التي انتسخت من مصاحف عثمان ووجهت إلى الكوفة والبصرة والشام. ونلاحظ أنه هنا يرجح أن عثمان لما كتب

(1) مقدمة تحقيق الظاءات في القرآن الكريم : ص 6.

(2) الظاءات في القرآن الكريم، لأبي عمرو الداني، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرباط، طبعة أولى، 1406 هـ/1985 م، ص 47.

المصحف جعله على أربع نسخ، فوجه إلى الكوفة إحداهن، وإلى البصرة أخرى، وإلى الشام الثالثة، وأمسك عند نفسه واحدة، ثم ذكر الرواية أنه جعله سبع نسخ، بعث منها نسخة إلى مكة؛ ونسخة إلى اليمن، ونسخة إلى البحرين ويقول أبو عمرو إن الأول أصح وعليه الأئمة.

والرواية التي صححها أبو عمرو أوردها ابن أبي داود السجستاني نقلا عن حمزة بن حبيب الزيات الذي قال إن عثمان كتب أربعة مصاحف فبعث منها بمصحف إلى الكوفة ووضِع عند رجل من مراد، وهو الذي كتب عليه حمزة مصحفه. غير أن ابن أبي داود نقل عن أبي حاتم السجستاني رواية المصاحف السبعة ولم يضعفها مثل ما فعل أبو عمرو الداني ولم يشر في ذكره لخطوط الرسم. إلى المصحف المكي، وإنما اعتمد المصاحف الأربعة التي صحح روايتها عن شيوخه.

ثم أورد الداني أن الإمام مالكاً سئل عن استكتب مصحفاً في عهده. هل له أن يكتب على ما أحدث الناس من الهجاء، فقال «لا أرى ذلك ولكن يكتب على الكتبة الأولى. ويعلق أبو عمرو قائلا : «ولا مخالف لمالك في ذلك من علماء الأمة»⁽¹⁾.

منهج الداني في المقنع :

لقد قسم الكتاب إلى اثنين وعشرين باباً، تناول فيها المواضيع التالية :

1. ما رسم بالحذف : فذكر ما حذفت منه الألف، في اثني عشر فصلاً، ثم ما حذفت منه الياء اجتزاء بكسر ما قبلها، وما حذفت منه الواو اكتفاء بالضعمة منها أو لمعنى غيره، أو ما حذفت منه الواو التي هي صورة الهمزة، ثم ذكر قواعد رسم الهمزة إذا كانت بعد ألف واتصل بها ضمير ورسمها في المصاحف.

2. ما رسم بالزيادة : كإثبات الألف في : «الظنون»، و«الرسول»، و«السيبلا»، وذكر اختلاف المصاحف في بعض الحروف، مثل الألف في «اهبطوا مصر» و«قواريرا» و«لؤلؤا» و«شمودا» وذكر زيادة الألف في «مائة» و«مائتين» وعدم إثباتها في «فئة» و«فئتين»، وأورد زيادتها بعد الهمزة أو الواو، نحو «الربوا» و«إن امرؤاً هلك» وفي نحو «تفتؤا» و«الضعفؤا»

(1) المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط، تحقيق محمد صادق قمحاري، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط. 1978م، ص 19.

وزيادتها في «لِشَاي» التي في الكهف وحدها، ثم تحدث عن رسم النون الخفيفة ألفا في موضعين، وهما : ﴿ لنسفا ﴾ في العلق، و﴿ ليكونا من الصاغرین ﴾ في يوسف.

3. ثم بين زيادة الياء مثل ما رسمت فيه على وجه التليين مثل ﴿ أننكم تشهدون ﴾ وما زيدت فيه مثل ﴿ نبأ المرسلين ﴾.

وما زيدت الواو في رسمه للفرقان أو لبيان الهمزة أو رسمت صورة للهمزة على مراد الاتصال والتسهيل. ويقول الداني إن كتاب المصاحف أجمعوا على أن زادوا واوا بعد الهمزة في قوله ﴿ أولئك ﴾ و﴿ أولى ﴾ و﴿ أولوا ﴾ و﴿ أولات ﴾ حيث وقع ذلك وقال إنه وجد في مصاحف أهل المدينة وسائر العراق زيادة هذه الواو في قوله ﴿ سأوريكم دار الفسقين ﴾ (الأعراف، 145) و﴿ سأوريكم آياتي ﴾ (الأنبياء، 37). واختلفت في قوله تعالى : ﴿ ولأصلبنكم ﴾ (طه، 71) (والشعراء، 49)، فبعضها بواو وبعضها بدونه، واجتمعت على حذف الواو في الحرف الذي في الأعراف⁽¹⁾.

ومن أهم المسائل التي نبه عليها في المقنع أن مصاحف أهل الأمصار لا تعتبر من قراءتهم إلا بالرواية الصحيحة، إذ أن قراءتهم في كثير من ذلك قد تكون على غير مرسوم مصحفهم وأعطى أمثلة من ذلك منها :

1. أن أبا عمرو بن العلاء قرأ ﴿ يا عبادي لا خوف عليكم ﴾ (الزخرف، 68) بالياء وهي في مصاحف أهل البصرة بغير ياء فستل عن ذلك فقال : «إني رأيته في مصحف أهل المدينة بالياء فأتبعه»، وقرأ في سورة الحجرات، 14، ﴿ لا يالتكم من أعمالكم شيئا ﴾ بالهمزة التي صورتها ألف وذلك مرسوم في جميع المصاحف بغير ألف : وقرأ ﴿ فاصدق وأكون من الصالحين ﴾ بالواو والنصب، وذلك في كل المصاحف بغير واو مع الجزم. وينبغي أن نشير هنا إلى أن الواو زيدت عنده من قبيل الضبط وليس من جوهر الرسم العثماني. ويقول الداني أيضا أن أبا عمرو قرأ ﴿ وإذا الرسل وقتت ﴾ (المرسلات، 11) بالواو، وذلك في الإمام وفي كل المصاحف بالالف.

(1) المقنع : ص 59.

2. أن ابن كثير قرأ في البقرة ﴿ أَوْنَسَاهَا ﴾ بهمزة ساكنة بين السين والهاء وصورتها ألف وليست كذلك في مصاحف أهل مكة ولا في غيرها.

3. أن ابن عامر وعاصماً من رواية حفص بن سليمان قرءا ﴿ قال أولو جثثكم ﴾ (الزخرف، 24) بالألف ولا خبر عندنا أن ذلك مرسوم في مصاحف أهل الشام ولا في غيرها.

4. أن عاصماً من طريق حفص قرأ ﴿ قال رب احكم بالحق ﴾ (الأنبياء، 113) بالألف ولا رواية عندنا أن ذلك كذلك مرسوم في شيء من المصاحف في نظائر لذلك كثيرة ترد عن أئمة القراء بخلاف مرسوم مصحفهم.

ويقول أبو عمرو : «إنما بينت هذا الفصل ونبهت عليه لأنني رأيت بعض من أشار إلى جمع شيء من هجاء المصاحف، من منتحلي القراءة من أهل عصرنا قد قصد هذا المعنى وجعله أصلاً فأضاف بذلك ما قرأ به كل واحد من الأئمة من الزيادة والنقصان في الحروف المتقدمة وغيرها إلى مصاحف أهل بلده، وذلك من الخطأ الذي يقود إلى إهمال الرواية وإفراط الغبارة وقلة التحصيل إذ غير جائز القطع على كيفية ذلك إلا بخبر منقول عن الأئمة السالقين ورواية صحيحة عن العلماء المختصين بعلم ذلك، المؤتمنين على نقله وإيراده لما بيناه من الدلالة وبالله التوفيق»⁽¹⁾.

ولنا عودة إلى مواضع الرسم في كتاب المقنع الذي كان مصدراً ومعيناً لمن جاء بعده، مثل ما كتبه أبو داود بن نجاح، والشاطبي في العقلية، والخراز الشريشي الفاسي والقراء الشناقطة.

ثانياً، تذييل المقنع :

وبعد استكمال كتاب المقنع قال أبو عمر في تذييل له حول النقط :

«وإنني لما أتيت في كتابي هذا على جميع ما تضمنت ذكره في أوله من مرسوم المصاحف رأيت أن أصل ذلك بذكر أصول كافية، ونكت مقنعة في معرفة نقط المصاحف وكيفية ضبطها على ألفاظ التلاوة ومذاهب القراءة لكي يحصل

(1) المقنع : ص 118 .

للناظر في هذا الكتاب جميع ما يحتاج إليه من علم مرسوم الخط وأحكام النقط، فتكمل بذلك درايته وتحقق به معرفته إن شاء الله وبالله التوفيق»⁽¹⁾.

وفي الباب الأول من هذا الملحق تحدث عن تاريخ نقط المصاحف فقال : «اختلفت الرواية لدينا في من ابتدأ بنقط المصاحف من التابعين فروينا أن المبتدئ بذلك كان أبا الأسود الدئلي، وذلك أنه أراد أن يعمل كتابا في العربية يقوم الكتاب به ما فسد من كلامهم، إذ كان قد نشأ ذلك في خواص الناس وعوامهم، فقال : أرى أن أبتدئ بإعراب القرآن أولا، فأحضر من يمسك المصحف، وأحضر صبغا يخالف لون المداد، وقال للذي يمسك المصحف عليه : إذا فتحت فاي فاجعل نقطة فوق الحرف، وإذا كسرت فاي فاجعل نقطة تحت الحرف، وإذا ضمنت فاي فاجعل نقطة أمام الحرف، فإن أتبعته شيئا من هذه الحركات غنة يعنى تنوينا فاجعل نقطتين ففعل ذلك حتى أتى على آخر المصحف، وروينا أن المبتدئ بذلك كان نصر بن عاصم الليثي، وأنه الذي خمسه وعشرها».

«وروينا أن ابن سيرين كان عنده مصحف نقطه يحيى بن يعمر، وأن يحيى أول من نقطها، وهؤلاء الثلاثة من جلة تابعي البصريين وأكثر العلماء على أن المبتدئ بذلك أبو الأسود الدئلي جعل الحركات والتنوين لا غير، وأن الخليل بن أحمد هو الذي جعل الهمز والتشديد والروم والإشمام، وقد وردت الكراهة بنقط المصاحف عن عبد الله بن عمر وقال بذلك جماعة من التابعين، وروينا الرخصة في ذلك عن غير واحد منهم. قال عبد الله بن وهب عن نافع بن أبي نعيم قال : سألت ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن شكل القرآن في المصحف فقال لا بأس، قال ابن وهب : وحدثني الليث قال : لا أرى بأسا بنقط المصحف بالعربية، قال ابن وهب : وسمعت مالكا يقول : أما هذه الصغار التي يتعلم فيها الصبيان فلا بأس بذلك فيها، وأما الأمهات فلا أرى ذلك فيها».

قال أبو عمرو : «والناس في جميع أمصار المسلمين من لدن التابعين إلى وقتنا هذا على الترخص في ذلك في الأمهات وغيرها، ولا يرون بأسا برسم فواتح السور وعدد آيها ورسم الخموس والعشور في مواضعها والخطا مرتفع عن

(1) المتن : ص 128 وما بعدها.

إجماعهم، وقد ذكرنا الأخبار الواردة بذلك كله لدينا عن المتقدمين من التابعين وغيرهم في كتابنا المصنف في النقط»⁽¹⁾.

ثم ذكر أنه لا يستجيز النقط بالسواد لما فيه من تغيير صورة الرسم وأعطى قواعد النقط بالمداد المخالف لبيان الهمز والحركات والتشديد.

ثم خصص بحثاً لعلامات السكون والتشديد والإدغام وأحكام تليين الهمز، وأن التخفيف تكون علامته عادة نقطة صفراء قبل ألف الهمزة، وأن علامة التسهيل نقطة حمراء.

وذكر أن ما نقص في الرسم يمكن أن يزداد بالضبط الأحمر المخالف لسواد الرسم، مثل زيادة واو ﴿لَيْسُوا وَجْهَكُمْ﴾ التي رسمت بواو واحدة، و﴿الموعودة﴾ التي رسمت بدون واو وزيادة ياء حمراء في ﴿النهر﴾، وكذلك الألف في ﴿فلما ترءا الجمعان﴾ وجميع الألفات المحذوفات من الرسم نحو ﴿العلمين﴾ و﴿مؤلاء﴾ و﴿يا أيها﴾ وما شابه ذلك، وتلحق كذلك نون حمراء في قوله تعالى: ﴿فنجي من نشاء﴾ (يوسف، 110) ﴿ونجي المؤمنين﴾ (س 21، 551)⁽²⁾.

وبين بعد ذلك أحكام نقط ما زيد في هجائه نحو «أولئك» و«سأوريكم» و«أولأذبحته» مرجحاً لاستعمال الصفرة في بيانه.

ب) كتاب المحكم في نقط المصاحف :

المصنف الثالث الذي ألفه أبو عمرو الداني في مسائل الضبط، هو كتاب المحكم الذي نشر بتحقيق الأستاذ الدكتور عزة حسن، وعنوانه الكامل : كتاب المحكم في نقط المصاحف وكيفية ضبطها في صيغة التلاوة، ومذاهب أئمة القراءة، ومنهاج الناطقين، وسنن النحويين مع بيان علله وشرح وجوهه وإيضاح مشكله، وتلخيص معانيه.

ويزيد المؤلف في مقدمته بعد حمد الله والصلاة والسلام على محمد خاتم الأنبياء، أنه سيذكر السنن الواردة عن السلف الماضين، والأئمة المتقدمين في النقط ومن ابتدأ به أولاً، ومن كرهه منهم، ومن ترخص فيه.

(1) المصدر نفسه، ص 130.

(2) المصدر نفسه، ص 141.

وهو يتضمن أكثر من ثلاثين باباً، ففي الباب الأول، روى عن يحيى بن أبي كثير أن القرآن كان مجرداً في المصاحف، فأحدثوا فيه النقط على الياء والتاء، ثم أحدثوا الفواتح والخواتم، وروى في نحوه عن قتادة، واستدل بذلك على أن الصحابة هم الذين بدأوا بالنقط بأن قتادة من التابعين. والنقط هنا هو نقط الإعجام، أي وضع ما يميز بين الحروف المتشابهة مثل الياء والتاء، والملاحظ كثرة اختلاف القراء فيها.

ثم تحدث عن نقط الإعراب، وهو ما قام به أبو الاسود الدؤلي، في قصته المشهورة أنه أخذ رجلاً من بني عبد القيس، وأمره بوضع نقطة فوق الحرف للفتح، وتحت للكسر، وأمامه للضم ونقطتين للغة، وذلك بصيغ ما يخالف لون المداد المعروف بالسواد، ثم روى أن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم زادوا هذا النقط، ولعل ما زاده هو استكمال نقط الإعجام، ثم طور الخليل بن أحمد عملية النقط بزيادة علامات التشديد والروم ألفاً مبطوحة، والكسرة ياء صغيرة، ثم أخذ أهل المدينة هذا النمط عن أهل البصرة، واستعملوا الحمر والصفرة.

وفي ختام هذا الباب ذكر أبو عمرو الداني الذين ألفوا قبله في النقط مثل الخليل وأبي محمد اليزيدي صاحب أبي عمرو بن العلاء وابنه أبي عبد الرحمن، وأبي حاتم السجستاني، ومحمد بن عيسى الأصبهاني وابن المنادي وابن مجاهد وابن أشته ومقرئ أهل بلده أبي الحسن علي بن محمد بن بشر الأنطاكي نزيل الأندلس.

ثم ذكر جماعة ممن اشتهر بالنقط من المتقدمين مثل قالون وبشار بن أيوب البصري أستاذ يعقوب الحضرمي، ومعلّى بن عيسى صاحب عاصم الجحدري، وصالح بن عاصم الناقل صاحب الكسائي، ومن أهل الأندلس حكيم بن عمران صاحب الغازي بن قيس.

وفي الباب الثاني والثالث ذكر من كره النقط ومن ترخص فيه، وهو ما سبق أن بينه في ملحق النقط؛ وفي الباب الرابع، أورد الخلاف أيضاً في رسم فواتح السور وعدد آيها وخلاصة الرأي عنده ما روي عن الإمام مالك من كراهية كل زيادة في الأمهات والترخيص فيها لمصاحف التعليم. والقاعدة العامة أن لا يزداد في المصحف الشريف شيء قد يظن الجاهل أنه من القرآن.

والباب الخامس جعله جامعاً للقول في النقط وعلى ما بينى من الوصل والوقف وما يستعمل له من الألوان، وما يكره من جمع قراءات شتى وروايات

مختلفة في مصحف واحد وما يتصل بذلك من المعاني اللطيفة والنكت الخفية، وفيه يقول⁽¹⁾ :

«اعلم أيديك الله بتوقيقه، أن الذي دعا السلف، رضي الله عنهم، إلى نقط المصاحف، بعد أن كانت خالية من ذلك وعارية منه وقت رسمها وحين توجيهها إلى الأمصار، للمعنى الذي بيناه، والوجه الذي شرحناه، ما شاهدوه من أهل عصرهم، مع قريتهم من زمن الفصاحة ومشاهدة أهلها، من فساد ألسنتهم واختلاف ألفاظهم، وتغير طباعهم، ودخول اللحن على كثير من خواص الناس وعوامهم، وما خافوه مع مرور الأيام، وتطاول الأزمان من تزيّد ذلك، وتضاعفه فيمن يأتي بعد، ممن هو - لا شك - في العلم والفصاحة والفهم والدراية دون من شاهدوه، ممن عرض له الفساد، ودخل عليه اللحن، لكي يرجع إلى نقطها، ويصار إلى شكلها، عند دخول الشكوك، وعدم المعرفة ويتحقق بذلك إعراب الكلم، وتدرّك به كيفية الألفاظ».

«ثم إنهم لما رأوا ذلك، وقادهم الاجتهاد إليه بنّوه على وصل القارئ بالكلم، دون وقفه عليهن، فأعربوا أو آخرن لذلك، لأن الإشكال أكثر ما يدخل على المبتدئ المتعلم، والوهم أكثر ما يعرض لمن لا يبصر الإعراب، ولا يعرف القراءة في إعراب أو آخر الأسماء والأنفعال. فلذلك بنوا النقط على الوصل دون الوقف. وأيضاً فإن القارئ قد يقرأ الآية والأكثر في نفس واحد، ولا يقطع على شيء من كلمها، فلا بد من إعراب ما يصله من ذلك ضرورة».

قال أبو عمرو : فأما نقط المصاحف بالسواد من الحبر وغيره فلا أستجيزه، والذي يستعمله نقاط أهل المدينة في قديم الدهر وحديثه من الألوان، في نقط مصاحفهم، الحمرة والصفرة لا غير، فأما الحمرة فللحركات والسكون والتشديد والتخفيف. وأما الصفرة فللهمزات خاصة. كما حدثنا أحمد بن عمر الجيزي، قال حدثنا محمد بن أحمد بن منير، قال نا عبد الله بن عيسى المدني، قال نا قالون : أن في مصاحف أهل المدينة ما كان من حرف مخفف فعليه دائرة حمرة، وإن كان حرفاً مسكناً فكذلك أيضاً. قال : وما كان من الحروف التي بنقط الصفرة فمهموزة.

قال أبو عمرو : وعلى ما استعمله أهل المدينة من هذين اللونين، في المواضع التي ذكرناها، عامة نقاط أهل بلدنا قديماً وحديثاً، من زمان الغاز بن

(1) المحكم، ص 18.

قيس صاحب نافع بن أبي نعيم، رحمه الله، إلى وقتنا هذا، اقتداء بمذاهبهم،
واتباعاً لسننهم.

فأما نقاط أهل العراق فيستعملون للحركات وغيرها واللهزات الحمرة
وحدها. وبذلك تُعرف مصاحفهم، وتميز من غيرها.

وطوائف من أهل الكوفة والبصرة قد يدخلون الحروف الشواذ في
المصاحف، وينقطونها بالخضرة، وربما جعلوا الخضرة للقراءة المشهورة
الصحيحة، وجعلوا الحمرة للقراءة الشاذة المتروكة، وذلك تخليط وتغيير. وقد كره
ذلك جماعة من العلماء.

أخبرني الخاقاني أن محمد بن عبد الله الأصبهاني حدثهم بإسناده عن أحمد
بن جبير الأنطاكي، قال : إياك والخضرة التي تكون في المصاحف، فإنه يكون فيها
لحن، وخلاف للتأويل، وحروف لم يقرأ بها أحد.

قال أبو عمرو : «وأكره من ذلك، وأقبح منه، ما استعمله ناس من القراء، وجهلة
من النقاط، من جمع قراءات شتى، وحروف مختلفة، في مصحف واحد، وجعلهم لكل
قراءة وحرف لوناً من الألوان المخالفة للسواد، كالحمرة والخضرة والصفرة
واللأزورد، وتنبيههم على ذلك في أول المصحف، ودلالته عليه هناك، لكي تعرف
القراءات، وتميز الحروف. إذ ذلك من أعظم التخليط، وأشد التغيير للمرسوم».

واختار أبو عمرو الداني في المحكم استعمال الشكل المدور بدلا من الشكل
الخليلي المعروف "بالشعر" وسرى أنه هو الذي أعاد الخزان العمل به ويقول أبو
عمرو في تفسير الشكل والإعجام.

«والشكل المدور يسمى نقطا لكونه على صورة الإعجام الذي هو نقط بالسواد،
والشكل أصله التقييد والضبط. تقول : شكلت الكتاب شكلا، أي قيدته وضبطته،
وشكلت الدابة شكلا. وشكلت الطائر شكلاً، والشكل الضرب المتشابه، ومنه قوله
تعالى : ﴿وآخر من شكله أزواج﴾ أي من ضربه، ومثله قول الرجل : ما أنت من شكلي،
أي من ضربي، والشكل المثل. وأشكل الأمر إذا اشتبه، والقوم أشكال، أي أشباه».

«ويقول : أعجمت الكتاب إعجاما، إذا نقطته. وهو معجم، وأنا له معجم،
وكتاب معجم ومعجم، أي منقوط. وحروف المعجم الحروف المقطعة من الهجاء
وفي تسميتها بذلك قولان، أحدهما أنها مبينة للكلام، مأخوذ ذلك من قولهم :

أعجمت الشيء إذا بينته. والثاني أن الكلام يختبر بها، مأخوذ ذلك من قولهم :
عجمت العمود وغيره إذا اختبرته».

وبعد هذه التوضيحات التاريخية والنظرية، تحدث أبو عمرو عن حروف
التهجي وتاريخ الكتابة العربية وعلل صيغ التنقيط ثم خصص الأبواب التالية
للمسائل التطبيقية لملاءمة النقط الروايات المختلفة، ونعطي مثلاً لذلك فيما يخص
بعض أوجه قراءة أبي عمرو بن العلاء، فإن أبا عمرو الداني يطبق في نقط الإعراب
النقط المدور لأنه المتقدم وهو نقط القراء، ولا يستعمل نقط الخليل بالحروف
الصغيرة ويسميه نقط الشعر، أو نقط النحويين، لكنه في الفرق بين الحركة
المختلطة والكاملة عند أبي عمرو بن العلاء، رجح استعمال النقط المدور في حالة
الاختلاس ونقط النحاة إذا كانت الحركة مشبعة، فقال :

«اعلم أن الحركة المختلطة والمخفاة والمرامة والمشمة في الحقيقة والوزن
بمنزلة المشبعة، إلا أن الصوت لا يتم بتلك، ولا يَمِطُ اللفظ بها، فتخفى لذلك على
السامع، حتى ربما ظن أن الحرف المتحرك عارٍ من الحركة، وأنه مسكن رأساً،
لسرعة النطق بالمختلطة، وتضعيف الصوت وتوهينه بالمخفاة والمرامة، والمشبعة
يمطط بها اللفظ، ويتم بها الصوت، فتبدو محققة».

«فإذا نقط مصحف على مذهب من يختلس حركة بعض الحروف طلباً للخفة،
وتسهيلاً للفظ، ويشبع حركة بعضها ليدل على جواز الوجهين، واستعمال اللغتين، وأن
القراءة سنة تتبع، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء، من رواية البصريين عنه، فلتجعل
علامة الحركة المختلطة، إن كانت فتحة، نقطة فوق الحرف وإن كانت كسرة أو ضمة،
نقطة في الحرف أو أمامه. ولتجعل علامة الحركة المشبعة، إن كانت فتحة، ألفاً مضجعة،
وقال سيبويه : بعض ألف معالة، وإن كانت كسرة، ياء مردودة صغرى، وإن كانت ضمة،
واواً صغرى. قال سيبويه : فأما الذين يشبعون فيمططون، وعلامتها ياء وواو».

«قال أبو عمرو : وهذا عند أهل النقط في المختلف فيه من الحركات خاصة
دون المتفق عليه منهن».

فأما الفتحة المختلطة في مذهبه ففي الهاء والخاء، من قوله : ﴿أمن لا يهدي﴾
في يونس، و﴿هر يخلصون﴾ في يس. وأما الكسرة المختلطة ففي قوله تعالى :
﴿إلى بارئكم﴾، و﴿عند بارئكم﴾، وفي قوله : ﴿أرنا﴾، و﴿أرني﴾ حيث وقعا. وأما

الضمة المختلطة ففي نحو قوله : ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ و ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ ، و ﴿ مَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ و ﴿ يَنْصُرُكُمْ ﴾ .

«وأما الحركة المشبعة في مذهبه ففي ما عدا هؤلاء الكلم، نحو قوله : ﴿ يَبْشُرُكُمْ ﴾ و ﴿ لَا يَحْزَنُهُمْ ﴾ و ﴿ يَحْذَرُكُمْ ﴾ و ﴿ يَسِيرُكُمْ ﴾ وما أشبهه، مما تتوالى فيه الحركات».

ثم ألحق بكتاب المحكم تذييلاً أورد فيه صوراً لنقط الواو والالف ولام الألف، يقول فيه مثلاً إن الواوات عندهم اثنا عشر واواً، ويقول :

«اعلم أن الواو عندهم اثنتا عشرة واواً، لكل واوٍ منهن مع الهمزة والحركات والتنوين حكم اصطلحت جماعتهم عليه، وعملت به».

1. فواو قدامها ثلاث نقط. نقطة للهمزة، ونقطتان للتنوين المظهر، وذلك مثل : ﴿ إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ ﴾ و ﴿ نَبَأٌ عَظِيمٌ ﴾ وشبهه.

2. وواو عليها ثلاث نقط، نقطة قدامها الهمزة ونقطتان على مضجعها للتنوين مثل : ﴿ قُرُوءٍ ﴾ و ﴿ مَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ ﴾ وشبهه.

3. وواو على يافوخها نقطة معتزلة منها، وهي على البياض، لهمزة ممدودة، وذلك مثل : ﴿ بِسْوَآلٍ ﴾ و ﴿ الْفَوَادِ ﴾ و ﴿ تَوَآخِذُنَا ﴾ وشبهه.

4. وواو على قَمَحْدَوَاتِهَا نقطة، لهمزة مضمومة، وهي دالة على الألف الذاهبة، وذلك مثل : ﴿ بَدْعُوكُمْ ﴾ و ﴿ تَبَرَّعُوا مِنَّا ﴾ وشبهه.

5. وواو على قفاها نقطة، لهمزة مضمومة، وذلك مثل : ﴿ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ و ﴿ أَنْبِئُونِي ﴾ و ﴿ لِيُطْفَنُوا ﴾ وشبهه.

6. وواو في صدرها نقطة، لهمزة مضمومة وذلك مثل : ﴿ تَوُزَّمِرُ ﴾ و ﴿ ثَمَرٌ لَتَتَّبِعُونَ ﴾ وشبهه.

7. وواو في بطنها نقطة، لهمزة ساكنة، وكان حقها أن تقع في نفس الواو، في البياض الذي في سوادها، لأنها الهمزة. وذلك مثل : ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ و ﴿ يُؤْتِرُونَ ﴾ و ﴿ يُؤَفِّكُونَ ﴾ وشبهه.

8. وواو على مضجعها نقطة، لهمزة مخفوضة، وذلك مثل : ﴿ مِنْ سُوءٍ مَا بَشَرُ بِهِ ﴾ و ﴿ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ وشبهه.

9. وواو على ذنبها نقطة، لضمة دون همزة، وذلك مثل : ﴿ تَبْلُونُ ﴾ و﴿ وجوه ﴾ و﴿ وقبت ﴾ و﴿ اشتروا الضلالة ﴾ وشبهه.
10. وواو على هامتها نقطة، لفتحة دون همزة، وذلك مثل : ﴿ واسمع ﴾ و﴿ انتظر ﴾ و﴿ اعف ﴾ و﴿ واصنع ﴾ وشبهه، مما تلتقي فيه بالف الوصل.
11. وواو تحت ذنبها نقطة، لكسرة خفيفة دون همزة، وذلك مثل ﴿ البلى ﴾ و﴿ من اللّٰه ﴾ وشبهه.
12. وواو تحت ذنبها قدام الاضطجاع يسيراً نقطة، لكسرة شديدة، وذلك مثل ﴿ جو السماء ﴾ و﴿ بالغدو ﴾ وشبهه⁽¹⁾.

خاتمة

وفي ختام الكلام عن هذا الإمام الجليل نؤكد ما قاله عنه الباحث المتبصر الدكتور عبد الهادي أحميتو، إن أبا عمرو الداني كان إمام "القراءة الرسمية" في الغرب الإسلامي، فجرى العمل باختياراته في مسائل الخلاف في الأداء، والرسم والضبط، والوصل والوقف، وأنه أول من ذكر مميزات المدرسة المغربية وبيان طرقها الفنية في الكتابة وترتيب الحروف، الذي بينه في كتاب المحكم، مع أنه المعنّز الأول، للمدرسة الاتباعية الأثرية ذات الاتجاه المدني الأصل، وأنه أول من أدخل الروايات العشر عن الإمام نافع التي أوردها في كتاب التعريف، ومن أول من مهد طريقة الجمع بالاراداف بشروطه المعروفة ومن أوائل من استعمل النظم وسيلة تعليمية لتقريب القواعد في القراءة والتجويد». ويقول الدكتور أحميتو :

«وعلى العموم فإن تتبع آثار أبي عمرو في عامة فروع علم القراءة يقف بالدارس المتمعن على بصماته الواضحة في كل جانب منها، مما لم تستطع جهود من جاءوا بعده من الأئمة . على أهميتها . أن تخفى ملامحه، سواء في أصول القراءة وأحكام الأداء والتجويد، أم في رسم المصاحف وضبطها ونقطها، أم في دراسة جزئيات الأداء كالمخارج والصفات، ومعرفة عدد الآي وقواعد الوقف والابتداء، أم في تاريخ القراءات وتراجم القراء إلى غير ذلك مما تبلورت فيه إمامته واستحوذت على الأمد الأقصى في مختلف المباحث والقضايا والمجالات»⁽²⁾.

(1) المحكم : ص 338.

(2) انظر قراءة نافع عند المغاربة المخطوط، ج 3، ص 766-770.

الفصل الثاني

الكتابان : العنوان والمفتاح

وهما كتابان بينهما كثير من أوجه الشبه، لما يتميزان به من اختصار ووضوح، ولأنهما اتبعا سبيل تيسير الداني في تلخيص القراءات السبع، ولأنهما كتباً من إمامين جليلين من قراء الأندلس عاشا في عصر الداني، كلاهما كتب أولاً كتاباً كبيراً في القراءات ثم اختصره ليتسنى لطلاب هذا العلم حفظه بسهولة، ونحن بدورنا سوف نختصر الكلام عن حياتهما، ونكتفي بتقديم صفحات من كتابيهما للتعرف على منهجهما في العرض والتأليف.

1. أبو الطاهر بن خلف وكتاب العنوان في القراءات السبع

ومؤلف كتاب العنوان هو أبو الطاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري الأندلسي ثم المصري (ت 455)، يقول ابن الجزري إنه إمام عالم، وإنه قرأ على عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي وإنه أقرأ الناس بمصر، وله مع كتاب العنوان كتاب الاكتفاء واختصار كتاب الحجة لأبي علي الفارسي، وقد أخذ عنه ابنه جعفر وجماهير بن عبد الرحمن الفقيه وأبو الحسين يحيى بن علي الخشاب وعنه انتشرت طريقته⁽¹⁾.

وهذه الترجمة المختصرة لا تفي بحق هذا المقرئ الشهير الذي قيل عنه إنه كان إماماً في علوم الآداب ورأساً في القراءات، كما ذكر أنه كان ملازماً للإمام المفسر أبي الحسن علي بن إبراهيم الحواري، حتى كان يسمى "صاحب الحواري"، وكان الناس بمصر يحفظون كتابه قبل ظهور قصيدة الشاطبي.

(1) الغاية لابن الجزري، ج 1، ص 164.

وكتاب العنوان شبيه جداً بكتاب التيسير وهو اختصار للاكتفاء الذي كان مصنفاً ضخماً مثل ما يعتبر التيسير مختصراً للجامع البيان. ويذكر أبو طاهر في مقدمته : «أما بعد فإنني ذاكراً في كتابي هذا ما اختلف فيه القراء السبعة المشهورون من أئمة الأمصار بإيجاز واختصار ليقرب على المتحفظين... إذ كنت قد جعلت كتابي المترجم بالاكتفاء كافياً للمنتهى والمبتدئ... فجعلت هذا المختصر كالعنوان والترجمة عنه. وقد نشر كتاب العنوان أخيراً بتحقيق الاستاذين : الدكتور زهير زاهد والدكتور خليل العطية من جامعة البصرة وقدمنا ملامح الشبه بين "العنوان" و"التيسير"، كاتحاد منهجيهما في عرض أبواب الأصول عند القراء وبسط فرش الحروف.

ولقد بين المحققان ما يمتاز به كتاب "العنوان" من مزايا من حيث الاختصار والوضوح، إلا أنهما ذكرا في مقارنتهما لهذا الكتاب مع "التيسير" أن في الأول ما ليس له ذكر في الثاني، وأعطيا أمثلة من ذلك، غير أنهما لم ينتبها إلى أن أبا عمرو الداني ذكر تشديد تاء ﴿تَكَادُ تَمِيزُ﴾ في سورة الملك في معرض حديثه عن تاءات البزي، ومثله في سورة القلم عند قوله تعالى : ﴿لَمَّا تَخِيرُونَ﴾⁽¹⁾ في جميع السور. وقد تكون ملاحظتهما صحيحة فيما يخص آية التكرير، وفي قولهما أن ما لاحظاه لا يقلل من قيمة كتاب التيسير للداني.

ونقدم فيما يلي نموذجاً من عرض العنوان في فرش الحروف :

سورة يس :

أمال الياء الكسائي وأبو بكر وحمزة وفتحها الباقون، وأدغم النون في هجاء سين في الواو ابن عامر والكسائي وأبو بكر وورش وأظهرها الباقون. ﴿تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ...﴾ (5) بالنصب، ابن عامر والأخوان وحفص. ﴿... سَدَأُ﴾ (9) بفتح السين في الموضعين، الأخوان وحفص. ﴿... فَهَرَزْنَا بِثَالِثٍ...﴾ (14) بالتخفيف، أبو بكر. ﴿... لَمَّا جَمِيعٌ...﴾ (32) بالتشديد، ابن عامر وعاصم وحمزة. ﴿الْأَرْضِ الْمَيْتَةِ﴾ (33) بالتشديد، نافع. ﴿... مِنْ ثَمَرَةٍ...﴾ (35) بضميتين، الأخوان. ﴿وَمَا عَمَلْتَ إِلَهِهِمْ﴾ بغير هاء، الكوفيون سوى حفص. ﴿وَالْقَمَرِ قَدَرًا...﴾ (39) بالنصب، ابن عامر والكوفيون. ﴿... حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ...﴾

(1) مقدمة العنوان، ص 39.

(41) جمع، نافع وابن عامر. ﴿... يخصصون﴾ (49) بإسكان الخاء وتشديد الصاد، قالون وأبو عمرو غير أن أبا عمرو وهشام يَشْمان الخاء شيئاً من الفتح. ﴿يخصصون﴾ ساكنة الخاء أيضاً خفيفة الصاد، حمزة. بفتح الخاء وتشديد الصاد، ابن كثير وورش. الباقون ﴿يخصصون﴾ بكسر الخاء وتشديد الصاد. ﴿... في شغل...﴾ (55) ساكنة الغين، الحرميان وأبو عمرو. ﴿... في ظل...﴾ (56) جماعة، الأخوان. ﴿... جبلاً.﴾ (62) بكسر الجيم والباء وتشديد اللام، نافع وعاصم.. (جَبَلًا) بضم الجيم وإسكان الباء، ابن عامر وأبو عمرو. الباقون (جَبَلًا) بضمهما وتخفيف اللام. ﴿... على مكانتهم...﴾ (67) جمع، أبو بكر. ﴿... ننكسه...﴾ (68) بشديد الكاف، عاصم وحمزة. ﴿أفلا تعقلون﴾ بالتاء؛ نافع وابن نكوان.

﴿لتنذر من كان حياً...﴾ (70) بالتاء، نافع وابن عامر. ﴿... ومشارب...﴾ (73) بالإمالة، هشام. ﴿... كن فيكون...﴾ (82) بالنصب، ابن عامر والكسائي.

سورة الصافات :

﴿والصافات صفاً فلزاجرات زجراً فالتاليات ذكراً﴾ بإدغام التاء في الصاد والزاي والذال، حمزة. وكذلك ﴿والذاريات ذرواً﴾. ﴿... بزينة...﴾ (6) بالتنوين، عاصم وحمزة. ﴿الكواكب﴾ بالنصب، أبو بكر. ﴿لا يسمعون﴾ (8) بتشديد السين والميم، الأخوان وحفص. ﴿بل عجب﴾ (12) بضم التاء، الأخوان. ﴿أو أبأؤة...﴾ (17) بإسكان الواو، ابن عامر وقالون مثله في «الواقعة». ﴿قال نعم...﴾ (18) بكسر العين، الكسائي. ﴿... لا تناصرون﴾ (25) بتشديد التاء، البزي. ﴿... عنها ينزفون﴾ (47) بكسر الزاي، الأخوان. ﴿... إليه يزفون﴾ (94) بضم الياء، حمزة.

﴿... يا بني...﴾ (102) حفص على أصله.. (ماذا تُري) بضم التاء وكسر الراء، الأخوان. ﴿الله ربكم ورب آبائكم...﴾ (126) بنصب الثلاثة، الأخوان وحفص. ﴿... على آل ياسين﴾ (130) بإضافة آل إلى ياسين، نافع وابن عامر.

سورة ص :

﴿أُنزِلَ عليه الذمرك...﴾ (8) بتحقيق الأولى وتلويين الثانية، الحرميان وأبو عمرو وهشام، غير أن هشاماً وقالون يمدان الهمزة الأولى، وكذلك ﴿أُولَئِ الذمرك عليه﴾ في القمر، الباقون بتحقيق الهمزتين فيهما. الدوري عن الكسائي يقف على ﴿ولاة حين

مناص ﴿ب (ولاه) بالهاء. ﴿.. من فُواق.. ﴿ (15) بضم الفاء، الأخوان. ﴿.. بالسوق.. ﴿ (33) بالهمز، قنبل. ﴿ واذكر عبدنا إبراهيم وإسحق ويعقوب.. ﴿ (45) على التوحيد، ابن كثير. ﴿ بخالصة ذكرى الدار ﴿ (46) بغير تنوين في خالصة، نافع وهشام. ﴿.. واليسع.. ﴿ (48) بلامين، الأخوان. ﴿ هذا ما يوعدون.. ﴿ (53) بالياء، ابن كثير وأبو عمرو. ﴿.. وغساق.. ﴿ (57) بالتشديد، الأخوان وحفص ومثله في ﴿ عمر يتساءلون ﴿ و﴿ آخر من شكله.. ﴿ (57) جمع، أبو عمرو. ﴿.. من الأشرار اتخلفناهم.. ﴿ (62-63) موصولة الألف، أبو عمرو والأخوان، ﴿ سُخْرِيًّا ﴿ بالضم، نافع والأخوان. ﴿ قال فالحق.. ﴿ (84) بالرفع، عاصم وحزمة ولا خلاف في الثاني أنه بالنصب.

سورة الزهر :

﴿.. يرضه لكرم.. ﴿ (7) بإسكان الهاء، أبو عمرو وأبو بكر بخلف عنه، واختلس ضممتها نافع وعاصم بخلف عن أبي بكر وحزمة وهشام، ووصلها الباقون بواو. ﴿.. ليضل عن سبيله.. ﴿ (8) بفتح الياء، ابن كثير وأبو عمرو. ﴿ أمن هو قانت.. ﴿ (9) بالتخفيف، الحرميان وحزمة. ﴿.. ورجلا سالماً.. ﴿ (29) ابن كثير وأبو عمرو. ﴿.. بكاف عباده.. ﴿ (36) جمع، الأخوان، ووقف ابن كثير (فما له من هادي) بالياء في الموضعين. ﴿.. كاشفات ضرة.. ﴿ (38) و﴿ مُسَكَّاتٌ رَحِمَتَهُ ﴿ بالتنوين في كاشفات وممسكات ونصب ما بعدهما، أبو عمرو. ﴿.. على مكاتكهم.. ﴿ (39) جمع، أبو بكر. ﴿.. لا تنتظروا.. ﴿ (53) بكسر النون، النحويان. ﴿.. التي قُضِي.. ﴿ (42) على ما لم يسم فاعله (عليها الموت) : بالرفع، الأخوان. ﴿.. بمفازاتهم.. ﴿ (61) جماعة، الكوفيون سوى حفص. ﴿.. تأمروني أعبد.. ﴿ (64) بنونين، ابن عامر، الباقون بنون واحدة خففها نافع وشددها الباقون وفتح ياء الحرميان وأسكنها الباقون. ﴿.. فتحت أبوابها.. ﴿ (69) بالتخفيف في الموضعين، الكوفيون ومثله في ﴿ عمر يتساءلون ﴿.

سورة غافر :

﴿ حمر ﴿ (1) وأخواتها بفتح الحاء، ابن كثير وحفص وهشام وقرأ نافع وأبو عمرو بين اللطين الباقون بالإمالة. ﴿.. كلمات ربك.. ﴿ (6) جماعة، نافع وابن عامر. ﴿.. والذين تدعون.. ﴿ (20) بالتاء، نافع وهشام. ﴿ أشد منكراً قوة.. ﴿ (21) بالكاف، ابن عامر ﴿ من وافي ﴿ و﴿ من هادي ﴿ بياء فيهما في الوقف، ابن كثير.

﴿ .. أو أن يظهر.. ﴾ (26) ساكنة الواو، الكوفيون. الباقيون ﴿ وأن يظهر في الأرض الفساد ﴾ بالنصب. نافع وأبو عمرو وحفص. ﴿ .. عذت بري.. ﴾ (27) مدغم، أبو عمرو الأخوان ومثله في (الدخان). ﴿ .. على كل قلب.. ﴾ (35) منون. أبو عمرو وابن نكوان. ﴿ .. فأطلع إلي.. ﴾ (37) بالنصب، حفص. ﴿ وصد عن السبيل ﴾ بضم الصاد، الكوفيون. ﴿ .. يدخلون الجنة.. ﴾ (40) على ما لم يسم فاعله، ابن كثير والأبوان. ﴿ .. الساعة ادخلوا.. ﴾ (46) موصولة الألف من دخل، الابنات والأبوان. ﴿ يوم لا ينفع الظالمين.. ﴾ (52) بالياء، نافع والكوفيون. ﴿ .. قليلاً ما تتذكرون ﴾ (58) بتاءين، الكوفيون. ﴿ .. سيدخلون جهنم.. ﴾ (60) على ما لم يسم فاعله، ابن كثير وأبو بكر.

سورة فصلت :

﴿ .. في أيام نحسات.. ﴾ (16) بكسر الحاء، ابن عامر والكوفيون. ﴿ ويوم نحش.. ﴾ (19) بالنون وضم الشين (أعداء الله) بالنصب، نافع. ﴿ .. أرأنا.. ﴾ (29) بإسكان الراء، الإبنان وأبو بكر. أبو عمرو باختلاس كسرتها. الباقيون بإشباع الكسر. ﴿ .. الذين.. ﴾ (29) بالتشديد، ابن كثير. ﴿ إن الذين يلحدون ﴾ (40) بفتح الياء والحاء. حمزة. ﴿ .. أعجمي.. ﴾ (44) بهمزتين. الكوفيون سوى حفص. (أعجمي) بغير مد على الخبر، هشام. الباقيون بالمد على الاستفهام. ﴿ .. من ثمرات.. ﴾ (47) جماعة، نافع وابن عامر وحفص. ﴿ .. وتاء بجانبيه.. ﴾ (51) في وزن جاء، ابن نكوان. الباقيون (ونَّثًا) في وزن رأى. وأمال النون والهمزة الكسائي وخلف. وفتح النون وأمال الهمزة خلاد. الباقيون بفتحهما جميعاً.

سورة الشورى :

﴿ كذلك يوحى إليك.. ﴾ (3) بفتح الحاء، ابن كثير. ﴿ يكاد السموات.. ﴾ (5) بالياء، نافع والكسائي. (ينفطرن) بالنون، الأبوان. ﴿ وما وصينا به إبراهيم ﴾ (13)، هشام. ﴿ ذلك الذي يَشْرُ الله.. ﴾ (23) بالتخفيف، ابن كثير وأبو عمرو والأخوان. ﴿ .. ويعلم ما تفعلون ﴾ (25) بالتاء، الأخوان وحفص. ﴿ .. ينزل الغيث.. ﴾ (28) بالتشديد، نافع وابن عامر وعاصم. ﴿ .. بما كسبت أيديكم.. ﴾ (30) بغير فاء، نافع وابن عامر. ﴿ .. يسكن الرياح.. ﴾ (33) جماعة، نافع. ﴿ ويعلم الذين.. ﴾ (35) بالرفع، نافع وابن عامر. ﴿ .. كبير الإثر.. ﴾ (37) واحد، الأخوان ومثله في النجم. ﴿ .. أو يرسل رسولا.. ﴾ (51) بالرفع. (فيوحى بإذنه) ساكن الياء، نافع.

سورة الزخرف :

﴿ .. في إمر الكتاب .. ﴾ (4) بكسر الالف، الأخوان. ﴿ .. صفحاً إن كنتنم .. ﴾ (5) بكسر الالف، نافع والأخوان. ﴿ .. الأرض مهداً .. ﴾ (10) الكوفيون. ﴿ .. كذلك تخرجون ﴾ (11) بفتح التاء وضم الراء مسمى الفاعل، الأخوان وابن ذكوان. ﴿ .. جزءاً .. ﴾ (15) بضم الزاي، أبو بكر. ﴿ .. أو من ينشأ .. ﴾ (18) بالتشديد، الأخوان وحفص. ﴿ .. عند الرحمن .. ﴾ (19) الحرميان وابن عامر. الباقر (عباد). ﴿ .. أو شهدوا خلقهم ﴾ نافع. الباقر ﴿ .. أشهدوا ﴾. ﴿ .. قال أولو جنتكم .. ﴾ (24) على الخبر، ابن عامر وحفص. الباقر (قل) على الأمر. ﴿ .. سقناً من فضة .. ﴾ (33) واحد، ابن كثير وأبو عمرو. ﴿ .. لما تاع .. ﴾ (35) بالتشديد، عاصم وحمة وهشام. ﴿ .. حتى إذا جاءنا ﴾ (38) على التثنية، الحرميان وابن عامر وأبو بكر. ﴿ .. أسورة من ذهب .. ﴾ (53) حفص. ﴿ .. يات الساهر .. ﴾ (49) بضم الهاء، ابن عامر وقد ذكر. ﴿ .. سلفاً .. ﴾ (56) بضمتين، الأخوان. ﴿ .. منه يصدون ﴾ (57) بضم الصاد، نافع وابن عامر والكسائي. ﴿ .. ألهتنا خير .. ﴾ (58) بهمزتين بعدها مدة، الكوفيون، الباقر بهمزة واحدة بعدها مدة مطولة. ﴿ .. يا عباد لا خوف عليكم .. ﴾ (68) بغير ياء في الروصل والوقف، ابن كثير والأخوان وحفص، الباقر بالياء في الحاليين. فتحها أبو بكر وأسكنها الباقر. ﴿ .. وفيها ما تشتهي الأتس .. ﴾ (71) بهاء بعد الياء، نافع وابن عامر وحفص. ﴿ .. قل إن كان للرحمن ولد .. ﴾ (81) بضم الواو وإسكان اللام، الأخوان. ﴿ .. وإليه يرجعون ﴾ (85) بالياء، ابن كثير والأخوان. ﴿ .. وقيله يا رب .. ﴾ (88) بكسر اللام والهاء. عاصم وحمة. ﴿ .. فسوف تعلمون ﴾ (89) بالتاء، نافع وابن عامر.

سورة الدخان :

﴿ رب السموات .. ﴾ (7) بالخفض، الكوفيون. ﴿ .. يغلي في البطون ﴾ (45) بالياء، ابن كثير وحفص. ﴿ .. فاعتلوه ﴾ (47) بضم التاء، الحرميان وابن عامر. ﴿ .. ذق أنك .. ﴾ (49) بفتح الالف، الكسائي. ﴿ .. في مقام .. ﴾ (51) بضم الميم، نافع وابن عامر.

سورة الجاثية :

﴿ .. وما يث من دابة آيات ﴾ (4) (وتصريف الريح) (5) (آيات) بكسر التاء فيهما، الأخوان وقرأ الريح على التوحيد. ﴿ .. وآياته تؤمنون .. ﴾ (6) بالتاء، ابن عامر

والكوفيون سوى حفص. ﴿ .. من رجز اليمر ﴾ (11) بالرفع ابن كثير وحفص. ﴿ .. لنجزى قوماً.. ﴾ (14) بالنون، ابن عامر والأخوان. ﴿ .. سواء محياهم.. ﴾ (21) بالنصب، الأخوان وحفص، وأمال «محياهم» الكسائي وحده. ﴿ .. على بصرة غثوة.. ﴾ بفتح الغين وإسكان الشين وحذف الألف (23) الأخوان. ﴿ .. والساعة لا رب فيها.. ﴾ (32) بالنصب، حمزة. ﴿ .. لا يخرجون منها.. ﴾ (35) بفتح الياء وضم الراء، الأخوان.

سورة الأحقاف :

﴿ .. لتنذر الذين ظلموا.. ﴾ (12) بالتاء، نافع وابن عامر والبزي. ﴿ .. بوالديه إحساناً.. ﴾ (15) الكوفيون. ﴿ كَرِهًا مَوضِعَهُ كَرِهًا ﴾ بضم الكاف فيهما، الكوفيون وابن ذكوان. ﴿ .. نتقبل عنهم.. ونتجاوز.. ﴾ (16) بنون مفتوحة فيهما. (أحسن) بالنصب، الأخوان وحفص. ﴿ أُنْعِدَانِي ﴾ بنون واحدة مشددة، هشام، الباقون بنونين. وفتح الياء فيه الحرميان وأسكنها الباقون. ﴿ .. ولنوفينهم.. ﴾ (19) بالنون، نافع والأخوان، وابن ذكوان. ﴿ .. أذهبتم.. ﴾ (20) بهمزة بعدها مدة، ابن كثير وهشام، (أأذهبتم) بهمزتين من غير مد، ابن ذكوان. الباقون بهمزة واحدة من غير مد على الخبر. ﴿ .. وأبلغكم.. ﴾ (23) بالتخفيف، أبو عمرو. ﴿ .. لا يرى.. ﴾ (25) بياء مضمومة (إلا مساكنهم) رفع، عاصم وحمزة.

سورة محمد ﷺ :

﴿ .. والذين قُتِلُوا فِي سَبِيلِ.. ﴾ (4) أبو عمرو وحفص. ﴿ .. من ماء غير أسن.. ﴾ (15) بالقصر، ابن كثير. ﴿ عَسَيْتُمْ ﴾ (22) بكسر السين، نافع. ﴿ .. وأملئ لهم.. ﴾ (25) على ما لم يسم فاعله، أبو عمرو. ﴿ .. إسراهم.. ﴾ (25) بكسر الألف، الأخوان وحفص. ﴿ .. وليبلونكم حتى يعلم المجاهدين.. ويبلوا أخباركم ﴾ (31) بالياء في الثلاثة. أبو بكر. ﴿ .. إلى السلم.. ﴾ (35) بالكسر، حمزة أبو بكر.

سورتا الفتح والحجرات :

﴿ .. دائرة السوء.. ﴾ (6) بضم السين، ابن كثير وأبو عمرو. ﴿ ليؤمنوا بالله ورسوله ويعزروه ويوقروه ويسبحوه.. ﴾ (9) بالياء في الأربعة، ابن كثير وأبو عمرو. ﴿ .. فسُنُوْثِهِ أَجْرًا.. ﴾ (10) بالنون، الحرميان وابن عامر. ﴿ بما عاهد عليه الله ﴾ بضم الهاء، حفص. ﴿ .. ان أراد بكم ضراً.. ﴾ (11) بضم الضاد، الأخوان. ﴿ .. أن يبدلوا كلمِ الله.. ﴾ (15) بكسر اللام، الأخوان. ﴿ .. ندخله جنات.. ﴾ (17) ﴿ ونعذبه عذاباً ﴾

بالنون فيهما، نافع وابن عامر. ﴿ .. بما يعملون بصيراً.. ﴾ (24) بالياء، أبو عمرو. ﴿ .. أخرج شطأ.. ﴾ (29) بفتح الطاء، ابن كثير وابن ذكوان. ﴿ فازره ﴾ مقصور، ابن ذكوان. ﴿ على سؤقه ﴾ مهموز، قنبل. ﴿ .. فتثبتوا.. ﴾ (6) بالتاء والتاء من التثيت، الأخوان. ﴿ .. يتب فأولئك.. ﴾ (11) قد ذكر في «النساء» وخالف خلال أصله هاهنا وأظهر الباء عند الفاء. ﴿ .. لحر أخيه ميتاً.. ﴾ (12) بالتشديد، نافع. ﴿ .. لا يفتكم.. ﴾ (14) بالهمز، أبو عمرو. ﴿ بصير بما يعملون ﴾ (181) بالياء، ابن كثير.

2. عبد الوهاب القرطبي وكتاب المفتاح (ت 461)

1. حياته :

وقريباً من عهد أبي عمرو الداني، وفي مدينة قرطبة، ظهر إمام آخر بارع في القراءات وهو أبو القاسم عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب، الذي يقول عنه ابن الجزي، إنه كان قرناً محرراً أستاذاً كاملاً متقناً كبيراً ؛ وذكر أن أبا عبد الله الحافظ وصفه بأنه كان إماماً في تحرير هذا الشأن ومعرفة فنونه، ويقول ابن بشكوال إن الرحلة كانت إليه في وقته.

لقد قام هذا المقرئ الجليل برحلة أو رحلات إلى المشرق، وأخذ عن كبار الأئمة في عصره، فقرأ على الأهوازي بدمشق، وعلى أبي القاسم الزبيدي بخران وعلى أحمد بن نفيس بمصر وعلى الكارزيني بمكة.

وقد أورد أنه قرأ أيضاً على بعض الشيوخ ببغداد وخراسان، ومن أشهر من أخذ عنه أبو القاسم خلف بن النحاس وعلى بن أحمد بن كرز وأبو الحسين يحيى ابن البياز.

2. مؤلفاته :

كتاب المفتاح ،

ولقد ألف عبد الوهاب عدة كتب في القراءات ذكرها في كتاب المفتاح أحدها سماه «البيان» والثاني «كتاب الوجيز» الذي اختصره في كتاب المفتاح.

وهذا المصنف الأخير هو الذي اشتهر عند القراء وكثر العزو إليه، ولم يذكر ابن الجزي في غاية النهاية من مؤلفات عبد الوهاب غيره، ولقد حصلت على صورة من كتاب المفتاح عن المكتبة الوطنية بإسبانيا، وهي عبارة عن مخطوط

نادر تم نسخه بقرن اطة منتصف رجب سنة أربع وثلاثين وخمسمائة وذيل كاتبه خاتمه بقوله :

أما الله كاتبه محباً لأصحاب النبي وللنبي
وأسكنه بذلك دار عدن جوار الله ذي العرش العلي

ويقول عبد الوهاب في مقدمة كتابه هذا مخاطباً طلبته : «سألتكم وفقنا الله وإياكم، وجنبنا وإياكم معاصيه أن أمل عليكم كتاباً مختصراً فيما اختلف فيه القراء السبعة المسمون بالمشهورين دون غيرهم من أئمة القراءات الذين قرأت بقراءتهم في تجوالي بديار الشرق ونكرت بعضها في الكتاب الوجيز ولأخص لكم أبوابه وأقرب عليكم فصوله ليكون مفتاحاً لكم لحفظ كتاب الوجيز وغيره من كتبى».

والكتاب كان حقاً مختصراً في أسلوب مقتضب، يمتاز بحذفه غالباً لأدوات العطف، مع استعمال النعوت في مواضع الخبر، إلا أنه مع ذلك حريص على توضيح أوجه القراءات وعزوها دون أن يلجأ إلى مفهوم المخالفة مثل ما فعل الإمام أبو القاسم الشاطبي ؛ وقد بدأ مصنفه على صنيع القراء بمسائل الأصول، بعد الكلام على الاستعاذة والبسمة. واستهلها بأحكام الادغام الكبير والصغير معاً ؛ أردفه بمذاهب القراء في أصولهم، وأفرد فيها باباً لتكرار الاستفهام.

ثم تحدث عن الأمداد وفصل الكلام عن وقف حمزة، ثم نرى في النسخة المصورة بعد ذلك أحكام الإمالة، غير أن أول هذا الباب قد ضاع منها.

وقد صرح أنه لم يتعرض لأحكام الراء واللام عند ورش في هذا المصنف لأنه استوفاهما في كتاب البيان.

هذا وليس من السهل الانتفاع من هذه النسخة، ولست أدري هل هي فريدة أم لا، غير أنني حاولت أن أنقل منها نماذج من فرش الحروف تعطي مثلاً من أسلوبه في العرض والاختصار.

3. فرش الحروف من كتاب المفتاح :

سورة طه ،

قرأ حمزة ﴿ لَأَمْلَهُ امكثوا... ﴾ (9) بهاء مضمومة هنا وفي القصص، الباقيون بكسرهما. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ أني أتا ربك ﴾ (11) بفتح الهمزة، الباقيون

بكسرهما، قرأ ابن عامر وأهل الكوفة ﴿طوى﴾ (11) بالتنوين هاهنا وفي النازعات، الباقون بغير تنوين، قرأ حمزة ﴿وَأَنَا اخْتَرْنَا﴾ (12) بتشديد النون، و﴿اخْتَرْنَا﴾ بنون وألف على لفظ الجمع، الباقون بتخفيف النون وتاء مضمومة مكان النون من غير ألف على لفظ التوحيد.

قرأ ابن عامر ﴿أخي أشدد﴾ (29-30) بهمزة مفتوحة بعد الياء، و﴿أشركه في أمرى﴾ (31) بهمزة مضمومة، الباقون بألف موصولة، و﴿أشركه﴾ بهمزة مفتوحة.

قرأ أهل الكوفة ﴿مهذا﴾ (53) هاهنا وفي الزخرف بفتح الميم وسكون الهاء من غير ألف الباقون بكسر الميم وفتح الهاء وألف بعدها.

قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة ﴿سوى﴾ (54) بضم السين، الباقون بكسرهما. قرأ حمزة والكسائي وحفص ﴿فيسحِتْكُم﴾ (60) بياء مضمومة، وكسر الحاء وفتح التاء، الباقون بفتح جميعهن.

قرأ ابن كثير وحفص ﴿قالوا إن هاذان﴾ (62) بسكون النون، الباقون بتشديدها وأبو عمرو ﴿هذين﴾ بياء بعد الذال، الباقون بألف بعدها، وقد ذكرت من شدد النون فيما تقدم.

قرأ أبو عمرو ﴿فاجمعوا﴾ (63) بوصل الألف وفتح الميم، الباقون بقطع الألف وكسر الميم.

روى ابن ذكوان عن ابن عامر ﴿تخيل إليه﴾ (65) بتاء مضمومة، الباقون بياء مضمومة؛ وروى أيضاً ﴿تلفت ما صنعوا﴾ بضم الفاء، الباقون بإسكانها، وقد ذكرت من شدد التاء (وهو يعني البزي) وكذلك من سكن اللام.

قرأ حمزة والكسائي ﴿مَكِيدَ سِحْرٍ﴾ (68) بكسر السين وسكون الحاء من غير ألف، الباقون بفتح السين وإثبات الألف بعدها وكسر الحاء.

واختلف عن قالون في اختلاس كسرة هاء ﴿ومن ياتهِ مؤمناً﴾ (74) وبالوجهين قرأت على بعض شيوخه رحمهم الله بمدينة مصر.

قرأ حمزة ﴿لا تخف درگا﴾ (76) بإسكان الفاء من غير ألف، الباقون بضم الفاء وألف بينهما وبين الخاء.

قرأ حمزة والكسائي ﴿ يا بني إسرائيل قد أنجيتكم وواعدتكم وما رزقكم ﴾ (80-81) بتاء مضمومة في ثلاثتهم من غير نون ولا ألف على لفظ التوحيد، الباقون بنون وألف على لفظ الجمع وقد نكرت حذف الألف من وواعدتكم فيما تقدم.

قرأ الكسائي ﴿ فيحل عليكم ﴾ و﴿ من يحلل عليه ﴾ (81) بضم الحاء واللام الأول من ﴿ يحلل ﴾ الباقون بكسرهما. قرأ نافع وعاصم ﴿ يملكنا ﴾ (87) بفتح الميم، وحمزة والكسائي بضمها، الباقون بكسرهما، قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وأبو بكر ﴿ حَمَلْنَا ﴾ (87) بفتح الحاء والميم مع تخفيفهما، الباقون بضم الحاء وكسر الميم وتشديدها. قرأ حمزة والكسائي ﴿ بما لم تبصروا به ﴾ (96) بالتاء الباقون بالياء، قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ لن تخلفنه ﴾ (97) بكسر اللام، الباقون بفتحها. قرأ أبو عمرو ﴿ يوم تَنفُخُ ﴾ (102) بنون مفتوحة، والفاء مضمومة، الباقون بياء مضمومة والفاء مفتوحة، قرأ ابن كثير ﴿ فلا يَخَفْ ظِلْمًا ﴾ بسكون الفاء من غير ألف الباقون بضم الفاء وإثبات الألف. قرأ نافع وأبو بكر ﴿ وإِنَّكَ لَا تَعْلَمُوهَا فِيهَا ﴾ (119) بكسر الهمزة الباقون بفتحها. قرأ الكسائي وأبو بكر ﴿ لعلك ترضى ﴾ (130) بتاء مضمومة الباقون بفتحها، قرأ نافع وأبو عمرو وحفص ﴿ أولم تأنهز بينة ﴾ بالتاء، الباقون بالياء.

سورة الأنبياء :

قرأ حمزة والكسائي وحفص ﴿ قال ربي ﴾ (4) بإثبات الألف بعد القاف، الباقون بضم القاف وسكون اللام من غير ألف. قرأ ابن كثير : ﴿ أُمِرَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (30) بغير واو بين الهمزة واللام، الباقون بواو بينهما.

قرأ ابن عامر ﴿ لَا تَسْمَعْ الصَّوْرَ ﴾ (45) بتاء مضمومة وكسر الميم ونصب ﴿ الصَّوْرَ ﴾ الباقون بياء مفتوحة وكذلك الميم ورفع ﴿ الصَّوْرَ ﴾. قرأ الكسائي ﴿ جَذَاذًا ﴾ (58) بكسر الجيم، الباقون برفعها، قرأ نافع ﴿ وَإِنْ كَانَ مِثْلَ حَبِّ أُتَّى ﴾ (47) برفع اللام، الباقون بنصبها. روى هشام عن ابن عامر ﴿ ثَرْنُكَسُوا ﴾ (65) بتشديد الكاف، الباقون بتخفيفها، وبالأوجهين قرأت له. قرأ ابن عامر وحفص ﴿ لَتَحْصُنَكُمْ ﴾ (80) بتاء مضمومة وأبو بكر بنون مضمومة، الباقون بياء مضمومة وقرأت بالشام على بعض شيوخي لهشام عن ابن عامر بتشديد الصاد مع التاء المضمومة.

قرأ ابن عامر وأبو بكر ﴿ نَجَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (88) بنون واحدة مضمومة وتشديد الجيم، الباقون بنونين الثانية منهما ساكنة وتخفيف الجيم. قرأ حمزة والكسائي وأبو

بكر ﴿ وحرم على قرية ﴾ (95) بكسر الحاء وسكون الراء من غير ألف بعدها، الباقون بفتح الحاء والراء وألف بعدها، قرأ حمزة والكسائي وحفص ﴿ للكتب ﴾ (104) بضم الكاف والتاء من غير ألف على لفظ الجمع، الباقون ﴿ الكتاب ﴾ بفتح التاء وألف بعدها على لفظ التوحيد، روى حفص عن عاصم ﴿ قال رب احكم ﴾ (112) بإثبات ألف على لفظ الفعل الماضي، الباقون بضم القاف وسكون اللام على لفظ الأمر.

سورة الحج :

قرأ حمزة والكسائي ﴿ سكرى وما هم بسكرى ﴾ (2) بفتح السين وسكون الكاف من غير ألف بعدها، الباقون بضم السين وفتح الكاف وألف بعدها.

قرأ ابن عامر وأبو عمرو وورش ﴿ ثم ليقطع ﴾ (15) ﴿ ثم ليقضوا ﴾ بكسر اللام فيهما، ووافقهما قنبل في ﴿ ثم ليقضوا ﴾، الباقون بسكون اللام فيهما.

روى أبو بكر ﴿ وليوفوا ﴾ (29) بفتح الواو وتشديد الفاء، الباقون بسكون الواو وتخفيف الفاء، وتفرد ابن ذكوان بكسر اللام في ﴿ ليوفوا ﴾ ﴿ وليطوفوا ﴾ (29). قرأ نافع وعاصم ﴿ ولؤلؤا ﴾ (23) بهمزة منصوبة هاهنا وفي سورة فاطر، الباقون بهمزة مكسورة، وتخفيف الهمزة الأولى لأبي بكر عن أبي عمرو وحققها الباقون. روى حفص عن عاصم ﴿ سواء العاكف ﴾ (25) بهمزة منصوبة منونة، الباقون بهمزة منونة مرفوعة.

قرأ نافع ﴿ فتخطئه الطير ﴾ (31) بفتح الخاء والطاء مع تشديدها، الباقون بسكون الخاء وفتح الطاء وتخفيفها. قرأ حمزة والكسائي ﴿ منسكا ﴾ (34) بكسر السين في الموضعين، الباقون بفتحها فيهما. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ إن الله يدفع ﴾ (38) بفتح الياء وسكون الدال من غير ألف بعدها مع فتح الفاء، الباقون بضم الياء، وفتح الدال وألف بعدها والفاء مكسورة. قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم ﴿ أذن للذين ﴾ (39) بضم الهمزة، والباقيون بفتحها. قرأ نافع وابن عامر وحفص ﴿ يقتاتلون ﴾ (39) بفتح التاء، الباقون بكسرها. قرأ الحرميان (نافع وابن كثير) ﴿ لهدمت ﴾ (40) بتخفيف الدال، الباقون بتشديدها، وقد ذكرت من أدغم في الصاد فيما تقدم. قرأ أبو عمرو ﴿ أملكته ﴾ (40) ببناء مضمومة على لفظ التوحيد، الباقون ﴿ أملكناها ﴾ على لفظ الجمع. قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي ﴿ مما يعدون ﴾ (47) بالياء، الباقون بالتاء.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿معجزين﴾ (51) بتشديد الجيم من غير ألف بينها وبين العين، الباقون بتخفيف الجيم وألف بينهما، وكذلك حيث وقع، قرأ ابن عامر ﴿ثُرِقتلوا﴾ (58) بتشديد التاء، الباقون بتخفيفهما. قرأ الحرميان وابن عامر وأبو بكر ﴿وَأَنْ مَا تَدْعُونَ﴾ (62) بالتاء، الباقون بالياء وكذلك في سورة لقمان.

سورة المؤمنون :

قرأ ابن كثير ﴿لَأْمَنتهم﴾ (8) بغير ألف بعد النون على لفظ التوحيد، الباقون بالعين على لفظ الجمع، ومثله في المعارج. قرأ حمزة والكسائي ﴿على صلاتهم﴾ (9) بالألف بعد اللام على لفظ التوحيد، الباقون بواو وألف بعدها على لفظ الجمع. قرأ ابن عامر وأبو بكر ﴿عظما﴾ بفتح العين وسكون الظاء من غير ألف أيضاً؛ الباقون ﴿عظماً﴾ بكسر العين وفتح الظاء وألف بعدها ﴿فكسونا العظام﴾ (14) مثله على لفظ الجمع، قرأ الحرميان وأبو عمرو ﴿سيناء﴾ (20) بكسر السين، الباقون بفتحها. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿تنبت﴾ (20) بتاء مضمومة وكسر الباء، الباقون بتاء مفتوحة ورفع الباء.

روى أبو بكر ﴿منزلاً﴾ (29) بفتح الميم وكسر الزاي، الباقون ﴿منزلاً﴾ بضم الميم وفتح الزاي. وقف ابن كثير وأبو عمرو والكسائي على ﴿هيهات﴾ (36) على الحرف الثاني بالهاء، وقد اختلف عن أبي عمرو، الباقون بالتاء، وأما الحرف الأول فلا خلاف أن جميعهم يقفون عليه بالتاء، وليس بموضع وقف، وإنما ذكرته لتعرفه. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿تَنَرا﴾ (44) بالتنوين، الباقون بغير تنوين، وأما حمزة والكسائي، وفتحها الباقون. قرأ أهل الكوفة ﴿وإن هذه أمتكم﴾ (52) بهمزة مكسورة وتشديد النون. ابن عامر بهمزة مفتوحة وسكون النون، الباقون بهمزة مفتوحة وتشديد النون. قرأ نافع ﴿تهجرون﴾ بتاء مضمومة وكسر الجيم، الباقون بتاء مفتوحة وضم الجيم. قرأ ابن عامر ﴿خرجا فخرج ربك﴾ (72) بغير ألف فيهما، حمزة والكسائي ﴿خرجا فخراج﴾ بإثبات الألف فيهما، الباقون ﴿خرجا﴾ بغير ألف، ﴿فخراج﴾ بإثبات ألف، قرأ أبو عمرو ﴿سيقولون الله﴾ (86-89) بإثبات ألف قبل اللام في اسم الله تعالى في الحرفين الأخيرين، الباقون بلام مكسورة مكان الألف فيهما ولا خلاف بين القراء في الحرف الأول. قرأ نافع وحمزة والكسائي وأبو بكر ﴿عالم الغيب﴾ (92) برفع الميم، الباقون بكسرها. قرأ

حمزة والكسائي ﴿ شقاوتنا ﴾ (106) بفتح الشين والقاف وإثبات ألف بعدها، الباقون بكسر الشين وسكون القاف من غير ألف. قرأ نافع وحمزة والكسائي ﴿ سخرها ﴾ (110) بضم السين، ومثله في سورة ص، الباقون بكسرها فيهما، ولا خلاف بينهم في الزخرف إنهم يضمون السين من ﴿ سخرها ﴾ فيهما. قرأ حمزة والكسائي ﴿ أنهم هم الفائزون ﴾ (111) بكسر الهمزة، الباقون بفتحها، قرأ حمزة والكسائي ﴿ قد كرم لبثتم ﴾ (112) ﴿ قد إن لبثتم ﴾ (114) بضم القاف وسكون اللام من غير ألف على الأمر وافقهما ابن كثير على الأول الباقون بفتح القاف وإثبات ألف بعدها على لفظ الفعل الماضي. قرأ حمزة والكسائي ﴿ لا ترجعون ﴾ (115) بفتح التاء وكسر الجيم، الباقون بضم التاء وفتح الجيم.

سورة النور

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ وفرضناها ﴾ (1) بتشديد الراء، الباقون بتخفيفها قرأ ابن كثير ﴿ رافة ﴾ (2) بهمزة مفتوحة، الباقون بهمزة ساكنة ولا خلاف في التي في الحديد. قرأ حمزة والكسائي وحفص ﴿ أربع شهادات ﴾ (6) برفع العين، الباقون بنصبها. ولا خلاف في قوله تعالى: ﴿ أن تشهد أربع شهادات ﴾ (8)، قرأ نافع ﴿ أن لعنت الله ﴾ (7) بسكون النون ورفع التاء وخفض الهاء في ﴿ الله ﴾ الباقون بنصب النون وتشديدها مع نصب التاء، وخفض الهاء من اسم الله تعالى، روى حفص عن عاصم ﴿ أن غضب الله ﴾ (9) بنصب الباء في الحرف الثاني، ولا خلاف في الأول، الباقون برفعها، قرأ نافع ﴿ أن غضب الله ﴾ بسكون النون وكسرها الضاد، و﴿ الله ﴾ برفع الهاء، الباقون بنصب النون وتشديدها، ونصب الضاد وخفض الهاء من اسم الله تعالى.

قرأ حمزة والكسائي ﴿ يوم يشهد ﴾ (24) الباقون بالتاء، قرأ ابن عامر ﴿ آية المومنون ﴾ (31) و ﴿ آية الساحر ﴾ و ﴿ آية الثقلان ﴾ برفع الهاء في ثلاثتهن، الباقون بنصبها فيهن، ووقف على جميعهن بالألف أبو عمرو والكسائي وحمزة بخلاف عنه، الباقون يقفون عليهن بغير ألف، وليس بموضع وقف وإنما ذكرته لتعرفه. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ توقد ﴾ (35) بفتح التاء والواو والقاف مع تشديد القاف...⁽¹⁾ وتخفيفها مع ضم الدال، الباقون وهم حمزة والكسائي وأبو بكر مثلهم

(1) في المخطوطة هنا محور، وفي التيسير «أبو بكر وحمزة والكسائي بالتاء مضمومة وإسكان الواو وضم الدال مخففاً ونافع وابن عامر وحفص مثلهم إلا أنه بالياء».

إلا أنهم ابدلوا الياء بباء. قرأ ابن عامر وأبو بكر ﴿يسبح له﴾ (36) بفتح الباء، الباقون بكسرها. روى البزي عن ابن كثير ﴿سحاب﴾ (39) بغير تنوين ﴿ظلمات﴾ بكسر التاء، وقنبل بتنوين ﴿سحاب﴾ وكسر التاء من ﴿ظلمات﴾، الباقون بتنوين ﴿سحاب﴾ ورفع التاء من ﴿ظلمات﴾ مع تنوينها. قرأ حمزة والكسائي ﴿والله خلق﴾ (45) بالالف بعد الخاء وكسر اللام بعدها، وضم القاف، و"كل" بكسر اللام على الإضافة، الباقون ﴿خلق﴾ بفتح اللام من غير ألف قبلها وفتح القاف على لفظ الفعل الماضي و﴿كل﴾ بنصب اللام. روى حفص ﴿وبتته﴾ بسكون القاف واختلاس كسرة الهاء، قالون مثله، غير أنه كسر القاف، وقد قرأت لهشام كقراءة قالون، وبالوجهين قرأت له: أبو عمرو وأبو بكر وخلاد عن حمزة فيما قرأت له بمصر ﴿وبتته﴾ بكسر القاف وسكون الهاء، الباقون وخلاد فيما قرأت له بالحجاز والشام وغيرهما بكسر القاف والهاء ووصلها بياء، ولا خلاف في الوقف إنهم يقفون عليها بالهاء ساكنة.

روى أبو بكر عن عاصم ﴿كما استخلف﴾ (55) بضم التاء وكسر اللام، الباقون بفتحهما.

قرأ ابن كثير وأبو بكر ﴿وليبذلنهم﴾ (55) بسكون الباء وتخفيف الدال، الباقون بفتح الياء وتشديد الدال. قرأ ابن عامر وحمزة ﴿لا تحسبن الذين﴾ (56) بالياء، الباقون بالتاء، وقد ذكرت فتح السين فيما تقدم. قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر ﴿ثلاث عورات﴾ (58) بنصب التاء، الباقون برفعها.

سورة الفرقان

قرأ حمزة والكسائي ﴿ناكل منها﴾ (8) بالنون، الباقون بالياء. قرأ ابن عامر وابن كثير وأبو بكر ﴿ويجعل لك﴾ (10) برفع اللام، الباقون بإسكانها. قرأ ابن عامر ﴿فنقول﴾ (17) بالنون، الباقون بالياء. روى حفص عن عاصم ﴿تستطيعون﴾ (19) بالتاء الباقون بالياء. روى قنبل عن ابن كثير...⁽¹⁾، قرأت له بمدينة دمشق ﴿بما يقولون﴾ (19) بالياء، الباقون وقنبل فيما قرأت له في غيرها بالتاء. قرأ الحرميان وابن عامر ﴿تشقق﴾ (25) بتشديد الشين والقاف الأول، الباقون بتخفيف الشين والقاف ومثله في سورة ق. قرأ ابن

(1) في المخطوطة محو، ولعله "فيما".

كثير ﴿ ونزل ﴾ (25) بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة، والزاي خفيفة ورفع اللام، و﴿ الملائكة ﴾ بنصب التاء، البااقون بنون واحدة مضمومة وتشديد الزاي ونصب اللام، و﴿ الملائكة ﴾ برفع التاء.

قرأ حمزة والكسائي ﴿ ليذكروا ﴾ (50) بسكون الذال وضم الكاف وتخفيفها، البااقون بنصب الذال والكاف وتشديدهما. قرأ حمزة والكسائي ﴿ لما يامرا ﴾ (60) بالياء، البااقون بالتاء. قرأ حمزة والكسائي ﴿ سرجا ﴾ (61) بضم السين والراء على لفظ الجمع، البااقون بكسر السين وفتح الراء وألف بعدها على لفظ التوحيد. قرأ حمزة ﴿ أن يذكر ﴾ (62) بسكون الذال وضم الكاف وتخفيفها، البااقون بنصبها وتشديدها. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ ولم يفتروا ﴾ (67) بفتح الياء وكسر التاء، وقرأ نافع وابن عامر بضم الياء وكسر التاء، والبااقون وهم أهل الكوفة بفتح الياء وضم التاء. قرأ ابن عامر وأبو بكر ﴿ يضاعف ﴾ و﴿ يخلد ﴾ (69) بضم الفاء والذال، البااقون يسكونهما، وقد نكرت من شدد العين فيما مضى : وكذلك قد نكرت ﴿ فيه مهاتا ﴾. قرأ الحرميان وابن عامر وحفص ﴿ وذرياتنا ﴾ (74) بالف على لفظ الجمع، البااقون بغير ألف على لفظ التوحيد.

قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر ﴿ ويلقون فيها ﴾ (75) بفتح الياء وسكون اللام وتخفيف القاف، البااقون بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف.

سورة الشعراء :

قرأ ابن عامر وأهل الكوفة ﴿ حاذرون ﴾ (56) و﴿ فارمين ﴾ (149) بالف، البااقون بغير ألف، وقد اختلف عن هشام وبالوجهين قرأت له. قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ﴿ إلا خلق الأولين ﴾ (137) بفتح الخاء وسكون اللام، البااقون بضمهما. قرأ الحرميان وابن عامر ﴿ أصحاب ليكة ﴾ (176) بلام مفتوحة وفتح التاء هنا، وفي سورة ص، البااقون بالف ولام مع كسر التاء. روى حفص عن عاصم ﴿ كسفا ﴾ (187) هنا وفي سورة سبأ بفتح السين فيهما، البااقون بسكون السين فيهما. قرأ ابن عامر وأهل الكوفة سوى حفص، ﴿ نزل ﴾ (193) بتشديد الزاي و﴿ الروح الأمين ﴾ بنصب الاسمين، البااقون بتخفيف الزاي ورفع الاسمين. قرأ ابن عامر ﴿ أولم تكن لهم ﴾ (197) بالتاء، و﴿ آية ﴾ برفع التاء، البااقون بالياء ونصب ﴿ آية ﴾. قرأ نافع وابن عامر ﴿ فتوكل على العزيز الرحيم ﴾ (217) بالفاء، البااقون بالواو. وقد نكرت ﴿ أرجه ﴾ و﴿ يتبعهم ﴾، و﴿ القسطاس ﴾ و﴿ أن أسر ﴾ فيما تقدم.

قرأ أهل الكوفة ﴿ بشهاب قبس ﴾ (7) بالتنوين، الباقون بغير تنوين. قرأ ابن كثير ﴿ أولياتنني ﴾ (21) بنونين ظاهرتين الأولى مفتوحة مشددة والثانية مكسورة مخففة، الباقون بنون واحدة مكسورة مشددة. قرأ عاصم ﴿ فمكث ﴾ (22) بفتح الكاف، الباقون بضمها. قرأ أبو عمرو والبزي ﴿ من سبأ ﴾ (22) بهمزة مفتوحة من غير تنوين، وقرأ قنبل بتسكين الهمزة. الباقون بهمزة مكسورة منونة وكذلك اختلافهم في سورة سبأ. قرأ الكسائي ﴿ ألا يسجدوا ﴾ (25) بتخفيف اللام، الباقون بتشديدها ؛ وقف الكسائي عليها وقف ﴿ ألا يا ﴾ بتخفيف اللام وياء مفتوحة قبلها ألف، وابتدأ ﴿ اسجدوا ﴾ بهمزة مضمومة، الباقون بتشديد اللام في الوصل والوقف، ويبدون ﴿ يسجدوا ﴾ الفعل المضارع، وليس بموقع وقف وإنما ذكرته لتعرفه. قرأ الكسائي وحفص ﴿ ما تخفون وما تعلمون ﴾ (25) بالتاء فيهما. الباقون بالياء فيهما، قرأ حمزة ﴿ أتمدوني بما ﴾ (37) بنون واحدة مكسورة مشددة، الباقون بنونين خفيفتين الأولى مفتوحة، والثانية مكسورة. روى قنبل عن ابن كثير ﴿ عن ساقبها ﴾ (45) و﴿ واستوى على سوقه ﴾ بهمزة ساكنة فيهما، الباقون بالفاء وواو ساكنتين فيهما، وأما قوله تعالى ﴿ بالسوق والأعناق ﴾ فقرأته عن طريف عن ابن مجاهد عن قنبل بهمزة مضمومة وقرأته عن غير هذه الطريق، عنه بهمزة ساكنة، وبالوجهين أخذ له، الباقون بواو ساكنة.

قرأ حمزة والكسائي ﴿ لتبيته ﴾ (51) بتاءين مضمومتين، و﴿ ثم لنقولن ﴾ (51) بتاء مفتوحة، وضم اللام، الباقون بضم النون من الفعل الأول وفتح التاء، وفتح النون واللام من الفعل الثاني. قرأ أبو عمرو وهشام ﴿ قليلا ما يذكرون ﴾ (64) بالياء، الباقون بالتاء وقد ذكرت من خفف الذال فيما تقدم.

قرأ أهل الكوفة ﴿ أنا دمرناهم ﴾ (53) بفتح الهمزة، الباقون بكسرها. قرأ أبو عمرو وعاصم ﴿ خير أما يشركون ﴾ (61) بالياء الباقون بالتاء. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ بل أدارك ﴾ (68) بسكون اللام وهمزة مقطوعة والدال بعدها ساكنة، الباقون بكسر اللام ووصل الألف وتشديد اللام والألف بعدها. قرأ ابن كثير ﴿ ولا يسمع ﴾ (83) بالياء مفتوحة والميم كذلك و﴿ الصر ﴾ بضم الميم، الباقون، ﴿ ولا تُسمع ﴾ بتاء مضمومة وكسر الميم، و﴿ الصر ﴾ نصب، وكذلك اختلافهم في الروم.

قرأ حمزة ﴿ تهذى العمى ﴾ (84) بقاء مفتوحة، وسكون الهاء بعدها و﴿ العمى ﴾ بنصب، الباقون، ﴿ بهاد ﴾ بياء مكسورة مكان التاء وفتح الهاء والفاء بعدها و﴿ العمى ﴾ بخفض الياء، وكذلك اختلافهم في الروم. قرأ أهل الكوفة ﴿ أن الناس كانوا ﴾ (84) بفتح الهمزة الباقون بكسرهما. قرأ حمزة وحفص ﴿ وكل أتوا ﴾ (89) بقصر الهمزة وفتح التاء، الباقون بعد الهمزة وضم التاء. قرأ نافع وأهل الكوفة ﴿ خبير بما تفعلون ﴾ (90) بالتاء، الباقون بالياء وقد اختلف عن هشام وأبي بكر وبالوجهين قرأت لهما على بعض شيوخي رحمهم الله. قرأ أهل الكوفة ﴿ من فرع ﴾ بالتثنية، الباقون بغير تنوين، و﴿ يومئذ ﴾ (91) بفتح الميم⁽¹⁾، وقد ذكرت ﴿ بغافل عما يعملون ﴾ و﴿ مهلك ﴾ فيما تقدم.

سورة القصص

قرأ حمزة والكسائي ﴿ ويرى فرعون وهامان ﴾ (5) بفتح الياء والراء مغير واو وألف بعدها على لفظ الفعل المضارع، ورفع الأسماء بعدها : الباقون بنون مضمومة وكسر الراء وفتح الياء ونصب الأسماء. قرأ حمزة والكسائي ﴿ وحزنا ﴾ (7) بضم الحاء وسكون الزاي : الباقون بفتحهما. قرأ ابن عامر وأبو عمرو ﴿ حتى يصدر ﴾ (23) بفتح الياء وضم الدال : الباقون بضم الياء وكسر الدال. قرأ عاصم ﴿ أو جذوة ﴾ (29) بفتح الجيم وقرأ حمزة بضم الجيم : الباقون بكسرهما. قرأ الحرميان وأبو عمرو ﴿ والرهب ﴾ (32) بفتح الراء والهاء، حفص عن عاصم بفتح الراء وسكون الهاء، ولم أقرأ الأحرف ذكرت في هذا المختصر بضم الراء والهاء !

قرأ نافع ﴿ ردأ ﴾ (34) بحذف الهمزة حركتها على الدال : الباقون بإسكان الدال وتبقيّة الهمزة. قرأ عاصم وحمزة ﴿ يصدقني ﴾ (34) بضم القاف : الباقون بإسكانها. قرأ ابن كثير ﴿ قال موسى ﴾ (37) بغير واو : الباقون بواو. قرأ نافع وحمزة والكسائي ﴿ يرجعون ﴾ (39) بفتح الياء وكسر الجيم : الباقون بضم الياء وفتح الجيم. قرأ أهل الكوفة ﴿ قالوا سحران ﴾ (48) بكسر السين وسكون الحاء بغير ألف فيهما : الباقون بفتح السين وكسر الحاء وألف بينهما. قرأ نافع ﴿ تجبى إليه ﴾ (57) بقاء مضمومة : الباقون بياء مضمومة. وكان أبو عمرو يخير بين الياء والتاء

(1) هذه الفقرة غير واضحة في المخطوطة، واعتمدت في استكمالها على ما ورد في كتاب التيسير.

في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَعْتَلُونَ ﴾ (60) وبالوجهين قرأت له . روى حفص عن عاصم
﴿ لَخَسَفَ بَنَاءُ ﴾ (82) بفتح الخاء والسين الباقون بضم الخاء وكسر السين .

سورة العنكبوت :

قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي ﴿ أُولَئِكَ تَرَوْنَهُمْ ﴾ (18) بالتاء والباقون بالياء . قرأ
ابن كثير وأبو عمرو ﴿ النِّشَاءُ ﴾ (19) بفتح الشين وألف بعدها ؛ الباقون بسكون
الشين وهمزة بعدها وكذلك حيث وقع . قرأ نافع وابن عامر وأبو بكر ﴿ مَوَدَّة ﴾
(24) بالنصب والتنوين و﴿ يَنْكُرُ ﴾ نصب ، حمزة وحفص ﴿ مَوَدَّة ﴾ بالنصب
من غير تنوين ، و﴿ يَنْكُرُ ﴾ بالخفض على الإضافة ؛ الباقون مثله إلا أنهم
رفعوا التاء . قرأ حمزة والكسائي ﴿ لَنَنْجِيَنَّ ﴾ (32) بسكون النون الثانية مع
تخفيف الجيم ؛ الباقون بفتحها مع تشديد الجيم . قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي
وأبو بكر ﴿ مَنْجُوكَ ﴾ (33) بسكون النون وتخفيف الجيم ؛ الباقون بفتح النون
وتشديد الجيم . قرأ أبو عمرو وعاصم ﴿ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ ﴾ بالياء (42) ؛ الباقون
بالتاء . قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وأبو بكر ﴿ هَايَةَ مَنْ رَبِّهِ ﴾ (50) من غير ألف
بعد الياء على لفظ التوحيد ، الباقون بألف بعدها على لفظ الجمع .

قرأ نافع وأهل الكوفة ﴿ يَقُولُ ذُوقُوا ﴾ (55) بالياء ، الباقون بالنون . روى
أبو بكر بن عياش ﴿ يَرْجِعُونَ ﴾ (57) بالياء ، الباقون بالتاء . قرأ حمزة والكسائي
﴿ لَنَنْوِيَنَّ ﴾ (58) وتخفيفهما بئاء ساكنة وتخفيف الواو وياء مفتوحة من غير
همز ، والباقون بياء مفتوحة بعد النون وتشديد الواو وهمزة مفتوحة بعدها ، ولا
خلاف في النحل . قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وقالون ﴿ لَيَسْمَعُوا ﴾
(66) بسكون اللام ، الباقون بكسرها .

سورة الروم :

قرأ ابن عامر وأهل الكوفة ﴿ ثَمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ ﴾ (9) بنصب التاء ، الباقون
برفعها . وأمال حمزة والكسائي ﴿ السَّوْءِ ﴾ (9) وقللها أبو عمرو وورش ، وفتحها
الباقون . قرأ أبو عمرو وأبو بكر ﴿ ثَمَّ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ ﴾ (10) بالياء ، الباقون بالتاء .
وروى حفص عن عاصم ﴿ لِلْعَالَمِينَ ﴾ (21) بكسر اللام التي قبل الميم ، الباقون
بفتحها . قرأ نافع ﴿ لَتَرْوُنَّ ﴾ (38) بقاء مضمومة وسكون الواو على أنها للجمع ؛
الباقون بياء مفتوحة والواو كذلك على أنها للتوحيد . روى قنبل عن ابن كثير

﴿لنذيقنهم﴾ (40) بالنون، الباقون بالياء، روى ابن ذكوان ﴿مكسفا﴾ (47) بسكون السين، الباقون بفتحها، واختلف عن هشام، وبالوجهين قرأت له. قرأ ابن عامر وأهل الكوفة إلا أبا بكر ﴿أثار رحمت الله﴾ (49) بآلف بعد الهمزة وآلف بعد التاء، على لفظ الجمع، الباقون بغير آلف على لفظ التوحيد. قرأ عاصم وحمزة في غير رواية زرعان عن حفص عنه ﴿من ضعف﴾ (53) بفتح الضاد في الثلاثة المواضع، الباقون بضمها، ولم يخالف حفص عاصماً من طريق زرعان في شيء من القرآن إلا في هذه المواضع لرؤيا رأها. قرأ أهل الكوفة ﴿لا ينفع﴾ (56) بالياء، الباقون بالتاء. وقد ذكرت ﴿ما أتيتهم من ربا﴾ و﴿عما يشركون﴾ و﴿فلريح﴾ و﴿فارقوا﴾، فيما تقدم.

سورة لقمان ،

قرأ حمزة ﴿هدى ورحمة﴾ (2) بالرفع، الباقون بالنصب. قرأ حمزة والكسائي وحفص ﴿ويتخذها﴾ (5) بنصب الذال، الباقون برفعها. قرأ ابن عامر وابن كثير وعاصم ﴿ولا تصعر﴾ (18) بتشديد العين من غير آلف بعد الصاد، الباقون بتخفيف العين وآلف بعدها. قرأ نافع وأبو عمرو وحفص ﴿نعمة﴾ (19) بفتح العين ورفع الهاء على لفظ الجمع، الباقون بسكون العين ونصب التاء وتنوينها على لفظ التوحيد. قرأ أبو عمرو ﴿والبحر يمده﴾ (26) بنصب الراء، ورفعها الباقون، (وما لم أنكره مما فيه خلاف فقد تقدم ذكره). قرأ ابن كثير ﴿يا بني لا تشرك﴾ (13) بسكون الياء، وفتحها وشددها حفص، الباقون بكسرها وتشديدها. قرأ حفص عن عاصم ﴿يا بني إنها﴾ () بنصب الياء وتشديدها، الباقون بكسرها وتشديدها. قرأ البزي وحفص ﴿يا بني أقم﴾ () بنصب الياء وتشديدها، قنبل بإسكانها، الباقون بكسرها.

سورة السجدة ،

قرأ نافع وأهل الكوفة ﴿خلقه﴾ (6) بفتح اللام، الباقون بإسكانها. قرأ حمزة ﴿ما أخفي لهم﴾ (17) بإسكان الياء، الباقون بفتحها. قرأ حمزة والكسائي ﴿لما صبروا﴾ (24) بكسر اللام وتخفيف الميم، الباقون بفتح اللام وتشديد الميم.

سورة الأحزاب ،

قرأ أبو عمرو ﴿بما يعملون خبيرا﴾ (2) و﴿بما يعملون بصيرا﴾ (9) بالياء فيهما، الباقون بالتاء فيهما. قرأ أبو عمرو والبزي وورش ﴿الاني﴾ (4) بكسر الياء من غير همز، ومنهم من يعتبر الإشارة إلى كسرها، وقنبل وقالون بهمزة مكسورة،

مخففة لا ياء بعدها، الباقون بياء بعدها. قرأ عاصم ﴿تظَاهرون﴾ (4) بقاء مضمومة مع تخفيف الظاء، وألف بعدها، وكسر الهاء، وحمزة والكسائي مثله، غير أنهما فتحا التاء والهاء، ابن عامر بفتح التاء وتشديد الظاء وألف بعدها؛ الباقون مثله غير أنهم شددوا الهاء وحذفوا الألف. قرأ نافع وابن عامر وأبو بكر ﴿الظنونا﴾ (10) و﴿الرسولا﴾ (66) و﴿السبيلا﴾ (67) بألف في الوصل والوقف، حمزة وأبو عمرو بحذفها في الحالين، الباقون بإثباتها في الوقف وحذفها في الوصل. روى حفص عن عاصم ﴿لا مقام لكم﴾ (13) بضم الميم الباقون بفتحها.

قرأ الحرميان ﴿لأثوفا﴾ (14) بالقصر، الباقون بالمد، واختلف عن هشام، فقرأت له بالوجهين عن الأمازي. قرأ عاصم ﴿أسوة﴾ (21) بضم الهمزة الباقون بكسرها. قرأ ابن كثير وابن عامر ﴿نضعفها﴾ (30) بنون مضمومة وتشديد العين وكسرها ونصب العذاب وقرأ أبو عمرو بياء مضمومة وتشديد العين وفتحها من غير ألف و﴿العذاب﴾ برفع الباء، الباقون مثله غير أنهم خففوا العين وأثبتوا الألف. قرأ حمزة والكسائي ﴿يعمل صالحاً يوتها﴾ (31) بالياء فيهما، الباقون ﴿تعمل﴾ بالتاء و﴿نوتها﴾ بالنون ولا خلاف بينهم في ﴿ومن يفتن﴾ (31) أنه بالياء. قرأ نافع وعاصم ﴿وقرن في بيوتكن﴾ (33) بفتح القاف، الباقون بكسرها. قرأ أهل الكوفة وهشام ﴿أن يكون لهم الخيرة﴾ (36) بالياء الباقون بالتاء. قرأ عاصم ﴿خاتم﴾ (40) بفتح التاء؛ الباقون بكسرها. قرأ أبو عمرو ﴿لا تحل لك النساء﴾ (52) بالتاء، الباقون بالياء. قرأ حمزة والكسائي ﴿إناء﴾ (53) بالإمالة، واختلف عن هشام، فقرأت له بالوجهين، الباقون بالفتح. قرأ ابن عامر ﴿سالتنا﴾ (67) بكسر التاء، وألف بينها وبين الدال، الباقون بفتح التاء من غير ألف بينهما. قرأ عاصم وهشام ﴿لهنا كبيراً﴾ (68) بالياء وقد اختلف عن هشام وبالوجهين قرأت له، الباقون بالياء.

سورة سبأ:

قرأ حمزة والكسائي ﴿علام الغيب﴾ (3) على وزن فعال بلام مشددة، وكسر نافع وابن عامر ﴿عالم﴾ على وزن فاعل، والميم مرفوعة، الباقون مثلهما غير أنهم كسروا الميم. قرأ حمزة والكسائي ﴿إن يشأ يخسف﴾ (9) بالياء في الاثنتين، الباقون بالنون في جميعهن. قرأ ابن كثير وحفص ﴿من رجز أليم﴾ (5) بضم الميم ها هنا وفي الجاثية، الباقون بكسر الميم فيهما.

روى أبو بكر عن عاصم ﴿ولسليمان الريح﴾ (12) بضم الحاء، الباقون بنصبها. قرأ نافع وأبو عمرو ﴿منساته﴾ (14) بالفتح ساكنة، روى ابن نكوان عن ابن عامر بهمزة ساكنة، واختلف عن هشام فقرأت له بهمزة ساكنة وبهمزة مفتوحة كقراءة الباقيين. قرأ حمزة وحفص ﴿في مسكنهم﴾ (15) بسكون السين وفتح الكاف من غير ألف، الكسائي مثلهما غير أنه كسر الكاف، الباقون ﴿مسكنهم﴾ بفتح السين وألف بعدها. قرأ أبو عمرو ﴿وأكل خمط﴾ (16) بالإضافة من غير تنوين ﴿أكل﴾ الباقون بالتنوين، وقد ذكرت من أسكن الكاف فيما تقدم. قرأ حمزة والكسائي وحفص ﴿هل نجازي﴾ (17) بنون مضمومة وكسر الزاي و﴿إلا الكفور﴾ بنصب الراء، غير أن الكسائي أدغم اللام في النون على أصله: الباقون ﴿يجازي﴾ بياء مضمومة وفتح الزاي و﴿إلا الكفور﴾ برفع الراء. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام ﴿بعد﴾ (19) بتشديد العين من غير ألف الباقون بتخفيف العين وإثبات الألف. قرأ أهل الكوفة ﴿ولقد صدق﴾ (20) بتشديد الدال، الباقون بتخفيفها. قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ﴿لمن أذن له﴾ (24) بضم الهمزة، الباقون بفتحها.

قرأ ابن عامر ﴿فزع﴾ (24) بفتح الفاء والزاي: الباقون بضم الفاء وتشديد الزاي مع كسرها. قرأ حمزة ﴿في الغرفة﴾ (37) بسكون الراء من غير ألف بعد الفاء على لفظ التوحيد الباقون بضم الراء وألف بعد الفاء على لفظ الجمع. روى حفص عن عاصم ﴿ويوم يحشرهم جميعاً ثم يقول﴾ (40) بالياء فيهما، الباقون بالنون فيهما. قرأ الحرميان وابن عامر وحفص ﴿التناوش﴾ (53) بغير همز، الباقون بالهمز.

سورة فاطر،

قرأ حمزة والكسائي ﴿غير الله﴾ (3) بكسر الراء الباقون برفعها. قرأ أبو عمرو ﴿يجزى﴾ (36) بضم الياء وفتح الزاي و﴿كذل﴾ بضم اللام، الباقون ﴿نجزى﴾ بنون مفتوحة، وكسر الزاي، وكل بنصب اللام. قرأ نافع وابن عامر والكسائي وأبو بكر ﴿بينات﴾ (40) بإثبات الألف بعد النون على لفظ الجمع، الباقون بحذف الألف على لفظ التوحيد. قرأ حمزة ﴿ومكر السيء﴾ (43) بإسكان الهمزة الباقون بكسرها.

وهذه النماذج تعطي مثلاً عما اتصف به المؤلف من جمع بين الاستقصاء والاختصار، وتعميز في ضبط الأسلوب؛ مع أن مخطوطته لا تخلو من أخطاء واضحة، وسطور غير مقروءة.

الفصل الثالث

مدرسة ابن شريح

إمامها وامتدادها عند ابن الباذش

وابن أبي السداد

1. الإمام ابن شريح

1. حياته وشهرته :

بدأت شهرة أبي عبد الله بن شريح بعد عودته من رحلة الحج والعلم سنة 432 التي مكث فيها نحواً من سنة مرفقياً بالمهدية، فسمع من أبي حفص ابن النفوس مؤلفات أبي عبد الله بن سفيان القيرواني، ثم وصل إلى مصر ولزم أحمد بن نفيس، فقرأ عليه جل القراءات، وسمع كتاب اختلاف القراء وكتاب قراءات النبي ﷺ لابن مجاهد وكتاب الحجة للفراسي، ولقي تاج الأئمة أحمد بن علي بن هاشم وأخذ عنه كتابي الإكمال والإرشاد لأبي الطيب بن غلبون، كما سمع من القنطري شيخ المهدوي، وعن الحسن بن محمد بن إبراهيم مؤلف كتاب الروضة، وقد أجاز له مكي ابن أبي طالب القيسي القيرواني، وبعد عودته من هذه الرحلة العلمية أصبح متصدراً للإقراء في غرب الأندلس وعرف بالإمام. مثل ما لقب أبو عمرو الداني بالحافظ ومكي بالشيخ. فبدأ نجم ابن شريح يتألق في عاصمة بني عباد محاطاً بكل مظاهر التقدير والإكبار، حتى حكى أنه ذات ليلة أم الصلاة أمام المعتضد بن عباد، فقرأ في سورة الرعد قوله تعالى : ﴿كذلك يضرب الله الأمثال، للذين استجابوا لربهم الحسنى﴾ فوقف على الأمثال فقال له المعتضد ما فهمت قط هذه الآية قبل قراءتك. فقد كنت أجعل "الحسنى" صفة للأمثال ثم أمر له بالرفد دينار، وقد تكررت هذه القصة بين أبي عنان المريني مع أبي عبد الله القيسي الفاسي.

2. مؤلفاته :

يذكر الباحثون لأبي عبد الله بن شريح أكثر من ثلاثين مصنفاً، جميعها في القراءات، أخذها عنه ابنه أبو الحسن ورواها أبو بكر بن خير تلميذ أبي الحسن بن شريح، منها كتابان في القراءات السبع أحدهما يعرف بالتذكير وقد أقاد منه أبو شامة والجبيري في شرحيهما للشاطبية، والمنثوري وابن القاضي في شرحيهما للبرية (أعني منظومة ابن بري). والثاني هو كتاب الكافي المشهور. كما كتب نحواً من عشرين مؤلفاً في روايات القراء وطرقهم مثل رواية شجاع بن أبي نصر عن أبي عمرو وروايات الحلواني وإسماعيل القاضي وأبي نشيط عن قالون، وروايتي إسماعيل بن جعفر وإسحق المسيبي عن نافع، وروايتي الأصبهاني وأحمد بن صالح عن ورش ورواية نظيف عن قنبل، وروايتي حماد بن أبي زياد والمفضل بن سلمة عن عاصم، وروايتي الكسائي الصغير وأبي يوسف الأعشى عن شعبة، وروايات الشيرازي وسعيد بن عبد الرحيم وابن مهران عن الكسائي. وألف أيضاً في قراءات أبي جعفر بن القعقاع وابن محيصن ويعقوب الحضرمي واختصر الحجة لأبي علي الفارسي وكتب عن الإدغام الكبير لأبي عمرو بن العلاء.

وكتاب الكافي من مؤلفاته الذي قدر له البقاء والنشر، وقد طبع على هامش كتاب المكرر^(٥) لسراج الدين عمر بن قاسم النشار الأنصاري. وهو من المراجع التي اعتمدها كثير من الدارسين في القراءات، وبالأخص أبو جعفر بن الباناش الذي كان من رواة أبي الحسن بن شريح ابن المؤلف وتلميذه الأخص. ولقد سار ابن شريح على نمط أبي عمرو الداني في التيسير، وأبي محمد مكي في التبصرة، فبدأ بذكر أسانيدِهِ إلى القراء السبعة، وبين اتصال قراءتهم بالنبي ﷺ حسبما هو موجود في هذا النوع من المصنفات كما اتبع تقريباً نفس التبويب في عرض الأصول وفرش الحروف والاقتصار على الرواة المشهورين عن أئمة القراء.

وعلى العموم فإن الذي يتلخص من حياة ابن شريح العلمية وتراثه في الدراسات القرآنية إنه مثل اتجاهه جديداً في الأداء جعله يقارن دوماً بالحافظ الداني وبالشَّيخ أبي محمد مكي.

(٥) وطبع مستقلاً بتحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي، ط. أولى، 1421هـ/2000، دار الكتب العلمية، بيروت.

3. منهجه وآراؤه :

لقد أسس ابن شريح مدرسة في الأداء مستقلة عن طريق الداني في الاختيار، وعن المدرسة القيروانية في الأخذ، ذلك أن رواياته قد تعددت وصحت عنده أوجه في عدة أحكام، من أمثلتها قوله في رواية ورش : «واختلف عنه في «كبر ما هم بيالغيه» و«عشرون» في التريق والتفخيم. وفي «عشيرتكم» في التوبة. وفي «حيران» وفي «قديراً وأسيراً وشاكراً وناصراً» وفي هذه الحروف يقول ابن شريح : «وبالوجهين قرأت وبهما آخذ» ويقول في «إجرامي» إنه قرأها بين اللفظين وبالتفخيم أكثر وفي «حصرت صدورهم» يذكر أن ورشاً قرأها بالتفخيم في الوصل وبالتريق بالوقف، وأنه قرأها عنه بالتريق في الوصل أيضاً.

ومع ذلك فإن له ميلاً ملحوظاً إلى المدرسة القيروانية يتمثل في اعتماده رواية ابن سفيان في تريق الرءاءات وتفخيمها، إذ قال إن ورشاً خالف أصله في تفخيم «إرم ذات العماد» و«سراعاً» و«ذراعاً» وذكر أن التفخيم أكثر : في «وزرك» و«ذكرك». وفي تغليظ اللامات، قال إنه أكثر في مثل و«أخلصوا» و«ليتلف» و«خلطوا»، وقد قرأ أيضاً بالتغليظ في مثل «أضللتهم» و«أظلم» كما قرأها بين اللفظين ثم ذكر تفخيمها في مثل : «تطلع» و«لقول فصل» و«صلصال». وفي باب المد بالبدل، مثل بلفظ «سوءات» فيما خالف فيه ورش أصله، وهذا محل خلاف معروف، كما مثل بلفظ «إسرائيل» وذكر فيها إشباع المد لورش.

ويذكر ابن الجوزي أن ابن شريح انفرد في الكافي بعد ما كان على حرفين من فواتح السور في رواية أهل المغرب عن ورش باستثناء الرءاء من «أكر» و«المر» والطاء والهاء من «طه». وإنه وحده ترك مد العين لورش في «كهيعص» و«حم عسق»، كما قال إنه أغرب في تسهيل الهمزة الثانية كالواو في مثل «يشاء إلى» مع أن الجمهور على إبدالها واواً خالصة.

4. تلاميذه وتأثيره :

لقد مكث ابن شريح نحواً من أربعين سنة متصديراً للإقراء في إشبيلية وأخذ عنه جموع الطلبة. وتخرج على يده مجموعة من أئمة هذا العلم، فمن أبرز تلامذته ابنه أبو الحسن شريح الذي كان خليفته من بعده، واستمر على نهجه وفي داره مدة سبعين سنة، لم تؤثر فيها حوادث انتقال الحكم من ملوك الطوائف إلى المرابطين.

وقد حفظ أبو الحسن تراث والده، ونمّاه وزاد عليه حتى صار يلتبس على الدارسين إذا سمعوا ابن شريح هل المعني هو محمد بن شريح الإمام الوالد، أم هو شريح بن محمد بن شريح الإمام الابن، ومن الجدير بالتنبيه عليه أن مسائل ابن شريح المذكورة في الإقناع يقصد بها أبو الحسن، لأن أبا جعفر بن الباذش لا يأخذ مباشرة عن أبي عبد الله.

وقد اختص أبو الحسن بوالده لكنه أخذ عن ابن حزم الظاهري وعن خاله أبي عبد الله الخولاني ومن الطبيعي أن يسمع من أمه التي كانت من تلامذة زوجها. ومن آثارها التي أوردها الدكتور احميتو في موسوعته كتاب توجيه حروف قرأ بها يعقوب الحضرمي، وقد سبق أن رأينا أن والده ألف في قراءة يعقوب كما ذكر أيضاً مصنفات الاختلاف بين يعقوب ونافع وأنه كتب في قراءة حمزة وعاصم وابن عامر وله تقييد في مخارج الحروف وكتب في التجويد ومسائل في الاختلاف، منها وجه مد الواو في لفظ «سوءات» وكتاب في الانتصاف من الحافظ أبي عمرو الداني حول ترقيق الراء من «مريم» و«قرية» وفي هذا إشارة إلى أنه نحا منحى والده في الترجيح.

وقد استطاع أبو الحسن نشر مذهب والده عن طريق من أخذ عنه من أعلام القراء في الأندلس، الذين كانوا يحسبون بالعشرات، لأنه كما يقال ألحق الأبناء بالآباء والأجداد، وتفرعت عن مدرسته مجموعة من كبار الأئمة في هذه الصنعة أمثال ابن غزوان اليابري وأبي القاسم بن الشراط الأنصاري، وأبي جعفر بن أبي الحسن بن الباذش، وأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القيحاوي، وأبي الحسن محمد بن عبد الرحمن الإشبيلي المعروف بابن عزيمة شارح الحصرية، ومنهم أيضاً أبو بكر محمد بن علي بن حسنون الحميري الكتامي، وهو المذكور في أسانيد المغاربة وقد قرأ على أبي محمد بن بقي، وعنه أخذ أبو الوليد إسماعيل بن يحيى العطار، ومن أشهر من أخذ عن أبي الحسن بن شريح الراوية الكبير أبو بكر بن خير الإشبيلي صاحب الفهرست. ويذكر أن آخر من حدث عن أبي الحسن بن شريح أبو القاسم البقوي (ت 625) وقيل إنه روى عن ابن شريح هو وأبوه وجده.

وإذا كان أبو الحسن بن شريح هو المصدر الأول لمدرسة والده فإنه لم يك الإمام الوحيد الذي تصدر من طريق أبي عبد الله محمد بن شريح فقد روى عنه مجموعة من القراء، نذكر منهم اثنين يعرف كل واحد منهما بابن النخاس أحدهما أبو القاسم القرطبي خلف بن إبراهيم، وهو صهر المقرئ الكبير أبي القاسم بن عبد

الوهاب صاحب كتاب المفتاح، المذكور آنفاً، وهو معدود من مشيخة أبي جعفر بن الباذش، والإمام الثاني من أصحاب ابن شريح هو أبو العباس أحمد بن خلف بن عيشون الذي كان مبرزاً في إتقان الأداء وإحكام الإقراء وهو أيضاً من شيوخ ابن خير وابن الباذش الذي سنتحدث عنه في هذا الفصل.

2. ابن الباذش وكتاب الإقناع^(هـ)

1. حياته :

وبعد أبي الحسن بن شريح يطالعنا أبو جعفر بن الباذش، وقد رأينا أنه من أشهر تلاميذه، لكن ابن الباذش لم يقتصر على ما روي عن ابن شريح، بل عزز روايته بما أخذ عن والده أبي الحسن، وعن شيخه أبي القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف القرطبي الذي سمع في مكة من أبي معشر الطبري، ومن نصر بن عبد العزيز في مصر، وكما سمع من أبي بكر بن عياش البطليوسي، ومن أبي محمد عبد الله بن أحمد الهمداني. وعن طريق هؤلاء اتصلت روايته بالقراء السبعة، ورواتهم، وتوثقت درايته باختيار أئمة الأندلس، وأسهم هو نفسه في ترسيخ هذه الاختيارات، فظهر ميله إلى العلامه بين الرواية المسندة ومقاييس اللغة، وسنرى أمثلة من ذلك ؛ لكن هذا لا يعني قلة اعتنائه باتباع طرق القراءات التي قال إنه حصل منها على ثلاثمائة طريق، وألف فيها مصنفاً خاصاً وعد به في كتاب الإقناع، وقال لسان الدين ابن الخطيب أنه أنجز جزء الأصول ولم يكمله قبل وفاته، ولم يظهر في المتداول من كتبه، فلذلك فإن أبا جعفر بن الباذش لم يعرف إلى الآن إلا من خلال كتابه الإقناع، أو التراجم المقتضبة التي تحدثت عنه بكثير من الإطراء والثناء.

2. كتاب الإقناع :

ويقول عنه أبو جعفر بن الزبير ما علمت فيما انتهى إليه نظري وعلمي أحسن انقياداً لطرق القراءة ولا أجل اختياراً منه، ويقول لسان الدين بن الخطيب عن كتاب الإقناع أنه لم يؤلف في بابيه مثله⁽¹⁾.

(هـ) كتاب الإقناع في القراءات السبع، تأليف أبي جعفر أحمد بن علي المعروف بابن الباذش، 540هـ، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، ط. أولى، 1403هـ، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

(1) الإحاطة، 195/1.

وكتاب الإقناع، حسبما صرح به مؤلفه يرمي إلى تنقيح كتابي التيسير للداني، والتبصرة لمكي بن أبي طالب، وبعدهما أثني عليهما ابن الباذش أجمل الثناء قال : «إن فيهما مجالاً للتهذيب ومكاناً للترتيب، فكم هناك من منفرد حيل بينه وبين أخيه، ونازح عن أمه وأبيه، ومنفصل عن فصيلته التي تؤويه»⁽¹⁾. فأراد ردُّ الشكل إلى شكله، وجمع ما تشتت من شمله، وردَّ النازح إلى أهله، وأن يصلح في الزيادة، وأن يتم في الإفادة، وأن يرفع العنق إلى النص، ليسري كتابه في الأفق نجماً، ويكون كأحدهما حجماً، فاستعان في إنجاز عمله بوالده الذي قال عنه : إنه الشهاب الزاهر، أستاذ الأستاذين، وجهبذ الجهابذة الناقدين، فطالعه في مشكله وعويصه، فكما سره وأرضاه، كشف أبو جعفر القناع عن الإقناع.

(أ) أسانيده ،

استهل ابن الباذش كتابه بتراجم القراء السبعة ورواتهم المختارين في كتاب التيسير .

وبدأ برواية ورش التي قرأ القرآن بها كله على والده سنة 498 وقرأ والده مثله بها على أبي القاسم، نعم الخلف بن محمد الأنصاري سنة 454، وأخبره نعم الخلف أنه قرأ بها على وليد بن عباس الأصبحي المعروف بابن العربي، وقرأ ابن العربي على أبي الربيع سليمان بن هشام، وقرأ أبو الربيع على أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون وعلى أبي عدي عبد العزيز بن علي بن إسحق بن الفرّج. ثم ذكر أسانيد أخرى عن والده وعن أبي القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف القرطبي، متصلة بأبي الطيب وابن عدي، ثم ذكر أن أبا الطيب قرأ على إسحق بن محمد بن مروان، وأن ابن مروان وأبا عدي قرأ على أبي بكر بن سيف، وقرأ أبو بكر بن سيف على الأزرق صاحب ورش.

ومن أسانيده في رواية ورش قوله إنه قرأ القرآن كله على ابن عياش بن خلف بن عياش وأخبره أنه قرأ على محمد بن عيسى بن فرج المغمامي، وأخبره أنه قرأ على أبي عمرو الداني. ثم ذكر سنداً آخر عن طريق أبي محمد مكي بواسطة أبي محمد عبد الله بن أحمد الهمداني، الذي قرأ على ابن الفراء وقرأ ابن الفراء على

(1) مقدمة المؤلف، ص 49.

أبي محمد مكّي، وذكر أيضاً أنه قرأ القرآن كله ختمة واحدة على شريح بن محمد بن شريح⁽¹⁾. كما نلاحظ أن رواياته اتصلت بالإمامين أبي عمرو الداني، ومكّي اللذين عني بمؤلفيهما : التيسير والتبصرة.

ثم ساق أسانيده إلى قالون من طريق محمد بن هارون المروزي، بأسانيد تختلف قليلاً عن رواية ورش، مع أنه اعتمد فيها الشيوخ الذين رأينا أنفاً وهم والده وخلف بن إبراهيم، وأبو محمد الهمذاني، وشريح بن محمد بن شريح⁽²⁾.

وفي رواية عن الإمام نافع نلاحظ أنه لم يتعرض في أسانيده إلى طرق الأصبهاني وعبد الصمد العتقي وأحمد الحلواني، وغيرهم مما يعرف بالعشر الصغير، وإنما اكتفى براويين وطريقتين، وهما طريق الأزرق عن ورش، وأبي نشيط عن قالون كما يلاحظ قوله في اتصال قراءة نافع، زيادة صالح بن خوات بن جبير الأنصاري من شيوخه، وقوله إن شيوخ نافع قرؤوا على أبي هريرة وابن عباس وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، والسند المروي عن طريق ابن مجاهد أن نافعاً قرأ على الأعرج وأن الأعرج قرأ على أبي هريرة وأن أبا هريرة قرأ على أبي بن كعب.

ثم استكمل ذكر أسانيده عن القراء السبعة كل مع راوييه على نفس النسق، إذ يبدأ بترجمة الإمام القارئ، ثم يتبعها بترجمة الراويين، ويذكر روايته عن كل واحد، بيدوه بشيخه الأول والده أبي الحسن الذي قرأ على أبي الحسن علي بن عبد الرحمن المعروف بابن الدوش (ت 496) وعلى أبي داود بن نجاح، ثم يثني بعياش بن خلف الذي قرأ على المغامي، ويذكر أن الثلاثة كلهم قرؤوا على أبي عمرو الداني، ثم يذكر قراءته على شريح، وعلى أبي القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف القرطبي المعروف بابن الحصار، بأسانيدهم المعروفة، ثم يستعرض بعد ذلك اتصال سند الإمام إلى النبي ﷺ على النحو الذي رأينا في قراءة نافع.

ويمتاز عرض أسانيده بدقة متناهية، إذ يذكر غالباً تاريخ القراءة، وعدد الختمات، فعادة تكون أربعاً عن والده وواحدة عن شريح، وربما ذكر مكانها، وإذا كان لشيخه سند مكتوب يبينه، ويفرق بين التصريح بالإقراء وبين الرواية التي لم

(2) الإقناع، ص 62 وما بعدها.

(1) المصدر نفسه، ص 67.

يذكر فيها التصريح به، مثل ما قال في سنده عن عاصم، حيث قال في رواية أبي بكر بن عياش، وقرأت بها القرآن كله على أبي القاسم فضل الله بن محمد بن وهذ الأنصاري وأخبرني أنه قرأ بها القرآن على أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن شعيب الباغثي وأخبره أنه قرأ بها على أبي محمد مكي، وأخبره أنه قرأ بها على أبي الطيب (عبد المنعم بن غلبون) وأخبره أنه قرأ بها على أبي سهل (الأشناني) وأخبره أنه قرأ بها على ابن مجاهد، قال حدثنا بها أبو إسحق إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي، عن أبيه عن يحيى بن آدم على أبي بكر وقرأ أبو بكر على عاصم.

وفي هذا السند نرى الفرق واضحاً بين التصريح بالإقراء في أول السند قبل ابن مجاهد، وبين الرواية بعده، وهذا من غوامض توثيق القراءة التي يجب التنبيه عليها. وهو في هذا المنهج قريب مما كان الداني يذكر في التفرقة بين أخذ الحروف والإقراء.

ب) تأثره بوالده الإمام النحوي،

توارث الإمامة في القراءة ظاهرة معهودة، فقد كان طاهر بن عبد المنعم إمام القراءة هو ووالده، وكان ابن مكي وحفيده من حملة علمه وكذلك أبو عمرو الداني وابنه وشريح بن محمد وأبوه، ولقد كان ابن الباذش مثلاً لهؤلاء فقد ورث عن أبيه العلم، وسمع منه القراءة، واعتمد رأيه في تقويم كتابه الإقناع. واستوثق من نفسه صحته فكشف عنه القناع لما قرأه والده وارتضاه.

والد ابن الباذش ومربيه وشيخه الأول، وهو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري المعروف بابن الباذش، كان إماماً في القراءات واللغة والشعر وكان من أحفظ الناس لكتاب سيبويه، وله شرح عليه، كما شرح مدونات النحو المعروفة، مثل المقتضب للمبرد، وأصول ابن السراج وجمل الزجاجي وكتاب الكافي للنحاس، وإذا أطلق النحاة اسم ابن الباذش فإنهم يعنون أبا الحسن، وإذا تحدث القراء عن ابن الباذش، فإنهم يقصدون أبا جعفر مؤلف كتاب الإقناع، ولقد عاش أبو جعفر مع والده عمراً مديداً فليس بين وفاتيهما إلا نحو من اثنتي عشرة سنة، كان تأثير الأب والأستاذ بالغاً على ابنه وتلميذه، ويتمثل تلك العلاقة الحميمة بينهما في تصدير أبي جعفر لروايته غالباً بعبارة «وقرأت بها القرآن كله على أبي وحدثني أبي وقال لي أبي وسمعت من أبي».

ونلاحظ أيضاً اعتماد أبي جعفر على كثير من آراء سيبويه في بحث مخارج الحروف وتعليل أوجه القراء والتنبية على مسائل الروايات التي ليست على قياس سيبويه، حتى إنه أفرد باباً خاصاً في الهمز عنوانه "باب ما ذكر القراء مما جرى في التسهيل على غير قياس سيبويه وإجراء مسائل على التحقيق القياسي"⁽¹⁾ وهذا الباب يأتي بمثابة بسط للباب الذي رأيناه في تبصرة مكي حول هذا الموضوع إلا أن مكياً لم يخص سيبويه في عرضه، غير أن العلاقة بين أبي جعفر بن الباناش ووالده جعلته يعطي عناية فائقة لآراء سيبويه حتى إنه قد يأخذ على القراء أن قد غاب عنهم نص سيبويه على بعض الأحكام، فلم يعتبروه ومثال ذلك قوله في باب الوقف على الممال : « هذا الباب ينقسم قسمين : ممال في الوصل لسبب يعدم في الوقف، وممال في الوقف لسقوطه في الوصل ».

القسم الأول : الممال في الوصل لسبب يعدم في الوقف أصلاً.

«أحدهما : «الناس» حيث وقع مجروراً، فلا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في الأخذ، لمن أماله في الوصل، بالإمالة في الوقف».

والقسم الثاني : الراء المكسورة، نحو : «النار، والأبرار» وبابه حيث وقع، فهذا لهم فيه، في مذهب من أمال في الوصل أو رقق، ثلاثة أقوال : منهم من أمال في الوقف، وهو مذهب ثعلب وابن مجاهد واختيار أبي محمد مكي وأبي عمرو، قالوا : لأن الوقف عارض. ومنهم من فتح في الوقف لزوال الموجب للإمالة أو الترقيق، وهو مذهب أبي الحسين بن المنادي والشذائي وابن اشتة وابن حبيش، ونكره داود بن أبي طيبة في مذهب ورش. ومنهم من قال : أقف بالروم، لأنه مروي عمن يميل هذا الأصل، وأميل أضعف من إمالة الوصل بقدر الإشارة، وهو مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم».

قال أبو جعفر : هذه أقوالهم، وقد غاب عنهم، والله أعلم، نص سيبويه في ذلك، قال سيبويه : «وقد قالوا : مررت بمال كثير، ومررت بالمال كله، كما تقول : هذا ماش، وهذا داع، فمنهم من يدع ذلك في الوقف على حاله بالإمالة، ومنهم من

(1) الإقناع، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ص 270.

ينصب في الوقف، لأنه قد أسكن ولم يتكلم بالكسرة، فيقول : بالمال وماش، وأما الآخرون فتركوه على حاله معالاً كراهية أن يكون كما لزمه الوقف». قال : «والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحاً». ثم قال : «واعلم أن الذين يقولون : هذا داع في السكوت فلا يميلون لأنهم لم يلفظوا بالكسرة كسرة العين يقولون : مررت بحمار، لأن الراء كأنها عندهم مضاعفة، فكانه جر راء قبل راء»، وذلك قولهم : مررت بالحمار، وأستجير من النار».

قال أبو جعفر : فيجب على ما نص عليه سيبويه أن يؤخذ في الوقف لأصحاب الإمالة، وبين بين في هذا الأصل بالإمالة، وبين بين كالوصل لا غير. ولك في الوقف على «الناس» الأخذ بالإمالة والفتح، فوقف عليه⁽¹⁾.

(د) أمثلة في تسهيل الهمزتين المتحركتين،

فهو يشير إلى هذا النص أن من القراء من ليست معرفته كافية بأصول اللغة وإن على أهل الدراية أن يقارنوا بين أوجه الأداء وقواعد اللغة وترجيحها في مسائل الخلاف، ولقد ألمح هذا أيضاً في تناوله لتسهيل الهمزتين المتحركتين إذ يقول : وذلك المختلفتان الحركة، وهما يجيئان على خمسة أضرب :

الأول : مضمومة ومفتوحة، نحو ﴿إِسْفَاءُ أَلَا﴾ البقرة 13، و﴿يَا سَمَاءُ أَقْلَعِي﴾ هود 44 و﴿الْبَغْضَاءُ أَبَدًا﴾ (الممتحنة 4).

الثاني : مفتوحة ومضمومة، عكس الأول، وذلك في موضع واحد، قوله تعالى : ﴿جاء أمة﴾ (المؤمنون 44).

الثالث : مكسورة ومفتوحة، نحو ﴿من الشهداء أن﴾ البقرة 282 و﴿وعاء أخيه﴾ (يوسف 76).

الرابع : مفتوحة ومكسورة، عكس الثالث، نحو ﴿شهداء إذ حضر﴾ (البقرة 133).

الخامس : مضمومة ومكسورة، نحو ﴿من يشاء إلى﴾ (البقرة 142، 213) و﴿تَشَاءُ إِنَّكَ﴾ (هود 87).

(1) الإقناع، ص 346 من طبعة جامعة أم القرى.

ولا عكس له في القرآن. وقرأ الكوفيون وابن عامر بتحقيق الهمزتين في الأضرب الخمسة. وقرأ الباقون بتسهيل الثانية على ما تقتضيه مقاييس العربية من وجوه التسهيل.

فالأضرب الأول والثالث تسهل فيها الهمزة بأن تبدل واواً محضة وياء محضة، فيقول: «السفهاولا» و«عايخيه» ولا يجعل بين بين، لأنها إذا فعل بها ذلك قربت من الألف، والألف لا تكون قبلها ضمة ولا كسرة، فكذا ما قرب منها. على أن الأهوازي قد نكر من طريق ابن برزة عن الدوري عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه يترك الثانية من «السفهاء الا» وبابه، ويجعل مكانها فتحة كالألف، ومعنى هذا أنه يجعلها بين بين.

فقال لي أبي رضي الله عنه: هذا إن أمكن النطق به بمنزلة ما يقوله سيبويه في: «هذا مرتع إبلك»، و«سئل»، بتقريب الهمزة المكسورة من الياء الساكنة وقبلها ضمة، ولا يجوز في الياء الساكنة أن يكون قبلها ضمة، ففرق بين المقرب من الياء والياء الساكنة.

وقال أصحابه: هذا مما لا يستطيع النطق به، فكان هذا عند أبي عمرو مما يستطيع النطق به، ولعل سيبويه أراد بقوله: «لا يستطيع النطق به» أي يشقل، كما تقول: لا أستطيع كلام زيد، أي أستثقله.

والأضرب الثلاثة الباقية تخفيف الهمزة فيها بين بين، أي بين الهمزة والواو، وبين الهمزة والياء.

هذا مذهب الخليل وسيبويه، وعليه من القراء من يعرف العربية، فأما ما أخذ به أكثر من أهل الأداء وآثروه، من إبدال المكسورة المضموم ما قبلها واواً مكسورة على حركة ما قبلها فيقول «يشاولي» فليس بمذهب لأحد، وهم يعزونه إلى الأخفش.

وأخبرنا أبي رضي الله عنه قال: الذي حكى أبو عمر الجرمي في كتابه عن الأخفش أن الهمزة المكسورة التي قبلها ضمة يبدلها واواً في المتصل ك«سئل»، ويجعلها بين الهمزة والياء في المنفصل، كقول الخليل وسيبويه سواء، في نحو قولهم: هذا مرتع إبلك.

وبالوجهين كان يأخذ أبو عمرو، وحكى أنه قرأ على فارس بين بين، وعلى أكثر شيوخه بالبدل واواً، وكان أبو محمد مكي يأخذ بين بين، وبه ناخذ.

وقد جرى على أبي محمد مكي وهُم في القول المعزو إلى الأخفش، فحكى عنه أنه يخفف بين الهمزة والواو، وإنما هو بالإبدال واواً محضة، هكذا الحكاية عنه⁽¹⁾.

(هـ) من أمثلة وقف حمزة،

مثال آخر يوضح منهج ابن الباذش في ترجيح اتباع مقاييس اللغة ولو على حساب الرواية، وذلك وقف حمزة على «كفوا» و«هزوا» برواية خلاد. ثم ذكر قول الأهوازي في الإيضاح بإسكان الزاي والفاء وبواو بعدهما من غير همزة، يقول «هزوا» و«كفوا» وقال خلاد عن سليم عنه بالإشارة إلى الهمزة فيهما بعد إسكان الفاء والزاي في الوقف.

ووقف حمزة أيضاً عليهما برفع الزاي والفاء، وبواو بعدهما من غير همز، قال : ولم يعرف أبو إسحاق ذلك عنه، ووقف عليهما أيضاً «كفا» و«هزا» بفتح الفاء والزاي، وبالف بعدهما من غير همز.

قال أبو جعفر : أما الوجه الأول من حكايته فيه يأخذ معظم القراء، وإن كان خارجاً عن القياس، لما فيه من موافقة الخط. وقد نص عليه خلف كذلك، ووجهه عندهم أنه سكن الزاي والفاء على وجه التخفيف من المثقل الذي هو «هزوا» و«كفوا»، كقراءة سائر القراء، إلا أن يكون سكنهما من أول وهلة دون أن يقدر الضم، فإذا كان كذلك كان الساكن في تقدير الضم كما كان الساكن من : «لقضوا الرجل» في تقديره، ولذلك لم يردوا ياء قضيت التي أوجب انقلابها واواً الضمة قبلها.

فإذا كان الساكن في نية الضم فحكم المفتوحة التي قبلها ضمة أن تبدل واواً، نحو ﴿يؤيد﴾ (آل عمران 13).

قال لي أبي رضي الله عنه : لا يسوغ تشبيه الهمزة بالواو، لأن الواو حرف مد، وحرف المد أحكامه مطردة في القلب والتصحيح، والهمزة حرف صحيح، وإن

(1) الإقناع، ص 382 وما بعدها، ط. جامعة أم القرى.

كان يخرج في بعض المواضع إلى حرف العلة، فيبأه أولى به، فحكمها مع السكون غير حكمها مع الحركة.

وأما الحكاية عن خلاد فالمراد بها جعل الهمزة بين بين، ولعله مذهب للكوفيين.

وقد ذكرها في "مفردة حمزة" بأجلى من عبارته في "الإيضاح"، فقال : وهذا نصه خلاد عن سليم عنه، يقف على قوله تعالى ﴿ هزوا ﴾ و ﴿ كفوا ﴾ بإسكان الزاي والفاء، وبتليين الهمزة، من غير أن يظهر الواو فيهما وكذلك يقف على قوله تعالى : ﴿ جزءا ﴾ حيث كان منصوباً.

وأملى عليّ أبي رضي الله عنه : قال سيبويه : «إنما حذفت الهمزة هنا لأنك لم ترد أن تتم، وأردت إخفاء الصوت، فلم يكن ليلتقي ساكن وحرف هذه قصته كما لم يكن ليلتقي ساكنان، ألا ترى أن الهمزة إذا كانت مبتدأة محققة في كل لغة فلا تبتدئ بحرف قد أوهنته، لأنه بمنزلة الساكن، كما لا يبدأ بساكن».

قال لي أبي رضي الله عنه : فيمكن أن يكون سيبويه أشار إلى رد هذا القول المحكي عن خلاد، ولعلمهم أيضاً يجيزون الابتداء بهمزة مقربة من الساكن، كما أجازوا الإدغام في مثل : ﴿ فما استطاعوا ﴾ (الكهف 97، يس 67 والذاريات 45) ولا شرط فيه من المد يسهل الإدغام.

«وأما الوجه الثالث الذي ذكر أن أبا إسحاق الطبري لم يعرفه فقد نسبه في "المفردة" إلى خلف والضبي، وقال فيه مكى : إنه ليس بالمشهور. وقال أبو عمرو : العمل بخلافه، وحكى أن الضبي كان يأخذ به».

«وقال لي أبي رضي الله عنه : هو أقرب وأشبه من الأول والثاني، لأن الأخذ به جمع بين وفاق الخط ولزوم القياس، ولم يبال بخلاف الرواية».

«وأما الوجه الرابع، وهو النقل والحذف، فهو وجه القياس، وبه يأخذ أبي رضي الله عنه، ويوجه خط المصحف على أن الواو كتبت على قراءة من حرك لا على قراءة من سكن، لأن كتاب المصحف يزهون عن كتابته على ما لا تقتضيه اللغة، وعلى هذا كثير من المحققين».

وفي هذا النص نجد اتجاهأ عند ابن الباذش يكاد يقدم المقاييس اللغوية على الرواية، مع أن المجمع عليه عند القراء أن القراءة سنة متبعة وأن العمل

بالآيتين فيها على الأثبت في الرواية لا على الأفضى في اللغة، كما نراه يميل إلى تأويل مرسوم الخط ليوافق هذه المقاييس فصرح أنه ينزه كتاب المصحف عن كتابته على غير ما تقتضيه اللغة.

(ن) قضايا تمرينية : مسائل ابن شريح :

إن أبا جعفر الباذش أول من جمع بين أقطاب المدرسة الأندلسية، ورسم فيها اتجاه أبي عمرو الداني الأثري، ومنحى ابن محمد مكي القياسي، ومذهب محمد بن شريح في جهوده التوفيقية، مما مهد الطريق لابن أبي السداد أن يقوم بعملية تلخيص لهذه المذاهب في الدر النثير.

ذلك أن ابن الباذش وقف في نصف الطريق في العملية التوفيقية، إذ قد اعتمد والده في الرواية اثنين من أصحاب أبي عمرو الداني وهما ابن نجاح وابن الدوش، ثم كان تأثره القياسي بـسيبويه أكثر من تأثير مكي عليه.

أما ارتباطه بابن شريح، فهو وإن كان وثيقاً وشاملاً، فإنه مع ذلك قد تركز على بعض الغوامض من تسهيل الهمز في وقف حمزة، والتي سماها بمسائل ابن شريح، وهي تتناول قضايا تمرينية تدخل في ميدان ما يعرف بالوقف الاختياري، نذكر منها الأمثلة التالية :

الوقف على ﴿إلى الهدى اثنتا﴾ :

قال لي أبو الحسن ابن شريح : إن سأل سائل عن الوقف على قوله تعالى : ﴿إلى الهدى اثنتا﴾ (الأنعام 71) ففيه جوابان على ما تقدم، أحدهما التحقيق، لأن الهمزة في تقدير الابتداء والآخر التسهيل بالبدل، لما ذكرناه من مضارعتها المتوسطة، فالألف الملفوظ بها بعد الدال هي المبدلة من الهمزة.

وقوم يذهبون إلى أنها لام الفعل من «الهدى» وتلزم على قولهم الإمالة على أصل حمزة في الألف المنقلبة عن الياء.

وبالأول أقول، ولا أعول على سواء، لأن التي هي لام الفعل قد انحذفت مع الهمزة، وهذه الألف عوض منها. وأيضاً فإنما تسهل الهمزة بعد ذهاب تلك الألف معها.

الوقف على ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾

ففيه ستة أجوبة على ما تقدم، أحسنها أن تجعل كل واحدة من الهمزتين بين بين، ثم يليه أن تحقق الأولى لأنها أول كلمة، وتجعل الثانية بين بين، هذان الوجهان جيدان، ويليهما أن تأخذ في الثانية بالبدل فتمد، والأولى بين بين، ووجه المخالفة بينهما الإشعار بجواز الوجهين. وخصصت الثانية بالبدل، لأنك لو أخذت في الأولى بالبدل للزمك الحذف، ثم أن تحقق الأولى وتبدل الثانية فتمد، فإن أثرت وجه البدل في الأولى، وهو ضعيف، لما يلزم من الحذف، ولأن البدل ليس بالقياس، وإن لم يلزم حذفت وسهلت الثانية بين بين، وهو وجه خامس، وقد ذكرت أن وجه المخالفة بينهما الإشعار بجواز الوجهين، فإن أخذت بالبدل فيهما حذفت الأولى، ومددت الثانية، وهو الوجه السادس.

الوقف على ﴿برءوا﴾

قال : فإن سأل سائل عن الوقف على قوله تعالى : ﴿برءوا﴾ (الممتحنة 4) ففيه أربعة أجوبة، أحسنها أن تجعل الأولى بين الهمزة والألف، وأن تبدل الثانية ألفاً مع إشباع المد، ويليها أن تجعل الأولى بين الهمزة والألف، والثانية بين الهمزة والواو مع الروم، ثم لك أن تبدل الأولى وتجعل الثانية بين بين مع الروم.

ويلزم حذف إحدى الألفين إذا أخذت في الأولى بالبدل، المبدلة من الهمزة أو التي بعدها، وأيهما حذفت كنت مخيراً في تطويل المد وتركه كما تقدم في باب المد. وإن أخذت فيها بالبدل مع سكون المتطرفة، وهذا وجه ضعيف لما يلزم من الحذف، وذلك أنه تجتمع ثلاث ألفات، فلا تبقى منها إلا واحدة قلت : «براء» فإن قدرت أن الألف الثانية هي الهمزة الأخيرة لم تمد، إنما تأتي بلفظ الألف من غير تطويل، وإن قدرت ألف الجمع مددت إن شئت على الاختلاف الذي قدمنا في باب المد، وكذلك إن قدرت التي هي لام الفعل، لأنك تقدر سقوط ألف الجمع قبل سقوط المتطرفة.

د) أمثلة من فرش الحروف في سورة الأنعام :

﴿يصرف﴾ بفتح الباء : أبو بكر وحمزة والكسائي. ﴿ثم لم تكن﴾ بالياء : حمزة والكسائي. ﴿فَتَنَنْتَهُمْ﴾ رفع : ابن كثير وابن عامر وحفص. ﴿ربنا﴾ نصب : حمزة والكسائي ﴿ولا تكذب﴾ رفع ﴿ونكون﴾ نصب : ابن عامر، وبفتحهما : حمزة

وحفص. ﴿ وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ ﴾ مضاف : ابن عامر. ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ هنا، وفي الأعراف (169) بالتاء : نافع وابن عامر وحفص. ﴿ لَا يَكْذِبُونَكَ ﴾ خفيف : نافع والكسائي. ﴿ أَرَأَيْتَ ﴾ ونحوه، ملئية بالهمزة : نافع. وافقه في الوقف حمزة. بحذفها الكسائي. ﴿ فَتَحْنَاهُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ هنا، وفي الأعراف (96) والقمر (11) و﴿ فَتُحْتِ ﴾ في الأنبياء (96) بالتشديد : ابن عامر. ﴿ بِالْغُلُوبَةِ ﴾ هنا، وفي الكهف (83) يوار وضم الغين : ابن عامر. ﴿ إِنَّهُ ﴾ فتح ﴿ فَاتَهُ ﴾ كسر : نافع. بفتحهما : عاصم وابن عامر. بكسرهما : الباقون.

﴿ وَلِتَسْتَبِينَ ﴾ بالياء : أبو بكر وحمزة والكسائي. ﴿ سَبِيلَ ﴾ نصب : نافع. ﴿ يَقْصُ ﴾ بالصاد : الحرميان وعاصم. ﴿ تَوَقَّتُ ﴾ و﴿ اسْتَهْوَتْ ﴾ (71) بآلف معالة : حمزة. و﴿ خَفِيَّةَ ﴾ بكسر الخاء فيهما : أبو بكر. ﴿ لِنِ اثْنَيْنِ ﴾ بآلف : الكوفيون. ﴿ قَدْ لَلَّهِ يَنْجِيكُمْ ﴾ مشدداً : الكوفيون وهشام. ﴿ يُنْسِيَنَّكَ ﴾ مشدداً : ابن عامر. ﴿ أَنْتَاجُونِي ﴾ خفيفة النون : نافع وابن عامر إلا الحلواني عن هشام من طريق الأهوازي. ﴿ دَرَجَاتٍ ﴾ فيهما، منون : الكوفيون. ﴿ الْبَيْعَ ﴾ هنا، وفي ص (48) بلامين : حمزة والكسائي. ﴿ تَجْعَلُونَهُ ﴾ وأختاها، بالياء : ابن كثير وأبو عمرو. ﴿ وَلِتَنْذِرَ ﴾ بالياء : أبو بكر. ﴿ بَيْنَكُمْ ﴾ نصب : نافع وحفص والكسائي. ﴿ وَجَعَلَكَ ﴾ بوزن «فعل». ﴿ اللَّيْلَ ﴾ نصب : الكوفيون. ﴿ فَمَسْتَقَرَّ ﴾ بكسر القاف : ابن كثير وأبو عمرو. ﴿ إِلَى ثَمَرَةٍ ﴾ فيهما، وفي يس (35) بضميتين : حمزة والكسائي.

﴿ وَخَرَقُوا ﴾ مشدداً : نافع. ﴿ دَرَسْتَ ﴾ بآلف بعد الدال : ابن كثير وأبو عمرو. الباقون بحذفها. بفتح السين : ابن عامر. ﴿ أَنَّهُ إِذَا جَاءَتْ ﴾ بكسر الألف : ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بخلاف عنه. وقال يحيى عن أبي بكر : إنه لم يحفظها عن عاصم، شك أبو بكر. ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ بالتاء : ابن عامر وحمزة. ﴿ قَبْلًا ﴾ بكسر القاف وفتح الباء : نافع وابن عامر. ﴿ مَنَزَلٌ ﴾ مشدداً : ابن عامر وحفص. ﴿ كَلِمَاتٍ رِيكَ ﴾ بالتوحيد : الكوفيون. ﴿ لَيُضِلُّونَ ﴾ هنا، وفي يونس ﴿ لَيُضِلُّوا ﴾ (88) بالضم : الكوفيون. بالفتح في إبراهيم (30) والحج (9) ولقمان (6) والزمر (8) : ابن كثير وأبو عمرو. ﴿ فَضَّلَ ﴾ بالفتح ﴿ مَا حَرَّمَ ﴾ بالضم : أبو بكر وحمزة والكسائي. غير مسمى الفاعل فيهما : ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر. الباقون بفتحها.

﴿ رسالته ﴾ موحد ابن كثير وحفص. ﴿ ضيقاً ﴾ هنا، وفي الفرقان (13) خفيف : ابن كثير. ﴿ حرجاً ﴾ بكسر الراء : نافع وأبو بكر. ﴿ يصعد ﴾ خفيف : ابن كثير. بآلف : أبو بكر.

﴿ يحشرهم ﴾ هنا، وهو الثاني، والثاني من يونس (45) أيضاً. ﴿ ويومر يحشرهم ثم يقول ﴾ في سبأ (40) بالياء في الأربعة : حفص. ﴿ عما يعلمون ﴾ بالتاء : ابن عامر. ﴿ مكانتكم ﴾ حيث وقع، بآلف : أبو بكر. ﴿ من تكون له ﴾ هنا، وفي القصص (37) بالياء : حمزة والكسائي. ﴿ بزعمهم ﴾ فيهما، بضم الزاي : الكسائي. ﴿ زين ﴾ مبني للمفعول. ﴿ قتل ﴾ رفع ﴿ أولادهم ﴾ نصب ﴿ شركاؤهم ﴾ جر : ابن عامر. ﴿ وإن يكن ﴾ بالتاء : ابن عامر وأبو بكر. ﴿ ميتة ﴾ رفع : ابن كثير وابن عامر. ﴿ حصادة ﴾ بفتح الحاء : ابن عامر وعاصم وأبو عمرو. ﴿ المعز ﴾ ساكنة العين : الكوفيون ونافع. ﴿ إلا أن يكون ﴾ بالتاء : ابن كثير وابن عامر وحمزة. ﴿ ميتة ﴾ بالرفع : ابن عامر. ﴿ تذكروا ﴾ خفيف حيث وقع مع التاء : حفص وحمزة والكسائي. ﴿ وإن هذا ﴾ بكسر الألف : حمزة والكسائي. مخففة النون : ابن عامر.

﴿ تأتيهم ﴾ هنا، وفي النحل (33) بالياء : حمزة والكسائي. ﴿ فرقوا ﴾ هنا، وفي الروم (32) بآلف : حمزة والكسائي. ﴿ فيما ﴾ بكسر القاف وفتح الياء مخففة : الكوفيون وابن عامر.

3. ابن أبي السدان، كتاب الدر النثير والعذب النميز

1. المؤلف :

وهو أبو محمد عبد الواحد بن محمد الباهلي المالقي، يقول ابن الجوزي عنه إنه أستاذ كبير، شرح كتاب التيسير شرحاً حسناً أفاد فيه وأجاد، وإنه قرأ على أبي جعفر بن الزبير ومحمد بن علي بن الحسن السهلي والحسين بن أبي الأحوص وقد قرأ عليه محمد بن يحيى بن بكر الصعدي ومحمد بن أبي جعفر بن الزيات ومحمد بن عبيد الله بن محمد بن منظور. وهذه الترجمة لا تعطي إلا معلومات ضئيلة عن الأستاذ الكبير الذي أظهر براعة متميزة في شرحه لكتاب التيسير ومقارنته بنظائره من مؤلفات أقران أبي عمرو الداني، ولعل كتاب الدر النثير، أبلغ من يترجم عن مؤلفه، وسنعرض فيما يلي أسانيده ومراجعته النادرة ومنهجه وأمثلة من بحوثه.

2. الكتاب :

وعنوان الكتاب الكامل هو : "الدر النثير والعذب النعيمير في شرح مشكلات، وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير". وفي هذا العنوان الطويل يوضح المالقي هدفه في هذا المصنف، لكنه يزيد قصده أيضاً عندما يقول إنه يتبع فيه سبيل الموافقة والمخالفة على الأسلوب الوافي فيما بينه وبين كتاب التبصرة لأبي محمد مكي بن أبي طالب، وكتاب الكافي لأبي عبد الله بن شريح. وكان يشير إليهم بلفظ "الشيخ" للأول، و"الإمام" للثاني وينعت أبا عمرو الداني بالحافظ.

فالكتاب في مجمله مقارنة بين هؤلاء الأئمة الثلاثة، يلتزم بذكر ما اتفقوا عليه وبيان أقوالهم فيما اختلفوا فيه، اعتماداً منه على الكتب الثلاثة المذكورة، والتي قد بين سنده فيها، فنذكر في مقدمة كتابه أنه روى كتاب التيسير عن أبي بكر محمد بن مشليون (ت 670) إجازة، وقد أخبره به محمد بن عبد الملك بن أبي جمرة المرسي (ت 599) عن والده الذي قيل إنه آخر من روى عن أبي عمرو الداني. وسمع المالقي أيضاً كتاب التيسير من شيخه ومعاصره المقرئ الكبير أبي جعفر بن الزبير (ت 708)، وقرأه أبو جعفر على أبي بكر بن أبي جمرة. وللمالقي أيضاً في سند التيسير روايات أخرى منها ما هو عن أبي جعفر بن الزبير عن ابن حوط الله تتصل بابن هذيل عن سليمان بن نجاح عن أبي عمرو الداني.

وروى المالقي كتاب التبصرة من عدة طرق، مثل طريق أبي الوليد إسماعيل بن يحيى العطار عن أبي بكر عبد الله بن عطية المحاربي وعن ابن حوط الله عن أبي محمد التادلي، ورواه المحاربي والتادلي عن ابن عتاب عن المؤلف كما سمعه أيضاً من لفظ أبي جعفر بن الزبير.

وسمع المالقي كتاب الكافي عن أبي العباس بن مقدم وأبي الحكم بن حجاج كلاهما عن أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح، وحدثه به أبو الوليد العطار عن أبي بكر بن حسنون عن شريح عن أبيه.

وقد طبع الكتاب أخيراً بتحقيق الأستاذ أحمد عبد الله أحمد المقرئ. وأهمية كتاب الدر النثير لا تتمثل أساساً في فتح المقفلات وحل مشكلات تيسير الداني، لأنه كتاب واضح وميسر، وأخذ نصيبه من البحث، بعدما نظم الشاطبي في الحرز، وتوالت الشروح والتعليق المستفيضة على قصيدة الشاطبي، غير أن

مصنف المالقي، تضمن ميزات ذات أهمية بالغة في تناولها لمؤلف الداني، نذكر منها :

3. مراجعته خارج التيسير :

أولاً : بيان لآراء أبي عمرو فيما كتب خارج التيسير، لأن المالقي أسند إليه عدة مسائل، لم يشملها كتاب التيسير، وعزاها المالقي إلى مصنفات للداني غير منشورة، وهي :

1. إيجاز البيان في قراءة ورش عن نافع : ذكر المحقق أنه لم يقف عليه، لكن الدكتور التهامي الراجي يقول إن في مكتبته نسخة منه بعنوان : الإيجاز والبيان في أصول قراءة نافع بن عبد الرحمن، وإن هذا تقريباً هو الاسم المذكور عنه في فهرست ابن خير ومما نقله المالقي عنه إنكاره لتسوية المد قبل الهمزة وبعدها، مع التمكين الزائد في «الموودة» و«سوءات».

2. كتاب الإيضاح في الهمزتين : وقد ذكره ابن خير في فهرسه، ويقول المالقي عازياً له : قرأ ابن كثير في رواية قنبل، ونافع في رواية ورش، «للنبي إن أراد» و«في بيوت النبي إلا» بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية فتكون في اللفظ كأنها ياء ساكنة وهي في الحقيقة بين الهمزة والياء.

3. وكتاب التمهيد لاختلاف قراءة نافع : يقول الدكتور التهامي الراجي إن أحد المستشرقين زعم أنه يوجد في بعض المكتبات ووعده بذكرها ولكنه لم يفعل، وعنه يقول المالقي قال أبو عمرو في التمهيد في سورة يوسف، واختلفوا في سكون الياء وفتحها من قوله «مثنوي» و«بشرأي» ثم نقل أقوال الرواة في ذلك ثم قال : وسألت شيخنا أبا الحسن عن هذه الأشياء التي توجد مسطورة في النصوص كياء «هداي» و«بشرأي» و«مثنوي» وشبهه والتلاوة بالنقل عن مسطريها بخلاف ذلك فقال لي : ذلك بمنزلة الآثار الواردة في الأحكام وغيرها بنقل الثقات، والعمل على خلافها فكذاك ذلك⁽¹⁾.

(1) الدر النثير والعذب النعيم، لأبي عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد المالقي، تحقيق أحمد عبد الله أحمد المقرئ، ط. 1، أولى، 1411هـ/1990م، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ج 1، ص 112.

4. وكتاب التجويد : وعنه يقول المالقي إن الداني ذكر فيه بسنده عن محمد بن أحمد عن ابن الأنباري أن «يا عباد» في الزخرف بغير ياء في مصاحف أهل المدينة وفي مصاحف أهل العراق بالياء.

وقال في التحبير سمعت هذه المواضع الثلاثة «الظنونا» و«الرسولا» و«السبيلا» في سورة الأحزاب بالالف، وهذه الأحكام أكدها الداني في المقنع.

5. وكتاب التفصيل : إذ يقول المالقي إن الداني ذكر فيه خلافاً في إدغام ﴿إلى ذي العرش سبيلاً﴾ وأن إدغام ﴿يحزنك كفر﴾⁽¹⁾ من رواية القاسم بن عبد الوارث، لكنه هو اعتمد الإظهار.

ويذكر الأستاذ محمد السحابي في تحقيقه للتعريف وجود نسختين من كتاب التفصيل في الإدغام الكبير في تركيا وفي المتحف البريطاني. وقد نشر أخيراً كتاب الإدغام الكبير للداني بعناية الدكتور زهير غازي زاهد، اعتماداً على نسخة قال إنها فريدة في المتحف البريطاني برقم "3067 مشرقيات". والملاحظ أن الداني ذكر في الإدغام الكبير الخلاف في حرف «ذي العرش سبيلاً» فقال فيه إن الإدغام رواه أبو عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو نصاً، وروى غيره الإظهار ثم قال «وبالوجهين قرأت أنا والإظهار أوجه من أجل التفشي الذي في الشين. والإدغام وجه من القياس»⁽²⁾. وفي نفس الكتاب كذلك يقول الداني في قوله تعالى : ﴿فلا يحزنك كفر﴾، فقال الداني إن أبا عمرو بن العلاء لم يدغمها لثلاثا يجتمع فيها إعلان : إخفاء النون وإدغام الكاف، وزاد قائلاً : «على أن القاسم بن عبد الوارث قد روى عن أبي عمر عن اليزيدي عنه (أي عن ابن العلاء) أنه أدغم القاف في الكاف فيه، والأخذ بالإظهار لا غير (ص 57). وأعتقد أن في هذه المقارنة وتطابق مقتضى النصين في المثالين المذكورين دليلاً على أن كتاب التفصيل هو "الإدغام الكبير" الذي نشر أخيراً.

6. وكتاب التنبيه على مذهب أبي عمرو بن العلاء في الإمالة والفتح بالعلل ومنه نقل المالقي قول أبي محمد مكي : إن المدة الأولى في هذا هي أشبع مداً من

(1) ج 2، ص 105-106.

(2) الإدغام الكبير في القرآن، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، ت 444، تحقيق د. زهير غازي زاهد، ط. أولى، 1414هـ/1993م، عالم الكتب، بيروت، ص 58.

الثانية في قوله «طيسؤوا» و«جاءو» و«بأءو» و«إسرائيل». ويذكر الأستاذ محمد السحابي وجود نسخة من هذا الكتاب في مكتبة باريس برقم 4202.

7. وكتاب التلخيص : وعنه يقول المالقي : «وليس في كلام الداني في إيجاز البيان ولا في التمهيد ولا في التلخيص ولا في الموضوع فتح «هداي» و«محيائي» و«مثنوي» لورش وإنما حاصل قوله فيها بإمالة بين اللفظين، ويعتقد الدكتور احميتو أن هذا الكتاب هو التلخيص في قراءة ورش الذي ذكره المنتوري وابن الجزري والشوشاوي.

8. وكتاب المصصح : يقول ابن خبير المصصح في إدغام السواكن. ويقول المالقي إن الداني ذكر أن عصمة بن عروة الفقيمي روى إدغام «أل لوط» عن أبي عمرو وأنه اختار ابن شاذان وعامة أهل الأداء من أصحاب أبي عبد الرحمن، وأبي شعيب وابن سعدان عن اليزيدي. ويجدر التنبيه على أن الداني قال في كتاب الإدغام الكبير، «وأما أل لوط» فالإدغام عندي فيه حسن، وقد رواه منصوصاً عن أبي عمرو عصمة بن عروة الفقيمي، وله كان يختار أبو القاسم بن شاذان وعامة أهل الأداء من أصحاب أبي عبد الرحمن وابن سعدان عن اليزيدي⁽¹⁾، وتطابق النصين يدل على أن المصصح قد يكون اختصاراً للإدغام الكبير.

9. الموضوع : ويقول المالقي : «أما (حتى) فكتبت بالياء في أكثر المصاحف وحكى الداني في الموضوع أنها في نصه بعضها بالألف». ويذكر الأستاذ محمد السحابي⁽²⁾ أن هذا الكتاب قد حقق بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

هذه هي المراجع النادرة التي عاد إليها المالقي وأقاربه منها، غير أنه لم يقتصر عليها، فقد أسند أيضاً إلى الداني في كتاب المقنع ومفردات القراء السبعة. وقد أوضح كذلك أنه اعتمد في كتابه على كافي ابن شريح وتبصرة أبي محمد بن أبي طالب، وقد أسند إلى مكى أيضاً في كتابي الكشف والتذكرة. ومن كتب القراءات التي اطلع عليها كتاب قراءة المكيين لابن مجاهد، وشرح الهداية لأحمد بن عمار، وإفناع ابن الباذش الذي أثنى عليه، وقصيدة الشاطبي المشهورة.

(1) الإدغام الكبير، ص 74.

(2) مقبلة لكتاب التعريف، بقلم محمد السحابي، ص 17.

أمثلة من منهجه واصطلاحاته : لقد اعتمد المالقي طريقة خاصة في تسمية الأئمة الذين دون مذهبهم في كتابه، فهو لا يذكر الداني إلا بالحافظ، ولا مكياً إلا باسم الشيخ، ولا ابن شريح إلا بلفظ الإمام. وقد تقررت هذه الألقاب بعده في الأندلس والمغرب، ثم إن اصطلاحاته لم تقتصر على ما حلّى به هؤلاء القراء، بل إنه في بعض الأحيان تجوز في استعمال لفظ الشذوذ في روايات صحت عن بعض القراء السبعة.

لقد تحدث المالقي عن الشذوذ في المواضيع من باب الإدغام الكبير، فقال : «إن قراءة أبي عمرو : «فمن زحزح عن النار» بإدغام الحاء في العين من غير إبدال العين حاء شذوذ»، وقال «إن قراءة الكسائي : «إن نخسف بهم» بإدغام الفاء في الباء شذوذ». كما ذكر أن من الشاذ كذلك إدغام اللام الساكنة في التاء مثل «هل تعلم له سمياً» وفي التاء مثل «هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون» و«بل ظننتم» و«بل زين» و«بل سولت» و«بل نحن» و«بل ضلوا» و«قل رب» و«من يفعل ذلك».

وهذا الإدغام مروي عن الكسائي في جميع هذه المواضيع، وعن أبي عمرو ابن العلاء في «هل ترى» في سورتي الملك والحاقة، وعن حمزة في «هل ثوب» و«هل ترى» و«بل سولت» و«بل طبع»⁽¹⁾.

فكيف إذن يصف المالقي هذه الحروف بالشذوذ، مع صحة الروايات السبعية، وعدم مخالفة الرسم أو الوجه العربي والجواب يأتي من المالقي نفسه حيث يقول : «وقد نجز الكلام في القسم الأول بتمام هذا الفصل السابع (وهو في الإدغام) والكلام فيه مقرر بحسب فصيح كلام العرب فلا يهولنك أن تجد في هذا الباب ما يشذ عما قررت له، لكن عليك بمعرفة ما يشذ وما يطرد ورد كل فرع إلى أصله».

وبهذا يبين المالقي أنه استعمل اصطلاح الشذوذ لبيان أن هذا النوع من الإدغام لا تشمله قاعدة مطردة، وإنما على القارئ أن يعرف مفرداته، دون أن يقيس عليها، فلنا مثلاً أن نقيس على مطرد فنقول إن الكسائي يقرأ لام «هل» و«بل» في جميع حروفها الثمانية التي نظمها الشاطبي بقوله :

أَلَا بَلْ وَهَلْ تُرَوِّى ثَنَا ظَهْنِ زَيْنِبِ سَمِيرِ نَوَاهَا طَلَحِ ضَرِّ وَمَبْتَلَا

(1) الدر النثير في كتاب الإدغام، ص 120.

لكن إذا اعتبرنا قراءة الآخرين فلا يجوز لنا القياس لأن لكل قارئ في هذه الحروف روايته التي توصف بالشذوذ أي أنها لا تدخل تحت قاعدة عامة.

ومن اعتنائه بالمصطلحات تفريقه بين «حدثنا» و«قرأت» في سياق السند وتنبه على أن الداني يفرق بين السندين في مستهل كلامه في التيسير، إلا أنه أي الداني لم يفرق بينهما في سنده عن حفص، إذ جعل سنده فيهما واحداً، إذ قال حدثنا بها أبو الحسن طاهر ابن غلبون المقرئ، قال حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن صالح الهاشمي الضرير المقرئ بالبصرة (ت 368) قال حدثنا أبو العباس أحمد بن سهل الأشناني (ت 307) قال قرأت على أبي محمد عبيد بن الصباح (ت 219) وقال قرأت على حفص.

وعلى أساس هذه التفرقة خطأ المالقي أبا عبد الله بن شريح الذي قال في الكافي إن يحيى بن آدم قرأ على أبي بكر مع أن الداني قال في المفردات في سنده عن عاصم ذكر أن يحيى بن آدم لم يذكر أنه قرأ على أبي بكر. وهذا قريب مما في التيسير إذ يقول الداني : «وأما قراءة عاصم فقرأت بها القرآن كله على فارس بن أحمد المقرئ وقال قرأت بها علي أبي الحسن عبد الباقي وقال قرأت على إبراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد المقرئ البغدادي، وقال قرأت على يوسف بن يعقوب الواسطي وقال قرأت على شعيب بن أيوب الصريفي وقال قرأت بها علي يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم». وعن طريق ابن مجاهد جاء في السند، جاء «حدثنا يحيى بن آدم عن أبي بكر»⁽¹⁾.

والمالقي هنا يشيد بدقة الداني في بيان سند الإقراء، لكنه في بعض الأحيان يأخذ عليه استعمال بعض الاصطلاحات الموهمة، الموجودة في المثال التالي عند قول الداني «وشبهه» إذ بين المالقي أنها لا مفهوم لها هنا. وفي هذا المثال نرى منهجه في شرح التيسير. وذلك في باب إدغام المثليين، فأورد المالقي كلام الداني الذي يقول : «فإذا كان معتلاً نحو ﴿ومن يبتغ غير الإسلام﴾ و﴿يخل لكر وجه أبيك﴾ و﴿إن يك كاذباً﴾ وشبهه فاهل الأداء مختلفون» ثم عقب عليه بما يلي :

(1) التيسير، ص 14.

أولاً : على أن معنى المعتل هنا هو حذف آخر الكلمة الأولى في الحروف الثلاثة.

ثانياً : أوضح أن الحذف في «يبتغ» و«يخل» للجزم، أما «يك» فحذف النون شائع متكرر في القرآن، وذلك لكثرة الاستعمال، لأن «يكون» مضارع لفعل «كان» التي هي أم الأفعال، بدليل إمكان الجواب بفعل «الكون» عن كل فعل آخر، فمثلاً يقال : أقام زيد ؟ فيمكن الجواب بـ «ذلك لم يكن» أي أنه لم يقم، أو بـ «ذلك كان» أي أنه قام.

ثالثاً : بين المالقي أن قول الداني «وشبهه» في المعتن توهم وجود نظائر لهذه الحروف الثلاثة مع الخلاف في إدغامها، وهذا الشبه لا يوجد، وعبارة «شبهه» أو «شبهه إن وجد» تتكرر عند الداني، والتزم المالقي ببيان ما يوجد من النظائر وما لا يوجد، كما بين أن حرفي ﴿يا قوم مالي﴾ و﴿يا قوم من ينصرنى﴾ ليست من هذا القبيل لأنه لا خلاف في إدغامها.

رابعاً : أوضح المالقي أن الداني في نصه على أن الحرفين الأخيرين لا خلاف في إدغامهما، قد يكون لبيان نفي الخلاف فقط، وقد يكون لمعارضة ابن مجاهد وأصحابه الذين أظهروا في الحروف الثلاثة الأولى وأدغموا في الحرفين الأخيرين : أي ﴿يا قوم مالي أدعومهم﴾ و﴿يا قوم من ينصرنى﴾ وهما من المعتل. لكن المالقي التمس لابن مجاهد العذر في الإظهار بأن الحذف في الحروف الثلاثة الأولى أسقط حرفاً أصلياً هو لام الكلمة، وفي الحرفين الأخيرين وقع حذف ياء المتكلم وهو ضمير زائد.

خامساً : نبه هنا على أن مذهب ابن شريح موافق لمذهب الداني في إدغام الحرفين الأخيرين وسكت عن مذهب أبي محمد مكي.

ولعل في هذا نموذجاً مما أسهم به المالقي في حل بعض المشكلات التي ذكر أن كتاب التيسير اشتمل عليها.

5. نموذج من بحوثه :

ونسوق مثلاً من منهجه في تناول مسائل الأصول، اتبع فيه طريقة التصنيف والتقسيم في بيان الأحكام، وطريقة الإحصاء والاستقصاء في الأمثلة والحروف،

واختارنا مثلاً حول ترقيق الراءات، وما فيه من اتفاق واختلاف بين الأئمة الثلاثة :
الداني، ومكي وابن شريح، وبدأ بمسائل الخلاف فيها وقال إن خلافهم يشمل ثمانية
أقسام :

1. القسم الأول : وهو حرفاً «سراعاً» وذراعاً» وتفرد ابن شريح بتفخيمهما.

2. القسم الثاني : «كبره» و«لعبرة» و«وزر أخرى» وتفرد مكي بتفخيمها.

3. القسم الثالث : «حذركم» اتفق مكي وابن شريح على تفخيمها.

4. القسم الرابع : «عشيرتكم» في التوبة، و«إجرامي» و«حيران» وذكر ابن
شريح ومكي فيها الترقيق والتفليظ، وقال ابن شريح في «إجرامي» أن بين
اللفظين أكثر.

5. القسم الخامس : «عشرون» و«جبر ما همري بالغيه» و«وزرك» و«نذكرك»
و«حصرت صدورهم» ومذهب مكي التفليظ، والوجهان لابن شريح وقال
إن التفخيم في «وزرك» و«نذكرك» أكثر. ولا خلاف في ترقيق «حصرت
صدورهم» في الوقف.

6. القسم السادس : «المرء» في قوله تعالى : «المرء وزوجه» و«المرء
وقلبه» وروى مكي وابن شريح فيها الوجهان، وقال مكي والمشهور عن
ورش الترقيق، وقال ابن شريح التفخيم أكثر وأحسن.

7. القسم السابع : كل راء منصوبة منونة بعد كسرة أو ياء ساكنة، والتي بعد
الكسرة عشرون حرفاً، مثل «شاكراً» و«سراً». واستقصاها المالقي في
مثاله والتي بعد الياء الساكنة على ضربين : أحدهما : أن تكون الياء
حرف لين وهي في ثلاثة حروف : «خيراً» و«سيراً» و«طيراً». ثانيهما :
أن تكون الياء حرف مد. وقد يكون على وزن فعيلًا وجملته اثنتان
وعشرون حرفاً مثل : «بشيراً» و«خبيراً» وقد استقصى المالقي أمثلتها.
وقد تكون على غير وزن «فعليلًا» وهي ثلاثة عشر حرفاً، عدها المالقي
ومن أمثلتها «تكبيراً» و«منيراً». وفيها جميعاً ذكر عن ورش الوجهين في
الوصل، والترقيق في الوقف، ووافق مكي فيما كان وزنه «فعليلًا» أما
مذهب الداني في الأقسام الأربعة فهو الترقيق.

8. القسم الثامن : وهو كل راء منصوبة منونة قبلها حرف ساكن صحيح غير حرف استعلاء وقبله كسرة. وهو في ستة أحرف هي : «نكرا» و«سترا» و«وزرا» و«إمرا» و«حجرا» و«صهرا» ومذهب الداني ومكي وابن شريح التفضيم فيها إلا «صهرا» فإنه بالوجهين لورش عند مكي، والترقيق فيها لابن شريح.

وفي الفصل الثاني من هذا الباب ذكر ما اتفق الداني وابن شريح ومكي على تربيته لورش وتفضيمه لسائر القراء وهو أربعة أنواع :

النوع الأول : ويشمل الراء المفتوحة المتوسطة في الاسم وهي أربعة أضرب :

1. الضرب الأول : الراء المفتوحة بعد كسرة لازمة، والوارد منها في القرآن الكريم ثمانية وثلاثون حرفاً، سردها المالقي، نذكر منها «فراشاً» و«دراستهم» و«حاضرة» و«ناضرة» و«زراعيه» و«تذكرة» و«قاصرات». وقد تقدم الكلام في سراًعاً وذراعاً.

2. الضرب الثاني : أن يفصل بين الراء والكسرة حرف ساكن صحيح غير الصاد والطاء والقاف وجملته في القرآن عشرة أحرف. وهي «إخراج» و«إكراه» و«إسراف» و«حذرهم» و«الإكرام» و«المحارب» و«السدر» و«سركم» و«ذو مرة». وقد تقدم الكلام في «إجرامي» و«حذركم» و«كبره».

3. الضرب الثالث : أن يفصل بين الراء والكسرة ياء ساكنة وجملته في القرآن اثنا عشر حرفاً مثل «كبيرة» و«الظهير» و«عشيرتكم» في غير سورة براءة.

4. الضرب الرابع : أن تكون قبل الراء ياء ساكنة بعد فتحة وجملته في القرآن ثلاثة أحرف، وهي : «الخيرات» و«غيركم». وقد تقدم ذكر «حيران».

النوع الثاني : وهو الراء المفتوحة المتوسطة في الفعل، وجملته في القرآن تسعة وعشرون حرفاً والراء في جميعها ثلثي الكسرة إلا في حرف واحد، وهو «لن يجيرني» ومن أمثلتها «بطرت» و«ليظهره» و«طهرا»، و«أحضرت» و«أمطرت».

النوع الثالث : وهو الراء المفتوحة في آخر الاسم، وليست منونة، وهو أربعة أضرب :

1. الضرب الأول : وهو الراء المفتوحة بعد الكسرة وجملته أربعة عشر حرفاً مثل «بصائر» و«ظاهر» و«فاطر».

2. الضرب الثاني : أن يفصل بينها وبين الكسرة ساكن صحيح وجملته في القرآن خمسة أحرف وهي «السر» و«السحر» و«الذكر» و«الشعر» و«البر»، وقد تقدم الكلام في «وزر أخرى».

3. الضرب الثالث : أن يفصل بينها وبين الكسرة ياء ساكنة مثل «العين» و«قوارير» وجملته خمسة أحرف.

4. الضرب الرابع : وهو أن تقع قبلها ياء ساكنة بعد فتحة وجملته في القرآن خمسة وهي : «الخير» و«الطير» و«السير» و«غير» و«لا خير».

النوع الرابع : وهو الراء المفتوحة في آخر الفعل، مثل «سخر» و«بشر» وجملته في القرآن تسعة وعشرون حرفاً وذكر الداني أن حكم الراء المضمومة مثل المفتوحة في أنواعه الأربعة.

ونذكر في الختام أن أعمال المالقي في شرح التيسير جاءت كحلقة وصل بين عصر البيان والتحصيل الذي استكمل الداني أصوله وفصوله، وبين عصر التثبيت والتكميل، الذي استقر فيه اختيار مذاهب القراء الثلاثة الكبار، الشيخ مكي بن أبي طالب، والحافظ أبي عمرو الداني، والإمام أبي عبد الله بن شريح. وهكذا كان إسهام المالقي واضحاً في تثبيت آرائهم، وفتح أبواب البحث في مستندات ترجيحاتهم للذين اختاروا طريق التخصص مثلما فعل المغاربة في قراءة الإمام نافع انطلاقاً من كتاب التعريف للداني، ومن منهج المالقي في الدر النثير.

الباب الخامس
عصر التشبث والتكميل
أدبيات الشاطبية
بين الأندلس والشرق

الفصل الأول

الإمام الشاطبي وحرز الأمانى

لقد كانت الشاطبية، مثل خلاصة ابن مالك، هدية المغرب إلى المشرق، لقد ارتحل مبدعها من الأندلس بعدما جود القراءات على أبي عبد الله محمد بن أبي العاص النفزي وعرض كتاب تيسير الداني من حفظه على أبي الحسن بن هذيل رحل لأداء فريضة الحج، ثم طاب له المقام في مصر، حيث استقبله القاضي الفاضل بالترحاب والإكرام، فاستوطنها وتصدر للإقراء بها فانتهت الرئاسة في هذا العلم وصارت إليه الرحلة، فكان أمة في علمه وحفظه وزهده وصلاحه، إماماً في اللغة والأدب. ولقد كان الشاطبي من أثمن ثمرات أبي عمرو الداني فنظم في الرسم مَقْنَعَه في رائيته المعروفة بـ "عقيلة أتراب القصائد"، وتيسيره في قصيدة حرز الأمانى. فكان محل تعظيم من طلبته وزواره، حتى قال عنه الحافظ أبو شامة المقدسي :

رأيت جماعة فضلاء فازوا
بصحبة شيخ مصر الشاطبي
وكلهم يعظمه ويثني
كتمظيم الصحابة للنبي

ولا أعتقد أنه يوجد في القراءات أبدع من قصيدة الشاطبية المعروفة بـ حرز الأمانى ووجه التهاني. ولا أدل على شدة جاذبيتها من قوة ما أثارته من اهتمام، ووفرة من تناولها بالشرح والمحاكاة والمعارضة. ولعل من أسرار نجاحها الباهر نية قائلها المخلصة ودعواته المباركة فقد أكملها كما قال في خاتمتها.

وقد وفق الله الكريم بِمَنِّه
لإكمالها حسناء ميمونة الجلا
وقد كسيت منها المعاني عناية
كما عريت عن كل عوراء مفصلا
وتمت بحمد الله في الخلق سهلة
منزّهة عن منطق الهجر مقولا
ولكنها تبغي من الناس كفوها
أخا ثقة يعفو ويغضي تَجْمُلا

ولقد كان الإمام العبقري الضرير أبو محمد القاسم الشاطبي صادقاً في وصف قصيدته باليمن والحسن، أما ما ذكر من كونها «سهلة» فلعلها جاءت سهلة عليه هو، ثم على أكفائه من الجهابذة الذين عنوا بكشف أسرارها وحل رموزها، وتوضيح غوامضها.

ويقدم عنها ابن الجزري في غاية النهاية شهادة مُشاهد مُحقق طوف الآفاق، أقرأ الشاطبية في كل مكان، وحاول النسخ على منوالها فأدرك قيمتها ومقدارها، فقال عن ناظمها : «ومن وقف على قصيدتيه علم مقدار ما آتاه الله في ذلك خصوصاً اللامية التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها، فإنه لا يعرف مقدارها إلا من نظم على منوالها، أو قابل بينها وبين ما نظم على طريقها. ولقد رزق هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، وأكاد أقول ولا في غير هذا الفن، فإنني لا أحسب أن بلداً من بلاد الإسلام يخلو منه بل لا أظن أن بيت طالب علم يخلو من نسخة به».

«ولقد تنافس الناس فيها ورغبوا من اقتناء النسخ الصحاح بها إلى غاية أنه كانت عندي نسخة اللامية بخط الحجيح صاحب السخاوي في مجلدة فأعطيت بورزنها فضة فلم أقبل».

«ولقد بالغ الناس في التغالي فيها وأخذ أقوالها مسلمة واعتبار ألفاظها منطوقاً ومفهوماً حتى خرجوا بذلك عن حد أن تكون لغير معصوم وتجاوز بعض الحد فزعم أن ما فيها هو القراءات السبع وإن ما عدا ذلك شاذ لا تجوز القراءة به»⁽¹⁾.

1 . منهج الناظم في قصيدته

لقد اخترع الشاطبي في هذه القصيدة منهجاً بديعاً، يمتاز بالدقة والإحكام، ولو لم يك خالياً من التعقيد، لأن من لم يتمكن من معرفة رموزه، وضوابط تطبيقه، لن يرى في الشاطبية سوى ألفاظ مغلقة لا تعني شيئاً للقارئ.

والمثال التالي يوضح ما نقصده، فيقول الشاطبي في باب أحكام ياءات

الإضافة :

(1) الغاية، ج 2، ص 22.

أَرَهَطِي سَمَا مَوْلَى وَمَالِي سَمَا لَوِي
لَعَلِّي سَمَا كَفُؤُا مَعِي نَفَرِ الْعَلَا
عِمَاد وَتَحْتَ النَّمْلِ عِنْدِي حُسْنَه
إِلَى ذُرِّه بِالْخَلْفِ وَافِقْ مُوَهَلَا

ولا شك أنه من الصعوبة بمكان أن يفهم معنى البيتين من لم يعرف مقاليد رموز القصيدة، وسوف نعود إليهما بعد حين، إذ قبل ذلك علينا أن نبين منهج المؤلف.

فالقصيدة نظم لتيسير أبي عمرو الداني الذي سبق أن تحدثنا عنه سابقا، فيقول الناظم في ذلك :

وَفِي يَسْرِهَا التَّيْسِيرَ رَمَتْ اخْتِصَارَه
فَأَجْنَنْتَ بِعَوْنِ اللَّهِ مِنْهُ مُؤْمَلَا

غير أن هذا الاختصار يمتاز بأسلوبه المتميز وبحذف الأسانيد الواردة في كتاب الداني ولكن فيه زيادة منها مخارج الحروف في التجويد، وإلى هذه الزيادة أشار الناظم بقوله :

وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدِ
فَلَقْتُ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تُفَضَّلَا

بدأ الإمام الشاطبي قصيدته بمقدمة ذكر بعض فضائل القرآن وآدابه، ثم أورد أسماء الأئمة السبعة الذين سماهم بالدور واختصر على الرواة الثلاثة عشر الذين انتقاهم أبو عمرو الداني في التيسير وسماهم «شعبا» تنير سواد الدجى، ومن نماذج ذكره لفضل قراءة القرآن قوله الكريم :

وَقَارِئُهُ الْمَرَضِيُّ قَرَأَ مِثْلَهُ
كَالْأَتْرَجِ حَالِيهِ مَرِيحًا وَمَوْكِلا

وفي هذا البيت إشارة إلى الحديث الذي رواه الإمام البخاري وهو قوله ﷺ مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة ريحها طيب وطعمها طيب، ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثّل التمرة لا ريح لها وطعمها حلو، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن كمثّل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثّل الحنظلة ليس لها ريح وطعمها مر⁽¹⁾.

وفي سرده للدور السبعة، أشار إلى كل واحد منهم بصفة مميزة، فحلى الإمام نافعا بالطيب، لأنه كان إذا تكلم تشم فيه رائحته وهو لا يمسه إلا أنه رأى النبي ﷺ في المنام فقرأ في فيه، فطابت رائحة فمه، فقال عنه الشاطبي.

فَأَمَّا الْكَرِيمُ السَّرُّ فِي الطَّيِّبِ نَافِعِ
فَذَاكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلَا

(1) أخرجه الإمام البخاري في كتاب "فضائل القرآن" باب "فضل القرآن على سائر الكلام"، مجلد 3، ص 1618، المكتبة العصرية، بيروت.

ووصف البدر الثاني بالاعتلاء وهو قارئ مكة عبد الله بن كثير، ومن مظاهر اعتلائه، أنه كان متقدماً في عصره وعلمه، ذا بسطة في جسمه، فقال عنه :
 ومكة عبد الله فيها مقامه هو ابن كثير كثر القوم معتلا
 وأما البدر الثالث، فهو أبو عمرو بن العلاء، وقد وصفه الشاطبي بأنه صريح في نسبه، وليس القصد أفضلية النسب وإنما في هذا إشارة إلى أنه رضع لغة القرآن من أمه سليقة قبل أن يكتسبها دراية، فاستحق في نظره لقب الإمام فقال عنه :
 وأما الإمام المازني صريحهم أبو عمرو البصري فوالده العلاء
 ثم انتقل إلى البدر الرابع، وهو ابن عامر الذي طابت به دمشق الشام، وذكر الكوفيين الثلاثة الذين قال عنهم :

وفي الكوفة الغراء منهم ثلاثة إذا عوا فقد ضاعت شذا وقرنفلا
 وبعد عرض الأئمة السبعة ورواتهم، بين المنهج الذي اخترعه في العزو إليهم وهذا المنهج ينقسم إلى قسمين، أحدهما يتعلق بالأحرف أو الكلمات التي ترمز إلى الأئمة، ثانيهما يتمثل في اعتبار المفاهيم عند بيان الحكم، وفيما يلي توضيح لهذين القسمين.

2. أولاً : الرموز للأئمة والرواة

رأينا أن الشاطبي اتبع نسق التيسير في اختيار راويين لكل إمام من القراء السبعة : ثم جعل حروف "أبأ جاد" دليلاً له فقال :
 جعلت أبأ جاد على كل قارئ دليلاً على المنظوم أول أولاً
 وحروف أبي جاد المعروفة في نسقها هي : أبجد، هوز، حطي، كلمن، صغفض، قرست، ثخذ، ظغش، إلا أن الشاطبي أجرى تعديلاً في هذا الترتيب، لأنه استعمل الواو علامة على نهاية التعبير بالرمز ولذلك صار نسقه في الرمز كما يلي :

أ ب ج : الهمز لنافع	والباء لقالون	والجيم لورش
د ه ز : الدال لابن كثير	والهاء للبري	والزاي لقنبل
ح ط ي : الحاء لأبي عمرو بن العلاء	والطاء للدوري	والياء للسوسي
ك ل م : الكاف لابن عامر	واللام لهشام	والميم لابن زكوان
ن ص ع : النون لعاصم	والصاد لشعبة	والعين لحفص
ف ض ق : الفاء لحمزة	والضاد لخلف	والقاف لخلاص
ر س ت : الراء للكسائي	والسين لأبي الحارث	والتاء للدوري المذكور سابقاً

ومن أمثلة استعمال هذه الرموز قوله في التعمود :

وإخفاؤه فصل أباء وعاتنا
وكم من فتى كالمهدوي فيه أعملا
وفي هذا البيت رمز لحمزة في فاء «فصل»، ولنافع في ألف «أباء» ليقول
إنهما قالوا بإخفاء التعمود، والواو من «وعاتنا» يشير إلى أن التعبير عن الحكم
الرموز انتهى.

واستعمل الشاطبي بقية حروف أبأ جاد الستة ليرمز بها إلى إمامين أو أكثر
إذا اشتركوا في وجه من أوجه القراءة، وهي :

1. الثاء : لما اتفق عليه أئمة الكوفة الثلاثة، أي عاصم وحزمة والكسائي.
2. الخاء : وهو يرمز لما عدا نافع من الأئمة السبعة.
3. الذال : للكوفيين الثلاثة مع ابن عامر.

وقد بين ذلك في قوله :

ومنهن للكوفي ثاء مثلث
وعنيت الأولى أثبتهم بعد نافع،
وكوف وشام ذا لهم ليس مغفلا
والأمثلة التالية توضح هذا الاستعمال فقوله :

وفي «عاقنت» قصر ثوى ومع الـ حديد فتح سكون البخل والضم شمللا

فالثاء من «ثوى» رمز للكوفيين يعني أنهم قرأوا «والذين عقدت أيمانكم»
بالقصر. وقوله :

وفي الصائبين الهمز والصابئون خذ
وهزوا وكفروا في السواكن فصلا
فالخاء من خذ رمز للسته الذين قرأوا بتحقيق الهمزة في كلمة الصائبين
والصابئون في البقرة والحج والمائدة وقوله :

وما يخدعون الفتح من قبل ساكن
وبعد ذكا والغير كالحرف أولا
فالذال من «ذكا» رمز للكوفيين وابن عامر الذين قرأوا «وما يخدعون»

4. الطاء : للكوفيين مع ابن كثير، ومثاله :

وأنت يكن لليحصبي وارفع آية
وفما فتوكل واو ظمئانه حلا

فالطاء من «ظمئانه» تعني أن الكوفيين وابن كثير قرأوا، «وتوكل على العزيز
الرحيم» في الشعراء ووافقهم أبو عمرو المرموز له بحاء «حلا».

5. الغين : للكوفيين مع أبي عمرو بن العلاء، وفي ذلك يقول :

وكوف مع المكي بالطاء معجما
ومن أمثلة رمز الغين قوله :

وقبل «يقول» الواو غصن ورافع
سوى ابن العلا من يرتدد عم مرسلا
فالغين من «غصن» تدل على أن الكوفيين وأبا عمرو قرأوا : ﴿ ويقول الذين
آمنوا أمؤلاء الذين أقسموا بالله ﴾.

6. الشين : لحمزة والكسائي، وقال في ذلك :

وذو النقط شين للكسائي وحمزة
وأمثله كثيرة، منها قوله :
وقل حسنا شكرا وحسنا بضمه
وساكنه الباقرن واحسن مقولا
وهو يعني أن حمزة والكسائي اللذين رمز لهما بالشين من «شكرا» قرءا
﴿ وقولوا للناس حسنا ﴾.

وبعد إنهاء حروف أبي جاد المفردة، استعمل الشاطبي ثمان كلمات. وهي :

1. صحبة : للكسائي وحمزة وشعبة ومن أمثله قوله :

وحققها في فصلت «صحبة» أعـ جمى والأولى أسقطن لتسهلا
وكلمة «صحبة» تدل على أن الكسائي وحمزة وشعبة يحققون الهمزة الثانية
من قوله تعالى في سورة فصلت «أعجمي وعربي».

2. صحاب : وهي للكسائي وحمزة وحفص ومن أمثله قوله :

معاً قَدَرٌ حَرَكٌ مِنْ صِحَابٍ وَحَيْثُ جَا يَضُمُ تَمَسُّوهُنَّ وَأَمَدُهُ شَلْشَلَا
وهو يعني أن من رمز لهم «بصحاب» مع من رمز له بالميم وهو ابن ذكوان،
فتحوا الدال من قوله تعالى : ﴿ على الموسع قدرة وعلى المقتر قدرة ﴾.

3. عم : لنافع وابن عامر، ومثاله :

وعم علا وجهي وبيتي بنوح عن لوى وسواه عد أصلا ليحفلا
وهو يعني هنا أن المشار إليهم بـ «عم»، وهما نافع وابن عامر، مع من يرمز
له بالعين من عماد وهو حفص، قرأوا في آل عمران ﴿ أسلمت وجهي ﴾ بفتح الياء
وكذلك في الأنعام.

4. سما : لنافع وابن كثير وأبي عمرو بن العلاء ومن أمثلته قوله :

وتسهيلُ أخرى همزتين بكلمةٍ «سما» وبذات الفتح خَلْف لتجملًا
فكلمة «سما» هنا تعني أن نافعًا وابن كثير وأبا عمرو يسهلون الهمزة الثانية
في نحو «أننكم» و«أشهدوا».

5. حق : لابن كثير وأبي عمرو، ومثاله :

وسبع بهمز الوصل فردا وفتحهم «أخي» مع «إني» حقه ليعتني حلا
وكلمة «حق» من حقه هنا تشير إلى أن ابن كثير وأبا عمرو قرأ بطة : ﴿ أخي
أشدد به أزرى ﴾ وفي الأعراف ﴿ إني اصطفتك ﴾ بفتح الياء فيهما.

6. نفر : وهي لابن كثير وأبي عمرو وابن عامر ومثاله قوله :

أرهطي سما مولى ومالي سما لوى لعلني سما كفوا معي نفر العلاء
عماد وتحت النمل عندي حسنه إلى دره بالخلف وافق موهلا
وهو يعني أن من يرمز لهم بـ "سما" وبالميم من مولى وهو ابن نكوان فتحوا ياء
﴿ أرمطي أعز عليكم من الله ﴾ والرموز لهم بسما وباللام وهو هشام فتحوا ياء ﴿ مالي
أدعوك ﴾ ومن يرمز لهم بسما وبالكاف أي ابن عامر فتحوا ياء ﴿ لعلني أطلع ﴾ أما الرموز
لهم «بنفر» والعين من عماد وهو حفص ففتحوا ياء «من معي» في التوبة وبالمك.

7. حرمي : لنافع وابن كثير ومثاله :

وجرمي نصر صَاد مريم من يرد ثواب «لبثت» الفرد والجمع وصلا
فكلمة «حرمي» مع نون نصر تعني أن نافعًا وابن كثير ورمزهم «حرمي» مع
عاصم الرموز له بالنون أظهروا الذال من كهيعص قبل ذال ﴿ ذكر رحمة ربك ﴾
وفي من ﴿ يرد ثواب ﴾ كما أظهروا الثاء من «لبثت» في حالتي الإفراد والجمع.

8. حصن : لنافع والكوفيين الثلاثة ومن أمثلته :

وباليا وفتح العين رفع العذاب حصن من حسن وتعمل نوت بالياء شمللا
وهو يعني أن المشار إليهم بكلمة «حصن» مع الحاء من حسن لأبي عمرو بن
العلاء، قرأوا ﴿ يضاعف لها العذاب ﴾ بالياء ويرفع العذاب.

واستكمالاً لمنهج في العزو لجماعات الأئمة والرواة، نبه أنه يذكر القارئ

باسمه إذا كان منفردًا بباب معين، فقال :

ومن كان ذا بابٍ له فيه مذهب فلا بد أن يسمي، فيُدرى ويُعقلا

ومن أمثلة هذا النوع البيان قوله في باب الإدغام الكبير :

ودونك الادغام الكبير وقطبه أبو عمرو البصري فيه تحفلا
لأن هذا الباب خاص به، أو على الأرجح خاص برواية السوسي عنه كما ورد
في تيسير الداني وكذلك ذكر الشاطبي الكسائي بالاسم في باب إمالة هاء التانيث في
الوقف :

وفي هاء تانيث الوقوف وقبلها ممال الكسائي غير عشر ليعدلا
كما سُمي ورشا في ترقيق الراءات وتغليظ اللامات حيث قال :

ورقق ورش كل راء وقبلها مسكنة ياء أو الكسر موصلا
وفي تغليظ اللامات يقول :

وغلظ ورش فتح لام لصاها أو الطاء أو للظاء قبل تنزلا
والجدير بالتنبيه أن الرمز ليس مطردا عنده بصفة إلزامية، فإذا اتسع النظم
لاسم القارئ ذكره بلفظه، ففي الفاتحة يقول :

ومالك يوم الدين راويه ناصر وعند سراط والسراط لقبلا
بحيث أتى والصاد زايا أشمها لدى خلف واشمم لخلاذ الاولا
ففي هذين البيتين جمع الرمز بالراء من راويه والنون من ناصر للكسائي
وعاصم لكنه ذكر قنبلا وخلفا وخلاذا بأسمائهم، وهذا ما أوضحه في قوله :

وسوف أسمى حيث يسمح نظمه به موضعا جيدا معما ومخولا
(ب) اعتبار المفاهيم : والقسم الثاني من المنهج، هو ما اصطالحنا عليه
باعتبار المفاهيم وقد ذكره في قوله :

وماذا كان ذا ضِدِّ فإنني بضده غَنِيٌّ فزَاحم بالذكاء لتفضلا
وفي هذا القسم جملة من القواعد اعتمدها الشاطبي بغية الاختصار، منها :

أولاً : الاستغناء بالضد مثل ما في قوله :

كَمَدٌ وإِثْبَاتٌ وَفَتْحٌ ومُدْغَمٌ وهمز ونقل واختلاس تحصلا
وَجَزْمٌ وتذكيرٌ وَغَيْبٌ وَخِيفَةٌ وَجَمْعٌ وتثنيةٌ وتحريكٌ اعملا
فعندما ينسب إلى قارئ معين إحدى هذه الصفات، فهو يعني أن الذي أو
الذين لم يذكرهم قرأوا بضد هذه الصفة، والأمثلة توضح هذا. وهذه الأضداد
منها ما هو بديهي مطرد منعكس، ومنها ما هو اصطلاحى، وفيما يلي بعض
أمثله.

1. فالمد يقابله القصر : ومنه قوله :

وعن كلهم بالمد ما قبل ساكن
وهو يعني أن المد المشبع لجميع القراء قبل الساكن اللازم مثل «الضالين»
و«دابة»، فإذا كان السكون غير لازم كالوقوف فلهم وجهان الإشباع والتوسط،
ويشير بقوله «أصلاً» إلى أن القصر مرجوح.

2. الإثبات يقابله الحذف، ومنه قوله :

وتثبت في الحاليين ذراً لوامعا
بخلف وأولى النمل حمزة كَمَلَا
وهو يعني أن ابن كثير وهشاما المشار إليهما بالدال من درا واللام من لوامعا أثبتا
الياءات الزوائد في حالتي الوصل والوقف ويفهم منه أن بقية القراء خالفوهما في ذلك.

3. الفتح : المقصود في هذا الاصطلاح تقابله الإمالة، واستعمله الشاطبي
مرتين إحداهما في فرش سورة يوسف حيث قال :

ويرتفع سكون الكسر في العين ذو حمى
وبشرأي حذف الياء ثبت ومَيْلا
شفاء وقلل جهبذا وكلاهما
عن ابن العلاء والفتح عنه تفضلاً
فالفتح في آخر البيتين يعني أن أبا عمرو، روى عدم إمالة «بشرأي»، وفي
باب الإمالة إذ قال :

ولكن رؤوس الآي قد قل فتحتها
له غير ما ها فيه فاحضر مكمل
وهو يعني أن ورشا يميل رؤوس الآي إذا لم تكن فيها الهاء، إمالة مقللة أي
بين بين باستثناء ما فيها هاء بعد الألف، وما سوى هذين الموضعين فالفتح عنده
يعني الحركة المعروفة.

4. الإدغام ويقابله الإظهار.

5. الهمز ويقابله تركه.

6. النقل ويقابله إبقاء الهمز على حركته وإبقاء الساكن قبله.

7. الاختلاس ويقابله إكمال الحركة.

8. الجزم ويقابله الرفع، وهذا من اصطلاحه الخاص به، ومحلّه في الفعل

المضارع مثل قوله في فرش حروف سورة طه :

وبالقصر للمكي فاجزم فلا يَخْفُ
وأنت لا في كسره صفوة العلاء

وهو يعني أن ابن كثير قرأ ﴿ فلا يخاف ظلماً ﴾ بالقصر أي حذف الألف، وبالجزم، ويفهم أن باقي السبعة قرأوا بالرفع وإثبات الألف.

9. التذكير : ويقابله التأنيث وكلاهما يدل على الآخر ومن أمثلته قوله :

ونَكَّرَ تَسْقَى عاصم وابن عامر
وقلَّ بعده بالياء «يفضل» شلشلا
وهو يعني أن عاصماً وابن عامر قرءا في سورة الرعد : ﴿ يسقى بماء واحد ﴾
وفهم منه أن ما سواه من السبعة قرؤا بالتأنيث، أي ﴿ تسقى بماء واحد ﴾.

10. الغيبة : ويقابلها الخطاب، وأمثلته كثيرة جداً، في نحو : يعلمون وتعلمون.

11. والخفة ويقابلها التثقيل، وهو التشديد، وكلاهما يدل على الآخر. ومن

أمثلتهما :

وفي بلدٍ مَيِّتٍ مع المَيِّتِ خَفَفُوا صفا نفر والميتة الخف خولا
وميتا لدى الأنعام والحجرات خذ وما لم يمت للكل جاء مثقلا
وهو يعني أن المشار إليهم بالصاد من «صفا» و«بنفر» وهم شعية وابن كثير
وأبو عمرو وابن عامر كل ما جاء من لفظ الميت والأرض الميتة بالتخفيف.

12. الجمع ويقابله الإفراد أو التوحيد : وهو مطرد منعكس، ومن أمثلته قوله

في فرش البقرة :

«خطيئته» التوحيد من غير نافع ولا يعبدون الغيب شايع دخلا
وهو يعني أن السبعة سوى نافع قرأوا ﴿ وأحاطت به خطيئته ﴾ فتعين لنافع
الجمع فيها بزيادة الألف، ويقول في فرش المائدة.

وبأ «عبد» اضمم واخفض التاء بعد فُرْ «رسالته» اجمع واكسر التاء كما اعتلا
صفا، وتكون الرفع حج شهوده وعقدتم التخفيف من صحبة ولا
ولهذين البيتين عدة أوجه للقراء في قوله تعالى : ﴿ عبد الطاغوت ﴾ و﴿ فما
بلغت رسالته ﴾ وجمع «الرسالات» هو المقصود عندنا في هذا المثال، فذكر أنه من
قراءة الذين أشار إليهم بالكاف من «كما» والهمزة من «اعتلا» والصاد من «صفا»
وهم ابن عامر ونافع وشعبة.

13. التنوين : ويقابله تركه، وهو من الأضداد المطردة المنعكسة، ومن أمثلته

قوله :

«بزينة» نَوْنٌ في نَدٍ والكواكبُ انْ حصبوا صفوة يسمعون شذاً علا

يعني أن المشار إليهما بالفاء والنون من في ند، وهما حمزة وعاصم قرءا
بتنوين «بزينة» في قوله تعالى : ﴿إِنَّا زَيْنَا الدُّنْيَا بَزِينَةَ الْكَوَاكِبِ﴾ مع نصب الكواكب
لشعبة وجرها لحفص، وتعين للباقيين من السبعة القراءة : «بزينة الكواكب» بالإضافة.

14. التحريك وقابله الإسكان، وبين أنه إذا كان غير مقيد فهو الفتح، وأمثلة
كثيرة.

15. الضم والرفع : ويقابلهما في اصطلاحه الخاص، النصب والفتح، ومن
أمثلتهما قوله :

وفي «إذ يرون» الياء بالضم كلاً

يعني أن ابن عامر المشار إليه بالكاف من «كلاً» ضم الياء من قوله تعالى :
﴿وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾ بينما فتحها الباقيون : ويقول أيضاً :
و«حتى يقول» الرفع في اللام أولاً

وهو يعني أن ناقعا المشار إليه بالهمزة من «أولاً» رفع اللام في قوله تعالى
«حتى يقول الرسول» ونصبها الباقيون.

16. المواخاة بين النون والياء : وهو من مقابلاته الاصطلاحية فإذا ذكر
أحدهما لقارئ، فذلك يعني أن المسكوت عنه قرأه بالآخر. وذلك نحو قوله :

و«ندخله» نون مع طلاق وفوق مع نكفر نُعَذِّبُ معه في الفتح إذ كلا
وهو يعني أن المشار إليهما بالهمزة والكاف في إذ كلا وهما نافع وابن
عامر قرءا : ﴿ندخله جنات﴾ و﴿ندخله ناراً﴾ في سورة النساء، و﴿ندخله جنات﴾
في سورة الطلاق، و﴿نكفر عنه سيئاته وندخله جنات﴾ في سورة التغابن المشار
إليها بقوله «وفوق»، وكذلك في سورة الفتح، كلها بالنون وتعين للباقيين القراءة
بالياء. أي يدخله ويكفر عنه.

17. المقابلة بين الفتح والكسر : وبين النصب والخفض : فكلما ذكر عن
قارئ أحدهما فيفهم منه أن غيره قرأ بالعكس وأمثلة :

وفي الكل فافتح يا «مُبَيِّنَةً» دنا صحيحا وكسر الجمع كم شرفاً علا
فذكر هنا أن ياء «مُبَيِّنَةً» تفتح في جميع القرآن عند ابن كثير وشعبة المشار
إليهما بالبدال والصاد من دنا صحيحا، ويفهم من الباقيين كسر الياء فيهن ثم أخبر
أن المشار إليهم بالكاف والشين والعين من قوله كم شرفاً علا وهم ابن عامر

وحمزة والكسائي وحفص قرأوا كسر الياء في جمع «مبينات» وتعين للباقيين فتحها.

ويقول في النصب :

وفتنتهم بالرفع عن دين كامل
وهنا ذكر أن حمزة والكسائي المشار إليهما بالشين من شرف قرءا في سورة
الأنعام «والله ربنا» بنصب «ربنا» فتعين الخفض للباقيين. ويجدر التنبيه أنه إذا
ذكر «نصب الرفع» فالمقابل هو الرفع وليس الخفض.

ج) الاصطلاحات الأسلوبية :

ومن اصطلاحاته الأسلوبية، ما ذكره في باب الإظهار والإدغام الصغير، في
معرض الحديث عن إدغام ذال «إذ» ودال «قد» وتاء التانيث، ولام «هل» و«بل» فقال
في التمهيد لهذا الاصطلاح.

سأذكر ألفاظا تليها حروفها
فدونك «إذ» في بيتها وحروفها
سأسمي وبعد الواو تسمو حروف من
وفي دال «قد» أيضا وتاء مؤنث
ثم قال في ذال «إذ» :

نعم إذ تمشت زينب صال دلها
فاظهارها أجرى دوام نسيمها
وأدغم ضنكا واصل ثوم دره
وفي هذه الأبيات يذكر الشاطبي أن «إذ» يمكن أن تدغم في الحروف الستة
المنكورة في أوائل كلم البيت الأول.

وهي التاء من «تمشت» نحو ﴿إذ تبرأ الذين اتبعوا﴾، والزاي نحو ﴿وإذ
زاغت الأبصار، وإذ زين لهم الشيطان﴾، وليس في القرآن غيرهما ؛ والصاد نحو
﴿وإذ صرفنا إليك نفرا من الجن﴾ ولا ثاني لها، والدال نحو ﴿ولولا إذ دخلت جنتك﴾
والسين نحو ﴿ولولا إذ سمعتموه﴾ والجيم نحو ﴿وإذ جعلنا﴾.

ونذكر أن المشار إليهم بالهمزة من «أجرى» والدال من «دوام»، والفون من
«نسيمها»، قد أظهروا ذالها في الأحرف الستة، وهم نافع وابن كثير وعاصم، وأن

الذين أشار لهما بالراء والقاف من «ريا قوله»، وهما الكسائي وخلاد أظهرهما في الجيم وحده المذكور في كلمة «جلا»، وأدغماها في الأحرف الخمسة الباقية، وأن المشار إليه بالضاد وهو خلف أدغماها في التاء والدال من «توم دره»، وأظهرها في الأربعة الباقية، وأن المشار إليه بالميم، وهو ابن نكوان أدغماها في الدال، فتعين له الإظهار في الخمسة الباقية ويفهم مما ذكر أن أبا عمرو وهشاماً، أدغماها في الأحرف الستة.

وتمشياً مع هذا المنهج يمكن استنتاج أحكام الإظهار والإدغام في دال «قد» حيث يقول :

وقد سحبت ذيلًا ضفًا ظلُّ زرب	جلته صباه شائقًا ومعلًا
فأظهرها نجْمُ بدا دَلْ واضحا	وأدغم ورش ضرَ ظمئان وامتلا
وأدغم مَرٍ واكفَ ضَيْرَ ذابل	زَوَى ظِلُّهُ وَغَرَّ تسدَّاه كلكلا
وفي حرف «زيئًا» خلاف ومظهر	هشام بصاد حرفه متحملا

وخلاصة الحكم في هذه الدال، أن قالونا وابن كثير وعاصمًا أظهروها عند حروفها الثمانية وأن أبا عمرو وحمزة والكسائي أدغموها في الأحرف الثمانية. وأن ورشا أدغم في الضاد والطاء وأن هشامًا أظهرها عند الطاء وأدغم في الباقي، وأن ابن نكوان أظهرها عند السين والصاد والجيم والشين واختلف عنه في الزاي.

وفي تاء التانيث يقول الشاطبي على نفس المنهج :

وأبدت سنا ثغر صفت زُرَقَ ظَلْمِه	جمعن ورودا باردا عَطِرَ الطلا
فأظهره دُرُ نمته بدوره	وأدغم ورش ظافرا ومخولا
وأظهر كهف وافر سيب جوده	زَكِيٍّ وَفِي عَصْرَةٍ ومحللا
وأظهر راويه هشام «لهدمت»	وفي «وجبت» خلف ابن نكوان يفتلى

هذا ونترك هنا للقارئ التفكير في استخراج آراء القراء، من هذه الرموز استنادا إلى المثالين السابقين.

واتبع الشاطبي طريق التيسير للداني في ذكر القواعد المجعلة لبياءات الإضافة، في أبواب الأصول العامة، ثم ذكر ما اختلف فيها تفصيلاً بعد كل سورة وذلك في فرش الحروف، فبعد سورة البقرة مثلاً قال :

وبيتي وعهدي فانكروني مضافها
وربي وبني مني وإنني معاً حلا

لكنه لم ير ضرورة لنكر أحكامها مكتفياً بما قدمه في الأصول بينما نرى الداني في التيسير يقول في البقرة : «بإتباعها ثمان (1) : إني أعلم (30) وإني أعلم (33) فتحها الحرميان وأبو عمرو. و﴿عهدي الظلمين﴾ (124) سكنها حفص وحمزة، و﴿بيتي للطائفين﴾ (125) فتحها نافع وحفص وهشام، و﴿فأذكروني أذكركم﴾ (152) فتحها ابن كثير ﴿بي لعلهم﴾ (186) فتحها ورش و﴿مني إلا من اغترف﴾ (249) فتحها نافع وأبو عمرو ﴿ربي الذي﴾ (285) سكنها حمزة.

و«فيها من المحذوفات ثلاث «الداع إذا دعان» (186) أثبتتها في الوصل ورش وأبو عمرو و«اتقون يا أولى الألباب» أثبتتها في الوصل أبو عمرو.

ويقول الداني وكذا أقفل في أواخر السور في الياءات أ حذف قراءة الباقيين من فتح وإسكان وإثبات وحذف لارتفاع الإشكال في ذلك وبالله التوفيق». ومن هذا القول الأخير نرى أن الشاطبي استلهم منه مذهب في الاستغناء بالضد الذي ذكرنا قواعده سابقاً.

(د) أسلوبه في عرض فرش الحروف :

وبعد إنهاء أبواب الأصول بدأ بسورة البقرة في عرض أحكام اختلاف القراءة السبعة ورواتهم في فرش الحروف، وقد سبق أن بين اختلافهم في سورة الفاتحة. ولقد اعتمد في هذا منهج الداني حيث أنه يعطي حكم النظائر في أول مرة ترد فيها، من ذلك مثلاً قوله في سورة البقرة.

وحيث أتاك «القدس» إسكان دالِه
دواء وللباقيين بالضم أرسلوا
وهو يعني أن ابن كثير سكن دال القدس في كل القرآن. وفي قراءة اسم إبراهيم يقول :

وفيها وفي نص النساء ثلاثة أواخر إبراهيم لاح وجملاً
ومع آخر الأنعام حرفاً براءة أخيراً وتحت الرعد حرف تنزلاً
وفي مريم والنحل خمسة أحرف وأخيراً في العنكبوت منزلاً
وفي النجم والشورى وفي الذاريات والحدديد ويروى في امتحانه الأولى
ووجهان فيه لابن زكوان هاهنا و«واتخذوا» بالفتح عم وأوغلاً
وهو يرمز رواية هشام المشار إليه في البيت الأول باللام من لاح، وقد قرأ إبراهيم في ثلاثة وثلاثين موضعاً منها خمسة عشرة في البقرة، والباقي هو ما ذكر في الأبيات السالفة، ونكر الوجهين فيه لابن زكوان، أي بالالف أو بالياء.

واتبع نفس الطريقة في سرد التاءات التي يشدها البزي في الوصل وهي إحدى وثلاثون تاء قال فيها الشاطبي :

وفي الوصل للبزي شدد «تَيَمَّمُوا»
وفي آل عمران له «لا تفرقوا»
وعند العقود التاء في «لا تعاونوا»
«تنزل» عنه أربع، و«تناصرو»
«تكلم» مع حرفي «تولوا، بهودها»
في الانفال أيضا ثم فيها «تنازعوا»
وفي التوبة الغراء قل «هل تربصو»
«تميز» يروى ثم حرف «تخيرو»
وفي الحجرات التاء في «لتعارفوا»
و«كنتم تمنون» الذي مع «تكهؤو»

وتاء «توفى» في النساء عنه مجعلا
والانعام فيها «فتسفرق» مثلا
ويروى ثلاثا في «تلقف» مثلا
ن «نارا تلظى» «إذ تلقون» ثعلا
وفي نورها والامتحان وبعد لا
«تبرجن» في الأحزاب مع «أن تبدلا»
ن «عنه تلهي» قبله الهاء وصلا
وبعد «ولا» حرفان من قبله جلا
ن «عنه على الوجهين فافهم محصلا

هذه هي الملامح العامة لمنهج هذه القصيدة البديعة التي صارت رمزا للقراءات السبع وقطب المصنفات حولها، ونقدم في هذا الفصل كلمة عن بعض ما وضع عليها من شروح وما نهج حولها من معارضة وتكملة.

3. شروح الشاطبية

لقد توفرت عوامل عدة استدعت من العلماء أن يقوموا بشرح حرز المعاني، منها أولا تقبل الناس لمضمونها المأخوذ من كتاب تيسير الداني، ثانيها أسلوبها الرائق غير أنه مع جودته يتطلب كثيراً من التوضيح لما يتخلله من رموز واصطلاحات ومفاهيم لا تدرك بالبديهة، وهكذا استجاب القراء لهذا المطلب، فوضعوا عليها أكثر من مائة شرح، ابتدأت في عصر المؤلف، وظلت تتوالى طوال القرون من بعدها، ونذكر في هذا العرض أهم ما اشتهر وتداولته الأيدي منها.

1. شرح السخاوي :

لقد كان من رواد شراح حرز الأمانى الإمام علي بن محمد علم الدين السخاوي الذي سنفرده له فصلاً مستقلاً في قراء الشام. ويعتبر شرحه المرجع الأول والأصيل وإن كان ابن الجزري يذكر في غاية النهاية أن أول من شرحها هو أبو

القاسم عبد الرحمن بن اسماعيل الأزدي التونسي (توفي حدود 625)، لكن فتح الوصيد في شرح القصيد للسخاوي احتل مكانة خاصة لمكانة مؤلفه من الناظم، إذ كان من أجل تلاميذه، فقد صاحبه وقرأ عليه حرزه وأقرأه وشرحه بعده، وشهد له أعلام الأئمة بالإتقان، فيقول عنه أبو شامة : إنما أشهرها بين الناس وشرحها وبيّن معانيها بقية مشايخ المسلمين أبو الحسن السخاوي، ويقول أبو إسحق الجعبري «وكلُّ كلٍّ على فاتح وصيدها وماتح نضيدها الشيخ العلامة تاج القراء سراج الألباء علم الدين أبي الحسن السخاوي⁽¹⁾». كما أثنى عليه ابن الجزري ويقرر أن السخاوي أول من شرحها وأنها اشتهرت بسببه وهذا الشرح صار عمدة للذين جاؤوا بعده، وإذا كان طبعه قد تأخر كثيراً فإنه ظل متداولاً معروفاً ينقل عند أكثر العلماء والقراء.

2. شوح أبي عبد الله محمد بن الحسن القاسمي (تـ 656) :

واسمه اللألي الفريدة في شرح القصيدة، وهو مقرئ كبير درس في فاس أولاً، ثم انتقل إلى الشام وقرأ على عبد الرحمن سعيد الشافعي وأبي موسى بن يوسف المقدسي، ثم انتهت إليه مشيخة القراءات بحلب، وأفاد منه كثير من القراء أمثال الذهبي وابن الجزري وقد نوه العلماء بشرحه ورووا عنه كثيراً ومع ذلك فالذي يبدو أنه مازال مخطوطاً إلى الآن⁽²⁾.

3. كنز المعاني الأول⁽³⁾ :

للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي المعروف بشعلة (تـ 656)، لقد قلنا إنه الكنز الأول، لوجود كنز ثان وهو تأليف الإمام الجعبري وهو شرح معروف متداول طبع عدة مرات، ومؤلفه من تلامذة، أبي الحسن عبد العزيز الارييلي وقد كان مقرئاً ماهراً، وأصولياً وفقهياً، وشاعراً مجيداً.

ويعتاز شرحه بجودة الترتيب وحسن التنظيم، وقد ابتدع منهجاً خاصاً يقول إنه أسسه على ثلاث قواعد، وهي : أولاً المبادئ، ويعني بها شرح النظم من الناحية

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، للإمام إبراهيم بن عمر الجعبري الخليلي، تـ 732، حقق الجزء الأول من ذ. أحمد اليزيدي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط، ط. أولى، 1419هـ/1998م.

(2) وقد حقق الأستاذ حسن صدقي جزء الأصول منه في أطروحة نوقشت سنة 2001م.

(3) كنز المعاني شرح حرز الأماني، للإمام محمد بن أحمد الموصلي الشهير بشعلة، تـ 656، الناشر : المكتبة الأزهرية للتراث، 1418هـ/1997م.

اللغوية، ورمز لها بالباء (ب)، ثانياً : اللواحق وهي في الإعراب وما يندرج تحته، ورمز لها بالحاء (ح)، ثالثاً : المقاصد : وهي تتعلق بمعاني الأحكام المقصودة، ورمز لها بالصاد (ص). والمثال التالي يبين هذا المنهج.

يقول الشاطبي :

وإضجاع ذي رائين حج رواته كالابرار، والتقليل جادل فيصلا
وشرحه شعله بما يلي :

ب) «الاضجاع»، «الإمالة»، «حج» غلب بالحجة والمخاصمة، «الفيصل» :
الفصل.

ح) «إضجاع» مبتدأ، «حج رواته» خبر، «التقليل» مبتدأ، «جادل» خبره
والضمير للتقليل، «فيصلا» حال.

ص) أمال أبو عمرو والكسائي إمالة محضة كل لفظ ذي رائين، وتطرف الراء
المكسورة نحو «من الاشرار» و«كتاب الابرار» و«دار القرار» ؛ بخلاف
«إن الابرار» إذ الراء المفتوحة لا تعال كما لا يمال : «جعل الليل والنهار»،
وأما ورش وحمزة فأمالا ذا الراءين بين بين على أصل ورش⁽¹⁾.

4. إبراز المعاني لأبي شامة⁽²⁾ :

ومؤلفه الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة
الدمشقي المتوفى سنة 665. وقد نشر هذا الكتاب أكثر من مرة ومن آخر طباعته ما
صدر عن كلية القرآن بالمدينة، مع تعليق الاستاذين محمد بن عبد الخالق ومحمد جادوا.
وأبو شامة من أعلام الأئمة تولى مشيخة الإقراء والحديث بالأشرفية، وألف
في علوم القرآن والحديث والتاريخ إذ قد اختصر تاريخ ابن عساكر. وأما في
القراءات فله كتاب إبراز المعاني، وهو بمثابة تكملة لشرح شيخه السخاوي، الذي
نوه به كثيراً وقال إن العلم ختم به، وقد سمي كتابه بإبراز المعاني ملمحاً لما سمعه
من السخاوي إن الشاطبي قال : «لو كان في أصحابي خير وبركة لاستنبطوا منها،
(يعني قصيدته) معاني لم تخطر ببالي».

(1) الشرح، ص 192.

(2) إبراز المعاني من حزن الأماني في القراءات السبع، تأليف الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي
شامة الدمشقي، ت 665، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، 1402 هـ.

5. كنز المعاني الثاني للجعبري :

وستحدث عنه في فصل قراء الشام.

6. فوائد ابن أجروم :

وستعرض له في المدارس المغربية.

7. سراج ابن القاصح :

ومن الشروح المتداولة كتاب سراج القارئ المبتدي وتذكارات القراء المنتهى للشيخ علي بن عثمان بن الحسن القاصح الذي يقول إنه اختصر، من شروح السخاوي والقاسي وابن جبارة والجعبري وغيرهم وأنه زاد فيه فوائد ليست في الشروح المذكورة.

قد اتبع فيه المؤلف منهجاً حسناً، يشرح الأبيات وبيان الأحكام وعادة ما يختم كل مبحث بتوضيح يختصر فيه مواقف الأئمة في المسألة المعنية.

والمثال التالي يبين هذا المنهج، فعند قول الشاطبي :

نأى شرع يَمْنُ باختلاف وشُعْبَةٌ في الاسرا وهم والنون ضوؤ سنا تلا

أخبر أن الألف من ﴿ ونأى بجانبه ﴾ في فصلت أمالها المشار إليهما بالشين في قوله شرع وهما حمزة والكسائي بلا خلاف وأن المشار إليه بالياء في قوله يَمْنُ وهو السوسي أمال الألف بخلاف عنه أي عنه وجهان الإمالة والفتح، والفتح عنه أشهر ثم قال «وشعبة في الاسرا وهم» أي وأمال الألف من «ونأى» في سورة سبحان شعبة وهؤلاء المتقدم ذكرهم أي وهم حمزة والكسائي والسوسي يعني على ما تقدم للسوسي من الخلاف ثم قال «والنون» إلخ. أخبر أن إمالة النون من ونأى في السورتين للمشار إليهم بالضاد والسين والتاء في قوله «ضوء سنا تلا» وهم خلف وأبو الحارث والدوري عن الكسائي. ثم زاد قائلاً :

«القراء على خمس مراتب في السورتين : قالون وابن كثير والدوري عن أبي عمرو وهشام وحفص عن عاصم وابن ذكوان على فتح النون والهمزة والألف في السورتين لكن ابن ذكوان يؤخر الهمزة عن الألف لأنهم لم يذكروا فتأخذ لهم ضد الإمالة وهو الفتح، وورش يميل الألف والهمزة قبلها بين بين بخلاف عنه لأنهما من

ذوات الياء، وخلاد بإمالة فتحة الهمزة فقط في السورتين والسوسي أيضاً كذلك بخلاف عنه في السورتين ؛ وشعبة يميل الألف والهمزة قبلها في سبحان فقط وخلف والكسائي يميلان الألف والهمزة قبلها والنون في السورتين.

و"الشرع" المذهب والطريقة و"اليمن" البركة و"السنا" النور. و"تلا" تبع يشير إلى أن إمالة النون تتبع لإمالة الألف.

8. شوح علي الضباع :

وسياتي ذكره في باب نهضة القراءات الحديثة في مصر.

4 . معارضات الشاطبية

1 . لقد حركت لامية الشاطبي قراءة القراء، فنظموا قصائد على منوالها نذكر منهم أبا عبد الله محمد المعافي الأندلسي له قصيدة على وزنها بلا رموز.

2. ومنهم أيضاً الإمام النحوي ابن مالك أبو عبد الله محمد بن عبد الله صاحب الخلاصة والتسهيل. وقد عارضها بقصيدتين إحداهما في بحرهما ورويها، وجعلها اختصاراً لها، فسماها حوز المعاني في اختصار حرز الأمانى وقال في أولها :

بذكر إلهي حامداً ومبسملاً بدأت فأولى القول يبدأ أولاً⁽¹⁾
ويقول في آخرها :

وزادت على حرز الأمانى إفادة وقد نقصت في الجرم ثلثاً مكملأ
أما القصيدة الثانية فهي دالية وتعرف بالدالية وذكر ابن الجزري منها قوله :

ولا بد من نظمي قوافي تحتوي لما قد حوى حرز الأمانى وأزيده
وقوله :

ووجهان في «كنتم تمنون» مع «تفك هون» وأخفى عنه بعض مجودا
ملاقي ساكن صحيح كـ «هل تربصون» ومن يكسر يحد عن الاقتدا⁽²⁾

(1) نفح الطيب، ج 2، ص 421.

(2) غاية النهاية، ج 2، ص 180-181.

3. ومنهم مؤلف كنز المعاني، ومعارضته بقصيدة رائية مختصرة قدر نصف الشاطبية وقيل إن اسمها الشمعة المضية في القراءات السبع المرضية⁽¹⁾.
4. ومنهم عبد الصمد التبريزي شيخ تبريز والعراق (ت 765) عارضها في 520 بيتاً ذكرها.
5. أبو حيان الأندلسي : وله معارضة سماها "عقد اللالي"، على وزنها ورويتها ولا رمز فيها، وما زالت مخطوطة (دار الكتب القاهرة رقم 200).
6. ومنهم بلال الرومي : وقصيدته لامية تسمى البلالية.
7. ومنهم أحمد بن علي المعروف بابن الفصيح (955) وله (هدية العارفين نظيرة الشاطبية) بلا رموز.
8. ومنهم أمين الدين عبد الوهاب بن وهبان الدمشقي (ت 768) وله (نظم در الجلا في قراءة السبعة الملا).
9. أبو جعفر أحمد بن الحسن الكلاعي المالقي المعروف بابن الزيات (730) وله لذة السمع في القراءات السبع.
10. ومنهم سريج بن محمد الملطي وبدأ قصيدته بقوله : «يقول سريج قانتاً متهللاً».
11. محمد الإفرائي المغربي شيخ النوري وله تذكرة الإخوان.
12. منهم النحوي المغربي الشهير محمد بن أجروم وله التبصير في نظم التيسير والأرجوزة مفقودة. ونقل ابن القاضي منها :
وفي التنادي والتلاقي الخلف
عن ابن مينا والصحيح الحذف
13. ابن المرحل (700) في قصيدة من ألفي بيت : التبيين والتبصير.
14. والفقيه الأديب محمد بن عاصم الأندلسي (829). إيضاح المعاني في قراءة الداني.

(1) ومجموعة هذه المعارضات أوردها مؤلفة الباحث الدكتور عبد الهادي احميتو في موسوعة قراءة الإمام نافع عند المغاربة، المجلد 4، ص 1512 وما بعدها.

5. التكملات : القيجاطي

لقد اتقن الشاطبي مذهب الداني في قصيدة حرز الأمانى، لكن بعض القراء أراد أن يضيف إليها مسائل القيروانيين في كتب أبي محمد مكي القيسي واختيارات أبي علي الأهوازي، وآراء مدرسة ابن شريح، فاتفق أن قام بهذا العمل أبو الحسن علي بن عمر بن إبراهيم الكنانى القيجاطي (ت 730) فنظم التكملة المشهورة.

وناظم التكملة من أئمة القراءات في مملكة بني نصر بغرناطة، وهو ممن استوعب الاتجاهات الأندلسية عموماً، ودرس أعلامها المشهورين في عهده. وقرأ على الأستاذ العلامة أبي جعفر بن الزبير شيخ أبي حيان الغرناطي، وعلى ابن الضايغ وأبي الحسن الأبيدي.

وممن أخذ عنه فرج بن قاسم المعروف بابن لب (ت 782) وهو من شيوخ القيجاطي الحفيد أبي عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عمر، وابن لب هذا هو الإمام الشهير في سائر العلوم، وقد أورد له الونشريسي في المعيار رسالته في موضوع تواتر القراءات جواباً على ابن عرفة. واسمها «فتح الباب ورفع الحجاب بتعقب ما وقع في تواتر القراءات من السؤال والجواب». ومن تلامذته أيضاً محمد بن مرزوق الجد (أو الخطيب) (ت 781) ومحمد بن جابر الوادآشي صاحب البرنامج المشهور (ت 749) ومن مشاهير من أخذ عنه أيضاً لسان الدين بن الخطيب أديب الأندلس وكاتبها الشهير.

وقد كان حفيده أبو عبد الله القيجاطي خاتمة القراء في الأندلس، وهو شيخ المجراذي والمنتوري اللذين أسندا إليه علوماً جمة في القراءات وغيرها ولقد عرفت له اختيارات في الأداء انفرد بها وخولف فيها منها مذهب في ترقيق اللام من اسم «اللّه» بعد الراء الممالاة والمرققة مثل ﴿ نرى الله ﴾ و﴿ ولذكر الله ﴾ و﴿ أفغير الله تأمروني أعبد ﴾ وقد أيده ابن المجراد في مذهب هذا ولكن رد عليه ميمون الفخار في التحفة وفي نظم للقيجاطي الحفيد على منوال الشاطبية :

وإن رقق المصري راء وبعدها	أتت لام تعظيم ففخم وفصلا
إذا أشكلت بالضم والفتح بعدما	يصح به ترقيق راء ليسهلا
كذلك «نكر الله» بالضم لم يزل	كذا الفتح مع ترقيق راء ليحصلا
هما يوجبان اللام تفخيمها ولو	أميلا، حكى هذا أبو شامة العلا
كذلك نص الجعبري أخو الرضا	لدى شرحه حرز الأمانى مفصلا

ومن آراء الحفيد أيضاً، إشباع المد في مثل «ءامنوا» و«أوتي» و«إيماننا» وفقاً لمذهب القرويين، وتسويته لمقدار المد فيما سببه همز. وما سببه سكون أو إدغام وأخذه بالقصر في ميم ﴿ألم أحسب الناس﴾، وفي الوقف في نحو «يعلمون» و«المتقين» و«حساب» وفي نحو «لأريب» وكما أخذ لورش أيضاً بتسهيل الثانية من الهمزتين المفتوحتين نحو «ءأنتم» وتقخير الراء في قوله تعالى : ﴿فكان كل فرق كالتود العظيم﴾.

أمّا قصيدة جده أبي الحسن فإنه أراد تكملتها باختيارات الشيخ مكي القيسي والإمام ابن شريح وأبي علي الأهوازي، مما لم يرد في تيسير الداني، وجعل لهم رموزاً بالأحرف الأولى من أسمائهم، وذكر أنه لم يتعرض لمذهب أبي عمرو الداني ويقول فيها :

وما لم تجد فاعلم بأن جميعه بوفق أبي عمرو وتيسيره تلا
ومجمل الآراء الواردة فيها هي التي بسطت في كتابي الاقناع والدر النثير
ويقول في خاتمتها :

وقد كملت أبياتها مائة فمن أتى بمزيد فيه جاد وأفضلا
وقد نشرها الدكتور احميتو في موسوعته عن رواية ورش في المغرب.

الفصل الثاني

إشعاع مدرسة الشاطبي في الشام من خلال الإمامين السخاوي والجعبري

لقد ظلت حواضر الشام مستقراً لأئمة القراءات من عهد تأسيسها في مستهل القرن الثاني الهجري، فاشتهر من تلاميذ رواتها الأوائل هارون بن موسى الأخفش الذي كان من حملة طرق القراءات، وبرز بعده القارئ الكبير والمحدث الإمام محمد بن النضر الربيعي المعروف بابن الأخرم (ت 341)، وروى عنه القراءات أحمد بن عبد العزيز الشهير بابن بدهن، وأحمد بن نصر الشاذلي، وعبد الواحد بن عبد القادر الذي كان من شيوخ الهذلي.

ومن معاصري ابن الأخرم مقرر أنطاكية ومسندها، الإمام إبراهيم بن عبد الرزاق (ت 339) الذي قرأ على مجموعة من الشيوخ منها إسماعيل القاضي البغدادي، وقنبل المكي والأخفش الصغير، وعنه أخذ القراء الأنطاكيون مثل أبي الحسن الوافد على الأندلس، وعلي بن موسى الأنطاكي، وعبد الله بن اليسع، كما أخذ عنه عبد المنعم بن غلبون الذي انتقل إلى مصر وتآلق نجمه فيها هو وابنه طاهر الشهير.

واشتهر من تلامذة ابن الأخرم أبو محمد عبد الله بن عطية المعدل المفسر المقرئ (ت 383) الذي قيل إنه كان يحفظ خمسين ألف بيت للاستشهاد على معاني القرآن.

ومن بعد هؤلاء ظهر أبو علي الحسن بن علي الأهوازي (ت 446) الذي استوطن دمشق وبث فيها علماً كثيراً، ويقول ابن الجوزي إنه شيخ القراء في عصره وأعلى من بقى في الدنيا إستاناداً وأنه أخذ عن أحمد بن عبد الله الجبني وأبي القاسم عبد الله بن نافع العنبري وأبي الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذي وغيرهم وقرأ عليه ابن غلام الهراس وابن عبد الوهاب مؤلف المفتاح ومحمد بن عبد الرحمن النهاوندي شيخ ابن سوار.

وروى عنه أبو معشر الطبري كما روى الأهوازي عنه الطم والرم
والمعروف أن الأهوازي كان يحط من مقام أبي الحسن الأشعري، وكان رد ابن
عساكر عليه عنيفاً في كتاب بيان كذب المفترى.

وممن قرأ على الأهوازي من الشاميين علي بن الحسن الدمشقي شيخ ابن
عساكر وفي بداية القرن السابع حفلت القراءات بالشام بمجموعة من كبار القراء
من أبرزهم علم الدين السخاوي.

1 . علم الدين السخاوي

ولد أبو الحسن علي بن عبد الصمد في سخا بمصر سنة 558 وتعلم في
القاهرة، ولازم فيها شيخه القاسم بن فيره الشاطبي، وكان من أجل أصحابه، أخذ
عنه القراءات حتى صار فيها صدرا، وشرح قصيدتي حرز الأمان، وعقيلة أتراب
القصائد ويعتبر شرحه الموسوم بفتح الوصيد في شرح القصيد للحرز. أول شرح
عليها، وكان السخاوي أيضا علما في اللغة والنحو، ثم انتقل إلى دمشق ودرس في
جامعها أكثر من أربعين سنة، ظل طيلتها تزدهم الطلبة على يابه، لثروى من معين
عبابه، ومن أبرز تلامذته أبو شامة الدمشقي وأبو الفتح محمد بن علي الأنصاري.

وتتسم مؤلفاته بالتنوع والإمتاع، وتناولت علوم اللغة مثل شرحه لمفصل
الزمخشري، وتفسير أحاجيه النحوية، أما في علوم القرآن فله زيادة على فتح
الوصيد، كتاب هداية المرقاب وغاية الحفاظ والطلاب في متشابه الكتاب⁽¹⁾، وهو
بديع من نوعه رائع في نظمه، وليس القصد منه محاولة تأويل المتشابه كما قد
يتبادر من عنوانه، وإنما هو بيان الآيات التي تتشابه في معناها وتختلف ألفاظها
اختلافاً ويقول :

قال علي السخاوي ناظما	كان له الله الرحيم راحما
الحمد لله الحميد الصمد	منزل الذكر على محمد
فيه هدى للمهتدي ونور	وحكمة تشفى بها الصدور
تنزيل رب العالمين نزلا	به عليه الروح من رب العلا
صلى عليه الله من رسول	أيده بمعجز التنزيل

(1) وقد نشر هذا الكتاب بعناية عبد القادر الخطيب الحسني، عن دار الفكر المعاصر ببيروت.

ثم على أصحـاحـه وءاله
وبعد فالقرآن نور مُشرق،
وجاء عن سيدنا محمد
في فضل حفاظ القرآن المهره
لأنه في صحف مطهره
فالحافظ المتقن قد ساوى الملك
وقد نظمت في اشتباه الكلم
لقببتها هداية المرتاب
أودعتها مواضعاً تخفى على
رتبتها على حروف المعجم
فإن أردت علم لفظ مشكل
فإنه باب من الأبواب
ولا تعدُّ أولاً مزيداً
وإن أردت علم حروف أشكلا
وإن توالى كلمات مُشكَّلة
إن أمكن الجمع وإلا انفردت
وربما أغنى عن القسرين
وربما جاء معها فكانا
وكلما قيده الإعراب لم
والله حسبي وعليه اعتمد
بعض متشابهات الكلم في باب الألف
وأقرأ «فأنزلنا بآي البقرة»
لكن «فأرسلنا عليهم» جاء في
وآخر الآيات «يفسقونا»
ومع «وما أنزل» قل «إلينا»
وجاء «إبليس أبى واستكبرا»
وجاء «والفتنة» فيها «أكبر»

المؤمنين بالكتساب كله
حامله مسدد موفّق
ذي الفضل والفخر الرسول المرشد
أنهم مع الكرام البـررـه
وهي بأيديهم كما قد ذكره
فاستعمل الجِدُّ فمن جدُّ ملك
أرجوزة كاللؤلؤ المنظّم
وغاية الحفاظ والطلاب
تالي الكتاب وتريح من تلا
فأفصحت عن كل أمر مبهم
فانظر إلى الحرف الذي في الأول
وفيه ما رمت بلا ارتياب
إلا إذا كان هو المقصودا
ألفيته في باب محصلا
جمعتها في باب حرف الأول
فوقعت في بابها ووردت
قسرينه بواضح التبيين
كالشاهدين أوضحا البيانا
ءات به لأن الاعراب علّم
به أعوز لاجئاً وأعتضد
«على الذين ظلموا» محبره
سورة الاعراف يقينا فاعرف
فيها وفي الأعراف «يظلمونا»
وأل عمران بها «علينا»
فيها، وفي صاد «أبى» ما ذكرنا
وهو بها الحرف الذي يؤخر

وقبله «أشدُّ» أعني الأول
«يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ»
أولها الثاني الذي في البقرة
وثالث النور وحرف المائدة
وجاء ذكر الأرض من قبل السما
من بعد «لا يخفى عليه» مره
وبعد «ممن خلق» استبيننا
في يونس وآل عمران وفي
والعنكبوت جاء فيها الخامس

لا تسترب فإنه قد انجلى
في أربع لا ريب في إثباته
وآل عمران بحرف مسفره
دونكها من تحفة وفائده
بخمسة حققها من فهما
وبعد «ما يعزب عنه ذره»
وبعد «أنتم بمعجزينا»
طه وإبراهيم قبل فاكشفي
به انجلى للقارئ الحنّاس

وهذا النموذج يعطي ما يمتاز به هذا النظم من جودة وإحكام.

ومن أشهر مؤلفاته في القراءة، كتاب "جمال القراء وكمال الإقراء"⁽¹⁾ وهو مجموعة عشرة كتب، يتناول كل منها موضوعا من علوم القرآن، وهي :

1. نشر الدرر في ذكر الآيات والسور : ذكر فيه ترتيب نزول السور. معتمدا فيه على الرواية عن عطاء بن أبي مسلم الخراساني، وروى عنه إن السورة إذا نزل أولها في مكة كتبت مكية، ويزيد الله فيها ما شاء بالمدينة، ثم بين في هذا الجزء بعض الآيات التي نزلت في المدينة وأدرجه في السور المكية.

ثم استعرض في هذا الجزء أيضا أسماء القرآن، وعد منها الفرقان والذكر والكتاب والقصص والتنزيل والروح والمثاني، والذكر والهدى والبيان والتبيان، والرحمة والبشير والنذير والعزیز والحكيم والمهيمن والبلاغ والشفاء والنور والمجيد.

ثم تحدث عن أسماء السور وأقسامها، كالسبع الطوال، والمثاني والمنين والمفصل ومما قاله إن الخليفة عثمان بن عفان ظن أن الأنفال والتوبة سورة واحدة فلذلك لم يكتب بينهما البسطة، وكانتا تدعيان القرينتين على عهد النبي ﷺ. وروى عن بعض السلف أن ميادين القرآن ما افتتح ب «ألم» وبساتينه المتفتحة ب «أكر» ومقاصيره «الحامدات» وعرائسه «المسبحات» ودبابيج «الحواميم»، ورياضه «المفصل».

(1) جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، ت 643، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط. أولى، 1408هـ/1987م، مجلدان، 740 صفحة.

وختم هذا الجزء بأسماء السور وألقابها وذكر أن سورة «النحل» تسمى أيضا سورة «النعم»، و«الإسراء» تسمى أيضا سورة «بني إسرائيل»، و«طه» سورة «الكليم»، و«النمل» سورة «سليمان»، و«فاطر» سورة «الملائكة»، و«ص» سورة «داود»، و«الزمر» سورة «الغرف». و«غافر» سورة «المؤمن»، و«فصلت» سورة «المصاحب»، و«الجاثية» سورة «الشريعة»، و«الممتحنة» سورة «المودة»، و«الصف» سورة «الحواريين»، و«الطلاق» سورة «النساء» (الصغرى) و«الملك» تسمى «الواقية» و«النبأ» سورة «التساؤل» و«العلق» سورة «القلم» و«الكافرون» تسمى سورة «العبادة»، و«الإخلاص» سورة «الأساس» ونقل أن جعفر الصادق اعتبر «الفيل» و«قريشا» سورة واحدة.

2. والكتاب الثاني عن الإعجاز، بعنوان "الإفصاح الموجز في إيضاح المعجز"، واختصر فيه وجوه الإعجاز المشهورة، مع تعليقات دقيقة ونكت بديعة.

3. وخصص الجزء الثالث لفضائل القرآن، وسماه "منازل الإجلال والتعظيم في فضائل القرآن العظيم"، وهو يكاد يكون اختصارا لكتاب أبي عبيد بن سلام، ذكر فيه فضائل القرآن جملة، وفصل في فضائل بعض السور والآيات، وذكر آداب التلاوة وبعض أحكامها.

4. وفي الجزء الرابع تحدث عن تجزئة القرآن، وتقسيمه أورادا وأحزابا، وقال إنه اشتمل على ثلاثمائة ألف حرف وأربعين ألف وسبعمائة ونيفا وأربعين حرفا وأن الآيات ستة آلاف ومائتا آية وتسع وعشرون. وبين مواضع أثلاثه وأرباعه وأسباعه، وأنصاف كل منها وأجزائه وأحزابه وأنصاف الأحزاب وأرباعها، وختم هذا الجزء بالصلاة الماثورة والدعاء لتسهيل حفظ القرآن الكريم.

5. أما الكتاب الخامس في هذا المجموع فهو مخصص لعدد آيات القرآن. وسماه السخاوي "أقوى العدد في معرفة العدد"، واستهله بقوله: «عدد آي القرآن ينقسم إلى المدني الأول، والمدني الأخير، والمكي والكوفي والبصري والشامي، فالمدني الأول رواه نافع بن أبي نعيم رحمه الله عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع، وشيبة بن نصاح، والمدني الأخير فهو الذي رواه إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري عن سليمان بن مسلم بن جمار عن شيبة وأبي جعفر وعليه الآخذون لقراءة نافع اليوم وبه ترسم الأخماس والأعشار وفواتح السور في مصاحف أهل

المغرب». وقال إن العدد المكي ينسب إلى ابن كثير وأنه مروى عن أبي بن كعب، وأن الكوفي من رواية حمزة عن عبد الرحمن السلمي ويسند بعضه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأن العدد البصري ينسب إلى عاصم الجحدري، وأن الشامي منسوب إلى يحيى الذماري.

ثم استعرض السور كلها مبينا الآيات التي انفرد بها كل مصر وعدد الآي بحسب كل منها. فيقول عن فاتحة الكتاب، إنها سبع آيات عند الجميع، غير أنهم اختلفوا في الآية السابعة، فهي البسمة في عد الكوفي والمكي، ولكنهما لم يعدا «أنعمت عليهم»، وبالعكس المدنيان والبصري والشامي. ورجح الإمام السخاوي أنها آية من الفاتحة وساق لذلك عدة أدلة.

وعن سورة البقرة قال إنها في العد الكوفي مائتان وثمانون وست آيات، وفي المدنيين والمكي والشامي خمس آيات، أي بنقص واحدة عن الكوفي، وفي البصري سبع آيات أي بزيادة آية عن الكوفي. وذكر اختلافهم في إحدى عشرة آية منها، وهكذا كان صنيعه في جميع السور.

وفي الختام بين أن سبب اختلافهم في عدد الآي النقل والتوقيف وأنه لو كان راجعا إلى الرأي والقياس لعد الكوفيون. «الر» آية مثل ما عدوا «الم» وكيف عدوا «المص» ولم يعدوا «المر»؟ ومالهم لم يعدوا «طس» و«ص» و«ق» و«ن» كما عدوا «طسم» و«طه» و«يس»؟ وكيف عدوا «كهيعص» آية واحدة، وعدوا «حم عسق» آيتين؟ ثم ذكر أمثلة أخرى تدل على التوقيف في رؤوس الآي.

6. والكتاب السادس في ذكر الشواذ، وليس له عنوان مثل سابقه، واستعرض رأيه في الشذوذ والتواتر، واشتمال المصحف على الأحرف السبعة، وخلصته :

أ) إن الروايات الشاذة ليست من القرآن، ولا تجوز القراءة بها، وذكر في هذا ما روى عن خلاد بن يزيد الباهلي، قال قلت ليحيى بن عبد الله بن مليكة إن نافعا حدثني عن أبيك عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقرأ «إِذْ تَلَقُّوْنَ» وتقول إنه من ولق الكذب. فقال يحيى ما يضرك ألا تكون سمعته من عائشة، نافع ثقة على أبي، وأبي ثقة على عائشة وما يسرنى أنني قرأتها هكذا ولي كذا وكذا؛ قلت ولم وأنت تزعم أنها قالت : لأنه غير قراءة الناس. ونحن لو وجدنا أحدا يقرأ بما ليس بين اللوحين ما كان بيننا وبينه إلا التوبة أو تضرب عنقه، نجى به عن الأمة عن الأمة

عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل، وتقولون أنتم حدثنا فلان الأعرج عن فلان الأعمى، ما أدري ماذا أن ابن مسعود يقرأ غير ما في اللوحين، إنما هو والله ضرب العنق أو التوبة⁽¹⁾.

(ب) واعترض السخاوي على الطبري قوله إن عثمان رضي الله عنه كتب القرآن على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن. وإن الستة سقطت بالإجماع على خط المصحف المكتوب على حرف واحد. فقال السخاوي إن هذا لا يسلم للطبري ولا يوافق عليه لأنه ما كان لعثمان أن يستجيز ذلك، ولا يستحل ما حرم الله عز وجل من هجر كتابه وإبطاله وتركه، وإنما سد باب القالة، وأن يدعى مدح شيئاً ليس مما أنزل الله فيجعله من كتاب الله عز وجل، أو يرى أن تغيير لفظ الكتاب العزيز بغيره مما هو بمعناه لا بأس به، ثم قال إنما أراد عثمان أن يجمع القرآن كله بجميع وجوه السبعة التي أنزل عليها، ولذلك كتب في المصاحف، «وأوصى» و«وصى» وكتب في بعض المصاحف: «وقالوا اتخذ الله» وفي بعضها «قالوا» ثم عد بعض اختلاف كتابة المصاحف دليلاً على أنها شملت الأحرف السبعة⁽²⁾. ومن الغريب أن يعد قراءة «فَتَتَّبِعُوا» في الحجرات من الشواذ وبها قرأ حمزة والكسائي.

7. أما الكتاب السابع، فسماه "الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ"، وبسط القول فيه في كل سورة مبيناً ما يترتب عليه من الأحكام.

8. وعنون السخاوي كتابه الثامن، "بمراقب الأصول وغرائب الفصول"، استهله بأحاديث عرض جبريل عليه السلام، على النبي صلى الله عليه وسلم القرآن في رمضان، ثم نقل من كتاب القراءات لأبي عبيد القاسم بن سلام تسمية من حفظ عنهم في القراءة شيء ولو حرفاً واحداً فما فوقه، فذكر قراء الصحابة المهاجرين، المشهورين وختمهم بعبد الله بن السائب قارئ مكة، وذكر من الأنصار أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل وأبا الدرداء وزيد بن ثابت وأبا مجمع بن جارية وأنس بن مالك ولم يذكر أبا زيد بن السكن الأنصاري.

(1) جمال القراء، ج 1، ص 235.

(2) المصدر نفسه، ج 1، ص 237.

ونقل عن أبي عبيد من قراء التابعين من أهل المدينة سعيد بن المسيب.
وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار وابن
هرمز وابن شهاب وعطاء بن يسار، ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القاري.

ومن أهل مكة عبيد الله بن عمير الليثي، وعطاء بن أبي رباح، وطاوس
وعكرمة مولى ابن عباس وعبد الله بن أبي مليكة.

ومن أهل الكوفة علقمة بن قيس والأسود بن يزيد وإبراهيم بن يزيد
النخعيون، ومسروق بن الأجدع وعبيدة السلماني، وعمرو بن شرحبيل، والحارث
بن قيس الجعفي والربيع بن خيثم، وعمرو بن ميمون، وأبو عبد الرحمن السلمي،
وزر بن حبيش وأبو زرعة بن عمرو بن جرير، وسعيد بن جبير والشعبي.

ومن أهل البصرة عامر بن عبد الله المعروف بابن عبد قيس الذي يقرئ
الناس، وأبو العالية الرياحي وأبو رجاء العطاردي، ونصر بن عاصم الليثي
ويحيى بن يعمر الذي انتقل من البصرة إلى خراسان، وجابر بن زيد أبو الشعثاء،
والحسن البصري وابن سيرين وقتادة.

ومن أهل الشام المغيرة بن شهاب المخزومي صاحب عثمان بن عفان في
القراء.

ثم ذكر السخاوي قول أبي عبيد إن خمسة عشرة رجلاً تجردوا للقراءة حتى
صاروا أئمة فيها يأخذها عنهم الناس ويقتدون بهم، وفي كل مصر منهم ثلاثة رجال.
ففي المدينة أبو جعفر يزيد بن القعقاع مولى عبد الله بن عياش المخزومي،
وشيبة بن نصاح مولى أم سلمة، ونافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم. وإليه صارت
قراءة أهل المدينة.

وفي مكة عبد الله بن كثير وحמיד بن قيس الأعرج، ومحمد بن محيصن وكان
أقدمهم ابن كثير وإليه صارت قراءة أهل مكة.

ومن قراء الكوفة يحيى بن وثاب وعاصم بن أبي النجود والأعمش، وكان
أقدمهم وقرأ على عبيد الله بن نضيلة صاحب بن مسعود، وكان الأعمش إمام
الكوفة المقدم في زمانه عليهم، ثم تلاهم حمزة بن حبيب الزيات وصار جل أهل
الكوفة على قرأته، وتبعه سليم بن عيسى، وفارقه أبو بكر بن عياش الذي اتبع
عاصماً، وأما الكسائي فكان يتخير القراءات فأخذ عن حمزة بعضاً وترك بعضاً.

ونكر من قراء البصرة أبا عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي وعبد الله بن أبي إسحق الحضرمي وهو أقدمهم وقراءته مأخوذة عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، وأن عيسى بن عمر كان عالماً بالنحو لكن له اختيارات في القراءة على مذاهب العربية تفارق قراءة العامة ويستنكرها الناس وكان الغالب عليه حب النصب ما وجد إليه سبيلاً منه قراءته : «وامراته حمالة الحطب» و«الزانية والزاني»، و«السارق والسارقة» وكذلك «هؤلاء بناتي من أطهر لكم» والذي صار إليه أهل البصرة أبو عمرو بن العلاء. الذي اتخذه إماماً، وكان لهؤلاء رابع هو عاصم بن أبي الصباح الجحدري لكن لم يرو عنه مثل ما روى عن هؤلاء الثلاثة.

وتابع السخاوي نقلاً عن أبي عبيد أن من قراء الشام عبد الله بن عامر اليحصبي ويحيى بن الحارث الذماري، وأن ابن عامر هو إمام أهل دمشق في دهره وإليه صارت قراءتهم وخلفه يحيى وقام مقامه، وإنه نسي الثالث من قراء الشام. ويقول السخاوي إن القارئ المنسي هو خليل بن سعد صاحب أبي الدرداء، ويذكر الدكتور حسين البواب محقق الكتاب أن أبا شامة تعقب كلام السخاوي فقال إن المنسي عنده هو عطية بن قيس الكلابي أو إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر وأن ابن الجزري ذكر أن شريح بن يزيدي مقرئ الشام هو الذي نسيه أبو عبيد⁽¹⁾.

وفي هذا الجزء اعترض اعتراضاً قوياً على ابن جرير الطبري ما قاله في حق قراءة ابن عامر فقال إن له الفضل على سائر الأئمة لكونه أدرك سنتين من حياة النبي صلى الله عليه وسلم، ولقي جماعة من الصحابة منهم معاذ بن جبل وأبو الدرداء ومعاوية ووائل بن الأسقع، وكان قاضياً للجد، ومشرفاً على بناء جامع دمشق، ورد السخاوي على الطبري قوله : «وقد زعم بعضهم أن ابن عامر أخذ قراءته عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، وأن المغيرة قرأ على عثمان بن عفان، وهذا غير معروف عن عثمان بل لا نعلم أن أحداً ادعى أن عثمان أقرأه القرآن وبل لا نحفظ عنه من حروف القرآن إلا أحرفاً يسيرة، ثم قال الطبري، «إن الذي حكى ذلك رجل مجهول من أهل الشام لا يعرف بالنقل في أهل النقل، ولا بالقرآن في أهل القرآن يقال له عراك بن خالد المري، ذكر ذلك عن هشام بن عمار، وعراك لا يعرفه أهل الآثار، ولا نعلم أحداً روى عنه غير هشام بن عمار».

(1) جمال القراء، ج 2، ص 431.

وقد كان رد السخاوي عنيفاً حيث قال : « وهذا قول ظاهر السقوط : ثم ذكر أن أبا عبد الرحمان السلمي وأبا الأسود الدؤلي، قرأ على عثمان، وقال إن شيخه الشاطبي حذر من طعن الطبري هذا، ثم أورد مجموعة من الأدلة تبين صحة إسناد قراءة ابن عامر إلى عثمان⁽¹⁾ : ثم نبه على خطأ عبد الواحد ابن أبي هاشم في فهم ما قاله ابن مجاهد : إن قراءة ابن عامر شيء جاءنا من الشام، لأن ابن مجاهد اختار ابن عامر مثلاً لقراءة أهل الشام التي في مصحفهم مراعاة للأحرف السبعة التي نزل بها القرآن. وتناول السخاوي يؤكد رأيه أن المصاحف العثمانية شملت جميع الأحرف السبعة.

ثم أتى في آخر هذا الجزء بتراجم للقراء السبعة وبين طرقهم في الإقراء وذكر أبرز روااتهم، وأعطى نماذج من أصولهم ومذاهبهم في الاستعاذة والبسملة والإدغام والإمالة، وأحكام ميم الجمع والمد والقصر.

9. والكتاب التاسع سماه "منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق" وشرح مصطلح «التجويد» بأنه أداء قراءة لا جور فيها، لا تهجنها الزيادة ولا يشينها النقصان، وفسر «الترتيل» المطلوب في القرآن الكريم، بأنه الترتيب والتأني والبيان، وذكر وصف أم سلمة رضي الله عنها لقراءة النبي ﷺ بأنها «مفسرة حرفاً حرفاً» وعن علي رضي الله عنه أنه ﷺ كان حسن الصوت ماداً ليس له ترجيع، وبين الفرق بين ترجيع الغناء المنهي عنه، وبين ترجيع القراءة المأثور عنه ﷺ وهو تكرار الآية.

ونكر وصف ابن ذكوان للتجويد بقوله أن يعرف القارئ مخارج الحروف في مواضعها، ويستعمل إظهار التنوين عند حروف الحلق إظهاراً وسطاً بلا تشديد، وإخراج الهمزة إخراجاً حسناً، وتشديد المضاعف تشديداً وسطاً من غير إسراف ولا تعد، وتفخيم الكاف والراء والزاء والخاء والحاء والطاء بلا إفحاش ولا إسراف، وترقيق الراء، وتصفية السين، وإظهار طنين النون عند الخاء، وإظهار الهاء وإخراجها من الصدر، وإدغام ما يحسن فيه الإدغام وإظهار ما يحسن فيه الإظهار.

وأنكر السخاوي ما نسب لحمزة من الإفراط في المد، وروى عنه قولته المشهورة في ذم الإفراط : إن ما فوق الجعودة قطع، وما فوق البياض برص، وما فوق القراءة ليس بقراءة، وذكر لحمزة أن رجلاً من أصحابه همز حتى انقطع زره، فقال لم أمره بذلك.

(1) جمال القراء، ج 2، ص 434.

ثم أنكر السخاوي أيضاً ما ابتدعه الناس من أصوات الغناء في التلاوة، مثل الترعيد والترقيص، والتطريب والتحزين والتحريف، وشرحها، ونبه على الفرق بين اللحن الخفي وهو عدم إبقاء الحروف حقها، واللحن الجلي وهو تغيير الإعراب، وبين الفرق بين السكون والاختلاس. فالساكن ما عرا من الحركات الثلاث من غير وقف شديد ولا قطع مسرف عليه سوى احتباس اللسان في موضعه قليلاً في حال الوصل، أما الاختلاس فهو الإسراع باللفظ حتى يظن السامع ذهاب الحركة، وينبغي أن يؤتى به في مثل «لاشية فيها» و«الغاشية» و«دية» وكل الكسر قبل الياء المفتوحة لكيلاً تظهر الياء وكأنها مشددة. ثم فسر الروم الذي هو تضعيف الصوت، والإشمام الذي ليس سوى إشارة بالشفقتين إلى حركة لا تسمع. وذكر أن الإخفاء في النون والتنوين فهو واسطة بين الإظهار والإدغام وأورد في هذا الجزء قصيدته المعروفة بـ «عمدة المفيد وعدة المجيد في معرفة التجويد»⁽¹⁾.

10. أما الكتاب العاشر والأخير من مجموعة جمال القراء، فعنوانه «علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء».

وهو من أجود ما كتب في هذا الباب، إذ اختصر فيه جملة من أصول الداني في المكتفى، وإن لم يتبع منهجه في استعراض الوقف في كل سورة، ولكنه ركز على أهم قواعد الوقف، وعلى ضوابط الابتداء.

ولقد بدأ كلامه بذكر الأحاديث الواردة في الوقف مثل ما فعل الداني، إلا أنه خالفه في فهم حديث «ما لم نختم آية رحمة بعذاب، أو آية عذاب بمغفرة» فقال السخاوي: «ليس الأمر كما ذكر أبو عمرو، بل الحديث يدل على أن القارئ يقف حيث شاء لقوله «كل شاف كاف»، ولم يرد بالفصل وترك الوصل أن الكلام قد تم» وكلام أبي عمرو هو أن في الحديث تعليماً للتمام؛ ثم زاد السخاوي قائلاً: «إن المراد هنا هو أن القارئ إذا وصل غير المعنى وقلبه لأنه إذا قال: «تلك عقبي الذين اتقوا وعقبي الكافرين» صير الجنة عقبي الكافرين، وليس كل التمام على هذه الصفة.

ولقد وافق السخاوي أبا عمرو في أقسام الوقف السالفة وأعطاه نفس التفسير، واستنكر قول أبي يوسف صاحب أبي حنيفة بأن تقسيم الأوقاف بدعة لأن القرآن معجز

(1) قام بتحقيقها الدكتور علي حسن الباب، أما شرحها فهو للحسن بن قاسم المرادي الأسفي، ت 749هـ، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1407هـ/1987م.

وهو كالقطعة الواحدة، وكله تام حسن وبعضه تام حسن، مما يفهم منه جواز الوقف في كل موضع. ورد السخاوي بقوله : إن الكلمة الواحدة ليست من الإعجاز في شيء وإنما الإعجاز في الوصف العجيب والنظم الغريب، ثم قال إن معرفة الوقف والابتداء الذي دونه العلماء تبين معاني القرآن العظيم وتعريف مقاصده، وإظهار فوائده، وبه يتهيأ الغوص على درره وفرائده فإن كان هذا بدعة فنعمت البدعة هذه.

ثم بدأ بذكر الأماكن التي لا ينبغي الوقف عليها، وجملتها نحو من عشرة، فعنده لا يوقف على المبتدأ دون خبره ولا على موصوف دون صفته، ولا على الشرط دون جزائه، ولا على الأمر دون جوابه، وكذلك التمني والقسم ولا قبل الاستثناء المتصل، ولا على المعلل دون العلة ولا قبل لام الجحد، ثم أعطى أمثلة في كل هذه المواضع.

ثم قال السخاوي إن الوقف يختلف باختلاف التأويل ومثل ذلك بالآية الأولى من البقرة حيث روى الوقف عن نافع وعاصم على قوله تعالى : ﴿ ذلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ والاستئناف ب ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾ كمبتدأ وخبر، ومن هذا النوع أيضاً الوقف في آل عمران على قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ عند من يرى أن قوله تعالى : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ مبتدأ وليس معطوفاً على قبله.

ومن طريف ما أورد في هذا الباب أن الوقف قد يكون واجباً في بعض الأماكن، مثل قوله عز وجل : ﴿ فَلَا يَحْزَنكَ قَوْلُهُمْ ﴾ فلا يجوز وصله ليلا يتوهم فيه أنهم قالوا : ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً ﴾ وأن ذلك مما يحزنه، ومثله قوله تعالى : ﴿ فَلَا يَحْزَنكَ قَوْلُهُمْ ﴾ إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون ﴿.

ثم بسط القول في بعض حالات خاصة، منها الوقف بعد بلى وكلا التي تحدث عنها الداني في المكتفى ؛ وزاد السخاوي عليها أحكام الوقف على قوله ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا ﴾ وذكر جوازه عن مكى، وقال السخاوي إنه غلط لأن جواب الشرط يبتدأ به ؛ ومنها الوقف بعد «أم» وقال إنها في المعادلة تكون عاطفة سواء بعد الاستفهام أو التسوية، وقد تكون منقطعة بمعنى «بل» وهذه يجوز الوقف قبلها، ومثاله عنده قوله تعالى : ﴿ أَمْ تَرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ﴾ فالظاهر أنها هنا منقطعة، وعارض رأي أبي محمد مكى في هذا الموضع. وعلى نفس المنوال، تناول أحكام الوقف بعد «لو» و«لولا» والخلاف في «لا» في «لا أقسم» وفي «لا جرم» وأقوال النحاة في زيادتها، أو في كونها رداً على خطاب المشركين ؛ ثم تحدث عن الوقف قبل «ثم»

وقال إن بعض الشيوخ يرونه من الوقف الكافي لأنها للمهلة والتراخي، ولكنه نبه على مواضع لا يوقف قبلها مثل قوله تعالى: ﴿ إِذَا لَأَذْنُكَ ضَعْفَ الْحَيَاةِ وَضَعْفَ الْمَمَاتِ ﴾ ولا يبتدأ بقوله: ﴿ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ ﴾، وختم هذا الجزء بأحكام الألف عند الابتداء، في أحوال همز الوصل والقطع.

وفي التجويد نظم علم الدين السخاوي قصيدة رائعة في أسلوبها ومعانيها، ونظراً لقيمتها العلمية والأدبية نورد هنا كاملة:

يا من يروم تلاوة القرآن	ويرود شأواً أئمة الإتيان
لا تحسب التجويد مَدْماً مُفْرِطاً	أو مَدْماً مَسَالاً مَدْْفِيه لوان
أو أن تشدد بعد مَدْ هَمْزَة	أو أن تلوك الحرف كالسكران
أو أن تفوه بهمْزَة مُتَهَوِّعاً	فيفر سامعها من الغثيان
للحرف ميزان فلا تك طاغياً	فيه، ولا تك مُخْسِر الميزان
فإذا همزت فجئ به مُتَلَطِّفاً	من غير مَأْ يَهْر وغير تَوَانِي
وامدد حروف المَد عند مُسَكِّن	أو همزة حسناً أخا إحسان
والمَد من قبل المُسَكِّن دون ما	قد مَدَّ للهمزات باستيقان
والهاء تخفى، فاحل في إظهارها	في نحو (مِنْ هَادٍ) وفي (بهتان)
و(جباهم) بَيْن، و(جوههم) بلا	والخا وحيث تقارب الحرفان
والعين والحا مظهر، والغين قل	تخشي) و(سبحه) وك(الإحسان)
ك(العهن)، (أفرغ)، (لا تزغ)، (نختم)، و(لا	والكاف خلصها بحسن بيان
والقاف بَيْن جهرها وعلوها	فَهُمَا لأجل القُرب يختلطان
إن لم تحقق جهر ذاك وهمس ذاك	بالشئين مثل الجيم في (المرجان)
والجيم إن ضعفت أتت ممزوجة	و(الرجز) مثل (الرجس) في التبيان
و(العجل) و(اجتنبوا) و(أخرج شطاه)	بَيْن تَفْشِيهِ مع الإسكان
و(الفجر)، (لا تجهر) كذاك وك(اشترى)	أو غير ذاك كقوله (في شان)
وكذا المشدد منه نحو (مُبَشِّرًا)	في المدك (الموفون) و(الميزان)
واليا وأختها بغير زيادة	وك(بَغْيِكُمْ) والياء في (العصيان)
وبيانها إن حركت ك(لِسْفِيهَا)	سل (الغي يتخذوه) في الفرقان
وكمثل (أحيينا) و(يستحيي) ومث	

لا تُشربنها الجيم إن شددتها (في يوم) مع (قالوا وهم) ونظير ذا
 والواو في (حتى عفاوا) ونظيره
 والخُذَّادُ عَالٍ مُسْتَطِيلٌ مُطَبِّقٌ
 حَاشَا لِسَانٍ بِالْفَصَاحَةِ قِيمٌ
 كَمْ رَامَهُ قَوْمٌ فَمَا أَبَدُوا سِوَى
 مِيْزِهِ بِالْإِيضَاحِ عَنْ ظَاءٍ، ففِي
 وَكَذَاكَ (مُحْتَضِرٌ) وَ(نَاضِرَةٌ إِلَى)
 وَأَبْنَتْهُ عِنْدَ التَّاءِ نَحْوَ (أَفْضَيْتُمْ)
 وَالْجِيمِ نَحْوَ (أَخْفَضَ جَنَاحَكَ) مِثْلُهُ
 وَالرَّاءُ كَ (لَا يُضْئِرُّنِ) أَوْ لَا مَكَ (فَضَمَ)
 وَبَيَانُ (بَعْضُ ذُنُوبِهِمْ) وَ(أَغْضَضُ) وَ(أَنْدَ)
 وَكَذَا بَيَانُ الصَّادِ نَحْوَ (حَرَصْتُمْ)
 إِذْ أَظْهَرُوهُ وَأَدْغَمُوا (فَرَطْتَ) فَاتَتْ
 وَاللَّامُ عِنْدَ الرَّاءِ أَدْغَمَ مُشْتَبِعًا
 فِي نَحْوِ (قُلْ رَبِّي) وَمَا عَنْ نَافِعٍ
 وَبَيَانُهُ فِي نَحْوِ (فَضَّلْنَا) عَلَى
 وَبِ (قُلْ تَعَالَوْا)، (قُلْ سَلَامٌ)، (قُلْ نَعَمْ)
 وَالنُّونُ سَاكِنَةٌ مَعَ التَّنْوِينِ قَدْ
 وَشَرَحْتَ ذَلِكَ فِي مَكَانٍ غَيْرِ ذَا
 وَالرَّاءُ صُنْ تَشْدِيدُهُ عَنْ أَنْ يَرَى
 وَالدَّالُ سَاكِنَةٌ كَدَالٍ (حَصَدْتُمْ)
 وَ(لَقَدْ لَقِينَا) مَظْهَرٌ وَ(لَقَدْ رَأَى)
 وَ(الْوَدِيقَ) وَ(ادْفَعْ)، (يَدْخُلُونَ) وَ(قَدْ نَرَى)
 وَكَذَا (أَجِيبَتْ) وَ(اسْتَطَعْتَ) مُبَيَّنٌ
 وَالظَّالِمُ لَدَى فَاءٍ وَنُونٍ مَظْهَرٌ
 وَالدَّالُ (إِنْ ظَلَمُوا)، (ظَلَمْتُمْ) لَيْسَ فِيهِ

فَتَكُونُ مَعْدُودًا مِنَ اللَّحْنِ
 لَا تَدْغَمُوا يَا مَعْشَرَ الْإِخْوَانِ
 إِدْغَامُهُ حَتَمٌ عَلَى الْإِنْسَانِ
 جَهْرٌ يَكُلُّ لَدَيْهِ كُلُّ لِسَانٍ
 تُرْبٍ لِأَحْكَامِ الْحُرُوفِ مُعَانٍ
 لَا مَ فُخْصَةً بَلَا عِرْفَانٍ
 (أَضْلَلَن) أَوْ فِي (غَبِضَ) يَشْتَبِهَانِ
 وَ(وَلَا يَحْضُ) وَخِذْهُ ذَا إِذْعَانٍ
 وَالطَّاءُ نَحْوَ (اضْطَرَّ) غَيْرُ جَبَانٍ
 وَالنُّونُ نَحْوَ (يَحْضَنُ) قِسْمُهُ وَعَانٍ
 سَلَّ اللَّهُ بَيْنَ حَيْثُ يَلْتَقِيَانِ
 قَضَ ظَهْرَكَ اعْرِفْهُ تَكُنْ ذَا شَانٍ
 وَالظَّاءُ فِي (أَوْعَلْتَ) لِلْأَعْيَانِ
 جَعَّ فِي الْقُرْآنِ أَثْمَةُ الْأَزْمَانِ
 مُحْضًا إِذْ الْحُرُوفَانِ يَقْتَرِبَانِ
 فِيهِ وَعَاصِمٌ أَمْهَى الْقَوْلَانِ
 رَفَقَ لِكُلِّ مُفْضَلٍ يَقْظَانِ
 وَبِمِثْلِ (قُلْ صَدَقَ) أَعْلَى فِي التَّبْيَانِ
 شَرْحًا مَعَا فِي غَيْرِ مَا دِيَوَانِ
 فَسَأْنَا بِذَلِكَ عَنِ الْإِعَادَةِ غَانِي
 مُتَكَرِّرًا كَالرَّاءِ فِي (الرُّحْمَنِ)
 أَدْغَمَ بِغَيْرِ تَعْسِيرٍ وَتَوَانِ
 وَ(الْمُدْحَضِينَ) أَبْرَنُ بِكُلِّ مَكَانٍ
 وَالتَّاءُ أَدْغَمَ عِنْدَ (طَائِفَتَانِ)
 وَكَنَحْوِ (اتَّقِنَ) فَهْ بَلَا كِتْمَانِ
 (يَحْفَظْنَ)، (أَظْفَرَكُمْ) بَلَا نَسِيَانِ
 قُرْآنَ غَيْرِهِمَا فَمُدْغَمَانِ

وإذا يلاقى الرءاء بَيْنَ ذَا وَذَا
 وَبِ (مَذْنُونٍ) وَفِي (أَخْذَنَا) وَ(أَنْكَرُوا)
 بَيْنَ، وَ(أَعْثَرْنَا)، (الْبُثْنَا) (تَثَقَّفْنَا)
 وَصَفِيرَ مَا فِيهِ الصَّفِيرَ فَرَأَيْهِ
 وَالْفَاءَ مَعَ مِيمٍ كَ (تَلَقَّفَ مَا) أَيْنَ
 وَالْمِيمُ عِنْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءُ مُظْهَرُ
 لَكِنْ مَعَ الْبَاءِ فِي إِبَانَتِهَا وَفِي
 وَتَبَيَّنَ الْحَرْفُ الْمَشْدُدُ مُوَضَّحًا
 كَ (الْيَمُ مَا) وَ(الْحَقُّ قُلْ) وَمِثَالُ (ظَلَمَ)
 وَإِذَا التَّقَى الْمَهْمُوسُ بِالْمَجْهُورِ أَوْ
 وَالْهَمْسُ فِي عَشْرِ «فَشَخَّصَ حُثَّهُ
 رَتَّلَ، وَلَا تُسْرِفُ وَأَتَقَنَ، وَاجْتَنَّبَ
 وَارْغَبَ إِلَى مَوْلَاكَ فِي تَيْسِيرِهِ
 أَبْرَزَتْهَا حَسَنَاءَ، نَظَّمَ عَقُودَهَا
 فَانْظُرْ إِلَيْهَا وَامْقَا مَتَدَبَّرَا
 وَاعْلَمْ بِأَنَّكَ جَانِثٌ فِي ظَلَمِهَا

فِي مِثْلِ (ذَرُّ) وَ(نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ)
 وَالثَّاءُ عِنْدَ الْخَاءِ فِي (إِثْخَانٍ)
 نَهْمٍ) كَذَلِكَ وَ(أَيْهَا الثَّقْلَانِ)
 كَ (الْقِسْطُ) وَالصَّلْصَالُ وَ(الْمِيزَانُ)
 وَالْوَاوُ عِنْدَ الْفَاءِ فِي (صَفْوَانٍ)
 (هُمُ فِي) وَعِنْدَ الْوَاوِ فِي (وُلْدَانٍ)
 إِخْفَانُهَا رَأْيَانُ مُخْتَلَفَانِ
 مِمَّا يَلِيهِ إِذَا التَّقَى الْمِثْلَانِ
 لِلنَّاسِ لِكَيْمَسَا يَظْهَرُ الْأَخْوَانُ
 بِالْعَكْسِ، بَيْنَهُ فَيَفْتَرِقَانِ
 سَكَتٌ وَجَهْرٌ سِوَاهُ ذُو اسْتِعْلَانِ
 نَكَرًا يَجِيءُ بِهِ ذُو الْأَلْحَانِ
 خَيْرًا، فَمَنْهُ عَوْنُ كُلِّ مَعَانِ
 ذَرُّ وَفَصْلٌ دَرَاهِمُ جُجْمَانِ
 فِيهَا، فَقَدْ فَاقَتْ بِحَسَنِ مَعَانِ
 إِنْ قَسَتْهَا بِقَصِيدَةِ الْخَاقَانِي

2. أَبُو إِسْحَقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمْرِو الْجَعْفَرِيِّ (ت 732هـ)

وَالْإِمَامُ الثَّانِي مِنْ أَعْلَامِ الْقُرَاءِ بِالشَّامِ هُوَ أَبُو إِسْحَقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمْرِو الْجَعْفَرِيِّ
 الْخَلِيلُ الَّذِي يُعْتَبَرُ مِنْ أَمْزَجِ حَمَلَةِ عِلْمِ الشَّاطِبِيِّ، نَشَأَ فِي شَمَالِ الشَّامِ بِقَلْعَةِ جَعْفَرٍ،
 وَانْتَقَلَ صَغِيرًا إِلَى دِمَشْقَ فَأَخَذَ عَنْ شَيْخِهِ الَّذِي قِيلَ إِنَّ عَدَدَهُمْ يَرْبُو عَلَى مِائَتَيْنِ،
 وَذَكَرَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ مِنْهُمْ أَبَا الْحَسَنِ عَلِيَّ الْوَجُوهِي وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ حُسَيْنَ بْنِ الْحَسَنِ
 التَّكْرِيتِي. وَرَوَى الشَّاطِبِيُّ بِالْإِجَازَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَزَرِيِّ وَقِيلَ
 الْجَدْرِيُّ بِالْدَّالِ الْمَهْمَلَةِ. وَيَذَكَرُ الْجَعْفَرِيُّ أَنَّهُ سَمِعَهَا مِنْ أَبِي أَحْمَدَ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ أَحْمَدَ
 بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْبَغْدَادِيِّ وَأَنَّ هَذَا سَمِعَهَا مِنَ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ يُونُسَ بْنِ
 عَمْرِو الْقُرْطُبِيِّ وَأَنْبَأَ بِهَا أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ وَهَمَا سَمِعَاهَا مِنَ الْمُؤَلِّفِ، وَمَنْ الَّذِينَ
 قَرَأُوا عَلَى الْجَعْفَرِيِّ أَبُو بَكْرُ بْنُ الْجَنْدِيِّ وَهُوَ مِنْ شَيْوخِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ.

ولقد استوطن الجعبري مدينة الخليل وتصدر فيها للأقراء أربعين سنة، مثله في ذلك مثل الامام السخاوي في دمشق، وفيها توفي سنة 732هـ. اشتهر الإمام الجعبري بعلم القراءات حتى صار فيها مضرب الأمثال، فيقال ممن تبحر فيها أنه جعبري زمانه، غير أن الجعبري أيضاً كان فقيهاً شافعيّاً مشهوراً، وشاعراً أديباً، وأكثر شعره في المديح النبوي وخدمة العلم وفي ذلك يقول :

وإن فسح الله الكريم بمدتي وأدركت عمراً ليس في أصله ضعف
سأنشر للطلاب علماً كعادتي غزير المعاني فيه من حسنة لطف

ولقد فسح الله في العمر، ونشر علمه الغزير وكتب أكثر من مائة مصنف أكثرها في علوم القرآن، ولكن أشهر ما أثر عنه هو كتاب "كنز المعاني في شرح حرز الأمان".

ويتحدث الجعبري عن كنزه قائلاً :

«ولما أهلني الله للإقراء بحرم خليله إبراهيم عليه السلام، وجعلني ممن حباه بهذا الإكرام تلقيته بالقبول، وألفيته علة للوصول وألقيت به جراني وحمدته على ما أولاني، وحبوت الطلبة من إخواني بكتاب "كنز المعاني في شرح حرز الأمان" ووجه التهاني، بالفاظ سديدة المباني، متكفلة بإيراز المعاني، إذ كان مخترع الأساليب مبتدع الأعاجيب، قليل حجمه جليل علمه، طالما امتدت إليه أعناق المحصلين واحتدت فيه أحداق المبرزين».

«ومن نظر بعين الإنصاف علم أنه أحسن كتب الخلاف، وأول كتاب حفظته من النظم في الخلاف كتاب "در الأفكار في قراءة العشرة أئمة الأمصار، ثم حبيب الله إليّ هذه القصيدة، فحفظتها في دروس ثلاثين، مناهز الثلاثين بمدينة السلام. ولم أجد لشيء منها بها كثير اهتمام، فكابدتها وحيداً من الجليس فقيد الأنيس وتكلفت بتصحيح ألفاظها، وفهم معانيها إلى أن أهلني الله بحبوة معانيها، وكنت أستغرق في الفكر حتى يغشاني النعاس مراراً، فأرى بين أيدي أسفاراً فاستقرئتها فإذا فيها شرح الأبيات التي أنا فيها، فتارة يسبق إلي، وتارة يغلق علي. ولما فجرت ينبوعها توطن محصلوها ربوعها، وما أنا بمعهد لك أيها الطالب أصولاً تبين درره، وفصولاً تعين غرره، إن حققت النظر وأعملت الفكر انحلت لك غرائب رموزه، وانهلكت عليك مطالب كنوزه، تماذيت به عن ملال وتجافيت فيه عن الإخلال، ووشحت

باختلاف أقوال الشارحين، مبيناً ما طابق كلام الناظم، أو مذهب الناقلين، ورشحته بمحاسن التعليل، مبيناً متين الدليل، ومضيت على اختياري من القراءات غير مقلد أحداً من أرباب الاختيارات، ذاكراً جهة الترجيح، وهو الأفصح من القصيح، ووجه ما يرد عليه من إشكال، وأجبت عما ظفرت به من سؤال، ولعمري، إن جل ما أثبتته إنما هو مجموع من نقولهم، وتفريع على أصولهم.

ولقد نزلت بمنزل	قد حلّه العلماء قبلي
وغيرت من سلسالهم	ما صاب من طلي ووبلي
وأنا على آثارهم	عما قليل صاح قل لي
ماذا انتظارك بعدنا	عجل فصحبك بالمحل

وكلُّ كلٍّ على فاتح وصيدها وماتح نضيدها، الشيخ العلامة، تاج القراء وشيخ الأدباء علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السفاوي جزاه الله عنا خير الجزاء، ونفعه بالقرآن العظيم يوم الجزاء⁽¹⁾.

ويقول عن الشاطبي: إنه مخترع الأساليب مبتدع الأعاجيب⁽²⁾:

إذا ما رمت نقل السبعة انظر	لتظفر بالمنى، حرز الأمانى
جزى الله المصنف كل خير	بما أبداه في وجه التهانى
بالفاظ حكمت دراً نضيدا	وقد نادت فلبتها المعانى
طما أذيه عذبا وأروت	جداوله، فكل عنه ثان
حلا فيها الطويل ولذُ سماعا	فعد عن المثال والمثانى
وقبل في روضة فاحت عبيرا	وحل بمنزل خير المعانى

ولقد استأثر كنز المعاني للجعبري باهتمام المقرئين، واعتبروه من أجود شروحها وأكملها معنى، حتى قال بعضهم إنه لم يصنف مثله، ونظراً لهذه الأهمية فقد وضعت عليه مجموعة من الحواشي والطرر، منها تعليقة شمس الدين الكوراني الرومي، وكتاب ابن الجندي المصري (ت 769)، وشمس الدين محمد بن حمزة الغباري (ت 834) ومحمد الكومي التونسي الملقب بـ "مغوش" (ت 974).

(1) مقدمة الكنز، ص 25.

(2) المصدر نفسه، ص 38.

ومن الحواشي على كنز الجعبري كتاب حفظ المعاني ونشر المعاني لابي القاسم ابن علي الشاوي المكناسي المعروف بابن دري "أو ابن دراوة" (ت 1150)، والمؤلف من موالي المولى إسماعيل بن علي الشريف، ويقال إنه مصنف نفيس جداً، جمع فيه صاحبه وأوعى. وتوجد منه نسختان في الخزانة الحسنية برقم 350 و8427.

ومنها حاشية من صنع الشيخ عبد الواحد بن عاشر الأنصاري الفاسي (ت 1040) وأخرى لمولاي إدريس المنجرة الحسني، وقد ضمهما ابنه أبو زيد عبد الرحمن بن إدريس في مجموع أورد فيه الحاشيتين مع تعليق عليهما بعنوان "فتح الباري على بعض مشكلات الجعبري"، كما أن لمحمد بن عبد السلام الفاسي (ت 1214) حاشية على شرح الجعبري سماها "شذى البخور العنبري، وبعض عزائم الطالب العبقري على فتح كنز أبي إسحق إبراهيم بن عمر الجعبري"، وأخرى أيضاً لأبي العلاء إدريس بن عبد الله بن عبد القادر الودغيري (ت 1257) حاشية كذلك على الكنز.

ونورد فيما يلي مثلاً من شرحه لأحد أبيات الشاطبية، لنرى منهجه الذي يبدأ بالإعراب، ثم يأتي بالأحكام والتنبيهات والتصويب وبعد ذلك بالتفريع وفيه يستقصي مسائل الباب، ويبدو من هذا العرض حاجة هذا الكنز إلى إبراز وإظهار وتوضيح مما يفسر لنا ما وضع عليه من حواش وتعليق :

يقول الشاطبي في باب الهمز :

«وفي آل عمران رَوُوا لِهُشَامِهِمْ كَحَفْصٍ وَفِي الْبَاقِي كَقَالُونَ وَاعْتَلَا».

(أ) الإعراب :

ويقول الجعبري في شرحه : فيه ثلاث فعليات، وفي الأولى، واللام، والكاف الأولى، تتعلق برووا، والضمير فيه للناقلين عنه، وفي والكاف واللام المقدرة تتعلق بمثله، أو به واعتلا مستأنف، أي علا هذا الثالث وجه التفصيل.

(ب) شرح :

أي قرأ هشام «أو نبيكم» بكال عمران بتحقيق الهمزتين بلا فصل، وهو معنى قوله : «كحفص» وفي باقي الثلاثة، وهو «أأ نزل» بصاد و «أأ لقي» بالقمر بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، مع الفصل، وهو معنى قوله : «كقالون»، وهذا معنى قول التيسير : «وهشام من قراءتي على أبي الحسن - أي طاهر بن غلبون - يحقق الهمزتين من غير ألف بينهما في آل عمران، ويسهل الثانية ويدخل ألفا قبلها في

الباقين كقالون»، وفاقا لابن شريح ومكي، ولما تقدم هذا الوجه في التيسير، واتفق تأخيرهُ في النظم قال «واعتلا»، أي تقدم هذا المتأخر في الأصل.

ج) التنبيهات والتصويبات

تنبيهات : قوله «كحفص» لمجرد الوزن، ولم يقل «ككاف» استثقالاً للفظ الكافين، وقوله «كقالون» متعين لأن أبا عمرو ذو خلف، لكن تشبيهه بحفص يحتمل أن يكون في عدم الفصل فقط، ويقالون في الفصل فقط، مع قطع النظر عن التحقيق والتسهيل لأن كلامه في المد، فلو قال بدل البيت :

وقيل بعمرانٍ هشامٌ مُحَقَّقٌ بِقَصْرِ وفي الباقي مَعَ الهمز سهلاً

لأزال الاحتمال، وإذا تأملت وجهي التيسير رأيت اتفاق شيخيه على تحقيق آل عمران ومدّ صاد والقمر، واختلافهما في مدّ آل عمران وتحقيق الأخيرين.

د) أوجه القراءات

وحاصله أن قالون فصل في الأضرب الثلاثة إلا «أئمة»، وأبا عمرو فصل مع المفتوحة والمكسورة إلا «أئمة» ؛ وله مع المضمومة وجهان : وهشام فصل مع المفتوحة، ومع المكسورة في السبعة، وفي بقيتها وجهان كالمضمومة على التفصيل، فيصير لأبي عمرو وقالون في نحو : «ءانذرتهم»، محققة ومسهلة بينهما ألف، ولورش محققة ومبدلة أو مسهلة، ولابن كثير محققة إلا في موضعي قنبل⁽¹⁾ فمسهلة، ولهشام محققان، ومحققة ومسهلة بين كل منهما ألف، وفي نحو «أئنا» لأبي عمرو وقالون محققة ومسهلة بين كل منهما ألف، إلا أئمة فمحققة ومسهلة، ولابن كثير وورش محققة فمسهلة، ولهشام محققان بينهما ألف في ستة من السبعة، ومحققان، ومحققة فمسهلة : بين كل ألف في السابعة ومحققان بينهما ألف في وجه الباقي وفي نحو : «أؤنبئكم» لقالون محققة فمسهلة بينهما ألف، ولأبي عمرو هذا، ومحققة فمسهلة كورش وابن كثير ولهشام محققان بألف، وبغير ألف في الثلاثة، ومحققان بلا فصل في «أؤنبئكم» ومحققة ومسهلة بينهما ألف في أنزل، ألقى.

(1) والموضعان هما المشار إليهما بقول الشاطبي : ... وأبدل قنبل في الأعراف منها الواو والملك موصل.

وزاد الأهوازي همزة ومدة في الثلاثة، وللكوفيين وابن ذكوان محققتان في الأنواع الثلاثة.

(هـ) التوجيه ،

وجه الفصل مع التحقيق تفريق اجتماع الهمزتين مع بقاء لفظهما، وإذا فعلوا ذلك مع الخفيفتين في نحو : «اضربنان» فمع الثقيلتين أولى، وهي لغة هذيل وعامة تميم وعكل، قال ذو الرمة وهو من بني عدي تميمي :

أيا ظبية الوعساء بين جلال
وبين النقا أنت أم أم سالم

ووجه القصد إبقاء قسط الهمزة، وهذا جواب من اعترض بحصول الخفة بالتسهيل، وإليه أشار بالرمز، وهذا من تداخل اللغتين، لأن التسهيل لقريش والفصل لهذيل، وهو مع التحقيق أقوى، أي لزم حجة الفصل في القسمين لثبوتها ولبي الفصل قارئه البار لطراده، ونصر الخلاف لعمومه.

ووجه من فرق جمع، وسأل الخليل اليزيدي عن الفرق بين أُنْبُكُم وبين أختيه، فقال أبو عمرو : قل له : هو من نبا لا أنبا فهو أخف منهما.

ووجه تركه في «أئمة» خفة الثانية باعتبار أصلها، ووجه تركه مع المضمومة قلة دورها.

واختياري ترك الفصل، لأنه الفصحى، والتخفيف كاف.

(و) التصريح ،

قوله تعالى : ﴿يُولِيتِي ۖ أَلَدًا وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ۖ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ قالون بفتح «يا ويوليتي»، وفصل وتسهيل بمديه وجهان. وورش بتقليل «يوليتي» ومد ونقل «شيخا إن» مع تسهيل همزة الد وإبدالها وجهان. كل منهما مع مد شيء وتوسيطه أربعة، وأربعة مع فتحها ثمانية.

ابن كثير بفتح وقصر وتسهيل وجه، الدوري بتقليل «يوليتي»، وتسهيل «الد» وفصل بمددين، وجهان، وأما وجهها المد مع الفتح فيندرجان في وجهي قالون والسوسي يندرج في قصرهما.

هشام بتحقيق الهمزتين بالفصل وتسهيل الثانية معه، وجهان، وابن ذكوان بتحقيقهما بلا فصل وجه، عاصم مثله إلا أنه أطول مداً وجه.

خَلَفَ بِإِمَالَةٍ «يُؤَيِّلَتِي» وَمَدَّهُ وَالتَّحْقِيقَ، وَحَذَفَ غِنَةَ عَجُوزٍ، وَالسَّكْتَ عَلَى «شَيْخًا» وَجِهَهُ، وَعَلَى «لَشِيءٍ» وَجِهَانٍ.

وخلاد بالإمالة والغنة وترك سكت «شَيْخاً إِنْ، والسكت على «لَشِيءٍ»، وتركه، وجهان. الكسائي بالإمالة والتحقيق ومدا وجه.

فهذه اثنان وعشرون وجهاً خذ للعشرين اثنين اضربها في سبعة وقف «عجيب» تكن أربعة عشر خذ لكل واحد عشرة تبلغ مائة وأربعين، والاثنين في السبعة أربعة عشر، ومجموعها مائة وأربعة وخمسون وجهاً من طريق القصيد، الأصبهاني عن ورش بالفتح والقصر وجه.

وابن عامر كمشهور مد عاصم، ثلاثة ؛ هشام كمد قالون، وجه ؛ ابن نكوان كمد الأزرق وجه ؛ وعنه السكت فالمد، ثلاثة ؛ عاصم كمشهور مد ابن عامر، وجه ؛ الأعشى عنه دوين مد حمزة بالسكت، وجه ؛ الأشثاني عن حفص بالسكت في المدين، وجهان ؛ الولي عنه كمد قالون، وجه ؛ حمزة بسكت على المد مع الأوجه الأربعة ؛ قتيبة بالإمالة كمشهور مد عاصم، وجه ؛ العُمري، بتقليل «يويِّلَتِي» والفصل والتسهيل كأننا، والنقل، وجه ؛ رويس بالتسهيل بلا فصل، ومد كالدوري وجه ؛ هذه إحدى وعشرون مضروبة في سبعة «عجيب» خذ للعشرين اثنين اضربها في سبعة ؛ أربعة عشر ؛ خذ لكل واحد عشرة ترتفع إلى مائة وأربعين واحد في سبعة سبعة تصير مائة وسبعة وأربعين، ضُمَّهَا إِلَى الْمِئَةِ وَالْأَرْبَعَةِ وَالْخَمْسِينَ تَبْلُغُ ثَلَاثِمِائَةٍ وَجِهَهُ وَوَجْهًا وَاحِدًا^(١).

وإن هذا النموذج يعطي مثلاً معبراً عما يتميز به الجعبري من اعتناء بالغ بالتدقيق والتحصيص والاستقصاء.

{١} الكنز، ج 2، ص 419.

الفصل الثالث

تطوير منهج الشاطبي عند المحقق ابن الجزري

1 . حياته

المحقق ابن الجزري هو أبو الخير شمس الدين محمد العمري الدمشقي ثم الشيرازي ؛ نشأ في بيت استقامة وصلاح، وحفظ القرآن وصلى به إماماً وله أربع عشرة سنة. وبدأ دراسة القراءات في دمشق على شيوخ الشام، فقرأ على أبي محمد عبد الوهاب بن السلار، وأحمد الطحان وابن رجب وإبراهيم الحمدي وابن اللبان.

وأخذ في الحجاز عن محمد بن عبد الله بن الخطيب ثم تردد على مصر، فتلقى القراءات على ابن الصائغ وأبي بكر بن الجندي وعبد الرحمن بن البغدادى.

وعاد ابن الجزري إلى دمشق سنة 774هـ، فجلس للإقراء في الجامع الأموي، وعمره آنذاك 23 سنة ؛ وعهد إليه بالمشيخة الكبرى بعد وفاة ابن السلار سنة 782هـ.

وبعد نحو سبع سنوات في دمشق، بدأ رحلات جديدة لنشر علمه، قادته إلى بلاد الروم حيث كان محل حفاوة من السلطان العثماني بايزيد وفي هذه الفترة ألف أهم كتبه في القراءات، ثم اقتضت الظروف أن يرافق تيمور لنك إلى ما وراء النهر فمكث أربع عشرة سنة بين سمرقند وخراسان، ثم كانت رحلته إلى الحجاز التي نظم فيها قصيدة "الدرة المضيئة في القراءات الثلاث المتممة للعشرة"، وذكر فيها قصته مع الأعراب الذين اعتدوا عليه، ونجاه الله من بأسهم. وبعدما مكث عاماً في اليمن وأشهرأ في مصر ومدة في دمشق عاد أخيراً إلى شيراز فأقام فيها إلى أن توفي سنة 833هـ بعد عمر حافل بالتحصيل والإقراء والتأليف.

لابن الجزري ما يقارب سبعين شيخاً، قرأ على أربعين منهم كتباً معينة، وسمع من عشرين، وأجيز له من نحو عشرة. وقد بين في كتاب "غاية النهاية" وفي أسانيد النشر تلك الكتب التي قرأها على شيوخه، ونذكر منها أنه قرأ قصيدة "حز الأمانى" للشاطبي على الحسن بن عبد الله السروجي الدمشقي (ت 767هـ) وحفظها وعمره حينئذ لا يتعدى إحدى عشرة سنة، وأخذ أيضاً رواية أبي عمرو، كما أعاد قراءة الشاطبية على محمد بن عبد الله الصفوي الساعاتي (ت 766هـ)، وقرأ على ابن السلار وابن رافع السلامي وابن الصائغ المصري (ت 774هـ)، كما قرأ عليه معها كتابي العنوان والتيسير للداني، وممن قرأ عليهم كتاب التيسير ابن جابر الهواري ومحمد بن أحمد بن إبراهيم القرشي الجزري (ت 778هـ). وأحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي ثم الحلبي وأحمد بن الحسن السويدي المصري (ت 804هـ)، وقرأ عليه أيضاً كتاب الهادي لابن سفيان القيرواني، والهداية للمهدوي، وتجريد ابن الفحام وتلخيص أبي معشر الطبري وقرأ على ابن غلش البنا الصالحي (ت 774هـ) كتاب "التجريد والكفاية والمبهبج" لسبط الخياط، وعلى ابن هبل الصالحي الدقاق كتاب "الايجاز لسبط الخياط"، وقرأ تكملة القيجاطي على الرعيني الغرناطي، وعلى إسماعيل ابن هانئ الغرناطي (ت 770هـ) كما قرأها أيضاً على محمد بن أحمد بن جابر الهواري الأندلسي المرسي ثم الحلبي (ت 780هـ) وعلى أحمد بن محمد الأصبحي العنابي نزيل دمشق كتاب الاقناع لابي جعفر ابن الباذش.

وقرأ ابن الجزري كتاب الغاية لابن مهران وجمال القراء للسخاوي على محمد بن عبد الله الساعاتي الصفوي المتقدم الذكر. وقرأ كتاب الكامل لابن جبارة الهذلي على إبراهيم ابن غنائم الاسكندري (ت 780هـ) وكتاب الإعلان للصفرائي على إبراهيم بن عبد المومن الشامي الجزري نزيل مصر (ت 800هـ) وكتاب الروضة لأبي علي المالكي على أحمد بن إبراهيم المعصراني، ومفردة يعقوب على أحمد ابن إسماعيل ابن قدامة المقدسي (ت 773هـ)، وقرأ كتاب المستنير لابن سوار على أحمد بن مسلم الصالحي (ت بعد 780هـ) وكتاب الإرشاد لأبي العز القلانسي على الحسن بن محمد بن صالح النابلسي المصري (ت 772هـ).

3 . تلامذته

لقد أخذ عن ابن الجزري كثير من طلبة العلم في شتى الفنون الإسلامية التي كان يتقنها من حديث وفقه ونحو، وبما أنه إمام حجة في القراءات، فقد قرأ عليه جمٌ غفير من المتصدرين، وأخذوا مدوناته فيها، وانتشرت في حياته مصنفاته المعروفة، وساعد في نشر علومه، كثرة رحلاته من الشام ومصر إلى الروم والعراق، والحجاز واليمن وخراسان.

ومن تلامذته أبناؤه أبو الفتح وأبو الخير وأبو بكر، وبناته سلمى وعائشة، وذكر أن جميع أولاده من القراء المجودين، وهم ستة رجال وثلاث بنات ؛ ومن أشهر من أخذ عنه القراءات أبو النعيم رضوان العقبي وهو من شيوخ الإمام زكريا الأنصاري، ومنهم أيضاً الشيخ أحمد بن أسد الأميوطي وهو من رجال أسانيد القراءة، ومنهم كذلك الشيخ عثمان بن عمر الزبيدي شارح الدررة، والمقرئ طاهر بن عزيز الأصبهاني.

4 . مصنفاته

لقد صنف ابن الجزري عشرات المؤلفات في مختلف العلوم الإسلامية ولكنها في هذا الفصل نقتصر على استعراض بعض كتبه في القراءات، مثل المقدمة والتمهيد، والنشر وتقريب النشر وتحبير التيسير وطيبة النشر وكتاب الغاية.

(أ) المقدمة :

مقدمة ابن الجزري منظومة تتضمن «أبجدية» مسائل التجويد، وخلاصة أحكامه، ذلك أنها شملت بيان وجوبه، وتعريفه، وضوابط مخارج الحروف وصفاتها، ثم بينت بعض غوامض الأداء التطبيقية في مسائل الإدغام والإظهار والإخفاء ثم تناولت أسباب المد ومقاييسه، وقضايا الوقف والابتداء، ثم بينت العلاقة بين أحكام الوقوف ومرسوم الخط، مع توضيح بعض خصائص المرسوم العثماني في المقطوع والموصول، ورسم هاء التانيث بالتاء.

ونظراً لاختصارها وشمولها لأهم قواعد الأداء، فإنها لقيت عناية كبيرة من قبل جمهور التالين، بحيث أنها اختارت ما لا يسع عموم القراء جهله، دون أن تتناول بالتفصيل مسائل ذوي الاختصاص من القراء. وفيما يلي عرض موجز عن مضامين المواضيع التي أراد ابن الجزري إبرازها في هذه المقدمة.

أولاً، وجوب التجويد وقواعد الأداء :

بدأ ابن الجزري أرجوزته بعد الاستهلال بالحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بقوله :

والأخذ بالتجويد حتم لازم من لم يجود القرآن اثم

ثم بعد ذلك ذكر أن التجويد واجب على القراء، وفي تعريفه نظم مقالة أبي عمرو الداني في كتاب التحديد في الإتيان مثبتاً أنه إعطاء الحروف حقها في الأداء، وأنه يحتاج إلى رياضة بالفك، أي الاجتهاد في إخراج الحروف من مخارجها ومراعاة صفاتها.

وقد رأينا أن أبياته في هذا الحكم صارت تردد على ألسنة القراء من بعده، أي أن وجوب التجويد يقتضي معرفة مخارج الحروف وصفاتها، ثم ذكر أن هذه المخارج سبعة عشر، والمعروف أن سيبويه ومن تبعه اقتصروا على ستة عشر ؛ لكن ابن الجزري زاد فيها (ألف الجوف) ؛ وقد لمح الخليل إليه، إلا أن سيبويه اكتفى بوصفه بالهاوي ولعله يريد بذلك أن المخرج لا يمكن تحديده إلا باتصال عضوين من الأعضاء، وهذا لا يحصل في الألف اللينة. وسرد الناظم بعد ذلك مجموعة المخارج مثل ما رأيناه عند أبي عمرو الداني. ثم لخص صفاتها من جهر وركاوة واستفال وانفتاح وإصمات مع أضدادها مبيناً الحروف الموسومة بهذه الصفات وأضدادها، ومع بيان ما ليس بضد كأحرف الصغير والقلقلة والانحراف والتكرير والتغشي والحروف المتصفة بها.

ثم أعطى إرشادات أدائية كتحذيره من تفخيم الألف أو الحروف المستقلة، فلا يجوز تفخيمها سوى حروف الاستعلاء المجموعة في لفظ «خص ضغط قط» وفي هذا الحكم استثناء يخص اللام والراء في مواضع معروفة عند بعض القراء. كما أن اللام مفخمة عند الجميع في اسم "الله" بعد الفتح والضم، وحذر من تفخيم الهمز في الاستعاذة والبدء بالحمد، ومن تفخيم الميم في لفظي «مخمصة» و«مرض» ومن تفخيم الباء في لفظي «برق» و«باطل».

ثم نبه على ضرورة المحافظة على الجهر في الجيم والياء في مثل : «حج البيت»، و«اجتثت»، و«ربوة»، وما شاكلها، مع الاجتهاد في بيان حروف القلقة عند سكونها، وهي حروف يجمعها لفظ : «قطب جد». ومما ذكر الاعتناء ببيانه الحاء

من «حصحص» و«الحق» و«أحطت» وسين «مستقيم» و«يسطون» و«يسقون»، ثم بين قاعدة ترقيق الراء مكسورة، أو ساكنة بعد الساكن في مثل «يفغر»، وفي هذه الحالة تفخم إن تلاها حرف استعلاء، مثل «المرصاد»، و«إرصاد»، و«قرطاس»، و«فرقة»، وليس في القرآن الكريم غيرها؛ ثم ذكر الخلاف في تفخيم راء «فرق» بسبب كسرة القاف.

ثم حث على بيان الإطباق في مثل «أحطت» و«بسطت» لئلا تشتبه الطاء بالتاء المجانسة لها باتحاد المخرج.

وتابع الارشاد في مثل هذا بالتنبيه على تحقيق السكون في لام «جعلنا» و«ضللنا»، والنون في «أنعمت» والغين في «المغضوب»، وتبيين الفرق بين «محذورا»، بالذال، و«محظورا» بالطاء؛ ثم أعطى قواعد الادغام بين المتماثلين.

وفي معرض الضاد قال بأنها تمتاز عن الطاء بالاستطالة والمخرج؛ ولكن لتشابههما نظم جميع الكلمات الواردة في القرآن المشتملة على الطاء المشالة، وقد سبق أن بينهاها، في أبيات أبي عمرو الداني، والمهدوي والشاطبي ولم يفت ابن الجزري أن يشير إلى الخلاف في لفظ «ضنين» إذ قرأه ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بالطاء، وقرأه غيرهم بالضاد وفقاً للرسم العثماني، ثم بين ابن الجزري المواضع التي يحرص فيها على بيان الضاد والطاء عند تلاقيهما في مثل: «انقض ظهرك» و«يعض الظالم» كما يلزم بيان كل منهما في مثل «اضطر» و«افضتم» و«أوعظت».

وبعد ذلك بين أحكام الغنة في الميم والنون المشددتين، وإخفاء الميم الساكنة قبل الباء مع الغنة، ثم استعرض أحكام النون الساكنة والتنوين ومواضع الإظهار والإدغام والإخفاء فيها.

ثم تطرق لموجبات المد ومقاديره، وأحكام الوقف وأنواعه وأعقب ذلك بالمقطوع، والموصول في الرسم العثماني لمراعاة الوقف على مرسوم الخط.

ثانياً، المقطوع والموصول في الرسم،

ونذكر بالقطع في «أن لا» في عشر كلمات؛ وهي: ﴿أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ في الأعراف، و﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ﴾ في التوبة، و﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ وهي الثالثة

بهود، ﴿أَنْ لَا تَشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾ في الحج، ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ هود ويس، ﴿أَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ بالدخان، ﴿أَنْ لَا يَدْخُلْنَهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ﴾ في نون والقلم، ﴿أَنْ لَا يَشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ في الممتحنة.

ثم ذكر من المقطوع أيضاً : ﴿وَإِنْ مَا نَرِيكَ بَعْضَ الَّذِي نَعْدِمُ﴾ في الرعد، وأماً «أما» فإنها موصولة دائماً، و«أن لم» مقطوعة دائماً، لكن من المقطوع : ﴿عَنْ مَا نَهَوْا عَنْهُ﴾ في الأعراف، ﴿مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ في المنافقون، و«من ما ملكت أيمانكم» في الروم.

وذكر ورود قطع «أم من» في أربعة مواضع ﴿أَمْرٌ مِنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ في النساء، ﴿أَمْرٌ مِنْ أَسَسَ بَنِيَانَهُ﴾ في التوبة، ﴿أَمْرٌ مِنْ خَلَقْنَا﴾ في الصافات وسماها «بالذبح» لتعذر ذكر «الصافات» في النظم، إشارة إلى قوله تعالى فيها : ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ والموضع الرابع والأخير، ﴿أَمْرٌ مِنْ يَأْتِيْنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ في سورة فصلت. وورد القطع في «حيث ما» في موضعين اثنين فقط، وهما في قوله تعالى : ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ وهما في سورة البقرة.

وأورد القطع في «إن ما» في محل واحد، وهو ﴿إِنْ مَا تَوَعْدُونَ لَا تَ﴾ في سورة الأنعام، و«أن ما» المفتوحة في موضعين وهما : ﴿أَنْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾ في سورتي الحج ولقمان، والخلف في ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ في سورة الأنفال، و﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ مَوْخِرٌ﴾ في سورة النحل.

ومن المقطوع المتفق عليه ﴿كُلُّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ في سورة إبراهيم، واختلف في : ﴿كُلَّمَا رَدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ في سورة النساء، كما وقع الخلف في قطع ﴿بِسْمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيْمَانُكُمْ﴾ و﴿بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ وكلاهما في البقرة.

وورد قطع «في ما» في أحد عشر موضعاً، وهي : ﴿فِي مَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا مِنْ مَعْرُوفٍ﴾ في سورة البقرة، و﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ في سورة الأنعام، و﴿لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ في سورتي المائدة والأنعام، و﴿أَنْتُمْ كُونُوا فِي مَا هَمَّنَا أَمْنِينَ﴾ في سورة الشعراء، و﴿فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ في سورة الروم، و﴿فِي مَا هَمَّ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ : و﴿فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ وكلاهما في سورة الزمر، وكذلك ﴿نَنْشِئُكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، وفي سورة الأنبياء ﴿فِي مَا اشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ﴾ وفي سورة النور ﴿فِي مَا أَقْضَيْتُمْ فِيهِ﴾.

ومن المقطوع أيضاً : ﴿ عن من يشاء ﴾ في سورة النور و ﴿ عن من تولى عن ذكرنا ﴾ في سورة النجم، و ﴿ يوم هم بارزون ﴾ في سورة غافر، و ﴿ ما ل هؤلاء القوم ﴾ في سورة النساء، و ﴿ ما ل هذا الكتاب ﴾ في سورة الكهف، و ﴿ فعال الذين كفروا ﴾ في سورة المعارج.

وبين أن «أينما» موصولة في سورة البقرة في قوله : ﴿ فإينما تولوا فثم وجه الله ﴾ ؛ وكذلك ﴿ أينما يوجهه ﴾ لآيات بخير ﴾ في سورة النحل، واختلف في وصلها في النساء والشعراء والأحزاب، ومن الموصول أيضاً «فإلهم» في قوله تعالى ﴿ فإلهم يستجيبوا لكم ﴾ في سورة هود، و ﴿ ألن نجعل لكم موعداً ﴾ في سورة الكهف، و ﴿ ألن نجعل عظامه ﴾ في سورة القيامة، ومما يوصل أيضاً : «كَيْلاً» من قوله تعالى : ﴿ لكَيْلاً تحزنوا على ما فاتكم ﴾ في سورة آل عمران، و ﴿ لكَيْلاً يعلم من بعد علم شيئاً ﴾ في سورة الحج، و ﴿ لكَيْلاً يكون عليك حرج ﴾ في سورة الأحزاب، و ﴿ لكَيْلاً تأسوا على ما فاتكم ﴾ في سورة الحديد.

ثالثاً، الكلمات التي كتبت هاءها تاء،

ثم ذكر ابن الجزري أن «رحمة» كتبت بالتاء في سبعة مواضع وهي في قوله تعالى : ﴿ يرجون رحمت الله ﴾ في سورة البقرة، و ﴿ رحمت الله ﴾ في سورة الأعراف، و ﴿ رحمت الله وبركاته ﴾ في سورة هود، و ﴿ رحمت ربك ﴾ في سورة مريم، و ﴿ انظر إلى آثار رحمت الله ﴾ في سورة الروم، و ﴿ رحمت ربك ﴾ مرتان في سورة الزخرف.

وأن «نعمة» كتبت بالتاء في أحد عشر موضعاً، وهي : ﴿ اذكروا نعمت الله عليكم ﴾ في سورة البقرة وفي سورة المائدة، في قوله تعالى : ﴿ اذكروا نعمت الله عليكم اذ هم قوم ﴾ والأخيرتان في سورتي إبراهيم والنحل، وكذلك سورة لقمان وفاطر والطور.

وكتبت بالتاء أيضاً ﴿ لعنت ﴾ في سورتي آل عمران والنور، ﴿ وامرات ﴾ مضافة إلى زوجها في سورة آل عمران، ويوسف والقصاص والتحريم. و ﴿ معصيت ﴾ في موضعين في سورة المجادلة و ﴿ شجرت الزقوم ﴾ في الدخان، و ﴿ سنت الله ﴾ مرتين في سورة فاطر. وواحدة في غافر، و ﴿ سنت الأولين ﴾ في الأنفال، و ﴿ قرت عين ﴾ في القصص و ﴿ جنت نعير ﴾ في الواقعة، و ﴿ فطرت الله ﴾ في الروم،

﴿ بِقِيَّتِ اللَّهِ ﴾ يهود، و﴿ ابنت عمران ﴾ في التحريم، و﴿ تَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحَسَنَى ﴾ في الأعراف.

هذه هي أهم الموضوعات التي تناولها ابن الجزري في هذه المنظومة ذات الفائدة البالغة، وتقديراً لقيمتها العلمية فقد تناولها علماء القراءات بشروح من أشهرها شرح شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري وخالد الأزهري المصري واليميني، وملا علي بن سلطان القاري كما شرحها ابن المؤلف.

ب) كتاب التمهيد :

ألف ابن الجزري كتاب التمهيد في علم التجويد سنة سبعمئة وتسع وستين أي في الفترة التي مازال فيها يتعمق في دراسة القراءات وذلك قبل أن يتصدر للإقراء في دمشق عام 774 هـ ؛ ولقد رأينا مناسباً أن نستعرضه بعد المقدمة لتقارب مواضيعهما ولكونه من بواكير مصنفات ابن الجزري فهو إذاً مؤلف من حصيلة مذكراته الأولى في التجويد، صنفه وهو في مقتبل العمر، وأراد منه إسعاف الناشئين من قراء أهل عصره وكثير من منتهيهم الذين غفلوا عن تجويد ألفاظهم وأهملوا تصفيتهما مما يشوبها من كدرة ودرن، فابتكر لهم مختصراً «يهز عطف الفاتر ويضمن غرض الماهر ويسعف أمل الراغب ويؤنس وسادة العالم، ثم ذكر أنه أتى فيه بمباحث دقيقة وأقوال عجيبة لم ير أحداً ذكرها ولا نبه عليها»⁽¹⁾.

بدأه بعرض ما عابه على قراء عصره، مثل ما ابتدعه مما سموه بالترقيص، وهو أن يروم القارئ السكت على الساكن ثم ينفر مع الحركة في عدو وهرولة، ومنه ما سموه بالترعيد وهو أن يرعد صوته مثل من به برد أو ألم ؛ ومنه أيضاً التطريب وهو الترنم بالقرآن، ومنه أيضاً كذلك التحزين وهو التباكي ومنه التحريف، وهو قراءة جماعة بصوت واحد، ويحركون السواكن التي لا يجوز تحريكها.

هذا كان في الباب الأول من الكتاب، وفي الباب الثاني شرح معنى التجويد ومصطلحي التحقيق والترتيل والفرق بينهما معتمداً أساساً على كلام أبي عمرو الداني ثم وصف قراءة الأنمة، ونقل عن الشاذلي قوله إن قراءة ابن كثير كانت مبهورة حسنة بتمكين بين، وقراءة نافع فلسسة لها أدنى تمديد، وقراءة عاصم

(1) التمهيد في علم التجويد، لشمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري، تـ 833 هـ، تحقيق غانم قدوري حمد، طـ 1، أولى، 1408 هـ/1986 م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 52.

فمترسلة جريشة ذات ترتيل، وأما صفة قراءة حمزة فأكثر من رأى الشذائي من أهلها يجعله يقول إنه ينبغي أن لا تحكى لفسادها لأنها مصنوعة من تلقاء أنفسهم، وأما من كان منهم يعدل في قراءته حدراً وتحقيقاً فصفتها المد العدل والقصر، والهمز المقوم، والتشديد المجود بلا تمطيط ولا تشديق ولا تعلية صوت، ولا ترعيد، فهو صفة التحقيق⁽¹⁾، وأما الحدر فسهل كاف في أدنى ترتيل وأيسر تقطيع، وأما قراءة الكسائي فبين الوصفين، وأما قراءة أصحاب ابن عامر فيضطربون في التقويم ويخرجون عن الاعتدال، وأما صفة قراءة أبي عمرو بن العلاء فالتوسط والتدوير، همزها سليم من اللكز، وتشديدها خارج عن التعضيف، بترتيل جزل وحدر بين سهل يتلو بعضها بعضاً؛ وإلى هذا ذهب ابن مجاهد وقرأ بها الشذائي عليه، وأخذ به ابن المنادي⁽²⁾.

أما الباب الثالث فقد شرح فيه مصطلحات "الفصل" وذكر أن المد والمط بمعنى، وأن لفظ الاعتبار قد يأتي بمعنى القصر، وأن التمكين قد يعبر به عن المد العرضي أي الزيادة، ثم بين معاني الاشباع، والادغام والالظهار، وقد يراد فيه البيان؛ وكذلك الاخفاء والقلب، وأنواع التسهيل، والتخفيف والتشديد، وقال إن "التثقيل" رد الصلات إلى الهاءات، وأن التتميم في ردها إلى الميمات خصوصاً.

وشرح معنى النقل، والتحقيق والفتح وقال إنه قد يعبر عنه بالفغر في كتب الأوائل؛ وأتى أيضاً بتعريف الإمالة الكبرى، وقد تسمى أيضاً بالبطح والإضجاع، وختم بشرح التغليظ والترقيق والروم والإشمام والاختلاس.

وفي الباب الرابع تناول معنى اللحن لغة واصطلاحاً، وقال إن منه ما هو جلي مغل باله عنى مثل ضم تاء ﴿أنعمت عليهم﴾. ومنه ما هو مغل بالحرف دون المعنى مثل رفع الهاء ونصبها من قوله تعالى: ﴿الحمد لله﴾ أما اللحن الخفي فهو ليس مغللاً بالمعنى ولا مقصراً باللفظ وإنما هو خلل يفسد رونق اللفظ وحسنه وطلاوته ويجري مجرى الرتبة واللغة، مثل تكرير الراءات وتطنين النونات، وتغليظ اللامات، ويقول إن هذا الضرب من اللحن لا يعرفه إلا القارئ المتقن والضابط المجود الذي أخذ من أفواه الأئمة الذين ترضى قراءتهم ويوثق بعربيتهم.

(1) التمهيد، ص 51.

(2) المصدر نفسه، ص 51.

وخصص ابن الجزري الباب الخامس لألفات الوصل والقطع والاستفهام في الأفعال والأسماء والفرق بينها وبين الألفات الأصلية في أوائل الكلمة ولقد اتبع في هذا الباب منهج ابن الأنباري في كتاب مختصره في نكر الألفات، فذكر أقسامها، ووسائل التعرف عليها، وقواعد حركاتها.

وفي الباب السادس تكلم ابن الجزري على الحركات والحروف، وقد اعتمد في الغالب على كتاب الرعاية وتجويد القراءة لمكي ابن أبي طالب، ثم استعرض الخلاف في السابق من الحروف والحركات دون أن يقوم بترجيح فيها، إلا أنه أتى بحجج من يقول بأن الحرف قبل الحركة وهي أن الحرف قد يخلو من الحركة ثم يتحرك، وأن الحرف يقوم بنفسه بخلاف الحركة، وأن من الحروف ما لا يتحرك وهو الألف، وقد دافع ابن جنى عن هذا الرأي.

ثم تناول خلاف العلماء في حروف اللين والمد والحركات، ونقل كلام مكي في الرعاية بدون عزو. كما أنه لم يشر بصورة واضحة إلى رأي ابن جنى الذي نقلناه في باب: ومن غريب ما أورده في هذا قوله إن سيبويه وهم في بيت المخلب الهلالي، وهو :

فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب

فذكر أنه أنشد "نجيب" بدلا من ذلول. وقد بين الدكتور علي حسين البواب في تحقيقه للكتاب وهم ابن الجزري في توهيم سيبويه⁽¹⁾.

وخصص ابن الجزري الباب السابع لألقاب الحروف وعللها وقد اعتمد أيضاً فيها على كلام مكي في الرعاية وكلاهما اتبع الخليل في كون ألقاب الحروف عشرة ؛ وهي التي سبق الكلام عليها في المقدمة. ونبه ابن الجزري أن الخليل لم يذكر الألف في الحروف الحلقية مثل ما فعل سيبويه، لأنها تخرج من هواء الفم وتتصل إلى آخر الحلق ونكر أن الخليل قال إن "الشجر" هو مفرج الفم، وقال غيره إنه مجمع للحيين عند العنفة.

وفي الفصل الثاني من هذا الباب تحدث عن صفات الحروف وقد تابع فيها كلام مكي بن أبي طالب في الرعاية الذي جعل صفاتها، أربعاً وثلاثين ؛ وهي

(1) التمهيد، ص 93.

المهموسة التي يجري معها النفس عند النطق بها، والمجهورة التي تمنع من جريانه، والشديدة التي تمنع الصوت أن يجرى عند اللفظ بالحرف، والرخوة التي يجري معها الصوت، وحروف الزيادة، والتي يجمعها قولك : «اليوم تنساء»، والمذبذبة وهي حروف الزوائد ماعدا الألف، وسميت بذلك لأنها قد تكون أصولاً وقد تكون زوائد، والأصلية هي ماعدا الزوائد، ثم ذكر الحروف المطبقة وقد تسمى بحروف التفخيم مع اللام والراء، وقال هنا إن مكياً زاد الألف من حروف التفخيم وإنه وهم في ذلك⁽¹⁾. لكنه ناقض رأيه في الحروف المشربة إذ تبع مكياً في القول بأن الألف المفخمة هي التي تقرب من لفظ الواو مثل "الصلاة". وسنرى أنه في النشر يقول إن الألف لا توصف بترقيق ولا تفخيم بل تتبع ما قبلها فيهما، وتكلم عن المنسفة، وحروف القلقة، ويقال للقلقة ويجمعها "قطب جد" وحروف الإبدال وهي اثنا عشر حرفاً عنده، يجمعها لفظ : "طال يوم أنجده".

ثم فرق عدد الصفات بين حروف اللين وهي الياء والواو الساكنتان بعد الفتح وتسمى بحروف المد واللين مع الألف إذا سكنت الياء بعد الكسر والواو بعد الضم، وكما تسمى هذه الثلاثة بالحروف الهوائية لخروجها من هواء الفم ؛ وهذه الحروف الثلاثة مع الهاء تسمى بالحروف الخفية ومع الهمزة تسمى بحروف العلة، لما يلحقها من التغيير والانقلاب، وقال إن الواو يقال إنه حرف متصل لأنه يهوى في الفم وكذلك الياء.

ونذكر أن حروف الإمالة ثلاثة وهي الألف والراء وهاء التانيث، ثم ذكر الحروف المشربة، ويقال المخالطة، وهي عنده الحروف التي اتسعت فيها العرب فزادت بها على التسعة والعشرين، وهي ستة : النون الخفيفة، وهمزة بين بين، والألف الممالة، والألف المفخمة، وهاء بين بين ؛ وهذه الخمسة مستعملة في القرآن، والسادس حرف بين الجيم والشين لبعض العرب مثل "غلامش" في غلامك ؛ وهو لا يستعمل في القرآن، وهذه هي التي عبر عنها سيبويه بالفروع المستحسنة جعل منها الشين التي كالجيم.

ثم ذكر الحروف المكررة بعين الراء، وحرفي الانحراف وهما الراء واللام والملاحظ أن كثرة المصنفين لا يصفون الراء بالانحراف، وذكر حرفي الغنة وهما

(1) التمهيد، ص 104.

الميم والنون ؛ وقال إن الميم تسمى بالحرف الراجع لأنها ترجع في مخرجها إلى الضياشيم وتشاركها النون في ذلك.

ثم وصف الهمزة وحدها بأنها حرف جرسى، وأنها سميت بذلك لاستثقالها، وقال إنها الحرف المهتوف لأنها تحتاج في إخراجها إلى نوع من التهوع، والتهتف الصوت الشديد، وذكر وصف الضاد بالاستطالة والشين بالتفشي وتحدث عن الحروف المذلقة المجموعة في لفظ "فر من لب" لأنها من نلق اللسان أي من طرفه، وماعداها من الحروف مصممة، منعت أن تختص ببناء كلمة في العربية إذا كثرت حروفها لاعتياصها على اللسان ؛ وفرق بينها وبين الحروف الصتم، وهي التي لا تخرج من الحلق.

ثم ختم هذا الباب بمقدمة منقولة من كتاب الرعاية⁽¹⁾ حول تأليف الكلام من هذه الحروف استعرض فيها النسبة بين السواكن والمتحركات، ثم قال إن الحروف هي مقاطع تعرض للصوت الخارج مع النفس في عرض موجز قريب من تعريفات ابن جني للصوت، ثم تحدث عن الحروف التي اختصت بها العربية مثل الظاء المعجمة والحاء.

وفي الباب الثامن استعرض مخارج الحروف بالتفصيل، وسردها حرفاً حرفاً، وذكر أن المخارج سبعة عشر عند الخليل، وستة عشر عند سيبويه لإسقاطه الجوفية، وعند القراء أربعة عشر لجعلهم مخرج الذلقية واحداً.

وفيما يلي نعطي نماذج عن منهجه في هذا الباب الذي يتضح تأثيره بآراء مكي بن أبي طالب، إلا أن مؤلف الرعاية رتب الحروف حسب مخرجها، بينما رتبها ابن الجزري الترتيب الأبجدي العادي ؛ والنماذج التي اخترناها تتناول كلامه في الهمزة والجيم والحاء والضاد.

أولاً، الهمزة، ويقول عنها :

«أما الهمزة فقد تقدم الكلام على مخرجها ونسبتها وصفتها، وهي حرف مجهور، شديد، منفتح، مُسْتَقِلٌّ، لا يخالطها نفس، وهي من حروف الإبدال، وحروف الزوائد، وهي لا صورة لها في الخط، وإنما تعلم بالشكل والمشافهة».

(1) راجع الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. أحمد حسن فرحات، ط. أولى 1393 هـ/ 1973 م، دار المعارف للطباعة، دمشق، في باب ما تضمنه الكلام، ص 76.

«والناس يتفاضلون في النطق بها على مقدار غلظ طباعهم ورقتها : فمنهم من يلفظ بها لفظاً تستبشعه الأسماع، وتنبو عنه القلوب، ويثقل على العلماء بالقراءة، وذلك مكروه معيب من أخذ به. ورؤي عن الأعمش أنه كان يكره شدة النبرة - يعني الهمزة - في القراءة. وقال أبو بكر بن عياش : «إمامنا يهمز ﴿ مؤصدة ﴾ الآية 8 من سورة الهمزة، فأشتهي أن أسد أذني إذا سمعته يهمزها». ومنهم من يشدها في تلاوته يقصد بذلك تحقيقها، وأكثر ما يستعملون ذلك بعد المد، فيقولون : ﴿ يَأْبَاهَا ﴾. ومنهم من يأتي بها في لفظة مسهلة، وذلك لا يجوز إلا فيما أحكمت الرواية تسهيله».

«والذي ينبغي، أن القارئ - إذا همز - أن يأتي بالهمزة سلسة في النطق، سهلة في الذوق، من غير لكز ولا ابتهاج لها، ولا خروج بها عن حدها، ساكنة كانت أو متحركة، يalf ذلك طبع كل أحد، ويستحسنه أهل العلم بالقراءة، وذلك المختار، وقليل من يأتي بها كذلك في زماننا هذا، ولا يقدر القارئ عليه إلا بريضة شديدة، كما كان حمزة يقول : إنما الهمزة رياضة، وقال أبان بن تغلب : فإذا أحسن الرجل سلفاً، أي تركها».

«وينبغي للقارئ إذا سهل الهمزة أن يجعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، وذلك مذكور في كتب القراءات فلذلك أضربنا عن ذكره هنا».

«وينبغي أيضاً للقارئ أن يتحفظ من إخفاء الهمزة إذا انضمت أو انكسرت، وكان بعد كل منهما أو قبله ضمة أو كسرة، نحو قوله : ﴿ إِلَى بَارئِكُمْ ﴾، و﴿ مَتَكُونُ ﴾، و﴿ أَعْدَتْ ﴾، و﴿ سُلِّ ﴾».

«وينبغي أيضاً للقارئ إذا وقف على الهمزة المتطرفة بالسكون أن يظهرها في وقفه ليعد مخرجها، وضعفها بالسكون وذهب حركتها، لأن كل حرف سكن خف إلا الهمزة فإنها إذا سكنت ثقلت، لاسيما إذا كان قبلها ساكن، سواء كان الساكن حرف علة أو صحة، نحو قوله : ﴿ دَفْءٌ ﴾، و﴿ الْخَبْءُ ﴾، و﴿ السَّمَاءُ ﴾، و﴿ شَيْءٌ ﴾، ولهذا المعنى أثر هشام، تسهيلها على تسهيل المتوسطة»⁽¹⁾.

ثانياً، الجيم، وعنهما يقول :

«وأما الجيم فتقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثالث من مخارج الفم وهو من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك، وهي مجهورة، شديدة، منفتحة، منسفة، مقلقلة، فإذا نطقت بها فوقها حقها من صفاتها».

(1) التمهيد، ص 102.

«وإذا سكنت الجيم . سواء كان سكونها لازماً أو عارضاً : فإن كان لازماً وجب التحفظ من أن تجعل شيئاً لأنهما من مخرج واحد، فإن قوماً يغلطون فيها لاسيما إذا أتى بعدها زاي أو سين، فيحدثون همساً ورخاوة، ويدغمونها في الزاي والسين ويذهبون لفظها، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿اجتمعوا﴾، و ﴿النجدين﴾، و ﴿اجتنبوا﴾، و ﴿خرجت﴾، و ﴿وجهلك﴾، و ﴿تجزى﴾، و ﴿تجزون﴾، و ﴿رجزاً﴾، و ﴿رجساً﴾، ونحو ذلك، فلا بد أن ينطق بجهرها وشدها وقلقلتها. وإذا كان سكونها عارضاً فلا بد من إظهار جهرها وشدها وقلقلتها وإلا ضعفت وانمزجت بالشين، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿أجاج﴾، و ﴿فخراج﴾، ونحو ذلك في الوقف».

وإذا أتت الجيم مشددة أو مكررة وجب على القارئ بيانها لقوة اللفظ بها وتكرير الجهر والشدة فيها نحو قوله : ﴿حاججتم﴾، و ﴿حاجه﴾. فإذا أتى بعد الجيم المشددة حرف مشدد خفي كان البيان لهما جميعاً أكد، لئلا يخفى الحرف الذي بعد الجيم وليظهر الجيم، نحو قوله تعالى : ﴿يوجه﴾، والبيان لهما لازم لصعوبة اللفظ بإخراج الهاء المشددة بعد الجيم المشددة. لأجل خفاء الهاء⁽¹⁾.

ثالثاً، الخاء، ويقول عنها :

«وأما الخاء فتقدم الكلام على أنها من أول المخرج الثالث من الحلق، وهي مما يلي الفم، وهي حرف مهموس، مستعل، رخو منفتح، فإذا نطقت بها فوقها حقها من صفاتها».

«فإذا وقع بعدها ألف فلا بد من تفخيم لفظها لاستعلائها، وكذلك كل حرف من حروف الاستعلاء، وكذا إن كانت مفتوحة ولم يجيء بعدها ألف. قال ابن الطحان الأندلسي في "تجويدته" : «المفخمات على ثلاثة أضرب : ضرب يتمكن التفخيم فيه وذلك إذا كان أحد حروف الاستعلاء مفتوحاً. وضرب يكون دون ذلك وهو أن يقع حرف منها مضموماً. وضرب دون ذلك وهو أن يكون حرف منها مكسوراً».

«قلت : وهذا قول حسن، غير أنني أختار أن يكون على خمسة أضرب : ضرب يتمكن التفخيم فيه وهو أن يكون بعد حرف الاستعلاء ألف. وضرب دون ذلك، وهو

(1) المصدر السابق، ص 125.

أن يكون مفتوحاً، ودونه : وهو أن يكون مضموماً، ودونه وهو أن يكون ساكناً، ودونه : وهو أن يكون مكسوراً».

«واحذر إذا فحمتها قبل الألف أن تفخم الألف معها فإنه خطأ لا يجوز، وكثيراً ما يقع القراء في مثل ذلك، ويظنون أنهم أتوا بالحروف مجودة، وهؤلاء مصدرين في زماننا يقرئون الناس القراءات، فالواجب أن يلفظ بهذه كما يلفظ بها إذا قلت : (هاء)، (ياء). قال الجعبري :

وإياك واستصحاب تفخيم لفظها إلى الألفات التالية فتعثر»

«وقال شيخنا ابن الجندي رحمه الله : وتفخيم الألف بعد حروف الاستعلاء خطأ، وذلك نحو : ﴿ خَائِنِينَ ﴾، ﴿ الْغَالِبِينَ ﴾، ﴿ قَالَ ﴾، ﴿ طَالَ ﴾، ﴿ خَلَقَ ﴾، ﴿ غَلَبَ ﴾. وبعض القراء يفخمون لفظها إذا جاورها ألف، ولا يفعلون ذلك في نحو ﴿ غَلَبْتَ ﴾، ﴿ خَلَقَ ﴾. وقال شريح : في "نهاية الإتقان" : وتفخيم لفظها على كل حال هو الصواب لاستعلائها. وينبغي أن تخلص لفظها إذا سكنت، وإلا ربما انقلبت غيناً كقوله : ﴿ وَلَا تَغْشَى ﴾، ﴿ اخْتَارَ مُوسَى ﴾، ﴿ اخْتَلَطَ ﴾، ﴿ يَخْتَرُ ﴾، ونحو ذلك⁽¹⁾.

رابعاً، الضاد، وعنهما يقول :

«وأما الضاد فتقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج الرابع من مخارج الفم، من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس، وهي مجهورة، رخوة، مطبقة، مستعلية، مستطيلة».

«واعلم أن هذا الحرف ليس من الحروف حرف يعسر على اللسان غيره، والناس يتفاضلون في النطق به، فمنهم من يجعله ظاءً مطلقاً لأنه يشارك الظاء في صفاتها كلها، ويزيد عليها بالاستطالة، فلولا الاستطالة واختلاف المخرجين لكانت ظاءً، وهم أكثر الشاميين وبعض أهل الشرق، وهذا لا يجوز في كلام الله تعالى : لمخالفة المعنى الذي أراده الله تعالى : إذ لو قلنا : ﴿ الضَّالِّينَ ﴾ بالطاء كان معناه : الدائمين، وهذا خلاف مراد الله تعالى، وهو مبطل للصلاة، لأن الضلال بالضاد وهو ضد الهدى، كقوله تعالى : ﴿ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا آيَا ﴾، ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾

(1) المصدر السابق، ص 129.

وفي الباب العاشر والأخير بسط القول في الوقف والابتداء وقسم الوقف إلى تام وكاف وحسن وقبيح، حسبما هو معروف. وخصص مباحث للوقف على "كلا" و"بلى" وبعض معاني الحروف مثل: "لا" و"ثم" و"أم" و"يل" و"حتى" وهي بحوث نحوية أساساً.

وختم الباب بفصل عن المشدّدات ومراتبها ويظهر فيه جلياً التأثير بما كتبه مكي في الرعاية حول هذا الموضوع، ونورده هنا لأهميته، إذ يقول :

«اعلم أن المشدّد في القرآن كثير، وكل حرف مشدّد بمنزلة حرفين في الوزن واللفظ، الأول منهما ساكن والثاني متحرك، فينبغي للقارئ أن يبين المشدّد حيث وقع، ويعطيه حقه ليميزه من غيره».

«قاعدة : ذكر صاحب "التجريد" فيما حكاه عن أبي إسحق إبراهيم بن وثيق أن المشدّدات على ثلاث مراتب :

«الأولى : ما يشدّد وهو ما لا غنة فيه.

الثانية : ما يشدّد بترأخ، قال : وهو ما شدّد وبقيت فيه غنة مع الإدغام، وهو إدغام الحرف الأول بكماله، وذلك لأجل الغنة.

الثالثة : ما يشدّد بترأخي التراخي، وهو إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء. انتهى».

قلت : وهذا قول حسن، وتظهر فائدته في نحو قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ فَإِنْ تَوَلَّوْا ﴿فَأَبْلُغِ التَّشْدِيدَ عَلَى الْبَاءِ ثُمَّ الْمِيمِ، ثُمَّ الْوَائِ﴾.

وقال مكي في الرعاية : المدغمات على ثلاثة أضرب، وذلك نحو الراء المشدّدة فيها إخفاء تكريرها مع الإدغام الذي فيها، قال : فهو زيادة من الإدغام وزيادة من التشديد».

«قال : والثاني : إدغام لا زيادة فيه، وهو كل ما أدغم لا إخفاء معه ولا إظهار غنة ولا إطباق ولا استعلاء معه، نحو الياء من ﴿ذَرِيَّةٌ﴾، والياء والجيم من ﴿لَجِيءٌ﴾، قال : فهذا تشديد دون الراء المشدّدة لأجل زيادة الإخفاء للتكرير في الراء».

«قال : والثالث مدغم فيه نقص من الإدغام، وذلك نحو ما ظهرت معه الغنة والاطباق والاستعلاء، نحو ﴿مَنْ يَأْمُرُ﴾، و﴿أَحَطْتُ﴾، و﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾. قال : فهذا التشديد دون تشديد الثاني الذي لا نقص معه في إدغامه ولا زيادة. انتهى».

قلت : وما قاله مكى ظاهر قوي، وتظهر فائدته في نحو قوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، فالتشديد على الراء أبلغ من اللام، وعلى اللام أبلغ من النون، ولكن لا بأس من الجمع بين القولين، وتظهر فائدة ذلك في نحو قوله : ﴿سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزَمُوا﴾، فاقوى التشديد على الراء، ثم على اللام، ثم على الميم، ثم على الواو، غير أن اختياري في هذه القاعدة مطلقاً التشديد على كل حرف شدد بحسب ما فيه من الصفات القوية والضعيفة».

«وذكر أن التشديد ينقسم على أقسام : منها : ما هو مشدد ليس أصله حرفين منفصلين في الوزن، وإنما هو حرف مشدد ليس أصله في الوزن فيشدد في اللفظ كما يشدد في الوزن، وذلك نحو : ﴿زَيْنٌ﴾، و﴿بَيْنٌ﴾، و﴿عَلَمٌ﴾، وأكثر ما يقع هذا في عين الفعل.

ومنها ما أصله حرفان منفصلان في الوزن، وإنما شدد، ذلك للإدغام نحو : ﴿عَتِيًّا﴾، و﴿وَلِيًّا﴾. ومنها : ما يكون من كلمتين نحو : ﴿قَدْرٌ﴾، و﴿قَدْلُهُمُ﴾. فينبغي للقارئ المجود أن يشدد الحرف من غير لَكْن، ولا ابتهار، ولا تشدق، ولا لوك، خصوصاً الواو والياء نحو ﴿وَلِيًّا﴾، و﴿أَوَّابٌ﴾، فكثير من يشدها بتراخ ولوك، ولا يأخذ الشيوخ بمثل ذلك.

«فإن اجتمع حرفان مشددان في كلمة أو كلمتين كقوله : ﴿أَطِيرْنَا﴾، و﴿أَزَيْنَتْ﴾، و﴿يَصْعَدُ﴾، و﴿ذُرِّيَّةٌ﴾، ونحو ذلك، فينبغي للقارئ أن يبين ذلك في اللفظ، ويعطي كل حرف حقه من التشديد البالغ والمتوسط ونحو ذلك. وإن اجتمع ثلاث مشدات متواليات، ولا يكون ذلك إلا من كلمتين أو أكثر كقوله : ﴿دَرِيٌّ يَقْدُ﴾، في قراءة من قرأ ﴿يوقد﴾ بالياء. وكقوله : ﴿وَعَلَى أُمَمٍ مِّنْ مَّعَكَ﴾، ونحو ذلك، فينبغي للقارئ أن يبين ذلك في لفظه، ويعطي كل حرف حقه من التشديد حسبما فيه».

وفي الوقف على المشدد يقول ابن الجزري :

«اعلم أن الوقف على الحرف المشد فيه صعوبة على اللسان، فلا بد من إظهار التشديد في الوقف، في اللفظ، وتمكين ذلك حتى يسمع نحو : ﴿مِنْ وَلِيٍّ﴾، و﴿مِنْ طَرَفٍ خَفِيِّ﴾، و﴿النَّبِيِّ﴾، عند غير الهامز، و﴿مُسْتَمِرٍّ﴾، و﴿صَوَافٍ﴾، تقصد كمال التشديد في هذا ونحوه، فاعلم⁽¹⁾.

(1) المصدر السابق، ص 220.

ثم ختم ابن الجزري كتابه بشرح أبيات أبي عمرو الداني في الظاءات الواردة في القرآن الكريم، وقد سبق أن ذكرناها في معرض الحديث عن قائلها.

هذا هو ملخص كتاب تمهيد ابن الجزري الذي يمثل مرحلة ذات أهمية بالنسبة لحياة المؤلف العلمية فهو يمثل نموذجاً من اهتماماته الشاملة في علم القراءات وتأثره بأحد قادة هذا الفن، ألا وهو الشيخ مكي بن أبي طالب القيسي في التجويد.

ج) النشر في القراءات العشر :

وكتاب النشر في القراءات العشر أهم ما كتبه محمد بن الجزري ؛ وليس من المغالاة القول بأنه من أهم ما ألف في علم القراءات. لقد ألفه المحقق سنة تسع وتسعين وسبعمئة، بداه في أوائل ربيع الأول وأكمّله في ذي الحجة من نفس السنة ؛ وهو إذ ذاك في أوج عطائه لانه استكمّله في سنة واحدة، وهي السنة التي أتم فيها طبخة النشر، وهي الأرجوزة التي نظمت بمثابة اختصار لكتاب النشر. كان ابن الجزري آنذاك قد أتم خمسين سنة من حياته، وأربعين من نشاطه العلمي الحافل بين إقراء وتأليف.

وتتمثل قيمة هذا المصنف بغزارة المادة التي تضمنها من مباحث تمهيدية ذات قيمة عالية، وبسط أسانيد موثقة، وروايات وطرق بلغت نحواً من ألف، بواسطة أكثر من ستين كتاباً من مدونات القراء، بدءاً بكتاب السبعة لابن مجاهد المتوفى سنة ثلاث مائة وأربع وعشرين هـ وانتهاءً بكتاب البستان لشيخه أبي بكر بن أيدغدي المعروف بابن الجندي المتوفى سنة سبعمئة وتسع وستين، وشملت تصانيف أئمة القراءات على امتداد أربعة قرون.

فصار النشر موسوعة شاملة لجميع أقوال القراء العشر ورواتهم، وذكر كل ما اختلفوا فيه من وجوه، وقد انتبه مصنفه إلى ما امتاز به من غزارة جعلته يحتاج إلى اختصاره، كما قال في تقريره.

ولم يك ابن الجزري أول من كتب عن القراءات العشر. لقد بدأت فكرة التعشير بعدما كتب ابن مجاهد كتاب السبعة، وعند قراء أرادوا أن لا تلتبس القراءات السبع بالأحرف السبعة الواردة في الحديث المشهور، ومن أول من صنف في القراءات العشر ابن مهران ومحمد بن جعفر الخزاعي (ت 408هـ) صاحب كتاب "المنتهى"، ثم أبو علي البغدادى نزيل مصر (ت 438هـ) وأحمد بن مسرور البغدادى

(ت 442هـ) وأبو منصور جد سبط الخياط (ت 449هـ) ثم نرى بعد هؤلاء أبا العز القلانسي (ت 521هـ) صاحب "الإرشاد"، ومحمد بن عبد الملك بن خيرون العطار البغدادي (ت 539هـ) صاحب "الموضح والمفتاح".

واستمر التصنيف في العشر عند أبي محمد عبد الله بن عبد الهومن الواسطي (ت 740هـ) الذي جمع في كتاب "الكنز بين الإرشاد والتيسير"، ونظمه في كتاب "الكفاية على منوال الشاطبية"، وقد سمعه ابن الجزري من شيخه ابن اللبان الذي قرأه على مؤلفه، ومن شيوخ ابن الجزري الذين زادوا على السبعة ابن الجندي صاحب "البلستان". وكل هذه المصنفات ذكرها ابن الجزري في كتاب النشر ضمن مرويياته زيادة على كتب أنمة التسبيع والتثمين، وكتاب "الكامل" للذهلي الذي تناول فيه خمسين قراءة : فحصل من ذلك لمؤلف النشر تسعمائة وثمانون طريقة عن الأئمة العشرة أعطى تفاصيلها عن الرواة، وحاملي طرقهم، وأعقبها بوفيات جميع رجالات سنده.

وأما طرقه فكان منها لنافع 144 طريقاً، ولابن كثير 73 ولأبي عمرو بن العلاء 154 ولابن عامر 130 ولعاصم 128 ولحمزة 121 وللكسائي 64 ولأبي جعفر 52 وليعقوب 85 ولخلف 31.

والكتاب جمع حصيلة أكثر من ستين مصنفًا في علوم القراءات أخذها المحقق ابن الجزري من أسانيد موثقة وموصولة بمؤلفيها وفي حديثه عن الأسانيد قال : «وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق وهي أصح ما يوجد في الدنيا وأعلاه لم نذكر فيها إلا ما ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته وتحقق لقيته لمن أخذ عنه وصحت معاصرته، وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم»⁽¹⁾.

كما يقول عن عمله في هذا الكتاب : «إن هذه الطرق جمعتها في كتاب "يرجع إليه وسفر يعتمد عليه، لم أَدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته ولا خلفاً إلا أثبتته، ولا إشكالاً إلا أوضحته، ولا بعيداً إلا قربته، ولا مفرقاً إلا جمعته ورتبته، منبهاً على ما صح عنهم وشذ، وما انفرد به منفرد وفذ، ملتزماً للتحرير

(1) النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الجزري، ت 833، تحقيق محمد علي الضباع، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج 1، ص 193.

والتصحيح، والتضعيف والترجيح، معتبراً للمتابعات والشواهد، رافعاً إيهام التركيب بالعزو المحقق إلى كل واحد، جمع طرق الشرق والغرب، فروى الوارد والصادر بالغزير، وانفرد بالإتقان والتحرير، واشتمل جزء منه على كل ما في الشاطبية والتيسير، لأن الذي فيهما عن السبعة أربعة عشر طريقاً، وأنت ترى كتابنا حوى ثمانين طريقاً تحقيقاً، غير ما فيه من فوائد لا تحصى ولا تحصر، وفرائد دخرت له فلم تكن في غيره تذكر، فهو في الحقيقة نشر العشر ومن زعم أن هذا العلم قد مات قيل له : حيي بالنشر»⁽¹⁾.

ولن نطيل الكلام عن كتاب النشر فهو موسوعة متداولة طبع عدة مرات وصار المرجع الأساسي للقراءات.

(د) تقريب النشر :

لاشك أن ابن الجزري أسهم في نشر علم القراءات إسهاماً فائقاً، بكتاب النشر، لكنه أدرك أن غزارة مادته تجعله مرجعاً لبحوث ذوي الاختصاص، وكأنه غير سهل على عموم طلاب هذا العلم، وهذا ما دعاه إلى اختصاره في كتاب التقريب، موضحاً سبب ذلك بقوله :

«ولما كان كتاب نشر القراءات مما عرف قدره، ولم يسع أحداً منهم تركه ولا هجره غير أنه في الإسهاب والإطناب، ربما عزّ تناوله على بعض الأصحاب، وعسر تحصيله على كثير من الطلاب، التمس مني أن أقربه، وأيسره واقتصره، على ما فيه من الخلاف فاقتصره»⁽²⁾.

واستجاب ابن الجزري لهذا الطلب، واختصر النشر في جزء صغير التزم فيه بذكر أوجه الخلاف وفقاً لما تعهد به، فاقتصر في مقدماته على أسماء القراء العشرة، ورواتهم وطرقهم. ونقدم نماذج من عرضه في باب الإمالة.

في إمالة حروف بأصياتها وهي ،

﴿التورية﴾ حيث وقع فأماله أبو عمرو والكسائي وخلف وابن نكوان وورش من طريق الأصبهاني. واختلف عن حمزة فقطع له بذلك العراقيون قاطبة، وبه قرأ

(1) النشر، ج 1، ص 57.

(2) تقريب النشر في القراءات العشر، لأبي الجزري، ت 833هـ، تحقيق إبراهيم عطوه عوض، دار الحديث، القاهرة، ط. الثانية، 1412هـ/1992م، ص 1.

الداني على أبي الفتح فارس عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن. وقطع له المغاربة بين وبين وبه قرأ الداني على أبي الحسن وعلى أبي الفتح من قراءته على أبي أحمد السامري. ولم يذكر في التيسير غيره. واختلف في تلطيفه عن قالون. فروى جمهور المغاربة عن قالون إمالته بين اللفظين وبه قرأ الداني على أبي الحسن وعلى أبي الفتح من قراءته على السامري يعني من طريق الحلواني. وروى عنه الفتح جمهور العراقيين؛ وبه قرأ الداني على أبي الفتح من قراءته على عبد الباقي بن الحسن أي من طريق أبي نسيط، وأماله ورش من طريق الأزرق بين وبين وفتحه الباقر.

﴿والكافرين﴾ كيف وقع منكراً أو معرفاً إذا كان بالياء مجروراً أو منصوباً أماله أبو عمرو والدوري عن الكسائي ورويس ووافقهم روح في قوله ﴿أنها كانت من قوم كافرين﴾ في النمل. واختلف عن ابن ذكوان، أماله الصوري وفتحه الأخفش وأماله بين بين ورش من طريق الأزرق.

وانفرد الهذلي عن ابن شنيوز بهذا والباقر بالفتح. وانفرد صاحب العنوان عن الأزرق. وانفرد في المبهج عن الدوري عن الكسائي بإمالة ﴿أول كافره﴾.

﴿والناس﴾ حيث وقع مجروراً أماله الدوري عن أبي عمرو باختلاف عنه فروى إمالته عنه أبو طاهر بن أبي هاشم عن أبي الزعرا عنه، وهو الذي في التيسير وبه كان يأخذ الشاطبي عنه وجهاً واحداً وهو اختيار الداني. وروى فتحه سائر أهل الأداء عن الدوري وبه قرأ الباقر.

﴿ضعافاً﴾ أماله حمزة من رواية خلف واختلف عن خلاد والوجهان في التيسير والشاطبية والتبصرة والتذكرة وبهما قرأ الداني على أبي الحسن وبالإمالة قطع له ابن بليمة، وبالفتح قطع له العراقيون وجمهور أهل الأداء، وبه قرأ الداني على أبي الفتح.

﴿آتيك﴾ في موضعي النمل أماله خلف لنفسه وعن حمزة. واختلف عن خلاد فروى الإمالة عنه المغاربة قاطبة وبعض المصريين وبه قرأ الداني على أبي الحسن. وروى سائر الناس عنه الفتح وبه قرأ الداني على أبي الفتح. وانفرد السبط في كفايته بالفتح عن إدريس عن خلف في اختياره.

﴿والمحارب﴾ أماله ابن ذكوان حيث كان مجروراً في آل عمران ومريم. واختلف عنه في المنصوب في آل عمران أيضاً، وفي ص، فأماله النقاش عن الأخفش وفتحه ابن الأخرم عنه والصوري.

﴿ عمران ﴾ من قوله (آل عمران - امرأة عمران - وابنة عمران). ﴿ والإكرام ﴾
الموضعان من الرحمن. و﴿ إكرامهن ﴾ في النور اختلف عن ابن ذكوان في الثلاثة
وإمالة ثابتة عن الأخفش والفتح عن غيره والوجهان صحيحان عنه.

﴿ الحواريين ﴾ في المائة والصف ﴿ وللشاريين ﴾ في النحل والصفاءات
والقتال. واختلف أيضاً فيهما عن ابن ذكوان فثبت إمالتهم عن الصوري عن ابن
ذكوان والفتح عن الأخفش عنه.

﴿ ومشارب ﴾ في يس اختلف فيه عن ابن عامر من روايته فروى إمالة عن
هشام جمهور المغاربة وكذا رواه الصوري عن ابن ذكوان. ورواه الأخفش عنه
بالفتح وكذلك رواه الداجوني عن هشام.

﴿ وآية ﴾ في الغاشية واختلف فيه عن هشام. فروى الطلواني عنه إمالة
وهو الذي لم يذكر المغاربة عن هشام سواء. وروى فتحه الداجوني ولم يذكر
العراقيون عن هشام غيره.

﴿ عابدون ﴾ الحرفان و﴿ عابد ﴾ كلاهما في الكافرون أمالهما الطلواني عن
هشام وفتحهما الداجوني عنه⁽¹⁾.

هـ) طيبة النشر:

لقد تركز اهتمام ابن الجزري بنشر العشر. واستعمل كلمة النشر في أكثر
معانيها، ففي كتاب النشر بين أنه مرة يقصد بها البسط، لأنه نشر فيه القراءات،
ومرة أخرى يعني بها إعادة الحياة، وذلك في قوله: «إن من زعم أن هذا العلم قد
مات فإنه حيى بالنشر»، ملمحاً أنه نشر بكتابه، أما في طيبة النشر فإنه يلمح فيها
بنشر الطيب، وفوحه، وقد نظمها بعد تأليف كتاب النشر بقليل، لأنه أكملها سنة
799هـ إذ يقول:

وها هنا تم نظام الطيبه	ألفية سعيدة مهذبه
بالرؤم من شعبان وسط سنة	تسع وتسعين وسبعمائة
كما يقول عنها:	
ضمنتها كتاب نشر العشر	فهي به طيبة في النشر

(1) التقريب، ص 64-65.

ولقد اتبع فيها سبيل الشاطبي في استعمال الرموز بالحروف الأبجدية، فيقول فيها بعد ذكر القراء ورواتهم :

جعلت رمزهم على الترتيب
أَبَجْ دَهَزْ حَطَى كَلِمَ نَصْعَ فَضُقْ
والواو فاصل ولا رمز يرد
وحيث جا رمز لورش فهو
والاصب هاني كفالون وإن
فَمَدْنِي ثامن ونافع
وخلف في الكوف والرمز «كفي»
وهم وحفص «صحب» ثم «صحبه»
صفا وحمزة وبزار فتى
وخلف مع الكسائي روى
ومدن مدأ وبصري جما
مك وبصر «حق» مك مدني
وحبر ثالث ومك «كنز»

كما أنه اعتمد منهجه في اعتبار مفهوم المخالفة في ذكر الأحكام والاكتفاء بأضدادها حسبما رأينا في حرز الأمانى وفي ذلك يقول ابن الجزري :

وأكتفى بضدها عن ضد
ومطلق التحريك فهو فتح
للكسر، والنصب لخفض إخوة
كالرفع للنصب إطرأ وأطلقا
وكل ذا اتبعت فيه الشاطبي

ثم قال عنها :

وهذه أرجوزة وجيزه
ولا أقول إنها قد فضلت
حوت لما فيه مع التيسير
جمعت فيها طرقاً عزيزه
حرز الأمانى بل به قد كملت
وضعف ضعفه سوى التحرير

وقد استهل ابن الجزري أرجوزته الطيبة، بمقدمة في فضائل القرآن، وأركان القراءة في أبيات مشهورة ثم أتى بأسماء القراء العشرة مع راويين لكل منهما. وبعد بيان منهجه فيها، استعرض مخارج الحروف وصفاتها بصورة مختصرة تقارب ما جاء في مقدمته، حتى أنهما اشتركا في كثير من الأبيات مثل قوله في وجوب التجويد :

والأخذ بالتجويد حتم لازم من لم يجود القرآن أثم

ثم انتقل إلى مادة القرآن حسب الترتيب المتبع في التيسير والشاطبية.

ومع قيمة هذه الأرجوزة العلمية فإنها لا يسهل الانتفاع بها دون الشروح بسبب الغموض الحاصل في استعمال الرموز الحرفية ونعطي منها نمونجاً في فرش الحروف في سورة مريم فيقول ابن الجزري :

وَاجْزَمْ يِرْثَ حَزْرَدَ مَعَا بَكْيَا	بَكْسِرْ ضَمَّه رَضَى عُنْيَا
مَعَهُ صُلِيَا وَجْثِيَا عَنْ رَضَى	وَقُلْ خَلَقْنَا فِي خَلَقْتَ رَحْ فَضَا
مَمَزْ أَهَبَ بِالْيَابِ خَلَفَ جَلَا	حِمَا وَنَسِيَا فَاَفْتَحْنَ قَوْزَ عَلَا
مِنْ تَحْتِهَا اكْسِرْ جَرُ صَحَبْ شُدْ مَدَا	خَفْ تُسَاقِطْ فِي عَلَا ذَكُرْ صَدَا
خَلَفَ ظَبَى وَضَمَّ وَاكْسِرْ عَدْ وَفِي	قَوْلْ انْصِبِ الرِّقْعَ نَهَى ظَلْ كُفِي
وَاكْسِرْ وَأَنْ اللَّهَ شِمَ كَنْزَا وَشُدْ	نُورْثَ غِثْ مَقَامَا اضْمَمْ هَامَ زُدْ
وُلْدَا مَعَ الزُّخْرَفِ فَاَضْمَمْ أُسْكِنَا	رِضَا يَكَادُ فِيهِمَا أَبْ رَنَّا
وَيَنْفَطِرْنَ يَنْفَطِرْنَ عَلَمْ	حِرْمَ رَقَا الشُّورَى شَفَاعَنْ دُونِ عَمْ

وبما أن ابن الناظم قام بشرح هذا النظم فإننا نورد من هذا الشرح ما قاله في

شرح هذا الباب :

واجزم «يرث» حز رد معا «بكيا» بكسر ضمه (رضى) عُنْيَا

يريد أنه قرأ قوله تعالى : ﴿ يِرْثِي وَيِرْثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾ بالجزم فيهما أبو عمرو والكسائي لأنهما جواب «فهب لي» الباقون بالرفع على جعل الجملة صفة لوليا : أي هب لي وليا وارثاً مني ومن آل يعقوب قوله «بكيا» أي قرأ حمزة والكسائي بكسر الباء من «بكيا» وكذلك قرأ حفص وحمزة والكسائي العرموز لهم في البيت الآتي بعد «عتيا، وصليا، وجثيا» بكسر أوائلهن، والباقون بالضم.

معه صلياً وجثياً عن رضى وقُلْ خَلَقْنَا فِي خَلَقْتَ رَحْ فَضَا

أي مع «عتيا، صليا وجثيا» قوله : ﴿وقد خلقنا﴾ أي قرأ حمزة والكسائي ﴿وقد خلقناك﴾ موضع قراءة غيرهما ﴿خلقك﴾ كما لفظ بالقراءتين.

همز «أهب» بالياء به خلف جلا (حما) ونسيا فافتحن فوز علا

أراد أن قالون بخلاف عنه وورشاً والبصريين قرؤوا ﴿ليهب لك﴾ بالياء مكان الهمز الذي لفظ به، وهو قراءة الباقيين قوله : (بالياء) يجوز أن يقال الياء أصل بنفسها والفعل مسند لضمير غائب إما إلى الرب أو الرسول، ووجه الهمز إسناده إلى الرسول قوله : (ونسيا) أي فتح النون من (نسيا) حمزة وحفص، وكسرها الباقيون، وهما لغتان.

من تحتها اكسر جرَّ صاحب شذمدا خف تساقط في علا نكر صدا

قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص وروح والمدنيان ﴿فناداهما من تحتها﴾ بكسر وجر التاء، والباقيون بفتح الميم ونصب التاء قوله : وخف «تساقط» أي خفف السين من قوله تعالى ﴿تساقط عليك رطبا جنيا﴾ حمزة وحفص، وقرأ أبو بكر بخلاف عنه كما في أول البيت الآتي ويعقوب بالتذكير والتشديد، والباقيون بالتانيث والتشديد.

خلف ظبي وضم واكسر عد وفي قول انصب الرفع نهي ظل كفي

أي ضمَّ التاء وكسر القاف من «تساقط» لحفص، وقد تقدم له التخفيف : ففيها أربع قراءات وهي ظاهرة قوله : «وفي قول» يريد أنه قرأ قوله تعالى : ﴿قول الحق﴾ بنصب رفع اللام ويعقوب ابن عامر، والباقيون بالرفع.

واكسر وأن الله شم كنزاً وشُد نورث غث مقاما اضمم دام ود

أراد أن روحا والكوفيين وابن عامر كسروا همزة و«إن الله» للاستئناف، والباقيون بفتحها عطفا على الصلاة، ثم أراد أن رويسا قرأ ﴿نورث﴾ بفتح الواو وتشديد الراء مضارع ورث، والباقيون بإسكان الواو وتخفيف الراء من أورث، ثم أمر بضم الميم لابن كثير من قوله تعالى : ﴿خير مقاما﴾ على أنه اسم مصدر لأقام بالمكان : إذا ليث فيه، والباقيون بالفتح على أنه مصدر لأقام بالمكان.

«ولدا» مع الزخرف فاضمم أسكنا رضا «يكاد» فيهما أب رنا

يريد أنه قرأ قوله تعالى : ﴿ملا وولداً﴾ وقالوا اتخذ الرحمن ولدا وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولداً، هنا، و﴿إن كان الرحمن ولداً﴾ بالزخرف بضم الواو وإسكان اللام حمزة والكسائي، والباقيون بفتحهما قوله : «يكاد» يريد قوله تعالى ﴿تكاد

السموات ﴿ هنا وفي الشورى، قرأه بالتذكير نافع والكسائي باعتبار الجمع وأنه مؤنث مجازي، والباقون بالتأنيث باعتبار الجماعة.

وينفطرن يتفطرن علم حرم رقا الشورى شفا عن دون غم أراد أن حفصاً والمدنيين وابن كثير والكسائي قرءوا «يتفطرن» موضع ينفطرن هنا، وأن حمزة والكسائي وخلفا وحفصا وابن كثير والمدنيين وابن عامر قرءوا كذلك في الشورى، والباقون ينفطرن كما صرح بالقراءتين معا.

باب إفراد القراءات وجمعها ،

ومما امتازت به طيبة النشر باب في إفراد القراءات وجمعها، وعنه يقول ابن الناظم في شرحه.

لم يتعرض أحد من أئمة هذا العلم في مؤلفاتهم لهذا الباب وفي الاعلان للصفراوي شيء من ذلك لا حاصل تحته ولا شك أنه باب كثير الفائدة يتعين معرفته والاهتمام به لعموم الحاجة إليه ولا بد لطالب هذا العلم من معرفته فقال :

وقد جرى من عادة الأئمة	إفراد كل قارئ بختمه
حتى يؤهلوا لجمع الجمع	بالعشر أو أكثر أو بالسبع
وجمعنا نختاره بالوقف	وغيرنا يأخذه بالحرف

يعني أن للجمع طريقتين : إحداهما بوقف : أي إن القارئ إذا قرأ بوجه لا يقف إلا وقفاً جائزاً ثم يقرأ بعده الوجه الآخر ثم هكذا حتى يستوعب وجوه الخلاف كلها ثم ينتقل إلى ما بعده، وهذا هو المختار عندنا، لما فيه من رونق القراءة وزينة التلاوة، وأقوى في الاستحضار، ولا يقدر عليه إلا الحاذق الماهر، وهو طريق الشاميين وسواهم من المحققين، ولكن فيه تطويل. والطريق الثانية الجمع بالحرف، وهو أن يقرأ القارئ كلمة أو نحو ذلك ثم يستوعب الخلاف الذي في ذلك الحرف وجهاً بعد وجه حتى يتم، وهذه طريق جمهور المصريين ومذهب أهل الغرب، وفيها اختصار وسهولة أخذ واستيعاب لما يحتمل من الأوجه ولكنها تخرج القراءة عن رونقها وزينتها.

بشرطه فليرع وقفاً وابتدا	ولا يركب وليجد حسن الأدأ
فالماهر الذي إذا ما وقفا	يبدا بوجه من عليه وقفا
يعطف أقربا به فأقربا	مختصرا مستوعبا مرتباً

ويقول ابن النازم عن هذه الطريقة :

«وهذه الطريقة التي سلكها الناظم رحمه الله وركبها من الطريقتين فهي في غاية الحسن واللفظ، وهي أن يراعي في جمعه الوقف فيقرأ أولاً الوجه إلى محل الوقف الجائز ويعطف في قراءته الوجه الأقرب فالأقرب ؛ مثاله أن يبدأ لقالون فيقول ﴿ الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون ﴾ ثم يعطف عليه الأقرب فيقول ﴿ وما رزقناهم ينفقون ﴾ بالصلة فيخرج معه ابن كثير ثم يرجع فيقول ﴿ يؤمنون بالغيب ﴾ بالإبدال ﴿ ويقيمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون ﴾ بالصلة لأبي جعفر، ثم يعطف عليه فيقول ﴿ وما رزقناهم ينفقون ﴾ بالاسكان، فيخرج وجه أبي عمرو وغيره».

ثم يرجع فيقول : ﴿ ويقيمون الصلاة ﴾ بتفخيم اللام للأزرق عن ورش، ثم يبتدىء بعد الأزرق عن ورش فيقول ﴿ والذين يؤمنون ﴾ بالإبدال ﴿ بما أنزل ﴾ بالمد الطويل ﴿ وما أنزل من قبلك ﴾ كذلك ﴿ وبالأخرة ﴾ بالنقل والترقيق مع الأوجه الثلاثة من التوسط والمد والقصر ﴿ هم يوقنون ﴾ ؛ ثم لولا إبدال ﴿ يؤمنون ﴾ أولاً لعطفت عليه حمزة وابن زكوان من طريق العراقيين فقلت ﴿ وبالأخرة هم ﴾ بالسكت وعدمه، ولكن الأخصر أن يعود فيقول ﴿ بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ﴾ بالمد الدون وبالقصر و﴿ بالأخرة هم ﴾ بالنقل ليخرج الأصبهاني : ثم يقول و﴿ بالأخرة ﴾ بغير نقل فيخرج أبو عمرو في وجه البذل : ثم يقول ﴿ هم يوقنون ﴾ بالاسكان فيتم الأصبهاني وجه إبدال أبي عمرو : ثم يقول ﴿ هم يوقنون ﴾ بالضم والصلة، فيخرج أبو جعفر : ثم يرجع فيقول ﴿ يؤمنون ﴾ بالهمز ﴿ بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ﴾ بالمد والقصر أيضاً ﴿ الآخرة هم يوقنون ﴾ بالاسكان، فيخرج وجه قالون ووجه التحقيق لأبي عمرو والقصر لحفص وغيره : ثم يعطف عليه فيقول ﴿ هم يوقنون ﴾ بالصلة وهو الوجه الثاني لقالون ويخرج معه ابن كثير.

وإن كنت تقرأ بمراتب المد الخمس فتقول عاطفاً ﴿ بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ﴾ بالمد الوسط و﴿ بالأخرة هم ﴾ ثم تعطف وتسكت على ﴿ الآخرة ﴾ لإدريس ثم تقول ﴿ هم يوقنون ﴾ فيخرج ابن عامر والكسائي وخلف في اختياره : ثم تعطف فتقول ﴿ بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ﴾ بمد عاصم : ثم تقول ﴿ وبالأخرة هم ﴾ ثم تسكت للأشناني : ثم تقول و﴿ بالأخرة هم يوقنون ﴾ ثم تعود فتقول ﴿ والذين يؤمنون

بما أنزل إليك ﴿ بالمد الطويل ﴾ ﴿ وما أنزل من قبلك ﴾ كذلك ﴿ وبالأخرة هم ﴾ بالسكت وعدمه فيخرج حمزة والأخفش عن ابن زكوان من طريق العراقيين، ثم تعطف فتقول ﴿ بما أنزل إليك ﴾ وتسكت بعد المد وكذا ﴿ وما أنزل من قبلك وبالأخرة ﴾ بالسكت أيضاً فيخرج أوجه حمزة والله أعلم.

قال في النشر : والذي أخذته عن شيوخي بمصر والشام وغيرهما الابتداء لورش من طريق الأزرق ثم الأصبهاني ثم قالون ثم أبي جعفر ثم ابن كثير ثم أبي عمرو ثم يعقوب ثم ابن عامر ثم عاصم ثم حمزة ثم الكسائي ثم خلف، وهذا أخذته غالباً ؛ وفائدة الترتيب أن يكون عالماً بما قرئ وما لم يقرأ فلا يفوته شيء⁽¹⁾.

g) تحبير التيسير :

لا تغيب عن ابن الجزري فكرة «القراءات العشر» وبذل كل جهده لترسيخ مضمونها عند الدارسين، وخصص لها أكثر من مصنف مثل النشر، وتقريب النشر، وطيبة النشر وإتحاف المهرة، وتبصرة العشرة، وفي أغلب مؤلفاتها يرتكز أولاً على الثلاثة المتممة للسبعة المقررة في التيسير والشاطبية، ولتحقيق هذه الفكرة حرص على القيام بعملين وهما : أولاً قصيدة الدرة لاستكمال الشاطبية، وقد سبق الحديث عنها، ثانياً : تحبير التيسير بإضافة قراءات أبي جعفر، ويعقوب وخلف، وإدماجها في صلب كتاب التيسير، مميّزاً لها غالباً في بدء كلامه بلفظ «قلت» وفي نهاية الكلام بعبارة «والله الموفق».

وفي مقدمة كتاب التحبير ذكر أن التيسير للإمام الحافظ الكبير المتقن المحقق أبي عمرو الداني رحمه الله من أصح كتب القراءات، وأوضح ما ألف عن السبعة من الرويات ولكنه لما رأى الجهل قد غلب على كثير من العوام وشاع عند من لا علم له من الفوغاء، والطفام، أن لا قراءة إلا في هذين الكتابين «التيسير والشاطبية» وأن الأحرف السبعة المشار إليها بقوله ﷺ : «أنزل القرآن على سبعة أحرف» هي قراءات هؤلاء السبعة القراء وأن ما عدا ما في هذين الكتابين من القراءات شاذ لا يقرأ به ولا يصح قرآنه، وكل قول من هذه الأقوال ونحوها باطل لا يلتفت إليه وخلف لا يعول عند علماء الإسلام عليه. كما بينه غير واحد من الأئمة ووضحه المقتدي بهم من

(1) شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لابن الناظم، تحقيق علي محمد الضباع، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1369هـ/1950م، ص 203.

سراة هذه الأمة، إذا كان الضابط الصحيح للقراءات، والحد الجامع لما يقرأ به من الروايات : كل ما وافق أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً ووافق العربية ولو بوجه، وصح إسناداً سواء كان عن هؤلاء السبعة أم العشرة أم غيرهم فهو القرآن، وما اختلف ركن من هذه الثلاثة في حرف حكم عليه بالشذوذ.

ثم ذكر أن قصده في هذا الكتاب إضافة القراء الثلاثة إلى السبعة مع التصحيح والتهديب والتوضيح والتقريب من غير أن يغير لفظ الكتاب أو يعدل به إلى غيره من خطأ أو صواب.

ثم قدم ترجمة أبي عمرو الداني وعرض أسانيده بواسطة الإمام الشاطبي ومن هذه الأسانيد قراءته على أبي عبد الله محمد بن الصائغ المصري الذي قرأ على أبي الحسن علي بن شجاع الضرير، وقرأ الضرير على الشاطبي، والسند بين الشاطبي والداني معروف. ثم بعد ذلك تحدث عن القراء ورواتهم، فزاد منهم ما لم يذكر الداني في التيسير مثل الثلاثة وأتى بإضافات وتصحيحات لما في التيسير مثل قوله أن وفاة قنبل كانت سنة 291هـ بدلاً من مائتين وثمانين الواردة في كتاب الداني، وأن البري توفي سنة 250هـ وفي التيسير بعد سنة 240هـ، وأن الدوري توفي سنة 246هـ، خلافاً لما جاء في التيسير، وأن حفصاً توفي سنة 180 على الصحيح⁽¹⁾.

وهكذا فإن كتاب التحرير يتضمن إفادات وتصحيحات قيمة فهو يعتبر توشيحاً لكتاب التيسير وتكملة له مختصرة على منواله، تقدم مشهور الروايات عن القراء العشرة.

واقترء بما عمل الشاطبي في نظم التيسير، فإن ابن الجزري نظم التحرير في قصيدته المعروفة بالدرة، وقد تحدثنا عنها في الباب الأول من هذا الكتاب.

ز) غاية النهاية :

الموسوعة الثانية التي جمعها ابن الجزري، هي كتابه في تاريخ القراء، وهو كتاب غاية النهاية الذي قال إن من حصله يرجو أن يجمع بين الرواية والدراية، وأنه اختصر فيه كتاب طبقات القراء الكبير الذي سماه "نهاية الدرايات في أسماء

(1) تحرير التيسير في قراءة الأئمة العشرة، للإمام محمد بن محمد المعروف بابن الجزري، دار الكتب العلمية، لبنان، 1404هـ/1983م، ص 14-15.

رجال القراءات" الذي أتى فيه على جميع ما في كتابي الحافظين أبي عمرو الداني وأبي عبد الله الذهبي. وإذا كان كتاب النهاية لم ينشر إلى الآن، فإن غاية النهاية ما يزيد على 3950 ترجمة للقراء من عهد الصحابة إلى عصر المؤلف.

ومع وفرة هذا العدد الهائل من القراء، فإن ابن الجزري اتبع منهجاً دقيقاً في عمله، فالتزم بإعطاء نبذة عن حياة المترجم له، وأسانيده في القراءة، ومكانته من الثقة، ومؤلفاته وذكر من أخذ عليه، معتمداً في ذلك مجموعة من التصنيفات في القراءة منها ما جمعه هو في كتاب "النشر"، وما استقاه من "جامع البيان" للداني وكتاب "الكامل" للهذلي وكتاب "المبهم" وكتاب "المستنير" و"الكفاية الكبرى" للقلانسي وكتاب "الغاية" لأبي العلاء، مع تقييد مشافهاته، وما أخذه عن طبقات الداني والذهبي.

ولقد كان هذا الكتاب رفيق حياة المؤلف، يدون فيه ما علمه مع الاجتهاد في التحري والتقصي، وقال إنه بدأه سنة اثنين وسبعين وسبعمائة وأكمل سنة أربع وسبعين وسبعمائة ولعله يعني بهذا كتاب الطبقات الكبير، لأنه ذكر أنه ابتدأ في اختصاره سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة وانتهى من تبييضه في رمضان من سنة خمس وتسعين وسبعمائة وانتهى من مقابلة نسخته الأولى سنة أربع وثمانمائة؛ ولأنك أن إضافات وقعت على النسخة المقابلة، لأننا نجد فيه ترجمة أحمد بن محمد العيللي الزبيدي الذي قال المؤلف في الكتاب إنه اجتمع به سنة ثمانمائة وعشرين، كما أننا نجد فيه ترجمة المؤلف نفسه، وترجمة ابنه أبي الفتح المتوفى سنة 814هـ وأبي الخير الذي أكمل القراءات سنة 809هـ وترجمة طاهر بن عرب بن إبراهيم برقم 1476، وقد كتبتها سلمى بنت المؤلف، وقالت إنه سمع من والدها بحضرتها. ومن الملاحظ أنه في ترجمة ابن الجزري ورد ذكر طاهر بن عزيز الأصبهاني من تلامذة ابن الجزري.

والكتاب يمثل مرجعاً لا غنى لدارس القراءات عنه، لوفرة ما فيه من معلومات من أئمة هذا الفن، مع كونه زاخراً بالطرائف الممتعة والفوائد المنيرة.

الفصل الرابع

امتداد مدرسة الشاطبي وابن الجزري في مصر

بعد عملية التثبيت التي قام بها الشاطبي في حرز الأمانى وابن الجزري في الدرة، استقرت دراسات القراءات العشر على قسمين، ففي المشرق اختار العموم رواية حفص عن عاصم، وعنى المختصون بالعشر، أما في المغرب فقد اعتمد العامة رواية ورش عن نافع، واهتم ذوو الاختصاص بالسبع، وبالطرق العشر المشهورة عن الإمام نافع، ونرى تفصيل هذا التثبيت في الباب السادس عن القراءات المغربية، وفي هذا الفصل سنعطي لمحات عن تطور مدرسة الشاطبي وابن الجزري في مصر.

ولقد سبق أن رأينا أن القراءات في مصر عرفت ازدهاراً متواصلاً ابتداء من القرن الثاني الهجري، وبرزت فيها منذ ذلك العهد، مدارس متخصصة كان لها الأثر الكبير في تطور هذا العلم وامتداده إلى إفريقيا والأندلس.

واشتهرت مدرسة الإمام ورش بن سعيد، وحملة طرقه مثل أبي يعقوب الأزرق وعبد الصمد العتقي، وتجدد نشاط هذه المدرسة عند ابن سيف وابن غلبون بعد قدومهما من الشام في أواخر القرن الرابع الهجري، ثم احتضنت فيما بعد كبار القراء أمثال الإمام القاسم الشاطبي وتلامذته وأبي حيان الأندلسيين.

وتطور هذا النشاط ابتداء من القرن العاشر الهجري إلى العهد المعاصر على يد أعلام من مؤسسة عموم المقارئ، فحافظت مصر على الاعتناء بالقراءات العشر، وبرز فيها مجموعة من الأئمة أسهموا بكتاباتهم في توسيع دائرة الدراسات القرآنية وتعميق مباحثها، وسنقف في هذا الفصل على بعضهم مثل شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، والشيخ البنا الدمياطي وخاتمة المحققين محمد بن أحمد المتولي والشيخ حسن خلف الحسيني والإمام الضباع والأئمة المرصفيين.

1. أبو يحيى زكريا الأنصاري المصري :

وهو المعروف بشيخ الإسلام، وكان من أبرز علماء عصره في العلوم الإسلامية، في التفسير والحديث والفقه والأصول، عاش نحواً من قرن كامل امتد من ثمانمائة وثلاث وعشرين إلى تسعمائة وست وعشرين : وله مصنفات في القراءات تبين أنها كانت مادة تدريسه لطلبته، في هذا الفن، ومن أكثرها تداولاً : الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، وهو من أعلام سند الإجازات المشرقية لأنه أخذ عن أبي نعيم رضوان تلميذ ابن الجزري، ومن أشهر من أخذ عن شيخ الإسلام الأنصاري أبو النصر الطبرلاوي وعنه أخذ شحاذه اليمنى ومن مصادر شحاذه ابنه عبد الرحمن وهو من شيوخ أبي الضياء الشبراملسي نور الدين المتوفى سنة 1082، وهو من أكابر قراء عصره، مشارك في سائر العلوم أخذ عن عبد العزيز بن شحاذة اليمنى، واشتهرت حاشيته على المواهب اللدنية كما أن له تعليقة على شرح زكريا الأنصاري للجزرية.

2. الشيخ أحمد البناء الدمياطي :

ومن تلاميذ الشبراملسي الشيخ أحمد بن محمد البناء الدمياطي مؤلف كتاب "إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر"، كما سماه "منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات" وقد نشر هذا الكتاب أخيراً بعناية الدكتور شعبان محمد إسماعيل. والكتاب من أجود ما كتب في عصره، لأنه جمع بين الاستقصاء والاختصار، وقد استهله بمقدمة عرف فيها القراءات بأنها العلم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله، وأن المقرئ من علم بها أداء ورواها مشافهةً، وذكر أن الإجازة المجردة من السماع التي استقر عليها عمل أهل الحديث تكفي عند القراء، ومنعها الحافظ الهمذاني، مع أن الظاهر من كلام شهاب الدين القسطلاني جوازها.

ثم عرف بالتواتر في القراءات، وقال إنه شرط في ثبوت النص القرآني كما أورد تعقيب أبي القاسم النويري على ابن الجزري بقوله : «عدم اشتراط التواتر قول حادث، مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم، كما نقل ذلك ابن الحاجب عن جمهور الأئمة، ولم يخالف في ذلك إلا مكي القيسي، وذكر الاتفاق على تواتر العشر وشذوذ ما انفرد به أحد الأربعة : وهم ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش». وذكر أن التواتر يشمل الأصول والفرش خلافاً لابن الحاجب، وقد تعقبه ابن الجزري.

وأورد الدكتور شعبان محمد إسماعيل كلام ابن الجزري في منجد المقرئين الذي يقول فيه : «أما من قال بتواتر الفرش، دون الأصل، فابن الحاجب، قال في مختصر الأصول له : «القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء، كالمد والإمالة، وتخفيف الهمز ونحوها فزعم أن المد والإمالة وما أشبه ذلك من الأصول، كالادغام، وترقيق الراءات، وتخفيف اللامات، ونقل الحركة، وتخفيف الهمزة، وغيره من قبيل الأداء، وأنه غير متواتر».

«وهذا قول غير صحيح كما سنبينه وأعطى ابن الجزري مثلاً عن تواتر المد فقال : أما المد فإنه إما أن يكون طبيعياً، أو عرضياً، والطبيعي هو الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه، كالآلف من «قال» والواو من «يقول» والياء من «قيل» وهذا لا يقول مسلم بعدم تواتره، إذ لا يمكن القراءة بدونه. والمد العرضي : هو الذي يعرض زيادة على الطبيعي لموجب إما سكون أو همز. فالسكون قد يكون لازماً، كما في فواتح السور، وقد يكون مشدداً، نحو «ألم» (ق)، (ن)، «ولا الضالين» ونحوه. فهذا يلحق بالطبيعي ولا يجوز فيه القصر لأن المد قام مقام حرف توصل للنطق بالساكن، وقد أجمع المحققون من الناس على مده قدرأ سواء. وأما ما كان بعد الهمز فعلى قسمين : الأول أن يكون حرف المد في كلمة والهمز في كلمة أخرى، وهذا يسميه القراء منفصلاً، واختلفوا في مده وقصره، وأكثرهم على المد. فادعاه عدم تواتر المد فيه ترجيح من غير مرجح، ولو قال بالعكس لكان أظهر بشبهته، لأن أكثر القراء على المد.

الثاني : أن يكون حرف المد والهمز في كلمة واحدة، وهذا الذي يسمى متصلاً. وهذا ما أجمع القراء سلفاً وخلفاً، على مده، لا اختلاف بينهم في ذلك، إلا أن يكون روي عن بعض من لا يعول عليه بطريق شاذة، فلا تجوز القراءة به....».

ثم أتى المحقق بكلام الإمام ابن الجزري في الرد على ابن الحاجب في مسائل الفرش ومن تابعه إلى أن قال : «فإذا عرفت ذلك : فكلامنا قاضٍ بتواتر السبع، ومن السبع مطلق المد، والإمالة، وتخفيف الهمز بلاشك»⁽¹⁾.

(1) حاشية المحقق، ص 73.

وبعد المقدمة استهل المؤلف الباب الأول بسرد أسماء القراء ورواتهم وطرقهم مختاراً لكل قارئ راويين ولكل راو طريقاً إن تآتى له ذلك وإلا اختار للقارئ أربعة رواة ليصل إلى ثمانين طريقاً. وقد اختار لابن محيصن المكي من الرواة البزي وابن شنبوذ عن شبل؛ وللبيروني سليمان بن الحكم وأحمد بن فرح وكلما الطريقين من كتاب المبهج ومفردات الأهوازي، واختار للأعمش المطوعي والشنبوزي عن طريق قدامة عنه من كتاب المبهج. أما رواة الحسن البصري عنده فهما البلخي والدوري عن طريق عيسى الثقفي من كتاب مفردات الأهوازي.

وأعطى سنده عن الشبراملسي عن عبد الرحمن بن شحادة اليماني عن أبيه عن أبي النصر الطبرلاوي عن زكريا الأنصاري، وأخذ الأنصاري عن البرهان القلقيلي والرضوان العقبلي وكلاهما أخذ عن ابن الجزري.

ثم تحدث عن أقسام القراءات وأعطى بعد ذلك ملخصاً عن قواعد الرسم العثماني مذكراً بوجوب اتباعه وبين خصائصه الهجائية.

والكتاب محكم في منهجه واضح في أسلوبه يستعرض أوجه الخلاف ومختلف الرواة فيها بادئاً بأقوال أحد العشرة، ثم يذكر من وافقهم من الأربعة، مع بيان توجيه القراءة ومصدرها.

ونعطي نموذجاً منه في كلامه على إدغام لام «هل» و«بل» فيقول: اختلف في إدغامها في ثمانية أحرف:

أولها: التاء نحو ﴿هل تنعمون﴾ ﴿هل تأتبه﴾. ثانيها: ﴿هل ثوب﴾ فقط. ثالثها: الزاي ﴿هل زين﴾ ﴿هل زعتم﴾ فقط. رابعها: السين ﴿هل سولت﴾ معاً فقط. خامسها: الضاد ﴿هل ضلوا﴾ فقط. سادسها: الطاء ﴿هل طبع﴾. سابعها: الخاء ﴿هل ظننتم﴾ فقط. ثامنها: النون ﴿هل نحن﴾ ﴿هل نتذف﴾ فاشترك هل وبل في التاء، والنون، واختص هل بالتاء المثلثة، وبل بالخمسة الباقية.

فقرأ بإدغام اللام في الأحرف الثمانية الكسائي، وافقه ابن محيصن بخلف عنه، في لام هل في النون. وقرأ حمزة بالإدغام في التاء والثاء والسين. واختلف عنه في ﴿هل طبع﴾ فأدغمه خلف، من طريق المطوعي، وكذا رواه ابن مجاهد عن أصحابه عنه. وأدغمه خلال. أيضاً. من طريق فارس بن أحمد، وكذا في التجريد من قراءته، على الفارسي. وخص في الشاطبية الخلاف بخلا، والمشهور عن حمزة

الإظهار من الروايتين. وقرأ هشام بالإظهار عند الضاد، والنون، واختلف عنه في الستة الباقية وصوب في النشر الإدغام عنه فيها، وقال : إنه الذي عليه الجمهور، وتقتضيه أصول هشام.

واستثنى أكثر رواة الإدغام عن هشام في ﴿هل تستوي الظلمات﴾ بالرد فأنظروها، وهو الذي في الشاطبية وغيرها، ولم يستثنها في الكفاية، واستثنائها في الكامل للحلواني، دون الداجوني. ونص في المبهم على الوجهين من طريق الحلواني عنه.

والباقون بالإظهار في الثمانية، إلا أن أبا عمرو أدغم لام (هل) في تاء (تري) (بالمك) و(الحاقة) فقط، وافقه الحسن واليزيدي والله أعلم⁽¹⁾.

3. الإسهام محمد المتولي :

محمد بن أحمد الشهير بالمتولي (1249-1313)، يقول عنه من ترجموا له إنه كان غاية في التحقيق، ونهاية في التدقيق، حافظ القراء في عصره، ومعلم الناشئة في عهده، أتقن القراءات العشر، وحفظ متون التجويد والقراءات والرسم والضبط. وأسندها إلى عمده الشيخ أحمد الدري المالكي المعروف بالتهامي. وتصدر على يده مجموعة كبيرة من أعلام القراء، فمنهم الشيخ عبد الرحمن الشعار والشيخ عبد الفتاح هندي والشيخ حسن يحيى الكتبي المعروف بصهر المتولي.

وللشيخ متولي مجموعة من المؤلفات تناهز الأربعين منها "الوجوه المسفرة في القراءات الثلاث المتممة للعشرة" وهو محاذ لكتاب الدرة لابن الجزري. ومنها منظومة سماها توضيح المقام في أحكام الوقف لحمزة وهشام، وقد شرحها بإتحاف الأنام، وقد أورد الشيخ علي الضباع في شرح الشاطبية عدة مقطعات من هذا النظم.

وله نظم في بيان ما يخالف فيه ورش رواية حفص عن عاصم وشرحه شرحاً سماه فتح المعطي وغنية المقرب⁽²⁾، ومن أنظامه الكوكب الدري في قراءة أبي عمرو البصري، وفتح المجيد في قراءة حمزة العشرة وشرحه بكتاب سماه موارد البررة

(1) الإتحاف، ج ١، ص 135.

(2)

على الفوائد المعتبرة. ومن أنظامه في الرسم "اللؤلؤ المنظوم في بيان جملة من المرسوم" وقد أفاد منه الشيخ علي الضباع في شرحه لحرز الأمانى عند الكلام في الوقف على مرسوم الخط.

ومما جاء في هذا النظم حول الكلمات التي اختلف في قراءتها بالجمع أو الإفراد قوله :

وكل ما فيه الخلاف يجري	جمعاً وفرداً فبهاء فادر
وذا «جملت» و«آيات» أتى	في يوسف والعنكبوت يا فتى
«وكلمت» وهو في الطول معا	أنعامه ثن بيونس معا
«والغرفات» في سبأ و«بينت»	في فاطر و«ثمرات» فصلت
«غيايت» الجب وخلف ثاني	يونس والطول فع المعاني

ويقول في أوجه قراءة "آلان" لورش :

بدأت بحمد الله والشكر سرمدا	وصليت تعظيماً على خير من هدى
وسلمت تسليمًا يليق بقدره	وآل وأصحاب ومن بهم اقتدى
وبعد ففي "آلان" سبعة أوجه	لورش على القول الذي لن يفندا
فأبدل لهمز الوصل مدا وأشبعن	وفي اللام ثلث فيهما اقصر لترشدا
ومع وجه تسهيل ففي اللام ثلثن	وإن ركبت "ءامنتم" فالذي بدا
ثلاثة همز الوصل مع قصر لامها	وكل على تثليث "ءامنتم" غدا
وتوسيط لام زده عند توسط	وزد مدداً مع وجه مد تذل هدى
على المد والتسهيل في أولهما	فتمت ثلاث بعد عشرة اعددا
وإن تقفن في اللام تثليثاً اعتبر	على ما مضى في الحالتين لتسعدا
ففي هذه عشرون مع سبعة أتت	وتلك بها تسع فخذها مؤيداً
وإن تبتدئ منها ووافيت آية	على المد والتسهيل فلترو في الأدا
مع القصر في لام ثلاثة ما يلي	كذا فيهما وسط كذا فيهما امددا
وأما على قصر ففي اللام فأقصرأ	وفي بدل ثلث وربك فأحمددا
وأزكى صلاة مع أجل تحسية	على المصطفى والآل والصحب سرمدا

4. الشيخ حسن بن خلف الحسيني :

وهو من عليّة المحققين، أخذ القراءات عن الشيخ المتولي وشرح أرجوزته المعروفة باللولؤ المنظوم في ذكر جملة من المرسوم، واشتهر بقصيدته في تحرير الشاطبية المسماة "مختصر بلوغ الأمنية في تحرير مسائل الشاطبية"، ونقتطف منها الأمثلة التالية : فيقول في مطلعها :

لك الحمد يا الله والشكر سرمدا	هديت إلى الإيمان منك تفضلا
وأنزلت قرآنا وأرسلت أحمدا	عليه صلاة الله ما ذكره علا
وبعد فخذ نظماً يحرر حرزهم	على ما أتى من فيض شيعي سلسلا
هو الحبر ذو التحقيق قدوة عصره	محمد المتولي عمدة من تلا

ويقول في الاستعاذة :

«إذا ما أردت الدهر تقرأ فاستعذ»	وبالجهر عند الكل في الكل مسجلا
بشرط استماع وابتداء دراسة	ولا مخفيا أو في الصلاة ففصلا
ووقف عليه ثم وصل بأربع	لهم واستعذ ندبا أو أوجب ووهلا

ويقول في البسمة :

«وفيه خلاف جيده واضح الطلا»	وذا الخلف للبصري وشام تنقلا
وبسمل بزهر إن تبسمل بغيرها	وإن تسكت اسكت بعد ما أن تبسمل
وإن تصلن فاسكت بها ثم صل وإن	بدأت بها بسمل بها وبما تلا
فبسمل كذا اسكت ثم إن تسكتن بها	ففي غيرها اسكت صل وإن تصلن صلا
وللكل قف صل في عليهم «براءة»	أو اسكت وبين الناس والحمد بسملا

وفي هذا البيت الأخير ينبه الناظم على نكتة من غوامض البسمة وهي أنها لا تطلب بين سورتين إجماعاً إلا بين سورة الناس وسورة الفاتحة للمواصل الحال المرتحل.

وينبه على أن الإدغام الكبير من رواية السوسي عن أبي عمرو فيقول :

والادغام بالسوسي خص وأظهرن	مع السكت أو أدغم ليا اللاء في تأصلا
لأحمد والبصري وياته أثمين	فقط عن هشام فادره لتجملا

ويقول الشيخ حسن بن خلف في مقادير أحكام المد المتصل والمنفصل :

ومنفصلاً أشبع لورش وحمزة	كمتصل، والشام مع عاصم تلا
بأربعة، ثم الكسائي كذا اجعلن	وعن عاصم خمس وإذا فيهما كلا
ومنفصلاً فاقصر وثلث ووسطن	لقالون والدوري كموصول انقلا
ولكن بلا قصر، وعن صالح ومك	سي لمتصل ثلث ووسط تفضلاً
مع القصر في المفصول صاح وثلثن	ووسط لموصول على القصر تجملاً
وثلث على التثنيث وامده أربعا	على مثلها خمسا بخمس تجملاً
وفي ذي اتصال حيث ثلثت فاقصرن	لمنفصل وامدد ثلاثاً لتعدلاً
وفي أربع قصر أتى مع أربع	وفي الخمس خمس ذي المراتب جملاً

وقد شرح الشيخ علي الضباع هذه الأبيات قائلاً :

«نذكر رحمه الله تعالى في هذه الأبيات مذاهب القراء السبعة في نوعين من أنواع المد وهما المد المنفصل والمد المتصل ومعلوم أن المد المنفصل هو الذي انفصل سببه عن شرطه بأن وقع حرف المد آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى نحو ﴿بما أنزل﴾ و﴿في أنسكم﴾ و﴿قالوا آمنا﴾ ونحو ﴿عليهم﴾ انذرهم أمر لم ﴿عند من وصل الميم ونحو ﴿لمن خشي ربه إذا﴾ عند من وصل بين السورتين ونحو ﴿اتبعون أمداً﴾ عند من أثبت الياء وأن المد المتصل هو الذي اتصل سببه بشرطه كجاء وشاء وجيء وسيء وقروء وسوء ونحو النبيء والنسيء عند من ههما.

وتفصيل ما ذكره أن قالون وابن كثير وأبا عمرو يقصرون المنفصل ويمدون المتصل ثلاث حركات وأربع حركات وأن لقالون والدوري طريقة أخرى وهي مدهما معاً ثلاثاً وأربعاً وأن ابن عامر والكسائي وعاصم يمدونهما معاً أربع حركات، وأن لعاصم طريقة أخرى وهي مدهما معاً خمس حركات وأن ورشاً وحمزة يمدونهما ست حركات.

وإذا تأملت ذلك وجدت المراتب ستاً : قصر المنفصل ومد المتصل أربعاً ومدهما معاً ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً أو ستاً هذا إذا تقدم المنفصل أما إذا تقدم المتصل وتأخر المنفصل فالمراتب ست أيضاً وهي أنك إذا مددت المتصل ثلاثاً أتيت في المنفصل بالقصر وثلاثة وإذا مددت المتصل أربعاً أتيت في المنفصل بالقصر وأربع إذا مددت المتصل خمساً تعين مد المنفصل كذلك وكذا يتعين مده ستاً إذا مددت المتصل ستاً.

5. الشيخ علي الضباع :

والشيخ علي بن محمد المشهور بالضباع، إمام في علوم القراءات توفي سنة 1376 هـ بعد حياة حافلة بالتعليم والتأليف ولقد قرأ الضباع على الشيخ الشعار والمحقق حسن الكتبي، وهما من أجل تلامذة المقرئ الكبير الشيخ محمد ابن أحمد المعروف بالمتولي الكتبي، وولي مشيخة عموم المقارئ في مصر، وتصدر على يده أعلام أجلاء من المقرئين أمثال عبد العزيز عيون السود شيخ القراء وأمين الإفتاء بسوريا، كما أخذ عنه الشيخ أحمد حامد الريدي، مع من كان من تلامذته في مصر.

وقد ألف الشيخ الضباع في القراءات زهاء ثلاثين مصنفًا، منها ما يتناول قصيدة الشاطبي وله عليها شرحان أحدهما مختصر وهو إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، ويشتمل على تنبيهات مفيدة، ويظهر تأثره هو بمؤلفات شيخ شيوخه محمد المتولي والثاني يعرف بالشرح الكبير، لكنه لم ينشر بعد ؛ وقد طبع له أيضاً كتاب بلوغ الأمتية في شرح إتحاف البرية في تحرير الشاطبية.

وعنى الضباع بالقراءات العشر كذلك فآلف البهجة المرضية في شرح الدرة في القراءات الثلاث المتممة للعشر، وكتاب : الأقوال المعربة عن مقاصد الطيبة، ولعله مازال مخطوطاً، وكذلك مصنفه الدر النظيم شرح فتح الكريم في تحرير الطيبة. وفي أصول القراء العشر، طبع له كتاب الإضاءة في أصول القراءة ثم خصص لكل من القراء رسالة خاصة، فمن كتبه المطبوعة في هذا الموضوع هداية المريد إلى رواية أبي سعيد وهو يعني ورش، والجواهر المكنون في شرح رواية قالون ؛ ورسالة المطلوب في بيان الكلمات المختلف فيها عن أبي يعقوب وأبو يعقوب هو الأزرق صاحب الإمام ورش، وتذكرة الإخوان في أحكام رواية حفص ابن سليمان، وصريح النص في بيان الكلمات المختلف فيها عن حفص. وله الفوائد المرتبة على الفوائد المهدبة في بيان خلف حفص عن طريق الطيبة ؛ والفوائد المدخرة في شرح الفوائد المعتبرة في قراءة الأربعة بعد العشرة (وهو مازال مخطوطاً)، وله البدر المنير في قراءة ابن كثير.

وله في الرسم شرح على مورد الظمان، ومؤلف سماه قطف الزهر من ناظمة الزهر في علم الفواصل (وهو مخطوط).

6. عبد الفتاح عجمي المرصفي :

ومن القراء المصريين العلماء المرصفيون، والذين برزوا في التدريس والتأليف أمثال محمد بن أحمد بن سليمان المرصفي أبي شرع، وابنه محمد السعيد، والشيخ زكي محمد عفيفي نصر المرصفي ومن أتباعهم العلامة المحقق الأستاذ المعاصر، عبد الفتاح السيد عجمي مؤلف "هداية القاري إلى تجويد كلام الباري"⁽¹⁾، وهو كتاب نهاية في الجودة والإتقان، وقد لخص فيه مباحث التجويد، وأحكام القراءات، وذيله بتراجم مشاهير القراء.

وبعد مقدمة ذكر فيها التعريف بالإمام عاصم ورواية حفص بن سليمان تحدث المؤلف عن مبادئ التجويد ولزومه وعن أنواع القراءة : ثم تناول في الباب الأول والثاني مخارج الحروف وصفاتها معتمداً أساساً على ما في مقدمة ابن الجزري والبيان للشيخ السمنودي، وخصص الباب الثالث للتفخيم والترقيق في الألف المدية واللام من لفظ الجلالة والراء والملاحظ في هذا الباب أنه لم يتعرض لمذهب ورش لأنه ركز أساساً على قراءة عاصم من رواية حفص.

وفي الباب الرابع خصصه للفرق بين الضاد والظاء ويحتوي ما في مقدمة ابن الجزري وفي الخامس والسادس الفون الساكنة والتفوين وأحكام الإدغام والإظهار والقلب والإخفاء فيها، حتى وصل بالكتاب إلى عشرين باباً ضبط فيها زيادة على ما ذكرنا، أحكام الإدغام والمد والقصر، والوقف والابتداء والقطع والسكر.

ثم تناول مسائل الرسم كالموصول والمقطوع ورسم هاء التأنيث لبيان أحكام الوقف على مرسوم الخط، وتعرض للنطق بهمزتي الوصل والقطع وكيفية الوقف على أواخر الكلم.

أما في مسائل الأصول الخاصة فقد اقتصر فيها على أحكام الاستعاذة والبسملة ولم يتعرض لفرش الحروف، لأن الكتاب كما ذكرنا يكاد يكون مخصصاً لرواية حفص ؛ وهذا ما جعله يفرّد باباً مستقلاً فيما يجب مراعاته لحفص في بعض الكلمات القرآنية من طريق الشاطبية.

(1) هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري، تأليف عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، الناشر : مكتبة طيبة، المدينة المنورة، مجلدان، بدون تاريخ.

وقد بين المؤلف ارتباط الأداء بالطريقة المعتمدة وأعطى مثلاً على ذلك في قوله : «اعلم أيها القارئ أنك إذا قرأت بتوسط المنفصل وبالإشباع في المتصل وهذا من طريق أبي طاهر عن الأشناني عن عبيد من كتاب إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر لأبي العز القلانسي تعين عليك حال الأداء الأخذ بالأحكام الآتية :

وجوب الأخذ بالتحقيق أي بترك السكت على الساكن قبل الهمز وقد تقدم الكلام على هذا السكت مع الأمثلة.

وجوب الأخذ بترك الغنة عند إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء وقد تقدمت الأمثلة لذلك. وجوب الأخذ بوجه السين فقط في ﴿ ييضم ﴾ بالبقرة وكذلك ﴿ في الخلق بصطة ﴾ بالأعراف. وجوب الأخذ بوجه الإبدال فقط في ﴿ الذكَّرين ﴾ وبابه. وتقدم الكلام على ذلك. وجوب الأخذ بوجه الإدغام فحسب في ﴿ يلهث ذلك ﴾ بالأعراف وكذلك في ﴿ اركب معنا ﴾ بهود عليه السلام. وجوب الأخذ بوجه الاشمام فقط في ﴿ لا تأمناً ﴾ بيوسف عليه السلام. وجوب الأخذ بوجه الإدراج أي بترك السكت في ﴿ عوجاً ﴾ بالكهف وكذلك في ﴿ مرقدنا ﴾ ببس. وجوب الأخذ بوجه القصر أي بحركتين في «العين» من فاتحة مريم والشورى. وجوب الأخذ بالتفخيم وجهاً واحداً في راء ﴿ فرق ﴾ بالشعراء.

وجوب الأخذ بوجه القصر أي بحذف الياء وقفاً في ﴿ آتان الله خير ﴾ بالنمل. وجوب الأخذ بوجه فتح الضاد فقط في كلمة ﴿ ضعف ﴾ معاً وفي كلمة ﴿ ضعنا ﴾ والكلمات الثلاث في سورة الروم. وجوب الأخذ بوجه إظهار النون من ﴿ يس والقرآن ﴾ فاتحة سورة يس وكذلك في ﴿ ن والقلم ﴾ فاتحة سورة القلم. وجوب الأخذ بوجه السين فحسب في ﴿ المصيطرون ﴾ بالطور. وجوب الأخذ بوجه السكت وجهاً واحداً على النون في ﴿ من راق ﴾ بالقيامة وكذلك على اللام في ﴿ بل ران ﴾ بالمطففين. وجوب الأخذ بالقصر أي بحذف الألف الثانية وقفاً لا غير في كلمة ﴿ سلاسل ﴾ بسورة الإنسان. وجوب الأخذ بوجه الضاد فحسب في كلمة ﴿ بمصيطر ﴾ بسورة الفاشية. وجوب الأخذ بوجه عدم التكبير مطلقاً أي سواء كان عند سور الختم أم في سائر القرآن ويستوي في ذلك البدء بأوائل السور أو عند وصل السورة السابقة باللاحقة.

ولكن الأداء يختلف إذا اعتمد القارئ طريقة الهاشمي عن الأشناني في الشاطبية فقرأ العد المتصل والمنفصل بتوسط فله أن يأخذ بالإبدال أو التسهيل في ﴿ء الذمكرين﴾ وبابه. وله الإشمام والاختلاس في ﴿لا تانا﴾، عليه السكت بعد ﴿عوجا﴾ و﴿مرقدنا﴾ والتوسط أو الإشباع في حركة العين من فاتحتي «مريم» و«الشورى»، وله الترقيق أو التفخيم في ﴿فرق﴾ والأول مقدم، وله الحذف أو الإثبات في الوقف على ﴿آنا الله﴾ في النمل، وله فتح الضاد في كلمة ﴿ضعف﴾ في الكلمتين وكذلك في كلمة ﴿ضعنا﴾ والثلاث بسورة الروم أو ضمها، والضم مقدم، وله أن يقرأ ﴿المصيطرون﴾ بالسین والصاد، والصاد مقدم وله الوقف على «سلاسل» بحذف الألف وإثباتها.

وقد تغير صيغ الأداء لمن قرأ بالقصر من طرق أخرى، قد بينها المؤلف في جدول خاص، مذكرا بعدم جواز الخلط بين الروايات في أداء واحد. وهذا لا يراعيه كثير من التالين.

7. من مشاهير القراء المعاصرين :

كما اشتهر من القراء المعاصرين الشيخ إبراهيم السمنودي والشيخ أحمد بن عبد العزيز الزيات، وكلاهما أخذ عن تلامذة الشيخ متولي وتخرج عليهما مجموعة من قراء العصر، ولهما تأليف جيدة في القراءة منها ما اشتركا فيه مثل شرح تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم، ومنهم الشيخ عامر عثمان الذي كان من أساتذة الشيخ محمود الحصري وزملائه المعروفين، وبرز أيضاً من هذا الجيل محمد بن عبد الرحمن الخليجي (ت 1490)، الذي درس على الشيخ عبد العزيز بن الشيخ والشيخ محمد سابق وكتب في القراءات العشرية، ونظم نيل العلا في قراءة ابن العلا، وله عليه شرح يقول مؤلف هداية القارئ إنه شرح عظيم. وقد طبع له كتاب حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات ونظم تسيير لما زاده حفص من طرق النشر.

الباب السادس

المدرسة المغربية

تمهيد

دخول القراءات إلى المغرب

لقد كان من الطبيعي أن يقترن الفتح الإسلامي بالعناية بالقرآن الكريم الذي هو البرهان في العقيدة والحجة في الشريعة، فهو أصل الخطاب الشرعي في الإيمان والعبادة التي لا تتم أسسها إلا بفاتحته، وهذا ما جعل قادة الفتح يحرصون دائماً على مصاحبة القراء. وإعداد أماكن القراءة في المساجد والرباطات، ووسائل كتابة المصاحف، لأن خير عمل يقوم به رجال الدعوة هو تعليم كتاب الله تعالى.

وكانت هذه السنة معروفة في الأقاليم الإسلامية، وقد حرص الخلفاء والأمراء على اتباعها في كل قطر من البلدان المفتوحة، وقد تتأكد عندما يتعلق الأمر بالأصقاع النائية والآلة بغير العرب.

وقد مر بنا الحديث عن البعثات التي وصلت القيروان في عهد فتح إفريقية والمغرب؛ ووصلت طلائعها إلى المغرب الأقصى وبالخصوص على عهد موسى بن نصير الذي يعرف مسجد باسمه بين شفشاون وتطوان بشمال المغرب. كما أن تاريخ نشأة القراءات في المغرب يذكر أسماء أعلام أسهموا في تأسيس المدرسة المغربية.

غير أن العلاقات بين المغرب والأندلس في عهود الوحدة السياسية في المغرب الإسلامي جعل المدرسة في المغرب الأقصى غير متميزة عن المدرستين القيروانية والأندلسية، نظراً لكثافة التواصل بين حواضر هذه الأقطار؛ ومن المعروف أن عهد الوحدة شمل عصر المرابطين والموحدين.

وفي أواخر القرن السادس لما استتب الحكم للمرينيين وواكب عهدهم ازدهاراً علمياً في مدن المغرب الأقصى التي بنوا فيها المدارس المشهورة، برزت مدرسة متميزة أثرت دراسة القراءات بكم هائل من المصنفات المتنوعة، جلها

تعليمي في قصائد وأرجوزات طريفة، اعتمدت في مجمل رواياتها وطرقها على قراءة إمام المدينة أداءً ورسمًا، مع التركيز على رواية ورش وطريقة أبي يعقوب الأزرق، وفق اختيارات الإمام أبي عمرو الداني.

وسنورد في هذا الباب عرضاً عن رواد هذه المدرسة مثل ابن القصاب، وابن أجروم، ونخصص فصولاً لتفصيل عقد الدرر لابن غازي ولشرح ابن القاضي المعروف بالفجر الساطع في توسيع دوائر البحث ومحاولات الترجيح والتشهير.

الفصل الأول

رواد المدرسة المغربية في قراءة نافع أبو عبد الله بن القصاب وأبو الحسن القرطبي وابن آجروم

1. ابن القصاب وتقريب المنافع⁽¹⁾

إذا كان كتاب التعريف للداني يعتبر منطلقاً للتخصص في قراءة الإمام نافع، فإن أول من رسخ هذا الاتجاه في المغرب هو الإمام أبو عبد الله بن القصاب صاحب كتاب تقريب المنافع في قراءة نافع، وتلك هذا المصنف مجموعة من المؤلفات تناولت كلها مقراً الإمام أبي رؤيم المدني وتنوعت عناوينها مع الحفاظ على فاصلة أولى ينسبها سجعها على موضوع قراءة نافع، فكان منها «البارع» و«تهذيب المنافع»، و«الدرر اللوامع» و«النافع» و«تكميل المنافع»، والقائمة طويلة.

ولاشك أن لابن القصاب قصب السبق في هذا الاتجاه، فتقريبه كان عمدة كثير من الذين جاءوا من بعده، فأفاد منه تلميذه ابن آجروم في كتاب فرائد المعاني فنسب إليه في الاستعانة صيغة قال إنه لم يقف عليها لغيره وهي : أعوذ بالله المنان من الشيطان الفتان، وأعوذ بالله وكلماته من الشيطان وهمزاته، وأستعيز بالله من الشيطان الرجيم، كما أفاد منه أيضاً ابن المجراد الذي عزاه في إيضاح الأسرار والبدائع أن زيادة المد المنفصل عند قالون أنقص منها في المتصل، ونسب إليه ترجيح الفصل باللف الإدخال في مثل «أنزل» و«أشهدوا» ليجري الباب كله على نسق واحد.

(1) راجع موسوعة الدكتور احميتو، ج 4، ص 1263 وما بعدها.

وتتأكد زيادة ابن القصاب وإمامته حينما ندرك أنه كان أستاذاً لثلاثة أساطين في علم القراءات وهم ابن حدادة، وابن أجروم والخراز، وقد ورد التصريح بمشيخته لهؤلاء القراء موثقة.

ففي إجازة البوعناني يذكر أن محمد بن عمر اللخمي أخذ عن ابن حدادة، وحدثه بالقراءات المذكورة عن الشيخ الفقيه الإمام النحوي الحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي الحسن علي بن عبد الحق الأنصاري المعروف بابن القصاب، وأما ابن أجروم فإنه يقول في كتاب فرائد المعاني عند قول الشاطبي.

ولا مدَّ بين الهمزتين هنا ولا بحيث ثلاثٌ يتقنن تنزلاً

«وكان شيخنا أبو عبد الله محمد بن القصاب يعترض قول الناظم «يتقنن» ويقول : ليست الهمزات في «أأنتم به» وبابه متفقات والصواب أن يقول «يلتقنن»⁽¹⁾.

وفيما يخص الخراز، فيقول عنه ابن آجط، أنه أدرك جلة أئمة في القراءة والضبط وعلم القرآن من العربية وغيرها فقرأ عليهم، وعمدته على الشيخ المقرئ المحقق المتقن أبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الحق الأنصاري المعروف بابن القصاب، ولقد تكرر قول الخراز في شرح البرية عبارة : «قال شيخنا أبو عبد الله» ووهم من يعتقد أنه يقصد ابن أجروم الذي يشير إليه غالباً بقوله : «قال صاحبنا أبو عبد الله».

وابن حدادة هو أبو عمران موسى بن محمد الصلحي المرسى (ت بعد 723)، ورد اسمه مصحفاً في فهرس ابن غازي، وكتب ابن جرادة بالجيم والراء. وهو من مشاهير تلامذة ابن القصاب لكنه أخذ أيضاً عن المقرئ الكبير أبي جعفر بن الزبير (ت 708) وعن إمام النحاة أبي الحسين بن أبي الربيع، وله اختيارات معروفة في القراءات وإن لم يشتهر عنه مصنف فيها معروف، واشتهر من تلامذته محمد بن عمر اللخمي المذكور في أسانيده، إذ يقول الجادري في أرجوزة النافع :

حسبما أخذت عن شيخي الجليل المؤتمن

محمد بن عمرا وغيره ممن درى

(1) مخطوطة فرائد المعاني، في باب الهمز.

عن شيخه أبي الحسن ابن سليمان وعن

ابن حدة عن ابن الزبير المتقن

وهكذا كان لكل من تلاميذ ابن القصاب دور متميز في ترسيخ أركان القراءة في المغرب، فاحتل ابن حدة مكانته في أسانيد الرواية، واهتم ابن أجروم في فرائده ببيان الأوجه العربية، وجدد الخراز معالم الرسم والضبط لكتابة القرآن في مورد الظمان.

ومن الغريب أن تلامذة ابن القصاب كانوا أكثر منه شهرة وأوفر حظاً في مدونات التراجم، فلم يعرف إلا القليل عن حياته ومؤلفاته. وقد أشار إليه ابن الجزري باقتضاب ونقل عن أبي حيان الغرناطي أنه توفي في حدود 690 وأنه كان يقرأ القرآن بالقراءات السبع، وأنه يقرأ العربية ولم يذكر له شيوخاً ولا أتباعاً ولا مؤلفات⁽¹⁾. ولكن الباحث المتعمق الدكتور عبد الهادي حميتو استخرج من إجازة البوعناني الفاسي لتلميذه أبي عبد الله المجاطي، سنداً عن طريق محمد بن عمر اللخمي عن ابن حدة عن ابن القصاب عن شيخه المقرئ أبي الحجاج يوسف ابن الشيخ المقرئ أبي الحسن علي بن أبي العيش الأنصاري عن الشيخين الأستاذين أبي البقاء يعيش بن القديم الأنصاري وأبي عبد الله بن القنوت. وقرأ يعيش على القاضي محمد بن زرقون وأبي الحسن علي اللواتي كلاهما عن أبي العباس الخولاني وقرأ الخولاني على أبي عمرو الداني. وذكر سنداً آخر ليعيش يتصل بالإمام محمد بن عيسى المغامي عن الداني ومكي⁽²⁾.

وقد عثر الدكتور حميتو على كتابه المعروف بتقريب المنافع، ولاحظ أنه اتبع منهجاً تعليمياً خاصاً، بحيث أنه يورد في كل باب عشرة أسئلة، ثم يبدأ في الإجابة عنها تباعاً، ففي البسملة مثلاً يقول :

1. ما معنى البسملة ؟

2. لأي شيء جيء بها ؟

3. ما أحوالها عند القراءة ؟

(1) الغاية، ج 2، ص 204.

(2) موسوعة الدكتور عبد الهادي حميتو، ج 4، ص 1264.

4. كم من وجه يتصور فيها بين السورتين ؟

5. أين استحسناها بعضهم ؟

6. وما أقسامها ؟

7. من أي شيء اشتق هذا اللفظ الذي هو باسم الله ؟

8. لم قدم الله على الرحمن الرحيم ؟

9. لم قدم الرحمن على الرحيم ؟

10. ما مذهب نافع في هذا الباب ؟

وهكذا فعل في كل الأبواب المعهودة عند القراء. وهذا وإن كان لا يخلو من تصور مصطنع في تحديد عدد الأسئلة فإنه مع ذلك يساعد على تفهم المواضع بشكل أوضح.

2. أبو الحسن بن سليمان الأنصاري القرطبي (ت 730)

عرف ابن الجزري أبا الحسن علي بن سليمان الأنصاري القرطبي بأنه «مقرئ فاس» وأنه قرأ على ابن حوط الله ويوسف بن إبراهيم بن أبي ربحانة وأبي جعفر بن الزبير وأحمد بن عمر الجذامي، وأنه روى الشاطبية والتيسير عن أبي الأحوص وذكر أنه قد قرأ عليه أبو البركات البليقي قاضي الجماعة بقرنطة سنة 726، ومحمد بن محمد بن عمر اللخمي شيخ فاس وعبد الله بن أحمد القصري وأنه ألف كتاباً في كيفية جمع القراءات⁽¹⁾.

ويذكر ابن القاضي في الجذوة والكتاني في السلوة أنه كان صهراً للفقير المعروف أبي الحسن الصغير، وأنه تصدر للقراءة في فاس. والملاحظ أنه عاصر ابن القصاب وشاركه في المشيخة والاتباع فكلاهما أخذ عن ابن جعفر بن الزبير، وابن حوط الله الحارثي وابن أبي الربيع السبتي واشتركا في الإقراء في فاس، وأخذ عن كليهما ابن عمر اللخمي وعبد الله بن مسلم القصري وابن عبد الملك الفشتالي.

(1) غاية النهاية، ج 1، ص 544.

أما مؤلفاته المشهورة فهي :

(أ) كتاب التجريد :

ومن أهم مؤلفات أبي الحسن القرطبي كتاب «التجريد» الذي جمع فيه مسائل الخلاف بين الداني ومكي وابن شريح وقد أفاد منه أبو القاسم التازي في أرجوزته «التحفة السنية» إذ قال فيها :

وكل ما أتى من التقييد منظما صبح من «التجريد»⁽¹⁾

(ب) كتاب ترتيب الأداء :

غير أن أهم ما امتاز به أبو الحسن القرطبي هو منهجه في الجمع بين الروايات الذي أشار إليه ابن الجزري في ترجمته له، ولقد بسط أبو الحسن هذا المنهج في كتاب «ترتيب الأداء وبيان الجمع بين الروايات في الإقراء» وقد بين فيه مقصده العام وأضرب التلاوة وأحكامها، وضوابط ما يعرف بالجمع والإرداف. وهذا النوع كان يعرف قديماً «بالدراسة» في قراءة أهل الشام. ذلك أن أبا الدرداء يقرئ المئات من الطلبة في آن واحد. واختلف رأي العلماء في العمل بالإرداف وكان الإمام مالك يكرهه ثم صار من طرق التدريب المتبعة التي تناولها القرطبي هنا.

فعن مقصد كتاب الترتيب يقول المؤلف :

«وبعد وهذا كتاب قصدت فيه إلى ترتيب الأداء، وبيان الجمع بين الروايات لما رأيته لمنتحلي الإقراء في زماننا وما قبله من ارتكابهم ما نهى عنه السلف ومن تبعهم من عامة الخلف في الجمع بين الروايات من تقطيع حروف القرآن والإخلال بنظمه ومعنى الإعجاز فيه، وتخليط الروايات بدخول بعضها في بعض، لأنهم يكررون الكلمة الواحدة من القرآن لاختلاف الروايات فيها في نفس واحد، ولا يفصلون بينها بوقف ولا سكت، ولا يعتبرون تعلقها بما قبلها ولا بما بعدها، فيفترقون بين العامل والمعمول، والتابع والمتبوع، والصلة والموصول... وأشباه ذلك، فيقرؤون قوله تعالى : ﴿وهو على كل شيء قدير﴾ فينطقون بـ «هو» محرك الهاء ثم مسكن الهاء، وبـ «شيء» الأول بالمد لورش وبـ «شيء» الثاني

(1) قراءة نافع عند المغاربة، د احميتو، ج 4، ص 1374.

بالقصر لقالون ومن وافقه، وبشيء الثالث بالسكت لحمزة وكل ذلك في نفس واحد من غير سكت ولا فصل شيء منه عن شيء وكذلك ما أشبهه من الحروف».

«وحملهم على ذلك طلب الاختصار وعدم التكرار لما لا خلاف فيه بين القراء، فوقعوا فيما لا يجوز ولا يقول به أحد من علماء القراء من سلف الأمة، إذ لا فرق بين تلاوة القرآن برواية واحدة أو بروايات، فكما يتحرز في التلاوة برواية واحدة من الوقوع في شيء من المحذورات التي ذكرنا، كذلك يتحرز في التلاوة في الجمع بين الروايات، وذلك النوع أي الاختصار الذي سلكوا فيه الإخلال بنظم كل القرآن ومعنى الإعجاز فيه وتخليط الروايات بدخول بعضها على بعض في نفس واحد...».

ثم قال مصححاً لفظ التلاوة في الجمع والإرداف : «وإنما الذي يجوز في تلاوة تلك الآية لمن يقرأ بالجمع الكبير أن يقرأ بها كلها لورش بالترتيل على طبع قراءته وتحريك «هو» ومد «شيء» ثم يقرأه لقالون ومن وافقه بالحدرد على طبع قراءته وإسكان «هو» وقصر «شيء»، ثم يقرأ لحمزة بالترتيل على طبع قراءته أيضاً، وتحريك «هو» والسكت على «شيء».

ثم تحدث عن أضرب التلاوة فذكر أن أبا جعفر بن الباقر قال : «حدثني أبو الحسن بن كرز بقراءتي عليه قال : حدثنا أبو القاسم بن عبد الوهاب قال : قال لي شيخنا الأهوازي : اعلم أن القرآن يتلى على عشرة أضرب : بالتحقيق وباشتقاق التحقيق، وبالتجويد، وبالتعطيط وبالحدرد والترعيد والترقيص وبالتطريب وبالتلحين وبالتحزين».

«قال الأهوازي وسمعت جماعة من شيوخنا يقولون : لا يجوز للمقري أن يقرأ منها بخمسة أضرب : بالترعيد والترقيص والتطريب والتلحين والتحزين، وأجازوا الإقراء بالخمسة الباقية إذ ليس للخمسة أثر ولا فيه نقل عن أحد من السلف».

ثم بعد ذلك شرح المراد بالترعيد والترقيص وباقي الأضرب الممنوعة في القراءة وانتقل إلى شرح الأضرب الجائزة فقال : «وأما الحدرد فإنه القراءة السهلة السمحة الرتلة العذبة الألفاظ اللطيفة المعنى، التي لا يخرج فيها القارئ عن طبع العرب، قال : والحدرد عن نافع إلا ورشا وابن كثير وأبا عمرو».

«وأما التجويد فهو أن يضيف إلى ما ذكرت في الحدرد مراعاة تجويد الإعراب وإشباع الحركات وتبيين السواكن وهو على نحو قراءة ابن عامر والكسائي».

«وأما التعميط فهو أن يضيف إلى ما ذكرت زيادة المد في حروف المد واللين، مع جري النفس في المد ولا تدرك حقيقة التعميط إلا مشافهة، وهو على نحو ما قرأت به عن ورش عن نافع من طريق المصريين عنه».

ثم قال في استيفاء باقي الأقسام : «وأما اشتقاق التحقيق أن يزيد على ما ذكرت من التجويد روم السكوت على كل ساكن ولا يسكت فيقع للمستمع أنه يقرأ بالتحقيق».

«وأما التحقيق فهو حلية القراءة وزينة التلاوة ومحل البيان ورائد الامتحان وهو إعطاء الحروف حقوقها وتنزيلها مراتبها، ورد الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، ولطف النطق به، ومتى ما غير ذلك زال الحرف عن مخرجه وحيزه»⁽¹⁾.

وفيما يخص كيفية الجمع أعطى مثلاً تطبيقياً في القراءة بالإرداف لقوله تعالى في سورة البقرة : ﴿إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ إلى قوله تعالى : ﴿لَقَوْمٍ يَعْتَلُونَ﴾ فقال : «فإذا قرأت لنافع فتقرأها كلها إلى آخرها لورش بالترتيل من أجل المد كما ذكر قبل، ولا تقف على شيء من أصناف المخلوقات المذكورة فيها دون ما بعدها، فتفرق بين المعطوف والمعطوف عليه مع اشتراكهما في الإعراب والحكم، وهو الاعتبار بوجودها على ما هي عليه من صفة الإحكام والإتقان وغير ذلك. وتقرأها ثانية لقالون ثانية بالحد من أجل المد كما تقدم».

«وإن كنت قارئاً هذه الآية بالجمع الكبير بين القراء السبعة، فتدخل مع قالون في هذه الكرة ابن كثير وأبا عمرو وابن عامر وعاصم، لا شراكهم في جواز الحد لهم كما تقدم، إلا أنك تقرأ لأبي عمرو وحده صدر الآية إلى قوله «والنهار» فتنبه له وتقف كمن انقطع نفسه، ثم ترجع من أول الآية إلى قوله : «والنهار» فتفتحه لغيره، وتشرك معهم أبا عمرو في باقي الآية إلى آخرها، فتدفع عليهم : ثم تقرأها كرة ثانية لحمزة بالترتيل من أجل المد كما تقدم وتضيف إلى ذلك السكوت على لام المعرفة من «الأرض» في المواضع الثلاثة، وفتح ﴿فأحيا﴾ وترك الغنة لخلف في قوله ﴿لَقَوْمٍ يَعْتَلُونَ﴾ ثم تكرر قوله ﴿لَا يَاتِ لَقَوْمٍ يَعْتَلُونَ﴾ : ثم تكرر قوله ﴿لَا يَاتِ

(1) المصدر السابق، ص 1376.

لنقوم بعتلون ﴿ بايقاء الغنة لخلاد فتدرفه على خلف لاشتراكه معه في أول الآية إلى قوله «لقوم»، ثم تقرؤها كرة رابعة للكسائي بالحدرد كما تقدم إلا أنك تقرأ صدرها للدوري بإمالة «النهار» وتقف كما فعلت معه في قراءة أبي عمرو بن العلاء : ثم ترجع فتقرأ ذلك لأبي الحارث بفتح «النهار» وتشرك بينهما في باقي الآية بإمالة «فأحيا».

«ولا تغفل عن اعتقاد تشريك من ذكر تشريكه مع غيره في كرة منها فتكون قارئاً بعض القراءات السبع لا كلها، مع إيهام ذلك البعض، لاختلافه باختلاف المواضع ولا تعد تكراراً إعادة ما لا خلاف فيه بين القراء مما وقع في أثناء الآية وإن كان لفظاً مركباً مفيداً، كقوله ﴿والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس﴾ لأن له فائدة عظيمة»⁽¹⁾.

وإذا لم يك أبو الحسن بن سليمان أول من وضع القواعد اللازمة للتلاوة بالإرداف فإن له الفضل في توضيح قواعدها والتنبيه على مخاطرها مثل ما فعل القيجاطي في التكملة، مع العلم أن الإقدام عليها لا يتأتى إلا لمن امتلك أصول الروايات بالإفراد، فتكون له بمثابة برهان على إحكام الصنعة، وإظهار المقدرة على استظهار مختلف الروايات، ومع ذلك فقد يكون من الأسلم الاقتصار في التلاوة على رواية واحدة أثناء حصة كاملة من التلاوة.

ج) نظم التعريف :

ومما أسهم به أبو الحسن بن سليمان في خدمة مقرئ نافع أرجوزته المعروفة بنظم «التعريف»، وفيها ما انفرد به عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم والأصبهاني عن ورش مما خالفا فيه طريق الأزرق، وما روى القاضي إسماعيل والخوانساري عن قالون مخالفاً لأبي نسيط وهذا النظم يعتبر مكماً لما سنراه في البرية، وتتميمها بما يعرف بالعشر الصغير.

ويقول المؤلف عن عدد أبياتها :

أبياتها تسع وأربعوناً ومائة واحدة يقينا

ونورد منها الأمثلة التالية علماً بأنها موجودة كاملة في موسوعة الدكتور عبد الهادي احميتو.

(1) المصدر السابق، ص 1376.

باب البسلة :

وصاحباً الأزرق كابن مينا
وعنه في «تعريفنا» وجهان
فالحسن الجمال نجل مهران⁽¹⁾
باب ميم الجمع :

والواسطي أبو عون أسكننا
عند رؤوس الآي ما لم يحل
وحمزة القطع وميم فصلا
والعدد المدني قادر المقتفر
وفي سوى «التعريف» بالإسكان
وكل ما ذكرته يكون
حيث أتت فيه سوى أماكننا⁽²⁾
ما بينه وبينها من حائل
والحائل المذكور قالوا «قي» و«لا»
وأما غيره فليس يعتبر⁽³⁾
لا غير للقاضي مع الحلواني
إن لم يجيء من بعدها سكون

باب المد والقصر :

ويقصر المنفصل الحلواني
وفي السكون العارض الكلام
والوقف عن كل بشكل عارض
ولدى ميم «اللّه» خُلفَ الكل
في الطول والقصر وما بينهما
أعني بتفصيله في التعليم
وصاحباً الأزرق كابن مينا
وعنهما الثلاثا الأقوال
وهكذا الأقوال فيما نبهنا
والقاضي عن عيسى والأصبهاني
وفقاً ولو تعقب الإشمام
بالروم مثل الوصل لا معارض
والعكبات عند أهل النقل
وهكذا في لامها إن أدغما
وفقده على الذي في الميم
في باب «سوءة» و«ءامنينا»
وفقاً بـ«ريب» «سوف» في المثال
منه، ويوسف على الوصل جرى

(1) المعنى هو الحسن بن أبي مهران الجمال.

(2) يوجد خلل في الشطر الأول من هذا البيت.

(3) والأصوب للوزن : «وغيره في المد»، والمقتفر هو المتبقي، لا بد من اختلاس حركة المدني.

3 . محمد بن محمد ابن أجروم الصنهاجي

عرف ابن أجروم بمقدمته في النحو الذي طبقت شهرتها الآفاق في المغرب والمشرق حتى قورن اسم ناظمها باسم هذا الفن في اللغات الفرنسية والإنجليزية والإسبانية، انطلاقاً من التقائه في أحرف أدنى إلى استنتاج نوع من الاشتقاق، غير أن ما لم يشتهر به العالم اللغوي الكبير كان أهم بكثير من مقدمته في المبادئ النحوية، لقد كتب ابن أجروم كتباً بديعة في القراءات، أحدها شرحه لحرز الأمانى، والثاني نظم البارع في مقرئ نافع وهو في الحقيقة بارع كاسمه.

وقد لخص ولده منديل مضامين كتبه في قطعة فخرية يقول فيها :

نحن الألى فرعوا للمجد ذروته	وفي ظلال تلال العز قد نزلوا
إن كان ذو نهلٍ للعلم أو علل	فعن أبي كان منه النهل والعلل
بسيبويه سبيناً كل فائدة	في صنعة النحو لا الكُراسُ والجمل
وفي مسائل إيضاح لنا وضحت	من التصرف شمس بيتها الحمل
وعند "حرز الأمانى" شاهد فطن	إذ أحرزت بحمانا تلكم السبل
وكم لنا في عروض الشعر من نكت	يدري بذلك عنا الردف والعلل

ومن مؤلفات ابن أجروم : القراءات :

1 . نظم كتاب التيسير وسماه "التبصير في نظم التيسير" وهو في عداد المفقود، ويقول الباحث عبد الهادي احميتو إنه بعد البحث الطويل لم يعثر منه إلا على بيت واحد في باب الزوائد عزاه له المنتوري وابن القاضي وهو :

وفي التلاق والتناد الخلف عن ابن مينا والصحيح الحذف

2. روض المنافع، ولعله في قراءة نافع، وقد أكثر المنتوري العزوله في شرح البرية.

3. رجز في ألفات الوصل.

4. نظم البارع في قراءة نافع، وسنورد منه نماذج في هذا الفصل.

5. شرح الشاطبية المسمى "فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى".

وهو مخطوط نادر توجد منه نسخة عتيقة بالخزانة العامة بالرباط. ويقول فيه ابن أجروم عن الشاطبية : «إن أحسن ما فيه صنف، وألف في قراءته قصيدة أبي

القاسم الشاطبي رحمه الله، المسماة بحرر الأمانى ووجه التهاني هذب فيها العبارات وأوضح فيها الإشارات، وأبان مشكلات المسائل وبرز على الأواخر والأوائل.

وقد اخترنا من هذا الشرح نموذجاً في شرح اختلاف القراء في إمالة كلمات منونة في القرآن : وهي «مسمى» في نحو قوله تعالى : ﴿إلى أجل مسمى﴾ و«مولى» في مثل : ﴿لا يغني مولى عن مولى﴾ و«غزى» و«تتري» وسبب اختيار هذا الفصل بيان سعة اطلاعه على مباحث النحاة في اشتقاق هذه الكلمات مع اطلاعه أيضاً على أقوال القراء فيها.

ويقول الشاطبي :

وقد فخموا التنوين وقفاً ورققوا وتقخيمهم في النصب أجمع أشملاً
مسمى ومولى رفعه مع جره ومنصوبه غزى وتترا تزيلاً

ويقول ابن أجروم : «لما فرغ من حكم الساكن المنفصل شرع في حكم الألف مع الساكن المتصل وهو التنوين نحو «مسمى» و«مولى» و«غزى» : الأصل «مسمى» تحركت الياء وما قبلها بفتحة فانقلبت الألف والتنوين ساكنتين فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ؛ وكانت أولى بالحذف إذ قبلها الفتحة تدل عليها، وفي حذف التنوين نقص الغرض، إذ المراد به الدلالة على التمكن والخفة ؛ وإذا سقطت الألف لم تتوجه الإمالة هذا حكم هذا الفصل في الوصل فإذا وقفت وقفت على ألف».

«وختلف في تلك الألف الموقوف عليها».

فمنهم من ذهب إلى أنها المنقلبة عن الياء سواء كان الاسم في موضع رفع أو نصب أو جر وهو مذهب الكوفيين، وهو ظاهر كلام سيويي في أبواب ما لا ينصرف. ومنهم من ذهب إلى أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة، وهو مذهب أبي عثمان المازني رحمه الله تعالى.

ومنهم من ذهب إلى أنها المبدلة من التنوين إذا كان في موضع نصب، والمبدلة من الياء إذا كان في موضع رفع أو جر وهو الذي اختاره أبو علي الفارسي.

ثم استعرض ابن أجروم أوجه هذه الأقوال فقال :

أولاً، وجه القول بالوقف على الألف المبدلة من الياء : فوجه القول الأول أن التنوين يضعف في الوقف، وقوته إنما تكون في الوصل، ألا ترى أن العرب التزمت

تغييره في الوقف فإما أن تبدله وإما أن تحذفه ؟ ألا ترى أن منهم من يقول هذا زيدو ورأيت زيدا ومررت بزيدي فيبدلونه بحسب الحركة التي قبله ؛ ومنهم من يقول هذا زيد ورأيت زيد ومررت بزيد ، فيحذفونه في الأحوال الثلاثة ، ولا يفعلون ذلك بغير التنوين ، هذا في الاسم الصحيح وحيث لم يزل سببه أصلاً فإذا جاز لهم في الصحيح إبداله وحذفه كان قياس المعتل حذفه فقط ، لأن حذفه سبب لأن يرجع الألف المحذوفة ، فإذا حذف التنوين رجعت الألف التي حذفت في الوصل ، ويؤيد هذا المذهب كثرة ورودها رويًا ، وألف التنوين لا يكون رويًا قال الشاعر :

فاومات إيماء خفيًا لحبَّتْ
ولله عينا حبَّتْ أيماء فتى
وقال :

فبتنا وبانت قدرنا ذات بقرة
لنا قبل ما فيها شواء ومُصْطَلَى
وقال :

أخذوا موأثِقَ أمرهم بعزائِم
للعالمين فلأ ترى أمراً سُدَى

ثانياً ، وجه القول بأن الوقف على الألف المبدلة من التنوين في حالة الرفع والنصب والجر : «وجه القول الثاني أن التنوين في الصحيح كما تقدم يجوز إبداله وحذفه ؛ وإبداله حرفاً لا يُقَلّ فيه أولى من حذفه ، أعني إبداله ألفاً ولذلك يبدله بعض العرب في النصب ويحذفه في الرفع والجر ؛ والتنوين في الأسماء المقصورة نحو «مسمى» هو في اللفظ بعد فتحة في الرفع والنصب والجر ، فأشبهه الصحيح المنصوب نحو رأيت زيدا فأبدله ألفاً في الأحوال الثلاثة وإن لم تكن الفتحة إعراباً وبقيت الألف المنقلبة عن الياء» .

ثالثاً ، وجه القول بأن الوقف على المبدلة من التنوين في حالة النصب ومن الياء في الرفع والجر : «وجه القول الثالث قياس المعتل على الصحيح ، كأنهم هم الذين يقولون هذا زيد ومررت بزيد ورأيت زيدا ، يحذفون في الرفع والجر ويبدلون في النصب ، ويؤيد هذا القول وقوعها رويًا في الرفع والجر ، وقد تدرك في النصب ؛ وألف التنوين لا تكون رويًا» .

«قلت ذكر القراء أن التنوين في هذه الأسماء المقصورة أبدل ألفاً ، فاجتمع ألفان : المبدلة من التنوين والمبدلة من لام الكلمة ، فحذفت إحداهما كما قلنا . قال أبو جعفر⁽¹⁾ وقد قال لي أبي قبل ذلك إن التنوين في هذه الأسماء المقصورة يُبدل

(1) يعني ابن الباذش صاحب الإقناع ، وأبوه هو أبو الحسن النحوي المعروف .

ألفاً في الأحوال الثلاثة لأنه فيها مجتمع أبداً مع فتحة، والفتحة توجب البدل لا الحذف كانت إعراباً أو بناء، فإذا وجب إبدال التنوين ألفاً اجتمع في الوقف ألفان المبدلة والمنقلبة فوجب حذف إحدهما لالتقاء الساكنين».

«قلت في هذا الذي ذكره إشكال لأن الألف التي هي لام الكلمة حذفت لالتقاء الساكنين في الوصل أعني سكونها وسكون التنوين، فإذا وقفت فلا ترجع الألف المحذوفة في الوصل إلا بعد حذف التنوين، وأما إذا أبدل من التنوين فلا ترجع الألف، إذ هنالك ساكن هو بدل من التنوين فكيف ترجع معه حتى يقدر اجتماعين؟ والظاهر ما قلناه وهو إبدال التنوين والوقوف عليه من غير أن ترجع الألف التي هي لام أو حذف التنوين فتعود الألف المبدلة قرأنا على أن وجهها، وذلك أن التنوين حين أبدل عادت الألف التي حذفت في الوصل قبل ورود الألف المبدلة من التنوين لأن حقيقة البدل زوال حرف وجعل آخر مكانه يفسر زوال التنوين لتأتي بعوضه رجعت الألف المحذوفة ثم تأتي بألف عوض من التنوين فتلتقي الألفان كما قالوا فكان الألف الأصلية رجعت بعد حذف التنوين وقبل إتيان بدل التنوين».

رابعاً، حكم الإمالة يرتبط بالأحوال الثلاثة : «وعلى هذه المذاهب الثلاثة تجري الإمالة في الوقف على هذه الأسماء المقصورة، فتمال على المذهب الأول في جميع الأحوال لأصحاب الإمالة وتقلل لأصحاب التقليل، وتفتح لأصحاب الفتح؛ وتفتح على المذهب الثاني في جميع الأحوال لجميع القراء، وتفتح على المذهب الثالث في النصب لجميع القراء، وتمال وتقلل في الرفع والجر لأصحاب الإمالة والتقليل وتفتح لأصحاب الفتح».

«قوله : «وقد فخموا التنوين وقفا».

يريد ذا التنوين يريد لم يمله أصحاب الإمالة ويريد في الرفع والنصب والجر لأنه أطلقه هذا هو المذهب الثاني الذي ينميه للمازني».

وقوله : «ورققوا» يريد إمالة محضة لمن مذهبه ذلك، وبين بين لمن مذهبه ذلك لأن لفظ رققوا يتناولهما وهذا أيضاً على المذهب الذي حكيناه عن الكوفيين وسيبويه».

ثم قال : «وتفخيمهم في النصب أجمع أشملاً».

يريد وتفخيمهم في النصب فقط دون الرفع والجر «أجمع أشملا» أي هم أكثر عدداً و«أشملا» نحو كلب وأكلب. يقول شمل المفخمين في النصب فقط أجمع من شمل غيرهم، يعني المذهبيين الآخرين ونصبه على التمييز، ومجازه ما قلناه».

«والذي يظهر من كلام الناظم ترجيح القول الثالث، والذي يظهر من كلام أبي عمرو الداني بل هو نص الإمامة، كذا ذكر في التيسير؛ وكذلك ذكر ابن غلبون وغيره ويؤيد ذلك عندي رسمه كله بالياء؛ والكلم أكثر رسمها على حال الوقف، وفرق المهدي رحمه الله فذكر لحمزة والكسائي الإمامة في نحو الأحوال الثلاثة، وذكر لأبي عمرو بن العلاء وورش الترقيق في الرفع والجر، والتفخيم في النصب أخذاً بالمذهب الثالث».

«قلت من قال من النحويين إن الألف بدل من التنوين في الأحوال الثلاثة يعتذر عن الإمامة الواردة في هذه الأسماء بأن الألف عاقبت الألف المبدلة من الياء التي تجوز إِمالتها فأمالها حكماً للمعاقب بحكم ما عاقب، كما أن الياء والواو والألف في «يرمي» و«يغزو» و«يخشى» لما عاقبت الحركات ولم تجامعها، حُكِمَ لها بحكم الحركات فحذفت في الجزم كما تحذف الحركات فيه، فقليل «لم يرم» «ولم يغز» «ولم يخش». ومن قال إن الألف هي الأصلية اعتذر عن عدم الإمامة لأصحاب الإمامة بأن هذه الألف لما سقطت في الوصل لم تكن في الوقف ليجري الوقف مجرى الوصل كما قال :

«بل جوز تيهاء كظهر الجحفت»

«وقفَ عليها بالتاء كما يصلها بالتاء. فإن قيل هل تبقى الإمامة في بعض هذه الأسماء في الوصل في الراء؟ أعني نحو «قرى» «مفتري» على مذهب السوسي الذي يبقونها مع الساكن المنفصل نحو «نرى الله» و«القرى التي» على خلاف من ذلك. فالجواب أن الإمامة في ذلك لا تسوغ، أما على مذهب من حذف الألف الأصلية في الوقف كما حذفها في الوصل فبيّن لأن الألف التي تتبعها فتحة الراء في الإمامة قد لزمها الحذف في الحالين، وإذا كان نحو «نرى الله» فيه الخلاف مع رجوع الألف في الوقف ورجوعها لو لقيت متحركاً فيجب أن يكون نحو «نرى» متقفاً على فتحه والله أعلم».

«وأما على مذهب مرد الألف في الوقف فإنه بقول التنوين الذي للكلمة من الساكن المتصل لأنه في كلمة على حيالها لا يلزمها لزوم التنوين فلما كان كذلك

فرق بينهما فتركت الإمالة مع غير اللازم، لأن رجوع الألف معه. أقرب من رجوعه مع التنوين ولم تبق الإمالة مع اللازم لبعد رجوع الألف معه.

قوله : «مسمى» و«مولى» رفعه مع جره

تقديره رفع المنون مع جره «مسمى» و«مولى» وذلك مسمى وذلك أن «مسمى» يكون في المواضع الثلاثة مثاله في موضع رفع : «وأجل مسمى عنده» ؛ ومثاله في موضع جر «إلى أجل مسمى» ومثاله في موضع نصب «وجعل لكم أجلاً مسمى».

و«مولى» يكون في موضع رفع وجر مثاله «يوم لا يغني مولى عن مولى» فالذي يشغل به المجرور والمرفوع من هذا الفعل «مسمى» و«مولى» ؛ والذي يشغل به المنصوب «غزى» و«تترى» على قراءة من نونه، فاما «غزى» فالفه منقلبة عن ياء هي منقلبة عن واو، لأنها رابعة ؛ وهو من غزوت وهو جمع غاز، نظيره ضارب وضرب، وشاهد وشهد، وكان القياس فيه أن يقال : غزاة نحو راو ورواة وماش ومشاة وسار وسراة، ويكون أصله غزوة تحركت الواو وقبلها فتحة فانقلبت ألفاً ونظيره من الصحيح كافر وكفرة وفاجر وفجرة، إلا أن المعتل مضموم الأول والصحيح المفتوح.

«قوله : «تزيلاً» يحتمل أن تكون الألف فيه تعود على المنصوب وعلى المجرور والمرفوع، لأن المنصوب هنا قسم والمرفوع والمجرور قسم آخر، ولذلك جمع المرفوع والمجرور فيما يكون مرفوعاً ومجروراً وأفرد المنصوب بما لم يأت إلا بما كان منصوباً فقط وهو من قوله تعالى : ﴿لَوْ تَزِيلُوا الْعَذْبَانِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وتزيلوا من قوله تعالى : ﴿فزيلنا بهم﴾ ووزن زيل فعل، وهو من ذوات الياء لقولهم التزايل فإن قيل فهل يكون زيلنا فيعمل من الزوال من زال الشيء يزول وأصله زيول فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، قيل هذا لا يصح لأنهم قالوا في المصدر تزييلاً، كما قالوا في مصدر كلّم وقطع تكليماً وتقطيعاً ولو كان المصدر فيعلة نحو بيطر بيطرة فيقال مثلاً زيلة^(١).

وهكذا نرى في هذا النص مثلاً من تعمق ابن أجروم في تفاصيل القواعد الصرفية ودقائق التعاليل اللغوية مما يؤكد اختصاصه في اللغة والنحو والصرف.

أما نظم البارع فهو أيضاً نادر، ولذلك نوردته نقلاً عن موسوعة عبد الهادي احميتو وقد بدأه بقوله :

(١) مخطوطة الفرائد في باب الإمالة.

يقول مَنْ عَفُو الإله رَاجِي
اللَّهُ أَحْسَمُ الذي هدانا
فخصنا بأكرم البريئة
صلى عليه الله من رسول
وبعدُ فالقصد بهذا الرجز
ورش وقالون على طريق

وعونه، محمدُ الصنهاجي
ومَنْ أن علمنا القسراًنا
محمد وخاتم النبوة
وصحبه طراً ذوى التفضيل
مقرأ نافع بلفظٍ موزن
عثمان الدانيُ ذي التحقيق

وبعد ذكر سند الإمام نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال في
الاستعاذة والبسلة :

عوذ بما في النحل عند الابتدا
بسم لعيسى عند وصل السور
واترك ليوسف وقوم خيريه
إلا "براءة" في الابتداء
إن وصلت بآخر لا تقف

جهراً وإن نزهت كنت مرشدا
واترك لدى "براءة" عن عذر
يرونها في الأربع المشهورة
بسم وخير أول الأجزاء
وصل لورش، أو بسكت خففا

ميم الجمع

صلة ميم الجمع مع ضمير
وقبل همز القطع ورش وصل

وضمها لساكن أخير
والخلف عن عيسى بتحريك جلا

هاء الضمير

لأ تصلن هاء الضمير قبل ما
واقصر لعيسى هاء فعل يَجْزَمُ
«نُصِّلُهُ»، ثوْلُهُ يَنْقِبُهُ وَيُوتِيهِ
ونافع يَرْضُهُ، وصل إن «لم يره»

يَسْكُنُ أو من بعد ما تقديما
أَرْجِيهِ «يوده» «ألقه» إليهم
والخلف في طه لدى «من ياتيه»
عنه، وفي الزلزال صل حرفي «يره»

المد والقصر

والمد في الواو وفي اليا والألف
من بعد ما زيد، أو السكون
وإن تشأ فاقصر ووسطه وما
كذا لورش واقصِرْ «ءالانا»

إن أسْكِنَا مَيْتاً، وهمز قد ألف
ومع سكون الوقف إذ يكون
قَدْ مُ فيه الهمز مُدْ كَيْفَمَا
ونحو خطنا أو لهمز كانا

وصلا، و«إسرائيل» «عادا الأولى»
واقصر وزد قبل سكون أشكلا
ومد ورش، ثم مثل «سوءة»
وعنهما «عين»، وعند الوقف
وموئلا فاقصره والموءودة

الهمزتان من كلمة

في كلمة أخراهما قد سهلت
بمصر، والفصل لعيسى يوجد
«ءمنتهم»، «ءالهة»، لا خبرا
إبدال همز الوصل بين لام
وليس في هذا ولا «أنم»
وليس في أخراهما إن سكنت

الهمزتان من كلمتين

وأسقط الأولى إذا ما اتفقا
عيسى، وإن خفضا وكسرا عادا
و«السوءة إلا» و«النبي إلا»
وبين - بين ورشهم في الأخرى
و«هؤلاء إن» «على البغاء»
وثاني المختلفين سهلا
واقصر ومد قبل همز غيرا

الهمز المضرد

أبدل لورش همزة في الفاء
وواو إن فتحت بعد الضم
«بيس»، وفي الأعراف بيس عنهما

نقل الهمزة

وحرك الإسكان يأتي طرفا
والخلف في «كتايبه» وعنهما
وواو «الأولى» همزه إذ ينقل

كيف «يوأخذ» وقس «مسئولا»
وإن عن عيسى لهمز فصلا
زاد ووسطا «كهيئة»
خلف، وهذان كبحو «خوف»
وخلف «سوءات» لورش يثبت

وذا فتح منهما قد أبدلت
بألف، والخلف في «أشهدوا»
ثانيهما سهل، وأبدل أخرا
- أجدر قل - وهمز الاستفهام
فصل، ولا فيما ثلاث عمه
خلف «كأوتوا» بل لكل أبدلت

بالفتح في كلمتين نسقا
سهل، و«النبى إن أراد»
يبدل والإدغام بعد وصلا
وغير «ءال» أبدلت بمصرا
بالياء مكسورا لدى الأداء
إن تفتح الأولى وإلا أبدا
وحقق الكل لوقف إذ نرى

تسكن غير جملة «الإيواء»
و«الذيب»، «بير» عنه مع ذي الهمز
وأبدل «رثيا» لعيسى مدغما

ورش بشكل الهمز ثم حذف
«ءال» «الأولى» بعد عاد مدغما
بدأ ووصلا نجل مينا الأجل

وساكن المثلثين صحّ أولاً
وذاك «إن» أدغمه عند الظاء
وورشههم في الضاد والظا أدغما
والكل عند الدال ثم الطاء

فصل

«أورثتم» «لُبِثت» ثم «عُذت»
وباب «تعجب» مع «صَاد نَكْرٍ»
«يلهت» لعيسى مدغم وبا «اركب»

النون الساكنة والتنوين

أدغم به «رَل» النون دون غنة
وأحرف الحلق، وعند الباء
وأخف للباقي، وقل «ياسينا»
وخلف ورش فيه والتبسين

الفتح والإمالة

وإن قلبت ألفاً عن ياء
وألف التسانيث ثم «أنى»
ولا خلاف بعد حرف الراء
وفي رؤوس الآي بعدها
وإن جررت الراء من بعد الألف
«والكافرين» ثم «كافرينا»
وحا لدى «حاميم» ثم الراء
لورشههم، وهاويا بكاف
«توراته»، ومحض «هار» يعرف

أدغم وخلف «هالينه» قد انجلى
عن نافع ودال «قد» في التاء
وعنه تاء الفعل في الظا مثلما
ولام «بل» و«هل» بحرف الراء

«نخسف»، «يرد ثواب» مع «نبذت»
أظهر، وذاك الأخذ أدغم، وادر
بعض، وكل عنه با يعذب

و«يوم» أبق؛ ولتتبن بكلمة
تقلب ميماً عن أولى الأداء
عيسى بإظهار كذاك نونا
أولى، وقس مثلهما التنوين

قلل لدى الأفعال والأسماء
مستفهما، «بلى» «متى» قد عنا
لكن «أراكهم» بحرف جاء
خلف كسقيهاها ومنتهاها
«كالدار» قلل إن وصلت أو تقف
والخلف في «الجار» و«جبارينا»
كالرعد والحجر وكمل جاء
عنه وعيسى ثم عن خلاف
ومحض ها طه لورش أعرف

رَقَقْ لورش مع سكون الياء
ولا يَرَقَقَان إن تأخرا
والخلف في را «قرية» و«مريما»
وإن مُحَرَكَا أو اسْتِعْلَاء
فَخَمٌ، وحيث كُرِّرَتْ والأعْجَمُ
ولا خلاف في التي قد سَكَنْتْ
كذلك الوقف بإثر الكسر
والوقف مثل الوصل، والتفخيم

وَفَسَتْحَ لَامِ فَخَمٌ إثر الطاء
يُفْتَحُ أو يسكن قل والوجهان
وفي ذوات الياء فَخَمُهَا جُمِعَ
واللام في اسم الله في التعظيم

أشَمِمْ وَرَمْ ضَمًّا وَرَفَعًا وَقِفًا
بالنصب والفتح وميم الجمع
وعارض الشكل وهاء مُضَمَّر
أو واء أو ياء وبعض الناس
ولتَنْبِيعِ المرسوم إن وقفتا

أسكن من البياءات عن قالونا
و«ليومنوا بي» ثم «بين إخوتي»
وياء «أوزعني معا» و«تومنوا»
وياء «محيائي» وعن عثمان
وما عدا هذا الذي ذكرنا

والكُسْرُ لازمين حَرْفَ الرَّاءِ
لا بالذي مِنْ قَبْلِ «كالقصر»^(١) سرى
و«المرء»، والداني كَلَّا فَخَمًا
حال، وإن آخر، إلا الخاء
وباب ذِكْرُاء، والخلاف في إرم
من بعد كسر أو به قد حركت
والياء وما أملتته في الذكر
في غير هذا أصله مقسيم

عن ورشهم والصاد قُلْ والطاء
في نحو «طال» أو وقوف الإسكان
إلا الفواصل لتأتي في تَبَعٍ
كل لغير الكسر بالتفخيم

والرُومُ في جَرٍ وكسر عُرِفَا
وهاء تَأْنِيثٍ فسَخِذْ بالمنع
إن ضَمَّ حَرْفٌ قَبْلَهَا أو يَكْسُرُ
أجرامها فيها على القياس
ولا تخالف ما به وجسدتا

تسعا، فهاك، عدها يقينا
ثم «ولى فيها» «معي في الخلة»
لي» ثم خلف فصلت قد بينوا
في هذه، فديتك الوجهان
إنك قد تدريه حيث يعني

(١) يعني بشر كالقصر.

وصلا زوائد لحذف سَمَّيْتُ
وهود «يوم يات» إن «أُخِرْتُني»
وفي هنا «نبغ» و«أن يوتين»
و«أُتْمَدُونَنِي» مع «تَسْبِعُن»
بالحرف و«المناد» ثم «يسر»
«في ثنثي» الطول لعيسى عرف
معا و«عيد» وبقاف واع
مع «دعان» فاسمعن رشاد
«تردين» «كالجواب» مع «نذير»
«بالواد» في الفجر وقل «فاعزلون»
«إن تَرَنَ»، واشكر لرب غافر

للام عن عيسى وللفا وليا
وبا «بيوت» و«البيوت» كسره
عنه «يهدي» لا «تعدوا» حتما
كذا «النُسيء» مدغما، و«اللائي»
لام «ليقضوا» «ليقطع» أو «اباؤنا»
ما كُرِّر استفهامه بآخر
باليا وقالون بهمز استجب
وأخف «تامنا»، وفي استفهام
وكم جليلي لورش أبدا
أو هاء تنبيهه فهك مسأله
لأجل ذا سَمَّيْتُهَا بالبارع
عشرين منه ذي المعاد الأكرم
تمت تسعين بخير منبئنه
أهل الثنا وهو أهل الفضل
على النبي الهاشمي أحمد

خمسون ياء غير ياء ثبتت
في ءال عمران «من اتبعني»
«والمهتدي» لا أولا «يهدين»
«أتان ي الله» و«أن تعلمن»
أولى «الجوار» «الداع» ذات الجر
«أكسرمن» «أهانن» والخلف
ورش بهود «تسألن» الداع
«يكذبون» قال ثم «الباد»
«أولى» «دعاء» أربع «نكير»
«نذري» ست «ينقذون» «ترجمون»
وزد لعيسى «اتبعون» غافر

فرش الحروف

وها «هو» الإسكان ثم هاءيا
والواو ثم هو وراء «قُسْرَبَةٌ»
أخف «يخصمون» مع «نعما»
قرا «طيبا» ورشهم باليا
كاليا وقف له بيا، وأسكنا
«وليتمتعوا» كذا وأخبر
في العنكبوت اعكس ونمل و«أهب»
«سيتن» و«سيئ» اقرأه بالإشمام
رأيت مع ها أنتم قد سهلا
والهاء من همز بذاك مبدله
وهذه جامعة المنافع
أكملتها في رمضان الأعظم
سنة ست معها ستمائه
نالحمد لله العظيم الطول
وبعد صلى الله ربي سرمدا

الفصل الثاني

مدرسة ابن بري

1 . المؤلف

لقد ولد أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسن المغربي التازي المعروف بابن بري برباط تازة (مدينة تازة شرقي فاس)، ونشأ في بلده الذي كان وقتئذ حافلاً بالعلماء ذوي الاختصاصات المتعددة، من قراء وفقهاء وأدباء اشتهر منهم : أبو عبد الله المالقي المعاصر لابن بري وهو من شيوخ محمد بن شعيب المجاصي وأبو عبد الله محمد بن الحسن التساوي اللنتي.

وقرأ ابن بري القرآن في تازة، وذكر أن والده كان من أهل الفضل وحب العلم والإقراء. ثم انتقل إلى فاس وأخذ عن شيوخه المعروفين أمثال أبي الحسن الزويلي، وبها استكمل تكوينه العلمي حتى برع في سائر العلوم الإسلامية، كالنحو والأدب والفقه والقراءة، وألف التصانيف فيها. فشرح تهذيب المدونة للبرادعي، وكتب عن الفرائض وشرح وثائق الغرناطي، واختصر كتاب زهر الآداب للحصري بمؤلف سماه "اقتطاف الزهر واجتناء الثمر من زهر الآداب وثمر الألباب" لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري. كما أنه اختصر أيضاً كتاب الإيضاح في النحو لابن أبي الربيع السبتي، وعروض ابن السقاط. أما في القراءات فقد ذكر أنه ألف فيها كتاب القانون في رواية ورش وقالون، لكن شهرته إنما ارتبطت بنظم الدرر اللوامع الذي سنعود إلى الحديث عنه.

لقد كان ابن بري أديباً ماهراً، تظهر براعة في نظمه وشعره ويقول ابن القاضي في مقدمة كتابه «الفجر الساطع» أنه بعث بنسخة من الدرر إلى العالم الأديب أبي عمرو بن أحمد الميمون الفشتالي جعل عليها طراً وقد كتب عنها الفشتالي يقول :

أكملتة عرضاً على منشييه
وأباح لي عنه الحديث بكل ما
وأقول في ذاك الذي أختاره
وكفى بصحة ذاك خط يمينه
فأله يكثر فضله ويثيبه

فعقب عليه أبو الحسن بقوله :

ما قاله وحكاه كاتبه أبو
فليرو عني ما يشاء فإنه
فلقد خبرت نكاهه فحمدته
وتحقت منه مخايل أوجبت
وأفدته أرجوزتي وكتبتها
وعنيت من تطريزها بمسائل
والله يحفظ مجده ويشيده
والعذر في نظمي ونثري إنني

وأجازني فيما سواه وفيه
من نظمه أو نثره أدريه
من بعد تصحيح لما أرويه
من تحته ينوي به تنويهي
عني ويحفظ مجده ويقبه

عمرو صحيح لا استرابة فيه
أهل لكل فضيلة تعليه
فيما يحاول فهمه ويعيه
لعلاه رفعة جده وأبيه
بيدي وذلك غاية التنويه
لإفادة التقييد والتنبيه
ويسره في أهله وذويه
أرسلت فيه رويتي وبديهي⁽¹⁾

وابن بري من أفذاذ العلماء، وجهابذة القراء الذين استغل الناس ثمرات
إنتاجهم وأعملوا البحث عن شخصياتهم؛ فعرفوا كل شيء عن درره اللوامع،
ويكادون يجهلون كل شيء عن حياة مؤلفها ؛ حتى أنهم في مشيخته لا يزدون على
ذكر ابن حمدون الذي صرح ابن بري أنه قرأ عليه قائلاً إنه نظم أرجوزته :

حسبما قرأت بالجميع
المقرئ المحقق الفصيح
عن ابن حمدون أبي الربيع
ذي السند المقدم الصحيح

وهذا يكتفي به عالم باحث محقق كبير وهو الإمام المنتوري في شرحه للدرر
بالقول بأن شيخه أبا عبد الله القيجاطي حدثه عن القاضي أبي البركات البليقي
عن أبي الحسن بن بري قوله إنه قرأ على الشيخ الفقيه الخطيب المقرئ المتقن أبي
الربيع سليمان بن محمد بن حمدون الشريشي وقرأ أبو الربيع على أبي بكر بن
فحلون السكسكي، وقرأ أبو بكر على أبي الحسن بن هشام اللخمي، وقرأ أبو الحسن
للخمي على ابن المنصور مظفر بن سوار اللخمي، وقرأ أبو منصور على أبي
العباس أحمد بن علي السرقسطي وقرأ أبو العباس علي أبي عبد الله محمد بن

(1) قراءة نافع عند المغاربة، ج 4، ص 1433.

الحسن بن سعيد وقرأ أبو عبد الله على المقرئ أبي داود سليمان بن نجاح، وقرأ أبو داود على أبي عمرو الداني.

وإن كان في هذا السند ما يغني من حيث الاتصال بطريق الداني المذكورة في نظم الدرر حيث يقول عنه في الدرر :

سلكت في ذاك طريق الداني
إذ كان ذا حفظ وذا إتقان
فإنه مع ذلك يوهم أن ابن بري ليس له من الشيوخ إلا ابن حمدون وليس له من الأسانيد إلا ما ذكره المنتوري، ومصدر هذا الوهم أن المؤرخين وشرح الدرر لم تتسع دوائر بحثهم عن مشيخة هذا العالم الكبير الذي حلى القراء بعقد درره، فتقلدوها حين أغنت عن قصيدة الحصري، وعن بارع ابن أجروم.

ثم كان من حسن حظنا اليوم أن قيض الله لابن بري باحثين معاصرين نفصوا الغبار عن تاريخه، ولموا شتات ما كتب عنه، فكان منهم الأستاذ محمد بن أحمد المراني الذي خصه بمصنف مستقل تناول فيه بإسهاب محيطه العلمي في تازة التي كانت في عهده حاضرة علمية تزخر بالقراء والفقهاء والأدباء ثم جمع الأستاذ المراني جل المقالات التي كتبت عنه، وبعض مقالات شارحي كتبه وشهادتهم بمكانته الأدبية والثقافية⁽¹⁾.

والباحث الثاني هو الدكتور عبد الهادي بن عبد الله حميتو، الذي أنصفه وأعاد إليه ما يستحق من عناية، واستطاع أن يضعه في مكانته التاريخية، بصفتة الأستاذ الذي صاغ المادة «الرسمية» في قراءة الإمام نافع في الغرب الإسلامي. فقدم لنا الدكتور عبد الهادي في موسوعته الشاملة، صورة متكاملة عن حياة الناطم، في تازة ثم في فاس في ظل دولة المرينيين الذين أخذوا على أنفسهم خدمة العلم، وإدراج العلماء في نشاطهم اليومي فحظي عندهم ابن بري برتبة سامية يتقلد فيها خطة «القلم الأعلى»، بعد ما كان يمارس مهنة «العدل» في تازة، ولما عين أحد تلاميذه قاضياً وهو أبو مهدي الترجالي سعى إلى ترشيحه هذا المقام السلطان.

ومن الجوانب التي ألقى الدكتور احميتو الضوء عليها أن من شيوخه أبا جعفر بن الزبير، وأبا الحسن بن سليمان القرطبي الفاسي، كما تنبه أيضاً على ما

(1) موسوعة الدكتور احميتو، ج 4، ص 1406-1472.

قاله أحمد بابا التنبكتي أن ابن بري أخذ عن المقرئ الأديب مالك بن المرحل السبتي.

2 . منهج ابن بري في الأرجوزة

يعتقد الدكتور عبد الهادي حميتو أن سر نجاح أرجوزة الدرر التي كتب لها من القبول والانتشار ما لم يلقه غيرها، يعود أساساً إلى إفراده لقراءة نافع عن سائر القراءات، واقتصاره على راوييه المشهورين ورش وقالون اللذين اقتصر عليهما الداني في التيسير، والشاطبي في الحرز، ثم في اعتماده لطريق الأزرق عن ورش وطريق أبي نشيط المروزي عن قالون، واعتماده في هذا كله على مذهب أبي عمرو الداني وأخيراً لتوفيقه في بعض الاختيارات التي نضجت وخبرته في الصنعة.

ولاشك أن لكل هذه الأسباب تأثيرها في توجيه الدراسة، وتبسيط مقررات والإسهام في تكوين مذهب «مشهور» يكون عليه العمل وبه الأخذ والأداء، ولكن علينا أن لا نغفل أيضاً تأثير الأسلوب الذي قدم به ابن بري أرجوزته، فما نلاحظ فيها من السهولة في البيان، والسلاسة في الألفاظ ما جعلها ترتقي إلى عمل فني بديع، مما يدخل في دائرة ما يعرف «بالسهل الممتنع»؛ ثم لا ننسى أيضاً عامل التوفيق الإلهي، الذي يبارك في بعض الأعمال استجابة لإخلاص ذويه، وصدق نياتهم في صالح أعمالهم، وأمثال هذا النوع متعدد في تاريخ التأليف، فقد كان الإمام مالك أثناء تأليف الموطأ يعد بنجاحه لأنه وضعه لله، وكان الإمام البخاري يقوم بصلاته قبل وضع كل حديث في صحيحه، وذكر أيضاً أن الزجاجي يطوف بالبيت خلال تأليف جملة، واشتهر أن ابن آجروم وضع مقدمته في النهر لينظر هل ستبقى أم تنمحي مع الماء ؛ وهاهو ابن بري أيضاً يدعو ويذكر، ويقول إنه نظم درره احتساباً لله وطلباً للأجر، فقال :

نظمته محتسباً لله وطلباً للأجر، فقال :

إلى أن قال :
وأسأل الله تعالى العصمه
وحالقه التوفيق والنجاح .
في القول والفعل فتلك النعمة

استهل ابن بري أرجوزته بمقدمة تقع في اثنين وثلاثين بيتاً بدأها بالحمد الدائم، وبالصلاة على أكرم من بعث للأنام، ثم ذكر أن علم القرآن أجمل ما يتحلى به الإنسان وأن أهله هم أهل الله لأنه كلامه المشفع والآثار في فضله كثيرة لا تفي بها أسفار الكتب.

وأوضح بعد ذلك مقصده في نظم مقراً نافع إمام المدينة، الذي ورد أن قراءته سنة دون ما سواه، وأن من قرائته ما اطرد من روايتي عالم التجويد الضابط المتقن ورش بن سعيد المصري، والعالم العلم عيسى بن مينا المعروف بقالون، وبين ما اتفقا عليه ونسبه إلى الإمام نافع، وذكر ما اختلفا فيه، سالكاً في ذلك طريق الداني وفقاً لما أقرأه شيخه أبو الربيع بن حمدون مع إيراد الحجج المتاحة له.

وتناول بعد المقدمة مسائل الأصول المعروفة، وفرش الحروف في الخلاف بين قالون وورش، وذيل درره بنظم في مخارج الحروف وصفاتها.

ثم استطردها أهم مسائل الخلاف، سواء ما تباينت فيه رواية ورش وقالون، أو ما اختلفت فيه الطرق عن أحدهما دون أن يسمى صاحب الطريق. ولم يذكر غير ورش وقالون إلا في البسمة التي عزا في بابها الإخفاء للمسيبي المخزومي.

ومسائل الخلاف المصرح بها في نظم الدرر محدودة وجعلتها اثنتا عشرة مسألة وهي :

1. مسألة التعوذ : وقد اختلف في لفظه والجهر به أو الإسرار.
2. البسمة : والخلاف في ذكرها بين السورتين، أو الاكتفاء بسكت يسير.
3. هيم الجمع : والخلاف في الوقف عليها بالإشمام أو الإسكان.
4. الالهاد : والخلاف في حد المزيد، وفي مد المنفصل عن قالون، وفي اعتباره قبل الهمزة المبدلة أو المسهلة، وقبل سكون الوقف وذكر الخلاف أيضاً في مد البدل، وهو المد بعد الهمزة، في قوله تعالى : ﴿ يواخذ ﴾ و﴿ عادا الأولى ﴾ و﴿ الآن ﴾، واختلف أيضاً في مد ﴿ سوءات ﴾ وفي الوقف على ﴿ سوف ﴾ و﴿ رب ﴾ وبابهما.
5. أحكام الهمز : وفيها الخلاف على التسهيل بالهاء، وعن قالون في مد ألف الإدخال في ﴿ أشهدوا ﴾، وفي إدغام قوله تعالى : ﴿ بالسوء إلا ﴾ في سورة يوسف وعن ورش في إبدال إحدى الهمزتين المتفقتين أو تسهيلها، واختلفوا في إبدال المكسورة بعد الضم واوا. وفي حركة النقل في ﴿ كتابيه إني ﴾ في سورة الحاقة، وكذلك الخلاف عن قالون في أداء : ﴿ عادا الأولى ﴾ و﴿ الآن ﴾، ﴿ وردءا ﴾.

6. وفي باب الإدغام والإظهار، ذكر ابن بري الخلاف في عدة مواضع وهي إدغام ﴿ماليه ملك﴾ وقد قدمها في معرض نقل الحركة لتجانس لها مع ﴿كتابه إني﴾ لاشتراكهما في هاء السكت. ثم ذكر الخلاف عن قالون في إدغام: ﴿أركب معنا﴾ و﴿يلث ذلك﴾، وفي نون «ن» و«يس».

7. الفتح والإمالة: لقد ورد الخلف عن ورش في إمالة ﴿ولو أراكمهم كثيراً﴾ وفي ذوات الياء التي لا راء فيها مثل: رمى، كما اختلف عنه في إمالة لفظي «الجار»، و«جبارين» كما اختلف عنه في نوعية الإمالة هل محضة أم صغرى أي بين بين. واختلف عن قالون في إمالة كلمتي «هار» و«التورية» واختلف كذلك في ترقيق ﴿ذكرى الدار﴾.

8. ترقيق الرءاء وتغليظ اللامات: ذكر ابن بري عن ورش في ترقيق الرءاء في كلمتي «حيران» و«فرق» واختلف عنه في تغليظ لامات «طال» و«فصلاً»، و«صلى» وبابه إذا كان معالاً.

9. باب الإشمام والروم: اختلف عن نافع في الوقف بالإشمام أو الروم على هاء الضمير التي تأتي بعد الضم أو الكسر مثل «فأمه وأهله، وبه ورسله» أو بعد الواو نحو وشروه، أو بعد الياء نحو «فيه وإليه».

10. ياءات الإضافة: وفيها خلاف عن ورش حول إسكان ياء «محياتي» في الأنعام.

11. الياءات الزوائد: وفيها خلاف عن قالون.

12. فرش الحروف: اختلف فيه عن نافع حول إخفاء نون ﴿تامنا﴾ في يوسف واختلف عن قالون في مد «أنا إلا».

وقد تناول العلماء مسائل الخلاف، في مباحث التشهير والترجيح وسنورد في هذا الفصل أرجوزة التازي في الترجيح في هذه المسائل.

1. الشروح البوية :

(أ) شرح الخراز، القصد النافع :

فكان من أول من شرحها أبو عبد الله محمد الأموي الشريشي المعروف بالخراز في كتابه القصد النافع لبغية الناس والبارع في شرح الدرر اللوامع، وقد طبع أخيراً بتحقيق تلميذي محمد محمود الشنقيطي.

يقول الخراز : «إن أرجوزة ابن بري من أعذب المؤلفات في القراءة لفظاً وأحسنها ترتيباً، وأبدعها نظاماً وأقصدها أسلوباً، فتداولها الناس في البلدان وتعاهد درسها الكهول والولدان ولما كثر البحث عليها، ورأيت ميل جملة من الطلبة إليها وترددهم إلي في حل مقفلاتها وإيضاح مشكلاتها جعلت أشرح لهم ما يسر الله في فهمه، وأنبههم إلى ما يوصلهم إلى علمه فطلبوا مني أن أقيده ما أمله عليهم وأثبت لهم ما أوديه من ذلك إليهم فأجبتهم إلى ذلك رجاء ثواب الله العظيم وابتغاء ما لديه من النعيم»⁽¹⁾.

ويدل كلام الخراز هنا على أن هذه الأرجوزة التي نظمت عام 697، انتشرت شهرتها في وقت مبكر، وصارت من مقررات المدارس الإسلامية، ذلك أن شارحها الأول الخراز قد توفي 718 قبل وفاة ناظمها، وإن كنا نلاحظ قوله : قال الناظم رحمه الله «ولعل هذا الترحم معهود للأحياء أو من زيادة النساخ، لأننا لم نجد خلافاً في تاريخ وفاة ابن بري عام 731.

ويزيد الخراز قائلًا عن شرحه «فاستخرت الله في وضع هذا الكتاب وتأليفه وأعملت فكري في مطالعته وتصنيفه، وعبرت لهم (يعني الطلبة) بأيسر العبارات وأسهلها، ليتضح لهم ما عسر عليهم من فهم مشكلها. وأودعته جملة من الحجج والتعليل خالية من التكرار والتطويل نقلتها من كتب أكابر العلماء المشاهير كأبي عمرو الداني وأبي محمد مكي وأبي العباس المهدوي وابن الباذش وغيرهم.

ولأهمية هذا الشرح نورد منه مثلاً يبين منهجه المتميز بالوضوح، مع ذكر مصادره وأغلبها عن أبي العباس المهدوي وابن الباذش وأبي محمد مكي القيسي وأبي عمرو الداني، وربما ذكر فيه عزوه للناظم مشافهة مع الترحم عليه واخترنا المثال في نقل حركة الهمز لورش إذ يقول ابن بري :

القول في أحكام نقل الحركة ونكر من قال به وتركه

ويقول الخراز : «ذكر في هذه الترجمة أنه يأتي بالنقل ويبين أحكامه، ويذكر من رواه ومن لم يروه، والحركات ثلاث : فتحة، وضمة، وكسرة، والنقل : تحريك الساكن بحركة الهمز التي بعده في الوصل، وإسقاطها من اللفظ بعد ذلك تخفيفاً.

(1) القصد النافع، ص 33.

ولا بد فيها من شروط، وتبيين بعد إن شاء الله تعالى، والله أعلم. ثم قال الناظم رحمه الله تعالى :

حركة الهمز لورش تنتقل للساكن الصحيح قبل المنفصل
أو لام تعريف وفي كتابيه خلف ويجري في ادغام ماليه

«قد تقدم في باب الهمز أن الهمزة لثقلها تسهل وتبذل وتحذف، وقد تقدم أن حذفها نوعان : نوع تحذف مع حركتها، ونوع تحذف بعد نقل حركتها وهو هذا، ذكر أن ورشا ينقل حركة الهمز إلى الحرف الذي قبلها بأربعة شروط، وهي : أن يكون الحرف المنقول إليه الحركة ساكناً، وأن يكون صحيحاً، وأن يكون قبل الهمز، وأن يكون منفصلاً منها. وذلك نحو : ﴿ من آمن ﴾، و﴿ لقد أوحى ﴾، و﴿ من إملأ ﴾، و﴿ عجا أن أوحينا ﴾، و﴿ ما من شفيح إلا ﴾، وشبهه، وقد ضمنها في هذا البيت حيث قال : للساكن الصحيح قبل المنفصل :

«فقوله : للساكن الصحيح : يعني أن يكون ساكناً غير حرف مد ولين على ما مثله، وقوله : قَبْلُ، أي قبل الهمزة، ولكنه بناء على الضم لما قطعه عن الإضافة، والمنفصل صفة للصحيح، المنفصل قبل الهمزة، فإن كان متحركاً نحو : ﴿ فنبتع آياتك ﴾ وشبهه، لم تنقل إليه الحركة، إذ لا تنقل الحركة للمتحرك، وإنما تنقل للساكن على ما تقدم، وكذلك إن كان حرف مد ولين».

«قال أبو العباس : لأن حرف المد واللين في نية حركة، ألا ترى أن الساكن المدغم يقع بعدهن، وذلك للمد الذي فيهن، وأنه يقوم مقام حركة ؟ فلما كان في نية حروف متحركة لم تلق عليهن الحركة، إذ لا تلقى حركة على متحرك، وبهذا قال أبو عمرو».

«وذكر أبو العباس وجهاً آخر وهو : أن حروف المد واللين كالأصوات، وفيها مد لا يصح إلا مع السكون، فلو ألقى عليها الحركة لاختلت، وتغيرت عن بابها، قال : وإن الألف أم حروف المد واللين، وهي لا تتحرك على حال، ولو تحركت لانقلبت همزة، فامتنع إلقاء الحركة عليها لذلك وتبععتها الواو والياء، إذ هما أختاها، وبه قال أبو محمد. فإن كان الساكن حرف لين جاز نقل الحركة إليه، لأنه في هذا الباب بمنزلة الصحيح، قال أبو عمرو : فإن زالت عن الواو والياء حركتهما فانفتح ما قبلهما نقل إليهما حركة الهمزة، لأن معظم المد قد زال عنهما لذلك،

فصارا بمنزلة سائر الحروف الجوامد، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ نَبَأُ ابْنِي آدَمَ ﴾ ﴿ ذَوَاتِي أَكَل ﴾ ﴿ وَإِذَا خُلُوا إِلَىٰ شِيطَانِهِمْ ﴾ ﴿ أَفَلَا أَدَّبْتُم ﴾ . وشبهه .

«فإن كان الساكن مع الهمزة في كلمة واحدة، نحو : القراءن، والظمان، لم تنقل إليه الحركة. قال أبو العباس : لأنه كره اللبس بما يتوهم من الأوزان مع إبقاء الحركة لما لا يقع مثله مما تكون الهمزة فيه في كلمة، والساكن في كلمة أخرى، يعني : أن يتوهم أن الكلمة لا أصل لها في الهمز إذا نقلت حركتها، إذ لا تظهر في حالة من الأحوال، بخلاف ما كان من كلمتين، فقد يوقف على الكلمة الأولى فتعود الهمزة إلى التحقيق في الابتداء، قاله أبو محمد وكان ما هو من كلمتين أولى بالتخفيف، لثقل اجتماع كلمتين والهمزة. قال : ولم يفعل ذلك في ما كان من كلمة لخفة الكلمة».

«وقوله : أو لام تعريف، معطوف على قوله للساكن، أي حركة الهمزة لورش تنتقل للساكن الصحيح المنفصل، أو «لام تعريف»، وذلك نحو : الأرض، والآخرة، والأنثى، وشبهه. وإنما خصها بالذكر وهي مندرجة تحت قوله للساكن الصحيح لاتصالها في اللفظ، وهي منفصلة في المعنى».

«قال أبو عمرو : وهذه اللام وإن كانت متصلة مع الهمزة في كلمة واحدة، فهي تجري عند القراء والنحويين مجرى المنفصل، الذي هو من كلمتين، وبنحوه قال أبو العباس. ثم قال : ألا ترى أن العرب إذا أرادت التذكير سكنت على لام التعريف ؟ وعلى مثل هذا قول الشاعر :

دع ذا وقدم ذا وألحقنا بذا
الشحم أنا قد ملأناه بجل

«فقد فصل في البيت بين لام التعريف وبين الاسم الذي دخلت عليه وسكت عليها للتذكير، ثم أعادها في الشطر الثاني، وبنحوه قال أبو عمرو. وهذا كله دليل على جواز النقل إليها، وأنشد في ذلك قول الشاعر :

والخيط الأبيض ضوء الصبح منفلق
والخيط الأسود لون الليل مكتوم

فالتقى حركة الهمزة على لام المعرفة في الكلمتين، ولولا ذلك لم يقد الوزن».

«ثم قال : في «كتابيه خلف» : يعني في نقل حركة الهمزة إلى الهاء من «كتابيه»^(١)، وفي ترك نقلها، وذلك أن الهاء في هذا الموضع ليست بلازمة كسائر

(١) يعني في قوله تعالى ﴿ كِتَابِيَّةً إِنِّي كُنْتُنْتُ أَنِّي مَلَاقٍ حَيَاتِي ﴾.

الحروف، وإنما هي هاء السكت، جيء بها لبيان الحركة في الوقف، فالحاجة إليها إنما هي في الوقف. فممنهم من اعتد بها وجعلها كاللازمة لإثباتها في الرسم، فنقل إليها كما نقل لغيرها، نحو : ﴿قَدْ إِنِّي﴾، و﴿قَدْ أَيُّ وَرِي﴾، وشبيهه. قال أبو عمرو وهي رواية عبد الصمد، ويونس، وأحمد عن ورش، فيما قرأنا من طرقهم. وممنهم من لم يعتد بها ورأى أن إثباتها في الوصل إنما هو بنية الوقف، فلم ينقل إليها، قال أبو عمرو وبذلك قرأت على من قرأت عليه برواية أبي يعقوب».

«ثم قال : ويجري في إدغام ماله، يعني الخلف المذكور في البيت، ويجري الخلف أيضاً في إدغام «ماله»، يعني في إدغام الهاء من ماله في الهاء من «هلك»، وذلك على حسب ما تقدم في النقل، من مراعاة الهاء، وترك مراعاتها، فمن حقق هناك ولم ينقل أظهر هنا، ومن نقل هناك أدغم هنا، وهذا الذي نكر الناظم هو الذي ذكر أبو محمد في ذلك، فقال : ويلزم من نقل الحركة أن يدغم ﴿ماله هلك﴾، لأنه قد أجراه مجرى الأصل حين ألقى عليها الحركة، وقدر ثبوتها في الوصل، وإنما يعنون بترك الإدغام في هذا الحرف حذف هاء السكت من اللفظ في الوصل، وأما إذا ثبتت في اللفظ، وفي الوصل، فما أظن أحداً يخالف في إدغامها، لأنها مثلاًن سكن أولهما، والله أعلم فتأمله. ثم قال الناظم رحمه الله :

ويبدأ اللام إذا ما اعتدا بها بغير همز وصل فردا

«نذكر في هذا البيت حكم الابتداء بالهمز التي مع لام التعريف إذا نقلت إليها الحركة، نحو ما تقدم ذكره، وذلك أن الهمزة إنما جيء بها في أول الكلمة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، فلما نقل إليه حركة التي بعده، تحرك بها فكان يجب أن يستغنى عن همزة الوصل، لأنه قد تحرك الساكن الذي جيء بها من أجله. فتقول : كعرض، ليمان، اعتداد بحركة اللام، واستغناء بها عن الهمزة، وهو المفهوم من هذا البيت، حيث قال :

«ويبدأ اللام إذا ما اعتدا بها، بغير همز وصل : يعني إذا اعتد، وما زائدة على ما تقدم في باب الهمزتين من كلمتين، والهاء من قوله بها عائدة على حركة اللام، أي : ويبدأ اللام إذا ما اعتد بحركتها، فهو على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه».

«وقوله : «فردا، يعني مفرداً مجرداً من همزة الوصل، وفي ضمنه، أي ضمن كلامه أنه إذا لم يعتد بالحركة بيتدي بإثبات همزة الوصل، فيقول : الأرض، الأولى، الأيمان».

«وقد نص أبو عمرو على الوجهين جميعاً ورجح الابتداء بهمزة الوصل، قال : لأن تلك الحركة عارضة، بدليل مفارقتها إياها عند تحقيق الهمزة، فلم يعتد بها، كما لا يعتد بها في رد الواو في قوله : ﴿لَمَ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ والياء في قوله : ﴿فَمَنْ يَرِدُ اللَّهُ﴾ والألف في قوله : ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ﴾ وشبه ذلك».

قال : وهذا أوجه الوجهين وأقيسهما، يعني : إثبات الهمزة، والله أعلم. ثم قال :

ونقلوا لنافع منقولاً رداً وآناً وعاداً الأولى

«نذكر في هذا البيت المواضع التي وافق فيها قالون ورشا على النقل، وهي أربعة مواضع : «الآن» في الموضعين، في يونس، ولذلك قال : الآن، فأتى باللفظ ممدوداً على الاستفهام احترازاً من غيرهما، نحو : ﴿الآن جنت بالحق﴾ و﴿الآن خفف الله عنكم﴾ وشبه ذلك. ﴿ورداً يصدقني﴾ في القصص، و﴿عاداً الأولى﴾ في النجم، وضرورة وزن الشعر تبرز المد في الآن المذكور، ولا يحتاج فيه إلى التقييد بسورة يونس، أو بالاستفهام، بخلاف الكلام المنثور، فإنه لا بد من تقييده بذلك، وإلا وقع اللبس بغيره».

«فقوله : «ونقلوا لنافع»، يعني الحركة في الأربعة مواضع، وقوله : منقولاً : صفة للنقل المضممر في الكلام، أي : ونقلوا الحركة نقلاً منقولاً، أي مأثوراً، ويحتمل أن يكون : ونقلوا من نقل الرواية، أي ورووا لنافع منقولاً رداً، وكذا، وكذا، فيكون قوله : منقولاً، حال من «رداً»، وقدمه عليه، ثم عطف عليه «الآن، وعاداً الأولى»، وهذا كما تقول : جاء ضاحكاً زيد، ثم تعطف عليه غيره، فتقول : وعمرو، وبكر».

قال لي الناظم عفا الله عنه، وهذا أردت، وإياه قصدت، وهو أولى، لأن فيه اجتناب الحشو، وإيثار الصناعة اللفظية، وهي تجنيس الاشتقاق، ومنه في القرآن : ﴿فَأَقْمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾ و﴿أَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ﴾.

وأراد أن قالوناً نقض أصله، فنقل في هذه المواضع وليس من أصله أن ينقل، كما خالف أيضاً ورش أصله، في رداً، فنقل وليس من أصله أن ينقل إذا كان الساكن مع الهمزة في كلمة واحدة، فأمّا «رداً» فيحتمل أن يكون من أردى على العائنة، إذا زاد عليها، فلا يكون له أصل في الهمز، ولا يدخل في باب النقل».

قال أبو العباس : فيكون المعنى : فأرسله معي زيادة يصدقني، ويحتمل أن يكون من أردأته أي أعنته، فيكون من نوات الهمز، فأشبه لفظه لفظ كلمتين مفهوميتين، فرد كلفظ الأمر من ورد، وأن ك "أن" الخفيفة، فنقل حركة الهمزة من أن إلى الدال من رده لشبهها بما هو من كلمتين».

«قال أبو عمرو : وإلى معنى الزيادة ذهب نافع، قال : وأكثر العلماء متفقون على أن همز ذلك وتركه بمعنى واحد من قولهم : أردأته : أي أعنته، وترك همزه تخفيفاً لا غير».

«وأما قوله : الآن في الموضوعين فإنه نقل الحركة فيهما استثقالا لما يجتمع في الكلمة من تحقيق الهمزتين، والتقاء الساكنين، وهما المدة ولام التعريف، قال أبو العباس : وبيان ذلك أن أصل هذه الكلمة : ك "ءان" على وزن حان ثم دخلت الألف واللام للتعريف، فصار "الآن"، ثم دخلت همزة الاستفهام فصار : "ءالآن"، أبدلت همزة الوصل ألفاً، فصار "ءالان"، فالتقى ساكنان وهما الألف المبدلة من الهمزة ولام التعريف، مع تحقيق الهمزتين كما قال : فثقل ذلك، فخفف قالون بالنقل كورش، ولم يذكر ذلك في غيرهما من نظائرها».

وأما "عادا الأولى"، فنقل الحركة فيه لأنه أراد أن يدغم التنوين في اللام لتخف الكلمة، ورأى اللام ساكنة، ولا يجوز الإدغام في حرف ساكن، فالتقى الحركة على اللام، واعتد بها على لغة من قال : الحمر، ثم أدغم التنوين في اللام، حين تحركت اللام. قاله أبو العباس⁽¹⁾، وبنحوه قال أبو محمد، وقال أبو عمرو الداني حاكياً عن أبي عمرو بن العلاء أنه روى عن العرب، أنها تقول : رأيت زيذا العجم، تلقى حركة الهمزة على اللام، وتدغم التنوين فيها⁽²⁾، وإن كانت حركة اللام المدغم فيه التنوين عارضة، فذلك على جهة الاعتداد قلت : فعلى هذا يجب أن لا يجوز فيها في الوصل غير القصر، لأن الحركة معتد بها فيه، فالهمزة إذا في نية العدم، وأما الابتداء بها فيجب إثبات الهمزة في النقل وحذفها على ما يذكر بعد إن شاء الله، فمع الإثبات يجب أن يجري مجرى سائر الفصول، لوجود الهمزة تقديراً قبل الواو، إذ اللام في نية السكون، بدليل ابتدائه بهمزة الوصل، ومع حذفها يجب أن يقصر لا

(1) شرح الهداية، للإمام أبي العباس أحمد بن عمار المهدي، ت 440، تحقيق د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1، 1416هـ/1995م، ج 1، ص 25.

(2) يقول في التيسير إنه بين علتها في كتاب التمهيد.

غير، لصحة الاعتداد بالحركة، وإن كانت عارضة، فالهمزة في نية العدم، واللام في نية التحريك، بدليل ابتدائه بها. وقد نص على ذلك أبو العباس فقال : يجب أن يجريه في ابتدائه على مذهب من يعتد بالحركة، فلا يمد، وعلى مذهب من لا يعتد بالحركة فيمد.

«قال صاحبنا الأستاذ رحمه الله⁽¹⁾ : وكذلك يجب أن يقال في "الآخرة"، و"الأزفة"، والإيمان، وشبهه، فمن أتى بالـف الوصل في الابتداء جرى عنده كالذي حقت همزته، ومن لم يأت بالـف الوصل لم يمد أصلاً، لعدم توهم السبب، قال : ولم أر أحداً من القراء نبه على هذا، ولكنه تعطيه تعليلاتهم، إلا أن يقال : إنما جرى التعليل بعد ثبوت الرواية والنقل، ولا يلزم ما قلناه، يعني : أن يقال إن هذه المواضع وأشباهاها لم يثبت فيها على الأرجح كما قدمناه، إلا التوسط، فيجب اتباع الرواية في ذلك، ولا ينظر لهذا. ثم قال الناظم :

وهمزوا الواو لقالون لدى نقلهم في الوصل أو في الابتداء

«نذكر في هذا البيت أن الرواة الناقلين عن قالون همزوا الواو من "عادا الأولى"، في حالة النقل، فقال : وهمزوا الواو لقالون لدى نقلهم، أي في نقلهم، يعني : بهمزة ساكنة، وسواء وصلت الكلمة بها قبلها أو ابتدئ بها، وهو قوله : في الوصل أو في الابتداء. وفي قوله : لدى نقلهم : إشعار أن لها حالة أخرى، لا يكون فيها نقل، وهو في الابتداء بها، على ما يأتي في البيت الذي بعد هذا».

«ونذكر أبو العباس : أن في همز الواو من هذه الكلمة قولين : أحدهما : أنه لما قال : عادا الأولى، صارت الواو ساكنة قبلها ضمة، والواو الساكنة إذا انضم ما قبلها، ربما قدرُوا الضمة فيها، فقلبوها همزة».

«قال : وقد كان أبو حية النميري يهمز كل واو سكنت وانضم ما قبلها، نحو : مؤته، ومؤقده، وما أشبه ذلك، وعلى هذه اللغة قرأ قنبل : فاستوى على سؤقه، فهمز حين سكنت وانضم ما قبلها».

«قال : فعلى هذا يكون قالون قد أبدل من الواو همزة حين سكنت، وانضم ما قبلها، قال : والقول الثاني أن يكون أصل "أولى" عنده من وَّأَل إذا لجأ، ثم بنى منه فعلى،

(1) غالباً يعني محمد بن أجروم.

يعني : أن وَّأَلَ على وزن فعل، فلما بنى منه فعل، صار وُؤَلَّى بتقديم الواو على الهمزة لتقدمها في وَّأَلَ وتأخير الهمزة التي هي عين الفعل، لتأخيرها فيه، ثم قلبوا الواو المضمومة همزة كما قالوا : أزار، وأوجه فصار : أأزر بهمزتين الأولى منهما مضمومة فاء الفعل، والثانية ساكنة، عين الفعل، فأبدلت الثانية واوا لانضمام ما قبلها، فصار أولى، فلما ألقي حركة الهمزة المضمومة على اللام وحذفها، رد الهمزة الساكنة التي كان أبدلها من أجل اجتماع الهمزتين، كما تقول في : أؤتمن، أؤتمن، والأصل أؤتمن، بهمزتين، قلبت الثانية منهما واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، حين اجتمعت همزتان، فإذا أسقطت همزة الوصل للدرج، رجعت الهمزة التي كانت خفت من أجلها، وهي فاء الفعل، فقلت الذي أؤتمن، وبنحوه قال أبو محمد. ثم قال الناظم رحمه الله ورضي عنه :

«لكنَّ بداه له بالأصل أولى من ابتدائه بالنقل»

«قوله : بدؤه، مصدرا من بدأ يبدأ بدأ، كما أن قوله : ابتداء، مصدرا من ابتدأ يبتدئ ابتداء، والضميران فيهما راجعان إلى هذا اللفظ الذي هو «الأولى»، والهاء من قوله «له» عائدة على قالون المذكور في البيت السابق قبله، وقد تعود الهاء من ابتدائه أيضاً عليه، أي أولى من ابتدائه إياه، والأصل المذكور فيه أصل هذه الكلمة، وهو الأولى، بإثبات همزة الوصل، وإسكان اللام، وتحقيق همزة فاء الفعل بعدها».

«يقول : بدأ هذا اللفظ على الأصل والتحقيق أولى من ابتدائه بالنقل، كما فعل ورش، يشير إلى الوجهين المتقدمين عن ورش في قوله: ويبدأ اللام البيت، فحصل من هذا أن في الابتداء بهذه الكلمة لقالون ثلاثة أوجه : أحدها : أن يبتدئ الأولى، فيثبت همزة الوصل، ويضم اللام ويأتي بهمزة ساكنة بعدها، والثاني : أن يبتدئ فيحذف همزة الوصل، ويضم اللام، ويأتي بالهمزة الساكنة، والثالث : أن يبتدئ الأولى على الأصل، فيثبت همزة الوصل كما تقدم».

وقد ذكر ذلك أبو عمرو، ثم قال : وهذا الوجه عنده أوجه وأقيس، يعني : الابتداء على الأصل، على ما ذكر الناظم عفا الله عنه. وعن ورش في الابتداء بها الوجهان المتقدمان، لدخولها في جملة ما نقل فيه الحركة، فيجري له فيها من المد ما تقدم ذكره على حسب الاعتداد بالحركة، وترك الاعتداد بها، فاعلم ذلك، والله الموفق. ثم قال :

«والهمز بعد نقلهم حركته يحذف تخفيفا فحقق عله»

«تكلم في هذا البيت في حكم الهمزة بعد نقل حركتها، فذكر أنها تحذف تخفيفاً، لا لعل، وذكر أبو عمرو أنها سقطت لسكونها، وتقدير سكون الحرف الذي قبلها، وبه قال أبو محمد، ورد أبو العباس هذا القول فقال : فأما قول من قال إنها تحذف بعد إلقاء حركتها لالتقاء الساكنين، وهما الهمزة التي سكنت، لما زالت عنها الحركة، والحرف الذي قبلها، لأنه في حكم السكون، إذ الحركة عارضة، فليس هذا القول بشيء، لأنه ينتقض من قول قائله، وذلك أنه جعل الحركة في الحرف الساكن عارضة، ولم يعتد بها، فكذلك يلزمه أن يجعل السكون في الهمزة عارضاً، ولا يعتد به، فلا يلتقي على هذا ساكنان، ثم ذكر أنها إنما حذفت تخفيفاً، كما قال الناظم».

«وقال أبو داود بن نجاح، تسقط الهمزة لسكونها، وتقدير سكون ما قبلها، إذا لم يكن بعد الهمزة ساكن، فأما إذا كان بعد الهمزة ساكن فإنها تسقط لسكونها وسكون ما بعدها، نحو : قلء امنوا، وقد أفلح، وكأنه والله أعلم لما رأى بعد الهمزة ساكناً موجوداً في اللفظ، وقبلها ساكن مقدر، غلب الموجود لفظاً لقوته على المقدر، لأن الثاني ظاهر، والأول متوهم».

«وقد انتصر صاحبنا الأستاذ أبو عبد الله رحمه الله لقول أبي عمرو، وقال : فأما ما قاله أبو العباس فغير لازم لأن العرب قد تفعل ذلك، ألا تراهم قالوا : أقام، واستقام ؟ والأصل فيهما : أقوم، واستقوم، فنقلت حركة الواو إلى القاف الساكنة قبلها، فبقيت الواو ساكنة، ثم قلبت ألفاً لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها في اللفظ، حين أرادوا أن يجري الفعل بالزيادة مجراه بغير زيادة، فكذلك تقول هنا : حذفت الهمزة لسكونها في اللفظ، وسكون ما قبلها في الأصل، لما ثقلت، وأرادوا حذفها تروهموا ذلك».

«قال : والذي يجب أن يرد عليهم به، أن تقول : سلمنا أن التقاءهما كالتقاء الساكنين، ولكن الساكنان هنا ليس بابهما الحذف، إذ ليس أحدهما حرف علة، ثم لو كان الحذف إنما كان يكون في الأول منهما، وأما الثاني فبابه التحريك، لأنه حرف صحة».

«قلت : ويترتب هذا الكلام على قول أبي داود في كلا الوجهين على ما فصل، فعلى حذفها لسكونها، وتقدير سكون ما قبلها يترتب من الوجهين من كون الأول

حرف علة، ومن حذف الثاني دون الأول على القول الآخر، من كون الأول غير حرف علة، فتأمل»^(١).

وفي هذا النص بيان واضح لمنهج الخراز في شرحه المتمثل في التعمق والاستقصاء.

ب) الشراح بعد الخراز،

وبعد الخراز توالى الشروح على البرية، فكان من ديدن كل عالم من قراء المغرب العربي أن يكتب عنها، وبما أنها كانت سهلة الأسلوب واضحة التعبير، فإن شراحها لم يلاقوا مقفلات تستدعي الحلول، أو مشكلات تتطلب الإيضاح، مثل ما عبر عنه الخراز في شرحه؛ وإنما اغتنم الشراح فرصتها لإيراد معارفهم فصار كل منهم يفيض من سببه وينفق من مكنوزه بأساط القول في الأبواب التي استعرضها ابن بري في منظومته، وهكذا نلاحظ أن الخراز أبدع في الجانب اللغوي، وأعطى إشارات دقيقة في تعليقات روايات القراءة. وبيان أوجه الخلاف.

ج) شرح المجاصي،

والشرح الثاني الذي ألف في حياة الناظم كان من تصنيف أبي عبد الله محمد ابن شعيب المجاصي التازي الذي ذكر أن بعض الطلبة سألوه أن يضع لهم شرحاً على البرية ووعدهم بذلك، وقال إنه قرأها على مؤلفها سماعاً منه، وتفهماً لمعانيها وسأله عنها حرفاً حرفاً وتردد عليه مراراً فيما أشكل عليه وذلك برباط مدينة تازة، وقد بدأه سنة 725 وفرغ منه بعد سنتين وشهرين إلا سبعة أيام وممن اعتمد هذا الشرح الثعالبي الذي يرمز له بحرف الجيم.

د) شروح المرسي والاغصاوي والحلفاوي والقصري،

وممن شرحها أيضاً في عصر المؤلف أبو عبد الله المرسي وأبو عثمان بن آجانا وأبو مسلم القصري (ت 773) الذي يروي عنه المنتوري، ويعتبر من آخر من روى الأرجوزة عن الناظم، وقد رواها أولاً بواسطة ثم رآه وصححها عليه، وينقل الدكتور احميتو مثلاً لذلك وهو ما نقله ابن المجراد. أن أبا مسلم القصري روى أولاً الخلاف في إمالة الجار: قول ابن بري:

«وفي كلا الجار خلاف جار»

(١) القصد النافع، ص 200.

ثم روى عنه مباشرة : «والجار لكن فيه خلف جار» وكان المعنى في الرواية الأولى تنبيه على تكرار لفظ الجار مرتين في قوله : «والجار ذي القربى والجار الجنب» ثم عدله الناظم لأن «كلا» لا تضاف إلى المفرد^(١).

ومن الشروح المتقدمة كتاب الفصول لأبي الحسن علي بن عبد الكريم الأغصاري، وهو من أصحاب ابن حنابلة، وممن اعتمد هذا الشرح أبو راشد الحلفاوي، وأبو زيد الثعالبي الذي يحيل عليه في كتابه المختار من الجوامع، قائلاً : «ومن أراد الإطناب فعليه بشرح الإمام ابن عبد الكريم صاحب الفصول في شرح الدرر. ثم يأتي بعد هؤلاء شرح أبي راشد الحلفاوي الذي اعتمده المتأخرون مثل ابن القاضي ومسعود جموع.

(هـ) شرح ابن المجراد :

أبو عبد الله محمد بن عمران السلوي المعروف بابن المجراد (ت 778) قارئ بارع معروف، اشتهر بقصيدته المجرادية، وشرحه على البرية يعرف الموسوم بإيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع، ويمتاز هذا الشرح بعنايته البالغة في التعليل وإيراد الحجج وتوجيه مسائل الخلاف وهو حافل بالنقول والتحقيقات.

(و) شرح المنتوري :

ومن شروح البرية أيضاً كتاب أبي عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري (ت 831) صاحب الفهرست المشهورة وتلميذ أبي عبد الله القيجاطي حفيد ناظم التكملة، وروى عنه البرية من طريق أبي البركات البلغيفي عن المؤلف كما رواها عن أبي الحجاج السدوري المكناسي عن ناظمها الذي سمعها سنة 723 وقد ظل المنتوري وفيما لشيخه، منتصراً لمواقفه في الخلاف في توسط مد البدل الذي كان القيجاطي يشدد النكير عليه.

وقد ذكر في مقدمته أنه استخلص شرحه من مائة وتسعة وسبعين ديواناً منه مائة وسبعة وعشرون في القراءات والباقي في التفسير والحديث والعربية واللغة

(١) إيضاح الأسرار والبدائع نقلاً عن موسوعة د. احميتو، مج 4، ص 1445.

والشعر. وهذا الشرح يعتبر من أوسع الشروح مادة، ومنه أفاد الكثير أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي وتلميذه مسعود جموع.

(ز) شرح الكرامي :

وبعده شرح ليحيى بن سعيد الكرامي (ت 900) بعنوان تحصيل المنافع من الدرر اللوامع ولقد كان لهذا الشرح رواج كبير عند العلماء الشناقطة فكان من مراجعهم الأساسية في شرح البرية كما هو واضح في إرشاد حميدتي وكتاب المقبول النافع لمحمد أحميد بن الطالب علي.

(ح) شرح الشوشاوي :

ومن شروح علماء المائة التاسعة كتاب الأنوار السواطع على الدرر اللوامع للشيخ حسين بن علي بن طلحة الشوشاوي الرجراجي (ت 899)، وهو القارئ المشهور بمباحثه في الرسم الذي ألف فيه تنبيه العطشان على مورد الظمان وحلّة الأعيان على عمدة البيان للخراز. واعتاد أن يمزج في شرحه بين قواعد الرسم وأوجه القراءة وجل نقوله عن الداني والمهدوي، كما أتى بجملة من أبيات المنصف لأبي الحسن البلنسي ومن أرجوزة الهوزني، وذكر أنه فرغ من تأليفه سنة 842.

(ط) شرح الثعالبي :

وفي هذه السنة نفسها أي 842، أنهى الشيخ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري (ت 875) كتاب المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع، والشيخ الثعالبي هو صاحب كتاب الجواهر الحسان في تفسير القرآن. ولعل شرحه من أول ما طبع من شروح البرية، وقد بين منهجه فيه حيث أنه أراد جمع الفوائد محاذياً لنظم الدرر، لأنه تنبه أن النظم نفسه لا يحتاج إلى شرح وإنما إلى زيادات وتقاييد تكميلية، ثم اعتمد في هذه الفوائد على شروح سابقة منها شرح علي بن عبد الكريم الأغصاوي الذي رمز له بحرف «ع»، وكتاب أبي الربيع سليمان التجاني ورمز له ب «س» وشرح محمد بن إبراهيم الخراز ورمز له بحرف «م». وبحرف «ج» لأبي مدين شعيب المجاصي. وأتى بنقول عن كتب مفقودة الآن مثل إيجاز البيان للداني، وشرح الحصرية لابن مطروح، وكان يقارن بين أقوال ابن بري والشاطبي معتمداً على شرح محمد بن الحسن الفاسي المسمى بالآلي الفريدة، كما اعتمد أيضاً كتاب التيسير الذي نقل منه بعض الفصول بتمامها.

ي) شرح ابن القاضي ،

ثم بزغ الفجر الساطع ولاح الضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع لأبي زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم المكناسي المعروف بابن القاضي شيخ الجماعة بفاس (ت 1082) وسنعود إلى الحديث عن هذا الإمام الجليل الذي يعتبر من أجل قراء المغرب. ومن مظاهر سعة معارفه في هذا المجال ما أودعه هذا الشرح الذي جاء بمثابة موسوعة في قراءة الإمام نافع تضمنت جل ما كتبه المغاربة في هذا وقد كتبوا فيه الكثير، ويكفي أن ننبه على أنه يكاد يستوعب كل المباحث الواردة في شرح ابن عبد الملك المنتوري. وزيادة على إيراد النقول والأقوال، فإنه عني بالترجيح في مسائل الخلاف، والتزم في أغلب الأحوال ببيان ما عليه العمل.

ك) تكملة مسعود جموع ،

وقد يكون عمل ابن القاضي الموسوعي في شرح البرية لا يحتاج إلى تكملة، غير أن هذا لم يمنع تلميذه مسعود بن محمد جموع (ت 1119) بالإقدام على مصنف في هذا الموضوع ؛ وهو كتاب الروض الجامع في شرح الدرر اللوامع. والمؤلف من أجل أصحاب ابن القاضي ولقد اتبع طريقه في التبحر في علم القراءات، فألف كفاية التحصيل في شرح تفصيل عقد الدرر لابن غازي. كما له شرح على مورد الظمان في الرسم. ويدل شرحه على سعة اطلاعه، مع استفادة واضحة من شرح شيخه ابن القاضي الذي اعتاد أن ينقل أنظامه الموجودة في الفجر الساطع، كما كان ينقل عن الميمونة الفريدة للقيسي، وربما ذكر في شرحه أبياتاً من نظمه هو.

ل) شرح المارغيني (ت 1349) ،

وهو المعروف بالنجوم الطوالع، وهو من أكثر الشروح تداولاً وشهرة وهو كما يقول مؤلفه «ليس مطولاً معلاً ولا مختصراً مخلأ» وقد أورد فيه بيان ما به العمل والأوجه المقدمة في الأداء مع تنبيهات تشتمل على ما تتأكد الحاجة إليه ونورد نموذجاً في شرحه لبيان منهجه، مع بعض أمثلة من تنبيهاته إذ يقول :

«إن جل ما ألف فيها (أي قراءة الإمام نافع) من المختصرات التي أغنت عن كثير من المطولات أرجوزة الإمام الفاضل، العالم الكامل، القارئ المحقق والمقرئ المدقق، في العلوم الرائقة، والمصنفات الفائقة أبي الحسن علي بن محمد المشهور

بابن بري فقد ضمنها قراءة نافع من روايتي قالون وورش، وبين الخلاف بينهما، في الأصول والفرش، وأورد فيها ما أمكنه من الحجج والتوجيهات مع الاختصار وقلة التعقيد في العبارات، ولذلك اعتنى كثير من الناس بحفظها واشتغلوا بقراءتها وفهم لفظها، فدعاني رجاء ثواب من سعى في نفع المسلمين عند الله في الآخرة، وخدمة القرآن وأهله ذوي المناقب الفاخرة إلى أن أشرحها شرحاً لا مطولاً ولا مختصراً مخللاً، أوردت فيه ما تحتاجه من حل ألفاظها ومعانيها، مع بيان ما به العمل والقراءة عندنا من المذكور فيها، ذاكرًا للوجه المقدم في الأداء من وجهين أو وجوه الخلاف المعمول عليه، آتياً بتنبهات تشتمل على ما تتأكد حاجة الطالبين إليها⁽¹⁾.

وهذه أمثلة من تنبيهاته التي ذكرنا :

أولاً : ترك البسملة في أوائل الأجزاء، أولى أن يقف على الاستعاذة إذا كان أول الجزء مبدأ باسم من أسماء الله تعالى أو ضميره. ليفرق بين لفظ «الرحيم» واسمه تعالى.

ثانياً : سورة براءة لا بسملة في أولها، فإذا ابتدأت بها فالأمر واضح وإذا وصلتها بسورة أخرى كالأنفال أو غيرها فيجوز لجميع القراء ثلاثة أوجه : الأول الوقف واختاره ابن الجزري، الثاني السكت، الثالث الوصل، وتقرأ في الأداء على هذا الترتيب والسكت منصوص عليه خلافاً لمن منعه.

ثالثاً : في ميم الجمع وجهان لقالون السكون والضم، وله في المد المنفصل وجهان المد والقصر، فإذا اجتمعت ميم الجمع والمد المنفصل في آية واحدة ففيها أربعة أوجه، وهي: قصر المنفصل مع سكون الميم ومع ضمها، ومد المنفصل مع سكون الميم ثم مع ضمها هذا إذا تقدم المنفصل على الميم كقوله تعالى : ﴿والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون﴾.

وأما إذا تأخر المنفصل، ففيها الأربعة الأوجه أيضاً، وهي :

- سكون الميم مع قصر المنفصل ثم مع مده. - ضم الميم مع قصر المنفصل، ثم مع مده.

(1) مقدمة النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع، للشيخ إبراهيم العارغيني، دار الفكر، لبنان، 1415هـ/1995م.

رابعاً : المد والقصر : إذا وقع حرف المد في كلمة والساكن في كلمة أخرى : نحو ﴿ عليها الماء ﴾ و﴿ قالوا اطبرنا بك ﴾ و﴿ يوتي الحكمة ﴾ حذف حرف المد في الوصل لالتقاء الساكنين، وجاء إثباته في لغة قليلة نحوله ثلثا المال، وعليه جاءت رواية البزي عن ابن كثير في ﴿ ولا تيمموا ﴾ و﴿ عنه تلهي ﴾ بالصلة وتشديد التاء.

خامساً : مد البدل مع الفتح والإمالة الصغرى : إذا اجتمع مد البدل مع ما فيه الفتح والتقليل، فلورش من طريق الشاطبية أربعة أوجه فقط : قصر مد البدل على الفتح وتوسيطه على التقليل وتطويله على الفتح وتطويله على التقليل نحو : ﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى ﴾ ﴿ فتلقى آدم ﴾. ويمتنع قصر البدل مع التقليل، لأن كل من روى القصر لم يرو التقليل، ويمتنع التوسط مع الفتح، لأنه ليس مروياً في الشاطبية.

2. الترجيحات والتشهير في مسائل الخلاف الواردة في البرية : الدرة السنية :

لعل أوفى ما جاء في هذا الباب هو ما نظمه أبو القاسم أحمد النازي في الدرة السنية، هذا ولم تسعف المصادر بترجمة كاملة للنظام إلا أن بعض الباحثين أدرج اسمه في علماء منتصف المائة العاشرة. وأرجوزته تعتبر تكملة ذات أهمية للبرية، لأنها التزمت أقوالاً من ثلاثة من أئمة القراءات وهم أبو عمرو الداني وأبو محمد مكي بن أبي طالب، وأبو عبد الله بن شريح، واعتمدت في كتاب التجريد في الخلاف الكبير لأبي الحسن علي بن سليمان القرطبي نزيل فاس. وقد أورد الدكتور عبد الهادي احميتو نصها مقابلاً، ونقلناها من موسوعته في مقرأ نافع.

من بعد حمد الله صليت على	محمد خير نبي أرسلنا
وأله وصحبه الكرام	مني عليهم أفضل السلام
وبعد فالقصد بهذا المتزن	ترجيح ما ذكره أبو الحسن
في نظمه من الخلاف الشائع	من قوله في «الدر اللوامع»
نظمته وقلته احتساباً	أرجو به الغفران والثواب
حسب ما ذكره الداني	وجأبه الإمام والمكي
والله يجزي قارئنا دعا لنا	بالعفو والغفران ثم أمنا

باب البسملة

قالون بين السورتين بسملا واسكت ليوسف يسيرا تعدلن وتركها أوجب لكلهم لدى ومثله البغدادي عن ورش تلا وبين الإعراب عنه وصلن براءة في الوصل أو في الابتدا

باب ذكرهاء الضمير

وصل لعيسى الهاء من «من ياته» وجهان للداني على السواء وأخبر الداني أنه قرا وجهان للإمام والحذف يرى ورجح «الخران» وصله كما على خلاف جاء عن رواه ورجح المكي حذف الياء بالوصل في «التعريف» ليس أكثر مرجحا لكونه تصدرا في شرحه «الوارثي» قد رسما

فصل في نحو يرضوه

في نحو «يرضوه» «شروه» «يخلفه» و«من أخيه» «أمه» «يديه» فنه إذا تقف بالروم والإسكان وامنع هنا للشيخ⁽¹⁾ والإمام⁽²⁾ أو أشممن مخيرا للداني الوقف بالروم وبالإشمام

باب الممدود والمقصور

في مد حرف المد عن عيسى نقل فالداني عن أبي نشيط ذكرا وجأ به المكي ثم أخبرا وللإمام السيد النبيل خلف إذا الهمز الذي بعد فصل وجهين ثم قال : والمد أرى معاً عن الحلواني أن قد قصرنا وجهان قل من غير ما تفصيل

فصل

والخلف في المد لما تسكنا فوسط المكي والداني معاً وأولا مكي منهن انتخب ولم يع الإمام ما جاء أولا وقفاء فهاك حكمه مبينا وقصرنا لنافع وأشبعنا ومثله الداني ببعض ما كتب والمد بالإشباع عنه فضلا

(1) المعنى هنا هو مكي القيسي.

(2) المقصود هو ابن شريح.

فصل

عن ورشهم والقصر عنه مشتهر
في «عادات الأولى» و«الآن» وعى
ووسط المكي في ثانيهما
في «الآن» قل في مذهبه الثاني أثر

وفي «بواخذ» الخلاف قد ذكر
والقصر والتوسط للداني معا
وللإمام القصر جاء فيهما
وقصر «الأولى» وكل ما ذكر

فصل

ما بين فتحة وهمز امدن
مكي والداني لورش ذي التقى
روى التوسط بذاك فاعلما
لنا بحرف اللين من «سوءات»
أعني توسطاً، وبالقصر قضى
المهتدوي وكذا المكي
العين عن جميعهم وأشبعنا
في «كشفه»، والثاني للداني
لورشهم، ولسواء قصر
الداني مداً وسطاً ليوضحا
وللإمام الفاضل الأجل

إن واو أو يا بين كلمة سكن
مداً توسطاً كما قد انتقى
واختار الأشباع الإمام بعدما
وقد بدا الخلف عن الرواة
عن ورش الداني مذهبه ارتضى
له الإمام الفاضل النحوي
ووسط المكي والداني معاً
والأول المختار للمكي
وبالتوسط الإمام قد قرا
بنحو «سوف» «ريب» وقفاً رجحاً
والقصر للمكي ليس إلا

فصل

عن ابن مينا فاستمع لما أصف
مداً كما في باب لي فصل
من غير ترجيح له وجهان
وللإمام العالم الزكي
فعن أبي نشيطهم تبينا

فصل وفي «أشهدوا» قد اختلف
فالبعض بين الهمزتين أدخل
واختار بعض تركه، والداني
والترك مختار لدى المكي
وكل ما ذكرت من خلف هنا

فصل

بالسوء في الصديق للداني اعرف
وليس للإمام إلا ما سبق

عن عيسى جاً الإبدال والتسهيل في
وجهان للمكي مثله نطق

فصل

والخلف في «كتايبه» عن ورشنا
سكنه فاعلم له مستحسنا
إذ هو مذهب الإمام يوسف
الأزرق المصري فضله اعرفا

باب الاظهار والادغام

وعن أبي نشيطهم قد انجلي
في «اركب» و«يلهث» خلف قالون جلا
وجهان للداني عنه فيهما
والشيخ والإمام عنه أدغما
والخلف عن ورش أتى بنون
فاتل على المشهور بالتبيين

باب الإمالة

والخلف عن عثمان في «أراكهم»
كذا أبو عمرو روى في كل ما
ولفظ «جبارين» و«الجار» أمل
وقد روى الإمام وجهين معا
ولفظ «جبارين» بالفتح أتى
للداني عن ورش أمل «هايا» و«حا»
وقيل إن الفتح فيه كثيرا
وقل الداني أيضا بخلاف
وليس في «التيسير» إلا بين بين
ولابن غلبون أتى في «التذكرو»
ورجح المكي عنه مثل ما
وأعلم الإمام في «الكافي» بأن
وعن أبي نشيط أيضا صححوا
للحافظ الإمالة اليسيرة
وليس للإمام والشيخ معا

وبين بين اختار فيه كلهم
لا راء فيه ك «اليتامى» و«رمى»
للداني عن ورش مرجحا نقل
عنه كذا المكي في «الجار» وعى
عنه عن المكي أيضا ثبتا
وبين بين الشيخ عنه رجحا
في «مفرداته» الإمام نكرا
عن عيسى «ها» و«يا» اللذين بعد كاف
كذا في «الاقتصاد» قل من دون مين
كنحو ما ذو «الاقتصاد» ذكره
رجح فيهما لورش فاعلما
روى لنافع بذاك بين بين
خلف لدى «التورية»، لكن رجحوا
الداني عن أنمة كثيره
سوى الإمالة فكان متبعما

فصل في ذكر ما ترقق من الرءات

ورقق الداني «حيران» بلا
كذا الإمام قل بلا تقييد
وكل ما ذكرت عن ورش ذكر
خلف، وبالوجهين مكي تلا
وكل ذا صح من «التجريد»
فاحكم بتريق له كما شهر

فرق «لحصري» بترقيق أتى
والبعض في «فرق» خلافاً ذكرنا
وجهان للداني به تحققاً
وجهان للداني به حكاهما
وعنه في «حيزان» عكس ذا أتى
فاتل بترقيق على ما شهرا
عن غير واحد، فكن محققاً
في شرحه الخراز فاعلمنهما

فصل في ذكر ما رقق من اللامات

الشيخ والإمام «صلى» رققاً
إتباعه للآي في الإمامه
لدى رؤوس الآي والداني انتقى
مرققاً لتستوي التلاوه

فصل

وفي «إلى ربي» بفصلت ذكر
للشيخ والداني معاً وجهان
في «الكشف» و«التيسير»، والإمام
خلف بيا النفس، وعن عيسى أثر
ورجح الففتح على الإسكان
الفتح عنه، وانتهى الكلام

فصل في زوائد الياءات

والخلف في زيادة الياء لدى
وفي «التناد» ثم قل للداني
ولم يع الإمام فيهما سوى
والوقف بالإثبات عند الداني
ورجح الإمام حذف الياء
عيسى بن مينا ب «التلاق» قيذا
من غير ترجيح له وجهان
ترك الزيادة كذا المكي روى
مرجح عن عيسى في «آتاني»
والشيخ بالإثبات عنه جاء

فصل

و«أنا إلا» ممد باضطراب
فالحذف جا الحلواني عنه، ووعي
بالقصير والمد قرا الداني
وقيل أن المد في «التيسير»
وابن شريح جاء بالحذف كما
وصلأ لعيسى عن ذوي الأبواب
أبو نشيط عنه وجهين معاً
والقصير عنه رجح المكي
هو اعتماد الحافظ الأثير
ورش أتى، والمد ما جا عنهما

فصل

واللاء بالتسهيل عن ورش نكر
وإن وقفت فقفن بالياء
وقيل بالياء، وأول شهر
له بلا خلف ولا امتراء

الشيخ والداني كذا في «هاتم»
 أمامنا من غير ما تبديل
 منظمًا صَح من «التجريد»
 سميت به «الدرة السنية»
 فاغفر له يا رب كل ما جنى
 بفَضلك العظيم يا رب العلا
 بعونه ما رمته وأكملًا
 على النبي المصطفى وآله
 أكرم به من سيد شفيع

ورجح التسهيل في «أرايتم»
 ونص في «الكافي» على التسهيل
 وكل ما أتى في ذا «التقييد»
 هذا تمام الخلف في «البرية»
 بنظمه «التازي أحمد» اعتنى
 ووإليه كل ذنب فـمـلا
 فالحمد لله الذي قد سهلا
 ثم صلاة الله مع سلامه
 محمد ذي الشرف الرفيع

3. المعارضات :

سبق أن رأينا أن ابن بري كان مسبقاً في نظمه عن مقرأ الإمام برائية
 الحصري وبارع ابن أجروم، وأن نجاحه في أرجوزته زهد القراء فيما نظم قبله،
 لكن هذا لم يمنع بعض الذين بعده من محاكاته والنظم على منواله في موضوعه،
 لكن مصير المتأخرين لم يكن أفضل من المتقدمين. ومن أبرز الأنظام المعارضة أو
 المحاذية للبرية أرجوزة تحفة المنافع لأبي وكيل ميمون مولى الفخار. ونظم أبي
 زيد الجادري المعروف بالنافع في أصل حرف نافع، وكلا العاملين في غاية الجودة
 كما أن الناظرين من أبرز أعلام مهرة القراء في عصرهما، لكن تحفة ميمون
 و«نافع» الجادري لم ينالا من شهرة البرية ولم يحتلا مكانها.

أ) أبو وكيل ميمون المصمودي :

فأبو وكيل ميمون بن مساعد المصمودي (ت 816) هو المنعوت بفلام أبي عبد
 الله الفخار لأنه مولى له، وكان بعلاقته، وبتمذنته عليه يقول عنه في خاتمة الدرة
 في الرسم.

هذبه من محكم الداني	ميمون مولى الفاضل التقي
محمد الفخار بحر العلم	والدين والأدب ثم الحلم
جزاه ربي الله عنّي خيرا	وضاعف الأجر له في الأخرى
ولتمح يا رب ذنوب والدي	وذنب أمي وذنوب سيدي

وسيده وشيخه هو أبو عبد الله الفخار السماتي المذكور في سند ابن غازي في القراءة. ولقد كان أبو وكيل من أعلام القراء في عهده، وكتب في القراءات تأليف قيمة حتى قال ابن القاضي : إن تأليف سيدي ميمون هي مدونة هذا الفن وقد اشتهر بمساجلاته مع المالقيين في كثير من المسائل منها، وخصومته مع القيجاطي الحفيد في ترقيق اللام من اسم الجلالة بعد الفتحة الممالة، ومن هذه التأليف نظم الدرة التي حاذى به مورد الظمان للخراز، ونظمه تحفة المنافع في أصل مقراً نافع التي بسط فيها القول بتوضيح البرية وتكميلها وأوضح ذلك في قوله :

ووضع الأسنى الرضا أبو الحسن نظماً بديعاً من حلى النظم حسن
لكنني أمعنته تفسيراً حتى بدا للناس مستنيراً

ويقول في أول التحفة :

أحكامه فصلتها تفصيلاً وهو على ضربين ضرب مطرد
جئت به منظماً في رجز إذ تجد المنظوم فيما تدري
قصدت فيه الشرح والتبياناً معتمداً في كل قول وعمل
سميته بتحفة المنافع لاحت به مششروحة فنون
عيسى بن مينا الثبت ذو السكينة رواه في العهد والتقسيط
وابن يزيد أحمد الحلواني ثم الذي روى أبو سعيد
رواه ثلاثة في العسد والأصبهاني أبو بكر الرضا
بينت فيه ما عليه اتفاقاً وما تراه مطلقاً لأحد
طريقة الداني قد سلكت إذ كان ذا حفظ إماماً متقناً

وما استطعت ذكره تعليلاً أتى له ويقتفيه المنفرد
مقرب سهل وجيز موجز أشهى لنفس من كلام نثر
مرتجياً من خالقي الغفراناً بالله من عجب ومن زيغ الزلل
في مقراً الأسنى الإمام نافع على الذي روى لنا قـالـون
أثبت قارئ ثوى المدينة محمد الأرضى أبو نشيط
والثبت إسماعيل ذو الأتقان ذو الجذق والإتقان في التجويد
قل يوسف الثبت وعبد الصمد وكلهم ثبت إمام مسرتضى
وأحرفاً بالخلف فيها افترقا فذاك بالوفاق عنهما ورد
مستحسناً وهي التي رويت أخذ عن سبعين شيخاً معلناً

وقد أسهب أبو وكيل في هذه الأرجوزة وزاد فيها أحكاماً كثيرة لا تقتصر على طريقة الداني، وإنما يذكر في بعض الأحيان آراء القرويين في روايات لم يتعرض لها ابن بري في الدرر منها :

1. مسألة النقل في قوله ﴿الر الله﴾، و﴿الر أحسب الناس﴾ فيقول فيها :

وإن تحركه بعارض طرا
ذو القصر يعتد فلا يمد
في الشرح للفاسي تخريج حسن
وذاك في ميم بأولى العنكبوت
لكن مع شكل لكن يشهر
وقيل شكل الميم من وصل نقل
وإن تقل لم حركت بالفتح
لو حركت بالكسر فيه لاجتمع
وقيل إن الهمز قطع فيهما
وَوَضَعُ شَكْلَ مَنْ الْأَشْكَالِ
هذا الأخير للمجاصي فانتبه
وفي كيفية النطق بتسهيل الهمز يقول في أبيات أثارت خلافاً في التسهيل

بالهاء :

فصل نقل حقيقة التسهيل أن
من جنس شكل الهمز لذ بالشرح
واحذر صويت الهاء عند النطق
ثلاثة للششامي والداني
فمن يغلب ما بها من ياء
ومن يغلب ما بها من همز
وإن يكن بألف في الممزج
لا بد من صوت كما في النقل
وكيف يستهجن هذا الصوت
«هياك» في «إياك» أيضاً جاء
ورسمها عينا لدينا أكثر

تمزج همزة بحرف قد سكن
من ضم أو من كسر أو من فتح
وقيل لا، أو عند فتح فابق
وابن حدة الرضا المرضي
أو أوها يمنع صوت الهاء
لا يمنع الهاء ودم في عز
كلامها والهاء جا في نهج
لابن حدة الرضا العدل
وقد أتى «هرقت» في «أرقت»
وبعضهم يرسم همز هاء
إذ موضع الهمز به يختبر

والعالم الثاني الذي قام بمحاذاة درر ابن بري هو أبو زيد عبد الرحمن بن أبي غالب الجادري الفاسي (ت 818) وهو من نوابغ القراء ذوي المواهب المتعددة، فكان إماماً في القراءة فقيهاً محدثاً، وموقتاً مشهوراً. وقد شارك أبا وكيل في أساتذته أمثال الفخار أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن السماتي الآنف الذكر، وأبي عبد الله بن سليمان القيسي كما أسند روايته في أرجوزته إلى محمد بن عمر اللخمي شيخ الجماعة بفاس (ت 794) وذكر أيضاً أنه أخذ عن أبي زكريا يحيى بن أحمد السراج (ت 805) وأبي زيد المكودي (ت 801) ومن مؤلفاته في علوم القرآن، إعراب مشكل القرآن، واختصار شرح الخاقانية لأبي عمرو الداني، وشرح رجز القيسي في الضبط.

أما محاذاته لابن بري فإنها قد جاءت في أرجوزة بديعة، سماها النافع في أصل مقراً نافع وقال، وهو محق أنه ساقها. في رجز موجز وسهل قريب حلو. وهي لا تزيد كثيراً في موضوعها عن الدرر، مثل ما زاد أبو وكيل، وإنما تمتاز بالسلاسة والجودة الفنية، كما أنه أورد في مقدمتها سنداً إلى الداني، وهذا الإسناد في غاية الأهمية لأنه يظهر كيف انحرفت أسانيد الإجازة بعد ابن بقي، إلي ابن العرجاء تبعا لسند ابن غازي الذي بحث عن علو السند فتجنب الإسناد إلى يحيى صاحب الداني وقد أورد الدكتور احميتو هذا النظم كاملاً، وفيما يلي نماذج منه، تظهر براعته في النظم، كما تبين تقاربه مع حرز الشاطبي في عرضه.

فيقول الجادري في مقدمته :

الحمد لله العظيم	منزل الذكر الحكيم
مبشراً من اهتدى	ومنذراً لمن عدا
ثم الصلالة أبدا	على النبي أهـمـدا
الهاشمي المصطفى	خير الأنام المقتضى
وألكه الكرام	وصحبه الأعلام
وبعد فالعلم جليل	معظم في كل جيل
وخيره علم القران	ففضله به استبان
فكن به متصرفا	تحو عـلا وشرفا
وقد آتى «خيركم»	وهو حديث محكم

فـاعـلـم وعـلـم أبـدا
 وجـاء أن المـهـر
 وجـاء «أهل الله»
 وجـاء «كالأترجة»
 وجـاء فـيـه «شافع»
 فـاعـمـل به وانـتـبـه
 فـقـد أتى «يعطاكا»
 وكم أتى من خـبـر
 فنكتفي بما ذكر
 من مقرأ الحبر السنـي
 لأنه قد اشـتـهـر
 ومالك تلا عليه
 وقال فـيـه إنه
 فسـقـت منه المطرود
 في رجز مجـزـو
 وصفته مصرعا
 فهو سراج للصغير
 سميت به «النافع»
 نظمته محتسبا
 على الذي المصري⁽¹⁾ اجتني
 والحبر قالون العلم
 بينت فيه الاختلاف
 والحكم إن أطلقته
 هـذبته من رجز
 ومذهب الداني في

كما روينا مسندا
 مع الكرام البـرـر
 أعظم به من جـاء
 قـسـارته بالسنة
 ومـاجـل مـدافـع
 واستعمل الفكر به
 فضـلا ووالداكا
 في فضله مشتهر
 والقصد نظم ما شهر
 أبي رزيم المـسـدني
 في كل بدو وحـضـر
 عرضا فبادرن إليه
 دون سـواء سنة
 ثم قرشت العنـفـرد
 سهل قـرـيب حلـو
 لكي يكون أسـرـعا
 وهو يذكر الكبير
 في أصل حـسـر نافع
 لربنا منتـسـبا
 عثمان ورش ذو السنـا
 عيسى بن ميناء⁽²⁾ الأصم
 بينهم والائـتـلاف
 فلهم ما قصـدته
 علي المـبـررز
 «تيسيره» قد نكتفي

(1) يجب قصر الراء في كلمة "المصري" لأجل الوزن.

(2) مد كلمة "ميناء" لضرورة الوزن.

ويقول في سنده :

وزدته ~~مسائل~~
حسبما أخذت عن
محمد بن عمرا
عن شيخه أبي الحسن
ابن ~~حدا~~ عن
عن شيخه العطار
عن ابن ~~حسن~~ عن
عن يحيى الاسمى الشأن

ثم تابع بقية السند المعروف لأبي عمرو الداني
ويقول في التعوذ :

وما أنا ذا أبتـدي
القول في التـعوذ
وأبدأ به لكل
وإن تزد تمجيدا
وأجهر به في المذهب
وفي البسلة :

ذكر اتفاق النقلة
بسمل بين السور
وخلف ورش انقل
والبعض عن ضرورة
بسمل، والسكت اشتهر
وأول الفـوايح
ودع لذي قـراءة
وعن أولى الأداء
والوجه أن تستعملا
وصل إذا وصلتـها

تغني اللبيب السائلا
شيخي الجليل المؤتمن
وغیره ممن درى
ابن سليمان وعن
ابن الزبير المتقن
أبي الوليد الداري
ابن بقى السديـن
عن الإمام الداني

وبالاله أمتـدي
وحكمه المستحوذ
ندبا بمما في النحل
فلن ترى عنيدا
وأخف للمسيبي

وخلفهم في البسمله
عيسى لأجل الخبر
واسكت يسيرا أو صل
في الأربع المشهورة
فوصف ربي معتبر
بسمل لأمر واضح
في حـالتي «براءة»
خير في الأجزاء
لمن أتى مبسملا
بمسورة ختمتها

4. الاستدراكات :

ومن عناية القراء المغاربة بنظم الدرر اللوامع كونهم وضعوا عليها زيادة على عشرات الشروح، أضافوا إليها أنظاما تفصل بعض ما أجمل، وتورد بعض ما أغفل، وتبين في الخلاف ما عليه العمل. ومن ذلك ما يعرف بإصلاحات أبي عبد الله ابن جابر الغساني المكناسي 827 وما يعرف باستدراكات الشيخ عبد العزيز الرسموكي (تـ 1065).

(أ) إصلاحات ابن جابر :

يقول ابن بري في الاستفهام المكرر :

فصل والاستفهام إن تكررا
فصير الثاني منه خبرا
واعكسه في النمل وفوق الروم
لكتبه بالياء في المرسوم
ويقول ابن جابر :

لكن ما قد جاء في الأعراف
والنمل لا يدخل في الخلاف
لكونه لا يقبل الإخبارا
بالأول الذي أتى إنكارا
فقول ربي «أتأتون» اقتضى
أن لا يبدل ولا يعترضا
وما أتى في العنكبوت حكمه
كحكم ما كرر خطأ رسمه
لأنه يقبل أن يستفهما
بأول أو آخر أو بهما
فلفظه وخطه اقتضاه
ولو أتى متحدا معناه
ويقول في الادغام :

«ويظهران «هل» و«بل» للطاء
والضاد معجما وحرف السين
ويستدرك ابن جابر بقول :

ومثله «بل ران» «بل ربكم»
لنافع أيضا كذلك تدغم
لكن إذا تقدمت راء على
لام فبلا إظهار نافع تلا
ومن تميماته له قوله :

ونحو «يغفر لي» «ويفعل ذلك»
أظهره أيضا عنهما كذلك
وبعد قول ابن بري في الإمالة :

إلا رؤوس الآي دون هاء
وحرف ذكراها لأجل الراء

يستدرك ابن جابر قائلا :

لكن فتح ما أتى بالهاء
ويقول ابن بري :

«فصل وكن متبعا متى تقف
فيقول ابن جابر :

لكن إذا أدى اتبـاع الرسم
كنحو «يدروا» و«قال الملوأ»
وقف لنافع على «أيامنا»
كـذا أتى عنه بذلك النص
إلى الخروج عن لسان القوم
فلسكون الهمز فيه يلجأ
بالوصل دون ما اقتضاه رسما
وما سواه رسمه يقتص

(ب) استدراكات الرسومكي ،

وقد اطلع الدكتور احميتو على منظومة خاصة بمسائل الإظهار والإدغام
للشيخ عبد العزيز الرسومكي تتضمن استدراكات للبرية في موضوع الإدغام
والإظهار وهي :

وما أغفله في الدرر
فالميم إن سكنت قبل الفاء
وأخفها من قبل با إذ شهرا
والطاء والضاد لتاء أظهر
والراء واللام ك «يغفر لكم»
والعين للحاء وللغين كما
والغين للعين ك «أفرغ»⁽²⁾ واطرد
والسين للتاء كنحو «فاستمع»
ونون «طاسمين» ادغم والبدال في
والذال أيضا نحو «فاتخذتم»
شوق ضريح سيد رسل صعبا
من مدغم الإمام أو من مظهر
أو أو أظهرها لدى الأداء
وما تفاحش الذي قد أظهر
في «أو عظت» و«كخضتم» تظفرا
والحاء للعين ك «فاصفح عنهم»
ك «يتبع خطوات» «غير»⁽¹⁾ علما
هذا، فخلص في مثيله فقد
«فاستفتهم» و«المستقيم» يتبع
تاء كنحو «عُدْتُمْ» الشبه اقتف
ولام «أل» في مصدر كلم ترسم
ذنب طغى نحو ظلوم زغبيا

(1) إشارة إلى قوله تعالى : ويتبع غير سبيل المؤمنين.

(2) إشارة إلى قوله تعالى : آتوني أفرغ عليه قطرا.

شيطني دهر تولى⁽¹⁾ وادغم قافأب«نخلقكم» بمحق تغتنم
 والطاء في التامع بقا الإطباق أي صوت طا احوها بلا شقاق
 وصل رب ثم سلم أبدا على سراج العسالين أحمدا
 ناظمه عبيد العزيز المنتظر دعوة ناظر بمحو ما وزر

(1) يعني الناظم إدغام التعريف في الحروف الشمسية.

الفصل الثالث

مدرسة الخراز في الرسم

1. المؤلف

ارتبطت شهرة محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي المعروف بالخراز، بنظم مورد الظمان في رسم القرآن مثل اشتهاار الشاطبي بالحرز وابن بري بالدور.

لقد هاجر الخراز من موطنه في الأندلس في شريش عند سقوطها في يد الصليبيين، ثم استقر في فاس، وبدأ أول حياته يحترف الخرازة، وبها لقب، ثم صار معلماً للقرآن، فنمت مواهبه، واتسعت معارفه إذ أتيح له في فاس الاتصال بعلمائها الأعلام، أمثال ابن القصاب الذي اعتمد اختياراته في شرحه لدور ابن بري. وكانت له صحبة علمية لابن آجروم واستفادة كبيرة من أبي الحسن بن بري.

واهتمام الخراز في علم القراءات لم يقتصر على الرسم، بل رأينا أنه أول شارح لنظم ابن بري، وأن شرحه كان المرجع الأساسي لمن جاء بعده، حتى أن كثيراً ممن تناولوا البرية يذكرونه باسم «الشارح» اعترافاً بأسبقية أبحاثه العلمية، ولأن شرحه قد عرضه على المصنف ورضيه وقد استعرضنا منها نموذجاً عند الحديث عن شراح البرية.

أما جهوده في الرسم فإنها هي مصدر شهرته، لأنه ألف ثلاثة مصنفات، منها شرح عقيلة أتراب القصائد للشاطبي المذكور في مقدمة شرح ابن عاشر لمورد الظمان ومنها أرجوزة المورد في الرسم، وقد كتب قبلها نظم عمدة البيان في نفس الموضوع، ثم بعد ذلك أطلق الناظم اسم العمدة على ضبطه.

وأتيح لنظم الخراز أن ينال من الحظوة والعناية ما نالت البرية، فكان الناظمان على صلة حميمة، وكان هذه الصلة الوثيقة شملت نظميهما، فكانت "الدور اللوامع" و"مورد الظمان" يسيران جنباً إلى جنب، أحدهما يعلم الناس كيف يقرأون

القرآن والثاني كيف يكتبونه، وبما أن الأداء والرسم من أركان القراءة، فقد تم التكامل بينهما، إذ لا يُستغنى عنهما ولا يغني أحدهما عن الآخر.

من أجل ذلك كانت عناية أئمة الفن بهما باللغة، حتى أن أغلب القراء تناولوهما معاً بالشرح مثل ما فعل مسعود جموع، والشوشاوي، وابن جابر الفسائي والشيخ المارغيني.

ونقاط الالتقاء كثيرة بين الرسم والضبط من جهة، وبين أوجه الأداء من جهة أخرى، فليس بوسع من لم يعرف الرسم تطبيق كثير من قواعد التجويد، مثل الوقف على مرسوم الخط في هاء التأنيث ومفردات الوصل والفصل، وأحكام ياءات الزوائد، والوقف على الألفاظ المرسومة على غير القياس في مواضع حذف الألف من «أيها» والهمز المرسومة بصورة الواو.

ثم إن لكل قارئ من السبعة اختياره في الرسم، اعتماداً على رواية المصحف الإمام في قطره، وبما أن نافعاً اعتمد المصحف المدني، فلذلك فإن الخراز خصص أرجوزته للرسم المدني، مثل ما خصص ابن بري درره لقراءة إمام المدينة.

2. المورد

لقد أراد الخراز أن يحكم أساساً قواعد الرسم والضبط على قراءة الإمام نافع السائدة في قطره معتمداً على أهم الكتب التي قد ألقت قبله في هذا الموضوع مثل المقنع للداني والتنزيل لابن نجاح وعقيلة الشاطبي ومنصف البلنسي.

ولقد اشتمل نظمه بعد الحمد لله والصلاة والسلام على الرسول بمقدمة حول جمع المصاحف ووضع رسمها من قبل الصحابة رضي الله عنهم ؛ وذكر وجوب اتباعهم في هذا وكرّر ما قاله في عمدة البيان التي سبقت نظم المورد واشتهرت منها أبيات يقول فيها :

فواجب على ذوي الأذهان	أن يتَّبَعُوا المرسوم في القرآن
ويقتدوا بما رآه نظرا	إذ جعلوه للأنعام وزرا
وكيف لا يجب الاقتداء	بما أتى نصاً به الشفاء
إلى عياض أنه من غيّر	حرفاً من القرآن عمدا كفر
زيادة أو نقصا أو إن أبدلا	شيئاً من الرسم الذي تأصلا

ثم ذكر رأي الإمام مالك في هذه المسألة الذي قد رأيناه في كتاب المقنع
وبعد ذلك بين مراجعه في هذا النظم منوهاً بكتاب المقنع في قوله :

ووضع الناس عليه كتباً	كل يبين عنه كيف كتباً
أجلها فاعلم كتاب «المقنع»	فقد أتى فيه بنص مقنع
والشاطبي جاء في «العقيلة»	به وزاد أحرفاً قليلة
وذكر الشيخ أبو داود	رسماً "بتنزيل" له مزيداً
وربما ذكرت بعض أحرف	مما تضمن كتاب المنصف
لأن ما نقله مروى	عن ابن لب وهو القيسي
وشيخه مؤتمن جليل	وهو الذي ضمن إذ يقول
«حدثني عن شيخه المغامى	ذي العلم بالتنزيل والأحكام»

ونذكر في اصطلاحه قوله :

جعلته مفصلاً ميوياً	فجاء مع تحصيله مقرباً
وحذفه جئت به مرتباً	لأن يكون البحث فيه أقرباً
وفي الذي كرر منه أكتفى	بذكر ما جا أولاً من أحرف
منوعاً يكون أو متجداً	وغير ذا جئت به مقيداً
وكل ما قد ذكره أذكر	من اتفاق أو خلاف أثروا
والحكم مطلقاً به إليهم	أشير في أحكام ما قد رسموا
وكلما جاء بلفظ «عنهما»	فابن نجاح مع دان رسماً
وأذكر التي بهن انفردا	لدى العقيلة على ما وردا
وكلما لواحد نسبتُ	فغيره سكت إن سكتُ
وإن أتى بعكسه ذكرته	على الذي من نصه وجدته

ثم قال في اتباعه لقراءة الإمام نافع وتلخيص هذه المراجع :

فجئت في ذاك بهذا الرجز	لخصت منهن بلفظ موجز
وفى قراءة أبي رؤيم	المدني ابن أبي نعيم
حسبما اشتهر في البلاد	بمغرب لحاضر وببادي

وسوف نرى أنه أولى عناية خاصة في الضبط لبعض الأحكام التي انفرد بها ورش مثل إبدال الهمزة ونقل الحركة فنص عليها قائلاً عن الهمز.

وإن يكن مسكنٌ من قبل صَحَّ فحكمها لورش نقل

تَسْقِطُهَا من بعد نقل شَكْلِهَا وَجَرَّةٌ تَجْعَلُ فِي محلها

وفي همز الوصل يقول :

وحكمها لورشهم في النقل كحكمها في أَلْفَاتِ الوصل

ففوقه أو تحته أو وسطا في موضع الهمز الذي قد سقطا

3 . عرض لموضوعات الكتاب

لقد تضمن نظم المورد عشرة أبواب :

الأول : حذف الألف وذكر من تعليل حذفه كثرة الدور والاستعمال وعبر عن ذلك في قوله :

كذاك لا خلاف بين الأمة في الحذف في اسم الله والله

لكثرة الدور والاستعمال على لسان لافظ وتال

وقد اعتاد المؤلفون في الرسم أن يعللوا الحذف بثلاثة عوامل، فيقولون إنه قد يقع للإشارة إلى قراءة معينة، مثل ﴿ كَطِي السَّجَلُ لِلْكَتَبِ ﴾ فحذف الألف يشير إلى قراءة ﴿ كَطِي السَّجَلُ لِلْكَتَبِ ﴾، والتعليل الثاني هو الاختصار في الكلمات التي كثر استعمالها. مثل ذكر الناظم واسم الجلالة، والتعليل الثالث هو الاقتصار، وهو ما اختص بكلمة أو كلمتين دون نظائرها مثل «الميعاد» في الأنفال، و«الكافر» في الرعد.

الثاني : حذف الياءات وقال :

والياء تحذف من الكلام زائدة وفي محل اللام

والزائدة مثل وعيدي ويهديني، وهي المعروفة بياء الإضافة أما التي هي لام الكلمة، فمثل «الجواري»، و«نبغي» و«يسري» وفي الاصطلاح تسمى ياءات الزوائد، لأنها لم ترسم في المصحف.

الثالث : حذف أحد اللامين مثل اليل والتي فيها يقول :

ورود حذف إحدى اللامين وهو مرجح بثاني الحرفين

في اليل والائي التي واللاتي وفي الذي بأي لفظ ياتي

الموايع : في حكم رسم الهمز وضبطه فقال :

وكتبوا الهمز على التخفيف واوا ويا والألف المعروف

ثم استعرض صورها بحسب حركتها وموقعها من الكلمة، وسوف نبين ذلك في نموذج خاص من أبواب هذا الكتاب.

الخامس : في زيادة الواو والياء والألف، مثل زيادة الواو في «أولئك» و«سأوريكم» والياء في مائة، ومن ثلثائي و«إيتائي» ومن «نباي» في الأنعام وزيادة الألف في «لكننا» وفي الكهف، و«لا أذبجنه» في النمل وكذلك بعد واو الجمع في الفعل، وبعد الهمز المرسوم بالواو في كلمات معروفة.

السادس : ما كتب بالألف وأصله ياء مثل ﴿الاقصا﴾ ﴿وضعا﴾ و﴿نراء﴾ و﴿ثنا﴾.

السابع : فيما رسم في الياء وأصله واو مثل ﴿سجى والضحى﴾، و﴿تلاها﴾.

الثامن : في حروف كتبت بالواو عوضاً عن الألف مثل : «الربو» «الحيوة» «الصلوة».

التاسع : في حروف وردت في مسائل الوصل والقطع في كلمات معروفة نحو «إن لا» و«من ما» و«عن ما».

العاشر : في رسم هاء التانيث المكتوبة تاء.

وبعد هذه الأبواب ألحق الناظم بمورده مسائل الضبط التي ذكرنا أنها من نظمه القديم المعروف بعمدة البيان.

وأهم ما استحدثه في الضبط هو تركه لطريقة الشكل المدور التي رأيناها في محكم الداني، والتي استبدل بها الشكل المستطيل المأخوذ من صور حروف المد، الذي كان سائداً في الهجاء العادي، ويعود إلى الخليل ابن أحمد، ويسميه الداني نقط الشعر أو نقط النحاة، وعلل الخراز اعتماده لهذا النقط بقوله :

كيميا يكون جامعاً مفيداً على الذي ألفته معهودا
مستنبطاً من زمن الخليل مشتهراً في أهل هذا الجيل
وأوضحه في قوله :

ففتحة أعلاه وهي ألف مبطوحة صغرى وضم يعرف
وإوا كذا أمامه أو فوقاً وتحت الكسرة ياء تلقى

4 . استدراكاته على من قبله

(أ) استدراكه على الداني :

لقد رأينا في مقدمته المنهج الذي رسمه في تلخيصه للكتب التي اعتمدها،
وقد كان في مقدمتها كتاب المقنع الذي صرح أنه أجل ما كتب في الرسم.
ولكنه ربما نبه على بعض المآخذ عليه مثل قوله في باب حذف الألف من
جموع السلامة، إذ يقول :

كذا الشياطين بمقنع أثر في سالم الجمع وفي ذاك نظر

وهنا أخبر عن الداني أنه ذكر حذف الألف من «الشياطين» مع ذكرها في
جموع السلامة مثل المنافقين والكافرين، وعقب على هذا قائلاً إن فيه نظراً لكون
«الشياطين» ليس من جموع السلامة، فيلزم أن لا يدخل في قاعدة الحذف معها. لكن
من الممكن أن يعده الداني تسامحاً لشبهه في الصيغة.

(ب) بعض ما انفرد به ابن نجاح :

وفي بعض المسائل التي انفرد بها ابن نجاح يقول الخراز :

وأثبت التنزيل أولى «يابسات» «رسالة» العقود قل و«راسيات»
رجح ثبته و«باسقات» وفي «الحواريين» مع «نحسات»
أثبتته وجاء «ربانيون» عنه بحذف مع «ربانيين»
ثم «بنات» في ثلاث كلمات في النحل والأنعام مع «له البنات»
وفي «صراط» خلفه و«سوءات»

ومما ورد في التنزيل في العقيلة وحدها رسم ﴿شديد القوى﴾ فقال فيه :

ولم يجئ لفظ القوى في مقنع ومن عقيلة وتنزيل وعسى

كما ذكر ما انفردت به العقيلة رسم «سقيها» بالياء فقال فيه :

وفي العقيلة أتى «سقيها» ولم يجئ بالياء في سواها

(ج) زياداته على ما في كتب الداني وابن نجاح من المنصف :

ومن زيادات الخراز على ما في كتب الشيخين : الداني وابن نجاح أنه اعتنى بمفردات المقرئ أبي الحسن علي بن محمد البلنسي المرادي مؤلف كتاب المنصف في الرسم، وأورد اختياراته التي تناولت في جلها مسائل الحذف، والتي يظهر منها أن البلنسي يميل إلى إطلاق الحذف في المسائل التي سكت عنها أبو داود، ومن هذه المسائل :

1. منها حذف الألف في لفظي «إحسان» و«شعائر» في المنصف في كل القرآن وسكت ابن نجاح عنها في موضعين وهما في البقرة : ﴿وبالوالدين إحساناً﴾ و﴿إن الصفا والمروة من شعائر الله﴾، وحذف فيما سواهما، وهذا ما نظمه الخراز بقوله :

ولفظ «إحسان» أتى في المنصف

مع شعائر وجاء حذف ذين في نص تنزيل بغير الأولين

2. ومنها حذف الألف من «الأعقاب» و«العظام» حيثما جاءت في القرآن، وفيما يقول الناظم :

وفي «العظام» عنها في المومنين

وغير أول بتنزيل أتين كلا و«الأعقاب» بغير الأولين

لكن عظامه له بالألف وكل ذلك بحذف المنصف

3. ويقول الخراز أيضاً :

والمنصف «الأسباب» و«الغمام» قل وابن نجاح ما سوى البكر نقل

وفي هذا المثال أيضاً نرى صاحب المنصف يذكر الحذف مطلقاً، وكذلك ابن نجاح ما عدا ﴿وتنقَّعتْ بهم الأسباب﴾ و﴿ظللنا عليهم الغمام﴾ فإنه سكت عنهما.

4. وحيشما يكون الألف بعد لام مثل «إصلاح وعلام والسلام وغلّام، وحلاف وغلّاذ، والتلاق وعلانية، ولاهية، ولازب، فالبلنسي روى حذفها مطلقاً، فقال :

ومع لام نكـره تتبعـا نجل نجاح موضعاً فموضعاً
كنحو «الاصلاح» ونحو «علام» سوى «قل اصلاح» وأولى «ظلام»
«تلاوته» و«سبيل السلام» ومثلها الأول من «غلام»
وكل حلاف غلّاذ لاهيه ومثلها «التلاق» مع «علانية»
ثم فلاناً لائم ولازب واطلقت في منصف فالكااتب
مخير في رسمها⁽¹⁾

5. ويقول في إطلاق الحذف عن البلنسي في «جهالة» ومادتها كالجاهلية، وفي «الفواحش» و«الابكار» و«عداوة» و«مقاعد».

«جهالة» مع «الفواحش» وفي حرفي الابكار وقل في المنصف
«عداوة» وغير الاولى وارد لابن نجاح ومعاً «مقاعد»

ومن الملاحظ أن الخراز وافق صاحب المنصف في إطلاق الحذف من الجهالة في عمدة البيان حيث قال فيما يحذف :

أفواهم جهالة والابكار كيف الموالي ولفظ الادبار

6. ومما انفرد به البلنسي حذف الألف في «حسباناً» المنسوب المنون في الأنعام والكهف، و«خالق» في الأنعام وفي فاطر والحشر.

و«جاعل الليل» وأولى «فالق» وحذف «حسباناً» ولفظ «خالق»
بمنصف

يعني أن البلنسي حذف الألف من قوله تعالى : ﴿والشمس والقمر حسباناً﴾ في الأنعام و﴿خالق﴾ في الأنعام وفاطر والحشر.

(1) لقد نبه ابن عاشر في فتح المنان أن استنباط النظم للتخيير في رسم الألف في هذه المواضع منقوص في بعضها وهو الأول من «علام» و«سبيل السلام» لأن أبا عمرو والبلنسي نصاً على حذف الألف فيهما وسكتا عنهما ابن نجاح، إذاً فلا مجال للتخيير في رسمها.

7. ومنها أيضاً قوله بحذف الألف في موضعي ﴿الرضاعة﴾ في البقرة والنساء، بينما يذكر ابن نجاح التي في النساء. وفي هذا قال الخراز :

وعنه في «رضاعة» النساء ومنصف في الموضعين جاء

8. ومن المواضع التي روى فيها البلنسي الحذف مطلقاً لفظاً ﴿الادبار﴾ و﴿الاعناق﴾ وفي ذلك يقول الخراز.

وعن أبي داود «أدبارهم» ثم بغير الرعد «أعناقهم»

والمنصف «الادبار» فيه مطلقاً وفيه «أعناقهم» قد أطلقا

9. ومما اختص به صاحب المنصف إطلاق الألف في «يستأخرون» بما فيها لا يستأخرون التي في سورة الأعراف.

يستأخرون غاب أو إن حضرا بغير الاعراف وكل ذكر

بمنصف

10. ومما أورده الخراز في هذا الباب عن صاحب المنصف قوله بحذف الألف، في «خاشعة» و«كاذبة» ونظم ذلك فقال :

وما أتى في الذكر من «خاشعة» مع تمارونه مع «كاذبة»

في سورة العلق قل والمنصف أطلق

5. نموذج من نظمه في أحكام الهمزة

وفيه يقول :

وما حكم الهمز في المرسوم وضبطه بالسائر المعلوم

ورتبته على ثلاثة فصول :

الأول : في الهمز في أول كلمة، ويأتي في صورة الألف، أيا كانت حركته، ولا يعتبر الزائد قبل الكلمة، كالباء والسين والفاء والكاف، ونظم القاعدة بقوله :

فأول بألف يصور وما يزد قبل لا يعتبر

نحو بآن وسألقي وفإن

واستثنى من هذه القاعدة أربع عشرة كلمة، كتبت على إرادة وصلها بما قبلها فصار الهمز فيها كالمتوسط، ونظم المستثنيات بقوله :

وبمراد الوصل بالياء «لئن»
 ثم «لئلا» مع أنفكا «يومئذ» «أئن» مع «أننكم» و«حينئذ»
 «أئن» «أئنا» الأولان وكذا «أئمة» والمزن فيها «أئذا»
 و«هؤلاء» ثم «بينوما» و«أؤنبئ» سواء وحتما

وهذه الكلمات في الآيات التالية : ﴿لئن أخرتني إلى يوم القيامة﴾ (الإسراء، 62)، ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة﴾ (البقرة، 150)، ﴿أنفكاه الهة دون الله تريدون﴾ (الصفات، 86)، ﴿يومئذ يتبعون الداعي﴾ (طه، 108)، ﴿أئن لنا أجرا﴾ (الشعراء، 41)، ﴿أننكم لتشهدون﴾ (الأنعام، 19) وفي النمل والعنكبوت ﴿أننكم لتأتون الرجال﴾ وفي فصلت ﴿أننكم لتكفرون﴾، و﴿أنتم حينئذ تنظرون﴾ (الواقعة، 84) و﴿أئن ذكرتم﴾ (يس، 19) و﴿أئنا لمخرجون﴾ (النمل، 67) و﴿أئنا لتاركوه أئمتنا﴾ (الصفات، 36) وهما اللتان قال عنهما الأولان احترازا من ﴿أئنا لمرودون في الحافرة﴾ (في المنازعات) لأن الهمز فيها غير مصور، ﴿فقاتلوا أئمة الكفر﴾ (التوبة، 12) وفي الأنبياء والسجدة ﴿وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا﴾ وفي القصص ﴿ونجعلهم أئمة﴾ وفيها أيضاً ﴿وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار﴾ و﴿أئذا متنا وكنا ترابا﴾ (الواقعة، 47) وسماها بالمزن. و﴿هؤلاء﴾ متعددة في القرآن : و﴿ينؤمنر لا تأخذ بلحيتي﴾ (طه، 94)، و﴿قل أؤنبكم﴾ في آل عمران، 15.

ففي هذه الكلمات اعتبر الزائد قبلها من جنسها، فصار الهمز فيها كالمتوسط.

الثاني : الهمز الواقع متوسطا أو متطرفا بعد سكون غير ألف فلا صورة له، ونظم قاعدته بقوله :

فصل وما بعد سكون حذفاً ما لم يك الساكن وسطاً ألفاً
 كمثل يستلون والنبويء شيئاً وسوءاً ساء مع قروء

ثم استثنى من هذه القاعدة الكلمات الآتية في نظمه بقوله :

إلا حروفاً خرجت عن حكمها فصورت بألف في رسمها
 وهي «تنوأ» مع حرف «السوأي» أن كذبوا﴾ ومثلها «تبوأ»

و«النشأة» الثلاث أيضاً واختلف
في رسم ﴿يسألون عن﴾ عن السلف
وموثلاً بالياء.....

ووردت هذه الكلمات في الآيات التالية : ﴿لتنوأ بالعصبة﴾ (القصص) و﴿ثم
كان عاقبة الذين أساءوا السوأى أن كذبوا﴾ (الروم، 10) و﴿إني أريد أن تبوأ ياثمى﴾
(المائدة، 29) و﴿ثم الله ينشئ النشأة الآخرة﴾ (العنكبوت، 20) و﴿وأن عليه النشأة
الآخري﴾ (النجم، 47)، و﴿يسئلون عن أنبائكم﴾ (الأحزاب، 20) وهي محل
الخلاف لأنها صورت في بعض المصاحف بالآلف، ولا خلاف في رسم غيرها بدون
صورة أما الهمز الواقع بعد الألف فصورته من نفس حركته، فقال عنه :

..... وما بعد الألف فرسمه من نفسه كما أصف

كقوله «دعاؤكم» وماؤكم» ونحو «أبنائهم» «نساؤكم»

وترك التمثيل للمفتوحة بعد الألف لأنها لا تصور ألفا كيلا يجتمع ألفان
وسوف ينبه على ذلك وعلى هذه القاعدة استدراك بينه بقوله :

وحذف البعض من «أولياء» مع مضمّر و ألف «البناء»

رفعا وجرا و«جزاء» يوسف في المقنن الهمز قليلا حذف

ونص تنزيل بهذى الأحرف أعني «جزاؤه» بغير ألف

وهذا الاستدراك يعني أولاً أن بعض المصاحف رسم ﴿أولياؤهم الطاغوت﴾
(البقرة، 257) و﴿أولياؤهم من الانس﴾ (الأنعام، 128) و﴿ان أولياؤه الالمتقون﴾
(الأنفال، 34) و﴿نحن أولياؤكم﴾ (فصلت، 31) و﴿ليوحون إلى أوليائهم﴾
(الأنعام، 121) و﴿إلى أوليائكم معروف﴾ (الأحزاب) في هذه المواضع الستة
بحذف صورة الهمز وحذف الألف قبله، لكن العمل على اثباتهما، ثانياً أن كلمة
«جزاؤه» الواردة ثلاث مرات في يوسف قد تحذف قليلا صورة همزها حسبما ذكر
الداني في المقنن، وأن أبا داود في التنزيل نص على رسمها بدون ألف.

الثالث : الهمز الساكن متوسطا كان أو متطرفا، والمتطرف المتحرك، فإنه
يصور بحركة ما قبله، ونظم ذلك بقوله :

فصل ومما قبلها قد صورت ساكنة وطرفا إن حركت

ك«بدأ الخلق» «ونبئ» «بيدي» «جئتم» و«أنشأتم» «يشأ» و«اللولؤ»

لكنه استثنى من هذه القاعدة العامة أربع كلمات من قسم المتوسطة الساكنة وهي : ﴿الرءيا﴾ كيفما وقع، و﴿ادارءتر فيها﴾ (البقرة، 72)، فقد نص أبو عمرو وأبو داود على حذف صورتها، ﴿فإذا اطمأنتر﴾ (النساء، 103) و﴿امتألت﴾، فقد ذكر الخلاف فيهما، والراجع فيهما التصوير، وقد نظم الخراز هذا الخلاف بقوله :
والحذف في «الرءيا» وفي «ادارءتم» والخلف في «امتألت» و«اطمأنتم».

الرابع : خصص الناظم هذا الفصل لمجموعة من الكلمات خرجت عن قاعدة فصل الهمزة المتطرفة بعد الساكن، أو بعد المتحرك، لأن القياس عدم تصويرها في هذه المجموعة المحفوظة صورت وأو^أ وزيد بعدها ألف ؛ ونظمها بقولها :

فصل وفي بعض الذي تطرفا	في الرفع واو ثم زادوا ألفا
فعلموا ⁽¹⁾ العلماء ⁽²⁾ يبدوا ⁽³⁾	والضعفوا ⁽⁴⁾ الموضعان ينشوا ⁽⁵⁾
وشفعوا ⁽⁶⁾ يعبوا ⁽⁷⁾ البلوا ⁽⁸⁾	ثم بلا لام معا أنبوا ⁽⁹⁾
جزوا ⁽¹⁰⁾ الاولان في العقود	وسورة الشورى من المعهود
ومثلها لابن نجاح ذكرها	في الحشر والداني خلافا أثرا
وعنهما أيضا خلاف مشتهر	في سورة الكهف وطه والزمر
ومع أولى المومنون الملو ⁽¹¹⁾	في النمل عن كل ولفظ «تفتوا» ⁽¹²⁾

(1) الشعراء، 197.

(2) فاطر، 28.

(3) يبدوا متعددة.

(4) إبراهيم، 12، وغافر، 74، وذكر فيه المقنع خلافا.

(5) الزخرف، 18، وفي العقيلة ذكر فيه الخلاف.

(6) الروم، 13.

(7) الفرقان، 77.

(8) الصافات، 106.

(9) في الأنعام، 5، والشعراء، 6.

(10) في العقود، 29، و32، وفي الشورى 40، وفي الحشر، 17، وهذه الأربعة لا خلاف فيها عند أبي داود، وأورد الداني خلافا في الحشر. والخلاف عنهما في الكهف، 88، وطه، 76، والزمر، 34.

(11) في النمل مطلقا والأولى من سورة المومنين.

(12) يوسف، 85.

وبسره أو⁽¹⁾ معه دعوا⁽²⁾ في الطول والدخان، قل بلاؤا⁽³⁾
ويتغياؤا⁽⁴⁾ كذا ينبوا⁽⁵⁾ وفي سوى التوبة جاء «نبوا»⁽⁶⁾
ثمت فيكم شركوا⁽⁷⁾ يدروا⁽⁸⁾ وشركوا شرعوا وتظلموا⁽⁹⁾
وأتوكوا⁽¹⁰⁾ وما نشسوا⁽¹¹⁾ في هود والخلاف في «ابنوا»⁽¹²⁾
وعن أبي داود أيضا ذكرا وفي ينبوا في العقيلة ألف
وليس قبل الواو فيهن ألف

الخامس : ثم ذكر أن الهمزة المتوسطة إذا فتحت بعد الكسر والضم
تصويرهما على حركة ما قبله ونظم ذلك بقوله :

فصل وإن من بعد ضمة أتت أو كسرة فمنهما إن فتحت
كمائة وفئة وهزوا وملئت مؤجلا وكفوا

وإن وقعت مضمومة بعد كسر فإنها تصور بحركة الكسر ياء في حرف
معدودة نظمها بقوله :

وبعد كسر إن أتت مضمومة كذاك أيضا أحرف معلومة
نحو ننبئهم أنبئك وبابه وقوله سنقرئك

ثم أوضح حكمها في غير هذه الكلمات قائلا :

وكيف ما حركت أو ما قبلها في غير هذه فلاحظ شكلها
كيئسوا وسلئت يذروكم وسألوا بارئكم يكلؤكم

(1) الممتحنة، 4.

(2) غافر، 50.

(3) الدخان، 33.

(4) النحل، 48.

(5) القيامة، 13، وذكر الشاطبي فيها خلافاً.

(6) إبراهيم، 9، وص، 21، والتغابن، 5.

(7) في الأنعام، 94، والشورى، 21.

(8) النور، 8.

(9) طه، 119.

(10) طه، 18.

(11) هود، 87.

(12) العقود، 18. وقد ذكر فيه الخلاف ورجح أبو داود الواو.

وإن حذف في «اطمانوا» فحسن وفي «اشمأزت» ثم في لأملأن
وعن أبي داود أيضا أثرا «أطفأها» واختار أن يصورا

السادس : وختم هذا الباب بقاعدة عامة، وهي أن كل صورة للهمزة مؤدية إلى اجتماع صورتين متماثلتين كواوين أو يائين أو ألفين، فإن إحداهما تحذف، فقال :

وما يؤدي لاجتماع الصورتين	فالحذف عن كل بذاك دون مين
كقوله أمنتكم أباءكم	وأله وخاسئين جاءكم
رءيا ألقى وفي أباء يا	تؤوى مناب وكذا دعاءيا
مستهزءون السيئات ملجا	منارب نثارءا تبوءا
إذ رسموا بالف نثارءا	لكن ياء في رأى مما رءا
وأثبتت في «سيناً» والسيء»	«سينة» «هيئ» وفي «يهيئ»
لكن في السيني لِفَانِ صورا	«هيئ» «يهيئ» ألفا وأنكرا

6 . شروح المورد

لقد كان من مظاهر الشبه بين "درر" ابن بري ومورد الخراز أن كلا منهما صار منطلقا لمجموعة من الشروح والتعليقات والحواشي والمعارضات والمصنفات التي كتبت حول مورد الظمان ناهزت المائة، وسوف نقدم في هذا الفصل أمثلة محدودة منها، ومن يبيع المزيد فسيراه مبسوطاً في موسوعة الدكتور عبد الهادي احميتو في قراءة الإمام نافع⁽¹⁾.

(أ) شرح ابن أخطا :

وأول من شرح مورد الظمان هو أبو محمد عبد الله بن عمر بن أخطا الطنجي (ت 750) في كتابه «التبيان في شرح مورد الظمان» بدأه بتمهيد عن فضل الكتابة وعناية السلف بتعلم الخط وتدوين العلم، وذكر أول من كتب عموماً، وأول من كتب بالعربية وانتقال الكتابة إلى أهل مكة، واستعرض كتابة المصاحف الأول وجوب

(1) ج 4، ص 1314.

اتباع رسم الصحابة، ثم ذكر المصنفات في هذا الرسم وقال إن من أحسنها وأبدعها مورد الظمان، فاعتنى الناس بحفظه في البلدان وتردد ذكره بين الشيوخ والولدان. وطلب منه أن يشرحه وأن يذكر مشكله وموضحه، وقد ابتدأ هذا الشرح في حياة المؤلف، ثم تراخى في إنجازه إلى أن استأنف العمل فيه سنة 744 وأمته.

وملخص هذه المقدمة يذكرنا بما كان للخراز في أسبقيته لشرح الدرر والفرق بينهما أن الخراز أكمل الشرح في حياة المؤلف، وتتمثل أهمية هذا الشرح في كون المؤلف من أخص تلاميذ الخراز وأخذ عنه مباشرة، وإطلاعه على التعليقات والإيضاحات التي كان المؤلف يقدمها للطلبة، ثم إن ابن أخطا كان يراجع مصادر الخراز ويصحح منها ما يراه وهما أو غلطا ؛ وحتى قيل إن أبا عبد الله القصار كتب إلى تلميذه أبي العباس الشريف العلمي : وأعجبني إقراؤك الخراز واعتمد على ابن أخطا فإن نقله صحيح وكثير من شروح الخراز فيها تحريف» ومن أمثلة مراجعات ابن أخطا ما نقله الدكتور عبد الهادي احميتو فيقول الخراز :

«كذابا» الأخير قل وعنهما أساوره «أثارة» قل مثلما

فقال ابن أخطا «أراد قوله تعالى : ﴿ لا يسمعون فيها لغوا ولا كذابا ﴾ واحترز بقوله الأخير من قوله تعالى : ﴿ وكذبوا بآياتنا كذابا ﴾ فذكر أن كذابا الأخير محذوف لأبي داود، وقد طالعت نسخا من «التنزيل» ومن «مختصر التنزيل» فما رأيت أبا داود تعرض للأول ولا للأخير لا بحذف ولا بإثبات فذكرت ذلك للناظم رحمه الله، مرة بمنزله في مدة سكناه بالبلد الجديد، فأخرج منه مبيضات وأوراقا كثيرة كان بيض فيها بعض ما نظمه في هذا النظم فلم يجد فيها «كذابا» فتعجب من ذلك، فقال - وهو صادق - ما نظمت شيئا حتى رأيت وتحققته، ووعدني البحث فيه والنظر فما راجعته فيه حتى مات رحمه الله⁽¹⁾.

ب) شوح المجاصي والركراكي :

وقد شرجه على عهد الناظم أبو عبد الله محمد بن أبي مدين المجاصي وقد سبق أن رأينا أنه من شراح البرية، وقد ذكره أحمد بن علي بن عبد الملك الركراكي غير أنه قال إنه شرح لا يشفي غليلاً ولا يبرد غليلاً.

(1) ج 4، ص 1313.

ولقد كتب الريراكي عن المورد كتاب «ري العطشان في رفع الغطاء عن مورد الظمان» وقد أثنى على تبيان بن أبطا، لكنه يرى أنه قليل الثمرة طويل العبارة كثير البحث، فرب أحد لا يقدر على تحصيله لقصور فهمه في علم العربية، فأراد الريراكي أن يختصر بالكتابة شرح الألفاظ، وإتمام النقص وتقعيد المطلق بلفظ سهل مسترسل موجز يسهل فهمه على المبتدي، والمنتهي غني عنه إلا على وجه التذكرة، وذكر أنه اعتمد فيه على سماعه من أبي عمران موسى بن محمد الجزولي ولقد طالع الدكتور عبد الهادي احميتو هذا الشرح في خزانة الأوقاف بأسفي.

(ج) شرح المكناسي :

وهو محمد بن يحيى بن محمد يحيى بن جابر الفسائي المكناسي (ت 827)، وهو مجموعة من تقييدات اشتهر منها ما عرف باستدراكاته على الخراز نظاماً، ومن أمثلتها :

1. يقول الخراز :

وجاء آثار في الاقتداء في صحبه الفر ذوي العلاء
منهن ما ورد في نص الخبر لدى أبي بكر الرضي وعمر

وصوب المكناسي البيت الأخير بقوله :

منها الذي ورد في نص الخبر.....

وهو احتراز من استعمال «منهن».

2. ويقول الخراز :

وجاء في الحرفين نحو الصادقات والصالحات الصابرات القانتات
وبعضهم أثبت فيها الأول وفيهما الحذف كثيراً نقلاً

ويصوب المكناسي بقوله :

وجاء في الحرفين نحو الصادقات الحذف عنهما ونحو القانتات
وأثبت التنزيل فيها الأول لكن حذفه كثيراً نقلاً

والخلف للداني أيضاً وقعا مع اشتهار الحذف فيهما معا
وعنهما الحكم كذاك اطردا في كل ما همز أو ما شدد

ويبدو ما في هذا التصويب من زيادة توضيح أوجه الخلاف في هذه الكلمات، وعلى هذا المنوال سار المكناسي الذي أورد سبعة وأربعين استدراكاً على الخراز جلها في باب حذف الألف، وتتناول بيان مواقف الشيوخ التي أوردها الخراز مجملتها: وفصلها المكناسي مع تكميلات مفيدة في هذا الباب.

وقد أتى الدكتور عبد الهادي احميتو بهذه الاستدراكات كاملة في موسوعته.

(د) شرح الشوشاوي :

ومن شروح المورود المشهورة كتاب تنبيه العطشان على مورد الظمان لحسين بن علي بن طلحة الركرائي الشوشاوي (899)، وهو من المصنفات المعتمدة عند القراء الشناقطة، ومن ميزات هذا الشرح إيراد بعض الإحصاءات في الرسم مثل قوله إن ألفات القرآن الكريم على قراءة نافع ثمانية وأربعون ألف وسبعمائة وأربعون، وعدد الياءات خمسة وعشرون وتسعمائة وتسع ياءات، وعدد الواوات خمسة وعشرون ألفاً وخمسمائة وست واوات.

واعتمد في مراجعة المصادر الأربعة للمورد أي المقنع والتنزيل والمنصف والعقيلة ولكنه نقل من الكشف على المقدمة وشرح كراسة الجزولي للعطار، وله استدراكات على الخراز منها قوله :

«وينبغي أن تزداد هذه الأبيات ههنا بعد قوله :

من سالم الجمع الذي تكرر	ما لم يكن شدد أو إن نبيرا
وما تصدر من الجموع	بهمزه شهر في المسموع
إثبات ثانيه كأميننا	وآخرين قل ولا آمينا
كما هو المعروف في الهمزات	في مرتضى الكتاب والنحا

ومن مستدركاته عليه قوله في الألفات المنقلبة عن الواو :

وكتبوا مضارع الرضوان	باليا لأجل ماضيه الزماني
تدعى وتتلّى من ذوات الواو	لكنّ باليا خطأ كل راو
جاء بتاء أو بيا للحمل	على المركب المضى الفعل
دون دعا عفا لبعده البسط	من المركب ففقهً بالبسط
يرضى ويشقى مثل ذا في الحكم	إذ كتبها باليا كذا في الرسم

(هـ) شروح ابن عاشور :

ومن أهم شروح المورد وأجودها كتاب فتح المنان المروي بمورد الظمان للشيخ أبي محمد عبد الواحد بن عاشور (ت 1040) صاحب الأرجوزة الفقهية المشهورة بالمرشد المعين. وقد قام بتحقيق هذا الشرح الأستاذ الهبطي الإدريسي، ويقول مؤلف هذا الشرح إنه « سيحل من المورد مقفله، ويبين مجمله حسب الملائقة والإمكان، ويذكر مغفله، ويزيح مشكله بساطع الدليل والبرهان» وأشار إلى مصادره قائلاً على سبيل التورية إن شرحه «مقنع في رسم التنزيل اللبيب والمنصف النبيل بمحكم الضبط وواضح البيان، ممتع من جواهر الفن بالعقيلة والدرة الصقلية والجميلة طالبيها من أذكياء الإخوان».

وكان يرجع إلى هذه الأصول المعتمدة من الخراز، كما أفاد من ابن آجطاً وتبيان أبي إسحق التجيبي في الضبط. ثم ذيل شرحه بأرجوزة سماها الإعلان بتكميل مورد الظمان وسنورها بتمامها لاستكمال الفائدة، ذلك أن ابن عاشور اتبع خطة محكمة في هذا الشرح، فالتمزم بالبدء ببيان معاني البيت، وإعرابه وبإعطاء تنبيهات تكميلية بالغة الإفادة، نذكر منها على سبيل المثال التنبيهين التاليين لتعلقهما بمنهج الخراز في العزو :

التنبيه الأول : عند قول الناظم «الكتاب غير الحجر والكهف و ثانيهما عن خبر» يقول ابن عاشور : أعلم أن الناظم حيث يستثنى من الحكم المسند لشيخ فأكثر، تارة يستثنيه لنصه فيه على خلاف ذلك، وتارة يستثنيه لسكوته عنه، فالأول كهذا، والثاني كما تقدم في غير «أولى يوسف»⁽¹⁾ وكما يأتي في سوى «قل إصلاح»⁽²⁾ فكن على بصيرة من هذا التنبيه لأن إغفاله يوقع في القول عن الشيوخ ما لم يقلوه وإذا أمعنت النظر في التقاييد الموضوعية على هذا النظم وجدت ذلك.

التنبيه الثاني : كثيراً ما يأتي الناظم بالحكم معزواً للشيخين مع وجوده للشيوخ الثلاثة والبلنسي فقد يتبادر أن الأولى أن يقول «عنهم» حتى يحصل العزو

(1) إشارة إلى قول الناظم :

وعنه حذف «خطئون» خاطئين بغير أولى يوسف وخسنيين

(2) إشارة إلى قول الناظم :

كنجو إصلاح ونحو ظلام سوى «قل إصلاح» وأولى ظلام

للجميع مع أن الوزن والاختصار متيسران أيضاً، والجواب أن العزو لأبي عمرو لما كان مستلزماً للعزو للشاطبي لقوله :

والشاطبي جاء في العقيله بسه وزاد احرفاً قليله

أي بالمقنع كما تقدم، وكان العزو «للمنصف» إنما يقصد به بيان ما انفرد به فقط لم يحتاج إلى تكلف العزو عن الأربعة، وفي التعبير بـ «عنهما» فائدة، وهي توفير التعبير بضمير الجماعة مجروراً بعن أو غيرها، وغير مجرور عن كتاب المصاحف.

(ز) شرح الشيخ الماورغيني :

ومن الشروح المتداولة شرح الشيخ إبراهيم المارغيني المشهور بدليل الحيران على مورد الظمان، وقال إنه اختصره من شرح ابن عاشر للمورد، ومن شرح التنسي للضبط وهو كتاب متقن في منهجه محرر في تقوله، ويعتبر مثل كتاب النجوم الطوالع من المراجع الميسرة والشائعة.

تكملة المورد :

وقد أورد الإمام ابن عاشر بعد شرحه، منظومة جعلها تكملة للمورد لأنها تضمنت رسم الأئمة السبعة، سماها تنبيه الخلان على الإعلان بتكميل مورد الظمان في رسم الباقي من قراءات الأئمة الأعيان ثم شرحها، وهي في الحقيقة تعطي ما ورد في اختلاف مصاحف الأمصار، وهذا نصها :

بحمد ربه ابتدأ ابن عاشر	مُصلياً على النبي الحاشر
هاك زوائد لمـوردٍ تفي	بالسبع مَعَه من خلاف المصحف
المدني والمكي والإمام	والكوفي والبصري معاً والشامي
فارسٌ لكل قارئٍ منها بما	وافقه إن كان مما لزمَا
أو المخالف خلافاً اغتفر	وكن في الاجماع من الخلف حذِرُ
وما خلا عن خلفها قمفرد	كنافع لكن يُراعى المـورد
ووفقن بالرسم ممكن الوفاق	«كليسوء وا» «ورؤف» لا شقاق
من سورة الحمد للاعراف اعرفا	فياء «إبراهيم» في البكر احذفا
لغير جرْمِي و«قالوا اتخذوا»	يحذف شام وأوه «أوصي» خذا
للمدنيّين وشام بالالف	«يقاتلون» تلو حق مسخلف

والمكي والعراقي واوا «سارعوا»
 كذا الكتاب بخلاف عنهم
 واو «يقول» للعراقي فزد
 «لدار» للشام بلام وهنا
 «وشركاؤهم ليردهم» بيا
 في ساحر العقود مع هود اختلف
 من سورة الأعراف حتى مريما
 وواو «مساكناله» أبينا
 «بكل ساحر» معاً هل بالالف
 بالالف الشام «إذ أنجاكم» «ومن»
 للمكي «والذين» بعد المدني
 «كلمة» الثاني بيونس هما
 وفي «يسيركم» «ينشركم»
 له وللمكي ثم منهما
 معا «خراجا» بخلاف قد أتى
 «مكنني» للمكي نونا ثانيها
 من مريم قل ذا الأول
 في «قال» كم مع قال إن عكس جرى
 في المؤمنين أخري «الله» زد
 والمكي أولى نزل الفرقان
 و«حذرون» «فرهين» الألف
 في «وتوكل» عوض الواو بفا
 للمكي من «وقال موسى» وألف
 «ما عملته» الها يكوف نكبا
 من صاد للختم فخلفه أتى
 كلمة «الطول» و«تأمروني»
 «أشد منهم» هاء كافا قلب

«بالزبر» الشامي بباء شائع
 والشام ينصب قليلا، منهم
 والمدنيان وشام «يردد»
 قد حذف الكوفي تا «أنجيتنا»
 للشامي في محل همز أبديا
 وأول بيونس كذا ألف
 «تذكرون» الشامي ياء قدما
 بعكس «قال» بعد «مفسدين»
 وهل يلي الحاء أو قبيلها ؟ اختلف
 مع «تحتها» آخر توبة يعن
 والشام لا واو بها فاستبين
 بالتا وفي العراق بالها ارتسما
 للشامي «قل سبحان» قال قد رسم
 منقلبيا العراقي رسما
 و«فخرأج» للجميع أثبتا
 والكل «آتوني» معا بغير يا
 في الأنبياء للكوفي «قال» يجعل
 لا واو للمكي في «ألم يرا»
 للبصري والإمام همزا اعتمد
 و«يأتيني» النمل نونا ثان
 يثبت في بعض وبعض يحذف
 للمدني والشامي والواو احذفا
 «لؤلؤ» فاطر بخلف قد ألف
 وألف «الظنونا» للكل اكتبها
 في «عبده» تالي بكاف وبتا
 أعبد للشامي مزيد نون
 والكوف أو «أن يظهر» الهمز جلب

وسط «مصيبة بما» احذف فاء
 في «تشتهي» زاد «وحسنا» رسما
 في «خاشعا» باقتربت قد اختلف
 وإثر شين «المنشآت» الألف
 ويا ثاني «ذي الجلال» الشامي رد
 واحذف ضمير الفصل من «هو الغني»
 وخلف «قال إنما أدعوا» ألف
 ولا يخاف عوض الواو بغا
 فالحمد لله على حسن الختام

للمدني والشامي ثم هاء
 في الكوفي «إحسانا» فأحسن بهما
 وواو «ذو العصف» بشامي ألف
 وفي العراق الياء منها خلف
 واوا وضمة النصب في كلاً وعَدُ
 من مصحف الشامي كذاك المدني
 ثاني «قواريرا» ببصر مختلف
 للمدني والشامي والآن وفي
 وللنبي أنه صلاتي والسلام

الفصل الرابع

مدرسة أبي عبد الله الصفار

بعد أبي عبد الله بن القصاب والخراز، وأبوي الحسن بن بري وابن سليمان الأنصاري، تظهر عدة مدارس، تنتظم في عقد واحد ولكن لكل منها ميزتها الخاصة، ومن أقطابها أبو عبد الله الصفار وتلميذه أبو عبد الله القيسي، وسنقف معهما في هذا الفصل.

1. أبو عبد الله الصفار، صاحب العشر الصغير (761)

وهو محمد بن محمد بن إبراهيم التينلي المصمودي، نشأ في تينمل مهد داعية الموحدين محمد بن تومرت، وانتقل إلى مراکش وأخذ فيها عن أبي عبد الله بن رشيد ثم إلى فاس فأخذ عن شيخ الجماعة أبي الحسن بن سليمان (ت 730) وعن شيخ الجماعة ابن جابر الوادي أشي (ت 749)، ومن شيوخه الذي روي عنهم القراءات أبو عمران موسى بن محمد المشهور بابن حدادة صاحب ابن القصاب، وذكر في أسانيده قراءته على أبي الحسن بن سليمان عن أبي جعفر بن الزبير عن أبي الوليد العطار إسماعيل بن يحيى الأزدي الغرناطي (ت 668)، وأخذ العطار عن ابن حسنون عن ابن محمد بن عبد الله بن خلف بن بقي القيسي (ت في حدود 540) عن ابن البياز عن أبي عمرو الداني.

واشتهر من تلامذة الصفار علماء أعلام منهم السلطان أبو عنان فارس بن أبي الحسن المريني، وقد بويع في حياة أبيه أبي الحسن بعد نكبة الاسطول المغربي بساحل باجة. ولم تطل الحياة بهذا السلطان العالم إذ قتل سنة 759 وعمره لم يجاوز الثلاثين.

وقد كان قارئاً بالسبع، ومن تلامذة الصفار أيضاً الأمير إسماعيل بن الأحمر الخزرجي، وأبو عبد الله الفخار السماتي شيخ أبي وكيل المصمودي.

ومن مؤلفات الصفار، الزهر اليناع في مقرأ الإمام نافع، وتحفة الأليف في نظم كتاب التعريف للداني، وهو على منوال الشاطبية، نظم بها روايات نافع وطرقه، وعرفت أيضا "بالعشر الصغير"، وقد استهلها بقوله :

بدأت بحمد الله نظمي مصليا
وبعد فهذا نظم مقرأ نافع
والانصاري إسماعيل يعزى لجعفر
وهنا ذا أتى بجملة من روى
فورش هو المصري وعثمان اسمه
وقل الاصبهاني الثبت وهو محمد
وقالون (بروى) عنه قاض ومروزي
وذا ناقل عنه ابن مهران والفتى
وأما أبو الزعرا ابن عبدوس الرضا
فقل حفص الدوري أفاض عليهما
وإسحاقهم عنه محمد ابنه
ومهما أتى في النظم ذكر (لأحمد)
وإن جاء إسماعيل (فهو ابن) جعفر
فإن أطلق الحكم المراد اتفاقهم
وسميت هذا النظم يا صاح تحفة الـ
ففي نظمه التعريف قل وزيادة
ويقول في التعوذ والبسلة :

وعوذ كل في ابتداء قراءة
ويجهر كل فيه قل ومُسْتَب
وبسمل بين السورتين جميعهم
ووصلا وبدأ في براءة قد أبى
وقال ابن خاقان ببسلة له
ويقول في آخرها :

وأبيات هذا النظم يا صاح ستة
وصل إلى العرش ملاح كوكب
ومع مائة تسعون قد كسيت حلا
على أحمد والصحب طرا ذوي العلا

وهكذا أضاف إلى الراويين المشهورين في التيسير والشاطبية، أعني ورشا وقالون، اثنين آخرين انتزعهما من كتاب التعريف. وهما إسماعيل بن جعفر الأنصاري وإسحق المسيبي ! ثم اعتمد لورش ثلاث طرق عن أبي يعقوب الأزرق وعبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم العتقي ومحمد بن عبد الرحيم الأصبهاني فالأولان رويًا عن الأزرق مشافهة والثالث عن طريق مواس. وعن قالون القاضي إسماعيل البغدادي المالكي وأبو نشيط بن هرون المروزي وأحمد بن يزيد الحلواني. وعن إسحق المسيبي طريقًا ابنه محمد، ومحمد بن سعدان. وأما رواية ابن جعفر الأنصاري فقد اختار لها طريق بن عبدوس وأحمد بن فرح واسطتهما فيها أبو عمر الدوري.

وقد سبق أن رأينا أن أبا الحسن بن سليمان القرطبي قد نظم كتاب التعريف في أرجوزته المشهورة⁽¹⁾ التي ذكر فيها بعض الطرق العشر، وزاد فيها طريق الحسن بن أبي مهران الجمال وأبا عون الواسطي ثم صارت قصيدة الصفار نموذجاً في المغرب، في دراسة العشر الصغير الذي يرمز لهم بأربع كلمات، وهي «جيتص» فالجيم لورش مثل ما هي له في الشاطبية، أما الياء والتاء والصاد، فهي على التوالي رموز ليوسف الأزرق والعتقي عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم، والأصبهاني محمد بن عبد الرحيم، أما كلمة «بمحق» فإن الباء فيها لقالون، والميم لمحمد بن هارون المروزي، والحاء للحلواني والقاف للقاضي إسماعيل بن إسحق البغدادي. والكلمة الثالثة هي «سود» فالسين لإسحق المسيبي، والواو لولده محمد، والذال لابن سعدان، والكلمة الرابعة هي «لفز» فاللام للأنصاري إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، والفاء لابن فرح أحمد المفسر، والزاي لأبي الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس.

(أ) لامية العاصوي :

ثم صارت هذه التحفة من النصوص التعليمية المتداولة، وإن كانت لم تحظ بالشروح، فإنها صارت نموذجاً احتذى به مجموعة من القراء من بعد الصفار فنسج على منوالها محمد بن محمد بن مالك العامري ومحمد بن أبي شقرون بن أبي جمعة الوهراني. كما تابعها كل من ميمون الفخار في «تحفة المنافع» وابن غازي في «تفصيل الدرر» والمضغري في «تكميل المنافع» وسنعود إلى هذه الأنظمة في الفصول في معرض الكلام عن مدرسة ابن غازي الآتية.

(1) انظر ص 444.

وقد قصد العامري أن يحذو حذو الشاطبية في الشكل والمضمون والمنهج، لكنه بدأها بمثل ما بدأ به القيجاطي تكملة للشاطبية الذي يقول :

بحمدك يا رحمان أبداً أولاً لألفي ذا بال بحمدك أكتملاً
ويقول العامري :

بحمد إله العرش أبداً أولاً لألفي به نظماً به بال أكتملاً
وأهدي صلاة للنبي وءاله وأصحابه والتابعين ومن تلا
فبعد فنظمي في قراءة نافع بعشر روايات تضيء لمن تلا

وبعدما عد الرواة الأربعة عشر قال :

فهذي بعون الله أربع عشرة فرتب «أبا جاد» عليها وعدلاً
وقصدي اصطلاح الشاطبي بـ «حرزه» سواء سواء فاهنه متقبلاً
وفي يسره التعريف رمت اختصاره قطاع بعون الله نظماً مسهلاً
ويتضح في هذه الأبيات ما أخذ من الشاطبية من أسلوب ومنهج، مما هو واضح
كذلك فيما يقوله في كثير من أبيات قصيدته مثل قوله في هاء الكناية والياءات الزوائد :
ولم يصلوا ها مضمر قبل ساكن ولا بعده إلا ابن سعدان وصلاً
ودونك ياءات من الخط أسقطت لذلك سموها زوائد فاعقلاً
ويقول في آخرها :

وأبياتها مثل اللالي أربعو ن مع مائة زدها ثمانية حسلاً

(ب) لاهية الوهراني :

والقصيدة الثانية المحاذية لتحفة الصغار التي كانت من نظم محمد شقرون
الوهراني وعنوانها «تقريب المنافع في الطرق العشر لنافع» وهي التسمية
الموجودة عن أبي عبد الله القصاب، وقد بين ذلك في قوله :

وسميته التقريب عن قربة به أنال مع الآباء في جنة العلاء
وقد اتبع فيها منهج الشاطبي في باب المد ويقول :

لدى حرف مد قبل لازم ساكن كمحيائي بالإسكان فامدد تحز علا
كذا إن أتى همز بكلمة فاعلمن كجئىء وسوء ثم شاء تمثلاً
وإن فصل امدد بان جود زكيهم بخلف ورجع مده حيث نزل
وترجيح خسرأز لقصر لأنه كثير رواية رده بعض من خلا

بنقل الإمام الخلف غير مرجح
وتوسيط بر مد ما بعد همزة
كآمن والإيمان مؤودة وقل
وقولة مكى بإشباعه كذا
ويقول في آخرها :
وأبيات هذا النظم سين وقد بدت
وفي صفر إتمامه عام تسعة
ولهذه التوجيه والحكم والحلا
وتسعين من بعد الثمان مُحَمَّداً

2 . أبو عبد الله القيسي

أما العالم الذي خلف الصفار في نشاطه العلمي تأليفاً وتعليماً فهو شيخ الجماعة أبو عبد الله محمد بن سليمان القيسي مولود سنة 730 أي في عام وفاة كبار القراء أبي الحسن علي بن سليمان وابن بري والقيجاطي، وأضر في صباه، وأدرك برهة من حياة قراء كبار مثل أبي عبد الله محمد بن عمر اللخمي (ت 794) وأبي العباس الزواوي مقرئ السلطان أبي الحسن المريني، وعاصر أبا عبد الله الفخار ومولاه أبا وكيل المصمودي غير أن أبا عبد الله الصفار كان عمدته ومفيده وسنده، وقد أجازاه إجازة عامة، مثل ما فعل أبو محمد عبد الواحد الفشتالي والقاضي البلفيقي والقاضي أبو محمد القصري.

وقد كان القيسي ذا شخصية متينة وعارضة قوية وأسعفته حافظته المتميزة في التغلب على فقدان حاسة البصر، فناضل مخالفه ولو كانوا من شيوخه مثل ما وقع بينه وبين الفشتالي في مسألة إمالة «التوراة» ولقى انتصاراً عليه إذ يقول ابن القاضي فيها أن الأخذ بالإمالة لقالون جرى به الأخذ بفاس وبالمغرب وإليه أشار ابن القاضي بقوله :
وقالون في التوراة وافق ورشهم بدأ أخذ الأشياخ في الغرب مسجلاً

واستطاع القيسي أن يصل إلى مكانة شيخ الجماعة بفاس وأن يترك آثاراً مؤثرة في صياغة النهج التعليمي في الأداء، وكان نهجه يعتمد أساساً على النظم تسهيلاً للحفظ والاستحضار، كما جمع بين طريقتين في تحري مقررات هذا المنهج، أحدهما تتمثل في أرجوزة جامعة، بمثابة مدونة تشتمل على أحكام الرسم والضبط وتقع في أكثر من ألفي بيت، أما الطريقة الثانية فتتمثل في مجموعة من المقطعات التي تتناول مواضع معينة من غوامض مسائل الأداء مثل الرائية التي نظمها على منوال

الحصرية وخصصها لأحكام الوقف عند الإمام نافع، ومنها، أيضاً قصيدة في الخلاف بين الحلواني والمروزي ومقطعات أخرى في كيفية النطق بـ «تامنا» وإدغام ﴿ماليه هلك﴾ وتغليظ اللامات وترقيق الراءات لورش، وأخرى في رؤوس الآي. ومقطوعة في الخلاف، وقد أورد ابن القاضي في الفجر جملة من هذه القصائد. ونذكر منها على سبيل المثال لاميته في الراءات والنطق بلفظ «تامنا» ورائيته في الوقف في الراءات.

(أ) لامية الراءات : وفيها يقول عن مسائل الخلاف :

ورقق «لمك» و«الإمام» كما القبل
ولكن ذا الترقيق عن ذين عن جل
بترقيقها للداني نُجيت من هول
فكل رجال صالحون ذوو عدل
و«وزرا» و«صهرا» ثم «حجرا» بلا حل
بوجهين مشهورين «صهرا» على سبل
وكن ثابتا في النقل والقول والفعل
وهذا اختيار الداني ما ضل ذو عقل
يميل إلى الترقيق للهمس والنقل
ولكن بحفظ الخلف قد ينتفي جهلي

ففتح لدانٍ «قرية» ثم «مريم»
لعثمان هذا الخلف فاسمع وغيره
و«حيران» إجرامي «عشيركم» فخذ
وللغير بالوجهين فاحفظ نصوصهم
و«ذكرا» و«إمرا» ثم «سترا» على الولا
روى مك التفخيم فيها وقد تلا
وللغير بالوجهين فافهم نصوصهم
ولكن بتفخيم قرأت جميعها
كذاك «الإمام» غير «صهرا» فإنه
وما ذكره للقياس مخالف

(ب) أما لاميته في كيفية اللفظ بـ «تامنا» فيقول فيها :

بالادغام مع إشمامه قل ووصلا
لإدخال الأولى قل في الأخرى تأملا
ولا مُهلة أيضا فخذ عن ذوي ملا
والأخرى بحرف المد فاعلمه واعملا
عليك بنص الداني للذكر ذو ولا
إشارتهم والنطق بالشكل فصلا
لدى السمع ليلا أو نهارا فحصل
برؤية الأشمام البصير تعزلا
تفطن لها واحفظ نصوصا فتتقلا
في الاخفاء لا تشديد للشكل فاحظلا

و«تامننا» لكل يُخفى وبعضهم
والاشمام بعد النون الأخرى وقبلها
دخولا شديدا فانتبه دون فُرجة
وكون اتصال فتحة النون فافهم
بلا فاصل بين اللذين تقدما
فمن أجل تين العلتين تعذرت
لكون الضرير والبصير تساويا
ويدرك من بعد ومن خلف حائل
ولكن مع الإسكان، فافهم إشارتي
والادغام قل في حال الاشمام خالص،

وإن كان هذا الشكل غير مكمل فيمتنع الإدغام فيه كمكلا في الاخفاء تفكيك وتخفيف نونه ولو كان هذا النون محضاً سكونه يؤيد ذا الإخفاء ما قد ذكرته وذا من طريق الأصبهاني ومثله عن الأصبهاني الشد للنون خذ بلا أشعار لشكل النون كل دلالة وفرقا يقول بين ما جا سكونه وبين الذي قد كان في الأصل ساكنا وبالنون والتنوين الاخفاء شهروا وقد قيل حال بين حالين عندهم وقد قيل ذا الإخفاء ما في «نعم» خذ قد اختار مكّي والإمام إشارة ونطقا ببعض الشكل يختار ذو الحجا وما يسمع الإشمام للكوفي قد عزوا وبالعكس للبصري في كل ما حكوا وبعض النحاة قال الادغام ههنا فلين قيل ذا الإشمام في حال وقفهم أجبوا سكون الحرف لا شك عارض

ج) واثبته في احكام الوقف :

فمعتبر ما بين ذين تحللا وتشديده إذ كان ذا الشكل فيصلا لذي «الزهر» يلزم ما حكى خذ فنفضلاً لأدغم في الثاني وتعليقهم خلا ونص الإمام ورشهم جاء مكملًا عن الأزرق الأسنى : وبغداد حملا مبالغة، فافهمه فالأمر أشكلا عليها بقول الداني فاصحب معدلا للادغام قل في الأصل قد كان مشكلا نعم، أو لإعلال فيسمى معللاً لدى الواو ثم الياء مع الغنة اجعلا كذلك عند التاء والطاء ذي اعتلا وذا أقرب المنقول خذه مفضلا إلى شكل تلك النون بالعضو تجتلا أبو عمرو الداني بالذكر بجلا وفي ضده يا صاح عكس تحولا تظن لما قالوه إن كنت ذا علا محال مع الإشمام يدره من بلا و«تامننا» يأتي به التالي موصلا لدى الموضعين ذو الجواب قد أجملا

وقد نظمها على منوال الحصرية وبين فيها حكم النطق بالوقف في عشرة مواضع وهي الهمزة والهاء والراء وميم الجمع وهاء التانيث وعارض الشكل وهاء السكت وحرف المد وباقي الحروف. واعتذر في مقدمتها قائلاً :

وإن ترك القيسي حرفاً فسامحوا بالاغضاء وليصفح نبيل يرى عذري
فإن زلّ ذا المكفوف عورته اغفروا أيا سادتي ادعوا ربنا عالم السر

1. فصل في الوقف على الهمزة

وأبدأ بالهمز القسوي لديهم
يجيء قبيل الهمز حرف مسكن
كذلك حروف المد واللين قبلها
ويوجد هذا الهمز بالشكل كله
سوى الضم، ولنرجع لتفصيله نعم
ومن قبله حرف صحيح برومه
كذلك «أمروا» «نشأوا» فالحكم واحد
والإسكان في المفتوح والنصب لازم
وفي وقفهم ذا الجزم كالوصل قد تلاوا
فلين كان حرف المد من قبلها فخذ
لدى الرفع في المفتوح والنصب أسكنوا
ك «جيء» وعن «سوء» «يشاء» وكالسماء
ونو الضم في المرفوع فاعلم ك «ياسما»⁽¹⁾
ولامد فيمما صح من قبل همزة
وقد سمع البعض المجود شيخنا
وذا كله لحن يقول إمامنا
ويحكيه أيضا عنه من قبل مدغم
وإن كان بين الهمزتين فمده
ولو أعمل القبلي لابن شريحهم
وترجيح مرجوح لإيثار فرعهم
وتوسيس بسيط مكى ودان فلم ينب
وإن حرف لين قبل همز فهماكه
إذا كان مرفوعا ومع كل واحد

وخوض الضرير فيه كالخوض في البحر
صحيح وبالأشكال إن كنت ذا حجر
تكون حروف اللين إن كنت ذا خبر
وبالجزم ثم الوقف يا صاح في الذكر
إذا كان مرفوعا فيتلى مدى العمر
والإشمام والإسكان جزء لدى الحجر
وسكن ورم في الجر ك «المرء» في البكر
ك «أنشأ» ثم «الخبء» ذو العز والقهر
فهاك عروسا إن تشأ دونما مهر
بروم وإشمام وسكن بلا ضرر
وبالروم والإسكان في الكسر والجر
«بناء» أولاء «هؤلاء» من الكسر
وقل «زكريا» مثله عند ذي النبر
والإشباع في الثاني لدى الوقف والمر⁽²⁾
يمد طويلا في الوقوف على الفجر
وإن الذي يتلو بهذا لفي سكر
كما «الحق» والتعليم أولى من الزجر
لِبُعْدِيَّة ك «الأنبياء» بلا نكر
لأوقع إلباسا لمن كان ذا فكر
على الأصل هاك الحكم من دون ما حجر
عن الثاني والثاني ينوب مدى العمر
بروم وإشمام وتسكينه فسادر
الاشباع والتوسيط عن ورش المصري

(1) إشارة إلى قوله تعالى : يا سماء اتلمي.

(2) المر : يعني به الوصل.

متى ما تلوت الذكر في حالة الجر وأربعة في الجر تبدو لمن يسري وإذا الحكم منقول شهير عن الفر وفي حالة الإشمام خذها بلا عسر ولا مد مع روم لقالون ذي الحجر وأربعة في الجر للعالم المقرري بنظمي هداك الله للعلم والبر يمد قبيل اليا، فكونن على حذر لدى «عين» «كاف» ثم «شورى» لدى الأمر فيأتي بحرف المد من بعد ذا الكسر فينشئ حرف المد ذو الجهل في خسر بحاميم جانبيه ولو كنت ذا حذر

2. فصل في الوقف على هاء الكناية

أو الواو بالإسكان، ذاع كما البدر أو اليا فكالمضموم عوفيت من غمر إذا كان مضموما، وروما مع الكسر سوى في حروف المد، خذها كما البدر إذا الوقف يجري الحكم فيه كما يجري «له باب» التمثيل يكفي ولا أدري رأى النص منقولاً وغاب عن الغير بمد طبيعي وهذا من الإمر وعند ذوي التحقيق خلف كما العطر لقوم وقل ما للمخالف من عذر ولكنه أدنى مع الروم فلتدر بالاشباع والتوسيط يتلى وبالقصر كذلك في المضموم ذا الحكم قد يجري ومكسوره الأحكام في كلها تجري

وبالروم والإسكان والمد قد مضى ففي ذاك عن ورش لدى الرفع ستة وذلك أن المد للهمز عده، لقالون زاد القصص حال سكونه «كشيئ» «وسوء» رفعه مع جره ففيه لقالون لدى الرفع سبعة وذلك أن المد للسكان، انتفع عن البعض يحكي شيخنا في «جوابه» وما قيل في «شيء» من اللحن وارد وبعض يروم المد يكسرياه وفي «السوء» ضم الواو إن رام مده سمعت أنا من يسقط المد بعد «حا»

على هاء مكني فقف بعد ضمة وإن كان ذا المكني من بعد كسرة وقد جوز الإشمام والروم بعضهم ولم يذكروا التوسيط في حال رومهم وعن نجل مطروح «يشاء» ونحوه إذا لم يك الموقوف همزا كقوله لما قاله وجهها، ويمكن أنه وقد قال بعض: لا تفاوت بينهم وقيل الخلاف في الزيادة نفسها بمجموع بين المدتين تخالف كحبال السكون حالة الروم عنده إذا أسكنوا أو شم فالحكم عندهم ففي كل مرفوع عن الكل سبعة وأربعة في كل مسجور انتبه

وإن كان مفتوحاً ففيه ثلاثة الاشباع والتوسيط والقصر فيهما ولا مد مع روم كما الوصل عندهم به عالم يدري، وقد جاء مغرباً وما قال ذو «الإعلان» نص لغيره ولكن ذا الموقوف ليس بهمزة وإذا كله من بعد واو مسكن أو الياء يأتي الضم في الها وغيرها "هدان" الكتاب من حميم "تعار" يا كذا السير القوه به فيه رسله أتى حرف مد ثابتاً أو بعكسه وفي نحو "منه" معه حكم الذي مضى

كذلك في المنصوب في السر والجهر وتلك مع الإسكان إن كنت لم تدر وقد ذكروا التوسيط فيه ولم يقر به صاحب «الإعلان» ما ضل من يدري لملك، وفي «الكافي» لقد فزت بالظفر عليه ومد الحكم في الهمز في الصدر أو الألف الغراء، وقيت من الكبر ويوجد ذا المكني والغير بالكسر جبال وسوف الآن عوفيت في الحشر فحصل نظام المرء إن كنت ذا شكر لدى المصحف المحفوظ من كل ذي شر بنظمي في جزء لدى سورة الحجر

3. الوقف على الرء المتطرفة

أتى الرا برفع ثم نصب وجـره فلن كان حرف المد من قبلها مضى وإن كان شكل قبله أو مسكن وقد قلت في الترقيق نظاماً محرراً

وفتح وجزم ثم بالوقف للمصري بهاء الضمير الحكم نظاماً بلا نشر صحيح يكن كالهـمز في مبتدا ذكرى وتفخيمها يعزى إلى السبعة الغر

4. ميم الجمع

على ميم جمع قف بإسكانها كذا كيحكم عن مك ولا فرق عنده

روى الداني وامنع ما سواء عن الحبر والاول مختار وقيت من الوزر

5. الوقف على هاء التانيث

على الهاء للتانيث، والشكل عارضاً كرحمة بالحق من يشاقق ولم يكن وإن حرف مد قبلها كالصلاة جا

فقف بالسكون حيث تقرأ أو تقرى تعلم عسى ينجيك من شدة القبر فبالهاء قف وامتد لقالون والمصري

6. عارض الشكل

فقد قيل كيف كان ذا الحرف عارضاً جرى كسكون الوقف في الحكم كله وإسكانها أيضاً كذا فخذ نشري ولا فرق ينمى هاك نقلاً بلا فخر

وما رسموا بالياء كالهمز قبله صحيح، وما يجري هناك هنا يجري «ويومئذ» سكن و«حينئذ» وقد أتى الروم في هذين للأخفش البصري

7. فصل في الوقف على هاء السكت

وخذ حكم هاء السكت أيضا لنافع متى قرأ الإسكان في الوقف والمر سوى ورشهم بعد «اقرأوا»⁽¹⁾ جاء نقله وإسكانها أولى عن الأزرق الحر وفي وصلها لحن كذاك بحذفها مخالفة المرسوم إن كنت ذا خبر

8. حرف اللين بعد الفتح

وأما «خلوا» و«ابني» و«ولوا» وشبهها ففي كل حال لا تمد مدى الدهر

9. فصل في الوقف على حرف المد

وأما حروف المد فالحكم واضح «كمني» وفي «قالوا» و«يرجوا» فبالقصر على نحو «أمتا» مع «غناء» فقف لهم لورش «ننا» «جاءوا» «دعائي» «كأمنوا» وما ليس فيه الراء يتلى لورشهم كنجو «نننا» ومع «تراء» بظلة وسبعة أوجه لورش ومثلها وأما «تراء» ظلة فثلاثة

10. فصل في الوقف على باقي الحروف

وفي العاشر الأحكام تجري كما جرت مع الهمز في جزء وكالمرء في البكر وما قيل في المكني في كل ما مضى من الرفع أو فتح ومد ومن قصر أتى معربا لا فرق كالعلم والنصر فأحكامه كالهمز من بعده تجري لدى الوقف والإدراج، خذ ما حوى صدري ثمانية تبدل لذي الجهل كالزهر فإن لم يكن فهم فما لك من عذر مع اثنين ذاع النظم في كل مسقط

(1) إشارة إلى قوله تعالى : اقرأوا كتابي إنني .

وأربعة في النمل «ءاتن» كالدر
يجدها له منصوصة دمت في بر
وبزيهم وابن العلاء أبى عمرو
ولا بين بين سل نبيلاً عسى تدري
سريعا لما تجني من العلم ذا صبر
وثنتان أيضا قل وما الأمر بالإمر
فذاك على التقريب من دون ما حصر
الاسكان والإشباع في الوقف والمر
الإضجاع والتقليل والفتح عن خبر
الازرق عن عثمان خذله بلا حجر
ووافقه قالون بالفتح عن سبر
فللساكنين امدد لدى القصر خذ نذري
مضى قبل أو مفتوح الأمر كالأمر
كما الوصل خذ فرقا يلوح كما البدر
فبشبع من راعى السكون بلا نكر
إلى الهمز فاضبط كل حرف من الذكر
كذا الحكم في «القرآن» يجري كما يجري
يمد «القران» قال هذا أبو عمرو
ولم نرو هذا عن شيوخ ولم نقر
مع الشد أيضا دام عمرك في يسر
وفي ضده يتلى كما كان في المر
فأضربت عنه خيفة الطول في السطر
متى ما تلوت فاغرف العلم من بحري
على كل حرف فاعرف الحكم ذا فكر
على كل حرف حين يتلى من الذكر
تعلم وعلم دام ســيك في بر

وعن ورشهم عشرون وجها متى تقف
وفيها لعيسى نصف عشرين من بلا
وفي «اللىء» حال الوقف أشبع لورشهم
ولا روم حال الوقف لا همز عندهم
ويجري هنا ما قد جرى في «الصلاة»، كن
وفي رسمها سبعون وجها لنافع
وما قد نكرت من وجوه برسمها
وفي نحو «قاف» كلهم قد روالنا
لعثمان في طه ثلاثة أوجه
والاول مختار وذاك الذي روى
وذا كله في الوقف والوصل عنده
«مئاب» لورش و«النبئين» فصلوا
فيجري كمرفوع ومنصوب الذي
فمن قال بالإشباع للهمز أشبعوا
ومن قال بالتوسيط وجهين حصلوا
ويتلوه بالتوسيط من قال مده
ومن مد «إسرائيل» كان كهذه
أبو الأزهري⁽¹⁾ الراوي عن العدل ورشهم
وقولة من مد «القران» غريبة
ومهما تقلقل⁽²⁾ فاحذر المد عندهم
وهذا إذا ما الحرف كان مخففا
وتعليل هذا كله في منصوصةهم
على مثل هذا قس مسائل جملة
رقدت تحت الأحكام في الوقف كله
وسميت هذا النظم بـ «الوقف» سالكا
به المقسراً السني مقسراً نافع

(1) أبو الأزهري هو عبد الصمد المعتقي.

(2) نتساءل هل لفظ «تقلقل» أي تقف على حروف اللغلة المعروفة، أو هو «تقلل» أي تأتي بالإمالة الصغرى، وهو الأخير.

الفصل الخامس

مدرسة ابن غازي

شيخ الجماعة محمد بن أحمد ابن غازي العثماني، هو العالم الجامع الذي يُمثل أمام كل باحث في علوم الشريعة. فيرى فيه الباحث في علم الحديث، الأستاذ الذي يستعرض للطلبة صحيح البخاري في كل رمضان، وله عليه تقييد معروف، ويرى فيه الباحث في الفقه الإمام الذي أحكم أصول الفن، وكتب فيه شفاء الغليل في حل مشكل خليل، وتكميل التقييد على المدونة، وحل مشكل كلام ابن عرفة. ويرى الباحث في علم النحو صاحب "الطرر" على الألفية التي جمع فيها بين شرح الشاطبي والمرادي ومع ذلك فهو المؤرخ الخبير كاتب الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، كما اشتهرت فهرسته الموسومة بالتعلل برُسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد ومطالعها يدرك سعة آفاقه في العلوم الشرعية. ولذلك فقد أجمع من كتبوا عنه، على علو قدره وبراعته في الخطابة والإقراء حتى قال بعضهم :

تكلم في الحقيقة والمجاز فما في الأرض مثلك يا ابن غازي

وكما يقول فيه أبو عبد الله الكفيف الأنفاسي :

حَبَرٌ تَثْبُتُ وَالْإِنْصَافُ شَيْمَتُهُ أَكْرَمَ بِهِ، طَابَ مِنْ خَلْقٍ وَمِنْ خَلْقٍ

أتى به الدهر فرداً لا نظير له مثل البخاري لما جاء بالعقبي^(١)

أما في علم القراءات، فإن له فيها اليد الطولي، لأنه استمد معارفها من جلة الشيوخ في عصره كما سنراه في نشأته العلمية ووفرة مروياته المعرفية.

(١) يشير الشاعر إلى أن البخاري في صحيحه لم يَرِ طريقة ابن القاسم العتقي إلا حديثاً واحداً وهو قوله ﷺ : «يرحم الله لوطاً لقد كان يأوي إلى ركن شديد».

1 . نشأته وشيوخه

بدأ ابن غازي تعليمه وليداً في مكناس وسمع من والدته التي كانت قبل والده زوجة لمحمد بن عزوز الصنهاجي الذي جود القرآن على ابن جابر المكناسي.

وعاد إلى فاس بعد خلاف مع والي مكناس، فقال إنها نعمة في طي نعمة، لأنه أسند إليه رئاسة الفتيا وكراسي الفقه والعربية والحساب والفرائض، وشارك في الجهاد في الثغور المغربية في الشمال.

واستوعب الدراسات القرآنية بواسطة شيخين اثنين أحدهما إبراهيم الحاج : أدركه وسمع منه بعض مورد الظمان وحضر مشادة بينه وبين تلميذه الصغير في الرسم ولم يذكره في سنده ولو أنه شيخ شيخه. وكان عمدته في المتون، أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم النفزي الشهير بالسراج. إذ أخذ عنه خاقانية ابن مزاحم وتيسير الداني وشرحه لابن أبي السداد، والكافي والمفردات لابن شريح، وإقناع ابن الباذش والشاطبية وتكملة القيجاطي، ومقنع الداني، والممتع في تهذيبه لابن الكماد اللخمي المرسي، والإدغام الكبير له ومختصر المقنع لأبي عبد الله محمد بن البقال التازي الفاسي ورجزه في قراءة قالون ومجموعة تأليف الخراز. وقرأ عليه أيضاً نظم الفريد في أحكام التجويد لأبي العباس أحمد بن محمد الحسني، والبارع لابن آجروم، ودرر ابن بري، وشرحه المسمى الوجيز النافع لأبي مسلم القاضي القصري، وكتبَ أبي عبد الله الصفار وهي الجمال النضيد في معرفة الإتيان والتجويد، والزهر اليناع في مقراً نافع، واختصاره في أسفار الفجر الطالع، والقانون الكلي في المقراً السني، وتخريج الخلاف بين أبي نشيط والحوالي ومخارج الحروف وصفاتها، وكتب أبي الحسن بن سليمان القرطبي نزيل فاس وهي التجريد في الخلاف بين الأئمة الثلاثة : الداني ومكي وابن شريح، ومختصره للمؤلف وتهذيب المنافع، وترتيب الأداء وبيان الجمع بين الروايات في الأداء وتبيين طبقات المد له.

أما مسنده في الرواية فهو أبو عبد الله محمد بن الحسين الصغير الأوربي النيجي وأورد ابن غازي في تحليته قوله :

حَلَفَ الزَّمانُ لِيَاثَيْنِ بِمِثْلِهِ حَنَنْتَ يَمِينَكَ يَا زَمانَ فَكَفَّرَ

ويقول إنه لازمه كثيراً وختم عليه ثلاث ختمات وإنه حدثه بالرواية عن شيخين هما أبو العباس أحمد بن عبد الله الشهير بالفيلالي، وأبو الحسن علي بن أحمد الورتناجي الشهير بالوهرري، وذكر أن إجازتهما مشهورة بأيدي الناس. ويقول الأستاذ عبد الهادي حميتو، إن هذه الإجازة تعتبر في حكم الضائعة، لكن أسانيدها قد تستخرج من إجازة البوعناني لأبي عبد الله محمد الشرقي.

ويقول ابن غازي : «فمن جهته أسمى بعض وجوه سندي المتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تيمناً بذلك، وسلوكاً لأحسن المسالك، وتفخيماً للدخول في ظل هذا المقام العلي، وتطفلاً على أهل هذا المقام السني، أعتمد من ذلك من انتقاه سيدي أحمد بن موسى الفيلالي المذكور من طريق أحمد بن نفيس المقرري محتجاً بأنه أقرب إليه تلاوة غير متخللة بالإجازة الساذجة»⁽¹⁾.

والإجازة البوعنانية تسند عن طريق ابن غازي عن الصغير النيجي (ت 887) عن أبي العباس أحمد بن عبد الله بن موسى الفيلالي الفاسي. عن أبي عبد الله محمد بن عبد الله السماتي الفخار⁽²⁾، عن أبي العباس أحمد بن علي الزواوي (ت 749)، عن الشيخ أبي الحسن علي بن سليمان الأنصاري القرطبي شيخ الجماعة بفاس (ت 730)، عن أبي جعفر ابن الزبير الجياني (ت 708)، عن أبي الوليد العطار إسماعيل ابن يحيى الأزدي، عن القاضي أبي بكر محمد بن علي بن حسنون الحميري (ت 604)، عن أبي محمد عبد الله بن خلف بن بقي القيسي البياسي (ت 540)، عن الأستاذ الحافظ أبي محمد عبد الله بن عمر المعروف بابن العرجاء (حوالي 500)، عن أبي العباس أحمد بن نفيس الأطرابلسي المصري (ت 453)، عن أبي معشر الطبري، عن أبي عدي عبد العزيز بن علي المصري المعروف بابن الإمام (ت 381)، عن أبي بكر بن سيف التجبسي (ت 307)، عن أبي يعقوب يوسف الأزرق (ت 240)، عن عثمان بن سعيد ورش (ت 197).

والملاحظ أن هذا السند الذي صارت تحرر به الإجازات يطرح عدة أسئلة،

وهي :

(1) الدكتور احميتو، قراءة نافع عند المغاربة، مج 5، ص 1644.

(2) لم نقف على تاريخ وفاته، وقد كان حياً سنة 804 حسب ما يظهر في إجازة ذكرها الباحث المغربي محمد المنوني في المصادر العربية لتاريخ المغرب.

أولاً : أنه أثر طريق أبي الحسن علي بن سليمان القرطبي على طريق ابن بري المعاصر له.

ثانياً : أنه اختار بعد ابن بقي الانتقال إلى ابن العرجاء، وقد كان من الممكن أن يسلك سبيل أبي عمرو الداني بواسطة ابن بقي عن يحيى البياسي.

ولقد كان في إمكان ابن غازي أن يسند قراءته مروراً بأبي عمرو الداني عن طريق أستاذه أبي عبد الله الصغير عن أبي الحسن الوهري عن أبي وكيل ميمون عن أبي عبد الله بن عمر عن أبي العباس الزواوي عن أبي العباس الغافقي عن ابن مشليون عن القاضي أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي حمزة عن والده عن الداني وهو السند العالي الذي نوه به ابن الجزري في غاية النهاية⁽¹⁾.

3 . مؤلفاته في القراءات

إن مؤلفات ابن غازي في القراءات محدودة، ولكن تأثيرها الكيفي أشد وقعا من حجمها الكمي، عرف منها كتاب إنشاد الشريد من ضوال القصيد، وهو يدور حول مسائل في حرز الأمان للشاطبي، واشتهر منها تفصيل عقد الدرر وفيه تركيز محكم للطرق العشر عن نافع، كما أثرت له تحقیقات عدة أقادها من شيخه النيجي ذكرها الدكتور عبد الهادي احميتو في موسوعته⁽²⁾.

(1) تحقیقاته :

نذكر منها ترجيحه لعدم مدّ «الضالين» في الصلاة، وللفتح في «كلاهما» ومنها أيضا تعليقه على قول أبي وكيل ميمون إن إسماعيل بن جعفر روى المد في المنفصل لأن الشيخ أحمد المصمودي اعترض على ميمون هذا النقل. وفي الخلاف في المد المنفصل يقول الشاطبي :

«فإن ينفصل فالقصر بادره طالباً».

وقال ابن غازي : وما ذكره أبو القاسم رحمه الله فيه فائدتان أعلمك بأن المد المنفصل يقصره قالون، والثانية أنك تعتمد عليه وتعزم عليه. وأما شراح البرية،

(1) غاية النهاية، ج 2، ص 68.

(2) موسوعة احميتو، ص 1672.

فرجح أبو عبد الله الخراز القصر واحتج في ترجيحه إياه بأن قال : رواة القصر أكثر من رواة المد . لأن المروزي له وجهان والحلواني ليس له إلا القصر ، وتابعه ابن عبد الكريم على ذلك . واعترض هذا الترجيح المذكور الأستاذ المحقق سيدي ميمون بن مساعد المصمودي بما هو مذكور في تحفته حيث قال :

ذا البحث للخراز والتقيد	فليس بالمرضي ولا السديد
لأن إسماعيل يروي المد	فهو مكرر على ما حدا
لا بحث يرضى حيث قال الداني	في ذلك الوجهان جيدان
والطول فيه رجع الصفار	وابن سليمان ولا إنكار

وهذا الذي قال سيدي ميمون اعترضه سيدي أحمد المصمودي قال رحمه الله :
يا عجباً من أين نقل الشيخ المد للقاضي إسماعيل ، ولم يذكر أبو عمرو في التعريف للحلواني إلا القصر ، لكن رحمه الله هو إمام حافظ أمين في نقله لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ . وأما شيوخوا الذي قرأنا عليهم في فاس حرسها الله فأقراني أبو العباس الأستاذ المحقق سيد أحمد المصمودي بالمد وكان يرجح المد⁽¹⁾.

ومما يلاحظ أن لابن غازي في دراسة القراءة منهجاً تعليمياً اقتبسه من الإمام القيسي ، وهو ما يعرف بمدرسة «العدد» ، ويسمى عند بعض الطلبة «بالحطيات» ومن أمثلة هذا المنهج ما التزم به النوري في غيث النفع في ذكر عدد وجوه الأداء عند الوصل بين السورتين ، فلن هذه الوجوه قد تصل إلى المئات باعتبار التطويل في المد والقصر والتوسط مع الروم والإشمام . ومن أمثله كذلك ما ذكره القيسي في قوله :

أنذرتهم فيها وجوه كثيرة	لنافعهم مهما رسمت ففي الصور
ثلاثة آلاف تزيد ونيف	ويدري الذي قلنا لبب إذا اختر

(ب) إنشاد الشريد :

وأما كتاب إنشاد الشريد من ضوال القصيد فيقول عنه مؤلفه إنه رتبته أبداع ترتيب على ما يهواه اللبيب ويستجده الأريب . وهو ليس شرحاً للشاطبية ولا ذيلًا بالمعنى الاصطلاحي وإنما هو عبارة عن مجموعة من الحواشي والطرر تتناول في

(1) المصدر السابق، ص 1659 .

أغلب الأحيان اختياراته واختيارات شيخه أبي عبد الله الصغير. كما تضمن تعليقات مختصرة على بعض أوجه القراءة، كمسألة الخلاف في «أنذرتهم» وإمالة «من الناس» لأبي عمرو بن العلاء كما بين في سورة طه الفواصل المتفق عليها والتي تبين مواضع الإمالة وقد أدرج ابن غازي في هذا الباب نظماً في فواصل الممال بدأه بقوله :

وهاك في فواصل الممال	كشف قناع الوهم والخيال
للمدنييين وللمكي	والشامي والكوفي والبصري
مقرباً نظامه المنقاد	ما بعد القيسي والمجسراد

ومنه :

فليس من رؤوس أي «طه»	لمن سوى الكوفي مبتدأها
وعكسه «مني هدي» في الثنيا	كذاك زهرة الحياة الدنيا
ولفظ «موسى فنسي» بمعزل	لغير مكى وغير الأول

وفي اختيار عدّ الفواصل يقول :

والمدني الأول ورش ارتضى	كجبر إذ على يزيد عرضا
-------------------------	-----------------------

وجبر يعني به ابن العلاء الذي أخذ عن يزيد بن القعقاع المدني ثم قال :

والأخوان العدد الكوفيينا	لكن كلاهما يرى غنيا
عن ذا بما قبيله في «الحرز»	لولا تنوع وذا «الكنز»
أوحسب البلاد لكن الأخير	عمدة ورشهم لدى الدر النثير
به يعد من لنافع قرا	مفتتحاً خمسا معشرا
حكاها في البيان والإيجاز	عن قطره خذ وادع لابن غازي ⁽¹⁾

وقد وضع أبو عبد الله محمد بن مبارك السجلماسي على إنشاد الشريد تعليقه بعنوان الطرر المستحسنة وقيل إنه نبه فيها على مسائل قليلة أخطأ فيها المؤلف أو أخذ فيها بوجه ضعيف. وقد قام بتحقيق إنشاد الشريد الأستاذ حسن العلمي في دار الحديث الحسنية.

(1) المصدر السابق، ص 1675.

(ج) تفصيل الدرر :

تركزت فكرة العشر الصغير التي رأيناها سابقاً عند أبي عبد الله الصفار. ولعل هذا العدد اختير تذكيراً بالقراءات العشر التي جمعها البغداديون من عهد ابن مهران. فكان الذين اقتصروا على قراءة نافع اختاروا هم أيضاً عشر روايات، وسموها بـ "العشر الصغير". فزادوا على طريق أبي يعقوب يوسف الأزرق عن ورش طريق عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم. ومحمد بن عبد الرحيم الأصبهاني وأضافوا إلى طريق أبي نسيط محمد بن هارون المروزي عن قالون طريق أحمد الحلواني والقاضي إسماعيل المالكي البغدادي، ثم ضموا إلى هذه الطرق الست طريق محمد بن إسحق لرواية والده إسحق المسيبي المخزومي عن نافع مع طريق محمد بن سعدان عن المسيبي نفسه وطريق عبد الرحمن بن عبدوس عن إسماعيل بن جعفر المدني عن نافع، ومعها طريق أحمد بن فرح المفسر، والملاحظ أن ابن غازي صحف اسم ابن فرح كتبه بالجيـم ونرى هذا الوهم عند عدد من الأئمة مثل الزياتي القائل في نظم سند التعريف :

فارس ابن أحمد عن عبد باقي المرشد

عن زيد عن نجل فرج للدوري أيضاً لا حرج

حتى أن ابن القاضي نفسه وقع في نفس الخطأ إذ قال :

وما بإظهار «يعذب» من حرج ليوسف والأسدي وابن فرج

ثم يقول :

جئت بها تزري بروض الزهر سميتها لما جرت بفكري

تفصيل عقد درر ابن بري في نشر طرق المدني العشر

واعتباراً لندرة هذا النظم وقيمته العلمية، فإننا أوردناه بتمامه، نقلاً من

موسوعة الدكتور عبد الهادي احميتو وها هو نصه :

الحمد لله والصلاة على الذي به اقتدى الهداة

وآله ذوي العسلا والجاه محمد سيد خلق الله

دونك عشر طرق لنافع تنشـر طيـاً «الدرر اللوامع»

طريق الأزرق وعبد الصمد عن ورشهم والأسدي بسند

والمروزي وأحمد الحلواني
ثم عن إسحاق طريقة ابنه
وسند ابن فرج⁽¹⁾ المفسر
بينهما وبينه الدوري
جئت بها تزي بروض الزهر
تفصيل عَقْدِ نَر ابن بري

1. اصطلاحه في النظم ،

فالكل إن سكت فيما أطلقا
وواحد من كل طريقه انفرد
وإن عزا لواحد خلافا
فخصه بالمروزي والأزرق
فإن فهمت وجه تفصيل الذهب
والله أرجو في بلوغ منيتي

2. التعوذ والبسمة ،

القول في تعوذ وبسمة
والسر في «التيسير» للمسيبي
ومن سوى الأزرق بين السور

3. ميم الجمع وهاء الكناية ،

باب به يَخِيء لَوْنُ الحَلِك
خَيْر حرمي ميم فاستري⁽²⁾
لنجل عبيدوس ونجل سعدان
ولأبي عون لغير المثل
للمدني الأخير لا ما فصلا

والقاضي عن قالون ذي الإتيان
ونجل سفندان إمام فنه
ونجل عبيدوس عن ابن جعفر
ومن سوى ورشهم حرمي
سميتها لما جرت بفكري
في نشر طرق المدني العشر

أو عم أو عزا له كاتفقا
إن خصه ولم أخالف ما اعتمد
ولم تجد مني له انعطافا
سكت أو ذكرته أو من بقي
للدفاع لمن بمفهوم اللقب
به اعتصامي وعليه عمدتي

على الذي يَصِح عند النقله
بذا، وزيد ذي، وكله أبي
مبسمل، وما بقي في «الدر»

في الميم والهـ سابقي محرك
الحافظ الضم، وبالضد قرا
والمروزي والقاضي من طرق حسان
وهمز قطع ومحل فصل
من الفواصل بحرفي «في» و«لا»

(1) الصواب ابن فرج بالحاء المهملة.

(2) أي اختار.

واقصر لقالونَ وإسحاقَ معا
والوصل عنهما ب «ياته» فضلا
و«من تولاه» عليه حيثما
و«يرضه» له ولابن جعفر

4. المد ،

القول في الممدود والمهموز
ويشيع المفصول عبد الصمد
واقصر كآمن و«شي» أقرطا

5. أحكام الهمز ،

وخصصَ البدلَ في المفتوحتين
وقبل غير ضمة قد أدخل
وقبلها إسحق والمفسر
أتممة للأولين والخبر
واحذف لجرمي من المفتوحتين
إن باننا وفقا، ورش سهلا
واخصص به حرفي خفيف الكسر
و«السوء إلا» و«النبى» أدغما
في أول لنجل مينا ذي السنا
وأبدل «الإيوا» رجال الأسد
في غير «تؤوي» عنده وجهان
لدى «لئلا» ولدى «مؤذن»
والأمر لا المجزوم عنه خففا
«رءيا» «ونبأتكما» في يوسف
وسهلن له بعيد الفاء
وأن بعدد الكاف مع رأيتنا
وأيا أو كلالا لدى «لأملأن»
وفي سوى تعريفنا «اطمانا»

«يؤده» والأخوات جمعا
ثم لإسحاق و«أشركه» صلا
لنجل سعدان إمام العلماء
ومن أحيل فرضي لم يخفر

على سبيل ليس بالمرموز
ويوسف والمروزي في الأجود
ليوسف، وفيهما اختر وسطا

في كلمة بيوسف من دون مين
جرميهم في ذي اثنتين فيصلا
وقد فت بالمروزي «الدر»
للعنقي في ذي ثلاث اشتهر
أولاهما، وسهلن بغيرتين
أخراهما، ويوسف قد أبدلا
وقيل حلوا بينهم كالمصري
جرميهم على خلاف علما
وقيل فيها أحمد كورشنا
وأدغموا «تؤوي»، وعبد الصمد
ووافق الحرمي الأصبهاني
وأبدلن له جميع المسكن
وكل «لؤلؤ» و«جنت» مطلقا
ثم «قرأت» كامل التصرف
«أيت» وماضي «الأمن» باستيفاء
في خبر وكيفما أملتنا
عنه لفارس الرضا فسهلن
ثم «كان» لا بقصيد «تغن»

كذا «اطمأنوا» و«فأصفيكم» «وإذ
فقد أحوال فيه «ويكأننا»
وفيه عنه «فبأي» أبدلا
«ناشئنة» و«ملئت» «بأننا»
وياء «رءيا» أدغم الحارمي
ومال أحمد مع المسيبي
ذاك لدى «الموتفكات» مسجلا
للأسدي في الوقف أو في المر
وخلف الأنصاري بذي استفهام
قالون في الواو بالاولى النجم
رواه عنه نجل سيف وتلا
6. الإظهار والإدغام،

القول في الإظهار والإدغام
ورشهم والقاضي والحلواني
ورشهم وأحمد في الظاء
في ذالها، ونجل إسحق اعتمد
والتاء في الظاء أدغم للأزرق
ولابن إسحق «أجيببت» أظهر
وليس الإظهار له بالأظهر
و«اركب» لقاضيهم وعبد الصمد
للمروزي، وثاء «يلهت» أدغم
وما بإظهار «يعذب» من حرج
و«بل» و«قل» للرا كحكم الفارط
ونون «نون» أدغم للعتقي
وأحمد، ودال صداد مريم
ونجل إسحاق والاصبهباني
وزاد هذا الرءا حيث تلفى

تأذن» «الاولى ومن ههنا نبذ
معاً لدى القرش على «كأننا»
«شأنك» «الفرود» كيفما انجلى
و«خاسئنا» زد و«نبوئنا»
ويوسف والعتقي «النسي»
إلى وفاق ورشهم في المذهب
وذا لدى «ببر» و«ملء» فانقلا
و«الآن» لابن فرج كالمصري⁽¹⁾
والواسطي لم ينح للإمام
ويوسف «كتابه» كالحارمي
دان به، وابن هلال نقلا

والفتح والممال للإمام
قد أدغموا في الضاد بالبيان
والاصبهباني وأبو الزعراء
إظهار «قد تبين الرشد» فقد
وأحمد بخلفه والعتقي
وخلف أحمد بن قالون عرا
وأدغم «عذت» لنجل جعفر
ولأبي الزعراء والخلف زد
سليلاً عبودوس وللجل الأصم
ليوسف والأسدي وابن فرج⁽¹⁾
لابن المسيبي ثم الواسطي
ونون «ياسين» له والأزرق
لنجل سعدان الإمام العلم
للأم غنة ببيان
وذاك للغين وللخا أخفى

(1) المعنى هو ابن فرح بالحاء المهملة.

«حاميم» ثم «الكافرين» كي تفي
والواسطي والقاضي وابن سعدان
«راء» «سجى» «التورية» «والجار» «متى»
لاحرف «ذكريها» لأجل الراء
وقلل «التلخيص» للقاضي العتقي
هذا الذي اخترت من النقول
لنجل عبدوس ونجل سعدان
والمحض للأزرق دون من بقي
لكلهم، وليفسرهم الكفيل

وقللن للعستقي ويوسف
ولهما قتل وعبد الرحمان
باب «نرى» و«را» الفواتح «الفتى»
إلا رؤوس الآي ذات الهاء
والمحض في «هار» لعيسى الزرقى
ومن سوى عيسى على الأصول
وباب جساء قللن و«بل ران»
كذاك ها «طه» له والعستقي
ثم ب «هايا» الفتح والتقليل

8. الرءات،

مرققات ومفسخات
«كشرر» ليوسف والعستقي
من بعد صاها بلا إعجام
وطاهر أهمل طاء مهملا

القول في الرءات واللامات
وباب «منذر وخير» رقق
والعتقي كيوسف في اللام
ومثل ذا لابن هلال نقلا

9. ياءات الإضافة والزوائد،

مع زوائد عن الرواة
ورش «وأوزعني» معاقد وضحا
والواسطي وأحمد المفسر
للأولين، وافتحن «إخوتي»
وافتح لذين ولعيسى الزرقى
في «لي دين» لأبي الزعرار
ربي» بفصلت سكونا قولا
له بفتح حيه وجيه يضعف
من زائد فكلهم به حشر
لكنه شورك في ثمان
أحمد ذو التفسير بإتقان

وهاك ياءات إضافيات
و«ليومنوا بي» «تومنوا لي» فتحا
ليوسف والعستقي في الأشهر
«ولي فيها» «من معي» في الظلة
للجعفري والعستقي والأزرق
«إنني أوفي» والسكون جساء
والقاضي والمسيبي في «إلى»
كالكل في «محيي» لكن يوسف
وكل ما لنافع في «الدرر»
ومما لورش فله لاثان
والاه في «التنادي» و«التلاق»

لكنّ ذا الغبير تعريف عزي
 معا «دعائي» الجعفري الواعي
 مع ذا، وخص ذا «بقصد هدائي»
 و«اخشون» قبل النهي في العقود
 ثم «اتقون يا أولى» فلتعرف
 «توتون» موثقاً له والأسد
 و«اتبعون أهدكم» في المومن
 غير ابن سعدان بأولئ النمل
 والفتح في هذا له في الوصل عن
 وقفاء وصل بالفتح للإسكان

أتبع ما أصلّته بالفـرش
 كمن حوى التفسير ثم النحوا
 أقراً دانيلاً بعكس النظر
 بمثل خلف الواسطي المـطلى
 «كفوا» له والقاضي والمسيبي
 وغير ورش «كنعما» أخفى
 وحقّقن للأسدي الزكي
 وقسيل إن يوسف قد أبـدلا
 وقيد رأيت «أرأيت» في «الدرر»
 وللمسيبي بتسكين قري
 ضم ﴿به أنظر كيف﴾ في الأنعام
 والمروزي وصلاً وخذ بالفارط
 وفك للباقين بالتراضي
 عيسى وإسحاق بنص التوبة
 في هود والنمل وسال فأكسر
 بالقصر في استفهام ما تكررا

وباختلاف أحمد والمروزي
 في «البادي» تسألني ما «والداعي»
 والواسطي والآه في «دعائي»
 «خافون» «تخزون» بنص هود
 «أشركتمون» «اتبعون» زخرف
 «كيسدون» في أعرافها ولتزد
 وذا وحرميهم «إن ترني»
 وخصها بحال وصل الكل
 وغير إسماعيل في «تبعن»
 والخلف للحرمي في «اتاني»

10. فرش الحروف ،

وها أنا بعون رب العرش
 قالون في قانون «وهي» «وهوا»
 لكن أبو الفتح عن المفسر
 مع «ثم» بالضم ومع «يـمـلا»
 «هزوا» لاسماعيل تسكينا حـبي
 وذا كعيسى في «البيوت» يلفى
 وفي «هأنتم» مُد للحرمي
 وبين بين غيره قد سهـلا
 ثم احتمال الها بمده ظهر
 ونون «شنّان» معا للجعفري
 والأصـبـهـاني وابن ذا الإمام
 «وأنا إلا» مـدـه للواسطي
 «وحبي» أفكك وانغم للقاضي
 وسكّن الضمّ براء «قـسـربة»
 والفتح في «يومئذ» للجعفري
 وشذ من لنجل سعدان قـرا

وَمُدَّ مَا لِلْمَسِيحِيِّ فِي الْكَهْفِ
ثُمَّ سَكُونُ «نُكْرًا» إِنْ نَصَبْنَا
«وَالْأَهْبُ» بِالْيَاءِ لِلْحُلُوَانِي
وَهَا ﴿لَأَمْلَهُ أَمَكُثُوا﴾ بِالضَّمِّ
وَرَش «لِيَقْطَعُ» وَ«لِيَقْضُوا» كَسْرًا
وَلابن سعدان «تَمْدُونِي» حَذَفَ
وَالْوَصْلُ بِالتَّسْهِيلِ أَوْ بِالْيَاءِ
وَالْأَوَّلُ الْمَشْهُورُ وَالْوَقْفُ بِيَا
وَوَاو «أَوْ أَبَاؤُنَا» قَدْ فَتَحَا
وَذَا وَإِسْمَاعِيلُ بِالْوَصْلِ «اصْطَفَى»
وَالْيَا ب «نَسْلُكُهُ» مَكَانَ النُّونِ
تَمَّ لِتَسْعَ بِقَسَمِيتٍ فِي التَّاسِعِ
وَيَرْغَبُ الرَّحْمَنُ فِي الْجَوَازِ
مُسْتَشْفَعًا بِسَيِّدِ الْأَنَامِ

«لَكُنَّا» وَالْوَقْفُ بِغَيْرِ خَلْفٍ
لَابِنِ أَبِي كَثِيرِهِمْ قَدْ نَسَبَا
وَلَأَبِي سَعِيدِهِمْ عِثْمَانُ
مَعَ إِسْحَاقَ الْغَزِيرِ الْعَلَمِ
وَمَعَهُ فَوْقَ الرُّومِ الْإِنصَارِي جَرَى
نُونٌ بِهِ فِي عَيْنِهَا قَدْ اخْتَلَفَ
لِيُوسُفَ وَالْعَسْتَقِي فِي اللَّائِي
بِلَا خِلَافٍ عَنْهُمْ قَسَدُ رُويَا
وَالْأَسَدِي بِنَقْلِهِ قَدْ أَفْصَحَا
وَالْخَلْفُ فِي «عَرَبِيًّا» لَهُ قَدْ عَرَفَا
لِلْأَصْبَهَانِي الرُّضَا الْمِيْمُونِ
مِنَ الْقُرُونِ ذَا حَبَاءٍ وَاسِعِ
مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ غَازِي
عَلَيْهِ مِنِّي أَفْضَلُ السَّلَامِ

هذا هو تفصيل عقد الدرر لابن غازي الذي أثار نشاطاً علمياً متميزاً، وذلك لأنه جمع بين اتجاهين متكاملين أحدهما مذهب أبي الحسن بن سليمان القرطبي الذي نظم تعريف الداني، وأسس انطلاقة البحوث في العشر الصغير، وتابعه في هذا المنحى أبو عبد الله الصفار في تحفة الألف في نظم ما في التعريف، والاتجاه الثاني يمثلّه أبو الحسن بن بري في درره التي انتزعت من تيسير الداني ما يختص بنافع، مع الاختصار على راوييه المعروفين ورش وقالون، مع اعتبار طريق الأزرق للأول وأبي نشيط للثاني، وبيان مواضع الخلاف وترك طرق الترجيح للباحثين، ثم كان دور ابن غازي في الجمع بين الحسنيين؛ ذلك أنه رأى أن ابن بري نظم عقداً من الدرر، فأراد تزيينها بفصلات من ذهب، وهذه الفصلات تتمثل في أوجه طرق القراء الذين لم يأت ذكرهم صراحة في درر ابن بري، وتقبل علماء عصره هذا المنهج فعبّر أحد شراح التفصيل عن رأيهم بقوله :

أَيَا مَنْ تَصَدَّى لِلْقِرَاءَاتِ قَاصِدَا
لِتَحْصِيلِ عَشْرِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَمْرٍو
عَلَى مَا رَوَاهُ الْعَدْلُ وَرَشٌ لِنَافِعِ
وَقَالَوْنَ بَعْدَهُ وَإِسْحَاقُ ذُو السَّرِّ

ومن بعد إسماعيلهم نجل جعفر على ما رواه العشر عنهم بلا عسر
عليك بتفصيل ابن غازي فإنه كفيل بها حقاً حقيقاً بلا نكر
فبيّن مبهماً وأوضح مشكلاً وفسر مطلقاً وأبعد عن جور
وضمنه ذكر القراءات كلها سوى أحرف فيها أحال على البري
وقائل هذه الأبيات هو الحسن بن محمد الدرعي المعروف بالدرابي المتوفى
سنة 1006 وكان من علماء الزاوية الدلائية وانتقل في آخر حياته إلى فاس.

4. شرح التفصيل

لقد كان المؤلف نفسه أول من شرح أرجوزته التي نظمها قبل وفاته بنحو من
ثلاثين سنة، فيقول أبو زيد القصري إن ابن غازي لما أكملها دعا طلبة عصره
وفسرهما لهم : وأبو زيد القصري هذا هو المعروف بالخباز (ت 964) وضع هو
أيضاً شرحاً على أرجوزة التفصيل سماه «بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد»
كما شرحها أيضاً المقرئ الشهير الدراوي الذي ذكرنا تقريظه لهذا النظم. ومن
شراحها كذلك الحافظ أبو محمد عبد الهادي الحسني السجلماسي وأبو عبد الله
محمد بن يوسف التملي السوسي والشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد الحامدي.

— الرحمانى وتكميل المنافع :

وممن شرحه من تلامذة ابن القاضي أبو عبد الله محمد بن محمد ابن أحمد
الرحمانى المراكشي وسماه. تكميل المنافع في قراءة الطرق العشرة المروية عن نافع، وقد
اتفقت هذه التسمية مع عنوان نظم الشيخ عبد السلام بن محمد المدغري. ويقول الرحمانى
إنه اقتصر على الاعتماد على «التفصيل» دون غيره من قصائد العشر مخافة التطويل. وفي
هذا الكتاب يأتي المؤلف بتنبهات تفسيرية مفيدة منها قوله بعد بيت ابن غازي :

والسر في التيسير للمسيبي بذا وزيد ذي وكله أبى

فقال إن «بذا» إشارة إلى التعوذ، و«ذي» إشارة إلى البسملة ثم ذكر أن
مشهور الجهر بها كغيره على السواء.

وتعلقيا على قول ابن بري :

«ومدّ للسّاكن في الفوّاتح» نبه الرحمانى أن هذا للعشرة لقول ابن غازي :
«فالكل إن سكّت عما أطلقا» يعني أن لو كان في هذا خلاف لذكره صاحب التفصيل.

— شرح جموع : كفاية التحصيل :

ومن أشهر شروحيها كتاب "كفاية التحصيل في شرح التفصيل" لأبي سرحان مسعود بن محمد الملقب بجموع السجلماسي. وقد أكثر فيه من النقول عن شيخه أبي زيد ابن القاضي، وقد قام بتحقيقه الباحث عبد الرحمن السائب في كلية الآداب في الرباط. ومسعود بن علي محمد جموع السجلماسي الأصل الفاسي من أئمة القراءة في عصره، وله في القراءات مصنفات جيدة منها شرحه للبرية المعروف بالجامع. ومعونة الذكر في الطرق العشر، وله شرح على مورد الظمان، وقد كتب أيضاً في الحديث اختصاراً لإرشاد الساري على البخاري للقسطلاني.

وقد كان مسعود جموع من أجل أصحاب ابن القاضي وأفاد كثيراً من بحوثه ومصنفاته، كلما رجع في تأليفه إلى نفس الأصول التي استقى منها ابن القاضي معلوماته، وأخذ عن جل شيوخ عصره وقطره فقرأ على أحمد بن محمد المري (نسبة إلى المرية على غير قياس) (ت 1082) وسمع من أبي محمد عبد القادر الفاسي (1092) وأبي عبد الله محمد بن سليمان البوعناني ومن أشهر تلاميذ مسعود جموع أبو العباس أحمد بن عاشر الحافي (ت 1163).

أما شرحه للتفصيل فإنه يمتاز بالدقة في النقول والإحكام في المنهج، واعتاد فيه أن يبدأ بإعراب الأبيات وضبطها، ثم بيان الأحكام المتعلقة ويعطي أمثلة يوضح بها أوجه الترجيح فيها. ونورد من كتابه مثالا يتناول تفسيره لاصطلاح الناظم في مقدمته فقال :

فالكل إن سكت فيما أطلقا أو عم أو عزالسه كاتفقا

(فالكل) مبتدأ وأدخل عليه أل تبعاً لابن مالك في الجواز قال : ابن مالك في شرح الكافية : « لا يقال الكل والبعض لأنهما لازمان للإضافة، فلا يجمع بينهما، والمختار جوازه وإن لم يقع في كلام المتقدمين » لكن جاء في كلام سيوييه وغيره من الفصحاء : « والقياس جوازه حملاً لكل على جميع ولبعض على جزء، وقولهم لازم للإضافة ممنوع ليجيء نصبها على الحال و(إن سكت) شرط و(فيما) جار ومجرور متعلق سكت وألف (أطلقا) للإطلاق وفاعل أطلق ضمير ابن بري، وعائد ما محذوف أي أطلقه (أو عم) عطف على أطلق وكذا ما بعده وضمير له لنافع و(كاتفقا) حال من ضمير ما وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله [والشرط وجوابه خبر عن المبتدأ] أي فالكل

لكلهم. أخبر رحمه الله أنه إذا أطلق [الحكم] في الدرر لأهل العشر. والإطلاق ضد التقيد، والمطلق : ما دل على شائع في جنسه، وسواء كان وفاقاً أو خلافاً، ولم يقيد بواحد وسكت هو في هذا المنظوم عن تخصيصه. فإنه عام للطرق العشرة كقوله :

«ولا تقف فيها إذا وصلتها»

وقوله :

«ومد للساكن في الفواتح ومد عين عند كل راجع»

«أو عم» كقوله :

«وكلهم يقف بالإسكان»

«أو عزاله» أي نسب له كقوله :

ونقلوا لنافع منقولاً رداءً والآن وعاداً الأولى

ولم ينسب لنافع ولكنه أتى بضمير تثنية لورث وقالون كقوله :

«وأظهِرنا نخسف».

وقوله «كاتفقا» تشبيه وإعطاء حكمه وأما قوله :

«فنافع سهل أخرى الهمزتين»

«ونافع بقصر يرضه»

«ويظهران هل وبِل»

فلم يسكت في ذلك، وقد بينه بعد كأنه يقول إن وجدت في الدرر مثل هذا ولم نخصه لك بخلاف أو لبعض دون بعض فالكل متفق عليه وإن كان بخلاف فيه فإني أبينه لك، أي ذلك الحكم. وعلى هذا المنوال سار شرح كفاية التحصيل.

— تكملة المدغري وروض الزهر :

ولم يقتصر الاهتمام بالتفصيل على الشروح بل أضيفت له معارضات وتكميلات من أشهرها تكملة عبد السلام المدغري في بيان أوجه الأداء في العشر الصغير وهو من تلامذة مسعود جموع.

ولقد سلك الشيخ عبد السلام المدغري سبيل ابن غازي في نظم الطرق العشر. بأرجوزة سماها «روض الزهر» تناول فيها مسائل الخلاف والأوجه المقدمة في

الأداء والناظم من أعلام تلامذة المقرئين الشريف إدريس المنجرة ومسعود جموع
وقد أوضح ذلك في مقدمة نظمه إذ يقول :

يقول عبد للسلام المضغري	الراجي عفو ربه المقتدر
أحمد ربي مصليا على	محمد وءاله ومن تلا
وهاك ما الأخذ به قد اشتهر	عن الرواة العشر إن خلف ظهر
مما بوجه أو بوجهين وما	آخر منهما وما تقدما
عنيست عشر طرق لنافع	أبي رؤيم المدني الخاشع
حسب ما قرأته بفاس	عن الإمامين لجمع الناس
إديسنا المقدم العلامة	والجهبذ المحقق الفهامه
مسعودنا جموع ذي العلوم	وها أنا أشرع في المنظوم
مسمياله بروض الزهر	في عشر طرق نافع ذي السر
والعون أسأل من الوهاب	ربي والتوفيق للصواب

والملاحظ أن «روض الزهر» هذا ليس هو المعني بقول ابن غازي إن تفصيله
«يزري بروض الزهر» لتقدم التفصيل على الروض بأكثر من قرن من الزمن فقد
فرغ الناظم من كتابتها عام 1130. وتوجد منها نسخة في الخزانة الحسنية في
مجموعة برقم 119؛ ويعتقد الدكتور عبد الهادي احميتو أنها فريدة، وقد أورها
بتمامها في موسوعته عن قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية ورش. وقد كان
تأثره بتفصيل العقد واضحا ومصرحا ومن ذلك قوله في الإمالة :

وافتح وقللن في هيا مريما	له وكل من أمال مثلما
والفتح للجمال وابن فرج	والأصبهاني وابن إسحق يجي
وذا هو المشهور عند الناس	بغربنا هذا كأهل فاس
وبعضهم قد قال بالتقليل	والفتح للكل بلا تفصيل
كابن علي الرضا الأواه	الحسن مولاي عبد الله
وكابن غازي العالم المشتهر	إذ قال في تفصيل عقد الدرر
«ثم بهايا» الفتح والتقليل	لكلهم وليغرم الكفيل

فهو هنا يستشهد به ويتابعه حتى في وهمه في تصحيف ابن فرح المفسر ،
ومما يرد في هذا النظم بعض الإشارات إلى مسائل من الرسم والضبط مثل قوله في
«الان» :

وقال ذو المورد في الضبط لدى باب «الان» مبدلاً أن قد بدا
وهمز «الان» إذا ما أبدلاً وبأبّه مطّ عليه جعلاً
ومنها قوله أيضاً في «النبي» إن :

والرسم في النبي في الأحزاب حرفيه بالعقص على الصواب
وشديا وضبطها د ع وقف بالهمز لا غير كحرف يوسف
وشكل مبدل محرك فضع وعر ما سهلته حيث وقع

ومن المعروف أن للشيخ المضعري ألفية في القراءات سماها تكميل المنافع
بين مقاصدها في قوله :

ونظم ذا يكون كالتكميل لدرر ابن بري والتفصيل
لنجل غازيهم إمام العلماء أكرم به من سيد بل بهما
لأنني أدخلت نظملي منهما بعضاً من الأبيات فافهم واعلم

ولهذا الشيخ أيضاً مؤلف ثالث في هذا الموضوع وهو كتاب «الهدية
المرضية في تحقيق الطرق العشرية» يقول فيه إنه رتب أبواب مسائله بصولها على
ترتيب أبواب «الدرر» و«التفصيل» وقد ألفه بعد منظومة «روض الزهر» لأنه كان
يحيل عليه فيه، كما ذكر استفادته من كتاب «أنوار التعريف» للإمام الجزولي.

فيبدو أن الشيخ عبد السلام المدغري كان من أكثر العلماء تناولاً للطرق
العشرية فحرص على تكميلها نظاماً، وعلى تحقيقها نثراً، فصارت كتبه ولو كانت
نادرة، بمثابة مدونة هذا الفن.

الفصل السادس

مدرسة ابن القاضي

1 . حياته العلمية

عبد الرحمن بن أبي القاسم المعروف بابن القاضي المكناسي الفاسي من أجل أعلام القراء في المغرب، عرف انتماؤه إلى بيت علم وفضل، فكان والده أبو القاسم من النخبة المشهورين، وله مشاركة كذلك في علوم القرآن، ومن الطبيعي أن يسهم في تنشئة ولده على العلم، ومن أهل هذا البيت أبو العباس أحمد بن القاضي المؤرخ الكبير صاحب "درة الحجال" و"جذوة الاقتباس" وغيرهما، وبنو القاضي من أعيان قبيلة مكناسة التي ينتسبون إليها.

وقد تربى عبد الرحمن بن القاضي في أحضان أبي المحاسن الفاسي، وترعرع في مهد العلوم في زاويته، ثم ترقى في تعليمه إلى أن وصل إلى مستوى شيخ الجماعة.

وليس من المبالغة القول بأن أبا زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم المعروف بابن القاضي يعتبر بجدارة خاتمة المحققين من قراء المغرب. لقد جمع هذا العالم الموسوعي معارف أسلافه من قراءة ورسم وتجويد، وشملت مصنفاته مجمل قراءة الإمام نافع برواتها وطرقها وأوجهها، فبسط البحث في كتابه الجامع المعروف بالفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع. ثم تناول قراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء في مصنفين مستقلين، وهما إيضاح ما ينهم على الوري في قراءة عالم أم القرى، وعلم النصره في قراءة إمام البصرة، وخصص أبحاثاً لمواضيع من غوامض الأداء مثل «القول الفصل في اختلاف السبعة في الوقف والوصل»، و«مقالة الأعلام في تخفيف الهمز لحمزة وهشام»، و«قرة العين في معنى قولهم تسهيل الهمزة بين بين»، و«المنحة والتقريب في إمالة الكسائي لهاء التأنيث»،

و«إزالة الشك والالتباس الواقعيين لكثير من الناس في نقل ﴿ألم أحسب الناس﴾، ونظم ما خالف فيه ابن العلاء نافعاً في الوقف وتناول مراتب المد عند القراء.

وكتب «الجامع المفيد لأحكام الرسم والقراءة والتجويد» وفي الرسم له بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمان، وله كذلك تقييد ما يلتبس من رسم المكي.

ها هي أهم آثار هذا المقرئ الذي ينعتة المؤرخون بأنه شيخ الجماعة في الإقراء، إنه الحافظ الحجة، شيخ الشيوخ عمدة أهل التحقيق داني زمانه وجعبري عصره، وقد كان ابن القاضي حقيقاً بكل هذا الثناء والإطراء.

ومما يمتاز به ابن القاضي سعة آفاقه العلمية عموماً، وفي القراءات خصوصاً، فجمع بين علوم القرآن والحديث، وعمق البحث في روايات إمامي الحرمين نافع وابن كثير، وقارئ البصرة، وحرر قضايا عن أئمة الكوفة، وقد استمد معارفه من جلة علماء عصره أمثال أبي المحاسن الفاسي الذي تربى في أحضانه، وأخيه المحدث الكبير أبي زيد الفاسي، واعتمد في القراءة على الإمام عبد الرحمن بن عبد الواحد السجلماسي (1029) وقد شاركه في الأخذ عن محمد بن الشريف المري (1018)، كما أخذ أيضاً عن محمد بن يوسف التاملي (1048) وعبد الواحد بن عاشر (1040) الفقيه المعروف، ومؤلف فتح المنان في شرح مورد الظمان.

واشتهر من أصحاب ابن القاضي مجموعة من علية القراء، منهم مسعود بن محمد جموع وإبراهيم بن علي الدرعي الهسكوري الذي استدرك عليه في بعض مسائل الرسم، وهو من أشياخ سيد أحمد الحبيب اللمطي عمدة الروايات والأسانيد في قطر شنقيط. وممن أخذ عن ابن القاضي أيضاً، أبو عبد الله محمد العربي الفشتالي (1090) وأبو سالم العياشي صاحب الرحلة المشهورة بـ «ماء الموائد»، ومنهم كذلك الشيخ عبد القادر الفاسي وابناه أبو زيد عبد الرحمن وأخوه محمد.

وبعد تلامذته المباشرين امتد إشعاع مدرسته على يد أبي العلاء إدريس المنجرة، ومحمد بن عبد السلام الفاسي.

2. منهجه في التأليف

ولبيان منهجه في التأليف، سنورد بعض ما قيل في الفجر الساطع ونقف قليلاً معه في كتاب الإيضاح مع استعراض بعض تنبيهاته في الأداء والرسم، كما

سنتحدث عن أقواله في العمل على تسهيل الهمز بالهاء الخالص، لكننا قبل ذلك، نبدأ بإعطاء مثال على منهجه التربوي الذي ألفناه عند ابن غازي في تقديم بعض الأحكام الجزئية في صيغة سؤال وجواب منظومين، وقد اخترنا المقطوعة التي أنشأها في حكم تسكين ياء «محيي» مع الأوجه المترتبة على رواياتها، والتي بلغت أوجه ضبطها حسب عدة مائة وسبعين وفي ذلك يقول :

أسألكم يا مقرئي حرف نافع	بأرجوزة البري جوابا عن الخبر
فما كلمة جاءت لعثمان وحده	عن ابن يسار يوسف الأزرق الحبر
بفخر ولي مع سكون وفتح	وطول وقصر لا توسط للمصري
ومذهب أهل النحو منع وقوفها	ورده أعلام القران أولو البر
وذا كله وصلا وفي الوقف ضعفها	على المذهب المشهور من «در البر
ولا روم لا إشماع فيها لمن تلا	وخالف تاج النحو أعني أبا بشر
ومن سرها جمع المخارج كلها	شفاه لسان ثم خلق بلا نكر
وقد جمعت من الصفات غوامضا	ويعرفه من عنده الكنز في الدر
وفي رسمها خلف المصاحف قد بدا	بآخرها مع رابع عند من يدري
وفي ضبطها سبعون وجها لورشم	ومع مائة أيضا حكاها ذوو الذكر
بذا أعلنوا والله يستر عيبننا	ويلهمنا إلى الصواب مدى العمر
جوابكم محيي في مذهب المصري	بآخر أنعام تفرد كالبدر

وأمثلة هذا النوع كثيرة في كتاب الفجر الساطع.

3. الفجر الساطع

أما مؤلفاته المتكاملة فلا شك أن أهمها وأغزرها مادة وأوفاهها بحثاً هو كتاب الفجر الساطع الذي قام بتحقيقه الأستاذ أحمد البوشيخي في دار الحديث الحسنية بالرباط.

يقول عنه الدكتور احميتو، إنه «شرح فريد حشد له كل طاقته، وكاد يستوعب فيه جميع ما ألف في القراءة، وخاصة في المدرسة المغربية وقد ضمنه أكثر شروح المتقدمين، واعتمد خاصة على ما ذكره المنتوري في شرحه، وزاد عليه الكثير مما

جمعه بطول الدرس والممارسة، من كتب الأئمة وأقوالهم وقصائدهم ومذاهبهم حتى لا تكاد تجد باباً إلا وجدت كل ما ألف فيه معروضاً بإتقان نظماً ونثراً كل هذا مع قدرة عالية على الاستنباط والموازنة وتقويم المذاهب والاختيارات ثم الترجيح بينهما.

ويقول عنه الباحث المغربي سعيد أعراب في كتاب القراء والقراءات في المغرب : «الفجر الساطع أوسع شروح منظومة ابن بري في مقراً نافع، وأوفاهما بمقاصد هذا الفن، ولا نبالغ إذا قلنا إنه أكبر موسوعة في قراءة نافع، فالكتاب لم يترك شاذة ولا فائذة إلا أحصاها، حتى إنك لو أردت فقط أن تصنف المصادر التي عاد إليها، لهالك الأمر فالرجل حافظ واعية، قدر له أن يطلع على المكتبتين: الأندلسية والمغربية، ويحيط علماً بكل ما فيهما؛ ثم ينخل كل ذلك، فيخرج إلى الناس بهذا الشرح العجيب، النادر الغريب، إلى جانب ما لابن القاضي من تحقيق وإدراك لدقائق الأمور في هذا الباب.

«وله وقفات مع الداني والشاطبي وابن بري وسواهم، يخطئ هذا ويصوب ذاك وربما قال لهم : أخطأتم جميعاً والحجة هذه وسبحان من لا يضل ولا ينسى!»

«ومهما يكن، فابن القاضي أدرك مرتبة لا تسامى في هذا الشأن، وحلق في أجواء وقف دونها معاصروه وكل من جاءوا بعده، وهو معزز بعلمه واثق بحجته ؛ يردد كثيراً هذه الحكمة : اعرف الرجال بالحق، ولا تعرف الحق بالرجال»⁽¹⁾.

ومن مصادره التي اعتمدها في هذا الكتاب : شرح المنتوري على ابن بري، وقد تتبع المراجع التي عاد إليها هذا الشارح فألفاها تربو على المائة وسبعين ديواناً ما بين تفسير وحديث وعربية، ومؤلفات في علم القراءات.

وطريقة أبي زيد في الفجر الساطع : أن يكثر الألفاظ التي اختلف الرواة فيها، أو على الأصح تلاميز الشيخ، فكل روى حسبما سمع، وقد تختلف وجهة نظر المؤلف فيها ؛ ولذا يختار أبو زيد آخر ما سمع منها، فيؤثر رواية البلقيقي وهو آخر رواية ابن بري؛ وربما اعتمد ما عنده من نسخ وصلت إليه بخط يد المؤلف.

(1) سعيد أعراب، القراء والقراءات بالمغرب، ط. أولى، 1410هـ/1990م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 95.

ثم يورد أقوال الشراح، وآراء الأئمة في كل مسألة، وهنا تبرز براءة ابن القاضي وسعة أفقه : فيذكر ما بينها من وفاق أو خلاف، ويبين وجهة نظر كل : ثم يذكر رأيه في الموضوع، أو ما سمعه من شيوخه في ذلك : فيقول : قلت هو المعمول به عندنا في أرض المغرب، أو هو الذي نأخذ به أو يترجح لنا... والحجة في ذلك كذا...

وينتهي من كل بيت بإعرابه، فإذا اختلف الشراح في وجه من الوجوه، أورد مذاهب النحاة، وحرر القول في ذلك، مما يدل على طول باعه في هذا الميدان.

4 . كتاب بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادات على التيسير

فإن ابن القاضي قد أكمله سنة 1115، وهو مصنف جمع بين الاختصار والشمول. فهو لا يزيد في حجمه على نحو مائة صفحة، ولكنه اشتمل على مجمل مسائل الخلاف في القراءات مع بيان المقدم في الأداء. وتعليقه من حيث اللغة والرواية، والالتزام بذكر ما كان من زيادات الشاطبية على تيسير الداني، وذلك وفقاً لما ورد في عنوان الكتاب.

ولقد استعرض المصنف فيه جميع السور، دون أن يتعرض لأحكام الأصول مجردة، وغير أنه يلمح لها في ذكر أقوال الأئمة، ويتميز ابن القاضي بمواقفه الخاصة كتقويمه لقراء عصره وتعبه للمتصدرين من قبله، وحسن اختياره في التنبيه على المسائل الدقيقة من فئة، والأمثلة الموالية توضح منهجه في هذا المصنف وتعطي صورة عن شخصيته العلمية.

(أ) انتقاده لقراء عصره :

يقول في الكلام على مراتب المد : «تنبيه الذي نص عليه أهل الفن قاطبة أنه لابد من التفريق بين المراتب في الأداء والرواية ولا يضبط ذلك إلا بمشاهدة شيخ بارع متفوق عالم بأحكامها ولم يبق أحد في زماننا هذا ولا الذي قبله بأرض المغرب يفرق بينها فإننا لله وإنا إليه راجعون.

وفي كلامه عن الإمالة، يذكر أن كثيراً من الناس لا يفرق بين الإمالة الكبرى والصغرى ثم يقول : «فليحذر القارئ كل الحذر مما جرى به العمل في أرض المغرب عند المتصدرين قاطبة من تمكين الحرف المعال وزيادة ياء بعده وألف بعد الياء، فقد أجمعت الأمة على أن هذا خطأ فاحش.

ب) تَعْقِبُهُ لِلْمَصْنَعِينَ قَبْلَهُ :

وأورد في كلامه عن إشباع حرف اللين قبل المدغم، عند قوله تعالى : ﴿ حيث شئتم ﴾، ما قاله الدقون :

وإن جاء حرف المد من قبل مدغم فلا بن العلا التثليث يروي أبو العلا
وظاهرها الإشباع مع قصر لينها وليس لهم في اللين نص فيمثلا

ويعقب عليه ابن القاضي قائلاً : « بل النص موجود في تقريب النشر فصرح في حرف اللين بالثلاثة كحرف المد واختيار الإشباع وإليه أشرنا تذييلاً لكلام الدقون.

بل النص موجود لدى النشر واضح فصرح بالتثليث والطول فضلاً

وفي كلامه عن قوله تعالى : ﴿ أنذرهم ﴾ ذكر قول المجراد أنه لا نص يبين أن إلغاء العارض أكثر من اعتباره في تمكين المد مع التسهيل، ويقول ابن القاضي : « بل النص موجود في الإيضاح للداني إذ قال الإمام المنتوري، ذكر الداني في الإيضاح فيها وجهين : الإشباع وتركه ثم قال الإشباع عندنا أقيس.

ج) ومن دقائق تنبيهاته في هذا المصنف قوله :

إن قصر إسرائيل خاص بالوصل، أما في الوقف فالمشهور الإشباع لسكون الوقف قاله الخراز ومن تبعه كابن عبد الكريم والمجاصي وأبي وكيل والمنتوري وغيرهم وخالف ابن أجروم فقال : لا يجوز إلا الطبيعي كالوصل لاتحاد العلة والعمل على خلافه.

ومنها قوله تعالى : ﴿ قد يسما ﴾ إنها إذا كتبت متصلة وقفت لحمزة بالبدل، وإن رسمت منفصلة تعين التحقيق بقياس عليه « أن لا » و « أن ما » و « فإن لم » ونظائرها في الاتصال والانفصال، ويذكر أنه أشار إلى هذا اللغز بقوله :

ألا أيها الأستاذ إن كنت متقناً لأحكام رسم الخط للسبعة الغر
فما كلمة في الذكر قد بان خلفها بوصل وفصل في المصاحف عن خبر
فإن وصلت في الخط خفف حمزة على أصلها في الوقف همزتها تجري
وإن فصلت حقق له دون ما امترا ويعرفها من أكمل العمر في الذكر

د) أما زيادات الشاطبية على التيسير التي نبه عليها فكثيرة، منها الوقف على المنصوب في باب «هدى» بالفتح بدلاً من الإمالة، ومنها وجه المد في «شى» وبابه لورش، ومنها وجه ترقيق اللام في «فصالا» و«طال» و«يصالحا» وإيراد إمالة «أواري» في المائدة ولو أنها وردت في التيسير مسندة إلى أبي عثمان الضرير عن الدوري عن الكسائي.

5. كتاب الإيضاح

والمصنف الثالث له هو كتاب الإيضاح الذي قام بتحقيقه الدكتور محمد بن علي بالوالي. وإذا كان ابن القاضي خصمه لقراءة ابن كثير، فإنه مع ذلك أولى عناية خاصة ومطردة للخلاف بينه وبين الإمام نافع، وقد اعتمد في مصادره على كنز الجعبري والتيسير والإقناع وعلى الأهوازي.

وقد ذكر فيه سنده على النحو التالي : • مفيدة وقدوته الفقيه العلامة الولي الصالح السجلماسي. • عن شيخنا أبي عبد الله محمد الشريف الحسني المري. • عن أبي القاسم بن إبراهيم الدكالي (970). • عن الإمام ابن غازي صاحب السند المعروف.

ونظرا لندرة هذا الكتاب فقد أثرنا أن نأخذ منه مجموعة من التنبيهات التي تعبر عن اختيارات ابن القاضي في السكت والوقف والإمالة والإدغام والتعليل وحكم سجود التلاوة.

1. قال مكّي : «قرأت بالسكت وليس منصوصا» (في البسطة).

2. كل سين بعد طاء أو قاف أو غين أو خاء جاز قلبها صاد أو زاي أو ما بينهما، من أمثلته بسطة وبسطة.

3. لا إمالة لابن كثير في جميع القرآن وأشار إليه ابن القاضي بقوله :

ولم يرد في جملة القرآن إمالة للمكي خذ بياني

4. ولم يرد نص بروم أو بإشمام، وأكثر أهل الأداء يأخذون له بهما اختيارا.

5. قال في الوقف على "العنت" :

وقف على العنت في النساء بالتا لمكي بلا امتراء

واحذر من الوقف عليها بالها ومن يقل به فذاك ملهى

6. يهدي له مثل ورش وحجته أن أصله يهتدي فادغمت التاء في الدال للتشارك.

7. تأمننا بالإخفاء على المشهور وصفته أن تسرع النطق بضمة النون مختلسا لها من دون إجحاف وتحرك الثانية من غير تشديد لا لفظا ولا خطا بل تفكك الأولى وتبينها.

8. إدغام الواو وتشديده إنما يكون في الوصل خاصة، فإذا وقفت رجعت الواو همزة إلى أصلها إجماعا، وكيفية ضبطه من غير تشديد أيضا لعدم المدغم فيه بدليل الوقف وإليه أشرنا :

«بالسوء» في الصديق و«النبى»	معا في الأحزاب أيا صفى
بالحمز في الوقف لبزى ورد	فاقرأ به ورد من قال جحد
ولا تضع في ضبطها شدا ولا	شكلا لفق مدغم فيه حلا
وجوده لدى النسبى حتما	شدا وشكلا مطلقا فرق سما

9. تشديد النون من ﴿ تَبَشِّرُونَ ﴾ (الحجر) لعبد الله بن كثير في الوصل والوقف، هذا هو المعمول المأخوذ به، وما وقع للداني في الاقتصاد لا عمل عليه ونصه: في سورة الحجر وقرأ ابن كثير بكسرها وتشديدها فإذا وقف لم يكن غير التخفيف كمذهب نافع من أجل اجتماع ثلاث سواكن هنا واجتماعهن غير ممكن.

قلت : انظر قول الداني «من أجل اجتماع ثلاث سواكن» ولم يوجد إلا ساكنان أحدهما الواو، والثاني المضعفة، ولعله أراد به سكون الوقف، وجوابه أن مد الحجز فاصل واجتماع ساكنين جائز في الوقف وإليه أشار الحصري بقوله :

فجمعك بين الساكنين يجوز إن وقفت وهذا من كلامهم الحر

قلت : وما ذكرناه حقق حكمه المحقق الجعبري في باب الوقف، وبينه هو أي الداني، في إيجاز البيان بقوله : وقد ذهبت طائفة من جهلة القراء وضعة النحويين إلى الوقف على جميع المضعف بالتخفيف وإسقاط الحرف المتحرك في الوصل رأسا وذلك مما لا يجوز الوقف به ولا العمل عليه ولا المصير إليه إذ ليس من مذاهب أئمة القراء ولا من قول أحد من أهل الأداء.

وفي هذا المثال مصداق ما يقال عنه من جرأة في الرأي، وابتعاد عن التقليد الأعمى، فهو هنا يصرح بمخالفة الإمام الداني، لكنه يناقشه بأدب، ويلتمس توجيهها لمذهبه دون أن يتنازل عن موقفه في الحكم.

10. ضياء : قرأ قنبل : «ضياء» حيث وقع بهمزة بعد الضاد، والبزي من غير همز كنافع وحجة قنبل أن الكلمة قلبت فقدمت الهمزة التي بعد الألف في موضع الياء وأخرت الياء في موضعها فصار «ضئايا» أو ضئاوا» إن قدرت، ورده إلى الأصل لأنه من الضوء، وعلى الوجهين جميعاً قلبت الياء والواو فصار «ضياء» فوزنها «فلاعا» مقلوبة عن «فعالا» وضعفها بعضهم بأن قياس اللغة الفرار من اجتماع همزتين فكيف يتوصل إلى الجمع، وأجيب بأن المحذور تلاصقهما لا اجتماعهما في كلمة كبرياء للفاصل وحجة البزي على أصله.

11. يجوز الوقف في باب الرسم اختباراً واضطراباً لقطع النفس، وانتظاراً في حالة الإرداف والتعليم، ولا يجوز اختياراً وإليه أشرنا :

ومنعوا الوقف بالاختيار في باب رسمهم لكل قاري
إلا في الاختيار قل والاضطراب أو علم قارئ به أو انتظار
الضبط : قال صاحب التحفة :

الزائد المعلوم في اللسان ضع دائرة عليه، قال الداني

12. صرح في ذيل التنزيل بجعل الدائرة على الألف في «أنا» خلافاً ما عند التنسي ضبط ولا تيمموا للبزي : ضبط بجعل المعط عن الألف ووضع التشديد على التاء لأن الضبط مبني على الوصل.

13. سجود التلاوة للمتعلم : هل يسجد الشيخ والتلميذ عند تجويد لوحه ؟ قلت جرى العمل بعدم السجود ومعلوم ما لأهل المذهب فيه من الخلاف، قال الجعبري وبتركه قرأنا، وقال أبو علي الأهوازي، قال لي أبو الفرج رأيت ابن مجاهد وأبا بكر بن بشار إذا بلغ القارئ عليهما السجدة لا يسجدان ولا يأمرانه بها، قال وسألت الكسائي عن ذلك فقال : ما فعله أحد من شيوخي ولو فعله لفعلته قال وسألت الطبري فقال: أجلاء شيوخي لا يفعلونه، وبعضهم يسجد اختياراً لا نقلاً، وجميع من لقيته بالحجاز والعراق وديار ربيعة وديار بكر والشام ومصر لا يسجدون ولا يأمرهم به، فلذلك لم أقل به.

قلت : وقال أصبغ وابن عبد الحكم من المالكية : لا سجود عليه بحال ولو في أول مرة، قال الإمام ابن غازي في تكميل التقييد، وحدثني شيخنا أبو عبد الله الصغير أنه أراد أن يأخذ بما حكى الجعبري أن الراجح عند المقرئين ترك السجود فاستأذن في ذلك شيخه أبا عبد الله العبدوسي، فقال له لا تأخذ إلا بالمشهور عند الفقهاء وهو السجود.

وأبو الفرج المذكور في كلام الأهوازي هو ابن الأخرم الدمشقي والكسائي المعني هو محمد بن يحيى الكسائي الشامي.

14. مسألة التسهيل بالهاء : ويقول في الإيضاح «جرى الأخذ عندنا بفاس والمغرب في التسهيل بهاء خالصة مطلقا وبه قال الداني، ومنعه أبو شامة والجعبري وفصل ابن حدادة فجوز به في المفتوحة دون المضمومة والمكسورة. في التسهيل بالهاء يقول أبو وكيل في التحفة :

واحذر صويت الهاء عند النطق وقيل لا أو عند فتح فابق
ثلاثة للشامي والداني وابن حدادة الرضا المرضي

ويقول مسعود بن جموع : «تنبيه اختلف القراء رضوان الله عليهم في كيفية النطق بالتسهيل، وهل يجوز أن يسمع فيه صوت الهاء مطلقا كيفما تحركت الهمزة وبه قال الحافظ أبو عمرو الداني، وبه الأخذ عندنا بفاس والمغرب. أم لا يجوز مطلقا وبه قال أبو شامة والجعبري القول الثالث لابن حدادة فأجازه في المفتوحة خاصة دون المضمومة والمكسورة قال شيخنا (يعني ابن القاضي) مشيرا للأقوال الثلاثة :

واختلفوا في النطق بالتسهيل فقيل بالهاء بلا تفصيل
وقيل ممنوع على الإطلاق وقيل في المفتوح قط باقي

وقضية التسهيل بالهاء الخالصة كانت مثار جدل بين القراء المغاربة، وسنقف عندها في الفصل الموالي.

6 . مؤلفاته في الرسم

ومن أهم ما كتب في الرسم كتاب "بيان الخلاف والتشهير والاستحسان فيما أضغله مورد الظمان"، يقع في نحو عشرين ورقة، اشتمل على نقول متعددة عن أبي

عمرو الداني، وابن نجاح، والتبيان للتجيب، والمنصف للبلنسي، والميمونة الفريدة للقيسي والدرة لميمون، ويذكر الدكتور عبد الهادي احميتو أن بعض الطلبة حققها في السعودية وقد ذيلها ابن القاضي بأرجوزة تقع في نحو 77 بيتاً. منها قوله :

وهاك ما حذف في التنزيل وليس في المورد خذ تفصيلي
الجاهلية الآيامى واحده حاجتكم رؤياي خذها فائده

وقد استدرك عليه تلميذه أبو إسحق إبراهيم بن علي الدرعي بما سمي تذييلاً على مورد الظلمآن، وإبراهيم الدرعي هو المذكور في إجازات العلماء الشناقطة بصفته شيخاً لسيدي أحمد الحبيب اللطفي.

هذا والحديث عن ابن القاضي قد يطول لطول باعه في علم القراءات وقوة تأثيره على من جاء بعده مثل أبي العلاء إدريس المنجرة ومحمد بن عبد السلام الفاسي.

1 . أبو العلاء المنجرة

لقد ظهرت بعد ابن القاضي في فاس، مدرسة أبي العلاء إدريس بن محمد الحسني المعروف بالمنجرة 1137، وامتد إشعاعها على المغرب عموماً، وفي إقليم السوس خصوصاً، وقد أتبع له أنه أخذ عن كثير من شيوخ القراءات مما ذكره في فهرسته المعروفة بعذب الموارد في رفع الأسانيد، غير أن عمدته في القراءات بالمغرب هو أبو عبد الله البوعناني صاحب الإجازة المشهورة، وقد ترك آثاراً معروفة منها ما تناول إتقان الأداء والأرداف، ومنها شرحه لدالية ابن المبارك، كما شرح درة ابن الجزري، وله حاشية على كنز الجعبري وأرجوزة في رسم القراء السبعة.

ومن أبرز تلاميذه ابنه أبو زيد عبد الرحمن توفي 1173 الذي تصدر مشيخة القراءات بعد والده، الذي لازمه وسلك طريقه في البحث والتأليف، وجمع تقايد أبيه مع كتب ابن عاشر على الجعبري في مؤلف سماه «فتح الباري على مشكلات أبي إسحق الجعبري»، كما قلده أيضاً في شرح دالية ابن المبارك، وتذييل تقريب والده، في حكم تخفيف الهمز لحمزة وهشام.

2 . أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي

أما أشهر تلاميذ أبي زيد بن أبي العلاء المنجرة فهو أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن العربي بن أبي المحاسن الفاسي (ت 1214)، ولقد كان نشاطه امتداداً مباشراً لمدرسة المنجريين، وعلى منوال أبي العلاء فقد اعتنى بالأسانيد وكتب فيها فهرساً متميزاً، وشرح دالية ابن المبارك بكتاب القطوف الدانية في شرح الدالية، ووضع حاشية على كنز الجعبري سماها «شذى البخور العنبري على كنز العلامة أبي إسحق الجعبري». وقد رأينا هذه المواضيع تكررت عند شيوخه الأذنين، ومن مؤلفاته أيضاً كتاب إتحاف الأخ الأود المتداني بمحاذي حرز الأمانى ووجه التهاني، وقد كان لنشاطه في القراءات صيت متسع، وأثر بالغ، وسوف نقف قليلاً مع مصنفين من مؤلفاته، وهما فهرست أشياخه، وأجوبته حول مواضيع مختلفة في القراءات.

أ) فهرسة أسانيد الفاسي :

الفهارس والأثبات والبرامج من المسائل التي استأثرت باهتمام علماء المغاربة، وألفوا فيها مصنفات كثيرة، وتناولوا فيها أسانيد كل فرع من العلوم الشرعية حتى احتاجت لكثرتها أن يؤلف فيها كتاب مستقل، وهو فهرس الفهارس المعروف للمحدث العلامة عبد الحي الكتاني، وكانت الروايات القرآنية تحتل الصدارة في هذا الاهتمام، واشتهر منها فهارس ابن غازي والمنجور وابن خير والمنطوري وهي في أغلبها تشمل المرويات والإجازات في القرآن والحديث والفقه، ومن الفهارس التي اقتصت بأسانيد القرآن الكريم، فهرس محمد بن عبد السلام الفاسي، وهو وثيقة فريدة في نوعها، وقد قام بتحقيقها الباحث محمد أمين زلو، من شعبة الدراسات الإسلامية في كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط.

ويتضمن هذا الفهرس، سنده في القراءات، من عدة طرق منها أسانيد مشرقية تتصل بأبي الخير المحقق ابن الجزري، ومنها طرق مغربية تنفرع عن المقرئ المشهور محمد بن غازي المكناسي كما تشمل أبحاثاً قيمة عن مبدإ صحة السند في القراءة وأقوال العلماء في ضوابطه، ثم ختمها بأرجوزة نظم فيها مجموع الأسانيد والطرق المشهورة عن القراء السبعة.

ونلاحظ اهتمام المؤلف بعلوّ السند مما جعله يدرج في رواياته أعلى سند ممكن، وذلك عن شيخه أبي زيد عبد الرحمن بن أبي العلاء إدريس الحسني المعروف بالمنجرة، عن والده عن أبي الحسن الشبراملسي عن الشيخ أبي الحسن الحلبي عن قاضي الجان شهروش عن النبي صلى الله عليه وسلم. وتحسبا للتساؤل عن هذا النوع من الأسانيد، فإن محمد بن عبد السلام أورد نقولا كثيرة عن الصحابة من الجن، وثبوت سماعهم للقرآن الكريم، وساق حجج من اعتمد رواياتهم والردود على المعارضين عليها، وسياق بحثه تبرهن على اقتناعه التام بصحة هذا السند، معتمدا في ذلك على أقوال ابن حجر.

وإذا ما تحدث عن الأسانيد من قراء الإنس، فإنه يتناولها بمنهج الباحث المتعمق والناقد المتبصر؛ وهذا ما مكنه من تصحيح كثير من الأخطاء التي وقع فيها أصحاب الأسانيد، والتراجم والإجازات.

فمن ذلك ما نبه عليه في إجازة ابن غازي وتلامذته، وهي أن ابن العرجاء أخذ عن أبي معشر الطبري، وهنا يقول ابن عبد السلام الفاسي: وفي إجازة العلامة ابن غازي وإجازات تلامذته أن أبا محمد الشهير بابن العرجاء أخذ أيضا عن الإمام أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن علي الطبري مقرئ أهل مكة توفي رحمه الله سنة ثلاثة وخمسين وأربعة مائة وثمان وسبعين بتقديم السين وأربع مائة. ثم إنه في بعضها واسطة بينه وبين ابن نفيس، ولم يذكر الذهبي قراءته على الطبري لا واسطة ولا قرينا لابن نفيس وإن كان التاريخ لا ينفي قراءته عليه لأن ابن العرجاء تأخر عن الطبري بأكثر من عشرين سنة، نعم ذكر الذهبي أن أبا علي الحسن بن عبد الله بن عمر بن العرجاء قرأ على أبيه أبي محمد وقرأ على أبي معشر أيضا فيكون الذي قرأ على أبي معشر هو ولد أبي محمد بن العرجاء لا أبوه الذي قرأ على ابن نفيس فلعله اشتبه الولد بأبيه والله أعلم.

وفي رواية البزي عن ابن كثير، فإنه صحح ما ورد من تصحيف في أسماء رواة الإجازة، وخلصهم بين ثلاثة طرق أحدها طريق ابن نفيس عن أبي أحمد السامري عن أبي نصر سلامة بن هارون المصري عن أبي معمر الجمحي عن البزي، والثانية طريق السامري عن أبي عبيد الله بن الصباح عن أبي ربيعة عن البزي، والثالثة طريق أبي الحسن ابن الحماشي عن هبة الله بن جعفر عن أبي معمر اللّهي عن البزي.

ويقول ابن عبد السلام إن هذه هي الطرق الصحيحة التي قرأ بها ابن شريح وإن في بعض الإجازات، «إن أبا أحمد السامري أخذ عن أبي بكر البصري عن أبي معمر الجمحي عن أبي ربيعة، وبعضها مكان أبي معمر الجمحي أبو اللّهي». وهو يرى أن هذا كله تصحيف وغلط وخطأ.

ومنها تنبيهه على استبعاد ما ذكر في بعض الإجازات أن أبا العباس أحمد الزواوي (ت 749) أخذ عن أبي الحسن علي بن محمد الغافقي الشهير بالتازي وبين وفاتيهما مائة سنة، لأن الغافقي توفي سنة 649.

ومنها كذلك قوله في بعض الإجازات إن ابن حدادة أخذ عن الشيخ المقرئ أبي القاسم محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الطيب عن شيخه أبي عمرو بن عياش بن أبي بكر الطفيلي، والظاهر عنده أن المقصود هو عياش المتوفى سنة 585.

ومن تصويباته ما أورده عن الذهبي في ترجمة عبد الله بن كثير الداري، في تصحيح ما نسب إلى الأصمعي أن معنى «الداري» هو الذي لا يبرح عن داره، أو ما روي عن الإمام البخاري أنه من بني عبد الدار، أو ما قاله أبو بكر بن داود أنه من لخم الذين ينسب إليهم تميم الداري؛ وأن الصحيح أنه «الداري» معناه العطار كما قال إن الجعبري أيضاً ظن غلطاً أن ابن كثير القارئ هو الذي يقول أبياتاً مشهورة في ذم نفسه، وهي التي منها.

بني كثير دهنه اثنتان رياء وعجب يخالطن قلبه

ويذكر الذهبي أن قائل هذه الأبيات هو محمد بن كثير المحدث المتوفى بعد المائتين.

ومن دقائق ملاحظات العلامة محمد بن عبد السلام في الإجازات قوله في رواته الشيخ الجليل المحدث أبي محمد بن عبد الله الحجري عن أبي الحسن شريح بن محمد بن شريح (ت 539) وعن ابن الباذئ (ت 540) وعن أبي بكر بن خلف ويقال بن خلوف (541) وعن أبي عبد الله محمد بن حسين الأنصاري المعروف بابن إحدى عشرة، إن فيها مقالا لأنها كانت بالإجازة لا بالتلاوة، وهنا لابد من وضع سؤال مهم في شأن الإجازة، فهل معنى قوله بالإجازة لا بالتلاوة، أن بعض القراء يجيز رواية كتب القراءات مثل ما يجيز المحدثون روايات كتب الحديث، وهذا قد يفهم من هذه التفرقة المذكورة، ويؤيد هذا المعنى تصريحه بأن الحجري كان محدثاً،

والمعروف أن من صنيع المحدثين أن يجيزوا من أخذ عنهم ومن لم يأخذ، وهذا الصنيع ينافي ما يشترط في رواية القراءات التي لا تقبل إلا بالمشافهة التي لا يصح سند دونها، سوى ما رأيناه عند ابن الجزري في نظم طبية النشر.

وقد أورد محمد بن عبد السلام في معرض صحة السند نقولا تتضمن خلاصة آراء العلماء فيها، وما وقع فيها من الخلاف حول صحة السند واشتراط التواتر. فنذكر أن الأصوليين عرفوا القرآن بأنه «الكتاب المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم المكتوب في المصاحف والمنقول عنه صلى الله عليه وسلم نقلا متواترا»، وذكر أن أبا القاسم النويري (ت 857) في شرحه لقول ابن الجزري :

فكل ما وافق وجهها نحوي وكان للرسم احتمالا يحوي
وصح إسنادا هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان

قال إن هذا قول مخالف للإجماع، فعلى هذا لا يثبت القرآن بمجرد صحة السند، ولم يخالف في ذلك من القراء سوى أبي محمد مكي بن أبي طالب.

وأوضح في بحثه أن التواتر بالنسبة للقراءات قسمان، فمنها ما تعم به البلوى ويتلقاه الكافة عن الكافة، ومنها ما يختص به أهله، فكل أهل صنعة لهم أمور تتواتر عندهم ولا تتواتر عند غيرهم، ومنه تواتر القراءات وذكر قول أبي حيان أن جميع القراءات السبع متواترة، فعلى كل قراءة منها جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، ثم أورد رأي أبي شامة في التواتر، فيما فوق الأئمة، ورد الأبياري على ابن لب في هذا الموضوع.

وقد اتبع العلامة محمد بن عبد السلام الفاسي نهج المغاربة في النظم فختم فهرسه بأرجوزة ضمنها مجموعة أسانيده في المشرق والمغرب، نقدم خلاصتها فيما يلي :

١. سنده عن ابن غازي مرورا بابن القاضي، وهو عن شيخه وعمدته أبي زيد عبد الرحمن الحسين المعروف بالمنجرة عن والده أبي العلاء عن محمد الهواري السرخيني عن ابن القاضي فيقول :

وعنه عن والده ليث الشرا شيخ الشيوخ وعماد من قرا
عن شيخه محمد الهواري السرخيني مطلق الأنوار
عن شيخ الاقراء ابن قاض الرضا عن السجلماسي الحسام المنتضى

عن التلمساني المربي الحسني
ثم ابن قاض عن أبي محمد
عن أحمد اللطفي عن أبيه
وعنه عن والده الشريف
البوعناني الحسني عن أبيه
عن شيخه والده شعيب
وأخذ اللطفي والدكالي

عن ابن إبراهيم ذي الهدي السني
نجل ابن عاشر مبین الرشد
عثمان يالذاك من نبیه
عن شيخه العلامة الغطريف
عن أحمد نجل شعيب النبیه
عن ابن غاز ذي نقاء الجيب
عن ابن غاز ذي الجنب العالی

ثم يأتي بسند ابن غازي المتداول في الإجازات المغربية.

و ثم ذكر سنده عند المشاركة إلى ابن الجزري :

عن الرضى والده أبي العلا
فالشيراملي علي ثم عن
عن شهروش صاحب الرسول
عليهم أذكى من المسك السلام
وعنه عن والده المفضل
محمد بن القاسم البقري
عن اليماني عابد الرحمان
عن الرضى والده شحاده
عن زكريا الأنصاري عن رضوان
عن شيخه الحافظ شمس الدين

ثمت عن أبي الفدا شيخ الملا
الحلي صاحب المهدي الحسن
عنه عن الأمين جبرئيل
من ربنا ما ناح في غصن حمام
عن شيخه العالم ذي النوال
الشافعي المذهب المصري
شيخ شيوخ أهل هذا الشأن
عن ناصر الطبلاوي ذي الإفاده
العقبى العالم الرباني
الجزري العالم المكيين

ثم أورد أسانيد ابن الجزري إلى الأئمة السبعة والمدونة في كتبه.

والملاحظ أنه استهل هذه الأسانيد بروايته عن شهروش الجني :

عن شهروش صاحب الرسول
عليهم أذكى من المسك السلام

عنه عن الأمين جبرئيل
من ربنا ما ناح في غصن حمام

ب) الأجوبة :

ومن مؤلفات محمد بن عبد السلام الفاسي مجموعة من الأجوبة تتناول مسائل من أحكام القراءات، منها ما خصصه للدفاع عن القراء عموماً، ثم استعرض فيها ترتيب الآيات في السور، وعالج بعض قضايا الوقف والابتداء وأحكامه في حالة التلاوة بالجمع والإرداف وتحدث عن تخفيف الهمز وحديث التكبير، وعن بعض جزئيات الضبط في المصحف الشريف. وهذه الأجوبة تدل على سعة اطلاع المؤلف وتدقيقه وإحكام منهجه في البحث، كما تدل على تطلع الدارسين في عهده على توسيع دائرة البحوث، حتى في الجزئيات التي لا يبدو أن لها تأثيراً في كيفية الأداء.

ضبط الدارة :

ومن هذا النوع سؤالهم في مسائل الضبط، عن «الدارة» التي توضع فوق الحرف الزائد أي الذي لا ينطق به هل هي منفصلة عن الحرف أو متصلة به، ويجب الفاسي عن ذلك نظماً فيقول :

ودارة المزيد قبال الجعبري	بالفصل أو بالوصل قل عن مخبر
والتنسي قد حكى للداني	بالوصل لا غير فخذ بياني
ولا لغيره من الأفاضل	المتقدمين قل للجاهل
وإنما حكى اضطراب التابعين	وصحح الفصل فحذه عن يقين
ومن حكى اعتزاء الانفصال	للداني عنه فهو في خيال

القراءة بالإرداف :

والخلاف في هذا النوع من المسائل لا تتعدى أهمية التحقيق في عزو الجعبري للداني : غير أنا نجده يجب عن بعض المسائل المعقدة في التلاوة بالإرداف، وبيان الأماكن التي تجب فيها إعادة ألفاظ الآية لاحترام نص الرواية القرآنية، ومن ذلك نورد المثالين التاليين في قوله : إذا قرأ القارئ نحو قوله تعالى : ﴿ وزعنا ما في صدورهم من غل تجري من تحتهم الأنهار ﴾ الآية الأعراف، فإنه يقرأ لابن كثير ثم لقالون وأصحابه، ويقف على لفظ (تحتهم)، ثم يردف الآخرين فيضم الهاء، ويقف على (الأنهار)، ثم يردف نقل حمزة وسكتة بادئاً من أول كلمة «الأنهار»، ويكون ضاماً للهاء إذ ذاك في حكم الوصل أيضاً والله أعلم.

ومنها أنك إذا قرأت نحو قوله تعالى : ﴿ ثم أنزل عليكم من بعد الفجر أمنة
نعاساً ﴾ الآية، فقرأت لابن كثير ثم قالون، وأبي عمرو، ثم لابن عامر وعاصم، ثم
أشرت إلي ورش بـ (يغشى)، فلا بد أن ترجع إلى (نعاساً) في إرداف حمزة، لأن تنوين
(نعاساً) لمن يقرأ (يغشى) بالياء مدغم فيها ولمن يقرأ بالتاء الفوقية هو مخفى
عندها لا مدغم، فلا بد من القاعدة المذكورة من فك الإدغام الثالث لمن يقرأ
بالتحتية، واستعمال الإخفاء الواجب لمن يقرأ بالفوقية والله أعلم.

ثم ختم هذه الأجوبة كما هي عانته بأرجوزتين إحداها في تخفيف الهمز
ومسائل الإمداد.

الفصل السابع

مسائل من التجويد

سنستعرض في هذا الفصل بعض قضايا التجويد التي كانت محل بحث وجدل عند قراء المغرب، ونقتصر على مسائل وقف الهبطي والتسهيل بالهاء الخالصة وكيفية النطق بالجيم.

1. وقف الهبطي

صاحب هذا الوقف محمد بن أبي جمعة الصماتي المتوفى سنة 930هـ، يقول محمد بن جعفر الكتاني في السلوة إنه مقرئ كبير ونحوي وفرضي شهير وولي صالح، اشتهر بمناظرته مع الشيخ السنوسي في الوقف وأقنعه عن طريق المكاشفة عند قوله تعالى : ﴿ قَدْ آلَلَ أَذُنُ لَكُمْ أَرَأَيْتُمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾⁽¹⁾.

أخذ عن الإمام ابن غازي وعن شيخه أبي عبد الله الصغير النيجي، كانت أوقافه محل خلاف بين العلماء فمنهم من ارتضاها ودافع عنها مثل عبد الواحد المارغيني في الرسالة المنشورة مع النجوم الطوالع القائل : «واعلم أن أوقاف الهبطي كلها مرضية موافقة جارية على قواعد فن القراءات ووقوفه وما تقتضيه العربية وأصولها»⁽²⁾.

وعنه يقول المدغري في تكميل المنافع :

واسلك طريق الهبطي في الأوقاف فإنـه لصنعة الأرداف

سهل معين إذ به جرى العمل في غربنا ذا وبه الأدا حصل⁽³⁾

(1) تقييد وقف القرآن الكريم لأبي محمد بن أبي جمعة الهبطي، ت 930، تحقيق الدكتور الحسن بن أحمد وگاگ، ط. أولى، 1411هـ/1991م، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 19.

(2) انظر مجلة "دعوة الحق"، عدد 9 و10، ص 15، ص 49.

(3) تقييد الوقف، ص 127.

ومنهم من استحسّن بعضها وضعف البعض مثل محمد المهدي الفاسي الذي يقول في «الدرة الغراء في وقف القراء» إنه قد احتوى على مواضع ضعيفة، وأخرى بعدم الصحة موصوفة، وإنه أراد أن يرسم في ذلك تقييداً يكون للناس مفيداً، مع الإشارة إلى توجيه ما يخفى وجه وقفه أو عدمه من المواضع، مما وقفه أو تركه وهو لغيره تابع، وذكر في أغراضه أو معناه خلاف أو احتمال، مما يبيّن وقفه على ذلك ولا يخرج عنه بحال⁽¹⁾.

وقريب منه رأى الشيخ عبد الرحمن الفاسي في الأبنوم القائل :

وجاء بالوقف به ما يحتمل الوصل بالترجيح فيه أن وصل
كالوقف قبل لام كي من «وسطا» في «لتكونوا شهداء» فرطاً
وآخر التوبة في «إلا كتب» لهم ويشركون في الروم «صحب»⁽²⁾
ومنهم من انتقدها بشدة مثل الشيخ المحدث عبد الله بن الصديق الغماري الذي يقول :

«ولا أدري ما الداعي إلى اختيار هذه الوقوف التي يحتاج تصحيحها - إن أمكن - إلى تمحل في الاعراب وتكلف في التقدير مما ينافي بلاغة القرآن التي أعجزت الإنس والجان، ومصحف حفص المطبوع بمصر أخذت وقوفه من كتب القراءات والتفسير بمعرفة جماعة من كبار قراء السبع وعلماء العربية، فجاءت وقوفاً صحيحة خالية من التكلف والتمحل، فلماذا لا نفعل مثلهم في مصحف ورش، ونضع له وقوفاً سليمة ترشد التالي للمعنى وتعينه على فهم المراد وتعفيه من عناء التقدير، ولماذا نجمد على وقوف وضعت منذ أربعة قرون، ومهما قيل في واضعها من فضل وصلاح فإن ذلك لا يجيز إبقاءها على وضعها الحالي، بل استبدال الصواب مكان الخطأ والحسن مكان القبيح، إننا إن فعلنا ذلك نكون قد قمنا ببعض الواجب علينا نحو جانب من كتاب الله تعالى له أهميته البالغة وفائدته الكبيرة»⁽³⁾.

وبسبب تضارب هذه الآراء فقد اهتم الباحثون المعاصرون في المغرب بدراسة هذا التقييد وإعطائه حقه من البحث والتمحيص، فكتب عنه الأستاذ سعيد

(1) القراء والقراءات بالمغرب، ص 184 وما بعدها.

(2) نقلاً عن د. حسن وكاك، ص 5.

(3) نقلاً عن المصدر السابق، ص 7.

أعراب مقالاً مستفيضاً أوضح فيه كثيراً من الأمور منها : صحة نسبة هذا التقييد إلى الهبطي، ولو لم يكن يعرف من الذي قيده من تلامذته وذكر وهم من اعتقد أنه أخذه عن ابن غازي لأن مناظرة الهبطي والسنوسي كانت سنة 895هـ وهي السنة التي قدم فيها ابن غازي إلى فاس، وسنرى أن الدكتور احميتو رجح أن الهبطي قد اطلع على تقييد للوقف عن شيخ ابن غازي، النيجي ؛ ولقد أعطى الأستاذ سعيد أعراب أمثلة من الأوقاف التي انتقدت ودافع عنها وسنجد بعضها عند غيره⁽¹⁾.

أما الدكتور الحسن بن أحمد وگاگ، فإنه أصدر كتاباً نشر فيه هذا التقييد كاملاً مع تحقيق تضمن مختصر شرح محمد بن عبد السلام الفاسي، مركزاً على المواضيع التي كانت محل خلاف أو انتقاد، فبين آراء العلماء فيها قديماً وحديثاً.

وقد قدم الدكتور الحسن وگاگ قبل هذا التحقيق دراسة شاملة تناولت التعريف بالإمام الهبطي والتعريف بتقييده والتحقيق في نسبته إليه، منبهاً على ما اكتشفه من تقييد سابق للوقف معزو للشيخ الصغير النيجي شيخ ابن غازي، ثم خصص المؤلف عدة مباحث ذكر فيها بالفرق بين الاصطلاحات والوقف والقطع والسكت، وأهمية هذه الفروق تظهر في كون علامه «صه» المستعملة في المصاحف لا تميز بين هذه الاصطلاحات. ثم استعرض أحكام سنية الوقف الأدائي وما لها من مرونة بحيث أن الأوقاف لا تعتبر توقيفية كلها، ولذلك اختلفت فيها الأئمة، فمنهم من راعى رؤوس الآي ومنهم من اعتبر المعاني والإعراب، وذلك حسب التقسيم المعروف الذي يجعل من الوقف ما هو تام أو كاف أو حسن، أو قبيح، ومنهم من توسع في هذا التقسيم.

ومن البحوث الواردة في كتاب الأستاذ الحسن وگاگ مراحل تطور الوقف الهبطي وما قد أضيف إليه، وبيان أوجه التحريف التي قد طرأت عليه. ولاشك أن هذا الكتاب يعد وثيقة شاملة في دراسة جميع جوانب المسائل المتعلقة بأحكام الوقف عند المغاربة التي تدور حول تقييد الوقف للهبطي.

وقدم الدكتور احميتو في موسوعته دفاعاً علمياً دقيقاً عن الإمام الهبطي، مشيراً إلى ما وصف به هذا الشيخ من الامامة في القراءات والنحو والفرائض، وشهد له بذلك قبل محمد بن جعفر الكتاني، أبو العباس المنجور الذي ذكر قراءته

(1) القراء والقراءات بالمغرب، ص 186 وما بعدها.

على شيخ ابن غازي وأن أبا القاسم محمد بن إبراهيم قد أخذ عن الهبطي الأستاذ الكبير ذي النحو الغزير الفقيه الفرسي، وأنه كان زوج والدته فأعانه على الطلب؛ وذكر الدكتور احميتو أن أبا زيد القصري في شرح ضبط الخراز، وابن القاضي في الفجر الساطع احتجا بقوله في نقط «موجلا» ورسم «النسي». كما بين أن عدة من أعلام أصحاب ابن غازي قد أخذوا عن الهبطي مثل عبد الرحمن بن إبراهيم الدكالي، وعبد الواحد الونشريسي وغيرهم، والمنجور في فهرسته. وبهذا أوضح الباحث أن الهبطي «عالم فاس» ليس نكرة بل كان عالماً مبرزاً مقرئاً ونحويّاً كبيراً.

ثم ذكر أنه حصل على بعض الإشارات التي تدل على أن طائفة من تلك الأوقاف، المنتقدة ليس هو المسؤول عنها لأن التقييد مرُ بمراحل تعرض خلالها لتعديلات أو إضافات ربما كان بعضها مسؤولاً عن طائفة من المواقع التي يتجه إليها الانتقاد.

ثم أعطى الدكتور احميتو أمثلة من الأوقاف المنتقدة وبرهن على أنه اتبع فيها الإمام نافعاً، وأنه ليس مبتدعاً فيها، مؤكداً بذلك نتائج البحوث التي قدمها الحسن وذاك في كتابه.

ومن هذه الأمثلة ما جاء في الآيات التالية : ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ (البقرة : 1) و﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ (البقرة : 95)، و﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ أَنْ تَرَكَ خَيْرًا ﴾ (البقرة : 179)، ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه ﴾ (آل عمران : 7) و﴿ فَأَصْبَحَ مِنَ الْمُنَادِمِينَ مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ ﴾ ﴿ كَذَابٌ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾ (الأنفال : 33)، ﴿ كَمَا أُنْزِلْنَا مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ ﴾ (يونس : 24). وكل هذه الأوقاف مروية عن قدماء القراء وأكثرها عن الإمام نافع.

وينتهي الدكتور احميتو بحثه قائلاً :

«وننتهي هنا في آخر هذا التقويم لما ينسب إلى الإمام الهبطي من هذا التقييد الذي عليه التلاوة حتى الآن إلى أن صلته بهذا الإمام إنما هي من حيث الانطلاقة الأولى أو الإطار المبدئي العام، وأما من حيث مآنته الحالية فلسنا على ثقة من خلوصها من عمل غيره، إذ لم يرو إلينا وقفه على وجهه الذي اقترحه أولاً فيما قيد عنه، بل تعاورته الأنظار بعده. كما لاحظنا - بكثير من التعديل والتشذيب، تارة

بترجيح وصل ما وقفه وأخرى بعكس ذلك وأخرى بالتنبيه على التخيير . كما رأينا في التعليقات الآتفة الذكر على حاشية التقييد - وتارة بالإرشاد إلى أن الوقف خاص بمن يقرأ الآية لنافع دون من يخالفه في القراءة لمقتضى إعرابي تابع لنوع القراءة» .

«ثم جاء أهل صناعة الإرداف فزادوا فيه ما لم يكن وقدموا وأخروا تبعاً لقواعدهم وخاصة فيما بين السور . وزاد الأمر باختلاف بعض المناطق في المغرب في وقفات بعينها وخاصة الوقفات الخمس في سورة الفلاح . فتباعدت الشقة أكثر بين الأصل الصادر عن الهبطي وبين ما انتهى إليه الأمر ، وإن كان طبع المصحف المغربي على ما هو معروف في «تقييد الوقف» فقد حد من سطوة هذا الاختلاف الأخير» .

«فأين مكان الإمام الهبطي إذن مع كل هذا ؟ ومن يجزم حقاً بأن الأوقاف المنتقدة كلها جميعاً هي ما اختاره وارتضاه ؟» .

«وتبقى إمارة الهبطي عندنا في أوج نصاعتها ومكانتها النابهة ، وتبقى للتحليات التي حلاه به تلميذ تلامذته الشيخ الإمام أبو العباس أحمد المنجور وخاصة قوله فيه «ذو النحو الغزير» لها دلالتها الكاملة ، وكذلك قول صاحب «السلوة» فيه : «كان عالم فاس في وقته... أستاذاً مقرباً عارفاً بالقراءات مرجوعاً إليه فيها» .

ويختم بقوله :

«وليس معنى هذا أنني بهذا الإطراء والتنويه بهذا الإمام أدعو إلى الحفاظ على الوقف المنسوب إليه الذي عليه التلاوة إلى الآن في القراءة والمصحف المغربي ، بل على العكس من ذلك أضم صوتي إلى الذين ظلوا ينددون بالجمود عليه وينادون بـ «نزع الثقة منه» .

«وذلك عندي لا يتنافى أبداً مع الاعتراف لهذا الإمام بالفضل الكبير على المدرسة المغربية من حيث وضع «مشروع الوقف» حيز التنفيذ ، ولكن الاعتراف للشيخ شيء والدعوة إلى إعادة النظر فيما ينسب إليه من هذا الوقف شيء آخر ، لما نبهنا إليه من الثغرات الموجودة في هذا الوقف ، مما كان وما يزال يرتكب باسم هذا الإمام ، وينتقد أيضاً ويعاب باسمه وتكال له بسببه الاتهامات والأنباز بغير حساب» .

«ولقد ظلت سهام الانتقاد تفوق إلى هذا الوقف منذ عقدين أو أكثر من الزمان داعية إلى إلغائه وطبع مصحف مغربي تشكل لإعداد وقفه لجنة مختصة من العلماء والقراء على غرار ما وقع في بعض البلدان الإسلامية في إعداد مصاحف برواية حفص عن عاصم⁽¹⁾».

2 . التسهيل بالهاء الخالصة

ولم يك الوقف عند الإمام الهبطي هو المسألة الوحيدة التي نشأ حولها الخلاف عند القراء المغاربة، بل إنهم قد اختلفوا في قضايا أخرى من التجويد نذكر منها : إبدال الهمزة بهاء خالصة، وقد تقدمت الإشارة إليها عند أبي وكيل المصمودي، مما قاله في التحفة في شأن هذا الخلاف إذ يقول :

واحذر صويت الهاء عند النطق وقيل لا، أو عند فتح فابق
ثلاثة للشامي والداني وابن حدادة الرضا المرضي

والذي يبدو من سياق كلامه جواز هذا النوع من التسهيل، ولذلك يزيد قائلاً :

وكيف يستهجن هذا الصوت وقد أتى «هرقت» في «أرقت»
«هياك» في «إياك» أيضا جاء وبعضهم يرسم همزا هاء

ولقد تناول ابن القاضي في فجره هذه المسألة واستعرض فيها أقوال العلماء والقراء، وأعاد صياغتها قائلاً :

واختلفوا في النطق بالتسهيل فقيل بالهاء بلا تفصيل
وقيل ممنوع على الإطلاق وقيل في المفتوح قط فباقي

وكان سكوت ابن القاضي عن ترجيح أي رأي في المسألة جعل تلميذه الشيخ مسعود جموع يقول بجوازه ويعزوه إلى أبي عمرو الداني ويذكر أن به الأخذ بفاس والمغرب.

لكن الجدير بالذكر أن الدكتور احميتو أشبع المسألة بحثاً في موسوعته وبين فيها أمرين مهمين : أحدهما اضطراب موقف ابن القاضي منها، ثانيهما :

(1) احميتو، قراءة الإمام نافع عند المغاربة، ج 5، ص 1755.

نقض عزوها للداني نظراً لعدم وجودها في مظانها من كتب الداني المعروفة، وفي هذا يقول الدكتور احميتو : ألف أبو زيد ابن القاضي في هذه القضية رسالة مشهورة سماها «قرة العين في همزة بين بين ونقل عن أبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي من كتاب اللآلي الفريدة قوله: «وربما قرب بعضهم لفظها من لفظ الهاء وليس بشيء»، ثم نقل الأبيات الأربعة الأولى من الأبيات التي تقدمت من قول أبي وكيل ميمون الفخار في تحفة المنافع وفيها ذكر المذاهب الثلاثة في قوله :

ثلاثة للشامي والداني وابن حدادة الرضا المرضي

«ثم انتقل إلى تفصيل أحكام الهمز دون أن يقول شيئاً عن المختار عنده من هذه الأقوال كما اعتاد فعله. ولكن الذين اعتمدوا تفصيله هذا من تلاميذته وشيوخ مدرسته ذهبوا إلى إقراره لإبدال التسهيل هاء، ولو على سبيل الجواز على الأقل، كما فهم ذلك من النقول التي أوردها وهي في الحقيقة نقول مدخولة لأنها تقتدر إلى وسائل الإثبات، لأن أبا زيد ابن القاضي لم يزد في الاحتجاج لمذهب الجواز على العزو إلى كل من أبي عمرو وابن حدادة دون أن يسمي كتاباً أو ينقل نصاً عن واحد منهما مما يدل على أنه إنما قلده في ذلك الشيخ ميمونا الفخار فيما قاله في التحفة، وكذلك الشأن في توجيه كل قول بما وجهه به من توجيه فإنه لم يزد على نثر معنى أبيات أبي وكيل في التحفة ولم يسق نصها في الفجر واكتفى بتحليل معانيها دون عزو ذلك أنه إليه بل نسب بعض ذلك إلى صاحب تحصيل المنافع وهو متأخر عن صاحب التحفة بكثير».

«ثم هو إلى ذلك ختم عرضه بأقوال المانعين من صوت الهاء كالفاسي والشامي (أبي شامة) والجبري، وهي كلها تنقض كل ما بناه، لكنه لم يعلق عليها بحرف وكأنه إنما جاء بها ليبين تعادل الكفتين واستواء الخلاف بين الطرفين.

ولهذا كان سكوته عن التعليق ذريعة إلى الأخذ بمذهب الجواز استناداً إلى ما زعموه من نقله له ودعواهم أن الأخذ عم به كما نجد مثلاً في قول الشيخ مسعود جموع في الروض الجامع حيث ينقل التنبيه الذي نبه به هنا شيخه ابن القاضي بنصه إلا أنه أدرج فيه بعد ذكر الجواز مطلقاً قوله : «وبه قال الحافظ أبو عمرو ثم قال : «وبه الأخذ عندنا بفاس والمغرب».

3 . التسهيل بالهاء لأبي عمرو الداني

وفيما يخص نسبة قول التسهيل بالهاء إلى أبي عمرو الداني، فيقول الدكتور احميتو إن أول إشارة للداني رآها هي قول أبي وكيل في التحفة :

ثلاثة للشامي والداني وابن حدادة الرضا المرضي

ثم قال الدكتور احميتو : وقد تتبعنا ذلك في ما وقفت عليه من كتب الداني أو وقفت على النقل عنه من كتبه في الرسم والضبط والقراءة والتجويد فلم أجد لما نسب إليه أبو وكيل أثرا، كما وجدت الذين نسبوا ذلك إليه ممن جاء بعد أبي وكيل الفخار اكتفوا بهذه النسبة دون تسمية كتاب من كتبه أو ذكر لرواية من روى ذلك عنه من أصحابه وتلاميذه».

«فهذا كتابه جامع البيان وهو أعظم كتبه وفيه يقول ابن الجزري: وهو كتاب جليل في هذا العلم ولم يؤلف مثله، قيل إنه فيه كل ما يعلمه في هذا العلم. وقد قرأت فيه باب الهمزتين من أوله إلى آخره فما وجدته أجرى ذكرنا لإبدال الهمزة هاء ولا لتقريب صوتها من صوتها».

ويزيد الدكتور احميتو قائلا :

«ومن هنا يتبين أن الحق في مذهب أبي عمرو خلاف ما نسب إليه، وأنه يرى الإشارة إلى الهمزة المفتوحة فقط بالصدر بعد جعلها بين بين، أي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها وهو الألف ههنا».

ولعل هذا ما جعل أبا عمران موسى بن حدادة يرى جواز النطق بالتسهيل هاء خالصة في حالة الهمزة المفتوحة في نحو ءأمنت و جاء ءال، وربما نسب ذلك لأبي عمرو على مقتضى ما فهمه من كلامه السابق في كتاب التحديد، وخاصة أنه ذكر فيه الإشارة بالصدر في حالة المفتوحة لا غير، ولعل هذا الاختصاص قائم على استشعاره لتعذر النطق بجزء الحركة على الألف الساكنة التي هي خلف من الهمزة المفتوحة، في حين أنه قال في المكسورة كالياء المختلطة الكسر، وفي المضمومة كالواو المختلطة الضم».

وسنرى أن هذه المسألة أثّرت عند القراء الشناقطة، وسوف نبين مواقفهم حولها في الباب الثامن من هذا الكتاب.

4 . المناظرة في الجيم بين الشيخ الحبيب اللمطي والشريف ابن عمر السجلماسي

والمسألة الثالثة تتعلق بالنطق الصحيح بالجيم، والذي يظهر أنها كانت تنطق رخوة عند علماء سجلماسة، إن لم نقل في المغرب عموماً، وهي أيضاً من القضايا التي لم يحسم فيها ابن القاضي صراحة، فصار أنصار الجيم الرخوة يستدلون بقوله :

ومن يمل بصوته للـدال فذاك مخبول من الجهال
فاحذر صويت الدال عند النطق في الجيم بالأدا تفز بالحق

ثم كان أول من بحثها بتمعق هو الإمام أحمد بن الحبيب اللمطي المعروف في شنقيط بقطب سجلماسة، وهذا الشيخ على جلاله قدره لم نجد له ترجمة وافية، كما أن تأليفه غير معروفة لدى العموم، وقد اشتهر عند علماء شنقيط في أسانيدهم لأنه شيخ سيدي عبد الله التتواجيوي الذي تمر به أسانيد الإجازات في شنقيط، وقد نوه به التتواجيوي كثيراً وقال إنه أخذ ألف طريق في القراءة وإنه أخذ في المغرب عن الشيخ إبراهيم الاسكوري الذي كان تلميذاً لابن القاضي.

والشيخ أحمد الحبيب كتب رسالة⁽¹⁾ في الجيم الشديدة، ويذكر فيها مناظرته لأحد علماء سجلماسة، سماه الشريف بن عمر السجلماسي و يبسط حججه في النطق معتمداً على ما أخذه دراية من كتب اللغة والتجويد عن القدامى ورواية عند شيوخه الذين لم يذكر أسماءهم، بيد أنه لمح أنهم من المشارقة، وذلك في إشارتين، إحداهما انتقاده للنطق في بلده في مجموعة من مسائل الأداء.

ويقول الشيخ أحمد بن الحبيب في رسالته بعد الحمد والصلاة على النبي :

«وبعد، فإنه لما كنا عند التلفظ بالجيم ننطق فيه إن ذاك بصفة متحتمة واجبة متعينة وكذا غيره من الحروف، فإننا عند التلفظ به ننطق به على ما له من الحقيقة، والكيفية، ونوفي له بصفاته حق التوفية، بلغني عن الماجد الأفضل السيد الشريف بن عمر السجلماسي⁽²⁾ أنه كان ينكر علينا ما كنا نتلوا به حرف الجيم ونفعله في

(1) وبحوزتي نسخة خطية منها، وسنطبع تلخيصاً لها هنا.

(2) لم نعثر على ترجمته.

كيفية النطق به من صفة تدرك بالسمع وهو الذي يكشفها عن كنهها، ويعرفها لكي نعبر عنها بما يودها لعلها تفهم أو يعرف أن تعلم. وقوة الاعتماد فيه وإشباع الاعتماد في مخرجه وعدم جريه في مخرجه، أي عدم اعتماد الصوت في محله بحيث ينحبس النفس حالة النطق به، وأن يشتد فيه اشتداداً بحيث يلزم الحرف مكانه ولا يمتد الصوت به بل يكون راكداً محصوراً ويمتنع خروج الصوت إذ ذاك.

وكنا نفعل به في النطق ما ذكرنا له من الصفة، وكنا نمنع النفس أن يجري معه ونحبس خروجه معه حالة النطق به، وذلك بأن نقوي الاعتماد في موضعه حالة النطق به حتى يمتنع خروج النفس إذ ذاك وينحبس. وأوجب له هذه الصفة ما فيه من الجهر. وقد نص من تكلم عن مخارج الحروف من القراء والنحاة أنه من حروف الجهر من غير تكير بينهم.

«وكنا أيضاً نحبس الصوت ونمنع جريانه حالة النطق به، ولا نمد الصوت به، وذلك بأن نحصر صوته في مخرجه انحصاراً تاماً بحيث يمتنع الصوت أن يجري معه حالة النطق به بأن نلزم الحرف إذ ذاك لمكانه إلزاماً كاملاً ونقبض عليه هناك قبضاً وافراً بحيث لا يمتد الصوت به، ولا يتحمل قبول طول الزمان حالة خروجه. وأوجب له هذه الصفة ما فيه من الشدة فإنه من حروفها كما نص عليه أهل علم المخارج من النحاة والقراء قاطبة، فمن تعرض منه الكلام عليها، والشدة في الحرف هي القوة والضغط، وذلك بأن يكون في مخرجه قوياً مضغوطاً بحيث لا تكون له سعة في قبول طول الزمن بخروجه. والحرف الشديد كما نصوا عليه هو الذي يشتد لزومه لموضعه ويقوي فيه حتى يمتنع الصوت أن يجري معه عند التلفظ به، فلذلك لقب لقب حرفاً شديداً».

«ثم لما كنا نفعل به أي بحرف الجيم ما ذكرنا له من صفتي الجهر والشدة، ووجب له ذلك أن تكون له صفة التي تنطق بها، ويتوقف إدراك كنهها عن سماعها حسب ما ذكرنا أولاً، فكان الفاضل المذكور ينكرها ويزعم أنها لحن ويشنع ذلك، ويفشيه ويذيعه ويبديه».

«وكان على ما أثبتت وبلغني عنه، يتمنى لقائي في ذلك، وأنا أيضاً أتمنى ذلك لعله يظهر الحق للعيان ويتبين في ذلك بأوضح بيان، ثم اتفق لي أنني التقيت معه في مستقره عند داره، فبعد السلام والمجالسة، والأخذ بأطراف الحديث والموانسة،

دعا بنيه وبعض إخوته يأتون إلي ويحضرون لدي فأتوا إلينا وحضروا لدينا، ثم أمر بعضهم أن يأتي بلوحي ليقرأه علي، فلما أتى يقرأه وجدته لا يحسن التجويد، ولم يقدح بحق الترتيب، فرددته فيما لم يوف له حقه من الحروف والكلمات إلى وجه الصواب، وبيّنت له محاسنه عند ذوي الأبواب، فعلى اللبيب أن يأخذ من ذلك بأوفر نصيب. فلما فرغ من قراءته قلت له: فانتكم تحسين القراءة بالترتيل، ولم تستعملوا الواجب من التجويد، وإن من حق التلاوة القيام بالتجويد والتوفية لها بما تستحق من كمال الوصف المجيد، فمن أتى بذلك فقد أحسن، ومن فرط أو أفرط فقد لحن».

«فقال الفاضل المذكور كل الناس يلحنون في القراءة، ان، فقلت: إلا نحن. ومن كان على ما نحن عليه فإننا في قراءته على الحق الجلي والصراط السوي. فقال: حتى أنتم. فقلت له: في ماذا وفي أي حرف، وأنا أعلم إذ ذاك ما أراد. فقال أي حرف الجيم. فقلت له إن نطقنا به ليس بلحن، وما هو بخطأ بل هو الصواب، والحق بلا ارتياب. فأنكر أن يكون ذلك صواباً وحقاً، وزعم أن ما ينطق به هو من كيفية بالسمع هو الصواب».

«فقلت له: إن الكيفية التي تنطقون بها ليست فيها صفة الجهر، ولا صفة الشدة اللتين هما من صفات الجيم. فإنها أي الكيفية التي تنطق بها ليس فيها قوة اعتماد على الحرف في مخرجه فلم ينحبس النفس إذ ذاك، بل جرى معه. وذلك يوجب انتفاء صفة الجهر في الجيم ويتبين لك ذلك بما ذكره لاختبار الصفات من الوقف على الحرف، فتقول مثلاً: إج أو تكرر فتقول إج إج فتجد النفس يجري معه في الكيفية التي تنطق بها فتنتفي عنه صفة الجهر فلا يكون من حروفها، وهو مصادم للنصوص. وليس فيها أيضاً اشتداد لزوم الجيم لمخرجه ضرورة لوجود انفراج في المخرج حين تلفي التلفظ به أي الجيم على الصفة التي تأتي بها كالشين المشارك له في المخرج، وكالذال والشاء المعجمين. وذلك أن مخرج الجيم وسط اللسان مع ما يليه من سقف الفم في أدنى اللهاة وهو وسط الحنك الأعلى ولم يمتد في خروجه إن استعملت صفة الشدة».

«فإن ألزم الحرف لموضعه بضم المخرج بعضه لبعض لم يحصل انفراج في المخرج أي لم يحصل انفراج وسط اللسان على ما فوقه أي لم يحصل بين وسط اللسان وبين ما يليه مما فوقه انفراج للزوم الحرف لمخرجه فامتنع الصوت أن

يخرج معه. فحصلت فيه صفة الشدة، وإن لم تستعمل ذلك لم يلزم الحرف لموضعه بأن لم يضم اللسان لما فوقه حصلت رخاوة في اللسان، وحصل انفراج في المخرج. فأوجب ذلك خروج الصوت حالة التلفظ به أي بالحرف، وحصل امتداد الصوت به وذلك يوجب نفي صفة الشدة عنه ويبين هذا أنك إذا وقفت عليه وكررت حسب ما ذكرناه آنفا في صفة الجهر، وأتيت به على الصفة التي تدعي صوابيتها وجدت الصوت ظاهر الخروج منتشراً في القم، ووجدت الحرف في الوقف يمتد به الصوت امتداداً بيناً. وهذا خلاف ما نصوا عليه في حروف الشدة. فهذا الذي ذكرنا فيه نفي صفة الشدة عن الكيفية التي تأتي بها أنت.

وبعد ما ذكر أن نطق منظره يجعل الجيم متفشية مثل الشين، قال : «ولم يتعرض من تصدى لذكر صفات الحروف لادعاء أن من صفات الجيم التفشي، ولا أثبت له بحسن البتة. فهي إذا جيم كشين. وجيم كشين ليست لغة مرضية عند أهل العرفان، ولا مقبولة لدى أهل هذا الشأن، وإنما ذكرت عن لا ترضى لغته، ولا قبلت سليقته».

«قال شمس الدين : والجيم يجب أن نتحفظ بإخراجها من مخرجها، فربما خرجت من دون مخرجها فينتشر بها اللسان، فتصير ممزوجة بالشين كما يفعله كثير من أهل الشام ومصر ه».

«وإنما كانت غير مرضية لأنها حينئذ من الحروف الفرعية القبيحة. وذلك أن الحروف الأصلية التي هي تسع وعشرون حرفاً لها فروع حسنة، وهي تسعة عند بعضهم على بحث في بعضها. ثم منها ما قرئ به ومنها ما لم يقرأ به وإن زعمه بعضهم، وفروع قبيحة أنهوها إلى عشرة أو ما ينيف على عشرة وعدوا منها الجيم كالشين. قال في اللطائف عند الكلام على الفروع المستقبحة : «وجيم كشين فرع مستقبح، وأكثر ذلك إذا كان بعدها دال نحو قولهم في الأجدر الأشدر، وقالوا في اجتمعوا اشتمعوا ه».

«فينبغي تنزيه القراء العظم عنها وعن قراءتها بها، وإنما رسم ذلك بالشين إيذاناً بأن اللفظ كالشين تنبيهاً على ذلك، لا أنه يقرأ بالشين خالصاً وإن لم يشبه بل يقول وجيم تبدل شينا أو تقرأ شيناً».

«ومن جملة ما قلت له في هذا المقام: وها هو الإمام ابن مالك نص في التسهيل، وكذا غير ابن مالك على ما ذكرنا من أن من الفروع المستقبحة جيما

كشين. وأنت من قراء النحو فانطق لي بالجيم القبيحة والحسنة حتى تميز لي بينهما فلم يجد جواباً.

«فسألني إذ ذاك حينئذ عن ذلك، فأجبت به بأن الجيم الحسنة هي ما ننطق بها نحن، والجيم القبيحة هي ما تنطق بها أنت. فلم يعترف بذلك ولم يذعن إليه، وبقي مصمماً على ما لديه».

«فقال : إن نطقنا كنطق الناس، فقلت له نعم وهو وإن كان كذلك وهذا مما نعرفه، ولا ننكره، بل عليه نشأنا في البداية، وبقينا كذلك برهة من الزمان، حتى من ذو الجلال والإكرام والإفضال والإنعام، ممن درى وتلقى وحقق وترقى وعرف وبين الطريقة وتبصرنا في ذلك، وتعرفنا تلك المسالك، ووزناه بالقسطاس ولم نجد إلا كما عرف بلا التباس، وأخذنا بما لديه ورجعنا إليه، ورفضنا ما كنا عليه، فإن الحق أحق أن يتبع عند مفترق ومجتمع، ولكن نطق الناس بذلك في خصوص محل أو محال أو بلاد حتى حصل منهم كثرة السواد لا يوجب أن يكون هو السداد وأن يتعين إليه الاستناد، فإن الحق ليس بمثل ذلك يعرف، ولا بتلك الطريق يوصل إليه ويكشف، فإنه لو كان يعتمد على مطلق الناس لفسد الدين بلا التباس».

«فقال إنه سأل القاضي عن ذلك، فأجابه على وفق ما لديه قائلاً عنه إن الناس محقون بخلاف ذلك غلبت عليهم العجمة. فقلت له : مثل هذا لا ينهض حجة علينا، لما ثبت من صحيح الحجة لدينا، ثم هو لا يحكم على غائب ولو حضرت وأدليت له بحجة وبينت له طريقتي، فلا تراه إن كام منصفاً مدعناً للحق، معترفاً بنبينا عارفاً بوجوه الاستدلال مدركا لصواب المقال. ثم كان مما ذكر بحجته أو لمستنده في ما هو عليه أن قال إن طلبه بلادنا وقرائهم وكذا غيرهم في بلاد الغرب على طبق ما قرئ به».

«وذكر أنه سأل بعض القراء في فاس فأجابوه بما عنده. فعارضنا هذا لأنه من قبيل ما قبله، إذ ليس تمالؤ جماعة كثيرة يوجب صوابية ما تمالؤوا عليه، فإن الحق لا يعرف بمجرد دعوى رجال. فرحم الله من قال انظر إلى ما قال لا من قال. وبأن مثل هذا الاستناد لمن ذكر لا ينبغي أن يعول عليه، لأن تصحيح النطق بالجيم حتى يكون على الصفة التي له في لغة العرب، وإعطائه كيفيته المعهودة عند أهل الخبرة من محققى النقلة حتى يوفى له بها، وكذا غيره من سائر الحروف من قبيل التجويد وهو إنما يوخذ عن أهل الدراية والتحقيق الذين من العارفين المبرزين في هذا الشأن، لأن

القراءة سنة متبعة ويجب أن تكون على الوصف التي أنزلت عليه، وهو إنما يتلقى من العارفين المجودين. وطلبة بلادنا وقراءهم ليسوا بهذه المثابة، فإنه لا معرفة لهم بالتجويد ولا اعتناء لهم به ممن أدركناه في هذه الأزمنة ورأيناه في هذه الأمكنة، وقل من يوجد يحسنه ولا يكاد يرى في هذه البلاد من يتقنه، إلا إن كان ممن جاء من جهة المشرق وجعلت له دراية بما تلقاه هناك من أهل الخبرة والرواية».

«ولما قام الدليل على صحة ما ادعينا وثبتت صحة الرواية على الوجه الذي انتحينا، تعين أن يكون هو المستند والأمر المعتمد، وتبين من هذا التقرير الذي له أتينا والتحقيق الذي أبدينا في معرض الرد على من يعتمد على ما نشأ عليه من كيفية النطق بالجيم وعلى من وجده من جماعة من قراء أهل بلاده يفعلون في كيفية النطق بالجيم كفعله أن فعلهم ذلك باطل لا يسوغ أن يعتمد فيه عليهم، ولا أن يستند فيه إليهم. فهذه الجماعة وإن كانت مستفيضة منتشرة عريضة، لا تقوم بهم حجة ولا تنضج بهم في ذلك محجة، لما ظهر من الخدش في وجه نطقهم، ومن سقوط كلمتهم. ثم هم بعد ذلك معارضون في ذلك بمنظهم من قراء آخرين، وجماعة المشهورين. فمنهم من أهل هذه البلاد المغربية جماعات متوافرة كثيرة متضافرة، فإنهم ينطقون به على النحو الذي ننطق نحن به، وما زالوا على ذلك قائلين وبه عاملين وعليه عاكفين. إلا أن بعضهم أفراد متفرقون سوف نذكر منهم من حصلت لنا عنه بذلك رواية، وبعضهم جماعة مجتمعون كناحية تلمسان وأهل الفحص، فإننا شاهدنا بعض طلبتهم ينطقون به كنطقنا، وأنباؤنا أن ذلك دأبهم في النطق به نشأة وفطرة، لا تعلماً واكتساباً. فلا يجري على ألسنتهم غيره وكذا في غير الجيم لكون نشأتهم على أن عوامهم في مطلق كلامهم ينطقون به كذلك. ومنهم بلاد جماعة القراء المصريين أهل رواية التحقيق ودراية التوفيق، وكذا غير المصريين من مجودي المشرقيين فإنهم في النطق بالجيم كالكيفية التي نأتي بها فيه يفعلون، وبالصفة التي ننطق بها نحن ينطقون».

«وحينئذ فإن أي مزية لمن اعتمدت عليه من أهل هذه البلاد في الاقتداء به في نطقه، وأي إثارة له بتخصيص أتباعه، وأي وجه لطرح قول مخالفيه ولدعوى فساد نطق معانديه بكيفية الجيم فيه، فما هذا إلا مجرد تحكم، وعدم تثبيت وتفهم، إذ من البين أن يقال لا أقل من أن يقال : هاتان بينتان تعارضتا أو دعوياں تقابلتا وتعاودتا، فالمتعين الواجب حينئذ أن يرجع في ذلك للمرجحات أو لمن أتى لدعواه بالبينات، ومن جملتها الدلائل الناهضات، فنرجع إليها ونتبصر فيما لديها فلا جرم

أنا وجدنا للفرقة المشرقية ومن معها منتهض الدليل اللامع، وصحيح البرهان القاطع فتعين صحة نطقهم، ووجب اتباع قولهم، لما ثبت من ترجيح بينتهم، وصحة دعواهم، ولم نجد لمن خالفها في ذلك، من أهل هذه البلاد شيئاً يستأنس به في الاستناد، فلزم أن يكونوا على مقابل ما عليهم مخالفهم كانوا، وإذا سقط المستند إليه، لم يصح احتمالك عليه. وهذا كله إن فرض في الفرقة التي استندت إليها أنها تدعي لنطقها الصواب وأنها على حسن التجويد والمعرفة به، وأنها تنتصر لذلك، وإما إن فرض فيها أنها لا تدعي ذلك حسب ما سمعناه في فاس من بعض القراء من أن النطق فيه بالإمالة على وجه الصواب وذلك في فاس سيدي ميمون حتى حكى لي ممن أخذ عنا كيفية النطق بالإمالة».

«ومن جملة ما قابلته به في الخصام أنني قلت له : إنك يا سيدي لست من أهل هذا الفن، ولا ممن خاض في لججه ولا من نظر في شبهه وحججه، فميز فيه بين الصحيح والسقيم ورأى من حيث تخفى الرؤية ما هو جائز عن الصراط القويم، ولا من ثبتت له بذلك رواية، ولا صحت له به رواية، فكيف تماريني فيه وتأتي مع ذلك في خصامك بما يقدح فيه، أم كيف تروم أن ترد علي، بمن لو كان بين يدي لهش إلي، وما يسعه إلا أن يستمع لقولي ويتبعه وما له من سبيل إلي أن ينبذه أو يمنعه، فلاحظ أنهم لا يحسنون كثيراً من أوجه الأداء نظراً لجهلهم بقواعد التجويد، ولذلك فإن اتفاقهم على أداء معين لا يمكن أن يعتبر حجة فيما خالف الدراية».

ومما عابه عليهم :

أولاً : أن المد عندهم لا تراعى مراتبه، التي لا يعرفونها بالتدقيق، وزعم بعضهم أن اختلاف مراتبه بالنية، وهو شيء لم يقل به أحد.

ثانياً : عدم معرفتهم بالإمالة، فإن منهم من يبتدئ بالحرف الممال بشيء من ضعيف الكسرة ثم يصعدون به إلى الفتح وهذا عكس الإمالة، ومنهم من يعرج الحنك يمنة ويسرة وهذا لا مدخل له في الإمالة، كما لا يميزون بين الصغرى والكبرى.

ثالثاً : عدم إخراج النون والتونين من مخرجهما عند الحروف الخمسة التي يقع قبلها إخفاء النون الساكنة والتونين، فيخرجونها ما بين طرف اللسان وفوق الثنايا، وإنما مخرجهما الصحيح في هذا الموضع هو الخيشوم.

رابعا : إنهم لا يحسنون النطق ببعض الحروف السواكن مثل الميم قبل الواو والفاء، واللام قبل النون، والضاد قبل الطاء.

خامسا : ولا يحسنون أيضاً قواعد الإدغام مثل إظهار النون الساكنة قبل الواو.

سادسا : تسهيلهم للهمز بالهاء الخالصة. وهو لحن مصادم لجميع النصوص وذلك لجهلهم لكيفية التسهيل البيني.

ثم استدل على هذه الملاحن بكلام عبد الواحد بن عاشر في أجوبته المسماة بالقصد المنيف لسيدى عبد الرحمن بن يوسف الشريف، والتي ذكر فيها أنه صحح كثيراً من الأخطاء الشائعة في المغرب، أثناء رحلته إلى مصر، ثم عاد إلى فاس وحاول تصويب الملاحن فاختلف عليه الناس في هذا الأمر.

وفي آخر مقاله أكد صحة مأخذه في الجيم، وعاب على من ليس من أهل التجويد أن يناقشه في مسألة هو أدري بها قائلاً : «وما كان لك في نحو ما نحن فيه أن تعارضني في منقول ولا معقول، بل عليك أن تتلقى بالقبول ما ألقى عليك من معقول أو منقول وأن تسلم ما أقول. فإن من له الخبرة في المسألة بالرواية، والتلقي والدراية العرفان الذي هو كالعيان فضلاً عن الدليل والبرهان أجدر وأصدق، وهو وإن لم تكن في هذا الفن من المتبحرين لكن لنا بالطريق سلوك، ومعرفة الهدى بلا شكوك، فهو في الجملة منتسب لأهل الفن وإن لم يكن منهم، وعارف لحالهم وطرقهم. وأنت لست كذلك، فكلامي مع كونه هو الحق أحق أن يصفى إليه، ويعول عليه فإنه جار على قوانين أهل الفن وقواعدهم. وأهل كل فن هم الذين يرجع فيه إليهم، ويعتمد فيه عليهم».

وسوف نرى أن هذه المناظرة كانت منطلقاً لمعركة حامية الوطيس حول النطق بالجيم عند علماء شنقيط.

كما سنلاحظ في الحديث عن القراءات في هذا الإقليم أوجه التماثل والتداخل بين مباحث القراءات في المدارس المغربية والمحاضر الشنقيطية نظراً لاعتناقهم نفس القراءة، واعتمادهم لنفس المصادر واتباعهم بنفس المنهج. كما في أسانيد الإجازات الشنقيطية تمر جميعاً بأبي زيد ابن القاضي، وتتبع سند الإمام ابن غازي.

وقبل إنهاء الكلام عن المدارس المغربية نشير إلى أننا اكتفينا في هذا العرض بملامح إجمالية نرجو أن تبرز المعالم التي تنير طريق الطالب وتستحثه إلى

مزید من البحث والاطلاع، كما قد أوقفنا الحديث عند مدرسة محمد ابن عبد السلام الفاسي، ولكن هذا لا يعني أن مسيرة هذا العلم قد توقفت معه، بل لقد ظهرت بعده في جميع أنحاء المغرب عدة مدارس قرآنية حافظت في القرن الماضي على تحفيظ القرآن ودراسة قراءته بالسبع مع تركيز العناية على رواية ورش عن نافع، ومن أبرز الأسماء التي اشتهرت في هذا الفن مدرسة الشيخ محمد الزوين ببلاد الاودية من حوز مراكش وقد أخذ عن تلامذة الشيخ محمد بن عبد السلام ومن بينهم الشيخ محمد التهامي الأوبيري والشيخ عبد الله بن علي السكياطي. وما زالت هذه المدرسة تقوم بدورها المتميز في تدريس علوم القراءات، كما اشتهرت كذلك مدرسة أبي العباس أحمد بن إبراهيم البوجرفاوي المشهور بأكاز شيخ قراء سوس. وإزاء هاتين المدرستين اللتين امتازتا بنوع من المركزية والإشعاع، فلقد بقيت تقاليد العناية بالقراءات متواصلة وموزعة على مناطق المغرب، وظهرت بعض المصنفات التي تناولت أحكام القراءة بالتدريس مثل كتاب المحجة في تجويد القرآن للشيخ محمد الإبراهيمي الفيلاي الذي يتصل سنده بالشيخ أحمد الحبيب اللمطي وكذلك "متعة المقرئين في تجويد القرآن المبين" للشيخ عبد الله الجارري وهو من تلامذة المكي بريش ومحمد المهدي متجونش.

وفي العهد المعاصر تجدد الاهتمام بالدراسات القرآنية في الجامعة فاحيا المنتسبون لدار الحديث الحسنية بالرباط وطلبة شعب الدراسات الإسلامية في كليات الآداب بالجامعة المغربية، تراث هذا العلم، فحققوا كثيرا من متونه ومدوناته، وقاموا بأبحاث جادة وقيمة في مواضيعه. وهنا أغتنم الفرصة لأنوه برسالة دكتوراه قدمها العالم الباحث عبد الهادي بن عبد الله حميتو في قراءة الإمام نافع، وهي عبارة عن موسوعة شاملة لم تترك شاذة ولا فاذة من موضوعها. ولقد نقلت منها الكثير، وتقبلت إهداء كاتبها القائل :

يا كل محاضرة سبب	يدني إليك على كـ
يا قارئ الذكر الحكيم	م أجل علق يكتـ
يا ناظر للعمرفيد	ه عن المكاسب والنشب
متبوءا من علمه	أسنى المنازل والرتب
يطوي عليه جنانه	يتلوه ملتزم الأدب
أهديك مقرا نافع الـ	مدني قسارئك الأحب

الباب السابع

المدرسة الشنقيطية

تمهيد : (دخول القراءات في المحاضر الشنقيطية)

ليس من السهل تحديد فترة بدء الدراسة القرآنية في شنقيط، والذي يفترض أنها واكبت حركة النشاط الثقافي الإسلامي العام، الذي سجلت بوادره في القرن التاسع الهجري في المدن القديمة، أي ولاتة وتشيت وشنقيط وودان. وعندما نراجع حوليات هذه المدن وكتاب فتح الشكور أو تاريخ جدو بن الطالب الصغير فإننا لن نجد إشارات واضحة لهذه الدراسات إلا في القرن الثاني عشر مع عودة أبي بكر التتواجيوي من سجلماسة. وأول الإشارات التي سبقته عند فتح الشكور جاءت في ترجمة سيدي أحمد الولي بن أبي بكر المحجوبي (1034-1095 هـ) الولاتي وهو شيخ جماعة العلماء الأجلاء أمثال الحسن بن أغبدي وسيدي عثمان بن عمر الولي وعمر بن بابا ويقول صاحب فتح الشكور إنه كان ماهراً في القرآن فقيهاً لغوياً، وقاضياً ومدرساً وإماماً في ولاتة⁽¹⁾.

وأما في القرن الثاني عشر فتطالعنا أسماء شخصيات يُحَلِّون بنعوت المشيخة في القراءات، ومنهم السيد المحجوب الجكني، وابن الأعمش العلوي، وشيخ له في القراءات يدعى المختار بن سيد محمد ولم نعرف عنه غير اسمه ونسبه وأنه أخذ عن ابن القاضي، ثم إننا في الحديث عن دور علماء شنقيط في مجال القراءات، سوف تعرضنا صعوبة أخرى، وهي أن نشاط هؤلاء العلماء لم يدون بصورة منتظمة، فكثير من المخطوطات التي قد تتضمن مصنفاتهم مازالت تنتظر التنقيب عنها في الخزانات الخاصة، وقد يكون بعضها معرضاً للإهمال والضياع، وعدم عناية أهل هذه البلاد بالتدوين والتاريخ، وكثرة تنقل علمائهم، وبالأخص من يقطنون منهم مع العشائر الرحل، كل هذا أدى إلى فقدان إنتاجهم فني، كما نسي كثير منهم أنفسهم، ومن أمثلة ما يلاحظ في هذا المجال، ما نقرأه عند عبد الله بن محمد بن محمد الصغير بن أمبوجة أنه قرأ على مقرئ جليل يسمى عبد الله بن سيدي المختار التشمشاوي سنة 1265 هـ، وأن هذا الشيخ قد ألف مصنفاً في القراءات بعنوان "الكواكب الدرية في الطرق العشرية"، وهو نظم لشرح الإمام القصري لتفصيل عقد الدرر، وإلى عهد قريب كنا نجهل وجود كتاب ابن أمبوجة الحافل في القراءات وما زلنا نجهل شيخه وكتاب شيخه، ولعل أمثاله كثير.

(1) فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور، لأبي عبد الله الطالب البرتلي الولاتي، 1219 هـ، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني ود. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، 1401 هـ/1981 م، بيروت، ص 41.

وهكذا لم تظهر في بلاد شنقيط معالم مدرسة في القراءات قبل القرن الثاني عشر ؛ ويتبين ذلك من خلال الإجازات المتعددة والتي تسند إلى الشيخ سيدي أحمد التناجيوي المتوفى سنة 1143 هـ ؛ وسنده فيها سيدي أحمد الحبيب اللمطي السجلماسي الذي أخذ عن إبراهيم الأسكوري الدرعي وهذا عن ابن القاضي.

ولقد ذكر مؤلف فتح الشكور أن التناجيوي صحح للناس أموراً من مسائل التجويد منها مسألة الجيم⁽¹⁾ ؛ ولكن الردود على التناجيوي أيدت وجود نشاط في القراءات يشير إليه ذكر أشياء ابن أيد الأمين الجكني. ومع ذلك فلان تأسيس مدارس قرآنية لم يتم في شكل منتظم ومتواصل إلا بعد رجوع التناجيوي من تافيلالت.

ومنذ ذلك العهد انطلقت حركة نشاط تدريس هذا العلم وازدهرت في عدة مناطق من شرق إقليم شنقيط ؛ وفي القرن الثالث عشر نمت معارفها، وتعمقت أبحاثها وكثر عددها حتى أن المرحوم المختار بن حامد ذكر منها أكثر من خمسين مدرسة⁽²⁾، ويذكر منها الأستاذ اسلم بن عبد الهادي أكثر من مائتي محاضرة قرآنية ما زالت قائمة إلى هذا العهد في منطقة لعصابة في وسط موريتانيا⁽³⁾.

(1) المصدر السابق ص 208.

(2) حياة موريتانيا الثقافية، ص 197 وما بعدها.

(3) موريتانيا عبر العصور، ص 156 وما بعدها.

الفصل الأول

القراء الأوائل وشرح الدرر اللوامع

وقبل الحديث عن الإمام التنواجيوي الذي سنخصص له فصلاً يرتبط بما نسميه معركة الجيم، سنذكر بعض مشاهير قراء القرن الثاني عشر وأغلبهم من تلاميذ سيدي التنواجيوي، ممن ذكرهم في فتح الشكور في علماء التكرور :

1 . عمر بن أحمد بن أحمد بن محمد بوه الإيديلي (1152هـ)

كان عارفاً بعلم الأصول، قارئاً بالسبع محدثاً نحوياً لغوياً شاعراً مطلقاً، أخذ القراءات السبع عن الشيخ تاج القراء سيدي عبد الله بن أبي بكر التنواجيوي والنحو عن سيدي عمر بن بابا الولاتي. وأخذ عنه البشير بن الهادي⁽¹⁾.

2 . الخضر بن الفقيه محمد بن الحاج عثمان بن السيد الطالب الصديق الجماني (1154هـ)

يقول عنه مؤلف فتح الشكور : «إنه كان إماماً عالماً نبياً فقيهاً أديباً نجيباً كثير الاشتغال بالعلم حسن الخط، قرأ بقرأة نافع على الشيخ الفقيه حامل لواء السبع سيدي الحاج عبد الله التنواجيوي، والفقه على الفقيه الحاج أبي بكر بن عيسى الغلاوي وألفية ابن مالك على الحاج سيدي محمد بن الحاج لحسن بن أغبدي الزيدي وأبوه محمد بن الحاج عثمان كان سيداً فقيهاً وأورد له فتح الشكور إجازة عن محمد بن المختار بن الأعمش عن الحاج المختار بن سيدي محمد عن ابن القاضي بسنده المعروف، كما أجازاه ابن الأعمش في الحديث والفقه وكتاب الشفا. وكان محمد هذا من طبقة محمد بن أبي بكر بن هاشم المتوفى سنة 1198هـ، وجده

(1) فتح الشكور، ص 184.

الطالب صديق الجماني توفي سنة 1073هـ، وهو صاحب المراسلة مع الشريف الشاب⁽¹⁾.

3. الشريف أحمد بن فاضل الشريف التيشيتي (ت 1153هـ)

يقول عنه صاحب الفتح إنه كان فقيهاً لغوياً نحوياً قارئاً، له حظ عظيم في القراءة والحديث، وكان بارعاً في النوازل وله وأخيه محمد فتاوى في غاية الجودة والحسن وقد رمز له سيدي أحمد بن محمد بن موسى بن أيجل الزيدي بقوله :

وأحمد ذا المجد الشريف بن فاضل له (نقش أب) من طراز مكمل

أخذ عن الفقيه الحسن بن أغبدي. وعنه الشريف حمى الله بن الإمام⁽²⁾.

4. الطالب سيدي منير بن حبيب الله الأنفقي (ت 1162هـ)

كان أستاذاً فاضلاً نحوياً لغوياً أديباً، له حظ في القراءة والأصول وغير ذلك، له الخلاصة على الدلاصة. قرأ عليه النحو الإمام عمر بن محمد بن أبي بكر الولاتي. وسرى أنه ممن عارض الشيخ التنواجيوي في قضية الجيم⁽³⁾.

5. الطالب أحمد بن محمد بن الفقيه أبي بكر بن أحمد بن الشغ التيشيتي (ت 1179هـ)

يقول عنه صاحب الفتح : «إنه كان محدثاً فقيهاً قارئاً نحوياً عابداً قرأ بِنافع والمكي والبصري على بعض تلامذة الشيخ سيدي التنواجيوي وله حظ في الحديث وقرأ الفقه على ابني فاضل الشريف»⁽⁴⁾.

6. الفقيه سيدي الأمين بن الحبيب الجكاني (ت 1180هـ)

كان عالماً فقيهاً فاضلاً مدرساً قارئاً بالسمع، وأخذ عنه القرآن الشيخ العالم الصالح سيدي أحمد بن البشير الكلسوكي⁽⁵⁾.

(1) المصدر السابق، ص 95.

(2) المصدر السابق، ص 47.

(3) المصدر السابق، ص 126.

(4) المصدر السابق، ص 51-52.

(5) المصدر السابق، ص 69.

7 . أحمد بن خليفة بن أحمد بن أحمد بن الحاج العلوي الشنقيطي (ت 1188هـ)

كان قارئاً بالسبع متفناً، مكث نحواً من خمسين سنة يدرس العلم في مدينة شنقيط واشتهر بالعلم والحديث، كذلك والده الخليفة وجده أحمد أكد الحاج، وهو من شيوخ العلامة حرمة بن عبد الجليل العلوي، وورد في إجازته في القرآن⁽¹⁾.

8 . الحاج أبو بكر بن الفقيه الطالب محمد بن الطالب عمر البرتلي (ت 1197هـ)

قرأ بنافع على السيد عمر بن أحمد بن محمد بن بوه الأيديلي والرسالة على الطالب الأمين بن الطالب الحبيب. والألفية على منير الأنفقي ولامية الأفعال على سيدي محمد بن أبه. وكان يقرئ البرية أي الدرر اللوامع لابن بري⁽²⁾.

9 . الطالب البشير بن الحاج الهادي الأيديلي (ت 1197هـ)

كان من أبرز علماء ولاته، ويقول عنه صاحب الفتح إنه عالم بلاد التكرور وفقيها ومدرسها ومفتيها بلا مدافع، حسن الفهم سريع القلم. قرأ بالسبع على الشيخ عمر بن أحمد بن محمد بن بوه الأيديلي، فكان يحفظ الشاطبية ويقرئها للناس، والدرر اللوامع⁽³⁾.

وهو من أبرز القراء العلماء بعد سيدي عبد الله التنواجيوي، تربى في بيت علم وصلاح، وكان والده مشهوراً بالزهد والعبادة وله اهتمام بعلوم القرآن فكتب عن المتشابه وعن مسائل من الرسم والضبط.

10 . الشيخ عبد الله بن الحاج أحماء الله (ت 1209هـ)

أما الفقيه عبد الله فقد برع في جميع العلوم الشرعية التي تناولها بالشرح والنظم ودرس القرآن على سيدي مالك بن المختار الغلاوي، وعلى خاله سيدي عبد الله بن الفاضل الباركلوي الشمشوي، وكان عمدته في النحو العلامة المختار بن

(1) المصدر السابق، ص 56.

(2) المصدر السابق، ص 77.

(3) المصدر السابق، ص 78.

بونا الجكني فله أرجوزة في متشابه القرآن ونظم في إعراب منصوباته، ونظم في اختصار بن بري. وشرح هذا النظم شرحاً اعتمده تلميذه احميدتي العيشي، الذي سنستعرضه في هذا الباب. وتوجد نسخة من هذا الشرح في المعهد العلمي في نواكشوط برقم 350. لكنه يصعب الانتفاع منها لرداءة النسخ وتاكل النسخة وكثرة الأخطاء فيها. والذي يبدو من قراءتنا يمكن الفهم منها أنه شرح مختصر جداً، يكتفي بضبط الألفاظ وبيان معانيها مع اعتماد منهج قريب من منهج طرة بن بونا في النحو، وفي المثال التالي توضيح له: وذلك في باب الخلاف في ميم الجمع. ففي الشرح نورد نص ابن بري بين هلالين، وبعده الشرح، ولعل النص كان مميزاً بالحرمة التي لا تظهر في التصوير.

يقول ابن بري :

«القول في الخلاف في باب الجميع» : نحو عليهم ولهم.

«مقرب المعنى مذهب» مصفى، «يديع» لم يتقدم له مثل «وصل ورش ضم ميم الجمع» بواو «إذا أتت من بعد همز القطع» نحو لهم أجر.

«وكلها سكنها قالون ما لم يكن من بعدها سكن» فإن كان بعدها سكن فهو قوله: «واتفقا» أي ورش وقالون «في ضمها» أي ميم الجمع «في الوصل» لا في الوقف «إذا أتت من بعد همز الوصل» نحو «لهم الناس» وفي البيت الجناس التام لأن الوصل الأول ضد الوقف ومفهومه قوله :

«وكلهم يقف بالإسكان وفي الإشارة» بالروم والإشمام «لهم قولان».

وهذا الشرح على اختصاره كان أهم مصدر لمن جاء بعد ابن الحاج احماه الله من تلامذته، كما أنه يعطي تنبيهات دقيقة تدل على اهتمام هذا العالم بمسائل البلاغة وقواعد النحو والصرف، كما أنه لا يخلو من الإشارة إلى الميول الأدبي لهذا العالم الذي لا ننسى أنه كان شاعراً مجيداً وناظماً بارعاً، ومن هذه الإشارة قوله في تفسير بيت ابن بري القائل :

والمد واللين معا وصفان للألف الضعيف لازمان

فقال ابن حمّاه الله : «وصف الألف بالضعف كلمة حق أريد بها وزن» وهو انتقاد لطيف للنظام، فنبّه الشارح على أن هذا الوصف غير مألوف، وإنما ذكر لضرورة الوزن، وسوف نرى عند احميدتي بعض اقتباسه من هذا الشرح وتعقيباته عليه.

11 . الطالب أحمد بن محمد راره التناجويي (ت 1210هـ)⁽¹⁾

كان فقيهاً نحوياً منطقياً بيانياً قارئاً بالسبع، أخذ عنه الفقيه محمد الأمين بن عبد الوهاب الفيلاي. وأخذ القراءات عن سيدي محمد بن عبد الله بن بابا التناجويي عن سيد القراء سيدي عبد الله بن أبي بكر التناجويي والفقيه عن سيدي المختار بن الطالب علي بن الشواف الجكني والفقيه أحمد بن سالم الموسوي.

وبعد هؤلاء الرواد تناول القراء في شنقيط بالنظم والشرح أهم مباحث القراءات مع التركيز على قراءة الإمام نافع، اعتماداً أساساً على منظومة ابن بري وسوف نرى قائمة شراحها منهم، كما أن بعضهم أراد أن يضيف إلى أرجوزة ابن بري نظماً يتضمن محتوى القراءات الست من غير نافع؛ مثل ما قام به العلامة زين ابن أحمد اليدالي؛ وستحدث عنه في هذا الباب، كما نستعرض نظم الشيخ سيدي بن خليل الشمسي لكتاب النوري الصفاقصي الموسوم بغيث النفع في القراءات السبع.

ومما أثار اهتمام الشناقطة بعض مسائل التجويد، وبالأخص الخلاف في النطق بالجيم والضاد، وتسهيل الهمز بالهاء، وقد وقع فيها جدل سوف نبسط القول عنه، لأنه يعطي صورة عن ما وصلت إليه معارفهم في مسائل التجويد.

واهتموا كذلك بقضايا الرسم والضبط، فدونها نظماً ونثراً، واجتهدوا في تقريب قواعده، وتبسيط ضوابطه، وسوف نقدم نماذج من أعمالهم في هذا الباب.

ولقد كانت أكثر تأليفهم تدور حول "الدرر اللوامع" لابن بري التي أولوها عناية بالغة وصارت عند طلاب المحاضر هي المقرر الأول في دراسة مقرئ الإمام نافع الذي عم اعتماده في الأقطار المغربية، جنباً إلى جنب مع الفقه المالكي نظراً لما بينهما من ترابط من عهد إماميهما: نافع بن عبد الرحمن ومالك ابن أنس المدنيين.

ومنظومة ابن بري أعطت لمعتدي هذه القراءة «مشهور مذهب نافع» فجاءت سهلة الأسلوب، سلسلة في النظم، واضحة المعاني فاستأثرت باهتمام مجموعة من القراء الشناقطة على غرار ما وقع في المغرب، وقد يناهز العشرين عدد الذين تناولوها بالشرح والتوشيح، وقد قدم الدكتور محمد بن مولاي لائحة بأسمائهم منها:

(1) المصدر السابق، ص 59.

1. عبد الله بن الحاج إسماعيل الله 1209.
2. عبد الله بن الحاج محمد الرقيق العلوشي 1220.
3. محمد أحمد بن الطفيل 1228.
4. أحمد بن الطالب محمود الإيدوعيشي 1251 المعروف بأحميدتي.
5. محمد محمود بن محمد الأمين اللمتوني
6. الإمام مالك بن أحمد الأفرم
7. الحاج بن فحف وعنوان كتابه مفيد القارئ والسماع.
8. سيدي محمد بن الطالب اعلي وله (الشرح النافع حقق في معهد ابن عباس).

1. شرح العيشي كنموذج

وفيما يلي عرض لأحد هذه الشروح وهو كتاب إرشاد القارئ والسماع من تأليف أحمد بن الطالب محمد بن عمر العيشي، المعروف بأحميدتي.

1) المؤلف :

لقد أخذ أحميدتي عن شيوخه علوما جمة، شملت معارف عصره في القراءات والنحو والبلاغة والفقه، وأورثت مؤلفات في كل هذه المعارف، ونسب إليه تصنيف في علم الفلك، وبذلك يكون من أوسع علماء عصره ثقافة، ويظهر من تصفح كتبه طول باعه في النحو والآداب، وسنرى ذلك في استشهاداته في تعليل بعض أوجه القراءات، كما نلاحظ استطراداته الأدبية التي تخللت مصنفاته العلمية، نذكر منها على سبيل المثال قول الإمام الشافعي :

نحن الأهل في الظلام الحندس حيث انتهينا ثم صدر المجلس
إن يذهب الدهر الخؤون حقوقنا ظُلما فلم يذهب بعز الأنفس

وكذلك قول الشيخ أحمد زروق في آداب طلب العلم :

مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ يَبْأَى الْفَقْهَ بعلمه، أو ليُمَارِيَ السُّفْهَ
أو لينال الجاه عند الناس بآء بَنَارٍ وهو ذو إفلاس

ومن استطراداته أيضاً قول القائل في أبيات تعبر عن مبادئه في توسيع دائرة معارفه :

مِنْ كُلِّ عِلْمٍ تَعْلَمُ تَبْلُغُ الْأَمَلَا وَلَا يَكُنْ لَكَ عِلْمٌ وَاحِدٌ شُغْلَا
فَالنُّحْلُ لَمَّا رَعَتْ مِنْ كُلِّ يَابِئَةِ أَهَدَتْ لَنَا الْجَوْهَرِينَ الشَّمْعَ وَالْعَسَلَا
فَالشَّمْعُ نَوْرٌ مُبِينٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ وَالشَّهَدُ يَبْرِي بِإِذْنِ الْخَالِقِ الْعِلَلَا

فقد درس احميدتي على شيخين من كبار القراء في بلاد شنقيط، وهما الطالب أحمد بن محمد رار (بترقيق الرائين) التتواجيوي وهو من رجال السند المعروفين، أما شيخه الثاني فهو العالم الجليل المتفن عبد الله بن الحاج احماه الله الغلاوي، صاحب التآليف المشهورة. ومنها شرحه على الدرر اللوامع لابن بري، وقد ذكر احميدتي تأثره به في كتاب إرشاد القارئ والسامع الذي سنقف عنده وقفة قصيرة يقول احميدتي إنه لخص كتاب إرشاد القارئ من كتاب تحصيل المنافع على الدرر اللوامع ليحيى بن سعيد السملالي الكرامي ومن تعليق لطيف لشيخه عبد الله بن الحاج احماه الله، ومع ما يكنه احميدتي لشيخه من تقدير وإجلال فإنه يناقش رأيه في بعض المواضيع، وربما أبدى عليه نوعا من المعارضة من ذلك ما ذكره عند قول ابن بري :

وقف بنحو «سوف»، «ريب» عنهما بالمد والقصر وما بينهما

قال احميدتي : «إن ما بينهما هو التوسط وهو المأخوذ به عندنا، ثم قال : قال شيخنا وهو يعني الشيخ عبد الله بن الحاج حماه الله: «وأما فهم بعض الجهلة التوسط في «أرايت» مع البديل ففهم سوء مُحَرَّمٌ إن لم يكن كفرا لأنه خروج عن حد القرآن في قول ابن الجزي :

وكل ما وافق وجهها نحوي

وهذا مخالف للعربية لتوالي ثلاثة سواكن ولا نظير له في العربية، وقولي ثلاث سواكن لأن حرف المد يقوم مقام حركته كما في كتب التجويد والتصريف وخصوصا لابن القاصح على الشاطبية وشرح الشيخ زكريا الأنصاري على شافية ابن الحاجب على التصريف، وهذا وهم منشؤه أن التوسط لورش في «أرايت» على أنه يسهلها كقالون وما به الأخذ عندنا فظن هذا الجهول أن ذلك في البديل فأحدث قولاً ثالثاً وهو من أنواع خرق الإجماع، نعم إنما يجوز التوسط في نحو «ورأيت الناس».

قال العيشي كلام شيخنا فيه نظر من وجهين :

1. أحدهما قوله : «وهذا مخالف للعربية لتوالي ثلاث سواكن» إذ ليس هنا إلا ساكنان لأنهم نصوا على أن مد الحجز فاصل، واجتماع الساكنين يجوز في الوقف فانتفتت الثلاثة (انظر مفردات المكي لابن القاضي).

2. منعه التوسط مع ما ذكره العلامة المحقق المدقق شيخ الأداء بفاس والمغرب في كتابه "مقالة الأعلام في تحقيق الهمز لحزمة وهشام"، حيث قال عند ذكره حكم الوقف على «وإذا رأيت» ما نصه: «القياس في غير هذا بين بين، وعلى الرسم تمد الألف مدا مشبعا، والياء بالتوسط فافهم» ومحل الدلالة من كلامه «والياء بالتوسط» وانظر أيضا ما ذكره صاحب كتاب الإراداف حيث قال ما نصه «فإذا وقفت لورش على «أرأيت» فالعمل على الإشباع في الألف والتوسط في الياء. وإلى ذلك أشار بعضهم بقوله :

أرايت في الوقف لورشهم جرى بالمد في الألف حقا لا مرا
والياء بالتوسط يسط دون ريب نظيره في الوقف باب «ريب»

وقد أورد احميدتي جملة من أقوال شيخه عبد الله بن الحاج احماء الله، منها أبيات في رواية ورش عن الوقف والوصل بين السور، وبالأخص في الأربع المعروفة وهي :

لورش السور قف وصل تفني إلا في الأربع فبسمل وقف
واسكت وبسمل عاكسا في الصبر لعدم الوقفة في «والعصر»
وقدم الوصل إذا في «حسدا قل» واضبطن كلا فما تفردا
هكذا إذا أتيته من «أحد» أو «النعيم» لامن بعد فاجهد

كما ذكر قول شيخه في الأدب مع الله جل وعلا في معرض ترك التسمية قبل السور الأربع إذ قال :

وكل ما استحبيبت منه في الوري فالله بالحياء كان أجدر
فمن يبسمل لزوال قبحه كمن يداوي شارب الخمر به

(ب) مصادره في شرحه :

رأينا أنه بين في مقدمة كتابه أنه اعتمد على شرح شيخه ابن احماء الله وعلى كتاب تحصيل المنافع لأبي زكريا يحيى بن سعيد بن داود الجزولي السملالي الكرامي (توفي حدود 900)، وهذا الشرح معتمد ومشهور في شنقيط وفي جنوب المغرب، وقد حققه الأستاذ الحسن طالبون المراكشي. وتوجد منه عدة نسخ في الخزانات الخاصة، ومن أهمها نسخة الخزانة الحسنية، ولقد اعتمد الكرامي في شرحه هو أيضا على القصد النافع للخراز الذي يذكره باسم «الشارح» ولعله يعني بذلك أنه أول من شرح الدرر؛ كما نقل عن والده المعروف بسعيد اكرامو، وعن ميمون الفخار في التحفة وعن ابن القصاب في كتابه تقريب المنافع. وينبغي التنبيه على أن عالما آخر من الكراميين، يحمل اسم سعيد بن سعيد قد شرح البرية. بمؤلف بعنوان "معونة الصبيان على الدرر اللوامع"، وربما ظن أنه والده وهو معاصر ليحيى.

ومن القراء الذين تكرر ذكرهم والعزول لهم في كتابه الإرشاد، نجد أبا عمرو الداني، الذي أورد له أبياتا من المنبهة. عند قول ابن بري :

«ويجري في ادغام ماله»

وهي قول الداني :

وإن أردت الوصل دون وقف	أدغمت هاء السكت دون خلف
في «ماليه هلك» للتماثل	كذا رويناه عن الأفاضل
وذلك القياس فاعلمنه	ولتطرحن ما شذو واله عنه

وربما نراه يستشهد بحرر الأمانى في بعض الأحكام مثل ما أورد في البسمة من قول الشاطبي :

ومهما تصلها أو بدأت براءة لتنزيلها بالسيف لست مبسلا

وتعدد عزوه لمؤلفات ابن القاضي، مثل ما ذكره في قواعد الإبدال والتسهيل وهو قوله :

وما سهلوا أو أبدلوه بوصلهم فحققه وقفا ثم بدءا بلا امترا

كما أورد له لغزه في قوله :

فما همزة فاء لدى الوصل حقت وفي الابتداء ياء واوا مفصلا

مع جواب تلميذ ابن القاضي مسعود بن جموع وهو :

جوابكم «ايتوني الذي ائتمن» افهمن وبابهما حقق تكون مسجلا

كما نراه يستشهد بابن الجزري في طبية النشر، وبالخصوص عن الأبيات المتعلقة بحدود القرآن المشهورة.

غير أن مصادر احميدي واستشهاداته لم تقتصر على القراء، بل له معرفة بالغة بالنصوص النحوية والتصريفية، وقد استثمارها في تحليل أوجه القراءة وتفسيرها، ومن ذلك النماذج التالية. فعند قول ابن بري :

ولم يكن يراه في مثل «يره» مع ضمها وجزمه إذ غيره

لفقد عينه ولامه فقد ناب له الوصل مناب ما فقد

يقول العيشي : أصله يرأي على وزن يسمع، فأبدلت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. لقول الألفية :

من واو أو ياء بتحريك أصل ألفا أبدل بعد فتح متصل

فصارت «يرأا» : ونقلت حركة الهمز للراء لقول المكودي في البسط

ومفرد الهمز إذا حرك من بعد سكون سهلن حيث يعن

إلى أن قال «والهمز بعد نقل شكله حذف» : ثم يقول :

وليس ذا النقل وجوبا غير ما جاء رأى مضارعا ذاك علما

هذي لغات غير تيم اللات إذ عندهم تصحيح يرأى ءات

قال العيشي ومن شواهد :

أرى عيني ما لم ترأياه كلانا عالم بالترهات

وعند قول ابن بري في الأمداد :

فنافع يشبع مدّهنة للساكن اللازم بعد هنه

استشهد العيشي لهاء السكت بقول ابن مالك :

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما

وعند قول الناظم :

والواو والياء متى سكنتا ما بين فتحة وهمز مدّتا
له توسّطاً، وفي سوء اتٍ خُلف لما في العين من فعّلات
قال العيشي الخلاف المشار إليه في عين فعّلات مدرّكه قول الألفية :
والسالم العين الثلاثي اسماً أنل إتباع عين فاءه بما شكل
إن ساكنُ العين مؤنثاً بدا مُختتماً بالتاء أو مجرداً

ومفهومُ السالم العين مُعتلّها، وقال في الكافية :

وما كَجوزة وببوضة فَعَن هذيلُ افتتحَ، ولغيرهم سَكَنُ
ومن شواهد لغة هذيل قولهم :
أخو بَبِضاتٍ رائج متأوَّب رفيق بمسح المنكبين سبوح
وعند قول ابن بري :

وقصر مؤنثاً مع الموءودة لكونها في حالة مفقوده
يقول العيشي : وواو الموءودة هي المشار إليها في الألفية بقول ابن مالك :
فأُمرُّ أو مضارع مِن كَوَّعد احذِفْ وفي كَعِدة ذاك أطرد
وعند قول ابن بري :

«وفي أئمة لنقل الحركة»

قال العيشي : لأن أصل الثانية ساكنة وأن حركتها عارضة نقلت لها من الميم
ولم يعتد بالعارض، وأصله أئمة جمع إمام على وزن أفعلة لقول الألفية :
في اسم مُذكّر رباعي يَمَدُ ثالثٌ، أفعلة عنهم أطردُ
والزّمة في فعال أو فعال مصاحبٍ تضعيف أو إعلال
ثم وجب الإدغام لقوله :

أول مثليين محرّكين في كلمة ادغم لا كمثل صَفَفٍ

فنقلت حركة الميم الأولى لهمزة الثانية ليتوصل إلى الإدغام لقول المكودي

في البسط :

وانقل لما يَقْبَل من مُسَكَّن حركة كَمَنُ في لفظ امنُن

وعند قول الناظم :

أبدل ورش كل فاء سكنت

يقول احميدتي العيشي حذفت الهمزة للقاعدة التصريفية المشار إليها بقول

ابن مالك :

وحذف هَمْزُ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَّ فِي مَضَارِعٍ وَبَنِيَّتِي مُتَّصِفٍ

فصار يبين ثم يوقن لقول ابن مالك :

إبدال واو بعد ضم من ألف ويا كموقن بذالها اعترف

وبعد قول الناظم :

والهمز بعد نقلهم حركته يحذف تخفيفاً فحقيق علته

قال احميدتي العيشي : قال شيخنا وعلة أنه بعد حذف حركته لم يمكن

التوصل إلى النطق به، وقيل بعد حذف حركته يصير حرف مد ميت وهو ظاهر كلام الكافية :

واحذف لهمز جا إذا ما نقلا وربما جاء بمد مبدلا

وعند قول الناظم :

أمال ورش من ذوات الياء ذا الراء في الأفعال والأسماء

قال احميدتي العيشي: الألف المنقلبة عن ياء أصلية نحو رمى وقضى والألف

المنقلبة عن ياء زائدة نحو يا أسفى والألف المنقلبة عن واو نحو اصطفى، وهي شبيهة بالقاعدة التصريفية في المزيد على الثلاث الذي تقلب فيه الواو ياء قال :

والواو لا ما بعد فتح يا قلب كالمعطين يرضيان ووجب

والألف المنقلبة عن ياء والياء عن حرف صحيح نحو دساها وتمطى : قال

في الكافية :

وثالث الأمثال أبدلن بيا نحو تظننى خالد تظنيا

وألف التانيث نحو "أخرى" و"أولى" لأنها تقول أحيان.

وقال ما ذكر من الألفية والكافية زده وعزا غيره للأنوار السواطع للشوشاوي.

وعند قول الناظم :

ورقق الأولى له من بشرر ولا ترققها لدى أولى الضرر

إن غلب الموجب بعد النقل حرفان مستعل وكالمستعلي

قال العيشي ويقرأ هنا قول ابن مالك :

والفتح قبل كسر راء في طرف أمل كالأيسر مل تكف الكلف

والمستعلي يعني به الضاد، وكالمستعلي هو الراء وكل منهما من موانع

الإمالة قال ابن مالك :

وحرف الاستعلاء يَكْفَ مظهراً من كسر أو ياء كذا تكف را

(ج) توشيح لابن بري في نظم يبين الراجع في الخلاف :

من المعروف أن طرق الروايات يتخللها بعض الخلاف في الأداء، وهذا الخلاف يشار إليه عادة بالأوجه، ويختص عادة بمواضيع جزئية من الأصول أو الفرش، وإذا كانت هذه الأوجه صادرة من إمام واحد، أو راو واحد، فإن علماء الصنعة يعملون عادة على ترجيح أحد هذه الأوجه، بتعليلات علمية مضبوطة ؛ وهذا الترجيح بعضهم يصطلح عليه، «ما به الأداء»، أو «ما به الأخذ» أو «ما به العمل» وقد ألفت فيه عدة مصنفات، رأينا منها أرجوزة التازي في نسبة الأقوال إلى روايتها من أصحاب طرق الإمام نافع، وأنظماً في التصدير؛ ويدخل ضمن هذه المجموعة من المصنفات، أرجوزة العيشي حميدتي التي خصصها لما جرى به الأخذ في الخلاف المذكور في الدرر اللوامع، وهو نظم يقع في نحو ثمانين بيتاً، وهو عبارة عن توشيح لنظم الدرر، فكل ما ذكر ابن بري الخلاف في مسألة، يبين حميدتي ترجيحه لأحد شطري الخلاف معبراً عنه تارة بالأخذ وتارة بما به العمل وإذا كان في المسألة وجهان ذكر الترجيح باصطلاح التصدير واستهل نظمه بمقدمة يقول فيها :

يقول راجي رحمة العليّ أحمد نجل عمر العيشي

حمدا لمن بفضل هدايا ومن إذ علمنا القـرآنا

فهاك ما «الأخذ» به لنافع مما أتى في «الدرر اللوامع»

من خُلف ثم أذكر المصـدره إن كان بالوجهين الأخذ قرره

وماله أخذته درايه
ونجل عيسى صاحب الأرداف
ولست أنفا عن استعمانه
والله أسأل سداد العمل

ففي باب الاستعاذة يقول احميدتي :

«وقد جرى الأخذ بما في النحل
وقبلها وبعدها فأحسنوا
وعمل البلاد بالجهر جرى

وفي باب البسملة يقول ابن بري :

«والسكت أولى عند كل ذي نظر

وزاد احميدتي :

وجمعنا تعوذا والبسملة
أحسنها الوقف بكل منهما
وبهما العمل والتسمدير
سوى الذي في قوله «إذا حسد»
«حجته العمل بالإرداف»
وشرح ذا بينه ابن القاضي
«والحاصل انتقال ساكت إلى
«ثم انتقال واصل للسكت
«ليظهر الفرار من قبح بدا
مع التزام القطع للبسملة
ونجل جموع كما تقررا
وقدمن بسملة في الأربع
وفي الأخير فاعكسن ما قد ذكر
ونجل مينا أخذه هنا ظهر

من بعد ما أخذته روايه
أودعه فيه بنقل شاف
إذ قصدي الإيضاح والإبانه
وحفظه من خطأ وزلل

وغيره يرد فأتبع نقلي»

إذ الخروج من خلاف أحسن

في الشرق والغرب كما تقررا

لأن وصفه الرحيم معتبر»

يجوز فيها أربع محصله
بذا جرى الأخذ فخذ واعلما
بالسكت فاحفظنه يا خبير
فصدّر الوصل لهم على سند
كما عليه الناس بانشلاف
بقوله أكرم به من قاض
بسملة كذا رواه من تلا»
بذا قرأ ابن غازي خذ بالثبت»
إلى فريقين فخذ مرشدا»
من أول وأخسر للعللة
أخذ بالذئب منهما قد صدرا
للسكت بعدها فخذ واستمع
لعدم الوقف، وذا حكم شهر
بالسكت، والوصل كورش الأغر

وتركها قد شاع في البلاد
وَقِفَ وقِفَ يجوز مثل صل وصل
ذكره الحافظ في «الإيجاز»

قاطبة من حاضِر وباد
والأخذ عندنا بقِف ثم تصل
مصرحاً به على مجاز

وفي ترك الإشارة عند الوقف على ميم الجمع، يقول ابن بري :

وهو الذي ارتضاه جَلّ الناس»

«وتركها أظهر في القياس

ويعلق احميدتو عليه قائلاً :

ضعفه «المطماطي» في القياس
فأفهم هداك الله واتقن ذلكا
قلت وذاك شأن كل حرف
نعم صحيح دونما التباس

فقله «أظهر في القياس»
لأنها في الأصل مما حركا
وإن تقل تذهب عند الوقف
فقله «أظهر في القياس»

وفي باب ضمير الواحد يقول ابن بري :

والخلف في قصر ومَدُّ زائد

القول في هاء ضمير الواحد

ويعلق احميدتو عليه قائلاً :

صلتها نقلاً عن الثقات

والأخذ عندنا على إثبات

وبعد قول ابن بري :

على خلاف فيه عن رواه

وصل بطله الهال له من «ياته»

وقال احميدتي :

بالقصر فأفهم وخذه عني

وصدّرن بالمد ثم ثنّ

وفي باب المد بعد الهمزة يقول ابن بري :

والخلف عن قالون في المنفصل

أو همزة لبعدّها والثقل

ويقول احميدتي في الترجيح :

معنى وذا الذي عليه عملي

عمل عيسى القصر في المنفصل

ويقول ابن بري في حكم المدّ بعد الهمز المتغيّر بالتسهيل ونحوه، أو في

الوقف :

ولسكون الوقف والمدّ أرى»

«والخلف في المدّ لما تغيّر

ويقول احميدتي ناقلاً عن ورش وقالون :

كذا روينا فخذ منهما

والأخذ بالمد الطويل عنهما

وعند قول ابن بري في حكم المدّ بعد الهمزة :

وبعدها ثبتت أو تغيرت فاقصر وعن ورش توسط ثبت
وقال احميدتي :

وقد جرى العمل بالتوسط وهو الذي صح بغير شطط
قال ابن بري :

وفي يواخذ الخلاف وقما و«عادا الأولى» و«آلان» معا
وقال احميدتي :

وأخذنا جرى هنا بالقصر كذا رويناه بغير نكر
وقال ابن بري عن الخلاف في حكم مدّ سوءات، وعبرة «له توسطاً» تعود إلى

حكم الواو والياء قبل الهمزة :
له توسطاً : وفي سـوآت

قال احميدتي :
وبالتوسط هنا جرى العمل

وقال ابن بري في ترجيح مدّ العين في فواتح السور في «كهيعص وحم عسق» :
ومد للساكن في الفواتح

قال احميدتي :
والأخذ بالمد لديه تما

قال ابن بري :
«وقف بنحو سوف ريب عنهما

بالمد والقصر وما بينهما»
قال احميدتي في ترجيح التوسط المعبر عنه بـ «ما بينهما» :

وبالذي «بيتهما» جرى العمل من غير شك يا أخي ولا ملل
وفي باب الهمز : قال ابن بري :

فنافع سهل أخرى الهمزتين بكلمة فهي بذاك بين بين
أورد احميدتي قول العلوشي :
وما به العمل ذا المسهل

يقراً هاء خالصاً ويقبل⁽¹⁾
(1) مسألة التسهيل بالهاء من قضايا الخلاف التي رأيناها في الباب السادس، وسياتي الكلام عليها في آخر هذا الباب.

قال ابن بري :

«لكن في المفتوحتين أبدلت عن أهل مصر ألفا ومكنت»

وقال حميدتي في هذا الإبدال :

وذا الذي يعزى لأهل مصر جرى به العمل فافهم وادر

في غير «أمنتم» ثلاث أحرف كذا ألهتنا في الزخرف

قال ابن بري في الخلاف في إدخال الألف عند «أشهدوا» :

«ومد قالون لما تسهلا بالخلف في «أشهدوا» ليفصلا»

قال حميدتي في ذلك :

والعمل اليوم على المد جرى من غير شك يا أخي ولا مرا

قال ابن بري بعد ذكر إسقاط قالون الأولى من المفتوحتين من الهمز عن وجه

الإبدال لورش :

«كجاء أمرنا وورش سهلا أخراهما وقيل لا بل أبدلا»

قال حميدتي :

والعمل اليوم على الإبدال في غير «جاء آل» خذ مقالي

قال ابن بري في حكم تسهيل الهمزة الثانية من «السماء إن» :

وسهل الأخرى بذات الكسر نحو من «السماء إن» للمصري

وعقب حميدتي قائلا :

وليس أخذنا بما قد ذكرنا وسوف يأتيك بما قد شهرا⁽¹⁾

ويقول ابن بري :

«في حرفي الأحزاب بالتحقيق والخلف في بالسوء بالصدق»

وقال حميدتي :

والأخذ عندنا على الإدغام من بعد الإبدال فخذ كلامي

وقال ابن بري في نفس الحكم :

«وقيل بل أبدل الأخرى ورشنا مدا لدى المكسورتين وهنا»

(1) ويقول الشيخ المارغيني : إنَّ المقدم هنا هو الإبدال، وأنَّ التسهيل رواية البغداديين. (النجوم الطوالع، ص 57).

وأيدته احميدتي قائلاً :

وذا الذي به هنا جرى العمل

وبعد قول ابن بري :

وإن أتت بالكسر بعد الضمّ

فمذهب الأخفش والقراء

ومذهب الخليل ثم سيبويه

وبيّن احميدتي ما به الأخذ قائلاً :

فمذهب الأخفش والقراء

وعند قول ابن بري :

وهمزوا الواو لقالون لدى

لكن بدأه له بالأصل

يقول احميدتي :

والبدء بالهمز عليه العمل

فالقول الاولي هو ما به جرى

باب الإدغام :

وعند قول ابن بري :

«واركب ويلهث والخلاف فيهما

يقول احميدتي :

والأخذ عندنا على الكثير

وبعد قول ابن بري :

وعنه تونّون مع ياسينا

قال احميدتي :

والأخذ عندنا على الإظهار

باب الإمالة :

وبعد قول ابن بري في الخلف في «أراكهم» :

«والخلف عنه في «أريكم» ومسا لا راء فيه كاليتمى ورمى»

من غير شك يا أخي ولا خلل

فالخلف فيها بين أهل العلم

إبدالهـا واوا لدى الأداء

تسهيلها كالياء والبعض عليه

جرى به الأخذ بلا امتراء

نقلهم في الوصل أو في الابتداء

أولى من ابتدائه بالنقل

عند شيوخنا على ما نقلوا

عملنا فافهم لما قد حررا

عن ابن مينا والكثير أدغما»

عن ابن مينا العالم التحرير

أظهر وخلف ورشهم بنونا

لنون ورش النبيه القاري

يقول احميدتي موضعاً نوع الإمامة التي بها أخذ :

والأخذ في الجميع بالإمالة
أما التي قد قرنت بالهاء
فالخلف فيها غير أن العملا
أما ذوات الواو من «دحيها»
فليس إلا الفتح قولاً واحداً
وعند قول ابن بري :

«وراها يا ثم هاطه وحاً»
قال احميدتي :

وليس أخذنا بهذا الفتح
بل بين بين، فاستمع للنصح
ويقول ابن بري في رواية الإمامة الصغرى عند قالون :

«وقد حكى قوم من الرواة
تقليل «ها يا» عنه و«التوراة»
وقال احميدتي :

والأخذ بالترقيق في «هاء» جرى
كذلك في «التورية» إذ قد شهرا
وبعد قول ابن بري :

ويمنع الإمالة السكون
في الوصل والوقف بها يكون
والخلف في وصلك ذكرى الدار
ورققت في المذهب المختار

قال احميدتي :
والعمل اليوم على المختار
في المذهبين فاستمع يا قاري

باب الرءاءات

ويقول ابن بري في الخلاف في ترقيق الرءاءات :

«و"السير" والطير وفي حيراناً
خلف له حملاً على عمراناً»
قال احميدتي :

ثم على الترقيق أخذنا جرى
والأخذ بالترقيق في الوصل فقط
والقول بالتفخيم مما هجرا
والوقف بالتفخيم دونما شطط

وعند قول ابن بري :

«وكلهم رققها إن سكنت
«إلا إذا لقيها مستعمل

قال احميدتي :

والعمل اليوم على التفخيم

باب اللامات :

وفي الخلف في تغليظها وترقيقها قال ابن بري :

«والخلف في «طال» وفي «فصالا»

زاد احميدتي :

وهي التي في سورة القيامة

من بعد كسر لازم واتصلت»
والخلف في فرق لفرق سهل»

في كل الالفاظ على التعميم

وفي نوات الياء إن أمالا»

والاعلى والعلق كن علامه

باب الوقف بالروم والإشمام :

يقول ابن بري عن الوقف على هاء الضمير نحو : «به» و«أهله» و«فيه»

و«شروه» :

«والخلف في هاء الضمير بعدما

ضمة أو كسرة أو أميهما»

يقول احميدتي :

وتركبه أشهر للقراء

وأخذنا به لدى الأداء

باب ياءات الإضافة والزوائد :

وفيها يقول ابن بري :

وياء محياي وورش اصطفى

في هذه الفتح⁽¹⁾ والإسكان روى

وقال احميدتي :

«وأخذنا بالفتح في ربي فقط

وسكنوا «محياي» دونما غلط»

وعند قول ابن بري :

«والواد في الفجر وفي التخادي

مع التلاق خلف عيسى بادي»

(1) الفتح هنا يقابله السكون، وليس الفتح الذي يقابل الإمالة.

قال احميدتي :

وأخذنا بالخلف في الحرفين إذ ضعف الزيد بغير مين

وبعد قول ابن بري عن حكم الوقف على «أتان ي» في سورة النمل :

لكنه وقف في «أتان» قالون بالإثبات والإسكان

قال احميدتي :

والأخذ بالوجهين والمصدر به ثبوت الياء فيما أثروا

باب فرش الحروف :

وفيه قال ابن بري :

«وأنا إلا» ———— بخلف وكلهم يـــــــــــــــــمده في الوقف

قال احميدتي :

ويسقوط المد أخذنا جرى فخذ نظامي واقتف المحررا

ويقول ابن بري :

«ولأهب» هـــــــــــــــــزّه و«اللائي» مع «لئلا» في مكان الياء

وعقب احميدتي قائلاً :

ومذهب الداني بالتسهيل لورشهم في «اللاء» عن دليل

ثم قال ابن بري في حكم «لا تامنا» في سورة يوسف :

ونون «تامنا» وبالاخفاء أخـــــــــــــــــذه له أولو الأداء

قال احميدتي :

وأخذنا أيضاً بالاخفاء جرى فخذ بما شهره من شهرا

وهذا التوشيح قريب مما رأيناه في الدرّة السنية للتازي إلا أن احميدتي

اقتصر فيه على الراويين المعتمدين في الدرر اللوامع، لأن ابن بري صرح أنهما إذا

اتفقا على حكم فإنه ينسب للإمام نافع.

2 . شرح الشيخ محمد أحمد بن الطالب اعل العلوي

ولقد توالى شروح البرية بعد الشيخ احمد بن الطالب عمر احميدتي، ومن آخر

ما حقق منها كتاب المقبول النافع للمقرئ الشهير محمد احمد بن الطالب اعل، وقد

حققه الدكتور محمد بن مولاي تحقيقاً جيداً مع دراسة وافية عن أهم مسائل

القراءات في موريتانيا. وهذا الشرح مختصر ومبسط وصالح للتدريس أكثر ما هو كتاب بحث. ومؤلفه من أشهر شيوخ تدريس القرآن في عصره.

وفي ما يلي مثال عن منهج صاحبه في التأليف في مسائل اللامات: حيث يقول ابن بري :

القول في التغليب للامات إذا انفتحت بعد موجبات
غلظ ورش فتحة اللام يلي طاء وظاء ولصاد مهمل

أي هذا القول وهذا الكلام في بيان تغليب اللام، والأصل في اللام الترقيق لأنه لا يحتاج إلى سبب والتغليب فرع منه وهو يحتاج إلى سبب ومالا يحتاج أصل للذي يحتاج :

وإنما الأصل به الترقيق ولا خلاف أن ذا حقيق

قوله للامات أي جمع لام وجمعها باعتبار أنواعها وإن كانت واحدة والمعنى أنها واحدة إذا انفتحت أي حين انفتحت اللامات بعد موجبات التغليب وسيأتي بيانها قريباً. قوله غلظ ورش فتحة اللام أي لا ضمته ولا كسوته تلي أي تتبع طاء وظاء ولصاد مهمل أي غير منقوط.

إذا أتيت متحركات بالفتح قبيل أو مسكنات
والخلف في طال وفي فصلا وفي ذوات الياء إن أمالا

قوله إذا أتيت متحركات بالفتح قبل أي قبل اللام أو مسكنات فالمتحركات نحو ظلم فصل بطل فظلت وظللنا والمسكنات نحو: يظلم يصلب مطلع أما إن اختلف شرط من هذه الشروط مطلقاً فلا خلاف في الترقيق.

قوله والخلف في «طال» أي جرى الخلاف عن ورش في «طال وفصالا» وشبههما لحيلولة الألف نحو «أن يصلحاً» ومفهوم حيلولة الألف أن حيلولة غير الألف توجب الترقيق اتفاقاً نحو فتطاول وإنما ذكر «طال وفصالا» دون غيرهما على جهة التمثيل لا على جهة التخصيص، فمن قال بالترقيق نظر لحيلولة الألف ومن قال بالتفخيم نظر للقاعدة المتقدمة.

قوله : «وفي ذوات الياء إن أمالا» أي وجرى الخلاف في اللام الواقع في ذوات الياء المتقدّمات عند قوله «ومالا راء فيه» إلخ وهي ثمان وقد جمعها بعضهم فقال :

وما جاء بالتفليظ ليس بأميلا مصلي ويصلي صلى سيصلي
واعكس رؤوس الآي لورش أميلا فصلى ولا صلى وعبد إذا صلى
قوله إن أمالا أي على القول بأن ورشا يميل ذوات الياء ومع القول بالفتح فلا
خلاف في التفخيم.

وفي الذي يسكن عند الوقف فغلظن واترك سبيل الخلف
وفي رؤوس الآي خذ بالترقيق تتبّع وتتبع سبيل التحقيق
وفخمت في الله والله لكل بعد فتحة أو ضمه
أي وجرى الخلاف في اللام الذي يسكن عند الوقف ومحل الخلاف إن كان
اللام يفخم في الصلة نحو فصل وظل، وأما إن كان يرقق في الصلة فلا خلاف في
الترقيق نحو يوم الفصل والآصال.

«فغلظن في المسائل الثلاثة واترك سبيل الخلف، أي طريق الخلاف قوله وفي
رؤوس الآي خذ بالترقيق أي قولاً واحداً وهي فصلى ولا صلى وعبد إذا صلى وهذا
تقييد مما أطلق في قوله أولاً «وفي ذوات الياء إن أمالا تتبع» أي لكي تتبع رؤوس
الآي بعضها ببعض فإن فعلت هذا يتبعك الناس وتتبع أنت سبيل التحقيق أي طريق
الحق. قوله وفخمت في الله إلخ أي وفخمت اللام في الألفاظ الكريمة نحو الله اللهم
للكل أي لكل القراء إذا كان بعد الفتحة نحو ﴿قال الله﴾ أو بعد الضمة نحو ﴿وإذ
قالوا اللهم﴾ وأما إن كان بعد الكسرة فلا خلاف في التريق نحو بالله لله بسم الله.
والملاحظ في هذا الشرح أنه جرى على منوال ما رأيناه عند الشيخ عبد الله
ابن الحاج حماد الله الغلاوي.

3 . نظم القاضي سيلوم الديماني

وهكذا نرى أن القراء الموريتانيين عُنوا بشروح البرية نثراً، بل إن بعضهم
وضع عليها شرحاً منظوماً وهو الأستاذ القاضي محمذن (بالذال المعجمة) بن
محض بابا بن المزروف (والزاي مفخمة) الديماني.

وهو نظم محكم سلس في أسلوبه، واضح في معانيه يشمل مجمل أحكام
قواعد الإمام نافع، وفقاً لخطة ابن بري الذي سلك فيها طريق أبي عمرو الداني.
ومتضمناً أنقال المراغيني، وبيانه لما به الأخذ، وتنبيهاته المشهورة.

بدأ الناظم بمقدمة تقليدية حول فضائل القرآن وتراجم القراء العشرة ورواتهم ثم تابع نهج ابن بري مدرجاً توشيحاً في نظم الدرر ؛ وفيما يلي أمثلة من هذا الاحمرار تتناول مستهله، ونظمه لمسائل الخلاف في البسملة، حيث لم تغب عنها الأحكام الفقهية.

أحمد من أرسل بالهدى ودين	الحق أحمداً رسول الأمين
صلى وسلم عليه وعلى	أصحابه وءاله المولى علا
من نزل الذكر الحكيم المحكما	عليه نوراً وكتاباً قيماً
صين من التحريف والتبديل	وزين بالتجويد والترتيل
هذا ولما كان نظم البر	علي الم معروف بابن بري
حرر مقرأ الإمام نافع	برجيز كالدرر اللوامع
وأهل هذا الفن منهم أقوت	وعفت الديار منذ جقبة
أردت ذا استعانة بالباري	توشيح هذا النظم باحمرار
سميته مُشْتَفَّ المسامع	على نظام الدرر اللوامع
وجل ما أنكر فيه مُستَمد	من النجوم وهو شرح معتمد
للشيخ إبراهيم من قد تُغني	شهرته عن نعتة المارغني
من انتمى لأحمد وأحمد	إلى سليمان انتماه أحمد
عاش بتونس حلّى المجامع	حتى توفي إمام الجامع
بعام أربعين بعد تسعة	وزيد ألف وثلاثمائة

الخلاف في البسملة ،

«القول في استعمال لفظ البسملة	والسكت والمختار عند النقل»
وهي بالإجماع بعض آية	من سورة النمل بدون مرية
ولم يعدّها بغير ذلك	قرأنا أصحاب الإمام مالك
والشافعية من أي الفاتحة	تعد آية لديهم واضحه
بلا خلاف بينهم والأكثر	منهم يراها آية لا تنكر
من كل سورة وأما الكملة	الحنفية فعَدُّوا البسملة

آية أنزلت على العبدناني
 لم تك آية من الفاتحة
 وعظماء القدر والجناب له
 «قالون بين السورتين بسملا»
 عنه بلا نقل خلاف فاعقلا
 بسملة وتركها بين السور
 «فاسكت يسيراً تحظ بالصواب
 أشهرها سكت فوصل بسملة
 »وبعضهم بسمل عن ضروره
 «لفصل بين النفي والإثبات
 فبعض من أخذ بالوصل بلا
 فيها على سبيل الاستحسان
 بالاربع الزهر تسمى مثلما
 وهي «ويل للمطففين»
 وهكذا «ويل لكل همزه»
 وسورة القيامة المشتهره
 وقيل «لا أقسم» بدء البلد
 «والسكت أولى عند كل ذي نظر
 »ولا خلاف عند ذي قراءة
 في حالة البدء بها وحال
 ولتترك كتبها في المصحف
 فلا تبسملن لدى براءة
 وهل على كراهة أو حظر
 وكتبها فيها في الألواح البيان

للفصل بين سور القرآن
 عندهم ولا من أي سورة
 مشهورون وهم الحنابلة
 توالنأ أم لا كما روى الملا
 «وورش الوجهان عنه نقلاً»
 وإن لها في هذه الحال تذراً
 أوصل له مبين الإعراب
 وكلها قراءة مستعمله
 في الأربع المعلومة المشهورة
 والصبر واسم الله والويلات
 سكت ولا بسملة قد بسملا
 وليس منقولاً عن الأعيان
 بالأربع الغر دعته العلماء
 من بين ما لله والذين
 من بعد «بالصبر» وقيل «لَمَزَه»
 وهي «لا أقسم» بعد «المغفره»
 ورود جنتي بذاك البلد
 لأن لفظه الرحيم معتبر
 في تركها في حالتها براءة
 وصل لها بسورة الأنفال
 أمامها إن رمت نهج السلف
 لا في الكتابة ولا القراءة
 قولان للرملی وابن حجر
 لنجل رشد ساقه مع البيان

وأمرنا فيها بترك البسملة
فكونها بالسيف قد نزلت
وقيل بل هي من الأنفال
أو أول السورة مما شمله
وحكم بادئ القراءة بها
وغير بادئ بها تجوز له
وَقَفَّ وَسَكُنَتْ ثَابِتٌ وَوَصَلَ
«ونذكرها في أول الفواتح
في بادئ بها يبسم بل لا
لا فرق بين بدءها من أصلها
مكرر السورة هل يبسم
لم ير فيه نصاً ابن الجزري
«واختارها بعض أولي الأداء
وذاك للعراق شبه مذهب
وقيل بالتفصيل فالمبسم
وهكذا يتركها من كانا
ومال بعضهم إلى التخيير
لا فرق في الأجزاء بين أجزاء
وقال بل تمنع فيها البسملة
ومال في التيسير للتخيير
واستشكل التخيير بعض الطلبة
بالنفي للكراهة المحتملة
ونفي جزم الندب سهل الخطب
فمن بها أتى هنالك يثاب

فيه وجوه ذكرتها النقلة
مناسب لعدم البسملة
لم تك سورة بالاستقلال
نسخ مسبب لنسخ البسملة
باد فمع سواه لن يشتبهها
ثلاث حالات هنا مفصلة
والوقف في ذا الباب هو الأصل
والحمد لله الأمر واضح»
خلف فكن في بدءها مبسماً
والبدء بعد الوقف عند وصلها
أو لا يبسم، فماذا يفعل ؟
لكنه استظهرها بالنظر
لفضلها في أول الأجزاء»
والترك مذهب لأهل المغرب
كمثل قالون بها يبسم
لتركها ينقل عن عثمان
كالشاطبي والداني في التيسير
براءة وغيرها في المغزى
كسأول السورة بعض النقلة
فيها الإمام مال للتيسير
بأنها ذكر رفيع المرتبة
في بعض الأحيان للفظ البسملة
ليس منافياً لأصل الندب
ومأ على تاركها أي عتاب

والجزء ما ليس برأس سورة
«ولا تقف فيها إذا وصلتها
لأنها للسورة الآتية
وما عدا ذلك ثلاث صور
وبعد قول ابن بري :

تم كتاب الدرر اللوامع
نظمه مبتغياً للأجر
سنة سبع بعد تسعين مضت
أكمل الناظم شرحه بقوله :

وهكذا كان بحمد الباري
في عام ألف بعد أربع مئتين
على لسان عبده الضعيف
يسأل ربه بما أنزله
للإنس والجن شفيح المذنبين

لو قبلها أو بعدها بكلمة
بالسورة الأولى التي ختمتها»
ولم تكن للسورة الماضية
وكلها يجوز بين السور

في أصل مقراء الإمام نافع
عليّ المعروف بابن بري
من بعد ستمائة قد انقضت

وعونه تمام الاحمرار
بعد ثلاث عشرة من السنين
محمد سلالة المزروف
على نبويه الذي أرسله
وقائد الغر أجل المرسلين

الفصل الثاني

القراء الذين لم يقتصروا على قراءة الإمام نافع

نتناول في هذا الفصل مجموعة من القراء الذين اهتموا بالقراءات السبع مثل الشيخ زين العابدين ابن جمد، وسيدي بن خليل، ثم ابن اسبوجة الذي استكمل مباحث قراءة نافع إلا أنه أيضاً توسع في تراجم القراء ومسائل الرسم والتجويد، وفي هذه المجموعة ندرج العلامة محمد عبد الودود بن عبد الملك بن حميه الأسريني الإيبيري.

1. زين بن اجمد

(أ) المؤلف :

زين العابدين بن محمد بن اجمد اليدالي من أهل اشفع المختار باب.
المتوفى سنة 1358 وفي ذلك يقول ابنه :

في جنسش زين ثوى في رسمه وثلمة في الدين موت جنسه
أف لعمر دهره فيه انقضى وواجب لدى انقضائه الرضا

ويقول تلميذه المختار بن المحبوبي :

وفي «نح» موت الإمام البائع في الله نفسه المنيب الطائع
زين الزمان شمس ابن اجمد لا زال في عون من الله الصمد

درس زين العابدين القراءات على محمد قال بن بوفره الجكني، ومن شيوخه المختار بن ألما، ومحمد بن محتض بابيه بن اعبيد، وأحمد بن زياد الديمانيون، ودرس على شقيقه أحمد. ومن تلامذته أبناء المحبوبي المختار ومحمد وزين وإسحق. ومحمد الأمين العلوي من أهل تجكج.

ب) تاليفه :

لقد كان زين العابدين شيخ محاضرة مشهورة بثت علماً جماً في منطقة غرب موريتانيا وتخرج منها كثير من العلماء، ومع ذلك فإن اشتغاله الدائب بالتعليم لم يمنعه من التأليف فقد نظم الكثير وشرح الكثير من مؤلفاته :

”البديعية“ في التوحيد وشرح نظم أهل بدر للشيخ محمد المامي. وله نظم ترتيب سور القرآن حسب النزول، وتفسير المبهلمات، وله حل ألفاظ خليل، وله نظم في تاريخ الدول والأعلام، وتأليف في المنطق ونظم فتاوى سيد عبد الله بن الحاج إبراهيم ونظم أجوبة محمد فال بن متالي، وعبد القادر الفاسي، وأجوبة محنض بابه وشرح تكميل المنهج لمياريه، وله المذاهب الربانية في التماس أحسن المذاهب التجانية. ونظم مسائل الإتيان للسيوطي وله في التصوف شرح لخاتمة التصوف لمحمد البدالي، وأشهر ما كتب في القراءات هو توشيح للدرر اللوامع مضيفاً باقي القراءات السبع.

ج) احمراره وطرنه في القراءات السبع : الغرر السواطع :

و«الاحمرار» في اصطلاح العلماء الشناقطة يعني نظاماً يعتبر تكميلاً وتوشيحاً لمنظومة قبله، يوضح منها ما يحتاج إلى تبیین، ويضيف إليها ما تتطلبه مواضعها من إتمام.

ويسمى «الاحمرار» لأن العادة جرت أن يكتب هذا التوشيح بالمداد الأحمر في خلال المنظومة السابقة التي تكتب بالحبر الأسود. ومن أشهر ما عرف عنهم من هذا النوع احمرار العلامة المختار بن بونا الجكني، في توشيح ألفية ابن مالك المشهورة. أما «الطرة» فهي تعليق شديد الاختصار يعين شيخ المدرسة على تدريس النص الموشح.

واحمرار زين العابدين البدالي من أجود هذا النوع من الأعمال؛ لقد أراد الموشح استكمال نظم شامل للقراءات السبع، مؤسساً عمله على نظم ابن بري التازي المعروف بالدرر اللوامع الذي اعتمد في المحاضر الشنقيطية فكان الكتاب المدرسي المقرر لدراسة قراءة الإمام نافع بن عبد الرحمن المدني.

فلذلك فإن زين العابدين البدالي لم يكتف به فقط في قراءة الإمام نافع وإنما سلك سبيله واتبع منهجه في احمراره الذي استكمل فيه قراءة الستة الباقية من القراء، مع روايين لكل واحد منهما على طريقة تيسير الداني، ولامية ابن فيرو الشاطبي.

وقد بدأه بقوله :

قال عليُّ هو زين العابدين	من بعد حمد الله رب العالمين
أزكى صلاة وسلام وأتم	لِمَن به شملُ الديانة انتظم
وقد قصدت نظم باقي السبعة	أرجو من الله تعالى نفعه
أعني بقية المقارئ الغرر	ستتها متمما بها الدرر
نظم به حرز الأمانى قد شرح	فطالبوه الصدر منهم ينشرح
فأذكر الستة كل تبعه	اثنان يرويان ما قد سمعه
سميته بالغرر السواطع	مذيلًا للدرر اللوامع

ثم سرد أسماء القراء الستة المتممة لمقر الإمام نافع، وختم مقدمته بقوله :

وحرف نافع كفى فيه الدرر كذاك من وافقه من الغرر

ومع ذلك فقد قدم بعض الإضافات في حرف نافع، على ما قاله ابن بري، إذا ما لاحظ أنه أهمل بعض الأحكام الواردة في لامية الشاطبي، مثال ذلك قوله في باب الممدود والمقصور في حكم الوقف على شيء :

ثم إذا الساكن كان همزا فما لورش فيه قصر يعزى

لفظة «شيء» في الوقف ليس لورش سوى المد المتوسط أو الإشباع، وهذا أشار إليه أبو القاسم الشاطبي بقوله في حكم الوقف على نحو «سوف» و«ريب» :

وعنهم سقوط المد فيه وورشهم يوافقهم في حيث لا همز مدخلا

وحيث إن تذييل زين العابدين اليدالي، كان واضحا في تعبيره ولغته، لا رمز فيه ولا لبس، فإنه يعتبر شرحا مبينا لمعاني الشاطبية، وقفا لما نراه في الأمثلة التالية :

- ففي باب الاستعاذة، بعد أبيات ابن بري القائلة باختيار الصيغة الواردة في سورة النحل، وبأن الجهر بها هو المعتمد في مذهب نافع، مع الإشارة إلى رواية محمد بن إسحق المسيبي، ذيل زين العابدين هذا بقوله :

وما للاخفاء موافق سوى ما بعضهم عن حمزة فيه روى

ثم بين في طرته أن المعني ببعضهم هو أبو العباس أحمد بن عمار المهدي.

- وفي الحديث عن البسملة، لخص آراء الستة في ثلاثة أبيات ذكر فيها، إن الكسائي وعاصم وابن كثير وافقوا قالون في ذكرها بين السورتين وأن ابن العلاء البصري وابن عامر الشامي اتفقا مع ورش في وجهي ذكر البسملة وتركها وفي السكت، وفي حكمها قبل السور الأربع المشهورة، ثم ذكر ما روى عن حمزة في الوصل والسكت في السور الأربعة فقال :

ومثل قالون الكسائي الشهير	في ذكرها وعاصم وابن كثير
وابن العلاء كابن عامر قفا	عثمان ⁽¹⁾ في جميع ما قد سلفا
ولا خلاف أن حمزة يصل	والسكت في الأربع عنه قد نقل

ومما ينبغي التنبيه عليه أن قوله إن ابن العلاء، كابن عامر قفا ورشا لا يعني أنهما قلداه في رأيه، لأنهما كانا أقدم منه، ولكل منهما قراءته المستقلة، غير أنه يريد القول بأنهم اتفقا معه في رأيه، فعبر «بقفا» على سبيل الاختصار، ولأنه أسس تذييله على قراءة نافع وراوييه، وهذا ما تبعه في منهجه العام.

ومن منهج زين العابدين اليدالي أنه لم يتبع ترتيب حرز الأماني في بعض الأبواب. فأبو القاسم الشاطبي اقتفى نهج تيسير الداني في ذكر باب خصصه لأم القرآن، بعد البسملة والاستعاذة، مقتفيا بذلك نهج التلاوة. وفي هذا الباب استعرض الداني والشاطبي، فرش حروف الفاتحة، وقواعد ميم الجمع. فذكر أقرأ عاصم والكسائي في «مالك» بالالف، وإشمام الصاد زايًا لخلاد في الصراط، وقراءة قنبل لها بالسين. ثم أعطيا قواعد ميم الجمع.

لكن اليدالي فرق بين الفرش والأصول، لأنه تقييد بتبويب ابن بري المقتصر على قراءة نافع، ولا خلاف فيها بين راوييه في حروف الفاتحة، ولذلك انتقل ابن بري من باب البسملة إلى الحديث عن ميم الجمع، مذيلا قول ابن بري بقوله في وصل ميم الجمع.

ووصلها لابن كثير أطلق	إلا إذا الساكن معها يلتقي
وضمها قبل السكون متفق	عليه إلا ابن العلاء إن سبق
الهاء ياء أو كسرة فيكسر	وضم ذي الهاء بكسر يذكّر
في الوصل عند الأخوين الباب	هذا كمثّل بهم الأسباب
كذا عليهم القتال وقيف	للكل بالكسر لذي الهاء قفي

(1) المعنى هنا هو عثمان بن سعيد المعروف بورش.

ولاستدراك ما فاتته من فرش الحروف في الفاتحة عقد لها باباً بعد الأصول
قال فيه :

«مالك» مد عاصم مع علي وفي الصراط السين عند قنبل
وخلّف أشم لفظ الصاد زايأ كذا الأول عن خلاد
عليهم إليهم لديهم لحمزة بضم هاء ترسم

ونذكر للمقارنة ما قاله أبو القاسم الشاطبي في هذا :

ومالك يوم الدين راويه ناصر وعند صراط والصراط لقنبيلا
بحيث أتى والصاد زايأ أشمها لدى خلف واشم لخلاد الاولا

وسيراً على نفس الطريق فإن اليدالي لم يجيء بباب الإدغام الكبير مباشرة
بعد القول في ميم الجمع، ووضع في مكانه الطبيعي بعد مسائل الإدغام الصغير .

وفي عرضه لمذهب أبي عمرو بن العلاء في الإدغام حاول إيضاحه دون
اللجوء إلى استعمال الرموز الحرفية إلا في موضع واحد يقول فيه :

أما الذي في كلمتين فادغم ست وعشر في الذي له علم
تضحك بشراً جذلاً دمثاً نسق به الذي يدغمه قد اتسق

وفي هذه القاعدة كانت عبارة الشاطبي أوضح في قوله :

وللدال كلم ترب سهل ذكا شذا صفا ثم زهد صدقه ظاهر جلا

ومما نبه عليه زين العابدين بن اليدالي أن الإدغام الكبير في بابي المماثل
والمقارب مروى عن السوسي فقال :

وجملة البابين للسوسي عنه ولا إدغام للسدوري

وهذا التنبيه لم يرد في باب الإدغام الكبير عند الشاطبي، ولكن أضافه .

ونلاحظ كذلك أنه هنا لم يذكر حكم إمالة «الأبرار» و«النار» التي استطردها
الشاطبي في قوله :

ولا يمنع الإدغام إذ هو عارض إمالة كالابرار والنار أثقلا

ولعله اكتفى بما سيأتي من ذلك في باب الإمالة، ولكنه تابعه في حكم الروم
والإشمام في هذا الإدغام، فقال :

ورم سوى ميم بميم التقى أو بياً كذاك واشم مطلقاً

وهذا ما قصده الشاطبي بقوله :

وأشعم ورم في غير باء وميمها مع الباء أو ميم وكن متأملاً

ومن إضافاته في قراءة نافع قوله في ترقيق الراءات قوله بعد أبيات ابن بري في هذا الباب منبها على أن ورشاً قرأ بترقيق الراء الممالة في الكسر.

ثمت ترقيق سوى ذي الكسر أو ساكن يتلوه خص المصري

وذلك الممال إن سكن في وقف فبالترقيق للكل قف

كما نبه أيضاً عن انفراد ورش بتغليظ اللامات المعروفة فقال :

وهو بالتفخيم بالكل انفراد فغيره الترقيق عنه قد ورد

ومن تنبيهاته في رواية ورش، توضيحه بعد بيت ابن بري الذي يقول فيه :

وسكن الراء التي في التوبة من قوله عز وجل «قُرْبَهُ»

وهو يعني أن سكون الراء في رواية قالون، مما يفهم منه أن ورشاً، يضم

الراء. ولزيادة الإيضاح ذكر زين العابدين الحكم صراحة، وبين أن الضم مما انفراد به ورش فقال :

وجملة القراء فيه أفشى سكونه مطلقاً إلا ورشاً

ويذكر زين العابدين في طرته «فأكتفي بذكر مخالفي نافع غالباً ليعلم أن من

لم أذكره وافقه، وما لم يذكر من قراءة نافع في الدرر لكون راوييه لم يختلفا فيه كفى فيه شهرة قراءة نافع لأنها هي المقروء بها في هذا القطر».

وفي مستهل كلامه عن الفرش يقول في طرته : «ولما كمل ما يتعلق بالدرر

اللوامع من وفاق القراء مع نافع واختلافهم أصولاً وفرشاً، شرع يتكلم فيما لم

يذكر في الدرر مقتصرًا على فرش الستة ما لم يجر الكلام إلى ذكر نافع، ويفهم ما لنافع وموافقيه من ذلك» فقال :

القول في فرش حروف الستة مما به ينفردون البتة

وبين في طرته قائلاً : «فأذكر قراءة من خالف نافعاً منهم وأترك من وافقه

غالبًا اتكالا على شهرة قراءته في هذا القطر».

ومن باب فرش الحروف نورد أمثلة من سورة يوسف إلى الإسراء.

سورة يوسف :

وكل «يا أبت» للشام فتوح
وغير نافع «غيابة» وفسي
وغير كوف والسكون الكوفي
وغيرهم كسرهما «وبشـرى»
والأخوان قد أمالها على
«هيت» لغير نافع والشامي أتى
وضمّ تاء المكي كذاك ذو انضمام
«والمخلصين» إن يعرف يسطروا
وغير كوف «مخلصا» في مريما
«دأبا» محرّكا لدى حفص يكون
«يكتل» بيا للأخوين وبنـون
حا «حافظا» مذ بكسر الفاء
ولهم «فتيان» بفتينـه
«يئأس» معا و«استيأس» اقلب مبدلا
للبرز مع خلف وكل ما ذكر
لحفص ان يتلو إليهم ثم ثان
والثاني من نوني «فنج» حذف
قراءة لعاصم السامي
«وكذبوا» خفّ منه الـذال

سورة الرعد :

«زرع نخيل» مع «صنوان وغيـر»
لعاصم، والشامي بيا نسقي اجعلوا
«هاد» و«وال» وقفـه و«واق»
والكوف إلا حفصهم «هل يستوي»
لهم سوى شعبة صدوا قد بني

وآية للملك مفرداً يضـح
«يرع ويلعب» نون غيره قفي
والبصري والشامي عينا يوفي
«بشراي» للكوفي بلا يا يقرأ
أصل والاشهر افتحن لابن العلا
والـمك بانفتاح هائه وتـا
من بعد همزة بخلف لهشام
لغير نافع وكوف يكسـر
وصلا «لحاش» ألف البصري انتمى
للأخوين جاء بالتا «تعصرون»
«نشاء» في قراءة المكي يكون
بحمزة حفص مع الكسائي
«إنك» للمكي انفراد همزته
و«تياسوا» و«استياسوا» كذا انجلى
«نوحى» فبالنون وحاء كسر
الأنبىا وافق فيه الأخوان
وشدّ جيمه وفتح اليا وفى
ونجل عامر إمام الشام
ذاك الذي الكوفي له يقال

ترفع عن حفص وبصري وابن كثير
للأخوين مثله «نفضـل»
بالياء للمكي وحرف باقـى
باليا و«يوقدون» مثل ذا روي
للكوف للمفعول مثل المومن

«يثبت» للمكي كآتي أكرمنا
بوزن رمان يكون الكافــــــــــــر
سورة إبراهيم عليه السلام ،

«الله» بالجر لغير نافع
قبل السماوات وقبل كــــــــلا
وهو لتلوه يضاف فيجــــــــر
«وليضلوا ليضل» الأربعة
والخلف عن هشامناهل موره
بفتح لام وارتفاع «لتــــــــزول
سورة الحجر ،

«رب» لغير نافع قد شددت
للكوف لا شعبة «مانــــــــزل»
وهو بالتاء بمفعول بنــــــــى
النون منه لسوى ذا وإمام
في «يقنطون تقطنوا ويقنط»
والاخوان سكتنا «منجوهــــــــم»
كذا «منجوك» بها لابن كثير
كذاك «قدرنا» و«قدرناهما»

سورة النحل ،

«نبت» بالنون لشعبة وعسا
و«شركائي» على خلف لــــدى
فعل الشقاق قبل فيهم نونه
«وتتوفاهم» لحمزة بيــــــــا
للكوف والتا في «يروا» قبل إلى
كالشان عند حمزة والشام عه

وعاصم وابن العلا المعتمــــــــى
في حرفي الكوفي وابن عامر

والشام «خالق» بمدً وارفع
في النور عند الاخوين حلا
«بمصرخي» الياء حمزة انكسر
بالفتح للمكي وبصري معه
الياء إشباعا لهمز أقنـــــدة
منه الجبال» للكسائي نقول

وعاصم واعكس لك «سكرت»
بالنون للفاعل مبني ينقل
«تبشرون» المك شدد هنا
طيبة الانفتاح في النون يرام
كسر علي وابن العلاء يضبط
كفعله في العنكبوت يرسم
والكوف إلا حفصهم دون نكير
شعبة بالتخفيف قد رواها

صم بيا يدعون أيضاً قد وعى
بزيهم بغير همز قد بــــدا
بفتح غير نافع يروونه
معا و«يهدي» مثل يرمي روي
عنهم سوى عاصمهم قد نقل
وفي مفرطون غير نافع عه

و«تتفَيَّؤا» الذي سبَّحَ ذَا
للكوف لا شعبة ومكي والبصري
شعبة «تشهدون» بالتاء هنا
وابن كثير عاصم ونجمل
والخلف عن ذا وابن عامر أتى
«ضيق» هنا لابن كثير أملى
سورة الإسراء :

«يَتَخَذُوا» عن ولد العلاء
وافتح له من بعد ذلك الهمزة
وهؤلاء بالياء «يُلْقَاه» مِنْ
للشامي «يبلغن» غينه يمد
«أف» بفتحة لم ينون يتلى
والكوفي إلا حفصهم والبصري
وكعصا لنجل ذكوان «خطا»
«تسرف» بتا للأخوين ويصار
ومعهما حفص لكوفي، الشامي
والأخوان قرءا «ليذكروا»
وحمزة كذا في الفرقان
«يذكر الإنسان» بالعكس لدى
أعني الذي في مريم، وابن كثير
وحمزة مع الكسائي بتا
كذا «تسبح لحفص وأبي
«ورجلك» اجعله لحفص ككتف ؛
«نخسف ونرسل نعيدكم» كذا
«خلافك» اكسر مع مد اللام

بالتاء عن نجل العلاء أخذوا
«نسقيكم» معا بضم فـاـد
و«ظعنكم» كوف وشام سَكَنَّا
ذكوان «نجزين» نونا يتلوا
«بفتنوا» بفتح فائه وتـا
بكسر ضاد كالذي في النمل

بالياء «نسوء» النون للكسائي
كالشامي ثم شعبة وحمزه
تلقية وهو لمفعول بُني
للأخوين واكسر النون بشد
للمكي والشامي حيث حلا
من غير تنوين اتوا بالكسر
وابن كثير ككتاب ضبطا
لحرفي «القسطاس» عنهما انكسار
«سَيِّنُهُ» أضيف بانضمام
هنا وفي الفرقان مثل ينصروا
قرأ «أن يذكر» بالإتقان
مكي وبصير، الأخوين قد بدا
حفص «يقولون» بيَّا بلا نكير
«عما يقولون» الذي بعد أتى
عمرو، حمزة والكسائي الأبي
بالنون للمكي وبصري ألف
«نفرقكم، نرسل» أيضاً فخذوا
للكوفي الأشعبة والشامي

«ناء» كجاء لابن ذكوان هنا
«تفجر» الأول بوزن تقتل
الأخوان المكي مع نجل العلاء
و«كسفاً» بالروم ساكن على
و«قال سبحانه» لمكي، الشامي
وقد كان هذا المنهج واضحاً، وسهلاً في تناوله لأبواب الأصول وهنا صح له
ربط احمراره بنظم ابن بري تكملة به. لكنه لما وصل إلى فرش الحروف اضطر أن
ينفض يده وقلعه من ابن بري، ويلحق بحرر الأمانى للشاطبي، فيقطع شوطاً طويلاً
جداً قبل العودة في النهاية إلى درر ابن بري في باب مخارج الحروف.
ولنا عودة إلى هذا المقرئ عند الحديث عن قضية الضاد في مسائل التجويد.

2. سيدي بن اخليل ونظم غيث النفع

ومن هؤلاء الذين اهتموا بالقراءات السبع، العلامة سيدي بن اخليل الشمسي
الذي تربى في مدينة أطار ودرس على علمائها، ثم قام برحلة علمية إلى المشرق،
مرّ خلالها على مدرسة الشيخ ماء العينين ومكث فيها برهة، ثم واصل سفره إلى
الحجاز، وقضى مدة في الجامع الأزهر، وعاد إلى وطنه، ودرس اللغة الفرنسية،
ونظم فيها أرجوزة طريفة، وأهم ما قام به هو المدرسة الأهلية التي أسسها في
أطار للعلوم الشرعية، ونظمه المحكم لفرش الحروف من كتاب غيث النفع للإمام
السفاقصي النوري، ونقدم من النظم نموذجاً عن اختلاف القراء في سورة الكهف :

سورة الكهف :

قرأ شعبة هنا «من لدنسه»
لغير نافع ونجل عامر
للكوفيين الشامي «تزور» يفي
مخفف للكوفيين منحذف
وغير حرمي هنا بلا خففا
و«رعباً» بضم عين مع را
بكسرهما ووصله ونونسه
«لمرفقا» بالكسر والفتح درى
في لفظ «تزاور» ذات الألف
للشامي للغير مشدد عرّف
لام «لملئت» الأخير خففا
به الكسائي كابن عامر قرأ

«بورقكم ورقكم» قرأ به
والأخوان «مائة» أضافا
وقرأ الشامي «ولا يشرك في»
والشامي أيضا «بالغداة» تالي
وفتح واو هكذا قد قرئت
و«ثُمَّر» قرأ عاصم ثَمَر
«بثْمَر، كَثْمَر» أيضا يـرى
للكوفيين البصري أيضا نسبا
«لكننا هو الله ربي» بالألف
والاخوان قرأ «ولم يكن»
وقرأ البصري والكسائي
من بعد «له» وغير كسرا
إسكان قاف «عقبا» والاخوان
«يوم نسير الجبال» ابن كثير
«يوم يقول» قبل «نادوا شركا»
و«قَبْلًا» الكوفيون يقرأون
قرأ شعبية بفتح الميم من
حفص بفتح الميم واللام كسر
وزاد يا «نبغي» الكسائي فقط
«عَلِمْتُ رَشْدًا» بفتح شين
قرأ غير نافع والشامي
والاخوان قرأ «ليفرقا»
والكوفيون الشامي عنهم «زاكيه»
شعبية نافع ونجل ذكـوان
قرأ شعبية هنا «من لَدُنِّي»

البصري حمزة وشعبية النبـه
إلى «سنين» قل ولا خلافا
بالتاء والجزم على النهي يفي
بضم غين وسكون الـدال
هنا وفي الأنعام أيضا ثبتت
بالفتح للبصري ثَمَرُ استقر
فمن قرأ بثْمَر به قرأ
إفراد «خيرًا منهما منقلبًا»
للشام وصل ولغيره حذف
باليا «وللولاية» الواو اكسرن
برفع قاف «الحق» كل جاء ي
وحمزة وعاصم كل يـرى
لفظ «الرياح» أفرداه حيث كان
والبصري والشامي بـاء يا خبير
حمزة للنون من الياء حكى
بضم قاف مع باء قد يكون
«مهلكهم» والغير بالضم يعن
وهاء «أنسانيه» ضمه ذكـر
كنافع والبصري من غير غلط
قراءة البصري قطعًا تستبين
لا تسألني بسكون الـسلام
و«أهل» هذا الرفع فيما حققا
بالحذف للألف تأتي محكيه
غيرهم «نكرا» قرأ بالإسكان
وغير نافع «لَدُنِّي» يعنـي

وابن كثير قارئ والمازني
 والمكي حفص أظهر للذال
 وغير نافع وغير ابن العلاء
 والشامي «رحمًا رَحْمًا» بضم حا
 بقطع همز «اتبع فاتبعها»
 والاخوان قرأ وحفصهم
 للمكي والبصري وحفصهم معا
 والاخوان يقرآن «يفقهون»
 وعاصم لهمز «ياجوج ومما»
 والاخوان فتحا للراء من
 «سدا» لحفص حمزة عليّ
 والمكي «مَكْنِي» قرأ «مَكْنِي»
 وشعبة قرأ «بالصدفيين»
 قرأ حمزة بشد الطاء
 والاخوان قرأ «أن تنفدا»

3. كتاب القراءات لابن انبوجة

وفي أواسط القرن الثالث بلغت حركة الدراسات القرآنية أوجها في شتقيط،
 وتعددت مدارسها، وكثرت المصنفات فيها، فظهر المتخصصون في كل قسم منها،
 كما برز بعض العلماء الذين استكملوا فروعها واستوعبوا حصيلة ما كتب فيها،
 ولقد أتيت لنا اكتشاف مصنف مخطوط ألفه العلامة عبد الله بن محمد بن محمد
 الصغير التشيتي العلوي يعطي مثلاً عن ما وصلت إليه هذه الدراسات في عهده.
 ولقد أدرجناه في فصل القراء الذين لم يقتصروا على قراءة الإمام نافع، لنظرتهم
 الشمولية في القراءات، ولأن توسعه في دراسة قراءة الإمام نافع ألم بكثير من
 قواعده هذا الفن وتجويده، أداء ورسمًا.

بكسر خاء «لتخذت» عافني
 من «لتخذت» فادره يا تالسي
 قرأ «أن يبدل» مع هما تـلا
 والكوفيون وهو كل صرحسا
 وسببا مع كلها ثم اتبعها
 «جزاء الحسنى» فهذا نصهم
 السين في «السُدين» تفتح اسمعا
 بضم يا والفتح للقف يـكون
 جوج» بالاسكان قرا لتعلمها
 «خَرَجًا» وزادا ألفا بعد يعن
 بفتح سينه والبصري
 «ورد ما اثتوني» لشعبة السني
 و«الصدفين» البصري كالإبنيين
 هنا «فما اسطاعوا» بلا امتراء
 بالياء «ينفد» مما ذا أوردا

(أ) المؤلف :

هو سيدي عبد الله بن سيدي محمد بن محمد الصغير بن انبوجة العلوي التشيتي المتوفى حوالي 1300هـ. كان والده عالماً كبيراً، وشاعراً مجيداً، ألف عدة مصنفات في علوم القرآن منها كتاب في التفسير، ونظم الإتيقان وآخر في المحذوفات من ألفات القرآن، وله في الفقه تعليق على مختصر الشيخ خليل بن إسحق كما نظم تبصرة ابن فرحون، وله في التصوف كتاب الجيش الكفيل في الذب عن الشيخ سيدي أحمد التيجاني، وقد ألف أيضاً في السيرة النبوية والنحو، وقد طبع أخيراً ديوانه ضمن كتاب ضالة الأديب تأليف ابنه سيدي عبد الله⁽¹⁾.

أما سيدي عبد الله مؤلف «كتاب القراءات» فقد أخذ عن والده، وذكر ما يلمح أنه تتلمذ على محمد صالح بن عبد الوهاب الناصري الولاتي ورحمة الله بن عبد الله بن أحمد بن الحاج حماد الله الغلاوي، وأحمد المعروف بأهمار أسري المسلمي التشيتي.

لقد عاش سيد عبد الله في كنف عائلته العالمة، ومدينته تشيت التي كانت تزخر بالمكتبات والعلماء، ثم التحق بالمجاهد الكبير الحاج عمر الفتوي في نيورو، حوالي سنة 1275هـ وصاحب ابنه الأمير أحمدو بعده، إلى أن توفي حوالي سنة 1300هـ. ولم يكن نشاط سيدي عبد الله الثقافي معروفاً كله عند المؤرخين في موريتانيا إلا أن بروز مكتبة آل الحاج عمر التي نقلها الفرنسيون إلى باريز تضمنت عدة تاليف من تصنيفه، منها ضالة الأديب، وخزانة الأدب في أنساب العرب وفتح الرب الغفور في تواريخ الدهور الذي يرجع الدكتور أحمد ولد الحسن نسبته إليه، ولكن من أهم ما اكتشف من آثاره هو كتاب القراءات الذي سنتحدث عنه فيما يلي :

(ب) الكتاب :

لم نستطع أن نتبين بوضوح عنوان هذا الكتاب الفريد في نوعه، بسبب بتر في أوله، إذ يبدأ باللوحة رقم 3 ولعل قبلها عدة صفحات نفترض أنها تذكر اسم الكتاب كاملاً وخطته. غير أن خاتمته تعطينا صورة عن مضمونه وعن مجمل مصادره، فيقول :

(1) ضالة الأديب، لسيدي محمد بن محمد الصغير بن انبوجة العلوي التشيتي، تـ 1275هـ، تحقيق ودراسة د. أحمد ولد الحسن، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ط. 1، 1417هـ/1996م.

«قال مؤلفه الملتجئ إلى حرم مولاه عبد الله بن محمد بن محمد الصغير وفقه الله تعالى لما يرضاه وجعله ممن قربه واصطفاه، واختاره ووالاه. هذا آخر ما أردناه من هذا المجموع، وقصدنا ذكره من هذا الموضوع، فقد كمل بحمد الله وانتهى، وجاء بفضلته تعالى فوق الغرض والمشتهى، وقد تحرينا فيه الصواب قدر الاستطاعة، ولم نعدل عما عند الأئمة المقتدى بهم في هذه الصناعة، إلا شيئاً يسيراً من التوجيه والتعليل، رأيناه تنميماً لهذا القبيل، ولم آل في تهذيبه جهداً، ولم أنقض فيما شرطت من تحريره عهداً، ولقد أودعته من صحيح النقول، والاستدلال المنقول فيما يخرج مطالعته من رتبة التقليد إلى التحقيق، ويبلغه إلى درجة التوفيق».

«فجاء بحمد الله كتاباً حافلاً، نافعاً إن شاء الله عاجلاً أو آجلاً، ملخصاً من زهاء مائتي كتاب لامع، لاشتماله على ما تضمن كتاب الفجر الساطع، ولاشتمال الفجر على ما علق المنتوري على الدرر، وما ذكره في كتابه من الغرر».

«وقال المنتوري آخر كتابه تأملت ما طالعت عليه من الكتب التي نقلت منها إليه فوجدتها مائة وتسعين. وأقل ما اشتمل عليه كتابي هذا بعد هذا نحو الثلاثين».

«ففحصت هذا الكتاب من كتب الأئمة المصنفة في الفن الذي وضع فيه، وجمعت فيه ما فيها من علة وتوجيه، واخترت لباب العبارات ودررها، ونخبة الإشارات وغررها، فحوى مع صغر الجرم والاختصار، ما لم يحوه كثير من الكتب الكبار، وغصت بحار هذا العلم فاستخرجت ما فيها من دُرّه، وخلاصة ما احتوت عليه من جواهره، وبقرت عن معادن كنوزها، ونشرت جملة إشاراتها ورموزها على وجازة لفظ وحسن ترتيل، ووجه سهل وأسلوب عجيب، ومعاني كثيرة، في ألفاظ يسيرة، فلمع كالبدر عديم المثال، لجمعه فوائد لم تجمع قبله فيما مضى من العصر الخوال، وتحصل فيه ما تفرق في مؤلفات شتى، واجتمع فيه من الفوائد ما بتت عنده الأعناق بتا، على وجه اختصار غير مطول حتى يسئم، وغير قاصر عما تمس الحاجة إليه من مهم».

(ج) سعة اطلاعه من خلال مراجعته :

والذي يلتفت الانتباه قبل كل شيء في هذا الكتاب هو وفرة مصادره في كل باب، مما يدعو إلى التساؤل عن الظروف التي اطلع فيها المؤلف على هذا الكم الهائل من كتب القراءات. مع العلم أننا لم نتحقق أنه خرج عن منطقة التكرور، ونقول في الجواب على هذا التساؤل أنه تربى في تيشيت، في بيت علم وكان لأبيه

وعنه صلوات وثيقة بعلماء فاس، كما أن تيشيت نفسها تحتوي على مكتبات عديدة ونفيسة، ولا يستبعد أن يكون المؤلف أقام مدة بولادة قبل رحيله إلى السودان ؛ ومن المحقق أيضاً أنه لديه كتب خاصة نذكر منها الفجر الساطع لابن القاضي، وهو موسوعة اشتملت على كثير من البحوث والأنقال، وهذا قد يفسر لنا سعة اطلاع سيدي عبد الله على مراجع القراءات في هذا الكتاب وهي :

أولاً : مراجعه في الطرق العشرية التي قال فيها ،

«اعلم، أن من أحسن ما صنف في هذه الطرق نظم أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي المالكي، المولود سنة إحدى وأربعين وثمان مائة بمكناسة الزيتون، المتوفى سنة تسعة عشرة وتسع مائة رحمه الله، وهو المعروف بابن غازي الشهير، وسمى هذا النظم تفصيل عقد الدرر، وشرحه الأستاذ النحوي أبو زيد عبد الرحمن بن محمد القصري المعروف بالخبار شرحاً لطيفاً حسيناً، أولى بطلبة هذا الزمن من غيره، وهو الموسوم ببذل العلم والود في تفصيل العقد. ثم نظمه العلامة المتقن شيخنا عبد الله بن سيدي المختار السعادي المقرئ الشمشاوي، من الله علينا بقدمه علينا في سنة خمس وستين ومائتين وألف، ثم مكث مدة هنا يقرئ ثم توجه نحو مراكش رحمه الله. وهذا النظم موسوم بالكواكب الدرية في الطرق العشرية».

«ثم أم الجميع : التعريف الداني في هذه القراءات، وهو الذي اقتطف منه الجميع ثم تكميل المنافع في قراءات الطرق العشرية المروية عن نافع لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الرحمانى المالكي نزيل مراكش، وهو كتاب جليل إلا أنه ربما يكرر بأن يأتي بالمسألة ثم إذا ورد مثلاً يعيدها وغير هذا مما لم نقف عليه، فاقطعت من هذه الكتب طرقاتاً معروفة قرأتها على بعض شيوخنا فاختصرتها غاية الاختصار واعتمدت على التعريف للداني أنه أم الجميع مستعيذاً بالله السميع، مما أخاف من هذه الدار وفي تلك الدار.

ثانياً : مراجعه في الرسم ، ويقول عنها ،

«اعلم أن الكتب المصنفة في علم الرسم لا تنحصر، ولا شك أن أفضلها وأجلها كتاب المقنع الأكبر والمقنع الأصغر للحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الداني الأموي المعروف بابن الصيرفي الشهير بالداني، حافظ المغرب،

المتوفى سنة أربع وأربعين وأربع مائة، ثم نظم مسائله أبو محمد قاسم بن فيره بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الضرير المعري، صاحب حرز الأمان، المتوفى سنة تسعين وخمس مائة في عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، وزاد عليها أحرفاً قليلة».

«ثم من التأليف فيه كتاب أبي داود سليمان بن نجاح، المسمى بالتنزيل وهو أحد تلامذة الداني، المتوفى سنة ست وتسعين وأربع مائة، ثم جمع هذه الكتب المذكورة محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله الشهير بالخراز الشريشي في مورد الظمان، ثم ذيله بذييل سماه عمدة البيان في رسم القرآن، ولكل عالم شرح أو نظم في علمه إلا ما قل».

«ثم كانت العقيلة مما انتفع الناس ببركته، ورأيت عليها ثلاثة شروح نقلت منها ها هنا، منها الوسيلة إلى كشف العقيلة تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، المتوفى بدمشق سنة ثلاث وأربعين وست مائة، ثم الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة تأليف أبي بكر بن الشيخ المرحوم أبي محمد عبد الغني الشهير بابن اللبيب رحمه الله. وجمان أرباب المراد شرح عقيلة أتراب القصائد تأليف برهان الدين أبي إسحق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الشهير بالجعبري صاحب الكنز، المتوفى ببلد الخليل سنة إثنين وثلاثين وسبع مائة، وهذا الشرح هو أجل الشروح اشتمل على جميع ما يحتاج له المنصف من علم الرسم، فانظره تجده فوق كل ذلك».

«ثم كان مورد الظمان مما شاع ذكره عند العلماء الأعيان، فاتفقوا نحوه بالقبول، وأكثروا عليه الشروح المؤونة بالحصول، ورأيت عليه شروحاً أحسنها ومعظمها فتح المنان المروي بمورد الظمان، تأليف الشيخ البارح المتفطن عبد الواحد بن محمد بن علي بن عاشر الأندلسي المتوفى سنة أربعين وألف، واختارته عنها لأجل ما فيه من القوائد، وما وشحه به من الخرائد فحيث ورد «قال في الفتح» أو «ابن عاشر» فهو المراد ومن الله أسأل الإعانة إنه المجيب».

«وهذه الكتب المذكورة إنما هي في رسم قراءة نافع، وأما غيره من السبعة فآلف في كيفية رسمهم العالم العلامة محمد الرضا بن عبد الرحمن بن عيسى السوسي التادلي المعداني الفشتالي رحمه الله، نظمه المسمى مصباح الرسام للجامع بين البدور السبعة الأعلام، ثم شرحه شرحاً كبيراً سماه شفاء الأسقام

الواقع لكثير من قراء الأنام، في كيفية رسم مصاحف الإمام، قال بأنه اعتمد على ما صنفه أبو شامة، والنشر، والمقنع، والعقيلة، وشرح الجعبري عليها، والدرة، والمحكم لأبي عمرو الداني، وما وجده في مفردات المكي والبصري لابن القاضي، وأرجوزة على رسم المكي، وغير هذا فتأمله وهو كتاب حافل ضخيم فأنظره».

ثالثاً، مراجعه في المحذوف من الرسم وعنهما يقول ،

«اعلم وفقنا الله وإياك، أن هذا الباب مما أفردت فيه التاليف وصنفت فيه التصانيف، فمن أجلها وأيسرها حفظاً، وأظهرها لفظاً، منظومة الإمام المختار بن علي بن الشواف الجكني المقرئ، المسماة بتسهيل حفظ الحذف، وكانت هذه المنظومة مما اعتمد الأشياخ والتلاميذ، وأغنتهم عن غيرها من كتب الحذف من نشر ونظم لحسن نية مبدعها، أكملها سنة أربعين ومائة وألف، وكان رحمه الله ذا علم عارفاً بكتاب الله وتوحيده مقرئاً محققاً مدرساً، يقرأ الرسالة قراءة بحث وتدقيق، ومختصر خليل، له حظ من النحو وله حظ من قيام الليل، أخذ عن الفقيه أحمد بن سالم المسومي، توفي رحمه الله في الخامس والتسعين بعد المائة والألف.

«ثم رأيت فيه منظومة مختصرة للشيخ محمد بن سعيد اليدالي المغربي رحمه الله، وكلا النظمين رجزاً مختصر إلا أن الأول زاد على الثاني في آخره فأنظره».

«ثم رأيت منظومة أصغر جرماً من هذين النظمين للإمام عبد الله بن أحمد بن الحاج إمامه الله الغلاوي البكري في الحذف والإثبات أيضاً، وهو رجز أيضاً».

«ثم رأيت قصيدة فيه في بحر الطويل للشيخ عبد العزيز بن عبد الرحمن وهي منظومة في تسهيل الحذف. ثم رأيت في هذا الباب تلخيص إبراهيم بن المختار التمرقي الذي جعله على مذهب شيخه عبد الله بن عمر التونكي رحمه الله وهو نشر حسن والله أعلم».

رابعاً، مراجعه في الضبط وفيه يقول في تفسير الضبط ،

«اعلم أن الضبط الحصر في كل شيء، وفي اصطلاح القراء والرُسام حصر إعراب القرآن بالحركات والسكنات قاله السعلاي. وقال الجزولي هو في اللغة الإتيان والتحسين، وفي الاصطلاح عبارة عن الأشكال الموضوعة لبيان إعراب الكلم، أو عبارة عن الحركة والسكون والضبط فصدروا ووجه تسمية هذه الأشكال بالضبط، أن الضبط معنى التحسين والإتيان، وهذه الأشكال وضعت لتحسين اللفظ

وإتقانه، فلأجل هذا سمي به لأجل اشتراك هذه الأشكال مع لفظ الضبط في المعنى الذي هو التحسين والإتقان».

وعن مراجعه يقول :

«الكلام في هذا الفن يحتاج إلى معرفة كتبه المؤلف في ليظهر المراد من نقل الكلام فيه، فإذا علمت هذا، فاعلم أن المراد منه أصل الباب الماضي في الرسم هو الخط الواقع على المخطوط التي هي المصاحف التي يتكلم عليها بوجهين :

«أحدهما ما يرجع إلى بيان المحذوف والثابت، وبيان الزائد والناقص، والمبدل وغيره، والموصول والمفصول، وهذا هو المسمى علم الرسم وتقدمت التأليف المؤلف في».

«والثاني ما يرجع إلى علامة الحركة والسكون والشدة والمد والزايد والساقط، وهو المسمى بعلم الضبط. ورأيت فيه منظومة الخراز أيضاً المسماة إعانة الصبيان على عمدة البيان، وهو تذييل للمورد، قال المجاطي ألفه، يعني المورد، سنة ثلاث بعد سبعمائة، ثم ذيله بالضبط سنة إحدى عشرة، وهو المعتمد في فنه، ورأيت له من الشروح الطراز بضبط الخراز لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي وهو من أجل الشروح، متوسطاً إلا أنه خلط الإعراب بالمعاني، ولو فصل بينهما لكان أحسن، ثم شرح الفقيه سيدي سعيد بن سليمان الكرامي السملالي وهو من أصغر الشروح جرماً ومن أكثرها علماً، إلا أنه أطنب في الاختصار فراراً من الإكثار، ثم إعانة الصبيان على عمدة البيان تأليف الشيخ العالم العلامة سعيد بن سعيد بن الحاج الجزولي تغمدهم الله برحمته وأسكنهم قسيع جنته ونفعنا من بركاتهم آمين بجاه سيد الأولين والآخرين».

«فاكتفيت بهذه الشروح والنظم، على ما اختصره في آخر هذا الكتاب من مهم، فجمعت بين نخبتها وزيدتها وصافيتها وعمدتها، ونهت على ما لكل، إلا ما كان ضرورياً لدى الكل، ومن الله أسأل الإعانة عليه، بجاه أكرم خلقه لديه».

(د) عرض لبعض مواضيع الكتاب :

والكتاب يشمل ثلاثة أجزاء مسبقة بمقدمة حول مسائل من التجويد، إذ تبدأ أول لوحة منه بالعناية بالحروف، بعد ذكر مخارجها وصفاتها وأحكامها في الإظهار والإدغام والإخفاء، ثم تكلم عن ملاحن القراء، وذكر منها من يبذل الضاد

لاماً مغلظة وسؤال سيدي عبد الله بن محم العلوي عنها. ولخص كتاب ابن القاضي في الضاد⁽¹⁾.

ومقدمته تشتمل على بابين، أولاً ذكر فيه ترجمة نافع عازياً للداني في الطبقات، والاقتصاد، والتمهيد وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان، ثم ذكر تراجم سائر العشرة وقال إنهم هم (العشر الكبير) مقابل (العشر الصغير) الذين هم أئمة طرق الإمام نافع، وقد سبق قوله إنه كان مطلعاً على نظم تفصيل الدرر لابن غازي وشرحه لأبي زيد عبد الرحمن القصري المعروف بالخبار.

وفي كلامه عن أئمة هؤلاء الرواة تابع ابن غازي في نقوله حتى في وهمه إذ كتب محمد بن فرج بالجيم المعجمة؛ ثم ذكر طرق باقي الأئمة. وبعد ذلك شرح رموز الشاطبية في الحرز، وذكر أن سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم استعمل الرموز في منظومة له تسمى "السعادة"، وقال إن السيد الحسن بن أحمد أيوب بن الصديق قد نظم رموز الحرز في ثمانية وثلاثين بيتاً أتى منها باثنين. وكذلك فعل المختار غالي بن المختار قال البصادي في أرجوزة سماها "كشف الرمز".

وخصص الباب الثاني لمسألة التواتر وبسط القول فيها على نحو ما في النشر لابن الجزري والإتقان للسيوطي.

«والتأليف هو أشمل ما كتب العلماء الشناقطة في القراءات لأنه تضمن أقسام هذا الفن، ومباحثه وقواعده، واختصر فيه المؤلف تصانيف ابن الجزري في النشر في مباحثه العامة، ومسائل الترجيح والتشهير في قراءة الإمام نافع، كما لخص فيه شروح درر ابن بري، للمنتوري وابن المجراد وابن القاضي، وهي موسوعات حافلة لم تترك شاذة ولا فاذة من أحكام مقراً نافع، وطرقها العشر المعروفة. ومن طريف ما ذكر حول هذه الطرق نظماً لأحد من العلماء الشمشويين، لم نطلع على ترجمته وحلاه بقوله العالم العلامة الحبر الفهامة شيخنا وأخونا عبد الله بن المختار السعادي المتوفى بمراكش سنة ست وستين ومائتين وألف».

(1) وهو مكتوب يقع في خمس صفحات بعنوان بديعة المراد في بيان مخرج الضاد من كلام الجهابذة النقاد. وتوجد منه نسخة في الخزانة الحسنية بالرباط، رقم 3737.

منك ﴿ في الكهف، و﴿ أنا آتيك ﴿ في الموضعين في النمل، و﴿ وأنا أدعوكم ﴿ في المومن و﴿ فأتا أول العابدين ﴿ في الزخرف، و﴿ وأنا أعلم بما أخفيتم ﴿ في الممتحنة.

وانفرد بخمس تاءات، ﴿ ترونهم مثلهم ﴿ في آل عمران، و﴿ تجبى إليه ﴿ في القصص، و﴿ لتربو في أموال الناس ﴿ في الروم، ﴿ وما تذكرون إلا أن يشاء الله ﴿ في المدثر، و﴿ لا تسمع فيها لأغية ﴿ مضمومة في الغاشية.

وانفرد بياء واحدة وهي في البقرة ﴿ يغفر لكم خطاياكم ﴿ وبقراءتها، من قوله ﴿ وميكاند ﴿.

وانفرد بنونين ﴿ لما آتيناكم ﴿ في آل عمران، وفي فصلت، ﴿ ويوم نحشر أعداء الله ﴿ نصب.

وانفرد بست فتحات، ففي البقرة ﴿ ولا تسأل عن أصحاب الجحيم. ﴿ و﴿ مدخلا ﴿ في النساء والحج. و﴿ سبيل المجرمين ﴿ في الأنعام. وياء ﴿ ليزلقونك ﴿. و﴿ ورفق البصر ﴿ في القيامة.

وانفرد بعشر ضمات في البقرة موضعان، ﴿ حتى يقول الرسول ﴿ إلى ميسرة ﴿، وفي آل عمران ﴿ ولا يحزنك ﴿ ﴿ ليحزنني ﴿، وكذلك حيث وقع. و﴿ لا يحزنهم الفزع الأكبر ﴿ في الأنبياء، فإنه خصه بفتح الياء. وفي النساء ﴿ وإن كانت واحدة ﴿. وفي الأنعام والأعراف موضعان ﴿ خالصة ﴿ ﴿ يعدونهم ﴿. وفي الأنبياء ﴿ مثقال حبة ﴿ وكذا في لقمان. وفي البروج ﴿ في لوح محفوظ ﴿.

وانفرد بخمس كسرات في البقرة ﴿ عسيتم ﴿، وكذلك حيث وقع. وفي آل عمران ﴿ إني أخلق لكم ﴿. وفي الحجر ﴿ فبشر تبشرون ﴿ بالكسرة والتخفيف. وفي النحل ﴿ تشاقون ﴿.

وانفرد بثلاث تشديدات في الأنعام، ﴿ وخرقوا له بنين ﴿. وفي الأعراف ﴿ حقيق علي ﴿. وفي الحج ﴿ فتخطئه الطير ﴿.

وانفرد بتسع تخفيفات⁽¹⁾ في المائدة ﴿ والأذن بالأذن ﴿ و﴿ أذنيه ﴿ حيث وقع. وفي الأعراف ﴿ يقتلون أبناءكم ﴿ وكذا ﴿ يتبعهم الغاؤون ﴿ في الشعراء. وفي

(1) والتخفيف هنا يشمل السكون في المحرك.

الأنفال ﴿إِذْ يَغْشَىٰ كُفْرُ النَّعَاسِ﴾، وفي النور موضعان ﴿أَنْ لَّعْنَةُ اللَّهِ﴾، ﴿وَأَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾، وفي الروم، ﴿لَتَرْبُوا﴾ ساكنة الواو، وفي الزمر ﴿تَامُرُونِي أَعْبُدُ﴾ خفيفة مفتوحة الياء، وفي المنافقين ﴿لَوْوَا رُؤُوسَهُمْ﴾.

وانفرد بتحقيق همزة واحدة، النبيئين، الأنبياء، والنبوة، والنبيء، حيث وقع، بخلاف في ﴿النبيي إن أراد﴾، ﴿وبوت النبيء إلا﴾، في الأحزاب.

وانفرد بتليين خمس همزات، ﴿والصايبين﴾، ﴿والصابون﴾، حيث وقع ﴿وَأَرِيتُمْ﴾، ﴿وَأَرِيتُمْ﴾، ﴿وَأَرِيتَ﴾، حيث وقع، و﴿بعذاب بيس﴾ في الأعراف، ﴿ردأ يصدقني﴾ في القصص، ﴿وأشهدوا﴾ في الزخرف.

وانفرد بفتح ياء الإضافة في إحدى وعشرين ياء، في آل عمران، ﴿وَأَنْصَارِيَّ إِلَى اللَّهِ﴾، وفي المائدة ﴿إِنِّي أَرِيدُ﴾، ﴿إِنِّي أَعْذِبُهُ﴾، وفي الأنعام، ﴿إِنِّي أَمَرْتُ﴾، ﴿وَمَعَاتِي لِلَّهِ﴾، وفي الأعراف ﴿عَذَابِي أَصِيبُ﴾، وفي هود ﴿أَنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ﴾، وفي يوسف ﴿سَبِيلِي﴾، وفي الحجر ﴿بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾، وفي الكهف ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾، وفي الشعراء ﴿بِعِبَادِي﴾، وفي النمل ﴿إِنِّي أَتْلُو إِلَيْكَ كِتَابَ﴾ ﴿لِيَبْلُوَنِي أَشْكُرَ﴾، وفي القصص ﴿إِنِّي أَرِيدُ﴾، ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾، وفي ص ﴿لَهْنَتِي إِلَى﴾ وفي المومن ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾، وفي الصف ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾.

الثاني في تفريد ورش عنه. انفرد ورش عن نافع بضمعتين ضم الميم عند لقاء الهمزة، نحو ﴿أَنْذَرْتَهُمْ أَمْرَ﴾ وبكونه يضم الراء في ﴿قُرْبَةَ لَهُمْ﴾.

وانفرد بتشديد واحدة ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾، وبفتح العين منها.

وانفرد بتليين كل همزة ساكنة إذا كانت فاء من الكلمة.

وانفرد بتليين المتحركة، إذا انضمت وانضم ما قبلها في ثلاثة أسماء وخمسة أفعال وهي ﴿مُوجَلًّا﴾ ﴿المَوْلَفَ﴾ ﴿يُواخِذُ﴾، ﴿يُؤَخِّرُ﴾، ﴿نُؤَخِرُ﴾، فإن انفتحت وانكسر ما قبلها في موضع واحد وهو ﴿ثَلَا﴾ حيث وقع.

وانفرد بإلقاء الحركة على الساكن وحذف الهمزة إذا كان الساكن والهمزة من كلمتين، نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، و﴿عَذَابُ الْيَمْرِ﴾، وذلك إذا لم يكن الساكن حرف مد ولين، فإن كان من المد واحدة حقق الهمزة الأولى إلا أن يكون الساكن لام المعرفة نحو ﴿الانهار﴾ و﴿الابرار﴾ وما أشبه ذلك، فإنه يحذف.

ثم ذكر مفردات ورش في ترقيق الراء وتغليظ اللام في المواضع المعروفة وكذلك ما انفرد به في فتح ياءات الإضافة وإثبات بعض ياءات الزوائد.

أما مفردات قالون عن نافع فذكر منها سكون العين وتشديد الدال من قوله تعالى : ﴿ تعذوا ﴾ في النساء، وسكون الياء من ﴿ محياي ﴾ واختلاس الحركة في ﴿ من ياتهُ مؤمناً ﴾.

ثانياً : تعليل ترقيق الراء وتفخيمه ،

والحجة في تفخيم الراء في الاسم الأعجمي كونه لا أصل له في كلام العرب، وهو ممنوع للصرف لتثنيه باجتماع التعريف والعجمة في إبراهيم وإسرائيل، والعجمة وزيادة الألف والنون في عمران، فامتنع من الإمالة ، أعني الترقيق لذلك، إذ لو رقق لخرج عن غرض العرب، لأن الترقيق عندهم تخفيف وهذه الأسماء عندهم مستثناة، فكما منعتها من الجر والتنوين منعتها من الإمالة، أعني الترقيق، ففخم فراراً من مناقضة في ذلك، لأن ترك الصرف دليل على التثقل، والترقيق دليل على التخفيف. وبهذا يجاب عن ترقيق ورش الراء في قوله «عزير» مع كونه اسماً أعجمياً، ويحتمل أن يعلل بكون الترقيق من أبواب التصريف، والأسماء الأعجمية لا يدخلها تصريف.

والحجة في تفخيم «إرم»، كالحجة في الاسم الأعجمي، والحجة لمن رققه إجرؤه على نظامه مما قبل الراء فيه كسرة وليس من الأسماء الأعجمية.

والحجة في تفخيمها إذا تكررت بفتح أو بضم أن الراء الأولى وقعت بين كسرة تميل بها إلى الترقيق وقبل راء مفخمة تجذبها إلى التفخيم، فكان تغلب الراء، أو لأنها بمنزلة حروف الاستعلاء، وحروف الاستعلاء تغلب الكسرة، ولأنه إذا لم يكن بد من اجتماع تنافر وتناسب في ذلك، فالتفخيم أولى لما فيه من بقاء الراء على أصلها.

والحجة في تفخيم الراء إذا وقعت قبل مستعل هو ما يؤدي إليه الترقيق من المنافرة وعدم التناسب لما تقدم في العلة في أنه ثم حرف الاستعلاء الفاصل بين الراء والكسرة.

والحجة في تفخيم الراء في «الإشراق» مع كون حرف الاستعلاء فيه مكسوراً إجراءه مجرى ما كان حرف الاستعلاء فيه مرفوعاً أو مضموماً، لياتي الباب كل على نسق واحد. والحجة لمن رقق الراء فيه كون حرف الاستعلاء ساكناً وإذا كان كذلك

زال التنافر الواقع بين ترقيق الرء وحرف الاستعلاء. والحجة لمن استثنى «صهراً» كون الهاء خفيفة لم يعتد بها فاصلة فكانت الكسرة جارة للرء. والحجة لمن رقق الباب كله إجراؤه على قاعدة وقعت الكسرة قبله لازمة وبين الرء ساكن غير مستعل.

ثالثاً، المسائل التي خالف فيها المرحوم مشهور المرسوم⁽¹⁾،

وهذه المسائل هي :

● إثبات الألف في "سبل السلام" و"غلام" :

ويقول ابن القاضي جرى العمل في المغرب بإثباتها وهو مخالف للداني والحق خلافه، ويقول الشاطبي :

سألته وغلّم والظلل وفي ما بين لامين هذا الحرف قد عمرا

● إثبات الألف في اثني عشر موضعاً وهي :

1. "الجهلية" في سورة العقود : وهو خلاف ما لأبي داود في التنزيل ويقول ابن القاضي :

الجاهلية بحذف الألف لابن نجاح حيث جاء فاعرف

2. خدعهم : ويقول فيها ابن القاضي :

خَدَعَهُم بِالْحَذَفِ فِي التَّبْيِينِ وفي التجيبي فخذ تبيني

ونصه في عمدة البيان كذاك في اللبيب والإتقان

3. "بشراي" : وفيها لابن القاضي :

4. "بشراي" بالحذف على المرضي دليله قراءة الكوفي

5. "بضعة" وفيها يقول ابن القاضي :

بضعة في الحذف في التنزيل من غير تقييد فخذ تفصيلي

وقول من يخص بالإضافة فردّ قوله وخذ خلافه

6. "رؤياي" : فإنه يحذف الأولى ويثبت الثانية وأشار إليها ابن القاضي يقول :

رؤياي بالحذف على الإطلاق في سورة الصديق باتفاق

(1) والمعنى هو الشيخ أوبس الشنيطي.

7. "الادبار" : في الحشر والفتح فأثبت الألف، وهو محذوف فيها، وإلى ذلك أشار ابن القاضي بقوله :

- وحذفك الأدبار في الأحزاب والفتح والحشر بلا ارتياب
8. ﴿التائبون السائحون﴾ في التوبة ﴿والصائمون﴾ في الأحزاب.
9. ﴿بُنَيْنٌ مُرْصُوعٌ﴾ : فإنه أثبت الألف وهو محذوف.
10. ﴿وَمِيقَاتٌ﴾ : وله أشار ابن القاضي بقوله :

- مِيقَاتَا فِي الْبِنَاءِ بِالْحَذْفِ أَتَى كَفِيرُهُ لَا بَيْنَ نَجَاحٍ يَأْفَتِي
نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ نَجْلَ عَاشِرٍ فِي شَرْحِهِ الْأَسْنَى بِلَا مُنَافَرٍ⁽¹⁾
11. ﴿وَقَتَبَانِ﴾ : في يوسف والراجح حذفه.
12. ﴿سَبْحَنَ﴾ في الإسراء والمشهور حذفه.

ويذكر أنه خالف كذلك في خمسة وعشرين لفظاً نص صاحب المنصف والخراز وابن القاضي على حذفها وأثبتها هو وهي : ﴿شَعَرَ اللَّهِ﴾ في البقرة، ﴿وَالرُّضْعَةَ﴾، ﴿وَإِحْسَنًا﴾ في أول ﴿وَإِذَا لَقُوا﴾، ﴿وَالْغَمْرَ وَالْعَقْرَ﴾، ﴿وَالظِّلَّ مِنَ الْغَمْرِ﴾، ﴿مَنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَبٍ﴾، و﴿الْأَدْبَارُ ثَمَرٌ لَا يَنْصُرُونَ﴾، وفي النساء ﴿عَلَى أَدْبَارِهَا﴾، ﴿وَالصَّحْبَ﴾، عَلَى أَدْبَارِهَا. في العنود، وإحسناً، ﴿وَجَنَّتْ مِنْ أَعْنَبٍ﴾، ﴿وَأُولَئِكَ الْأَغْلَلُ﴾ في الرعد، وفي الكهف ﴿لصَّحْبِهِ﴾ و﴿الصَّحْبِ﴾ حيث وقع إلا ﴿وَصَاحِبَهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾، ﴿وَخَلَقَ﴾ في المائدة، والأعراف، ﴿يَسْتَخْرُونَ﴾، ﴿وَمَهْدٍ﴾ في طه، ﴿وَأَن كَذَّبَتْ﴾ في القصص ﴿وَمَنْ خَلَقَ غَيْرَ اللَّهِ﴾ فهذه كلها أثبتها في مصحفه الحاج المرحوم.

أما المسائل التي حذف فيها الألف مع أن الراجح حذفه فهي ﴿خَالِدِينَ﴾ في الحشر ﴿وَصَالِحِينَ﴾ في التحريم وفي ذلك يقول ابن القاضي :

- وَصَالِحِينَ خَالِدِينَ وَرَدَا بِالثَبَتِ فِيهِمَا فَحَذَفَهُ مَرَشَدًا
لأن قاعدته في المورد لا يدخل المثنى قل في المفرد

كما نبه على غلط السملالي في قوله إن أبا داود استثنى حروفاً سكنت عنها الداني وانفرد المنصف بحذفها وهي : ﴿إِصْلَاحٌ لِّهَرِّ خَيْرٍ﴾ و﴿ظَلَامٌ﴾ في آل

(1) وزن هذا البيت مختلف في الشطر الأول، فهل هو : نص عن الإمام نجل عاشر.

عمران، ﴿وغلظ﴾ ﴿لامية قلوبهم﴾ ﴿والتلاق﴾ ﴿وعلانية﴾، ﴿فلانا﴾
﴿لازب﴾ و﴿لأمر﴾.

ومما خالف فيه الحاج المرحوم كتابته في ﴿أمر أحسب الناس﴾ بهمزة
قطعية، مع أنها منقولة مثل ما في قوله تعالى : ﴿قد أفلح﴾ على قاعدة الإمام
ورش، كما خالف المشهور والقياس في كتابه ﴿لأملأن﴾ فجعل الياء صورة
للهمزة والصواب أنها على الألف، وخالف أيضاً في جعل المطفوق ألف ﴿آلأن﴾
وهذا لا يصح إلا برواية الإشباع عند ورش وليس عليه العمل.

وفي الختام يقول : «والسيد الحاج المرحوم الصالح العالم السني معذور
وماجور في نيته لأنه هذه الكتب لم تبلغه ولم تصل إلى هذه البلاد في حياته ولو
بلغته لا يسعه إلا اتباعها لأنه معه من العلم ما يفهم به كلام العلماء، ومعه من الورع
والخوف من الله ما يرده عن الهوى والباطل».

ونبه في الأخير على أن المصاحف الغربية خالفت الصواب في إثبات الألف
في «سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام» وهما محذوفتان كما نص عليه ابن
الجزري في النشر.

ومما خالفت فيه ﴿يابنؤم﴾ : وقد نظم ذلك الفاضل الأكمل صالح بن محمد
الفلالي فقال :

سِقِيَّةٌ عِمْرَةٌ بِحَذَفِ	الألف فيهما بغير خَلَفِ
«ويبنؤم» ارسَمَ في طه بالألف	من بعد يا النداء وعنه لا تخف

ويعتبر كتاب ابن انبوجة حلقة جديدة ذات أهمية كبرى في سلسلة التصانيف
التي ألفها الشناقطة في موضوع للقراءات لشموله وتحرير مؤلفه وسعة باعه في
علوم القرآن.

4 . محمد عبد الودود بن حميه

ومن القراء الأستاذ الجليل محمد عبد الودود بن عبد الملك بن حميه الأسريني
الإيبيري، الذي اشتهر بإتقانه لعلم القراءات، فشدّد رسومها وأجلى غوامضها
وكاد يكون مختصاً بها إلا أنه مشارك في سائر العلوم الشرعية فكتب في أحاديث
الأحكام، وفي الفقه، ووضع حاشية على لامية الأفعال لابن مالك.

وصنف في علوم القرآن تاليف جيدة ونظم أرجوزات مفيدة منها أقوال أهل
الرسوخ في الناسخ والمنسوخ، وكتاب السؤل في تفسير الرسول. أما كتبه في
القراءات فمن أهمها نظمه الموسوم بالمامل في المتواتر والمقبول، وهو في
القراءات العشر.

كما كتب مصنفات تربوية مثل : تحف الغلمان من طلبه القرآن. وهي منظومة
تقع في نحو مائة بيت تناول فيها أهم قواعد الأداء والضبط، وله أرجوزة في نفس
الموضوع، وفي كلا النظمين فصول متطابقة، وكلاهما يبدأ بقوله :

فواتح الذكر ابتدأها البسملة حيث ابتدأ التالي إذا ما استعمله

ويذكر في إحداهما الكلمات اللواتي يأؤها مشددة. فيقول :

وزكرياء ويا مطوية	وجاهلية ورهبانية
وصية هدية مبنية	تحية بقية أمنيّة
شرقية غربية عشية	ذرية حمية مرضية
بُنيّ الأمي كذلك أما	ني أناسي عصيهم وما
إياك ضاهتها كذا وماكيا	ماتيا إلا فاعلا مناديا

وفي الأرجوزة الثانية يقول في الضبط :

ونقط الابتدا يكون أخضرا	ونقط الهمز يكون أصغرا
إن كان قطعيّا، وما تغيّرّا	فكله نقطا يكون أحمرّا
كالشكل كالمد وما جعلته	على المزيدي وما ألحقته
والضبط في جميعه لم أجد	أسود إلا نقط حرف أسود

والملاحظ أن قاعدة ترقيق المزيد هي التي بها العمل في المصاحف التي لا
تستعمل غير السواد في الضبط.

وله في التجويد قطعة رجزية جعلها مدخلا لمكتوب حول مخارج الحروف
وصفاتها، لخص آراء القراء والنحاة المعروفة، عازياً لمراجعها المشهورة، دون
أن يتعرض لما أثارته من خلاف حول النطق بالجيم أو الضاد، مع أن المشهور أنه
كان يقرأ بالجيم الشديدة اعتماداً على الرواية فيها، إلا أنه نبه على قول المرعشي

في القول المفيد أنَّ المعتبر في الاستعلاء هو أقصى اللسان سواء استعلي معه بقية اللسان أم لا. والمعروف أنَّ الاستعلاء من حجج خصوم الجيم الشديدة.

ومما ذكره في هذا المصنف أنَّ النطق ليس كالأحكام الممكن أخذها من مودعات الرسوم، وأنى يحكم النطق لا عن سماع ولغة جبلية مطبوع عليها الإنسان والأبيات التي استهل بها هذا البحث، قوله :

في البدء واجب على من همه	تلاوة ذكر حروف المعجم
فيأتين به مجود اله	كما أتى لم يحك نطق الأعجم
فادر المخارج وكل صفة	حررها الدراة بالتفهم
وسو بالأصول كل جيد	من فرعه استحسن في التكلم

وله في الرسم منظومة جامعة عنوانها "الأعلام فيما حوت مصاحف الأعلام تزيد على ألف بيت وتشمل مباحث الرسم مستكملة لها، وقد وقفت على جلها بخط المؤلف مع بعض أبيات في تقريلها بخط العلامة المقرئ الفاضل الشيخ بن سيدي محمد بن داداء، ومن هذه الأبيات قول الشاعر :

يريك وقومه فتقول رشى	بماء النور يزهر من بعيد
وذلك عده، مائتان بيتا	وألف ما يزيد على العديد
وزاد على سواه بأن تبدي	محيطا لا يغادر من مزيد
عميما نفعه سلسا حسانا	يقرب ما تباعد للبلبيد

وقد نظم أيضاً أرجوزة سماها "المصفى في الرسم الذي يخفى" وعدد أبياتها مائة وسبعة عشر بيتا رأيتها بخطه مهداة للعلامة المرحوم هارون بن الشيخ سيدي. وقد وضع عليها بعنوان "التكميل الأوفى في شرح المصفى".

ومن أهم ما كتبه في القراءات هو نظمه الواقى في القراءات العشر، وهو عمل لم يسبق له في قطره، وقد حذا حذوه في ذلك الباحث النابه القاضي عبد الرحمن بن اشدو الذي تناول في أرجوزة هذه القراءات اعتمادا أساساً على أعمال المحقق ابن الجزري في النشر والدرة.

الفصل الثالث

بعض جهود الشناقطة في مباحث رسم القرآن الكريم

لقد رأينا في المقدمة أهمية الرسم القرآني وعلاقته بأداء التلاوة، كما استعرضنا آراء أبي عمرو الداني في كتابي المقنع والمحكم، ثم ما قد أضافه الخراز في مورد الظمان وما نتج عنه من دراسات وبحوث في هذا الموضوع ففي الفصل السابق قدمنا فقرات من كتاب القراءات للعلامة سيدي عبد الله بن أنبوجة تبين المراجع التي اطلع عليها في هذا الباب، كما سلف أن رأينا أيضاً بعض أعمال المعري الشهير عبد الودود بن حميه. ذلك أن الأعمال السالفة لم تمنع قراء شنقيط من تناول موضوع الرسم، وإعادة البحث والكتابة فيه نظماً ونثراً. ولعل من أسباب هذا الاهتمام أن تعليم القرآن في شنقيط يركز على التحفيظ في الألواح فعلى كل تلميذ أن يكتب في لوحه جميع القرآن قبل أن يحفظه؛ ولذلك احتاجوا إلى مدونات مدرسية في قواعد الرسم. وقد اشتهر من هذه المصنفات نظم العلامة المعروف برسم الطالب عبد الله، ووردت بعده أنظام أخرى قام بها الشيخ محمد العاقب بن مايابي الجكني، والأستاذ الدنبجة بن معاوية التندغي، والعلامة گرای بن أحمد يورة، ونقدم في هذا الفصل نماذج من هذه الأنظام توضح مناهجهم في تناول هذا الموضوع.

1. رسم الطالب عبد الله

نبدأ بنظم رسم الطالب عبد الله، وعنوانه "الإيضاح الساطع على المحتوي الجامع رسم الصحابة وضبط التابع"، والناظم هو القارئ الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد الأمين الجكني المتوفى بعد 1250هـ.

والقراءة الأولية لهذا النظم تترك في النفس ملاحظات غير مشجعة، لا تتناسب مع ما لقيه هذا النظم من شهرة واسعة جعلته مرجعاً أساسياً في الدراسات القرآنية في أقطار شنتقيط، ومن هذه الملاحظات :

أولاً : التصرف في الأعراب : ويتضح في قوله :

الحمد لله الذي رسم الكتاب	وضبطه علمنا بلا عتاب
ثم الصلاة والسلام الأسمى	حسبما في اللوح حرفاً واسماً
على النبي العربي طه	من المعالي كلها أعطاهـا
واستعين الله في نظم اختصار	للرسم والضبط بصدق وانحصار
لكي يرى للمبتدين تبصرة	وللشيوخ المقرئين تذكرة
سميته بالمحتوي الجامع	رسم الصحابة وضبط التابع

وهذه الأبيات تبين أن الناظم تصرف مع اللغة بنوع من الحرية في التعبير فلم يعبأ بهمزة المبتدئين فسهلها لضرورة الوزن، وهذه الضرورة هي التي جعلته أيضاً يلوي ياء المحتوي ليستقيم له الوزن، وهذا التصرف قد يبدو غريباً عند السناقطة الذين برعوا في مجال النظم والنحو. ولعل هذه الملاحظة هي التي جعلت الشيخ محمد العاقب بن مايابي يقول في نظمه :

وقد نحاه فارس الميدان	غواص بحر درر المعاني
فصاغ ما يطوق الرقابا	فيه وأبدى العجب العجابا
فلم يرم مبناه ذو ارتجال	ولم يحك له على منوال
لكنه من خشية الإطناب	لم يكثرث بالصرف والأعراب

ثانياً : استعمال الرموز في تقديم القواعد :

ففي الباب الأول من نظمه يقول الطالب عبد الله، في باب حذف الألف.

للنون الأخرى افتح ورا وي مدلم	تبدأ بنّي والجمع واحذفنه لم
يهمز، حوار مالى من خاطئين	فاعين جبار بطول داخرين
لا جمع تاب صام ساح صابون	طاغين يا غاوين تبسب رعون

ولاشك أن هذه الأبيات يصدق عليها قول الشيخ محمد العاقب عن الناظم :

فيورد الألفاظ كاللغيزا ولا يرى بين المناحي ميّزا

وهذا ما أكدّه المرحوم گرای بن أحمد یوردة في قوله :

هذا ولما كان رسم الطالب	عبد الإله منيةً للطالب
لجمعه الأحكام باختصار	فهو منى الأسماع والأبصار
لكنه لشدة الإيجاز	كاد يرى في حيز الإعجاز
فليس في الإمكان أن يفوزا	به سوى من يفهم الرموزا

والأبيات التي ذكرناها تبين أن ليس من السهل على القارئ أن يفهم منها قواعد حذف الألف في جمع المذكر السالم، وهو ما أخره نون مفتوحة قبلها واو أو ياء مادين. ولكنه استثنى من هذا الحذف ما بدأ بحرفي «تي» أي الياء أو التاء لأنها تصير من الأفعال مثل تخافون ويخافون. كما استثنى من هذه القاعدة ما كان مهموزاً من هذا الجمع فإن ألفه تثبت مثل : «الآخرين»، و«الأمرون»، و«عائدون»، و«القائمين»، و«فمائلون منها البطون»، و«من الخاطنين» في سورة يوسف، كما يثبت ما كان على وزن «فاعين»، و«داخرين» بسور الطور أي سورة ثم استثنى من المستثنى المهوز : كلمات «التائبون» «الصائمون» «السائحون»، فإن ألفها تحذف، وعن المستثنى على وزن «فاعين» «الصابون»، و«طاغين» و«غاوين» في الذبح أي الصافات، و«راعون» وكل هذه القواعد في هذه الأبيات الأربعة جاءت على شكل رموز يحتاج توضيحها إلى الشرح والبيان.

ثالثاً : عدم العزو أو ذكر أوجه الخلاف في الرسم :

وهي أننا لا نجد في هذا النظم أي ذكر أو إشارة إلى خلاف في الرسم، ولا إلى عزو لأي أحد من المتقدمين، مثل الداني وابن نجاح والشريشي، ماعدا ما ذكره في باب الضبط.

وقد تضع هذه الملاحظات تساؤلاً عن القيمة الحقيقية لهذا النظم، وعن أسباب شهرته وتلقيه بالقبول والثناء عليه، وهذا التنويه أكدّه الشيخ ابن مایابا نفسه حيثما وصف الناظم "بفارس الميدان" وكذلك العلامة گرای حين قال عنه إن نظمه "منية الطالب"، والمقرئ الدنبجة الذي يقول إنه انتم به.

والحقيقة أن هذه الملاحظات الثلاثة تتلاشى عندما تقرأ الشرح المحكم الذي وضعه الشيخ الطالب عبد الله وسماه الإيضاح الساطع على المحتوى الجامع، وقد

صححه الأستاذ الشيخ محمد بن الشيخ أحمد الذي قرأه على الشيخ الجليل سيدي الحبيب بن سيدي محمد بن أهل علي القلقي.

وفي هذا الشرح يبين الناظم الشارح مقصده بوضوح، فيقول : « فإن تصانيف المجتهدين «التابعين؟» رحمهم الله ونفعنا بهم بنوها على البحث والطول والاختلاف في تحقيق القائل والناقل والمنقول عنه لأن الهمم كانت صالحة لذلك في زمنهم، وأما اليوم فأعلاها من اكتفى بالقليل».

فهذا الشرح يبين مدى علم الناظم وخبرته في هذا الفن لكنه نظم للمبتدئين أساساً، الذين لا يعرفون قواعد اللغة والعربية، وهذا واضح في شرحه، ومن أمثلة ذلك قوله : إن «ننسهانات» ليست من قبيل جمع التانيث، ومثلها : «أينما يوجه لايات» وتنبيهه على الفرق بين القاف والغين.

فالنظم إذاً عبارة عن مجموعة من الألفاظ الرمزية التي تعين ذاكرة الكاتب على اتباع قواعد الرسم القرآني وفقاً لمنهج محكم ومنظم، اعتمد فيه الناظم التقسيم التالي :

1. القسم الأول خص لبيان الألف المحذوف في المواضع التالية :

(أ) في الجموع والتثنية.

(ب) الحذف بعد الحرف : مثل حذفه بعد الهمزة والياء في نحو «قرآنًا» في أولى يوسف و«الألباب»، وبعد التاء في نحو «الكتاب» أو الشاء نحو «الأوثان» وهكذا إلى آخر الحروف.

2. القسم الثاني للسداسيات :

ونذكر فيه أحد عشر باباً، في رسم المعتل، وياءات الزوائد، وحذف النون والواو والياء في كلمات محصورة، وذكر أحكام رسم الوصل والنقل وما يثبت فيه الوصل و«أل» التعريفية، وما يكتب بلام الألف. ثم أتى بقواعد رسم الهمز، وتاء التانيث والإدغام والموصول والمقطوع.

وألحق بالرسم أحكام، المشدد والمخفف، وما يحمل بالواو، أو الألف أو الياء وختم نظمه بأحكام الضبط، وفي هذا الباب بالضبط أشار إلى أقوال العلماء من قبله، واستشهد بأبيات للخراز.

ونورد نموذجاً من كتاب الإيضاح يمثل صنيعه في النظم ومنهجه في الشرح، وهو في حذف الألف أو إثباتها بعد اللام إذ يقول :

واحذف صلاةً ضف صل، أو ولي لا ألفية لكن، وكاللاي المسن اله لاقية
قوله : "واحذف" أي أثبت أيضاً كلمة الحلف وهي ﴿حلاف مهين﴾.

قوله : صلاةً ضف صل، يعني الصلاة المضافة المتصلة بما أضيفت له، أي أثبت لام "الصلاة" إذا أضيفت لشيء متصل بها وهو الضمير، فضابط هذا أن يقال لمن لا يعرف الإضافة : إن معنى هذا أن تكون التاء في الصلاة ليست متطرفة، نحو : ﴿صلاتي ونسكي﴾، فإنها بعدها الياء، وصلاتك، وصلاته، وصلاتهم، وأما إذا كانت غير ذلك فهي متطرفة التاء، وتكتب بالواو، وسياتي بيان ذلك إن شاء الله، وقد احتترز بالمضاف المتصل عما أضيف من الصلاة إلى مفصل نحو : صلاة الفجر وصلاة العشاء، وأما صلوات الممدودة من الواو فلا يتوهم دخولها هنا لأنها من قاعدة الجمع المؤنث الذي تقدم، نحو : ﴿إن صلواتك، وحافظوا على الصلوات﴾.

قوله : أولى، يعني اللام الأولى من الكلمة أي أثبت ألف اللام إذا كان أول الكلمة ولا يعتبر الزائد، عليه، والزائد هو الذي تصح الكلمة دونه إذا حذف نحو : «ولات حين»، و«لومة لائم» و«طين لازب»، وأما «الآن» فقد تقدم ذكرها، ولا يتوهم دخولها هنا.

قوله : لا الغيه، استثناء، أي أثبت ألف اللام إذا كان في أول الكلمة إلا في هذه المواضع الست وأولها : الغيه، بالغين، لأنها من اللغو، أي إلا في كلمة اللغو وهي : لا تسمع فيها لاغية، قوله : «لكن»، يعني حيث وردت نحو «لكنهم، ولكننا».

قوله : كاللن، بمد اللام يعني ما كان مثلها في تشديد اللام، أي احذف أيضاً إذا كان في أول الكلمة مشدداً نحو : الله، واللهم، والتي، (بمد اللام) واللت، (بمد اللام)، وهذا تقييد منه حسن وهو إتيانه باللي مقيدا بها اللام المشددة لأنها شملت خصلتين : التنبيه على «الي» أنها محذوفة، لئلا يتوهم إثباتها من قوله : ذا الهمز الأخرى اثبت، إذ أطلق التشديد، والتنبيه أيضاً على المشددة غيرها أنه محذوف.

قوله : المسن، أي احذف أيضاً كلمة للمس وهي : أو ﴿لامتسر النساء﴾.
قوله : اله، أي احذف أيضاً كلمة للهو، وهي : ﴿لاهية قلوبهم﴾. قوله : لاقية،

بالقاف لأنها من التلاقي، أي احذف أيضاً كلمة الق، وهي : ﴿ فهو لاقية ﴾، وفي هذا الشرح تتضح رموز هذا الرسم العجيب.

2 . نظم الشيخ محمد العقاب بن مايابي الجكني

وعنوانه "كشف العمى والرين عن ناظري مصحف ذي النورين" للعلامة محمد العقاب ابن مايابي الجكني، وناظمه من نوابغ علماء شنقيط البارزين، وله أعمال مشهورة، في القرآن والفقه. ونظمه محكم الرباط، «خال من التضمين والاقواء» و«وصمة السناد والإيطاء» حسبما قال مؤلفه، ولعله بهذا الثناء يعرض تعريضاً خفياً بنظم الطالب عبد الله، مع أنه بدأ الكلام بإعجابه بعمله، إلا أنه صرح أن ناظم الرسم لم يكثر بالصرف والإعراب، وأن ألفاظه جاءت مثل الألفاظ، فقرر هو أن يصوغ نظمه وأن يستخرج اللالي من الأصداف، ويقول في مقدمته :

حمددا لمن علم بالأفلام	وجمع الفرقان في الإمام
وللعلم جعل الكتابه	قيدا وأحرز بها كتابه
صلى على الهادي النبي الأمي	ما دارت النجوم حول الأم
هذا وقد ألقى في رباطي	صوغ نظام محكم الرباط
يبين فحواه لأهل الخط	رسم الصحابة وشكل الضبط
فيما اقتضاه مقرأ الإمام	أبي رؤيم نافع الهمام
فجئت إذ ذاك بنظم شافي	يبدي اللآلي من الأصداف
خال من التضمين والاقواء	ووصمة السناد والإيطاء
سميته كشف العمى والرين	عن ناظري مصحف ذي النورين
ومن رءا من أهل ذا الفن الخطا	فيما كتبت أو أصاب غلطا
فليغمض الجفن على قذاه	ولا يلم في زلة أخساه
قد يعثر الجواد في الرهان	وينثنى الرمح لدى الطعان
وقد يزن المحسن البريء	ويثحامي الكلاء المرء
وقلما ينجو امرؤ من خلل	أو يحتمي مؤلف من زلل
وأسأل الاله أن لا يغمصا	بين الوري وأن يكون مخلصا
ولا يراه من عليه عرضا	إلا بناظر الصواب والرضا

وقد قسم مقدمته إلى أربعة فصول، ففي الفصل الأول والثاني استعرض نزول القرآن وجمعه، وفي الفصل الثالث أوضح أن الرسم توقيفي، وأنه من مظاهر الإعجاز، وأن الذين حاولوا تفسير قواعده لم يقنعوا عقلاً ولم ينقعوها غلاً، وفي هذا يقول :

<p>رسم القرآن سنة متّبعه لأنه إمّا بامر المصطفى وكل من بدلّ منه حرفاً والخط فيه معجز للناس لا تهتدي لسره الفحول قد خصه الله بتلك المنزلة ليظهر الإعجاز في المرسوم وما أتى من صور مزيّدة كالياء إذ زيدت لدى «بأييد» والألف المزيّد في لفظ «مائه» والألف المرسوم في فعل «سعوا» و«نعمة» إذ رسمت بالتاء والأحرف التي يهجي القاري فكل ذا لعلّة مقدره أنفاسه للنفس لا تنسّم وقد تكلف شيوخ الكتّبة فذكروا من ذاك ما لا يقنع</p>	<p>كما نحا أهل المناحي الأربعة أو باجتماع الراشدين الخلفاء باء بنارٍ أو عليها أشفى وحائد عن مقتضى القياس ولا تحوم حوله العقول دون جميع الكتب المنزلة منه كما في لفظه المنظوم فيه وحذف أحرف عديدة وحذفت من قوله «ذ الأيدي» وفي أقاموا دون جاء وفضّه في الحج دون غيرها وفي «عتوا» طورا وطورا صنّرت بالهاء بها هجاء الإلدة الصغار وحكمة عن الحجا مخدرة وسره عن الوري مطلسم فسارعوا فيه لنحت الأجوبة قلبا ولا غلّ غليل ينقع</p>
--	---

وفي الفصل الرابع ذكر قواعد الرسم الست فقال عنها :

<p>حذف زيادة وممزّز وبدل موافقا للفظ أو للأصل فيه على إحداهما قد اقتصر فبخطاب القدم والبليد</p>	<p>الرسم في ست قواعد استقلّ وما أتى بالوصل أو بالفصل وذو قراءتين ممّا قد شهر وما سوى هذا من المزيّد</p>
---	---

وقال إنَّ القاعدة الأولى تتعلق بالحذف، وتشمل عدة أبواب منها حذف الألف، وتناوله في ثلاثة فصول أولها في جمع السالم المذكور، والثاني في التثنية، والثالث في جمع المؤنث السالم، والرابع في الحذف غير المطرد، وتابع فيه نسق الطالب عبد الله في الحذف بعد الهمز، ثم بعد الباء، وهلم جرا. واستكمل القاعدة في حذف ما سوى الألف وخصص القاعدة الثانية لزيادة الحروف، فقال فيها :

للزيد بعد الهمز واوٌ أُذْخِلَا	في «ساوري» «أولوا» «أولات» و«أولا»
والياء في «بأييد» المَنُونُ	و«أفاين» «إيتاء ي ذي القربى» عنى
«من نبلي» الأنعام مع «وراء ي»	شورى و«اءاء ي» و«من تلقاء ي»
وأدخل الألف قبل همزة	«ملائه» بالخفض ثم «مائة»
وقبل يا «لشأ ي» إني» أدخلَا	ولفظ يائئس بعد لفظ لم ولا
وفي لا أذبحن عن الهمز يجي	وقيل في «لا أوضعوا» جاً وجي
وبعد أخرى واو همز رسماً	كالفعل مطلقاً ومجموع السُما
وبعد واو الفرد لن يكتبيا	في مطلق الأسماء ماعدا «الربوا»
وليس في «اللؤلؤ» من زيدان	إلا مع «المرجان» في الرحمن
وبعد «أن يعفو» المزيد سلبيًا	مثل عَتَوْفَرَقان أو «سَعَوْ» سبا
كذا «تبوءو» وبَاءَوْ «فأءو»	«جأءو» وبلا زيد بهن جأءو
وبعض من ألف في ذا البـباب	عد «الظنوننا» منه في الأحزاب
كذا «الرسولا» و«السبيلا» وأنا	ومنه لكذا بكهف ابن بني

وفي القاعدة الثالثة قدم أحكام رسم الهمزة، وفي الرابعة في الإبدال بين الألف والياء، والنون والألف وبين التاء والهاء.

وتحدث عن أحكام الوصل والقطع في القاعدة الخامسة، وفي القاعدة الأخيرة تطرق لما فيه قراءتان وكتب بإحدهما فقال :

إن ذو طريقتين جاً فلينتهج	في رسمه إحداهما ولا حرج
كالصاد في الصراطِ رسماً غلبا	والألف المرسومُ في «لأهبا»
وربما رسم في اللوحين	بصيغة تصلح للوجهين

ك «عَمِلْتُ» بهاء أو بغيرها و «تحتها» بحذف «من» أو نكرها⁽¹⁾
فكلهم يكتب وفق ما قرأوا وكل ذاك في المصحف جرى
وعلة الخلاف في الكتب التي هي الهجا حفظ الحروف السبعة
وجمع ما من الخلاف ينقل في كلمة للالتباس يحفل
وبعدما أتم أصول الرسم تعرض لما يحمل على الوقف والإدغام والتعريف
واختتم نظمه بقواعد الضبط، وعدد الآي، وآداب كتابة المصحف.
والنظم في غاية الجودة والإحكام، والملاحظ أنه لم يبسط القول في مسائل
الخلاف ولم ير ضرورة للعزو والتشهير.

3 . نظم المقرّب المبسوط في الذكر من مرسوم أو مضبوط

وهو نظم المرحوم العلامة المقرئ الأديب الدنبجة بن معاوية، وهو موسوعة
في الرسم والضبط، محكمة الأسلوب واضحة البيان، وناظمها من مشاهير القراء
التدغيين، أخذ عن المقرئ محمد بن الرباني، وقد ترجم لأشياخه في السند بكتاب
البرهان في تراجم أشياخه في القرآن، وقد بذل فيه جهداً جيداً، ونورد من نظمه
هذا نماذج في المقدمة وباب الحمل، وأدوار الضبط.

وقد طبع هذا النظم مع تعليق من الدكتور أحمد محمود بن الدنبج الذي قدم له
بكلمة ذكر فيها محتويات النظم ومنهج الناظم، فذكر أنه يتضمن علوم الرسم
والضبط والتجويد مع التركيز على روايتي ورش وقالون، وأنه قدم عن تاريخ هذه
العلوم، ومراحل جمع القرآن، وأبرز الرجال الذين تجردوا لكتابة المصحف
العثماني، ثم شرح في بيان الرسم ووضح القواعد الأساسية لهذا العلم كما أدخل
القواعد النحوية والصرفية في مجال وضع القاعدة، وأعطى أمثلة من ذلك.

ويمثل هذا النظم أرجوزة الشيخ محمد العاقب بن مايابي في الجودة إلا أنه
يمتاز بخصائص من أهمها التوسع في بعض الأبواب ولا سيما في باب "الحمل"،
كما أنه كان دقيقاً في اتباع منهج الترتيب في سرد القواعد وبيان المستثنيات، ومن
أهم خصائصه عرض مسائل الخلاف وذكر أطرافها ومحاولة الترجيح إذا قاربت

(1) في هذا البيت إشارة إلى قراءة ﴿وما علمت أبديهم﴾ في يس، ومن ﴿تحتها﴾ في التوبة.

في التساوي بين الأقوال؛ ونقدم فيما يلي ثلاثة نصوص من هذا النظم، وهي مقدمته التي بين فيها منهجه، وعرضه لمسائل الخلاف في حذف الألف بعد اللام، والنص الثالث يعطي القواعد الأساسية للحمل، مع الاقتصار على الأبيات التي تقدم القاعدة، مع إيراد بعض الأمثلة من تطبيقها، لكن يجدر التنبيه على أن العلامة الدنجة كان يستوفي في نظمه جميع الكلمات التي تطبق عليه قاعدة الحمل.

أولاً : يقول الشيخ الدنجة في المقدمة :

الحمد لله على القراءان	و حفظ كلله بكل ءان
ثم الصلاة والسلام سرمدان	على النبي العربي أحمدان
إن الكتاب علمه أعلى العلوم	رسما وتجويدا وضبطا ورسوم
قد فاز من به ومن فيه عمل	فنحن نرجو معه أن لا نضل
نظمت في خدمته أرجوزه	أرجو لأجل الفوز أن أفوزه
أرجوزة نظمتهامشاركها	لأهله تبركاً بذلكا
والصدق أطلب وأستعين	الله ربي فهو المعين
والنفع لي به ونفع غيري	وأن يكون خالصاً من الريا
بالمحتوى الجامع فيه أتمى	وأأتمى بالجواهر المنظم
وربما بمورد الظلمئان	وشرحه ابن عاشر في ءان
لا أنكر الخلاف إلا ما قوي	وقاربت أقواله أن تستوي
سمي بالمقرّب المبسوط...	في الذكر من مرسوم أو مضبوط
واخترت بسطه للاغبياء	مثلي وللنساء والاصبياء
ولغظة في بابها أوردتها	بصيغة الأمر فقد أطلقتها
وربما حدت بلفظ نادر	عن بابها حملاً على النظائر
أقيد اللفظ بكوني معلّمه	بسورة أو ثمن أو كلمه
وربما كررت بعض الكلم	لعارض يخصه في الرسم

ثانياً : في المحذوف بعد اللام، وفيه يذكر ما اتفق عليه، والكلمات الخمس التي اختلف في كتابتها، فيقول :

فصل في المحذوف بعد اللام

أقل في العد لدى الأعلام	الألف الثابت بعسد اللام
فرسمه بألف الثبت شهير	فرد «صلاة» إن أضيف لضمير
من قبل همز جاء في الختام	وأثبت الألف بعسد اللام
والحذف منه جا بحرف «الاء ي»	مثل «الأخلاء وهؤلاء»
الالف بالإثبات فيه جائيه	وكل لا نافية أو ناهية
«لا ريب» لا ياتيه لا ياتي بخير	كـ «لات حين» لا تقم» لا قبل «ضير»
لاقي ولكن ولكن لاغيبه	والحذف في «لامستم» و«لا هيه»

مبحث في كلمات خمس محذوفة

ظلام عمران بها الخلاف	ولازب ولائم حَـلَاف
واسمع هنا بحثاً عن الحفاظ	وعنهم الخلاف في «غلاظ»
بثبتها والحذف أقوى منتقل	في اللام خمس كلمات العمل
مع كلم أخرى بلا بهتان	عن حكمها قد سكت الشيخان
حبر بلنسية في المنحذف	لكنها قد عدها ذو المنصف
فبان أن الحذف فيها أشهر	وتبع المنصف فيها الجوهر
إثبات هذي الخمس غير ساه	وذكر الطالب عبيد الله
والخمس ذي منها إذا عدت تجي	وخير الخراز في رمز بج
ما نقلاً منه ثبات ذا الكلم	وذا ن عدلان ولكن ما علم
هل هي تثبت بها أم تحذف	فمسكت الشيخين ليس يعرف
في وزن فاعل وفعل فعال	نعم عن الداني الإثبات يقال
مقال عبد الله والخراز	قلت لعل ذا إليسه عاز
بهن في المنصف والتخصيص	لكنه عارضه التنصيص
حافظ حجة مقدم إلخ	فحكمها يجري على أصل رسخ
وحذفها للناقلين أوطا	قلت فمن أثبتها لا يخطئ

ثالثاً : باب الحمل ويعرفها الناظم بقوله :

المد يلتقي بهممز الوصل في الوصل يدعى عنهم بالحمل
وأحرف الحسمة عند الوقف والرسم لم يكن لها من حذف
والمد إما مضمّر في الفعل أو علامة الإعراب في الاسم حكوا
أو حرف علة أخير الكلم في الفعل أو في الحرف أو في الاسم
كمثل قالوا ويقولوا وادخلوا كلتا وكاشفوا المقيمي وأولي
وكطفي احفظي ويمحوا يفتري جنا القرى ذي لا وحتى واقتري

ثم يذكر قاعدتها العامة فيقول :

فاحمل مثيل ما لزمت مده في الوصل والمحركات بعده
مثل اتقوا الله احملن إذا اتقوا ربكم من ثلأله يحقق
وكـ «إذا الشمس» لهم حُمِلَتْ لأنها مثل إذا زُكِلَتْ
وكـ «أفي الله» أتاه الحمل إذ لفظ في الله لفيها مثل

وبعد ذلك يذكر في ما يحمل من الحروف بالالف ومنه قوله :

وهاك ما يحمل في المعروف بالالف من جملة الحروف
راء وقدم را تراء كانتا كلتا لدى الباب إذا وذا أتى
الاقصا طفا عفا وذاقا استبقا لا قبل ما ياتي لديك نسقا
لا الظل لا الأموات لا الحرور ولا الذين في النساء لا النور
لا الظلمات لا انفصام لا اقتحم لا الشمس والوصل وراء لا ارتسم
وإن حملتم ادخلا بفتح لام بالالف فما عليكم من ملام
ألا وقالوا الحمد لولا ثم ما أما ولما أنما وإنما
ومضمّر الاثنين مطلقاً حُمِلَ أتاك في متصل أو منفصل

وبعد ذلك يبين بعض الحروف التي لا تحمل مثل النونات الأربع، ويضيف لها أمثلة، وبعد بيان حمل ضمير ذات الغيبة، وحمل «أيها» في القرآن إلا ثلاث كتبت بدون ألف في النور والزخرف والرحمان وفي ذلك يقول :

وأربع النونات ليست تحمل ولا لها في باب حمل مسدخ
نون الإنثا ثم نون الرفع نون جمع كذاك ما لتوكيد تكون

مثل أقمن وأطعن يتقون
ومثلهن أحرف أتينا
كذا القرون وكذاك إن وأن
ودعوا الله وأحيا الرؤيا
وما لذات غيبة عنهم حمل
إلا ثلاثا بعدهن مصادر
ويستعرض بعد ذلك بالتفصيل ما يحمل بالياء مفتوحا أو مكسورا مما قال فيه :

وهاك مفتوحا بياء حملا
أتى وءاتى غير من يوت اهتدى
نرى أرى يرى ترى من دون لم
والياء بعد الكسر يربى ءاتى
نوتى ويؤتى غير يؤت الله
عقبى أبى يابى سوى بعد ولا
إحدى الهدى لدى الحناجر بدا
كبرى القرى ذكرى النصارى قد ألم
ناتى وآتى وكذاك ياتى
فى سورة النساء لا سواه

واستقصى أخيراً ما يحمل بالواو، ومنه :

تبوء و رأوا أسؤا اجتنبوا
سبوا تسبوا ويسبوا تقربوا
فثببتوا بالفا وآتوا أوتوا
واجتنبوا وكذبوا وكذبوا
أو يقربوا جابوا استحبا كسبوا
واتوا وتاتوا وكذاك توتوا

4 . نظم المرحوم العلامة امحمد بن محمد بابہ بن أحمد يوره المشهور بگرای

وهو كما يقول صاحبه : «بهي الرسم ؛ بديع في أسلوبه، واضح في عرضه، يفهمه الذكيّ والبلید والشيخ والولید، إذ عمد كاتبه على تبسيط "رسم الطالب عبد الله"، ونذكر منه أمثلة من مقدمته وأبواب مما يحذف من الواو والنون والياء، واللام وألف التنوين وياءات الزوائد، وما انفرد به كل من ورش وقالون، ويقول فيه :

الحمد لله المنزل كتبنا
أعجز في الخط وفي اللفظ كما
ثم السلامان على من أنزلنا
محمد شمس الوجود الراقي

به فمن كان بليفاً أسكتنا
أعجز في المعنى البليغ الحكمنا
عليه ذلك الكتاب المنزلنا
لحاضرة القدس على البراق

والآل والصحب مصابيح السلف
 هذا ولما كان رسم الطالب
 لجمعه الأحكام باختصار
 لكنه لشدة الإيجاز
 فليس في الإمكان أن يفوزا
 أردت تطفيلاً على بركته
 يفهمه الذكي والبليد
 وما به فرق بين القاف
 كما تركت الفرق بين الصاد
 وشرحه المدعو مفتاح الأمان⁽¹⁾
 فصار نظمي لهذا الرسم
 وقبل ما أردت أن أقدمه

من جمعوا القرآن خيفة التلّف
 عبيد الإله منية الطالب
 فهو منى الأسماع والأبصار
 كاد يرى في حيز الإعجاز
 به سوى من يفهم الرموزا
 نظماً محاذياً له في نكته
 كما يعيه الشيخ والوليد
 والغين ما أنا له بقاف
 والسين إذ لست له بصاد
 نظمت لُبة فجاء كالجمان
 وشرحه شرحاً بهي الوسم
 قدمت للفيد هنا مقدمه

والمقدمة المشار إليها خصصها الناظم لمسألة جمع القرآن وكتابة المصحف، ثم تناول مسائل الرسم، متبعاً منهج الطالب عبد الله السابق الذكر.

وهذه الأمثلة تعطي القارئ صورة عن براعة الناظم في الأرجوزة وتحكمها في أسلوب جمع بين الإيضاح الممتع، والسهل الممتع: ونقدم منها :

أولاً : ما يحذف من النون والواو والياء واللام وألف التنوين :

واحذف بيوسف والانبيا
 بعكس ما في مريم ويونس
 والواو بعد الهمز من «مومودة»
 ياء «النبيين» عنيت الثانيه
 وعكسه «يجيى» في القيامه
 كذاك من «حبي» «قبل بيئه»
 كذا «لنجيى» لدى الفرقان

ثاني «ننجي» خاتماً بياء
 فالنون في هاتين حذفه نسي
 تخالها من حذفها موءوده
 قد جاء محذوفاً هنا علانيه
 فالحذف للأولى ترى قيامه
 فحالة الحذف للأولى بينه
 فالحذف للأول لا للثاني

(1) مفتاح الأمان في رسم القرآن، تأليف أحمد مالك الفتوي الأزهرى، نشر الدار السنغالية في بكار.

والياء الاولى من «ولي الله»
ونون «لا تامننا» يئوسف
واستثن «حييتم» و«عليينا»
«يحييكم يميحكم يحييها»
ولتثبت الياء من «الإيلاف»
والواو الاولى حذفها بدا لكم
والواو إن مد بواو يحذف
كمثل «ووري» كذا «الغاوونا»
وك «الحواريين الاميينا»

ثانياً ما يحذف من اللام والالف والتنوين وهمز الوصل

لله والذي التي واللاء
أعني به الأول و«اليل» قفا
والف التنوين من «سماء»
نحو «عطاء وهبساء» والالف
وتحذف الالف نحو الأجرأ
والف السؤال حيثما ورد
ولتجذفن ألف «بسم الله»
وطول بائه هو الصواب
وأثبتوا الالف باسم ربكأ
والالف الاولى بفعل الأمر
وبعدها يثبت همز القطع
مثاله «فأت به» وفأت
ب «تأمر اهلك» كذا «واتمروا»
وكلها مبدلة بالف
في مقراء الحبر عنت نافعا
والف اللام التي في الأرض

أصاب من بالحذف قد أملاه
أعني بها الأولى لدى الرسم احذف
فالياء تبقى فيهما يقينا
أفعيينا» الياء خط فيها
فياؤها خطت بلا خلاف
في «ليسوءا» بعدها «وجوهكم»
والياء إن مد بياء يقذف
«داوود» «تلوا» كلها يروونا
ونحو «يستحيي» بيا أبينا

يحذف لامها لدى الإملاء
في الحذف هذه وما توقفا
قد حذفوا وما يحاكي الماء
في قوله «خطئنا» و«شئنا» قد ألف
في «لتسخذت» مع عليه أجرا
ك «استل» وك «استلهم» بحذف اطرء
ولا تكن عن حذفها باللام
كما يخطه الفتى الأواب
فلا تكن حاذفها في كتبكا
محذوفة في رسمهم لعفري
مصوراً بالف بالقطع
بنائية وللمثال فأت
ف «أوا» إلى الكهف لذاك شمروا
وأثبتت ف «أوا» لدى المؤلف
من لم يزل لمن قفاه نافعاً
مجرورة باللام هو المرضي

ومثل هذا الحذف في «الإسلام»
وَيَحْذِفُ الألفَ مِنَ «بِلْدَارِ»
كَذَاكَ لِلْحَقِّ وَلِلْحَسَنِ وَلِلْـ
وَلتَحْذِفَنَّ مِنَ «أَصْطَفَى الْبَنَاتِ»
«أَطْلَعَ الْغَيْبِ» كَذَلِكَ «لَفْتَرَى»
وبقيت همزة الاستفهام
للألف الوصل وهمز القطع
في سورتين الشُّعْرَا وَصَادِ
أما التي في الْجِجْر مثل قاف
وحذفوا بسملة من سُورَةٍ
وتركوا بياضها بالأصل
وحذف واو بعد ميم الجمع
مثاله «عليكم ولكم»
والياء والواو مع الضمير
فالواو مثل «يرة وأهله»
ولتثبتن الواو في «عمما نهوا»
وتشتهي أنفسكم» فالياء
و«يوميات» لا بهود ياءوه

ثالثاً ما يحذف من الياءات :

و«المهتدي» في الكهف والإسراء
والوقف فوق الدال في هاتين
وكن عليه واقفاً بالياء
«أهانني أكرمني» بالفجر
«أتانى الله» أتت في النمل
«تعلمن» في الكهف مع «تتبعن»
«يسر» التي في الفجر و«الداع» التي

يَدْخُلُ و«الابكار والأزلام»
وللذي وللذين الدأري
هذى والآخره حذف قد نقل
همزة وصله بلا أنفاة
فقائل بحذف هذى ما افتري
مفتوحة فيها بلا إيهام
«بليكة» المنصوب حذف قطع
فمنهما يعمل كل صادي
فمشتبتان عند كل قافي
براءة فمالها من سورة
فكان ذا البياض مثل الفصل
مشبعة هو اختيار الجمع
وأنتم» كل بحذف يحكم
حذفها يظهر للبصير
والياء «به وقومه» احذر جهله
عنه» وفي «تفقهوا وكسرهوا»
في تشتهي يرى لها ضياء
يحذفها في الخط أنكيأوه

تحذف منها الياء لدى القراء
واكتب بياء ما عدى هاذين
تقف سبيل الشُّم الانتقياء
مع «المناد» الحذف فيها يجري
محذوفة الياء لدى من يملئ
وهي بطة الحذف في هاتين عن
قَبْلَ «إلى» بربع حذف حلت

و«أَتَمِدُونَ» التي في النمل
 كذا و«مَنْ أَيْاتَهُ الْجَوَار»
 كذا «مَنْ أَتْبَعَنِي» قبل و«قل»
 واحذف «لَنْ أَخْرَتَنِي» للمرء
 «نَبِغْ وَيَهْدِين» كذا يُوْتِيْنِ
 ويا «إِلَى الدَّاع» بسورة الْقَمَر
 فزید ذی الیاءات ورش وافقا
 كلامهما عن نافع رواه

رابعاً ، ما انفرد به ورش عن قالون ،

وهاك ما ورش به قد انفرد
 وهو «دعاء ربنا اغفر لي» في
 ويحذف «الدَّاع إذا دعاني»
 ومثّل هذا يوم «يدع الدَّاع»
 و«دعوة الدَّاع» تلت «أَجِيبُ»
 ياءً «وَجَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ» احذف
 ومن يخاف بعدها «وعيد»
 «وَنَذْرُ وَالْبَبَادُ وَالْتِنَادُ»
 «لَا تَسْأَلُنْ مَا» بحذف الياء
 وهي بهود والتي في الكهف لا
 كذا «أَخَافُ أَنْ يَكْذِبُونِي»
 واحذف «نَذِيرٌ وَنَكِيرٌ» مطلقاً
 يوم «الْتِلاق» احذف وك «الجواب»

خامساً ، ما انفرد به قالون عن ورش ،

أما الذي قالون قد تفردا
 «اتَّبِعُون» قبلها «يا قوم»
 «إِنْ تَرَوْا قُلُوبًا» قسالا

يَحْذِفُ مِنْهَا يَاءَهَا مِنْ يَمْلَى
 فحذفه من «الجوار» وار
 فالحذف في «اتبعتني» مما نقل
 أعني التي في سورة الإسراء
 في الكهف حذف يائها يَرْضِينِي
 قد جاء حذفها مُبِينًا كَالْفَجْرِ
 عليه قالون لذاك نفقا
 ونافع هو الفسّستى الأواه

عن قرنه قالون حيثما ورد
 سورة إبراهيم ذِي التَّشْرِيفِ
 فليست جيبوا كُلُّ ذِي إِمْعَانٍ
 فلان ورشاً لانحذف داع
 لحذفها ورش هنا يجيب
 ليائها إن كنت ورشاً تقتفي
 ياء «وعيد» احذف بلا ترديد
 ورش بحذف يائها يَنَادِي
 جاء لورش صاحب العلياء
 تحذف بل إثباتها ما أغفلا
 «واعتزلوني» احذف «وَتَرْجُمُونِي»
 لا ينقذون ذا بها تعلقا
 فالحذف في تين من الصواب

به فهأكه هنا مجردا
 يحذفها قالون عند القوم
 بحذفها أيضا فع المقالا

وقد ختم الناظم هذه الأرجوزة بقوله :

مبشرا بالأمن والأمانى	قد تم رسم المصحف العثماني
من لم يزل مرتهنا بذنبه	على يديه فقير ربه
لربه من حاسر وباد	بل هو قطعاً أحوج العباد
والأمن يوم الأخذ بالنواصي	مرتجياً للفوز بالخلاص
والآل راجياً تماماً كل سول	مصلحاً مسلماً على الرسول

خاتمة الباب السابع

بعدما استعرضنا فصولاً من جهود الشناقطة في قواعد الأداء والرسم، سنخصص الباب الثامن لجهودهم في مسائل التجويد، وإن كان جلها مقتصرًا على قضايا ملاحن القراء، والخلاف في التلفظ بالجيم والضاد. ولكن ينبغي أن نؤكد أن ما ورد في هذا الباب لم يتوخ الحصر والاستقصاء لهذه الجهود، وإنما كان بمثابة نماذج تمثل مناهج القراء الشناقطة ودورهم في خدمة قراءة الإمام نافع على غرار ما رأيناه في المدرسة المغربية.

وما زالت ولله الحمد هذه الجهود متواصلة، بل إنها عرفت اليوم دفعةً جديدةً في المحاضر التي بدأت تعمل بصورة أكثر منهجية، فوقع الاهتمام بتحقيق التراث في القراءات في الدراسات الإسلامية واتسعت آفاق البحث في هذا العلم، وتناول المعاصرون مسائل عملية تسعف القارئ في هذا المجال، ونذكر على سبيل المثال من ذلك نظم المرحوم العلامة عمر بن محمد بوبا الجكني في الفارق بين روايتي حفص عن عاصم وورش عن نافع. وهو نظم جيد ومفيد غاية الإفادة، لأن العمل اليوم أصبح على هاتين الروائتين، وقد علق عليه تلميذه محمد الأمين بن أيد ابن عبد القادر، بشرح سماه إتمام الفارق بقراءة نافع، وزاد في شرحه الخلاف بين حفص وقالون.

ويقول ابن عبد القادر عن شيخه عمر بن محمد بوبا : «إنه من أوسع علماء موريتانيا علماً منقولاً ومعقولاً، أصولاً وفقهاً، وتفسيراً، يتميز بقوة الذاكرة غالباً ما قرأ شيئاً إلا حفظه، وإذا حفظه لم يهمله وأنه يحفظ أغلب متون الدراسات الإسلامية، مثل رسالة ابن أبي زيد ومختصر خليل في الفقه، والفية ابن مالك واحمرار ابن بونا، وتخصص في القراءات ومهر فيها فكان يحفظ الشاطبية والدرّة».

ويقول اعمر بن محمد بوبيا في بعض أنظامه :

إذ أحفظ الحرز، وربّي ذو العنن أحمدّه لما به عليّ من
وأحفظ الذي تتم العشر به ولإله جل الأمل
ذكرت ذا تحسّداً بالنعمة لا لاقتضار . من إله منعم
وقد نظم أرجوزة في قراءة نافع سماها التوضيح تبلغ ستمائة بيت يقول في آخره :

قد انتهى وسَمُّه التوضيحاً إذ أوضح الخلاف والترجيحاً
معتمداً فيه على التحصيل ومن به استدل ذو دليل

أما نظمه الفارق، فيقول في أوله :

الحمد لله الذي قد اصطفى من رسله المكرمين المصطفى
صلى عليه وعليهم إلى هنا وسلم ومن لهم تلا
وبعد لما في المصاحف انحصر مروى ورش الذي حفص أثر
أردت أن أميز بين ما روى ورش وما مروى حفص قد حوى
أعني مصاحف الزمان ها هنا وغيرها لم يك لي به اعتنا
ويقول في التعوذ والبسمة :

وليس في استعاذة خلاف بينهما بل عنهما ائتلاف
بسمل حفص دون خلف قبل ما سوى براءة وقيل حرما

ومع أن عنوان النظم يقتصر على ما بين ورش وحفص من الخلاف فإن الناظم مع ذلك لم يهمل رواية قالون في الخلاف، فيقول في باب الجمع .

وما ارتضى في ميم جمع عيسى عليه ما فيها لحفص قيسا
وبعضهم قالون عنه خيرا لكنما الإسكان عنه اشتها

وفي باب المد والقصر يقول بن أحمد بوبيا :

مد الذي اتصل والمنفصلا ومد ورش منه كان أطولا

وهو في هذا البيت اقتصر على رواية مد المنفصل لحفص وقد بين شارحه الخلاف فيه، ولكن أكد شهرة المد تبعاً للشاطبية والتيسير .

الباب الثامن

آراء العلماء الشناقطة في التجويد

الفصل الأول

ملاحن القراء

لقد استأثرت مسائل التجويد باهتمام العلماء الشناقطة، وأثارت جدلاً حاداً بينهم، لم يقتصر على القراء منهم، بل شمل الأوساط العلمية مع اختلاف اختصاصاتهم، واشتد الخلاف حول النطق بالجيم، ودارت حوله معركة استمرت عدة قرون، شارك فيها القراء وعلماء اللغة والنحو، واختلفوا أيضاً في التلظظ بالضاد، ولو كان الجدل في شأنها أقل حدة، وأضيق نطاقاً. وأثيرت مسألة تسهيل الهمز بالهاء الخالصة، لكن الخلاف حولها اقتصر على القراء، وانتهى أمره إلى اليوم، بينما ما زال قائماً في شأن الجيم والضاد.

ولقد اقتضى هذا الوضع أن نخصص باباً كاملاً لقضايا التجويد عند الشناقطة. وقبل الحديث عن تفاصيله، نذكر في هذا العرض التمهيدي بما يقوله اثنان من مشاهير القراء عن وجوب التجويد وعن الملاحن العامة في القرآن.

1. الشيخ محمد مولود الموسوي اليعقوبي المشهور بـ آد

وهما العلامة محمد مولود بن أحمد فال الموسوي الملقب آد (ت 1323) وهو من شيوخ محاضرة اليعقوبيين، كان ذا باع طويل في العلوم الإسلامية، وله في القراءات مصنفات منها مؤلف حول ما أجمع عليه القراء وما اختلف به الإمام ورش، ومنها نظم سماه "بصائر التالين لكتاب رب العالمين"، ورسالة بعنوان "القول السديد في وجوب التجويد"⁽¹⁾.

وفي كتاب القول السديد يؤكد على وجوب التجويد شرعاً، ويبسط أدلته مذكراً بآراء العلماء في ذلك وبالخصوص المحقق ابن الجزري. ويذكر أن القراءة بدون تجويد لحن، وأن اللحن لا ثواب له في القراءة، بل إن صلاته باطلة إن تعمده سواء

(1) ولقد تم طبع هاتين الرسالتين بعناية الأستاذ محمد عثمان بن محي الدين بن أيوه.

كان هذا اللحن خفياً أو جلياً، وهذا من أدلة وجوب التجويد. وأورد في ذلك أبياتاً
لعلها من نظمه وهي :

علم القراءة اعلمن في الآية قد عد مفروضاً على الكفاية
ذكره القلشاني في رشان ونعم ما ذكره القلشاني

ورد على من اعتقد في قول العلماء : «إن القراءة سنة» بأن لفظ "السنة" يقابل
الفرض وإنما المعني بالسنة هنا هو أنها توقيفية لا مجال للرأي فيها. وفي أكثر
مباحثه يستدل أساساً بأقوال الفقهاء، وبالأخص المالكية، ومن هذا القبيل ما
انتقد به الإمام ابن رشد في مسألة كراهة "النبر" المعزوة إلى الإمام مالك، وما ذكر
أن أهل قرطبة ألزموا أئمة جامعهم القراءة برواية ورش لأنها لا نبر فيها وإنما
تسهل فيها الهمز، فدافع العلامة محمد مولود عي قراءة "الهمز" المروية عن قالون،
واستدل برد ابن عرفة على قول ابن رشد في المسألة.

ونظم فيها أبياتاً وهي :

وما عن ابن رشد الأبر من احتمال ثالث بالنبر
ليس بلانق ولا براض لقيه العراقي باعتراض
أزاح الاشكال ونحى الضررا والمتأخر أتم نظرا

ثم يقول إنه لا غضاضة تلحق ابن رشد إذا لم يك معصوماً من السهو والزلل.
وقد قال الإمام مالك كل كلام منه مقبول ومردود إلا كلام صاحب هذا القبر وأشار
إلى النبي ﷺ.

وذكر العلامة محمد مولود بعض الأخطاء الشائعة التي سمعها مثل من يفخم
راء «استأجره»، وينقل همز «أباؤنا»، ومنهم من يقف على المتحرك، ومنهم من
يظهر النون الخفية والتثوين عند الياء والواو ومن يسقط همز الوصل عند الابتداء.
ثم ذكر قول القابسي بمنع الصلاة خلف من يظهر النون الخفية، وقال إن ابن أبي
زيد صححه لأنه متكلم في الصلاة. وختم رسالته بقوله فمن تأمل ما تقدم من أكابر
العلماء وتدبره، وتتبعه علم منه أن قراءة غير المجود لم تنفعه وأن التي تجب به
الفتوى هو وجوب التجويد شرعاً بأدلة الشريعة الأربعة.

ومما أثار انتباه العلامة مولود مسألة تسهيل الهمزة هاء خالصة، فقال فيه :

من جعل الهمزة هاء خالصة لحن لحناً مستبيناً وعصى

2 . الإمام المقرئ الشيخ بن حاتم الغلاوي الشنقيطي

أما العالم الثاني الذي اهتم بقضايا التجويد هو المقرئ الجليل الشيخ بن حاتم الغلاوي الذي كتب في ملاحن القراء في قطرها، فعاب على بعضهم تفخيم الألف والياء والهاء، وعلى بعضهم النطق بالقاف غيناً، وبالقاف قافاً وذلك أن منهم من يدغم النون الساكنة في الياء فيأتي بحرف بينهما لا يوجد في العربية، وبين أن الصواب هو تشديد الياء الخالصة بعد النون، وإبقاء الغنة فقط، واعتبر النطق بالجيم المتفشية من الدواهي، وسنعود إليه في الحديث عنها لأنه كان من فرسان معركتها. ومن أهم ما ذكر الشيخ ابن حاتم أن الناس يهتمون بما يقع فيه الخلاف ويضيعون العمل بما عليه الاتفاق.

ثم استنكر تسهيل الهمزة بالهاء الخالصة فقال فيه : «وأما قلب الهمزة هاء خالصة فما رأينا من عبر به إلا ما كان من "الحاج أكا ز" المراكشي⁽¹⁾ في تأليفه عن قراءة ابن كثير فقال في أول تأليفه : «تنبيه جرى العمل بفاس ونواحيه بجعل المسهلة هاء خالصة، قاله أبو عمرو الداني، ومنعه الجعبري وأبو شامة مطلقاً وفصل ابن حدادة فجوزه في المفتوحة دون المضمومة والمكسورة. أ هـ كلام الحاج أكا ز، ومثله بالتعبير بالهاء الخالصة ما ذكره احميدتي ادوعيشي في شرحه على منظومة ابن بري وعزاه لشيخه، واصطلاحه في شيخه يقتضي أنه عبد الله بن الحاج الغلاوي، وهو :

وعندنا العمل ذا المسهل يجعل هاء خالصاً ويقبل

ثم ذكر الشيخ ابن حاتم أن ادوعيشي لم يدعم عمله بنقل ولا بسند إلا عزوه لشيخه وهو مخالف لعبارة شيخه. والحقيقة أن البيت المذكور هو من نظم عبد الله بن الحاج الرقيق العلوشي، وقد تبعه في ذلك الم رابط محمد احميد المسمومي الذي يقول :

إياك أن تقرأ بين - بينا	فإننا في أمرنا روينا
في ثامن القرون قرننا انتهى	سندنا يصير الهمزة ها
وبان من ذا أن من قد قرأ	بهمزة التسهيل بالها ما نأى
عن الصواب إذ بهاء يبذل	الهمز عندهم كما قد نقلوا

(1) لم نعث على ترجمة هذا المؤلف.

بقولهم "هياك" "إياك" ومع	"هرقت" أرقّت هاء قد وقع
وجاء في التحصيل في المنافع	قول به المنصف مناقع
بعزو ذا إلى الإمام الداني	وهو من فرسان هذا الشأن

3. العلامة محمد المختار بن الفقيه الولاتي

لكن رأيهم هذا أثار احتجاجاً كثيراً من القراء الشناقطة، مؤيدين رأي الشيخ ابن حامن والعلامة محمد مولود الموسوي، ومن هؤلاء نذكر العلامة المقرئ محمد المختار بن الفقيه محمد يحيى الولاتي الذي يقول :

الحمد لله الذي قد علما	علم كتابه الذي قد أحكما
وصلواته على من أيدا	بساطع الدين فجاء مرشدا
وآله وصحبه إذ سطره	ورتلوه غاية ونشروه
وحرروه ورووه بالسند	وجعلوه فيه شرطاً يعتمد
وبعد لما عمت البلايا	بالهاء خالصاً على الزوايا
أردت نصحهم بما في علمي	خوف حديث وارد في الكتم
تسهيلك الهمزة بين بين أن	تمزجها مزجا بحرف قد سكن
من جنس شكلها متى تضم	فمزجها بالواو قد يؤم
وإن يكن مفتوحة فقد عرف	لها امتزاج واضح مع الألف
في كلها صويت هاء شرعا	وقيل في المفتوح قد وقعا
وقيل مع كل صويت الهاء	ثلاثة في طرق القراء
للشامي مع نجل حدة الأبر	والحافظ الداني أبو عمرو الأغر
فبان أن من يقول العمل	بالهاء خالصا لما يسهل
ليس له في ذي الثلاث من سند	فصار محدثا لقول انفقد
ومن يقل رويته فليأت لي	بالعسزو في مطولات الأول
فيما رواه وإلى من السند	فيه وهل قال به من يعتمد
هل في شروح الشاطبي والنشر	في العشر والتيسير أو في الفجر ⁽¹⁾

(1) راجع الفصل الأخير من الباب السادس، ص 561.

أول من قال به أكارو⁽¹⁾ لأنه خالف خط المصحف فقد حكى ابن الجزري في نشره وصوتها لا الهاء كل ذكره وإن أهل الهاء بالتقليل إذ هو خالصاً به لم يقل بالمهدوي والداني والخران كذا ابن شنبوذ ونجل غلبون والمالقي والشاطبي والحصري وأحمد اللطفي حين ناظرا في الهاء عندهم سوى الصميم واغتر من للهاء جهلا ما لا اختلفوا بالنطق في التسهيل أن مضافا في النظام حذفاً وبعد نشره الذي فيه أبى هذا الذي أفادني شيخى الأبر

والمانعين العلامة الشيخ عبد الله بن دادة، الذي يقول :

ونحن ننكر وجود سند المـدعى له بذاك سنداً لا يثبت القرآن إلا من سند إن قال ذو الها قد روى ابن القاضي وقد عزا ما قاله للداني فقل له الداني ما إن ذكرنا همزة بين بين فهي قربت

(1) انظر الهامش، ص 675.

وقوله ليس له اعتزاز والنحو والسند فسيه منتف ألف طريق قد خلت من ذكره كلهم ذكره مصفـره فضـل أهل الهـا عن الدليل شيخ من اشياخ الأداء الأول والشيخ مكي ونجل غـازي وفارس بن أحمد المقدمون وابن شريح والسخاوي الأشهر حفاظ أهل الغرب قال لا أرى كذلك رخوهم لحرف الجيم بما حكى ابن قاضي حين قالـا فـقـيل بالهـاء بلا تفـصيل وهو «صويت ها» لما قد عرفا عن ذكر هاء مطلقاً قد وجبـا شيخ الأداء الأحـمدي المـعـتـبـر

بالهـاء للداني بلا تردد يأتى على الذي ادعى مستنداً متصل من عدد جم ورد ذا الها وما قد قال فهو ماضي وهو بالقرآن ذو عرفان إبدال ذي الهمز ولكن فسرا من مخرج للهاء، ذا وضعفت

فكان فيها حالة الأداء ضعف وذاك صفة للهاء
وذلك الضعف هو التسهيل لا أنه يعنى به التسهيل
والوصف غير الصوت والداني ما ذكر صوت الهاء فيما رسما
والذي يبدو أنه لم يعد هناك من يقرأ بهذا النوع من التسهيل، وقد رأينا من
قبل أن بحث المسألة قد استوفاه الدكتور احميتو في موسوعته، فلا نرى داعياً إلى
إعادة البحث فيه. أما مسألة الجيم والضماد فإننا سوف نستعرض الآراء فيها في
الفصول التالية.

الفصل الثاني

معركة الجيم

1 . تمهيد : أقوال النحاة والقراء

يقول الدكتور إبراهيم عن الجيم : «هذا الصوت الذي فرق بين أبناء العرب في العصر الحديث وجعل منهم أحزاباً وشيعاً، فللقاهري جيمه، والصعيدى جيمه، وللشامي جيمه» ويقتصر هذا الكلام عن بيان التباين في النطق في بعض الأقطار العربية، لكن الذي لم يقله إبراهيم أنيس، ولعله لم يطلع عليه، أن هذا الصوت تسبب في معركة حامية الوطيس بين العلماء والقراء في شققيط : تبادل فيها الفرقاء عبارات التهم بالجهل والمراء والضلال.

وسوف نتناول في هذا الفصل مجمل آراء الفريقين، مع التمهيد بكلمة مختصرة عن أقوال القدامى من النحويين والقراء في الجيم، وبالأخص آراء سيويه وابن جني والإمام الداني وابن الجزري مع بعض بسط القول في حجج كل من الفريقين، والردود عليها من كل طرف، ثم نبين في الأخير بعض أقوال اللسانيين العرب فيها.

من المسائل المتفق عليها في الجيم، بيان مخرجها، وصفاتها : وهي التي دونها سيويه في كتابه، وأكدها ابن جني في سر الصناعة، اعتمدها أئمة القراء، وهذا ما نراه في كتاب التحديد في الإتيان والتسديد في صنعة التجويد، فيقول مؤلفه أبو عمرو الداني «اعلموا أن قطب التجويد وملاك التحقيق معرفة مخارج الحروف وأجناسها التي بها ينفصل بعضها من بعض وإن اشتركت في المخرج، وأذكر ذلك على مذهب سيويه خاصة إذ هو الصحيح المعول عليه إن شاء الله تعالى»⁽¹⁾.

(1) كتاب التحديد في الإتيان والتسديد في صنعة التجويد، لأبي عمرو الداني، ت 444هـ، تحقيق ودراسة د. أحمد عبد التواب الفيومي، الطبعة الأولى، 1993م، مكتبة وهبة، القاهرة، ص 219.

واتباع إمام القراء لإمام النحاة في هذا الموضوع، يؤدي بنا أولاً أن نبداً بما يقول سيبويه عن مخرج الجيم وصفاتها.

فعن مخرجها يقول إنه من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى وتشاركها الشين والياء في المخرج، ويتابعه ابن جنّي في هذا، وكذلك الإمام الداني. ويزيد الزمخشري في المفصل إنها شجرية، والشجر مفرج القم لأن مبدأها من شجر القم.

أما فيما يخص صفاتها، فيقول سيبويه إنها مجهورة، وفسر الجهر بقوله إنه حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت⁽¹⁾. وكرر ابن جنّي نفس العبارة، ويقول الداني في كتاب التجويد كذلك إن المجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه فمنع النفس أن يجري وقال إن المجهور ستة عشر حرفاً يجمعها قولك «ظل، قند، يضغمر، بطأ، وأذا يعج»⁽²⁾.

الصفة الثانية التي نص عليها سيبويه هي الشدة فقال: «الحرف الشديد هو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، وحروفها الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء وال달 والتاء والباء. وذلك أنك إذا قلت «أَلْحَقْ» ثم مددت صوتك لم يجز لك، واتفق معه ابن جنّي؛ ويقول الداني إن معنى الشديد حرف اشتد لزومه لموضعه حتى منع الصوت أن يجري معه نحو «راج والحج». فليس يجري في الجيم صوت»⁽³⁾.

وذكر أن الحروف التي يجري فيها الصوت خمسة يجمعها قولك «لم نرع» أما التي لا يجري فيها الصوت فهي ثمانية ويجمعها قولك «أجذك قطبت»⁽⁴⁾.

وتحدث الداني عن الجيم في كتاب الإدغام الكبير، فقال إن الجيم لم تلق مثلها، ولم يدغمها أبو عمرو ابن العلاء في غيرها فيما سوى حرفين، وهما الشين في قوله تعالى: ﴿أَخْرِجْ شَطَاً﴾ وفي التاء من قوله عز وجل: ﴿المعارج تخرج﴾، ثم شرح سبب الإدغام في التاء معاً بما نصه: «فإن قال قائل لم جاز إدغام الجيم

(1) الكتاب، ج 4، ص 434.

(2) سر الصناعة، ج 1، ص 68-69.

(3) التحديد، ص 226.

(4) التحديد، ص 226.

في التاء وليست من مخرجها ولا قريبة منها ؟ قيل له : إنما جاز ذلك لأنها من مخرج الشين والشين تتصل لما فيها من التقشي بمخرج التاء فأجرى لها حكمها، وإن قيل هل تدغم الشين في التاء قيل ذلك غير جائز لزيادة صوتها، ولا صوت للجيم، ولذلك أدغمت دونها فيها»⁽¹⁾.

ثم بين أن التاء والدال أدغمتا في الجيم مثل : ﴿الصالحات جنات﴾ و﴿دارالخلد جزاء﴾ ففي هذه النصوص يكرر الداني التعبير بأن الجيم لا صوت لها، وهو بهذا يفسر ما اجتمع فيها من الجهر والشدة، مع تأكيد أن الجيم من الحروف المقلقة، فيقول في كتاب التحديد : «ومن الحروف حروف مشربة ضغطت من مواضعها، فإذا وقف عليها خرج معها من الفم صويت، ونبا اللسان عن موضعه، وهي خمسة أحرف يجمعها قولك "جد بطق"، وتسمى هذه الحروف حروف القلقة لأنه إذا وقف عليها لم يستطع أن يوقف دون صويت وذلك قولك "الخرق" و"قط" وشبهه»⁽²⁾.

ثم ذكر أن الجيم إذا أتى ساكناً وبعده زاي أو سين فينبغي أن يبين جهره وإلا اندغم في مثل "رجس" و"تجزون" كما ينبغي أن يستعمل بيانه عند التاء والحاء والدال، ومتى لم يفعل ذلك صار شيئاً لما بين التاء والحاء من الهمس، ولمواخاة التاء والدال في المخرج. وذلك في مثل قوله تعالى : ﴿فاجتنباه﴾ و﴿يجحدون﴾ و﴿النجدين﴾⁽³⁾. ومما بينه الداني في كتاب التحديد، أن التقشي لا يوجد إلا في حرف واحد هو الشين. ومن الملاحظ أن سيبويه والداني لم يتعرضا بالنص لصفتي الانفتاح والانسفال، إلا بحصر الانطباق في الضاد والصاد والظاء ففهم أن ما عداها مفتوح، ثم حصر الاستعلاء في سبعة أحرف يجمعها "ضغط" "خص" "قط" وأن ما سواها منسفل وقال إن المنفتحة سميت بذلك لأنها لا تطبق لشيء منها لسانك على الحنك، وأن المنسفة لا يعلو اللسان بها إلى جهة الحنك.

ثم صرح ابن الجزري بأهم صفات الجيم قائلاً : «وأما الجيم فتقدم الكلام على أنها تخرج من المخرج الثالث من مخارج الفم وهو من وسط اللسان بينه وبين

(1) الإدغام الكبير في القرآن، لأبي عمرو الداني، 444، تحقيق د. زهير غازي زاهد، الطبعة الأولى، 1414هـ/1993م، عالم الكتب، لبنان، ص 58.

(2) التحديد، ص 232.

(3) التحديد، ص 278-279.

وسط الحنك، وهي مجهورة شديدة، منفتحة، منسلفة، مقلقة فإذا نطقت بها فوفها حقها من صفاتها»⁽¹⁾.

وإذا سكنت الجيم سواء كان سكونها لازماً أو عارضاً، فإن كان لازماً وجب التحفظ من أن تجعلها شيئاً لأنهما من مخرج واحد، فإن قوماً يفلطون فيها لاسيما إذا أتى بعدها زاي أو سين فيحدثون همساً ورخاوة ويدغمونها في الزاي والسين، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ اجتمعوا ﴾ و﴿ النجدين ﴾ و﴿ خرجت ﴾ و﴿ وجهك ﴾ و﴿ رجلاً ﴾ و﴿ رجساً ﴾ ونحو ذلك فلا بد أن ينطق بجهرها وبشدتها، وقلقلتها. وإذا كان سكونها عارضاً فلا بد من إظهار جهرها وشدتها وقلقلتها وإلا ضعفت وانمزجت بالسين، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ أجاج ﴾ و﴿ إخراج ﴾ وذلك في الوقف»⁽²⁾.

وإذا أتت الجيم مشددة أو مكررة وجب على القارئ بيانها لقوة اللفظ بها وتكرير الجهر والشدّة فيها نحو قوله تعالى : ﴿ حاججتم ﴾ و﴿ وحاجه ﴾ فإذا أتى بعد الجيم المشددة حرف مشدد خفي كان البيان لهما جميعاً أكد، لئلا يخفى الحرف الذي بعد الجيم نحو قوله تعالى : ﴿ بوجه ﴾، والبيان لهما لازم لصعوبة اللفظ بإخراج الهاء المشددة بعد الجيم المشددة لأجل خفاء الهاء»⁽³⁾.

2 . تأليف التناجوي

إن أول من أثار مسألة الجيم سيدي عبد الله بن أبي بكر التناجوي (ت 1145)، شيخ القراء ومسندهم في بلاد التكرور وشنقيط.

ويقول عنه فتح الشكور : «الشيخ الإمام الفقيه المقرئ النحوي اللغوي المتفنن العالم العلامة وحيد دهره وفريد عصره حامل لواء السبع أبو محمد سيدي عبد الله التناجوي. رحل إلى قطب زمانه ولي الله تعالى سيدي أحمد الحبيب اللطفي السجلماسي وقرأ عليه السبع بل أزيد من السبع، ولا أدري هل قرأ بالقراءات العشر أم بأزيد منها، وأتى بخزانة نفيسة، فوجد الناس يلحنون في القراءة ويصحفون في الحروف فأزال اللحن والتصحيف عنهم، ولاسيما مسألة الجيم

(1) التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري، ت 833هـ، تحقيق غانم فدوري حمد، الطبعة الأولى، 1407هـ/1986م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص 195.

(2) التمهيد، ص 116.

(3) التمهيد، ص 116.

المشهوره، وصحح القرآن وجوده وقصده الناس وانتفعوا به، وانتفع به خلق كثير، فصاروا أئمة يقتدى بهم».

«انتهت إليه رئاسة الإقراء في بلاد التكرور في زمانه، وبعد وصيته، كان رحمه الله تعالى جليلاً صدراً من صدور العلماء وقхраً من مفاخر النجباء بحراً لا تكدسه الدلاء، محباً للسنة، جامعاً لمعرفة علوم منها القرآن والحديث والفقه والعربية وغير ذلك».

«أخذ القراءات عن الولي الصالح المقرئ المتفنن سيدي أحمد الحبيب اللمطي وقرأ عليه الطالب صالح التناجيوي، والخضر وإلياس ابنا الفقيه محمد بن الحاج عثمان وعمر بن محمد بن بود الأديلي وغيرهم ممن لا يكاد ينعد وأخذ عنه شيخنا الفقيه سيدي أحمد بن موسى بن أيجل الزيدي رحمهم الله»⁽¹⁾.

وفيما يلي عرضه لما كتب في الجيم، وبيانه عن التحقيق بالنطق فيها، متبعاً في ذلك أبا العباس أحمد الحبيب اللمطي المعروف بقطب سجداسة مورداً أقوال القراء مثل ابن بري وابن الجزري وشراح الدرر اللوامع معتمداً في ذلك منهم شيخه في تصحيح النطق بهذا الحرف ومستعملاً أدلته فيها، بما في ذلك بيانه لملاحن قراء أهل التكرور، أي إقليم شنقيط، يقول التناجيوي :

«الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه. وبعد فالمقصود من هذا الكلام تبين مخرج الجيم وصفته. فاعلم وفقنا الله وإياك للصواب أن مخارج الحروف وصفاتها واجب على قارئ للقرآن معرفتها، والصفات أغمض من مخارجها وأدق لمن أراد حقيقتها. ولولا الصفات للحروف لاستوى نطق الإنسان والبهيمة؛ إذ لا تفيد معرفة المخارج دون الصفات. قال المنتوري في شرح الدرر اللوامع : «قال الداني في كتاب "المخارج" : وأول من فتنق هذه وميزها وصنف الحروف وجنسها الخليل بن أحمد، ثم حاذى حذوه وسلك طريقه عامة النحويين من الكوفيين والبصريين. قلت : وعلى ذلك جرى كثير من المصنفين من القراء وأهل الأداء». انتهى. ثم قال بعد أسطر : «قال الداني في كتاب "المخارج" : وإذا أردت أن تعرف مخرج كل حرف من هذه الحروف على ما تقدم من الترتيب سكنته وأدخلت

(1) فتح الشكور، ص 208.

عليه همزة الوصل، إذ لا يوصل إليه إلا بذلك. فقلت : «أب، أب» فبان لك بذلك مخرجه واتضح لك موضعه. قال : وهذا قول الخليل» انتهى.

«وهذا الكلام مثله في شرح المجراي وشرح الشيخ عبد الرحمن الثعالبي على "الدرر اللوامع"، وكذلك "شرح الشاطبية". وقال بعض المحققين : والوصل كالوقف وإنما ذلك مجرد فرض مسألة إذا عدم مد الصوت في الحروف الرخوة التي هي ضد الشديدة فصار معها في الوقف والوصل أيضاً. وبالجمله فلا فرق في صفة الحروف بين حالتها الوصل والوقف إلا إن كان في زيادة الظهور ولأنه أظهر من الوصل في ذلك فكان الأولى الإتيان بما يفيد زيادة البيان».

«قال شمس الدين بن الجزري في النشر في قراءة العشر : «والجيم والشين والياء اشتركت مخرجاً وانفتاحاً وانسفالاً وانفرد الجيم بالشدّة واشتركت مع الياء في الجهر وانفردت الشين بالهمس والتفشي واشتركت مع الياء في الرخاوة» انتهى. وسيأتي معنى الشدة والجهر والهمس والتفشي إن شاء الله تعالى».

«قال في الدرر اللوامع :

والجيم والياء كذا والشين منه ومن وسطه تكون

قال المنتوري في شرحه لهذا البيت : «وأما وسطه ففيه مخرج واحد لثلاثة أحرف وهي : الجيم والياء والشين كما ذكر الناظم. قال سيبويه : ومن وسط اللسان وبين وسط الحنك مخرج الجيم والياء والشين. انتهى. وضمير (منه) و(من وسطه) عائدة على اللسان، و(من وسطه) معطوف على (منه) : و(تكون) تامة وفاعلها ضمير يعود على الجيم والياء والشين» انتهى. ومثل كلام المنتوري كلام المجراي والثعالبي على الدرر في البيت المذكور».

ولما ظهر مخرج الحروف المذكورة فذكر صفاتها التي تميز بعضها من بعض، قال في الدرر :

فالهمس في عشرة منها أتى هجاء حث شخصه فسكتا

«قال المنتوري . «الهمس في الحرف هو جري النفس معه. قال سيبويه وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه النفس، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه، والمهموسة عشرة يجمعها قولك : سكت فحث شخصه» انتهى.

قال المجراي : «قال بعض الشيوخ هذه حروف لينّة وخاوية فضعف الاعتماد عليها في موضعها، وإذا اعتبرت ذلك وجدته في مثل قولك : (اسْ) (اخْ) (افْ) وكذلك تكرير الحرف (سَسَسَ) فتجد النفس يجري مع الحروف ولو رمت ذلك في المجهور لما أمكنك» انتهى.

ثم قال في "الدرر اللوامع" :

وفي سواها الجهر والشدة في أجذك قطبك ثمان أحرف

قال المنتوري : «والجهر في اللغة الإعلان وهو الصوت القوي الشديد، فالمجهورة : الهمزة والألف والعين والغين والقاف والجيم والباء والضاد واللام والنون والراء والظاء والذال والزاي والطاء والذال والياء والميم والواو، فذلك تسعة عشر حرفاً» انتهى.

قال المجراي : «معنى الحرف المجهور أنه حرف قوي حتى منع النفس أن يجري معه عند النطق به لقوته وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه، وإنما لقب بهذا المعنى لأن الجهر هو الصوت العالي المرتفع القوي الشديد. فلما كانت خروجها كذلك لقبته به كأن الصوت يجهر بها لقوتها. والحروف المجهورة أقوى من المهموسة المذكورة لأن الجهر ضد الهمس. انتهى.

قال المنتوري : «قال سيبويه : ومن الحروف الشديد وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهو الهمزة والقاف والكاف والطاء والتاء والجيم والذال والباء، وذلك أنك لو قلت (اجْ) ثم مددت صوتك لم يجز لك». انتهى.

قال المجراي : «ومعنى الحرف الشديد أنه حرف اشتد لزومه وقوي (ضعفها) حتى منع الصوت معه عند اللفظ به فلذلك لقب حرفاً شديداً. ألا ترى أنك لو قلت الحق وانطُ ثم رمت مدُ الصوت في القاف والطاء لكان ممتعاً. قال بعض الشيوخ : والفرق بين الشديدة والمجهورة أن المجهورة يقوى الاعتماد عليها والشديدة يشتد الاعتماد عليها فيها بلزوم موضعه لا بشدة الدفع، وهو ما ذكرناه من الضغط. ألا ترى أن الدال والطاء مجهوران غير مضغوطين، فتقول : (ادْ) (اطْ) فيجري معها الصوت» انتهى.

قال في الدرر اللوامع :

والمفتشي الشين والغاء وقيل يكون في الضاد ويدعى المستطيل

قال المنتوري : «التفشي هو انتشار خروج الريح وانبساطه ولم يذكر سيبويه التفشي إلا في الشين خاصة. قال الداني : والشين تفتت في الغم لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج الطاء».

قال المجراي : «والتفشي هو انتشار خروج الريح وانبساطه في الحرف عند النطق حتى اتصلت بمخرج الطاء وكذلك الفاء عند من يراه بها» انتهى. والطاء يخرج من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا».

ويقول الشيخ التنوажوي :

«وإنما جئت بهذه النصوص ليظهر الفرق بين الجيم والشين للمتأمل ولم يقل أحد من النحويين ولا من القراء أن الجيم فيه التفشي، ولا شك أنك إذا أسكنت الجيم وأتيت بهمزة مكسورة فقلت (اج) ونطقت به على لغة أهل تكررنا هذا في الجيم وجدت فيه التفشي فصار بمنزلة الشين فسلبت عنه صفته وألبس غير صفته وذلك لحن فاحش».

قال السيد ابن عاشر في أجوبته المسماة "مقصد المنيف لسيدي عبد الرحمن ابن الشريف" : «الأوصاف التي يقع بها التمايز بين الأحرف المشتركة في المخرج بأن الحرف إذا فارقه وصفه الذي تميز به عن مشاركته في المخرج صار حرفاً آخر» انتهى. قال في موضع آخر منها ما نصه : «ما يتصف به الحرف حتى يكون النطق به على وجه الصواب بأن كان غير متصف به كان لحناً وذلك كالجيم يخلو من وصف الشدة انتهى».

وقال ابن الجزري في النشر : «والجيم يجب أن يحتفظ في آخرها فربما خرجت من حول مخرجها فينتشر بها اللسان فتصير ممزوجة بالشين كما يفعل كثير من أهل الشام وهو موجود كثيراً في بوادي اليمن، وإذا سكنت وأتى بعدها بعض الحروف المهمولة كان الاحتراز بجهرها وشدتها أبلغ، نحو اجتمعوا واجتنبوا وخرجت وتجري ورجزاً ورجساً ليلا تضعف فتمزج بالشين. وكذلك إذا كانت مشددة نحو : الحج وأتجاجوني لاسيما نحو لجي ويوجهه لأجل مجانسة الياء وخفاء الهاء» انتهى كلامه.

«وإذا سكنت الجيم ونطقت بها على الصفة التي وصفها بها أهل التجويد تسلم من امتزاج الشين وذلك أنك تنطق بها وتتركها سريعاً وينحدر لسانك عن لهاتها

أسرع ما يكون، ولو طلبت البقاء مدة في النطق ما أمكنك ذلك لأنها لا تقبل طول الزمان، والمشافهة هي التي تحكم ذلك ولكن هذا تقريب ونزيده بياناً إن شاء الله».

«والجيم الممزوجة بالشين تقبل طول الزمان ويلصق اللسان على اللهاة مدة طويلة ولا ينفتحان إلا بقصد أو كل وهذه الصفة يجري معها الصوت وإذا عرضتها على ما قال سيبويه وغيره في صفة الجيم تجد بينهما تخالفاً كبيراً فتأمل منصفاً».

«قال ابن مالك في "تسهيل القواعد" وشرحه للمرايدي عند ذكره لمخارج الحروف وصفاتها : «فصل لهذه الحروف فروع تستحسن أي توجد في كلام العرب الفصحاء». ثم عدها «وفروع تستقبح أي لا توجد في كلام الفصحاء» ثم عد من القبيحة جيم كالشين. انتهى».

«وصفة النطق بالجيم عند أهل التجويد هو ما حرره شيخنا داني زمانه حافظ عصره الجامع بين الحقيقة والشرعية أستاذ الأساتذ سيدي أحمد الحبيب الفيلاي في تأليفه على التجويد حين تكلم على الجيم فقال : «وكنا نحبس الصوت ونمنع جريانه معه حالة النطق بأن نلزم الحرف إذ ذلك لمكانه إلزاماً كاملاً ونقبض عليه قبضاً وافراً وافية بحيث لا يمتد الصوت ولا يحتمل قبول طول الزمان حالة خروجها، وأوجب له هذه الصفة ما فيه من الشدة فإنه من حروفها لما نص عليه أهل علم المخارج من النحاة والقراء قاطبة ممن تعرض منهم للكلام عليها : والشدة في الحرف هي القوة والضغط وذلك بأن يكون في مخرجه قوياً مضغوطاً بحيث لا يكون له سعة في قبول طول الزمن بخروجه» انتهى. ونقل كلام سيبويه المتقدم على صفة الجيم».

«وشيخنا هذا المتقدم ذكره كان يعرف القرآن بألف طريق على ظهر قلب، فهي مستحضرة عنده قرأها في المدينة وكان يعرف ثلاث قراءات شاذة فوق هذه الألف. وكان يعرف طرق نافع العشر المسماة بالعشر الصغير، وله تأليف عليها لا يوجد مثله. قال في النشر : «هذه الألف أصح ما يوجد اليوم في الدنيا» انتهى. وليس فيها شيء شاذ».

«واعلم أن الأجر الذي في قراءة القرآن متوقف على التجويد وأن اللاحن لا أجر له ؟ أتم كما نص عليه غير واحد، قال ابن الجزري :
والأخذ بالتجويد حتم لازم من لم يجد القرآن أتم»

قال شيخنا في تأليفه المتقدم ذكره : «قال الغزالي : والذي يكثر اللحن في القرآن إن كان قادراً على التعلم فليمتنع عن القراءة قبل التعلم فإنه عاص به وإن كان يطاوعه اللسان، فإن كان أكثر ما يقرؤه لحناً فليتركه وليجتهد في تعلم الفاتحة وتصحيحها، وإن كان الأكثر صحيحاً وليس يقدر على التسوية فلا بأس أن يقرأ ولكن ينبغي أن يخفض صوته حتى لا يسمع غيره» انتهى. فإن استدلت على صحة ما إليه تذهب وفساد ما عنه ترغب بأن هذا الإقليم لا ينطق أهله إلا بالجيم الممزوجة بالشين وأن ذلك عندك حجة وأن علماءهم كانوا به هكذا. قلت هذا لا تنهض به حجة لأنه معارض بأقاليم لا يبلغ لها العشر : منها بلاد تلمسان وما حولها وبلاد الفحص وما حوله كانوا يقرؤون بالجيم المشددة ولا يعرفون غيرها بل عوامهم رجالاً ونساء وصبياناً لا ينطقون إلا بها في محاوراتهم ونطقهم لأنها الجيم المشددة في نشاتهم وفطرتهم من غير أن يسبق إليها غيرها، فتعارضت حينئذ البينات فلم يبق إلا المرجحات وليس ذلك إلا بالرجوع إلى المنقول مما سطره أهل العقول. فمن رجحت بينته وجب اتباعه لأن الحق أحق أن يتبع وأيضاً لا يغرنك كثرة السواد إن لم يكن على سداد.

«وقد قال ابن القاضي في الخلاف والتشهير على السبع : «لا يغتر أحد باجتماع الناس على أمر، فعليك بالحق واتباعه واعرف الرجال بالحق ولا تعرف الحق بالرجال والزم طريق الهدى ولا يغرنك قلة السالكين، وإياك وطريق الضلال ولا تغتر بكثرة الهالكين» انتهى. قال ذاك حين نبه على مسائل في القرآن يلحن فيها أهل الغرب.

«وأيضاً إن أهل مصر والشام لا يقرؤون إلا بالجيم المشددة إلا من أتى من جهة المغرب كما أخبر بعض الحجاج عن أهل مصر. وقول ابن الجزي : «أهل الشام وأهل مصر» صحيح لكنه قليل بالنسبة لما يقرأ بالجيم المشددة. ولا شك أن المغاربة بمصر كثيرون وقد شاهدناهم فيها متوطنين، وأما أهل المدينة المشرفة وأهل مكة فليس فيهم من يقرأ بالجيم الممزوجة بالشين حتى إن بعض الحجاج من أهل المغرب سأل بعض المهاجرين في القرآن من أهل المدينة المشرفة على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام عن الجيم القبيحة التي يجب تنزيه كتاب الله تعالى عنها فقال له ما سمعتها إلا منك لا نعرفها إلا عندك فرجع ذلك المغربي للحق حين ظهر له ورفض ما نشأ عليه وما كان غلب لديه وقال بلسان الحال : ﴿فما بعد الحق إلا الضلال﴾، فغلب حينئذ هواه وقادته نفسه إلى هداة».

قال ابن الجزري : «أول ما يجب على مرید إتقان قراءة القرآن تصحيح إخراج كل حرف من مخرجه المختص به تصحيحاً يمتاز به عن مقاربه وتوفية كل حرف صفته المعروفة له توفية تخرجه عن مجانسه، يعمل لسانه وفمه بالرياضة في ذلك إعمالاً يصير ذلك طبعاً وسليقة. فكل حرف شارك غيره في صفاته فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج» انتهى.

واعلم أن أهل المغرب يلحنون في حروف في كتاب الله غير الجيم منها :

1. اللام إذا كانت ساكنة ووليها نون نحو : أرسلنا وأنزلنا وجعلنا فإنهم يأتون بالقلقلة فيها، وبعضهم يستدل على ذلك بكلام ابن الجزري :

واحرص على السكون في جعلنا أنعمت والمغضوب مع ظللنا

فغمض عليه معنى البيت وجعله دليلاً، وهذه القلقة هي الإظهار المطلوب فيه زعمه بل معنى البيت كما قال الشيخ زكرياء الأنصاري : «ليحترز عن تحريكها كما يفعله جهلة القراءة فإنه من فظيغ اللحن» انتهى. وحروف القلقة معروفة وليس اللام منها.

2. «ومنها التاء والسين الساكنة إذا وليها التاء نحو : ﴿ نستعين ﴾ و﴿ المستقيم ﴾ و﴿ يستحيون ﴾ فلا يستطيعون ﴿ مثلاً فإنهم ينطقون فيها بلحن تقصر العبارة عن التعبير عنه وأقرب ما يقال فيه إنه ينقص من السين بعض همسها ومن التاء بعض جهرها وشدتها ويجعلونها من حروف الرخوة وهو ليس منها وهذا خاص بتكرورنا هذا، أما أهل المغرب كسجلماسة ومدينة فاس ومكناسة الزيتون فإن قراءهم يأتون بها على أحسن المراء».

3. «ومنها أن همزة القطع نحو : ﴿ إنها ﴾ ﴿ إنه ﴾ ﴿ إنا ﴾ إذا ابتدؤوا بها لا يأتون بها ويبتدئون بتشديد النون أو يأتون بشيء منها بمنزلة الاختلاس».

4. ومنها الضاد إذا سكنت ووليها طاء أو تاء نحو : ﴿ فمن اضطر ﴾ و﴿ أعرضتر ﴾ فإنهم يأتون في الضاد بالقلقلة وذلك لحن لأنه ليس من حروفها.

5. ومنها أنه ليس لهم وقف النفس، فإذا وقف أحدهم لغلبة يقف بالحركة وإذا كان الموقوف عليه همزة نحو : السماء والماء يقف بمد الميم ويترك الهمزة ولا يقدر على سكون الهمزة التي بعد حرف المد وذلك لعدم من ينهاء عن ذلك وعدم التدريب به، وهذا شاهدناه في الرئيس والمرؤوس».

«والوقوف بعد الألف وترك الهمزة رواية سبعية⁽¹⁾ والقراء سواء من أهل السبع لم يقل به أحد ولم يقرأ به أحد منهم بل يمدوه ثم يقفون بسكون الهمزة من غير قلقلة وبعض الطلبة في الغرب يفرط في ذلك يقف بسكون الهمزة ويزيد القلقلة وذلك لحن. والوقوف بالحركة من غير إشماع ولا روم خاص بأهل تكررنا هذا.

6. ومنها أنهم لا ينطقون بالهمزة من قوله تعالى : ﴿اقرأ باسم ربك﴾ و﴿اقرأ وربك الأكرم﴾ وإنما آخر نطقهم فتحة الراء ولا يعرجون على الهمزة لا بسكون ولا بغيره.

7. ومنها عدم الإدغام والغنة في حروف «ينمو» وهي الياء والنون والميم والواو فلأن الواجب في هذه الحروف الإدغام مع الغنة إذا وليهم نون ساكنة أو تنوين فتجد بعض أهل تكررنا هذا يخل بهما معاً وبعضهم يدغم ويترك الغنة.

8. ومنها عدم الإتيان بالإخفاء والغنة في الحروف التي يجب فيها الإخفاء والغنة إذا وليها نون ساكنة أو تنوين وهي خمسة عشر حرفاً وقد جمعها المجراي في "شرح الدرر اللوامع" في بيتين فمن كل كلمة خذ الحرف الأول منها والجيم تكرر فيها وهي هذا :

ضحكت زينب فأبدت ثنايا تركتني سكران دون شراب
طوقتني ظلماً قلأند نل جرعني جفونها كأس صاب

9. ومنها أنهم إذا وقفوا قبل همزة الوصل نحو ﴿محظوراً انظر﴾، ﴿لكاذبون اتخذوا﴾ ونحوها يقرؤون همزة الوصل في حالة الابتداء بها مثل قراءتهم لها في حالة الوصل وذلك لحن فاحش جرى لهم ذلك لعدم تدريبهم بالمسائل النحوية والأحكام القرآنية.

10. ومنها أنهم يقرؤون التاء من قوله تعالى : ﴿لئن بسطت﴾ و﴿أحطت﴾ و﴿فرطت﴾ طاءً مشددة وذلك فاحش والحق في ذلك أن تقرأ التاء مشددة خالصة من الطاء يبقى صوت الطاء في الطاء لا في التاء لأن الإدغام ليس بخالص ولأجل ذلك بقيت الدارة على الطاء، قال في التحفة :

والطاء قبل التاء في أحطت مدغمة لكن يبقى الصوت

(1) هذا اضطراب في النقل. ولعل بعده : «عن الإمام حمزة في حالة الوقف فقط».

11. ومنها أنهم لا يفرقون بين الإمالة الصغرى والكبرى.

12. ومنها أنهم لا يعرفون حقيقة التسهيل البيني.

13. ومن غريب ما سمعت من بعض الطلبة أنهم يجمعون ورشاً وقالوا في كلمة واحدة نحو : «فناوى» فإنهم يمدون الهمزة مد التوسط لورش ويفتحون الواو لقالون. وهذا تهافت وعدم ضبط للكلمات الله تعالى وإن كان فيه الفتح لورش لكن القارئ لم يقصد ذلك ولا جرى به عمل وليس الأخذ به وفيه التباس على السامع يظن أن الأخذ به.

14. ومن الغريب أيضاً أنهم يقرؤون ﴿أَرَأَيْتَ﴾ ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ بكسر الياء فيهما فلو قرؤوا برواية ورش الأخرى لكان أهون عليهم وأسلم لهم من اللحن وهي تسهيل الهمزة.

15. ومما يلحنون أيضاً فيه الفاء والواو إذا كان قبلهما ميم ساكنة فيأتون فيهما بلفظ مفرد عند النطق بها تقصر العبارة عنه خارج عن المعتاد يقول رأيته اضطربت شفتاك غاية الاضطراب يا خارجاً عن المعتاد والذي أمر به إظهار الميم عند الفاء والواو بمعنى لا تكون مخبأة عندهما كما هي عند الباء نحو : ﴿وَمَنْ يَعْتَصِرِ بِاللَّهِ﴾، ﴿إِنْ رَهْمَ بِهِمْ﴾.

3. رسالة الشيخ بن ايد الأمين في ترجيح الجيم الحسانية

وقد بدأها بقوله إن منشأ اختلاف الناس في الجيم هو اختلافهم في فهم معنى صفاته ومخرجه. وقال إن ما رآه في الكتب المؤلفة في هذا الفن فلم نجد بينهم خلافاً، ثم ذكر ما قاله الإمام مالك إن العلم ليس بكثرة الرواية وإنما هو نور يضعه الله في القلوب، فذلك فهم المعاني ثم قال : والحاصل أن لهذا الحرف ثلاث مطالب : أحدها في تحقيق مخرجه وصفاته : والثاني في صحة طرق أخذه والثالث في حكمه من جهة فصاحته.

المطلب الأول :

ففي المطلب الأول : ذكر بأن مخرجه مع الشين والياء من وسط اللسان، استناداً إلى الجعبري وابن مالك وابن الجزري وابن القاضي وأتى بأبياته التي قال فيها :

فمخرج الجيم بلا امتراء من وسط اللسان للقراء
 مما يلي الحنك الأعلى قد جرى فذاك حقاً مخرجاً بلا امتراء
 وذكر قول الشاطبي في حرز الأمانى «ووسطهما منه ثلاث».

ثم عقب على حديثه عن المخرج بقوله إن مخرج الجيمين مختلف وأن ذلك سيظهر في الصفات الأصلية والفرعية التي أشار إليها ابن مالك في التسهيل التي ذكر منها كاف كجيم وبالعكس. فبان لنا بقوله : «وكاف كجيم وبالعكس» أن ما بين مخرج الكاف والجيم حرفاً فرعياً تولد من مخرجهما وهو مستقبح ومن قوله أيضاً : «والشين كالجيم من المستحسن، وجيم كشين من المستقبح» أن ما تولد بين الصاد والسين مستقبح بالصاد، وأن ما تولد بين الصاد والزاي مستحسن للزاي، وأن ما تولد بين الحرف ومجاوره من مخرج آخر لا يكون مستقبحاً. وأن ما بينه وبين مشاركته في المخرج قد يكون مستحسناً وقد يكون مستقبحاً ولهذا صحت إمالة الجيم للشين، وبالعكس في اللفظ كما صحت إمالة الصاد لمشاركته في المخرج، ولم يقع بين الناس في هؤلاء الثلاثة خلاف بسبب إمالة أحدهما للآخر في اللفظ ومقاربتهما في السمع، وأخرى ما بين الجيم والشين لشدة تقاربهما في الاستحسان والاستقباح مع شدة تقاربهما في السمع كما نص عليه الجعبري بقوله الجيم والشين فيهما كشكشة⁽¹⁾.

وفي تحقيق صفاته استطرد ابن ايد الأمين صفات الحروف المعروفة وقال إن للجيم منها عشرة أي أنه مجهور، شديد، منفتح، مستقل، مصمت، أصتم أصيل، مبدل شجري قلقل.

وإنه شارك الشين في كثير من صفاته أن الشين منفتح مستقل مصمت أصتم شجري. ثم فسر الجهر والشدة بصفاتهما المتفق على لفظها ثم قال : إن الإطباق طابقتي اللسان والحنك الأعلى وهو أبلغ من العلو، وأن الانفتاح تجافي كل منهما عن الآخر، وهو لغة الافتراق ؛ وإن ما سميت بذلك لانفتاح ما بين اللسان والحنك الأعلى وخروج الريح بينهما، إن الاستعلاء ارتفاع اللسان عند النطق وهو ضد الانسفال، وقال إن القلقة التحرك وقيل اشتداد الصوت عند الوقوف على القاف وضمت إليها أخواتها لما فيها من ذلك الصوت.

(1) وسنرى أن الشيخ ابن حامن استبعد هذا القول.

ثم خاطب أنصار الشديدة قائلاً :

« وحاصل الحاصل أنكم لا تنكرون أن الجيم في ثالث مخارج الغم بعد الحلقية وأنه من وسط اللسان والحنك الأعلى، وأنه موصوف بالانفتاح والانسفال وكونه شجرياً لتواتر التصوص على ذلك. ونحن لا ننكر أيضاً أنه جهري وأنه شديد وأنه قلقي على القول بها، وعليه أيضاً فإنه متفق على ضعفها فيه لما قدمنا من كلام كنز المعاني في شرح حرز الأمانى. وتفسيرها بالحركة وتفسير النبرة بهمز الحرف حتى لو تأملها منصف لم يحتج بها لوجود الخلاف فيها وضعفها على القول بها، وإنما لم يحتج بالجهر من جهة احتباس النفس والشدة من جهة احتباس الصوت». ولم أر لكم حجة تحتجون بها غير هاتين الصفتين، فأما انحباس النفس والصوت فإنما هو لقوة الاعتماد على المخرج كما تواترت عليه النصوص التي قدمنا، ويمنع من قوة الاعتماد الذي قلنا وسد النفس، وحبس الصوت فسروا به الانفتاح من أنه انفتاح ما بين اللسان والحنك الأعلى فلا تصح شدة الضغط وقوة الاعتماد فيما بين اللسان والحنك، لافتراقهما، وبمنعه أيضاً ما فسروا به الانسفال وهو انخفاض اللسان عن الحنك الأعلى إلى قاع الغم عند النطق بالحرف، وحيث انخفض اللسان وانحط إلى قاع الغم لم يبق للريح حابس لأن الحابس لذلك إنما هو قوة الاعتماد وشدة الضغط كما قدمنا. وانتفيا بالافتراق وقوة الريح فحينئذ لزم المصير إلى ما قاله الجعبري.

وهو موصوف بصفة قوة وبصفة ضعف وتكافأتا، لأن الحرف يكون قوياً مطلقاً، وضعيفاً مطلقاً وقوياً من وجه وضعيفاً من وجه والتكافؤ معتبر»، وبهذا الاعتبار أيضاً لزمنا أنه يتنزل بمنزلة حروف البين بالمعنى، لأنها منسوبة إلى بين وهو المتوسط بين الرخاوة والشدة، وهذا الحرف متوسط بين الضعف والقوة، فصار بالمعنى كأنه من حروف البين، وهي التي أجري معها بعض الصوت وحبس بعضه أو التي جرى معها الصوت جرياً ضعيفاً فحينئذ لزمك هذا الذي تطلبونه من حبس الصوت وسد النفس مخالفاً لما أثبتوا له من الريح وجري الصوت».

«وهذا الحرف قوي من وجه وضعيف من وجه كما علمت، فلا يصح لنا أن نحكم فيه بصفات القوة ونضع صفات الضعف ولا بالعكس، ولو سلمنا تسليماً جدلياً وحكمنا بصفة القوة دون صفات الضعف، فلستم تنكرون أنه في شجرة الغم وانفتاحه من وسط اللسان والحنك الأعلى، وأنكم تطلبون فيه شد النفس وذلك لا يكون إلا بارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى لأنه لا يصح في الذهن أن يسد النفس

واللسان مفترق مع الحنك الأعلى. وإذا قلنا بارتفاعه فلا بد أن يكون مع الاستعلاء فقط، أو معه مع الإطباق. وقد قدمنا أن الحرف لا يوصف بصفتين متضادتين، فإن كان ارتفاعه مع استعلاء فقط، فهذا الجيم موصوف بالانسفال، وهو متضاد مع الاستعلاء، وإذا قلنا به مع الإطباق فهو موصوف بالانفتاح وهو ضد الإطباق وهما لا يجتمعان، وهذا الحرف الذي تدعونه لا ينكر أحد أنه موجود فيه انطباق اللسان على ما حاذاه من الحنك، لأنه هو أطبق من بعض حروف الإطباق كالضاد والهاء، وإطباقه واستعلاؤه لا يصح في العقل لأحد أن ينفيهما عنه إلا بثبوت الانفتاح والريح. والانسفال إلى قاع الفم، وهذا ما لا يراه من الناس فيه إلا من يرى وجود الضدين كالسواد والبياض في آن واحد.

فإذا تأمل هذا منصف بذوق سليم وفهم مستقيم، ومنع النفس من حظوظها لنيل حظوظه، وتأمل ما قاله سيدي عبد الله من عداوة النفس بقوله :

إلى الله أشكو طوع نفسي للهوى وإصرارها في غيها وغيوبها
دعني إلى ما تشتهي فأجبتها فضاع نصيبي في طلاب نصيبها

إلى آخر الأبيات. ودار مع الحق حيثما دار وكانت الحكمة ضالته المنشودة وفائده المقصودة، علم أن ما نطلب من جهرية الجيم وشدة هو ما نميز به بينه وبين مشاركته في المخرج، وهو كونه أشد من الشين والياء، وأجهر من الشين فقط لأن الياء مشتركة معه في الجهرية، وهذا موجود في جيمنا الأصلية القديمة، والأشياء تعرف بنظائرها كما تعرف بأضدادها».

المطلب الثاني : حجه في الرواية :

وأما طرق أخذه عن حفاظه، فكفى في ثبوتها أنكم لا تنكرون أنه هو القديم في عامة البلاد من حضر وباد، وأن ما تدعون هو الحادث فيها، وقد علمتم أن سابقة الإسلام ترجع على غيرها وأنكم لا تنكرون أن كل إجازة في هذه البلاد على الجيم القديم وأن إجازتكم على ما تدعون لم تسبق هذا الشيخ رضي الله عنه وليست لها ثانية في قاطبة أرضنا. وقد علمتم أيضاً أن كثرة القائل من المرجحات، وأنكم لا تنكرون عدالة العالم العلامة المحقق المدقق النحوي اللغوي الفقيه المحدث سيدي محمد المحبوب، وهو أخذ عن شيخه إمام هذا الفن وقطب دائرته، وأجازه بيده، وهذه إجازته موجودة عندنا، وإن قلتم : من أخذ عنه ؟ قلنا : إنه لا يعد كثرة

وكفى عن عدهم وعدالتهم ثبوت إجازة وعدالة العالم النحوي الفقيه المقرئ محمد ابن المختار الأعمش العلوي، فلا يخفى أن رواية الشيخين المذكورين أكثر قائلًا فترجح بذلك وتترجح أيضاً بوجود إجازة أخرى عن ابن القاضي بموافقة الشيخين وبنصه هو بالتحذير من موافقة إجازتك ونصه :

فمخرج الجيم بلا امتراء	من وسط اللسان للقراء
مما يلي الحنك الأعلى قد جرى	فذاك حقاً مخرجاً بلا امتراء
حافظ على شدتها والجر	فإن تكررت تأكيد قادر
وهو مجهور شديد مُستغفل	منفتح منصمت حتماً نقل
فسيجب النطق لكل تالي	مبانياً به لحرف الدال
وذاك مذهب الإمام الداني	وسيبويه صاحب البيان
متفق عليه عند العلماء	شرقاً وغرباً هكذا النص انتمى
فلا تجوز عندنا الرواية	بقير ذاك قل ولا الدراية
والنص في الأماني والأهواز	وفي المجاز قل بلا مجاز
والنص موجود لدى كتب الأدا	وكلهم قد بينوه مرشدا
ومن يعمل بصوته للدال	فذاك مخبول من الجهال
فاحذر صويت الدال عند النطق	بالجيم في الأدا تفز بالحق
إياك إياك صـ صـ صـ صـ صـ	فهو مخالف لكل تال
ومن يقل بذاك فهو باطل	مخالف للحق قول جاهل
فداخل في آية العمران	كذاك في اليقطين بالبيان
فتجب التوبة مما قد فعل	لأنه مخالف لما نزل
وهكذا جرى إلينا بالسند	عن خير مهتد هديت للرشد

وسبب تحذيره من إمالة الجيم نحو الدال ما قاله الجعبري من أن الحرفين إذا اشتركا في كثير من الصفات تقارب لفظهما كما بين الضاد والطاء وهذا الجيم والدال قد اشتركا في كثير من الصفات فلذلك حذر من إشابة صوتهما، وأخبرنا بوجود المبانيئة. وأما من قال إنما حذر ابن القاضي من النطق بالدال بعينه فهذه سخافة عظيمة من قائلها، لأن سيدي عبد الرحمن بن القاضي لا يصح في العقل أنه

يجهل ما بين الإبدال والإمالة حتى يقصد أحدهما ويعبر عن الآخر. وهم يقولون في وصف الحرف بأحدهما مبدل ومعال وكل منهما عقد له باب طويل في التصريف، وقد نصوا على أنه يبدل من الياء كما قال الشاعر : خالي عويف وأبو عليج... إلى آخر الأبيات، ولم ينصوا على إبداله هو من الدال، بل إنما يصح أنه أراد بالإمالة معناها، وهي إشابة الصوت ببعض الصوت ومن نسب هذا إليه فدركه عليه، ولا يخفى على أحد بطلان قوله وتعديه عليه، وإن قال قائل قد بلغنا أن سيدي محمد المحجوب ذكر هذا الحرف في الجيم المشددة قبل سيدي عبد الله، قلت إنما ذكر هذا الذي ذكره شيخه في نظمه بقوله :

فاحذر على شدتها والجهر فإن تكررت تأكد فادر

لأنها إذا تكررت سهل على اللسان امتزاجها بالشين فيخاف عليها حينئذ أن تسلب من صفتي الجهر والشدّة، فيحرص حينئذ على إلزامها لمخرجها المعتاد من غير تكلف كما نصوا على أن التجويد هو إخراج الحرف من مخرجه المعتاد من غير تكلف.

المطلب الثالث في حكمه :

وأما حكمه من جهة فصاحته، قال سعد الدين التفتزاني : اعلم أن القول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح، بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة الجهل إلى الله تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً، والفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابية ومخالفة القياس اللغوي أي المستنبط من استقراء اللغة، حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة، والتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها، فمعه ما هو متناه ومنه ما هو دون ذلك. ونص أيضاً على أن كل ما أدى إلى الثقل فهو داخل تحت التنافر. والغرابية كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى، لا مأنوسة الاستعمال، والوحشي منسوب إلى الوحش الذي يسكن القفار، واستعير للألفاظ التي لم يؤنس استعمالها. والوحشي قسمان : غريب حسن وغريب قبيح، فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب على العربي استعماله، لأنه لم يكن وحشياً عندهم، والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقاً ويسمى الوحشي الغليظ، وهو أن يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلاً على السمع كريهاً على الذوق ويسمى المتواعر. فأما مخالفة القياس فلسنا بصدها، وقيل إن فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في

السمع بأن يتبرأ السمع من سماعه، كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة، فإن اللفظ من قبيل الأصوات والأصوات منها ما تستلذ النفس بسماعه ومنها ما تكرهه. فحين علمنا هذا وجب علينا مراعاة الأفصح من هذين الحرفين، فيجب علينا أن نتلو به كتاب الله العزيز وهو أيسرهما على اللسان وأعذبهما في النطق وأنس في الاستعمال وأخفهما في السمع وأحلى في الذوق وأحسن في السمع وألذهما للنفس بسماعه، وأيهما كان أثقل على اللسان وأعسر في النطق وأدى إلى الثقل وأوحش عند العرب وأثقل على السمع وأكره على الذوق ويتبرأ السمع من سماعه كما يتبرأ من الأصوات المنكرة فيجب علينا اجتنابه لأن كل ما أدى إلى الثقل فهو ثقیل داخل تحت التنافر كما قدمنا».

«قال سيدي محمد الحريري في "درة الغواص في أوام الخواص": ومن أوامهم أنهم يغلظون الجيم أخت الشين لغة سودانية رديئة ينزه عنها كتاب الله، ألا تراه نفاه عن لغة العرب ونسبها للسودان فكفى بذلك من وحشيتها، ويشهد لذلك ما هو موجود في لغتنا. وقد علمت أنها ملحونة من لغة العرب ولا ينطق به عندنا إلا سوداني أو من هو مثله في العجمة».

«وأما كونه مؤدياً إلى الثقل والعسر في النطق والهجنة في السمع، فكفى به أنه كلما اتصل بالتاء أو الدال أو الزاي من الحروف النطعية تنأى عسر النطق به وأدى إلى الثقل في السمع والهجنة فيه، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿كَلِمًا نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ فإنها في الثقل بمثابة قول الأعرابي لناقته: : تركتها ترعى الهعخع، فإن هذا من قول العجاج :

هائلة أهوالها من أدلجا إذا رداء ليله تدجدجا

لمن قرأ بالجيم السوداني وكذلك جميع قصيدته كلها يعسر في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا﴾ و«أزدجر» وغير ذلك. كما أنه يقبح في السمع ويؤدي إلى الهجنة إذا تكررت كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَاجُوجُ وَمَاجُوجُ﴾ و﴿أُجَاجُ﴾ و﴿فِي زُجَاجَةٍ﴾ و﴿الزُّجَاجَةُ﴾ وغير ذلك مما يرى بالاستقراء. فإذا تأمل هذا منصف علم أنه يؤدي إلى الهجنة والكرهية في السمع وعسر النطق والثقل على اللسان والوحشة على قول سيدي محمد الحريري. ولغة عامة أرضنا ما عدا أعاجمها. وقد علمت أن ما أدى إلى الثقل فهو داخل تحت التنافر فيؤدي حينئذ إلى الوعيد الذي ذكر سعد الدين،

وكذلك يؤدي أيضاً إلى الوعيد الذي ذكر سيدي عبد الرحمن بن القاضي نعوذ بالله من غضبه وسوء حسابه، ونسأله أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً».

4 . انتصار بعض العلماء لابن أيد الأمين

(أ) الشيخ محمد اليدالي :

وبعد ما صدر رد ابن أيد الأمين على الشيخ التنواجيوي، بادر ثلاثة من العلماء الشناقطة في مسانذته والدفاع عن الجيم الرخوة المعهودة عندهم وكان في طليعتهم الشيخ محمد اليدالي الذي كتب في تأييد ابن أيد الأمين قائلاً : «إنه وضع رسالة ميز فيها بين الغث والسمين، فنظم بالزمرد عسجدها وباللؤلؤ المرجان زبرجدها، فسميتها بالأنوار المتوقدة في الرد على الجيم المنعقدة» واعتبر الشيخ اليدالي أن الجيم المنعقدة بدعة، وأورد فيها قوله ﷺ «إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة» : وإن فصاحته تنزهه عما يثقل على السمع، مثل : جعجة قضاة، وععنة تعيم وكسكستها، وكشكشة أسد وربيعة، وأولى من ذلك اجتناب جيم السودان الموجودة في البربرية، والقول بأن الجيم لغة سودانية ردية ينزه عنها كتاب الله. ثم ذكر الشيخ اليدالي ما حدث به من لا يتهم عن الصالح الأمين بن مالك أن أصل تلك اللغة، أي الجيم المنعقدة، أن قوماً من السودان قرأوا في بعض تلك المدن فمهرروا فتلقتهم الناس بالقبول فذاعت قراءتهم في الناس فجعلوا ينقلونها خلفاً عن سلف حتى درس أصل القراءة ونسي وعمل في ذلك أبياتاً، ولعله في هذا يشير إلى ما أورده العلامة محنض بابا الديماني نقلاً عن مودي مالک. وهو قول الشاعر :

قد أفسد الجيم جيل كان مسكنهم أرض الحجاز وهم سودان سنار

(ب) نظم ادبييع الكمليلي :

وممن ناصر الجيم الحسانية الشاعر ادبييع الكمليلي الذي نظم كتاب ابن الأمين في أرجوزة سماها "المرعى من السعدان في رد جيم السودان" يقول في أوله :

هذا ولما كان جل الناس
وكثر اختلافهم فجودا
إذ كل حـرف أهله تمسكوا
جمعت فيه ما للجكني
نظما يحق مخرج الحروف
سميته المرعى من السعدان
في الجيم سوداني وبعض فاسي
كل بحرف ظنه هو الهدى
بحجة وما سواه تركوا
في الجيم مع ضم مزيد حسن
وما حوت من وصفها المعروف
في رد جيم أفق السوداني
وقد أورد فيها الناظم زيادة من عنده نذكر منها :

أولا : قوله :

أما تفشي الجيم فالمرادي نماء للعرب وللبوادي

ولقد رأينا هذا القول عند الشيخ محمد المامي.

ثانياً قول : إن أصل قراءة الجيم الشديدة هم العجم الذين سكنوا المدينة
ومهروا في القراءة وأخذت منهم، وذكر أن نافعاً كان من الموالي السود. وأن
إخوان السودان لا يقلدون في العربية كما لا يقلد بلال بن رباح في شين «أشهد»
وهكذا يقول ادبيح.

والأصل فيه عجم قد سكنوا
وأخذ التجويد عنهم وانتشر
ونافع كان من الموالي
وعندما قد أخذ التجويدا
بل لا يقلد أخو السوداني
وهل بلال الحبشي مقلد
مدينة النبي نعم المسكن
في كل قطر لفظهم من البشر
وكونه أسود للمسملاي
ورش وقالون فلا محيدا
في الجيم عكس ابن العلا والداني
في شينه وهي شين «أشهد»
هذا وقد يكفي أنصار الجيم الشديدة إذا أقر خصومهم بأن الإمام نافعاً كان
يقرأ بها.

(ج) أحمد محمد الحاجي :

وممن ساند ابن أيد الأمين المقرئ أحمد بن محمد الحاجي الذي لخص حجج
أنصار الجيم الحسانية في قصيدة سماها "إيضاح المرام في الرد على جيم
الأعجام".

نوردها فيما يلي :

الحمد لله حمداً طيباً عطراً
والشكر لله مادام الوجود له
إن الصلاة على خير الأنام ومن
هذا وإن اللغى في الجيم قد كثرا
أتى به البعض للأوهام منعقد
قد أطبق القوم عن جهل عليه وما
إن قلت : ذا منكر قالوا : مصادرة
وما لهم غير تقليد يرون ولا
ومن أتى بكتساب الله جل بما
ومن يغير من القرآن معتمداً
وكم هممت بإيضاح المرام فلم
إما لجهل ذويهم أو تعنتهم
فجئت بالعقد محكوم النظام لكي
لعل ذا نهية يوماً يصادفه
إما أتى بدليل للذي ذكرنا
بقيت معتصماً بالله معتذراً
فالحرف مخرجه ما منه قد ظهرا
ولم يكن لفقيهه أو محدث أو
فيه مقال ولكن يستبين بما
ثم الحروف على قسمين قد وردت
تسع وعشرون والفرعي مخرجه
في النور أو غيره من كل ما كلم
وكون ذا الجيم من أصليها درجت
كالشاطبي ومن ينمى إلي الجزري
ونجل قاض وشراح الجميع فلا

حمداً علينا بفضل أنزل السُوراً
قد قال يولي جزيل الفضل من شكراً
غدا بما سنه في الدين مؤتمرا
وما تجزوا به ما يثلج الفكر
من غير ما حجة تدعو لما افتقرا
إن أمعنوا في الذي يأتونه النظرا
وكيف ينكر ما عن شيخنا صدرا
لشيخهم حجة فيما قد ابتكرا
يوافق النفس في أهوائها خسرا
حرفاً فقد باء بالعصيان أو كفرا
أجد سبيلاً إلى إفهام من حصرا
وما علي إذا لم أفهم البقرا
يرى الذي ارتثي بآب ومن حضرا
فيفهم القصد أو يستنبئ الخبرا
أو ارتثي خطأ في ذاك فانزجرا
من فرط جهل لمن عليه قد عثرا
من حيز ولدى الحرف الذي انتشرا
لذا التصوف أو من في المنام يرى
قد كان في كتب حرقية سطر
أصل وفرع فالأصلي الذي شهرا
مولد بينها منها الفصيح جرى
ومنه غير فصيح وهو قد أمرا
كتب الشيوخ عليه في الذي غبرا
وكابن مالك أو من ألف الدررا
خلاف في أنه في ثالث قصصرا

من مخرج الفم بعد الحلق معه أتى
وفي اللسان وما حاذاه من حنك
وهذه شجيرات إذا شفعت
له صفات ستلقاها مفصلة
قلنا الصفات التي تنفون ثابتة
نراه فرعاً مقام النطق قد عمرا
واستحسنوا الجيم مثل الشين وهو يرى
وقبح إشراجه شيناً يدل على
فلا خلاف لديهم في إمالته
وفي تدانيهما سمعاً لكشكشة
وعن أبي عمرو «أخرج شطأه» ادُعِمت
واللحروف صفات بعضها قويت
وذو تفش وإطباق وقلقلة
جرس وصتم ونفخ مع مفخمة
همس خفي وانفتاح والتسفل مع
فالجيم أصتم قمري ومنفتح
ومبدل شجري فيه قلقلة
وقيل لا وعلى قفو المقال بها
وحاصل الأمر ذا وقف فمخرجه
لم تنكروا الفتح فيه أو تسبقه
ونحن لا ندعي سلباً لشدته
والجهر أيضاً ولكن الاحتجاج بها
فإنما صفتاه قد تكافأتا
حتى غدا كحروف البين منزلة

شين ويا مع اليا قد أتى أخرا
أعلى ومن وسط ذين قد ظهرا
بالضاد إذ عمرت في المخرج الشجرا
قالوا وإذا الجيم من تلك الصفات عمرا
له ونحن نرى ما تدعون ورا
وليس في مخرج الأصلي منحصر
مما ادعيتم بعيداً عز مهتصرا⁽¹⁾
فرط التقارب أو صافاً لمن بصرا
لشين إذ شبه الحلى غزرا⁽²⁾
لها عن الجعبري نقلاً قد ابتدرا
وذاك في جيمكم ما إن يكاد يرى
والضعف في بعضها يقوى الذي جهرا
والاستطالة مستعمل وما ظهرا
نو شدة مطبق صمت وما صفرا
ترقيقها ورخاء ضعفها اشتها
نو شدة وانسفال مثلما جهرا
وهي اضطراب كأن الحرف قد نبهرا
ضعيفة فيه إجماعاً كما صفرا
وإنكم أيها النافون غررا
وكونه شجرياً وفق ما انتثرا
ولا تقلقه إن نهجه افتقرا
لما به الفتح والتسفل قد فسرا
وذا التكافؤ في كليهما اعتبرا
فالصوت فيه على ضعف قد انحصر

(1) ولعله : واستحسنوا الشين مثل الجيم، لأن العكس غير معروف.

(2) يلاحظ خلل في الشطر الأخير من هذا البيت.

وما ادعيتم مناف للذي طلبوا
ولا يصح لنا حكم بقسوته
ولو حكمنا به مع كونه شجريه
وهل له من علاء أو مطالعة
إن أطبقوا وعلى الحروف لما
فالقوم من جهره ليسوا وشدته
هذا وإن كلام الله ليس به
وناسب الضد للذكر الحكيم نفي
فصاحة الفرد وفق القيس ألفته
وقيل مع فقدنا سمعاً كراهته
وذا التناقض وصف موجب ثقلاً
ومنه من قد تناهى في تنافره
عن الغريب فمع ترخيه حسن
ولا يحل لنا أن نتلو السور
فلنختبر أفصح الحرفين نتبعه
نقف أخفهما سمعاً ألذهما
والكل حينئذ قد أن أن يذرا
وقال في درة الغواص قد وهموا
فتلك من لغة السودان منبعمها
ألا تراه عن العرب الكرام ففي
وقد كفى وحشة ذاكم ويشهد ما
ولم يكن عندنا ممن يفوه بها
وقد كفى هجنة عنها الكتاب على
ك «كلما نضجت جلودهم» و«جبت
لقد جعلنا أجاجاً مع تجارتهم

من جري نفس به تاتون منحصر
وترك ضعف وللآسي إن نظرا
ألم يجز سد نفس من فم فغرا
أليس منفتحاً يأتي ومنحدرا
قد ادعيتم فشبه المرعى نذرا
يعنون غير الذي يسمو عن النظرا
إلا الفصاحة أفراداً وما انضفرا
للجهل منزله والسلب إن قدرا
وفقدته لهجاء فيه قد نفرا
لكن في عده شرطاً لما نظرا
في السمع مع كونه في النطق قد عسرا
ودون هذا وفي الوحشي ذاك سرى
ومع كراهته في السمع قد نكرا
إلا بأفصح ما يرضى إذا سبرا
وذاك يدرى إذا ما المنصف اختبرا
للنفس أحلاهما ذوقاً وما يسرا
ما كان بالضد مما يستطاب ورا
إذ غلظوا الجيم جهلاً بل أتوا نكرا
فقد هفا من بها الذكر الحكيم قرا
ذاكم وقال من الأعجام قد صدرا
في قولنا اليوم منهما الذي نكرا
إلا السوادين أو من أشبه النفرا
من ذاك أمثلة تقضي لنا الوطرا
جنوبها» لم يجد ياجوج وازدجرا
زجاجة جدد ياجوج وانفجرا

ولا تنافس إلا دون أمثلة
لو كان جيمكم أصلاً لما ذكروا
كما تدجج زججنا الدجى ودجى
وقد تدل لنا إلا إذا عهدت
على التواتر عن كل قد اتصلت
إن قلتم لا نرى غير الكتاب بها
وفي كتاب اليدالي إن منشأه
وبالقبول تلقتة الورى ففشا
وقال أيضاً حديث ما به قرأوا
قلنا التكرار في بعض الحروف جرى
في غير ما ذكروا كالثنين معجمة
فإن حجتكم فيه لداخضة
إلى ابن قاض نميتم أخذه سفهاً
وبين القصد تخفيفاً لمخرجه
وقد تناهى بحمد الله بارئنا
يرجوا من الله عفواً عن خطيئته
مع القبول لما ياتيه من عمل
ثم الصلاة على خير الأنام ومن
إلى سلام به نيل السلامة من

(د) منيرة الألفغي :

ياتي بها شاعر قدماً ومن نثرا
ما دونهن لدى التمثيل ما نفرا
هما بقيدهم من ذاك قد كثرا
بجيمنا وهي لا تلغي بها غيرا
بمن بهن تسمى ذلك العصرا
قلنا الهدى عربي فاعربوا السورا
بعض السوادين في بعض القرى مهرا
في الناس حتى نسوا ما كان مشتهرا
قالوا وفي الجيم تكرير إذا اختبرا
على وفاق من الأشياخ وهو يرى
والفا وذا الخلف أيضاً والصفير ورا
وما لها من جزى إلا هوى ومرا
وفي النظام ابن قاض طالما نكرا
وقال من شبهه للدال كن حذرا
ما رامه أحمد الحاجي مختصرا
والستر يوم اللقا عن سوء ما ادخرا
وخير جاء وإنماء لما بذرا
غدا على دينه الميمون مقتصرا
سخط السلام كما نجني به الثمرا

وممن ناصر الجيم الحسانية العلامة النحوي منيرة الألفغي الذي نزع عن
بلاد القبلة واستوطن ولاتة ولم نطلع على ما كتبه فيها إلا من خلال الرد عليه، من
قبل أحد تلامذة الشيخ التنوажوي ؛ والذي يظهر من هذا الرد، أن منيرة استدل
على صحة الجيم الحسانية بأنها عربية مستفيضة متواترة، وأن جمهور الصحابة
قرأوا بها، كما ذكر رواية لها عن الحاج الأمين بن أحمد جار الله الذي أخذ عن

الحاج عبد الله البوحسني، وأورد أسماء أعلام منهم خيار بن السالم وعبد الرحمن بن بو الأرياح والشيخ المحجوب الجكني، وابن موسى ولعله ابن أيجل، وابن جبّ. والذي يفهم من النص، وهو غير واضح، أن العلامة منيرة ذكر أنهم كانوا يقرؤون بالجيم الحسانية؛ وهذا ما أنكره صاحب الرد. الذي قال إن بعضهم لم ينقل شيئاً فيها، وأن سيدي المحجوب قرأ على ابن القاضي بالجيم المشددة، وأن ابن أبي الأرياح قرأ بالسبع على الشيخ التنواجيوي، وأنه توفي وهو يقرأ بالمشددة.

ومما أورده صاحب هذا الرد فتوى لسيدي عبد الله بن محمد بن القاضي العلوي يقول فيه : إنه لا تجوز قراءة القرآن العظيم بالجيم على الهيئة التي عمت بها البلوى بين الناس بادية وحضراً لأنه لحن قبيح كما نص عليه القراء والنحويون بالإجماع إذ هي على تلك الهيئة جيم كشين وإشمامها وتحليتها بصفات التفشي الخاص بالشين المؤدي إلى همسها ورخاوتها.

(هـ) فتوى محنض بابه ابن عبيد :

وممن أيد الجيم الحسانية العلامة محنض بابا بن عبيد الديماني الذي أصدر مكتوباً يقول فيه : «إن الذي يظهر له من الكتب أن الجيم المنعقدة غير فصيحة، لأنه لا خلاف أن الجيم مجهورة شديدة والمنعقدة لا جهر فيها، وفي التسهيل أن لها فرعين مستقبحين وهما جيم ككاف، وجيم كشين، والتي كالكاف هي المنعقدة وهي جيم السودان، والتي كالشين توجد في عجمية زوايا القبلة، وليست هي الجيم الحسانية لأن فيها تفشياً وإنما هي التي كالشين، والظاهر أن الجيم الحسانية إن لم يشبها تفشٍ هي الأصلية لأن لغتهم هي أقرب لغات أهل العصر إلى العربية».

«ومما يفيد أن المنعقدة غير أصلية ما ذكره أحمد بابا التنبكتي أن اسم «المزجلدي» بزاء بعدها جيم منعقدة، فهذا يفيد بأنها غير أصلية، وما ذكره المحلى في لفظ ابن جني أنه حرف بين الجيم والكاف، ولا شك في أن الجيم الأصلية أقرب إلى الشين لأنهما من مخرج واحد».

«وأما الاعتراض بأن الجيم حرف قلقة، ولا قلقة في الجيم الحسانية فجوابه والله أعلم أن القلقة صويت يعقب إسكان الحرف، وذلك يوجد في الحسانية إذا لم يشبها تفشٍ».

ونكر الشيخ محنض بابه إنكار ابن أيد الأمين الجيم الشديدة وقال إنه احتج بحجج لم تحضره، ونكر أن الشيخ محمد البدالي وافقه في هذا الرأي. ثم قال :

«وقد قيل إن الأصل في قراءة المشاركة بالجيم المنعقدة دخول رجال من السودان لأرض الحرمين وتعلموا تجويد القرآن حتى مهروا فيه فصاروا أشياخاً يؤخذ عنهم الأداء، فصار من يأخذ عنهم يأخذ الحرف كما يقرأونه وفي ذلك يقول الأمين بن مودي مالك :

قد غير الجيم جيل كان مسكنهم أرض الحجاز وهم سودان سنار»
والله تعالى أعلم بالصواب.

و) مکتوب الشيخ محمد المامي :

وأما الشيخ محمد المامي فقد أيد هذا أيضاً وقال :

«ونص المرادي في شرح التسهيل على أن الجيم فيها ثلاث لغات : التفشي وهو لغة العرب⁽¹⁾ وفيها لغتان أخريان، وأظن أن المنعقدة إحداهما لأنها سودانية كما نص عليه الحريري في درة الغواص قائلا : إنه من أوهام الخواص أنهم يغلطون الجيم أخت الشين وهي لغة سودانية رديئة ينزه القرآن عنها ومما يدل على أن التفشي في الجيم هو لغة العرب قول الجعبري : الجيم والشين فيهما كشكشة، ولا كشكشة في الجيم المنعقدة، ومن أدلة فصاحتها إدغامها في الشين عند أبي عمرو في قوله تعالى : ﴿أخرج شطاء﴾.

ومما استدل به الشيخ محمد المامي على بطلان الجيم المنعقدة ضبط المحلى لابن جني، وتحذير ابن القاضي من صويت الدال.

ثم ذكر أن الجيم الحسانية القديمة هي العربية التي أخذ بها ابن أيد الأمين عن ابن عمه المحجوب الجكني، وابن الأعمش عن عبد الرحمن بن القاضي، وبين ابن أيد الأمين فصاحتها وخلوها من الاستئقال والتنافر.

ثم قال إن القراءات السبع من أصلها سندا قراءة نافع لأن الأسانيد أصحها سندا عند البخاري رواية مالك عن نافع عن ابن عمر⁽²⁾، وأفصحها قراءة أبي عمرو

(1) لقد رأينا أن سيبويه لم يذكر التفشي إلا في الشين.

(2) هذا القول يوهم أن الكاتب لا يفرق بين نافع القارئ ونافع مولى ابن عمر، مما يشكك في نسبة هذا المکتوب إلى العالم المحرر الشيخ محمد المامي.

لأنه عربي أصيل وابن عامر فإذا اختلفت القراءات في مخرج حرف أو صفته ترجح أبو عمرو لأنه بصري والبصرة موطن سيبويه ثم ختم قوله بأنه لا يصح ترجيح الجيم الفرعية الشائعة في السودان على العربية التي قرأ بها سيبويه والداني وابن القاضي.

ز) دفاع الشيخ محمود بن حنبل عن الجيم الحسانية :

ومن المدافعين عن الجيم الشامية العلامة اللغوي الشاعر الشيخ محمود بن حنبل الذي أفرد لها رسالة مستقلة، وسمى الجيم الشديدة بجيم السودان، ولقد صاغ آراءه عنها في قطعة من الشعر وأفاض في شرحها. وبدأ بقوله :

تأمل هداك الله إن كنت ذا عقل	ولا تك عن درك الحقائق في عقل
بفتح وخفض قد تميز جيمنا	ومنطبق جيم السوادين مستعل
وإجماعهم طرا على ترك عده	أدل دليل أنه مفتري النقل
وقارب جيم العرب في اللفظ شينهم	بإجماع منسوب إلى العلم والفضل
وتلكم نأت عن لفظها نأي ناطق	بها عن بيان القول والمنطق الفصل
وأوصاف جيم العرب جهر وشدة	وقلقة فتح وميل إلى السفل
لذاك حوت أوصاف ضعف وقوة	وتلك حماها الضعف قفل على قفل
قد افترقا والحمد لله إنه	هو المرشد الهادي إلى أقوم السبل

وفي شرح هذه الأبيات بسط القول في حجه وهي :

1. إن الجيم التي يسميها «جيم العرب» مفتحة، ومنخفضة، والتي يسميها جيم السودان مطبقة ؛ وفسر الإطباق بأنه وضع اللسان على الفك الأعلى عند النطق بالحرف، والجيم غير معدودة من الحروف المطبقة وهي الصاد والضاد والطاء والظاء.

2. إن الجيم السودانية مستعلية.

3. اشتراكها في المخرج مع الشين واستدل بقول السخاوي :

والجيم إن ضعفت أتت ممزوجة بالشين نحو الجيم في المرجان

وتحدث الشيخ ابن حنبل عن صفات الجيم، وركز على الشدة التي يبرزها جمهور القارئين بالجيم المعقودة، وقد سبق له أن عرف الشدة بأنها انحباس الصوت عند النطق بالحرف ؛ وهو غير ظاهر في الجيم الحسانية، فرد على هذا

الاعتراض بحجتين : الأولى أن عبارة الوصف بالشدة فيها تسامح على ذوي الاصطلاح. الثانية : أن الغرض من الوصف هو بيان ما يختلف به عن حرف آخر شريكه في المخرج. وبما أن الجيم تشترك مع الشين في المخرج، فإنها تمتاز عنها بنوع من الشدة يكفي للفرق بينهما.

وقد يكون من الملاحظ أن الشيخ ابن حنبل لم يعتبر هذا التسامح في رده على الذين ادعوا أن جيمهم المعقودة غير مطبقة، شأنه في ذلك شأن الدال التي يلامس فيها اللسان الحنك الأعلى مثل الجيم المعقودة.

ومن حججه كذلك في الدفاع عنها ما رواه عن العلامة محمد بن سعيد البدالي الذي قال إن الجيم العربية هي ما ينطق بها بنو حسان، وأن المعقودة هي ما ينطق به السودان. غير أن الشيخ لم يشر إلى نطقهم بالغين بدل القاف، وذكر كما كرر ما ذكره أنصار الجيم الحسانية أن أصلها مأخوذ عن سوادين سكنوا المشرق، وذكر أن بعض إخوانه أخبره بأنه رأى ذلك في كتاب يسمى "مجمع الأحباب"، ولم يذكر مؤلفه.

ج) رسالة الجيم لمحمد عالي المعروف بجمع :

وقد كتبها بطلب من عبد الودود بن محمد بن عبد الودود بن الحاج المختار، وأورد فيها ما تلخصه باختصار، ويقول فيها :

1. إن مخرج الجيم والشين والياء من وسط اللسان بينه وبين الحنك. عازياً للتسهيل وقال : وفي «الجمع» للخليل لا مخرج للياء.

2. وأنها مفتحة قال في المساعد سميت هذه الحروف مفتحة لأنها لا ينطبق اللسان بشيء منها على الحنك، والانفتاح ضد الانطباق. وفي «الجمع» سميت المنطبقة لانطباق اللسان على الحنك، والانفتاح ضد الانطباق. وقال الجاربردي المفتحة لا ينحصر الصوت عند النطق بها بل يكون بين اللسان والحنك مفتحاً (فليُنظر المنصف هل هذه الصفة منعقدة).

3. وأنها ذات انسفال قال في «الجمع» : سميت منسفلة لأن اللسان لا يستعلي عند النطق بها إلى الحنك بل ينسفل إلى قاع الفم.

4. وأنها جهرية والمجهور عندهم ما أشبع الاعتماد عليه في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت كما في «الجمع»

والصاح والمساعد عزوا لسيبويه. فليُنظر المنصف هل إذا سكن الجيم هل يجري الصوت أم لا فإن قال نعم ارتفع النزاع، وإن قال : لا : تمحض المراء والجدال.

5. وإن قيل الجيم شديدة ومعنى الشدة عند سيبويه امتناع الصوت أن يجري في الحرف، قيل له العزو يقتضي أن غير سيبويه يفسر الشدة بغير ما ذكر، وقال إنه وقف على مكتوب لابن حامي وقد فسرهما بامتناع النفس ناسباً ذلك لذكرىاء الأنصاري. وأن بعض المتأخرين يقول إن الشدة تأكيد الجهر، ومرجع ذلك كله انحباس النفس لا الصوت مثل : «أك» «أت»، وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كالصاد والعين.

وتساءل العلامة محمد عالي قائلاً : «هل يقلد سيبويه في تفسيره للشدة، لأنه قد يخالف الجادة في كثير من الأقوال، فيلغى قوله أو يكون مقابل الأصح ! مثل قوله «باتباع المحل» في بابي اسم الفاعل والمصدر، ومنع خروج سوى عن الظرفية، ومنع مجي «أن» في خبر «كرب» وقد ورد بالسمع. وجوز كسر الفاء في نحو «بعت» وضمها في نحو «عُفْتُ» مع بناء الفعل للمفعول ولم يعتبر اللبس ومنع إعراب الأسماء الستة بالحروف، وحكي عنه أنه نصر قول القائل «قال فلانة» وأمثال ذلك.

وأيضاً المعتبر من قول النحاة إجماعهم قول الآحاد فلا يحتج به بخلاف القراء، وقد قال الكسائي والفراء ومن وافقهما حين أنكر سيبويه والخليل إدغام اللام في الراء في نحو «يفغر لكم» و«استغفر لهم الرسول» في قراءة أبي عمرو ويعقوب لم يجعل الله لغة العرب فيما حفظه البصريون.

6. وأما قولهم أن الجيم مقلقة فلشدتها ولجهرها احتاجت إلى البيان وقيل إنه شدة الصوت ؛ وشدة الصوت أظهر للمنصف في الجيم السالمة من الانعقاد لجريان الصوت في الأولى وانحباسه في الثانية.

7. وأما من قال إن الجيم المنفتحة فرع قبيح، إنما ذلك في الجيم المشوبة بالشين كأن لا يعرف السامع هل نطق بالجيم أو بالشين، ويكثر ذلك فيما لو سكنت وأتى بعدها الدال أو التاء مثل «أجدر، واجتحدوا» وذكر كلام مكي في مسألة الحفاظ على مخرجها في هذه الحالة لأن اللسان يسارع إلى الشين لقربها من الشاء.

8. وأما قولهم القراءة سنة متبعة فأهل المغرب يجمعون على الجيم المنفتحة، وأهل المشرق على المنطبقة، نقلت ذلك عن ثقات الفريقين. وقول بعضهم إن الجيم

المنفتحة والمنطبقة موجودتان فصيحتان غير سديد عندي لأن عدد الحروف الأصلية تسعة وعشرون والفروع المستحسنة ستة والمستقبجة ثمانية. واستغرب محمد عالي أن يرى من يقرأ القرآن بالجيم المنطبقة والشعر بالجيم المنفتحة.

9. وأما قول من قال إن القراءة بالجيم المنفتحة لا تجوز وأنها تبطل الصلاة بدليل قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ وبقول عياض في تحريف القرآن، فيقول محمد عالي إن من عرف الدليل أن الجيم منفتحة وقرأ بها فهو من الحافظين، وذكر قول ابن متال إن متعمد اللحن في القرآن غير كافر وإنما هو حرام، وإنما يكفر متعمد التحريف اليهودي.

10. وأما قولهم إن أهل الحرم ينطقون بالجيم المنطبقة فإنه غير معتبر اليوم لفساد اللسان ولأنه لما تجرد أهل البصرة والكوفة لحفظ لسان العرب تجنبوا اليمين والعراق والشام وتجنبوا حواضر الحجاز مكة والمدينة والطائف لكثرة السبي فيها والتجار من العجم، فأفسدوا اللغة وكانت سالمة في الزمن النبوي.

وختم رسالته بأنه أدرك مشائخ كباراً أمثال : عبد الودود بن عبد الله وبلاً البحسني، ومحض بابا، وقد ادركوا المختار بن بونا وسيدي بن انجبنان، وكلهم لا يقبل الجيم المنعقدة، وأنشد في حق عبد الودود قول الشاعر :

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

(ط) دفاع العلامة حامد بن محض بابا عن الجيم الحسانية :

لقد كان العلامة حامد بن محمد بن محض بابا الديماني من أقوى المدافعين عن الجيم الرخوة الحسانية، ولقد رأينا أن جده العلامة أصدر فتوى في ترجيحها إلا أنه قيد فصاحتها بعدم التفشي، وذكر أن حجج ابن أيد الأمين على ترجيحها لم تحضره.

أما حفيده حامد فقد خصص لها عدة أنظام وشرح بعضها، واستكمل نظرياتها فيها في مكتوب المطبوع⁽¹⁾.

وتعدد رسائله حولها تدل على أنه اطلع على آراء بعض المدافعين عن الجيم الشديدة، ولذلك يظهر في كتابه رد دعاويه، في تفسير الشدة وحصر الصوت وجريه،

(1) تحقيق في حرف الجيم، د. حامد بن محمد بن محض الديماني الشنكليطي، تقديم عبد الوهاب بن منصور، الطبعة الأولى، 1974م، المطبعة الملكية، الرباط.

وتفسير الاطباق والانفتاح، كما يبدو تأثره بقول معارضي الجيم الحسانية، أن المدافعين عنها ليسوا من علماء القراءة وما لهم في الرواية سند موثوق. ولذلك نجده يعتمد عدة كتب في القراءات مثل شرح ابن القاصح للشاطبية، وأقوال النوري الصفاقصي وزكرياء الأنصاري والملا بن سلطان، وذلك في تفسير أوصاف الحروف، كما اعتمد أيضاً بعض تعريفات ابن سينا للحروف والأصوات وبنى على تلك نظريته، في حصر الصوت المكاني، وهو انضغاطه في المخرج وحصره الزماني الذي ينافي قبوله للتطويل، ولعله انفرد بهذه التفرقة من بين المدافعين عن الجيم الحسانية.

ومن الحجج التي اعتمدها نطق عرب بني حسان بها وعزى كغيره من أنصارها، الجيم الشديدة إلى السودان، لكنه لم يركز على القول بأن قراء العجم هم الذين غيروها في الحجاز، وقد رأينا أن ادبيج الكملي في نظمه ألمح أن الإمام نافع ابن عبد الرحمن وهو من الموالي قد يكون منشأ القراءة بهذا الحرف الملحون. كما أن حامداً أيضاً في تفسيره للشدة والجر بالـجيم، لم يطن في تعريف سيبويه لهما، ولا في مذهبه مثلما فعل العلامة محمد عالي الحبيلاوي، وإنما اكتفى بتأويلهما بما لا يخالف رأيه هو. ثم إنه كان في أسلوبه مراعيّاً لأداب الخلاف ويستدعي الانصاف، والرجوع إلى الحق، وقبول معقول الحجج المنطقية، وقواعدهما في الحجاج؛ غير أننا نلاحظ في نظم له يصف فيه مناظرة بين الجيمين، انتصرت فيه الحسانية على السودانية، ولم يخل فيه الكلام بينهما من التراشق في السباب، من ذلك قوله في الجيم الحسانية.

إن ادعى مستبوع من بك قرا	إجازة الشيخ اختلاق وافترا
فكم وكم من حجة لي ثم كم	عليك يا خبث من ذاك ارتكم
أليس بالكافي ذوي الأذهان	صويتك السمج في الآذان
أم ليس يكفي منك يا داعيه	أولى النهى إنك سودانيه
إنني لأعجب لعاقل أريب	يتلو بك الذكر وذا سر عجيب
ألفه السودان أدنى لغة	من لغة العرب أم تلك التي
تنمى إلى حسان أم حسان	هم بنو العرب أم السودان ؟

ومنها قوله عن الجيم الشديدة :

فبهتت من قولها وخجلت ولم تحر جواب ما قد سئلت

وسوف نحاول فيما يلي إعطاء صورة مبسطة عن نظرية العلامة حامد في هذا الموضوع، وذلك من خلال رسالته المطبوعة التي قد رتبها على مقدمة وستة فصول.

ففي المقدمة ذكر مسألتين إحداهما في تعريف الصوت والحرف والنفس وقال إن الصوت كما قال ابن سينا وغيره هو كيفية تحدث من تموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع، وقال إن ما أثبتته الأئمة لصوت الحرف من الاستقرار في المخارج والانحصار فيها، والانضغاط والامتداد والانتشار والنفوذ والجري إنما يثبت للحرف بالتبع الذي هو الهواء المضغوط في المخارج، ثم ذكر أن النفس هو الهواء الخارج من الصدر والداخل إليه. وقال إن أسباب حصول الحرف أربعة وهي الانسان الحابس للصوت في المخارج والضاغطة فيها والمعتمد عليه، والنفس بمنزلة المادة والهواء مادة الصوت، والصورة هي نفس الحرف، والصلة التي هي التوصل بالنطق لما لا بد منه.

المسألة الثانية : استحالة اختلاف الصوت إذا اتحد مخرجاً وصفة وكما أن لفظ الجيمين مختلفان في السمع، فلا يصح عقلاً أن تكونا عربيتين لأن الأصول المتفق عليها من الحروف تسعة وعشرون.

وفي الفصل الأول أورد العلامة حامد ما يرى أنه دليل على أن الجيم الشديدة (ويسميتها بالسودانية) هي الفرع المستقيح الممزوج بالكاف، فقال إن الأئمة بينوا السبب في مزج الجيم بالكاف بأنه ارتفاع مخرجها، وأن ذلك أفاد أمرين : أحدهما أن هذا الارتفاع لا يقع عند النطق بالجيم الحسانية (ويسميتها بالجيم العربية) إذ يقول ملا القارئ في شرحه لمقدمة ابن الجزي : «وخص الجيم بالذكر من بين حروف الجهر والشدة، لإخراج أهل مصر والشام إياها من دون مخرجها فينتشر بها اللسان فيخرجونها بالشين، وكذا بعض أهل اليمن يمزجونها بالكاف لارتفاع اللسان في مخرجها».

ويسارع حامد إلى التنبيه أن الفرع من الجيم الممزوج بالشين هو ما يوجد في اللغة الصنهاجية، ويتحدث عنه فيما بعد.

ويعود إلى كلام ابن الجزي في قوله : «إن اللسان ربما نبا بالجيم فأخرجها ممزوجة بالكاف كما يفعله بعض الناس وهو موجود كثيراً في سواد اليمن».

وبهذين النصين يرى أن هذا كافي في إثبات فرعية الجيم السودانية لكثرة هذا الفرع في أهل اليمن، ويقول : «إن إفساد لسان أهل اليمن هو بمخالطة الحبشة

والسودان كما نقله الهلالي في فتح القدوس عن ابن عطية». ثم أورد قول المحلي في النطق باسم ابن جني، وقول التمبكتي في لفظ المزجلدي. الواردين في كلام الشيخين محنض باباً ومحمد المامي.

أما الأمر الثاني فإن ارتفاع اللسان عند النطق يدل على أنها مغايرة لفرع القاف المنحرفة في اللغة الحسانية التي بين الكاف والقاف.

الكلام على الاختناج والانطباع :

والفصل الثاني من الرسالة خصصه للكلام على الانفتاح والانطباع ورد ما أجيب به عن فقد الانفتاح في الجيم السودانية. ويقول العلامة حامد إن جواب القارئین مختلف في ذلك فعنهم من رأى أن تعريف الإطباق والانفتاح راجع إلى كثرة المخرج وقلته، ومنهم من رأى أن العبرة بماعدا المخرج وأن الانطباع في المخرج لا ينافي الانفتاح، ولا يسمى إطباقاً في الاصطلاح وأنه لذلك لم تكن الدال ونحوها من المطبقة.

ولم يعد حامد منهم القراء الذين اعتمدوا هذه التعريفات، ولكن لا ننكر أنه اطلع على مكتوب ابن حامد في الموضوع، وكان في كلامه جواباً عليه.

ولذلك رد بجوابين أحدهما قوله : «إن النص الصريح الذي لا يقبل التأويل أن الإطباق لغة هو الالتصاق وسميت حروفه مطبقة لانطباع طائفة من اللسان بالحنك الأعلى. وقال النوري في الانفتاح إن حروفه وصفت بذلك لانفتاح ما بين اللسان والحنك عند النطق بها بخلاف المطبقة. وقال المالقي : المفتحة من هذا القبيل لانفراج ما بين ظهر اللسان والحنك الأعلى عند النطق، وقال السملالي معنى الانفتاح أن يفتح ما بين اللسان والحنك عند النطق بالحرف. وبهذا ينفي حامد القول بأن كثرة المخرج أو قلته تدل على الانطباع أو الانفتاح ولا أحد من الأئمة قال ذلك، واستدل بسعة مخرج اللام ومخرج الشين التي اتصلت بمخرج الظاء».

وصح عنده من كلام المالقي أن الانفتاح يعني انفراجاً بين اللسان والحنك الأعلى مفقود في الجيم السودانية، ومن كلام ملا ابن سلطان أن ظهر اللسان لا يرتفع في مخرج الجيم العربية إذ هذا الارتفاع هو المؤدي النطق بالحرف المستقب. ثم رد على تفسير الإطباق عند أنصار الجيم الشديدة، بما نقله المفيد أن ابن الحاجب استشكل إبقاء الإطباق مع الإدغام وفرق بين الإطباق والغنة بأن الغنة

لا تتوقف مع النون لأنها من مخرج غير مخرجه فالنون من الغم، والغنة من الخيشوم، بخلاف الإطباق فإنه مع المطبق في مخرجه فلا يتأتى إلا به، وبين بعد ذلك بأن الانفتاح والإطباق ضدان لا يجتمعان. وذكر أخيراً أن التصاق طرف اللسان بالنطع ليس إطباقاً إذ هو أمر مشترك بين الدال والطاء لقول سيبويه لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً. ويقول سيبويه أيضاً عن حروف الإطباق: «وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان، ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك، وأما الدال والزاي ونحوهما فإنما ينحصر الهواء إذا وضعت لسانك مواضعهن، وهذه الأربعة لها موضعان من اللسان وقد تبين ذلك لحصر الصوت»⁽¹⁾، ويستنتج حامد من هذا الكلام أن وسط اللسان هو الموضع الثاني للحروف المطبقة وهو منتهى ظرف الحصر فيها.

الاستعلاء والاستغال :

يقول حامد، إن القارئين بالجيم السودانية، أجابوا عن استعلائها بجوابين، أحدهما أن استعلاء الحرف واستغاله استعلاء الصوت واستغاله وهذا عنده مردود أولاً بأن وصف الحرف بالاستعلاء تجوز وأن الذي يستعلي هو محله أي اللسان والصوت عرض لا يمكن استعلاء محله وبالعكس. ثم أورد أقوال أئمة التجويد في الاستعلاء، إذ يقول الداني: «إن هذه الحروف سميت مستعلية لأن اللسان يعلو بها إلى جهة الحنك»، ويقول الجعبري: «الاستعلاء ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى عند اللفظ»، ومثله ما ذكره المفيد.

ثانيهما: أن العبرة بالاستعلاء والاستغال هي بأصل اللسان خاصة. وهذا الجواب مردود بكون نصوص الأئمة لم تدل على تخصيص أصل اللسان. وبما أن الإطباق أخص من الاستعلاء وكلما وجد الأخص وجد الأعم، ومع التسليم جداولاً بتخصيص أصل اللسان، فإن ذلك يجعلها الجيم السودانية الفرع المستقبج المذكور في الفصل الأول من رسالته.

وفي الفصل الخامس تحدث العلامة حامد عن الشدة والرخاوة ومعنى الحصر والجري المذكورة في تعريفها، وتتلخص آراؤه هنا في خمس مسائل :

(1) تحقيق في حرف الجيم، ص 23.

الأولى : أن الانحصار يثبت مطلقه بأقل ما يطلق عليه الاسم بجميع الحروف وذلك بقول الأئمة إن مخرج الحرف حيث ينحصر صوته، وقد وصف سيبويه حروف الإطباق الرخوة . سوى الطاء . بالانحصار، ووصف به الزاي والذال ونحوهما . والظاهر عنده أنه يريد بنحوهما، ما ليس له إلا موضع واحد . والامتناع من التطويل لا حظ فيه لماعدا الهاء والضاد من الرخوة، فالحاء والسين والشين تنحصر في مخارجها ولا تمتنع من تطويل صوتها، فالانحصار ثابت لها، والامتناع من التطويل منتف عنها .

الثانية : أن حمل الانحصار على الامتناع من تطويل الصوت يؤدي إلى كذب كل من يصف شيئاً مما يبقى زمناً بالشدة . وفي تحصيل المنافع «الشدة الانحصار في كل شيء واصطلاحاً انحصار صوت الحرف عند مخرجه فلا يخرج معه صوت ولا يجري معه نفس» فلو كان الامتناع من التطويل هو معنى انحصار صوت الحرف لم يتصف شيء مما يبقى زمناً كالحجارة والحديد بالشدة . وبقاء الأصوات وانقطاعها بسرعة لا دخل له في الشدة والضعف، فكم من صوت لا يحتمل سماعه عن قرب لشدة يستمر وكم من صوت ضعيف ينقطع بسرعة كصوت الهاء .

الثالثة : أن جري الصوت ثابت كماله للهاء والضاد باتفاق الأئمة على رخاوتهما . والحس يشهد بنقص قبولهما للتطويل أو فقده .

الرابعة : أن جري الصوت مختلف في كماله في حروف العلة، والأصح الذي هو مذهب سيبويه وكثير من الأئمة نقصه . أما كمال قبولهما لتطويل صوتهما فظاهر حساً ومتفق عليه نقلاً، لاتفاق الأئمة على وجوب المد المتصل، وجواز المنفصل والتخيير في نحو "سوف" و"ريب"، ويستحيل اتحاد الكامل في الشيء بالناقص فيه، ولا المتفق على كماله بالأصح نقصه .

الخامسة : أن الأئمة أثبتوا الجري للتنفسي كما أثبتوه للصوت في الحروف الرخوة . لكن طول النقص وقصره وسائر مقاديره ليست من مقدورات الأمور بتجويد القرآن . ولا يتسبب وجودها ولا فقدانها عن ضعف اعتماده أو قوته، وحمل جري النفس على قبول التطويل حمل على غير معقول ولا محسوس، وعلى حامل الامتناع من التطويل والجري على قبول التطويل بيان نفسيين أحدهما يمتنع من التطويل في الكاف والتاء لشدهما، ويقبله الآخر لهماهما . واثنين كذلك في الزاي

والذال المعجمة لجهرهما الموجب للحصر ورخاوتهما الموجبة للجري وآخرين
يتمتعان منه في الباء لجهرها وشدتها ويقبلانه في الهاء لهما ورخاوتهما.

وبعد هذه الاعتراضات الخمسة ذكر حامد أن المد المذكور في قول سيبويه
«لو وقفت على قولك ألحج ثم مدت صوتك لم يجز لك»، أن المراد بالمد الجري،
والجري مرادف عنده للانحصار، ومغاير لقبول التطويل لأن المد هنا مكاني لا
زمني، يعني أن الصوت ينحصر في مخرجه، ويشد بتجمعه وانضغاطه، ولكن لا
يعني حبس الهواء الذي هو مادة الصوت يعني أن الصوت ينحصر في مخرجه،
ويشد بتجمعه وانضغاطه، ولكن لا يعني حبس الهواء الذي هو مادة الصوت مثلاً
يقع في النفخ في الآلات الضيقة، وهذا يدل على أن الجري هو الانتشار الذي يلاحظ
في الحروف الرخوة؛ ولقد أطل العلامة حامد الأمثلة والبراهين وكلام النحاة
لبيان نظريته في أن الشدة لا تتنافى مع قبول التطويل أي المد الزمني الذي يلزم
الجيم الذي يدافع عن فصاحتها.

وفي الفصل الخامس، تحدث عن وجود النفخ في الجيم الحسانية، وفقدان
القلقلة فيها. فذكر أولاً كلام سيبويه في القلقة والنفخ، ونظم ميمون الفخار في
التحفة حيث يقول :

وبعضهم فيما يقول الشيخ	ومن صفات الحرف قال النفخ
وهو صوت دون صوت القلقة	في الضاد معجماً وزاي نقله
والذال معجماً وحرف الظاء	وبعضهم لزم حرف الراء

وهنا يقول حامد للمعتز، إن هذا النفخ الذي هو صوت دون القلقة حجة
للجيم الحسانية لأنه يثبت لها قلقة ضعيفة، قد لا يتفق على ثبوتها لبلوغها من
الضعف حداً يمنع استواء الناس في إدراكها وهذا هو الحال في قلقة غير القاف،
وإن عني بالنفخ خروج الريح عند النطق بالجيم الحسانية فذلك أيضاً من حججها،
لأنها مفتوحة ويقول ابن القاضي في "الفجر الساطع" : إنها سميت مفتوحة لأن
اللسان لا ينطبق مع الريح على الحنك عند النطق بها، ولا ينحصر الريح مع اللسان
والحنك بل يفتح ما بين اللسان والحنك ويخرج الريح عند النطق بها.

وفي الفصل السادس تكلم العلامة حامد عن إثبات تواتر الجيم الحسانية،
قائلاً إنه قطعي وأن الظاهر ثبوته وإصابة الشيخين ابن أيد الأمين الجكني وأحمد

ابن محمد الحاجي في الاحتجاج به، لأن من ليسوا سوداناً في هذا القطر تواتر نطقهم بأعلام مشهورة مثل أم المومنين خديجة رضي الله عنها وجعفر بن أبي طالب وجابر بن عبد الله، ورأيانهم يقرأون الكتب والأشعار بالجييم الحسانية ومما يشهد له أيضاً :

أولاً : تداول عرب بني حسان اسم بعض الحمر بـ "جعفور" بإبدال الياء جيماً وكذلك قالوا "أهجف" في أهيف ولهم في ذلك أسوة يقول الأعرابي :

خالي عويف وأبو علع إلخ...

ثانياً : سبق لسان من لم يتحفظ في نطق "اجتمعوا" ويبدلها شيئاً.

ثالثاً : وقوع العكس أي شوب الشين بالجييم في مثل "الرشد"، وقول بعض العرب من بني حسان "تاجز" في "ناشز".

رابعاً : قربها من الشين وهو ما حذر منه السخاوي في نونيته.

خامساً : ما قد يسبق إليه اللسان في إبداله زايماً، كما تقول عرب بني حسان في الـ "السرّج" و "الجز"، إذ يبدلون زايماً مثل ما نقل عن أبي عطاء السندي وأن السودانية تبدل لسبق اللسان أو اللكنة دالاً عند عرب بني حسان الذين لم يخالطوا السودان مثل بني دليم.

سادساً : أن لها فرعاً أقرب منها إلى الشين وهو الذي يوجد في اللهجة الصنهاجية المعروفة في هذا القطر، وهو الفرع المسمى جيماً كشين.

وكل هذه الأمور تقوي غلبة الظن في الاحتجاج لعربية الجيم الحسانية.

وفي خاتمة رسالته، قال العلامة حامد إن الثابت عن ابن القاضي مؤلف "الفجر الساطع" والمروى عنه القراءة بالجييم الحسانية وإنكاره للإمالة بها نحو الدال. ودعوى أن الذي أنكره هو النطق بالدال فإنها دعوى غير مشبهة لأنه لا تشبه عليه الإمالة والإبدال حتى يسمى أحدهما بالآخر. كما ساق كلام ابن أيد الأمين في طرق إثباتها بكونها القديمة وأنها رواية سيدي محمد المحجوب وابن الأعمش وأورد نظم ابن القاضي في التحذير من صويت الدال في الجيم.

5. رد الشيخ بن حامني على مناصري الجيم الحسانية التي سماها بالصنهاجية في رسالتين : رسالة ملاحن القراء، ورسالة الجيم

(أ) ملاحن القراء :

لقد تناول ابن حامني مسألة الجيم في رسالتين إحداهما في ملاحن القراء وذكر منها ما هو شائع في بلاده، وقال إنه سيختتمها بالكلام «على البلية والداهية الدهماء، والبديعة الفظيعة الشنعاء، وهي الجيم الرخوة المتفشية، أعني الجيم الصنهاجية التي فشت في هذه البلاد المغربية واستحكمت، واعتقدها معتقدون واستحسنها كل الاستحسان من قرائهم وطبائعهم معتمدون، لا يسمعون فيها لومة لائم، ولا نصح ناصح وكونهم على هدى من ربهم يزعمون».

ثم جعل الكلام فيها على فصلين : أحدهما يقول إنه حول أدلة حقيقية برهانية على طريقة التحقيق في هذا الفن جارية على منهاج من له به خبرة، وثانيهما يذكر أنه يعرض حججاً إقناعية تناسب من لا خبرة له بطريقة أهل القرآن وليس له اعتماد صحيح ولا له ممارسة لطريقة أهل القراءات وقال إن أكثر المعتمدين على الجيم الصنهاجية الرخوة هم من هذا القبيل.

وقال عن الحجج البرهانية : «إن حرف الجيم لم يقرأ إلا على نهج واحد وطريقة واحدة، فلم يختلف بلغتين، ولا بقراءتين ولا بوصفين. أعني تفخيماً أو ترقيقاً أو غير ذلك من الأحوال التي تتعاقب على بعض الحروف. ولهذا يعلم بديهية بطلان قوله من يزعم أن الجيم شديدة القلقلية التي هي العربية في نفس الأمر، والجيم الرخوة المتفشية عند الصنهاجية أنهما لغتان أو قراءتان، لأنهما على طرفي نقيض أو ضد كلما ثبتت إحداهما ارتفعت الأخرى ولما كثر فيهما القيل والقال لابد أن يرجع فيهما إلى ما يرفع الالتباس وما هو إلا فيما ألفه العلماء في مخارج الحروف وصفاتها».

«ومن تأمل علم أنهما لم يفترقا في المخرج لاتحاد مخرج الصنهاجية مع الشين، والشديدة مع الياء. وقد اتفق العلماء على اتحاد مخرج الجيم العربية والشين والياء أو تقاربه، فلم يبق إلا افتراقهما في الصفات. والجيم الصنهاجية رخوة ومن ادعى أنها شديدة فهو إما معاند إن كان يعرف معنى الشدة، وهذا لا دواء له، أو جاهل بمعنى الشدة، ودواؤه تبين معناها».

«لقد أطبق النحاة والقراء على تفسير الشدة بانحباس الصوت عند سكون الحرف، ومن أنكر القدرة على إجراء الصوت في الجيم الصنهاجية فهو معاند، ومن ادعى قدرته على إجراء الصوت في الجيم المنعقدة فهو معاند، فصار بذلك برهانان، أحدهما أن الصنهاجية رخوة ليست عربية ولا قرآنية وأن المنعقدة شديدة وعربية وقرآنية».

«ومن الصفات التي يختلفان فيها القلقة، والتفشي. فالمنعقدة شديدة قلقلية، والصنهاجية رخوة متفشية وماعدا هذا من الصفات فلا يرتفع فيه اللبس لأنهما يشتركان فيها كاحتمال الجهر في الصنهاجية، وهو مقطوع به في الشديدة واشتركتا في الانسفال، والانفتاح والانصمات والصتم والشجرية والقمرية».

ويقول في الحجج الإقناعية إن منها أن هذه الجيم الصنهاجية لا يقرأ بها من له سند صحيح»، ثم ذكر ابن حامن إجازته عن شيخه سيدي محمد بن حبت الغلاوي الشنقيطي عن شيخه عبد الرحمن بن الجود الغلاوي عن شيخه سيدي ابن المحجوب المسومي عن شيخه أحمد بن عبد الرحمن الجكني، عن شيخه صالح بن قريش المسومي عن شيخه سيدي بن أبي بكر التنواجيوي عن شيخه سيدي أحمد لحبيب اللمطي السجلماسي عن شيخه إبراهيم الاسكوري عن ابن القاضي.

ثم ذكر رده على بعض حجج أنصار الجيم الحسانية وهي :

1. إدغام أبي عمرو الجيم في الشين في قوله تعالى : ﴿ أخرج شطاء ﴾، فقال إن الاحتجاج بهذا جهل بأسباب الإدغام التي من أقواها اتحاد المخرج أو تقاربه مثل ما في قوله تعالى : ﴿ قد شغفها حبا ﴾.

2. دعوى أن الجيم الشديدة غير منفتحة وهذا دليل أن صاحب هذه الدعوى لم يشم رائحة المعنى الاصطلاحي للانفتاح عند أهل التجويد، وهو أن لا يأخذ الحرف إلا مخرجه، ويكون الفك منفتحاً عن اللسان في غير مخرج، ويقابله الإطباق. وكلاهما يكون في الحروف الرخوة والشديدة. والإطباق لا يكون في حروف اللسان، والانفتاح يكون في اللسان والحلق واللثات والشفنتين، والجيم العربية منفتحة مثل الدال واتفقتا أيضاً في الشدة والجهر والانسفال والقلقة.

ب) الرسالة الخاصة بالجيم :

وقال فيها بعدما ذكر حديثاً «القرآن بدون تجويد كفر» أو كما قال وحديث «اقرأوا القرآن ما انتلفت عليه قلوبكم فإذا اختلفتم عليه فقوموا عنه».

ثم قال إنه وقع بين يديه مكتوب في ورقتين ونسب إلى السيد بن السيد بن محنض بابا ينتصر للجيم الرخوة وينفر من الجيم الشديدة، فوجده دائراً على أمرين أو ثلاثة وهي أو هام واضحة وأغلاط فاضحة. وقال :

«وهو أقواها في تخيل من لا ممارسة له لعلوم القرآن ولا خبرة له في التجويد، إنه ظن أن الانفتاح منافٍ للشدة وظن أنهما لا يجتمعان، وتناول الشدة بتأويل يخالف ما اجتمعت عليه الأمة. ثم ذكر أقوال الجعبري وابن الجزري والشيخ زكرياء الأنصاري، وعبد الرحمن بن القاضي والداميني وابن الحاجب والجاربردي وابن حبت في تفسير الشدة، وهي شدة لزوم الحرف لموضعه وقوة الاعتماد عليه ومنع الصوت أن يجري معه حال سكونه».

ثم بين ابن حامني أنها صفة ذاتية للحرف ولا يمكن للناطق بالحرف الشديد إلا بها، وأنها ليست من فعل الناطق، وإن فقدت تغيرت ذاته وصار حرفاً آخر لأن الحروف التي تتقارب مخارجها لا يفرق بينها إلا بالصفات، والجيم لا يفتقر عن الياء والشين إلا بالشدة فإذا فقدما لم يعد جيماً، وهذا يبين فساد ما تأوله في قوله في تفسير الشدة بأنها اعتماد يعتمد الناطق على الحرف فصارت شدة الحرف عنده بيد الناطق إن اعتمد على الرخو كان شديداً، وإن لم يعتمد على الشديد صار رخواً».

الوهم الثاني : دخول هذا المعترض في عمه الانفتاح والانطباق، فتوهم أن الانفتاح ضد الانغلاق هنا، فذهب في تيه الضلالة. ثم نقل ابن حامني كلام ابن القاضي في الإطباق الذي ذكر فيه «أن القراء والنحاة اتفقوا على أن حروف الإطباق رخوة ماعدا الطاء، وأن حروف الشدة منفتحة إلا الطاء، وأن معنى الإطباق راجع إلى كثرة مخرج الحرف وأخذه من الفك الأعلى والأسفل ما يمكن أن يتلاقى منهما أي أن الحرف المطبق يأخذ مخرج الحرف المشترك معه وزيادة، ويقابله الانفتاح وهو راجع إلى قلة الحرف في مخرجه بحيث لا يأخذ إلا مخرج الحرف المشترك معه إن كان له شريك، وموضعاً واحداً إن كان منفرداً، مع تجافي الفكين فيما عدا موضع المخرج، والانفتاح ليس في ذات الحرف وإنما هو بين الفكين فيما خرج عن ذات الحرف».

ويقول : «وهكذا ظن المنتصر للجيم الرخوة أن الانفتاح تخلخل في ذات الحرف وعدم استمساكه حتى صار النفس يجري فيه فالتبست عليه الرخاوة بالانفتاح، ولا منافاة بين الانفتاح والشدّة في الجيم».

وتحدث عن الاستعلاء والانسفال ! فقال : «إنهما راجعان لصوت الحرف في المخرج والانسفال لا ينافي الشدة لأن الشدة لا تستلزم الاستعلاء، فالضاد مستعلية رخوة، مع أن ما عزوه لسببويه أن حروف الإطباق متفشية، فإنه لا يصح والكلام الذي قاله إنما يتضمن «الفشو» حين قال : إن الضاد أفشى من الشين، وقوله المطبق أفشى في السمع، وفشو الحرف علو صوته بحيث يتمكن منه الاستماع، والتفشي تشتت الحرف وانبثاقه في المخرج، وسببويه لم يذكر التفشي في شيء من حروف الشدة، ولم يذكره إلا في الشين خاصة، واختلفوا في تفشي الضاد والفاء والثاء».

الوهم الثالث : معارضته أي المنتصر للجيم الصنهاجية لشدة الجيم بإبدال ثاء الافتعال بعدها دالاً كاجدمعوا اجدماعاً. «وتوهم أن ذلك من خفة الدال بعد الجيم، وليس الأمر كما ظن وإنما سبب الإبدال هو تقارب الدال والطاء لاتحاد مخرجهما، وهي لغة نادرة موقوفة على السماع».

الوهم الرابع : ظنه أن تسميته الجيم الشديدة بالسودانية قدح فيها، لأن السودان ينطقون بكثير من حروف العربية، ويقول له ابن حامن : «فأذهب فاقدح في كل ما نطقوا به ونقابلك بمثله في الجيم الصنهاجية وتزيد هذه بأنها موافقة لطبيعتك وكلامك وذلك مظنة حميتك عليها ونحن لسنا بسودان وكلامنا ككلامك ليس فيه إلا الجيم الرخوة».

ومن الحجج التي أوردها المعترض ما نسبته ابن أيد الأمين إلى الجعبري، ويقول ابن حامن أنه بحث عنه في الكنز الذي شرح به الشاطبية فلم يجده ولا يظنه صحيحاً لأنه مختل اللفظ لأنه جمع شينين في شيء واحد، والقاعدة أن الظرف يكون أعم من المظروف أو مساوياً فهو لا يصح لأن ذلك كشكشته التي ذكر النحاة أنها لغة تميم المعروفة فيهم وهي إبدال كاف المخاطبة شيناً وقيل زيادة الشين بعدها، وأما الجيم فالمعروف فيها عند غير واحد عجعة قضاة وهي إبدال الياء الساكنة أو المكسورة جيماً، قال شاعرهم :

خالي عويف وأبو علج المطعمان اللحم بالعشج

وهي لغات لم يقرأ بها في القرآن.

«وأما قوله إن الجيم الشديدة مفخمة، وهذا من العجمة، ونقول له كيف ترقيقها ؟ وإذا قال لا ترقيق لها نقول له هل وجدت لها نظيراً لأن الترقيق والتفخيم يتماقبان على الحرف الواحد كاللام والراء، والقراء يحذرون من تفخيم حروف الانسفال وترقيق حروف الاستعلاء».

«ثم ختم رده بذكر سنده في الرواية عن ابن القاضي مبيناً أن حروف القرآن وتجويده لا يعلم إلا بالرواية وتحقيقه من أفواه القراء، وقال إنه قد بلغه إن كثيراً من العلماء في ناحية المعترض لم يتقدم لهم استعمال تجويد القرآن، ولا لهم خبرة في كيفية أدائه، فمنهم من لا يحفظه أصلاً، ومنهم من يحفظه ويقرأه بقراءة العوام مع كونهم علماء في فنون العلم.

6 . تأليف محمد عبد الرحمن بن الحاج في إبطال الجيم الرخوة

لقد بدأنا الحديث عن معركة الجيم، بمناظرة بين سيد أحمد اللمطي مع أهل سجلماصة، وسوف نكمل هذا الفصل بمناظرة أخرى جرت بين العلامة حامد بن محنض بابا، والمقرئ المحقق محمد عبد الرحمن بن الحاج العلوي في هذا الموضوع.

لقد دون ابن الحاج هذه المناظرة في تأليف مستقل أفرده لقضية الجيم، سماه "المباحث السديدة في إبطال الجيم غير الشديدة" واستهله بقوله : إنه رتبته على مقدمة وفصلين. وبعد استعراض ضوابط القراءة التي اعتبرها تبعاً لابن الجزري أركان القرآنية، وكل منها جزء من ماهيته قال : «وما أظن أن الجيم الرخوة مع استقباحها وشذوذها عن الدراية تكون بها رواية فينتفي فيها ركنان، فأني تتبعت القراء اليوم فلم أجد قارئاً له سند محفوظ يقرأ بغير الجيم الشديدة، وما سألت أحداً منهم عما يقرأ به أشياخه إلا وقال : يقرأون بالجيم الشديدة، وكذلك يقرأ أشياخهم وهلم جراً. وما سألت أحداً ممن يقرأ بالجيم الرخوة عن روايته ويزيدني على علمي فلان هذا الذي أقرأ به، وإن قلت له «الجيم»، قال الكتب إنها شديدة مقلقة، صمم على مقاله ولم يلتفت إلى مقالك أو قام يعارضك بما لا مدخل له في القراءة ككلام أهل الفلسفة وأهل التشريح وتركيب الأشكال المنطقية المتكاذبة لقضايا الظاهرة المصادرة». وفي هذا تلميح واضح لرد آراء العلامة حامد بن محنض بابا.

وبعد بحث في مسألة اللحن وأحكام التجويد، وقد أطلال فيهما، بين آراء العلماء والقراء في مخرج الجيم وصفاته، ثم خالص في الفصل الثاني إلى الرد على معارضي القراءة بالجيم الشديدة بدأه قائلاً :

«ولتعلم أولاً أن الجيم الشديدة لا يعترض عليها إلا بما ينفي شدتها أو يثبت الرواية المعتبرة بها، ولا يقبل قول ناف ولا مثبت إلا إذا كان قارئاً، لأن كلام غير أهل الفن لا يقيم حجة فيه، ولذلك عد المناطقه إغراب المعارض في فن بكلمة لم تكن من اصطلاحه من أنواع السفسطة، ويكفي هذا جملة في رفع الاعتراضات ودفع الانتصارات. وبقي الكلام عليه تفصيلاً عند إيرادها. واعتراضات المعارضين على جيمنا دائرة على شبه وسائلها القضايا العقلية والجمل الفلسفية والمسائل التشريحية، وأكثرها إنما هو في إيرادات وهمية وتخيلات إشكالية. وأقوى أدلة هذه الشبه شكل مركب من قضايا وهمية ابتدأه مركبه بالمصادرة وتوسطه بها، وهي جعل الدعوى جزءاً من الدليل. صورته : جيمكم جيم السودان وجيم السودان منعقدة والمنعقدة غير عربية، ينتج آخراً جيمكم غير عربية. وأنت ترى أن قوله جيمكم جيم السودان دعوى، وقوله جيم السودان منعقدة دعوى، أعني من لقينا منهم وسمعنا قراءته.

وربما ينقل بعض المعارضين على جيمنا المنتصرين للرخوة كلام القراء متوهماً أن له فيه دليلاً وهو حجة لنا وعليه، جزاءه الله خيراً حيث تولى عنا مشقة المطالعة والنقل، فأبرز لنا الدليل واضحاً صريحاً لا احتمال فيه على مرادنا من صحة جيمنا المنافية جيمهم. ومن أغرب الغريب أن بعض المعارضين على جيمنا يدعي الشدة لجيمه ولم يفهم أن إجراء الصوت في الحرف الشديد ليس في طوق الإنسان، وأن انحصاره في الحرف الرخو في طوقه، فإذا نطق هو بجيمه يحبس صوته فيه ويقول لك هو شديد، وإذا أجريت أنت له صوتك في جيمه حتى اضطرك النفس يقول ذلك شيء زائد على الشدة، وغفل عن كون إجراء الصوت في الحرف الشديد ليس في الطوق. ويبين هذا المعنى قولهم في حد الصوت إنه العرض القائم بالهواء المنضغط الخارج بالإرادة، خلاف النقص فإنه العرض القائم الخارج بالطاقة. وينقل كلام القراء على ذلك وكلام الفلسفة وأهل التشريح». ثم سرد ابن الحاج وقائع المناظرة التي جرت له مع من اعتمد آراء العلامة حامد إن لم يكن هو نفسه صاحب المناظرة : وقال :

«فتكلمت مع بعضهم في هذا الحرف، وهو الذي ابتدأني بالكلام بحضرة جماعة من أهل العلم فقال لي أنا أحب أن أتكم في هذا الحرف قلت : نعم، فذلك بغيتي ومرادي لكن بشروط إن قبلتها نتكلم وإلا فلا، قال وما هي ؟ قلت له هي كذا وكذا إلى أن قلت له نردها إلى شرط واحد وهو استلزام كلام القراء في الإيراد، والإلزام وعدم مجاوزته إلى أن نختم كلامنا، قال لي نعم قبلت ذلك الشرط، ولكن نترك المذهب الوراثي ونتفق على الحق، والحق في هذا واحد، وقلت له نعم وهو كلام القراء لا غير».

«قال لي : هذا الحرف كم صفاته ؟ قلت له : صفاته عشر كما ذكر الجعبري في شرح الشاطبية والتي تتحقق بها ذاته خمس، قال لي ما هي ؟ قلت له : الشدة والجهر والقلقلة والانفتاح والانسفال، قال لي : ما تفسير الشدة ؟ قلت له : انحباس الصوت عند الاعتماد على المخرج بحيث لو رمت مده لم يجر لك أو لم يمكنك أو لم تستطع، عبارات مختلفة في اللفظ متواطئة على عدم جريان الصوت عند الاعتماد على المخرج. قال لي : ما الصوت ؟ قلت له : لم يتكلم القراء على الصوت، إنما ذكروه في تفسير الشدة والرخاوة، وأنت استلزمت شرطي الذي شرطت عليك، قال لكن الحكم على الشيء فرع تصوره، قلت له : تصوره واضح، ولو لم يكن واضحاً في مرادنا لتكلم عليه القراء ونحن يسعنا ما يسعهم. قال لي : وما تفسير الرخاوة ؟ قلت له : وقد علمت مراده بذلك، لا حاجة لنا بتفسيرها لأن حرفنا شديد. قال لكن تمام معرفة الأشياء بمعرفة أضدادها. قلت له : نعم تفسير الرخاوة امتداد الصوت عند الاعتماد على المخرج، كما يقع في الجيم الرخوة. قال : الامتداد المذكور مكاني أو زمني ؟ قلت له : لم يتعرض القراء لكونه مكانياً ولا زمانياً. قال : لكنهم تكلموا على الامتداد في حروف اللين، وامتداد الحرف الرخو ليس كامتداد حرف اللين. قلت له : ما الفرق بينهما ؟ قال : امتداد الحرف الرخو مكاني وامتداد حرف اللين زمني. قلت له لكن يلزم على الامتداد المكاني الامتداد الزمني، فإذا امتد الحرف في مكانه الذي هو مخرجه وقع ضرورة الامتداد زمانياً».

وتحدث المؤلف إجمالاً عن حجج أنصار الجيم الرخوة فقال : «وحجج أهل الجيم الحسانية كثيرة، وهي على قسمين، قسم من كلام القراء وهو حجة عليهم، وقسم بمعزل عن ذلك ولا يثبت ما نفى القراء ولا ينفي ما أثبتوه فلا جدوى له إلا في فن أهله».

ثم تتبع رسالة العلامة حامد التي استعرضناها آنفاً، وعقب عليها فقرة فقرة كما أجاب عن اعتراضات غيره. ويتلخص مجمل رده في النقاط التالية :

أولاً : فمن اعتراضاتهم أنهم يعترضون على الحرف الشديد بما فيه من صفات الضعف، وعلى الحرف الرخو بما فيه من صفات القوة متوهمين أن الضعف ينافي الشدة والقوة تنافي الرخاوة، وليس كذلك. ولتعلم أولاً أن صفات الحروف تنقسم إلى مميز ومحسن وقوي وضعيف، وأن التمييز والحسن راجعان إلى أصوات الحرف. وصفات الحروف على صنفين ذاتي وإضافي، والذي لا بد من معرفته وإقامة الحرف باستبيان ما له منه الذاتي خاصة وهو ست عشرة صفة، تسع منها صفات قوة وهي الجهر والشدة والاستعلاء، والإطباق والاستطالة، والقلقلة والصفير والتكرار والتفشي، وست منها صفات ضعف وهي الهمس والرخاوة، والانسفال والانفتاح، واللين والهواء، والمكملة ست عشرة وهي الانحراف من صفات القوة أيضاً.

ومن هنا انقسمت الحروف ثلاثة أقسام : قوي مطلقاً، وهو ما تفردت فيه صفات القوة كالطاء فإنها مجهورة مستعلية شديدة مطبقة مقلقلة مصمته، وضعيف مطلقاً وهو ما تفردت فيه صفات الضعف كالفاء، فإنهما مهموستان منسفلتان رخوتان منفتحان، وقوي من وجه ضعيف من وجه، وهو ما اجتمع فيه صفة قوة وصفة ضعف، وسواء كان شديداً أو رخواً كالجيم والصاد، فالجيم شديدة قوية من وجه لاتصافها بالجهر والشدة والقلقلة من صفات القوة، ضعيفة من وجه لاتصافها بالانفتاح والانسفال من صفات الضعف، والصاد رخوة قوية من وجه لاتصافها بالاستعلاء والإطباق والصفير من صفات القوة، ضعيفة من وجه لاتصافها بالرخاوة والهمس من صفات الضعف. ثم اعلم أن صفات الحروف أدق وأغمض من مخارجها، فعليك بإتقانها وإقامة كل حرف بما له منها، فإنها ملاك التجويد. والله الموفق».

ثانياً : ويقول بعضهم إن السبب في مزج الجيم بالكاف ارتفاع اللسان في مخرجها وأن ذلك أفاد أمرين : أحدهما أن هذا الارتفاع لا يقع عند النطق بالجيم العربية كما أن ذلك مستفاد من تعريف الانفتاح. ثانيهما : أن جيماً يرتفع بها اللسان إلى الحنك عند النطق فرع مستقبح.

وهذا من كلام ابن محنض بآبه. وأجاب ابن الحاج قائلاً : «قلت لا يخفى ما في هذا الكلام من التخليط وعدم التحقيق المنبئين عن عدم فهم ناقله له. وتحقيق ذلك وبيانه أن اللسان يعتبر ارتفاعه تارة من أصله، وتارة من رأسه. فأما ارتفاع رأسه وتقريبه من سطح الحنك فلا ينافي الانسفال، وكذلك تحريك وسطه نحو ما فوقه من الحنك، ولذلك نقل المعترض على جيمنا عن ابن سينا، أما الجيم فيحدث بحبس بطرف اللسان تام وبتقريب الجزء المقدم من اللسان من سطح الحنك، وأما تحريك وسطه نحو ما فوقه من الحنك فلا تنفك عنه الجيم أصلاً لأنه مخرجها.

وقد نقل المعترض كلام أهل العربية والقراء، أن مخرج الجيم وسط اللسان وما فوقه من الحنك. وذلك متفق عليه وأما ارتفاع أصل اللسان فهو المنافي للانسفال، ولم يقع في جيمنا والله الحمد تبديده المشاهدة. وقد نقل المعترض عن القراء أن العبرة في الاستعلاء والانسفال بأصل اللسان لا وسطه ولا رأسه. فقله إن السبب في مزج الجيم بالكاف ارتفاع اللسان في مخرجها صحيح لكنه ارتفاع خاص مع ضغط زائد على ارتفاع المستعلي فضلاً عن ارتفاع المنسفل، لا مطلق الارتفاع كما توهمه المعترض على جيمنا، وصرح به بقوله : إن ذلك أفاد أحد أمرين أحدهما أن ذلك الارتفاع لا يقع عند النطق بالجيم العربية، كما أن ذلك أيضاً مستفاد من تعريف الانفتاح. وليس كما توهم فالارتفاع الذي لا يقع عند النطق بالجيم العربية هو الارتفاع الخاص والضغط الزائد المشار إليه قريباً، وهو الذي عني به ابن الجزري بقوله الذي نقل المعترض. وأما مطلق الارتفاع فلم يخل منه حرف وسواء في ذلك المنسفل والمستعلي والمطبق. فقد نصوا على أن الحروف كلها لا بد لها من ارتفاع مقدار حرف، وإنما تتفاوت فيما زاد على ذلك. فالمستعلي يرتفع مقدار حرفين مع بقاء فرجة، والمطبق يرتفع مع سد الفرجة الباقية مع الاستعلاء».

ثالثاً : ومن ردوده على المسائل التي تمس صفات الجيم قوله :

«ومما يعترض به المعترض على شدة الجيم أنها منفتحة منسفلة. وهاتان الصفتان لا يعترض بهما على شدة الجيم، لأن الصفة إنما يعترض عليها بما يقابلها من نقيض أو ضد. وهذه المعارضة إنما تنشأ من عدم استحضار التقابل بين الصفات، أو من عدم التفرقة بين الشدة والقوة، والرخاوة والضعف. فلعل المعترض رأى أن الانفتاح والانسفال من صفات الضعف، نعم وظن أن الضعف بمعنى الرخاوة، فصار يعارض به الشدة ولا معارضة بينهما فالحرف يكون شديداً

متصفاً ببعض صفات الضعف وبالعكس كما تقدم بيانه. فالشدة لا يعترض عليها إلا بما يقابلها من رخاوة أو توسط، والضعف تقابله القوة. ولو سلمنا أن الانفتاح مناف للشدة على ما توهمه، فنقول انتفاء الشدة لا يلزم منه ثبوت الرخاوة، لأن الشدة ضد للرخاوة والتوسط لا نقيض كما تقدم بيانه، وانتفاء أحد المتضادين لا يلزم منه ثبوت الآخر، لأن انتفاء كل واحد منهما أعم من ثبوت الآخر، وانتفاء الأعم لا يلزم منه ثبوت الأخص، وإنما يحصل ذلك بانتفاء أحد المتناقضين، فكل ما انتفى نقيض استلزم انتفاء ثبوت الآخر. ومن هذا القبيل تتبع معرفة تقابل الأشياء فقد غلط بعض العلماء بجعله حكم النقيض للضد، حتى استدل ابن أبي زيد رحمه الله تعالى على وجوب الصلاة على المسلم بقوله تعالى: ﴿ولا تصل على أحد منهم مات أبداً﴾، فالنهي نهى تحريم، والتحريم ليس بنقيض للوجوب حتى يلزم من انتفاء وجوده وإنما هو ضد له لارتفاعهما بالإباحة.

رابعاً: ومما يعترضون به على الجيم الشديدة منتصرين للرخوة، أنها لو كانت صحيحة ما أبدلت تاء الافتعال بعدها دالاً، قالوا لأن إبدالها دالاً لخفة الدال المناسبة لخفة الجيم الرخوة خلاف الشديدة. هـ. قلت إبدال تاء الافتعال بعد الجيم دالاً ليس لما توهموه من صفة الدال بعد الجيم دون التاء، وإنما هو لقرب الدال من التاء لا غير لاتحاد مخرجهما كاجدمعوا اجدماعاً مع أن هذا لو سلمنا أنه على توهموه لا يستدل به على القراءة لأنها لغة قليلة موقوفة على السماع، وإن كانت مقيسة لم يقرأ بها في القرآن ولا تجوز بها القراءة، لأن مدارها على رواية القراءة الصحيحة المتواترة كما تقدم بيانه.

ومن أغرب الغريب أنني رأيت مكتوباً لبعضهم يعترض فيه على الجيم الشديدة منتصراً لرخاوتها. قال فيه، بعد جلبه ما عنده من الحجج على إبطال الجيم الشديدة بزعمه: لم يختلف كلام الأئمة كسيبويه وشيخه الخليل - إلى أن قال - إنها شديدة منفتحة منسفة، فصار يناقض بين كلام سيبويه وكلامه غير متناقض ولا يمكن تناقضه لأن الشدة ليست بنقيض ولا ضد للانفتاح والانسفال حتى يعترض بهما عليها كما تقدم بيانه في الفصل الأول.

خامساً: ومما يعترض به المعترض على الجيم الشديدة أن الجيم متفشية، والتفشي إنما يقع مع الرخاوة، وفهم ذلك من كلام سيبويه، فعزى له أن حروف

الإطباق متفشية ليدخل الطاء ويقس عليها غيرها من حروف الشدة لتدخل الجيم في التفشي بجامع الشدة بينها وبين الطاء. وكل هذا وَهْمٌ، ويكفي فيه على فرض صحته أن القراءة لا مدخل للقياس فيها، مع أن سيبويه الذي عزي له هذا لم يذكر شيئاً مما قال، وإنما ذكر الفشو لا التفشي، وهما متغايران من ثلاثة أوجه : الأول أن الفشو لفظ أطلقه سيبويه في كلامه على معناه اللغوي، والتفشي لفظ اصطلاحي للعلماء في صفات الحروف، وهو انتشار الحرف في المخرج وانبثاته، ولا يكون إلا مع رخو الحروف، وحروفه معروفة. ولم يذكر أحد فيها حروف الشدة، ولا حروف الإطباق إلا الضاد وحدها على القول به فيها، فاشتبه عليه اللفظ اللغوي باللفظ العرفي. الثاني أن لفظ الفشو غير لفظ التفشي، فالفشو مصدر فشي، والتفشي مصدر تفشي، وسيبويه لم يذكر التفشي إنما ذكر الفشو، أو أفعل التفضيل منه، وهو قوله إن الصاد أفشى في الفم من السين، وقوله المطبق أفشى في السمع. الثالث أن الفشو شيوع اللفظ والخبر ونحو ذلك وسماع الناس له، وفشو الحرف علو صوته بحيث تتمكن منه الأسماع، والتفشي تشتت الحرف وانبثاته في المخرج، سواء كان منفطحاً مهموساً كالشين أو مجهوراً كالضاد على القول به فيها. وسيبويه حين تكلم على التفشي كغيره من العلماء لم يذكروا التفشي في شيء من حروف الشدة، وإنما اختلفوا في الفاء والتاء والضاد، واتفقوا على الشين. وسيبويه منهم لم يذكره إلا في الشين خاصة، ونقله في المواهب أيضاً عن ابن القاضي».

سادساً : وفيما يخص الرواية، يقول ابن الحاج :

«وأما قوله إن الجيم الحسانية متواترة فهو صحيح في كلام حسان، وأما في العربية فليست صحيحة حتى تكون متواترة للنص على أنها فرع مستقبح. وأما قوله أعلم أن تواتر الجيم الحسانية ولو في علم واحد كافٍ في إثبات عربيتها، إذ التواتر قطعي وقد أنكره من ترجحت في نظرهم السودانية والظاهر ثبوته، وإصابة الشيخين ابن أيد الأمين الجكني وأحمد بن محمد الحاجي في الاحتجاج به، إذ من المتواتر عند أهل هذا القطر وغيره من الأقطار التي وصل علمنا إلى كيفية نطقهم بالحروف ممن ليسوا سوداناً... إلى آخر كلامه الطويل.

فليس فيه دليل على صحة جيم حسان إلا في لغتهم المنافية للعربية التي نزل بها القرآن، ولا يكفي في إثبات عربيتها كونها متواترة في كلام حسان وعلى

تسليمه يلزم أن كل متواتر في كلام حسان ثابت العربية فيكون كله عربية صحيحة، ولا قائل لذلك، فلم يبق إلا التفرقة بين جيم حسان وغيرها من حروفهم من غير فارق فتأمله. وكون الشيخين المذكورين لم ننشر صدورهما للجيم الشديدة. ليس فيه دليل على صحة الرخوة.

وقوله إذ من المتواتر عند أهل هذا القطر وغيره من الأقطار إلخ... غير صحيح فإن المتواتر في هذا القطر لا يقرأ إلا بالجيم الشديدة ولا تجد من عنده إجازة يقرأ بغيرها أعني الشديدة التي يسميها المعترضون عليها جيم السودان. وأما من ليست عنده إجازة ولا سند محفوظ، ولا له اشتغال متقدم بدرس القرآن وأخذ من أهل الدراية والرواية فليس معه كلام، ولا عبرة بما يقرأ به، لأن ما ليست له رواية ولا دراية ليس بقرآن كالجيم الرخوة مع مخالفتها لخط المصحف. حاصله أن أهل القرآن من أهل هذا القطر يقرؤون كلاً بالجيم الشديدة آخذون لها بالرواية الصحيحة المتصلة المرفوعة لسيدنا ونبينا محمد ﷺ الموافقة للدراية.

سابعاً: «وأما قولة المعترض: ومما يشهد لعربية جيم حسان أيضاً موافقتها لجيم العرب في عدة أمور: أحدها أنها في لغة حسان التي هي قريبة من العربية، وملحونة منها فقد وقعت مكان الياء في يعفور الذي هو في كلام العرب حمار الوحش وقد يسمون به بعض حمرهم الأهلية كيغفور اسم حماره ﷺ، وقد تداول عرب حسان وغيرهم تسمية الحمر به وأبدلوا ياءه وياء يربوع وأهيف مذكر هيفاء جيماً على وفق ما وقع لأولهم وسلفهم من ذلك، ومن يشابه أبه فما ظلم، شنشنة أعرفها من أخزم» هـ. فليس فيه دليل على عربيتها بل الدليل فيه على عدم عربيتها وهو قوله إن لغة حسان قريبة من العربية، ومعلوم أن القريب من الشيء غيره ضرورة. وقوله إنها ملحونة، وما كان ملحوناً ليس عربية، وقوله إن حسان يبدلون الياء من يعفور ويربوع وأهيف جيماً، لا يثبت عربيتها، بل يثبت عدمها لقوله إن لغة حسان قريبة من كلام العرب وملحونة منه. وقوله على وفق ما وقع لأولهم وسلفهم من ذلك ومن يشابه أبه فما ظلم، شنشنة أعرفها من أخزم، معناه عنده أن الخلف تابع السلف على ذلك اللحن القريب من العربية، والمتابعة على اللحن لا تصحح عربيته. وإبدال الجيم من الياء الذي ذكر سببه اتحاد المخرج كما تقدم بيانه».

ثامناً : وأما قولهم إن مما يشهد لجيم حسان على جيم السودان ثبوت قراءة ابن القاضي بها وإنكار الجيم السودانية في نظمه للتحذير من إمالتها نحو الدال .

والجواب أنه لا يوجد لابن القاضي سند محفوظ عنه يقرأ أهله إلا بالشديدة التي يسميها المعترض جيم السودان . وبعد ذاك ساق ابن الحاج سنده في إجازته ، وهي تمر بسيدي عبد الله التناجيوي وشيخه اللطفي الذين دافعا بشدة عن الجيم الشديدة ، ومن المعروف أن سيدي أحمد الحبيب اللطفي أخذ عن إبراهيم الاسكوري وهذا عن ابن القاضي .

تاسعاً : أما تحذير ابن القاضي من إمالة الجيم إلى الدال فيقول فيه ابن الحاج : « إن دعواك أن ابن القاضي إنما أراد الإمالة نحو الدال لا الدال يلزم عليه أن للجيم الأصلية ثلاثة فروع ، وهي ليس لها إلا فرعان ، فإما أن تنفي أحد فرعيها وتجعل مكانه الفرع المائل بزعمك إلى الدال ، أو تسلم أن ابن القاضي إنما أراد الدال نفسها . ومثل إطلاق إمالة الجيم إلى الدال على إبدالها سائح مع قرينة منع فرعية الجيم المائل إلى الدال بنص القراءة على أنه ليس للجيم إلا فرعان أحدهما مائل إلى شين ، فقد شابه الأصل في الجهر وشابه الشين في الرخاوة والتفشي وهو جيم حسان ، والآخر مائل إلى الكاف ، ويكون إبدال الجيم دالاً لم يدع فيه أحد أنه الجيم العربية ، ولا ادعى رواية القرآن العظيم به لا يمنع من إنكاره والمبالغة في التحذير منه لفساده . وابن القاضي إنما تكلم في نظمه على المحافظة على الجيم بتخليصها من الشوائب وإعطائها حقها من الجهر والشدة وغيرهما من صفاتها . »

هذه باختصار أهم ردود المقرئ عبد الرحمن بن الحاج العلوي على مناصري الجيم الحسانية ، والتي ختمها بأبيات عزاها للشريف بن سيدي أحمد بن الصبار ، وبلغني أيضاً عزوها إلى العلامة أحمد بن محمد سالم المجلسي يذكر فيها عوده إلى الجيم الشديدة .

لقد كنت في جيم التفشي مقلدا	رجالا إليهم زينتها الطبايع
أدافع عنها كل من رام خسفها	كما كان عنها البعض قدماً يدافع
ولما بدا لي الحق والحق نوره	لذي اللب مهما يظهر الحق ساطع
رجعت إلى الجيم الشديدة راجياً	من الله تسديدا لما أنا صانع
ألا فاعلموا أنني من الجيم تائب	إلى الله للجيم الشديدة راجع

وقد ناصر الفقيه محمد عبد الرحمن بن السالك العلوي ردود المقرئ محمد عبد الرحمن بن الحاج بقطعة يقول منها :

الحق أصبح بادياً للمنصف	فاشدد يديك عليه غير معنف
واشكر لمولاك الذي أولاك من	نور الهدى فعرفت ما لم تعرف
نقل صحيح للأئمة عزوه	في أحرف التنزيل غير محرف
مبنى مباحثه على الأساس من	ما قد روى عن مقتفاه المقتفي
يلقي إليه السمع منه منصتاً	من عن قبول الحق لم يستنكف

7. رأي اللسانيين

وبعد عرض المقارنة بين العلماء والقراء، نورد هنا نماذج من آراء علماء اللسانيات الحديثة.

أ) الدكتور إبراهيم أنيس :

وبعد تطور علم الأصوات، وتحديد وظائف الجهاز الكلامي، واستطاعة أقيسة ذبذات الصوت في النطق تبعاً لاهتزاز أوتاره، جدد اللسانيون بحث صفات الحروف ومخارجها، لكن المدهش في الأمر أنهم تحققوا من دقة الأوصاف وسداد محتوى المصطلحات التي أقرها قداماء النحويين أمثال الخليل وسيبويه وابن جني ومن اتبع منهجهم من القراء واللغويين، ولقد أفاد اللسانيون الذين عنوا بالأصوات العربية. ونوجز هنا آراء بعضهم فيما يعني الجيم.

فيقول الدكتور إبراهيم أنيس : «ليس لنا من دليل يوضح لنا كيف كان ينطق الجيم بين فصحاء العرب، لأنها تطورت تطوراً في اللهجات العربية الحديثة، فنسمعها في السنة القاهريين خالية من التعطيش (شديدة) وحيناً نجدتها وقد بولغ في تعطيشها كما هو الحال في سوريا ونجدتها صوتاً آخر يبعد إلى حد كبير عن الصوت الأصلي، مثل نطق بعض أهالي الصعيد حين ينطقون بها (دالاً)».

«فالجيم إذاً من الناحية الصوتية ثلاثة أنواع : شديدة خالصة الشدة وهي تلك الجيم المصرية، ومزدوجة بين الشدة والرخاوة فيها من الصفتين معاً، وتلك هي المسماة بالفصيحة وأخيراً تلك الجيم الخالصة الرخاوة وهي الجيم الشامية».

«ويظهر أن الجيم التي نسمعها من مجيدي القراءة القرآنية هي أقرب الجميع إلى الجيم الأصلية إن لم تكن هي نفسها». وبعد وصفها قال : «ولهذا يمكن أن نسمي الجيم العربية صوتاً قليل الشدة».

فهو في هذا القول يستبعد أن تكون الجيم الشامية أي الجيم الرخوة، هي الفصيحة. ويأتي على هذا الرأي بالأدلة التالية :

1. إن قانون تطور الأصوات يقتضي انتقال صوت الجيم من الشدة إلى التعطيش وهذا ما حدث لهذا الصوت في لغات أخرى، إذا انتقل صوت G من اليونانية واللاتينية إلى صوت آ الرخوة، مثل تطور النطق بـ Angelollo إلى Ange وRego إلى Regent . وقد بقيت الجيم في العبرية والسريانية خالية من التعطيش. ويذكر الباحث أن من دواعي التطور وجود حركة سماها "أمامي" بعد الجيم مثل الفتحة والكسرة.

ويذكر إبراهيم أنيس، «إن الحركة الخلفية بعد الجيم لا تمثل في إحصائها في القرآن الكريم إلا نسبة قليلة جداً من الحركة الأمامية المرققة أي الفتح والكسر».

وإن هذه الحركة الأمامية هي التي غيرت مخرجها فجذبته من أقاصي الحنك إلى وسطه، وبالتالي من الشدة الأصلية إلى التعطيش.

2. إنه يرجح من خلال رؤوس الفواصل القرآنية في سورة البروج. أن النطق بالجيم كان أقرب إلى الدال، لأن السورة ابتدأت بقوله تعالى : ﴿والسماء ذات البروج﴾، ثم جاء بعدها ثمانى فواصل مختتمة بالدال مثل : ﴿واليوم الموعود وشاهد وشهود﴾.

3. إن قول القدماء إن الجيم حرف شديد مخرجه من وسط الفم مع الشين فيه تناقض، لأن الإحصاء يدل على أن الكلمة العربية لا يتوالى فيها حرفان من مخرج واحد، أو قريبان جداً في المخرج والصفة، ويقضي هذا أنه لو كانت الجيم معطشة (أي رخوة) لكان نظيرها المهموس هو الشين ولقربت جداً من الزاي ولو وجب، بناء على ما دلت عليه الإحصاءات - ألا تسبق الجيم أو تلحق بأحد الصوتين، ولكننا نجد الجيم تليها الزاي بكثرة مثل جزء وجزر وجزع، وتليها الشين بكثرة مثل : أجش، وجشع، وجشم، كذلك نجد شج، وشجب، وشجر، وزج ورجز وزجل. وهذا يدل عنده

على أن الجيم العربية غير معطشة، وأنها أخت الكاف ومن مخرج واحد معها إذ لم نجد في المعاجم جيماً تليها الكاف إلا في كلمة أو كلمتين، ولا توجد الجيم بعد الكاف.

ويقول ابن جني في سر الصناعة : «حروف أقصى اللسان القاف والكاف والجيم وهذه لا تجتمع البتة». ويدل كل هذا على وثوق الصلة بين الجيم والكاف أي أن الجيم العربية الأصلية خالية من التعطيش أو إذا كانت معطشة قليلاً فإن هذه الصفة طارئة عليها.

ب) المنهج الذي اتبعه الدكتور كمال بشر :

اعتنى الأستاذ الدكتور كمال بشر بالوصف العلمي للجيم وقال إن لها في العربية ولهجاتها ثلاثة صور وهي :

1. صوت لثوي حنكي مركب (انفجاري - احتكاكي مجهور)، ويقال إن هذا الصوت هو نطق القرشيين وهو المتبع حتى الآن في قراءة القرآن الكريم.
2. صوت قصي انفجاري مجهور، وهو السائد الآن في بعض جهات اليمن شماله وجنوبه وفي حواضر جمهورية مصر العربية. ويقال إنه الأصل في النطق.
3. صوت لثوي - حنكي مجهور وهو نطق الشاميين.

وهو بهذا التقسيم يحيل إلى فصاحة الجيم الشديدة، التي يقول إنها الحرف القرشي، ويروى أن الخليفة عمر ابن الخطاب، لما سمع أحد القراء يقول : «عنى حين» سألهم عن أقرأه بها ؟ قال له إنه ابن مسعود ؛ ويذكر أبو عمرو الداني أن عمر ابن الخطاب كتب إلى ابن مسعود قائلاً : «السلام عليك، أما بعد فإن الله أنزل هذا القرآن، فجعله قرآناً عربياً مبيناً، وأنزله بلغة هذا الحي من قريش فإذا جاءك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرأ بهم بلغة هذيل والسلام».

ج) الدكتور السرخوشي :

وبعد إبراهيم أنيس وكمال بشر، كتب الدكتور السرخوشي⁽¹⁾ مقالاً مركزاً عن الجيم استعرض فيه آراء سيبويه المعروفة، فيما يتعلق بهذا الحرف من بيان

(1) مجلة في اللسانيات واللسانية العربية، الدار البيضاء، المغرب (بدون تاريخ).

مخرج، وصفات، وإبدال وإدغام. ثم استنتج من عرض هذه الآراء أن الجيم شامية لا تنطبق عليها هذه الصفات، ومما جعل النطق يطرح مشكلة تحتاج إلى البحث. ولم يمهل الدكتور السرخوشي آراء المدافعين عن الجيم المعروف بالشامية فأورد ما ذكره العلامة حامد بن محنض بابا الديمانى وقال إن حجاجه يبين أن بعض الأصوات ظلت مختلفاً في شأنها عندما دونت القراءات ووضعت قواعد التجويد. غير أنه لما قارن بين الجيم العربية وأخواتها في اللغات السامية، استنتج أن الجيم المعقودة هي الفرع القرشي، متابعاً في ذلك رأي الأستاذ كمال بشر.

وبعد استعراض كل هذه الآراء فإننا لا نهدف إلى إصدار حكم، أو ترجيح، أو إعلان انتصار، فإذا كان إمام النحاة قد سمع الجيم ممن يثق بعربيته في عهده، ووصفها وصفاً يطابق ما عليه القراء في المشرق، من النطق بها شديدة، فقد لا يستبعد أن يكون بعض العرب في الشام ينطقون بها رخوة، مثلما ينطق بها عرب حسان ويقرأ بها أكثر المغاربة. وفي جواب معزو لسيدى عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي ما يتضمن جواز القراءة بالنطقين، هذا قد أتيت لي أن أسأل بعض عرب نجد ممن لم يسبق لهم أن خالطوا الأعاجم في مناطقهم، فأخبروني أن قبائل نجد ما زالت تنطق بالجيم الشديدة، لكن بعضها في الحجاز يجعلها رخوة شيئاً ما دون أن تصل إلى درجة التقشي.

الفصل الثالث

قضية الضاد

1. طرح قضية الضاد

لقد شكل النطق بالضاد مشكلة للقراء واللغويين ؛ ومع ذلك فإنه لم تقع في أمره معركة حامية، مثلما وقع في شأن الجيم ؛ ولذلك فإننا نرى فيه قضية قائمة مقتضاها أن ما نكر عن الضاد في كتب الأقدمين يختلف عن ما يسمع الآن عند عموم القراء ؛ ولو كان من ذوي الاختصاص في التجويد ؛ وهذا ما عبر عنه الدكتور إبراهيم أنيس بقوله : «الضاد كما ننطق بها الآن في مصر لا تختلف عن الدال في شيء سوى أن الضاد أحد أصوات الإطباق. فعند النطق بها ينطبق اللسان على الحنك الأعلى متخذاً شكلاً مقعراً، كما يرجع إلى الوراثة قليلاً».

«فالضاد الحديثة صوت شديد مجهور يتحرك معه الوتران الصوتيان، ثم ينحبس الهواء عند التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا. فإذا انفصل اللسان عن أصول الثنايا سمعنا صوتاً انفجارياً هو الضاد كما ننطق بها في مصر».

«ويستدل من وصف القدماء لهذا الصوت على أن الضاد كما وصفها الخليل ومن نحووا نحوه، تخالف تلك التي ننطق بها الآن. فالضاد الأصلية كما وصفت في كتب القراءات أقل شدة مما ننطق بها الآن، إذ معها انفصل العضوان المكونان للنطق انفصالاً بطيئاً نسبياً، ترتب عليه أن حل محل الانفجار الفجائي انفجار بطيء نلاحظ معه مرحلة انتقال بين هذا النوع من الأصوات وما يليه من صوت لين، فإذا نطق بالضاد القديمة وقد وليتها فتحة مثلاً، أحسنا بمرحلة انتقال بين الصوتين، تميز فيها كل منهما تميزاً كاملاً».

«هذا إلى أن الضاد كما وصفها القدماء كانت تتكون بمرور الهواء بالحنجرة، فيحرك هذا الحرف الوترين الصوتيين ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم،

غير أن مجراه في الفم جانبي - عن يسار الفم عند أكثر الرواة أو عن يمينه عند بعضهم، أو من كلا الجانبين كما يستفاد من كلام سيبويه. ويظهر أن الضاد القديمة كانت عصرية النطق على أهالي الأقطار التي فتحها العرب، أو حتى على بعض القبائل العربية في شبه الجزيرة، مما يفسر تلك التسمية القديمة (لغة الضاد)، كما يظهر أن النطق القديم بالضاد كانت إحدى خصائص لهجة قریش».

وقليل هم الذين حاولوا النطق بها وفقاً لما ورد عن مخرجها وصفاتها. ذلك أن اللغويين والقراء قالوا إنها تخرج من بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر ومن الجانب الأيمن عند الأقل ووصفوها بالرخاوة، والاستطالة، وأنها شديدة الصعوبة حتى على العرب. وأنها تشبه الظاء في النطق ولا يكاد يميز بينهما إلا المخرج، بخلاف الضاد الشائعة فإنها شديدة سهولة على كل ولا شبه بينها وبين الظاء.

2. أول من أثارها في بلاد شنقيط : المختار بن الكليب ووالدنا محمد قال بن بابه

وقضية الضاد قد أثيرت في شنقيط ووقع في شأنها كلام كثير، لكننا لم نر من كتب في مناصرة الضاد الشديدة، وبينما صنفت بعض الرسائل في إبطالها، واكتفى معتنقوا الضاد الشائعة بأن الذين يعارضونها إنما ينطقون بظاء خالصة، وأنه لا بد من التمييز بينهما كما نص عليه العلماء والفقهاء ؛ وكانهم لم يقبلوا أن التمييز يكفي منه ما ذكره القراء، بأنه المخرج أساساً، مع أنه لم يبذلوا جهداً في التوفيق بين صفاتها المذكورة، وصيغة نطقها عندهم المسموعة.

وخلافاً لما ذكر ابن الأمين في الوسيط، فلم يك والدنا محمد قال ابن بابا العلوي أول من أثار مسألة النطق بالضاد، فمن قبله كتب عنها المختار ابن كليب في نظم شرحه وأوضح فيه خطأ النطق بها عند الجمهور، وسمى مصنفه "الدرر المجيد الغائص في بحر التجويد" ومما يقول فيه :

ولتخرجن الضاد من مخرجها مراعيأ رخاوة لا ترجها

ومن هذا النظم قوله :

والنفخ والشبه كصوت الظاء يمتاز بالمخرج للقراء

أما والدنا ! فإنه لما ذهب إلى الحج عام 1307 هـ لقي أحد أئمة القراء، وسمع منه الضاد الرخوة، وأثبت ذلك في مكتوب حدث به العلامة الشيخ سيدي بابا بن الشيخ سيدي الذي يقول :

«وأما الرواية فهي ما شافهنا به أخونا الأديب العالم الثقة المحقق التقى الشيخ محمد فال بن بابا بن أحمد بيبه العلوي حفظه الله وجزاه خيراً آمين ثم طلبنا منه كتابتها فكتب ما صورته : الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم : قرأت الفاتحة وبعض السور على المقرئ بالحرم المدني في المحرم مفتتح عام سبع وثلاث مائة وألف وهو الشيخ محمد بن أحمد الصوفي من أهل القسطنطينية، وجدته مجاوراً بالمدينة ماهرأ في فن القراءات والتجويد، يتصل سنده بابن الجزري، وكنت أتردد عليه بالمدينة ولما سمعت أولاً كيفية نطقه بالضاد ظننته يجعلها ظاءً فقرأت عليه بها فقال «ظ» «لا» «و» «ض» «لا». يعني بـ «ض، لا» النهي عن الذي يقرأ به أهل بلادنا، ومن يقرأ كقراءتهم وأنا كأني لا أسمع منه إلا الظاء وهو لا يرضى بها مني، فقلت ما الفرق بينهما، فقال :

والضاد باستطالة ومخرج ميز من الظاء

ويقول ابن الأمين الشنقيطي في كتاب الوسيط : «كل أهل شنقيط يقرأ بالضاد الموجودة في مصر سوى العلامة اللقن محمد فال بن بابا حفظه الله فإنه ينطق بها قريبة من الظاء المألوفة بعد أن رجع من الحج في آخر أيام السلطان المغربي مولاي الحسن الأول، رحمه الله، وقد أنكر عليه بعض أهل شنقيط ذلك، وقدمت من القسطنطينية سنة 1312 هـ، فاجتمعت ببعض أفاضل أهل الشام فذكروا أن الفقيه الصالح عبد الحكيم الأفغاني رحمه الله ذكر أن الضاد التي ينطق بها الدمشقيون غير صحيحة، فقلت هذا الذي قال - قال به أحد علمائنا - أعني محمد فال المتقدم وهو ظاهر ما في الكتب، فقالوا لي اكتم هذا وإلا نغيت».

وإذا كان جل العلماء ظلوا متمسكين بنطق الضاد الشديدة، فإن والدنا أقنع بعض أجلائهم برخاوتها والتلفظ بما يشبه صوت الظاء. ومن أبرز من قال بها ودافع عنها العلامة المبرز الشيخ سيدي بابا بن الشيخ سيدي الذي ألف فيها رسالة سوف نقدم عرضاً عنها، ومن الذين تابعوا والدنا فيها بعض أحيائه من الفاضلين ومنهم الأديبان الشاعران المختار بن الأمين بن أحمد وأحمد بن عبد الله بن أحمد؛

ولكل منهما في ذلك أبيات طريفة. ويقول الأديب المختار بن الأمين الفاضلي عنها وعن الجيم :

عجبت من ذا الخلاف الظاهر البادي لكل ذي حُضر وكل ما بادي
وللشديد عرفتكم مع حقيقتها وللرخاوة مع موصوفها البادي
أعطيتكم الظاء ما للجيم شدتها والجيم أعطيتكم رخاوة الضاد
ولو عكستم لجئتم بالصواب وما للمرء هاد إذا لم يهده الهادي

أما أبيات أحمد بن عبد الله فإن فيها تلميحاً ظريفاً لصعوبة التفرقة بينها وبين الظاء إذ يقول مخاطباً لوالدنا :

الضاد جدت لها يا حاتم الطائي من مخرج صانها من منطق الطاء
لكن تصول عليها الظاء، دونكها لم أستطع منعها من صولة الظاء

ولم يؤلف الوالد فيها مصنفاً مستقلاً ولكنه بين رأيه في أرجوزة يقول فيها :

والضاد في لغة أهل المغرب وأهل مصر عندهم مما أبي
وقل من يحسنه في العلم ومن سماسير الشيوخ القديما

ولفظه مما به خص العرب ومن لسانه عليه قد غلب
الضاد رخو إن يسكن فَرُفِعَ صوت به فالصوت ليس ينقطع

لا تجعل الضاد كدال أو كطا وليس جعلها كطاء بخطا
الضاد والظاء بلا تخمين تشابها كالنون والتنوين

وتاء تأنيث وتاء جمع مؤنث تشابها في السمع
والفخر قال الفرق من تكليف ما لا يطاق دونما تحريف

إن قلت ذاك عين الاتحاد فهو بالاتفاق ذو فساد
أقول قد عدوا اختلاف المخرج لاسيما إن استطالة تجي

فرقاً^(٥)

وقد كان رحمه الله يحرص على إخراجها من مخرجها في جهد يتنبه له من يسمعه، كما أن نطقه بها يتميز كذلك عن الظاء المشالة. وقد أقنع صديقه الشيخ سيدي بابا برأيه فيها، فاعتمد الضاد الرخوة وألف فيها رسالة حافلة ومركزة، أورد فيها مجمل الحجج التي أدت به إلى اعتماد الضاد الرخوة الشبيهة بالظاء،

(٥) "فرقاً" : أول بيت محذوف، ولا بد من الكلمة هنا لأنها مفعول (عدوا).

وقلده فيها جمهور أتباعه من محيطه الخاص مثلما حصل لوالدنا محمد فال ! والملاحظ أننا لم نجد من علماء عصره من قصد الرد عليه صراحة، وإنما اكتفى المعارضون بالتشبه بضادهم القديمة محتجين بأمرين : أحدهما الرواية العامة، والثاني أن الشبه بالضاد الرخوة والظاء جعلهما حرفاً واحداً وأن في هذا لحناً قد يخل بتلاوة الفاتحة التي هي ركن من الصلاة، إذ قد وردت فيها كلمة ﴿الضالين﴾، والنطق بـ ﴿الظالين﴾ يغير المعنى باعتبارها ظاء خالصة.

3. رسالة الشيخ سيدي

ولقد أسهب الشيخ سيدي بابا في هذه المسألة في رسالته التي استهلها بقوله : بعد البسملة والحمد : «أما بعد فهذه نقولُ يعرف بها اللبيب الدائر مع الحق أن الصواب في لغة الحق الضاد الشبيهة بالظاء المعجمة حسب ما تلقيناه بالرواية المعتمدة، على ما يأتي أواخر النقول، لا الضاد الشائعة الآن الشبيهة بالطاء والدال المهملتين». قال ابن الجزري والضاد والظاء اشتراكا صفة : جهراً ورخاوة واستعلاء وإطباقاً، واختلفاً مخرجاً وانفردت الضاد بالاستطالة».

وهنا نلاحظ أن الشيخ سيدي بدأ بتثبيت الشبه بين الضاد والظاء لاشتراكهما في الصفات المسموعة، لأنه لا يميز بينهما إلا المخرج والاستطالة. وساق على هذا أقوال الجعبري في شرح الشاطبية، وما جاء في كتاب الجمان النضيد وكتاب نهاية القول المفيد، والإتقان للسيوطي والمرغني القائل إنه لولا المخرج والاستطالة لكانت إحداهما عين الأخرى.

ثم ساق كلام الودغيري حيث يقول : يجب على القارئ أن يفرق في النطق بين الظاء والضاد، لأنهما متقاربان جداً في المخرج والصفات، بل اشتراكا في بعض المخرج وفي جل الصفات، ولذلك قل من يفرق بينهما. وأدنى ما يفرق به بينهما للمبتدئ هو أنه إذا نطق بالظاء لمس برأس لسانه الثنايا العليا مع النفخ بها وأطبق وسط الفك الأعلى بحسب الإمكان، وإذا نطق بالضاد ابتدأ الصوت من أقصى حافة اللسان الذي هو جانبه مع ما يلي ذلك من الأضراس إلى أن يبلغ رأس لسانه، فإذا بلغ كف أن يمس رأس الثنايا العليا الذي هو مخرج الظاء، عكس ما تقدم في الظاء، وأطبق وسط لسانه على وسط الفك الأعلى دون التصاق به خلاف ما يفعله جميع الناس، إذ بذلك الالتصاق فسد نطقهم بالضاد، لأن الالتصاق في الإطباق من شأن

الحرف الشديد كالطاء. ألا ترى أنك إذا أطبقته على وسط الفك الأعلى كيف تلتصق به التصاقاً تاماً، وما ذلك إلا من وصفه بالشدة بخلاف الضاد فإنها موصوفة بضدها التي هي الرخاوة فلا بد من إطباقه من فرجة تبقى بينه وبين الفك عند الإطباق، وذلك شأن الحرف الموصوف بالرخاوة، فإذا التصق في لفظ القارئ عند الإطباق بالفك الأعلى فقد فسد لفظه به بغير صفته التي هي الرخاوة والله أعلم.

وعن صعوبة الضاد وتأكيدها بالطاء يقول الشيخ سيدي بابا : «وقال أبو محمد سيدي علي النوري، فصل : الضاد المعجمة : مخرج الضاد من المخرج الرابع من مخارج اللسان وهو حرف مجهور رخو مستعل مطبق مستطيل قوي مفخم. وقد اتفقت كلمة العلماء في ما رأيت على أنه أعسر الحروف على اللسان وليس فيها ما يصعب عليه مثله، وقل من يحسنه من سماء العلماء فضلاً عن غيرهم. ويقع الخطأ فيها من أوجه : منها إبدالها ظاء مشالة وهذا هو الكثير الغالب وأهل المغرب الأدنى كلهم عليه لأنهما تقاربا في المخرج واشتركا في جميع الصفات إلا الاستطالة، فلولا الاختلاف في المخرج وفي هذه الصفة لكانا حرفاً واحداً وهو لحن فاحش وخطأ ظاهر يغير المعنى واللفظ، وكلام الله جل ذكره ينزه عن هذا. ومنها : إبدالها طاء مهملة. قال في التمهيد : «ومن الناس من لا يوصلها إلى مخرجها بل يخرجها دون مزوجة بالطاء المهملة لا يقدر على غير ذلك، وهم أكثر أهل مصر وأهل المغرب» هـ.

«وقوله لا يقدر، صوابه لا يعرف، إذ من المعلوم أنهم غير عاجزين عن ذلك، بل لو علموا لتعلموا. وقوله بعض أهل المغرب، يريد الأقصى، وأما الأدنى فإنهم يبدلون ظاء معجمة كما تقدم، وليس هذا مختصاً بأهل مصر والمغرب بل يفعله كثير من الناس ممن يدعي العلم ومعرفة التجويد لأنه متيسر على اللسان لأن الحرفين متقاربين واشتركا في الصفات ولولا اختلاف المخرج وما في الضاد من الاستطالة لكان لفظها واحداً ولم يختلفا في السمع. ومنها ترقيقها ولا بد فيها من التفخيم البين، فإن كان بعدها ألف فلا بد من تفخيمها معه. ومنها جعلها لاماً مفخمة وهذا لم أسمع من تكلم به وذكره في النشر ونصه : والضاد انفراد بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر في اللسان مثله فلأن ألسنة الناس فيه مختلفة، وقل من يحسنه فممنهم من يخرجها ظاء، ومنهم من يمزجها بالذال، ومنهم من يجعلها لاماً مفخمة، ومنهم من يشمه الزاي وكل ذلك لا يجوز، والحديث المشهور أنا أفصح من نطق بالضاد، لا يصح ولا أصل له» هـ.

«ونكر في التمهيد أن الذين يبدلونه لأمأ مفخمة هم الزيايع ومن ضاهاهم. ومنها إدغامها في الطاء في نحو ﴿فمن اضطر﴾ ﴿شر اضطر﴾ وكذلك في التاء نحو ﴿خضطر﴾ و ﴿أقضطر﴾ فمن لم يعتن ببيانها بادر لسانه إلى ما هو أخف عليه وهو الادغام، وذلك لا يجوز، وكذلك لا بد من الاعتناء ببيانها إذا تكررت لأنها كما تقدم حرف صعب على اللسان جداً، وإذا تكررت زادت صعوبة وسواء كان تكررها مع الاظهار نحو ﴿يغضض من أبصار من﴾ و ﴿اغضض من صوتك﴾، ومع الادغام ﴿لائقضو﴾ و ﴿عضوا﴾ و ﴿يغضوا من أبصارهم﴾. وكذلك لا بد من الاعتناء ببيانها إذا جاورت الطاء وسواء كانت مشدودة نحو ﴿يعض الظالم﴾، أو مخففة نحو ﴿أنقض ظهرك﴾ وكذلك إذا أتى بعدها لام مفخمة نحو ﴿أرض الله﴾ وكذلك إذا أتى بعدها ذال نحو ﴿الأرض ذمباً﴾ ﴿يبعض ذنوبهم﴾ أو جيم نحو ﴿واخفض جناحك﴾، فمن لم يعتن ببيانها، فلما أن يبدلها أو يدغمها وهو لا يشعر، فيجب على القارئ أن يريض لسانه على النطق بها على وجه الصواب حتى يصير له سجية، لا تحتاج إلى كلفة، ويراعى وقت النطق جميع صفاتها ومن لم يتكلف ذلك حتى يصير له طبعاً أتى بها على غير لفظها ودخل الخل في قراءته والله الموفق. هـ كلام النوري».

«وفي شرح نونية السخاوي المسمى المفيد في شرح عمدة المجيد عند قولها :
والضاد عال مستطيل مطبق جهسر يكل لديه كل لسان
حاشى لسان بالفصاحة قيم ذرب لأحكام الحروف معان
كم رامه قوم فما أبدوا سوى لام مغلظة بلا عرفان
ما نصه : لما فرغ من الكلام على حروف وسط اللسان، أعني الجيم والشين والياء وما ذكر معها من أحكام الألف والواو، شرع في ذكر الضاد، لأنه من المخرج الرابع من مخارج اللسان، والضاد حرف قوي صعب يعسر بيانه على كثير من الناس وهو من الحروف التي انفرد بها كلام العرب ولا توجد الضاد في غير لغتهم ولذلك قال أنا أفصح من نطق بالضاد، يعني أنا أفصح العرب».

«وتصحیح لفظ الضاد وتجويده مما لا بد منه للقارئ، ولا غنى له عنه، وذلك متوقف على ثلاثة أمور : الأول معرفة مخرجه، والثاني معرفة صفاتها والثالث معرفة ما يشتهى لفظه بلفظه من الحروف».

1. فأما مخرج الضاد فقد تقدم أنه يخرج من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، وينبغي أن تعلم أنه ليس المراد بأول حافة اللسان ما يحاذي أقصى اللسان، فإن الضاد ليست محاذية لمخرج القاف والكاف، بل هي أدنى منهما إلى الفم، ولذلك عدها الخليل في الحروف الشجريات ولا يخرج من مخرج الضاد حرف غيرها، ويخرج من الجانب الأيمن ومن الجانب الأيسر وإخراجها من الأيسر أيسر على أكثر الناس، مع أن في إخراجها من الجانبين صعوبة ولذلك قيل إنها تتكلف من الجانبين».

2. «وأما صفات الضاد، فاعلم أن فيها من صفات القوة أربعة صفات، ومن صفات الضعف صفة واحدة. فالأربعة التي من صفات القوة هي الاستعلاء والاستطالة والاطباق والجهر، وهي المشار إليها بقوله :

الضاد عال مستطيل مطبق جهر

والصفة التي من صفات الضعف الرخاوة وقد تقدم شرحها فلا معنى لإعادته».

3. «وأما ما يشتهر لفظه بلفظ الضاد فحرفان وهما الظاء واللام، وذلك لأن الظاء تشارك الضاد في أوصافه المذكورة غير الاستطالة، فلذلك اشتد شبهه به وعسر التمييز بينهما، واحتاج القارئ في ذلك إلى الرياضة التامة. ولكن مخرج الضاد متميز عن مخرج الظاء لا اتصال بين مخرجيهما، ولولا اختلاف المخرجين وما في الضاد من الاستطالة لاتحد في السمع. واللام تشارك الضاد في المخرج لأن الضاد من أقصى الحافة، واللام من أدنى الحافة، والضاد حرف مستطيل في مخرجه، واستمد وامتد صوته حتى اتصل بمخرج اللام، فلذلك شابه لفظه لفظ اللام المفخمة، وربما أخرجه بعض الناس لاماً مفخمة. فاللام تشارك الضاد في مخرجه لا في أوصافه، إذ ليس فيها شيء من صفات الضاد المذكورة، إلا أنها بين الرخوة والشديدة فتوافقه في شيء من الرخاوة، فهي بعكس الظاء لأن الظاء تشارك الضاد في أوصافه لا في مخرجه.

إذا تقررت هذه الأمور فلنعلم أن الضاد أشد الحروف صعوبة على الالفاظ، فلذلك مال لفظها إلى صوت الظاء تارة، وإلى صوت اللام المفخمة تارة لمناسبة هذين الحرفين للضاد، فإذا أردت فصلها عن الظاء فأخرجها من مخرجها وبين استطالتها فبذلك يفترقان، وإذا أردت فصلها عن اللام المفخمة، فراعى مبدأ مخرجها وبين صفاتها فبذلك يفترقان. فتأمل ذلك».

وفي تركيزه على الشبه السمعي بين الضاد والطاء الذي اشتهر له باتفاق العلماء من القراء، بسط الشيخ سيدي بابا القول أيضاً بآراء البيانين وما حكوه من الجناس اللفظي بين هذين الحرفين، ومن جملة أمثلتهم ما يقوله السيوطي في الإتقان وشرح ألفية البيان، إن من أنواع هذا الجناس أن يختلف اللفظان بحرف مناسب للآخر مناسبة لفظية كالضاد والطاء في قوله تعالى: ﴿وجاء يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾، ومن هذا القبيل أيضاً قول أبي فراس:

ما كنت تصبر في القديس
ولقد ظننت بك الظن
م فلم صبرت الآن عنا
ن لأنه من ضمن ظننا
ومن نوعه المقلوب قول صفى الدين الحلبي :

بكل قد نُضِير لا نُظِير له ما ينقضي أُملي فيه ولا أُملي»

وبعد استعراض المخرج والصفات وأوجه الشبه، أطال الشيخ سيدي الكلام في حكم صلاة من لا يفرق بين الضاد والظاء. وأورد في هذه المسألة أقوال جمهور الفقهاء وعلماء المذاهب، فذكر قول ابن أبي زيد في النوادر أن من لم يفرق بين الضاد والظاء في المخرج لا تجوز إمامته، ونبه على تقييده بالمخرج، وذكر كلام ابن عابدين الحنفي في حاشيته المسماة "برد المحتار على الدر المختار" ونصه : «وإن كان الخطأ بإبدال حرف بحرف، فإن أمكن الفصل بينهما بلا كلفة كالصاد مع الطاء بأن قرأ الطالحات مكان الصالحات فاتفقوا على أنه مفسد. وإن لم يمكن إلا بمشقة كالظاء مع الضاد والصاد مع السين، فأكثرهم على عدم الفساد لعموم البلوى. وبعضهم يعتبر عسر الفصل بين الحرفين وعدمه، وبعضهم قرب المخرج وعدمه. ولكن الفروع غير منضبطة على شيء من ذلك، فالأولى الأخذ فيه بقول المتقدمين لانضباط قواعدهم، وكون قولهم أحوط وأكثر الفروع المذكورة في الفتاوى منزلة عليه» هـ.

«وقول المتقدمين المشار إليه أن ما غير المعنى تغييراً يكون اعتقاده كفراً يفسد، وكذلك ما يغير تغييراً فاحشاً. وأما المتأخرون مثل ابن مقاتل وابن سلام وإسماعيل الزاهد وأبي بكر البلخي والهندواني وأبي الفضل فقد اتفقوا أن الخطأ في الأعراب لا يفسد مطلقاً».

ومن آراء المالكية ما ذكر في حاشية گنون والبناني قائلاً: «وفي حاشية گنون ما نصه: «وفي روح البيان فإن قيل فإن وضع المصلى أحد الحرفين مكان

الآخر، قلنا قال في المحيط البرهاني، إذا أتى بالظاء مكان الضاد أو على العكس، فالقياس أن تفسد صلاته وهو قول عامة المشايخ أي ومنهم أبو حنيفة، وقال مشائخنا بعدم الفساد للضرورة في حق العامة خصوصاً العجم، فإن أكثرهم لا يفرقون بين الحرفين، وإن فرقوا ففرقاً غير صواب. هـ والله أعلم».

وكلام گنون (محمد بن العدني) : وفي شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني على المختصر وهل تبطل صلاة مقتد بغير مميز بين ضاد وظاء أو صاد وسين أو زاي وسين في فاتحة فقط كما في المواق أو في غيرها كظاهر المصنف حيث لم تستو حالتها. وأما صلاته هو فصحيحة إلا أن لا يميز عمداً مع القدرة عليه، أو يصح الاقتداء به خلاف محذوف من الأول لدلالة هذا عليه. قال في توضيحه الذي لا يميز بين الضاد والظاء إن كان عاجزاً في الحال والمستقبل بأن لا يقبل التعليم بطبعه فينبغي أن يكون كاللكن، أو قادراً في الحال فينبغي ألا يختلف في بطلانها لأنه كالملاعب، أو عاجزاً في الحال قادراً في المستقبل فلن اتسع الوقت في التعليم وجب عليه، وإلا وجب الانتعام كما مر في عجز الفاتحة. هـ. أي فأين محل الخلاف، وجوابه أن محله في من لم يجد من يأتي به وهو يقبل ولم يجد معلماً أو ضاق الوقت عن التعليم وانتم به من أعلى منه لعدم وجود غيره كما في المسألة السابقة. ثم الراجح منه أيضاً صحة الاقتداء به لحكاية ابن رشد الاتفاق عليها. ومحل البطلان ما لم يعد على الصواب وإلا صحت على ما قال د أنه يفيد ابن عرفة وفي عج عن شيخه وشيخ شيخه التردد في ذلك. هـ كلام عبد الباقي».

«وفي حاشية البناني وبغير مميز بين ضاد وظاء خلاف ابن عاشر، كأن المصنف صرح بهذه المسألة للتخصيص على عينها، وإن كانت داخلة في اللاحق على كل حال، فقد كان الأنسب أن يقول كغير مميز بين ضاد وظاء، أو ومنه غير مميز ونحو ذلك. هـ. وهو كما قال فإن ذلك هو ظاهر كلام الأئمة كابن رشد وابن شاس وابن الحاجب فإنهم لما ذكروا الخلاف في اللاحق قالوا ومنه من لا يميز بين ضاد وظاء، فهذه المسألة من أفراد ما قبلها، وبه تعلم أن حمل ز وغيره الخلاف هنا على غير ما ذكر قبله، مع أنه عينه، غير صواب، بل يقرر بالبطلان مطلقاً أو في الفاتحة إذ هما القولان المشهوران. وقول ز لحكاية ابن رشد الاتفاق عليها إلخ... تبع ح وضيح في نسبة الاتفاق لابن رشد على صحة الاقتداء في هذه المسألة. وفيه نظر، فإن ابن رشد إنما حكى الاتفاق على الصحة في من لا يميز بينهما طبعاً، وهو

الألكن، لا فيمن يقدر على التعلم كما هنا. ويعلم ذلك من كلامه انظر ز عند قوله «والكن» هـ كلام البناني.

ونكر كذلك كلام النووي في المنهاج، وكلام الفخر الرازي الذي يقول فيه : «وفي أوائل تفسير الإمام الفخر الرازي في صفحة 49 من الجزء الأول منه المسألة العاشرة، المختار عندنا أن اشتباه الضاد بالطاء لا يبطل الصلاة، ويدل عليه أن المشابهة حاصلة بينهما جداً، والتمييز عسر، فوجب أن يسقط التكليف بالفرق بين المشابهة من وجوه : الأول أنهما من الحروف المجهورة، والثاني أنهما من الحروف الرخوة، والثالث أنهما من الحروف المطبقة، والرابع أن الطاء وإن كان مخرجه من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ومخرج الضاد من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، إلا أنه حصل في الضاد انبساط لأجل رخاوتها، وبهذا السبب يقرب مخرجه من مخرج الطاء. والخامس أن النطق بحرف الضاد مخصوص بالعرب قال عليه الصلاة والسلام : «أنا أفصح من نطق بالضاد» فثبت بما ذكرنا أن المشابهة بين الضاد والطاء شديدة، وأن التمييز عسر. وإذا ثبت هذا فنقول لو كان هذا الفرق معتبراً لوقع السؤال عنه في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي أزمنة الصحابة، لاسيما عند دخول العجم في الإسلام، فلما لم ينقل وقوع السؤال عن هذه المسألة البتة، علمنا أن التمييز بين هذين الحرفين ليس في محل التكليف. هـ.

ثم ذكر عن الرواية ما كتب له والدنا في أخذه لهذا الحرف من المعري المدني محمد بن أحمد الصوفي.

والذي يلفت النظر في هذه الرسالة هو أن كاتبها رجع في نقوله إلى أكثر عدد ممكن من المراجع في القراءات والفقه، والأصول، واللغة والبيان فلم يترك قولاً يعمس المسألة من قريب أو بعيد إلا أتى به وهذا ما يدل على سعة الاطلاع والتعمق في البحث حتى أنه ذكر مصنفاً لعله أحدث ما كتب في الضاد من قبل السيد محمد غراقدي النابلسي.

وكما دافع الشيخ سيدي عن الضاد الرخوة في رسالته المنثورة فإنه أيضاً نظم مقاطعات اختصر فيها مجمل آرائه، منها قوله :

ليمعن القارئ بالضاد النظر عند احتجاجة بنص المختصر
هل ثم تمييز عسير جداً أو ثم حرف يتعب العبدأ

وهل تطبيق حرفه الصبيان
 فالضاد أصعب حروفهم بلا
 والمميز بينها وبين الظاء
 واختصت العرب بالتكلم
 بل ذلك التمييز بين الضاد
 يبين ذاك للبيب الناظر
 وليهده إلى سواء المنهج
 ونص ذاك النشر والتمهيد
 وإن ضاد العرب العُرباء
 ونص ذاك في النهاية انظر
 وليس في تحقيقه من باس
 وذاك في ألفية البیان
 وقد قفا الجلال من تأخرا
 وكم شواهد لهذا المطلب
 فالفخر في تفسيره قد نبها
 ومن قضاء الحاج للمحتاج
 والحصر للظاءات في مقدمه
 وانظر إلى قولهم مشاله
 وانظر إلى ذكرهم من غلطا
 وفي السماع من جميع العرب
 وقوله :

الضاد حرف عسير يشبه الظاء
 لحن فشى منذ أزمان قد اتبعت
 من غير مستند أصلا وغايتهم
 والحق أبلج لا يخفى على فطن
 هذا هو الحق نصاً لا مرد له

والقبط والبربر والسودان
 تنازع بين جميع الفضلا
 صعب لدى جماعة القراء
 بها عن أصحاب اللسان العجمي
 والظاء في المخرج عند النادي
 عبارة المصباح والخواطر
 «والضاد باستطالة ومخرج»
 له والاتقان به شهيد
 مشبهة في السمع صوت الظاء
 والفخر فانظر له والجعبري
 في مبحث اللفظي في الجنس
 وشرحها قد جاو في الإتيان
 فيه ولم يجعله شيئا نكرا
 لعلماء أهل كل مذهب
 وشرح الاقناع وشرح المنتهى
 نظره لشرحي المنهاج
 وغيرها بالعديا صاح لعه ؟
 وقولهم قاصرة فياله
 بمزج ضاده بدال أو بطا
 في الشرق والغرب تمام الأرب

لا الدال يشبه في نطق ولا الظاء
 أبنائوه فيه أجداداً وآباء
 إلف العوائد فيه خبط عشواء
 إن استضاء بما في الكتب قد جاء
 من شاء بالحق فليومن ومن شاء

وقد ذيلها والدنا ببيتين هما :

من أنكر الحق لا تنصب تعالجه
ومن تأمل ألفى أصل علتسه
وقد قرظ العلامة حبيب بن الزائد التندغي نقول شيخ سيدي بابا بأبيات
يقول فيها :

أحييت يا شيخ ميت العلم إحياء
لكن ظلام الهوى أعمى البصائر من
قد عارضوك بأن الضاد لم تك عيب
كانهم غفلوا عما افتتحت به
وليس جعل ذوي الإنكار ضادكم
فالحس يغلط في الأشياء يحسبها
وحبك الشيء أحياناً يُصمُّ كما
ما قلت إلا الذي في الكتب جاء ومن
كم من نصوص به جاءت مصرحة
يا من بفهم وإنصاف قد اتصفوا
نعم، وأسمعت لو ناديت أحياء
من عارضوك بما لم يجد إجداء
من الظاء واستحسنوا من ذاك ما ساء
«الضاد حرف عسير يشبه الظاء»
ظاء يصيره في نفسه ظاء
شيئاً كما قد يظن الشيء أشياء
عن أفصح العرب خير الخلق قد جاء
لم يتصف بالحياء فليات ما شاء
لا يستطيع لها المحصون إحصاء
تأملوا - صرحت لا ريب - جداء

4 . مكتوب زين ابن احمد

وممن تناول بحث مشكلة الضاد من القراء الشناقطة العلامة زين الدين بن الجمد، في مكتوب سماه "طريق السداد في أمر الضاد"، وتناول فيه مخرجها مثل ما هو معروف وصفاتها وأكد على رخاوتها واستطالتها وبين أن ضاد العامة غير صحيحة إذا أخرجت من مخرج الدال والتاء، لكنه أضاف قائلاً : «إذا أنت أخرجتها من مخرجها فلا عليك في شبهها بضاد العامة»، ونحا نحو التيسير في النطق والابتعاد عن التكلف، كما أنه لم ير أن الجناس المذكور في مثل : ﴿وجو لا يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ مما يشهد لشبهها بالظاء، وبما أن هذه الرسالة مختصرة ومركزة فإننا نورد ما كاملة، ولو كان بعض من تكرر ما رأينا من مخرج الضاد وصفاتها فقال فيه :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ورضي الله عن التابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد :

فهذا مجموع وضعه الفقيه زين بن اجمد وسماه طريق السداد في تحقيق أمر الضاد، والكلام من ذلك على ثلاثة أوجه :

الأول : في بيان مخرجه وصفاته : يجهر بها لقوتها وقوة الاعتماد عليها عند خروجها ومنع النفس أن يجري معها. والرخاوة لين الحرف عند النطق به فيضعف الاعتماد عليه ويجري النفس والصوت معه. والاستعلاء أن يستعلي اللسان عند النطق بالحرف إلى قاع الفم. والإطباق انطباق اللسان على ما حاذاه من الحنك الأعلى. كذا فسر ابن القاصح هذه الصفات وسيأتي تفسير الاستطالة.

والوجه الثاني : في تمييزها عما تلتبس به من الحروف فأول ما تلتبس به الظاء المشالة، فهما متقاربتان جدا لما مر من اشتراكهما في جميع الصفات غير الاستطالة. ولذلك اعتبر أئمة اللغة والقراءة بالتمييز بينهما كابن مالك في منظومته المشهورة والحريري في قصيدته التي جمع فيها ذوات الظاء وهي في مقامته السادسة والأربعين لمن أرادها وكابن الجزري في مقدمته حين عد ما في القرآن مما هو بالضاد والسخاوي في قوله :

والضاد عال مستطيل مطبق	جهر يكل لديه كل لسان
حاشا لسان بالفصاحة قيم	نرب لأحكام الحروف معان
كم رامه قوم فما أبدوا سوى	لام مفخمة بلا عرقسان
ميزه بالإيضاح من ظاء ففي	«أضلن غيض الماء» يشتبهان
وكذلك محتضر وناضرة إلى»	و«ولا يحض» فخذ هذا إذعان

لكنهما مع ذلك حرفان قطعاً والاثني عشر لا تصح إلا بالتمايز وما به التمايز غير ما به التشارك وقد مر عن ابن الجزري في نقل السيوطي عنه في نشره، وقال أيضاً في مقدمته :

والضاد باستطالة ومخرج ميز من الظا

فأما مخرج الضاد فقد سبق ومخرج الظاء قال فيه صاحب الدرر اللوامع :

ومنه يخرج ومن أطرافها ما امتاز بالأعجام عن خلفها

والضمير في قوله «لطرف اللسان، ومن أطرافها عائد للثنايا العليا يعني أن الأحرف الثلاثة المعجمة وهي الظاء والذال والطاء تخرج من طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا فهي كما في ابن القاصح في المخرج السابع من مخارج الفم وقد مر أن

الضاد في المخرج الرابع فهما متباعدان في المخرج فقد تمايزا مكانا وبقي التمايز لفظا ولم يبق له إلا الاستطالة فاحتجنا إلى بيانها. وقد بينها ابن القاصح في ما مر باستطالته من الحافة إلى ما يليها من الأضراس وفسرها أيضاً كغيره بأنه يستطيل حتى يتصل بمخرج اللام وانحراف اللام أيضاً المذكور في قول صاحب الدرر :

واللام مالت عند بعض الأحرف فسميت لذلك بالمنحرف»

«والمراد به كما قال شارحه وصولها لمخرج الضاد وذكر أيضاً أن بعضهم يستغني عن الانتشار وهو التفشي الموصوف به الضاد عند بعضهم بالاستطالة وعليه فلا محذور في مجموع الأمرين وهو استطالتها إلى ما يلي الحافة من الأضراس ووصولها لمخرج اللام إذ كل ذلك يصدق عليه الانتشار فبان من هذا أن الاستطالة هي الفارق بين الضاد والطاء في اللفظ».

«ومما تلتبس به الضاد أيضاً ضاد العامة ومن لم يمارس المخارج من غيرهم وهو حرف يخرج من مخرج الأحرف الثلاثة التي تخرج من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا وهي الطاء والتاء والذال وهو أقرب إلى الدال ويفارقه في الإطباق فكان الفرق بينهما كالفرق بين الذال والطاء المعجمتين وبين التاء والطاء والصاد والسين لأن الكل متفق في المخرج ومختلف في الانفتاح والإطباق وربما جعلوه دالا صريحة كقولهم «العالم الفلاني امديق» يعنون «مضيقاتاً» ولفظه قريب من لفظ الضاد الأصلية لولا الشدة التي فيه».

«ومما تلتبس به الضاد الأصلية أيضاً أن تخرج من مخرجها ولا تميز من لفظ الطاء المشالة وذلك لا يجوز عند أئمة الشأن كالمحقق ابن الجزري والسيوطي والسكاوي من أنها لا بد من تمييزها عنها وهو بالمخرج والاستطالة وهذا الحرف المخرج من مخرج الضاد ولم يميز من لفظ الطاء لا استطالة فيه إذ لو كانت فيه لتمييز لأنه المقدم لماهية الضاد لما مر. فإن قلت تطويل اللفظ به مع الحافة هو استطالته فالجواب أن الاستطالة إلى أي جهة كانت إن لم تميزه فليست باستطالة والظاهر أن ذلك تطويل وليس باستطالة لأن الاستطالة وصف الحرف والصفة لا تفارق موصوفها، والتطويل وصف الالافظ فإذا لفظ به فلا بد أن يلفظ به مع صفاته ومنها مشاركته للطاء لفظاً ويكون تطويله أمراً زائداً على ذلك ومن تفسير الاستطالة كما مر عن ابن القاصح أن يستطيل من الحافة إلى ما يلي من الأضراس».

«وأنت يا أخي إذا أخرجت الضاد من مخرجها مبيناً صفاتها فلا عليك في مقاربتها من ضاد العامة لفظاً، ولا تال جهداً في تأخيرها مع حافة اللين ليلاً تقرب من الدال، ولتحذر من الشدة التي في ضاد العامة لأن الضاد الأصلية رخوة، ولتحافظ أيضاً على إطباقها ليلاً تجيء لاما مفخمة فحينئذ يزيدك يقينا حتى يثلج صدرك للنطق بها كونها لا يشاركها غيرها في المخرج، فما أخرج منها مبيناً في اللفظ لغيره ليس إلا إياها، ولا يكاسك عنها قولهم إنها خاصة بلغة العرب لأن العرب لم تدون إلا لغيرهم لأن طباعهم تغنيهم عن قراءتها مع أن أئمة القراءة العربية الذين شافوها العرب حتى نقلوا عنهم المخارج وغيرها ووصفوها لنا فيهم الأعاجم فكان سيبويه فارسياً وأبو علي الفارسي كذلك والأئمة السبعة الذين تواترت قراءتهم وتسلسلت حتى جمعها حافظ الأندلس أبو عمرو الداني في كتابه التيسير ونظمه الشاطبي بلاميته أكثرهم أعاجم ولذا قال الشاطبي :

أبو عمروهم واليحصبي ابن عامر صريح وباقيهم أحاط به الولا

وقد وصفوا المخارج ولم يهملوا ضادا ولا غيره وأقدمهم عبد الله بن عامر أدرك سنتين من حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل إنه قرأ على عثمان. ولا أرى حكاية أن الضاد خاصة بلغة العرب إلا التعويق عن التعليم نعم من عجز عنها لعدم قبول التعليم فهو معذور لكنته وعجمته».

والوجه الثالث : ما يطلب الاعتناء بالضاد قبله من الحروف وقد بينه السخاوي بقوله :

وأبنة عند التاء نحو «أفضتم»	والطاء نحو «اضطر» غير جبان
والجيم نحو «اخفض جناحك» مثله	والنون نحو «يحضن» قسه وعان
والراء «وليضربن» أو لام ك «فض	ل الله» بين حيث يلتقيان
وبيان «بعض ذنوبهم» و «اغضض» و «أن	قض ظهرك» اعرفه تكون ذا شان

ولابن الجزري في مقدمته :

وإن تلاقياً البيان لازم «أنقض ظهرك» «يعض الظالم»

تنبيه : ذكر سيد زروق في النصيحة أن من آيات القراءة التكليف في المخارج قال شارحها ابن زكري اعلم أنه لا بد من مراعاة إخراج الحروف من مخرجها والمبالغة في ذلك والإفراط في مراعاة الأمور مذمومة لأنه يشغل عن التدبير والتفهم المقصود بالذات.

«قال أبو الفرج ابن الجوزي لبس إبليس على بعض المصلين في بعض مخارج الحروف فتراه يقول «الحمد» فيخرج الكلمة عن قانون أدب الصلاة وتارة يلبس عليه تحقيق التشديد وفي إخراج ضاد «المغضوب»، قال وقد رأيت من يخرج بصاقه مع إخراج الضاد لكثرة تشديده والمراد تحقيق الحرف حسب، وإبليس يخرج هؤلاء عن فهم التلاوة».

«وعد في الإحياء من الأسباب المانعة من فهم معاني كلام الله كون القارئ منصرفاً إلى تحقيق الحروف ويخيل إليهم أنهم لم يخرجوها من مخارجها، فهذا يكون تأمله مقصوراً على مخارج الحروف فأنى تنكشف له المعاني، فما أعظم ضحكة الشيطان بمن كان مطيعاً لمثل هذا التلبيس هـ. وقال في روح البيان وفي الحديث : رب قارئ القرآن والقرآن يلغنه هـ. وهو متناول لمن يخل بمبانيه أو معانيه أو بالعمل بما فيه وذلك موقوف على بيان اللحن، وهو أنه جلي وخفي : فالجلي خطأ يعرض اللفظ ويخل بالمعنى بأن بدل حرفاً مكان حرف بأن يقول الطالحات مكان الصالحات، وبالإعراب كرفع المجرور ونصبه سواء تغير المعنى به أم لا، كما إذا أقرد : «إن الله بريء من المشركين ورسوله «بجر رسوله». والخفي خطأ يخل بالعرف والضابطة كترك الإخفاء والإدغام والإظهار والقلب وكتريق المفخم وعكسه ومد المقصور وقصر الممدود وأمثال ذلك. ولأنك أن هذا النوع مما ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب الشديد، وإنما فيه التهديد وخوف العقاب. قال وفي بعض شروح الطريقة ومن الفتنة أن يقول لأهل القرى والبوادي والعجائز والعبيد والإماء لا تجوز الصلاة بدون التجويد، وهم لا يقدرون عليه فيتركون الصلاة، رأساً، فالواجب أن يعلم مقدار من يصح به النظم والمعنى ويتوغل في الإخلاص وحضور القلب هـ، ولما سمع حمزة تلميذاً يبالي في ذلك قال له : «بني أما علمت أن ما وراء الجعودة ققط وما وراء البياض برص وما وراء القراءة ليس بقراءة». ومن قصيدة السخاوي التي من بعضها :

لا تحسب التجويد مدّاً مفراطاً	أو مدّاً لا مدّ فيه لوان
أو أن تشدد بعد مدّ همزة	أو أن تلوّك الحرف كالسكران
أو أن تفوه بهمزة متهوّعا	فيغفرُ سامعُها من الغثيان
للحرف ميزان فلا تك طاغياً	فيه ولا تك مخسّر الميزان

خاتمة حسن :

في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال إن الدين يسر ولن يشاد أحد الدين إلا غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا هـ.

تذليل :

وهو أنه لا يستدل على مماثلة الضاد للظاء في اللفظ بما يستدل به أهل البديع للجناس اللفظي من قوله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ لأنه مماثلة لما سوى الضاد والظاء من كلمتي ناضرة وناظرة. وأما هما فالذي بينهما التناسب لفظاً للتقارب في الصفات وهو مسلم لما سبق وهما اللذان وقع بهما الاختلاف بين ركني التجنيس وإلا لكان الجناس تاماً فإن قلت عطف ما يكتب بالنون والتنوين عليهما كقوله :

أحسن خلق الله وجهها وفما إن لم تكن أحق بالحسن فمن

وما يكتب بالتاء والهاء كقلهم النفس مجبولة على معاداة المعادات يقتضي المماثلة، فالجواب أولاً أن النون والتنوين والهاء والتاء تختلف ألفاظهما في الوقف كما لا يخفى، وثانياً أن هذا إن كان من دلالة الاقتران فالمشهور عدم اعتبارها عند الأصوليين ولذا قال في الكوكب الساطع :

أما القران بين جملتين لفظاً فلا يعطي استواء ذين

في كل حكم ثم لم يبين وقال يعقوب نعم والمزني

والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿ كلوا من ثمرة إذا أثمرت وعاتوا حقها يوم حصادها ﴾ فاقترن الأمر بالأكل في العطف مع الأمر بإيتاء الحق الذي هو الزكاة، والأول للإباحة والثاني للوجوب إجماعاً فيهما، وعلى التنزل وعدم إلغاء دلالة الاقتران فابن الأثير في المثل السائر قارن بين الآية السابقة وبين ما لا تمكن فيه دعوى المماثلة ونصه القسم الثاني من المشبه بالتجنيس وهو أن تكون الألفاظ متساوية في الوزن مختلفة في التركيب بحرف واحد لا غير وإن زاد على ذلك خرج عن باب التجنيس فمما جاء منه قوله تركيبهما مختلف في حرف واحد وكذلك قوله تعالى : ﴿ وهم ينهون عنه ويننسون عنه ﴾ وكذلك قوله تعالى : ﴿ ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق وما كنتم تفرحون ﴾ وعلى هذا ورد قول النبي ﷺ

الخيـل معقود بنواصيها الخير، وقال بعضهم لا تنازل المكارم إلا بالمكاره، وقال أبو تمام :

يمدون من أيد عواص عواصم تصول بأسيا ف قواض قواضب

وقول البحـري :

من كل ساجي الطرف أغيد أجيد ومهفـهف الكـشـحين أحوى أحوـر

وكذلك قوله :

شواجر أرمـاح تقطـع بينهم شواجن أرحام ملوم قـطوعها

فهل تمكـن دعوى المماثلة بين الهاء والهمزة في يـهون وينثون والفاء والميم في تفرحون وتمرحون واللام والراء في الخير والخيـل فكذلك قوله تعالى : ﴿ وجـوء يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ .

5 . رسالة محمد فال بن عبد الله

ومما كتب في الضاد أخيراً رسالة وضعها ابن أخيـنا العلامة محمد فال بن عبد الله بن محمد فال، تعتبر اختصاراً لمؤلف الشيخ سيدي إلا أنها جاءت بإضافات لطيفة في هذا الموضوع ؛ وهي تشتمل على مقدمة حول مخرج الضاد، مع ثلاثة فصول أحدها في صفاته، والثاني في ثبوت تشابه بينه وبين الظاء المعجمة والثالث في الفرق بينهما، وخاتمة في روايات القراء، والرسالة ما زالت مسودة ولم أتصل بها كاملة، وفيما يلي مقتطفات منها :

ففي المقدمة بدأ المؤلف ببيان وجوب تجويد القرآن الكريم وهو يتطلب معرفة مخارج حروف العربية وصفاتها، وفسر مصطلح المخرج وضرورة مراعاته في النطق. ثم ذكر أقوال العلماء والقراء في مخرج الضاد، وهو أمر لا خلاف فيه، وأورد نظاماً لم يذكر قائله، إلا أن مضمونه معروف وهو :

وأول الحـافـة فـيـه إن ولي أضراسك اليسرى لضاد معضل

هذا كـثـير ومن الـيـمين قل ومنهما قد عز الأعلى الأجل

ومن كلا هذين أضحي عمر يخرجها كما أتانا الخبر

ثم ذكر أن المختار بن الكليب كان أول من قرأ بالضاد الرخوة في بلاد شـنـقـيـط وأورد له أبياتاً في ذلك. ثم تحدث عن صعوبتها وعسرها على الناطق ولو كان

عربياً، وأورد مقال النابلسي أنها لو كانت تسهل على المبتدئ في أول الأمر لكانت نصوص العلماء عبثاً في غير محلها، ولم يتكلم أحد عن الضاد إلا بالغ في صعوبتها. وفي الكلام عن صفاتها بدأ بذكر الرخاوة، وذكر تمثيل سبويه في رخاوتها بـ «أنقض» و«الطش» وفهم من مقارنته للضاد بالشين وجود نوع من التفشي في الضاد؛ ثم أتى بكلام النحاة والقراء في تفسير الرخاوة، وهو أن يجري معه الصوت، ولخص في هذا ما حرره الشيخ سيدي بابا في رسالته، ثم ختم الحديث عن رخاوة الضاد بسرد باقي صفاتها وحسب ما جاء في نونية السخاوي في أبياته السالفة، التي منها قوله :

ميزه بالإيضاح عن ظاء ففي أضلن أو في غيض يشتبهان
ومن الغريب ما ذكر عن بعض تلامذة التنوажوي أن أهل البلاد الشنقيطية كانوا يبدلون لها ماعاً مغلظة. وسأل القاضي عبد الله بن محمد العلوي قاضي مراکش سيدي عيسى السكتاني عن أمرهم فأجاب بإجابة استتابتهم وإلا قوتلوا.

ثم ذكر الكاتب بتفسير الاستعلاء والإطباق؛ ونبه على قول القراء إن الضاد والضاد متوسطان في الإطباق وأن إطباقهما لا يصل إلى التصاق اللسان بالحك، كما ذكر أن من صفاتها التفشي على قول والاستطالة بالاتفاق.

وفي الفصل الثاني بسط القول في تشابه الضاد والظاء إذ لا يفرق بينهما إلا المخرج والاستطالة، وأورد في هذا الفصل أكثر المسائل التي مرت في كتاب الشيخ سيدي، ولكن من زيادته هنا ما ذكر عن ابن الأعرابي في «وفيات الأعيان» قوله بجواز تعاقب الضاد والظاء عند العرب. ولا يخطأ من يجعل هذه مكان هذه، وأنشد في ذلك :

إلى الله أشكو من خليل أوده ثلاث خصال كلها لي غائض

ودليلاً على صعوبة الضاد وشبهها بالظاد قول القائل :

كن ليناً سهل الجنب ولا تكن صعب المراس فإنه إزاء
وانظر لحرف الضاد أصبح ساقطاً لما تعسر واستقام الظاء

وتعرض لحكم من لا يميز بينهما في الصلاة على غرار ما رأينا عند الشيخ سيدي، كما نقل كلام الأگوسي في روح المعاني عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وما هو

على الغيب بضنين ﴿ فإنهم قالوا بالظاء خط مصحف ابن مسعود، ثم إن هذا لا ينافي قول أبي عبيدة أن الضاد والظاء لا يختلفان إلا بزيادة رأس إحداهما على الأخرى زيادة سيرة قد تشبه كما لا يخفى، والفرق بين الضاد والظاء مخرجاً أن الضاد مخرجها من أصل حافة اللسان وما يليها من الأضراس من يمين اللسان أو يساره، ومنهم من يتمكن من إخراجها منهما، والظاء مخرجها من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا. واختلفوا في إبدال إحداهما بالأخرى هل يمتنع وتفسد به الصلاة أم لا ؟ فقيل تفسد قياساً ونقله في المحيط البرهاني عن عامة المشايخ، ونقله في الخلاصة عن أبي حنيفة ومحمد، وقيل لا استحساناً ونقله فيها عن عامة المشايخ كأبي مطيع البلخي ومحمد بن سلمة، وقال جمع إنه إذا أمكن الفرق بينهما فتعذر ذلك وكان ممن لم يقرأ بها كما هاهنا وغير المعنى فسدت صلاته، وإلا فلا، لعسر التمييز بينهما وخصوصاً على العجم وقد أسلم كثير منهم في الصدر الأول ولم ينقل حثهم على الفرق وتعليمه من الصحابة، ولو كان لازماً لفعلوه ونقل. وهذا هو الذي ينبغي أن يعول ويفتي به. وقد جمع بعضهم الألفاظ التي لا يختلف معناها ضادا وظاءاً في رسالة صغيرة ولقد أحسن بذلك فليراجع فإنه مهم. هـ منه باللفظ.

وعن صعوبة التفرقة بينهما في السمع، أورد كلاماً لبعض الباحثين يقول فيه : قلت مقتضى كلام صاحب النهاية في هذا المحل أنه مال إلى أنه من أصعب من صعب عليه إخراج الضاد من مخرجها يجعلها ظاءً لأنه فيه توسع العامة هنا في القرآن والحديث لأن غيرهما ليس فيه حرج، فافهم، مع أن الفخر الرازي قال إن الفرق بين الضاد والظاء من تكليف ما لا يطاق، وقال زكريا اشتد الشبه بينهما واحتاج القارئ في ذلك إلى الرياضة التامة.

وأما الفصل الثالث فلم أطلع في المسودة إلا على قليل منه ويتعلق بضرورة إظهار الضاد في مواضع معينة ينبه عليها القراء مثل ﴿ أنتض ظهرك ﴾ و﴿ بعض الظالم ﴾ وأن هذا التنبيه غير وارد في قراءة العامة، لأن الضاد الشائعة لا تشبه عندهم الظاء، وفي هذا دليل على مغايرتها للصفات الموسومة بها عند القراء. ولم تتمكن من الاطلاع على بقية الفصل ولا على الخاتمة من هذه الرسالة لما لحق المخطوطة من خروم.

6 . رأي أحد علماء اللغة المعاصرين

هذا هو مجمل آراء الشناقطة في الضاد، ولكن ما هو رأي اللغويين ؟. نترك الجواب للدكتور إبراهيم أنيس إذ يقول عن تاريخ تطور حرف الضاد⁽¹⁾ :

«قد يدesh بعض المصريين وأهل الشام وجهات أخرى في البلاد العربية لهذه التسمية «لغة الضاد» ويتساءلون عن السر فيها، ولاسيما بعد أن يتصلوا باللغات الأوروبية فيروا أن بعض هذه اللغات تتضمن من الأصوات ما يشبه نطقهم بالضاد، ففي الإنجليزية مثلا كلمات مثل Darling Does وغيرهما، ثم لا يلبث هؤلاء أن يتبينوا أن هذا الصوت سواء فخم أو رقق في الإنجليزية «فونيم» واحد، فلا تتغير الدلالة بسبب تفخيمه وترقيقه، ولذلك يرمز له في الإنجليزية برمز كتابي واحد، في حين أن نفس الصوت حين يفخم في النطق العربي تختلف معه دلالة الكلمة عنها في حالة ترقيقه. ويكفي أن نذكر الكلمتين «الضرع» بمعنى المثل، «الدرع» لباس الحرب، لنلاحظ أنه ترتب على التفخيم والترقيق اختلاف الدلالة، أي أن الصوت وهو مفخم «فونيم» مستقل، وأنه وهو رقق «فونيم» آخر مستقل، ولذلك رمز لكل منهما في الكتابة العربية بركز كتابي متميز. وهنا قد نتصور لأول وهلة أن هذا هو السر في تسمية العربية بلغة «الضاد»، غير أننا لا نلبث أن نكتشف أن هذه الظاهرة غير مقصورة على الضاد، بل نراها أيضاً في الصاد والطاء والظاء. ففي حالة الصاد مثلاً يكفي أن نقارن بين الفعلين «صبر، سبر» لنتبين أنه ترتب في العربية على تفخيم الصوت وترقيقه اختلاف الدلالة، في حين أنه في الإنجليزية إذا نطق الانجليزي بالكلمة «Ask» وفخم الصوت فالمعنى لا يختلف حين يرقق الأمريكي هذا الصوت من نفس الكلمة».

«فإذا أتيح لبعضنا الاطلاع على وصف سيبويه لصوت «الضاد» القديمة تبين لهم أن الضاد التي وصفها سيبويه تختلف عن ضاد المصريين وأهل الشام في أمرين : أولهما : أن ضاد المصريين شديدة أو انفجارية، في حين أن التي وصفها سيبويه رخوة.

ثانيهما : أن ضاد المصريين من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، ولكن التي وصفها سيبويه مخرجها على حسب تعبيره (أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس).

(1) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، القاهرة.

«وإذا حاولنا تطبيق الوصف الذي جاء في كتاب سيبويه على النطق السائد الآن في العراق وشرق الأردن وجهات أخرى من البلاد العربية لاحظنا فرقاً دقيقاً بين الضاد القديمة والتي ينطق بها في هذه المناطق».

«وهكذا نرى أن الضاد التي وصفها سيبويه والتي قال عنها «إنه لا شيء من موضعها غيرها» هي صوت فريد لا نكاد نجد له نظيراً في اللغات السامية شقيقات اللغة العربية، وهي الصوت الذي قال عنه برجستراسر في كتابه «التطور النحوي» ما نصه : «الضاد حرف غريب جداً غير موجود على حسب ما أعرف في لغة من اللغات إلا العربية، ويغلب على ظني أن النطق العتيق للضاد لا يوجد الآن عند أحد من العرب».

ويقول اليازجي عن هذه الضاد في مجلة «الضياء» : «وأما لفظ الضاد فإننا لم نسمع من يحكمه لهذا العهد على ما رسمه علماء العربية من مخرجه، والظاهر أنه لكثرة اختلاط العرب بغيرها مع فقد هذا الحرف من لغات الأعاجم ضاع موضعه من الألسنة ولم يبق من يحقق لفظه».

«وهي أيضاً التي وصفها ابن الجوزي في كتابه «النشر في القراءات العشر» بقوله : «والضاد انفردت بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإن ألسنة الناس فيه مختلفة إلخ...». ثم يذكر أنواعاً من النطق بهذا الصوت، ويقرر أن كل ذلك لا يجوز».

«ولما تحدث سيبويه عن الحروف التي سماها «غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن» نكر من بينها «الطاء التي كالتاء» وهذه هي السائدة في معظم البلاد العربية، ولا يكاد يفتن إليها أحد أو يعترض عليها، كما ذكر من بينها ما سماه «بالضاد الضعيفة» التي حاول وصفها في كلام لم نستطع حتى الآن أن نحدد مدلوله الدقيق في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة، ولكن سيبويه نفسه يعترف أن محاولة وصف هذه الحروف غير المستحسنة لا يجدي كثيراً، وأنها لا تتبين إلا بالمشاهدة. على أننا قد نجد في إشارة ابن يعيش إلى هذه الضاد الضعيفة بعض الوضوح. فهو يقول عنها ما نصه، «والضاد الضعيفة من لغة قوم اعتاصت عليهم وربما أخرجوها ظاء، وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وربما راموا إخراجها من مخرجها فلم يتأت لهم ذلك فخرجت بين الضاد والطاء».

«وهكذا تركنا سيبويه في حيرة من أمر هذا الصوت، ولكنه لم يشير مطلقاً إلى أن الضاد وحدها مما تميزت به اللغة العربية، أو أن هذه اللغة تسمى بلغة الضاد».

«وقد يدعش بعضنا لصمت سيبويه عن هذه التسمية «بلغة الضاد» إذ تذكر ذلك الحديث المروي في كتب النحاة والأصوليين من المتأخرين وهو «أنا أفصح من نطق بالضاد».

«ولو قد صح هذا الحديث لاقتضى ذلك أن النطق بالضاد القديمة صفة تميز بها النطق العربي أيام النبي صلى الله عليه وسلم، بل وقبل ذلك، وأن تلك الصفة كانت قد شاعت وذاعت وأنه قد أصبح من المألوف المعهود حينئذ تمييز العربي بواسطة النطق بهذا الصوت، مما يسوغ أن يطلق على اللغة العربية «لغة الضاد».

«ولكن هذا الحديث كما يقرر معظم الثقات من القدماء لم يثبت ولم يصح وليس له سند. فيروي القاضي عياض في كتابه الشفاء هذا الحديث في صورة «أنا أفصح العرب بيد أني من قریش إلخ...» ويعلق على هذه الرواية شراح الشفاء فيقول شهاب الدين الخفاجي في كتابه نسيم الرياض ما نصه : «وأما ما اشتهر من «أنا أفصح من نطق بالضاد» فقالوا إنه لم يثبت وإن ذكر في كتب النحو والأصول»، ويقول علي القارئ في شرح الشفاء أيضاً : «وأما حديث أنا أفصح من نطق بالضاد فنقله الحلبي عن ابن هشام، لكن لا أصل له كما صرح به جماعة من الحفاظ».

«وقد أعيانا البحث في كتاب السيرة لابن هشام وشرحه للسهيلي، فلم نعثر لهذا الحديث على أثر، فإن كان المراد هو ابن هشام النحوي في القرن الثامن الهجري فلا قيمة لورود الحديث في كتابه «مغنى اللبيب»، لاسيما بعد أن جاء في حاشية الأمير على المغني أن هذا الحديث لا سند له».

«وهنا نتساءل ماذا كان موقف العرب أيام ظهور الإسلام من الصوتين (الضاد والظاء) وهما اللذان اختصتهما اللغة العربية دون سائر الساميات بالرمز لهما في الكتابة العربية ؟.

لا يخالجنّا الآن أدنى شك في أن العرب القدماء كانوا في نطقهم يميزون هذين الصوتين تمييزاً واضحاً، ولكنهم فيما يبدو كانوا فريقين : فريق يمثل الكثرة الغالبة هؤلاء هم الذين كانوا ينطقون بهما ذلك النطق الذي وصفه سيبويه».

«أما الفريق الآخر فكان يخلط بين الصوتين. ويدل على هذا ما يروى في المصباح المنير حين يتحدث عن لغة حكاها الفراء عن المفضل قال : «من العرب من يبدل الضاد ظاء فيقول : «عظت الحرب بني تميم»، ومن العرب من يعكس فيبدل الظاء ضاداً فيقول في «الظهر» «ضهر»، وهذا وإن نقل وجاء استعماله في الكلام فلا يجوز العمل به في كتاب الله. ويذكر السيوطي في المزهري :

«فاظت روحه، وفاضت روحه، ويقول إن الصورة الأولى تنسب لتميم، ولكن أبا عبيدة يرى أن بني ضبة وحدهم هم الذين كانوا يقولون «فاظت روحه»، بالطاء وأن سائر العرب كانوا ينطقون الكلمة بالضاد».

«ويذكر إبراهيم اليازجي في مجلة الضياء ما نصه : «ونقل عن الأصمعي أنه قال : تتبععت لغات العرب كلها فلم أجد فيها أشكل من الفرق بين الضاد والطاء، وقال صاحب العين إتيان الفصل بينهما واجب». وتروى قصة طريفة بهذا الصدد يقال فيها : قال رجل لعمر يا أمير المؤمنين أَيُظْحَى بضبي ؟ قال عمر : وما عليك لو قلت أَيُضْحَى بظبي ؟ ... قال الرجل إنها : لغة... قال عمر : انقطع العتاب ولا يضحى بشيء من الوحش».

ولعل من هذا أيضاً ما يذكره الجاحظ : «كان رجل بالبصرة له جارية تسمى ظمياء فكان إذا دعاها قال : يا ضمياء بالضاد، فقال له ابن المقفع : قل يا ظمياء، ناداها يا ضمياء، فلما غير عليه ابن المقفع مرتين أو ثلاثاً، قال : هي جاريتي أو جاريته ؟»

ولسنا ندهش بعد هذا أن تروى لنا المعاجم العربية مثل الكلمات الآتية :

1. ضج : صاح في غير الحرب، طج : صاح في الحرب.

2. التقريض = التكريظ

3. عضته الحرب، عظته.

4. فاضت روحه، فاظت روحه.

5. جض : مشى، جظ : عدا.

6. أبهضني : فدحني، بهظه الأمر : غلبه وثقل عليه.

7. بض أوتاره : حركها ليهتها للضرب، بظ.

«وهذا الخلط الذي وقع في بعض اللهجات المغمورة إنما كان سببه هذين الصوتين على حسب وصف سيبويه لهما يشتركان في بعض النواحي الصوتية، أو عبارة أخرى كان وقعهما في الآذان متشابهاً».

«ولعل مما يستأنس به لهذا التشابه بين الصوتين في النطق القديم وقوعهما في فاصلتين متواليتين من فواصل القرآن الكريم، مثل ما جاء في سورة فصلت، قال تعالى : ﴿ فلننبئ الذين كفروا بما عملوا ولنذيقنهم من عذاب غليظ. وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه. وإذا مسه الشر فذو عذاب عريض ﴾».

«وفي رأيي أن الانسجام الموسيقي بين فواصل كثير من الآيات القرآنية يهدينا إلى النطق الأصلي لبعض أصوات اللغة وقت نزول القرآن».

«وإذا أخذنا برأي ابن قتيبة وغيره من الربط بين كثير القراءات القرآنية ولهجات العرب القدماء نجد أن القراءة المروية في قوله تعالى : ﴿ وما هو على الغيب بضنين ﴾ قرئ أيضاً ﴿ بضنين ﴾، يمكن تفسيرها على أساس أن قلة من العرب كانوا ينطقون الضاد ظاء. ونشعر من كلام ابن جرير الطبري في تفسيره أنه يميل إلى هذا، فهو يقول بعد ذكر هذه القراءة ما نصه : «وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب ما عليه خطوط مصاحف المسلمين متفقة وإن اختلفت قراءتهم به وذلك «بضنين» بالضاد، لأن ذلك كله كذلك في خطوطها، فإن كان ذلك كذلك فأولى التأويلين بالصواب في ذلك تأويل من تأوله : «وما محمد على ما علمه من وحيه وتنزيله ببخيل بتعليمكموه أيها الناس». فالمصاحف كلها تتفق في رسم الكلمة بالضاد وفي رأي الطبري ترجيح معنى واحد للآية حتى مع القراءتين».

أما الزمخشري في الكشف فيذكر أن الكلمة قد رسمت في مصحف عبد الله ابن مسعود بالظاء وفي مصحف أبي بالضاد. ويقرر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ الكلمة بالضاد. ثم يقول الزمخشري ما نصه : «وإتقان الفصل بين الضاد والظاء واجب، ومعرفة مخرجيهما لا بد منه للقارئ، فإن أكثر العجم لا يفرقون بين الحرفين. وإن فرقوا ففرقاً غير صواب، وبينهما بون بعيد...» إلى أن يقول : «ولو استوى الحرفان لما ثبت في هذه الكلمة قراءتان اثنتان، واختلاف بين جبلين من جبال العلم والقراءة، ولما اختلف المعنى والاشتقاق والتركيب».

«ففي رأي الزمخشري أن للآية معنى على القراءة بالضاد يختلف عن معناها على القراءة بالظاء. ولكنني أطمئن إلى رأي الطبري وأميل إلى ترجيحه، وأرى القراءة بالظاء إنما كانت على أساس لهجة بعض العرب القدماء ممن كانوا ينطقون بالضاد ظاء».

«وهكذا نرى أن علماء اللغة حتى أواخر القرن الثاني من الهجرة لم يشيروا إلى صوت الضاد على أنه مما تميزت به العربية وحدها، ولم يطلقوا على هذه اللغة ذلك القول المأثور : «لغة الضاد». وكل ما أشاروا إليه في كتبهم أنه كان هناك أنواع من النطق غير مستحسنة وقعت في بعض الأصوات ومن بينها الضاد».

«ثم جاء الجاحظ وتوقعنا أن نرى في كتبه ما يوضح هذا الغموض، فهو الذي عني بعناية كبيرة بلغة العرب، ونطق العرب، وموقف الأعاجم من أصوات العرب. فقد تحدث عن كثير من عيوب النطق بين المتكلمين، كما تحدث عن نطق النبطي والخرساني والأهوازي والزنجي والسندي والحبشي، وكان مما قرره أن السندي يجعل الجيم زائاً، ولا يقدر على غير هذا (ولو أقام في عليا تميم وفي سفلى قيس وبين عجز هوازن خمسين عاماً). كذلك تحدث الجاحظ عن أولئك الذين كانوا ينطقون بالحاء هاء، وبالعين همزة، وبالقاف كافاً، وغير ذلك مما جاء في البيان والتبيين. وقد بلغ من إعجاب الجاحظ بلغة العرب ونطق العرب أن قال : «ليس في الأرض كلام هو أمتع، ولا أنفع، ولا أنق، ولا أذك في الأسماع، ولا أشد اتصالاً بالعقول السليمة، ولا أفق للسان، ولا أجود تقويماً للبيان من طول سماع حديث الأعراب العقلاء الفصحاء».

ومع هذا أو برغم هذا، لا نكاد نعثر في كلام الجاحظ على إشارة لصوت الضاد وموقف العرب الأعاجم منها إلا قوله : «قال الأصمعي ليس للروم ضاد». أي أن نطق العرب للضاد في صدر الإسلام لم يكد يسترعي انتباه أحد من العلماء، ولم يشر إليه على أنه مما تميزت به العربية حتى أواخر القرن الثاني من الهجرة، فلم يقل أحد حتى ذلك الحين إن بعض المتكلمين بالعربية قد تعثروا في النطق بهذا الصوت وحده، وإن العربية سميت لغة الضاد من أجل ذلك.

«أما إشارة الجاحظ إلى أن الأصمعي كان يقول : «ليس للروم ضاد» فهي إشارة مقتضبة وملاحظة لغيره وليس مسؤولاً عنها، فليست من ملاحظاته المباشرة

التي مارسها بنفسه، وأفاض في شرحها كلما وجد انحرافاً في النطق بالأصوات العربية. فإذا صح أن بعض المتكلمين بالعربية من الأعاجم قد تعثروا في النطق بهذا الصوت في أيام الجاحظ فلا بد أن ذلك كان من النادر، ومثله حينئذ مثل ما كان لدى بعض العرب القدماء. أي لم يكن من الوضوح أو الشيوع كما كان تعثرهم في الحاء والعين وغيرهما من الأصوات التي ذكرها الجاحظ. فابن المقفع مثلاً هو الفارسي الأصل والثقافة كان يستطيع التمييز بين الضاد والظاء، وقد حاول إصلاح النطق بها لرجل من البصرة في قصة ظمياء وضمياء. وإذا افترضنا أن هذا الرجل كان من العرب يكون شأنه شأن تلك اللهجة العربية المغمورة التي حكاها الفراء عن المفضل، أما إذا كان من العجم فهذا دليل أيضاً على أن خلط الأعاجم بين الصوتين كان نادراً، على الأقل حتى أوائل القرن الثالث من الهجرة. فلم يكن من الشيوع بحيث يميز العجمي من العربي في أثناء الكلام بالعربية».

«ثم بدا بعد الجاحظ في سرعة عجيبة اضطراب الألسنة في النطق بالضاد العربية، وظهر الخلط بينها وبين الظاء في الشرق بصفة خاصة بعد أن تغفل الفرس والأتراك في البيئة العربية. وكلنا نعرف موقف الفرس والأتراك من الضاد إذ نسمعها منهم ظاء عامية أي تلك التي يلتقي فيها طرف اللسان بأصول الثنايا العليا، كما هو الشأن في نطق العامة لكلمة «مضبوط»، «مضبوط»، «ضابط»، «ظابط»، «حضرتنا» حضرتنا... إلخ. ويبدو أن أثر الفرس والأتراك كان في الشرق أعمق منه في أي مصر آخر من الأمصار العربية».

«وإذا سلمنا بما ينسبه بروكلمان إلى ابن قتيبة من تأليف أرجوزة في الضاد والظاء ذكر فيها مجموعة من الكلمات التي تكتب بالضاد والتي تكتب بالظاء، يكون الخلط بين الصوتين قد بدأ يسترعي الانتباه عقب وفاة الجاحظ التي ظهرت بعد ذلك، وفي كل عصور اللغة، رغبة في التمييز بين الصوتين من حيث الكتابة لا من حيث النطق. ولكنني أشك في نسبة هذه الأرجوزة إلى ابن قتيبة، وأظن أن المحاولة الأولى لهذا التمييز الكتابي هي تلك التي قام بها صاحب ابن عباد في القرن الرابع الهجري، فلم يكد يبدأ هذا القرن حتى أحس بعض علماء اللغة باضطراب الألسنة في التمييز بين هذين الصوتين (الضاد، الظاء) اضطراباً شديداً، بل بلغ الأمر بهذا الاضطراب إلى أن امتد إلى أقلام بعض الكتاب فأصبحوا يكتبون بعض الكلمات المشتملة على الضاد بالظاء أو العكس، وهذه هي الظاهرة التي نشهدنا الآن بين

التلاميذ في بعض البلاد العربية ولما استفحل الأمر في القرن الرابع الهجري شهدنا من علماء اللغة من يؤلفون كتيبات ينصون فيها على الكلمات التي تكتب بالضاد والتي تكتب بالطاء، مثل ذلك الكتيب الذي وضعه صاحب ابن عباد وسماه "الفرق بين الضاد والطاء"، وقد حقق هذا الكتيب ونشر في بغداد منذ عدة سنوات. وقد جمع صاحب ابن عباد في هذا الكتيب نحو ثمانين من مواد اللغة التي كانت مظنة الخلط بين الضاد والطاء».

«وهنا ولأول مرة بدأنا نسمع عن اختصاص العربية وحدها بالضاد، وعن تسميتها بلغة الضاد، فيقول المتنبي في قصيدته التي مطلعها :

كم قتيل كما قتلت شهيد لبياض الطلى وورد الخدود
لا بقومي شرفت بل شرفوا بي وبنفسي فخرت لا بجوددي
وهم فخر كل من نطق الضاد وعوذ الجاني وغوث الطريد

«ويقول ابن جني في "سر الصناعة" حين يتحدث عن الضاد : «واعلم أن الضاد للعرب خاصة ولا يوجد في كلام العجم إلا القليل». ولكن الغريب أن يقول ابن فارس في الصحابي : «وزعم ناس أن الضاد مقصورة على العرب دون سائر الأمم». هذا برغم معاصرة ابن جني لابن فارس، وبرغم الصداقة الوثيقة بين ابن فارس والصاحب ابن عباد».

«ثم استمر علماء اللغة بعد هذا في جهادهم للتمييز بين الضاد والطاء، ولكن جهودهم كانت مقصورة على التمييز الكتابي لا النطقي. فبعد أن رأوا أن التمييز بين الصوتين في النطق قد أصبح أمراً عسيراً قنعوا بتأليف كتيبات ورسائل تتضمن الكلمات التي تكتب بالضاد والتي تكتب بالطاء، فيقول ابن مكي الصقلي في القرن الخامس الهجري مشيراً إلى الخلط بين هذين الصوتين. «هذا رسم قد طمس، وأثر قد درس من ألفاظ جميع الناس خاصتهم وعامتهم، حتى لا تكاد ترى أحد ينطق بضاد لا يميزها من طاء، وإنما يوقع كل واحدة منهما موقعها، ويخرجها من مخارجها الحاذق الثاقب إذا كتب أو قرأ القرآن لا غير. فاما العامة وأكثر الخاصة فلا يفرقون بينهما في كتاب ولا قرآن»، ثم يذكر مجموعة من الكلمات القرآنية وغيرها مما يكتب بالطاء وعدتها خمسون كلمة. ثم يختم حديثه بقوله : فهذه أيدك الله جملة مختصرة إذا أنت عرفتھا، ورددت إليها ما اشتق منها... وعلمت أن كل ما

عدها مما يكثر استعماله فهو بالضاد، كنت قد نهضت من العلم بحمل أعجز الحامل له على خفته، حلت من التخصص محلاً أعوز السامعين له، على قربه، وأحييت ما أماته الناس، على شدة حاجتهم إليه. فقد قال أهل العلم : لا تجوز الصلاة خلف من يبدل الضاد ظاء في فاتحة الكتاب... إلخ».

وهكذا نرى أن الخلط بين الصوتين قد شاع وانتشر حتى وصل إلى صقلية، وتطلب جهوداً كبيرة من العلماء في القرون التي تلت هذا، ثم ألف الحريري مقامة جمع فيها قدراً كبيراً من الكلمات الضادية والكلمات الظائية، وحذا حذوه ابن مالك في كتابه "الاعتضاد في معرفة الظاء والضاد". وكذلك كان الشأن مع السيوطي في المزهر. ويقول السيوطي في الهمع ما نصه : «والضاد أصعب الحروف في النطق، ومن الحروف التي انفردت العرب بكثرة استعمالها، وهي قليلة في لغة بعض العجم ومفقودة في لغة الكثير منهم».

ثم ينتهي بنا المطاف إلى كلام صاحب تاج العروس حين يقول : «الضاد حرف هجاء وهو حرف مجهور وهو أحد الحروف المستعلية يكون أصلاً لا بدلاً ولا زائداً، وهو للعرب خاصة أي يختص بلغتهم فلا يوجد في لغات العجم وهو الصواب الذي أطبق عليه الجماهير. ونقل شيخنا عن أبي حيان رحمه الله : أفردت العرب بكثرة استعمال الضاد وهي قليلة في لغة بعض العجم ومفقودة في لغة الكثير منهم وذلك مثل العين المهملة، وذكر أن الحاء المهملة لا توجد في غير كلام العرب، ونقل ما نقله في الضاد في محل آخر عن شيخه ابن أبي الأحوص ثم قال : والطاء المشالة مما انفردت به العرب دون العجم، والذال المعجمة ليست في الفارسية والذاء المثناة ليست في الرومية ولا في الفارسية، قال ابن قريب والفاء ليست في لسان الترك... إلخ».

«ليس الأمر إذن مقصوراً على الضاد، فقد تعثر الأعاجم في صدر الإسلام في النطق بأصوات عربية أخرى أكثر من تعثرهم في النطق بالضاد. أما تسمية العربية بلغة الضاد فقد ظهر لنا أنها ترجع إلى القرن الرابع الهجري. فقد شاعت وذاعت حينئذ للتمييز بين العرب وغيرهم من الفرس والآثراك، وكان هذا في بغداد ومنها انتقلت هذه التسمية إلى البلاد العربية الأخرى، وأصبحت قضية مسلمة دون تفكير في أصل منشئها، ودون اهتمام إلى المسؤول الأول عنها».

الخاتمة

في خاتمة هذا الكتاب تعود بي الذاكرة إلى مقدمة الشاطبي في حرز الأمان، تلك القصيدة التي دائماً أعود إليها وألقى متعة كبيرة في قراءتها وتدبر معانيها، وهنا أستحضر منها قوله :

ونابيت اللهم يا خير سامع أعذني من التسميع قولاً ومفعلاً
إليك يدي منك الأيادي تمدها أجرني فلا أجري بجور فاختلاً

وإنني أتمثل بهذين البيتين للشعور بنوع من الراحة والسرور باستكمال ما رمته في هذا المؤلف بعد رحلة دامت عدة سنوات، سهرت معه فيها الليالي ذوات العدد، ولاقيت فيها عقبات جمة، وبذلت جهوداً شاقة في مجاوزتها. وإن لي أسوة في الشاطبي حينما يلتجئ إلى الله الكريم أن يجنبه جور السمعة والرياء، بعد أن منّ الله علي بإنهائه، وما كان من خلل فمني أنا، وما كان من توفيق فبفضل الله، فله الحمد دائماً، سبحانه إنه هو العفو الغفور، وإذا كنت قد بذلت وسعي في إخراج هذا المصنف ومحاولة جمع ما تفرق، وبيان بعض ما غمض، وتقريب ما بُعد، أو التذكير بما قد نسي، فإنني مع ذلك أستشعر ما فيه من نقص وخلل، وأفكر في الأوهام المحتملة، ومواضيع السهو المتوقعة، والتقصير في أماكن كان يجب استيفائها، والإطناب في مسائل لا تستدعي ذلك، فلقد أكون أطلت في الخلاف على نطق الجيم والضاد، والسبب في ذلك أن هذا الخلاف ما زال قائماً من الناحية العملية، ولو أن الحديث عنه قد قل، وكان طرفيه قد اتفقا على السكوت عليه.

ولقد أكون قصرت في حق بعض الأئمة والسبب في ذلك يعود إلى أنني اعتمدت ما أتيت به من مراجع، وفضلت تقديم ما وجدت ولو كان على حساب ما هو أكمل، وفي بعض الحالات قد يكون الحرص على الإجابة مانعاً من الممكن من الاستفادة. وهنا أيضاً أعود إلى الشاطبي لأستقرض لمحه لوضع من اجتهد فأصاب، أو من اجتهد فأخطأ، وهو يخاطب قارئه فيقول :

وسلم لإحدى الحسينيين أصابة والآخرى اجتهد رام صوباً فأمحلا
وإن كان خرق فادررگه بِفَضْلَةٍ من الحلم وليصلحه من جاد مقولا

مع أنني ألتمس لنفسى العذر إن كنت أمحلت في الاجتهاد، ذلك أنني حاولت
كتابة تاريخ القراءات، وهو مرام ليس بالسهل، بحيث أن هذا النوع من العمل قد
يقود الباحث إلى إحدى طريقتين كلتاهما ليست هي المطلوبة، فلما أن يسلك سبيل
الذين كتبوا عن مذاهب القراء واختلاف أصولهم وحروفهم، وإما أن يتبع طريق من
كتب عن طبقات القراء وتراجمهم، غير أن منهج التاريخ بين هؤلاء وأولئك وهذا
ما حاولت اعتماده.

ولقد حاولت استعراض مناهج القراء ومذاهبهم وارتباطها بأصول المدارس
القديمة التي تأسست في الأمصار والحوضر الإسلامية في عهد أئمة القراءة، متبعاً
في ذلك التطور التاريخي في الأقاليم التي انطوت تحت لواء الإسلام في عصور
الفتح، هذا من الناحية التاريخية، ولكنني في عرض الأمثلة المختارة من مصنفات
القراءات، اجتهدت أن لا يكثر فيها التكرار، وأن تشمل بحسب الإمكان مضامين
أحكام القراءة في قواعد الأصول ومفردات الحروف، وأستعير ما يقوله ابن بري
رحمه الله :

ومع ذا أقر بالتقصير لكل ثبت فاضل تحرير

وأسأل الله تعالى العصمه في القول والفعل فتلك النعمة

﴿ربنا لا تواخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على
الذين من قبلنا، ربنا ولا تحمِلنا ما لا طاقة لنا به، واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا
فانصرنا على القوم الكافرين﴾ (سورة البقرة، الآية 286).

المراجع

المراجع المطبوعة

الهمزة :

- الإبانة عن معاني القراءات، الشيخ مكي القيسي، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، الشيخ محمد بن أحمد البنا، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت.
- إتحاف حرز الأمانى برواية الأصهباني، الشيخ حسين خطاب، دار الفكر، دمشق.
- الإتيقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة.
- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د. محمد سمير نجيب الليدي، دار الثقافة، الكويت.
- الأحرف السبعة، د. حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- أحكام التجويد على رواية أبي سعيد الملقب بورش، الشيخ حسين بوطاوي.
- الإدغام الكبير في القرآن، أبو عمرو الداني، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت.
- إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، الشيخ علي الضباع، القاهرة.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين بن الأثير، بيروت.
- الأصوات العربية، د. كمال بشر، القاهرة.
- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، القاهرة.

- الإفصاح عما زادتة الدرة على الشاطبية، د. محمد سالم محيسن، القاهرة.
- الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر بن الباناش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى.
- الإيضاح الساطع على المحتوى الجامع (شرح رسم الطالب عبد الله)، تحقيق الشيخ بن محمد بن الشيخ أحمد، انواكشوط.

الباء :

- البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، الشيخ عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- بصائر التالين لكتاب رب العالمين، العلامة محمد مولود اليعقوبي، تحقيق الشيخ محمد عثمان بن ابوه، الدار البيضاء، المغرب.

التاء :

- تأويل مشكل القرآن، الإمام ابن قتيبة.
- التبصرة في القراءات، الشيخ مكي القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان، منشورات الألكسو، الكويت.
- تحبير التيسير، المحقق ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- التحديد في صنعة التجويد، أبو عمرو الداني، تحقيق د. أحمد عبد التواب الفيومي، القاهرة.
- التذكرة في القراءات الثمان، طاهر بن غلبون، تحقيق أيمن رشدي سويد، جدة.
- التعريف، الحافظ أبو عمرو الداني، تحقيق د. التهامي الراجي، منشورات وزارة الأوقاف بالمغرب.
- التعريف، الحافظ أبو عمرو الداني، تحقيق الأستاذ محمد السحابي، الرباط، المغرب.
- تقريب النشر، المحقق ابن الجزري، تحقيق إبراهيم عطوه عوض، دار الحديث، القاهرة.

- تقييد وقف القرآن الكريم، الشيخ محمد الهبطي، تحقيق د. الحسن وگاگ،
الدار البيضاء، المغرب.

- تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع، الإمام بن بليمة،
تحقيق ذ. سبيع حمزة حاكمي، جدة.

- التلخيص في القراءات الثمان، الإمام أبو معشر الطبري، تحقيق محمد
حسن عقيل موسى، جدة.

- التمهيد في علم التجويد، المحقق ابن الجزري، تحقيق د. علي حسين
البواب، الرياض.

- التيسير في القراءات السبع، الحافظ أبو عمرو الداني، دار الكتاب العربي،
بيروت.

الجيم :

- الجامع، تفسير القرطبي.

- جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الحاء :

- الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، الهيئة المصرية للكتاب،
القاهرة.

- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم،
الكويت.

- حلية المسامع بمكنونات الدرر اللوامع، الشيخ محمد عبد الله بن الإمام
الجنيني، انواكشوط.

- حياة موريتانيا، ج 3، الشيخ المختار بن حامد، الدار العربية للكتاب، تونس.

الدال :

- الدر النثير على التيسير، ابن أبي السداد الأندلسي، تحقيق د. أحمد المقرئ،
المدينة المنورة.

- دليل الحيران على مورد الظمان للخراز، شرح الشيخ إبراهيم المارغني، دار الكتاب العلمية، بيروت.

الراء :

- رسم المصحف، د. غانم قدوري الحمد، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت.
- الرسالة الغراء في الأوجه المقدمة في الأداء، د. علي محمد توفيق النحاس، المطبعة النموذجية، مصر.

المسبين :

- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، شرح الشاطبية، ابن الفاصح، المكتبة الثقافية، بيروت.

المشبين :

- شرح الدرر في القراءات الثلاث المتممة للعشرة، الشيخ عثمان الزبيدي، تحقيق د. عبد الرزاق علي إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- شرح طيبة النشر، شهاب الدين بن المحقق بن الجزري، عناية الشيخ أنس مهرة، دار الكتاب العلمية، بيروت.
- شرح مقدمة ابن الجزري، شيخ الإسلام زكرياء الأنصاري، مناهل العرفان، بيروت.
- شرح الهداية، الإمام المهدوي، تحقيق د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض.

الطاء :

- طيبة النشر في القراءات العشر، المحقق ابن الجزري بعناية د. محمد تميم الزعبي، دار المهدي، المدينة المنورة.

الظاء :

- الظاءات في القرآن الكريم، أبو عمرو الداني، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض.

العين :

- العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر إسماعيل بن خلف، تحقيق د. زهير زاهد ود. خليل العليّة، عالم الكتب، بيروت.

العين :

- الغاية في القراءات العشر، الإمام ابن مهران، تحقيق محمد غيات الجنباز، الرياض.
- غاية النهاية، المحقق ابن الجزري بعناية برجستراس، مكتبة الخانجي، مصر.
- غيث النفع في القراءات السبع، علي نوري السفاقصي (حاشية على شرح ابن القاصح للشاطبية).

الغاء :

- الفارق بين قراءة ورش وحفص، الشيخ اعمر بن محمد بويّا الجكني، تحقيق الشيخ محمد الأمين بن ايدا، المدينة المنورة.
- فتح الشكور في علماء التكرور، الشيخ محمد بن أبي بكر البرتلي، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني ود. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- فضائل القرآن، أبو عبيد القاسم بن سلام، منشورات وزارة الأوقاف بالمغرب.
- فن الترتيل، د. عبد الله توفيق الصباغ، الإمارات العربية المتحدة، دبي.
- الفهرست، ابن النديم (محمد بن إسحاق)، مطبعة الاستقامة، القاهرة.

القاف :

- القراءات الثمان للقرآن الكريم، الإمام الحسن بن علي بن سعيد العماني، تحقيق إبراهيم عطوة عوض وأحمد حسين صقر، عمان.
- القراءات القرآنية في الشام، د. حسين عطوان، دار الجيل، بيروت.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

-قراءات القراء المعروفين، الإمام الأندرابي، تحقيق د. أحمد نصيف الجناي، مؤسسة الرسالة.

- القراء والقراءات بالمغرب، سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- القصد النافع شرح درر ابن بري، الإمام محمد بن إبراهيم الخراز، تحقيق ذ. التلميذي محمد محمود، جدة.

- قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم، د. عبد العزيز بن عبد الفتاح، المدينة المنورة.

- قواعد التجويد والإلقاء الصوتي، الشيخ جلال الحنفي البغدادي، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد.

- القول السديد في وجود التجويد، العلامة محمد مولود اليعقوبي، تحقيق الشيخ محمد عثمان بن محي الدين بن ابوه، الدار البيضاء، المغرب.

الكاف :

- الكتاب، الإمام سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت.

-كتاب السبعة، الإمام ابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.

-كتاب المصاحف، أبو داود السجستاني، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، مصر.

-الكشف عن وجوه القراءات السبع، الشيخ مكّي القيسي، تحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة.

-كشف الضياء في تاريخ القراءات والقراء، د. صابر حسن أبو سليمان، دار عالم الكتب، الرياض.

-كفاية المستفيد في التجويد، الحاج محيي الدين عبد القادر الخطيب، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد.

-كنز المعاني شرح الشاطبية، الشيخ شعله الموصلي، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر.

- كنز المعاني شرح الشاطبية، للإمام إبراهيم بن عمر الجعبري (غير كامل)، تحقيق د. أحمد اليزيدي، منشورات وزارة الأوقاف بالمغرب.

الميم :

- المبسوط في القراءات العشر، الإمام ابن مهران، تحقيق د. سبيع حمزة حاكمي، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.

- متعة المقرئين في تجويد القرآن المبين، عبد الله الجراري، المغرب.

- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات، أبو الفتح عثمان بن جني، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر.

- المحكم في نقط المصاحف، الحافظ أبو عمرو الداني، تحقيق د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق.

- المقرب المبسوط في المرسوم والمضبوط، الشيخ الدنيجة بن معاوية، تحقيق ابنه د. أحمد محمود، نواكشوط.

- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، الحافظ أبو عمرو الداني، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

- معاني القرآن، الفراء.

- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، عالم الكتب، بيروت.

- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق د. عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت.

- معرفة القراء الكبار، شمس الدين الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- مفتاح الأمان في رسم القرآن، أحمد مالك الغوتي، بكار.

- المكتفى في الوقف والابتداء، الحافظ أبو عمرو الداني، تحقيق جايد زيدان، خلف، منشورات وزارة الأوقاف بالعراق.

- موريتانيا عبر العصور، اسلم بن محمد الهادي، نواكشوط.

الفنون :

- النجوم الطوالع (شرح الدرر اللوامع)، الشيخ إبراهيم المارغني، دار الفكر، بيروت.
- النشر في القراءات العشر، المحقق ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- نيل الخيرات في القراءات العشر المتواترة، الشيخ عبد الحميد يوسف منصور، دار ابن خلدون، الإسكندرية.

الهاء :

- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، الشيخ عبد الفتاح المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة.
- هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب في تبيين متمشابه الكتاب، علم الدين السخاوي، دار الفكر المعاصر، بيروت.

الرسائل الجامعية والمخطوطات

- إرشاد القارئ والسماع (شرح الدرر اللوامع)، الشيخ أحمد بن الطالب محمود العيشي، تحقيق محمد المهدي بن محمد سالم، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، انواكشوط.
- البسط والنشر في الثلاثة المتممة للعشرة، إعداد حمى الله بن النفاع، بإشراف د. اسلم بن سيد المصطف، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، انواكشوط.
- الإيضاح لما ينههم على الوری، أبو زيد عبد الرحمن بن القاضي، تحقيق د. محمد بالوالي، دار الحديث الحسنية، الرباط.
- حركة التجويد في موريتانيا، إعداد محمد بن حامد (الدناه)، بإشراف محمد بن مولاي، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، انواكشوط.

- قراءة الإمام نافع عند المغاربة، موسوعة شاملة من إعداد د. عبد الهادي احميتو، دار الحديث الحسنية، الرباط.
- الاختيار في القراءات والرسم والضبط، إعداد د. محمد بالوالي وإشراف د. التهامي الراجي، جامعة محمد الأول، وجدة.
- أجوبة الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي، إعداد سعاد رحائم، إشراف د. التهامي الراجي، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- فهرس الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي، د. محمد أمين زلو وإشراف د. التهامي الراجي، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- فتح المنان في شرح مورد الظمآن، الإمام عبد الواحد بن عاشر، إعداد الهبطي الإدريسي، إشراف د. التهامي الراجي، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- كفاية التحصيل في شرح التفصيل، للشيخ مسعود بن محمد جموع، تحقيق عبد الرحمن السايب، جامعة محمد الخامس، الرباط.
- المنبهة لأبي عمرو الداني، تحقيق الحسن بن أحمد وگاگ، دار الحديث الحسنية، الرباط.
- جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، مخطوط وعندي منه صورة.
- المبهج لسبط الخياط، مخطوط وعندي منه صورة.
- بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحرز من الزيادات على التيسير، الإمام أبو زيد بن القاضي، الخزنة الحسنية، رقم 9-647.
- بغية المراد في بيان مخرج الضاد من كلام الجهابذة النقاد، الإمام أبو زيد ابن القاضي، الخزنة الحسنية، رقم 3937.
- شذا البخور العنبري وبعض عزايم الطالب العبقري على فتح كنز الجعبري، الشيخ محمد بن عبد السلام الفاسي، الخزنة الحسنية، رقم 2581.
- كتاب ابن امبوجة في القراءات، من مكتبة آل الحاج عمر، وعندي منه صورة.

- احمرار الشيخ زين العابدين بن أحمد، في توشيح درر ابن بري، مخطوط وعندي منه صورة.
- نظم العلامة سيد بن اخليل لغيث النفع، مخطوط وعندي منه صورة.
- مجموع من أعمال الشيخ عبد الودود بن حميه في القراءات والرسم
- مجموع رسائل في الجيم للشيخ أحمد بن حبيب اللمطي ومجموعة من العلماء الشناقطة.
- مجموع رسائل حول الضاد : من مجموعة من العلماء الشناقطة.

المحتويات

الصفحة

1	تقديم الطبعة الثانية
5	تقديم الطبعة الأولى

تمهيد

9	1. كيف حفظ القرآن في عهد الوحي والتنزيل
12	2. نشأة مدارس القراءات
13	أ) مدرسة الحجاز
13	ب) مدرسة الشام
13	ج) مدرسة البصرة
14	د) مدرسة الكوفة
14	3. تطور مدارس القراءات
16	4. منهج هذا الكتاب
18	5. ضوابط علم القراءات
18	أ) الرواية
20	• مسألة التواتر
25	• مسألة الإجازة
26	ب) ضابط الرسم في المصحف العثماني
32	ج) ضابط موافقة الوجه العربي
34	• صفات الحروف وأحيازها عند الخليل بن أحمد
35	• مخارج الحروف وصفاتها وفروعها عند سيبويه

6. حديث الأحرف السبعة 42
- (أ) رأي أبي عبيد القاسم بن سلام 43
- (ب) رأي أبي حاتم السجستاني 44
- (ج) رأي ابن قتيبة 45
- (د) رأي الإمام أبي الفضل الرازي 48
- (هـ) رأي ابن الجزري 49
- (و) تلخيص لآراء العلماء في هذا الحديث 56

الباب الأول : عصر الأئمة والرواة

- الفصل الأول : القراء السبعة 61
1. كيف تم اختيار البدور السبعة 61
- (أ) احتمال الخلط بين القراءات السبع والأحرف السبعة 62
- (ب) تواتر السبعة والعشرة 63
2. أسانيد الرواة 65
- نافع بن عبد الرحمن المدني 65
- عبد الله بن كثير المكي 65
- أبو عمرو بن العلاء البصري 66
- عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي 66
- عاصم بن أبي النجود الكوفي 67
- حمزة بن حبيب الزيات الكوفي 67
- علي بن حمزة الكسائي الكوفي 67
- الفصل الثاني : لمحة عن قراءات البدور السبعة 69
1. الاختلاف والتنوع في القراءات 69
2. ما هي مذاهبهم في أصول القراءات ؟ 70
- (أ) الأداء في ميم الجمع وهاء الضمير 71
- (ب) المد والقصر 72

73	ج) الهمز
75	هـ) الإمالة والفتح
76	و) الإدغام والقلب والإظهار والإخفاء
79	ز) الياءات في أواخر الكلم
82	الفصل الثالث : مفردات القراء في فرش الحروف
82	1. العلاقة بين القارئ والراوي
85	2. مفردات الإمام نافع
87	3. من مفردات ابن كثير
88	4. من مفردات أبي عمرو بن العلاء
91	5. من مفردات ابن عامر الشامي
93	6. من مفردات الإمام عاصم
95	7. من مفردات حمزة والكسائي
99	8. من مفردات حمزة الزيات
103	الفصل الرابع : السبعة الآخرون : الثلاثة أو الأربعة
103	1. القراءات العشر المتواترة والأربعة الملحقة بها
105	2. الثلاثة المتممة للعشرة
107	أ) أبو جعفر يزيد بن القعقاع
108	ب) يعقوب الحضرمي
110	ج) خلف بن هشام
112	3. الأربعة الباقية : الحسن البصري، الأعمش، اليزيدي، ابن محيصن

الباب الثاني : عصر التدوين

121	الفصل الأول : ابن مجاهد وكتاب السبعة
121	1. القراءات في بغداد قبل ابن مجاهد
122	2. شيوخ ابن مجاهد وأسانيده إلى القراء السبعة
127	3. مصنفه في القراء السبعة

130	4. منهجه في التبويب
130	5. نماذج من بحوثه
141	الفصل الثاني : ابن مهران والقراء العشرة
141	1. القراءات في خراسان قبل ابن مهران
142	2. ابن مهران :
142	(أ) شيوخه وتلامذته
144	(ب) مؤلفاته ومنهجه في التصنيف
146	(ج) الإدغام في كتاب الغاية
154	الفصل الثالث : ابن غلبون
154	1. مشاهير القراء في مصر بين ورش وابن غلبون
155	2. أبو الحسن بن غلبون : شيوخه وأسانيده
160	3. مؤلفاته : كتاب التذكرة
162	(أ) عنايته ببيان اختلاف الوقف والابتداء
163	(ب) مناقشته للقراء
163	4. نموذج من أسلوبه : وقف حمزة وهشام
174	الفصل الرابع : أبو معشر الطبري
175	1. منهجه في كتاب التلخيص
177	2. تناوله لقرش الحروف في السور التالية
177	(أ) الأعراف
179	(ب) الأنفال
180	(ج) التوبة
181	(د) يونس
182	(هـ) هود

الباب الثالث : مدرسة القيروان وتأثيرها في الأندلس

187	تمهيد : القراءات في إفريقية قبل ابن خيرون
-----	---

الفصل الأول : رائدا مدرسة القيروان : ابن خيرون وابن سفيان 189

1. أبو عبد الله بن خيرون 189

2. ابن سفيان 190

(أ) شيوخه وتلاميذه 190

(ب) مصنفاته 191

(ج) منهجه وآراؤه 192

الفصل الثاني : مشايخ مدرسة القيروان وصلاتهم بالمدرسة الأندلسية :

مكي والمهداوي 197

1. الشيخ مكي القيسي 197

(أ) شيوخه ورحلاته العلمية 197

(ب) آثاره ومؤلفاته 198

• كتاب الهداية 198

• كتاب الإيجاز والإيضاح 199

• كتاب التبصرة 201

• كتاب الكشف 202

(ج) آراؤه في القياس والتواتر 209

(د) تلاميذه وتأثيره 215

2. أحمد بن عمار المهدوي 216

(أ) شيوخه 216

(ب) مصنفاته 217

• كتاب شرح الهداية 219

(ج) منهجه 220

الفصل الثالث : من أقطاب المدرسة القيروانية 225

1. أبو الحسن الحصري 225

(أ) حياته وشيوخه 225

(ب) شيوخ الحصري 228

(ج) رائيته في قراءة نافع 228

234	2. ابن الفحام
234	أ) شيوخه
234	ب) مصنفاته
235	ج) تلامذته
235	3. ابن بليمة
236	أ) شيوخه وتلاميذه
236	ب) مصنفاته : تلخيص العبارات
237	ج) عرضه لفرش الحروف من سورة الحجرات إلى ختم القرآن

الباب الرابع : المدرسة الأندلسية

251	تمهيد : القراءات في الأندلس قبل أبي عمرو الداني
253	الفصل الأول : مدرسة أبي عمرو الداني
253	1. حياته العلمية
254	2. شيوخه
256	3. تلامذته
256	4. مؤلفاته :
258	أ) كتاب جامع البيان في القراءات السبع
261	ب) كتاب التيسير
264	• نماذج من فرش الحروف في التيسير
264	• سورة النساء
266	• سورة المائدة
268	ج) كتاب التعريف
272	د) الأرجوزة المنبهة
276	هـ) كتاب التجديد في التجويد
278	و) كتاب الإدغام الكبير
280	ز) كتاب الوقف والابتداء
283	ح) كتاب الطاءات

284	ط) كتاب المقنع
289	ك) كتاب المحكم في نقط المصاحف
295	4. خاتمة
296	الفصل الثاني : الكتابان : العنوان والمفتاح
296	1. أبو طاهر بن خلف وكتاب العنوان في القراءات السبع
297	نموذج من فرش الحروف عنده : من سورة يس إلى سورة الفتح
303	2. عبد الوهاب القرطبي وكتاب المفتاح
303	أ) حياته
303	ب) مؤلفاته
304	ج) نماذج من فرش الحروف عنده : من سورة طه إلى سورة فاطر
	الفصل الثالث : مدرسة ابن شريح (إمامها وامتدادها عند ابن الباناش
318	وابن أبي السداد)
318	1. الإمام ابن شريح
318	أ) حياته وشهرته
319	ب) مؤلفاته
320	ج) منهجه وآراؤه
320	د) تلامذته وتأثيره
322	2. ابن الباناش وكتاب الإقناع
322	أ) حياته
322	ب) كتاب الإقناع
323	ج) أسانيده وتأثره بوالده النحوي وبالإمام سيبويه
327	د) أمثلة من بحوثه في الهمز
331	هـ) مسائل ابن شريح
332	و) أمثلة من فرش الحروف عنده : سورة الأنعام
334	3. ابن أبي السداد وكتاب الدر الثمير والعذب النмир
334	أ) حياته وشرحه لكتاب التيسير
341	ب) نموذج من بحوثه في أحكام الرءاءات

الباب الخامس : عصر التثبيت والتكميل (أدبيات الشاطبية ، بين الأندلس والشرق)

347	الفصل الأول : الإمام الشاطبي وحرز الأمانى
348	1. منهج الناظم فى القصيدة
350	(أ) رموز الأئمة
354	(ب) اعتبار المفاهيم
358	(ج) الاصطلاحات الأسلوبية
360	(د) أسلوبه فى عرض قرش الحروف
361	2. شروح الشاطبية
365	3. معارضات الشاطبية
367	4. تكملات القيجاطى

الفصل الثانى : إشعاع مدرسة الشاطبى فى الشام

369	من خلال الإمامين السخاوى والجعبرى
370	1. علم الدين السخاوى
370	(أ) كتاب هداية المرتاب
372	(ب) جمال القراء
381	(ج) نونية السخاوى فى التجويد
383	2. أبو إسحاق الجعبرى وكتاب الكنز
390	الفصل الثالث : تطوير منهج الشاطبى عند المحقق ابن الجزرى
390	1. المحقق ابن الجزرى : حياته وشيوخه وتلامذته
392	2. مصنفاته
392	(أ) المقدمة
397	(ب) كتاب التمهيد فى علم التجويد
408	(ج) النشر فى القراءات العشر
410	(د) تقريب النشر

412	هـ) منظومة طيبة النشر
414	هـ نموذج من فرش الحروف منها في سورة مريم
418	و) تحبير التيسير
419	ز) غاية النهاية في تاريخ القراء
421	الفصل الرابع : امتداد مدرسة الشاطبي وابن الجزري في مصر
422	1. الشيخ زكرياء الأنصاري
422	2. الشيخ أحمد البناء الدمياطي
425	3. الإمام محمد المتولي
427	4. حسن بن خلف الحسيني
429	5. الشيخ علي الضباع
430	6. عبد الفتاح المرصفي
432	7. من مشاهير القراء المعاصرين

الباب السادس : المدرسة المغربية

435	تمهيد : دخول القراءات إلى المغرب
	الفصل الأول : رواد المدرسة المغربية في قراءة نافع : أبو عبد الله بن القصاب
437	وأبو الحسن القرطبي وابن آجروم
437	1. ابن القصاب وتقريب المنافع
440	2. أبو الحسن الأنصاري القرطبي الفاسي : حياته ومؤلفاته
441	أ) كتاب التجريد
441	ب) كتاب ترتيب الأداء
444	ج) نظم التعريف
446	3. محمد بن آجروم الصنهاجي : حياته ومؤلفاته
446	أ) نظم كتاب التيسير
446	ب) روض المنافع
446	ج) نظم البارع

(د) شرح الشاطبية : المسمى فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى

- 447 نموذجاً من بحوثه في هذا الشرح
- 451 (هـ) نموذج من نظم البارع
- 457 الفصل الثاني : مدرسة ابن بري : ناظم الدرر اللوامع
- 457 1. حياة المؤلف
- 460 2. منهجه في أوجوزته
- 462 3. الشروح البرية
- 462 (أ) شرح الخراز
- 472 (ب) شروح النظم بعد الخراز
- 477 4. نظم أبي القاسم التازي في ترجيحات الدرر
- 482 5. معارضات البرية
- 482 (أ) تحفة المنافع علي وكيل المصمودي
- 485 (ب) نظم أبي زيد الجادري
- 488 6. استدراقات ابن جابر والرسموكي
- 491 الفصل الثالث : مدرسة الخراز في الرسم
- 491 1. المؤلف
- 492 2. نظم مورد الظمان
- 504 3. شروح المورد
- 512 الفصل الرابع : مدرسة أبي عبد الله الصفار
- 512 1. أبو عبد الله الصفار
- 513 (أ) لاميته المشهورة بالزهر اليانع في مقراً نافع
- 514 (ب) لامية العامري
- 515 (ج) لامية الوهراني
- 516 2. أبو عبد الله القيسي
- 517 (أ) لاميته في الراءات

517	ب) لاميته في لفظ "تامنا"
518	ج) رائيته في أحكام الوقف
524	الفصل الخامس : مدرسة ابن غازي
525	1. نشأته وشيوخه
527	2. مؤلفاته في القراءات
527	أ) تحقيقاته
528	ب) كتاب إنشاد الشريد
530	ج) تفصيل الدرر
537	3. شرح تفصيل الدرر
537	أ) الرحمانى وتكميل المنافع
538	ب) جموع وكفاية التحصيل
539	ج) تكملة المدغري
542	الفصل السادس : مدرسة ابن القاضي
542	1. حياة ابن القاضي العلمية
543	2. منهجه في التأليف
544	3. كتاب الفجر الساطع
546	4. كتاب بيان الخلاف والتشهير
548	5. كتاب الإيضاح
	6. مؤلفاته في الرسم وامتداد تأثيره إلى أبي العلاء المنجرة
551	ومحمد بن عبد السلام الفاسي صاحب الأسانيد
560	الفصل السابع : مسائل من التجويد
560	1. وقف الهبطي
565	2. التسهيل بالهاء الخالصة
568	3. مناظرة اللعطي في الجيم

الباب السابع : المدرسة الشنقيطية

- تمهيد : دخول القراءات في المحاضر الشنقيطية 579
- الفصل الأول : القراء الأوائل وشراح الدرر اللوامع 581
1. القراء الأوائل 581
2. شرح العيشي للبرية وتوشحه لها 586
3. نظم القاضي سيلوم الديماني 603
- الفصل الثاني : القراء الذين لم يقتصرُوا على قراءة الإمام نافع 608
1. الشيخ زين بن أحمد ناظم احمرار البرية 608
2. نظم العلامة سيدي بن خليل لغيث النفع 617
3. كتاب القراءات لابن انبوجه العلوي 619
4. محمد عبد الودود بن حميه 633
- الفصل الثالث : بعض جهود الشناقطة في مباحث رسم القرآن الكريم 636
1. رسم الطالب عبد الله 636
2. نظم الشيخ محمد العاقب بن مايابي الجكني 641
3. نظم الدنبجة بن معاوية التندغي 644
4. نظم امحمد بن محمد بابيه بن أحمد يوره (گراي) الديماني 648

الباب الثامن : آراء العلماء الشناقطة في التجويد

- الفصل الأول : ملاحن القراء 657
1. الشيخ محمد مولود الموسوي اليعقوبي 657
2. الإمام المقرئ الشيخ بن حاتم الغلاوي الشنقيطي 659
3. العلامة محمد المختار بن الفقيه الولاتي 660
- الفصل الثاني : معركة الجيم 663
1. أقوال النحاة والقراء 663
2. تأليف شيخ القراء التنواجيوي 666

675.....	3. رسالة الشيخ بن أيد الأمين في ترجيح الجيم الحسانية
682.....	4. انتصار بعض العلماء لابن أيد الأمين
682	أ) الشيخ محمد اليدالي
682.....	ب) نظم أديبج الكملي
683.....	ج) قصيدة أحمد محمد الحاجي
687	د) آراء منيرة الألفي
688	هـ) فتوى العلامة محنض بابيه بن اعييد
689	و) مکتوب الشيخ محمد المامي
690	ز) دفاع محمّد بن حنبل
691	ح) رسالة الجيم لمحمد عالي المعروف بمع
693.....	ط) دفاع حامد بن محنض بابيه
701.....	5. رد الشيخ بن حامي الفلاوي
705	6. تأليف العلامة محمد عبد الرحمن بن الحاج العلوي
714	7. رأي اللسانيين : د. إبراهيم أنيس والأستاذ السفروشي ود. كمال بشر
718	الفصل الثالث : قضية الضاد
718	1. طرح قضية الضاد
719	2. أول من أثارها في بلاد شنقيط
722.....	3. رسالة الشيخ سيدي
730	4. مکتوب العلامة زين بن احمد
736	5. رسالة العلامة محمد فال بن عبد الله بن أباه
739	6. رأي أحد علماء اللغة المعاصرين
749	الخاتمة
751.....	المراجع

واجب الشكر

أجدني حريصاً أشد الحرص، في ختام الطبعة الثانية لهذا الكتاب، على أن أتوجه بالشكر الجميل والعرفان والتقدير البالغين، إلى معالي الأخ الفاضل الأستاذ الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، على تفضله بإصدار كتابي هذا "تاريخ القراءات في المشرق والمغرب" ضمن مطبوعات الإيسيسكو في طبعتين أولى وثانية، وعلى هذا المستوى الراقي من جمال الإخراج وجودة الطباعة. فلقد رحب معاليه بأن تتولى المنظمة الإسلامية نشر هذا الكتاب وتوزيعه في مختلف أنحاء البلدان الإسلامية، وفي العديد من دول العالم، تقديراً منه، جزاءه الله خيراً، لما ينطوي عليه الكتاب من قيمة علمية، وهو المتقف العالم الذي يعرف للعلم فضله.

وأتوجه بالشكر الجزيل أيضاً، إلى العالمين الفاضلين، الدكتور عبد الهادي احميتو، والشيخ محمد الأمين ولد اکتوشن، على ما قاما به، تفضلاً وتطوعاً منهما، من تصحيح ومراجعة للطبعة الأولى بعد صدورهما، وهما العالمان الضليعان في العلوم القرآنية.

كما أود أن أشكر شكرياً جزيلاً، السيد عبد القادر الإدريسي مسؤول الإعلام بالمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، على ما بذله من جهد في الإشراف على جميع مراحل طبع كتابي هذا، وعلى اعتنائه بالتحريف به على نطاق واسع، من خلال موقعه الإعلامي.

والله أسأل أن يجازي الجميع خير الجزاء، وأن يثقل ميزان حسناتهم بأجر ما قاموا به من عمل في هذه السبيل. والحمد لله في البدء والختام.

د. محمد المختار ولد اباه